



مكتبة دار الكتب الظاهرية مخطوطة

الذخيرة (الجزء الثالث)

المؤلف

محمود بن أحمد بن عبدالعزيز بن مازة (برهان الدين)

الكتاب الصغير
في الأدب العربي

١ - ٢٨٨

٤٢٨

الجزء الثالث
الذخيرة
أربع



كتاب الحالة ١٤٣	كتاب المدانيات ١٤٠	كتاب الصرف ١١٤	كتاب الفصول من كتاب أبيون
كتاب الاجازات ٢٠٤	كتاب المضاربات ١٨١	كتاب الزهرن ١٦٦	كتاب الصقل ١٤٩

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

البعير المستتر في البيع والشرط الذي لا يفسد البيع والشرط الذي لا يفسد البيع
 قال لان بعد البيع بعد من البيع والشرط الذي لا يفسد البيع والشرط الذي لا يفسد البيع
 او سائر ان يرفع اليد عنها ليشترط في البيع والشرط الذي لا يفسد البيع والشرط الذي لا يفسد البيع
 اعطيه رهنا او سائر ان يرفع اليد عنها ليشترط في البيع والشرط الذي لا يفسد البيع والشرط الذي لا يفسد البيع
 وراهم او سائر ان يرفع اليد عنها ليشترط في البيع والشرط الذي لا يفسد البيع والشرط الذي لا يفسد البيع
 او سائر ان يرفع اليد عنها ليشترط في البيع والشرط الذي لا يفسد البيع والشرط الذي لا يفسد البيع
 ان كان غايته لغيره فليس ان يرفع اليد عنها ليشترط في البيع والشرط الذي لا يفسد البيع والشرط الذي لا يفسد البيع
 لا يلزم العقد الا ان الشرط ورد بجزءه كالمطهر والجل وان لم يرد الشرط بجزءه ولا يفسد العقد
 كما اذا اشترى بطلا وسرا سكا على ان يحدوه الباع حازر البيع وان كان الغنياس بالجزء لا يفسد
 الغناوي وانما لم يحدوه بطلا بغيره فليس ان يرفع اليد عنها ليشترط في البيع والشرط الذي لا يفسد البيع والشرط الذي لا يفسد البيع
 اذا اشترى من اخر بغيره على ان يحدوه الباع فاسد وان كان الشرط لم يعرف وورد الشرط
 بجزءه بصورة وهو ليس بغيره فان كان لاحد المتعاقدين منه منعته وكان البيع بغيره عليه
 شفعة والمعتو عليه من اهل ان يستحق حصة الباع فاسد وتفسد منعته للمعتو
 عليه ما خالف في الكتاب اذ اباع عبدا بشرط ان لا يبعه ولا يهبه ولا يخرجه عن ملكه بوجه من
 الوجه ففي هذا الشرط منعته للمعتو عليه فان لم يترك له سيرة ان لا يباعه الا بغير
 واداء فليس موضع لا يحسن البيع ولا يبيع ولا يهب ولا يخرجه عن ملكه بوجه من
 عبدا لم يباع بغيره فليس ان يرفع اليد عنها ليشترط في البيع والشرط الذي لا يفسد البيع والشرط الذي لا يفسد البيع
 العبد على ان يرفع اليد عنها ليشترط في البيع والشرط الذي لا يفسد البيع والشرط الذي لا يفسد البيع
 المعتو فاما ما سوي الرقيق من الحيوانات التي لا تستحق على الغير حصة الباع فاسد
 اذا كان المعتو عليه من اهل ان يستحق حصة الباع وذلك الرقيق فاستثنى من منعته لان
 تفسد العتق من اهل ان يستحق حصة الباع سوي الرقيق بشرط ان لا يبعه ولا يخرجه
 فليس حازر وفي هذا الشرط منعته للمعتو عليه فان الناس يتفاوتون في الاحكام
 حق وادامه المشتري وما يكون ذلك فانه هذا المشتري من غيره وانما العتق لان المعتو
 عليه اذا كان من اهل الاستحقاق فالاستحقاق في الشرط فيد وجوب الشرط وحسنه لو
 صح والشرط من اهل ان يبيع بغيره وانما وجب اعتباره بالشرط وطوله معطال للمشتري
 عليه يمنع حكم الشرط فان الشرط لم يرد بشرط مطلقا الا ان يكون شرط فاسدا ففسد العقد
 او بالشرط وجوب العتق او رد الشرط بجزءه او كان مقارنا فاسدا ففسد العقد
 فليس ما وادخل تحت النهي يمنع المانعة بغيره في اية الشرط وكل عقد يفسد في المانعة
 حكم بفساده وادامه الرقيق المعتو عليه من اهل ان يستحق حصة الباع والغير بالشرط لا يبيع
 الشرط لا يفسد منعته للمعتو عليه وان كان الشرط بغيره فليس ان يرفع اليد عنها ليشترط في البيع والشرط الذي لا يفسد البيع والشرط الذي لا يفسد البيع
 معنى وان كان المنفعة مري بين احد المتعاقدين وكان البيع حازرا لم يفسد الشرط
 الباع فلا يلزم الا بغيره فليس ان يرفع اليد عنها ليشترط في البيع والشرط الذي لا يفسد البيع والشرط الذي لا يفسد البيع
 في باب الزيادة في البيع من غير المشتري لان العقد لا يفسد وذكر القدر الذي فيه
 انه ان العقد يفسد بغيره فليس ان يرفع اليد عنها ليشترط في البيع والشرط الذي لا يفسد البيع والشرط الذي لا يفسد البيع
 من هذا على ان الزيادة في البيع من غير المشتري فليس ان يرفع اليد عنها ليشترط في البيع والشرط الذي لا يفسد البيع والشرط الذي لا يفسد البيع

في البيع والشرط الذي لا يفسد البيع والشرط الذي لا يفسد البيع

الزهني

الزهني لان عينه قال في المنفعة وان كان المشتري باع الرايا مرارة بان يرفع العبد او يبيع
 قال لان بعد البيع بعد من البيع والشرط الذي لا يفسد البيع والشرط الذي لا يفسد البيع
 او سائر ان يرفع اليد عنها ليشترط في البيع والشرط الذي لا يفسد البيع والشرط الذي لا يفسد البيع
 اعطيه رهنا او سائر ان يرفع اليد عنها ليشترط في البيع والشرط الذي لا يفسد البيع والشرط الذي لا يفسد البيع
 وراهم او سائر ان يرفع اليد عنها ليشترط في البيع والشرط الذي لا يفسد البيع والشرط الذي لا يفسد البيع
 او سائر ان يرفع اليد عنها ليشترط في البيع والشرط الذي لا يفسد البيع والشرط الذي لا يفسد البيع
 ان كان غايته لغيره فليس ان يرفع اليد عنها ليشترط في البيع والشرط الذي لا يفسد البيع والشرط الذي لا يفسد البيع
 لا يلزم العقد الا ان الشرط ورد بجزءه كالمطهر والجل وان لم يرد الشرط بجزءه ولا يفسد العقد
 كما اذا اشترى بطلا وسرا سكا على ان يحدوه الباع حازر البيع وان كان الغنياس بالجزء لا يفسد
 الغناوي وانما لم يحدوه بطلا بغيره فليس ان يرفع اليد عنها ليشترط في البيع والشرط الذي لا يفسد البيع والشرط الذي لا يفسد البيع
 اذا اشترى من اخر بغيره على ان يحدوه الباع فاسد وان كان الشرط لم يعرف وورد الشرط
 بجزءه بصورة وهو ليس بغيره فان كان لاحد المتعاقدين منه منعته وكان البيع بغيره عليه
 شفعة والمعتو عليه من اهل ان يستحق حصة الباع فاسد وتفسد منعته للمعتو
 عليه ما خالف في الكتاب اذ اباع عبدا بشرط ان لا يبعه ولا يهبه ولا يخرجه عن ملكه بوجه من
 الوجه ففي هذا الشرط منعته للمعتو عليه فان لم يترك له سيرة ان لا يباعه الا بغير
 واداء فليس موضع لا يحسن البيع ولا يبيع ولا يهب ولا يخرجه عن ملكه بوجه من
 عبدا لم يباع بغيره فليس ان يرفع اليد عنها ليشترط في البيع والشرط الذي لا يفسد البيع والشرط الذي لا يفسد البيع
 العبد على ان يرفع اليد عنها ليشترط في البيع والشرط الذي لا يفسد البيع والشرط الذي لا يفسد البيع
 المعتو فاما ما سوي الرقيق من الحيوانات التي لا تستحق على الغير حصة الباع فاسد
 اذا كان المعتو عليه من اهل ان يستحق حصة الباع وذلك الرقيق فاستثنى من منعته لان
 تفسد العتق من اهل ان يستحق حصة الباع سوي الرقيق بشرط ان لا يبعه ولا يخرجه
 فليس حازر وفي هذا الشرط منعته للمعتو عليه فان الناس يتفاوتون في الاحكام
 حق وادامه المشتري وما يكون ذلك فانه هذا المشتري من غيره وانما العتق لان المعتو
 عليه اذا كان من اهل الاستحقاق فالاستحقاق في الشرط فيد وجوب الشرط وحسنه لو
 صح والشرط من اهل ان يبيع بغيره وانما وجب اعتباره بالشرط وطوله معطال للمشتري
 عليه يمنع حكم الشرط فان الشرط لم يرد بشرط مطلقا الا ان يكون شرط فاسدا ففسد العقد
 او بالشرط وجوب العتق او رد الشرط بجزءه او كان مقارنا فاسدا ففسد العقد
 فليس ما وادخل تحت النهي يمنع المانعة بغيره في اية الشرط وكل عقد يفسد في المانعة
 حكم بفساده وادامه الرقيق المعتو عليه من اهل ان يستحق حصة الباع والغير بالشرط لا يبيع
 الشرط لا يفسد منعته للمعتو عليه وان كان الشرط بغيره فليس ان يرفع اليد عنها ليشترط في البيع والشرط الذي لا يفسد البيع والشرط الذي لا يفسد البيع
 معنى وان كان المنفعة مري بين احد المتعاقدين وكان البيع حازرا لم يفسد الشرط
 الباع فلا يلزم الا بغيره فليس ان يرفع اليد عنها ليشترط في البيع والشرط الذي لا يفسد البيع والشرط الذي لا يفسد البيع
 في باب الزيادة في البيع من غير المشتري لان العقد لا يفسد وذكر القدر الذي فيه
 انه ان العقد يفسد بغيره فليس ان يرفع اليد عنها ليشترط في البيع والشرط الذي لا يفسد البيع والشرط الذي لا يفسد البيع
 من هذا على ان الزيادة في البيع من غير المشتري فليس ان يرفع اليد عنها ليشترط في البيع والشرط الذي لا يفسد البيع والشرط الذي لا يفسد البيع

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

المستحق بطلان الشرط اذ في ما يتعلق عليه الاسم لا النهاية كما في صفة السلامة
 المستحق بطلان العقد اذ في ما يتعلق عليه الاسم لا النهاية في القود كذا في هذا
 ولولم اذ في ما يتعلق عليه الاسم معناه ان يدخل من ذلك ما ليس في القابل به خيارا
 او كذا وهذا ان كل واحد في العادة لا يقع من ان يكتب على وجه التمسك حروقه
 وان كان مقدرا بما دفع الغلاء عن نفسه ويدل ذلك لا يبي كما في خيار الغش طر
 الايمان اذ في ما يتعلق عليه الاسم الكاتب والحضانة باعتبارها لهذا قال وان
 وحده لا يحسن الكتابة والخبر ومعناه انه لا يعرف من ذلك مقدار ما يصح
 القابل به كذا وخيارا كان المشتري الرد فان امتنع الرد بسبب من الاسباب
 رجع المشتري على البائع بحصته من الثمن لانه فان عليه بشرط مرشوب
 منه في يوم العبد كذا وخيارا في ما يتعلق عليه الاسم اذ هو المستحق
 بالشرط ويوقع غير كذا وخيارا في ثبوت ما ثبت ذلك ان كان مثلا
 العشر يرجع على البائع بعشر الثمن كما في خيار العيب وان كان التنازل مثلا
 الحشر يرجع على البائع بخمس الثمن وسائر الكلا في مسائل العيب ان شا
 استعمل في رددي الحشر من اني حصة زوجه الله ليس للمشتري ان يرجع
 على البائع حصة بشي لان شرط الخيار للمشتري انما كان بالشرط لا بالعقد
 وتعد الرد في خيار الشرط للمشتري على البائع بشي ولكن في ظاهر الرواية
 اصح لا يشوب الخيار للمشتري ما كان حكم الشرط وليس اثر الشرط في اثبات
 الخيار للمشتري بل اثره في صيرورة الشرط مستحقا بالعقد بشرط
 الخيار للعجز البائع عن تسليم ما صار مستحقا للمشتري بالعقد وصار لعجز
 البائع عن تسليم صفة السلامة فان وقع الاختلاف بين المشتري وبين البائع في
 هذه الصفة تعد ما يقع من وقت البيع فقال المشتري لم احده كذا
 وخيارا وقال البائع اني سلمته اليك كذا وخيارا ولكنه نسي عندك وليس
 ذلك في مثل تلك المدة فالقول قول المشتري هل اذكر المسئلة في بيع الجماع
 لان الاختلاف وقع في وصف عارض لان الاصل عدم الكفاية والخبر فكلون القول
 قول السكر لهذا الوصف وهو المشتري قال في الجامع ايعاوك كذا لولا ان
 البائع هو الساعة كما شرطه وقال العبد انا كذا لا ابي لم افعل كان القول
 قول المشتري ولا يعتبر قول العبد اما لانه لا يشاهد له ولا يشاهد لفرد
 وروي ابن سبابة عن ابي يوسف رحمه الله ان المشتري اذا زعم ان العبد
 ليس بخيارا في السال العبد فان قال العبد لست بخيارا ردته فان اراد المشتري
 ان يرد فاستعمل العبد بالكتابة والخبر فان فعل من ذلك ما يسمي الشخص
 به كذا وخيارا في العادة وليس له ان يرد فان كان بخلاف ذلك فله الرد وان اشتري
 حارية من غير شرط طمخ والخبر وهو بخمس ذلك فلسف في يد البائع رد هالان
 الحارية بالعقب ما رت مستحقة على الصفة الموجودة وصار الاستحقاق حكم الجود
 كالا مستحقا حكم الشرط في التدوير وكذلك اذ اشتري حارية على انما كذا
 هي غير كذا في كذا البائع كان للمشتري الخيار لما لم يمتنع الرد

بسبب

بسبب من الاسباب رجع المشتري على البائع بحصة الكارة من الثمن فيقول
 وهي بكر ويؤمر وهي غير بكر فراجع لمصل ما بينهما وما كان من الثمن ولو شرط
 البائة فوجد ما بكر فله ولا خيار للبائع في التدوير وان وقع الاختلاف بين البائع
 والمشتري في الكارة وكان الاختلاف بعد قبض المشتري الحارية فقال المشتري
 لم احده كذا وقال البائع كانت بكر لكن ذهبت الكارة عندك كان القول
 قول البائع مع مبيد لان البقرة صفة اصلية في النسا وكان الدعوى بوجودها وقت
 التسليم وهو للبائع مستحقا بالاصل لكن لحذف البائع باسمه لعدم باعها
 وقبضها المشتري وانما بكر وليس المراد من قول المشتري احدها الايمان
 بالوطى فان العطف ما يقع من الرد بالقبض ولكن معناه اني سلمت النسا ليست بكر
 بخبرها وخبر غيرها وهذا اذا وقع الاختلاف بعد قبض الحارية فاما اذا
 وقع الاختلاف قبل قبض المشتري الحارية المشتري في ليست بكر وقال
 البائع هي بكر قالوا في نبيها النسا بخلاف الوجه الاول لان هناك اتفاقا على
 عدم الكارة وقت ما مضى اما هنا اختلاف في قيام الكارة للحال وروية النسا في
 لا يبيد العلم فيها معنى اما هنا اختلاف في قيام الكارة للحال وروية النسا في
 الحان يبيد العلم فان قلنا هي بكر ذكر في الجامع انها للمشتري من غير
 يمين البائع لان شهادة النساء تأيد بمؤيد صارت كشهادة التماسع
 الرجال ولو قامت شهادة التماسع الرجل على الكارة لست الحارية المشتري
 من غير يمين البائع كذا هنا ونظير هذا ما قال في كتاب الاستحسان ان
 امرأة العنسن اذا ادعت انها بكر بعد مضي المدة اذ انما الزوج الوصول بها
 فالقاضي يريها النساء فان قلنا هي بكر فحين من غير يمين الزوج فقد اثبتت
 الفرقة بشهادتين من غير يمين الزوج لما تأيدت بشهادتين بمؤيد فهي
 حذرة وان قلنا انها ليست بكر بل زعم المشتري مع يمين البائع بانه
 انها بكر ولا ينعض البيع لا نأخذ بها في الابتناء القول للبائع ولو ردت
 الحارية عليه انما ترد بشهادة النساء انفرادهن وشهادة النساء انفرادهن
 اذ لم يناد بمؤيد غير معتبر لسا الاحكام عليها وهذا على اصل ابي
 حنيفة رحمه الله طاهر لان عند شهادة النسا حجة صريحة في البائة
 الردح وان انما كانت شيئا وقت البيع وحال المشتري بذلك ورضي فلم
 يثبت البائة بشهادتين في حوالة دليلا فلولها بشهادة النساء
 فلما لا يقع عليه الرجال حجة مطلقة فثبت في ان البائة بشهادة نفي
 حق القس على قياس قوله بما فعل هذا بخبرها على انما كذا في قول ابي
 حنيفة رحمه الله عليه وقاعدة شهادة النساء هنا في قول ابي
 حنيفة رحمه الله بوجه اليمين في الثاني فان قيل شهدا نهن فكان
 لا يتوجه اليهن على البائع والا نبنوجه والوجه في هذا ان دعوى
 المشتري البائة على البائع لم يعتبر في حق توجه اليهن على البائع والان
 عند ابي حنيفة رضي الله عنه لانه عارض دعوى المشتري ما يبيد لها

وهو لون الكرامة أصلا في نبات آدم وقد اطل اعتبار هذا الأصل بمعارضة شهادة
 الناس في دعوى المشتري معتد في حق توجيه البين على البائع فأكل البائع روث
 الحادية فله وان حلف المشتري لم يضمنه ولازم المشتري الحادية اما قبل شهادة
 الناس اقبل لون الكرامة أصلا فمقتضى البينة بينها وبين دعوى المشتري
 فلا يضمن دعوى في حق توجيه البين على البائع فلم يكن كحكمة القاضي على
 من الدائم ينق يقولها لم تمت المشتري من غير عين البائع لما ذكرنا ان
 دعوى المشتري من غير شهادة الناس معتد في حق توجيه البين على البائع
 ولو كان المشتري لم يضمنه عند اعلانه حلفا او كتابا لم يضمنه المشتري
 حتى قال ليس هذا كما شرطت شرط لا يجبر على نفسه ولو اكرهى حلفه
 على انما لم يرضه المشتري قبل التمسك ليس هذا كما شرطت لا يجبر على نفسه
 لان في الفصل الاول القول قول المشتري فلا يبعد الحسرة على التمسك
 وفي الفصل الثاني القول قول البائع فبعد الحسرة على التمسك وان المشتري
 ارضا على ان يخرجها على البائع ايدى فهو على وجهين اما ان شرط جميع الخراج
 على البائع وفي هذا الوجه البيع فاسد لا بشرط شرطا لا يقتضيه العقد لانه
 شرط فضا دين المشتري فالعقد لا يقتضيه ولا يلازمه وان غير متعارف
 والمشتري فيه منفعة فتوجب فساد العقد وامان شدة بعض
 الخراج على البائع ما هو من اصل الخراج فالبيع فاسد لما قلنا وان كان
 الشرط على البائع ما هو على رايه على اصل الخراج فالبيع جائز لانه
 بشرط في البيع ان لا ينج محل الفل على المشتري وهذا ثابت بدون الشرط وفي
 فتاوى ابى الليث زجدا اذا اشترى مائة مع خراج ذراعه وخارجها فله
 وراهم فان كان المشتري عالما بان خراجها ثلثة ذراعه فاعقد فاسد لان هذا
 بيع بشرط ان يحجب بعض الخراج على البائع وهذا الشرط فاسد لما مر فان
 لم يعلم المشتري بذلك فالبيع صحيح والمشتري لما اراد ان شاغلها بخراجها
 وان شغلها وقد قيل اذا كانت المشتري يعلم ان خراجها ثلثة ذراعه
 انما يفسد العقد اذا كان الدرهم الثاني والثالث من اصل خراجها اما اذا
 كان خراجها في الاصل درهما وزيد عليه بعد ذلك فله ان يحجب ان لا
 يفسد العقد كما في المسئلة الاولى اذا العني لا يوجب الفصل وفي
 فتاوى الفضلي اذا باع ارضا على ان يخرجها درهم فادخارها ثلثة
 دراهم فالعقد فاسد ذكر المسئلة مطلقا من غير فصل بينهما اذا
 علم المشتري ان خراجها ثلثة دراهم او لم يعلم يجب ان يكون المسئلة على
 المصيبك الذي ذكرنا في مسئلة فتاوى ابى الليث رحمه الله ولو لم
 اشترى ارضا على انها غير خراجية والارض غير خراجية فاسد وهذا
 اذا كانت الارض خراجية في الاصل وضع عليها الخراج فلما فالبيع يكون

جائزا

جائزا واذا كانت الارض خراجية في الاصل فاما يفسد العقد اذا علم المشتري انها
 خراجية على ما ذكرنا فاسئل القاضي القاضى الامام زين الاسلام على السعدي رحمه الله
 عن ارض خراجية اشترى بها ما لا يكتفى مع خراج خمسة عشر راد على ما من
 خراج اخرى فماذا يبيع فاسد وكذا في جانب التمسك هكذا اجاب والحمد
 في جانب التمسك ما ولى وما ولىه ما ذكرنا فاسئل ان لم يعلم مقدار رطل
 الخراج على هذه الارض واختلف البائع والمشتري في المقدار فادعى المشتري
 اقل وادعى الكثر هل ينظر في الخراج مثل هذه الارض في تلك القرية وان
 اراد المشتري ان يحلف البائع ما يعلم اصل خراج هذه الارض كذا العذر
 فقال الخصم في الخراج وضع اصل الخراج غير انهم يزعمون الخراج على الشرب بذلك
 الا انه لا يعلم كيف وضع اصل الخراج غير انهم يزعمون الخراج على الشرب بذلك
 جري العرف بينهم في القديرياع رطل ارضا غير خراج ادخار قليل هل يجوز
 فالخصم يحلف حكم الشرع واذا باع امرضا وقال ان خراجها كذا اشترى
 الزيادة فالبيع جائز وهل يكون الرد اذا ظهرت الزيادة ان كانت الزيادة
 بعد ما الناس عينا فله الرد اذا اشترى ارضا او دارا على انها حرة من
 النوايب فاذا ايقاب المشتري بالنوايب فله ان يرد ما على البائع ان كان
 حرا وعلى ورثته ان كان مستاو وكذا اذا اشترى ارضا على ان ياتوها نصف
 دانق ولا هو اكثر فله ان يرد ما شر هذا البيع جائز لان ما اذا اشترى
 الارض على ان لا يخرج عليها او على ان يخرجها ذراعا فادخلها ثلثة
 فاسد لان الخراج حق وهو دين كسائر الديون فله شرط المشتري
 على البائع فضا دين المشتري فاما الموات والمنايات فالمشتري في العقد
 ان لا ينج محل الفل وهذا ثابت بدون الشرط واذا باع ارضا على منقول رطل
 القانون او على انه مسووح عن الخراج او على ان لا يوجد منه الخزانة فالعقد
 فاسد كما اذا باع على ان لا يضمنه فاصيب اذا باع حائنا على ان علمتها
 عشرين فادخل خمسة عشر فان اراد بذلك انها كانت تغل قيم امضى
 كذا فله ان لا يضمن به احد فلا يفسد به العقد وان اراد بذلك انها
 تغل في المستقبل وجعل ذلك بشرط شي هو متنع وفي وجوده غدر وان اطلق
 على المستقبل لان هذا بشرط شي هو متنع وفي وجوده غدر وان اطلق
 ولم يفسد ولم يرد به شيئا فالعقد فاسد وهو محمول على المستقبل لان
 مولا الناس في عرفهم وعاداتهم المستقبل فحمل عليه وفي فتاوى
 اهل سمرقند اذا اشترى من احدي سكنى له في حانوت سكنى له رجل
 موكبا بال وقد اخبره باع السكنى ان اجرت هذا الحانوت ستة فاذا
 ظهرت اجرة عشرة ليس له ان يرد على البائع وان لم يرد له شوطه لانه انما يملك
 له شرطه في غير المشتري قال والمالك ان يحلف المشتري رفع السكنى وان

وكان على المشتري صبراً لأنه شغل ملكه قال محمد رحمه الله في الأصل إذا اشترى
 الرجل من آخر طعاماً بطعاماً أو غيره مما ياكل أو يوزن واشترط عليه أن يوفيه
 إياه في منزله أو بشرط عليه أن يحمله إلى منزله فهو على وجهين إما أن اشتراه
 في المصراع خارج المصراع قد اشتراه بمغدة من جنسه أو بخلاف جنسه
 فبها إذا اشترط عليه الحمل في منزله كان البيع بفسد اشتراه في المصراع
 أو خارج المصراع اشتراه بجنسه أو بخلاف جنسه لأنه شرط في البيع ما لا
 يقتضيه البيع لأن حمل البائع البيع إلى منزله المشتري وانما يجب عليه
 التسليم في مكان العقد إذا كان البيع فيه فهو معنى قولنا أنه شرط ما لا
 يقتضيه العقد والمشتري فيه منفعة ومثل هذا الشرط يوجب فساد البيع
 وإن شرط الأي في منزله أن اشتراه خارج المصراع ومنزله في المصراع العقد
 سواء اشتراه بجنسه أو بخلاف جنسه لأنه شرط في البيع ما لا يقتضيه البيع
 لأن البيع يقتضي التسليم في مكان البيع أن كان البيع فيه ومتى كان العقد
 خارج المصراع لا يكون منزله في المصراع مكان العقد في حق الأي لأحققة هذا
 ظاهر ولا حكا لأن خارج المصراع يجعل كما كان واحد في حق الأي
 شرعاً إلا أن في باب السلم لو شرط الأي في المصراع أو خارج المصراع أن يسلم
 خارج المصراع ليس له ذلك ولا يجوز له السلم على القول فاما إذا اشتراه
 في المصراع وشرط الأي في منزله ومنزله في المصراع أن اشتراه بجنسه باس
 لمشتري جنس من جنس فان العقد فاسد لقوله عليه السلام المحنطة بالمحنة
 مثل مثل والنقل ربا وقد جعل الفضل على المأثلة من حيث النقل
 ربا ولا ينفصل بين نقل ونقل وهو على القيل وقد شرط المشتري
 فضلاً لنفسه وهو الأي في منزله فاما إذا اشتراه في المصراع بخلاف جنسه
 وشرط الأي في منزله ومنزله في المصراع القياس أن يكون البيع فاسداً
 وبالقياس أخذ محمد رحمه الله وفي الاستحسان أن البيع جائز وبه أخذ أبو
 حنيفة وأبو يوسف رضي الله عنهما وجه القياس في ذلك أنه شرط في العقد
 ما لا يقتضيه العقد ولأخذ المتأقدين فيه منه منفعة فلفسد العقد كما
 لو اشتراه خارج المصراع واشتراه في المصراع بجنسه وشرط الحمل إلى منزله
 يساه وعاون العقد يقتضي تسليم البيع إذا كان البيع فيه ومنزله المشتري
 ليس مكان العقد حقيقة هذا ظاهر وحكمه لا حكا لأن خارج المنزل
 مع المنزل يجعل في حكمه كان واحد في حق الأي شرعاً إلا أن في باب
 التلاو شرط الأي في منزله السلم فإذا زاد السلم فيه أن يسلم خارج المنزل
 ليس له ذلك فكان المشتري في غير مكان العقد والعقد لا يقتضي ذلك وجه
 الاستحسان وهو أنه شرط في البيع ما يقتضيه البيع لأنه شرط الأي في

كان

مكان البيع والمصراع اختلاف أما كنه جعل كما كان واحد في حق الأي لصله مسألة
 السلم فإن في باب السلم إذا اشترط الأي في المصراع أو في غيره مما ياكل أو يوزن
 وهذا تبين لك أن المصراع كنه جعل كما كان واحد في حق الأي وإذا صار هكذا
 صار منزله بجنسه مكان العقد حكماً في حق الأي واشترط الأي في مكان
 العقد ما يقتضيه العقد وأما إذا اشترط الحمل إلى منزله المشتري فاما إذا
 يقتضيه العقد كان العقد لا يوجب الحمل إلى منزله المشتري فاما إذا
 اشترى خارج المصراع فلنا هناك شرط ما لا يقتضيه العقد لأنه شرط في
 الأي في غير مكان العقد على ما مر ولما إذا اشتراه بجنسه قلنا هناك
 شرط ما لا يقتضيه العقد إلى منزله ليس مكان العقد في حق الأي
 متى حصل الشراء بجنسه وهذا لأن منزله مكان العقد في حق الأي
 حكماً لأحققة فاعتبرناه مكان العقد في حق الأي متى حصل المشتري
 بخلاف الجنس علماً بالعلم ولا يعتبر مكان العقد في حق الأي متى حصل في
 المشتري بالجنس علماً بالحقبة متى حصل المشتري بالجنس وبقيت الروايات
 الزمنا العمل بحكم الحقيقة متى حصل الشراء بخلاف الجنس لأن اختلاف
 الجنس أيضاً الروايات اتفاق الجنس تحسب بتعطيل العمل بالشبهين
 وفي الروايات إذا اشترى وقد خطب في المصراع على البائع أن يأتي به
 إلى منزله المشتري ولو هلك في الطريق هلك من مال البائع وانما
 يجب على البائع ذلك لأن لا يباريه إلى منزله المشتري مشروفاً عرفاً
 ولكن يجعل المشتري شارفاً للأي في منزله لا شارفاً للحمل لأن شرط
 الحمل يفسد العقد وشرط الأي لا يفسد العقد وعند أبي حنيفة وأبي
 يوسف رحمه الله في فتاوي أبي الليث رحمه الله أن التعلق في لفظة
 الحمل في الأي بالعربية أو بالفرنسية فلا يباريه في كل موضع جاز شرطه
 الأي بالعربية يجوز بالفرنسية ولو اشترى خطباً في قرية شرطه حياً وقال
 موصو لا بشر من غير شرط في الشراء الحمل إلى منزله لا يفسد العقد
 لأن هذا ليس بشرط في البيع بل هو كالمصداق بعد تمام البيع فلا يجب
 فساد البيع وفي منظران النخبة أبو جعفر رحمه الله إذا اشترى خطباً
 على ظهر الدابة وشرط على البائع تسليمه عند بيت المشتري فالبيع
 جائز فإن اشترى على الأرمض وشرط عمله إلى منزله لا يجوز وفي فتاوى
 أهل سمرقند إذا اشترى معانة حرق على أن يحوز البائع جاز لأنه عمل
 الناس وعن محمد بن سلمه رحمه الله في الأشيا التي تباع على ظهر الدابة كالحطب
 والخم أن البائع يحرق على حملها إلى منزله المشتري وإن كان صبراً واشترى أهلاً
 لمحملاً إلى منزله فالبيع فاسد وهذا إذا اشترى من خلق في ثوب أو به حرق
 على أن يجنيه ويجعل عليه الرقعة لما ذكرنا وإذا اشترى من كرايس كرايساً

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

على ان ينقطع فيها ويحيطه لا يجوز لانه لا يعمل في هذا واذا استرد اذ او اشترط
مع الدار المتنازع في الواقع ان البيع فاسد لان القبا لا يصير ملكا للمشتري
وكان هذا شرطاً فاسداً في بيع الدار وفي بيع المتنازع اذ اباي الرجل دارا وكتب
يخبر ففقدوا ما بها قال ابو حنيفة رحمه الله العتق فاسد قال ابن سماعه
قال محمد رحمه الله والله هو قول أبي يوسف رحمه الله ان البيع جائز قال ليس
هذا عندنا على ما في التمسك منه للفتا وقد علم الناس ان العتق لا يصح
الرجل من داره والله اعلم ثم في آخره في شرط الاجل اذ اشترط الاجل في بيع
العين فسد البيع وان شرط الاجل في الثمن او الثمن دين فان كان الاجل متعلقا
بالبائع جاز وان كان من العقد فهو لا فاسد ولا فاسد الاجل المجهول ان بيع الى
المعاد والدراس او الى قد وعلمنا وانما ذلك وهذا اذا شرط الاجل
في البيع اما اذا شرط البيع مطلقا شران البائع اجل المشتري في الثمن الى هذه
الاجال صح التاجيل رواه ابن سماعه عن محمد رحمه الله نصا وهذا لان الاجل اذا
لم يكن مشروطا في البيع لا يكون من نفس البيع وكان تأخير الاجل في تأجيل
المطالبة الى هذه الاجال وتأخير المطالبة الى هذه الاجال صحيح كما في
الكفالة واذا قال بعثتك الذرير الى الشهر فالبيع جائز ولو قال الى شهر
بالت درهم ذكر في النوادر انه لا يجوز لانه تأجيل في البيع لا في الثمن وعلمنا
عن شمس الامية الحمد اي انه يجوز لان عقد التمتع قد ين تأجيل الثمن وان
كان في رجب اخذت الى رجب فخر على الرجب القابل وتو قال ان سلاخه في
هذا الرجب ولو باع الى الثمن وزاد المخرجان في الجامع الصغير واجاب
بالفساد مطلقا وذكر المسئلة في الاصل وقال ان لا يعرف بان كان
تقدم او سارخ لا يجوز كما في المعاهد والدراس وان كان معروفا بالايام وعلمنا
لا يتقدم ولا يتأخر يجوز وقد ذكر الكرخي في كتابه قربا ما ذكر في الاصل
فانه قد اجاب بالنسب بما اذا كان المنطق قد ان لا يعرف ان وقتها وجهه
احد هو الصحيح من الجواب في هذه المسئلة انها اذا استأجر من الجوز
او شيرور السلطان فالعقد فاسد واذا استأجر احداهما ولا يعرف ان وقتها
لا يفسد العقد وان اباي من اخر شيئا بالذ درهم وهما على ان يوفيه
الدين بغير قيد مثلا لا يجوز ولو اذاعه بالف درهم الى شهر على ان يوفيه
الدين بغير قيد يجوز سواء كان الدين شيئا له حمل وموتة او كان شيئا لا حمل
له ولا موتة ولو استقرض من اخر الف درهم سها راعلي ان يوفيه مثلهما
بغير قيد او استقرض سها راعلي درهم الى شهر على ان يوفيه مثلهما
بغير قيد فقد لا يجوز فسد فرق بين الاستقرض وبين البيع فيما
اذا شرط مع بيان مكان الاثنا معلوما والفرق ان الاجل في القرض
لا صحة له معلوما كان الاجل او مجهولا فصار ذكر الاجل وعدمه
متميزة

متميزة ولو لم يشترط الاجل في القرض بشرط ان يوفيه بغير قيد لا يجوز
جر منفعه وفي باب البيع الاجل معلوم صحيح وبيان مكان الاثنا مع الاصل لا يفسد
العقد لعقابه اذ ان كان اجلا معلوما مع بيان مكان الاثنا لا يكون بشرط
للإثنا في ذلك المكان على وجه التاجيل وانما يكون لتخصيص القرض
بذلك المكان فلا يفسد العقد واذا لم يذكر بيان مكان الاثنا اجلا معلوما
كان ذكر مكان الاثنا على وجه التاجيل او انه يفسد العقد لانه اجل مجهول
لانه لا يدري في اي قدر من الدية بال سر قد يكون اجلا مجهولا لانه اذا
صح العقد مع الاجل المعلوم وحل الاجل فان كان الثمن شيئا له حمل وموتة
لا يثابته الا في مكان الاثنا بانفاق الروايات وان كان الثمن شيئا ليس له
حمل وموتة فعلى ما انشأنا اليه في بيع الاصل وهو رواية الفخري عن
اصحابنا لا يثابته الا في مكان الاثنا وعلى رواية كتاب الامارات وكتاب
التميز بقاله في اي مكان ما وتلغو بشرط الاثنا في ذلك المكان لانه انما
يراعي من الشرط ما ينفذ لا ما لا ينفذ ولا ينفذ بعين مكان الاثنا ان لم
يكن له حمل وموتة فاق قبل على رواية كتاب الامارات وكتاب العرق
اذ اتعا هذا الشرط اذ المكن للثمن حمل وموتة ينبغي ان يعلم البيع اذ لم
يشترط مع بيان مكان الاثنا اجلا معلوما قلنا يجب هذا الشرط سيما
تأخير المطالبة الى رجب فخر على الرجب القابل وتو قال ان سلاخه في
هذا الرجب ولو باع الى الثمن وزاد المخرجان في الجامع الصغير واجاب
بالفساد مطلقا وذكر المسئلة في الاصل وقال ان لا يعرف بان كان
تقدم او سارخ لا يجوز كما في المعاهد والدراس وان كان معروفا بالايام وعلمنا
لا يتقدم ولا يتأخر يجوز وقد ذكر الكرخي في كتابه قربا ما ذكر في الاصل
فانه قد اجاب بالنسب بما اذا كان المنطق قد ان لا يعرف ان وقتها وجهه
احد هو الصحيح من الجواب في هذه المسئلة انها اذا استأجر من الجوز
او شيرور السلطان فالعقد فاسد واذا استأجر احداهما ولا يعرف ان وقتها
لا يفسد العقد وان اباي من اخر شيئا بالذ درهم وهما على ان يوفيه
الدين بغير قيد مثلا لا يجوز ولو اذاعه بالف درهم الى شهر على ان يوفيه
الدين بغير قيد يجوز سواء كان الدين شيئا له حمل وموتة او كان شيئا لا حمل
له ولا موتة ولو استقرض من اخر الف درهم سها راعلي ان يوفيه مثلهما
بغير قيد او استقرض سها راعلي درهم الى شهر على ان يوفيه مثلهما
بغير قيد فقد لا يجوز فسد فرق بين الاستقرض وبين البيع فيما
اذا شرط مع بيان مكان الاثنا معلوما والفرق ان الاجل في القرض
لا صحة له معلوما كان الاجل او مجهولا فصار ذكر الاجل وعدمه
متميزة

رجل باع من آخر ثوبا بعينه بمقداد على ان يوفي المشتري الثمن اغا الباع
 يسرقه فالبيع فاسد لانه ثوبه اشتراط الثمن لغير الباع وهو الاثم واشترط
 الثمن لغير الباع او على غير المشتري يوجب فساد البيع فان صورته المستقلة
 فيما اذا كان الثمن للبايع والاخر وكذا بالقبض فالبيع فاسد ايضا لان
 ثوبه اعلاه ولا على ثوبه ما بينا وفيه ايضا رجل باع عبدا بالذره و
 عين ان يصفه من مائة عند مصر بشرط ان البايع ان اطلب من كل
 الثمن قال البيع فاسد لانه لا بد له الاصل لانه لا بد له ان يصفه من كل
 كل اسرع وفيه نظرا لان هذا بمنزلة ما لو باع على ان نصف الثمن هو رجل
 الى شهور فكذا كذلك وفي المتنا اذا باع عبدا على ان يودي ثمنه
 الى يوم القيمة فقال المشتري اودي الثمن في الحال كان البيع والله
 اعلم نوع آخر في البيع يقع على شي فصادفه على خلاف جنسه اذا باع
 من آخر ثوبا على انها حارية فاشترى رطله فاذ هو غلام فلا يصح بيعها وهذا
 استحسان اخذ به علماءنا والقياس ان يتعقد البيع ويصحون المشتري
 الخيار الاصل في هذه المسئلة وما جازها ان الاشارة مع التسمية
 اذا اجمعا في العقد فوجد المشار اليه على ذلك ان كان الخلاف من
 حيث الجنس فالبيع باطل حتى ان من باع من آخر ثوبا على انه
 يافوت فاذ هو زجاج كان البيع باطلا لان المشار اليه من خلاف جنس
 السمي لان الزجاج من خلاف جنس الباقوت وانما كان البيع باطلا في
 هذه الصورة لان المشار اليه اذا كان من خلاف جنس السمي فالعقد
 يتعلق بالسمي ويلغوا الاشارة فاذا كانت السمي معد وما كان البيع
 معد وما و الباع على العقد وما كل وانما كانت الصورة للتسمية في هذه
 الصورة ان لا يكون العمل بالاشارة والتسمية معا في هذه الصورة لان
 الاشارة توجب تعلق العقد بالمشار اليه وهو الزجاج والتسمية تعلق
 العقد بالسمي وهو الباقوت والعقد الواحد لا يجوز ان يتعلق بالباقوت
 والزجاج بكل واحد منهما على لا يتفراد في وقت واحد فلا بد من العمل
 باحدهما والعلم الاخرى فتتولد العمل بالتسمية والعلم الاشارة او في
 من العمل على ان الاشارة مع التسمية ان استويا من حيث ان كل
 التسمية مما يتعلق الشركة بين السمي وبين غيره من خلاف جنسه
 والاشارة بتقطع الشركة بين المشار اليه وبين غيره من خلاف جنسه
 ومن حيث ان التسمية اذا كانت تعرف الماهية بالاشارة لا تعرفها
 والاشارة بتقطع بين المشار اليه وبين غيره من جنسه والتسمية
 لا تقطع الشركة بين السمي وبين غيره من جنسه فاستويا من
 هذا الوجه الا ان ما في التسمية من تعريف الماهية ما في الاشارة من
 التعريف بتقطع الشركة بين المشار اليه وبين غيره من جنسه

متن
 ان

لان الماهية مقصورة لعينها ووقطع الشركة بين المشار اليه وبين غيره من
 جنسه مقصود لامكان التسمية لا لعينه ولا لشئ ان المقصود لعينه فوق
 المقصود لغيره فخر تحت التسمية على الاشارة من هذا الوجه فوجب
 العمل بها دون الاشارة عند تعذر العمل والمقرب ما ذكرنا وان كان
 المشار اليه من جنس السمي الا انه مخالف في العينة فالعقد جائز بشرط
 الخيار اذا اراد ان يشتري كذا على انه يافوت اخر فاذ هو باقوت
 اصدرنا البيع جائز والمشتري بالخيار اذا اراد ان المشتري اذا كان من جنس
 السمي فالخبرة للاشارة لان السمي وجد في المشار اليه وما هو المقصود من
 التسمية وهو تعريف الماهية قد حصل لان الاشارة اليه باقوت كالمسمى
 فتعريف التسمية مقتضيا تعينت الاشارة للبعين لان السمي يباع
 في الجنس فالاشارة لعينه وكان في الاشارة زيادة تعريف في هذه
 الصورة فكانت العبرة للاشارة حال اتفاق الجنس ويلغوا التسمية فكانت
 الاشارة في البيع وليس وهذا يتعقد البيع على المشتري فيها هذا
 كذلك الا انه اثبت المشتري الخيار لانه شرط له زيادة وصف في المشار
 حيث قال على انه اخر كالك قلت من الابتداء بعين هذا على انه
 اخر فاذ وجد اصغر فتد فاق الوصف المذكور في المشار اليه فلهذا
 كان له الخيار وما روي قال بعث منك علي الله كاتب او خيار و
 ليس العقد فوجد غير كاتب او غير خيار وهناك يجوز العقد
 ويكون للمشتري الخيار اذا ثبت هذا حيث ان بيان مسئلتنا وانما على
 القياس والاستحسان وجه الاستحسان ان الذكر مع الانثى من بني
 آدم جنسان مختلفان وهو ظاهر لان اختلاف الجانسة بين الشين باختلاف
 الصورة والمقصود والصورة في بني آدم مختلفة وهذا ظاهر وكذلك الفرس
 مختلف فانما ينبغي من الذكر من الزاوية والجماد لا ينبغي من الانثى وما ينبغي
 من الذكر من العزل والطمع والاشتهار لا ينبغي من الذكر وصار كالعرو
 من العروى والذكر يبيع مع الرد ارك باعتبار جنسين مختلفين لاختلاف
 الصورة والمقصود كذا هنا واذا ثبت ان الذكر مع الانثى من بني آدم
 جنسان مختلفان يتعلق العقد بالسمي والسمي معد ومرة في البيع باطلا
 ولو اشترى ثوبا على انها ثياب فاذ هو حمار فالبيع جائز لان الذكر مع الانثى
 في البهائم جنس واحد لان الصورة وان كانت مختلفة فالعين واحدة ما
 ينبغي من الذكر من العمل والاكل ينبغي من الانثى في منفعة الذكر لا في
 والعقد راجع على الصورة فيرجح ما يوجب ايجاد الجنس فوجدنا الجنس واحدا
 وقد ذكرنا ان في الجنس الواحد العبرة للاشارة كانه اشارة وليس هناك
 يتعقد العقد كذا هنا فذكرنا ان المشار اليه اذا كان من خلق جنس السمي

فباعه قال ابو حنيفة رضي الله عنه جعل مثل هذا الشرط انه هروى وهو قول
 ابو يوسف رحمه الله يريد بهذا انه لو كان له من ابيه مائة درهم كان البيع باطلا
 قال ابو يوسف رحمه الله لا يري انه لو قال لغيره بكم هذا الفلانة
 وهو مشكك فباعه فاذا هو جارية انه لا يبيع بينهما وعن شرح رحمه
 الله لم يجعله شرطا وفي رواية من سمعته عن محمد رحمه الله جعل
 اشتري من اخي سكة على انها عشرة اربال ووزنها على المشتري
 فوجد في بطنها حجارة وزنه ثلاثة اربال او نحو ذلك فالسكة على ما
 حالها فالشترى بالخيار ان شاء اخذها جميع الثمن وان شاء ترك وان
 كان قد شهاها قبل ان يعلم بذلك فاني انوم السكة على انها عشرة اربال
 واد اقومها وهي سعة اربال فخرج بحصة ما بينهما من الثمن فقد
 اعتبر محمد رحمه الله نقصان وزن في السكة بالعب حتى قال يقوم السكة
 عشرة اربال يقوم سبعة اربال وهذا هو دار العب ولا يعتبر نقصان
 الوزن بنفسه اذ لا اعتبار ذلك لئلا يرجع ثلثه لشرا الثمن وعن ابي
 يوسف رحمه الله انه قال في هذه الصورة الشترى لا يرجع لثمن وان
 رجع في بطنها كسبا او ما اشبه ذلك فان كان ذلك ما ياكل السك كزمنه
 البيع والاخر وقال محمد رحمه الله فمن اشترى من اخي سكة على انه
 عشرة امانا فباعه فاذا هو خمسة امانا فخر بالخيار ان شاء اسكه جميع الثمن
 وان شاء ترك قال وهذا بمنزلة العيب فان كان بها عيب عند المشتري
 وبي الباع فتولاه لاجل العيب فانه ينظر الى الطشت فان كان فيه ثلث
 الطشت على عشرة امانا عشرة امانا عشرة امانا عشرة امانا عشرة امانا
 على قيمة خمسة درهما فانه يرجع على الباع بنصف الثمن لنقصان الوزن
 ويرجع ايضا بعشر الثمن لاجل العيب وذلك لان العيب قد نقصه درهما
 قال محمد رحمه الله واذا اشترى مسكا فوجد فيه رما ما خفي
 بالخيار ان شاء رد الرصاص وحده عن الثمن بقدر وزن الرصاص وان
 شاء ترك واذا اشترى زيدا فوجد فيه رابيا قال محمد رحمه الله ان
 كان رابيا بوجد مثله في الثمن فلا يبعد عيبا لزمه جميع الثمن وان كان
 بعد عيبا فان شاء اخذ جميع الثمن وان شاء ترك وان كان رابيا لا يكون
 مثله في الثمن فان شاء اخذه بحصه وان شاء ترك وهو غير باطل قال محمد
 رحمه الله في الثمن الذي في السلال وفي اسفلها المشيش ان المشتري
 اذا كان يقد رما موضع في مثله انه لا خيار له وقال ابو حنيفة رضي الله
 عنه في الرمت يبيعه الرجل فيجد المشتري الطين او السك
 فيبيعه الرجل فبيده المشتري رما ما ان المشتري بالخيار ان شاء

اخذ

اخذه وان شاء رد وقال بن ابي ليلى يرد الرصاص والطين وما اشبه ذلك بحسابه
 لان الرصاص وكذلك قال ابو يوسف رحمه الله في الرصاص والطين انه يرد الرصاص
 بحسابه لان الرصاص ليس من المسك والطين ليس من الرمت فلو هما واشكاهما
 بالحساب فاما ما بين يديه الرجل فيد فيه رابيا يكون ذلك عيبا فيه فخر
 بالخيار ان شاء اخذ وان شاء ترك لان هذا منه وفي الاملا من محمد رحمه الله
 اذا باع الفص دون الفضة وقطعه بصرى لفضة دون الفضة او بصرى بهما
 فالشترى بالخيار ان شاء اخذ الفضة بخصته من الثمن بغير الثمن على قيمته
 فخرنا فقص وعي قيمته فاقصا فخر بطل عن المشتري حصة النقصان من الثمن
 ويكون المشتري بالخيار ان شاء اخذ الفضة بما بقي من الثمن وان شاء ترك
 قال محمد رحمه الله اذا قال للقباب زني من هذا الذهب ثلثة اربال بكذا انقلعه
 وزنه فالمشتري بالخيار ان كان هذا ليس بثلثي معلوم وعنده ان موضع الميزان
 وكان له ان لا يرضا بكذا وان قال زني من هذا الذهب اومن هذا الرجل ثلثة
 اربال بكذا فخر له فلا خيار له لان الممن موضع معين من الشاة قل ما
 يتفاوت فهو بمنزلة ما واشترى فخر من صيرة ولو قال زني ما عندك من
 الذهب على حساب ثلثة اربال بكذا فخر بهما ولا خيار له قال الحاكم ابو الفضل ذكر
 بشر بن العلاء عن ابي يوسف رحمه الله في مثل هذه المسئلة مثل ما قال محمد
 رحمه الله واذا اشترى رما على انها خمسة امانا فخر بعد النشر ان يفسرها
 انقلعه وقلا الباع حاصلة فالقول قول الباع لان الرماة قد تكون حلوة
 وقد تكون حامضة وقد روي في العلو بخلاف هذا فقدر روي ان من اشترى من
 الحر رماة على انها حلوة فخر بخلافه فالقول قول المشتري وعلى الباع ان
 يوفيه شرطه فالسائلان في بيع المستفاد رهي عن محمد رحمه الله اشترى
 من اخي رما من يرفاذا فيه وكان عظيم او باع منه من يرفاذا فيه كذا كذا درهما
 فاذا هو اقل من ذلك وقد اكل بعضه لم يفتقر حكم المسئلة قبل اكل شيء
 من البذر للمشتري ان يرد الباقي ومثل ما اكل ويرجع جميع الثمن وروي
 هشام عن ابي يوسف رحمه الله مثل ما روي ابو حنيفة عن محمد رحمه الله قال
 ابراهيم عن محمد رحمه الله ولو كان له ما في قنينة او في قنينة قنينة او راس
 فان انقصه من قال باخذ بنصف الثمن وشارا الى الفرق فقال لان الفضة
 والحب وهما كال بهما الا ترى لو قال بعت منك مائة ملاء هذا القنينة ومثل هذا
 هذا الحب بمائة درهم والحب صا لا ياكل بهما ولا يشترى بهما اشترى حصة
 لولوة وشرطه لها وزنا وتقا بكذا فخر حاصلا فخره واستهلكها قال لا يرجع
 عليه بشي في قياس قول ابو حنيفة رحمه الله ولكنه استنفذ ذلك وترك
 قياسه لان نقصان اللولوة يحطر من الثمن شيئا كثيرا ومثل ما رجع
 بالنقصان وفي باب الاجارة في اخر كتابه في صرف اذا باع لولوة على ان يملكها
 فاذا اوفى بها ثلثا لان فالربا وفسل المشتري بغير ثلث لان الوزن فيه اربعة التحض

بمنزلة الوصف وقد ذكر ابو يوسف رحمه الله في الاملاص ان حبيته رحمه الله
فالباع فاسد في هذه الصورة اذ اشترى استانا فية غزل وشعر وشروطه انه عشر
اجرة وقبضه بغير مساحاة واكل ثمر سنين من واحد تسعة اجرة لم يردوا بجمع
بشي في قياس قول ابن حنيفة رحمه الله وعين محمد رحمه الله فمن اشترى ارضا
فبها حقل وكرو على اربعة عشر اجرة وقبضه بغير مساحاة فاكل ثمرها سنين
من ثمرين انها خمسة اجرة قال ابو حنيفة هذه الارض هي خمسة اجرة لم يمسها
ولو كانت عشر اجرة مثل حالها لم يمسها ولا فيرجع بفعل ما بينهما الحسن من زياد
عن ابن حنيفة رضي الله عنه رجل اشترى من اخر ما يبيع انما عذر او قبضتها
وما نت في يده فباعها لربك عذرا لا يرجع على الباع بغير مساواة ذلك بنفسها
او لا ينقصها وذكروا ان مالك عن ابن يوسف رحمه الله انه يرجع بقدر نقصانها اذا
اشترى ارضا فحقلها وشربها والبايع اراضي مثلها فانه يمسها اشرب بغيرها بغير
فان لم يكن بغير هذه الارض ما يبيعها فله الشري بالخيار ان شارك وان شاخذ هكذا
ذكر في المتنا وفيه ان الشري من اخر حنطة واكثر بغيره فمراي في البقية اختلافا
وتها الا انه ينقص ذلك من الثمن قال ابو يوسف رحمه الله هو بالخيار ان شاخذ
وان شارك وان شاخذ استهلك منها شيئا لم يكن له ان يرد في قنا وفي اي الديار
رحم الله اذ اشترى حنطة فبقيت حنطة فوجد فيها انما كان التراب مثل
ما يكون في الحنطة ولا يبعد الناس لغيره ان يرد ولا يرجع بنقصان العيب
وان كان التراب مثل ما لا يكون فيه ويعد الناس عيبا كان له ان يرد كل الحنطة
مع التراب فان ميز التراب عن الحنطة فان امكنه ان يرد كل ما على الباع بذلك
الكيل او حلق البعض بالحنطة فله الرد وان كان لا يمكنه ذلك بان يقتصر على
بالبقية لغيره لا رد وكذا العراب فيما نظير الحنطة وقال ابو يوسف رحمه الله في رجل
اشترى من اخر ثوبا بدينار ووجد فيه عيب اشترى منه على انه هروبي وليس هروبي
وقال الباع لا اشترى شيئا فالتزم قول الباع لان الشري قد اقر بالبيع
ولا يصد في علي ما بهر دما البيع ووجد ذلك لو اشترى ذهبا في انا بغيره بغيره
يروه وقال الشري على انه هروبي وهو بنفسه وقال الباع لا اشترى شيئا فالتزم
قول الباع وكذلك اذ اشترى من اخر ثوبا بدينار ووجد فيه عيب قال الشري
اشترى بغيره انما عذر او قبضه فمراي في البقية اختلافا
قول الباع رجل اشترى ارضا فاشترى بها فاد الا شرب لها فارد الشري
ان ياخذ الارض بغيره فمراي في الباع حنطة الشرب من الثمن فان له ذلك
واذا باع شيئا بدينار ووجد فيه عيب فالتزم قول الباع قال الشري بالخيار ان شاخذ
ما فوق الارض منها فبقيته وان شارك عن محمد رحمه الله قال للباع ان لا
يسلمها فان قلعهما الشري منها فله ما له على الباع انما حصل البيع
او الزرع والعدو اذ اشترى الطعام مائة وبيعها من غيره مجازة قبل ان يكيله هل
يكون لها ما اطلق محمد رحمه الله في الاصل يدل على انه لا يجوز وذكروا في رسم في
نوادره انه اذا باع مجازة قبل ان يكيله جاز ولو باع مائة قبل ان يجره ففاسد

في الستة زوايا من وجه رواية بن رستم ان القدر ركاه هو مقبوع وعلمه ما العيب
انشار اليه ارباعا مقبوع عليه فبهاه مجازة فقد باع العين مقبوعا ففاسد
ما لم يقبضه فيه ومضى باع مائة ففقد باع العين المقبوع مقبوع
قبل الكيل ويجب ما ذكر في الاصل ان القدر مقبوع عليه والعين مقبوع عليه
واحد هاهنا مما يختار من الاخران القدر مائة للعين لانه لا يوجد بذو فافدا باع
بمجازة مقبوعا وغير مقبوع من العين الذي اشترى مقبوعا والقدر ليس
بمقبوع من فقد باع مقبوعا وغير مقبوع من مائة واحد فافدا باع الباع في الكيل
وقد ذكر بعض الشايع في شرح الجامع الصغير خلافا في هذا الفصل بين ابن يوسف
ومحمد فقال علي قول ابن يوسف لا يبيع حتى يكتال لنفسه وعلى قول محمد
رحم الله يبيع من غير ان يكتال لنفسه وقد اختلف الشايع في فصله وهو
ما اذا اشترى طعاما مائة مائة وكاله الباع مائة الشري وسله اليه منهم من
قال ليس للشري ان يكتفي بذلك الكيل والكيل مائة اخرى قال شمس
الاسمة السرخسي رحمه الله لا يكتفي بذلك الكيل وكل جواب عرفته
في الكيلات على الترتيب الذي ذكرنا فقولوا في العدييات اما الكيل في
الدرجات اذ اشترى من اخر ثوبا على انه مفسدة اذ كان له ان يبيعه وان
ينصرف فيه قبل الزرع لان الزرع في الزرع متى لم يجعل بازا به من سلك به
مسلك الاوصاف حتى لا يقسم الثمن على عدد الدار فان لم يوجد له عيب
فمسلسلا والربا ففاسد ولو وجدته انفس منه لا يسقط شي من الثمن كما
لكن يحسب الشري كالمراشري ثوبا على انه مفسد فوجد رقيقا واذا سلك
به مسلك الفلقة لم يضر الزرع مفسد د عليه وكان العيب عليه التراب
الشرا عليه وانه متعفن من غير ربح فكان بمنزلة ما لو اشترى حنطة
مجازة على انها جيد ونقصها قبل ان يباعا ففاسد فان كانت في الجوالق
وتصرف فيها وهناك التصرف منه جاز ففاسد هاهنا وما التخلل في العد
باب اذ اشترى من اخر عددا بدينار ووجد فيه عيب يجب اعادة العد لغيره
محمد رحمه الله هذا الفصل في الكتب العامة فالعد لغيره لغيره
رحم الله على قول ابن حنيفة رضي الله عنه بشرط اعادة العد لبايعه النقص
الها فالعد ديانات والوزنيات وعلى قوله ما لا يشترط اعادة العد ديانات بالزواني
وفي شرح القدر ومحمد القدر في هذه الرواية لان العد ديانات رواية وفي
رواية لا يجب ومحمد القدر في هذه الرواية لان العد ديانات بمنزلة
الزروع في الزروعات الا ترى ان الربوا لا يفسد بغير العد ديانات لما جرى
بين الزروعات مائة في الزروعات لا يجب اعادة الزرع فلهذا في العد ديانات
لا يجب اعادة العد ومحمد القدر في الزروعات لا يجب بيع المبيع قبل الغنم اذا
اشترى طعاما مائة او مائة او مائة فاسد او فاسد بغير كيل بشرائه وقبضه
المشترى فالبيع الثاني جاز ولو باع مائة الكيل في البعدين الصحيين
وهذا لان اعادة الكيل انما يعتبر في الكيلين الصحيين لان السحق القدر

المذكور ويتصور التناقض بين المذكور والموجود فنعبر إعادة التكرار
 في ذلك الوجه اعتبارا وهذا المعنى لا يوجد في البيع الفاسد فان الملك في
 البيع الفاسد انما يثبت بالنقض وضار المسترك فقدر النقوض لا قدر المذوق
 في البيع ولا يتصور التناقض بين المستحق والموجود والمعامل **الفصل**
 في بيان احكام البيع الفاسد والنقص في المذوق بالعقد
 البيع الفاسد منعقد عندنا والمالك موقوف على وجود القيد وينشطر
 ان يكون القيد بالنقص بالبيع بغيره على القيد في كتابه ولينظر القيد في
 قبضه بغيره ان البيع في البيع الفاسد فهو كما يتقيد قال رحمه الله
 الرواية هي السطورية وفي الزيارات اذا قبض المشتري المبيع في البيع
 الفاسد من غير ان البيع وبه فان قبض في المجلس بغير القبض استأنا
 وبنت الملك للمشتري وان قبض بعد الافتراق عن المجلس لا يصح قبضه
 قياسا واستحسانا ولا يثبت الملك للمشتري فاذا اذن له بالقبض فقبض
 في المجلس او بعد الافتراق عن المجلس صح قبضه وبنت الملك قياسا
 وفي التعالي لو كان ودبعة عنده وهي ماهرة ماله ما وعن النجدة الى
 جعفر الحنذلي رحمه الله قال يجب ان يحوز القيد بعد الافتراق عن
 المجلس بغيره ان اذ ادي الثمن والتخلي في البيع الفاسد ليست
 بقبض كسيرة في شرح الزيارات وذكر في الجامع مسألة تدل على انها
 قبض وصورة ما ذكر في الجامع اذا اشتري الرجل من رجل شرا فاسدا
 والعبد ودبعة عند المشتري الا انه ليس بظاهر عند الشرا فاعتقه المشتري
 كان معه بالمال لان الملك في الشرا الفاسد لا يثبت بدون القبض وما
 وجد من القبض لا يثبت قبضه المشتري ويذوق الملك لا يثبت العتق
 فان وقع المشتري الى العبد وقبضه حقيقة او على به بحيث يكون
 فانه لا يثبت له ضم لعتقه مع الاحتاق لانه يصير كما ان البيع كما لو كان الشرا
 حائزا وهو المودع الى سنة وعلى به فان هناك يصير فاضا ان البيع
 حتى لا يكون للبايع ولاية الاسترداد فلهذا كذا وكذا اذا صار قابضا باذن
 البايع صار البيع ملكا له بالعقد الفاسد بالاعتاق صادف ملك نفسه
 او لا يرى ان محمد رحمه الله انقض الملك للمشتري في هذه الصور فانا
 نحكي بالعقد حتى جواز اعتاقه والمالك في البيع الفاسد لا يثبت بدون
 القبض نعم الملك فان كان ثبت في البيع الفاسد عند اتصال القبض
 به عندنا الا ان هذا الملك مستحق النقص اعدا للفساد لان اعدا
 الفاسد واجب حقا للشرع ولا جمل ذلك قلنا انه يكره للمشتري ان يتصرف
 فيما اشتراه شرا فاسدا بملك او نفع لان النقص مستحق اعدا
 للفساد وفي التصرف بغير الفساد مع هذا التصرف فيه بغير تصرفه
 لمصادفة ماله فلا ينقص تصرفه ولا يطل به حق للبايع في الاسترداد
 سواء كان تصرفا فاحتمل النقص بعد ثبوته كالبيع واشباهها ولا يملك

كالاتفاق واشباهه الا لاجرة فان هذه التصرفات لا تبطل حق البايع في الاسترداد
 على ما بين بعد هذا ان شاء الله تعالى فان جعل للبايع بغيره فاسدا
 فبطلت التصرفات المشتري فيما سوى الاجارة والكتاب مع ان البايع يحق في المشتري شرا
 فاسدا وهو حق الاخذ وجعل للشبيع حتى ينقص جميع التصرفات لما ان في
 الدار المستوصة عفا واختلقت عبارة المشايخ في بيان الفرق بعضهم قالوا
 الحق في المشتري شرا فاسدا للبايع وهذه التصرفات من المشتري
 حصل عن التسليم للبايع لا للبايع او جبه له الملك التملك المطلق لهذه
 التصرفات فتكون هذه التصرفات حاصلا من تسليمه وتكون راضيا
 فيظهر نفاذها في حقه فلا يكون له ابطالها بعد ذلك فاما الحق في الدار المستوصة
 للمشتري وهذه التصرفات ان قصد التسليم من جهة الشفع حتى يكون
 راضيا بذلك لا بالتسليم انما يثبت بالاذن نعم او بانها ملك المطلق
 للتصرف وليرجى واحد منها من الشفع فكان تصرف المشتري حاصلا
 بعد تسليمه للمشتري فكان له حق النقص ولا جمل هذا المعنى وقع الفرق
 في الشرا الفاسد بين البيع والهبه والرهن وبين الاجارة تصرف في البايع
 مقصودا لا فاعا مقصودا للتملك النافع والتسليم من البايع في حق
 النفع ما ثبت مقصودا لان البيع لا يملك الرقبة مقصودا ولا يملك
 ملك النفع نفعا والتصرف من المشتري في النفع حصل مقصودا فكل
 من حصل التسليم للبايع فكان له حق النقص كما كان للمشتري ان ينقص
 جميع تصرفات المشتري لما لم يكن حاصلا بالتسليم فاما الرهن والبيع
 والهبه هذه تصرفات حصلت في العين مقصودا والتسليم من البايع
 في حق تصرف يرد على العين ثابت مقصودا لان التسليم بالبيع
 الملك والمالك ثبت له في الرقبة مقصودا وهذا معني ما تقول في الكتاب
 وهذا عذر في الاجارة يريد بالعذر وهذا هو ان الاجارة لم تحصل لتسليم
 البايع وكان للبايع نفسه وبغيره من حق البيع لمحق الله تعالى اعدا للفساد
 وبهذه التصرفات يتعلق حق العبد في الجمل وحق العبد مع حق الله تعالى
 اذا اجتمع ترجح حق العبد على حق الله تعالى لما حقه العبد فحق الله تعالى
 الا ان الاجارة عند ضعف البيع بالاعداد وقضاء الشرا عذر في نفسه
 فينقص ويسترد المشتري اعدا للفساد وليرد كرهه الله في الاصل
 من بيع الاجارة وقد كفي الزاد ان القاضي هو الذي يفسخ فانه مال الي
 ان يفسخ الاجارة بالعذر مختلف فيه فيعتبر فسخ القاضي بغيره من فسخه
 عليه ما والتزويج الاجارة ولوروده على النقص والبيع يرد على ملك الرقبة
 ايضا فتعلق حق الرجوع بالنقص لا يبيع الفسخ على الرقبة والكتاب على جاله ولو
 اوصى بالعذر ما يملك حق الفسخ ولا يفسخ هذا العذر يريد به ان
 المشتري شرا فاسدا اذا مات لا يملك حق الفسخ وكان للبايع ان يسترد



العين من وارث المشتري والفرق ان ملكك الوصي له مختار للثبوت
 بسبب منسوبة له الا بدليل عليه فاستنبه ملك المشتري وما
 اشتبهه فانقطع حق النقص فاما ملك الوارث في حكم عين مال وكان للثبوت
 ولهذا بدليل عليه وبذلك ملك الملك كان مستحق النقص والغصب
 فانتقل الى الوارث كذلك ولو مات الباع كان لوارثه ان يسترد الباع
 من المشتري بحكم الفساد المسئلة الاولى في بيع الغرور والفساد
 الثانية في نكاح الحامع على سبيل الاستنشاء ولو كان للمشتري ثوبا فقلعه
 وخاطفه او بخله وحشاه بطل حق النقص لان هذه الاعيان لو وجدت من
 الغاصب انقطع به حق الملك مع ان حق العبد ابطال سقوطها فلا يقطع
 بهذه الاعيان حق المتعالي فإنه اسرع سقوطا كان اولي ولو صبغ الثوب
 فعين مدهرجه اليه ان الباع بالخيار ان شاء اخذه واعطاه ما زاد الصبغ
 فيه وان شأضفه فتمت كباقي الغصب والطلاق ابو الحسن الجواب في التعليق
 انه ينقطع به حق الباع في النقص والعين ما قلنا ولو كان الجواب كما نطلق
 لوجه ان حق النقص ههنا اسرع سقوطا من حق الاسترداد في الغصب
 ولهذا سقط الباع والعين وكذا ان كان يسقط بعد الخلاق في الغصب
 ولو كانت للمشتري دار فباعي المشتري فيها بطل حق النقص في قول
 ابي حنيفة وابي يوسف الاخير رضي الله عنهما وفي قوله الاول وهو قول
 محمد رحمه الله لا يملك اعتبارا بالغصب اذا باني في الدار الغصب بيا حيث
 لا ينقطع به حق الغصب منه ولما ان النقص في البيع الفاسد ما كان
 بحق الباع وانما كان بحق الشرع لينعدم به الفساد وقد ذكرنا انما يتعلق به
 حق اخر متبوع النقص لان ابي المشتري في الدار بيا لعقد ايتناول
 البنا صار يكون حقه في البنا سائر الحق ثالث في البيع الثاني بطل لان
 الضرر الذي يلحق المشتري بنقص البنا فوق الضرر الذي يلحق البنا
 بنقص شرابه فاذا انتقص الباع الفاسد بحق ثالث في البيع الثاني لانه
 لا ينتقص حق المشتري في البنا وفي خلاف ما لو صبغ المشتري الثوب
 المشترا اشترا فاسدا لان حق المشتري في الصبغ لا يطل بنقص الباع
 بل ينتقل الى القيمة وههنا بطل حق المشتري في البنا اذا انتقص الباع لانه
 يوم رفع البنا هناك وخلاف الغصب لان حق النقص كان لحق الغصب منه
 وحق الغصب منه في العرصه قائم من كل وجه فلهما جانب الغصب منه
 اما لان العرصه اصل والبنا تبع وكان الغاصب متعدي الغصب منه لعلو
 خلاف ما اذا غصب ساحة وادخلها في البنا حيث ينقطع حق الغصب منه
 سارا كما من كل وجه وحق الغاصب قائم من كل وجه وحق الغصب منه
 ينتقل اليه بدل وحق الغاصب ينتقل اليه بدل فلهما حق الغاصب
 لهذا ان لا يمانع من كل موضع تعدد رد المشتري شرافا سدا
 على الباع فعلى المشتري الملك فيما هو من ذوات الامثال والقيمة فيما ليس

من ذوات

من ذوات الامثال والاصل ان النقص من جهة فاسد معينون بالقيمة
 فيما لا مثال وبالمثال فيما لا مثال لان النقص من جهة فاسد معينون بجهة
 النقص فصارا لغصب وهذا لان الاصل في الضمانات الغيبة لانها هي
 الاصل وانما صار الى النقص في موضع صحة الشبهة بخلاف النقص
 والشبهة ههنا لا يقع فبين الضمان الاصل وهو القيمة وفي كل موضع تعدد
 على الباع ومنه الباع والاسترداد لانه قد زال ذلك المانع بان فاق المشتري
 الدهن او جمع في القيمة او جمع الكاف عن ادراك الغيبة او رد المشتري على
 المشتري بالغصب بعض الغيب بغيره كان للباع حق الاسترداد اذا
 لم يكن القاضي يقضي على المشتري بالقيمة لان المانع زال بسبب هو قسم من
 كل وجه في حقها في حق الثالث فصار كان هذه العقود انما جدي كولي
 الا انما بسبب هو مقدم جدي في حق الثالث بان كان الرد بالغصب بعد
 النقص بالثبوت في لا يكون للبائع حق الاسترداد ويجعل في حقه كان المشتري
 اشتراؤه باسا وهذا الجواب اذا لم يقض القاضي على المشتري بالقيمة وان كان قد
 قضى عليه بالقيمة لا يكون للبائع حق الاسترداد في الوجه كلها لان القاضي
 ابطال حق الباع العين ونقله الى القيمة بسبب اطلاق الشرط ذلك فلا يرد
 يعود حقه الى العين بعد ذلك وانما رفع السبب على الوفق القاضي على
 الغاصب بغيره الغصب بسبب الا باق في عداد العبد من الاباق لا يعد
 حق المالك الى المالك كذا ههنا ولو زاد المشتري في رد المشتري لا يمتنع
 النقص في الاحوال كلها الا اذا كانت الزيادة من جهة المشتري بان كان
 المشتري ثوبا فصبعه بصبغ يزوي فيه او كان سويقا فلبسته بسن او غسل
 فصبغ بصبغ النقص لمحق المشتري حتى لو رضي المشتري بالنقص فاسترد
 المشتري مع الزيادة كان للبائع حق الاسترداد فان انتقص المشتري
 في رد المشتري بفعل بنقصه او باقية مساوية او بفعل المشتري بالبائع
 يسترد المبيع مع ارض النقصان وليس له ان يترك المبيع على المشتري
 ويضفيه تمام القيمة ازالة للفساد وان كان النقصان بفعل اخني فللباع
 ان يأخذ الارش من المشتري ان شاء وان شأخذه من الجاني لانه وجد من
 كل واحد منهما سبب ضمان النقصان من المشتري الغصب لان الغصب
 حكم العقد الفاسد معينون بالنقص والارضاء بغيره بالقيمة ومنه
 الجاني الحامية وكان للبائع الخيار فصارا لو انتقص الغصب في رد الغاصب
 بفعل اخني كالمالك في اخذ الارش الخيار كما ذكرنا كذا ههنا ولو قتل اخني
 المبيع في رد المشتري فلهما بغير ان يضمن المشتري وليس له ان يضمن
 الثالث فرق بين ضمان الثالث وبين ضمان النقصان فان في ضمان النقصان
 ضمان الباع بين تضمن المشتري وبين تضمن الجاني والفرق ان ما
 وجب على الثالث بالتقيل بدل ملك المشتري لان المار به فقلت على ملك
 المشتري فلا يكون للبائع عليه سبيل الا بعد فسخ البيع في البيع بسبب



الملاك خلق من النقص لان هناك العقد الذي فيه باع من المبيع بالاسترداد
 فيعتبر البيع منقضا في حق المالك فان كان المبيع في الأصل قد اعتبر
 البيع منقضا كان باعوه عليه مقابلة المالك فان كان المالك الباع
 كان الباع حق الاخذ من الجاني فلهذا الخلق فاما في المبيع من النقص
 بين المشتري وشرافاسد او بين العصبوب فان العصبوب اذا قبل
 في بدل العاصب كان للمالك ان يضمن القاتل ان شاء الله ما وجب على القاتل
 بغير العصبوب بدل ملك المالك لان العصبوب باق على ملك المالك فكان
 للمالك ان ياخذ ذلك من القاتل ولا كذلك المشتري شرافاسد اعطى ما بين
 ذلك الفقه ابو الليث رحمه الله في مسألة البيع الفاسد الجواب عن فصل
 الحرمة فقال الحرمة لا تنع ثبوت الملك لا يري ان بيع المدلس حرام لقوله
 صلى الله عليه وسلم من عشا فليس منا ومع ذلك ثبت ملك المالك شرقا
 اختلف المتأخرون ان يصرف المشتري شرافاسد اجاز بعهده انه ملك
 الغير او بعهده انه ملك التصرف الا باعلى ملك الغير قال مشايخ العراق
 انه ملك التصرف واستدل بما قال في الكتاب انما بيعه لان الباع قد
 سلمه على ذلك وقال في كتاب الشفعة من اشتري شرافاسد اطلاق
 شفعة للشفعة فيها قالوا اشتري امة شرافاسد الاصل ان يباعها
 ولو ملك العين كانت هذه الاحكام على عكس هذا وقال مشايخ بلخ
 رحمه الله عليها ملك التصرف بعهده انه ملك العين وهو الاصل بدليل ان
 من اشتري دارا شرافاسد او قبضتها فبيع بغيرها اقله المشتري شرافاسد
 فاسد سدا ان ياخذ تلك الدار بالشفعة لنفسه وقالوا لو اشتري
 جارية شرافاسد او قبضتها فزاد على الباع وجب على الباع الاستبراء
 ولو ملك العين كانت هذه الاحكام على عكس هذا ولو باع الاب والوصي
 عدا للغير بغيرها فاسد او قبضته المشتري واعتقته المشتري جازعتقه
 ولو كان عتق المشتري على وجه الفساد لما كان عتقها او تبايعها
 على العتق ليجوز وانما لم يحل وطى الجارية والى الشفعة فيما ذكر لان
 نعم القاضي بالشفعة تأكيد الفساد وتعديه وفي الاشتغال بالوطى
 اعراض عن الرد فلا يجوز له ان يباعها وقال شمس الامة الحاروي رحمه
 الله بكونه الوطى اعراض عن الرد فلا يجوز له ولا يحرم مذكور في باب
 الخبيث من ادب القاضي المصدر الشهيد رحمه الله وفي مختلف
 الفقيه ابى الليث رحمه الله اذ وطى المشتري شرافاسد فاعتلت منه
 صارت امرؤ له عزم قبضتها وعقرها في رواية البيهقي وقال في كتاب
 الشرب بغير قبضتها وعقرها قال شمس الامة السرخسي رحمه الله
 في شرح البيهقي ما ذكر في الشرب تاويله ان المشتري ولها ما يعلقها
 وما ذكر في البيهقي ما ذكره انه اعطتها وقال شيخ الاسلام اذ يعلقها
 بحب العقر اتفاق الروايات واذ علقها فبذره روايتان قال هكذا ذكر

الحاروي

الحاروي في كتابه وقيل المذكور في البيهقي قول ابى حنيفة وابى يوسف
 رحمه الله وفي الشرب قول محمد رحمه الله لا ذكر الاختلاف في الذي
 اشتري شرافاسد او قبضتها فزاد في بدنها لم يستعملها المشتري
 ان في قولها عليه قيمتها وقت القبض ولا يضمن الزيادة قد ذكر ان البيع
 الفاسد مستحق للنقص والفسخ اعدا ما للفساد وازاله الحاروي قال
 القدوري رحمه الله في كتابه وانما فسخ البيع قبل القبض ففسخه جاز على
 صاحبه اذ كان محض من صاحبه ان يعلم صاحبه لان الفسخ حق الشرع
 فان بقي المذموم من العقد كان بمنزلة البيع الذي فيه المبيع للمالكين
 فيكون كل واحد منهما يستل من قبضه بغير رضا الآخر لكنه توقف
 على ما الاخر لانه الزام بوجوب الفسخ فلا يلزمه الا بعهده واذ اقبض البيع
 يقال لا يفسخ من الفاسد عنه مثل البيع بالخبر والخبر يفسخ على ما
 ذكرنا قبل القبض لان وجوب الفسخ حق الشرع وانما فسخه كان كل
 واحد منهما يستل فيه وان كان الفساد بسبب شرط بغير الطرف
 فعد ابى حنيفة وابى يوسف رحمه الله لعل واحد من المتعاقدين
 الفسخ وقال محمد رحمه الله ان وجد الفسخ من له منفعة في الشرط
 صح وان فسخ الاخر لم يفسخ وذلك مثل القراءتين مجعول الى العفا
 او ما اشبه ذلك وكذا الحكم بالفساد وجه قول محمد رحمه الله ان
 منفعة الشرط اذا كانت عائدة اليه كان قادرا على تغيير العقد باستطاع
 الاجل فاذا اتم الاخر فقد اقبل حقا بغيره فلا يملكه او بوجبه
 وابو يوسف رحمه الله يقولان بان الفسخ مستحق مع الشرع فان بقي
 المذموم من العقد والعقد اذا كان غير لازم لكل واحد من المتعاقدين
 يمكن من قبضه اكثر مما في الباب ان من له الخيار فادرك على التمسك بالخبر
 ولكن التمسك قبل الحذف وهو منزلة الايجاب اذا وجد من الباع كان المشتري
 يستل من قبول شر الباع لو رجع قبل قبول المشتري صح ولا يقال بان
 رجوعه يضمن ابطال حق القبول على المشتري كذلك معناه في شهادان
 الجامع ذكر محمد رحمه الله مسألة البيع الفاسد ذكر في فروعها ولو كان
 القاضي لنقص البيع بين الباع والمشتري محض من الباع بشرط حضور
 الباع ورضاه له صحة القبض وفي موضع شرط حضور الباع ولم يشترط
 رضاه بعض مشايخنا قالوا انما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع موضوع
 اشتراط حضور الباع دون رضاه ان يكون الشرط الفاسد مشروفا للمشتري
 والمشتري له الشرط الفاسد ملك فسخ البيع الفاسد بمحض صاحبه
 رضي بذلك او لم يرض وموضع اشتراط حضور الباع ورضاه ان يكون
 الشرط الفاسد مشروفا للمشتري ولم يشترط له الشرط اذا
 نقص البيع الفاسد لا يفسخ نفسه الا بمحض من صاحبه ورضاه وفي بيع
 الجامع رجل اشتري من اخر عبد اشرفا فاسد وقبضه المشتري العبد

بأن البائع ونقده الثمن ثم أراد البائع أن يأخذ الثمن عبده كان للمشتري أن
يحبس العبد منه إلى أن يستوفي الثمن لأن الناسد من العقود ملحق بالجارز
في حق الأحكام وفي البيع الجارز إذا انفصل العقد حصص بعد القبض كان
للمشتري حق حبس العبد من أجل ما جاز البائع من الثمن من البائع وهذا لأن
المشتري إنما قبض العبد من أجل ما جاز البائع من الثمن من البائع وهذا لأن
السبب بالقبض وكان له حق الحبس به كما في الرهن فإن مات البائع ولما لم
له غير العبد كان المشتري أحق بالعبد من غيره البائع لأنه كان أحق به من
البائع في حال حياة البائع فيكون أحق به من غيره بعد وفاته فيباع
العبد بغيره فان كان الثمن الثاني مثل الأول أخذ المشتري فان فصل
الثمن الثاني على الثمن الأول فالأصل لغو البائع فان كان الثمن الثاني
أقل كان هو أسوة لسائر غيره البائع بغيره هو معهم ببيعة حقه
فيما يظهر له من الشركة وإن مات العبد في يد المشتري كان عليه قيمة
لأنه ذكرنا فبما صان فتراد أن الفصل ان كان منه فصل ولو كان المشتري
مشتري العبد بالذره ومن كان للمشتري على البائع قبل الشراء اشترا
بذلك شرافا سدا وقبضه ما ذن البائع من أن البائع أراد استرداد العبد
بما جاز البائع و أراد المشتري حبه بما كان له عليه من الدين لم
يكن له ذلك ففرق بين هذا وبين ما لو كان البيع جارزا في هذه العبرة
فإن هناك للمشتري أن يحبس العبد إلى أن يستوفي ما على البائع من
الدين ولم يذكر محمد رحمه الله هذا الحكم في البيع الجارز وإنما ذكر مسألة
الاجارة بدين سابق للمستأجر على الأجر أو فرق بينهما من الاجارة الجارزة
والاجارة الناسدة في حق حكم الحبس بالدين السابق فقال في الاجارة
الجارزة للمستأجر حق حبس المستأجر بما كان له من الدين على الأجر وقال
في الاجارة الناسدة ليس له حق الحبس بذلك قال مشايخنا رحمهم الله
ولا فرق بين الاجارة الجارزة وبين البيع الجارز فالرواية في الامارة تكون
رواية في البيع والخبر بين البيع الجارز وبين الناسد أن العقد في
البيع لا يتعلق بغير ذلك الدين بل بمثلته وبن في ذمة المشتري ثم
يلتفتان قصاصا لاستوائهما قد راو وصفا فغير البائع مستوفيا الثمن
بحكم الخاصصة فيعتبر ما لو استوفاه حقيقة وهناك للمشتري حق حبس
البيع بعدم الافادة إلى أن يستوفي الثمن فكذلك إذا صار مستوفيا الثمن
بحكم الخاصصة فاما في البيع الناسد ان كان لا يتعلق العقد بعين ذلك
الدين ايضا ولكن لا يحب مثل ذلك دين في ذمة المشتري وإنما يجب
قيمة البيع عند القبض والقيمة غير متغيرة قبل الهلاك فانما قبل السقوط
في كل ساعة وزمان بالبيع فاما دين المشتري على البائع متغير فلا يتبدل
وصفا والخاصة انما تنفع عند الاستوفى الوصف ولهذا لا تنفع القاطنة بين
الرجل والمال لعدم استوائيهما وصفا وإذا لم تنفع الخاصصة لم يصح البائع مستوفيا

الثمن

الذين يحكم الخاصصة فيعتبر ما لو استوفاه حقيقة وهناك للمشتري حق حبس
البيع بعدم الافادة إلى أن يستوفي الثمن فكذلك إذا صار مستوفيا الثمن بحكم
الخاصصة فاما في البيع الناسد ان كان لا يتعلق العقد بعين ذلك الدين
ايضا ولكن لا يحب مثل ذلك دين في ذمة المشتري وإنما يجب
قيمة البيع عند القبض والقيمة غير متغيرة قبل الهلاك فانما قبل السقوط
في كل ساعة وزمان بالبيع فاما دين المشتري على البائع متغير فلا يتبدل
وصفا والخاصة انما تنفع عند الاستوفى الوصف ولهذا لا تنفع القاطنة بين
الرجل والمال لعدم استوائيهما وصفا وإذا لم تنفع الخاصصة لم يصح البائع مستوفيا

الثمن

وصدق المشتري في اقراره فانه يأخذ الحاررية من البايع لان تصديقه استند الى وقت الاقرار فكيف كان الحاررية بعد ما اقر بها المشتري لغرضه وصدقه المشتري له في اقراره ولم يكن البايع حق اخذ الحاررية فلم يذ ان قال يأخذ الحاررية من البايع اذا اقر المشتري انه باعها من رجل ولم يبين من باعها لا يبطل حق البايع في الاخذ فاذا اقر المجهول اولى لان الاقرار للمجهول باطل وهذا بخلاف مسألة ذكرها في المراجع وصورتها ان المشتري عبد اشترى صحفا بثلث معلوم وقضيه بشر وجده يبيعها فاراد ان يرد على بايعه بالحب فاقام البايع بينة ان المشتري اقر انه باعها من رجل ولم يبين من باعها فانه ينقل هذه البينة وينقض صحة اقرار المشتري والفرق ان في تلك المسئلة الخاص هو المشتري فاذا ثبت اقراره انه باعها من مجهول كان بمنزلة ما لو اقر ان الحاررية ليست في قبضه خصوصته مع البايع لان الحق في الخصومة له وقد اقر بطلان حقه في الخصومة فاما في هذه المسئلة الخاص هو البايع والخاص هو المشتري فاذا اقر المشتري انه باعها من مجهول كان بمنزلة ما لو اقر ان الحاررية ليست في قبضه خصوصته مع البايع لان الحق في الخصومة له وقد اقر بطلان حقه في الخصومة فاما في هذه المسئلة الخاص هو البايع والخاص هو المشتري فاذا اقر المشتري انه باعها من مجهول كان بمنزلة ما لو اقر ان المشتري ان الحاررية ليست له الا ان الخاص اذا اقر ان ما وقع فيه الخصومة ليس له لا يندفع عنه الخصومة لانه يريد ان يبطل حقا على غيره فلا يصدق عليه في ذلك والله اعلم الفصل التاسع في حكم شراء العتقولي وبيع احد الشريكين في شيء له او بعضه وما يملكه اجارة في ذلك وما لا يملك ويحل فيه بيعت مسانيل بيع الغاصب واذا اشترى الرجل شيئا لرجل فغير امره كان ما اشترى لنفسه وان اجاز الذي اشترى له وصورة اذ قال البايع للمشتري بعت منك هذا العتق بكذا فقال المشتري اشتريت ونوي بقلبه الشراء فلان وهذا باع على افضل معروف ان شراء العتقولي انما يتوقف على الاجارة اذا لم يجد ثبوت اصاب المشتري كما لو كان المشتري عبدا محجورا عليه او مملوكا محجورا عليه اما اذا وجد ثبوت اصاب المشتري بقتل لا يتوقف وقد وجد ثبوت اصاب المشتري ههنا فنقد عليه ولا يتوقف للافعال اجارة المشتري له فيه وهذا اذا اصاب العقد الى نفسه فاما اذا اصاب العقد الى المشتري له فهو على وجه واحد فان نقول البايع بعت هذا العتق فلان بكذا فقال البايع بعت وقال المشتري بعت فلان او قال اشتريت فلان او لم يقل فلان وفي هذا الوجه يتوقف ولا يتوقف على المشتري القائل ان يقول العتقولي لصاحب العتق بعت هذا العتق من فلان بكذا فقال البايع بعت وقال المشتري بعت فلان او قال اشتريت فلان او لم يقل فلان وفي هذا الوجه يتوقف ولا يتوقف على المشتري والثالث ان يقول صاحب العتق للعقولي بعت منك هذا العتق لاجل فلان

فيقول

فيقول العتقولي بعت واشتريت او يقول العتقولي لصاحب العتق اشتريت منك هذا العتق لاجل فلان فيقول صاحب العتق بعت وفي هذا الوجه يتوقف العقد على المشتري ولا يتوقف هذه المسئلة من بيع شرح الجاوي ورايت في موضع اخر لو قال صاحب العتق للعقولي بعت منك هذا العتق بكذا قال العتقولي بعت فلان او قال اشتريت فلان او لم يقل فلان او لم يقل فلان فيقول صاحب العتق بعت منك بكذا قال العتقولي بعت ولا يتوقف ولا يتوقف على البايع بينة ان المشتري اقر انه باعها من رجل ولم يبين من باعها فانه ينقل هذه البينة وينقض صحة اقرار المشتري والفرق ان في تلك المسئلة الخاص هو المشتري فاذا ثبت اقراره انه باعها من مجهول كان بمنزلة ما لو اقر ان الحاررية ليست في قبضه خصوصته مع البايع لان الحق في الخصومة له وقد اقر بطلان حقه في الخصومة فاما في هذه المسئلة الخاص هو البايع والخاص هو المشتري فاذا اقر المشتري انه باعها من مجهول كان بمنزلة ما لو اقر ان المشتري ان الحاررية ليست له الا ان الخاص اذا اقر ان ما وقع فيه الخصومة ليس له لا يندفع عنه الخصومة لانه يريد ان يبطل حقا على غيره فلا يصدق عليه في ذلك والله اعلم الفصل التاسع في حكم شراء العتقولي وبيع احد الشريكين في شيء له او بعضه وما يملكه اجارة في ذلك وما لا يملك ويحل فيه بيعت مسانيل بيع الغاصب واذا اشترى الرجل شيئا لرجل فغير امره كان ما اشترى لنفسه وان اجاز الذي اشترى له وصورة اذ قال البايع للمشتري بعت منك هذا العتق بكذا فقال المشتري اشتريت ونوي بقلبه الشراء فلان وهذا باع على افضل معروف ان شراء العتقولي انما يتوقف على الاجارة اذا لم يجد ثبوت اصاب المشتري كما لو كان المشتري عبدا محجورا عليه او مملوكا محجورا عليه اما اذا وجد ثبوت اصاب المشتري بقتل لا يتوقف وقد وجد ثبوت اصاب المشتري ههنا فنقد عليه ولا يتوقف للافعال اجارة المشتري له فيه وهذا اذا اصاب العقد الى نفسه فاما اذا اصاب العقد الى المشتري له فهو على وجه واحد فان نقول البايع بعت هذا العتق فلان بكذا فقال البايع بعت وقال المشتري بعت فلان او قال اشتريت فلان او لم يقل فلان وفي هذا الوجه يتوقف ولا يتوقف على المشتري القائل ان يقول العتقولي لصاحب العتق بعت هذا العتق من فلان بكذا فقال البايع بعت وقال المشتري بعت فلان او قال اشتريت فلان او لم يقل فلان وفي هذا الوجه يتوقف ولا يتوقف على المشتري والثالث ان يقول صاحب العتق للعقولي بعت منك هذا العتق لاجل فلان

فان سالت ابا يوسف رحمه الله عن رجل عتق من رجل عبدا او باعه

اشترى

اشترى

اشترى

شراها المصسوب منه فاجاز البيع قال ان كان يقد والمصسوب منه على اخذ
العبد فامضاؤه فامضاؤه جاز والافامضاؤه بالحل وان كان اشتبهه بالرب
والعبد بالكوفا والغاصب والمصسوب منه بالرب فاجاز المصسوب منه
البيع قال محمد رحمه الله امضاؤه جاز وقال ابو يوسف رحمه الله اذا اهل انه
حي فامضاؤه جاز وان اهل انه حي وميت فامضاؤه بالحل وهو قول ابي يوسف
الاخر وقد مررت هذه المسئلة في هذا المشتري عبد المصسوب فادعاه رجل
انه عبده واقرار البينة وقد علم بالبيع تنصلي له القاضي وقضيه بتمامه العقد
فامضاؤه بالحل وان قضى القاضي له بالعبد فليقمضه حتى امضى العقد فامضاؤه
جاز وكذلك اذا امضاؤه قبل ان ينصلي له القاضي بالعبد جاز امضاؤه وفي بلاد
سماعة رحمه الله قال اذا باع احد الشريكين نصف الدار فامضاؤه يتصرف الى
نصيبه ولرباع فمضى نصف الدار المشترك بين رجلين صرف البيع
الى نصيبهما فان اجاز احدهما صح في النصف الذي هو نصيب البخر وهذا قول
ابي يوسف رحمه الله وقال محمد وقرره رضي الله عنهما البيع جاز في ربحها ولو
وحيث نصيبه من الدين المشترك للدين جازت الهبة في نصيبه ولربوب
نصف الدين مطلقا فنصف الهبة كما لو وهب نصف النصف المشترك الحسن
بن زياد رحمه الله عن ابي يوسف رضي الله عنه في خلافة رجلين قال
احدهما لرجل يترك نصف هذا العبد يتصرف البيع الى النصف الذي هو له
ولو قال اشركتك بنصفه فهو من النصفين هشام عن محمد رحمه الله في
غلام بين رجلين لشريكين في الاشياء قال احدهما لعايه قد وكلتك ببيع
نصفي من هذا الغلام فباع الامور نصف هذا الغلام بعد هذا القول ولرس
يبين ان النصفين هو ثمنان العبد بعد تسليم البيع منه فقال الرباع بعد
موتيه قد بعته نصيب قال قول قال امرأة جات بالف درهم الى رجل فقالت
اشتر بهذا الف درهم هذه الدار لابي الصغير هذا اوله ابي فاشترى الرجل الدار
واجاز والد الصبي ذلك فالدار للمشتري والاجازة بالهبة تأيل المسئلة
اذا اصاب ذلك الرجل العقد الى نفسه امرأة اشترت لولدها الصغير
صبيعة من مالها ووقع الشراء الملام وتكون الصبيعة للولد لانه نصيبه واهبة
والامر كذلك ذلك ويتبع نصيبها عنه في فتاوى ابي الليث وفي نوادر
ابن سماعه عن محمد رحمه الله رجل فقب من اخر عبدا او باعه الغاصب
من رجل وساله الى المشتري بزان الغاصب ما له مولا منه علي شي
قال ان ماله علي القيمة وراه اود نالير جاز ببيع الغاصب وهو بمنزلة ثمن
القيمة وان صالحه علي عرض من العرض فلهذا بمنزلة بيع مستقبل البيع
الاول بالحل وفي الشفا رجل باع عبد رجل من رجل بغير امرة ثم ان
البايع اشتراه من مولا ونزل الرباع فامضاؤه به اشتراه قبل ذلك هكذا
قاله محمد رحمه الله وبنية ايضا رجل باع عبد رجل بغير امرة فقال له صاحب
العبد اصبحت واصبت ووفقت فهذا لا يكون اجازة للبيع وله ان يرد

لانه

لانه قد يكون هذا علي التجب والاستعزاء ولكن ان قبض الف فهو اجازة كذلك
اذا قال قد قبضتني مونة البيع واصبحت لخراتك البخر المكن ذل اجازة لانه
قد ينج هذا علي وجه الاستعزاء وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله في رجل
باع مائة رجل بغير امرة فلقنه رب المارة فقال اصبحت او وقتت فالبيع ماز
استحبنا فاصار في المسئلة رجائان وفي المسئلة قوله بصبحت ما صنعت
اجازة وكذلك قبض الثمن اجازة بشرع ابي يوسف رحمه الله رجل باع عبد
رجل بغير امرة فباعه الخبر فقال الرباع قد وهبت لك الثمن اوقال قد
وهبت لك الثمن اوقال قد تصدقت به عليك فهذا اجازة للبيع ان كان
قائما ابن سماعه عن محمد رحمه الله رجل باع عبد رجل بغير اذنه في المشتري
الى مولا واخبره بان فلاحا باع عبده منه قال ان كان باعك بمائة درهم
فقد اجزت فقال ان كان باعك بمائة او اكثر من الدرهم جاز وان كان باعك
من مائة لا يجوز وان باعه بالثمن دينا ولا يجوز وانما في هذا الى البيع
الذي وصفه وكذلك اذ قال ان باعك بمائة دينار فمضى جاز فخر جاز
ما وصفت لك ولو قال ان باعك بمائة اجزت لك فهذا عبده واذا غصب
عبدا او باعه من غيره شرا في العبد من يد المشتري فاجاز المالك البيع جاز
عند ابي يوسف رحمه الله فلاحا لفرجه الله العفوي اذا باع عبد الغريم من
رجل فقال صاحب العبد سالت لك بيع هذا العبد اوقال للمشتري ما
سالتك بشرا هذا العبد كان فالك تسلم واجازة للبيع من له فركه
اخذت بيع هذا العبد اجزت بشرا هذا العبد والله تعالى اعلم بالصواب
الفصل العاشر في الاختلاف الواقع بين البايع والمشتري في هذا الفصل
يشتمل على انواع نزع متباين في الاختلاف في صحة العقد ومساو هذا النوع ينسب
من غير اثنين احدهما ان اخذ الثمن فذبح اذ لم يصب صحة العقد واذا
الاخر فساد فان كان مدعي الفساد يدعي الفساد لا يدفع استحقاق ماله
عن نفسه لا يبعد في دعوى الفساد وهذا لان مدعي الفساد اذا كان
لا يدفع عن نفسه استحقاق ماله كان من جانبه مجرد دعوى الفساد
ومجرد دعوى الفساد لا يقبل لان الظاهر شاهد مدعي الجواز وهو ظاهر
عقله ودينه لان عقل الانسان ودينه يمنعه عن مباينة العقد
الفاقد وعن دعوى الجواز كما في ظاهر عقل مدعي الفساد ودينه ان
كان يمنعه عن مدعي الفساد كما في ما يمنعه عن مباينة العقد فظاهر
عقل المدعي الجواز وظاهر عقد مدعي الفساد شاهد له من وجه دون
وجه والقول قول من يشهد له للظاهر اكثر كان قوله او لا يقول اما
اذا كان مدعي الفساد يدعي الفساد يدفع استحقاق ماله عن نفسه
لوجعل القول قول مدعي الجواز فمضاهة للظاهر له فقد جعلناه مستحقا
مالا مدعي صاحبه بشهادة الظاهر ولا يبعد له الاستحقاق ومتى جعلنا
القول قول من يدعي الجواز بشهادة للظاهر اذا كان مدعي الفساد لا يدفع

الفساد



يدعوى الفساد استحقاق مال من نفسه له فقد اعتبرنا شهادة للمظاهر
لرفع منه العينة عن فعلها والعاصي اي يدفع عن المسلمين شهادة الظاهر
اذ انت هذا حينا الى غير المسائل فيقول في بيع العين اذ ادعى المتعاقد
الفساد بان ادعى شرطا فاسد اذ يقول قول من يدعى القيمة لان بيع العين
عقد معاقلة من الجانبين لانه بيع بالمثل من الجانبين فان مبني البيع
على المساواة والعدالة من الجانبين يدعى الفساد بغيره الفساد لا يدفع
عن نفسه استحقاق مئى من حيث العتلا لانه يحصل له مثل ما استحق عليه
مع جاز العقد والاستحقاق يختلف بعد له كل استحقاق فانه لم يستحق عليه
فبقي مجرد دعوى الفساد من غير دفع الاستحقاق فيكون القول قول من
يدعى الجواز على ما مروى في باب النكاح اذ ادعى احد الزوجين الصحة والآخر
الفساد بان ادعى احدهما ان النكاح كان بغير شهود وادعى الاخر انه كان
بشهود وادعى احدهما ان النكاح كان في عدة الغير وادعى الاخر انه كان
بعد انتهاء العدة فالقول قول من يدعى الصحة لان عقد النكاح عقد
معاذلة من الجانبين كان من جانب الزوج المهر وانه معين ومن جانب
المرأة منافع البضع ومنافع البضع في حيا الايمان فصار بيع العين والعا
اد ادعى فساد العقد بان قال لرب المال شرطت لي نصف الرخ الى عشرة
ورب المال يدعى جواز المعاري بان قال شرطت لك نصف الرخ فالقول
قول رب المال لان المضارب يدعى الفساد لا يدفع استحقاقا عن نفسه
وان كان مستحقا على المضارب بعقد المعارية فيشأن لان الحق على المضارب
منافعه والحق له جز من الرخ وانه معين مال والاك جز من المنفعة
والاستحقاق بعوض هو جز فلا استحقاق فلم يكن المضارب يدعوى الفساد
دافعا عن نفسه استحقاقا فلا يقبل قوله ورب المال اذ ادعى فساد المعارية
بان قال رب المال للمضارب شرطت لك نصف الرخ الى عشرة والمضارب
ادعى جواز المعارية فالقول قول رب المال لان رب المال يدعوى الفساد
يدفع عن نفسه استحقاق مال لان ما يستحق لرب المال منفعة المضارب
وما يستحق على رب المال غير مال وهو جز من الرخ والعين جز من المنفعة
واذا كان ما يستحق على رب المال حرا كان رب المال يدعوى الفساد دافعا عن
نفسه استحقاق زيادة مال كان فكان القول قوله واد ادعى رب السلم الاجل
والسالم اليه بترك فلا يثبت له احد منهما فالقول قول رب السلم استحقا
لان السلم اليه يدعوى الفساد بسبب ترك الاجل لا يدفع عن نفسه
استحقاقا لان السلم فيه على تقدير ثبوت الاجل وجواز العقد لا يصير
مستحقا للحال فلا يقبلون السلم اليه يدعوى الفساد دافعا عن نفسه
استحقاقا فلا يقبل قوله ويكون القول قول من يدعى الجواز وهو رب السلم
شهادة الظاهر وسياقه مسئلة الاجل في فصل السلم بانها ان شاء
استغالي العبارة الثانية الى العاشر اذ انتقل على وجود عقد واحد

واختلنا

واختلنا في صحته وفساده فالقول قول من يدعى الصحة كما في بيع العين
اذا ادعى احد هاتين العقد والاخر يدعى الجواز فالقول قول من يدعى
الجواز لانها انتقل على عقد واحد لان البيع بالشرط فاسد لا يصير
عقد / اهل يكون فاسد انتقل على عقد واحد واختلنا في صحته
وفساده وكذلك في باب النكاح اذ ادعى احد هاتين العقد بان ادعى
ان النكاح كان بغير شهود او ما اشبه ذلك وادعى الاخر ان النكاح بغير
فالقول قول من يدعى الجواز لانها انتقل على وجود عقد واحد لان النكاح
نسب الفساد لا يصير عقدا اخرنا اختلنا في صحته وفساده وكذلك
في باب السلم اذ ادعى رب السلم الاجل وانكر السالم اليه الاجل فالقول قول
رب السلم استحقا لان السلم بسبب الفساد لا يصير عقد اخرنا
عقد انتقل على وجود عقد واحد واختلنا في صحته وفساده فكان القول
قول من يدعى الجواز وفي باب المضاربة اذ قال رب المال للمضارب شرطت
نصف الرخ الا عشرة وقال المضارب لي نصف الرخ فالقول قول رب
المال لان هناك ما انتقل على وجود عقد بل اختلنا فيه لان رب المال يدعى
الاجارة لان المضاربة اذا فسدت يصير اجارة فاسدة واد اجازت كانت
شركة عند اختلنا في العقد الذي باشر المضارب ادعى الشركة وانكر حارب
المال واقبله بالاجارة فيكون القول قول رب المال كما لو انكر المضاربة
ولم يقر بالاجارة فان قيل هذا العذر الذي حلت في فصل المضاربة بكل
بما اذا قال رب المال للمضارب شرطت لك ثلث الرخ وزيادة عشرة
وقال المضارب شرطت لي الثلث فالقول قول المضارب وقد اختلنا
في نوع العقد قلنا هناك انتقل على عقد واحد ابتدا وهو الشركة فان الطالب
ادعى ذلك ورب المال اقر له بذلك ابتدا الما قال شرطت لك ثلث الرخ لان
قوله وزيادة عشرة مقطوعة عن اول الخلاص فلا يثبت اول الخلاص عليه
فكان هذا من رب المال يدعوى عقد اخر بعد الاقرار لعقد واحد
فلا يقبل في دعواه بخلاف قوله الا عشرة لان هذا استلزام اول الخلاص
يتوقف على الاستثناء وما اذا اختلفت الزوجان في نكاح ما اشتراه بانفسهما
انه كان في حالة الصغر وبعد البلوغ كان القول قول من يدعى النكاح
في حالة الصغر لان هناك ما انتقل على وجود العقد بل اختلنا في وجوده
لان عبارة الصغر فيما يقدر او يتروك بين الصغر والنوع الحق
بالعدم ل عبارة المحنون فكان اكدعى النكاح في حالة العقل مكر
وجود النكاح فكان القول قوله فكان مسئلة ما لو قالت تزوجتني
قبل ان اخلق وقال الاخر لا بعد الخلق اما هو انتقل على وجود العقد
واشترى انتقلانها فان هذا العقد حال ما باشر العقد وانما اختلنا
في صحته وفساده واذا اختلف الباع والمشتري في الطوع والكراهة
قال الصمد الشهيد في الفتاوى الصغرى كتابا نقول ولا ان القول



قول من يدعي الكره وهو البائع لانه ينكر وقال الملك قال رحمه الله وهكذا
افقنا في الامام المنسب الى اسمعيل وذكر رحمه الله ايضا في اخر ذكر
باب ضمان المكتوب ان الولي مع الكاتب ان اختلفا في الصحة والفساد
ان القول قول من يدعي الصحة والبيينة بينة مدعي الفساد والثلثة
في شرح المختصر لعصام ان مدعي الفساد يدعي الحق في شرط زائد
والآخر ينكر فعلى قياس هذه المسئلة يجب ان يكون القول في مسئلة النطوع
والكره قول مدعي الطوع والبيينة بينة مدعي الاطراء هذه الجملة ذكرها
المصدر السعيد رحمه الله وانا نقول على قياس العبارة الثانية لقول
قول من يدعي الطوع لانها انما على وجود عقد واحد وعلى قياس
عبارة الاولى ان ادعى البائع الاكره على البيع باقل من القيمة فالقول قول
البائع لان البائع مدعي الفساد ويدفع الاستحقاق عن نفسه وان ادعى
شئ القيمة فالقول قول من يدعي الطوع عليه وهو المشتري لان البائع قد
مدعى الفساد لا يدفع الاستحقاق عن نفسه وفي الفتاوى اذا ادعى
دارا في يد انسان انها ملكه وان اياه باعها منه في حال بلوغه بعد
رضا وقال صاحب البدان ان اياك باعها من في حال صغر ان القول
قول الابن لانه ينكر وقال ملكه وقد قيل القول قول المشتري فانه
تخرج عن العبارةين قال وقال القول اقرب الى الصواب عندي فان
اقام البيينة فالبيينة بينة الابن لانه يثبت فساد العقد وان ادعى
البائع بيع الوفا وادعى المشتري البيع البات فان كان الوفا مشروطا في
البيع فهذا فاسد وصارت مسئلتنا في الماخذ ان البائع ادعى فساد
العقد والمشتري ادعى الصحة وان اقاما البيينة فالبيينة بينة البائع
لان يدعي امر اخلان الظاهر فبيع الوفا خلاف الظاهر في الساعات وان
لم يكن الوفا مشروطا في البيع فالبيع هو المختار والقول قول من يدعي الوفا
والبيينة بينة صاحبه لا بيع الوفا حكم الرهن وعند اخذ الرهن والبيع
في الدعوى يقضي بالبيع صرف ذلك في موضعه وهذا الذي ذكرنا اذا
لم يكن الوفا مشروطا في البيع ان البيع جائز في بعض المسائل وهو
اختيار المصدر السعيد رحمه الله والعلم انه فاسد لانه معروف ان
لم يكن مشروطا والمعروف كالمشروط وفي الامالي برؤية بشر من ابي
يوسف رحمه الله رجل قرأه ففعل عذرا ونهر مستكره واقام على ذلك
بينة وانما الطالب بيينة انه فعل ذلك وهو غير مستكره ووقتا وقفا واحدا
ولم يدعيا الا فعلا واحدا فالبيينة بينة القروان لم يكن لهما بيينة فالقول
قول الطالب وذكر في كتابه الدعوى اشتري من اخراج ربيع وجاشت
بولد لاقول من سنة اشهر من وقت الشراء فادعاه البائع فقال المشتري
اصل الحبل لم يكن في ملكي انها اشتريتها وهي حامل وقال البائع لا اصل
الحبل كان في ملكي فالقول قول البائع لانها انتفاع علي انها كانت حاملا في يد

البائع

البائع فعند ذلك المشتري يدعي نازحا شاعيا في العلق والبائع ينكر ولو كان
ينبغي ان يكون القول قول المشتري لان المشتري يدعي جواز العقد والبائع يدعي
فساد العقد لانه يقول العلق كان مني وقد جئت امر الولد والقول قول من يدعي
الصحة الا نرى انهم لو اختلفا في تاريخ الشراء بعد ما ولدت في يد المشتري وادعاه
البائع فقال المشتري للبائع اشتريتها منك منذ سنة اشهر او اكثر وقال البائع
اشتريتها مني منذ شهر فالقول قول المشتري لانه يدعي جواز العقد والمولود
وهو الفرق بين المستلزم ان سبب الفساد في مسئلتنا ثبت بدليله يكون
القول قول من يدعي الفساد وكما ثبتت سبب الفساد بالبيينة بانه ان
سبب الفساد علق في هذا الولد من البائع وقد ثبت ذلك بقول البائع لان
الظاهر يشهد للبائع لانه هو المتكلم من الولد دون غيره اما في مسئلة التاريخ
سبب الفساد لم يثبت بدليله لان سبب العادة هناك ما يدعيه البائع من
التاريخ ولم يثبت ذلك لقول البائع لان الظاهر لا يشهد للبائع لانه باع منه
شهر وما لم يثبت الفساد بدليل فالقول قول من يدعي الجواز ذكر في التنقيح
بشر من ابي يوسف رحمه الله في الاملا ادي رجل عبدا في يد رجل اني اشتريته
من صاحب اليد بالثمن درهم وقال صاحب اليد بعتك بالثمن درهم وشئت
عليه ان لا يبيعه او ما اشبه ذلك من الشرط الذي يفسد البيع فالقول قول
المشتري وان كان مدعي الشرط هو المشتري فالقول قول البائع فان قال
مدعي الشرط اشتريته عبدا هذا بعدد هذا البائع بعتك
بالثمن درهم ورطل من خمر او قال بالثمن درهم وخنزير او اقاما البيينة فالبيينة
بينة المشتري وان ادعى البائع ان الثمن كله خمر او خنزير فالبيينة بينة المشتري
والمأصل انه اذا التفت بينة البائع والمشتري على ما يملك شيئا ثبت احدهما
شرطا زائدا فيفسد به البيع كما اذا اتفقا ان البيع كان بالثمن درهم وزادت
احدهما خنزيرا او رطلا من خمر فالبيينة بينة الفساد واذا اختلفا في ذلك
ما يملك شيئا فثبت احدهما يملك شيئا بان قال كان البيع بالثمن درهم او بهذا
العبد واشتريت الاخرى ما لا يملك شيئا بان قالت الثمن كله خمر او خنزير
فالبيينة بينة الصحة وان لم يكن لهما فقيما اذا ادعى احدهما ان الثمن كله
خمر او خنزير لا يكون القول قول من يدعي الصحة وان كان بعض الثمن
دراهم او نائير والبعض خمر او خنزير فالقول قول من يدعي الصحة وذكر
العلي من ابي يوسف رحمه الله رجل باع من اخذ اراة قال بعتها ببيعاه
فاستدل وقال المشتري اشتريتها شرا صحيحا فاني اقول للبائع كيف بعتها
فان ابي اقول المشتري كيف اشتريته فان قال اشتريته بالثمن ونقدت
الثمن حلفت البائع على ذلك فان حلف قلت للبائع كيف بعتها فان قال
بعته علي ان يبيعي لمعا امر فبعت المشتري ما اشتراه بهذا الشرا
اشتراه بهذا الشرط فان حلف كان البيع صحيحا وان قال البائع بعتها

البائع



يتركه فان كل واحد منهما مدعيًا بملكه واليمين حجة المنكر في الشرع فكان
التخالف قبل القبض على موافقة القياس وان كان هذا الاختلاف بعد القبض
والتخالف على مخالفة القياس والقياس ان لا يخلف البائع وهذا قول ابن
حبيب وابن يوسف رضي الله عنهما لان المشتري لا يدعي على البائع ثبوت
ملكه البائع لان حق المشتري الرقبة حكم اقرار البائع والتصرف بالقبض
فكان ينبغي ان لا يخلف البائع لكن خلفناه بالنقص ولما قال ابو حنيفة
واي يوسف رضيهما الله ان هذا الاختلاف لو وقع بين ورثتهما بعد القبض
لا يخلفان لان التخالف بعد القبض على مخالفة القياس بالنقص والنقص يتناول
المتبايعان وهذا الاسم لا يتناول الورثة واما علي قول محمد والتخالف
بعد القبض على موافقة القياس وبه اجد بشر بن خياط والكرخي
لان كل واحد منهما يدعي على صاحبه عقداً بملكه صاحبه البائع يدعي على
المشتري العقد باليمين والمشتري بملكه المشتري يدعي على البائع العقد
بالد والبائع بملكه والعقد باليمين والعقد باليمين كان كل واحد منهما يملك
من هذا الوجه فله ان التخالف بعد القبض على موافقة القياس ولما قال
محمد رحمه الله بان هذا الاختلاف لو وقع بين ورثتهما قبل القبض او بعد
القبض يلحقان لان التخالف فيما بين المتبايعين على موافقة القياس
لكونهما مشتركين فيكون قياس ورثتهما عليهما واذا وقع الاختلاف في
البيع والتخالف قبل فقد ثبت على موافقة القياس وبعد فقد ثبت التخالف
على مخالفة القياس عند اي حنيفة واي يوسف رضيهما الله ونقصه القياس
ان لا يخلف المشتري لانه مدعي لكن اوجبا عليه اليمين بالنقص الذي
روينا لانه لا يفضل فيه يميناً اذا وقع الاختلاف في اليمين او المبيع او دونه
لانه اوجب اليمين على المدعي متى اختلفا في احد بدلي العقد وهو اليمين
فكذا اذا اختلفا في البذل الاخر ثم اذا اوجب التخالف كيف يتخالفان ذكر
في الاصل ان كل واحد منهما يخلف على دعوى صاحبه بخلاف البائع بانه
تساوشت بينه باليمين كما تدعيه البائع وهكذا ذكر الكرخي رحمه الله في كتابه
وهو محمد رحمه الله في الزيادة ان في باب السلسلة ان كل واحد منهما
يخلف على دعوى نفسه وعلى دعوى صاحبه بخلاف البائع بما يباعته بالت
كما اذ عاه المشتري ولقد عطفه باليمين كما اوجبت انت وحلي المشتري
بانه ما مشتريه باليمين كما اذ عاه البائع ولقد اشتريته بالت كما اوجبت
انت فكان ابو يوسف رحمه الله او يقول نداء يمين البائع ثم يرجع وقال
نداء يمين المشتري وهو قول محمد وروى محمد ما الله واحد في الروايتين
عن اي حنيفة رحمه الله ثم اذا نجا فأذكر في كتاب الدعوى ان القياس ان
يقضي بالبائع ما قبل اليمينين كما يدعيه المشتري لان البيع بالت اليمينين
ثابت باقتضاها وفي الاستحسان يتراد ان العقد لما هو قوله عليه
السلام في الفاو تروا دي فهذا امر يحرف بالنقص بخلاف القياس ومحتاج

يتركه

يتركه فان كل واحد منهما مدعيًا بملكه واليمين حجة المنكر في الشرع فكان
التخالف قبل القبض على موافقة القياس وان كان هذا الاختلاف بعد القبض
والتخالف على مخالفة القياس والقياس ان لا يخلف البائع وهذا قول ابن
حبيب وابن يوسف رضي الله عنهما لان المشتري لا يدعي على البائع ثبوت
ملكه البائع لان حق المشتري الرقبة حكم اقرار البائع والتصرف بالقبض
فكان ينبغي ان لا يخلف البائع لكن خلفناه بالنقص ولما قال ابو حنيفة
واي يوسف رضيهما الله ان هذا الاختلاف لو وقع بين ورثتهما بعد القبض
لا يخلفان لان التخالف بعد القبض على مخالفة القياس بالنقص والنقص يتناول
المتبايعان وهذا الاسم لا يتناول الورثة واما علي قول محمد والتخالف
بعد القبض على موافقة القياس وبه اجد بشر بن خياط والكرخي
لان كل واحد منهما يدعي على صاحبه عقداً بملكه صاحبه البائع يدعي على
المشتري العقد باليمين والمشتري بملكه المشتري يدعي على البائع العقد
بالد والبائع بملكه والعقد باليمين والعقد باليمين كان كل واحد منهما يملك
من هذا الوجه فله ان التخالف بعد القبض على موافقة القياس ولما قال
محمد رحمه الله بان هذا الاختلاف لو وقع بين ورثتهما قبل القبض او بعد
القبض يلحقان لان التخالف فيما بين المتبايعين على موافقة القياس
لكونهما مشتركين فيكون قياس ورثتهما عليهما واذا وقع الاختلاف في
البيع والتخالف قبل فقد ثبت على موافقة القياس وبعد فقد ثبت التخالف
على مخالفة القياس عند اي حنيفة واي يوسف رضيهما الله ونقصه القياس
ان لا يخلف المشتري لانه مدعي لكن اوجبا عليه اليمين بالنقص الذي
روينا لانه لا يفضل فيه يميناً اذا وقع الاختلاف في اليمين او المبيع او دونه
لانه اوجب اليمين على المدعي متى اختلفا في احد بدلي العقد وهو اليمين
فكذا اذا اختلفا في البذل الاخر ثم اذا اوجب التخالف كيف يتخالفان ذكر
في الاصل ان كل واحد منهما يخلف على دعوى صاحبه بخلاف البائع بانه
تساوشت بينه باليمين كما تدعيه البائع وهكذا ذكر الكرخي رحمه الله في كتابه
وهو محمد رحمه الله في الزيادة ان في باب السلسلة ان كل واحد منهما
يخلف على دعوى نفسه وعلى دعوى صاحبه بخلاف البائع بما يباعته بالت
كما اذ عاه المشتري ولقد عطفه باليمين كما اوجبت انت وحلي المشتري
بانه ما مشتريه باليمين كما اذ عاه البائع ولقد اشتريته بالت كما اوجبت
انت فكان ابو يوسف رحمه الله او يقول نداء يمين البائع ثم يرجع وقال
نداء يمين المشتري وهو قول محمد وروى محمد ما الله واحد في الروايتين
عن اي حنيفة رحمه الله ثم اذا نجا فأذكر في كتاب الدعوى ان القياس ان
يقضي بالبائع ما قبل اليمينين كما يدعيه المشتري لان البيع بالت اليمينين
ثابت باقتضاها وفي الاستحسان يتراد ان العقد لما هو قوله عليه
السلام في الفاو تروا دي فهذا امر يحرف بالنقص بخلاف القياس ومحتاج

اليمين



الى فتح القاضي او فتحها ليعتد ما يدون ذلك لا يفتش العقد
 منها وفي مسائل السهم يقول فيها اذا اختلفا في المسامحة وفي مقدار راس
 السلم وحلها فالقاضي يقول لها ماذا تريدان فان قالوا لا يفتش العقد وقال
 احد هذا ذلك فالقاضي يفتش العقد بينهما وان قالوا لا يفتش العقد فتركها
 القاضي رجاء ان يعود احدهما الى تصديق صاحبه فيضار في البيع وفي
 كتاب السبع الحسن بن زياد رحمه الله اذا اختلف كل واحد منهما على
 دعوى الاخر فقبل ان يفتش القاضي العقد بينهما فللبايع ان يقول انا
 اخذت بالثمن ودره بعد ما فتن القاضي القاضي العقد بينهما فليس لاحدهما
 كلام وايها تخل عن اليمين لزمه ما ادعاه صاحبه لصبر ورثة مغرما به
 صاحبه عند نكولهما وايها اقام بيته قبلت بينته وان اقاما البيته فالبيته
 بينه البايع لان فيهما ثبوت اثبات هذا اذا وقع الاختلاف بين المتبايعين
 وان وقع الاختلاف بين ورثتهما او بين ورثة احدهما وبين الحي فان كان
 قبل فتن السلعة بين الثمان بالاجماع وان كان بعد التفتش فخذ لك
 عند محمد رحمه الله وعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رجحما الله لهما
 وقد ذكرنا هذا الفصول اذا اختلفا في الثمن مقصودا فما اذا اختلفا في
 الثمن يقتضي اختلافهما في شيء اخر وصورة رجل اشترى من امر سمائه
 في رقب وزنه مائة رطل فوجا بالرقب ليرده وزنه عشرون فقال البايع ليس
 هذا رقب وقال المشتري هو رقب فالتقول قول المشتري سمي لكل رطل
 بان قال على رطل ب درهم او رقب وجعل هذا الاختلاف في مقدار القموص شعر
 هذا القول قول المشتري في اصل التفتش وكذا في مقدار القموص شعر
 هذا الاختلاف في الثمن لان زيادة وزن الرقب يقتضي الثمن وينتفان وزن
 الرقب يزداد الثمن والبايع يدعي زيادة في الثمن والمشتري يتكلم ويغتنس
 هذا الاختلاف في الجواب الترافد لان الاختلاف في الثمن انما وقع مقتضى اختلافهما
 في الرقب فنصار الاصل ان الاختلاف في الثمن انما يوجب الترافد اذا كان الاختلاف
 واقعا فيه مقصودا وان المشتري عهد او فتنه ومات في يده واختلما في
 الثمن قال ابو حنيفة وابي يوسف رجحما الله بينهما فان لم يكون القول قول
 المشتري مع بيته وقال محمد رحمه الله بينهما فان وقعت المسئلة ان هلال
 السلعة هل صنع الخالين عندهما جميعا خلافا لمحمد رحمه الله قوله
 عليه السلام اذا اختلفا المتبايعان في الخالين او زاد من غير فصل بينهما اذا
 كانت السلعة قائمة وكانت حالكة ولا نكل واحد منهما مدعي ومذموم عليه
 لان كل واحد منهما يدعي صاحبه عند ابتكر صاحبه فثبت الثمان كما في حال
 قيام السلعة ولما قول فتن عليه السلام اذا اختلف المتبايعان والسلعة
 قائمة في الثمن وترد اسطرها قيام السلعة لا يوجب الترافد وقد ذكرنا ان الجواب
 الترافد في عقد القطن على مخالفة القياس والنص بشرط ذلك قيام السلعة
 فيما بعد هلاك السلعة يبقى على اصل القياس وان حكم الترافد بعد ضمها البيع

والهلال

والهالك لا يقبل التفتش لسباب التفتش فكذا ابا الترافد وهذا اذا اهلكت
 السلعة بعد التفتش كما اذا اهلكت قبل التفتش فقد انقض العقد حين اهلكت
 السلعة فلا معنى لاختلافهما اذا لم يكن الثمن مقيوما ولا اهلك بعض البيع
 ان هلك قبل التفتش لانهما بينهما الثمان على الثمان عده جميعا وان هلك بعد
 التفتش فالقول قول المشتري مع البائع عند ابي حنيفة رحمه الله هذا
 الا ان يثبتا البايع ان اخذ الثمان ولا يأخذ من ثمن الميت شيئا عند ابي حنيفة
 المشتري عند ابي حنيفة رحمه الله هذا هو اخذنا بعض الشائع واختاره
 بعضهم الا ان يثبت البايع ان اخذ الثمان ولا يأخذ معه شيئا اصلا فيثبت في الثمان
 على قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف بينهما الثمان في القائم وينزاد ان
 في القائم وانزل قول المشتري في حصة المالك من الثمن وقال محمد رحمه
 الله بينهما الثمان فيهما ثم يتردد ان البيع في المالك العين وفي المالك على القيمة
 وصورة رجل اشترى عشرين صنفين من ثياب من ثياب احداهما
 واختلفا في الثمن فقال المشتري اشترى ثيابا بالثمن ودره وقال البايع بالثمن
 درهم فهو على الاختلاف الذي ذكرنا وقال محمد رحمه الله في اقرار الاصل
 في باب الاقرار في البيع اذا اخرج بعض البيع عن ملك المشتري بان باع ثوبا
 مثلا نصه العدة او ما اشبهه بغير اختلاف في الثمن فانها لا يثبت الثمن الا في
 باع الثوب على قول ابي حنيفة رحمه الله على ان يفسر رحمه الله القول للمشتري بغير ثوب
 الا في بيع الثوب ان اذ علمنا ان ثوبا في ذلك حصة الثمان على ما في ذلك المشتري ومع المشتري
 تحسنه ما يخرج عن ملكه على قول المشتري وقال محمد رحمه الله بخلافان على حصة
 العبد الا ان يثابها بان يأخذ ما في من العبد فبما استهلكه المشتري منه فخذ
 بخلافان في القائم على العين وفيما باع على القيمة فلم يفسرنا بين مسئلة كان
 الاقرار وثمن مسئلة كتاب السبع اما ابو حنيفة رضي الله عنه الترافد الا
 بشرط ان يأخذ البايع الحي ولا يأخذ من ثمن الميت شيئا وفي مسئلة كتاب
 الاقرار لما الترافد مطلقا غير علق بشرط فانه لا يقبل الترافد الا ان
 يرضى البايع ان لا يأخذ من ثمن ما خرج عن ملكه شيئا وفي السائلين جميعا
 في الثمن بعد ما خرج بعض العقود عليه عن ملك المشتري وابي يوسف
 رحمه الله في مسئلة السبع قال بين الثمان في القائم رضي البايع او كره
 ومن مسئلة الاقرار قال لا يثبت الثمان فيما بقي الا ان يثبت البايع ان يأخذ
 النصف الباقي بعد رحمه الله في مسئلة السبع قال بين الثمان على القائم
 على العين وعلى المالك على القيمة رضي البايع او كره وهذا شرط الجواب
 الترافد في النصف الباقي رضي البايع ياخذ النصف الباقي والفرق في
 مكتوب في السبتر او في المساق اذا اشترى احراب هروي واستهلك
 منه ثوبا وهلك هو اختلف في الثمن قال ابو حنيفة رضي الله عنه ليس
 للبايع ان يأخذ ولكن يأخذ الثمن الذي اقر به المشتري وقال ابو يوسف
 رحمه الله في المستهلك القول قول المشتري بالحصة وفي البقية يرد الا ان

برضى المشتري ان ياخذها بما ادعى وعلى كل واحد منهما اليمين على وهو
صاحبه قال الحاكم ابو الفضل فرق ابو حنيفة رحمه الله بين هلاك الثوب
من الجراب من غير فعل احد ومن موت احد العدين فقال شبه للبائع
ان ياخذ المكي ولا ياخذ معه شي وقال هو هذا ليس للبائع ان ياخذها فقال
قال شبه ايضا واختلف قول ابو يوسف فيما اذا اختلف في قيمة الثوب
المالك فقال في موضع القول فيها قول المشتري وقال في موضع المص
القول قول البائع ولذا قال في موت احد العدين القول قول البائع في
المالك واذا اختلفا في الثمن وقد خرجت السلعة عن ملك المشتري لا
بما اختلف في قول ابن حنيفة وابي يوسف رضي الله عنهما والقول قول
المشتري مع يمينه فعلى قول محمد رحمه الله يتبين القان وينتراد ان في فصل
الهلاك فان عادت السلعة الى ملك المشتري بغير اختلفا في الثمن فان قادت
سبب هو نسخ من كل وجه نحو الرد بخيار روي او بخيار تشريط او عيب
قبل الفحص او بعد الفحص نقصا في القان وان عادت بسبب جديد من كل
وجه نحو الارث والصدقة او الشرا ابنا القان عند ابن حنيفة وابي يوسف
رحمهما وكذا ان عادت بسبب جديد في حق الثالث وبالشخص في حق
التعاقدين كالرد بالعيب بعد الفحص بغير نقض والافالة لا يملك القان
عندها وفي رواية سماعة عن محمد رحمه الله رجل اشترى من رجل حارية
محصنة من الحاكم بنين من الورق شرمت ونسي الحاكم كان الثمن ثمانين
البائع الورقة الى الحاكم وانكره واذا كان البائع اخذ الحارية قال محمد
رحمه الله القاضي يقول للبائع كبر كان الثمن فاذا ادعى شيئا يسأل عنه الورقة
ان كان اكبرا وان كذبوه في ذلك حلفهم على دعواه بالله ما يتعللون ان
ان اياكم اشترى الحارية بذلك ويقول للورقة ادعوا انتم الثمن فان
ادعوا شيئا حلف القاضي البتة فان حلف رد والبائع وان كانت الورقة
صغارا انظر القاضي لو كان ادعى البائع شيئا ورأس القاضي اخذ الحارية
بذلك الثمن حينئذ اخذ الحارية بذلك الثمن واعطاه الثمن من جميع
المال وان لم يرد ذلك حينئذ استعمل البائع ما كان الثمن اقل من هذا على
مقدار الحارية فذلك العقد او حينئذ حلف رد الحارية عليه وان
كان فيهم كبير فاقرب ما قال البائع وابي ان يخط على حمله لزمه في حفته
زيادة الثمن فيما بين ما ادعى البائع الى ما كان غير المتغير وان كان فيهم
كبار غيب انظر لهم اليمين او كلفت الذي هو محضه فبئس لهم على
دعواه ان قلب ذلك البائع ويحذرك ان الربك البيع تحقير القاضي
وادعى القريقات البيع واختلفا في الثمن وان ادعوا الورقة واقاموا
البينة على البائع فالبيع بلا تسمية الثمن قال شهادتهم بالثمن ويستخلف
البائع ويرد عليه الحارية وان كان البائع هو الذي والورقة فهو رد
الشرا استعملوا على علمهم فان حلفوا بطل البيع وردت الحارية للبائع
وجعل

وجعل في يديه عيدا اذ اراد رجل عليه انه باع هذا العبد من الذي في يده ومن
رجل اخر بعينه بما به دين اذ اراد الذي في يده العبد بينة الله اشترى
العبد كله منه بالثمن وروى العبد الذي في يده خمسين درهم وحينئذ
دينارا اذا اقام البائع بينة على اقرار المشتري انه اشترى العبد منه بالثمن
واقام المشتري بينة على اقرار البائع الباعه بالثمن اشترى بالثمن
وان اقام المشتري بينة على اقرار البائع انه باعه منه بالثمن واقام البائع بينة
انه باعه بالثمن فليس على المشتري الا ان يرد له براءة من الالف الاخرى
هشام عن محمد رحمه الله اذا اقر المشتري بالثمن سبب السلعة مستهلكة
وهي ثمن درهمين فان ابا يوسف رحمه الله يقول القول قول المشتري
شروطه فرجع وقال ان كان من ذلك شيء يتعين الناس في مثله قلت
قوله قال محمد رحمه الله واما ان ياربي ان الزمة قيمة ذلك درهمين ابن
سماعة عن ابي يوسف رحمه الله في غير هذه الصورة انه اذا اقر المشتري
بما لا يتعين الناس في مثله لا اعتل ذلك منه واقضى عليه بقيمة
السبع قال فان كنت قضيت عليه بالقيمة لم اقبل رجوعه بعد القضا
قال هشام وروى محمد رحمه الله عن رجل اشترى من رجل ثوبا
قال المشتري اشترى ثوبه بعشرين وقال البائع بعينه بثلاثين فقال
الثوب وهو في ايديهما فحرقوا وانقطع وصار بعضه في يد بعض البائع
وبعضه في يد المشتري ولم يكن المشتري نقد الثمن قال يتبين القان
فاذا اختلفا في البائع بالثمن وان شأنا الثوب للمشتري بالعشرين ويخط من
المشتري نصف ما تنقص الثوب من العشرين لان كل واحد منهما قد
مدفعا ما يباقي له لو كان امسكه احدهما ولم يخرجه وحده الاخر كان
القمان كله على الجادب قال يع قال وهذا الجواب على قياس قول ابي
حنيفة رضي الله عنه وهو الجواب على قول ابي يوسف رحمه الله ولو اشترى
ثوبين وقضيهما استهلك احدهما والاخر قائم في يده فقال البائع بعينه
الثوبين بثلاثين درهما وقال المشتري بعشرين درهما قال محمد رحمه
الله قال ابو حنيفة رضي الله عنهما يحلف كل واحد منهما على صاحبه
فان حلفا للبائع بالخيار ان شاء مضى البيع واخذ العشرين وان شاء اخذ
الثوب القائم ولا شيء له من ثمن الثوب المستهلك قال هشام ومحمد
رحمهما على قياس قول ابي حنيفة رضي الله عنه فمن اشترى ثوبا
وشقه نصفين وبيع نصفه والنصف الاخر في يده ابغى بغير اختلفا في
اليمين قال ان شاء البائع اخذ هذا النصف الاخر ولا شيء له غيره ولا يسأل
له على المصوغ وان شأنا ثوب واحد ما قرره المشتري من الثمن فاك
محمد رحمه الله في الجامع اذا اشترى الرجل من اخيه ثوبا وقرضه ما
تنت في يده واختلفا في ثمنه فقال المشتري اشترى ثوبا منك بالثمن درهم
وبعض الوصف وقال البائع بعينه بالثمن درهم فعلى قول ابي حنيفة



والى يوسف رضى الله عنه ما سمي بقسم الحاربة على الذ درهم وعلى قبة
 الرصيف فان كانت قيمة الوصيف خصلية درهم كان القول قول المشتري
 في تلك الحاربة بالذ درهم ولا يخالفان وفي ثلث الحاربة درهم حصة الوصيف
 بين الثمان الاصل في هذا ان الشايعان من اختلاف في مقدار الثمن او في
 بعد ما هلكت السلعة في يد المشتري وكان الثمن درهم ودينار قال قول
 قول المشتري مع قيمته ولا يخالفان عند ابي حنيفة وابي يوسف رضى
 الله عنهما وقسم محمد رحمه الله بينهما فان بقيت السلعة على القيمة
 منصوصا وحلى الحاكم وقد مر هذا فيما تقدم وان كان الثمن عرضيا
 والسلعة بما فيها ثمنها فان كان عند المشتري وجب العقب على القائم
 منصوصا وعلى الحاكم حكما او تبعا للقائم باعتبار القيمة لان قيمة
 لان في البيع كسائر اسباب الغنى جازية باعتبار القيمة لان قيمة
 بالثمن فاما اذا ادعى أحدهما ان بدل السلعة كان ثمنه ادعى الآخر انه كان
 عرضا ان كان مدعى العرض المشتري فانها بين الثمان عند ابي حنيفة وعمر
 المشتري قيمة السلعة يوم قبضتها لصاحبه وان كان مدعى العرض
 البائع فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله والى يوسف ايضا القول قول
 المشتري مع قيمته ولا يخالفان المشتري الثمن الذي اقربه البائع لان
 البيع قابل للنسخ في زعم أحدهما غير قابل في زعم الآخر فوجب الثمن
 من وجه دون وجه نعمائنا بهما من الوجه الذي يدلنا على انهما يوجب
 الثمن من كان المشتري مدعى العرض لا على ما يوجب الثمن
 متى كان المشتري مدعى العرض لا سيما بخلاف البائع اذا جازى بدعوى
 المشتري والمشتري لا يدعى عليه شيئا ومتى كان المدعى للعرض المشتري
 امكنا تخلف البائع بدعوى المشتري لان المشتري يدعى ثمنه في هذه
 الحالة فانه يزعم ان البيع قابل للنسخ وان الثمن واجب على البائع ما لم يكن تخلف
 البائع بدعوى المشتري وتختلفا المشتري بدعوى البائع فيحصل العمل
 بما يوجب الثمن وانما يتبع فاما اذا ادعى أحدهما ان بدل السلعة كان
 ثمنه وعرضه ادعى الآخر انه كان ثمنه فله ان كان المدعى للعرض المشتري
 فانه يقسم السلعة على الثمن الذي اقربه المشتري وعلى قيمة العرض فما تخلف
 السلعة من الثمن فالقول قول المشتري مع قيمته عند ابي حنيفة ولا يخالفان
 عندهما ثم يعزم المشتري قيمة حصة العرض من السلعة للبائع وان كان
 المدعى للعرض البائع فالقول قول المشتري في الكل ولا يخالفان عندهما
 اعتبار البعض بالكل وعند محمد رحمه الله في جميع بين الثمان لان
 نقد زائفة عند بطلان السلعة لا يمنع الثمن اذا ثبت هذا احسن
 الى من هو المسألة التي ذكرها محمد رحمه الله فيقول المشتري اذا ادعى
 ان بدل الحاربة بعينه ثمنه وبعضه عرض فيكون لكل بعينه حكمه
 فاذن لا ينعى ثلث الحاربة ونسخ القاضي العقد على الحاربة كان على المشتري
 ان يرد ثلث الحاربة على البائع وقد عجز عن ردها بسبب الهلاك فكان عليه

رد

رد ثلث قيمة الحاربة وعلى قول محمد رحمه الله بخلافان في الكل وبغير جميع قيمة
 الحاربة البائع وعلى هذا انقاس حيث هذه المسئلة قال هشام رسلت محمد رحمه
 الله عن اشترى من اخر حنطة بعينها ثمان المشتري اشترى بها منك على
 انها ماية فغير بعشرة درهم وقال البائع بعينها حنطة دنانير واقام البينة
 والحنطة قائمة فان البينة بينة البائع لكنها ثمان وان اقام المشتري ثمانية
 اشترى بها منه بأربعة دنانير وعشرة درهم واقام البائع بينة انه باعه منه خمسة
 دنانير فالبينة بينة البائع وان اقام المشتري بينة انه اشترى منه خمسة وعشرة
 درهم على انها ماية فغير وجهه حسن فغير واقام البائع بينة انه باعه خمسة
 دنانير فالبينة بينة المشتري وله ان يبرأ ان شاء اخذ من حنطته من الثمن وهو
 ديناران ونصف وخمسة درهم لانه ثمن واحد لان الثمن وافق البائع على خمسة
 دنانير وقال ابو سليمان سلمت ابا يوسف رحمه الله في رجل باع طعاما بغيره
 بعشرة درهم فقال البائع بعينك جزا فبعشرة وقال المشتري المشتري مكابلة
 بعشرة قال يخي لان بين اذان وكذلك كما يورث ولو كان هذا في ثوب فقال
 البائع بعينك ولم يسم دراهم وقال المشتري اشترى من مداره فالقول قول البائع
 لان الثوب ان نقص انقص من الثمن غير ريب اي هو وفي الاما لم يسم دراهم
 رحمه الله في رجل قال لاخر اشترى منك هذا العدد بالذ درهم زيوف او
 بتمرجة او سبوقه او رصاص قال ذلك موصولا وقال المخرجه بالذ درهم
 قول المقر له في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله
 في الرقيق والنهرجة بين الثمان وبنيران واما في السرقة والرصاص فالقول قول
 البائع عند ابي يوسف لان المشتري لا يصدق على ما ادعى البائع وقال محمد رحمه
 الله القول قول المشتري لانه لا يقر الا ببيع فاسد والله اعلم نوع اخر في الاختلاف
 في الثمن وفيه بعض مسائل الاختلاف في الثمن واذا وقع الاختلاف في البيع
 فقال المشتري اشترى منك هذه الحاربة بالذ درهم فلا يخالفان اما ان قال البائع
 للمشتري العبد ملكك لم يبعه منك وانما بعثك الحاربة بالذ درهم وعلى عليك
 الذ درهم فمن الحاربة وفي هذا الوجه الا ان لا يرضى المشتري والعبد سائر
 لانها انتفاع على سلامة العبد فلك انتفاع على جود الا ان عليه ولكن
 اختلاف في جهة الاختلاف في الجهة في مثل هذا لا يضر كمن قال لاخر
 كل على الذ درهم من ثمن متاع وقال لاخر لا يل من قرضه ان قال البائع
 للمشتري العبد ملكي ما بعته منك وانما بعثك الحاربة بالذ درهم وذكر
 هذه المسئلة في كتاب الاقرار في موضعين واحاب في أحدهما ان
 القول في العبد قول البائع لان المشتري اقر له ملك العبد حيث ادعى
 الشرا الا انه ادعى التملك عليه وهو انكر التملك عليه والقول قول
 النكر في الشرع فاذا حلف البائع على العبد اخذ العبد ولا شيء على
 المشتري لان المشتري انما اقر له بالذ درهم بنفسه عوضا عن العبد
 ولم يسل له العبد فكان له ان لا يعطيه الا في واجب في الموضع الاخر انما

العا فاشترى رجل منه اربعة درهم ثم اخذ منها ثلث البايع بعينه العقب
 وقال المشتري انما وقع الشراء على اربعة درهم فقال الباع ابراهيم عن محمد رحمه الله بعد
 اشترى بدينار في موضعين بكذا وكذا فذهب احد الموضعين وذهب البايع بالوضع
 الاخر فاختلغا في مقدار ما قبض وما ذهب فان كان ما قبضت قابضا فاما البايع فلو ادان
 كان مستهلكا قال القول قول المشتري في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله
 وقال محمد رحمه الله بدينار وان ورد المشتري مثل ما اخذ من العين والقول
 فيه قوله وفي نفاذ رثته عن ابي يوسف رحمه الله رجل اشترى من اخر سرجا
 ثم اخذ منها ثلث البايع بعينه بغير ركبته وقال المشتري لا بايع ركبته
 او اشترى طائفا ثم اخذ منها ثلث البايع بعينه بغير ركبته وقال المشتري
 لا بايع ركبته فانها بغير ركبته وبتراد ان وفي نفاذ رثته قال سالت محمدا
 عن رجل اشترى من رجل كاسه بدينار ثم اخذ منها ثلث البايع فقال المشتري
 اشترى منك ركبته الا من وقال البايع انما بعيتك الكاسه التي بيدها قال ينظر
 الى الغالب من الثمن فانها كان الغالب جعلها به وكذلك هذا في شراء اربعة
 والمسطحة والمعلقة وكذا في شراء الثوب مع الربط ينظر الى الغالب وفي البتالي
 اذا اختلف في الباب والمحاب والرواية والمأخوذ على ايها وقع البيع اعتبر
 مستغرا والتمس فان اشترى الاقرار في الغادة انجز قال ابو يوسف رحمه الله وقال
 ابو حنيفة رحمه الله في رجل اشترى عبد اربعة درهم وقبضه ونفقه الثمن ثم
 ادعى المشتري انه كان مع العبد اربعة درهم يعني في البيع وهذا البايع ذلك قال القول
 قول البايع ولا بد شيئا من الثمن بعد ان يخلص بالله ما باعه هذه الامة مع
 العبد وفي نفاذ رثته سماعه عن ابي يوسف رحمه الله اذا اخذ الرجل لغيره
 بعينه هذا العبد بالثمن درهم واقام البينة وقال المدعي عليه اشترى
 منك هذا العبد الاخر بالثمن درهم واقام البينة فاني اجعلها جميعا بالثمن
 ولو قال المشتري اشترى منك هذا الخمسة درهم وهذا الخمسة
 درهم وقال البايع بعت هذا اربعة درهم منك بالثمن درهم واقام البينة فاني
 اجعل عليه الاثني للعبد الذي اقام عليه البيع بينه انه باعه بالثمن
 واجعل عليه خمسة للعبد الاخر قاله وكان ابو حنيفة رحمه الله
 يقول ان اخذ المشتري اشترى منك بالثمن درهم واقام بينة وقال
 البايع بعت هذا اربعة درهم بالثمن درهم فاني اجعل عليه الاثني فعليه
 الذي وخمس اية بترجع وقال هو بالثمن وقال زفر رحمه الله قوله الاول احب
 الي وفي المنقابين سماعه عن محمد رحمه الله رجل اشترى من اخر جارية
 بمحض من الحاكم بثلث من الورق ثم مات المشتري ونسب الحاكم
 كان الثمن وخاصم البايع الورثة الى الحاكم فان القاضي يقول للبايع
 كك كان الثمن فاذا ادعى شيئا نساه الورثة اذا كانوا كبارا وان
 كذبه في ذلك حلفهم على دعوى البايع ما يعلم ان امام اشترى
 الحاربه بذلك اما اصل التحليف لقيام مقام الورث واما التحليف

على

على العلم لانهم يملكون على فعل الغير ويقال لم ادعوا اليك الثمن واذا ادعوا شيئا
 حلف القاضي البايع على ذلك البينة فان حلف رد البايع وان كانت الورثة صغارا
 نظر القاضي لم وان ادعى البايع شيئا ولا يراى القاضي ذلك رغبة لم يعني راي اخذ الحاربه
 بذلك الثمن واعطاه الثمن من جميع المال وان لم يرد ذلك رغبة لم استهلك البايع
 ما كان الثمن اقل من هذا على امره رغبة يعني على مقدار الحاربه كذلك القدام
 غير لم وان حلف رد عليه الحاربه فان كان فيهم كثيرا واقر بما قال البايع وان انجب
 ان يخلص على علمه لزمه في حصته زيادة الثمن فيما بين ما ادعى البايع الى ما كان
 رغبة للصغير لان اقاربه حجة في حقه وورثته وان كان فيهم كبارا يشبه النظر
 اليهم او كتب الى القاضي الذي هو محضه فبست حلفهم على دعواه ان طلب ذلك
 البايع وكذلك اذا لم يكن البيع محضه القاضي وأدعا الثمن ان البيع واختلفا في الثمن
 على نحو ما بيناه وان ادعى الورثة فاقاموا البينة على البايع بالبيع بلا نسبة
 الثمن فسادتهم بالثمن ويستحق البايع ويدين عليه الحاربه وان كان البايع هو الذي
 والورثة محمد ون الشراء استلغو اعلى عليهم والله اعلم الفصل العاشر في
 الزيادة في الثمن والتمس والخط والابراء في حقه الثمن للمشتري شرط صحة
 الزيادة في الثمن في ظاهر الرواية بقاء البيع وحسنه محلا للمقابلة في حق المشتري
 حقيقة وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان شيئا من ذلك ليس بشرط
 حتى ان علي رواية الحسن ببيع الزيادة بعد هلاك البيع وفي ظاهر الرواية
 لا يبيع وروي عن محمد رحمه الله ان شرط صحة الزيادة كون البيع قابلا
 للمقابلة في نفسه لا لكونه قابلا للمقابلة في حق المشتري حتى ان علي هذه الرواية
 تصح الزيادة من المشتري في الثمن بعد ما باع المشتري المبيع او وهب
 وسك وتصدق وسلم لان البيع يفي محلا للمقابلة في نفسه وفي ظاهر الرواية لا يبيع
 الزيادة لان البيع لم يفي محلا للمقابلة في حق المشتري والصحيح ما ذكر
 في هذه الرواية لان طريق تصحيح الزيادة في الثمن يعتبر العقد والعقد
 بعد هلاك العقود لا يقبل للتغير بدعي الموجود القائم والعقد
 لا يوجد بغيره وانما جعل باقيا بقاء محله ومحله البيع
 فاذا هلك البيع فأتى محل العقد فلا يبقى العقد فلا يمكن القول
 بالتغير والمجواب عن رواية محمد رحمه الله على ظاهر الرواية ان
 الزيادة من المشتري فبشرط محله المقابلة في حقه بوجه
 ان يعتبر المقابلة من وصف الى وصف في معنى انشا المقابلة
 على ذلك الوصف بشرط صحة انشا المقابلة المعنوية كون
 المحل حقيقة كونه قابلا للمقابلة في حق المشتري وكذا بشرط صحة

الاشارة المتبادلة العنوية كون الحمل قابلا للمقابلة في حق المشرق ولو زاد في الثمن
 بعد ما رهن المبيع او اقرت له الزيادة لان الحمل يتي قابلا للمقابلة حقيقة في
 حق المشتري وقت شرط الزيادة في بيع المهر ونحو المستاجر من المرفق
 والمستاجر صحيح نافذ وانما لا ينفذ بينهما من الاجنبي لعجز البائع عن التسليم
 لحق المرفق والمستاجر لا لانه ليس بحمل للمقابلة في حقه وكذلك لو زاد المشتري
 في الثمن بعد ما قطع المشتري واخذ المشتري ارضه ضمن الزيادة لان
 الزيادة لا تبطل محلبة المقابلة في حق المشتري فلا يمنع زيادة الا الله لا يملك
 الرد بالعيب لكان الزيادة لان الرد بالعيب يفسخ العقد فتبقى الزيادة
 مبيعا مقصورا بالثمن اما في اثبات الزيادة المنعقدة لا يحتاج الى الغش
 فلا بد من الي هذا المعنى وهذا انبين ان الطريق المشتري في تصحيح الزيادة
 طريق التعيين لا طريق النسخ ولو زاد المشتري في الثمن بعد ما كاتب
 المبيع لا يمنع الزيادة وفرق بين الكتابة والرهن حيث يجوز الزيادة في
 في المبيع بعد الرهن ولو جاز بعد الكتابة وكما ثبت للكتاب بدعي نفسه
 ثبت للمرفق بدعي المهر ونحو الفرق وهو ان الثابت للمرفق بدعي استيفاء
 ثأنه يد الملك لا بد حريه للمملوك فيحق المهر ونحو الحمل للمقابلة ثأما الكتابة
 تعطيل يد الذي فيظهر للعبد حريه على نفسه لتمكن من الضرب في ارض
 الله فستغني من فعل فينال شرف الحرية وبعد ما يبطل محلبة المبيع
 طوره ولهذا اختلف ان لا يبيع فباع المهر ونحو محنت في مبيته ولو باع
 المكاتب لا يحنث هذه الجملة من المحيط وفي القذوري اذا اصاب المبيع
 بما لا يجوز العقد عليه كذا ان يعتقه المشتري او يستولدا ويبدوا يكون
 عصبير اقل المخرجه المشتري من ملكه او يملك ثم راده المشتري والزيادة
 جائزة في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رضي الله
 عنهما لا يجوز وعلي هذا الخلا اذا زاد الزوج في مهر امرأه بعد موتها
 وعلى ابي حنيفة رحمه الله وقال لان الزيادة تثبت للمال ربحا وبيعا
 لا املا ومعمودا ثم بعد الالتحاق باصل العقد تثبت المقابلة بين
 الزيادة وبين المبيع وثبت لهذه الزيادة حصه من الثمن وبما كان
 هذا ايراضي قيل المبيع وكونه محلا للمقابلة حالة العقد لا حالة الزيادة
 ولو زاد بعد ما صار المخر خلا صحت الزيادة بلا خلاف لان الزيادة تعاقب
 المبيع المحال صدقة ثم اذا التحق باصل العقد ثما المبيع معني فان
 نظرنا الى حالة المقابلة معني فالحمل صالح ايضا اما فيما بين ذلك ليس

حالة

حالة المقابلة صورة ولا حالة المقابلة معني فيحصل الفرقه عقرا وفي الباقى
 وكوز الزيادة في المبيع بعد هلاك المبيع بخلاف الزيادة في الثمن في فاقه الرابحة
 وهكذا ان كوين سبعة رجه الله في نواذره وكنت في الممانع ان عبارة عامة المشايخ
 في هذا ان من شرط صحة الزيادة في الثمن كون المبيع قابلا للمقابلة في حق المشتري
 وقت شرط الزيادة الا ان بعض المسائل لا يخرج على هذه العبارة والقسم
 العبارة التي حكاه ابن سبعة عن محمد رحمه الله قال كل موضع حصلت الزيادة
 بالمبيع على حال لو كان في الابتداء على تلك الحالة يجوز استحقاقه بالاسم الذي
 عتده به ذلك العقد فانه ثبت الزيادة وكل موضع حصلت الزيادة والمبيع
 على حال لم يكن في الابتداء على تلك الحالة لا يجوز استحقاقه بالاسم الذي
 عتده به ذلك العقد لا يثبت الزيادة وهذا لان الزيادة عليه حكم المرفق عليه
 ويلحق المرفق عليه ويجعل كان العقد ورد عليه جميعا فله ان كان
 العقود عليه على حال لو كان في الابتداء على تلك الحالة يجوز استحقاق
 المرفق عليه بذلك العقد وبذلك الاسم يجوز استحقاق الزيادة وبما لا فلا
 وحاصل هذا الشرط الاصل ان من شرط صحة الزيادة في الثمن كون
 المبيع قابلا للمقابلة في حق المشتري بالاسم السابق واللفظ السابق
 وبان هذا الاصل اذا اشتري عصبير اقل ثم زاد المشتري زاد البائع
 في الثمن شيئا لا يقع الرها وولوا صارت للمرفق ثم راده المشتري في الثمن
 بكم الزيادة اما على عبارة عامة المشايخ فلا من شرط صحة الزيادة في
 الثمن كون المبيع قابلا للمقابلة في حق المشتري وقت شرط الزيادة وبهذا
 تحتم العصبير كبيع اصيل قابلا للمقابلة اصلا وبعد ما تحلل فهو قابل
 للمقابلة في حق المشتري فصحت الزيادة فالوجه الثاني ولو رجع في الوجه
 الاول لهذا ما على الاصل الذي اشار اليه محمد رحمه الله لان العصبير
 بعد ما صار خيرا اصيل قابلا للمقابلة في حق المشتري بالاسم السابق فان
 من اشتري حرة عصبير افاذ هو خيرا كان المبيع بالاسم السابق فان من اشتري حرة
 فهو قابل للمقابلة في حق المشتري بالاسم السابق فان من اشتري حرة
 عصبير افاذ هو خيرا وان كان تجبر بجبر لان الحمل عصبير الا انه هامض
 نسبنا وله الاسم فمن حيث ان الاسم بدأ له كوز العقد ومن حيث انه على
 صفة اخرى تثبت الخيا والمشتري ولو اشتري حرة لا ونسجه ثم زاد
 في الثمن لا يمنع اعلى المعنى الاول على ما هو عبارة عامة المشايخ ولان العقد
 عليه قد هلك لزوال الاسم والصورة واكثر الشافعي ولهذا ينقطع حق
 العصبير منه بصفة الصفة او ما على المعنى الذي اشار اليه محمد رحمه الله
 ولان المبيع اصيل قابلا للمقابلة في حق المشتري باللفظ السابق فان من
 اشتري حرة لا ونسجه ثم زاد في الثمن لا يمنع العقد اصلا ولو اشتري حرة
 ثم زاد في الثمن لا يمنع الزيادة اما على المعنى الاول على ما هو عبارة المشايخ
 فلان العقد عليه قد هلك لان الله زاد الاسم والصورة وفان اكثر الشافعي

حالة

لهذا ينقطع حق المالك به وأما على العين الأول على ما هو عبارة المشايخ
فلان العقد عليه فهو ملك الآلة زاد الاسم والصورة وفات أكثر الناس
ولهذا ينقطع حق المالك به وأما على العين الذي أشار إليه محمد رحمه الله
فلان البيع ليس قابلاً للمقابلة في حق المشتري بالاسم السابق فان من باع
حذوة فاداهو وفي لا ينقطع العقد أصلاً ولو اشترى ثوباً وقطعه
وخاطه فيها زاد في الثمن صححت الزيادة أما على العين الذي أشار إليه
محمد رحمه الله لان البيع بعد القطع والمقابلة للمقابلة في حق
المشتري بالاسم السابق فان من باع آخر ثوباً فاداهو فمضى بنقص البيع
ولكن بخير المشتري وأما على الأول على ما هو عبارة عامة المشايخ فلان
الاسم باقي والصورة فاقية وكذلك بعض منافع الثوب وكان الرهان
لما نسب القيام ولكن المشتري حذو وجعله سلفاً لثوب في الثمن
صححت الزيادة وأنه يخرج عن العنين بخلاف المسألة الغزل الذي تقدموه
ذكرها فان هناك العقد عليه قد هلك على ما مر من ان محمد رحمه الله سوي
بين مسألة الثوب الذي قطعه وخاطه فيها وبين مسألة الحديد الذي
جعل سلفاً وبين مسألة الغزل الذي نسجه وبين مسألة الحذوة التي
لصحتها في باب الغصب في حق انقطاع حق الغصب منه ينقطع في
السائل كلها وكذلك سوي بين الكحل في باب البيع في الرد بالغيب
فقال لو قال الباع في جميع هذه الصور هذه العين فانا أصله كذلك
ولا دفع الباك النقصان ليس له ذلك فيرد فضل البيع وفصل الغصب
اشكال في فصل الزيادة في مسألة الثوب اذا قطع وحبط وفي مسألة
الحديد اذا ضرب منه السيف ثم زيد في الثمن على العين الأول في فصل
الزيادة في الثمن من قال ينبغي ان يسوي بين مسألة الغزل والمنطقة
وبين مسألة الثوب والحديد في حق منع الزيادة كراسوي بين الكحل في
حق انقطاع حق الغصب منه وفي انقطاع حق الباع عند الرجوع به
بنقصان الغيب ومنهم من صح ما ذكرنا في الكتاب ووجه ذلك ان الثوب
عليه في مسألة الغزل هذا لك على ما بينا وفي مسألة الثوب والحديد
فأيم على ما ذكرنا إلا ان في باب الغيب انما ينقطع حق الغصب منه في
مسألة الثوب والحديد مع ان الغصب قاسم لان الغاصب احدث
فيها صيغة مستقلة لا ينقطع حق الغصب منه واستندوا بالعين
من الغاصب بطل حقه عن الصيغة بخبر عن لان الاصل مجرد
الصيغة لا يجوز ولو انقطع حق الغصب منه بطل حقه عن العين
بعوض وهو الغنائم فان الاعتبار من عن الأمان جازوا الاطلاق بقول
دون الاطلاق بخبر عن ولا بد من التصير الى أحد ما فصرنا الى
الأدلة لان محل الذي لدفع الأعلى اصل من اصول الشرع وهذا هو

التميم

التميم في مسألة الثوب والحديد لنصل الرد بالغيب ان حق الباع انما ينقطع
مع قيام العقد عليه لان المشتري احدث فيها صنعة مستقلة الى آخر
ما ذكرنا في الغاصب فانقطاع حق المالك في باب الغصب وانقطاع حق
الباع في باب البيع لوقوع المعارضة بين الحقين وترجح حق الغاصب والمشتري
على حق الباع والمالك لان الحمل ما رهاك اما في مسئلتنا الحق لو احدث
وهو المشتري وحق الانسان لا يعارض بنفسه حتى يجب الرجوع فهذا هو
وجه نصيحه ما ذكر في الكتاب وفي المتقابلة رجل ثوباً ثم لقيه المشتري
وقال انك قد اصلت علي وبعثني بكثرة ما يساوي وقال الباع اني قد
بعثتك بعثرة وقد كان باعة بعشرين فهذا أحد العشرة من الثمن ولو
كان الباع قال للمشتري قد ارضيت عليك وبعثتك بنصف الثمن
فقال المشتري قد اشتريتك بعشرين وقد كان اشتراه بعشرة فهذا
من المشتري زيادة في الثمن ولو كان الامر على هذا الوجه ولكن
الباع قال للمشتري بعثتك ثوباً بعشرين فخر اصناف عليه فكان البيع
الأول بعشرة وينفع البيع الأول والثاني ولذلك لو كان المشتري قال
الباع اشتريت منك ثوباً بعشرة وترأصت عليه فكان الشراء الأول
بعشرين ينقص الشراء الأول بالثاني ولا ينشأ هذا الأول من
قال اذا ذكرنا لعلنا اوردنا في حذو زيادة وحطوا اذا لم يذكر في حذو نقص
البيع الأول وفي نوادره شاورنا سمعت ابا حنيفة ويوسف رحمه الله يقول
في رجل اشترى ثوباً بعشرة دراهم واخر ثوباً بعشرة دراهم واداهما قال لا يقبله حتى
يقول انت في حل او يقول هو لك فان فعل ذلك باعه المشتري على
عشرة دراهم يعني مراوحة او تولية ولو وجد به عيباً رده بعشرة وفي
نوادره سمعنا ابي يوسف رحمه الله رجل اشترى من اخر عنباً اخلي
ان الباع بالخيار فتران للمشتري قال للباع اصلحك على ما بينه درهم
اعطيكها على ان سأل الي البيع ففعل جاز وهذه زيادة ولو كان الخيار للمشتري
فقال الباع اصلحك على ان اعطيتك ما بينه واخذك شياً على ان يقبل
البيع فهذا جاز ايضاً وسياتي في فصل الخيار بخلاف هذا وفي
المتقابلة اذ امان الباع والمشتري والسلعة فاقية فزاد وارثاً احدث
الاخر شيئاً فهو جاز في قوله جيباً وفي اول بيع الجامع اذا اشترى ابريق
فبعت به ثوباً وبتا بشاره المتقابلة فزاد المشتري الباع في الثمن عشرة
دنانير وصحت الزيادة بشرط قبض الزيادة لان الزيادة اذا صحت التثبت
باصل العقد بطريق الاستناد فبعض الزيادة في مجلس الزيادة بدل
الصرف غير ان الاستناد لا يدخل في فعل العباد والنقص من افعال
العباد فاعتبر في حق وجوب القبض حال ثبوت الزيادة ولا يشترط
قبض من الابريق في الحال وان كانت الزيادة تقابل الابريق في الحال
لانما مقابلة الحال تشبيهه وصورة تتراد أصحت التثبت بأصل العقد

وثبتت القابلة من وقت وجود العقد والقابلة معنى اقوى من القابلة
 صورة وقيل الاربعة وجود وقت العقد حقيقة فوكلت القابلة عن
 اشتراط قبضها وقت وجود القابلة صورة اما في حق الزيادة فلا يمكن
 اعتبار القبض وقت القابلة معنى فاعتبرناه وقت وجود القابلة صورة
 جئنا الى مسائل الخط والبراعن الثمن وهما الثمن فيقول خط
 بعض الثمن صحيح ويلحق باصل العقد عندنا كالزيادة غير ان بين الخط
 والزيادة فرقان وجهين احدهما ان الخط صحيح سواء في البيع محلا
 للقابلة وقت الخط او في خلاف الزيادة على كل حال الزيادة لان الخط
 اخرج ما ياتى له الخط من ان يكون مثالا للمال وتستند الى حال كمال
 الثمن فيشترط لها قبل البيع بشرط ان يكون محلا للقابلة الثاني
 انما يشترط عند من صفة واحدة بالذم فخط عنه المشتري ما به
 كان الخط يضمن ولو زاد المشتري في هذه الصفة ما به ينقسم الزيادة
 على قدر قيمتها او النقص ان الخط يكون ضمن الثمن فلا يعلق له بالبيع
 فاذا اقال خططن عن ثمنها ما به فقد دخلها في الخط على السواء
 فانقسم الخط عليها نصفان بخلاف الزيادة في الثمن لا يشترط ان يكون
 وقد قالوا بها مطلقا والقابلة المطلقة تقتضي الانقسام على البيعين
 باعتبار القيمة واذا ذهب بعض الثمن من المشتري قبل القبض او ابراه
 عن بعض الثمن قبل القبض فخطا ايضا وان كان البايع قد قبض
 الثمن بخرط البعض او ذهب البعض فان قال وهبت متلك بعض
 الثمن او قال خططت بعض الثمن متلك مع وجوب على البايع رد
 مثل ذلك للمشتري ولو قال ابراه عن بعض الثمن بعد القبض
 لا يقع الا برأه وان كان لا يقع الهبة والخط بعد القبض ايضا كالانبراء
 لان المشتري قد قبض عن الثمن بالايضا والخط والهبة ايضا قد قبض
 فابا في ذمة المشتري فيسفي ان لا يقع كالانبراء والخراب ان الدين باق
 في ذمة المشتري بعد القبض لانه لم ينفك عن الواجب حتى لا يبقى في
 الذمة انما قضى مثله فيبقى ما في ذمتك على حاله الا ان المشتري لا يطالب
 به لان له مثل ذلك على البايع بالتعاقب فلو قال البايع للمشتري بالثمن
 ما كان للمشتري ان يطالب البايع ايضا فلا ينفك مما تاتى كل واحد منهما
 ما حبه فعلم ان الثمن باق في ذمة المشتري بعد القبض بالهبة والخط
 كل واحد منهما ما حبه فثبتا في ذمة المشتري بعد القبض بالهبة والخط
 ينبغي ان لا يقع الا برأه ايضا الا انه انما يقع بالاستيفاء لا بالقبض
 ولما يقال ابراه بزيادة قبض واستيفاء كل يقال ابراه بزيادة استيفاء
 اعلق الزيادة المحل فانصرف الى البراءة من حيث القبض لانه اقل واذ انصرف
 اليه صار كأنه قال ابراه بزيادة قبض واستيفاء ولو قبض على هذا الاستيفاء
 الواجب عن ذمة المشتري ولا يجب على البايع رد ما قبض كذا ههنا

فاما

فاما الهبة والخط لا يشترط ان يكون هبة استيفاء وهبة قبض وخط استيفاء وخط
 قبض ولما لا يقال وهبت الدين منه قبض وخط عنه خط قبض وانما هو بيع
 واحد وهو هبة استيفاء وخط استيفاء فان كان نوعا واحدا وهو الاستيفاء
 صار كأنه قبض عليه وقال خططت عنك استيفاء وهبت متلك هبة استيفاء
 ولو قبض على ذلك استيفاء الواجب عن ذمة المشتري وبغير هبة استيفاء
 عليه كذا ههنا واذا ابراه المشتري عما قبله في هذه الصورة كان له ان
 يطالب البايع بما وجب له على البايع بالتعاقب لان الهبة تنفذ بهذا الفرق
 بين الهبة والخط والابراوان ان ابراه من مسئلة الخط والهبة ان لو قال البايع
 للمشتري بعد قبض الثمن ابراه بزيادة استيفاء وهناك نوع الا برأه ايضا
 ويجب على البايع رد ما قبض من المشتري واما اذا خط كل الثمن او وهبت
 كل الثمن او ابراه عن كل الثمن فان كان ذلك قبل قبض الثمن مع الكل في
 ولكن لا يلحق باصل العقد فان كان بعد قبض الثمن مع الخط والهبة
 لا يقع الا برأه لما بينا ههنا حله ما اورد شيخ الاسلام رحمه الله في شرح
 كتاب الشفعة وفي شرح كتاب الرهن وذكر شمس الامية السرخسي رحمه
 الله في الباب الثاني من شرح كتاب الرهن ان الامر لعنف الى الثمن بعد
 الاستيفاء صحيح حتى يحجب على البايع رد ما قبض من المشتري وسوى
 بين الا برأه والهبة والخط فيما قبل عند الغنم قال في الجامع الغرر خط
 بعض الثمن انما يلحق باصل العقد اذا لم يكن المحطوط بيعا وصفا لا
 بالحق باصل العقد حتى لو اشترى دارا بالذم في ذم حياذ ونقد الزبوف
 او النهرجة ورضي البايع بذلك فان الشفيع لا يخلها الا بالجد وكذا ذلك
 اذا اشترى دارا بعد قبضها حتى اعذر العبد عن باعية وهو الذي
 اشترى الدار ورضي باي الدار بالعز فالشفيع ياخذ الدار بقيمة العقد
 صحيحا بخلاف ما اذا لم يكن المحطوط بيعا وصفا للثمن بان خط نصف
 الثمن او عشرة او ما اشبهه كان هناك الشفيع ياخذ الدار بما بقي من الثمن
 بعد الخط والله اعلم الفصل الثاني عشر في البيع بشرط الخيار هذه الفصول
 يشتمل على انواع الاول في بيان ما يقع منه وما لا يقع اذا شرط الخيار اربعة
 ايام واكثر فعلى قول ابي يوسف ومحمد وهما انه البيع ما يذم ما عليه
 قول ابي حنيفة وهو ان الله عنه ان سقط الخيار قبل اليوم الرابع بسبب من
 الاسباب فالبيع حايز وقيل ذلك العقد مؤثوق عند ابي حنيفة
 ومعه على ما ذهب اليه اهل خراسان فاذا مضى جزو من اليوم الرابع فبطل
 العقد الا وعلى ما ذهب اليه اهل العراق العقد فاسد سقط الخيار
 قبل دخول اليوم الرابع ارتفع الفساد وهو تفسير البيع الى المحصاد والى
 والداس اذ استوفى الاجل قبل دخول وقت المحصاد والداس واذ انهر
 بين الخيار ومرونا بوقت خلاصه الخيار ان يختار في الثلاث فان مضت
 الثلاث فالبيع فاسد في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف

ومحمد رحمه الله بجزا اختيار بعد الثلاث وتقلب العقد جازا هكذا ذكر في الأصل
قال شمس الأية الحلواني رحمه الله انما يتقلب العقد جازا اذا استقفا الخفاء
الى شهر ما اذا استقفا بعد مضي الشهر يتقلب جازا عند ما وفي القدر
اذا استقفا الخفاء في اي وقت استقفا فالبيع جازا على قولهما وروى عن
ابي يوسف رحمه الله ان هذا البيع جازا لان الخفاء يلازم العقد فمع شرطه
من غير توقيت لخيار الروية وخيار العيب الا انه هذه الرواية لم يحكم من له
الخيار على ان يفسخ او يفسخ وروى عنه رواية اخرى انه قال اذا اختلف
فانما جازا البيع والاشحى وعنه رواية اخرى انه اذا لم يكن للخيار مدة فكل
واحد منهما ابطال العقد وقال محمد رحمه الله اذا كان الخيار للشريء صبر
موقت فليس للبائع منه العقد واذا كان ذلك الى المشتري فاذا باع على انه لا يتقد
الثلث الى ثلاثة ايام فلا بيع بينهما فالبيع جازا والشرط هكذا ذكر محمد رحمه
الله المسئلة في الأصل واعلم بان هذه المسئلة على وجه اما ان ليس الوقت
اصلا بان قال على انك ان استقفا الثلث فلا بيع بينهما او بين وقتا جازا باقية
قال انك ان استقفا الثلث اياما وفي هذين الوجهين العقد فاسد وان بين
وقتا معلوما ان كان ذلك الوقت مقدرا بثلاثة ايام او دون ذلك الوقت في
فالعقد جازا بعد جازا ثلثة رجه الله والقياس باي جواز العقد مع هذا
الشرط وبه اخذ محمد رحمه الله لانه شرط لا يقتضيه العقد فانه شرط الفسخ
حتى لا يتقد الثلث اياما والبيع لا يقتضي الفسخ متى لم يتقد الثلث ثلثة
ايام وقته منقعة للبائع فان البيع يعود الى ملكه متى لم يتقد المشتري
الثلث لانه اياما لان تركنا القياس فيما اذا كان الوقت مقدرا بثلاثة ايام
لمد يشتد عند الله بين عرضي الله عنهما فانه روى بانه باع ناقة من رجل
على انه لا يتقد الثلث الى ثلاثة ايام فلا بيع بينهما والمروى عن الصحابة رضي
الله عنهم فيما لا يفرق فيما سأل مروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا
هذا اشركا متعاملا فيما بين الناس بشرطون ذلك فيما بينهم لدفع العين
عن انفسهم متى لم يتقد المشتري الثلث والقياس يترك بالتعامل فان بين
الدة اكثر من ثلاثة ايام قال ابو حنيفة رضي الله عنه البيع فاسد وقال
محمد رحمه الله البيع جازا قال شيخ الاسلام رحمه الله سوي ابو حنيفة رضي
الله عنه بين هذا وبين خيار الشرط فلا يجوز اكثر من ثلاثة ايام ومحمد سوي
بينهما لم يرد رجهما اكثر من ثلاثة ايام ولم يذكر محمد قول ابي يوسف رحمه
الله وفي نوادر ابن سبابة قال سمعت ابا يوسف رحمه الله يقول
في رجل قال لا اخرجك عدي بالدرهم فانك لا تبيني بالثلث الى سنة
فلاش بيني وسنك قال هذا فاسد وليس هذا بمنزلة الخيار والفرق له
على هذه الرواية بين هذا الشرط وبين شرط الخيار الى القياس باي جواز
العقد هذا الشرط بعد ثلاثة ايام وفي شرط الخيار ورد النص بالبراءة
على ثلاثة ايام وروى الحسن بن ابي مالك عن ابي يوسف رحمه الله انه رجع عن
قوله

قوله بفساد البيع مع هذا الشرط اكثر من ثلاثة ايام وقال محمد رحمه الله
في شرط الخيار اكثر من ثلاثة ايام والماصل ان هذا البيع بمنزلة البيع بشرط
الخيار والمشتري فاذا بين الدة اكثر من ثلثة ايام فالعقد فاسد عند ابي
حنيفة رحمه الله ويرفع العنا بالثقة قبل مضي اليوم الثالث على ما ذهب
اليه اهل العراق فقال ما ذهب اليه اهل خراسان العقد موقوف فاذا مضى
اليوم ولم يتقد الثلث الا ان ينسحب العقد فاذا باع عبد او فتد الثلث على
ان البائع ان رد الثلث فلا بيع بينهما وهو جازا وهو بمنزلة البيع بشرط
الخيار والبيع ويجوز شرط الخيار بعد البيع كما يجوز شرطه وقت البيع حتى
ان المشتري اذا قال للبائع او قال البائع للمشتري بعد تمام البيع جازا
باليوم ثلاثة ايام او اياما اشبه ذلك صح وكان الخيار كما شرط اذا كان الخيار
فاسدا ففسد العقد به في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد رضي
الله عنهما لا يفسد وهو نظير ما اذا اختلف شيان من الشروط الفاسدة في
بالعقد الصحيح وفي الثاني من باع من آخر شي وقبض المشتري المبيع
ومعنى اياما فقال البائع للمشتري ان بالخيار فله الخيار وما دام في المجلس
لان هذا بمنزلة قوله لك الاقالة ولو قال انت بالخيار وثلاثة ايام فله الخيار
ثلثة ايام فاسمى وان اشترى الرجل شيئا على ان بالخيار الى العدا او الى
الظهر دخلت الغاية في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف
ومحمد رحمه الله لا يدخل حتى كان له الخيار في العدا الليل وفي وقت الظهر
عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما هكذا ذكر المسئلة في الأصل وذكر الحسن
بن زياد في الخبر عن ابي حنيفة رحمه الله بخلاف ما ذكر في الأصل فقال
ان باع على ان بالخيار الى الليل فله الخيار وما بينه وبين ان تقبض الشمس
فاذا غابت الشمس بطل خياره عند ابي حنيفة رحمه الله اذا قال للمشتري
خذه وانظرا اليه اليوم فان رغبته اخذته بعشرة فهو خيار وكذلك
اذا قال هو بيع لك ان شئت اليوم وفي الثاني باع عبد على ان له
بغلة ويقتد منه جازا وهو على خياره بخلاف ما روى عن ابي بكر من ثمة
حيث لا يجوز لان السلعة لا تحصى لها من الثمن والثلث حصه من الثمن
واذا اشترى شيئا وقبضه وكل رجلا على انه لا يتقد الثلث الى ثلثة
ايام فالعقد يفسخ البيع فالبيع جازا والشرط صحيح حتى لو لم يتقد كان
للمركب ان يفسخ البيع فاذا باع او اشترى على ان بالخيار ثلثة ايام بعد مضي
شهر رمضان فهو جازا وله الخيار ومما كلفه ثلثة ايام بعد شهر رمضان
ولو قال احدهما لصاحبه لا خيار لك شهر رمضان ولك الخيار بعد ذلك
ثلاثة ايام فالبيع فاسد وهكذا روى عن محمد رحمه الله وعن ابي يوسف بين
باع شيئا وشرط الخيار لنفسه فالبيع جازا ولا ياله في السنة فاذا مضت السنة
فله الخيار ويوما خيار الشرط كما يقتضي في البيع الصحيح بليت في البيع
الفاسد حتى ان من اشترى عبد ابا بكر درهم وركل من غير على انه



بالحبار ففرضه المشتري باذن الباع واعتقه في مدة الحبار ولا يجوز ولا نافذ
واو قوفوا والله اعلم نوع آخر في بيان ما ينبغي به هذا البيع وما لا ينبغي
وفي بيان ما ينبغي به هذا البيع وما لا ينبغي به هذا البيع
الباع ينفذ والعقد معناه ان احدها ان يحضر البيع صريحا سواء كان المشتري
حاضرا او غائبا الثاني ان يموت الباع في مدة الحبار لانه يجوز عن التصرف
بحكم الحبار في اخر جزوه من اجزائه فيسقط الحبار وهو شرط في الثاني ان يموت
مدة الحبار من غير صحة من جهة لان بعض مدة الحبار ليسقط الحبار وهو
المساع من نفوذ العقد وكذا ان انقض عليه او من حتى مضت الايام
الثالثة ولو اوفى في مدة الحبار حتى عن البيع الاسماء الزائدة احدى
الطراويين انه لا يكون على خياره وذلك منسوخ الآية الملوأى رحمه الله
انما خياره قال رحمه الله وهو منصرف في المادون وهو الاصح وان سكر
من الحبار لم يطل خياره لانه عدل لا كما في الخلاف وان سكر من البذر يطل
خياره حتى لو زال السكر في المدة ليس له ان يتصرف بحكم الحبار هكذا حكى
عن الشيخ الاسماء الزائدة الطراويين رحمه الله والصحيح انه لا يطل وان
ارتد فان عاد الى الاسلام في المدة تصرف على خياره اجماعا فان مات او قل عاب
الردة بطل خياره اجماعا وان تصرف بحكم الحبار بعد ما توفى تصرفه عند
الي حنيفة رحمه الله ونفذ عندها وفيه ما حد اميرت اما القول بان الفعل
اما القول ان يقول فسخت فبعد ذلك بشرط ان كان المشتري حاضرا
بمعنى البيع ولا يحتاج فيه الى رضا قاض او رضا وان كان غائبا لا يفسخ البيع
ونحوه كقولنا عند اي حنيفة ومحمد رحمه الله لا يفسخ
رحمه الله والبر من الحنيفة المذكورة في هذه المسئلة العلم بالفسخ في
مدة الحبار حتى ان المشتري لو علم بالفسخ صح الفسخ وان لم يكن حاضرا
وان علم بفسخ المدة من البيع لان تمام المدة دلالة لزوم البيع واذا انقض
في حال توفى الفسخ بطل الفسخ فوجه قول اي يوسف رحمه الله ان
الحبار تصرف به صاحبه ولا يشترط علم صاحبه كالموكل بالبيع اذا
باع فانه لا يشترط علم الموكل بفسخ البيع لما قلنا كذا ههنا بان
ولا يفسخ البعض بفسخ الشرط الحار وعنه اي حنيفة وصاحبه شارحة في
شرط الحار وعنه اي يوسف رحمه الله رواية اخرى في النوادر مثل قوله
وله ان صاحب الحبار بالفسخ يلزمه حكما مفيد اشلي صاحبه ولصاحبه
فيه ضرر اذا لم يعلم به ويعني بهذا الفسخ فسخ العقد فان العقد ثابت
لا في حق الحكم ففسخه او رغبة يكون حكما مستندا وانما قلنا لصاحبه فيه
ضرر لم يعلم به لانه يفسخ على هذا الفسخ اجماعا يلزمه ادائها فان كان
لا يشعر بها لم يفسخ على موجب العقد ولا يودي تلك التكاليف فلو اخذ
بسبب تركها وهذا العسر اما جاز من ناحية الفسخ فلا علم فيكون هذا
اضرا له منه لصاحبه فوجب ان لا يفسخ من غير علم صاحبه دفعا للفسخ

عصا

عن صاحبه لان بالرد يعود العدل ملك الباع ويلقى على الملك احكامه يجب ادائها
فادان لا يعلم به لا يودي فيها اخذ لنفوذ الاداء بفسخ من غير علم دفعا للفسخ
عنه ولا يلزم على ما قلنا الاجارة لانه لا يصح على صاحبه في الاجارة من غير علم
به فلا يثبت فسخها على صاحبه فلا يلزم في فسخه قبل الاجارة فان لم يفسخ
جديد بالاجارة واما الفسخ بالفعل ان يتصرف الباع في مدة الحبار في البيع
تصرف الملك كما اذا اختلف او دبر او كاتب لان هذه التصرفات فسخة
بالملك ولا يحتاج اليها للاختيار فكان اختيار الملك دلالة واختيار الملك
يجب نقض البيع وان بعد هذه التصرفات تعد رطله الاجارة لان
الحمل ليس يحمل لا يفسخ البيع فلا يكون محلا لاجارة البيع فيه والاصل في العقد
الموقوف اذا حدث فيه ما يفسد به الاجارة ان يفسخ العقد لانه مشروع
للاجارة لا يفسخه وكذلك اذا باع من غيره لان البيع من التصرفات المحمية
بالملك ولان البيع قد نفذ لانه في ملك الباع والعقد النافذ اذا اقرى على
العقد الموقوف او بغير الفسخ وكذا لو وهب وسال بفسخ البيع فاذا
وهب وباع فذلك لا يكون نقضا للبيع واذا وهب وسال بفسخ البيع فاذا
ذكر هذه المسئلة في بعض المواضع وقال لا يكون كسما لما ذكره في المسائل
وبه اخذ عامة المشايخ فنرى هذه التصرفات بغير فسخ من المشتري بلاء
خلاف وان كان هذه التصرفات توجب فسخ البيع فالشرط له في المشتري بلاء
البيع حال غيبة صاحبه عند صاحبه عند ان حنيفة ومحمد رحمه الله
لان الفسخ بهذه التصرفات يثبت حكما لا قصد او قد يثبت الفسخ حكما
وان كان لا يثبت قصد او قد يثبت من محمد رحمه الله ما يدل على اشتراط
صاحبه وسواء تلك الرواية بعد هذا او في المستغنى اذا باع عبد املا ان
البيع فيه بالخيار شران الباع اخذ الثمن من المشتري فذلك ليس بامتناع البيع
ولو اخذ بالثمن من المشتري ما به يشار وكان هذا اجارة للبيع قال لا يفسخ
الي الثمن بعينه فباعه ولو فسخ منه الا ان يشار منه او من غيره لم يكن
ذلك اجارة منه للبيع لان هذا الا ان يشار منه من الا ان يشار منه
فلا يكون التصرف فيه اجارة للعقد وفي التدوير لو اشترى الباع بالثمن
شئ من غيره لم يفسخ الشرط لزمه البيع وقبضه ان يشار به بعد رجل شرط
بائع الجارية بالخيار لنفسه في الجارية فترانه وهب لعبد الذي اشتراه بالجارية
او بغيره على بيع ففقدنا البيع ولو كان باع الجارية بالثمن وشره على انه بالخيار
في الجارية وقبض الا ان يشار به او فسخه فهو على غيره لان كنه ان يدفع
غيره ولو لم يكن قبض الثمن من المشتري حتى يشتري منه بالثمن شيئا
صاره على ما به يفسخ انقض خياره وامتناع لثمنه والماصل ان الثمن اذا كان
شيا بغيره بالتعيين فاذا قبض الباع الثمن وتصرف فيه من بيع او هبة
فذلك امتناع البيع لان تصرفه صار في عين المشتري بالعقد فكان نقذا
للملك فيه فيكون دليل الاجارة وان كان الثمن ليسا لا يتعين بالتعيين

الشيخ



كالدرهم فيصرف فيه بعد ما قبض مع المشتري او مع غيره فذلك ليس
 باصل البيع وان تصرف فيه قبل القبض مع المشتري بائنا اشتري منه بالثمن
 ثوبا او مائة من الثمن وهو الذي دبره على مائة دينار فذلك اجازة للبيع والبرق
 ان التصرف قبل القبض اضعف من ما هو مستحق بالقبض لانه لاحق للبائع في
 ذمة المشتري الا ما هو مقرر فكان تصرفه تعزيرا لملكه فيه فيكون دليل الاجازة
 اما بعد القبض التصرف ما اصابه الى ما هو مستحق بعينه لانه ما يدخل تحت
 القبض غير مستحق بالقبض وفي نوادر ابن سراجة من تحذره الله رجل باع
 عبدين من رجل على ان البائع يبيعهم ما بالخيار من ان البائع يبيع نفسه في احوها
 بعينه او بغيره فبعضه باطل وكذا لو باع ثوبا لرجل فباعه لغيره فبعضه باطل
 البائع لا يبيع به ولا يبيع منه وله ان يحبس البيع كله بعد ذلك وكذا لو باع عبدا
 واحد على انه بالخيار فبعضه باطل قد يفتت البيع في نفسه كان ذلك باطلا
 وكذا لو باع ثوبا لرجل فباعه لغيره فبعضه باطل البائع لا يبيع نفسه في احوها
 من احول نفسه على ان البائع يبيعها بالخيار من ان البائع يبيع نفسه في احوها
 فليس البائع ان يحبس ذلك على المشتري على ان البائع يبيعها بالخيار من ان البائع يبيع نفسه في احوها
 حالة وكذا لو باع ثوبا لرجل فباعه لغيره فبعضه باطل البائع لا يبيع به ولا يبيع منه وله ان يحبس البيع كله بعد ذلك
 الى ان هذا العقد لا يبطل وهو هذا ذكره في الزيارات وذكره في العبد والشهد في
 وانما انه يبطل لانه لو باع ثوبا لرجل فباعه لغيره فبعضه باطل البائع لا يبيع به ولا يبيع منه وله ان يحبس البيع كله بعد ذلك
 وهذا لا يجوز لان البيع ما يشاء اخر ولو لم يكن في البيع خيار البائع فالبائع باق
 والمشتري بالخيار ان يشاء ان يتركه لانه لو باع ثوبا لرجل فباعه لغيره فبعضه باطل البائع لا يبيع به ولا يبيع منه وله ان يحبس البيع كله بعد ذلك
 شا وهذا لا يقد بغير البيع وان كان الخيار للبائع في تحذره الله فبعضه باطل البائع لا يبيع به ولا يبيع منه وله ان يحبس البيع كله بعد ذلك
 للبائع ان يتركه لانه لو باع ثوبا لرجل فباعه لغيره فبعضه باطل البائع لا يبيع به ولا يبيع منه وله ان يحبس البيع كله بعد ذلك
 للبيع وكذلك اذا اقال للعبد انت حرة وهذا العقد الاخر كالمستقلة في
 التتبا وروى بسند عن ابي يوسف رحمه الله ان ابا عبد الله اعلم ان البائع
 فيه بالخيار ثلثة ايام قال له انت حرة وهذا العقد لا يملك هذا نقض للعقد
 فاذا مضى اجل الخيار قبل ان يقبض البيع وخيب البيع وصق العبد الاخر
 وفي التتبا اذا باع رجلا على ان البائع يبيع نفسه في احوها فبعضه باطل البائع لا يبيع به ولا يبيع منه وله ان يحبس البيع كله بعد ذلك
 نقض للبيع لانه لا يحتاج الى التتبا للاختيار ولا يعرف ما لم يكن يبيع نفسه في احوها فبعضه باطل البائع لا يبيع به ولا يبيع منه وله ان يحبس البيع كله بعد ذلك
 فتعين ان يكون الخيار اختيارا لا باعنا وان كان الخيار للبائع في تحذره الله فبعضه باطل البائع لا يبيع به ولا يبيع منه وله ان يحبس البيع كله بعد ذلك
 ان البيع ذكره خمس اوجه الاختيار اولا وان كان الخيار للبائع في تحذره الله فبعضه باطل البائع لا يبيع به ولا يبيع منه وله ان يحبس البيع كله بعد ذلك
 منع البيع وان كان بغير محض من صاحبه لا يفسخ البيع وبعضه باطل البائع لا يبيع به ولا يبيع منه وله ان يحبس البيع كله بعد ذلك
 قالوا العرض على البيع من البائع ليس يفسخ على كل حال واليه مال
 الشيخ الامام الرازي اجماع الطراويين رحمه الله وذكر شيخ الاسلام رحمه الله في
 شرحه ان فيه روايتين وفي المسألة عن محمد بن حمره الله ان البائع اذا عرض
 البيع على البائع لا يبطل خياره وعلى بقا نفسه لا يجوز بغيره من
 المشتري فلهذا الغليل فيسير الى ان العرض على البيع لو كان بمحض من

المشتري

٥٧

المشتري ان يكون نقض البيع واذا هلك البيع في يد البائع انفس البيع سواء
 كان الخيار للبائع او للمشتري وان هلك في يد المشتري والخيار للبائع ان هلك
 في الايام الثلثة فعلى المشتري فبعضه باطل البائع لا يبيع به ولا يبيع منه وله ان يحبس البيع كله بعد ذلك
 فعلى المشتري الحق لان بعضه باطل البائع لا يبيع به ولا يبيع منه وله ان يحبس البيع كله بعد ذلك
 في يد المشتري بعد ذلك فبعضه باطل البائع لا يبيع به ولا يبيع منه وله ان يحبس البيع كله بعد ذلك
 انفس العقد هلك البيع لان الخيار باق وهذا لان البيع باطلا والوثق
 فان كسب في اخر جزء من اجزا حرة لانه لو لا يخلو من ساقه حسب
 الا ان القيد المحاذ في يد المشتري لا يحرز البائع عن البيع والاجازة يفسخ
 الخيار فلا ينافي في الخيار لان في الخيار حرة يكون بعد اذ كان الخيار باق
 عند الهلاك لان العبد مملوك للبائع فبعضه باطل البائع لا يبيع به ولا يبيع منه وله ان يحبس البيع كله بعد ذلك
 فلا يفسخ العقد ضرورة
 الشرائع فبعضه باطل البائع لا يبيع به ولا يبيع منه وله ان يحبس البيع كله بعد ذلك
 سالت محمد بن حمره الله عن رجل باع دارا على انه بالخيار ثلثة ايام فتوارى المشتري
 في بيته الى ان يمضي الثلث فبعضه باطل البائع لا يبيع به ولا يبيع منه وله ان يحبس البيع كله بعد ذلك
 انعت اليه من بعد رفقان فبعضه باطل البائع لا يبيع به ولا يبيع منه وله ان يحبس البيع كله بعد ذلك
 فان لم يكن في الايام حرة كان اخر الثلثة الايام في وقت لا يستطع
 ان يبعث اليه من ذلك الا اذا رسل ان يبطل الخيار عليه حال الفاعل
 فان قال الخصم اني قد اعدت اليه واشهدت فبعضه باطل البائع لا يبيع به ولا يبيع منه وله ان يحبس البيع كله بعد ذلك
 قالوا قول اشهدوا ان هذا قد اعدت اليه واشهدت فبعضه باطل البائع لا يبيع به ولا يبيع منه وله ان يحبس البيع كله بعد ذلك
 كان باعه كل يوم وبعد راليه فبعضه باطل البائع لا يبيع به ولا يبيع منه وله ان يحبس البيع كله بعد ذلك
 عليه الخيار فاذا اظهر بعد ذلك وانفسر سالت الدعي البينة على الخيار
 بغير اعداره هلك ان اذ كان الخيار للبائع وادان الخيار للبائع المشتري من
 الثمن مما ابراه وكان ذلك امضا للبيع لان التصرف انما يكون من المالك
 وما لغيره الثمن عند ابي حنيفة رضي الله عنه موقوف على اجازة العقد
 فتعين الا قد اوعى هذا التصرف اجازة للعقد وروى ابو سليمان
 عن ابو يوسف رحمه الله في الاصل ان هذا او صورته رجل المشتري من
 اخرجا ريقا لرجل دبره على ان البائع يبيع نفسه في احوها فبعضه باطل البائع لا يبيع به ولا يبيع منه وله ان يحبس البيع كله بعد ذلك
 لرجل ودفع اليه او دفعه للمشتري ورده اليه او لم يكن فبعضه باطل البائع لا يبيع به ولا يبيع منه وله ان يحبس البيع كله بعد ذلك
 منه لم يكن ذلك منه فبعضه باطل البائع لا يبيع به ولا يبيع منه وله ان يحبس البيع كله بعد ذلك
 والحقه باقية ولو كان المشتري بعد الثمن للبائع فبعضه باطل البائع لا يبيع به ولا يبيع منه وله ان يحبس البيع كله بعد ذلك
 البائع فبعضه باطل البائع لا يبيع به ولا يبيع منه وله ان يحبس البيع كله بعد ذلك
 هو الذي وهبته باطلا لانه وهب للبائع مملوكة البائع لان البائع مملوك
 لهذا الثمن لا المشتري وهذا باطل على ان المشتري الخيار اذا كان للبائع فبعضه باطل البائع لا يبيع به ولا يبيع منه وله ان يحبس البيع كله بعد ذلك
 يزول عن ملك المشتري ويدخل في ملك البائع عند هاتين شيئين ابي
 يوسف رحمه الله مسلم باع من مسلم غصيرا على ان البائع بالخيار وقبضها

شجرة



لا يكون رضا قال في المشتق ايضا وامر الخادم ليعمل شيئا ليس برضا هذا من
 الخدمه ولو قد مر عن محمد رحمه الله مثل هذا اولو امر الجارية يمشط او دهق
 او ليس بمشط ليس برضا ايضا وعملك اذ اعلق عنتها مشط لا يمشط خياره
 ماله يفتق كذا الثمن ولو اشترى ايضا فباعته اشترى الارض مع الحث فبقي
 الارض او حقله او قصب من شيا يسقط خياره لان السقط لا يستثنى وانما
 دليل الاحتياط هو المصلحة فيقتض التعقيد عليه وذلك مانع للرد فيسقط
 خياره ضرورة ولو سقي من يهدى او انه او شرب بنفسه لا يسقط خياره
 لانه مباح بدون الملك فلا يكون فعلة للملك بقدر طريق الملك ولو سقا
 من مفرها رعا اخرى فصورها بخلاف ما اذا استأمنه اجنبت بغير علمه فان
 هناك لا يسقط خياره ولو رعت ماشية المشتري الهلا بسقط خياره بخلاف
 ماشية الناس وكذا التعريف للمسلم البير بسقط الخيار ولو اتهم من البير
 فيها ليعيد خياره ولو رعت مفرها رعا او عا سبه سقط خياره وروي في الفارة
 اذا رعت عشرت ولو ادانته على خياره وان اسقى من البير رعا او ادانته فهو
 على ما ذكرنا في الفارة اذا باع المشتري على انه بالخيار ذكر الشيخ الامام الزا
 هذا احد الطوائف وليس رحمه الله في باب من الخيار قبل لا يسل خياره وذكر
 شيخ الاسلام رحمه الله في شرحه انه يسل وهو الصحيح لان السقط ما كان
 او بشرط الخيار من التصرفات المختصة بالملك فانه كغيره من التصرفات التي
 نصيبه في خياره ولو عرض المشتري ليعيد خياره لا يسل خياره ولو عرض
 فانه لا يسل خياره لان العرض على جهة البيع من التصرفات المختصة بالملك
 به بخلاف راكم في البيع ولو اشترى ثوبا وليس له ان يسل خياره لان السقط
 خياره وان لم يسل خياره لان البيع لا يسل خياره لان السقط خياره لان السقط
 بخلاف البيع او مرة فان مال البيع الاول سقط خياره ايضا وان
 ليس له يسل خياره ولو اشترى رجا فطحن بها المشتري بعد
 سقط اختياره لا يسل خياره لان الثمن محتاج اليه للاختيار والاختيار
 ولم يذكر محمد رحمه الله في شيء من الكتب مقدار ذلك وحكي عن
 الفقهاء ان جعفر العبد والي رجا الله انما اذا لم يسل خياره في يوم ويلة
 سفل خياره وان كان دون ذلك لا يسل خياره وفي الباقي الثمن بالرجا
 لا يسقط خيار المشتري الا ان يطول او ينقصها ذكر الحنفى رحمه الله
 ان الثمن يوما او نحوه لا يسقط خيار المشتري حتى يخرجه بشرط يسل
 بان له طعن على قلده الما وكثرته وان كان المشتري بشرط الخيار للمشتري
 دارسكتها المشتري سقط خياره هكذا ذكر السلسلة في كتاب البيع
 وفي القدر وري اذا سكن المشتري الدار او اسكنها رجا لا يسل خياره
 اخر او رعا منها شيئا او احدت فيها شيئا او حقتها او طينتها او اشترى
 منها شيئا فهو امضا للبيع وذكر في كتاب الغنم ان خيار الشرط في الغنم

لا يسل

لا يسل بالسكن بعد الغنم الا ان في كتاب الغنم وضع السلسلة
 فيما اذا ادم على السكن وفي كتاب السبع ذكر السكن مطلقا والقدر وري
 رحمه الله ذكر السكن مطلقا فمن مشا الخنا من قال ما ذكر في كتاب البيوع
 محمول على ابتداء السكن ماله ادم على السكن فان كان المشتري ساكنا
 في الدار قبل الشراء جارية او غنما لا يسقط خياره كذا في الغنم ومنهم
 من قال خيار الشرط في البيع يسقط بالسكن في المالكين على المطلق محمد رحمه
 الله في كتاب البيوع وفي الغنم لا يسل خيار الشرط في المالكين غير ان محمد
 رحمه الله وضع السلسلة في الغنم في الدار على السكن المطلقا وان كان
 في الدار ساكنا جارية معها البايع برضاها وشرط الخيار للمشتري فتروكه المشتري
 فاستأدى العلة فله سقط خياره لانه اخذ عوض النافع وانما يجب له
 عوض النافع لمن كان ملك النافع له والمنافع اما ملكه مملوكا او مملوكا
 وكان اخذ عوض النافع فله لاي يسل خياره وسيل ابو بكر رحمه الله من
 اشترى كتابا علم ان يكتسب للفقير لم يسل خياره منه لنفسه لا يسل خياره الا ان من
 اشترى من كتاب ميسوم واربعه لا يسل خياره لان شراء الكتاب للدراسة يكون للاختيار
 منه وكذا كتب قال يسل خياره لان شراء الكتاب للدراسة يكون للاختيار
 وكذا لو اشترى غنما لا يسل خياره ايضا قال الفقهاء رحمه الله ولو قبل قبل
 الخيار لا ينسحق كونه في الدراسة كان محتججه لان الدراسة كان اختيارا
 ليعتدلي صحتها فصار لا يستعمل للعقد وفي الثانية استعمال في الغنم
 رحمه الله وبه لخذ واذا بيعت دار كخبت الدار المشتري بشرط الخيار للمشتري
 فاخذها المشتري بالشفعة فقد سقط خياره واذا كان للمشتري قابضه
 البايع من الثمن لم يسل الا بربي قول ابو يوسف رحمه الله وروي عن محمد
 رحمه الله انه اذا اجاز البيع فخذ الا بربا وجه قول ابو يوسف رحمه الله ان هذا
 ابراهن من غير واجب وكذا يسل خيار قبل العقد وجه قول محمد رحمه الله ان
 المشتري لما اجاز البيع استند وجوب الثمن الى اصل العقد فكان هذا البراءة
 عن دين واجب واذا كان الخيار للمشتري فقال المشتري للمبايع ان ارادها
 المبكر اليوم فقد رضيتها فخذ القول بالحل وله ان يرد خيار الشرط
 وكذلك اذا قال ان لم افعل كذا فخذ خياره فخذ خياره فخذ خياره
 كان هذا وقت كان له الخيار ولو قال بعد ما اشترى بشرط الخيار لنفسه
 شهر ان املك بالثمن فبما بين وبين ثلث فلا بيع بين وبينك فهو
 على ما قال كان ذلك عمال في اصل العقد وكذلك اذا قال ان املك بالثمن
 الى ثلث فقد نقصت البيع فيه واذا كان الخيار للمشتري فباعت في بيع
 او غير ذلك فله او باعته الدار فله سقط خياره لان فائدة الخيار الرد
 وقد تعدل الرد لانه لا وجه له الاصل مع الزيادة لان الزيادة تعلق
 حبيبا في يده فلا يسل خياره الى رد الاصل مع الزيادة لان العقد لم يرد
 فكيف يرد النسخ عليها وفي المالكين لا يسقط خياره بالرد والبيع

السلسلة
 الآله

الماسية وفي المنتفاذ اولدت في يد المشتري ولد امتان ان تنقصه الولاية
فمعه على غيره وان كانت الزيادة في كتاب البيع كالسنة وما اشبهه سقط الحياض
في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله وفي قول محمد لا يسقط ولو كان المشتري
يشترط الحياض رتبة فليسها المشتري او قبلها بشهرة سقط حياضه وان اذ
لمسها بغير شهرة لان الذين يشهرون بغير شهرة لا يخلان الماس بغير شهرة
لان الماس يشهرون بغير شهرة بغير شهرة لان الماس بغير شهرة
والجماع حقيقة يسقط الحياض وهذا الجماع حكما فاما الماس بغير شهرة ليس حكما
وانه فعل يحتاج اليه للاختصاص فلا يسقط الحياض وانما الماس بغير شهرة ليس حكما
المس شهرة لانه جماع حكما حتى تكسبه به حرمة المعاهدة بخلاف الزنا الماسي
الفرج من اعتنا بها بشهوة لانه ليس بجماع اصلا واذا دعاها الى فراشه لا يخل
خياره هكذا ذكر في مقادير ابي الليث رحمه الله لانه لعل انما دعاها للاختصاص
لعل انما يحسنه لو كان كانت الحياض حقة قد نظرت الى فرج المشتري بشهوة
او كسبه او قبلته بشهوة واذا المشتري انما فعلت بشهوة اجماعا على انه كان
بمكسبه المشتري فان فعل المشتري ذلك مستافتر كما فعلت ان يسقط
خياره لان فعل الحياض بغير كسبه المشتري بشر قوله فعل المشتري بنفسه
ولو ان المشتري فعل ذلك لنفسه يسقط خياره فكذا اذا فاما اذا فعلت
ذلك لا يمكن من المشتري فعله على قول ابي يوسف رحمه الله يسقط خياره وعلى
قول محمد رحمه الله لا يسقط وان وجدت المشتري ناسا فادخلت فرجه فرجها
يسقط خياره بالاجماع وان كان الحياض للمشتري والشفعة مقبوضة تحدثت
بها صيب لا يرتفع لزم العقد وبطل الحياض وان كان بفعل البائع او بغيره
فعله وقد اقول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله اسوقا لمحمد رحمه الله
لا يلزم بخبايع البائع لان منه تسلط البائع على الزام العقد وبه تنزل فائدة
الحياض للمشتري لان فائدة الحياض للمشتري ان يتمكن المشتري من الشفعة فاما
البائع او ابا رضى ان يسلط لهما ان العقد قد كثر في القدر الذي يملكه المشتري
بالتعقيب في ضمان المشتري وتقر عليه حصة من الثمن فلو جازد الباقي
كان في ذلك تغريب للمصلحة على البائع قبل التام في حق الرد وذلك لا يجوز
واذا تعدد الرد لهذا المعنى لزم العقد ضرورة بهذا الطريق لزم العقد
في فعل الاجنبي مسلط على الزام العقد واذا لزم العقد عند ما رجع في
المشتري على البايع بالارسل لان البيع قديم بأول جزء من البعوض فصار
البائع جانيا على ملك المشتري في يد المشتري فيضمن الارض وفي بيان
هشام فان قلت لمحمد رحمه الله رجل اشترى من رجل شيئا على ان يملكه المشتري
ابا رضى الى باب الثالث ليرده فاختل منه البايع فاشهد المشتري
ناسا انه قد رد البيع بخاره فشرط البائع بعد الثلاث فاحضر في ان ارجعته
رحمه الله قال رد البيع الا ان يملكه المشتري فاشهد المشتري لزمه رد البيع
وهي المسئلة المعروفة ان الشرط له الحياض في البيع لا يملك الفسخ الا بغيره

صاحب

صاحب عند ابي حنيفة رضى الله عنه ومحمد رحمه الله معناه الاعمال وناويل
ما ذكره هشام رحمه الله ان يعلم البائع ببيع المشتري قال هشام فقلت لمحمد رحمه
الله كيف يصنع المشتري قال ان اراد ان يشتري شيئا ينبغي له ان يقول للبائع
حق بقره كقوله ما يحب المشتري ويرضاه ان رد البيع ونقصه بخاره فزده
تكون عليه جاز او لو اشترى على ان البائع ان غاب عنه ففسخه عليه ما يبر
فالبائع فاسد في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله لان هذا شرط فاسد عندهما
لانما لا يبر بان الشئ عند غيره الاخر وعن ابي يوسف رحمه الله على المشتري
عبد على انه ما يحب المشتري ان اراد ان يشتري ان يشتري حذو او قال رضى
اخذه او قال اخذت سره لزمه ذلك ولو قال هو بقر اخذه او اخذت اخذه
او قال صبي ذلك او قال واقفي ايل منه رجل اشترى من اخر حياض
على ان المشتري بالحيث وثلاثة ايام ثم ان المشتري قبها او لمسا او نظرا الى
فرجها ثم اراد ان يرد ما وقال لم يكن ذلك بشهوة فالفعل قوله مع مبينه
هكذا روي عن محمد رحمه الله في الشفعة قال الا ترى ان رجلا لو فعل
امراته او لمسا او نظرا الى فرجها ثم قال لم يكن من شهوة كان الفعل قوله
كذا ههنا لو كان مباشرة ثم قال كان ذلك من غير شهوة لم يقبل قوله
وكان الصدر الشهيد رحمه الله يقول في القبلة يعني حرمة المصاهرة ما لم
يبين انه فعل من شهوة فعلى مقاس ما قاله الصدر الشهيد ثم يجب ان
يقال في مسئلة الشراء اذا قلنا اشترى قال لم يكن من شهوة ان لا يقبل قوله
وتسقط خياره وقال ابو يوسف رحمه الله في رجل اشترى ابيرا على ان يملكه
بالحيث وثلاثة ايام فقالوا ما قال ان يختص على تلك الحالة لم يكن له رد ما قال لم
يختصا حتى عاد الى كان على خاره واذا اشترى الرجل نورا او بيرا او هو بالحيث
ثلاثة ايام فوقعه في البير شاة في نيت او وقعت فيها عذرة او سني ما ينقص
المال فيه لم يكن له رد ما قبل الزرع ويلزمه لاجل ذلك موته فكان هذا عيبا
حد عند المشتري وهذا ما يستطخ بخاره فاما ان تزوج في مدة الحياض حتى
ظهر هل له ان يرد في البيع لم يذكر محمد رحمه الله في الكتاب واختلف في
الشافعي رحمه الله فقال بعضهم لمحق الرد لان العيب زال في مدة الحياض
على وجه ابي رضى فكون المشتري على خاره قياسا فالحال هو العبد في مدة
الحياض يرد المشتري بشر ان يقع الحياض في مدة الثلاث كان المشتري على خاره
عند هذا افعلى عن الترتيب ابا حنيفة رحمه الله عن استاده ابي بكر النخعي
رحمه الله انه لا يكون له الرد انما بعد الزرع لانه بقر بعد الزرع فترجع صبيته
فانه وان ظهر عند الا لا يظهر عند بعض العلماء بل يظهر ما عند بعضهم فلا
يظهر بالروح وان كان للعلم اختلاف في طهارته ونجاسته فعل فيه رضاء
الناس صبيته وان كان الاشتباه تكون منزلة العيب فلا يكون له الرد الا ان يبر
ان قبل وقوع النجاسة في البير كان لا طهرا ولا اشتباه فالا لثاني وهذا الفسخ

الشفعة

الألم

نوع اشتباه خلاص الحق اذا قطع لانه زال من كل وجه والله اعلم وتواخر
هنا قال سمعت ابا يوسف رحمه الله يقول قال ابو حنيفة رضي الله عنه
رجل ادعى انه باع هذا العبد من هذا الممس بالثمن درهم على انه بالخيار لثلاثة ايام
ومحمد المشتري الخيار فالتقول قول البايع وهو الذي بالخيار عند ابي حنيفة
وقال ابو يوسف رحمه الله القول قول المشتري وكذلك اذا كان المشتري هو
الذي ادعى الشرط الخيار ومحمد البايع للخيار فالتقول قول المشتري وهو
الذي ادعى الخيار عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف القول قول البايع ومن
الترس رواية اخرى ان القول قول من يدعي الخيار وفي المال عن ابي حنيفة
رحمه الله ان القول قول من يدعي الخيار وفيما بين القول قول من يدعي الخيار
عند محمد قال المال رحمه الله والمثل في الأصل ان القول قول من ينقص به
ولذا في الجرد وقال ابو يوسف اذا ادعى احدهما بالخيار لم ينعقد لمصر
اصدقه الا بينة فاذا ادعى احدهما الخيار لم ينعقد لمصر قد مضى لغير
دعواه بالخيار فاني اقبل من ادعاء ادعاء وعن ابي يوسف رحمه الله فمن قال
لامرأته طلقك أمس ان شئت وقال المرأة طلقك البينة فالتقول قول الزوج
المشتري وانما اختلف لان في قوله بعثتك أمس انك قلت له وليس ذلك في
الطلاق في الجرد اذا اختلفا في مقدار الخيار فالتقول قول من يدعي الأقل
راد الاعتناء في مقدار الاختلاف في المعنى فالتقول قول من انكر المعنى والله اعلم
نوع اخر في شرط الخيار في بعض البيع قال محمد رحمه الله في المبيع الصغير
اذا اشتري الرجل ثوبين بان اشتري الرجل ثوبين او ثوبين على انه بالخيار
في احدهما فاخذ احدهما عشرة مثاقيل او ثوبين او ثوبين استخسانا
والفاس ان لا يجوز فلا يجوز في ما زاد على الثلاثة قياسا واستحسانا وقد اختلف
الشافعية في هذه المسئلة وقع لعمومها اشتري ثوبين على انه بالخيار واحد
بهما ثوبين واذا جاز هذا العقد استخسانا مع كون البيع محولا لانه يعني ما جاز
به السنة وهو شرط الخيار لثلاثة ايام ليسا بالحاجة ويكون المعاملة غير معقبة
الى المارعة اما الحاجة فلان الانسان قد يشتري الثوب لثوبه ولا يعبه ان
يخلعه صاله الى السوق ولا يرضى البايع بالقبول اليه عسى له ان يخلع
عنه من غير قصد فحينئذ الى مباداة العقد بهذه الصفة لاختيار
الافق محض من عياله والمحال له ههنا غير معقبة الى المارعة لا ب
التعيين الى من له الخيار بخلاف ما اذا اشتري الخيار لنفسه لان المارعة تنضم
بفضلي الى المارعة بخلاف ما اذا اشتري الخيار لغيره فان هناك ثمن ما ساوله
العقد محمول وانما انفسه المحل على الاثواب الثلاثة لان فيها زاد على الثوب
انما بعدت المارعة لمجرد الحاجة لا بدقاسها بالثلاثة لاقتصار صفات
الابواب على المارعة والمساواة والرواية وهذه الرخصة كانت قايمة بوصفيتين
فلم يلزم باحدهما بخير وهذا البيع اذا كان فيه شرط الخيار مع خيار التعيين

وهل

هل يجوز بدون شرط الخيار فيه هلا على ما ياتي بيانه بعد هذا ان شاء الله تعالى
ثم هذا البيع يجوز مع هذا الخيار لثلاثة ايام بخلاف وهل يجوز مع هذا الخيار
اربعة ايام لا شك ان على قولهما يجوز كما في العين الواحد واما على قول ابي
حنيفة رحمه الله فقد اختلف المشايخ فيه كان الكوفي رحمه الله يقول لا يجوز
لان هذا الخيار على قول الكوفي يلزم بخيار الشرط لما بين ان شاء الله تعالى
وهذا الشرط اذا كان اربعة ايام يجب فساد البيع عند ابي حنيفة رضي
الله عنه بهذا لك هذا الخيار وكان بن شجاع يقول يجوز لان هذا الخيار على
قول بن شجاع غير ملحق بخيار الشرط فاما ان ذكر الخيار ومطلقاته فهو فانه كان
الكوفي يقول لا يجوز البيع واليه اشار في الجامع الصغير وفي المازون
فانه وضع المسئلة في الخيار الموقت وقابضة ذلك التوقيت ان لا يجوز بدونه
واليه مال شمس الامية المجلد ابي وشمس الامية السرخسي ومحمد الاسكندراني
المزدكي رحمه الله وكان بن شجاع يقول يجوز واليه اشار في الجامع الصغير
وفي بروج الأصل واليه مال بعض المشايخ وبعضهم قالوا في المسئلة في
روايتان وجه ما ذكره الكوفي ان هذا الخيار لا يثبت الا بالشرط فلا يجوز
الاموفا قبا على خيار الشرط في غير واحد وهذا ذكره موقفا في بعض
الكتب وما ذكره موقفا في بعض الكتب وما ذكره مطلقا في بعض الكتب
فهو محمول على الوقت وجه ما ذهب اليه بن شجاع ان هذا الخيار ليس بخيار
شرط بل هو خيار تمثيل ملك من له الخيار عن ملك غيره ابتداء وانما لانه
فسر قوله على انه بالخيار يقول احدهما بعت واراذا الاخر وابدأ المحسر
للتفسير لا اول الكلام وخيار تمثيل الملك لا يتوقف على لو ثبت هذا الخيار
لسبب الاختلاف وهذا ذكره محمد رحمه الله هذا الخيار في بعض الكتب في
مطلقا وانما ذكر في بعض الكتب موقفا لئلا ينسب ان العقد جائز مع التوقيت
في الخيار كما هو يزعم التايد لا لبيان ان التوقيت شرط لتمامه او لتمام قول
الكوفي انه لا يثبت الا بالشرط قلنا انما يتعلق ثبوته بالشرط قطعا لا بانه
مقي لا يشترط هذا الخيار احدهما بعت خيار والتعيين له باعها على الملك فلا
يقتضي تعيين احدهما على صاحبه قبل اشتراط الخيار له وكان محتاجا اليه لهذا
الا لانه خيار الشرط فلو اجاز البيع على الوجه الذي قلنا فغلبت فيها المشتري
فاحدهما معقود عليه مضمون على المشتري بالثمن والآخر ملك البايع اما
انه في يد المشتري لان الداعل تحت العقد احدهما لا كلام والذي لم يدخل
تحت العقد حصل فيه باذن المالك لا على سبيل الضمان ولا على جفة التولية
فيكون امانة في يده كالروية فاذا اهلك احدهما يعيب احدهما ولا يضر من
روية هذا الخيار لثبات الشرط وهو الرق على الوجه الذي قضى بتعينه من ميسرا
حين يبع او اشرف على العلاء وسعين الاجر امانة في يد الآخر بخلاف
ما لو اشتري كل واحد منهما عشرة ايام بالخيار لثلاثة ايام فهلك احدهما
عنده فانه لا يرد الباقي لان العقد ساقط ولها وهذا ملك تمام العقد فيهما ولو

السبعة

رد الباقي منها بعد هلاك احدها كان فيه تفرق الصفقة قبل التمام وذلك
لا يجوز اما ههنا العقد تناول احدها ولقد اتمت ايام البيع فبقيت فيه
ما هلك احدها او ولد لا يكون فيه تفرق الصفقة قبل التمام وهذا اذا تفرق
في احدها بغير ما يطل الخيار لزمه منه ونعم هو سبعا لانه دليل الاختيار
والاختيار بالذات لا اختيار بالعرض ولو تصرف المشتري فيهما او حدث العيب
لها وهما جاز فيهما على خياره لان البيع احدهما وليس احدهما بعين البيع
فيه باولي من الاخر وكان على خياره فيرد الذي لم يجر وليس له ان يرد هاتين
ما قبل التعيب والتفرق وهما ان العقد ههنا قد لزمه في البيع ههنا العيب
وسقط خيار الشرط فيه فلا يمكن من ردها بخلاف ما قبل التعيب لان العقد
ههنا لم يلزمه في البيع منه او في خيار الشرط فكان له ان يرد هاتين
بخلافه واذا ارد الذي لم يجر في مسئلة لا يلزمه ارض النقصان استحقاقا
والقياس ان يرد معه نصف ارض النقصان ولو ما لزمه نصف نعم
كل واحد منهما وهذه القياس ان يرد دون العيب فيهما هلك جزء منهما
والجزء معتبر بالكل ولو هلكا معا ساع الامانة والنفان فيهما وكذلك اذا
هلك جزء منهما ووجه الاستحقاق وهو ان خيار التعيين لم يستطع حدوث
العيب بهما لان العيب محل لا يتبدل البيع فيكون محلا للبيان واذا ابتد خيار
التعيين لم يتعينه فحين الذي نصبه للبيع فهو من منوره بعينه للبيع
تعيين الاثر لا امانة وتعلب الامانة في بدا الامين كوجه عليه في خلاف
ما اذا ما لزمه سقط خيار التعيين موقفا لان اتمت ايام البيع محلا لا يتبدل البيع
فيه فلا يكون محلا للتعيين واذا استوطع خيار التعيين استحققت المراجعة
لان طريق دفعه في التوزيع والشروع ولهذا لزمه فصفه من كل واحد
منها بخلاف ما نحن فيه فكل شرط لا يكون في هذا العقد خيار الشرط مع
خيار التعيين اختلف المتأخر فيه منهم من قال لا يستطع وهو الذي ذكره
في الاصل فالجامع فانه ذكره في المسئلة في الاصل والجامع واذ كان خيار
الشرط وهذا القابل يقول اذا لم يجر خيار الشرط يلزمه العقد في احدها
ولا يرد هاتين وان كان لا يلزم العقد في احدها ولم يرد هاتين وذكرنا في
وجه المسئلة في كتابه ولا يرد هاتين خيار الشرط لان هذا القياس
عنده في معنى خيار الشرط ولهذا شرط التوقيت فيه اذا حصل البيع بشرط
الخيار للمشتري وان حصل البيع بشرط الخيار للبائع بان قال البائع يبتاع احد
هذين الثوبين على اني بالخيار لعين البيع في احدهما دون الاخر لم يرد هاتين
وجه المسئلة لاني لم يرد الاصل ولا في الجامع وذكرنا في وجه المسئلة
في مختصره انه يجوز الاستحقاق في اتمت ايام البيع او اليه اشار محمد رحمه الله في اتمت ايام
هذا بيع كجزء من خيار المشتري وهو خيار البائع قياسا على خيار الشرط
وذكر في المختصر انه لا يلزمه هذا مع خيار المشتري انما يجوز بخلاف القياس
باعتبار الحاجة الي اختيار ما هو الاثر لان البيع كان معه قبل البيع فيرد

جانب

جانب البائع الى ما يقتضيه القياس هذا اذا اتمت ايام احدها وشرط الخيار للمشتري
لا يخذل فيها شي ولو لم يشترط الخيار للمشتري انما ياهم احد الثوبين او احده
العديد بعينه مثلا فانه لا يجوز هذا العقد لان البيع مجهول جهالة بعضه الى
المتأخر المراجعة من التسليم والتسليم قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير
بائع من اخر صدين بالف درهم على انه بالخيار في احدهما فالبائع باحل وهذا المسئلة
في الحاصل على اربعة اوجه اما ان لا يعين الذي فيه الخيار ولا تفصل الثمن وفي
هذا الوجه البيع فاسد لان البيع مجهول لان الخيار يمنع حكم العقد في مبدئ
الخيار وما الذي فيه الخيار وهو غير داخل في الحكم والله تعالى اعلم وان لم يكن
عين الداخل في الحكم معلوما لم يكن الداخل في الحكم معلوما فمقتضى قولنا
ان البيع مجهول وانما ان لا يعين الذي فيه الخيار ولا تفصل الثمن وفي هذا الوجه
العقد فاسد كما قلناه البيع على ما بينا وانما ان يعين الذي فيه الخيار ولا تفصل
الثمن وفي هذا الوجه العقد فاسد ايضا لان الثمن مجهول لانه يثبت بطريق
المحصة وانما ان يعين الذي فيه الخيار ولا تفصل الثمن بان قال كل واحد منهما
بخمسائة وفي هذا الفصل العقد جائز لان المبيع معلوم والثمن كذلك
فريق بين الوجه الثالث وبين ان المشتري صدين فاذا احدهما مديرا
او كاتب او شئرا جاريين فاذا احدهما مديرا او كاتب او شئرا جاريين فاذا
الغن بوصف النجاة وان كان باعقا والعقد في حق الغن في هذه المسائل
بالمحصة لان العقد لا يستغنى في حق المدير والكاتب والمؤلفين من خيار
رجهم الله من لا يستغنى بالتفرق وقال علي بن عباس هذه المسئلة لا ينفذ
العقد في حق الغن في تلك المسائل وبعبارة ذكرها في رواية في تلك
المسائل ومنهم من يشتغل بالتفرق وهو الصحيح والتفرق ما ذكرنا ان شرطه
الخيار يمنع انعقاد العقد في حق الحكم كالمعدوم في شرطه فانه الخيار واذا لم
ينعقد العقد في حق الحكم في حق الشرط فطعنا في ان العقد في حق الاخر
ينعقد ابتداء المحصة والعقد لا ينفذ ابتداء المحصة اما في المدير والكاتب
وامر الولد والعقد منعقد في حق المعتمد الذي يوجد في حكمه ما يبيع انعقاد
العقد وهذا هو الذي افاد في ربيع هو لا يجوز لعين اتمت ايام الحكم المحقق
محتمر واجب الصيانة والصيانة تحصل محقق ومنع الحكم فلا ضرورة الى ان
يحل العقد غير مباشر في حق الحكم لان العقد منعقد في حق الحكم كما انعقد
في حق الحكم فلو وجب فيه الثمن بعد ذلك عند من العقد على هؤلاء لا يتسام
ان يردون بالمحصة ولا يوجب خلاف في العقد ولو كان البيع شيئا واحدا
او مكيلا او موزونا او فقا مشتراه بان شرط المتأخر في تصدق البائع والمشتري
خارجا بخلاف ما اذا اشتري صدين بالف وشرط الخيار في احدهما بعينه
والتفرق وهو ان النصف من الثمن الواحد لا يتفاوت قيمته فاذا كان ثمن
الكل معلوما كان ثمن النصف ايضا معلوما فاما العبد الواحد من العبد
يتفاوت قيمته ايضا فيكون فكانت حصة البيع من الثمن مجهولا لا يراها

الألمة

البيع مع شرط الخيار في النصف فان كان الخيار للمشتري كان له ان يرد النصف
 الذي شرطه الخيار فيه ان شاء وان شاء اجاز العقد فان اجاز العقد فيه لزمه
 الكل وان رد النصف العقد في النصف وان كان في رد النصف تغريق
 الصنفه على البايع ونقص العقد وعليه الا ان البايع رضى بهذا التفريق
 لانه ان ثبت الخيار للمشتري في النصف والخيار في النصف وتغريق الصنفه
 عليه قال في الزوائد ان المشتري الرجل من اخر صديق كل واحد منهما
 بالث درهم وشرط الخيار في احدهما بعينه للبايع حتى جاز العقد على ما مر
 قبل هذا فقال المشتري انا اخذ الذي لا خيار فيه وانفذ منه لم يكن له
 ذلك لان البايع مسلط على اجازة البيع الذي فيه الخيار وعلى اعتبار الاجازة على
 كان اسم ما من اصله فحين ان المشتري فرق الصنفه على البايع في العقد المتبر
 كالمالك تغريق الصنفه على البايع في العقد حتى لو اراد ان يبيع العقد في النصف
 دون البعض ليس له ذلك لانه لا يملك تغريق الصنفه في حق القبض ولكن يتوقف الامر
 ان يبيع البايع السبع في الذي فيه الخيار فقد تغريق الصنفه وكان للمشتري ان
 يبيع البايع الاجزاء وان اجاز العقد فيه او سقط الخيار فيه متى اخذ الكل
 غير المتس وان اراد البايع من المشتري ان يبيع جميع النصف وان المشتري لا يجزئ
 ولو اراد ان يبيع البايع الاجزاء رضى الى المشتري وتقبض منه من المشتري
 ويوفى العقد الاخر وقال لا قبل منك ولا اقبل منك فحينئذ من المشتري
 البيع في العقد الاخر فاحدهما او يبيع العقد فيه فاحد العقد الذي هو البيع
 فيه بخصه فذلك الى المشتري لان على اختيار اجازة البايع في الاجزاء
 يتبين انه فرق الصنفه على المشتري في القبض وتثبت له ان يبيع
 الى البايع ان يدفع العدين الى المشتري ويأخذ منهما ما يريد المشتري على
 ذلك ان الذي فيه الخيار لم يملكه المشتري والاثنين لا يبيع على
 يملكه وان قال المشتري انا اخذ العدين وانفذ منهما النصف له فذلك الا
 برضا البايع لان الذي فيه الخيار يقع على ملك البايع والاشيان لا يبيع على فله مال
 ماله الى غيره ولحق الامر وقوف حتى يملك البايع والاشيان لا يبيع على فله مال
 اجاز البايع البيع فتمت بها المشتري فحينئذ وان منعت النصف الذي وجه البيع
 فيه بخصه ولا خير للمشتري فحينئذ وان منعت النصف الذي وجه البيع
 ولزم ان الخيار للمشتري في هذه الصورة فارد المشتري ان يأخذ العبد
 الذي وجه البيع فيه وينفذ منه وادى البايع لا يبيع البايع عليه لما فيه من تغريق
 الصنفه على البايع على اختيار اجازة المشتري البيع في الاخر وكذلك لو اراد
 المشتري ان يبيع البايع ذلك الى المشتري ولو قال المشتري اخذ الشوبين وانفذ
 والون على وبا البايع ذلك لا خير للبايع عليه وهذا لو قال البايع للمشتري
 اعطيك العدين واخذ الشوبين وانت على خيار لا يبيع المشتري عليه
 لان هذا خير على تسليمه لم يلقزم المشتري وهو من الميسر وله فيه الخيار

شرط البيع
 يكون راضيا
 بنسخ العقد

وانه اهل نوع آخر في شرط الخيار الغير العاقد يجب ان يعلم ان من اشترى شيئا
 او باع شيئا واشترط الخيار فالقباس ان لا يجوز العقد وبالقاس اخذ زوجه
 البه في الاستحسان بخلاف العقد وبقيت الخيار للعاقدين بغير الشروط
 له الخيار زوجه من جهة العقد في البيع والاجازة وان كان كذلك لان تغريق هذا
 البيع عند ما كان العاقد شرط الخيار لنفسه في كل الشروط له الخيار
 بالنصف بمكر الخيار ولو صرح بهذا كان العقد جائزا لانه لو قال بعت على ان
 بالخيار ومكره كان فلا بالنصف بمكر الخيار وان شاء اجاز وان شاء فسخ ومكره
 فلا وكما من جهة اذ اهل بذلك ان كان نذيره هذا وان جعله نذيره
 هذا لان استراد ما يجب بالعقد للغير العاقد لا يجوز في الدلالة والنياب
 فصح من هذا الوجه خلافا لعلامه الجوز هذا قال ما وما انا صنف
 صديق علي النذر فاعتقق لانه بغير الامر مسير بامنه او لا
 موكلا انما بالعقد بغيره لا لا مكره ولا خيار للمشتري فلهما وبما ان خيار
 مع ذلك ان تصرفه صدر عن ولاية اما المشتري فلهما وبما ان خيار
 بل الله وكل من جهة المشتري بالنصف والاجازة فان اجاز افعدها وبغير الاخر
 فان عرف السابق منهما فالكسبي اولى لان تصرفه صدر عن ولاية فلهما
 حال وجوده وانما حكمه فلا يعمل الاخر بعد ذلك وان خرج الخلاصان معا
 في المازون ان البيع اولى وذكر في بيع الاصل ان العمل بالامر من جميعها
 متعذر لان العقد الراخذ لا يجوز ان يكون مفسر خالفا وغير مفسر خالفا
 ولا بد من اثبات احدهما والعاقد الاخر متوقف الثاني تصريف المشتري
 والعاقد تصريف الركيل اولى لان تصريف المشتري اصل لانه يتصرف بمكر
 الملك وتصرف الركيل بغيره فيكون كالباع له ولا شك ان البايع واعتبار
 الاصل اولى وجه ما ذكر في المازون ان العمل بها لما تعدد وجه العمل احدها
 كان العمل بالنصف اولى لوجبه من احدها وهو ان الاحتياط فيه فان البيع
 المحرمه على المشتري والاجازة توجب الا باخذ فاذ اجتمع المخرجان في البيع
 على ما عرف ان البيع مع المخرجان اجتمع المخرجان في البيع فان قيل هذا
 اعتبار جانب المشتري وانه يجب ان يكون النصف اولى واعتبار جانب البايع
 يوجب ان يكون الاجازة اولى لان الاجازة ثبت حرمه في جهة والنصف ثبت
 اجازة في جهة فحينئذ ان يكون الاجازة اولى باختيار جانب البايع فله المشتري
 بهذا الاحتياط ما يؤول من البايع والمخازب عنه انه مراعاة الاحتياط من
 كلا الجانبين متعذر فلا بد من مراعاة احد الجانبين فكان مراعاة جانب
 المشتري اولى لانه يحتاج في جانبه الى اثبات الخيار ابتدا لانه ثابت له
 وفي الجانب البايع يحتاج الى اثبات العمل لانه العمل كان قائما له وفي الجانب البايع
 المتعذر ماله وكل له فله ماله فيكون انما باختيار قد يرد ذلك انما
 متعذر اولى جانب راضاه فله راضاه مع الشك اذا لم يعرف السابق فله
 مراعاة جانب المشتري بالاحتياط اولى لان الاقدام مع الشك اخذ من الاثبات

ابتدأ بالشك لأن الشيء يبقى مع الشك ولا يثبت انتداع الشك فلهذا كان مراد
 الاحتياط في جانب الباع وان بقي وهو أن الأجازة لا يراد على الفسخ فان الفسخ
 لا يحل والفسخ أو كفاك الحرة مع كفاك الأمة إذا اجتمع كان كفاك الحرة أولى بالبقاء
 لأنه يراد على كفاك الأمة وكفاك الأمة لا يراد على كفاك الحرة فعند الاحتياط كان
 كفاك الحرة أولى وكما قلنا في العتق والبيع والبيع إذا اتفقا فاجاز المالك ماله
 كان العتق أولى وكذلك هذا قبل ما ذكر في البيع قول محمد رحمه الله
 ذكر في المأذون قول أبي يوسف رحمه الله لأن محمد بن بكر ولاه الملك على
 ولاية النيابة وأبو يوسف رحمه الله سوي بينهما أصله في التوكيل بالنسبة
 أو بشرى شيء بغيره إذا اعتقد ولم يحضره النبي فعلى قول بيع العتق
 للتوكيل وعند أبي يوسف رحمه الله حكم التبع وقيل ما ذكر في البيع والماء
 ذون من ترجع أحد التصرفين على الآخر قول أبي حنيفة رحمه الله ما لم ي
 قول محمد رحمه الله ينبغي أن يرضى الأجازة في النصف والعتق في النصف
 من يكون المشتري الخيار أن كان الخيار مشروطا للبايع والأجنبي للمنفرد
 على المشتري فان كان الخيار مشروطا للمشتري والأجنبي للخيار لما لم ي
 من الضرر ونسب حسب الشريعة ونفرت الصفقة وانما هو هذا فاسألني
 مسألة أخرى اختلف فيها أبو حنيفة ومحمد رضي الله عنهما وهو أن التوكيل
 بالبيع إذا باع مع التوكيل وخرج العالمان معا وباع كل واحد منهما من رجل
 قال أبو حنيفة رضي الله عنه أن بيع التوكيل أولى وقال محمد رحمه الله يجوز
 بيع كل واحد منهما في نصف العبد ويكون العدة عليها وحسب كل واحد
 من المشتري أن يشار في كل واحد منهما بنصف العبد وان شاور فابو
 رضي الله عنه ليعمل بالنصف من كل واحد منهما بنصف العبد وان شاور فابو
 لا حدهما وعمل بالراجح وبطل الآخر فكذا يكون الفسخ والأجازة لا يعل بينهما بل
 يطلب التي هي أصح لعددها ويعمل بالراجح إلا أنه رحمه الله في رواية كتاب البيع تصرف
 التوكيل بنسب الإصالة وخرج في المأذون الفسخ على الأجازة من أنهما وجد
 للموجّه الذي ذكرنا فاما محمد رحمه الله لم يشك في الترجيح في بيع التوكيل
 والتوكيل بل عمل بقدر الإمكان وأثبت تصرف كل واحد منهما في النصف
 فعلى قياس ذلك يجب أن يثبت تصرف كل واحد منهما في النصف من إجازة
 أحدهما وفتح الآخر يثبت نسبت الأجرة في النصف والعتق في النصف
 والله أعلم بمراده في آخر في البيع والشراء غيره مع شرط الخيار وهذا النوع يشتمل
 على من يبيع في البيع وفتح في الشراء فاما في البيع فالأجرة يشتمل
 رجل أمر رجلا أن يبيع عبده أو أمراه إن بشرط الخيار للأمر فلهذا الأمر
 فبأنه بشرط الخيار لغير البيع لأنه خالف أمر أمراه لأنه أمره ببيع لا بتمه
 ولا يبرأ منه إلا بشرط الخيار وقد اتفق ببيع بغيره وبطل ملخصه من غير
 رضاه فترى أبو حنيفة وأبو يوسف رضي الله عنهما بين هذا وبين
 الأمر والبيع القاسم إذا باع بغيره فإنه ينفذ على الأمر والعرفي

وهو

وهو أن البيع نوعان نوع يزيل الملك بنفسه وهو ما إذا كانت السلعة
 مقبوضة ونوع لا يزيل الملك بنفسه ما إذا كان البيع مضمونة وكلا
 النوعين داخل تحت عقد الوكالة فلا يتحقق الخيار من هذا الوجه لو
 تحقق الخيار يتحقق من حيث إسقاط الخيار وذلك خلاف الما ينفعه لأن الخيار
 الثابت بمحض رضا العتق مستحق على العاقد فانه يفسخ من عليه الفسخ إذا لم
 للفسا دود فعلا ما إذا باع التوكيل بغيره فانه يفسخ من عليه الفسخ إذا لم
 عليه وكان خلافا إلى خبر فلا يرد خلافا فاقا خيار الشرط فثبت هنا لأنه يستفاد
 به فكان تركه واستقام خلافا إلى شرط فيعتبر خلافا فاقا بعه وشرط الخيار
 للأمور كما أمره به بعد تصرفه عليه لأنه وافق أمره وبذلك له الخيار ولا مرد
 لأن القياس بأن بشرط الخيار لغير العاقد لأنه من حقوق العقد فلا يمكن
 إثبات حق العقد لغير العاقد إلا أن أجوز أن ذلك بطريق وهو أن العاقد لما
 بشرط لغيره فقد قصد تصحيحه وأما من يفسخه فبأنه بشرط الخيار لنفسه
 بطريق الاقتضاء لأنه جازع ذلك الغير بما يوافق نفسه في الفسخ وهذا
 عن نفسه في البيع والأجازة كما أنه قال بشرط الخيار لنفسه وعمل بها
 بحق نفسه في البيع والأجازة فان فسخ التوكيل العقد ففسخه كما لو بشرط
 الخيار لنفسه لا خيار فأن أجازة خياره وخياره لا أمر لأن ذلك ثابت
 بطريق النيابة ولأن العقد لا يلزم على الأمر بأجرة التوكيل لأن الأمر
 لم يرض بغيره من العتق عند رضي التوكيل واعتباره ويكون له خيار الأجازة
 لأخيه بالشرط ولهذا الاستقف هذا الخيار بعد إجازة التوكيل بعد
 الخيار وتصرف قال ولو كان الأمر أمره بالبيع مطلقا فهو بشرط الخيار
 للأمر والأجنبي صحيح خلافا لما لا يظن فان مطلق اسم البيع هاتين أول البيع
 البات يتناول البيع البيع بشرط الخيار وأما تصرفه في كسبه وإجازة
 يدري به العاقد والشرط وله الخيار مع تصرفه لما ذكرنا أن بشرط الخيار
 لغير العاقد بشرط العاقد وتوكيل للشرط له الخيار مع الفسخ والأجازة
 حكم الخيار ففسخ العاقد وإجازته لم يستمر أطا الخيار ويصح فسخ الشرط
 له الخيار وإجازته بطريق النيابة والوكالة عن العاقد ويلزم من العقد
 بإجازة التوكيل لأن الأمر لما أمره بالبيع مطلقا مع أنه اسم فسخ يتناول
 البيع البات والبيع بشرط الخيار ففسخ رضي بغيره والعقد عند رضي
 الفسخ فلم يبرأ من إسقاط الخيار بالأجازة فثبت الفسخ في فلا يتوقف
 على إجازة الأمر بخلاف ما تقدم مروا ففسخ أحدهما وإجازة الآخر يخرج
 الخلل من بينهما ما في رواية كتاب المأذون الفسخ أو لأنه الزم
 وفي رواية البيع تصرف التوكيل أولى لأنه أقوى وإن أمره بالبيع بشرط
 الخيار لنفسه أي للأمر ففسخ بشرط الخيار لنفسه والأمر والأجنبي
 فلما ذكرنا أن اشتراط الخيار لغير العاقد اشتراط العاقد وتوكيل
 للشرط له الخيار بالفسخ والأجازة حكم الخيار وفسخ بشرط الخيار

سنة

الأمانة

لنفسه كما امره فمخوذاً ما قسم الشرا فالجهد رحمه الله وإذا امر رجل
 رجلان اشتري له عبد بعينه أو بغير عينه وسعى له ثمناً أو جنداً حتى
 يعمه وأمره أن يشتري الخمار لنفسه يعني للمخوفاً المشتري وشرط الخيار
 لنفسه أو للامير أو لأجنبي بعد على الأمر لأنه وافق أمره إما أن يشتري
 الخمار لنفسه أو لأمره وإما أن يشتري الخمار للامير أو لأجنبي فلهذا كانت
 شرط الخيار لغير العاقد بشرط العاقد ولو أمره أن يشتري الخمار للامير أو لأجنبي
 بغير خيار أو بشرط الخيار لنفسه لا ينفذ على الأمر لأنه غالبه مما يتبعه
 إلى ما يضره لأنه أمره بشرط لا يلزم إلا بضره أو لا يضره وقد أتى بشرط من
 غير رضاه فلا ينفذ عليها إلا ما لم يكن يلزم الأمر بخلاف قسم البيع فإنه لا ينفذ
 بالبيع بشرط الخيار إلا ما لم يكن يلزم الأمر بخلاف قسم البيع فإنه لا ينفذ
 على الأمر ولا على المخوفاً ولو كان الأمر أن يشتري الخمار لنفسه يعني
 الرجل فاشترى بغير خيار لا ينفذ على الأمر وكان ينبغي أن ينفذ
 لأنه لا أمره أن يشتري الخمار لنفسه أو لأجنبي فلهذا كانت
 الأمور فإذا اشتري الخمار لنفسه أو لأجنبي فلهذا كانت
 هذا الشرط للامير فهذا الشرط الخمار لنفسه أو لأجنبي فلهذا كانت
 فالجواب أن الأمر لا ينفذ على الأمر فلهذا كانت
 بنفسه وأما يلزمه ما جازة فتوجد بعد العقد فلهذا كانت
 الخيار لنفسه فتدبره أن لا يلزمه هذا الشرط لنفسه فلهذا كانت
 يلزم الأمر ويصير الأمر مشترياً لنفسه فلهذا كانت
 الخيار للامير فاشترى بشرط الخيار للامير فلهذا كانت
 بشرط الخيار للامير فاشترى بشرط الخيار للامير فلهذا كانت
 لما ذكرنا أن شرط الخيار لغير العاقد يقتضي بطلان العقد فلهذا كانت
 الخيار للعاقد بطلان العقد لأنه لا يلزم الأمر أن لا يشتري الخمار
 رضى بل هو من هذا العقد من غير الاحتياط فلهذا كانت
 واختياره واختياره واختياره واختياره واختياره واختياره واختياره
 أو خياراً غير بعضه فالواجب أن لا ينفذ على هذا العقد فان
 البيع بدخول في ملكه وحسب البيع فلهذا كانت
 على طريق الخصوص ولا يبطل إلا ما طاله وقال بعضهم لا ينفذ له
 الخيار لما ذكرنا أن شرط الخيار لغير العاقد يقتضي بطلان العقد فلهذا كانت
 فإذا بطل العقد خياره بالاجازة بطل خياره الأصل فلهذا كانت
 ضروره ولكن ينبغي له خياراً آخر وهو أنه ما رضى بالتزام حكم العقد
 من غير اختياره فلهذا كانت هذا الخيار وهو خيار بين التزام حكم العقد
 وعدم التزامه كما في مسألة البيع وهذا الغرض وإن كان بشرط التوقيف
 لا يتوقف على الاجازة إلا أنه لا يتوقف إذا وجد فلهذا كانت
 كما إذا اشترى شيئاً بغير أمره فلهذا كانت اشتري ولم يشترط

الخيار

الخيار للأمر حتى صار رخصاً فلهذا كانت على المشتري فانما يتعلق حق
 البائع والأمر به فينتوق على اجازة الأمر كما في البيع وصار الشرا الذي لا يحد
 لنا دليل المشتري في حق التوقف على اجازة الأمر فلهذا كانت البيع فان اجازة
 الأمر التوقف بعد ذلك كان العقد للرجل حتى لو هلك بعد ذلك في يد
 الرجل هلك من مال الرجل لأن الاجازة من الرجل فلهذا كانت
 قبل في حق الأمر لحقه فإذا زال حقه بالتمتع صلت الاجازة السابقة
 على ما في حق الرجل فدخل العقد في ملك الرجل وصار له فلهذا كانت
 بهلك من ماله وتفسير هذا الرجل بالبيع إذا ارد عليه بالبيع من غيره
 قضا القاضي فانه يتوقف على قبول الموكل فان قبل لزمه وان رد لزم
 الرجل والمعنى ما ذكرنا من هذا فلهذا كانت المشتري الرجل بغير أمره
 وشرط الخيار للامير فلهذا كانت بشرط الخيار للامير فلهذا كانت
 البائع والرجل بعد ذلك فلهذا كانت البائع فلهذا كانت
 وانشرط الرجل ذلك فالقول قول الرجل كون البائع يدعى على الرجل
 سقوط خياره بعد ما كان بائناً ووجب البين على الموكل بعد ما لم يكن واحداً
 عليه والرجل يتكبر ذلك فيكون القول قوله الأثر أنه لو ادعى الرضا على
 الرجل في مدة الخيار فذكر الرجل كان القول قول الرجل وكذا قد
 يتكبر القول قول الرجل باليمين وقرئ بين هذا وبين ما إذا ادعى
 الرضا على الرجل في مدة الخيار فذكر الرجل كان القول قول الرجل
 مع اليمين والفرق أن الدعوى في مسألتنا بوجه على الأمر مقصود أن
 ادعاه الرضا الأمر لرضا المشتري وعلى المشتري بدعاه فلهذا كانت
 متى ثبت سقوط خيار المشتري ولزمه اليمين وعلى البيع حكم الأصل وهذه
 الدعوى لم تقع في حق الجواب اليمين على من يوجه عليه الدعوى
 مقصود أو هو الأمر فان الأمر لو كان حاضراً وكلم الرضا لا يستلزم الأمر
 بهذا الدعوى وكذا يقع في حق توجه اليمين على من توجه عليه
 الدعوى بدعاه وهذا المشتري بخلاف ما لو ادعى الرضا على المشتري لأن
 الدعوى توجه هناك على المشتري مقصود أو هو أصل فيما ادعى عليه
 لأن الأصل في حق الحق دافع للعقد وأنه اشتري لنفسه بشرط الأمر
 يجب اليمين على الأمر متى كان حاضراً وادعى عليه الرضا لأن الأمر في
 حق حقوق العقد نائب عن المشتري لما أمر والدعوى عن النائب
 لا يقع في حق الجواب اليمين عليه وإن كان يقع في حق سماع البيعة
 كالرجل بالخصومة والاب والوصي مع الدعوى في مال اليتيم على غيره
 في حق سماع البيعة ولم يقع في حق الجواب اليمين وكذلك هذا وذكر
 منسب الأئمة المحدثين رحمه الله في استيفاء القول في حيز المسألة
 روايتين على ما رواه ابن سنان يستلزم الرجل هذا إذا انظر المشتري
 ما ادعاه البائع ولم يقع البيعة على ما ادعاه ما إذا انظر البائع البيعة

الأولى

ان البائع الامر قد رضي فان البيع لازم للامران كان الامر غائبا لان المشتري
 انقصب خصما عن الامر كما ان البائع ادعى على المشتري الا ان ثبت ما دعى
 على الغائب فثبتت خصم المشتري خصما عن الغائب فان لم يثبت له يثبت على
 ذلك الا ان المشتري صدقه فيما ادعى من رضا الامر بشرط لا يضر
 في مدة الثلاث واكثر الرضا وادعى انه يفسد البيع بمحض من البائع
 فذكر ان الشرط يلزم للمشتري ولا يلزم الامر حتى لا يكون للرجل ان
 يرجع على الامر بالثمن اذا لم يكن الثمن مدونا اليه لان المشتري باقراره
 ان الامر رضي اقرض على نفسه ليسقط حقه في الخيار وجوب الثمن عليه
 وعلى الامر الرجوع بالثمن فاذا انكسر الامر الرضا اقرض الرجل في حقه
 ولم يرض في حق الامر واذا لم يرض اقراره في حق الامر صار وجوب هذا
 الاقرار في حق الامر وعدمه محتملا ولو عدمه فقال الامر في مدة الخيار
 كنت تسقط والبائع عاشر كان القول قوله لا يثبت له حتى امر عليه استثناء
 للمال ومن حكم امر مالك استثناء للمال فانه يصدق فيما حكمه اذا
 قال الامر هذه العقالة في مدة الخيار فاما اذا قال هذه العقالة بعد مدة الخيار
 فان البيع يلزمه ولا يكون مصدر قايما على لا يثبت امر لا يملك استثناءه
 للمال فلو رده البيع لمقتضى الدية لا يقرض المشتري وانه امر لا يملك استثناءه
 بهذا النوع واذا باع الوصي او الاب شيئا من مال الصغير بشرط الخيار
 لنفسه فهو جائز فان ابلغ الوصي في مدة الخيار في البيع وبطل الخيار في قول
 ابو يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله في ظاهر الرواية ينتقل الخيار الى
 الوصي فان اجاز البيع في مدة الخيار وان رد بطل وجه قول ابو يوسف
 رحمه الله ان الخيار انما يثبت في العقد لكونه من حقوق العقد وقد نقل
 استثناءه بعد البيع لانقطاع الرواية فيسقط ولا ينتقل الى غيره
 العاقل كما لا ينتقل الى الوراث بعد موت المورث وجه قول محمد رحمه
 الله ان الخيار من حقوق العقد والعقد وقع للصغير فكذلك الخيار لا يراه
 كان استثنائه بنفسه لعمره فاذا اقرض على الاستثناء بالبيع استثنائه
 بطرية الملك فان الملك فيما يشترطه الاب والوصي للصغير يقع للصغير
 الا انه كان لا يتصرف في ملكه بنفسه لعمره فاذا اقرض على البيع تصرف
 بالبيع تصرف اما ان ينتقل من الاب الوصي اليه بالبيع فكذلك هذا
 ههنا ان ثبت ان الخيار للوصي بعد البيع على قول محمد رحمه الله
 يقول ليس للوصي كجزء له ان يفسخ لان ذلك الاجازة حكم الخيار وليس
 له الخيار بعد البيع لانقطاع الرواية اما يملك البيع لانه لما شرط الخيار
 فثبت بينه وبين الصغير بالتزام العهدة الا عند وجوب الاجازة منه فاذا
 انقضت الاجازة منه كان له ان يفسخ فعلا للعقد من نفسه وكجوز
 ان يثبت حق البيع للانسان وان لم يكن له ولاية الاجازة منه كان له ان
 يفسخ كالمعتولي اذا باع مال الغير كان له ان يفسخ قبل اجازة المالك

ولا يكون

ولا يكون له ان يفسخ كذا ههنا وفي النوادر عن محمد رحمه الله ثلاث روايات
 قال في رواية يثبت ما قال ابو يوسف رحمه الله وقال في رواية يثبت
 العقد لانه بعد القول بفساده مع الخيار بدون الخيار في رواية اخرى
 ينتقل الخيار الى الوصي واختلفت الروايات عن محمد رحمه الله في معنى
 مدة الخيار فقال في احاديث الروايتين يلزم العقد لاستثنائه بقا الخيار بعد
 الدية وفي رواية انه قال لا يلزم الاجازة لانه عند الاجازة في معنى ابتداء
 العقد بغيره على النسخ الفاسد على العقد قبل الاجازة من ذلك الما دون
 للعقد وكان مقارنا للعقد فان لم يفسد مال الغير وبطل الخيار لنفسه
 لا يلزم العقد من عند اجازة المالك فان مضت مدة الخيار ففسد الامر
 ولو باع الكائن وسط الخيار لنفسه لا يلزم العقد فحق في الثالث ثم البيع
 وقوله لان الكائن عاقل لنفسه فكان الخيار بائنا له اصله او حجب
 بطلان ولا يثبت بضره من له الخيار وحول الما دون اذا علمه الوصي
 في الثلاث تطل عليه لانه لو اشترى الاب والوصي شي بدين في القيمة
 وتوسط الخيار فمبلغ الوصي باعاز الاب او الوصي زالعقد عليه والوصي بالخيار
 ان شا اجاز وان شافى وان كان الاب والوصي جازا العقد عليهما والوصي بالخيار ان
 انقطع عن الصغير والشيخ فليصدق لهما ولا يراه الاجازة لنفسه في حق الصغير
 اما باع لهما ولا يراه الاجازة في حق انفسهما فان اجاز الوصي ثم البيع في حقه وان
 فسخ زال حق الصغير في بيعه الشرا في حق الاب والوصي لوجود الاجازة
 منه وبطل هذا القول بالشرط لغيره بالخيار ولو لم يفسد اذا اشترى بشرط
 الخيار لم يفسد ثم اجاز العقد قبل الاجازة في حقه دون الوصي حتى اب الرجل
 رضي بالشرا لزمه البيع وان فسخ العقد ورد البيع يلزم الرجل بغيره
 كذا لكان ان يفسد الوصي شيئا من مات الوصي بعد ما رضي بالبيع او قبل
 ذلك فليس عليه خياره وان لم يمت الوصي بوقت العقد في يد الوصي في وقت
 الخيار او بعد نفسه او مات الوصي في وقت الخيار قبل رضي الوصي
 بالمشتري او بعده فالشرا لازم للمشتري والله اعلم بقوله في حق
 الاختلاف في نفس المشتري بشرط الخيار وعند الرد واذا اشترى
 الرجل من اخر شيئا على انه بالخيار فله ان يفسد منه ما لم يرد على
 البائع حكم الخيار في البائع لنفسه هذا الذي يعطى وقال المشتري
 هو ذلك فان لم يرد المشتري مع بطله الا في خيار الشرط المشتري
 يفسد بالفسخ فيفسخ العقد بمجرده قوله وفي ما قيل في يد مال البائع
 والمشتري يقول البائع ما لك الذي مضت منه هذا او البائع يقول
 بحكمه فيكون القول قول المشتري في تعيين القصور اعتنا ران امنا
 كالمودع او مضمنا كالمضارب ولو كانت التسليمه في يد البائع ففسد في هذا
 الصورة واراد المشتري اجازة العقد في عين في يد البائع فقال البائع
 ما بعته هذا او قال المشتري لا بل بعته هذا لم يذبح محمد رحمه الله

هذا الفصل في شيء من الكتب قالوا ينبغي ان يكون القول قول البائع
 كي لو ادعى عليه بيع هذا الغنم وانكر البائع النعم اصلا وقال ما بعته
 شيئا ولا يتحقق الخلاف في الغنم ههنا لان المشتري يتعذر بالتعسف والبيع
 في يد البائع ولو لم يتحقق الخلاف في حالة الاجازة كما ان كانت السلعة غير مضمونة
 لا يتحقق الخلاف لانها جازية للجميع في يده انما يتحقق الخلاف في حالة الغنم هذا
 الذي ذكرنا اذ كان الخيار للمشتري وانما ان كان الخيار للبائع ان كانت
 السلعة مضمونة فمما للمشتري بالسلعة ليرد على البائع في مدة الخيار
 فقال البائع ليس هذا الذي بعتهك وفيه عيب مني وقال المشتري الذي
 بعتهك وفيه عيب مني هذا فانزل قول المشتري مع عيبه لان الحال لا تخلو
 اما ان يدعى البائع بفساد ما باع منه او ادعى الغنم في يده فان ادعى الفلاسفة
 فتدعى شيئا ان القيمة على المشتري وان لم يكن واجبا والمشتري يتكسر
 وان ادعى البائع فقد تصادق على ان المشتري حق الرد لان المشتري
 حق الرد في مدة الخيار حتى يخرج عن ضمان القيمة الا انها تختلف في تعيين
 المتبوضين فيكون القول قول المشتري مع عيبه واذا كانت السلعة غير
 مضمونة وترا د البائع الزام البيع في عين فقال المشتري ما اشتريت
 هذا اذ كان القول قول المشتري مع عيبه لان البائع يدعي عليه
 وجا به انما الشراء في هذا العيب والمشتري يتكسر في القول قول
 المشتري مع عيبه كما لو انكر المشتري الشراء اصلا وانه اعلم
 الفصل الثالث عشر في خيار الردية ضرورة المستلف ان يقول
 الرجل لغيره بعث منك الثوب الذي في كمي هذا وصفتك كذا او الدرة
 في كمي وصفتها كذا ولم يرد كذا الصفة او يقول بعث منك هذه
 الدرة المتفصلة واما اذا قال بعث منك ما في هذا او في هذا
 من شيء هل يجوز هذا البيع لم يرد كره في البسوط قال جماعة مشايخنا
 رضي الله عنهم اطلاق الخراب يدل على حواشي عيبه او منعه من قال
 لا يجوز ههنا وهذا الفصل يشتمل على انواع نزع منه في بيان صفته
 وحكمه وموضع ثبوته وقبوله والمشتري فيما لم يرد في الخيار اذ اراد
 بالحد من العيب وهذا الخيار غير موقوف بخلاف خيار الشرط لان ثبوت هذا
 الخيار يعرف بالحدوث وانه مطلق فانه عليه السلام قال هو الخيار اذ اراد
 ولا يلة لا يورث من ذلك خيار الشرط لان الغاية ليس الا لكه الغنم والامارة
 وانه لا يورث من ذلك الخيار والارث انما يجوز فيما بين بعد الموت
 وهذا الخيار لا يسقط بالاستقاط معصودا حتى لو قال اسقطت خبري هذا
 لا يسقط بخلاف خيار الشرط ولو باع شيئا لم يرد فان ورث شيئا لم يرد مع باعه
 ما زاد البيع ولا خيار له في قول ابي حنيفة رضي الله عنه الا لو كان يقول اولا
 لعل الخيار فعلى الاول فاس جائب الباطل في المشتري وعلى قوله الاخر في
 بيعتها وانه لا يورث من ذلك الخيار ان رضي الله عنه باع ارضا كانت له

بابه

بالعبرة من ملحة فتبيل للطلحة انك قد عرفت وقال لي الخيار لا يثبت
 شيئا لانه لو قال عثمان لي الخيار فلا يثبت ما اراد فكلما اشترى من ملحة فتبيل
 بالخيار للطلحة وكان ذلك يثبت من العارية ولا يتكسر عليه احد وفي غير ذلك
 الترويض وليس في الدراهم والدنانير خيار والردية وهذا في سائر الدواب
 لانه لا فائدة في الرد فان العبد لا ينبغي يرد حاله لان العبد لم يرد على عينها
 ما اراد فتبين ثانيا لا يرد وان ثبت خيار الردية ايضا كما في القسم من الاول
 وروي الي ما لا يثبتا ولو كان شيئا بعينه بان كان اما او يسرا او جليا معصيا
 منه فيه خيار الردية لان الرد متعين ههنا لانه يتعين بالتعيين وينفص عنه
 العقد فيه بالرد وانما ثبت هذا الخيار في كل عقد لا يتعين يرد كالمصرح
 وبذل الخلع وبذل العلق عن دمر العبد وما اشبه ذلك من العقود التي
 يكون الرد ومضمون بنفسه لا بما يقابل له ولو اشترى شيئا بدين بالخيار
 للمشتري ولا خيار للبائع ولو تبايعا بعينا بعين فليس واحد منهما بالخيار
 لان الرد من كل جانب متعذر لان العقد يتعين يرد كل واحد منهما ويعود
 الى البدل وعين ما كان ولو اشترى شيئا قد كان راء وهو لا يرجع بان راي
 ثوبا في يد انسان ثرا صاحب الثوب لعه في مندبل وباعه منه او راي
 جارية في يد انسان ثراها منتفبة عنده فاشترىها منه ولم يعلم بان
 ذلك الثوب وثقل الجارية فله الخيار اذ اراد بعد ذلك لانه جاهل باوصاف
 العقب عليه وقت العقد وهو العلة المرجح للخيار وفي المتنازع اذا عرض
 على رجل ثياب هرو في ثوب في مندبل فاشترى ثوبا من صاحب الثوب ليع ثوبا
 من الجراب في مندبل فاشترى الذي اعرض من الجراب فله الخيار اذ اراد
 راء وان كان بين له صاحب المرات انتم ذلك الجراب حتى يتسببه الى
 شيء يعرفه بعينه لا بما جمل باوصاف العقب عليه حاله الشرائع
 لا يدرك ان الثوب الذي اشتراه جيد او ردي وفي الاصل لو راي ثوبين
 وعرضتهما عليه فخر لهما اشترى مندبل فاشتراه منه ولم يعلم
 ايها هو فهو بالخيار اذ اراد ما ذكرنا انه جاهل باوصاف العقب عليه حاله
 الشراء فانه لا يدرك انه جيد او ردي ولو اتاه بالثوبين جميعا فقد لع
 كل واحد منهما في مندبل وقال هذين الثوبين اللذين عرضت
 عليك اسس فقال اخذت هذا الثوب بعينه وكذا هذا الثوب بعينه
 بقدر اوليهما حاله الشراء فله علي وجهين اما ان اشترى اياهما بيمين واحد
 بان قال بفسرة وهذا بفسرة وفي هذا الوجه لا خيار له لانه عال باوصاف
 العقب عليه حاله الشراء حيث يسري بينهما في الثوب لان ذلك
 دليل على انهما كانا مستويين في الرضا وان كانا مستويين في الرضا
 كانا لما وصاف العقب عليه حاله الشراء واما ان اشترى اياهما بيمين
 محفل فختلف بان قال هذين الثوبين وهذا بفسرة وفي هذا الوجه
 الخيار لان التفصيل في الثمن دليل على ان احدهما اجود من الاخر

الألمنة

له الرد على كل حال وان مات الولد ان اوجب الولادة نفعا لها فكذا كذا
 على رواية كتاب العارية لان على رواية كتاب العارية الولادة في بطنها وموجب
 لا زمران فان كانت شاة متولدة في بطن المشتري فان بقي الولد فليس للمشتري
 ان يبرها على كل حال وكذا كذا ان قيل الولد ان مات كان له الرد ولا نه لما مات
 من غير صنع احد جعل كان لم يكن بالولادة فكذا كذا في الباطن فكذا كذا
 في الباطن ولو اجاز المشتري العقد في بعض النفع دون البعض فان اشترى
 ثوبين او كسدين او ما اشبه ذلك وراه بعد ما قبلت ثوبين ورضي باحدهما فثالث
 رخصت بعد ان يرضي ثوبا فله من الثوبين الصنفه مثل الثوبين واخرها حاله ان
 الثوبين بقيه البعير ولم يوجد الرضا به متعذر ردد الثاني وحده متعذر لما فيه
 من تعذر في الصنفه فحين رد الثوبين وحده وجوز اعادة في البعض والغير
 بمنزلة ذكر المسئلة على هذا الوجه بن سبعة في نوادره من محمد رحمه الله
 قال ثمة ولو لم يقبل رخصت بهذا ولكن صرح احد علماء البعير لم يكن له
 ان يبرها لان خيار الروية سطر محضا العرفي على البيع وسألت حكما لا مرد له
 فلهذا العقد في الاخر فضرورة قال ثمة وكذا كذا لو كان في يد الباع فراهها فحين
 اخذها فطرد ليل الرضا بهما وليس له ان يرد بها وفي السطحة ان يرد
 بوجه الله انه سري بين الرضا باحدهما وبين غيره من اخذها على البيع وكان لا يملك
 خياره حتى يرضاهما او يرد ثوبين على البيع فهذا الشارة الجاهة لوجهه
 على البيع انه يملك خياره وقد ذكرنا قبل هذا عن ابي يوسف رحمه الله
 ان المشتري لو عرض المبيع على البيع لا يملك خياره وفي العقد وري
 رحمه الله عن ابي يوسف او يرضى المشتري بعض المبيع على ان لا يملك
 خياره وفي الشفعة ان يرضى المشتري بعض المبيع على ان لا يملك
 خياره ورضي باحدهما فطرد رضاء ولو راي احداهما ورضي بها لم يكن راضيا
 بهما عن ابي يوسف رحمه الله في المال اشترى ثوبا لم يرد فاذ هو فطرد
 لا يملكه فاراد ان يرد فله البائع ارضه الخاف فان قطع فملكه والا
 خذوه فاراه الخاف فابا ان يقطع فله ان يرد وليس هذا كعرضه على
 البعير هذا بمنزلة ما لو قال اذهب به فان رخصته والا خذوه وفي
 الثاني سئل ابو بكر عن اشترى ارغفها ولها اقرار فرضها الاكار
 برضى المشتري بان ترضها عليه على الحالة المتقدمة ثم رها ليعبر له
 ان يبرها لان فعل الاكار جعل المشتري ورضي محمد رحمه الله فحين
 اشترى ثوبا بالرس وهو في ارضه في ملكه الى المهرقة ولم يكن راضيا
 هل له ان يرد به بالمهرقة قال لا ولكن جله الى الرس ويرد ثمنه وفي
 الثاني اذا اشترى ثوبا على ان يملكه البائع الى منزل المشتري
 فكان ذلك بالثا رسية عن مبيع ثوبه البائع الى دار المشتري
 ولم يكن راضيا فاراد ان يرد فله الخاف فله ان يرد المشتري
 البائع الى المنزل فحين رخصت كذا عيب خاد عند المشتري اشترى

من

من اخذ دارا لم يملكها سكن منها ولا غير اخر فكذا كذا الرجل على رجل
 خيار الروية لا يملك غير رخصه انه هبة او سلفة في شيء من الكتب وذكر
 في خيار الشرط ان كان للمشتري اذا اسكن في الدار رجلا لم يبرها ولا غير اخر
 انه يملك خيار الشرط فعلى قياس مسئلة خيار الشرط ينبغي ان يملك
 خيار الروية وقيل ينبغي ان يملك خيار الروية عند ابي حنيفة رضي
 عنه لان الساكن بمنزلة الوكيل بالقبض لا لما امره بالسكن فقد
 فقد سلطه على القبض ان لا يملك السكنى الا بالقبض ليس الا التسلية
 على القبض والوكيل بالقبض اذا قبضه بغيره يملك خيار الوكيل
 اذا اشترى من اخذ دارا لم يبرها ولا يملك باسئذامة باسئذام
 بل قال التومر فها بسبب يرضى بداره راضيا او راضيا
 يبرها بخيار الروية ليس له ذلك لان الاشهاد على التمسك دليل على
 ارادته لغرضه الشراء فله ان يملك في المشتري وله يملك خيار الروية
 فيه والله اعلم نوع الحرف فيما يكون روية بغيره في اقلها
 المختار وان راي بعض البعير ورضي به ولم يرد الباقي هل يكون على
 خياره فالاصل فيه ان خيار المشتري ان كان يبيع للمشتري فليس له رد
 خياره واذا كان روية المشتري لا يرد في حال خياره لان البيع حله
 قائم المبيع فحين يرضى المشتري فله ان يرد في حال خياره لان البيع حله
 في البيع بانه اذا اشترى جارية او عبد او راي ورضي به لا يكون
 له الخيار بعد ذلك ولو راي غيرها ولم يرضها فله خيار الروية لان
 سائر الاعضاء في العبد والحر ارضي بها في روية الا ترى انه يتفاوت في
 متفاوت البهائم مع الثياب في سائر الاعضاء وفي الدواب بشرط العقر
 الى مقدمتها والى مؤخرها هكذا في الفدر ورضي رحمه الله قال لانه
 في اعادة خياره في هذا الاشياء ينظر الى مقدمتها ومؤخرها وكذا
 يلتفت الى شيء اخر فصار ذلك اصلا فغيره يتعاود في موضع اخر
 ان عند ابي يوسف رحمه الله يعتبر النظر الى مقدمتها ومؤخرها
 وعند محمد رحمه الله يعتبر النظر الى مؤخرها لا غير وفي الفتاوى قال
 ابو يوسف رحمه الله في الدواب يسأل الناسون وان قالوا يحتاج
 مع النظر الى الوجه والكتف والنظر الى مؤخرها كفتحات يكون في مؤخرها
 من غير حيث قلنا الخاف ما لم ينظر الى مقدمتها ومؤخرها وان كان مؤخرها
 لا يكون فيه نقصان من غير حيث ينظر الى مقدمتها ولا يكون له خيار بعد
 ذلك وان كان انظر الى مؤخرها لا يحتاج الى النظر الى مقدمتها
 لما لا يكون في مقدمتها نقصان من غير حيث ينظر الى مقدمتها
 ان النظر الى مؤخرها رخص محمد رحمه الله في الدواب انه يحتاج الى النظر
 الى وجهها او حيدها والنظر الى قوائمها لا يكفي وعن ابي حنيفة رضي
 الله عنه في البهائم والنظر الى قوائمها لا يكفي ان يري شيئا منه الا الحافر والدنس

السبعة



والخاصة وفي مشاة الغنم لا بد من النظر الى مزرعها وسائر جسد ها
وفي شاة الغنم لا بد من الحس حتى يتبين به العزال والسمن وفي السقول
اذا كان شاة كمنه قد امته كالوجه في العافر وموضع العلم في بعض البان
فلا بد من النظر الى ذلك الموضع لسير ط الخبار كذا روي الحسن بن زياد
عن ابي حنيفة رحمه الله وان لم يكن شيئا منه مخصصا في الخبار
نظري في ظاهره فلو كان له بعد ذلك لان التناوت بين المروي وغير
البري في الخبار وسأشبهه بنسب فان وجد الباقي من الخبار
فلاخبار له وان وجد ربه فله الخبار وروي الحسن بن ابي حنيفة رحمه
الله ان الشترابي جراب وهو من كل ثوب قطعة فالاخبار له
والالة الخبر قال هشام قلت لجد رحمة الله ان كان الشترابي لنفسه
نراي استعملها لم يبر وجهها وموضع الوش منها قال لا خيار له قال هذا
شي واحد وقد ذكرنا قبل هذا اختلافه وروي عن ابي حنيفة رحمه الله
فمن اشترى شيئا كان له الخبار حتى يري جميعه وما كان له وجهه من
لوتين مختلفين فانه يشترط روية كلا الوجهين وعن محمد رحمه الله
فمن اشترى خبه مقطعة ورأى مكانتها ورأى بها لا يطل خارجة حتى
يبري الطهارة يبردها اذا كان بها شاة دون طهارتها وخبر الخبار
في كل شئ مبين بقاءه دون طهارته واسألهم روي شئ بقاءه
اربع واربع شاة من الطهارة فرائي الطهارة ورأي بها بطل حيازة الاربع
الطهارة فمستند يشترط رويها في شاة النسل اذا اشترى مكعب
وحملت وجوه الطامب بعضها الى بعض فظهر المستشري الى طهرها
لا يطل خبار الروية ولو نظر الى وجوهها لم يظهر الى الصومير بطل
خبار الروية لان الوجه اصل والقصر مبيع واذا اشترى رحي مائة اشاة
ومن ادناها من مائة لم يره فله الخبار اذ ارأه وبرد الفل وان كان المشاة
اذا ارأى خبائها ولم يرد اخلاها ورأي به فالاخبار له بعد ذلك قالوا
وهذا اذا لم يكن في حرف الدراية او كان الا انه يختلف ابيته دون
ذلك الرطل فله الخبار وما ذكر من الجواب في الكتاب فذلك بناء على
عادة اهل الخبرة وتعداد فان ابيته دورهم لا يختلف وبعض مشايخنا
رحمهم الله من اهل زماننا قالوا في السبت الصغير وهو الذي ينسب
علم حائه اذا ارأى خارج البيت ورضي به بطل خبارها فاجوزات
الكتاب وفي الدور يعتبر روية داخلها كما هو جواب المشايخ قالوا
ايضا في الدور يعتبر روية ما هو الغصود حتى انه اذا كان في الدور مائة
شترابان ومائة من صفيان ومائة فاني يشترط روية الفل كما يشترط
روية صمن الدار ولا يشترط روية المطبخ والزبلة والعلو الا في بلد يكون
العلم مخصصا في سرفند وبعضهم يشترط روية الفل وهو المهور
والاشاة وان كان الشترابي يستأجر روية روس الاشجار ويكتفي

به لان روية روس الاشجار يعرف حال الباقي وفي كتاب التسمية اشترط روية
روس الاشجار ايضا وصورتها ما ذكره في ادائها استئنا وكثيرا فاعتد
واحد منهما المستان واكثر الكرم ولم يروا أحد منهما الذي اصابه ولا
رأى حوفة ولا خلة ولا شجرة ولهذه التي الحاية من طاهرة فالاخبار لواحد
منهما فقد اختلفا بروية طاهرة الحاية ولا يشترط روية روس الاشجار
ونحسب ان يكون الجواب المذكور في المستان بطل على عادة بلادهم اما
في عادة بلادنا لا يكتفي بروية طاهرة المستان ولا بروية روس الاشجار
ولا يشترط روية داخل الكرم ان داخل الكرم في تلالها يتفاوت
تفاوتا فاحشا وان كان المسح اشيا في العدد بات التفارفة نحو الشاة
التي اشتراها في جراب والمطبخ الذي يكون في السرحه وغير ذلك لا بد
من روية كل واحد وان ارأى البعض فهو الخبار في الباقي لان كل
واحد مخصص بروية المروي لا يعرف حال الباقي ولهذا اذا التردد
الرد بين الفل كذا روي عن تزيق الصدقة على الباقي قبل التمام وفي
العدد بات المتقاربة نحو الجوز والبعض روية البعض بطل اذا وجد الباقي
مثل الباني او فرفة لان روية البعض تعرف حال الباقي والخبيل والوزن
نظير العدد بات المتقاربة كقوله روية البعض اذا كان في وصا
واحد بلا خلاف ان كان في وعين فرائي احد الطمان اختلف المشايخ
فيه قال مشايخنا في اذ ارأى جرابي مرفل خبار في الفل
اذا وجد باقي الرعا الاخر مثل ما راي افرقه اما اذا فرقه دون
فصل على خباريه ولحق اذا اراد الرد بطل الفل وهو الصحيح وفي المشاة
رحل اشترى من اخر حشفه في اثنين متفرقين فرائي ما في احد
السمن ورأي به ثم رأى ما في السبت الاخر فلم يره من به فان كان طعاما
واحد الزمه البيع فليهما وان كان الذي رآه اخر النسل من الطعام الذي
راه امرا فله ان يره عليه قال وكذلك الشيل كله والوزن كله وفيه ايضا
اذا اشترى زفتين من النمل او الزيت او العسل او حلقين من الفلن او
الحما الشعير او شئ من الحبوب ورأي احداهما فري به فليشر له ان يرد
الاخر لان يكون مخالفا للاول فمستند ياخذها او يردنها وهذه السبل
تؤخذ في مشايخ العراق فان قال الشترابي في هذه المصنوع لاخذ في
الباقي على السنة التي رأت المروي بل هو دونه وقال البايع لا يبل رويته
على تلك الصفة في قول البايع مع جميعه وعلى الشترابي البينة
وان كان العقود عليه شيئا مخصصا في الارض كالشوم والبقول والسلم والحزق
والخيل فان كان شيئا يكال لوتون بعد البيع كالحزق والشوم والبقول
فان قال الشترابي شيئا منه باذن البايع او فليع البايع ورأي به الشترابي
سقط خباريه فيما بقي وان قال الشترابي ذلك فليع البايع سقط
خباريه حتى لم يكن ان يرد رهي بالملوئع او لم يرد وجد في ناحية اخرى

من الارض اقل منها او لا بعد فيها شيئا اذا كان المقوم شيئا له من وان
كان المقوم شيئا لا من له لا يستطع خياره لانه لا يخلو من شيئا لانه كان حاضرا
وبعد البيع صار من الاموات لا يكون العيب الحاصل في يد المشتري
منع الرد بخيار الروبة فيمنع للرد الا اذا كان المقوم شيئا لا من له حينئذ
وقوده والعقد بمنزلة نكاحه لم يخلع من المبيع او من المشتري باذن البائع
واذا قلع المشتري بغير اذن البائع وكان المقوم شيئا لا من له سقط خيار
احل العيب قلنا اذا كان في الاصل وفي العقد وفي المشتري شيئا معينا
كالخمر او البصل فله الخيار اذا راى جمعه وان راى بعضه ورضى به فهو على
خياره في قول ابن حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى
ان اقلع شيئا يستدل به على الباقي في عطية ورضى به المشتري فهو لا رفر
وفي نواذر هشام قال سالت محمد بن ابي حنيفة عن رجل اشترى عشرة اجرة
جوز في ارض وفيها ارض وبعث الغلام وامره بقلع الخمر فقلع كله شره في
المشتري هل له خيار الروبة قال نعم قلت قد نقضه القلع لك الجنة قال وان
نقصه كانا بنقصه من قبيل اما بنقصه من سعد وفي النوازل اذا اشترى
كرد من من خمر فقطع بنقص الخمر فوجده جيد في احد الكرد حسن ثم
قلع الاخر فوجده معيبا قال لا يرد ولكن يرجع في العيب ولو اشترى
خمر في جو الق فوجده في اقليم جرد هو بلا وفي اسنله خمر وقصير اصغر
فان كان القليل لشترى ما كثر ما شترى الصغير فهو عيب وانما اشترى
دهنا في قارورة فطر الى القارورة ولم يصب على احد له يعني كنه او عاني
اصبغة منه شيئا فخذ المس بروبة عند ابن حنيفة رضي الله عنه وعند
محمد روايات وفي المتأخرين محمد رحمه الله اذا راى عيب كرم فلما اخبر
حتى يرى من كل نوع منها شيئا من الخمر اذا راى بعضه ورضى به بطل خيار
الروبة وجعل روبة نوع من انواع الخمر كما يراى على كنه اذا اشترى رمانا
خلوا وخامض او راى احدهما فلما اخبر اذا راى الاخر فخذ ايضا اذا اشترى
حل على فراش بعينه ورضى به لم يلزم المبيع حتى يرى كنهه ورضى به وهذا كنه
الثمار المأخوذة كلها ما يدخل منها في الخمر والوزن وما يدخل في الحد بعد
ان يكون في رأس الخمر والشحم والنفس هذا الذي مع وحظ وجعل في موضع
واحد وفي الثاني اذا اشترى رمانا من ثواب الحد بعينه فلما اخبر اذا خرج
ماخوذه وبها روبة احد المصنفين او احد المحدثين لا يكتفي وفي الثاني
اذا اشترى نأحة مسك وخرج المسك منها فليس له ان يرد بها بروبة
عيب لان الاخراج يدخل فيها عيب حتى لو لم يدخل كان له ان يرد ما نوع
اخر في شر الامم شر الامم وسبعة غاير وهو بمنزلة المصير الذي لم يرد
وبقلبه وجسه بمنزلة النظر من العصب فيما لمس وفي المسومات تعتبر
الشعر وفي الذوق يعتبر الذوق لان هذه الاشياء ما يعرف بعضها
العرف بخليله فبقاها من غير النظر للمعجز واما الثوب فلا يرد من صلته

وبيان

وبيان طوله ورفعه لانه اقصى ما يستدل به عليها وصادف واستوف اعتبار النظر كان
لضرورة العجز ولا ضرورة في الاقصى فيعتبر اذا اشترى الثوب على رأس الخمر
يعتبر الصلته لانه هو الكين وهذا كنه العار وقيل ليس بالخيار والبيان ورد
عن ابي يوسف رحمه الله انه يوقف في مكان لو كان بصيرا فخره حصل له العلم
وفي الحقيقة لا اختلاف من الروايات والمشهور في الروايات انما ما تصور
عن ابن حنيفة رضي الله عنه في كل بيع غير حتى يفتحه الوكيل وهو يفتحه
البيع وقد اقل اصله مستغن فان غشاه ان يفتحه بهلك اسقا وخاسر
الروبة عاني ما يبين بعد هذا ان شاء الله تعالى ولو وصف له ثم ابعده فباعا كنه
لان العقد فخر من وصف له وسقط الخيار فلا يعود بعد ذلك ولو اشترى
البصير لم يمس على التقل الخمر الى العينة لان العينة الناقلة للخيار من النظر الى العينة
للعجز وفي هذا طوع اخر في الاختلاف في الروبة اذا اختلف البائع والمشتري في روبة
وانه اصل نوع اخر في الاختلاف في الروبة اذا اختلف البائع والمشتري في روبة
ما اشترى في الخمر قول المشتري مع بيمينه ان البائع يدعي عليه امرا حاديا وهو
لروم العقد بسبب حاد وهو الروبة والمشتري يفتخر في الخمر قول المشتري ولو
اراد المشتري ان يرد فقل البائع ليس هذا هو الذي يفتخر وقال المشتري
هو ذلك فالقول قول المشتري ان في خيار الروبة المشتري يفتخر في الخمر
ومنسوخ العقد بنظر المشتري وبني الاختلاف في القوم فيكون القول فيه خمر
الفا يفتكر في باب العيب والرد نقطة وما اشبه ذلك واذ كان المشتري محدودا
واقدر المشتري بنقص المحدود المشتري ثم قال بعد ذلك المرحوم المحدود
لم يقبل قوله لان القبيض في المحدود لا يتصور برون الروبة فالأقرار يقضي به
المحدود المشتري بنقص نقضه عدم الروبة في بيعه وانه يعلم نوع اخر
في الوكيل والرسول مما لم يرد به او في المانع الصغير عن ابن حنيفة رضي الله
عنه اذا اشترى طعاما لم يرد به وحل وحل يقضه فقبضه الوكيل بعد تناوله
ونظر له فليس للمشتري ان يرد به وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله الوكيل
والرسول يسرا والمشتري ان يرد به اذا اراد ان شاء وان شاء اخذه اصل السيلة
ان الوكيل بالقبض يملك ابطال خيار الروبة عند ابن حنيفة رضي الله عنه
وعند ما لا يملك واذا سلك ابطاله عند ابن حنيفة بان يقضه وهو يفتخر فيه
فاما اذا غشاه مستورا ثم اراد يرد ما نظر له ابطال الخمر فقبضه فليس له
ذلك فخره قوله ان المشتري يفتخر في القبيض والبيع بالخيار الروبة ليس من
القبيض من شيء وبعد الاصل في ابطال خيار الشرط وكذا الحال خيار العيب ولاي
حنيفة رضي الله عنه ان الوكيل بالشئ يفتخر به من تمامه الا ان يرد ان القوم
الوكيل بالخبرة يفتخر به في كل القبيض الذي من تمام القبيضة وتمام القبيض
بأبها خيار الروبة لان تمام القبيض تمام القبيضة ولا يفتخر في تمامه مع
مع خيار الروبة فيعتبر الترخيل بالقبيض يفتخر بالروبة الشفيلة الخمر مقتضى
تتميم القبيض لا يقتضود اقبالك اسقا والخيار مقتضى بتتميم القبيض وليس

سبعة

الأمانة

يمكن استغناءه مقصود الهدى او اما خيار الشرط فقد ذكر القدر في رحمة الله ان من اشترى
شيئا على انه باختيار الشرط ولا يقصده فقصده بعد ما رآه فهو على هذا الخلاف
ايضا وليس سلمنا فلان خيار الشرط لا يختل بالطلاق بقصدني بتمتع القرض ولهذا لا
يحل خيار الشرط لوقصده المشتري لنفسه واما خيار العيب فقد ذكر القصة
ابو جعفر رحمه الله انه سئل يقضي الوكيل بالقبض والفتح ان لا يسفل رايه
اشارتي الاصل ومعه هذه القدر في رحمة الله لانه منع تمام القبض ولا يقصده
الموكل بالقبض بوجهه اذ اقال خيار القرض فاما الرسول فلهذا الرسول ليس له
الاقتناء الرسالة اما تجزى ما ارسل به الرسول لا الى الرسول هذا هو الخلاف
الوكيل بالقبض اما الوكيل بالشرط فمرويه كروية الوكيل بالاتفاق بخلاف
الرسول في الشرط فان رويته لا تكون كروية الرسول فاذا واصل انسان او ارسله
قبل الشرط حتى رآه فاشتراه الوكيل او الرسل بنفسه ثبت له خيار الروية
وهكذا كان يفتي القدر في رحمة الله واما الاشتراء لغيره ثم قال لغيره
انني اشتريت سبعة فاذ هب وانكرا المضافات كان يفتي فيكون بغيره فقلت انما قال
فان رخصت بها في هذا ذهب ورضيت في كذا شيخ الاسلام رحمه الله في باب الخيار
بغير شرط ان هذا لا يجوز ورايت في موضع ان هذا لا يجوز عند أبي يوسف وعنده
رحمهما الله واما علي قول أبي حنيفة رضي الله عنه فان قيل يجوز بوجه واحد
قبل لا يجوز بوجه واحد والوكيل بالشرط اذا اشترى شيئا لم يره وقد كان رآه الموكل
ويعلمه الوكيل ثبت له خيار الروية ذكره شيخ الاسلام رحمه الله في شرح
كتاب المغاربة وهذه المسئلة في المأصل على وجهين اما ان كان وكيله بالشرط
بغير عيبه بان قال له مثلا اشترى عبد الله فاذا اشترى عيبا قد كان رآه الموكل
ولم يره الوكيل فلهذا خيار الروية وان كان وكيله بالشرط لغيره بان قال اشتر
لي عبد الله فلا خيار الروية وان كان رآه الموكل الا ان الوكيل لم يره فليس
لله خيار الروية والوجه في ذلك ان الوكيل بالشرط في حق الحق في ممتلك
الملك كانه اشترا لنفسه وفي حق الحاكم وهو الملك ثابت عن الملك وتصرف الملك
كتصرف المتوكل عنه ليعمل في حق الحق كان الوكيل اشترى شيئا لا يعينه امكن
اثبات خيار الروية للوكيل اما ان اعتبرنا اصاله الموكل في حق الحاكم وهو الملك
في حق الحق لانه اشترى ماله بوجه واما ان اعتبرنا اصاله الموكل في حق
الحاكم وهو الملك وجعلنا كان الوكيل اشترى بنفسه لان الموكل لم يعلم ان
الشرط مريد لان الوكيل اذا اشترى بالشرط بالوكيل وحال ما اشترى الوكيل
فالموكل ثابت ابدية ان المشتري اعمد ومنه لا يشترط ان يراه الا انه لم يعلم
ان المشتري ذلك لم يعلم بشفه له خيار الروية كما لو اشترى فباعه فلو كان يعلم
كان واه الا انه لم يعلم وقت اشترائه ذلك الشوب الذي رآه فافا اذا كان وكيله
بالشرط بعينه ان امكن اثبات خيار الروية لغيره لغيره الى جانب الوكيل لانه اشترا
اشتراه ولم يره لا يمكن اثبات خيار الروية لغيره الى جانب الوكيل لانه اشترا
ما رآه وهو عالم به اما اذا كان ما اشترى بالشرط بغير عيبه والموكل لا يعلم

انه

انه يشتري عبد الله او لو يشتري عبد الله واما جعل بحال المشتري ما كان به
اشترى بنفسه ولم يعلم ان المشتري عيبا قد رآه واشترى عبد الله واما
جعل بحال مريده والذي ذكره في خيار الروية كذا في خيار العيب اذا كان
الوكيل وكيله لغيره بغير عيبه فاشترى عبد الله بغير عيبه الموكل بالبيع
فاشتراه وبه عيب قد علم الموكل به ولم يعلم الوكيل فليس له خيار الروية
ولا الموكل لانه ان امكن اثبات خيار الروية لغيره الى جانب الموكل لا يمكن اثبات
لغيره الى جانب الموكل لان الموكل قد رآه ولا يثبت بالشك واهل المعاهد
الفصل الرابع عشر في العيوب من هذا الكتاب هذا الفصل يشتمل على
نوعين من بيان معرفة العيوب قال القدر في رحمة الله في كتابه كما يجب نقصان في
العين في مادان التماس فوجب لان اياها مقصودة في البيع وما نقصان
العين ينفصل المالك وكان عيبا وذكر شيخ الاسلام رحمه الله في رحمة الله
انما يجب نقصان في العين من حيث الشهادة والعيان فهو عيب وذلك
كالسلك فيما لم يراق المواقف والعشم في الاواني وما لا يجب نقصان في العين
من حيث الشهادة والعيان ولكن يجب نقصان في منافع العين فهو عيب
لان اعيان ينفصل بها التماس وما لا يجب نقصان في العين ولا في منافع
العين الا ان يعتبر فيه عرف الناس ان عدوا عيبا كان عيبا او لا اذا ثبت
هذا فيقول القم والعور والحول والاصبع الزائدة والفاضة عيبا
قلنا والقول في القصة ليست بعيب على رواية كتاب البيوع وعلى رواية
كتاب المضاربة عيب حتى ان من اشترى عارية قد ولت عند البائع لا من
البائع او عند بايع البائع والاشترى بذلك وقت العقد فعلى رواية كتاب
البيوع ليس له ان يرد ما اشترى العيب اذ لم يكن بسبب الولادة نقصان ظاهر
وعلى رواية كتاب المضاربة يرد وان لم يكن بسبب الولادة نقصان ظاهر وفي
المضاربة لا يرد ما لم يكن بسبب الولادة نقصان ظاهر في تضاعف الروايات والوكيل
في المضاربة عيب يزول بالولد فعلى رواية كتاب البيوع نفس الولادة ليس بعيب
فاذا كانا محلولين فيفسخا بوجوه طعنا موقلة فلا رد ولا رجوع الا ان يتمكن
بسبب الولادة نقصان ظاهر وفي المضاربة ليس بعيب وترك الحثان في
المضاربة والعلامة ليس بعيب اذا كانا محلولين سواء كانا صغيرين او كبيرين لان الكفار
لا يجنون وان كانا موقدين فان كانا صغيرين فذلك وان كانا كبيرين ففسخ
عيب لانه لا يمكن ان يترك كذا في الحثان في الكبير بوجه زيادة الامم
فوجب نقصان في الذات والرد من المضاربة البالغ والزام من المضاربة عيب
وليس بعيب في المضاربة الا ان يكون مد منا على ذلك وهذا لان الاستبراء
مطلوب مقصود من المزارع والردا على به لان ان اشترا شيئا عارية
والقبض من العبد لا يمكن طارح البيت والردا على به لان ان اشترا
محمية يكون عيبا لان ذلك بعينه ونحو من الاموال وفي كتاب

شبهة

الأموال

معاير الجوع الاثر المتعام والغائب لان حقة في الجوع الغائب قاله من حنث
 الاثر او لا يعمل اليه بدله ولو قتله احسن لا يرجع بالنقصان قتله عند او قتل
 لانه وصل اليه الحوض وهم القصاص والدية قال القدر وري رحمه الله فاد الشري
 نورا او طعنا ما حرق النوب او استهلك الطعام فمالم يعل عايب كان لا يرجع
 بنقصان العيب بل لا يفي ولم يفسد الشوب حتى يخرق من اللبس او اكل الطعام
 نورا طمع على عيب به قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يرجع بنقصان العيب
 وقال كبريغ والعميج نزل الى حنيفة رحمه الله لان الاكل واللبس في
 ملك الغير ليسب الضمان فانما سقوا العيران عنه بسب الملك
 والتقريب ما ذكرنا واذ الشري عبد او باع بعضه وبقي البعض لم يرد
 ما بقي كذا ينصير البايع من رعيه الشريكة ولا يرجع بنقصان العيب
 بحصة ما باع بخلاف وهل يرجع بحصة ما بقي ففي ظاهر رواية اصحابنا
 لا يرجع وعن محمد رحمه الله انه يرجع والعصم ما ذكر في ظاهر الرواية لانه
 منسب بالبيع في العقد الذي باع به المشتري منه مع امكان الرد بان
 برد المشتري منه ذلك عيب نقصا في العقد الذي باع فيه بغير
 راضيا بالباقي ضرورة عدم الشري في النقص الذي باع فيه بغير
 فمن اشترى ثوبا وراعى نصفه ثم وجد النقص الا حنيفة انه يرد
 ما بقي وقال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يرد ويرجع بنقص العيب
 قال ابو الفضل رحمه الله هذا اخلاف حوات الاصل وهو اشترى حنيفة
 سويقا طين الحنطة ولت السويق نورا طمع على عيب به يرجع بنقصان
 العيب لانه ليسب بالبيع بعد العلم بالعلم لعيب مع امكان الرد لانه
 فلا يصير الرد بعد العلم ولكن السويق لو ان رضى به البايع لمكان الزيادة
 فاكل بعضه ثم راضيا بالعيب فخرج بحصة النقصان واذ الشري فاعا
 فاكل بعضه ثم راضيا بالعيب فخرج بحصة النقصان واذ الشري فاعا
 ما بقي ولا يرجع بالباقي شيئا فعلى قول ابو حنيفة رحمه الله لا يرد
 لا يرد ما بقي ويرجع بالباقي ما اكل ولا يارش ما بقي وقال ابو يوسف رحمه الله
 ويرجع بنقصان العيب فيما اكل فالماصل ان انا حنيفة ولا يرد يوسف
 رضي الله عنهما يجعلان الخيل والموزون في عارش واحد فلا يرد بعضه
 ما لعيب كما في العبد الواحد وانما اخلفا في الرجوع بنقصان العيب فعند
 ابو حنيفة رحمه الله الاكل بمنزله البيع حتى لو اكل جميع الطعام فمالم يعل
 على عيب به لا يرجع بنقصان العيب كما لو لم يعل وصار اكل بعض الطعام
 فانه شئ واحد عنده بمنزلة بيع نصف العبد وصار اكل بعض الطعام
 العيب اصلا وعنده ابو يوسف رحمه الله الاكل بمنزلة الطين حتى ان عند
 بعدنا اكل الطعام اذ الطمع على عيب يرجع بنقصان العيب كما لو طعن
 الطين نورا طمع على عيب بها فصار اكل بعض الطعام كطعن بعض
 الحنطة وذلك لا يرجع من الرجوع بنقصان العيب في الكل ومحمد

رحم

ومحمد رحمه الله جعل المكيل والموزون في حكم سبيبين لانه لا يضر النقصان
 والاكل عند منزلة الطين فكانه اشترى سبيبين حنيفة وشعير او قطن
 احد هاتين الملع على عيب ما اكل وهما يرجع بحصة ما لم يعل وبقي الباقي
 وكذا في حنيفة اكله ما ذكر في الاصل وذكر في موضعين من المتفقين محمد
 رحمه الله انما اذا اكل بعض الطعام ونقص العيب انه يرجع بنقصان العيب
 فيما اكل وبما بقي ولا يرد الباقي وذكر في موضع اخر منه عن ابو يوسف عن
 ابو حنيفة رحمه الله ان اكل بعض الطعام الملع على عيب كان الذي اكل
 والذي بقي فانه يرجع بنقصان عيب ما اكل وكذا في جميع ما ياكل او يوزن
 ما لا ينقصه الشريكة واما اذا باع بعض الخيل والموزون فعند ابو حنيفة
 وابو يوسف رضي الله عنهما لا يرد ما بقي ولا يرجع بقي من النقصان لانه في
 حكم شئ واحد نصارى لانه العبد الواحد وعن محمد رحمه الله انه يرد ما بقي
 ولا يرجع بحصة العيب فيما ياكل هذا اذكر في الاصل وكان الفقه ابو حنيفة
 والفقهاء ابو الفتح رضي الله عنهما في هذه السبل يقول محمد رحمه الله على
 ما ذكر في الاصل رقتا بالناس وعليه اختيار الصدر المشهور حسابه الذين
 رحمه الله وفي فتاوى ابى الليث رحمه الله من اشترى دقفا وخيز بعينه
 ثم تبين ان الدقيق مزود الباقي بحصته من الدقفا ورجع بالنقصان
 بحصة ما استعمل وهو ينال مذهب محمد رحمه الله على هذا العكس
 في الاصل وفي المتفقين ابو يوسف انه اذا باع بعض الطعام رد
 ما بقي في يده ولا يرجع بنقصان عيب ما باع وفي موضع اخر من النقصان
 اذا باع بعض الطعام ثم وجد الباقي عيبا لم يرد الباقي ولم يرجع بالنقصان
 في قولهم جميعا اذا باع البيع بعد الفسخ ثم ملك الشري به عا كان عند
 البايع لا يكون له ان يرجع بنقصان العيب ما اكل العبد خيما فاما ان الان
 يرجع بنقصان العيب وهذا الان لا يرجع بنقصان العيب خلع عن الرد
 بالعيب وانما يشار الى المعلن عند وقوع البيع عن الاصل وما اكل العبد
 حيا لا يقع البيع عن الاصل فلهذا لا يرجع بنقصان العيب واذ الشري
 ارضا ووقته ثم وجد به عيبا بنقصان العيب وذكر المسئلة هلال الرقي
 رحمه الله في وقته ولو جعله مسجدا ثم وجد به عيبا لا يرجع بنقصان
 العيب ذكر القدر وري رحمه الله المسئلة في شجرة والغرق سبها انه
 لا جعله مسجدا فقد جعله لله تعالى قال الله تعالى وان الساجد لله
 ومنى صار لله تعالى راعى ملكه ولهذا لا يعتد منه شجرة فانه
 لو جعل داره مسجدا بشرط ان يعلقه فانه فلان دون فلان لا يعتد
 هذا الشرط ولو بقي على حكم ملكه لا يعتد منه شجرة لانه حينئذ يكون
 هذا شرا في ملكه فاذ ان الدار راى الى ملكه باجادة مسجدا لا لا
 بالبيع وهما لا يرجع بالارش فها هنا كذا اما جعله وتعالى لانه
 عن ملكه لان الموقوف في ملكي حكم ملك الوقف الا اني انه يعتبر

الأولى

شرطه فانه لو وقع ارضه بشرط ان يصرف غلاته الى فلان دون فلان يعتبر
شرطه فلم يوجد الا انه في باب الوفاء ولا يمنع البيع بالارض ذكر القدوري
رحمه الله مسئلة السيد في شرعه من غير شرط في موضع آخر ان
علي قول محمد رحمه الله السيد موبد فتم الازالة عن ملكه وعن ابن
رحمه الله السيد ليس موبد فتم الازالة عن ملكه وصار من حيث
العين خانه لا زالة ولو اشترى ثوبا او علفا بها ميتان كان المشتري
وارث الميت وقد كان اشترى نسي من الزكاة ورجع بالارض ولو
شترى بالملك من اجني لم يرجع والفرق ان المشتري اذا كان وارثا قد
استثنى بالزكاة لورثته فالملكي في العلف ان يثبت الموارث بل هو على حكم
ملك التورث فبقي الملك في الكفن على الوجه الذي اوجب العقلاء وقد
تعدر الرد فيه رجوع بالارض بخلاف ما اذا اشترى اجني بالزكاة لان الكفن
ملك التبرع وبالكفن ازالة عن ملكه فبطل حقه من كل وجه
كما لو تبرع على انسان في حال حيوته واذا مات العبد المشتري
في يده المشتري بشرط على عيب به ورجع على باعه وهو المشتري
الاول بنقصان العيب والمشتري الاول لا يرجع على باعه بنقصان العيب
لان البيع الثاني لا يفسخ فلو ثبتت حق الرد للمشتري الاول فلا يثبت
له حق الرجوع بالنقصان فلو عاهدت ابني حنيفة رحمه الله وعلى
قولي اي يوسف يرجع ذكر قول اي يوسف هذه المسئلة في التفتا ولم
يذكره في كونه رحمه الله وذكر في التفتا ايضا قوله في هذه المسئلة
نظير قول اي يوسف رحمه الله في هذه المسئلة وذكر قول اي يوسف
رحمه الله عليه بخلافه وصبرتها رجل اشترى من اخراجته وياها من
غيره فولدت في يده المشتري الثاني ولما اوجدها عابا قد كان دلسه
البائع الاول ولم يعلم به المشتري الاول ورجع المشتري الثاني على المشتري
الاول بنقصان العيب ولا يرجع المشتري الاول على باعه بذلك
قوله اي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله يرجع ذكر في فعل العيون
اشترى جارية وقسمها وياها وياها فباعها الثاني ثم ظهر بها عيب
فردا المشتري الاخر على باعه بخير فبطلت له ان يكون له باعه
في قول اي حنيفة رحمه الله وجه اخذ ما عاهد وكان ابو حنيفة
يخبره انه لا يقول ان كل شيء لو ارتفع الى القاضي ففعله هذا دون
القاضي فهو على بيعه ولا يخل حقه واذا اشترى عبد افاخيره البائع
ان عبدي هذا ابق فاشترى من ارا ان يرد به بذلك ليس له ذلك لما قال
وجدت بعد ذلك ما روي عن البائع في اقراره بالعب وظهر العيب في
هذه المسئلة واما ما في الجامع في باب العيب بالسبع وما يكون عيبا وما لا
يكون عيبا ذكر في فتاويه اهل سمرقند اذا اشترى سمدا اياها فاكله
ثم اقر البائع انه قد كان وقع فيه الدابة وماتت يرجع بنقصان العيب

عند

عند اي يوسف ومحمد رحمه الله وعليه الفتوى فان اشترى سمكة
فقطعتما فوجد ما لا تعلم الا ان لم يرجع بنقصان العيب الا ان يأخذها
البائع بطلوعه في هذا الموضع ايضا الراوي اذا اشترى لاجل اللحم
اما اذا اشترى لاجل اللحم لا يرجع بنقصان العيب قال محمد رحمه
الله في الجامع رجل اشترى سمكة او قنصه وخرق يده ثم اطلع على
عيب به ا يرد به ويرجع بنقصان العيب لان تعدر الرد كان لا يمنع من
حقه المشتري فاذا قال البائع انما اخذ اللحم بعينه فليس له ذلك
لان امتناع الرد لحق الشرع لان الرد بالعيب يفسد فضاءه جديدا
في حق الشرع فيمنع في الحكم ان الامتناع لحق الشرع فلا يسقط بطلان
العبد فان كانا صبه في العيب صارت خلاصه بنقصان العيب فلا يرد
الآن بقوله البائع لان العيب وان عاهد ما لا يستحق ما الا انه بعد حلوا
والرغبات تختلف باختلاف الصفات فلا يرد لان بقوله البائع لان
امتناع الرد لحق البائع وقد رضى به البائع ولم ان يفسد انما اشترى
من غير ان يفسد وانما عاهد ما لا يستحق ما الا انه بعد حلوا
لا بالعيب وان قبله البائع كذلك ولكن يرجع بنقصان العيب وان
يرجع بنقصان العيب في صارت خلاصه بطلان العيب وان رضى به
البائع قال محمد رحمه الله في الاصل في رجل اشترى السمكة من
فلسه ففسده فاسد فانه يرد به وبأخذ الثمن كله قال الشيخ الامام
شمس الامية المجلوي رحمه الله يرد به اذا اوجدها عابا او جرحه وليس
اللب اوجدها بعض مدروا لانه ليس ان البيع ابيع لما تبين بعد
هذا ان شاء الله تعالى اما اذا اوجدها قليل اللب او جرحه فاسدا
او لم يكن ملبسا ففسد امن باب العيب وليس من باب العيب وقد
يعد رد البائع انفسه فيرجع بنقصان العيب الا ان يرضى البائع
ان يأخذ مفسده واحتل لو جده بهذه الصفة قد انفسه كان له حق
الرد بسبب العيب ان الرد ممكن والمسئلة على هذا التفسير مذكورة
في المنتقى وصورة ما ذكره من ان اشترى احوالا وكسره بعضه فوجده
فاسدا لا ينتفع به فانه يرد به ويرد ما يبيع ويأخذ الثمن كله وان كان مالم
ينتفع وله ثمن فان كان قليل اللب او كان اسود اللب فانه لا يرد به ولا يرد
ما يبيع ولكن يرجع بنقصان العيب فمما عسر قال حنيفة وهذا عيب والرد
ليس بعيب بل هو عدم وهذا اذا عسر له جرحا بالعب اما اذا كسر
وهو عالم بعينه صارت افضا فبطل حقه من كل وجه ثم ما نكسر
في الكفاية مستقيم في البين فانه لا قيمة لفسده فاذا اوجده فاسدا
وميتا ان البيع الكلي بالبين ان البيع كان بالهلا بعد مصادفته
فلم يرجع في الكلي وفي الموز ايضا مستقيم ان لم يكن للفسد
فان كان في موضع غير المطلب ولم يتعلل ففسد الموز استحال المطلب فوجده

الاسئلة

الاسئلة

خا وباعث الشا فيه منهم من قال يرجع بحصة اللب ويضم العقد في حق
 العشر بحصة لان العقد في حق العشر صادون محله ومنهم من قال يرد العشر
 ويرجع جميع العشر لان مال به الحوز قبل الكسر باعتار اللب دون
 العشر فاد كان اللب لا يملك للاختصاص به بل ينحل السبع موجود وان
 كان للعشر قيمة فحينئذ ان السبع وقع بالهلاك واليه مال كعشر الاية
 السرخس رحمه الله واما اذا اشترى بدين نعامه وكسرها ووجدها
 مدرة ذكر بعض المشايخ في شرح الجامع انه يرجع بنقصان العيب وهذا
 الفصل يجب ان يكون بخلاف لان مال به بدين النعام ونحو الكسرة
 باعتبار العشر وما فيه بخلاف فشر الحوز على قول بعض المشايخ واما
 اذا كسر بدين النعام فوجد فسادا فحينئذ يثبت اخلت فيه المتأخرون
 منهم من قال لا يجوز لانه اشترى بدين نعامه ميت ولا يجوز كما
 بعد الانفصال ومنهم من قال يجوز لان الميت في معدله ومثل
 هذا لا يمنع جواز العقد كما لو اشترى جارية وفي بطنها ولد ميت
 واما اذا وجد البعض من الحوز او اللب من فاسد او يفسد فوجد رجوع
 ايه في الكتاب وحكي عن الفقهاء ابو جعفر رحمه الله انه اذا اشترى الكلب
 او الدخا فوجد فيه عثرة او عوجا او علة لا يرجع به لان الكسر من
 الحوز لا يخلو عن مثل هذا في العرف والعادة فصر نظير القرب
 في الخلطة بل انه جعل العشرة قليلا من الالف والالف جميعا وما
 اذا اد على ذلك كثيرا فافتقر من النعمان الى رجوع اليه ايضا انه قال
 اذا اشترى مائة بيضة فوجد فيها واحدة او اثنين او ثلث
 مدروا لا يكون له ان يرجع بشئ وجعل الثلث في المائة قليلا واما اذا اشترى
 عشرة من الحوز فوجد فيها خمسة عاوية اخلت في العشرة فوجد رجوع
 العقد في الخمسة التي فيها اللب بنقص العشر بالاجماع وبعضه قال لا
 يكون العقد في الخمسة التي فيها اللب بنقص العشر بالاجماع وبعضهم
 قال لا يفسد في الكل بالاجماع وبعضهم قال لا يفسد فاسد في الكل عند
 الى حنيفة رحمه الله لانه جمع في العقد بين ماله قيمة وبين ماله قيمة له
 ففسد كالميت والبين وعندنا يجمع العقد في الخمسة التي فيها كلب بنقص
 العشر وهو الاصح لان هذا معنى الفصل عندها فان العشر ينقسم على
 الاجزاء الاصلية القيمة وكذلك اذا اشترى بدين نعامه فوجد فسادا فوجد
 لا يفسد احد من الناس ولا يعلق الدواب او كان فسد به يعلق الدواب
 فانه يرجع بجميع العشر وان كان يعلق الدواب او كان فسد به يعلق الدواب
 الدواب فوجد من باب العيب فيرجع بنقصان العيب لا يرد الربيب
 العسر وكذا الرمان كذا اشتراه فوجد فسادا ان كان يعلق الدواب
 او يعلق بعض الناس لا يفسد فوجد من باب العيب وان كان لا يعلق
 احد من الناس ولا يعلق الدواب فالعقد باطل وعلى هذا العباد والعقد

اذا وجد

اذا وجد من بعد ما كسره وعلى هذا احكام الدنيا وغيره من الفواكه
 وفي النفا اشترى بدين نعامه فوجد فسادا او كسرا او فسادا او كسرا
 فاصد لا يشتري به رد كله قال الحوزي واحد اذا وجد بعضه فاسدا
 رد كله قاله والرد والفتق والبيدق والبصر نظير الحوز والرمات
 والسفرجل والقنا والخبثا نظير البصر وفي المنتقى اشترى دابة
 وقبضها فوجدت من بدها علة فاسدا انك له ان يرجع على البائع
 بنقصان العيب رواه ابن زكاد عن ابن حنيفة رحمه الله وفيه اذا
 اشترى ناقة فوجد من بدها علة فوجد فسادا او كسرا او فسادا او كسرا
 يرجع بنقصان العيب ولو كان الابد كسيرا رجوع لان في الوجه الاول
 الهبة تمت بالقطع والربيع الرد بالقطع فان البائع لو لم يجر فكانت
 الهبة في حال لم يكن الرد منتهيا فليحق الرد وهو الاصل فيطلب
 الحق وهو الرجوع بنقصان العيب اما في الوجه الثاني الهبة لما تقرر
 بالقبول وبالحال استمتع الرد والهبة وقعت في حال كان الرد بالهلاك
 الرجوع بنقصان العيب وكذلك لو قطع الهبة في المدة فله ان
 يرجع بنقصان العيب وفي فتاوى الغفران رحمه الله اشترى بدين
 وقبضه فلما ادخله داره سقط فذبحه فاسد فاشترى الى اعياده
 فوجدوها فاصد فاسدا فوجد بها علة فاشترى الى اعياده
 المشتري ان يرجع على البائع بنقصان العيب لان الدابة تملك القيمة وان
 ذبحها باسم المشتري يرجع عند ابن يوسف ويحدد رجوعها الى الله فتنزل
 مالوا اشترى بدين نعامه فوجد فسادا او كسرا او فسادا او كسرا
 واذا اشترى جلا وعصره فوجد فسادا او كسرا او فسادا او كسرا
 ان يرجع على البائع بشئ لان النبي حصل بعد العلم ولا يسمع الرجوع بالفساد
 رجوعا لعل واحد منهم يبيع فسادا ويغيبا او يفسد احداهما في
 المعبر الذي اشتراه فبات في يده وقد مرض المعبر الاخر فله الخيار
 ان يراجع بحصة العيب من المعبر الاخر وان شارح بحصة العيب من
 قيمة المعبر الاخر محمي وانما يجبر لمرض المعبر الاخر ولو اشترى عبدا
 بخارية وثق ايضا فوجد في الشراية علة فاشترى صاحب العبد فله ان
 او وجد بعينها فوجد ان شافين المشتري المارية فوجدتها في يدها
 مشتريها وان شافا احد المارية ولا يثبت النقصان ان كانت تضر او لا العقد
 ان كانت تضر لا بالربط حصل في ملك الراعي والله اصل نوع آخر في
 دعوى العيب والمقصود منه قوله الشايج ان تمام العيب في الحالك
 شرط سماع الخصومة معناه ان قيام العيب في الحال شرط فخلل البائع
 على التماس الرد عليه حتى لا يختلف البائع لله فقد بعته وساتته فكذا
 به فقد العيب الا ان اشترى اذا اشترى في يده فوجدته معيبة
 كذا او هذا العيب كان موجودا عند البائع فاشترى يسبق فوجدته حتى

اذا وجد

يسأل البائع انه هذا العيب للمال فان اقرت توجه الخصومة فانه هل كان عند
 وتسا لعلنا نرى من ذلك فان اقرت عليه وان اقرت بشئ المشتري البيعة
 على قيا والعيب للمال فان اقرت المشتري ان يحلف البائع على قيا العيب
 في الحال فانه الاختلاف الشايع وسألي المسألة بعد هذا ان يشأ الله تعالى
 كتب ان يعا بان العيب نوعان ظاهر يعرفه القاضي القاضي بالمشاهدة والعيان
 كالقعر والغر والاصبع الزائدة وكذا وحديث لا يحتمل الحروف من وقت
 البيع الى وقت الخصومة كما في احاديث وما اشبهها وحديث لا يحتمل المتغير على
 مدة البيع وما لا يمت نوعان نوع يعرفه بما رقا بجهة كالمنايه والحيال
 والارياق والحجون فان كان المشتري في صلب ظاهر يعرفه القاضي بالمشاهدة
 ينظر اليه فان وجدته سعي الخصومة وما لا فلا ان اذا سعي الخصومة فان
 كان العيب قد جازا واحدا لا يرد ولا ينعقد فانه الى وقت البيع الى وقت الخصومة
 كان للمشتري ان يرد ولا ينعقد فانه الى وقت البيع الى وقت الخصومة
 عند البائع اذا كان لا يحد مثله او لا يحد في مثل هذه المدة
 فيرد المشتري الا ان يدعي البائع سعي الخصومة في الرد بالزمان او
 غيره ويكون القول قول المشتري الا ان يدعي البائع قيو مع بيعة
 ثم عند طلب البائع يمين المشتري يحلف المشتري بانان الروايات
 وصند عدم طلبة هل يحلف المشتري عامة الشايع على انه لا يحلف في
 ظاهر الرواية ورايت في المنتقى رواية عن ابي يوسف رحمه الله ان المشتري
 اذا اراد الرد بعيب لا يحد مثله يحلف بانه ما علم بالعيب حين
 اشتراه ولا يرضى به مستوعدا ولا يرضى به مستوعدا قال وكان ابن حنبل
 رضي الله عنه يقول لا يحلف المشتري حتى يدعي ذلك الباع قال
 واحب الي ان استقلته وان لم يدع ذلك وعن ابي حنيفة رضي الله
 عنه رواية اخرى ان المشتري لا يحلف على ذلك حتى يرضى به
 كمن يحلف المشتري الكثر القضاة على ان يحلف بانه ما علمت
 حلف في الرد بالعيب من الوجه الذي تدعيه لا ينشأ دلاله وهو
 العجم وان كان محسنا لم يحد في مثل هذه المدة ويحتمل التغير عليه
 او كان محسنا لا يحد في مثل هذه المدة فان كان به هذا العيب في يده فان قال
 نعم كان للمشتري حق الرد الا ان يدعي البائع سعي الخصومة في الرد
 ويحلف ذلك بنحوه او باليمين وان الكثر القول قوله مع بيعة ان لم
 يكن المشتري يمينه على يمينه هذا العيب عند البائع ذكر في الاقضية
 في موضع يحلف بانه لم يدعه وما به هذا العيب وهذا الباع ذكر في الاقضية
 انه حدث به هذا العيب بعد البيع قبل التسليم وانه يلقى بشئ حلف
 الرد ولا يرضى به مستوعدا فانه لا يحلف بانه لم يدعه وسألي في كتابه
 العيب وهما لا يحد ذكر محمد رحمه الله في الجامع والقدر في كتابه

وهذا

وهذا الاكاد يحد بحوا ان العيب حدث بعد البيع قبل التسليم وانه يلقى
 للرد حتى حلف بانه كان الباع بازا في يمينه لو كان العيب حادفا بعد البيع
 قبل التسليم فيحلف حق المشتري في الرد في كتاب الاستحسان انه يحلف
 بانه لم يدعه سعي الخصومة في الرد في كتاب الاستحسان انه يحلف
 انه كان الا ان المشتري رضي به او ابراه منه لا اعتداد على ما ذكر في
 عن بشر عن ابي يوسف رحمه الله انه يحلف بالرد على هذا المشتري
 قبل حلف الرد بالعيب الذي يدعيه وهذا يختلف على الحال وان
 موافق لمذهب محمد رحمه الله في كثير من السبل على ما ياتي بيانه في
 موضعه ان يشأ الله تعالى وان كان نصيبا لا يحتمل التغير على مده البيع
 فالقاضي لا يرد على البائع لانه سعي بالعدا في يده وما ان كان العيب
 باطنا فان كان يعرف باقا رقا بجهة في اليدين وكان ذلك في موضع يطلع
 عليه الرجال فان كان للمناضي بضاة يعرفه الامراض تنظر في نفسه
 في ذلك وان لم يكن له بضاة في موضع يسكن من له بضاة في ذلك
 فيعتمد على قول المساكين الغرلين وهذا احوط فالواحد يكفي فاذا
 اخبره واحد ساعدل بذكر العيب ينزله في حق توجه
 الخصومة فيحلف البائع ولا يرد يقول هذا الواحد مكر اذا غير بعض
 الشايع في شرح الجامع وفي شرح ادب القاضي للقصاف وذكر بعض
 الشايع في شرح المنسوخ انه ما ينفق عدلان من الاله لا تثبت العيب
 في حق توجه الخصومة فيعد ذلك بغير ان كان هذا العيب مما يحتمل
 الحدوث في مثل هذه المدة صرف ذلك يقول الواحد والثني او اشكل
 عليهم ما ذكرنا واختلفوا فيما بينهم فانه لا يرد على البائع بل يحلف وان
 كان هذا العيب لا يحتمل الحدوث في مثل هذه المدة ان عرف وجوده بقول
 الواحد لا يرد ويحلف البائع وان عرف وجوده بقول الثني ذكر في
 الاقضية وفي الغروري انه يرد بقوله ما وهكذا ذكر بعض الشايع
 في شرح الجامع وعن ابي يوسف رحمه الله ان لا يرد يقول الثني ويحلف
 بانه لا يحد لا يشهدون ص حنيفة الامر وانما يشهدون عن طين واسه
 لا يحد حله الرد وفي ادب القاضي للمصنف رحمه الله ان قبل القبض
 يرد بثلث الثني وبعد القبض يحلف البائع وان كان نصيبا لا يحد عليه
 الا ان الشايع يحلف وما اشبه ذلك فالقاضي يرضى بها للواحد العدة
 بكلي والثنان في احوط فان قلت ولعدم عدلة انها حلفي او قالت لثنتان
 ذلك ثبت العيب في حق توجه الخصومة فيعد ذلك ان قالت او لا
 كان في عند البائع ان كان ذلك بعد القبض لا يرد ولكن يحلف البائع
 لان شهادة الشايع ضعيفة والعقد بعد القبض في رد ولا يجوز فسخ
 العقد الثني بجهة ضعيفة وان كان ذلك قبل القبض فذلك لا يرد ويقول
 الواحدة وهل يرد يقول الثني ذكر بعض الشايع ان على قيا قول

انما

الشيخ

في رد الباع
 في رد الباع
 في رد الباع

ابي حنيفة رحمه الله لا يرد على قياس قوله لا يرد وذكر الخصان رحمه الله في
 ادب القاموس انه لا يرد في ظاهر رواية ابي حنيفة في الغزو وروي انه لا يرد في
 السجود من قوله ابي يوسف ومحمد رحمه الله لان ثبوت الغيب يشاهد
 امر ضروري ومن ضروري ثبوت الغيب توجه الخصومة الى ليس من به
 فيثبت الرد وروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله مطلقا ان
 يثبت الرد يشاهد ثبوت لان شهادة النساء في الحمل لا يملك الرجال كشهادة
 الرجال فيما يملك عليه الرجال الا في الحمل لان معرفة الحمل من حلة
 ما تولى الله عليه بنفسه اما معرفة ما سوى الحمل حقيقة يمكن بالنظر
 اليه في الرد يشاهد ثبوت وفي النوازل روى ابي يوسف رحمه الله ان قبل
 يثبت الرد يشاهد ثبوت بخلاف ما بعد الغيب والفرق ان شهادة النساء
 وان كانت حجة ضعيفة الا ان العقد قبل الغيب ضعيف ايضا ولهذا
 ملك المشتري الرد بالعبث قبل الغيب من غير قضاء ولا رهنا
 ويجوز في العقد الضعيف حجة ضعيفة بخلاف ما بعد الغيب وفي
 المتنازع ساعة من ابي يوسف رحمه الله اشتري جارية وقتضيتها
 وادعي انها ثمة اراها النساء فان قلنا في ردنا ردنا على البائع وقولنا
 ان ادعى ان بها عيب قديمة في موضع لا لا يظن اليه الا النساء قال
 واراد في مثل هذا انقول امرأة واحد مختار ثم وحكي عن محمد بن الحسن
 مثل ذلك في نوازل روى عن محمد رحمه الله اشتري جارية وادعى
 بها عيبا واحضرت امرأة عدلة تشهد بذلك قال ان قبل يشاهد ثبوت ان
 استخلف البائع باسمه لقد باعها وقضيا المشتري وما هي يومئذ
 حامل وان شهد المرأة قلنا للبائع ان يملك عند الساعة فان
 لم يقر قلنا احلها ما هي منذ الساعة حلال وعن بن رستم محمد
 رحمه الله ان من اشتري من آخر جارية فادعى ان حشا يملك البائع
 على ذلك لان هذا من حله ما لا يملك عليه الا الضمما الرجال والنساء
 متعذر معرفة ما وقع عليه الذي من جهة غيرهما فغيره الذي
 ولا يأنكروا الجواب في لشري الاستخانة في حق هذا الرجوع الى
 النساء لوجه الخصومة وفي الرد يشاهد ثبوت قبل الغيب وبعد
 الجواب في دعوى الحمل على الوجه الذي ذكرناه في ذكر كسري
 كتاب الاستحلال ونحن اذا شهد الرجال في الاستخانة ثبوت
 يشاهد ثبوت ردود اقدم نراه الحمل في ان يثبت شهادتهم
 فاما ادعى المشتري انتفاع بغيره واراد ردها بهذا السبل
 لا يوجد هذا رواية في الشافعية وحكي عن الامام ابو
 محمد الكوفي رحمه الله انه قال يسأل المشتري اولاهن مقداس
 مدة الانتفاع في مدة كثيرة سمعت دعواه لان الناس يعدون

صيا

صيا محمد يسأل البائع اهي عا ادعاء المشتري فان قال نعم ساء الكون
 منتطعت الحيف عنده بان قال نعم ردها فان رده عليه وان قال لا
 للمال ولعن ما كانت منتطعت الحيف عندي واما حديث هذا الغيب
 في يد المشتري لم يثبت الخصومة على البائع لتصادقته على قيام الغيب
 للمال فان طلب المشتري عيب البائع على البائع على ذلك كغيره
 الاستحلال فيه كافي دعوى ساير العيوب فان حلف بربي فان نكل
 رد عليه لان ثبوت الحيف في اقراره وان حلف ملزمة فان شهد الشهود
 المشتري على انتفاع الحيف عند البائع لا قبل يشاهد ثبوت خلاف
 ما لرشد واعلى حرم انتفاع الحيف على وجه بعد عيبا لا يفي عليه
 الشهود بعين القاصي كذا فيهم فلا قبل يشاهد ثبوت وان انكر البائع
 انتفاع حشمتها للمال هل يستخلف البائع على ذلك على قول ابي حنيفة
 رضي الله عنه لا يستخلف وعلى قوله يستخلف بعد هذا الاحتياج الى بيان
 الحد الفاصل بين الدة الكسرة والكسرة فالواقف ان تكون هذه
 المسئلة نظيرة الاستبراء اذا انتفع الحيف وفي تلك المسئلة الرواة
 مختلفون ونحن في كسرة احمد رحمه الله قدر الكسرة اربعة اشهر وعشرا
 فمراجعة وفذر الكسرة شهرين وخمسة ايام ومضى ابي حنيفة وروى
 رضي الله عنه انها كانا يفران الكسرة يستثنى كانا عرفت الدة
 الكسرة فيما دون ذلك يكون يسرا والكسرة عينة بون البشير فان
 كان القاض محتمدا كان له ان يقضي عا دى اليه اجتهاده من هذه
 الاثاويل وان لم يكن محتمدا باخذ الدة التي انفق اعيانها وجهه اليه
 انها كسرة وهي مستأقن لا يكون خروجهن اثاويلهم فان ادعى الانتفاع
 في مدة كسرة فينبغي ان يدعى الانتفاع باحد السنتين اما بالداء
 وبالحمل حتى ينتهي دعواه الدليل عليه ما ذكر في فتاوى الفضل رحمه
 الله اذا اشتري جارية وهي حرة فادعى ان كانت حرة من غير
 طهر والحمل يخالس له ان يبعها على باعه ما يردع او تنقاع الحيف
 بالحمل او بالذالان الانتفاع بدون هذين السنتين لا بعد عيبا او الرجوع
 في الحمل الى قول النساء الرجوع في الداء الى قول الاصل فان اخبرت
 امرأة واحدا بالحمل او لمساكن بالداء فتمالكه على ما كتبنا قبل
 هذا قال ويعتبر في ذلك اقصى ما يمكن اليه اثا حيف النساء في
 وذلك سبع عشرة سنة عند ابي حنيفة رضي الله عنه وذكرنا في الشهود
 رحمه الله في بيع الجامع العفيف وفي دعوى الحمل لوقالت امرأة واحدة
 ان الحارثة حليلي وقالت امراةان اولاهن ليس به حليل ينتوجه الخصومة
 على البائع ينزل تلك المرأة ولا عا رها قول الراشدين والشافعية في انه ليس
 بها حليل فان قال البائع للقاضي المرأة التي ينزل انها حاملة

شكك

جاهله ينبغي للقاضي ان يحذر لئلا يترك امره عامة تقى ههنا فصل اخر
لا بد من معرفته ان الاستحاضة وانقطاع الدم والحمل هل يثبت بنزول
الماء فيه وقد ذكر في كتاب الاستحاضة ما يدل على انه لا يثبت فقد ذكر
فيه ان من اشترى جارية امه وادعى بها حيلة او استحاضة فالتامس لا يحمل
بين البائع وبين المشتري حصة مئة حتى يثبت امره او امران انما يحمل
او استحاضة ويثبت اليقين ان سادس القدر والشهيد رحمه الله في الجامع
الصغير انه لا يثبت عليه غير هاتين مستكبر وان الطريق اقرار البائع
او شهادة المرأة في الاستحاضة والحمل وفي الخطاطم اقرار البائع واما اذا
كان العيب بالحنك يعرف باقرار قامة بالبدل نحو الاباق والحنون والسرقة
والبول في الفراش فانه يحتاج الى اثباته في الحال لانه لا يعرفه عينا وطريق
معروفه ثبوت على ما ذكر محمد رحمه الله في الجامع ان القاضي يسأل البائع
ان هذا العيب في الحال فانه انما يسأل البائع عن ذلك اذا سمع دعوى المشتري
وانما يسمع دعوى المشتري اذا ادعى ان هذه العيوب كانت في يد البائع وقد
وجدت في يد المشتري الا ان في الحنون يسمع دعوى بعد الفحص وحيث
الا ان السرقة والبول في الفراش لا بد لفحص الدعوى من زيادة ثمن
وهو ان يقول المشتري هذه العيوب كانت في يد البائع وقد وجدت
في يد المشتري والماله لا يصدق ويعني بالحاد الحالة ان يكون وجودها في
يد البائع وفي يد المشتري قبل البلوغ ابعد البلوغ اما لو كانت في يد البائع
قبل البلوغ ووجدت في يد المشتري بعد البلوغ فبعد البلوغ لا يملك لهجة التي
ولسوا بالبائع وفي الحنون سواء كان الحنون في يد البائع والمشتري قبل
البلوغ او كان في ايديهما بعد البلوغ او كان في يد البائع قبل البلوغ وفي يد المشتري
قبل البلوغ فبعد الا يملك لهجة الدعوى وليسوا بالبائع وهذا لان الحنون عيب
واحد لا سببه واحد وهو افة تاكل الدماغ في اي حالة وجدت في يد المشتري
من غير ما كان في يد البائع اما في الاباق والحنك فالحمل العيب باختلاف
الحالة باختلاف السبب فسبب الاباق والسرقة في حالة المعزوفه العقل
وبعد البلوغ سببه فلم يبالا وسبب البول في الفراش قبل البلوغ
صنع البائة وبعد البلوغ دافى بالحنك واذا اختلف سبب العيب باختلاف
الحالة فاختلاف العيب واختلاف العيب يمنع الرد ثم ان اصغى دعوى المشتري
فالقاضي يسأل البائع ايها هذا العيب فقال ان اقره ثلث العيب في
حق نزحه المخصوصة فيسأل اكان هذا العيب بها عند ذك فان انكر حمل
على الشان وان اقر البائع قيام هذا العيب في الحال فان اقام المشتري
بينة على ذلك ثبت قيام العيب في الحال وتوجهت المخصوصة على البائع
في ان هذا العيب هل كان باقي بذه فان لم يكن المشتري بينة على ذلك فطلب
من القاضي ان يحمل البائع بالمدعى قيام العيب فيه في الحال ذكر في الجامع
الكبير انه يحمل ويسبب الجواب الى قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله فانه

قال

قال قال يعقوب ومحمد رحمه الله انه يحمل ولا يذكر قول ابي حنيفة الا ان
تولد لفلان فولد له لانه لم يخطو له وعلى الثاني ان البينة من التفات الفلانة
ان البينة على الحمل على قول ابي حنيفة رضي الله عنه لا يحمل وعلى قول
العقبة ابي اسحق الحافظ رحمه الله ان قال وجد في كتاب الاستحاضة لا يحمل
بن سامة رحمه الله ان البينة على الحلق وفي الفتاوى ان على قول ابي حنيفة
لا يستلزم وجهه لهما انه ادعى عليه معنى لواقبه بغيره فبعد الامكان ان
يستلزم كما في سائر الدعاوى وفي حنيفة رحمه الله ان البينة يشترع لرفع
حصره من حقيقة الا لا ساء بها معنى يستلزم البائع ههنا لا ينقطع الحصر
بينهما بل يتحقق بينهما خصومة اخرى فانه متى نكل عن ثمين فمتحقق
العيب لتمام الفحص بينهما خصومة اخرى ان هذا العيب هل كان عند
البائع واستلزم البائع مرة اخرى ولا يعد لك سائر الدعوى وفي السبوط
وفي ادب القاضي جعل طريق معرفة ثبوت هذه العيوب للمال البينة
فقال لا يثبت للمشتري حق المخصوصة مع البائع ما تفر البينة على وجه هذه
العيوب في نفسه فان لم يكن له بينة وطلب بمن البائع فهو على الخط
الذي من ثمنه اذا وجود هذه العيوب في نفسه تذا لمشتري وانظر البائع
كوفضا صده ولم يكن للمشتري بينة واجيب الى حمل البائع كيف
يحمل البائع فعلى رواية يشرى الوليد يحمل باليه ما بعد اقلان حتى
الرد بسبب الذي يبيعهم وذكر في الافضية ان في الحنون يحمل باليه
ما بعد من ذلك وفي الاباق والسرقة يحمل ما يفرق وما ابق وما مال
في الفراش عند كم من مبلغ الجواز وهذا بناء على ما قلنا ان الحنون
لا يمتثل باختلاف الحالة وما عداه من السرقة والاباق والبول في الفراش
يختلف باختلاف الحالة والحاد العيب شرط ثبوت في الرد فحملنا البائع
فان اختلف عن دعوى المشتري وان نكل برفعه يتركه ولا يحمل
المشتري على الرد من غير دعوى البائع عند ابي حنيفة رحمه الله ومحمد
رحمهما الله وقد مر هذا اسم اذا ادعى البائع ذلك كيف يحمل المشتري الشر
التفاته على ان يكون باليه ما سطره على الرد من الوجه الذي يوصيه
البائع لا صرحا ولا ذلة وقال ابو بكر الرازي رحمه الله يحمل باليه
انك بحق في ردك العبد على البائع فغلب له ان الاستحاضة مشروعة على
السعي وهذا الاستحاضة على اثبات فقال الاستحاضة قد شرع على الاثبات
ايضا فان الودع اذا ادعى الرد وهلاك الودعة فانه يستلزم على الرد
وعلى هلاك هذا الاستحاضة على اثبات والله اعلم نوع آخر في الاختلاف في الدافع
فيه عن محمد رحمه الله في الاملا اذا اشترى الرجل من اخيه دين بالف درهم
صدقة واحدة ووجد احدهما بعد ما تفحصهما في اختلاف قيمتهما
يوم وقع البيع فقال المشتري دانت قيمة البيع الف درهم وقيمة الآخر
الف درهم وقال البائع على عكس هذا لم يثبت الى قولك واحدهما

بري

السبوط

تصدق المشتري فانه لا تصديق المشتري ما ثبت النكاح باقرار البايع
لمحصل الاقرار بعد زوال ملكه وحصول العيب معناه ان المشتري
لا يثبت له حق الرد وان قال البايع كان لها زوج بعد البيع الا انه ملقها
او قال بعد التسليم لم يقبل قوله لان البايع اقر ببقاء العيب وقت البيع
وتراعى زواله والمشتري يتكبر ولو كان له زوج عند المشتري وقال المشتري
للبايع قد كان هذا الزوج عتقاك وقال البايع كان زوجي عتقي عسر
هذا او ملقها ذلك الزوج او ما نعتها وقال المشتري بل هو هذا فانك
تقول البايع ولا يكون للمشتري حق الرد لان ما اقر به البايع بطل
بتكذيب المشتري وما اقر به المشتري لم يثبت لعدم تصديق البايع
بخلان ما تقدم لان هناك اتفعا على عيب واحد ففصل بالعقد فكان
القول قول من يتكبر زواله واستشهد بمحرمه اياه في الكتاب فقال
المشتري ان البايع باعه وانجدي عنده بياض ومات هو كذا وكذا
وقال كان ذلك عنده زوال قبل البيع فالقول قول البايع ولم قال
زوال عنه بعد البيع فالقول قول المشتري والوقال البايع كان
البياض بعينه البين في الوجود وقد حدثت البياض عند ك
المشتري وقال المشتري بل البياض عنده كان باليسر كان القول قول
البايع لان ما اقر به البايع بطل بتكذيب المشتري وما ادعاه المشتري
لم يثبت لعدم تصديق البايع بخلاف ما تقدم لان هناك اتفعا على
عيب واحد ففصل بالعقد فكان القول قول من يتكبر زواله قال
ايضا رجل اشترى من اخيه جارية مثقالا فبينة ان لها زوجا معروفا غائبا
لا يقبل هذه الشهادة لان هذه بينة ثابتة لغائب او على الغائب وليس
عنه خصم حاضر فعن ابو حازم في القاصي في جواب هذه المسئلة فقال
ينبغي ان يقبل هذه البينة لان الماظر يدعي لنفسه حق الرد ولا يبرأ
الى اثباته الا بعد اثبات حق الغائب وهو انتجاع وفي مثل هذا يثبت
الماضر خصما عن الغائب والجواب عن هذا ان الماظر انما يثبت
خصما عن الغائب في اثبات مقعده ان كان للماظر حق فيما يثبت
او يكون ما هو حق الغائب بسبب حق الماظر حق فيما هو حق الغائب
ان من تزوج امرأة وادعت انه كان تزوج اختها قبلها وانما ثبت على ذلك
ببينة الاخت غائبة لا تقبل ببينتها وان كان له غيره كزوج اختها حصل
في الخلاص من حاله في الزوج ولكن قبل لما لم يكن لها غيرها في نفس
نكاح الاخت لم يكن كما هو الاخت سبب حلفا لم تنكح من غيرها عن
اقتها اذ ثبت هذا فيقول حق الغائب انتجاع والتمسح للسر حق
الحاضر ولا سبب لعنه لان حلفه في الرد بالعيب والنكاح ليس بسبب
الرد بل هو بطلب الرد التام البايع تسليم العقر وعليه سليمان ولكن

عند

عند ظهور العيب كما ان عند ظهور الاحصان حب الرحم برأ المحسن
لا ينفس الاحصان ويحاصد بها المحال حب الكفاية بالعقد بالدين
لا ينفس المسرف قد ادهما واذا لم يكن للماظر حق في النكاح وابتاع النكاح
سبب حق الماظر لا ينصب الماظر خصما عن الغائب وكذا لو شهد
الشهود ان لها زوجا يعرفه فيشهدا كنه بالملحة لا يتم شهد والمناج
المجهول ولو شهد بالمناج كغائب معروف لا يقبل شهدا منه فان
شهد والغائب مجهول او لم يشهدوا في اقرار البايع او لم يشهدوا
غائبا او لم يقره بان لها زوجا مجهولا لان هذه شهادة على اقرار
البايع وهو معلوم حاضر بخلاف البينة الاولى على ما مر قال في الكتاب
الا ترى انه لو شهد الشهود ان لقان على قلان شاة او فبينة منه شاة
كان بالملحة ولو شهدوا على اقراره انه غيب من قلان شاة كان ذلك
حائزا فبينة كذا وكذا اقبلت الشهادة للمناج فكان للمشتري
ان يرد جامع بيمينه بالله ما يعلم ان الزوج مات عنها او لكفها خلافا لما يهاك
ذكر في الجامع من مشايخنا من قال هذا اذا ادعاه البايع فاما بدون
الدعوى فالقاضي لا يملك المشتري انه نصب لفصل الخصومات وذلك
انما يكون عند الدعوى والاصح ان القاضي يملك المشتري على هذا في
الحالين صيانة بيمينه واذا اشترى خادما فبينة بيمينه فانه لما كان
لرده فقال البايع ما هذا القاضي وقال المشتري هذا اخاذ من الذي يشترى
فانقول قول البايع مع بيمينه لان المشتري لا يملك القيد بخلاف العيب لا يقتضيه
او ردا ولو وجد قيدا ولا ردا ولو دفع البيع لنفسه في المشتري بما يرضى
في هذا العين المعين مدعيها حق الفسخ لنفسه منه والبايع يتركه
القول قول البايع كما لو تصاد قال المبيع هذا الان المشتري ادعى
عساخه والبايع يتكبر وهناك القول قول البايع كذا دعاه والتمسح على
اصح منزع آخر وان اصاب الامام والمحدث غيبا في دار الحرب واخرجوا
الى دار الاسلام فباع الامام او بعض ائمه الغائب لم يملك رداها حتى جاز
البيع فوجد المشتري بخاريه غيب لا يرد كذا كان العيب يوم الشراء
او لم يكن لم يكن له ان يخاصم الامام في الرد في العيب لا يملك الامام خرج
على وجه الكفارة بانظر للفاصلين ولم يخاصم في هذا البيع خرج بيمينه
من ان يكون قضايا به القاضي لا يصح خصما واذا عرفت ذلك الما كسر
في حق القاضي قلنا ان حق امينة كان امينة ثابت منه وهذا بخلاف
ما اذا نصب الامام وصيا عن الميت بالتصرف حيث تلحقه العهدة
لان نائب الميت ولكن ينصب القاضي والميت كان يعمل خصما في
حياته فكذا انابيه واذا نصب الامام وصيا ولا يابيه كان للامام
ان يعمل امينة خصما للمشتري ابتداء ان شاء وان شاء نصب
خصما اخر وفعلا للمضر من المشتري وان اقام المشتري البينة

البايع



على الخصم ان العيب كان بالحارية يوم اشتراها وادعاه عليه وان لم يكن
 ليرد عليه ان اراد استخلاف من عاينه لا يستحق ان المقصود من الاستخلاف
 التلويح الذي هو فاجع فثما لا اقرار ولو اقر هذا الخصم بالعيب لا يقع
 اقراره نظرا للغايبين الا ترى ان الامام لو اقر بهذا العيب لا يقع اقراره
 ولو ان هذا الذي تضمنه القاضى اخبر بالعيب ولم يصرح اقراره لما قلنا والظاهر
 يخرج عن الخصومة ويذهب اليه المشتري خصما اقراره لا وجه الى عدم
 الخصومة بعد ذلك مع هذا الخصم لانه مقر بالعيب فثبتت خصما
 اخبر نظر المشتري فاذ نصب القاضى خصما اخر وادعاه المشتري بالحارية
 على هذا الخصم الاخر يثبت اقامتها بالقاضى ببيع الحارية ويوفي المشتري
 شيئا فان كان الثمن الثاني مثل الثمن الاول فمجانا كان انقص اقلها
 الفضل من ثمن الباب فان كان الثمن الثاني افضل جعل النقص ان كانت
 الحارية من الخس وان كانت من الاربعة الا حاس جعل النقص في ثمن
 الباب لان ذلك حق الغائبين وبعد رصفه الى كل الغائبين الكثيرين وتلزم
 وبعد رصفه جعل الفضل في ثمن الباب لان ذلك حق الغائبين وانقدر
 صرعه الى البعض فانه من ابطال حق البعض فكان بمنزلة اللقطة فوضع
 في بيت مال المسلمين هذه الخلة من بيع الجامع وفي المشتري رجل اشترى
 عبدا او باعه من ابنه ثمن مات الاب والابن وارثه لا وارث له غيره ثم وحدث
 الابن بالعبد عيبا قدما يستغفره وذكر غيره هذه المسئلة في الزباوان
 وراؤيته وابعده من موارثه في محنته ثمن المورث وورثه هذا البائع لا وارث
 له غيره ثم وجد بالعبد عيبا قد كان دلالة البائع الاول لا يكون له ان
 يرده لانه لا وجه الى الرد على البائع الاول لان الملك يستفاد من جهة
 البائع الاول قد انقضى من المورث من المورث ولا وجه الى الرد على نفسه
 لانه لو رد له لنفسه فبغير الواحد راد المردود اعليه وانه لا
 يجوز ولا القاضى ههنا وصيها من الميت لانه لو نصبه اما ان ينصبه ليرده
 على الوارث او على البائع الاول لا وجه الى ان يرده على البائع الاول لانه
 ما خبرا بينهما معاودة والسبب في هذا ان يرد وجه الى ان يرده على
 الوارث لان هذا استحقاق المورث الذين على الوارث بعد الموت وانه
 يستحق ان يرث الوارث وارثا اخر وهذا لان ما ليس من الورثة للموت على
 الوارث بملكه الوارث كما يملك سائر الملاكه واذ يملك ما على نفسه
 يستطع صروره ان الانسان لا يثبت له على نفسه دين في احوال الابن
 للمورث على الوارث فابده قال شيخنا رحمه الله وهذا اذا لم يكن على
 الميت دين واما اذا كان عليه دين فالقاضي يستصحب خصما للميت
 ليرد العبد على الوارث لانه اذا اقره على الوارث ليرث الوارث ما عليه
 لان دين المورث يمتنع وقوع الملك للموت فكان الرد مقيد بالدين ما اذا
 لم يكن عليه دين قال في التتبع لو كان مع هذا لاس ابن اخر كان ذلك

النقد

الاخر خصما فيه يرده على الابن البائع عن الميت ثمنه يرد على بائعه وفي
 الزباوان ايضا رجل اشترى عبدا او باعه من وارثه في محنته ثمن معلوم
 وقضى الثمن ثم مات البائع وورثه هذا المشتري لا وارث له غيره ثم
 وجد به عيبا كان له عيبا ان يرد فثبتت القاضى وصيها عن الميت ليرده
 الوارث عليه والرد ههنا مقيد او لا يستحق وجوب الدين للموت على
 مورثه بعد الموت الا ترى انه حق من اخلي ببيعة الطريق ويان موقع
 فيها دابة المورث فجلت وحيث كية الدابة للمورث فان المورث الا
 انه لا يملكه الموصية مع المورث والدولة عليه فثبتت القاضى وصيها على
 المورث ليرده على الوارث فاذا رد ان يقع السبب في القاضى فثبتت القاضى
 وعقد الملك المستفاد من جهة البائع الاول فبغيره الوصي على البائع
 الاول وباخذ الثمن منه ويردعه الى الوارث فان قبل رد الوارث اشياء
 يكون للرجوع بالثمن ورجوع الوارث بالثمن يكون في تركه الميت وتركه
 الميت سائلة للمورث بغير من اخلي ببيعة الدابة له ثمنه فثبتت القاضى
 للمورث ان يرد المورث والرجوع يسا له الترخيص اذ لا بد له من ثمنه فثبتت القاضى
 بتقدمه عليه غيره اخر ولا يراجه وارث اخر ان ظهر وقت ان الغزاة الميت
 فاما اذا استغفره لا يكون له الرد اذ لم يكن معه وارث اخر لانه لا بد في الرد
 في هذه الصورة لان فائدة الرد في مثل هذه الصورة استعادة الثمن
 من الثمن وقد استنداد الثمن بالثمن كسقي الله ان يجب للميت على من
 وارثه دين وفي المشتري رجل اشترى لنفسه من ابنه الصغرى عبدا
 وقبضه واشهد على ذلك ثم وجد به عيبا فان اراد ان يرده لنفسه على ابنه
 يرده لا ينفعه بائعه فليس له ذلك ولكن ياتي القاضى حتى يجعل لثمنه خصما
 يرده عليه ثم يرده الاب لابنه على ما يستره منه وهو لو كان الابن من
 ابنه الصغرى عبدا وقبضه لابنه من نفسه ثم وجد به عيبا اراد ان يرده على
 نفسه لابنه وقبضه ايضا رجل باع من رجل عبدا ابانة وثقنا بشاره وجو من شتر
 الامة اضمعا زائدة وادعاه عليه بغيره فاقض واحد العبد فان مولى
 الامة اطلع على ان مشتري الامة قد كان وطبها قبل ان يستردوها والوقت
 لا ينقص شيئا وذلك بعد ما ماتت الامة في يد الذي ردت اليه او بعد
 ما باعها فليس له شيء قال لانه قد كان له ان يرده الامة وباخذ العبد وانه
 املا نوع آخر في البراقض العيوب اذا اصابه شيئا على انه يري من كل
 عيب ما يبيع ويثبت البراءة من العيوب كلها وقال الثاني رحمه الله
 لا يبيع البراءة وعلى هذا الاختلاف الا برأى الحق في الجملة في الصحيح
 مذ ههنا لان البراءة اسقاط فيه معنى التملك اما ما ساقم بتدليل انه
 صحيح من غير قبول كالملاقاة والعناق وما قبله معنى التملك بتدليل انه
 يرد بالرد وانما كان بالمحالة لا يمنع محنته اما وجه الاستقاط فظاهر
 واما صحة التملك لان هذا غلبة لا يحتاج فيه الى التسليم لان ما وقعت

الامة
 الامة

البراءة له والجهالة اذا لم يمنع التسليم والتسليم لا يمنع صحة التملك على الواسع
 فغير ان من صيرة ويدخل في هذه البراءة الغيب الموقوف والحادث قبل
 القبض في قول ابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا يملك فيه الحادث
 وهذا ما علمنا ان ابا يوسف رحمه الله لم يشر الى البراءة عن كل غيب يحدث بعد البيع قبل
 القبض هذا يصح هذا الشرع عند ابي يوسف رحمه الله نعم وعند محمد
 رحمه الله لا يصح وان كان مذهب محمد ان البراءة عن الغيب الحادث لا يصح
 ليرتفع عنه بعد الاطلاق او في وعند ابي يوسف رحمه الله لما صححت
 البراءة عند حالة التمسك وكذا حالة الاطلاق وجه قول محمد رحمه
 ان هذا البراءة وجود السبب لان سبب الفسخ الغيب كالبراءة قبل
 وجود الغيب فلو كان اقبل وجود السبب لا يجوز ولا في يوسف
 رحمه الله ان حق المشتري في صحة السلامة لا في الفسخ مقصودا وصحة
 السلامة مستحق بالعقد لا بتفويض مطلق العقد صحة السلامة فيما لا يبرأ
 عن كل غيب ابرأها بفسخه مطلق العقد من صحة السلامة وكان ابرأ بعد
 وجود السبب لان سبب الاستحقاق صحة السلامة للعقد ولو شرط ان
 يبرأ من كل غيب به لم يصر الى الحادث في قولهم جميعا وهذا اذا حق
 ضربا من الغيوب صح التمسك ولو كانت البراءة عامة واختلفا في غيب
 فادعى المشتري انه حادث وقال البايع ان يوم العقد والقول قول
 البايع في قول محمد رحمه الله وقال زكريا والحسن القول قول المشتري
 ولا ينافي هذا على قول ابي يوسف رحمه الله لان البراءة العامة منه تتناول
 العام والحادث فلا ينفك هذا الاختلاف على قول ابي علي رواية شافعية
 عنه ان البراءة العامة لا تقتضي الحوادث فثبت على تلك الرواية
 ابي يوسف في هذه المسئلة بغير الحوادث عن محمد رحمه الله فوجه قول
 زكريا والحسن رضي الله عنهما ان البراءة تستفاد من جهة المشتري
 فتكون القبول قوله فيها لبرأ وجه قول محمد رحمه الله ان ابرأ جعل بصيغة
 الغيوم فثبتنا ان الغيوب كلها انما تشتري بدعوى جردت بغيبها بغير
 خروج شيء بعينه من اللفظ فلا يقتل قوله ولو كانت البراءة عن كل غيب
 بما او اختلفا على نحو ما ذكرنا لقول قول المشتري يتناول شيئا موصوفا
 بكونه عاميا به الحال فلا يدخل تحت الاماثل بالجهة انه بغير الوصف
 قال هشام رحمه الله سمعت ابا يوسف رحمه الله يقول (ان المشتري
 من رجل جارية وقال البايع للمشتري انا بركي من يد هاتين بركي
 عينا فوجد بيد هاتين عينا قال هو بركي قلت فان قال انا بركي شيئا
 قال لا يبرأ عن الغيب لانه لا يقع هذا على البراءة عن الغيب في كلام الناس
 وفي نوادر من سأل عن محمد رحمه الله رجل اشترى من رجل ثوبا
 البايع خرقه فيه فقال المشتري ابرأك عن هذا الخرق فقال المشتري
 جابعد ذكبر فقبض الثوب فاذا فيه ذك الخرق فقال المشتري

ليس

ليس هذا الخرق مثل ما رايت عن ابرأك حين كان رايت شيئا او لان
 ذراع قال قول قوله في ذلك وعندنا القول في زيادة براءة المارة وفي نوادر
 ابراهيم عن محمد رحمه الله اذا قال ابرأك عن كل غيب بيد هاتين بركي
 لا يبرأ وان كان اصبع من يده مقطوعة ببراوان كان اصبعان مقطوعان
 فقبض اصبعين لا يبرأ وان كان اصبع من يده مقطوعة ببراوان كانت الاصابع
 كلها مقطوعة مع يمين اليمن فهذا غيب واحد فثبت ان في كتاب
 العليل من محمد رحمه الله اذا قال ابرأك عن كل غيب بغيرها فانما هو
 محيا فخر يري ولو قال ابرأك عن كل غيب بغيرها فانما هو مقطوعة
 الكف لا يبرأ ان الكف بعد القطع لا يسمى ثوبا على العين بعد العمى يسمى
 عينا في مسئلة العين الا ابرأ من يده فصح في مسئلة الخرق انما هو
 بقاء في محله فلم يصح وقال في القدر في اذا اشتري عبد اعلى ان يبيع
 واحدا فترجى بيا عيسى وقد بعد رده بموت او ما شئت ذلك فقبض
 ابي يوسف رحمه الله انما هو البايع وقال محمد رحمه الله انما هو المشتري
 يرجع بقبض ان اي العينين كان فقبض العبد وبه العيينة وقبض ربه
 الغيب الذي لا يبرأ الرجوع بقبضه فترجع بقبض ما بينهما وانما ان
 الحيا راى المشتري عند محمد رحمه الله لانه المبرأ عن الغيب وبه عيسى
 ما وقعت البراءة غيب اليه قال في الزيادة ان يبرأ من يده ثلاث
 عيون وبغيره غيب زائد حتى بعد الرد يرجع بقبض العينين
 من الثلاثة اي ذلك شاع عند محمد رحمه الله فقبض ربه الغيب الذي لا يبرأ
 الرجوع بقبضه ويقبض ربه العيون الثلاثة فترجع بقبض ما بينهما
 وفيه ايضا اذا اشتري عشرين على ان يبرأ عينا فوجد واحد بها عينا
 فليس له حق الرد ولو وجد به عشرين فليحق الرد وكذا لو وجد بها
 واحد منها عينا له حق فوجد له ثوبا بركي ان كان ذلك قبل القبض ردها
 جميعا كما راعى تفرق العقوبة قبل التام وان كان بعد القبض رداها
 شأ وهذا قول محمد رحمه الله فالحا الى المشتري عند محمد رحمه الله
 وهذا ان الحيا راى المشتري حقا له وكان القبض اليه ان كان قبض
 احد العبدين ولم يعلم بالغيب فيه ثم علم بالغيب بالقبض الاخر وقبضه مع
 العلم بغيره بالغيب الذي قبضه او لا كان ان يرد ايهما شافا ان اراد ان
 قبضه مع العلم فقال البايع ليس لك ان تراه لا يثبت رضىه بغيره حين
 قبضته مع العلم بالغيب لا يثبت الى قول البايع ان القبض بغيره بالغيب
 انما يكون رضاه بالغيب اذا كان عينا بركي له حق الرد وهذا بالغيب
 بركي له حق الرد وقبضه الثاني لانه ابرأ من غيب واحد ما حيا وحين
 قبض الثاني مع العلم بالغيب فالغيب الاول لم يكن معلوما فقبض الغيب
 ما كان بركي له حق الرد فكان قبض الثاني مع العلم بالغيب وجوده بغيره
 بمنزلة وان علم بغيره بالغيب بالقبض بن ثم قبضه او قبض احدها كان

الشفعة
 المالك

ولا يمكنه الاحتياج عليه بغيره ههنا فقلنا بانه يرفع عليه وان كان الفئ مكيلا
او موزونا بغيره ومن الطل والعرف ونظائرها من وجه بالعديها ونفاه
فان وقع الفئ على بعض الفئ من جنسه وهذا مستبعد الاستبعاد في
حالا وموجلا هو ان الفئ فاما في البيع المشتري او كان مستهلكا فان وقع
البيع على خلاف جنس الفئ فهو معاوضة في كل موضع حصل الافتراق
فيه من دين بدلين لا يجوز وان كان الفئ مكيلا وموزونا بغيره ونظائرها
فما حصل على بعض الفئ من ذلك الجنس موجلا بغيره فهو جائز ان كان
الذي اخذه عن العبد مستهلكا وان كان الذي يرفع فاما بغيره لم يحز
البيع عن بعض الفئ من ذلك الجنس موجلا مستهلكا وجاز حاله ان الفئ
ايه فكل ان يتفرقا او كان بغيره ان الفئ في هذه المسئلة يعني في العقد
ككان حق في عين ما اوتي وكان ما وقع عليه البيع عوضا عن استرجعه عليه
ومما دلل الخلل والموزن بجنسه موجلا لا يحز وفي المسئلة الاولى الفئ
استحق بالعتق دينيا فاما يرجع بحكمه العبد من ذلك لامن عتق الفئ
فما زال البيع على مثله خالا وموجلا فعن في باطن عتقها ففصلها البايع
من ذلك على ان يخلصه درهما كان جائزا فلو انه الخلل البايع بعد ذلك
والدرهم على البايع ولقيت في كتاب المرافعة والالباس بمقابلة المشتري
لا يرد الدرهم على البايع وهذا لو لم يخل فيها ففصلها البايع على ان يخلص
عنه درهما ثم ظهر انه لم يخلص منها بل فانه يرد الدرهم وهذا لا يشتري
امنا فوجد ما ينكر حكم العتق فاما ان يرد هذا البايع ففصلها البايع على ان يخلص
ثم خلفها الزوج طلاقا بياها كان على المشتري رد الدرهم اشتري حكمه فلو
بكر جنعة ثم طعن بعبث باحد ما ففصلها الاخر على درهم او على قدر
شعبه لم يحز لان الحنفية بالحنفية مثل جعل ففصلها الزيادة وانها لو
كان عند انتما العتق والزيادة هل يفسد البيع ان كان لفتة
الصالح فان قال صاحب حكم العتق على هذه الدرهم لا يفسد وان كان
بفصلها الزيادة بان قال صاحب حكم على ان يفسد ففصلها حنفية او درهما
ففسد العتق عند ابن حنيفة رضي الله عنه لان الزيادة تلتحق باصل
العتق ولو كان موجود الذي العتق كان العتق فاسدا عند اصحابه
من كل عيب على درهم جاز سوا عن المشتري او ليطعن لان هذا
انواع العيوب المجهول لم يفسد فوجد سبب الحق ودل على صحة
المشتري القبول منه بغيره لا يجوز لان الضمان الصلح وقع على عيب العتق
من الدرهم وذلك لجهول الا ان هذا هو الحالة لم يفسد قيمة الصلح
صالحه من العتق على ركوب دابة في نحو اربعة اشهر اجمعه جاز قالو
فما دله ان شرط بغيره في العتق ما اذا شرط بغيره في العتق
او اطلع لا يجوز لكان الحالة بفسد على هذا التخصيص في وقت
الاقرار ما كان من عيب الغلام على ان يرفع نفسه فانه مع وهذا

اقرار

اقرار العتق لان النكاح لا يقع الا بمال او كان كالبيع اذا باعت ثوبا منه
بكمية العتق كان اقرارا منها بالبيع لان البيع لا يقع الا بمال بخلاف الصلح
المشتري ثوبا ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها
على عيب به او كان البايع بعد لفسد العتق لم يفسد من العتق
على ذلك ان كان جائزا لان حقه قد يفسد في الرجوع بفساد العتق ففصلها
الحالفة الا ترى انه لو كان في يده ليس للبايع ان يقول انا اقبله كذا فافصلها
عن حقه وكذا اذا اصبغ بصبغ افسد بفساد او لم يفسد حتى صالحه من
العتق ولم يفسد ولم يفسد حتى باعه ثم صالحه من العتق لم يفسد لان حقه
لم يتغير في الرجوع بفساد العتق لان القطع بفساد الا ترى ان البايع
ان يقول انا اقبله كذا فافصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها
القطع البكر عن ابن حنيفة رضي الله عنه وهذا مستبعد القطع مع
الحالفة ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها
العتق وجعل شبهة محل العتق وقال في الاصل المشتري امنا ففصلها
دينا او ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها
السبعة ولم يفسد بفساد البايع في الباقي فافصلها ففصلها ففصلها ففصلها
للبايع ما استوفى من الديار يتفرق ان كان البايع مقرا ان هذا العتق
عنه على قول ابن حنيفة ومحمد رضي الله عنهما لا يفسد بفساد
على المشتري وفيه ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها
على ان عند ابن يوسف الاقاله با حكمه من الفئ الاول او ياكل بفساد
بفصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها
كان عند ابن حنيفة فافصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها
لم يفسد ولم يفسد بفساد البايع فافصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها
ثوبا وقيل منه السبعة على ان رد الفئ كله عليه ففصلها ففصلها ففصلها
شامت الفئ بفساد وان كان متحان الثوب درهم فان ففصلها ففصلها ففصلها
والجواب عما ذكرنا فان كانت الاجل لا يجوز على كل حال اشتري بيب
ثوبا ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها
ففصلها البايع على ان قيل البايع الثوب وحفظ المشتري عنه من الفئ
مقدرد رضي الله عن كان جائزا ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها
بفصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها
المشتري بعبث ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها
ويأخذ الاجنبي ما ورد المحلوط ورضي به الاحتياج بالبايع جاز لان
المشتري باع ملك نفسه وحققه اياه جاز لان حقه لا في نفسه وهو
الفئ ويكون هذا من المشتري بفساد العتق ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها
لا في ملكه بفساد وان كان الاجنبي فافصلها ففصلها ففصلها ففصلها ففصلها
الفئ وان شأ تركه لانه اما اشتري بفساد العتق بفساد العتق

العتق

العتق

من الثمن وثمنين انه انما سئل له ما وراء العشرة وهذه المسئلة تدل على ان
المشتري اذا لم يصر له ما لم يصر له على وجه لا يتغابن في مثله انما يثبت
له الخيار فادى بالخيار في هذه المسئلة على وجه الخيار له وهو محمد
رحمه في من استثنى عنه فوجد في اسئلة ما كان له الخيار وان المشتري
لم يصر له ما لم يصر له على مقدار له الخيار وهو خيار الغشف وخيار
الكسبة قال الشيخ الامام في مسئلة المشتري انما كان القاضى انما
يقول الفقهاء عند الله كان يثبت الخيار للمشتري اذا صار مقربا
وكان يقول هب كان في المسئلة في رأيين تأخير هذه الرواية وقال
بالناس وساق مسئلة العين بعد هذا هو الخيار فيها للفقهاء ان شاء
الله تعالى ان كان الثمن عشتم مثلا فاصطفا على ان ياخذ هذا الاجبي
الشرب بخمسة وعلى ان خطا بايع الاول عن المشتري الاول درهما فاشترى
سوا كان قبل قبض الثمن او بعده لما عرف ان الخط بعد قبض الثمن
مصحح اشتري ثوبا بعشتم وثقابها وسأله المشتري الى قصاصه فقصص
المشتري وما به منخرقا فقال المشتري لا اذكر عند القصاص فخرق
او كان به عند البايع فاصطفا على ان يعيد المشتري الشرب ويسرد
القصاص عليه درهما على ان ياخذ القصاص منه امة وعلى ان يخط البايع
عن المشتري درهما فخذ حايرو وكذا لو كان هذا الصلح على ان يعقله
البايع منه قال يمسس الامعة الملهدي رحمه الله وهذا الشارح الى ان اذ اصاحه
على ان يعقله البايع ويعزم له القصاص ودرهما ويقول له المشتري درهما
انه يجوز قال شيخنا رحمه الله اشتريه فتركه الدرهم على المشتري
صحح لان البايع جازع للعب اما اشتراها الدرهم على القطار على ان يعقله
ما قال بنية وبين القطار سبب يستوجب به الضمان عليه وفي امة
انه يملك الشوك ابدا من جهة المشتري بعد ما يخرق في يد القصار
فاشتراه اخذ الدرهم منه هذا لان يكون ثاوية ان القصار يعين
الدرهم او المشتري لم المشتري يدفع ذلك الى البايع لقبول التسليم
عنه فحينئذ يجوز لانه يبرأ منه يملك التسليم ابتداء وهذه الزيادة تدل
ان ما تعلق عند القصار وكان له ان ياخذ اذ ارد جميع الثمن قال
شيخ الاسلام رحمه الله تأويل المسئلة ان يقع الصلح على ان يعيد البايع
الشرب من المشتري على ان يخط المشتري من البايع درهما فخذ
المشتري من القصار درهما ويعطيه المشتري اخره وفي فتاوى
العضلى رحمه الله اشتري من اخر حارية ووجد بها عيبا فاصطفا
على ان يدفع البايع كذا درهما والحارية للمشتري فهو جازع في مدة البيع
فالقاضى يبرأ من غير بنية واذا روي يمين ويكون ذلك رد على الوكيل
لان القاضى انما يفتي بالرد اعلم انه كان عند الوكيل وعلمه بعد اخذ
عليه بالبيعة وهذا كله اذا كان الوكيل حرا بالفاغان كان مكاتب

او سدا

او سدا اما ذونا فالحسومة بالرد بالعيب منعهما ولا يرجع على المشتري لانهما
يعقدان لا بنفسهما بطريق الامانة الا انه يقع للكل في تصرفا الماذون للمولى
لا يحد نأبأ على المشتري بل يكون المولى تابيعا للعقد في حق الخيار ضرورة
يعدر الاثبات للعقد في حق الخيار فاما خيار الغشف فاما خيار الغشف
المولى ولكن يبيع الماذون فيه ويذكر الدين الكاتب وان كان الوكيل ميسرا
مجهول عليه او ميسرا مجهول او ميسرا مجهول او ميسرا مجهول او ميسرا مجهول
في بوجه الحسومة معلومها عند المشتري المولى والله منفي وان العقد الحسومة
مع الوكيل عند بيعها توجهت على ما كان اقرب الناس اليها في هذا العقد وهو
الوكيل وقد ذكر محمد رحمه الله في الجامع القسيران من امره عند بيعه وان يشتري
نفسه للامر من مولا ه بكت درهم فقال بغيره يعني نفسي فلان بالرد
درهم ففعل ففعل لا مردان ووجد الامر بالبيع ميسرا او اراد نفسه البايع فان
كان ذلك العيب معلوما للمشتري يوم اشتري نفسه ليرد به لان العقد كان
وكلا بالشرا وانما يرد بالشر اذا اشتري مع العيب مبلغا لانه استأجر من
حق الرد والرد من حقوق العقد فيكون الى العاقد استيفاء واستيفاء وان
لم يكن العقد معلوما بذلك فله الرد والرد على المشتري في ذلك العقد لانه لم
يرض به وان من خسر من العيب فكون الى العاقد العاقد هو العيب وكان للعيب
الرد من غير استيفاء راي الامام ان المشتري وهو العيب في نفسه وهو وكيل
بالشرا والوكيل بالشرا يملك الرد بالعيب من غير استيفاء راي المولى
ما دام المشتري في يد حبيته على ما ياتي ببيان بعد هذا ان شاء الله تعالى واذ امر
الوكيل ببيع وان يبتاعه له عند فعلان يذري فاشترى وقد الوكيل البايع
المن والوكيل العيب والوكيل العيب به فادام العيب في يد الوكيل رد على البايع
من غير استيفاء راي المولى وان كان قد سلم العيب الى الامارة من غير
استيفاء راي المولى والعرف ان في الرد بطلان العقد الذي هو حق للوكيل
وابطال الشك هو حق مكان الوكيل صلا في الرد من وجه ما يثبت
وجد فلو انه حصل له الرد من غير استيفاء راي المولى ما دام العيب في يده
بعد ما سلم الى الوكيل ومن كان العيب في يد الوكيل فادام العيب الرد فان
البايع رضا الامر بهذا العيب فان اذاع على ذلك بنية ضلت بنية وامتنع الرد
وان لم يكن له بنية فادام استيفاء الوكيل ليرد ذلك بخلاف ما اذا ادعى على
الوكيل انه رضيت بالعيب وادام استيفاء الوكيل حيث لم ذلك والعرف
وهو ان ادعى انما على الوكيل بالوكيل يمسك بطريق الامانة وانما
استخلص بطريق النيابة والنيابة لا يخرجه من الخلق فان المشتري الوكيل
ورد الوكيل الجازع على البايع في حق العيب والوكيل وادعا العيب وادام استيفاء
الجازع من يد البايع فله الرد ولو كان مكان الوكيل بالشرا فعلا بالحسومة
في العيب فادعى البايع ان المشتري رضي بالعيب فالوكيل لا يملك رد حبي
خصر الوكيل في حلق والله اعلم فتدبر اخره فادام المشتري من ملك



الرد بالبيئة وانما قلنا حصل بغير رضا المشتري اما في ظاهره واما دالة
فان الرضا بالنفس بطريق الدلالة لو ثبت انما ثبت من حيث انه باشر سبب
العيب بالنقل او بالقرار والعيب ليس سبب للعيب فان العيب لا يوجد
بهما اذا يوجد بعينه فاض عن اختياره وحاشا ما لك من من جنون ان يخل
بين السبب وبين الحكم فاعل مختار ان يرضاه ان القاضي وقطع
في هذا وهذا الاصل ان الرضا ما من جهة المشتري الاول باقراره او تتركه
فيكون معنى الرضا من جهةه وفعل الرضا يستعمل الى المعرفة فيصير
كان المشتري الاول باشر العيب من جهةه بنفسه الا انما يقول فعل
المعرفة انما يستعمل الى المعرفة فيما حكمه التلكو كما في القتل والافلا فاما فيما
لا يصلح الى المعرفة فعل الرضا لا يستعمل اليه الا ترى ان في حق الاشترى ان الرضا
على القاتل لا يصير فعل الرضا مستقولا الى الرضا لانه في حق الاشترى لا يصلح
اليه لما قلنا والقاضي لا يصلح اليه الحكم وفعل الرضا لا يستعمل اليه الا ترى
ان في حق الاشترى على القاتل لا يصير فعل الرضا مستقولا الى الرضا لانه في حق
الاشترى لا يصلح اليه الحكم والقاضي لا يصلح اليه الحكم التلكو المشتري الاول في حق القاتل
بالعيب يتكون بالعدم والاشترى لا يصلح اليه العيب في العلم ان لا يصير من
ان يصير المشتري من متكلم بكلامه وقال بعض من يتكلم بهذا الجواب الذي
ذكر في فصل البيئة والنقل مستقيم اذا انجز المشتري الاول ان
هذا العيب كان منه بل سكت فان البيئة على السكت مسبوقة والسبب
يستتلف ايضا فاما اذا انجز الاول ان هذا العيب كان منه ففعله بالنقل
او بالبيئة فعلى قول محمد وجهه ليس له ان يخاصم البايع الاول (كان
التناقض وعنى قول أبي يوسف رضى الله عنه انه لان القاضي ناقض عليه
بالرد فذلك الجواب حجة والتناقض بالعدم وعنايته على ان الجواب في فصل
الافترار هكذا ان سبق منه الجواب بما ان كان بعينه كما في هذا العيب
وما تحدثت منه ذكرنا في بعد ذلك وكذا في النقل وزاد عليه القاضي
لا يكون له خاصة تابعة عند محمد رده الله لانه حصل مقر البايع بسلامة
العيب من العيب العيب حيث قال المشتري الثاني لم يكن به هذا العيب
حين بعته منك او بطل افتراره للبايع الاول بسلامة العيب انما قل
ياقراره الثاني بعد ذلك فلا فائدة له في الجواب ياقراره الاول ياقراره
يكون منه بعد ذلك فبني افتراره الاول بسلامة البايع عن هذا العيب
عند البايع الاول فلا خص منه دعوى كون السلعة مبيعة عند البايع
الاول بعد ذلك لكان التناقض وذكر في التناقض اذا اشترى عيبا
ومعه واراد ان يرد على البايع لعيب فقال البايع هذا العيب بعد
عنده واستخلف القاضي البايع فاي ان لم يكن فزاد عليه قال له ان
يود على البايع اي له ان يخاصم بايعه فيه ولو لم يأت بالبيئة ولكن افتر
بالعيب فزاد عليه ياقراره لم يكن له ان يخاصم بايعه فيه ذكرنا مسئلة

المشتري ثم علو الهه فاراد الرب بالعيب رجل اشترى من اخر عبدا او قبضه وباعه
 من رجل اخر ثم ان المشتري الاخر وجد به عيبا وودعه على المشتري الاول فهذا على
 وجهين الاول ان يكون الرد منه قبل القبض في هذا الوجه للمشتري الاول
 ان يرد على البايع الاول سواء كان الرد قبضا او قبضه فقلنا لان الرد قبل القبض
 من قبض العبد من اهل في حق الناس كافة وان كان بغير قبض لا ينعقد
 دفع استعانة من القبض وولاية الدفع عامه ولحقه الرد في حق الكل ولحقه
 الرد في حق البايع وهذا الذي يقع العقار والمقول جميعا ومعنى اخر
 يخص العقار ان الرد بالعيب قبل القبض لا يمكن ان يمكن بغير قبضه
 فقلنا لان بيع المتقول قبل القبض لا يجوز فقلنا ان يرد في حق الكل
 فصار كأنه لم يرد في حق البايع فلو ارد هذا التعليق لا يرد العقار عند ابي حنيفة ومنه
 انه عنه لان بيع العقار قبل القبض جائز عنده فاما ان يرد في حق البايع
 في حق البايع الاول وهذا أصل اختلف فيه الشافعي واختلف فيه الروايات
 ان الرد بالعيب قبل القبض بغير قبض في البيع والشراء واختلف فيه الروايات
 في حق الثالث ذكر في كتاب الشفعة انه لا يرد في حق البايع بغير قبضه
 في كتاب الشفعة ثلث محمد رحمه الله فان بيع العقار قبل القبض عند الجوز
 اصابه قول ابي حنيفة بغير قبضه فقلنا ان يرد في حق البايع قبل القبض
 جائز وبغير قبضه فقلنا فالرد في حق البايع قبل القبض في حق البايع
 وان كان الرد من المشتري الثاني بعد القبض ان كان الرد بغير قبضه
 الاول من غير قبضه فقلنا ان المشتري الاول لا يرد على بايعه لان الرد بالعيب
 بالتراضي من قبض المتعاقدين على كل الخط وهو جاز في حق الثاني على
 البايع وهو التملك والتقليد بالتراضي والبايع الاول بالشراء فصار في حق
 مع بايعه لا في الرد ولا في الرجوع بقبضه وفي القدر ورضي عن محمد رحمه الله فبين
 المشتري وبين البايع رجوع بقبضه وفي القدر ورضي عن محمد رحمه الله فبين
 عيبا يرد على الاوسط بغير قبضه فقلنا لان الاوسط ان يرد على الاول ولا يرد على
 العبد ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه
 مدة البيع الثاني فاما ان كان عيبا لا يحدث في مدة البيع الثاني فعلى رواية
 البيهقي والاقراء يرد على بايعه وعنه رواية الحامصين والمازوني والركابي
 لا يرد على بايعه وان كان الرد بقبضه الخاص فهو على ثلاثة اوجه فان كان
 الرد بالقبضه كان للمشتري الاول ان يرد على بايعه فان كان
 كان عند بايعه والرد بالقبضه من قبضه فقلنا ان يرد على البايع ان كان
 معنى البيع وهو التملك والتقليد بالتراضي فصار كأنه لم يرد على
 بغير قبضه او ما قد ارد بقبضه فان كان اقر بالعيب او لا يرد في حق البايع
 الجواب عند علماءنا رحمهم الله يرد على البايع الاول لان هذا أصل بغير
 القاضي بعدد من المشتري الاول فيكون من قبضه في حق الكل على كل حال

الطائفة من غير تقصيص وفي نوادرها من عهد رجه الله في رجل اشترى
من آخر دارا وقصصها فترى لها عيبا فغيره فاشترى قال كان ابراهيم بن
اسمعه يقول من كل شيء لو ارى في الناس قضي به ففعله هذا هو القاضي
فمنه على جده فبيع باعه الاول ولزوجهها وسلم فلم يرجع في الهبة فبعضا او غير
فبعضا وبقية كالمات كثيرة فقد ذكرها في كتاب الهبة من هذا الكتاب قال محمد
رحمه الله في الجامع رجل اشترى من اخيه حارية وباعها من غيره فبعضها
عيب عند المشتري الاخر ما يجد مثله فباعتها الى المشتري الاول والاول
الزوجه فباعت المشتري الاول بعثا وما كان بها هذا العيب واجامد
عنده واما المشتري الاخر البينة ان هذا العيب كان بقا عند البايع الاول
فروها القاضي على المشتري الاول فلا الاول ان يرد ما بذله العيب على البايع
الاول عند اني حنيفة وابي يوسف رضي الله عنهما وقال محمد رحمه الله لا يرد
فوجه قول محمد ان المشتري الاول لو اشترى من رجل عيب عند المشتري
الثاني وقد اشترى باعه عنده واقرانه لم يكن عند البايع الاول وبقيت الثاني
ما تركه الثاني في كونه لا في اقراره لان شرط اقرار البايع الاول قيام عيب
عنده لا في اقرار البايع عند باعه فليس حكم اقراره فلا يكون له ان يخاصم باعه
ولها ان المشتري الاول صار مكذبا بشرط اقراره بقصص القاضي عليه بالرد
فالحق رحمه الله العدم بطوره مسئلة الشفعة فان المشتري اذا اقر بالشرط
بالثاني والدار في يده واما البايع فبينة على البايعين فاشترى باعه من
المشتري بالعين وان زعم المشتري ان حقه في الاول ولكن لم يتركها
بشرطه فباعت الثاني الحق زعمه بالعدم وما يقول فانه صار مكذبا بشرط
فيما اقر لا في اقراره قلت الاقرار بعد من العيب عند البايع الاول لم يرد
وما انا لثقت في دعوى المدعي في رد المشتري فاذا صار مكذبا في التفتين بل
المتضمن من روية هذا اذا اقر المشتري الاخر ببيعة علي ان هذا العيب
كان عند البايع الاول فاما اذا اقر البينة ان هذا العيب كان عند المشتري
الاول لم يرد في هذا الفصل في الجامع انما ذكره في اقرار الاصل وقال ليس
للمشتري الاول مخالفة باعية بالاجماع ووجهه ان المشتري الاول لم يصر
مكذبا فيما اقر من كون الحارية سلمة وقت شرائه من البايع الاول لان الشرط
انما يصير مكذبا في اقراره في اقراره القاضي عليه بالبيعة بخلاف ما اقر به
وهذا الثاني لم يفتن على المشتري الاول بخلاف ما اقر به لان المشتري
الاول اقر بكونها سلمة وقت شرائه اياها من البايع الاول والقاضي
قضى بكونها سلمة وقت بيعه للمشتري الاول من المشتري الثاني
لان القاضي قضى بكونه على المشتري الاول بشرط كونها سلمة عند
المشتري الاول لا عند البايع الاول فلا يصير المشتري الاول مكذبا
في اقراره لكونه سلمة عند البايع وهذا لا يخبر احد بمخالفة البايع
الاول هذا التعليق لا يكون للمشتري الاول حق مخالفة بايعه في

المسئلة

المسئلة الاولى بالاجماع ومعلوم ما ذكرنا من القلة لها في المسئلة الاولى ان
يكون للمشتري الاول حق مخالفة بايعه عند ما في هذه المسئلة ايضا
وفي المسئلة المشتري من آخر دارا وسلمها اليه انسان فاشترى فاقبل القضي
راي المشتري بالعدم فباعتها ان يرد ما بذله بايعها وان لم يرد
فباعتها ان يرد ما بذله بايعها وهذا الجواب ان يكون على قول محمد رحمه الله لا
يبيع العتار قبل الغنم لا يجوز له فباعتها فلا يمكن ان يرد هذا المخالفة ليعا
خديد الحق البايع الاول وقد ذكرنا حديث هذا انما يرد ما بذله بايعه
نوع اخر فباعت المشتري البايع من آخر دارا وسلمها اليه المشتري الثاني الشراي
وعلق عليه ثم وجد المشتري الاول بالمشتري ايبا واراد رد رجل اشترى
من رجل عتارا بالثمن ووجهه وقبضها وبعدها من آخر دارا وسلمها اليه المشتري
للمخاضه المشتري الاول الى الثاني ولا يمكن له ببيعة فالحق القاضي المشتري
فالحق ويضم المشتري الاول الى الثاني ولا يمكن له ببيعة فالحق القاضي المشتري
الاول فاما ان يرد على البايع الاول فالحق عليه البايع الاول ببيعة من
المشتري الثاني فانما قضى ببيعة عليه لا لا يرد منه ببيعة ببيعة من
الثاني لان دعوى المشتري الاول البيعة من الثاني قد بطلت ببيعة الثاني
لان التميز جهة فالحق لم يرد منه فالحق دعواه والحق بالعدم الا ان
المشتري من غير ان يرد على البايع الثاني في دعوى البيعة لا يرد منه ببيعة
الله تعالى الا ان يرد من ان لا يرد من الثاني اذا وجد ببيعة يوما من الدهر فباعت
بيعه الرد في بيعة وبين الله تعالى لان الحق الثاني ببيعة العقد على ما عرق
وتبطلت البيعة في حق المشتري الاول فاذا اقر على ترك الخصومة فقد
ساعد على الحق فيفسخ العقد فيما بينهما قالوا وهذا اذا ضم المشتري
الاول على ترك الخصومة كدعوى الثاني فاما اذا اقر على ترك الخصومة فباعت
الحق الثاني فليس له ان يخاصم بايعه والحق ان ما بعد خلق الثاني ولم يكن
للمشتري الاول ببيعة تتعداها العقد فليكون الاول معطرا في مسئلة
في التمسك في رجل يخل معنى الباطل ففكان منج من وجهه في حق الناس كافة فاما
قبل خلق الثاني والمشتري الاول غير معطرا في بيع الثاني لكونه اياه
من جده الثاني بخل وان لم يكن معطرا في بيع الثاني اعتبرت
هذه المساعدة منه معا جدي في حق الثالث ولا يكون له مخالفة البايع
الاول وان صدقته المشتري الاخر في الشراي وتعداها ان البيعة بينهما
كان فرد على المشتري الاول ثم وجد المشتري الاول بالمشتري ايبا واراد
عند بايعه كان له ان يرد على بايعه لان البيعة بينهما اياها فباعتها وانما
ثبت على الوجه الذي اقرانه وقد اقرانه ببيعة فباعت كذا في البيع
للمحبة لا يرد البيعة من ملك البايع فتنفي ببيعة المشتري المستفاد من
جهة بايعه على حاله فلا يمنع الرد ويخذلوا فباعتها على انه كانا لهما في هذا
البيع افعلي افعلا ما بينهما ببيعة كان بالخيار فردا صاحب الخيار ورده

مخرج

المسئلة

الألمة

المشتري الاول على باعه وكذلك لو انفق على ان المشتري الثاني يرد موزه
بحسب الرتبة فله المشتري الاول ان يرد على باعه لان الرد في البيع الشرطي
الرتبة فله المشتري الاول في حق الناس خاصة وهذا اذا ائتمنا ان البيع
الثاني كان يرد على العطاء فله المشتري الاول ان يرد على باعه
لان البيع الى العطاء فله المشتري الاول في حق الناس خاصة وهذا اذا ائتمنا ان البيع
تصادق المشتري الاول والثاني على باعه وان يرد على باعه فله المشتري الاول
ثلاثة ايام ولما كانا قد وقع من هذا في فصل الخيار ولان من شرطه له الخيار
في هذه الصورة بعض البيع لم يكن للمشتري الاول ان يرد على باعه على الغيب
لان البيع في الاصل لما وقع بانما يتعلق به حق البائع الاول فيكون انما
المشتري الاول في الرد فله المشتري الاول في حق البائع الاول فيكون انما
ذلك الحق على البائع الاول وليست له هذه الولاية ولو لم يكن احد هاتين
صاحبه بالبيع ولكن بعد المشتري بالبيع فله المشتري الاول في الرد على البائع
فان اراد المشتري الاول ان يرد على البائع الاول وقد ذكرنا هذا الفصل فله
فيل هذا ولان المشتري مع المشتري الثاني اقر بالبيع الثاني عند القاض
ثم بعد البيع وان كان يكون اقراره بغير جعل القاض فهو دونهما فله المشتري
لان الحق وجعل كناية شرعاً عن البيع فله المشتري الاول ان يرد
على باعه بعد ذلك اذ لم يكن له ذلك لان البيع قد ثبت على القاض باقراره
بغيره فله المشتري الاول ان يرد على البائع الاول في الرد على البائع الاول
امساك العقد بعد ذلك ليس له ذلك وقد ذكرنا هذا الفصل فله المشتري الاول
لم يصح شرعاً ولو اعتقه المشتري الاول لان الاقالة تمت في ايديها
رجل المشتري عند اوقافه ووجهه عيباً فان اراد ان يرد فله المشتري
بابه ان المشتري اقراره باعه من فلان قبلت بيئته ولم يكن للمشتري
ان يرد به سواء كان قلاقاً كما ضار او غائباً في بين هذين وبينهما اذا انفق
البيئته ان المشتري باعه من فلان وقلان غائب حيث لا تقتل بيئته
وكان للمشتري ان يرد به عليه بالعيب والغيب ان في الفصل الاول البيئته
قامت على اثبات اقرار المشتري الاول والمشتري الاول حاصر وليس
في قبولها فله المشتري بالغيب لان الاقرار حجة قاصرة قبلت وثبت
اقرار المشتري الاول بالبيع فلا يمكن من الرد بعد ذلك اما في الفصل
الثاني البيئته قامت على اثبات البيع من الغيب وذلك مما يقع لما فيه
من الغيب على الثابت من غير ان يكون منه حصر حاصر لم يطل هذه
البيئته وصار وجودها والعدم بمنزلة فله المشتري ان يرد
على البائع بالغيب كما ههنا وقد قيل يجب ان تغيب هذه البيئته في
الفصل الثاني ايضا لان دعوى البائع على المشتري من الغيب
وكل بايع مقر بالملك للمشتري منه بمنزلة دعوى البائع اقرار المشتري
ان هذا العيب ملك فلان الغيب ولو ادعى البائع اقرار المشتري بذلك

واقام

واقام البيئته اليس انه يقبل بيئته فله المشتري ان يكون اقراره عليه ما ذكر
الناظر في احكامه ان من ادعى عيباً في رد رجل انه له مال الدعي عليه في دفع
دعواه انه مطلق في هذا الدعي لا يثبت هذا العيب من فلان واقام على ذلك
بيئته فانه يقبل بيئته وطريقه ان يدعي الدعي عليه مع الدعي من فلان وكل
بائع مقر بالملك للمشتري منه بمنزلة دعواه اقرار الدعي انه ملكه ولو ادعى
اقراره انه ملك فلان واقام على ذلك بيئته اليس انه يقبل بيئته وقد دفع عنه
الخصومة كذا ههنا فعلى قبايس مسلة الاحكام ينبغي ان يقبل بيئته البائع
ههنا في الفصل الثاني ولو كان البائع اقرار البيئته ان المشتري باع هذا
العقد من هذا الرجل فهو حاصر لبيئته في ان البيع والشراء لم يرد
المشتري الاول ان البيئته في هذه الصورة قامت على خصم المشتري
قبلت وقبض البيع بيئته فان اقر بالبيع جعل ذلك اقالة بينهما
البيع والاقالة بيع جديد في حق الثالث والثاني الاول ثابتهما فاعتبر
في حقه بيعا جديداً فله حق الرد لعيب والله اعلم في آخر من هذا
الفصل في التفرقات اذا قال المشتري وجدت البيع عيباً لا يحسن
علي ادالكين ولكن يقيم المشتري البيئته على ما ادعى ويجوز البائع
لانه لم يعمل في خبر المشتري على اقراره مع دعوى المشتري العيب
رما يحتاج الى الخصم فان قال المشتري بغيره في حقه فله المشتري العيب
مخضر فهو في اواميك بكتاب حكمي والقاضي لا يثبت اليه ويجوز البائع
فان حلف امر المشتري باذي الثمن وان اذى ان حلف لا يثبت خصم المشتري
مخلاف ما اذا قلنا فهو في حقه فان حلف القاضي يثبت خصم المشتري
في بيعه الجامع الصغير وكذلك الديون اذا ادعى اقرار الدين في شرح
قصام يريد به ان القاضي يأمر الديون باقامة البيئته او يحلف
الدين فان حلف بحسن الديون على اقراره بن والله اعلم الفصل الخامس عشر
في بيع النجاسة واذا قال الرجل لغيري ان ابيعك علمدي هذا نجاسة لعمري
فان حلف هذه النجاسة فهو في حقه ان قال له المشتري نعتن هذا الى السوق
فتابعوا واشهدوا على ذلك فله المشتري المسئلة على ثلثة اوجه الاول اذا تصدق
بعد البيع انهما ائتمنا البيع على تلك المواضع وفي هذه الصورة البيع
فاسد بخلاف لان ما تروا في السر من النجاسة والرجل جعل مضموناً
في البيع الذي تعافوا منه ضرورة الحاجة الى بيع النجاسة والحرك فان بيع
النجاسة ما يحتاج اليه خوف من حجة الطاهر على الاموال حتى يندفع به
الطاهر عن صاحب المال على وجه لا يؤول ماله عن ملكه وهذه الحالة
الحاجة لا تندفع من ائتمنا بالنجاسة وقت البيع لان الطاهر لا يترك
صاحب المال من علم انه بيع لغيره ولو ادعى البائع من غير مواضع
تقدمت لزول الملك عن بيئته فهو معني قولنا ان ما تروا في



السر بمحل مشروطا في البيع ولو بشرط في البيع الذي تعاقدوا في الظاهر
 انه لمصلحة النفس ان البيع يقع بالمال كذا هو الذي في من هذه الوجوه اذ
 بعد ما بعد البيع انهما كما قد اقرضا عن ملك المراجعة قبل هذا البيع
 وفي هذه الوجه البيع جازي لا خلاف لان النما بعض تلك المراجعة وقد
 تعاقد عليه فانه عصفت تلك المراجعة وجعلت كأنها لم توجد أصلا
 ولو لم توجد المراجعة أصلا وتبايعا ليس انه يقع البيع جازي كذا هو
 الثالث من هذه الوجوه اذ تعاقدوا على المراجعة على التلمية قبل البيع
 الا ان احدهما ادعى البتة على تلك المراجعة وان ادعى الاخر انهما ضمن
 تلك المراجعة قال ابو حنيفة رحمه الله البيع جازي والقول قول من يدعي
 الاصر من تلك المراجعة لانه يدعي جواز العقد وقال ابو يوسف ويحذر
 رضى الله البيع فاسد والقول قول من يدعي البتة على تلك المراجعة
 لانه ممنسك بما عرف ثبوته باتفاقهم ذكر الخلاف على هذا الوجه في كتاب
 الاقرار وعلى هذا الخلاف اذ التقا على المراجعة فربما قد اقرضا لا
 كخطر بكانا بشر وقت البيع فعلى قول ابو حنيفة رحمه الله البيع جازي
 وعلى قولهما البيع فاسد ولو ادعى احدهما المراجعة على المصلحة وانكر الآخر
 المراجعة فالقول قول السلك للمراجعة فان اقام الدعي للمراجعة بدنه على
 المراجعة وقال لا يثبت البيع على تلك المراجعة ان صدقه الاخر في البتة على
 فاسد وان قال الاخر انهما ضمن تلك المراجعة فاستل على الخلاف
 على قول ابو حنيفة رحمه الله البيع فاسد وعلى قولهما البيع جازي فان التقا
 ان البيع بينهما كان لمصلحة ثم اختلفا احدهما لم يحزم ما يحزم جميعا لان العزل
 مشروط في البيع مشروط من الممانعين وبيع الما زال في معنى البيع في
 مشروط الحار من حيث ان العزل بعد المراجعة العقد لا اصله مشروط
 القيار والخيار في البيع كان مشروطا من الممانعين لا من البيع باجازه
 احدهما وكذا خيارهما كذا هو وان اشترى ان البيع كان لمصلحة
 وقصد المشتري العبد على ذلك واعتقه فالتحقق بالحل ولا شبه هذا
 للمبايع الخيار في السنكتين ولو فوضا على ان خبر الله ما يباع هذا
 العبد امس بالذ درهم ولم يكن بينهما بيع ثم اقرضا انك فليس هذا
 بيع لانها لم يشترى بها انما اخبر عن بيع معدوم والاخبار عن العبد
 كذب فان قالوا اخبرنا هذا البيع بعين البيع الذي اقرضا به لا يجوز لانها
 محض ان يدعى معدوم لانها اخبر عن بيع المعدوم والاختار لا ربح في
 العدم وان ادعى احدهما ان هذا الاقرار عزل ولمصلحة وادعى الاخر انه
 جد فالحكم قول من يدعي احد كذا هو اذ كانت التسمية في ذوات
 البيع وان كانت لمصلحة في البدل بان تراضيا في الشراء ان الممن الذي درهم
 الا انهما تعاقدوا في العلانية بالذ درهم ليقرب احد الاثنين سبعة

فان تعاقدوا على الاعراض عن تلك المراجعة فالبيع جازي بالذ درهم وان تعاقدوا
 على انهما لم يتبايعا على تلك المراجعة فعلى قول ابو يوسف ومحمد رضى الله
 البيع جازي بالذ درهم وهو احدي الروايتين عن ابي حنيفة رحمه الله وفي
 رواية اخرى عنهما ان البيع فاسد كذا ذكره شمس الامية السرخسي
 رحمه الله في شرحه وان تعاقدوا على انه لا يضرهما به وقت المعاقدة فعلى
 قول ابو يوسف ومحمد رضى الله البيع بالذ درهم قال شمس الامية
 السرخسي رحمه الله وهو احدي الروايتين عن ابي حنيفة رضى الله عنه
 وفي احدي الروايتين عنه البيع بالذ درهم وهي الرواية المخشورة في كتاب
 كتاب الاقرار وهذه الروايتان مع هذا لان المراجعة السابقة لا يخل
 كالشروط في العقد اذ لم يوجد منها ما يدل على الاصر من عندها وقد
 وجد ههنا ما يوجب الاصر من عندها لانها تعد استأجارا ولو اشترت
 تلك المراجعة مشروطة في هذا البيع يفسد هذا البيع لا يصير كأنه قال
 بعث منك بالنس على ان لا يحب احد الاثنين لان المزال عمله في البيع من
 الوجوب لان الاخراج بعد الوجوب لانه معنى خيار الشرط ولو اشترى
 الشراء اذ الممن مائة دينار وتعاقدوا في العلانية بعشرة آلاف درهم فالبيع
 بعشرة آلاف وهذا الاستسكان والقياس ان لا يجوز البيع وهو مطلق على
 ان الدرهم لم يثبت ثمنها كذا هو لا يصحح والذنان لم يثبت ثمنها
 فعلم بذلك في البيع في البيع بعين ثمنه واما لا يصحح
 انه وحدهما يوجب الاصر من تلك المراجعة وهو اذ امس على البيع على
 قصد الجواز اذ لا جواز لهذا البيع الا بعد الاصر من تلك المراجعة فثبت
 الاصر من عن تلك المراجعة وكان البيع بالدرهم حاصلا ابتداء في زمان
 عقد البيع في السر بين من عقد في السر بالذ درهم في السر بالذ درهم
 ثم تباعا في العلانية بالذ درهم ان سعتا ان ما يفتقران في العلانية سعتا
 وسبعة فالتعقد السر وان الشهود على ذلك فالتعقد في العلانية
 وان قالوا في السر يريدان يظهر بها علانية وهو بيع لمصلحة وما حل فاحتجوا
 على ذلك ان احدهما قال علانية وصاحبه حاضرا قلنا كذا وكذا في
 السر وقد يدعى الى ان اجعله تبعا محض وصاحبه بيع ذلك فثبت
 شواحيق تباعا فالبيع جازي ولو لم يشترى صاحبه ذلك وتعاقدوا فالبيع فاسد
 فان قصد المشتري فاقصدت فان كان البيع هذا الذي قال ذلك فمقره فمقتنه
 جازي وعليه النس لان البيع جازي من جهة التبايع لا لجل الشرط ولو لم يبيع
 للمبايع الخيار وانما في الخيار لم يشتري فاقصدت فعدا لبيع فيما وجب
 الثمن وان كان المشتري هو الذي قال ذلك فمقتنه بالحل والله تعالى اعلم
 الفصل السادس عشر في تصرف الممن مع الوارث وفي تصرف
 الاب على الصغير وفي تصرف الصغير لنفسه اذ اذن من وارثه او اشترى
 من الوارث بمثل قيمته لا يبيع البيع والشراء أصلا قبل اجازة الورثة عند



الى حنيفة رضي الله عنه وعندها يقع وان حان لا يقع المأواه اصلا عند الك
 اجازت الورقة اول حيز واو ثلث كسري اما ان ثلثه البين الى تمام الغنية
 والا يفتى في باب افتد بالبعد لولا وان كان ذلك الكسري لشيء الاسلام فظاهر
 زاد ابيه رحمه الله وفي الزيادة ان نفس البيع من التار وكلما يقع من غير اجازة
 الورقة لا خلاف وذلك في الاسلام رحمه الله في باب مزاينة الارض على سبل
 الاستئجار فمسئلة كسر الميرض من وارثه وقال لا تزي ان مريضا لو
 اشتري شيئا من وارثه بمعاينة الشهود واعطاه الثمن كان جائزا اذا
 لم يكن فيه شيء باء كما لو اشترى اخيه قال ثمة الوارث انها جائز الا ان
 في الافتراض ما فيها ثمة معاينة فالوارث والاخرى فيه سرا ولم يذكر
 في المسئلة خلافا ففهمه المسئلة دليل على جواز كسر الميرض من الوارث
 عند الكل الا ب اذا اشترى المعاتر للصغير من مال نفسه يكون مسترها
 وان كان الصغير مال استغنى في باب تكاح الصغير من ادب النكاح في العتي
 المادون اذا اشترى من قريب نفسه مع وثيق عليه ولا اولى في اذا اشترى
 من قريب العتي والمعتوه لا يجوز زعمه على العتي والمعتوه وينفذ على الاب والوصي
 واذا اشترى للمعتوه امته كان اشترى له بالملك كذا في الاب قبا وفي الاستح
 يجوز على المعتوه سرا واحده من ذلك لكن الاصح هو الاول انما يجوز هذا
 ولها سبب من الشريعة والمطارب وغيره سوى العتي والمادون وفي
 الباب المادون عتي بعد المأوية من الزيادة من في اومعته ويجب له العتو
 فذكر فيه ما يراه او وصيه ما زعمت لا بد لا يغير شيئا كما في الشرائع وان ذهب
 له نفسه واستغنى ايضا ان احبوا ما صنته عليه لكن لا يضمن العتي
 بل يضمن العتد في نصيب الشريك هذا واجلاس في الثالث الاخير
 من وكالة المتعا والى ما في الفصل السابع عشر في جرد احد الشرايين
 او جردا هو ما عدا النكاح في العقد في شركة شفع الاسلام رحمه الله في
 في كتاب الافتراض في باب الافتراض في البيع ان البيع لا يفتى في جرد احد المتبايعين
 ويضمن جردا فله ان يفتى في هذا البيع من ان اشترى في ذلك الشري
 لا يفتى في الشري وان افتد الميرض على الشرا ولو صدق بالبيع على الشرايين
 الشرايين جرد ديبعا بعد ما انفس العقد في جردا ولو صدق ان جردا
 البيع يرفع بصدقة وهو الافتراض في البيع وانفس المتبايعين بسبب الجرد
 فاذا ارتفع الغش الثابت بسببه ومنع ارتفع ارفع العقد بغير العقد
 كما لو تبايع البيع كثر فيهما الافتد بعد ذلك كان جرد البيع وان لم يجر
 عقد احداهما والله اعلم الفصل الثامن عشر في الافتد
 الاصل عند ابن حنيفة رحمه الله ان الافتد يجعل شيئا في حق المتبايعين
 في الصورة كما ان امكن نفسه ما صنع نفسه وان تعدد نفسه ما
 فتنى لا يفتى بان هذا الاصل من السائل ان الامام جارية يفتى بان درهم وتقاليد
 العقد بينهما بالتدريج على قوله محنت الافتد وان تبايعا بالتدريج

ص

محنت الافتد بالتدريج وان تبايعا ذكر الحنسية لان في الاول وخمسائة ذكر الاول
 فممكن في محنتها امانة بالتدريج الزيادة وان تبايعا بخمسة فان كان العتد
 قابلا في يد المشتري على حالة لا يدخل فيه محنت الافتد بالتدريج ويبلغوا في
 الحنسية محنت على ان يابى رد الاول على المشتري وان دخله عيب بنفسه
 افتد الحنسية بالتدريج على البايع رد الاول على المشتري وان دخله عيب بنفسه
 افتد الحنسية بالتدريج على البايع رد الاول على المشتري وان دخله عيب بنفسه
 المشتري جرد من البيع جاز ان يحبس عند البايع بعض الثمن بعض ما تخاف
 قالوا وبالسئلة ان يحبس بعضه عند البايع محنتا او اقل او اكثر مقدار
 ما يتقرب اليه وفيه وفي جواب الكتاب ملحق ولو كانت الافتد بخمس
 اخذ جرد حامة الكتب المتبايعات فافتد عند ابن حنيفة رضي الله عنه
 بالثمن الاول ويبلغوا ذكر حنسية اخر ذكر بعض الشايع في شرح الجامع
 الصغير ان على قوله ابن حنيفة رحمه الله يبطل الافتد في هذه الصورة
 وان اردت ان تبايعا ثلثا لثان كانت الزيادة قبل القبض محنت
 الافتد سواء كانت الزيادة متصلة او منفصلة لان الزيادة قبل القبض
 لا يمنع الغش متصلة كانت او منفصلة وان كانت الزيادة بعد القبض
 ان كانت متصلة فالافتد بالثمة عند ابن حنيفة رحمه الله لا يفتى
 بعد رفضها بسبب الزيادة لان الزيادة المتصلة ما بعد فتح العقد جردا
 للشرح وابو حنيفة رضي الله عنه لا يفتى في الافتد الا بطريق الغش وان كانت
 الزيادة متصلة فالافتد محنتا محنتا لان الزيادة المتصلة عند ابن حنيفة
 رحمه الله لا يمنع الغش متى وجد الرضا من له الحق في الزيادة بطلان حنفة
 في الزيادة وقد وجد الرضا من له الحق في الزيادة بطلان حنفة لما تبايعا
 فامكن نفسه محنتا فتنى نفسه عنده والامل عند ابن جوس رحمه الله ان
 الافتد في حق المتبايعين اذا لم يجد منهما دليل البيع بان تبايعا
 بمثل الثمن الاول وكان العقد قابلا للفسخ في هذه الصورة محنتا الافتد
 فتنى في حنفتها امكن اعتبارها بغير دليل البيع ان امكن جعلها بغير دليل
 في المتقول قبل واذا وجد منهما دليل البيع ان امكن جعلها بغير دليل
 بغير دليل امكن جعلها فتنى او لم يفتى فان امكن ان يجعل بغير دليل
 ان يجعل فتنى كما لو تبايعا في المتقول قبل القبض او تبايعا في بيع العروض
 بالعرض بعد هلاك احداهما فالافتد في هذه الصورة محنتا فتنى لان
 تعدد جعلها بغير دليل ان جعل بغير دليل ولا يفتى في بيع
 العرض بالدرهم اذا تبايعا بعد هلاك العرض وحاله قبل في المتقول
 قبل القبض على خلاف حنسة الثمن الاول بيان هذا الاصل مما سلك
 اذا تبايعا قبل فتنى الحارير والحاريرة قايمة على حالها لا يفتى في زيادة
 او نقصان او تغيرت الزيادة او نقصان فالافتد محنتا فتنى
 اذا تبايعا بالثمن الاول ويحسن الثمن الاول ولكن بزيادة او نقصان



لانه نغذر اعتبارها ببعاء وامكن اعتبارها فصح لان النقصان لا يمنع النسخ
على كل حال وبذلك الزيادة قبل النسخ لا يمنع النسخ فصح وان
تقابل على خلاف جنس النسخ الاول بل قبل الاقالة لانه نغذر اعتبارها فصح
لان النسخ ما يكون بالنسخ الاول ونفسها في الاقالة لانه نغذر اعتبارها فصح
فان كانت الزيادة قائمة على حالها لم تنسخ ونغذر اعتبارها بالنسخ الاول فالاقالة عند
صحها لانه لو لم يجد دليل البيع والعقد فبالا للنسخ ففعل الاقالة نسخا
وبذلك اذا استبان النسخ الاول لان النسخ الاول كسب مذكور في مقتضى
الاقالة فانما الاقالة ما يكون بالنسخ الاول وان تقابل بالنسخ الاول ولكن
بزيادة او نقصان فعلى قول أبي يوسف رحمه الله جعل الاقالة بيعا لانه وجد
دليل البيع وهو الزيادة في النسخ والنقصان عنه ولم يكن جعلها بيعا لمحلها
بيعها حتى لا تلغ الزيادة والنقصان وان تقابل بخلاف جنس النسخ الاول
فجعل بيعا لانه وجد دليل البيع وامكن اعتبارها ببعاء لان بيع النقول
بعض الغيبس جائز ففعلها ببعاء وان تغيرت الحاررية الى نقصان
بان تعيبت الحاررية في بد الشترى بفعل المشتري او بانه سببه وان
تقابل بالنسخ الاول او سكتا عن ذكر النسخ الاول ففعل الاقالة فصح
عنده عن ابن السبع اذا لم ير العيب وقت الاقالة كان له الخيار ان شاء امضى
الاقالة ان شارك وان اهدى لعب فلا خيار له وهذا لان البيع في اقاله بيع
العوض بالدرهم ينزل بمنزلة الشترى ففعلها ببعاء وان تغيرت الحاررية
الى زيادة فان كانت الزيادة منفصلة كالدول والارض والعقار ففعل
الاقالة ببعاء لانه بعد اعتبارها نسخا لما كان الزيادة وامكن اعتبارها ببعاء
ففعلها ببعاء وان كانت الزيادة منفصلة فالحق في هذا والجواب فيما
اذا كانت الحاررية قائمة على حالها لم ينسخ لان الزيادة المنفصلة عند
النسخ النسخ عند وجود دليل الرضا من له الحق في الزيادة وقد وجد الرضا
ههنا لما تنكلا والاصل عند محمد رحمه الله ان الاقالة نسخ في حق المتعاقدين
اذا لم يوجد منهما دليل البيع فان تقابل بالنسخ الاول وكان في
السبع قابلا للنسخ وان وجد منه ما دليل البيع ولم يكن ان يجعل نسخا
وامكن جعلها ببعاء ففعل ببعاء رواية واحدة كما قال ابو يوسف رحمه الله
كما لم تقابل بالنسخ النسخ بالنسخ الاول لكن بعد الزيادة المنفصلة
وتقابل بعد النسخ بخلاف جنس النسخ الاول وان وجد دليل البيع وامكن
جعلها ببعاء ففعلها ببعاء كالقابل بعد النسخ والحاررية قائمة على حالها ففعل
النسخ الاول ولكن بزيادة او نقصان فعلى قول أبي يوسف رحمه الله ففعلها
في رواية كتاب المازون ببعاء وفي رواية كتاب الشفعة ففعلها
فصح وان لم يكن جعلها ببعاء ولا نسخا تنظر الاقالة بين ان هذا الاصل من
السابق اذا تقابل قبل قبض الحاررية ففعل الاقالة وتكون نسخا عند محمد
رحمه الله اذا حصلت الاقالة بالنسخ الاول وعلى جنس النسخ الاول ولكن

زيادة

زيادة او نقصان وان حصلت الاقالة على خلاف جنس النسخ تنظر الاقالة
فصح وعلى ما قلنا لا يفسد بوجه الله وان تقابل بعد قبض الحاررية
فان كانت الحاررية قائمة على حالها لم تنسخ ونغذر اعتبارها بالنسخ الاول او قد سكتا
عن النسخ الاول ففعل الاقالة عند قبضه على ما قلنا وان تقابل بالنسخ الاول
الاول ولكن بزيادة او نقصان فعلى قول أبي يوسف رحمه الله في هذه الصورة روايتان
في رواية كتاب المازون ففعل الاقالة ببعاء وفي رواية كتاب الشفعة ببعاء
فصح لانه وجد دليل البيع وامكن جعلها ببعاء وبيعها ففعلها ببعاء
عن محمد وروايتان وان تقابل على خلاف جنس النسخ الاول ففعل الاقالة عند
بيعها رواية واحدة لانه وجد دليل البيع وتعد رجوعها ففعلها لان النسخ ما
يكون بمثل النسخ الاول ففعلها ببعاء وفي مثل هذه الصورة فهو الاقالة
ببعاء رواية واحدة وان كانت الحاررية تغيرت عن حالها الى نقصان
بان تعيبت في بد الشترى بفعل المشتري او بانه سببه فالحق في
عند محمد رحمه الله ففعلها ببعاء عند أبي يوسف رحمه الله وان تغيرت
الحاررية الى زيادة فان كانت الزيادة منفصلة ببعاء الاقالة عند ببعاء
الفصل في جعلها ببعاء لانه بعد اعتبارها نسخا لما كان الزيادة وامكن اعتبارها
ففعلها ببعاء وان كانت الزيادة منفصلة فالحق في هذا والجواب فيما
الحاررية قائمة على حالها لم ينسخ لان الزيادة منفصلة لا يمنع صحة النسخ
عنده عن سواد من الرضا من له الحق في الزيادة ولم يوجد قدا كان النسخ
لا يتعد رخصت الزيادة المنفصلة ممازج وجودها والعقد بمنزلة وذكر
محمد رحمه الله في كتاب المازون الاقالة عند قبض الباعين المازون له في
الخيار واذا باع حاررية بثلث من الباعين اقال الباع في الحاررية
وجعلها على وجهين اما ان كانت الاقالة قبل قبض المشتري او بعد
قبضه اياها وجعل كل وجه على وجهين اما ان كان النسخ موهوبا او غير
موهوب فان كانت الاقالة قبل قبض الحاررية والنسخ غير موهوب ففعل
الاقالة ففعلها عند محمد الا في فصل وهو ما اذا حصلت الاقالة بخلاف
جنس النسخ الاول فان هناك ينظر الاقالة عند محمد واما في ما سار
الفصل لانه نغذر اعتبارها ببعاء ففعلها ببعاء لان بيع النقول قبل
الفصل لا يفسد وانما جعلها ببعاء ففعلها اذا كان النسخ موهوبا ففعلها
لانه لا يكون نسخا بغير قبض ففعلها ففعلها ففعلها ففعلها ففعلها
جنس النسخ الاول فلا نغذر اعتبارها ببعاء بغير قبضها ففعلها
لان النسخ ما يكون بمثل النسخ الاول ضرورة وان كان النسخ موهوبا لم يفسد
فالاقالة قائمة عند محمد جميعا في الفصل كلها لانه كان النسخ اعتبارها
ببعاء كسبها قبل النسخ في النقول نغذر اعتبارها نسخا كما كان
النسخ موهوبا لانه يكون في النسخ والمادون لذلك لانه يكون
تبرعا وان تقابل قبل قبض الحاررية بعد ما تغيرت الحاررية الى زيادة

ملا

او نقصان فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كانت الحارثة قائمة على حالها لان
الزيادة في القرض والنقصان قبل القرض لا يمنع الغنى على كل حال فصار
وجود النقص وعدمه بمنزلة قبضه الاقالة فحينما اذا كان اكثر من غير موهوب
الا ان حصلت الاقالة على خلاف قبض الثمن الاول فانها كانت على حالها لان
اصلا وان كان الثمن موهوبا لهما دون لانها الاقالة في الفصول كلها عندهم
جريا فاما اذا انتار لا بعد قبض الحارثة فحينما تقابلها الثمن غير موهوب فان
كانت الحارثة قائمة على حالها ان تقابلها الثمن الاول او سكتا عن ذلك
الثمن الاول بغير الاقالة فحينما عندهم لانه لا يوجد دليل البيع ولعلنا انما
فحينما وان تقابلها الثمن الاول ولكن الزيادة او نقصان تبطل الاقالة
فحينما عند ابي حنيفة رضي الله عنه ويلغو اذا ذكر الزيادة والنقصان وعلى
قول ابي يوسف رحمه الله يجعل بيعا لانه وجد دليل البيع وهو ذكر الزيادة
او النقصان وامكن اعتبارها بغيرها فحينما فعلنا ما بيعا حتى تبطل الزيادة
والنقصان وعن محمد رحمه الله في هذه الصلوة روايتان وان تقابلها الثمن
جنى الثمن الاول فعل قول ابي حنيفة رحمه الله تبطل الاقالة لتعدى
اعتبارها فحينما وعلى قول ابي يوسف رحمه الله تبطل الاقالة بغيرها
حينئذ لا يمكن اعتبارها بغيرها حينئذ هذا اذا تقابلها الثمن فحينما على
حالها وان كانت قد تغيرت في زيادة او نقصان فحينما تبطل الاقالة في
بالعلة عند ابي حنيفة رضي الله عنه على كل حال لانه تبطل الاقالة فحينما
وبعد اعتبارها فحينما الثمن الزيادة منقضية وعندنا تبطل الاقالة بغيرها
حينئذ في الفصول كلها لانه امكن اعتبارها بغيرها وان كانت الزيادة منقضية
فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كانت الحارثة قائمة على حالها لا تتغير فان تغيرت
الى نقصان بان تعين في يد المشتري تبطل المشتري انما في هذه الصلوة
فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كانت الحارثة قائمة على حالها لا تتغير هذا اذا
تقابلها بعد القبض والثمن موهوب للمازون فان كانت الحارثة قائمة على
حالها وقد تقابلها الثمن الاول بطلت الاقالة عند ابي حنيفة رحمه الله لانه
قد تعدى اعتبارها فحينما امكن اعتبارها بغيرها لان البيع بعد قبض الثمن
مصحح وان سكتا عن ذلك الثمن الاول قلنا ليعتد ابي حنيفة رحمه الله
قوله بالعلة ويؤيد قول ابي يوسف رحمه الله بغيرها وانما في روايات
المازون في هذا الفصل عند محمد رحمه الله في بعض الروايات اعتبرها
بغيرها كما كنت مروفي بعض الروايات قال الاقالة بالعلة كما هو قول ابي حنيفة
رحمه الله ووجه هذه الرواية ان الاقالة عند محمد رحمه الله انما تبطل بغيرها
عند تعدى اعتبارها فحينما اذا امكن جعلها بغيرها فحينما لانها لم يثبت
ولم يصر الثمن الاول انما يفسر مذكور مقتضى الاقالة اذا ثبت ليعتقد
عن ولم يبق هو الثمن في بصر الثمن المذكور والبيع لا يصح من غير
شبهة الثمن بخلاف ما كان الثمن موهوبا لان هناك ما كان الثمن الاول

مذكور

مذكور مقتضى الاقالة فامكن ان يجعل بيعا وان تقابلها الثمن الاول
ولكن بزيادة او نقصان فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله الاقالة بالعلة وعلى
قولها بغيرها وان تقابلها الثمن الاول فحينما الثمن الاول فحينما على
قوله بالعلة وعلى قوله بغيرها فانما اذا تقابلها قد تغيرت عن حالها والثمن
موهوب فان تغيرت الى زيادة او كانت الزيادة منقضية نحو الارش والولد
والعقر وعند ابي حنيفة رحمه الله الاقالة بالعلة وعندنا الاقالة صحبة بغيرها
رواية واحدة الا في فصل واحد وهو ما اذا سكتا عن ذكر الثمن فان في
هذا الفصل عن محمد رحمه الله روايتان في رواية تبطل الاقالة بغيرها ورواية
تبطل الاقالة فان كانت الزيادة منقضية فحينما او كانت الحارثة قائمة
على حالها لا تتغير سوا فان تغيرت الى نقصان بان تعين تبطل الاقالة
او بزيادة سوا فحينما او كانت الحارثة قائمة على حالها لا تتغير سوا
حينما هذه العلة من مادون شيخ الاسلام خاهاه رحمه الله في القدر
قال ابي حنيفة رحمه الله الاقالة تبطل في حق المتعاقدين عند جديد في حق
غيرها وقال ابي يوسف رحمه الله الاقالة تبطل الا اذا العذر يجعل فحينما وقال
محمد رحمه الله هو نسخ الا اذا تعدى رحمه الله فحينما بغيرها وقال رحمه الله هو
نسخ في حق المتعاقدين وغيرهما في النسخ قال محمد رحمه الله الاقالة بعد القبض
وتبطل القبض متاقصا وليس ببيع وكذا قال ابي حنيفة رحمه الله
في هذا الاختلاف الذي ذكرنا فيما اذا حصل البيع بلفظة الاقالة فحينما اذا
حصل بلفظة الاقالة والرد فحينما لا تبطل بغيرها وان امكن
جعلها بغيرها اذا حصل البيع بلفظة الاقالة فهو بغير جديد في حق الثالث
بلا خلاف حتى ان الشفعة اذا سلم الشفعة في بيع ثمن ان البيع مع المشتري
تقابلها بغير جديد في الشفعة حق الشفعة واعتبر الاقالة عند جديد
في حقها وانما هذه كثيرة ثم قول اصحابنا رحمه الله ان الاقالة بعد
القبض بان ارضى بغير جديد في حق الثالث كحرر على الحاقه وقوله
انه نسخ في حق المتعاقدين غير محرم على الحاقه فلا بد من ان يرضى
شي اخر وقد ذكر محمد رحمه الله مسائل تدل عليه ولم يمتنع فيه كما
قال محمد رحمه الله في شهاد ان المانع وانما المشتري الرجل من رجل عبد ابكر
من لعمام وسط الى اجل او حال وتقابلها لا بد من ارضى بغير جديد
المقبوض وان كان قاسما في يده لان المانع من هذه المسألة عن فانه دعاب
عليه كحرف الباء والثمن لا يتغير عند البيع ولا تعين عند النسخ وكذا
لا يجب عليه قبل القبض وانما يجب على رد مثل الشرط في العقد سوا
كان القبض اجود من المشتري او ارضى منه هكذا في عامة نسخ
هذا الكتاب وعليه عامة المشايخ وكذا لانه كان الرد بالعيب بعد القبض
لغير قضا كان الجواب ما قلنا وان كان الرد بالعيب بغيرها فحينما
بغيرها او بغير قضا او كان الرد بخيار الدورية او بخيار الشرط كان على البائع

مذكور

رد مثل القبول لان الرد بهذه الاسباب يمنع البيع من كل وجه فارتفع
 البيع من الأصل وجعل كان لم يكن فيما يستقبل من الاحكام ولو عدم
 البيع وجب على التائب رد ما قبضه بعد ما مله فبسبب صحيح وجب
 عليه رد مثل القبول كما في القرض اما الرد بالعيب بعد القبض
 بغير قضاء الاقالة عقد جديد في حق الثالث وصار كأن المشتري باع العبد بابا
 من البائع بمثل الثمن المشروط في البيع ولو صرح بالبائع بمثل الثمن الذي كان
 مشروطا في البيع الاول يجب على البائع رد مثل المشروط في البيع الاول ولا يجب
 رد مثل القبول كذا هو ظاهر في الاقالة والرد بالعيب بعد القبض بغير
 قضاء بيع جديد في حق الثالث اما في ما بين المتعاقدين بغير قضاء الاقالة
 ان بعد الاقالة في مسئلتنا لو باع البائع العبد من المشتري قبل ان يقضيه
 من المشتري بغير رد الباعه من غيره لا يجوز لان الاقالة كس في حق المتعاقدين
 فعاد الى البائع فقدر بطله فيما بينهما وان يقضى من غيرهما لم ينزل
 بعد القبض في حق الثالث بيع جديد في غير البيع المتعاقدين قبل القبض
 فلا يجوز اذا ثبت هذا فنقول وجوب رد مثل المشروط او مثل القبض
 من حق المتعاقدين واعتبرت الاقالة في هذا ضمنيا بطله بغير رد
 المقبوض لا رد مثل المشروط عما لو كان الرد بالعيب بعد القبض بغير
 بعض مشايخنا قالوا في الجواب عن هذا الاشكال لان الاقالة فنسب فيما بين
 المتعاقدين فيما كان من موجبات البيع وهو ما ثبت بنفس البيع
 عن غير شرط لصيرورة العيب مسعافا له من موجبات البيع ما ثبت
 ثبت بنفس البيع من غير شرط فتغير الاقالة في حق العين شيئا
 في حق المتعاقدين فيكون العيب عابدا الى ملك البائع في الغنم لا في البيع
 الجديد وكان للبائع ان يبيع العين من المشتري قبل القبض كما لو كان
 الرد بغير قضاء الاقالة في موجبات العقد وانما ثبت بامر زائد
 وشروط الاقالة فيما تعتبر بيعا جديدا فيما بين المتعاقدين ايضا الذين
 على صحة ما قلنا مستلثان اخفاها من له الدين الموصل الى المشتري احد من
 مذيون بذلك الذين بشرتوا بالعقد لا يعود الاجل وكذلك اذا جدد
 المشتري بالعبد شيئا فبغير قضاء الاقالة لا يعود الاجل واعتبرت الاقالة
 والرد بالعيب بغير قضاء بيعا جديدا في حق الاجل وان كان الاجل من غيرهما
 ان لو اعتبر شيئا في حقه فكان يعود الاجل كما لو كان الرد بعد القبض
 بغير قضاء الاقالة بغير قضاء الاقالة لا يعود الاجل لان الاجل ليس من
 موجبات البيع فانه لا يثبت بنفس البيع وانما يثبت بامر زائد السلة
 المأثمة اذا اشترى شيئا وقبضه ورد بالعيب بعد القبض بغير قضاء
 او تفادى البائع في العبد من غير عيب بغير قضاء الاقالة واستحق العبد ببدنه
 واحد الشاهد من المشتري العبد نالها في لا يقبل شيئا منه واعتبرت الاقالة

والرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء بيعا جديدا في حق الشهاده وان كانت
 هذه الشهادة تدور فيما بين البائع والمشتري اذ لا تعتبر فيها في حق الشهادة
 لان يقبل الشهادة كما لو كان الرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء الاقالة هكذا
 لان الشهادة ليست من موجبات البيع فاعتبرت الاقالة في حقه بغير قضاء
 كان المشتري باع العبد بابا من البائع ولو كان هكذا كان لا يقبل شهادة المشتري
 على البائع بالحق لكونه ساعيا في حقه ما سبه كذا هو ظاهر في ان
 مسئلة الشهادة لا تنقل حقه لما اراد ان شهادة المشتري وان كان
 على البائع وهي السحق والسحق باكت في غير الاقالة في حق الشهادة
 في حق السحق بغير قضاء الاقالة من زعم السحق ان شهادة المشتري
 له بالملء والمردى اذ لم يملان شهادة المشهود بطلان ما دتم فعدم
 قبول شهادته لا يعتبر الاقالة عقد في حق الشهادة في حق السحق
 لا في حق التعاقدين بخلاف ما كان الرد بالعيب بغير قضاء الاقالة في حقه
 وفي حق السحق والسحق في حق بغير بطلان شهادة المشهود كما اذا
 هفتا بخلافه فلو التقرب لحد القابل في مسالتان زيادة الحدة على
 الشرط في اصل البيع وبفرض الحدة من الشرط وليس من موجبات البيع
 وانه يجب ذلك بالبائع وانما ثبت بغير امره بان يرد المشتري الحدة على
 المشروط او يبرر الباقي من الحدة فاعتبرت الاقالة في حقه بغير قضاء الاقالة
 كان ذلك من حق المتعاقدين وصار كأن المشتري باع العبد بابا من البائع
 وهذا يجب على البائع رد مثل الشرط في البيع الاول على ما ذكرنا خلاف الرد
 بغير قضاء الاقالة من كل وجه فلو كان في حق الحدة كما يظهر في حق الرد
 وكان ابو جعفر رحمه الله يقول في الاقالة والرد بالعيب بغير قضاء الاقالة
 اذا كان ارد من الشرط شيئا قبل البائع رد مثل القبول ولا يجب رد
 مثل الشرط قال الغنم هذا رحمه الله خرجت حاجا فلما وصلت الي
 بغداد دخلت على بعض الفقهاء وعرضوا علي هذه المسئلة وسروا
 بين الاجود والرد في الاقالة كما هو المذهب في عامة النسخ فقلت
 هذا احكاما مستحصرة بنسخة محمد رحمه الله وكان في المارة الي ما قلت
 والوجه في ذلك انه لو لم يرد المشتري رد مثل الشرط في هذا الوجه
 لزمه تناقض ما بين المتعاقدين والشرط وهو تفاوت ما بين الرد في
 والوسط بسبب تبعية لان حقه كان في الوسط بحكم الشرط فصار
 يجوز بالرد في قدر تبعية بعد اذ لفت التناقض فلو لزمه الشرط
 فقد لزمه لفت التناقض بسبب تبعية وانه لا يجوز وهذا وجه
 حسن مقبول ويعين مشايخنا قالوا من وجه آخر في مسئلة
 اخرى صرح بها رجل اشترى من اخيه ماعيا انه لو كانت الباع
 وقبضه المشتري بغير رد الباع وكان الباع فوجدته بغير قضاء
 او بغير قضاء او بغير رد الباع فوجدته بغير قضاء او بغير رد الباع

والرد

مع الزيادة للسابع فالاقالة جازية لجميع الثمن وهذا كذا اذا اصاب الغشامر
 فابطل وزاد وكان ربما فليس وانقص ونقصا فان زيارته ونقصانه
 من ذلك فالاقالة جازية والغشامر كله للبايع بجميع الثمن ولا حيلة منه شيء
 بسبب النقصان الا ان كان افسد الغشامر ولم يعل به البايع حتى تقابل
 كان للبايع الخيار ان شاء اخذه ولطاه جميع الثمن وان شاء ردا الاقالة ولا شيء عليه
 من الثمن وهذا ان الاقالة فصيح ما بين المتعاقدين في حق ما كان من حاله
 حق المتعاقدين من العقد الذي وقعت الاقالة فيه والكيل من حاله
 حتى متما لا يفسد حكما فغيره بالدين الحقيقي والقبض الحقيقي في غير
 الذهب والفضة من حاله حتى متما وكذا القبض الحكي اذا كان الكيل من
 حاله حتى متما فاعتبرت الاقالة فسخا في حق الكيل بين المتعاقدين
 لا يجب مراعاة الكيل فيما بينهما لان البايع حينئذ يملكه الغشامر بملكه
 القديم لا يملكه الجديد فاما ما لم يملكه الاقالة في الذم الجديد الستة
 بالسادكة لا في الملك القديم الا ان كان له ان لا يجب مراعاة الكيل اذا حصل
 الرضا بخيار الروية او بشرط وصح العيب بعد القبض بغيره فان قيل
 الاقالة تعتبر بغيره فيما كان من حاله حتى حق المتعاقدين الا ان
 انما اعتبرت بغيره فيما كان من حق الاجل في الضرورة التي ذكرنا قبل
 هذا مع ان الاجل لما لم يكن حق المتعاقدين فلما الاجل وان كان من حق
 المتعاقدين الا ان يتعلق بالثمن لا بالسبع والاقالة انما تعتبر فيما في حق
 المتعاقدين فيما يتعلق بالسبع اسما في حاله ان يتعلق بالثمن لا يعتبر فيما
 بل يعتبر بغيره فيما لا يملك اعتبارها فيما يتعلق بالثمن لان
 صحة الغشامر باعتبار السبع لا باعتبار الثمن الا ان كان له بغيره الذي اذا كان
 السبع قائما وان لم يكن الدين قائما ولا بغيره الغشامر اذا كان الثمن قائما ولم يكن
 السبع قائما فاذا اعتبرت الاقالة بغيره فيما في حق الاجل صار في حق
 الاجل كان البايع اشترى من العبد ما ساء ولو كان البايع اشترى من العبد ثانيا
 لا يعود الاجل كذا هو هنا فاما الكيل من الحقوق التي تتعلق بالسبع
 فاعتبرت الاقالة فسخا في حقه واذا اعتبرت الاقالة فسخا في حق الكيل
 لا يجب على البايع الكيل لما ذكرته وخبرنا على هذه السلسلة التي تقدمت
 ذكرها لان زيادة الجور على الشروط ونقصان الجور عن الشروط
 يتعلق بالثمن والاقالة بيع جديد فيما يتعلق بالثمن وان كان ذلك
 من حق في المتعاقدين واذا اعتبرت الاقالة عقد جديد الجح حق
 زيادة الجور ونقصانها يجب على الباع والمشتري على ما مر
 وخبرنا ان يقول الاقالة انما تعتبر فسخا في حق المتعاقدين فيما هو
 من حق العقد الذي جرت الاقالة به فيما هو من حق عقد آخر
 جري بين البايع وبين المشتري قبل هذا العقد وهو عقد الدائنة
 السابقة على هذا البيع والاقالة لا يمكن ان يجعل فسخا في حق مثل هذا

الحق

الحق فاعتبر بغيره جديد / واما الكيل من حقوق العقد الذي وقعت الا
 قالة فاعتبر الاقالة في حقه فسخا ولكن بشكل على هذه الوجهة السلسلة
 التي تقدمت ذكرها لان زيادة الجور على الشروط ونقصانها عن الشروط من
 حقوق العقد الذي وقعت الاقالة فيه فبذلك ان يعقد الاقالة فسخا في حقه
 وقد ذكر محمد رحمه الله في كتاب الصلح وجعل له في رجل دين موعدا فباع
 الدين من رب الدين او رده رب الدين بعيب بغيره من الدين على
 عيب بعينه ودفعه اليه فاستحق العيب من يد رب الدين او رده رب
 الدين بغيره بغيره بغيره فان المال يكون على حاله موعدا لان الاجل هو هنا
 ما استقرنا سقاط من له مقصودا انما سقط حكمه للصحة وقد اتفق
 الصلح من كل وجه با استحقاقه وبالرد بالعبث بغيره في الاجل
 واما اذا كان الصلح ان اقاله على ما كان من الاجل يعود الدين موعدا
 لان الاقالة في حق الاجل يستلزم السبع جديد على ما بينه ان شاء الله
 تعالى ولو باع رب الدين العبد من الدين بغيره بغيره انما كان من الاجل
 لم يذكر محمد رحمه الله هذا التفصيل في هذا الكتاب وقد ذكر في الدرر
 لا يعود الاجل وكان ينبغي ان يعود الاجل لان الاقالة فسخ في حق
 المتعاقدين فيما كان من حقوقهما ملك الدين وملك الاجل
 من حقوقهما فاعتبرت الاقالة فسخا في حقه فبذلك ان يعود الاجل الا ان
 انه لو كان بالدين رهن والرهن في يد الغالب بعد الصلح فبذلك ان يعود
 شرط الرهن فانه لو رهن لان الرهن من حقوقها فاعتبرت الاقالة
 فسخا في حقه حتى ما زال رهنه في الاجل يجب ان يكون كذلك ولو كان
 مكان الرهن كفالة بان كحل رجل عن الدين بالدين نظر ان الدين
 مع رب المال فبذلك على صيد بغيره الا انه لا يعود كذا لا يعد
 حقل الاقالة فيما بين المتعاقدين في فصل الرهن فسخا حتى قال يعود
 الرهن فسخا فيما بينهما في حق الاجل والاقالة حتى لا يعود الاجل
 والكفالة والوجه في ذلك انه ان يقول بان الاقالة انما يجعل فسخا
 فيما بين المتعاقدين فيما كان من حقوقهم العقد فالاقالة تعتبر بغيره
 حقه فان كان من حقه وهذا لان الاقالة فسخا في حقه فبذلك ان يعود
 اللزوم فيما كان من حقوقهم العقد من حقوقهم فبذلك ان يعود
 حقه فيما بينهما على ما للفظ والعني ما قلنا وبما البيع ما ثبت بنفس البيع
 كملك الدين وملك الدين او ثبت بغيره شرط لان نذكر حكم العقد
 شرط لما شرط له العقد اسما ما ثبت بغيره بشرط فانه لا يرد حكم
 العقد بل يعتبره فذلك لا يمكن ان يجعل حكم العقد الا انما يعتبر
 حكمه ان يكون حكما له اذ ثبت هذا ونقول الرهن من حكم البيع لان
 ان كنت حكمه السبع بغيره بشرط الا انه مشروط بالاستيفاء لا سيما
 حكم البيع مما ليه استيفا فبذلك من حكمه فاعتبرت الاقالة فسخا في

www.alukah.net

حق الرهن فيعود الرهن اذا كان الرهن في يد المالك لان الرهن بدون
التمتع لا يكون فاما الاجل فليس من حكمة البيع لانه يجب بعارض شرط
وفيه تعذر حكم العقد لان حكم البيع الاستيفاء والتأجيل التاخير الاستيفاء
فلا جعل حكم العقد لجعل الاقالة فليس في حق الاجل بل يعتبر بها حد
او صار كان رب الدين باع العبد من المدينون باساولم يذبحوا ولا يذبحوا
لا يثبت الاجل كذا ههنا الاقالة ليست من احكام البيع ايضا لان الكفاية
لايات المطالبة من غير المشتري والبيع لا يوجب ذلك بل يوجب جعل
من احكامه فاعتبرت في حقهما بحد يدا كذا في الاجل فاما الرهن فمشرع
للاستيفاء من مال المشتري والبيع اوجب ذلك فاما ان يجعل من
احكامه ففقد الغاية ما قيل في الفرق بين الكفاية والرهن لانه اصل
نوع اخر ومما يستعمل من هذا الفصل وفي الغزوري وقبول
الاقالة على المجلس لان الاقالة تغير البيع في حق اربابها احد المظنين
بالاخر فيعتبر له المجلس على البيع قال فتصح الاقالة بالمظنين احدهما
بغيره عن المستقبل كذا في قول اقلني فقلت قلت وقال
محمد رحمه الله لا يفرق بين المظنين بغيره ما كان المالك رايا ببيع
ولهما ان الاقالة لا تكون الا بعد نظر ومامل ولا يكون قولنا بغيره مساوية
بل كان محققا المتصرف كما في النكاح وبه فارق البيهقي في نوادر
من سهاة قال سمعت ابا يوسف رحمه الله يوافق رواية الغزوري
عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله قال وهذا لو قال له
المشتري فاقض الباع فيما بيني وبينك فقال الباع قد مضى
البيع فهو قضي لا تزني لو قال قد جعلت الاقالة الباع في العقد الذي
اشتريت منك فالتقي فقال قد اقلتك او قال قد جعلت البيع الذي
فاضخ الباع فيما بيني وبينك فقال الباع قد مضى البيع فهو قضي
لا تزني لو قال قد جعلت البيع الذي فاضخ الباع فيما بيني وبينك
فهو قضي كان جائزا وفي المساقعة محمد رحمه الله ما يدل على ان قوله مثل
قوله ما يوافق في رجل اشترى من رجل عبدا بالثمن درهم وتقاوما
في قال المشتري للباع اقلني على ان اؤخر كذا بالثمن بالالف سنة
فقال قد فعلت جازت الاقالة ولم يجز التأخير وكما يفتي قوله في
الاقالة نصها بالعرف مع قوله بالذلة بالثمن الذي ان من باع
من اخر ثوبا بغيره قال المشتري ان اقلت البيع الذي بيني وبينك
في هذا الثوب فاقطعه لي فقبضه ففقد ثوبه فاقطع الباع ثوبه
بغير الاقالة وان كان القطع فعلا ولو لم يقطع المشتري فقبضه ففقد ثوبه
مقالة الباع وقوله الاقالة بل ذهبوا عن ذلك المجلس واستدلوا

بعد

بعد اخر يكون قطعا لذلك المجلس ثم قطعه لا يستل الاقالة واصل
السلسلة ما ذكر في السير الكثر رجل له امتعة كثيرة وهو مع اصحابه
في سفينة باع من امتعته من اصحابه وسلم الامتعة اليهم وارتفع عن الثمن
فوصلوا الى مكان فافوا على الفرق لو لم يفتوا بغيره فقال صاحب
الامتعة اني اقلت المشتري ما اشترى واذا كان معه ثمن فما اشترى
فلم يخرجه فبعوا ذلك منه وخرجوا ما اشترى واذا كان معه ثمن فما اشترى
اقالة فامة فقد جعل الفسخ دالة قبول الاقالة مع ان الفسخ جعل
قال محمد رحمه الله رجل في الجامع ورجل اسلم الى رجل حارية في كسر
حنطة وقبضها السلم اليه ثم تقابلها فاشترى الحارية في يد السلم اليه
فعلية قبضها يوم قبضها وان هلك الحارية الاشارة بالاجازات
الاقالة فعليه قيمة الحارية امل بان من هذا الخبر اربع مسائل اولها
بيع العرض بالعرض اذا اشترى الرجلان عرضين فقبض احدهما فاشترى
احد العرضين فقبض بالاقالة فاشترى العرضين وعقد له هلك احد العرضين
بعد الاقالة قبل التسليم حكم الاقالة تلتفت الاقالة على القيمة ولو تقابل
بعد ما هلك العرضان فالاقالة بالقيمة والثانية بيع العرض بالدرهم او بالدينار
ان اشترى الرجلان عرضين بدينار او بدينارين وتقاوما بدينارين
الدرهم فالاقالة صحيحة ولو تقابلها بدينارين فاشترى احداهما قبل
التسليم حكم الاقالة ان هلك العرضين بطلت الاقالة وان هلك الدرهم
بقيت الاقالة على القيمة والفرق بين فصل بيع العرض بالعرض وفصل
بين العرض بالدرهم او بالدينار ان الاقالة صحيحة عند تمام العقد
من حيث الحكم لا من حيث رفع العقد ورفع العقد انما يتصور حال قيامه
والبيع قائم في بيع العرض بالعرض من حيث الحكم بتمام احد العرضين
لان قيامه قبل اهلاك احدهما كان باجرا بغيره اليه ليس احدهما بغيره
بان يقام قيام العقد اليه حكما بالولي من الاخر لان كل واحد منهما مال
حقيقه وحكما وكل واحد منهما ممتن من وجهه ومن وجه فلا مشية
لاحدهما على الاخر وان قيام العقد حكما بهما جميعا وان كان قيام العقد حكما
بهما جميعا لا باحدهما بغيره لم يرتفع العقد بهلاك احدهما على ما عرف ان
الثابت لم يثبت لا يزول بكون احدهما فاقطع العقد بتمام احدهما
في ازالة الاقالة حال قيام احدهما فاقطع العقد بتمام احدهما كما عرفت
حال قيامهما فاما في بيع العرض بالدرهم او بالدينار بتمام العقد حكما
معناه ان البيع قائم لا في البيع والتمتع جميعا لان البيع فصل من بيعه
على الدين فان البيع مال حقيقه وحكما ان يكون مشار اليه وان كان
مشار اليه دين حكما لان البيع لا يتعلق بعين الكسار اليه فاما يتعلق
بمسئلة ديني الذمة ولهذا جاز الاستدلال به قبل القبض والدين
في الذمة مال حكما واعتبار وليس مال حقيقه ولهذا اقالوا بان البراءة

www.alukah.net

من الدين ببيع من غير قبول ولا يتأدى ذكره العين بالدين لان الدين
انقص من العين وقصاره ما يكمل بالاقص وهذا لما لو فقه من حلف
وقال مالي صدقة في السباكين ولدون على الناس لا يدخل تحت مطلق
اسم المال من دية كانه ناقص في كونه مالا واذا كان للمبيع ضرب مزبنة
على الثمن لابد من المهار فربية وقد تغذر اعتبار مزبنة البيع في حق الثمن
بعقد البيع لانه لا بد له بعقد البيع من مثن وثمن فالحق ان مزبنة في
حق البعده فحلفا بقا العقد معناه في قيام البيع حتى يظهر نصا من زبنة
على الثمن في حالة البعده لما تغذر المهار فربية على الثمن في حق الانعقاد
فجعلنا قياما لا بعقد البيع حكما كله معناه في البيع لا في الثمن فاذا هلك
البيع ارتفع البيع وان بقيت الدراهم والدنانير والدليل على ان بقاء البيع
معناه في قيام البيع لا في الثمن اننا جعلنا على انه لو وجد الثمن زبنا حال
قيام البيع تزدد فلو استحق الثمن فانه ببيع مثله لا يفسخ البيع ولو كان قيامه
البيع معناه اليه لكان يفسخ البيع بزهه فالحق ان العرض لا يفسخ البيع
او يفسخه عسافه فانه يفسخ البيع في الثاني وفي الثمن لما بقي البيع
على حاله علمنا ان قيام العقد معناه في البيع فاذا هلك ارتفع البيع ولا يرتفع
مرة اخرى بالاقالة المسئلة الثالثة في بيع الثمن بالثمن اذا تباينوا بدهم
او دينار او درهم بدينار او دينار بعد هلاك البدين او واحد
البدين ليس صيغة الاقالة وفي بيع العرض بالعرض لو تباينوا بعد هلاك
البدين لا يفسخ الاقالة والفرق وهو ان في باب الصرف لو تباينوا بعد هلاك
البدين لم يفسخ الاقالة وتعلقت الاقالة بثلل الدراهم والدنانير التي
قبضها في ثباني الذمة لا باعتبارها حتى كان لكل واحد منهما ان يرد مثله
ما قبضه بغيره وهذا لان الفسخ بعينه بالفسخ بالعقد والعقد لا يتعلق
باعتبارها وان اشترى اليه في الذمة فاذا كانت الاقالة لا تتعلق باعتبارها وانما
تتعلق بثلثها فديان في الذمة فاذا كانت الاقالة لا تتعلق باعتبارها لو كانا قد
صار هلا كليا كذا في خلاف بيع العرض بالعرض لانها متى كانا جميعا تنطق
الاقالة باعتبارها متى كانا هالكين لم ينشئ من العقود عقده ولا بد لقيام
العقد من قيام العقود وعليه فان قيل في باب الصرف لم ينشئ من
العقد عقده لما هلك البدين لان كل واحد من البدين واجب في الذمة
وقد سقط ذلك بالفسخ والاقالة لم يصادف بعقده فاعلمه فوجب ان
لا يفسخ الاقالة فالجواب عنه ان الدين ما لا يستلزم بالفسخ الا ان السابح
في الخط عن المشتري بعض الثمن بعد ما قبض الثمن بفسخ الخط
والخط لا يستلزم بعض الثمن ولو كان الثمن يسقط بالفسخ كان لا يفسخ الخط
كما لو حصل الخط بعد الاقالة لكون الواجب في الذمة ما لا يسقط بالفسخ
الا ان الغالب لا يطالب الغريم بقدر الفسخ ان الغالب لا يفتقد فانه لو
طالبه الطالب ما بقي في ذمته طالبه الغريم بما وجب له في ذمة الطالب لان

الدين

الدين بدعي باثباتها لا باثباتها واذا كان كذلك ما هو العفو وعليه وهو
الدين فامر في ذمة كل واحد منهما فعمت الاقالة باعتبار ما بقي في ذمتها
كما في العقد باعتبار ما يجب في ذمتها المسئلة الرابعة اذا كان رأس
المال عرضا وهلك العرض بغير ثمن لا يفسخ الاقالة لقيام السلم فيه
وكان قيام السلم معناه في تسليم السلم فيه وان كان السلم فيه دينارا
المال اذا كان عرضا كان حصة حقيقة وحكما وقرق بين فعل السلم وبين
بيع العرض بالدين فليس هو الذي ان يبيع العرض بالدين السلم كمال
حقيقة وحكما لانه من حقيقة وحكما والدين دية حقيقة وحكما او حكما لا حقيقة
فكان للمبيع ضرب مزبنة على الثمن والتعريف ما مر فاما السلم فيه ان كان دينارا
حقيقة فهو من حكما لانه بيع ولعدها لا يستلزم الية قبل العرض
والبيع ما يكون صينا وكان لمعنه العين ورأس المال ان كان دينارا حقيقة
فهو من حكما حتى لو افتقر فاقبل ففسخ رأس المال بطل السلم فان كان رأس
المال دينارا وجعل ان الاقالة في حصة عن دين دين فاسلما بفسخ
قيام العقد معناه في البيع العرض بالعرض لا في احداهما بعينه
وانه على العقد **الفصل التاسع عشر في الاستبراء** قال محمد
رحمه الله في الاصل ان المشتري جارية وجب على المشتري ان يستبرأ
بحبسه اذا كانت ممن تحض حتى لا ينجس بها فاقبل ان تحض
بحبسه والاصل في ذلك قوله عليه السلام في تساي او طاس الا ان
الحالي من التي حتى يفتن حياها ولا الحالي حتى يستبرأ بحبسه
والحكم في ذلك يعزى برأه درهم وصيانة ما لنفسه عن الخلط والحرز من
ان يفسد ساقيا ما كره غير ذلك لا يمكن بنا الحكم على حقيقة هذا المعنى
لعلوه قسما الحكم على السبب الظاهر وهو استبراء ملك الرقبة والتبريد
لان الصيانة انما يجب عليه حقيقة في ملك المال لان جملته الرقبة بقدر
على الفعل شرعا وما به التدبير عليه حقيقة فتعلق الحكم به لهذا تعذر
الى من النص ص عليه وهو المسئلة في الشترارة بهذه العلة ويستوى
على ظاهر الرواية ان يكون البيع من بهاها او لا بهاها لان هذا الحكم ينأصل
استبراءات هل العوى بملك الرقبة والتدبير وكذلك قال ابو الحسن
رحمته الله منه في الجارية اذا كانت بكر او انجب الاستبراء وروى عن ابى
يوسف رحمه الله انه اذا كانت بكر او قد خلط على المشتري ان يفسخ الخط
الاستبراء وفي المتعارف هل ذهب جارية لانه العذر ومكشفت في
ملكه بشهر ان يفسخها على نفسه واستبرأها فلا استبراء عليه عند
ابى يوسف رحمه الله وقال ابو حنيفة رحمه الله عليه الاستبراء وان
كانت ممن لا تحض لفسخ الخط او كبر استبرأها شهر ففسخ الخط
غير ذوات الحفص مقام الحفص في ذوات الحفص كما في العدة وحكمها
لا يجوز له ان يفسخها لا يفسخها ولا يفسخها بشهر ولا يفسخها لان



هذه الاشياء دواعي الوفي والداي الى الشئ يعطى لعمك ذلوا السبي ويستمرط في
 الاستمرار حقيقته كملو بعد استخراث ملكة الرقة والبرحان الحبيبة قبل
 الفتيان الجبري بها عن الحبيبة الاستمرار الا وادعوا ان يوسف
 رحمه الله لما ذكرنا ان هذا الحبيب على استخراث هذا الوفي ملك اليد والبركة
 جميعا لا حبيبة تعرف براءة الرحم ولو انقطع الحبيب بعلمه قال ابو حنيفة
 وابو يوسف رحمه الله لا يهاجني تحضي مدة لو كانت عاملا لم يهاج
 لكنه اشهر وقال محمد رحمه الله يعتبر اربعة اشهر ومثله في شهر رجب
 وقال شهران وخمسها م وقال زفر بن جهم الله سنان وروى علي
 عن ابى يوسف رحمه الله في رجل اشترى جارية تحض في السنة مرة واحدة
 قال عليه ان يشترىها بحقيقة قبل له قد حقت فتكول هذا قبل ان
 يستمر بها ثلثة اشهر قال والان اقول بخلاف هذا فصيل عن اشري
 جارية مستحاضة لا يهاجني كين يستمر بها قال بعد ما اول الشهر
 عشرة ايام ولو ملك جارية عاملا لا يهاجني تمنع عليها وبعد ما وضعت
 حملها لاستمر اهلها بالمدة الذي رويها وكان وضع الحمل في حق حصول
 القصور وهو يفرق براءة الرحم من الحبيبة وان وضعت حملها قبل
 الفتيان فعليه الاستمرار كما لو كانت قبل الفتيان واذا اشترى جارية
 لها زوج يدخل بها فالحق ان يقضيها المشتري فعلى المشتري ان يستمر
 بحقيقة فكذا ذكر في الاصل في كتاب الحمل انه لا يستمر اهل المشتري
 فعلى رواية كتاب الحمل اعتبار وقت الشراء وقت الشراء في مشغولة
 بحق الفتيان رواية الاصل اعتبار وقت الفتيان وهو العمدة لان وقت
 وجوب الاستمرار اهل المشتري وقت الفتيان وهو وقت القبل فاحرم عن
 حق الفتيان وان كان الزوج طلقها بعد فتيان المشتري فلا استمر اهل المشتري
 وهذا هو الحيلة لاستمرار الاستمرار ان تزوجها البائع قبل البيع او تزوجها
 المشتري بعد الشراء قبل الفتيان ثم يبيعها المشتري ثم يملكها الزوج ولا
 يحل الاستمرار على المشتري لان وقت وجوب الاستمرار وقت الفتيان ووقت
 الفتيان مشغولة بحق الزوج فلا يجب عليه الاستمرار وبعد ما خلقتا زوجها
 وصارت فارضة عن حقه ايو حيد السب وهو استخراث حل الوفي باستخراث
 ملكة الرقة واليد قال الشيخ الامام الاخشيس الإسماعيلي رحمه الله
 لا يجب الاستمرار في هذه الصورة اذا كان البائع لا يملكها اما اذا كان البائع
 يملكها يجب الاستمرار من سب مائة رزق غيره وهكذا روي بن سامة
 عن محمد رحمه الله والمذكور في رجل اشترى جارية لها زوج وقتها
 طلقها الزوج قبل ان يدخل بها فلا يستمر اهل المشتري الا ان يكون
 البائع زوجا بعد وطئها ما قبل ان تحض فان لا يجب له في المشتري
 في هذه الصورة ان يملكها حتى تحض حتى لا يملكها في طهر واحد
 وان لم يكن يجب الاستمرار احيلة اخرى وهو ان تزوجها المشتري قبل

الشرا

اشترى استمر بها وبقيت بعد الايام الاستمرار لان الكاح ثبت فعليه
 الفتيان كما استمرها وفي فراشه وقبائل الفتيان له حصة دليل شرعي
 على فراجه من ما الغير وفي المتنازع تزوج امه واستمرها قال اسحق
 ان يستمر بها روي بن سامة عن محمد رحمه الله وروي بشر بن ابى يوسف
 عن ابى حنيفة رضي الله عنه في هذه الصورة انه لا يستمر اهلها وقال
 ابو يوسف رحمه الله عليه الاستمرار او كان الشئ الامام الاجل لعنه الله
 المرحوم في رحمه الله يقول ريت في كتاب الاستمرار بعض الشيوخ انه اذا
 الاستمرار في المشتري في هذه الصورة ان لو تزوجها وولم يهاجها واستمرها
 لانه حينئذ يملكها وفي مشغولة بعده فاما اذا استمرها قبل ان يملكها
 فاما استمرها قبل الكاح فما ثبوت الملك ملك الفتيان لان كاح يرب
 الاستمرار لفتق سببه وهو استخراث حل الوفي ملك الفتيان وكذا
 يقول محمد وقد فقه رحمه الله ولحق عندى فيه شبهة وان اباي
 جاره وابي ابي المشتري من اول المشتري السب فلا استمر اهل البائع استحبابا
 واذا اردوا المصير بعد الفتيان فعلى المشتري ان يملكها بحقيقة وانما حصة
 الابنة او ردت العصب او ردت الموصولة او حقت الفتيان او الفتيان
 لم يكن على الولد ان يستمر بها عند الى حبيبة روي بن سامة عن الامام اسحق
 على البائع بفساد السبع فعليه ان يستمر بها اذا تزوجها جارية وكان الزوج
 يملكها ان يملك على الزوج استمر في قول ابو حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف
 يستمر بها بحقيقة استمرها كذا يردني الى احتلال الرجل على امرأته
 في طهر واحد وفي حبيبة رحمه الله ان كان عقد النكاح من غير فتيان او امرأة
 الرحم شرعا وهو العصبى من الاستمرار فاذا اراد الرجل ان يبيع امرأته
 وقد كان يملكها يخطئ له ان يستمر بها في بيعها واذا اراد الرجل
 ان يزوجه امته من انسان وقد كان يملكها يخطئ ان يبيعها ولو يخطئ
 له ان يستمر بها بحقيقة في تزوجها كذا اراد ان يبيعها والعصبى ان
 يملكها يجب الاستمرار والله مال خمس الامية السرخسي رحمه الله بخلاف
 ما اذا اراد ان يبيعها والفرق ان في فصل البيع الاستمرار يجب
 على المشتري في فصل المصوري بفساد معنى الابواب على البائع
 اما في فصل النكاح لا يجب الاستمرار على الزوج له فصل في معنى الفتيان
 فثبت الحاجة الى ايمانها على الزوج وفي المصداق الحسين بن زناد عن
 ابى حنيفة رحمه الله عليها كذا يردني الى بيع جارية كان يملكها حتى
 يستمر بها بحقيقة وان كانت لا تحض ابدا او كانت ابسة فتشهر وان
 ارتفع حبيبتها بعد الوطئ فابرة اشهر وان ارتفع حبيبتها قبل
 اشهر او خمسة اشهر وان جاءها في الحوض فلا يبيعها حتى تظهر من
 حبيبة اخرى واذا زنت امرأة الرجل فليس عليه الاستمرار في قول
 ابى حنيفة رحمه الله وقال محمد لعلي ان لا يملكها حتى يستمر بها بحقيقة

الشيخ

الشيخ

صاحبها معايب منها ما مرة اخرى لان كل واحد منهما ما به لما وطبها وما يفي
من الشغل منها لا يحل له وفي واحدة منها ما كذا تفسير جامع بينهما
غير ان الشغل من الوطى امر باخر لا يوفق عليه خيفة وتلايد من اقامه
سنت ظاهر مقام الشغل واقفا بما ملك الوطى له فيها على الكمال بعد
ما وطبها وان امر ظاهر وسبب نزول الى الشغل مقام الشغل فافترق
الوطى له فيها على الكمال باق قبل النكاح والبيع والعكازة في الشغل
فيها من حيث الاعتبار فلو وفي واحدة منها يصير جامع بينهما ما وان
حرام فلهذا منع من وفي واحدة منها بعد ما وطبها حتى يقع الاخرى
او نزول او بكان فان امر او زوج او كاتب احد بهما حل له وفي الباقية ان
يوطى الباقية لا يصير جامع بينهما لان ملك الوطى اقدم مقام الشغل ونزول
ملك الوطى في مقام نزول الشغل والنكاح والبيع والملك الذي
والكتابة كذا في الاثر ان البري لو وطبها فمقرها انزال الشغل عن
الاولى من حيث الحكم بنزول ملك الوطى عنها لم يصير يوطى الثانية جامع
بينهما ما وان حرام فلهذا منع من وفي واحدة منها بعد ما وطبها حتى
يبيع الاخرى او نزول او بكان فان امر او زوج او كاتب احد ما حل له
وفي الباقية ان وفي الباقية لا يبيع جامع بينهما لان ملك الوطى اقدم
مقام الشغل ونزول ملك الوطى في مقام نزول الشغل والبيع
والبيع نزول ملك الوطى والكتابة كذا في الاثر ان البري لو وطبها
غير مقرها واذال الشغل عن الاولى من حيث الحكم بنزول ملك الوطى
عنها لم يصير يوطى الثانية جامع بينهما ما ولا كذا حال وفي الثانية
فلو ان الزوج طلق المتوجة واشترى البري الذي امر او دون عليه
يعيب فلا ينبغي ان يبا واحدة منها من ملك فرج الاخرى غيره لانه بعد
ما انتصت العدة واشترى ثقت له ملك الوطى فيها وقد ذكرنا ان
ملك الوطى فيها بعد وجود الوطى قائم مقام الشغل يكون الشغل
باطلا وانما انزلت الشغل بعود ملك الوطى في الاخرى حتى وفي الاخرى
صاحبها معايب منها ما وان ردت له ادم عن الاسلام لم يحل له وفي الاخرى
لان الشغل باق بعد الرد لقيام ملك الوطى فان ملك الوطى لا يزل
حتى لو وطبها لا يفرم العدة وان قام مقام الشغل بعد رد الوطى واذال
الشغل بالردة حتى وفي الاخرى يصير جامع بينهما ما وان حرام فلهذا منع
وهو احد ما وان امر او بكان او بكان بن او حنت جلية فانه لا ينبغي
له ان يقرب الاخرى لان ملك الوطى لا يزل عن احدتها بهذه
الاسباب فانه لو وطبها بعد الحثاية وبعد القدر بعد عقرها وبعد
البرهن والحق الدين ان غير العقد لا يفرم عقرها لا يزل عن ملكها وانما
غيره عقرها يتكلف بعقدها وحق الرهن يكون ملكا لانه لان العقد
قائم مقام ما استوفى بالوطى وان الباقى على ملكه بعد الحرق الدين والرهن

روي عن محمد بن محمد رحمه الله رواية أخرى انه قال يجب عليه وان حملت من
الزنا لا يبرأ بها حتى تنفق حكمها واذا كان لا حول حارة بطاعا فاشترى اغتبا
كان له ان يطأ الاولى وليس له ان يطأ الثانية اما ان كان يطأ الاولى لانه لو امكن له
ذلك اما ان لم يكن حتى لا يصير جامعين الاختين وانه حرام ان الجموع المجمع
بين الاختين لما تكاثر اولادها واما الجمع بينهما فكما لقوله تعالى وان تحموا
بنات الاختين والمراد منه النكاح واما وطأها فله عليه السلام لا خلاف
لا مراهة نعمين بالله واليوم الآخر ان جمعة ما في رحم اختين ووطئ الاولى بعد
ما اشترى اغتبا لا يصير جامعين بينهما فكما هو هذا الماهر ولا وطأ ما لان رحم
الشتره غير مشغولة بمائة حقيقة وهذا الماهر وكذا ان لا ينفس الشتره
لم يثبت له عليها فطراش حتى يقر ذلك مقام الشغل الا ان ينفس الشتره
جاءت بولده لا يثبت النسب منه بدون الدعوى فهو معنى قولنا انه لو يوطئ
الاولى لا يصير جامعين الاختين وكما ووطأ ما وقد اختلف ما لو كان
الشتره تزوجا ان تزوج بالاخت بعد ما ووطأ الاولى ليس له ان يطأ الاولى لانه
لو ووطأ الاولى بعد ما تزوج بالاخت بعد ما ووطأ الاولى ليس له ان يطأ الاولى لانه
بصير مشغولة بما عكسا لان النكاح خلق بالموت في حق ثبات النسب حكما
واذا صار رحم الشتره مشغولة بما عكسا لم يوطئ الاولى لا يصير جامعين
بينهما فان قيل لو صار رحم الشتره مشغولة بما عكسا لانتسب النكاح
بينهم ان لا يجوز فكما هو حق لا يصير جامعين ما لان بنفس النكاح وان
صار جامعين بينهما الا ان ذلك الجموع ليس حراما لان بنفس الجموع مطلق
ومطلق الاسم فصر في الود الكامل فينفس جميعا من كل وجه وان كان
الاخر مثل الاول لان الجموع بينهما يحصل بالاخر والاخر هو هذا ليس مثل الاول
لان الاخر هو هذا النكاح والنكاح وبقي حكمه الا حقيقة فالتكاح بصير رحم الشتره
مشغولة بما عكسا حقيقة وحقا فالأخر هو هذا النكاح وبقي
كل وجه فاني انا وهذا بخلاف ما لو تزوج بالاخت بعد ما ووطئ الاولى ليس
له ان يطأ الاولى لان هذا ووطئ الاولى مرة اخرى يحقق الجموع بينهما ما ثبت
كل وجه لان رحم الشتره صار مشغولة بما عكسا حقيقة وبوطئ الاولى مرة اخرى
بصير رحم الاول مشغولة بما عكسا حقيقة فكما فالأخر هو هذا النكاح وبقي
النكاح وفي الوطئ ما في النكاح وزيادة فالقدر الذي وجد في الاول وجد
في الثاني وزيادة في جميع عمل الجموع من كل وجه وتنتهي الحزمة اما هذا
بخلافه وان لم يكن وطئ واحدة منهما يبرأ به في مسألة الشتره فان كان
استبهاش لا يصير جامعين الاختين لا نكاحا ولا ووطأ ولا ووطئ لان ان
يطأ الشتره فان وطئها جميعا فقد ايسر لانه ان ركب ما نفق عنه شرعا
فانه جمع بين الاختين ما والجمع بين الاختين ما منهي عنه شرعا ومن
اركب ما منهي عنه مشرعا كان مستثنى ولا يبرأ واحدة منه ما حتى يبيع
الاخرى او يزوجها او يكتاها لانه قبل البيع والنكاح والكتا به لو وطئ اطلاقا

مکان

14

الا انه مشغول بالدين وكذلك بدله بخلاف ما لو كانت احدهما لان ملكه الاول
يزول بالكتابة حتى يمر عتقا حارجا عن ملكه فصار كالتفخيح والبيع والامارة
من الرضا عن الدين سواء الماروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه قال يحرم من الرضا ما يحرم من الدين والجمع بين الاختين من النسي
نكا حاويا ووطيا حراما وكذا يحرم من الرضا ما كان عند الرجل امة
ربطها فاشترى بعثتها او عاتقها او بنت اخنتها من نسي كان او رضا
فهو بمنزلة الاختين لان الجمع بين الاثنين نكاحا ووطيا اما يحرم
لا بينهما ذنبي رجم محرم هذا المعنى موجود في الجمع بين المرأة وشبهاتها
وبنت اخنتها لانها ذواتي رحم محرم فيجمع بينهما نكاحا ووطيا كما حرم
بين الاختين وادانته في الرجل الحاربي ومقتضاها عليه عدة من زوج
من غلاني او وفاة لوما او احشوا وقل فليس عليه استبراء بعد انقضاء العدة
وذلك لان الاستبراء في حالة الغنى فكيف يكون مشغولا بالعدة حالة الغنى
لما لا يجب اذا كانت مشغولا بالنكاح لانه لا يسعد ملك الولي وادانته
الاستبراء حالة الغنى لو وجب وجب بالطلاق والطلاق لا يجب لانه بالطلاق
استجد اث ملك الولي بغير ملك اليمين لا يستجد اث ملك اليمين ولا ان
الخراخ تليق بمعنى العدة في حق خلع الزوج في حق الولي اولي الله اعلم
الفصل العشرون في الاستصناع يجب ان يعلم ان الاستصناع في
حايير في كل ما جرى التعامل فيه كالقنطرة والخزف والاكاني الخ
الصغير والقياس وما يشبه ذلك الاستصناع لا يجوز فيه ائتمن التعامل فيه
كالشباب وما يشبهه من القياس ان لا يجوز الاستصناع اقسطا ولا غير
والشباب رجمها الله وجه القياس في ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه يقي عن بيع ما ليس عند الانسان ورجح في السلم وهذا بيع ما ليس عنده
لا على وجه السلم فلا يجوز علا بظاهر النص وان من حرم الاستصناع فمناه
للمناس تعامل فيه ان يجوز له اجارة او بيعا او سلفا ولا وجه له تجوز له بيعا لانه
باع ما ليس عنده ولا وجه له تجوز له سلفا لانه لم يجد شيئا من جنس السلم وادانته
لم يكن تجوز له على موافقة هذه العقود كان بالملكية الاستصناع في السابق
وجه الاستصناع ان القياس وان كان يات في حوز الاستصناع من العرف
الذي قلناه الا ان تركنا القياس وجوزنا التعامل بالناس فان الناس يعلمون
الاستصناع في هذه الاشياء من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى
يومنا هذا من غير تكثير رد من العلم به رضي الله عنهم ولا من التاكيد
وتعامل الناس من غير تكثير من علم كل عصر وان كان القياس ما يجوز
لان من لم يملك في الحما وقد رماستعمل من الما مشغول وهذا قد
قال استقي اقله بشرية ما ليس كان ذلك تعامل الناس منه من غير
تكثير ورد من علم كل عصر وان كان القياس ياتي جوارزه وقد لفت
والاصل في ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما رواه السابق

حسنا

حسنا فهو عند الله حسن والسلم والاول الاستصناع حسنا فيكون حسنا
بخلاف الاستصناع فيما لا تعامل الناس في الشك وبما يشبه ذلك لان
المحرم للاستصناع التعامل فيما لا تعامل الناس فيه لا يجوز في بيع
القياس في الاستصناع فيما لا تعامل الناس فيه تعامل ان جاز استصناعا فاعنا
يجوز معاودة الاموادة بدليل ان محرم الله ذكر فيه الناس
والاستصناع ولو كان معاودة الحماز قياسا او استصناعا والدليل عليه
انه فعل بدليل الناس فيه تعامل وتبين التعامل للناس فيه ولو
كان ولو كان معاودة الحماز في العمل والدليل عليه ان محرم الله قال
في الكتاب ان افزع الصانع من العمل وان كان المستصنع بالحماز انه لو
اشترى في المبركة فقتلته مشروعا وكذا اذا قنس الامر فانه يملكه
ولو كانت معاودة لا معاودة لكان لا يصير الامر ملغاه قد انما تنقذ
معاودة الاموادة بشرية يتفق معاودة الاموادة يقول بنعقد اجاره
ابتدا وبصير بغيرها متى سلم قبل التسليم بيساعة بدليل انهم قالوا
امان الصانع اذا بات قبل تسليم العمل بطل الاستصناع ولا يستوفى به
المستصنع من ثمرته ولو انعقد بغيرها ابتدا وانما كان لا يسلط بغيره
كما في بيع العين والسلم وقال محمد رحمه الله اذا اتى به الصانع كان المستصنع
ما جاز لا كما اشترى المبركة وادانته اجاره ابتدا وانما تنقذ لغيره
الرؤية كما في الحماز والقياس ولو كان بنعقد بغيره التسليم بيساعة
لم يثبت خيار الرؤية لانه يكون مشتريا ما رآه وخيار الرؤية لا يثبت
في المبرك علمنا انما تنقذ اجاره ابتدا وان كان القياس باه لانه اجاره
على عمل في ملك الاخير في بصير بغيرها انما قبل التسليم بيساعة وان
كان القياس ياتي ان بصير الاجاره بغيره لكن تركنا القياس في العمل لكان
التعامل والاخت في ذلك ان المستصنع طلب منه العمل والعين جبرها
فلا بد من اعتبارها جبرها واعتبارها جبرها في حالة واحدة متعذرا لان بين الاجارة
والبيع ثنائي في جبرها اجاره ابتدا لان عدم العقود عليه لا يمنع انعقاد الاجارة كما
وبين انعقاد البيع فاعتبرها اجاره ابتدا وجعلناها ساعا قبل التسليم لساعة
تتفرع على الاخرين طهرها كما فعلنا هكذا في العدة بشرية العرف استصناعا
نشرع في الاستصناع باللفظ وسما انما هلا يعني وهذا هذا ولقد اقبلنا
لومات قبل التسليم بطل الاجارة متى سلم كان الاستصناع بالاختيار لانه
اشترى ما لم يره وهذا بخلاف ما لو استاجر وادانته لكانت له كتابا بعينه
او صاعا بغيره بغيره بيساعة فانه بنعقد اجاره ابتدا وانما وان كانت
فيه ملك العين من الاستاجر وهو المبرك والصنع لان ملك المبرك والصنع
ممكن من غير ان يجعل بغيره في الانتهاء اتصال بغيره فان اتصال الصنع
عمل الانسان سبب الملك الصنع من غير عقد اصلا فاذ الملكا ملك
الصنع من غير بيع لم يفسد اني ان يجعل بغيره العمل انما وانه خلاف

القباس فاما هو فانه تلك العين من المستصنع بعبارة يمكن وان اعتبرها
اجارة ابتداء ان العمل لا يصير ملكا له قبل ملكه لاجل ان ملكه ملكك العين
منه بعد الاجارة فانه لا يمكن ان يملك العين منه او لا ولا يملكها
الا بالبيع فلهذا سئل عنها وعندها سئل عنها قيل ان البيع يباعه ليعتد له خيار الرجوع
ولهذا امر رد محمد رحمه الله الاستصناع في كتاب الشرائع فان قيل لو كان يتعقد
اجاره لكان المانع بحسب العمل ويحسب المستصنع على انما الدرام كما
في سائر الاجارات ولو ان المانع يحسب صنفه قبل العقد يرى المانع
على لزمه بالاستصناع ولم يتعقد اجارة لا يستحق عليه العمل بعد العقد قلنا ان
في رد الاستصناع عدم الضرر وحسب روي عن ابي يوسف عن ابي حنيفة
رضي الله عنهما ان المانع لم يحسب على العمل بل ان شاف فعل وان شام لم يفعل واذا
ان المانع بالبيع من المستصنع على العقد لم يجره بالخيار ان شاف فعل
وان شام لم يفعل وذكر المذموم رحمه الله في كتابه ان هذا العقد ليس بالارزاق وهو
يشبه هذا القول الى احد وقال ابو يوسف رحمه الله عليه ولا يحسب المستصنع
دون المانع وهو رواية عن اصحابنا رحمه الله ثم رجع ابو يوسف عن هذا
وقال لا خيار له اخذ منها بل يحسب المانع على العمل ويحسب المانع المستصنع
على القول وجه ما روي عن ابي يوسف رحمه الله لا يحسب كل واحد منهما
المانع بل كل من العمل يحسب عليه واما فاته لم يحسب على العقد يتصرف به
المانع لانه عسى لا يشتريه غيره منه اصلا ولا يشتريه بل لا العقد ومن
التمس بحسب العمل يقول دفعا للضرر عن المانع وجه قول ابي يوسف رحمه
الله او لا وهو رواية عن اصحابنا رحمه الله ان المستصنع اشترى شيئا لم يشره
بائع شيئا لم يشره ولا يشتري ما لم يشره البائع ولا يبيع وجه ما روي عن ابي
حنيفة رحمه الله وهو المذكور في العقد وروي لانه لا يحسب كل واحد منهما اما
المانع انما لم يحسب على العمل وان كان يتعقد اجارة لانه لا يملكه العمل الا
بالاق عين والاجارة لنفسه هذا العقد لا يترى ان المانع له ان يمتنع
من العمل اذا كان المانع من جهة وروى الارض كذا لانه لا يملك
المانع بوجه الاجارة بالانفاق عين وكذا لانه استاجر رجلا ليقطع يده
ومنه وقعت شيئا كذا كان له ان يمتنع فكذا لانه لا يحسب المستصنع
على اعطاء الدراع وان شرط تعمله لان الاجارة في الامر مشرأ ما لم يشره
ما لم يشره كان له ان يمتنع العقد ولا يعطى البذل ولا يجوز الاستصناع بخلاف
القباس لاجل الحاجة والعسرة في الضرورة في الميزان في الضرورة في
الضرورة على اصل القياس عن هذا قلنا ان المانع ان يبيع المستوع قبل
ان يراه المستصنع لان العقد ليس بالارزاق فاذ اراد ان يشره له ان يشره
لان المانع بالاحضار اسقط خياره ولزم العقد من جانبها فاذا اراد ان يبيع
تثبت الضرر في حقه ايضا فلا يكون للمانع ان يشره بعد ما قوله لو ان
لمستوع صنفه قبل العقد لم يحسب على العمل قلنا العتصو ومن العمل المستوع

فان اسلم الممول سلفه عنه هذا اذا لم يضره ذلك اولا فاما اذا ضرب لذلك
اجلا قال ابو حنيفة رضي الله عنه بفسادها ولا يبي استصناعا حتى يحس العمل
راس المال في المجلس ومن ابي بالمصنع على الوضوء الذي وعده لا يكون له
خيار الرجوع وقال ابو يوسف ويحسب ربه ان الله لا يصير شيئا لم يبي استصناعا
وهذا الاستصناع في ما للمناس منه تعامل فاما بالانعام للناس فيه كان لا
يستصناع في الثبات فانه ينفصل سلفا فضرر الاجل بالاجام هكذا قال ابو حنيفة
ذلك الى الاستصناع يتعقد اجارة ابتداء ويحسب ربه ان الله لا يصير شيئا لم يبي استصناعا
الاجل فاعتبار معنى الاجارة فيه يمنع ان يصير سلفا لان الاجارة لا يصير سلفا
بضرر الاجل كما قال كذا في خط هذا الشوب هذا الى شهر لا يصير
سلفا واعتبار معنى البيع يوجب ان يكون سلفا لان المستصنع في حكم بيعه عين
ولهذا اثبت المستصنع خيار الرجوع وضرر الاجل لا يبي في الاعيان وانما
يبي في الديون فضرر الاجل اقصر ان يكون المبيع دينيا في الذمة والمبيع
لا يثبت دينيا في الذمة الا سلفا فذا خضع ما يوجب ان يكون سلفا في الذمة والمبيع
وما يبيع وقد امتنع بخبره استصناعا من غير ان يجعله سلفا لاجل عمله سلفا
وقد استوي الموجب لغيره سلفا مع المانع قلنا ما تعامل الناس فيه
لانه لا يملك خبره استصناعا فخرناه سلفا واما ابو حنيفة رضي الله عنه
ينزل الخضع ما يوجب ان يصير الاستصناع سلفا وما يبيع ويرج ما يوجب
ان يكون سلفا على ما يبيع فلهذا سئل عن اجارة لانه ان اعتبر معنى الاجارة
ان يمتنع ان يكون سلفا باعتبار معنى البيع يوجب ان يكون سلفا فذا استصناع
وهذا اعتبار اخر يوجب ان يصير سلفا وهو ان الاجارة سلفا ورهنا كانت
المبيع كان في ذلك نحو هذا العقد على موافقة القياس من وجه ان البيع
حسب ثبوت دينيا في الذمة وسموت البيع في الذمة على موافقة القياس من
وجه كافي السلف فاما متى صار استصناعا لم يكن البيع في الذمة دينيا ولا اعتبار
في هذا خلاف القياس من كل وجه اعتبار ما يوجب حصره سلفا سلفا وما يبيع
شي واحد فيكون العبرة لما يوجب سلفا اذا صار سلفا لم يحسب المستصنع خيار الرجوع
كما في سائر الامور لا يثبت خيار الرجوع وان اشترى ما لم يشره فرق بين
هذا وبين ما اذا باع العين لان المشتري في بيع العين خيار الرجوع وانما كان
كذا لان اثبات خيار الرجوع لا يثبت في السلف لان فاته خيار الرجوع لا يبي
السلف لانه لم يشره وغيره ما تناوله العقد لان العقد لا يثبت في هذا الغرض
بعينه وانما تناوله في الذمة دينيا في الذمة ولا يبيس العقد بوجه بل يعود
حقه اليه مثله واذا لم يشره وجاله لا يثبت في بيع العين بعد موته
وجاله لان حقه الفسخ والبيع بنفسه متى رده بخلاف الرجوع لانه قد عين
ما تناوله العقد فيفسخ العقد بوجه اذا انا حقه وهو سلفا والله
اعلم **الفصل الثاني** في البيع يوجب ثبوت السابق على اجارة المستحق

قلنا

السبحة

الأولى

ولا يوجب نقصه ونقصه في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة رضي الله عنه
ان الخصومة من المشتق وطلب الحارس من القاضى دليل نقض العقد فثبت
به العقد كما يثبت نقضه تصرف المشتق حتى لا يعمل اجارة المشتق بعد ذلك
وعن أبي يوسف رحمه الله ان أخذ المشتق العبد بحكم القاضى دليل النقض
فيثبت نقض به العقد وعن أبي يوسف رحمه الله رواية اخرى ان المشتق اذا اقال
عند الخصومة انا اخبر البينة لا تحجز العبد فكله لا يثبت نقض العقد ويعمل
اجارته وان لم يقل ذلك لا يعمل اجارته وفي ظاهر الرواية ليس بشئ من ذلك
وليس النقض اما الخصومة وطلب الحارس فلا يثبت الا بغير اتفاق والمطالبة
والاستحقاق لو كان قاطعا كما هو في البيع لا يثبت انعقاد البيع بغيره وفي
الاختلاف لا يوجب النقض والتسليم من طريق الاولى والاحد كما قلنا
محمداً محتمل الحامل والتمرد محتمل النقض والتسليم والعقد كما يترتب
فلا يثبت النقض بالسك وان اجاز المشتق البيع على اجارته كان الثمن للمشتق
ولكن البايع يضمنه ويدفعه الى المشتق وان كان المشتري شياً واحداً
لا يثبت الوأخذ والعبد المأخوذ فاشترى بغيره قبل النقض أو بعده
فلا يشتري الخاري البايع ان شاء اخذه بالحكمة وان شأ تركه فان كان
المشتري شئ من الثوبين والعبد من فم يضمنها حتى اشترى احدها
او ضمن احدها فلا يشتري الخاري الاخر لان الضعفة تفرقت على المشتري
فكل الثمار وان اشترى احدها بعد العقد فلا حرج له في الاخر وان تفرقت
الضعفة عليه لا يفرق بغيره التمام وان كان المشتري مكلياً او
موزوناً واشترى بغيره قبل الضعفة فلا يشتري الخاري فيما بين التفرق
الضعفة عليه قبل التمام وان اشترى بغيره بعد الضعفة وعن أبي
حنيفة رضي الله عنه رواية ان روي لشري عن أبي يوسف رحمه الله في
الاملاجل اشتري رقيقاً وسنناً ومسل أو حرة زينة أو من أوسله فم
او حو القاضى دقيق او حيلة ثم اشترى ما يهتبه منها فلا يشتري الخاري ان
شأ أخذ البايع بحسبه من الثمن وان شأ تركه ان هذا شئ واحد ويكثر
الحال فيه قبل العقد وبعد سواه لو كان اشتري رقيقاً وسنناً او حرة
سواه وحري زينة او حو القاضى حيلة او عابثي خذل واشترى احدها ان
كان قبل العقد فله ان يرد البيع كله وان كان بعد العقد وليس له ان
يرد الاخرى ولا يرجع الا بحساب ما اشترى وهذا في سائر ما وصفت
لكن وذكر الحسن بن ابي مالك عن أبي يوسف رحمه الله في رجل اشتري
من اخر عشر بركات واشترى بعضها او ثلث قبل العقد انه قال
فيه قولان احدهما ان يسطر من الثمن بعد العقد الثاني انه يسطر
تقدر حصته ذلك من الثمن لو قسم الثمن على القيمة فعلى القول الاول
لم يجعلها مختلفة وعلى القول الثاني لم يجعلها مختلفة وفي الاستقار رجل
اشترى من اخر عبداً بالثمن وذهب البايع الثمن للمشتري قبل

العقد

العقد او بعده ثم اشترى العبد فلا يسيل للمشتري على البايع ان ما ذهب
البايع ماله فلا يضمنه ماله وما له في يده ولو اشترى العبد العقد قبل ان ينفق
له بالعقد فان البيع جائز والعقد جائز في قول أبي حنيفة رضي الله عنه ان
كانت الهبة قبل حرقه وبين البايع مثله لرب العبد ولا يجوز الهبة بعد
العقد فيرد به المشتري ويكون لرب العبد وما في قول أبي يوسف
رحمه الله ولا يجوز الهبة في الرخصين جميعاً لان الاجازة في الاثنى كالاذن
في الاثنى ولو اذن له في الاثنى استغنى عنه وذهب اثنى للمشتري
كان الحرق ما ذكرنا فثبت كذا في المشتري داراً او بيتاً فيها ثياب واشترى الرجل
الدار بالثمن ونقص بها المشتري ما لم يذكر في عامة الكتب ان المشتري
يرجع لقيمة البنا على البايع وذكر في شركة الجميع ان المشتري بالخيار في البنا
الشتر فان شاء أمسكه ولا يرجع على البايع بالحكمة من زيادة قدره لانه لما اختار
النقص فقد ابر البايع عن الثمن وان شأ ترك البايع على البايع ورجع عليه
بقيمة البنا مستأجراً ونقص ما شأ خالو اذا اختار المشتري اسبقه النقض
فلما ان يرجع على البايع بما اخذه من زيادة قدره وقاسه على ما ان اخرج ثوب
انسان حرقاً فاحشاً خادماً لصاحب الثوب ان يحسب الثوب ويعينه
النقصان كذا هي ولو ان المشتري باع الدار من رجل اخر وبنا فيها المشتري
الثاني بنا ثم اشترى رجل من المشتري الثاني رقيقاً المشتري الثاني على
المشتري الاول وقيمة البنا ويرجع المشتري الاول على البايع الثمن ولا
يرجع عليه بقيمة البنا عند أبي حنيفة رحمه الله وعندنا يرجع عليه بقيمة
البنا وفي المتنازعين أبي يوسف رحمه الله رواية اخرى انه قال في رجل اشترى
المشتري الاول على البايع بقيمة البنا انا اقول في هذا اقول انما قال الحاكم
ابو الفضل ذكر الخلاف عن أبي يوسف ان ابا حنيفة رضي الله عنه قال
لا يرجع المشتري الاول على البايع بالثمن حتى يوزى وقال أبو يوسف
رحمه الله حتى يضمن عليه وفرق أبو يوسف بين هذا وبين ما اذا اشترى
رجل من رجل عبداً او حري العبد في يد الغاصب حقه فترقضه الغصب
منه فليس للغصب منه ان يرجع على الغاصب بأرض حابته حتى يرجع
عليه وفي المتنازعين رجل اشترى داراً او بيتاً فيها ثياب واشترى بنفس الدار
شأنها ورد ما بقي من الدار ورجع بنفس قيمة البنا لانه مفرور وفي نفسها
ولو كان اشترى بنفس الدار يضمنه فان كان البنا في النصف فيه خاصة
رجع بقيمة البنا وان كان البنا في النصف فيه خاصة رجع بقيمة البنا وان
كان البنا النصف الذي لم يشترى فله ان يرد ذلك النصف ولا يرجع لثمن
من قيمة البنا وعن محمد رحمه الله فمن اشترى داراً على ان البايع بالخيار
فبنا المشتري فيها بنا ثم اشترى البايع ثم اشترى الدار قال لا يرجع على
المشتري بشئ من قيمة البنا قال لانه بنا فيها قبل ان يملكه البايع منه
وفي شركة الجميع اشتري داراً من رجلين وبنا فيها ثم اشترى رجل الغار

الشركة

الأولى

ونقص ما المشتري بشره من البايعين كان للمشتري الخيار ان شاء امسك
 او يبيع من النقص وان شاء سلم من النقص اليه ورجع عليه بنصف
 قيمة المثل لان كان مذكورا من قيمته في النقص فان حضر البايع الاخر بعد ذلك
 كان للمشتري الخيار في النقص الآخر واختياره احد السنين مع الاول في
 احد النصفين لا يكون اختيارا لذلك مع الثاني فله ان يختار مرة اخرى
 واذا اشترى ارضا واحدا اي مرفعا فاستحق من يد المشتري هل يرجع
 البايع ما انفق في العبارة فله ان يرد في هذه المسئلة من اعيانها اجمع الله وقد
 قيل لا يرجع لان اعيانها حصل بغير المنافع اليه والمنافع عند الاستحقاق
 بالاعتدال لم يجد رجعا اليه ويضمن البايع في الارض المشتراة اذا استحققت
 الغرس والزرع ومنها ان ينظر ما بين قيمة الزرع لقيمة البايع قال
 هشام رحمه الله وذلك اذا استحق من رجل اشترى دارا وبني فيها دواب
 مثل الباع باعها من رجل اخر ونقص المشتري الاخر بناه الاول فبناها بناه
 في الاول واستحقها هذه المسئلة على وجهين الاول ان يكون الثاني بناها
 بالثاني ملكه وفي هذا الوجه يضمن المشتري الثاني للمشتري الاول قيمة
 البناء من الدار القائمة وفيه ذلك للمشتري الاول ان كان قائما وان كان
 الثاني استحقها من غيره في ذلك للمشتري الاول وان بني بنقص الاول
 فالمشتري الثاني يضمن للمشتري الاول قيمة البناء من الدار القائمة
 للمشتري الاول ان يمسكه البناء وليس للمشتري الثاني رده لانه لا
 عين ملك الاول فان رد المشتري الثاني في ذلك زيادة اعطاه قيمة الزيادة
 من غير ان اعطاه اجر العمل لان الزيادة عين مال متوفر فاما العمل فلا
 يقوم الا بالعتد ولم يوجد العتد وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله
 رجل اشترى ارضا بثلثيها واستحق الشرب قبل القصد اخذ الارض اخذ
 الارض بجميع الثمن ان شاء وهذا ان شاء ذلك السبل وان كان قد نقص
 واحدة منها عرسا او بنا او زرعاً بنصف ثمن الشرب والسبل قال محمد
 رحمه الله كل من اذا بيعته وحده انجز البيع فيه فان استحق ذلك الثمن
 فان شاء المشتري اخذ الباقي بجميع الثمن وان شاء تركه وكل من اذا بيعته
 وحده جاز بيعه واذا بيعته مع غيره جاز اعيانها كان له حصة من الثمن فاداه
 ارضي المشتري استحقاقا العبد للمشتري واراد ان يرجع على بايعه بالثمن
 وانكر البايع البيع منه فاقام المشتري بطلبه على البيع قلنت بدينه وكان
 له الرجوع بالثمن على البايع ولا يشترط حضور العبد اسما هذه البيعة
 وكان للبايع ان يرجع على بايعه بالثمن وان انكر هو البيع لان الثمن لم يأت
 فعن عليه ما حكاه في انكاره فالحق انكاره بالعبد وان استحق
 العبد من يد المشتري بالملك المطلق وقضى القاضي بالعبد المستحق
 وقصر يد المشتري عن العبد ورجع المشتري على بايعه بالثمن فاقام
 البايع بدينه ان هذا العبد لم ينج في ملكي من امني وان انقضى المستحق

وقع

وقع بالملك المستحق له الرجوع على بالثمن قبلت بدينه اذا اقامها محضه
 المستحق اليه انما رغب السير الحسن وفي آخر باب صاحب السوايه وكذلك
 بايعي اذا اقام البايع بدينه على ان هذا العبد لم ينج في ملكي من امني قبلت
 بدينه اذا اقامها محضه المستحق ان يجد رجعه اليه بشرط حضور المستحق
 بقوله هذه البيعة من البايع وبعضها يوجب ايد ذلك وقالوا ينبغي
 ان لا يشترط حضور المستحق وتلك في علي فتوفي فتمس الامه السرخسي
 رحمه الله بغيره وبه وبعضها لا يشترط حضور المستحق بشرط ان لا يشترط
 محارجه اليه وقبل على ذلك محمد وابي يوسف الاخر يشترط حضور المستحق
 على قياس قول ابي حنيفة رحمه الله وابو يوسف انما الاول لا يشترط
 حضوره وهذا القول اشبه والمهر ووجه ذلك ان هذا القاضي بالعبد
 للمستحق ههنا ندين لما هو الاصل في العقد فله ان لا يملكه الا بالثمن عند محارجه
 وابي يوسف الاخر كان للمشتري ان يمسك العبد من المستحق فعن البيعة
 فتعدي الي المستحق فبشرط حضوره فانا على قول ابي حنيفة وابي يوسف
 رحمه الله الاول قصر القاضي في العبد المستحق فله ان يملكه واذا كان
 العقد فله ان يملكه لا يمكن المشتري من احد العبد من المستحق فله
 البيعة لا تعدي الي المستحق فلا يشترط حضوره استحق البيع من يد
 المشتري الاخره ورجع على بايعه فصالحه بايعه على مال قليل فله ان يرجع
 على بايعه بجميع الثمن انما المشتري البايع من الثمن نظر استحق البيع من
 يد المشتري لا يرجع على بايعه بالثمن لانه لا عين له على بايعه وكذلك
 رعيه الباطنة لا يرجع بقصده على الباعين استحق وانه من يد رجل وقال
 المستحق عند الدعوى ثابت الدائنة من مئذنة فقل ان يفتضي
 القاضي بالدائنة المستحق احسن المستحق عليه البايع عن القصة كاتما
 البايع بدينه ان الدائنة ملكه منذ عشر سنين فتعدي القاضي بالدائنة
 للمستحق لان المستحق ما ذكره من ربح الملك في الدائنة استحقه تارة
 عيب الدائنة لئن دعواه الملك من غير تارة ربح والبايع ذكره تارة
 الملك ودعواه دعوى المشتري لان المشتري يملك الملك من
 جهة تعني كان المشتري ادعى ملك بايعه تارة عشر سنين
 غير ان التارة اعبر لما حاله الاقوال عند ان حصة رضى الله عنه
 فيشترط اعتبار ذكر التارة وبقى الدعوى في الملك المطلق فتعدي بالدائنة
 للمستحق اذا استحق العبد من يد المشتري وقضى القاضي بالعبد المستحق
 فاراد المشتري ان يرجع على بايعه فادعى البايع الله لم يملكه ولم يملكه
 اثباته ورجع المشتري عليه بالثمن وصدقه بايعه في الشرا منه له ان
 يرجع على ان بايعه وان رغب ان العبد لم ينج فليكون دعوى المشتري
 من غير ثمن فقامت له لان الثمن لم ينج فليكون دعوى المشتري
 القاضي لما قضى عليه بالثمن المستحق فله ان يملكه فيما رغب من تاج

العبد عنده فالنقح دعوي التناج بالعدد موكذ له لو انكر بايعة الشرا
منه واقام هو البينة على الشرا منه رجوع عليه بالثمن وان صار متناجيا
لما زعم ان العبد نكح عنده لانه ما روى باخر زعم على ما ذكرنا اشتري من
رجل دارا وقصبتها ثم باعها من غيره ثم اشتراها منه ثانيا ثم استحققت
الدار من يد حاكم عن شمس الاجنة سائرا الاورجندى وجه الله ان
له ان يرجع على البائع الاول لان النكاح بالملك المستحق اوجب فتح الباعث
فخرج بيع المشتري وبشرا ثانيا من الثمن وصار كانه لم يبع من غيره
قد ذكرنا في اول الفصل ان الروايات اختلفت فيما اذا استحق السبع
من يد المشتري فعن ابو حنيفة رضي الله عنه ان المصنوعة من النسخ
والاخذ وطلب الحلم من القاضى دليل بفض البيع فينتقل به الباعث
كلها وعن اي يوسن وجه الله ان اخذ المشتق العين من القاضى دليل
الفسخ فينتقل به الباعث وفي ظاهر الرواية ليس من ذلك نقضنا
للعقد وانما ينتقل البيع بفسخ النقص من المشتق فاذا نقصه بنفسه
البيع الذي كان بين مشتري الاخير وباعه ويرجع المشتري الاخير
على بايعة وبعد ذلك يرجع على بايعة البائع الاول ولا يرجع اخذ
من الباعه على بايعة قبل ان يرجع على ولا يلزم ان يفسخ فيما بينهم الا
بالرجوع اذا ثبت هذا فنقول ليس المشتري الاول فريدا والمشتري
منه معجزا ويرجع المشتري الاول وهو زيد او علي فعند ان
جعتر بايعة اخر ثم يرجع جعتر المشتري وهو زيد لانه اشتراه
منه ولا يترد زيد على البائع الاول اما بدون ذلك لا يرجع زيد على البائع
الاول لان المشتري الاول اذا يرجع على جعتر وجعتر لم يرجع عليه
لنفسه البيع الذي جري بين زيد وجعتر كذا يرجع زيد وهو
المشتري الاول على البائع قبل ونحوه ان تكونا محاب في الرد بالعيب
نظير المحاب في الاستحقاق حتى ان في مسئلتنا لو وجد المشتري
الاول وهو زيد بالدار صبا بعد ما باعها من جعتر واشترها ثانيا
ردا زيد على جعتر ثم رد ما جعتر على زيد ثم رد ما زيد على البائع
الاول وهذا لان حق الرد بالعيب وان كان ينقطع بالبيع الا ان القاضى
لما رد على البائع الاخر انتفع العقد الذي جري بين المشتري الاخر
والبائع الاخر وصار كأنه لم يكن حتى لو كان الرد من المشتري الاخر
بفسخ فصلا لا يكون لباعه ان يرد على بايعة وفي شرح الجامع من تعليل
في كتاب الوكالة في باب ما يكون وكالة في الملاقى رجل اشترى
عبد اخباغه من غيره ثم اشتراه من ذلك الغير ثم الماع على عيب
كان عند البائع الاول لم يرد على الذي اشتراه منه لانه غير متفرد
لانه لو رده عليه كان للمرد وعليه ان يرد عليه ثانيا لانه اشتراه
منه فلا يبعد ولم يرد على البائع الاول لان هذا الملك غير مستفاد

من جهة فعله قياس هذا يشي ان لانقال في فصل الاستحقاق ان المشتري
الاخر يرجع على بايعة على ظاهر الرواية لانه لو رجع على بايعة لم يرجع عليه
ايضا لانه اشتراه منه فلا يبعد الرجوع ويحوز ان يكون بين الرد بالعيب وبين
الاستحقاق وقرئ في بيوع المستفاد من الحسن بن زياد وجه الله في كتاب
الاختلاف رجل اشترى من اخيه صبا بعد ما ردها ثم اشتراها بايعة المشتري
من بايعة من بعد به عينا فذكرها قال ابو يوسف وجه الله ان يرد على
المشتري الاول اذا لم يرد وهو قول ابو حنيفة رضي الله عنه وقد ذكرنا
مسألة الرد بالعيب قال هذا المشتري من اخر كما اشترا الارض والقال
جميعا وقصبتها ثم استحق العرصه وجدها لان المشتري ان يرد الاشجار
على بايعة ويرجع عليه جميع الثمن وبطله لما اشترى حارام يرد عنه
اشترى الحارم والبرذعة جميعا وقصبتها ثم استحق الحارم دون البرذعة
ليس للمشتري ان يرد البرذعة ويرجع على البائع جميع الثمن بل يسكن
البرذعة بخصمها من الثمن والعرق ان في فصل الضرر اشترى الاشجار
الثامة والبرذعة وبعد استحقاق العرصه يوم من المشتري بطلع الاشجار
ورالقال يخرج من حد الثمن ويصير عليها وهذا عيب فاحصل قلت
للمشتري حل الرد وهذا العين لا ياتي في فصل البرذعة لان باستحقاق
الحارم يصير البرذعة شيئا اخر فلا يخرج عن الانتفاع الذي اشتراها فله
فلهذا افتقرنا حال البائع رجلا على المشتري بالثمن وادى المشتري
الثمن الى المحال له ثم استحق الدار من يد المشتري فالمشتري على
على البائع يرجع بالثمن ذكر في مجموع النوازل من بيع الاعلاء على السعدى
وجه الله ان المشتري يرجع على البائع قبل له وان لم يطر المشتري بالبائع
هل يرجع على البائع له قال لا في الجامع ان المشتري بالمنازل ان شافع
على الامر فادى اشترى شيئا من الوكيل فاستحق المشتري من يد
المشتري فعند الاستحقاق يرجع المشتري بالثمن على الوكيل ان
كان المشتري دفع الثمن على الوكيل وان شادفع الثمن على الوكيل
يقال للوكيل مال الوكيل بالثمن وادفعه الى المشتري وبغاوت
ما بين العصور تبين ان في الصورة الاولى بمالك الوكيل يتفاد الثمن
من مال نفسه ولا ينتقل شاة المشتري من الوكيل وفي الصورة الثانية ينتقل
اخذ من الوكيل اشترى شاة وقصبتها واستحققت من يد الوكيل
الى المشتري يوما من الدهر لا يومرا للتسليم الى البائع لانه وان
حصل مقرا بالملك للبائع لكن مقتضى الشرا وان انتفع الشراء
بالاستحقاق فينتفع الاقرار لاحد ولو اشترى عبد اخذ اقراره
ملك فلان البائع قد وصل اليه يوما يوما للتسليم الى بايعة لان
اقراره بالملك له لم يخل في شرح تسمية بيع الاسلام (مشتري عبدا
اقراره ملك البائع وثنا بتمامه استحققت من بالبيعة يرجع على البائع

الاشارة
الأولى

بالثمن وليس للمبايع ان يقول المشتري انك اقررت انه كان ماضي
وان الثمن صار ملكا لي ومن رغبك ان يستحق غاصب فلا يرجع على
الغاصب منك حقيقة لان المشتري يقول انما اقررت لك بالثمن
لشترط ان املك المبيع فانه لو لم يقر على الغاصب فانه لو اذ
صار العقد ملكا للمشتري فانه لا يبقى الثمن ملكا للغاصب وان بقي
ملكا للغاصب لم يبق للمشتري حقيقة العقد الموجب للتسليم بخلاف
العقوب لان الغصب لا يزيل ملك الغاصب منه فانه لو اذ استحق المشتري
من حيث الماثل وفي الشفعة ان يوصف ربه انه اذا استحق المشتري
من يد المشتري واراد المشتري ان يرجع بالثمن فقال الماثل للمشتري
قد علمت ان الشهود شهدوا بضرورة وان المبيع لي فقال المشتري انما
اشهد ان المبيع لك وان الشهود شهدوا بضرورة ولم يشهدوا ان يرجع
على الماثل بالثمن مع هذا الاقرار قال لان المبيع لم يسلمه فلا يحل للماثل
للمبايع اخذ الثمن وقد استحق المبيع من يد المشتري وفي نوادر
من عن محمد رحمه الله رجل اشترى من اخيه حبة من ثمر فاجعل
وادعاهما واقر المشتري انما لهذا الذي فاذا اراد المشتري ان يرجع
على الماثل بالثمن فقال الماثل للمشتري انما هي للمبايع لانك وهبتها
له فالقول قوله ولا يرجع المشتري عليه بالثمن استحق حبة من يدي
رجل يماثل في وقته المستحق عليه السجل ووجد بايعه سمر فند
فقد ماله القاضي خضرة سمر فند واراد الرجوع عليه بالثمن واظهر
سجل قاضي لما اقر الماثل بالمبيع والمبايع لا يستحق فيكون السجل
سجل قاضي كما راها فاما المستحق عليه القيمة ان هذا سجل قاضي فاما
لا يجوز لقاضي سمر فند ان يعده به ويضمن للمستحق عليه بالرجوع
بالثمن ما لم يشهد الشهود ان قاضي لما رجع على المستحق عليه بالثمن
الذي اشتراه من هذا الماثل واخرجه من يد المستحق عليه لان الخط
يشبه الخط ولا يجوز الامتناع على نفس السجل بل يشترط ان يشهدوا
على قضا القاض وملي وقصد المستحق في شهادته المستحق استحق
حرا وانما شاهد من عدلين عدلها الشهود عليه قال اسأل
عن الشاهد من ان رجع الماثل على الماثل بالثمن فان لم
يرجع قاضي على الشهود عليه ولا يرجع هو على الماثل بالثمن في
ممنزلة الاقرارين في يد رجل جاز رجل فاستحق هذا القين من
يد صاحب البد فان صاحب البد ان يرجع على بايعه بالثمن ورجع
شرفا لان الماثل قد كسب هذا القين بكذا فارجع عليه بذلك
الثمن سبع دعة الثاني ورجع عليه بالثمن الذي ذكره ايضا لو ان
انه اشترى القين من الماثل فارجع عليه بالثمن والذي العين لنفسه
فاشتراه مشتريا ما فعند الاستحقاق يثبت له الرجوع بالثمن

فخصم

حيث

جميعا وان كان الصبي اخذ المشتري من الاذن الرجوع بالثمن عند الاستحقاق
يعتمد صورة الشرا لا يعتمد صحة الشرا الاحالة رجل في يد يده عند استحقاق
رجل يبيعه وطلب المطلوب من القاضي ان يحل المشتري باسمه ما باعه ولا وجه
ولا تصدق به ولا يخرج من ملكه فقال المستحق قد كنت بعته منذ مائة
وخارج من يدي لكن اشترى به منذ سنة اشهر من فلان فذكر اسمه
واسم ابيه وجاهه وانما يبيعه تشهد شهود انه غدره اشتراه من
فلان منذ سنة فهذا استحقاق وان شهدت بيعة ان هذا صبي
ملكه منذ سنة فهذا ليس باستحقاق ولا اقبضته به من قبل انه
لم يقد احد قوله رجل اشترى من فلان مائة درهم فاجعل في هذا الاقرار
اشترى به من فلان الماثل قال ولا يكون المعرفة في هذا الاقرار يكون
في كتاب القاضي الى القاضي وسيل شمس الامية الا ورجع ربه
الله عن رجل اشترى من اخيه حبة من ثمر فاجعل في هذا الاقرار
المبايع ولم يشرك في اقراره ولا وصي غير ان بايع الماثل حاضر قال
القاضي يحل للمبايع وصا حتى يرجع المشتري على قاضي الماثل
وصي الماثل يرجع على بايع الماثل وسجل هو عن المشتري سكت
في ذلك وقت فقال الماثل في ما اذنت له بالسكنى وامر بالدفعة
للمشتري ان يرجع على الماثل ان كان المبيع لشتر القدر رده
لعوان الشتر والمهور القين والا فلا رجوع له فاما ان كان الماثل
ولا يد لعصان ذكر في مجمع السوازل في رجل اشترى ارضا وبيعها
في مستحق فاستحقها بالبيعة فرفض القاضي بالارض له وطلب المشتري
من الماثل الثمن ورد الماثل عليه ثم ظهر فساد الدعوى وقضا
القضا للمشتري اية هل للمستحق عليه ان يسترد ثلث الارض
ويقول قد ظهر لاني القاضي قال لان لما رجع على الماثل بالثمن ورد
المبايع الثمن فقد قضى العقد فاما بيمينها بالثمن في الغرض العقود من
كل وجه وارفع حكمة فكتب يستردا خال ولو لم يرجع المشتري
على الماثل بعد فقهني القاضي بالارض للمستحق وقضى العقد بينهما
ثم ظهر بطلان الاستحقاق كان للمستحق عليه استرداد الارض انه
لم يظهر بطلان القضا بخلاف الفصل الاول هكذا ذكر ويجب ان يكون
هذا قول ابي يوسف رحمه الله او هو قول محمد رحمه الله الماثل قول
ابي يوسف ارجوا هو قول ابي حنيفة رحمه الله لا يكون للمستحق عليه
استرداد الاصل قال اصلي عندها ان قضا القاضي حتى استرد ثلثا
صحي من حيث الظاهر ثم ظهر عدم المسبب من الاصل لاسفل
القضا وهي مسألة قضا القاضي في العقود والفسوخ بشهادة الزور
رجل وجب لرجل صدا او تصدق به عليه فاستحق من يد الماثل
له او من يد المستحق عليه كان للماثل او للمصدق ان يرجع على

الاستحقاق

الأولى

بأنه بالثمن رواه ابن سبعة عن أبي يوسف رحمه الله وروى بن ساهدا أيضا
في رجل اشترى من رجل عبدا أو قتره ووهبه من رجل ثمران الموهوب له
وهبه من رجل آخر فاشترى العبد من يد الموهوب له الآخر كان المشتري
ان يرجع على بايعه بالثمن وكان المشتري للعبد بايعه من رجل ثمران المشتري
الآخر وهبه من رجل واشترى من يد الموهوب له فالمشتري الأول ان يرجع
على بايعه قبل ان يرجع المشتري الآخر على بايعه وهو الموهوب له فإذا رجع
عليه رجع المشتري الأول على بايعه قال محمد رحمه الله في المانع الكبير
رجل اشترى ثوبا فقطعه وفأطه فبها ثرا في رجل ان الشرب له
واقام البيعة ففني القاطن له بالغير من ولا يرجع المشتري على الباع
بشيء الاصل في جفس هذه المسائل ان الاستحقاق متى وقع على ملك
الباع لم يسلم البيع للمشتري جهة الباع بالبيع فلا يسلم الثمن للبائع اذا
البيع عقد كما هو جهة يفتني السلامة ومتى وقع الاستحقاق على حدوث
الملك للمشتري فالبيع سلم للمشتري من جهة الباع وانما زال بسبب
حدث من جهة المشتري فلا يمنع سلامة الثمن للبائع وانما يعرف وقوع
الاستحقاق على حدوث الملك للمشتري اذا حدث في العين ما يمنع
الاستحقاق من الاصل فاذا عرفت هذا الاصل فنقول في هذه المسئلة
الاستحقاق وقع على حدوث الملك للمشتري لا على الملك من الاصل
اذا لو كان الثوب لم يمتدح من الاصل لصار للذي خاله فان من غصب
ثوب انسان وخاله فبها يقطع حق الملك ويصير الغصب للغاصب
من من وروى الاستحقاق في الغصب ان يكون ملك حدث على ملك
المشتري وبهذا الامس ان البيع لم يسلم للمشتري من جهة الباع وكذلك
لو اشترى حنظل ولم يحنها ثم جاز رجل واقام البيعة ان الدقيق له يفتني
الغاصب بالدقيق المستحق ولا يرجع المشتري بالثمن على الباع لان
الاستحقاق وقع على حدوث الملك للمشتري لما قلنا فمتدح سوي
بين الحنظلة والدقيق وهما فاقترقا في حق جهة الزيادة وانما كان
كذلك باعتبار ان المانع من صحة الزيادة هلاك البيع والحق بهذا
البيع وهي الحنظلة اما بالحنظلة لا بهلاك البيع لان البيع هو الثوب
وبعد الحنظلة الثوب باق اما المانع من الرجوع على الباع بالثمن
حدوث معتق الاستحقاق من الاصل بالحانظلة مع الثمن يستويان
في حق هذا المعنى وكذلك لو ان رجلا غصب من رجل ثوبا فقطعه
وخاله فبها يحنها جاز رجل واقام البيعة ان الغصب له واخذ الغصب
من الغاصب لا يسلم الثمن الاول لان الملك لم يستحق من الاصل
بل الاستحقاق يقع على صاحب اليد لما قلنا في المسئلة الاولى
فتني ملك الغصب منه في الثوب غير مستحق وقد امتنع رده
على الغصب منه بسبب الاستحقاق فيجب عليه قيمة الثوب

وذلك

وذلك لك الجواب في الحنظلة بطريقها ولو ان رجلا اشترى ثوبا فحنها
وساقها واقام رجل البيعة ان الحنظل والكم والاطراف والراس له واحد
ذلك كله كان للمشتري الاول ان يرجع على بايعه بالثمن لان الاستحقاق
باسم هذه الاشياء بمنزلة الاستحقاق باسم ثوبها وهناك يرجع المشتري
على الباع بالثمن لان الاستحقاق ورد على الملك المطلق لا يرجع
ههنا ما سمع من الاصل لان حق الملك يقطع عن الممنوع ههنا الاشياء
فوجب الثمن بالملك من الاصل فتبين ان الاستحقاق على ملك المانع
ولو كان هذا في الغصب يملأ حق الغصب منه عن الثمن لما ذكرنا
لان هذه الاشياء لا يقطع حق المانع عن العين لما ذكرنا فافترود الاستحقاق
على ملك الغصب منه فوجب بطلان جهة عن الثمن وهذا
لو اشترى ثوبا فقطعه ولم يحنه ثم اشترى رجل الثوب القطوع بالبيعة
فان المشتري يرجع بالثمن على الباع لان الاستحقاق ورد على الملك
المطلق ولم يحنه ههنا ما سمع من الغاصب بالملك من الاصل لان مجرد
القطوع لا يقطع ملك الشئ ولو كان هذا في الغصب بان غصب رجل
ثوبا فقطعه ولم يحنه ثم اشترى رجل الثوب بالبيعة يملأ حق الاول
عن الثمن اذا كان المانع مستحقا من الاصل ولو ان رجلا غصب
من رجل ثوبا فحنها واقام رجل البيعة ان هذا المانع المستحق له ففتني
به له رجع الغصب منه على الغاصب بقية المانع لان الاستحقاق لم
يكن من الاصل ان رجلا غصب ثوبا فحنها فاقام له ملك الاصل لمارس
الغاصب ما كاله بالشيء من ضرورة الاستحقاق بهذه البيعة ان جعل
الاستحقاق مقصورا على الحال ويجوز ان الغصب منه كان ما كان
الغاصب يملك عليه بالشيء ثم الشئ المستحق ملك عليه بوجه من الوجوه
شرا وجب في الموهبة القتة فهذا دليل على ان المانع من القيمة
لا يملك وهذا الفصل اختلف فيه الشافعي قال يعطيه هو ومعتون
بالثمن وثنا وبهذه المسئلة على قوله ان المانع قد مثله ولو ان هذا في
الشرايان اشترى الحانظلة ثم اشترى من رجل البيعة انه له وقصر به له ثم
يرجع على الباع بالثمن لان الاستحقاق مقصور على المشتري لما قلنا ولو
اقام السحق في هذا كله ان ذلك المانع قبل ان يشويه المشتري وذلك الثوب
قبل ان يقطع المشتري وتلك الحنظلة قبل ان يحنها المشتري كان
المشتري ان يرجع على الباع بالثمن ولو كان هذا في الغصب يملأ حق الاول
في الثمن لان الاستحقاق ههنا ثابت من الاصل وتبين ان المشتري
ان الغاصب كان غاصبا بهذه الاشياء من المستحق وكان ضامنا للمستحق
ولو ان رجلا اشترى من رجل ثوبا فحنها وساقها فاقام رجل البيعة
ان المانع واقام الاخر بيعة ان الحنظل له واقام الاخر بيعة ان الراس له
والاخر اى له وفتني القاصي بذل ودفع الى كل احد ما استحقه بيعة

الأمانة

لم يرجع المشتري على البائع بشئ لان هذا الاستحقاق مقصود على المشتري
لان حامل هذه الاشياء على الافتراق لا يتصور الا بعد الذم الا لا يجوز ان
يستحق كل واحد منهم جزءا من الشاة وفي حبه وانما يجوز ذلك بعد الذم
فكان لا يستحقان مقصودا على المشتري الا ترى ان الذم لو اقام البينة
على شئ من هذه الجملة انه لو اقام الذي في يده بينة على مثله ان ضاحه
اولى لان ذلك البينة سبقها تاريخا لانه ثبت الذم لنفسه من الاصل والحاج
ببينة لنفسه متفاد هذا الذم وهذا بخلاف ما اذا كان المشتري هذه الجملة رجل
واحد لان ذلك يصلو استحقاقا من الاصل ان الواحد هو ان يستحق هذه
الجملة من الشاة والشاة حبة الا ترى ان المشتري لو اقام البينة على ذلك والبد
دوا لاد اقام البينة على مثله ان المشتري اولى وكذا لو اقام هذا الزمان رجلا
اشترى ثوبا فقطعه فبعضه ولم يخطه فاقام رجل البينة ان العين له واقله
الاخر البينة ان الدخا رخص له وقضى القاضي لهما لا يرجع المشتري على
البائع بالثمن وانما لا يرجع لما قلنا وفي مجموع النوازل باع من اخر حمارا على
البائع فبذبه به ان يرجع عليه عند الاستحقاق قال المشتري ان يرجع
على البائع عند الاستحقاق لان الرجوع حق ثابت شرعا في البيع الجار به
والفاسد وقيل يجب ان يكون البيع بهذا الشرط فاسدا لان شرطه لا يقيد به
ويكون للبائع ان يسترد البيع حكما فاسدا العقد استحققت جارية اسبها
وكبر في السجل تحت اسمها ذكرنا ارا المشتري الرجوع على البائع بالثمن
فقال البائع الجارية التي بعته منكم سمها بنفسه والتي ورد الاستحقاق
وعليه اسمها وكبر وليس للمشتري ان يرجع على البائع الا اذا اقام المشتري
البينة على ان الجارية التي اشترىتها منكم اسمها كبر وقد ورد الاستحقاق
عليها فحينئذ يرجع عليه بالثمن وكذا اذا اقام المشتري البينة من
الايتدا ان الجارية التي اشترىتها منكم ورد عليها الاستحقاق وكذا الرجوع
عليه بالثمن وقيل ببنته وان لم يسم المشتري الجارية اشترى من اخر
جارية فتمتها للثمن وهي بركة فاردت ان تستحق وفيها بركة
الاستحقاق خمسون وقد زال المشتري بركة فاما فانه يضمن نفقات
البيعة المستحق فبذلك فحينئذ بسبب ازالة البكرة فوجب على
المشتري ذلك القدر وان يرجع المشتري على البائع بما ضمن من نفقات
البكرة المستحق اشترى من اخر فاما ليس بضمن معلوم واعطى المشتري
حمارا معبئا في ثمن القراهيس يستعين فبذلك ارجعون فبعد استحقاق
القراهيس يرجع المشتري على البائع بسبعين هكذا ذكر في مجموع النوازل
وفي كتاب شرح الفهاوي في الرجل يبيع ما سوي الف درهم بالثمن درهم
ويشترى من الثمن الف الف درهم ثم يبيع من البائع بالثمن درهمين يساوي
عشرة قال الا حوط للبائع ان يشتري ببقية الثمن وهي الى عشرة ذهبا

يساوي

يساوي عشرة حتى ان السبع لو استحق من بدها المشتري يرجع على البائع مثل
بالصفة الا ان الصنف يظل باكس حتى ولو كان باع ببقية الثمن غير ما من
العروض يساوي عشرة فعند الاستحقاق يرجع على البائع بالثمن درهم وبه
مضرة للبائع وانه لو يدها ذكر في مجموع النوازل وفي فتاوى الصغرى
استأجر من اخر دابة الى سمرقند في اخرها وفي عليه الدابة ولم يصدقه
انه مستأجر واستحقها عليه لا يكون الاجران يرجع على باعه لان ذلك لا يثبت
فلم يحض لانه لم يرجع على ختم قال هشام قلت كبر رجلا على رجل المشتري
امه ليست كحاشية فغنضها ولم يقر بالرق وبها من رجل اخر ولم
يقر بالرق وبها من اخر ولم يقر بالرق ايضا فغنضها المشتري الاخر
فترادعت انتاخر قال يعتقها القاضي ويرد بعضه الثمن على البعض
فان قال المشتري الاول قد كنت اقرت بالرق وليس له على ذلك
بينة ولم يقر المشتري الثاني بقوله قال ارد المشتري الثاني بالثمن
على المشتري الاول ولا ارضى المشتري الاول على باعه لان المشتري
الاول مقر انها امرت له بالرق وفي الفتاوى رجل اشترى جارية وبها
حتى تدانيتها الا يذني بشئ ارضى الجارية في بدها المشتري الاخر انها حرم
الارض ورد بها صاحبها على باعها بقولها وقيل باعها منه ورد بها ايضا
على باعه وقيل منه واراد ان يرد على باعه فليس له ان يقبلها منه
ان لم يكن انتاخرت للبيع فثبت الحرية بقولها في حق الفل فان كانت
انتاخرت للبيع بان بيعت وصالت الى المشتري وفي سالكه فلم يبيع
الاول ان لا يقبلها لانه لما انتاخرت للبيع قد اقرت بالرق فدعوى حرية
الاصل منها بعد ذلك دعوى العتق العارضة والعنق العارضة لا يثبت
بحكمها وكان الاول ان لا يقبلها في الادعت العتق العارضة قال هشام
وسالت محمد ارحمه الله عن غلام لم يبلغ المكارهه انسان واقرباؤه مملوك
له وهو يبيع عن نفسه ثم استحق بالحرية وغاب البائع ولا يري ان هو
هل يرجع المشتري على الغلام بالعتق وقال لا قلت والرجل الذي
اشترى عبدا اقر على نفسه بالرق وغاب البائع وفرض المشتري القيد
ولم ينفذ الفرض واعتق القاضي القيد لانه كان حرا الاصل هل يشهد القاضي
ببراءة المشتري عن العتق والبائع غائب قال نعم والله اعلم **في الرجوع**
بمسائل الاستحقاق من خلاف جديس ما تقدم قال محمد رحمه الله في كتاب
الدعوى رجل اشترى من اخر امه فخرها بزا او فاسدا او لم يخلها
بهية او صدقة واستولد فانه استحقها رجل ببينة اقامها فبقي القاضي
بالحرية واولادها المستحق لان الاول قد فرغ الا اذا ثبت غرور المشتري
ولا بد له من البينة على الشراء او الهبة او ما يشبهه اشبه ذلك
فاذا اقام السلول ببنته على ذلك ثبت غروره لانه لو لم يكن على حساب
انه ملحق وهذا هو حد الغرور وولد الغرور حر بالقيمة فبقي القاضي

شركة

حينئذ المستحق بالمجارية وبقيمة الولد ويتضمن بعض المآزرة ايضا ولا يرجع
الاستئصال على مملوكها بالعقد باعاً كان او اهادياً ويرجع بقيمة الأولاد عليه
ان كان باعاً ولا يرجع عليه ان كان اهادياً والعرف ان البايع بالبيع ضمن
سلامة المآزرة المشتري لان المشتري ضمن له سلامة الثمن وهذا عقد
مجازاة ومقابلته ولاجل سلامة المآزرة يكون ضمان سلامة الزوايد بطريق
التمتع ولم يسلّم زوايد المشتري ما ضمن قيمتها للمستحق فترجع على
البايع ثمنه ليعلم الكتمان فاما الواهب ليعتد سلامة الموهوب له لم يصير
ضاماً لسلامة الزوايد بطريق التمتع لان ضمان سلامة المبيع من البايع
هو الرجوع بالموجب ضمان السلامة اما نصاً او في ضمان عقد المعاوضة
حتى لو كان الواهب ضمن سلامة الموهوب للموهوب بل نصاً يقول باع بجمع
على الواهب بضمه الولد فان كان المشتري باع الأمة من رجل اخر فاستوفى
المشتري الثاني ثمن استحقاقها بطل آخر اؤخذ المآزرة وقيمة الأولاد من المشتري
الثاني رجع المشتري الثاني على المشتري الأول بقيمة الأولاد والمشتري
الأول هل يرجع على بايعه بقيمة الأولاد هل قول ان خيفة وجهه لا يرجع
وعلى قولها يرجع لجهتها ان البايع الأول ضمن للمشتري سلامة الأولاد
ولم يسلّم له الأولاد حين اخذ منه فيها الأولاد لئلا يملك المشتري
الأول في هذه الصورة يرجع على بايعه بالثمن واذا يرجع ضمن له سلامة
المبيع ولم يسلّم له المبيع لما رجع المشتري الثاني عليه بالثمن ولا في خيفة وجهه
انه منه ان البايع الأول ضمن للمشتري الأول سلامة الأولاد لا لسلامة
اولاد المشتري منه وهذا لان ضمان السلامة في ضمن البيع كما يثبت
ضمن سلامة اولاد المشتري الثاني والبيع الثاني مقصور على البايع في
الثاني لانه حصل باختياره فما وجد من ضمان السلامة في ضمنه يكون
مقصوراً على البايع الثاني ايضا لا تتركه ان ضمان تسليم المبيع الى المشتري
الثاني لما وجب بالبيع الثاني مقصوراً على البايع الثاني ولحق التسليم
على البايع الثاني لا على البايع الأول بخلاف الرجوع بالثمن لان البايع الأول
ضمن للمشتري الأول سلامة ما باع منه ولم يسلّم له ذلك لما رجع المشتري
الثاني على المشتري الأول بالثمن وروي ابراهيم بن محمد رحمه الله فحين
اشترى مآزرة ووهبها لرجل وسلمها اليه ثم ان الواهب اشترى اهاداً
من الموهوب له واستأجرها واستحقها مستحق رجع على البايع وهو
الموهوب له بقيمة الولد كما هو مقصود في المشتري رجل وفي المآزرة اهداً
فولدت له فضمن قيمتها لابنه ثم ولدت له ولداً اخر فاستحقها رجل
فضمنها له ورجعها فترجع على الابن بالقيمة التي ضمنها وبقيمة
الولد قال الحاكم ابو الفضل رحمه الله هذا خلاف جواب الامم وقد ذكر
بعد هذا مسائل رجل وفي مآزرة ابنته وعلقت منه وان في الولد حتى

ثبت

ثبت الدسب منه وغيره قيمة المآزرة للابن ثم ولدت بعد ذلك اولاداً فاشترى
استحقها رجل اخذ غفرها وقيمة الولد فعلى قول محمد رحمه الله لا يرجع الأب
على ابنه بشئ من قيمة الأولاد وقال ابو يوسف رحمه الله يرجع عليه بقيمة
كل ولد ولدت بعد الولد الأول وفيه اربع مآزرات بين رجلين اشترىها من
رجل فاستولدها اهداً فاشترىها لغيره فترجع قيمتها ورجع غفرها
ثم اشترىها ثانياً فاستحقها مستحق وقضى القاضي له بالمآزرة وبقيمة
الولد بين وبالعقد على الاستئصال فان الاستئصال يرجع على المشتري كما تضمن
ثم يرجع بالثمن على البايع ويرجع الاستئصال على البايع بنصف قيمة
قيمة الولد بين حصته من المشتري ولا يرجع عليه بالنصف الباقي لانه حصته
شريكه لم يشترها منه ولا من الشريك في الاول وان اهداً فاحصا امه فأنقذ
منه فضمن قيمتها ثم وهدا فاستولدها ثانياً فاستحقها مستحق واخذها
وغفرها وقيمة ولدها فاحصا القاضي قال صاحب يرجع على الغصب منه
بالقيمة التي تدفعها اليه وبقيمة الولد روي العلي عن ابي يوسف رحمه الله
في رجل اشترى امه واخذها ثم تزوجها في ثوبه ثم استحقها رجل
قال هو مقصود ويرجع بقيمة الولد وقال محمد رحمه الله هو ليس بمقصور
ولا يرجع بقيمة الولد والله اعلم **الفصل الثاني والعشرون**
في السلم هذا الفصل يشتمل على انواع نوع في شرائط السلم فقول السلم
شروط كثيرة احدها اعلان قدره في الضلالت بالعمل والمواونات
بالوزن وبينه ان يعلم مقداره بمقدار يومين فغده من ايدي الناس
واو اهداً فغده بمقدار معين فقول بهذا الا باعنه او بعض
الزبيب او يوزن هذا الحجر لا يجوز ان اكان لا يعلم كم يبيع في الاونا ولا
يعرف وزن الحجر فبيع العين بخلاف بيع السلم في هذا في المشهور قال
من قال لغدة بعت منك من هذه الصبرة بهذا الزنن او يوزن هذا
الحجر حاز في المشهور من الرواية لان السلم في ثوب السلم لا يقبض العقد في
واحد يكون بعد حمل الاجل ومن المآزرات بعتك ذلك الا ان المجل قبل
حلول الاجل فلا يدري كم يجب تسليمه فاما بيع العين السلم بعقب
العقد فانه لا يهلك في هذه الساعة اللطيفة غالباً فلا يكتفى به
المحالة ويحذف في الدريعات ينبغي ان يعلم قدره فغده يومين فغده
من ايدي الناس وان اهداً فغده بغيره ولا يدري كم يبيع في السلم ولا يعلم
بداً او يد ولا ان لا يجوز والثاني ان يكون السلم فيه موحداً باجل معلوم
حتى ان السلم لمال لا يجوز وقد اهدى في المآزرات الدريعات في ايدي
الاجل الذي لا يجوز السلم برونه ذكر من ابي عبد الله البغدادي استأجر
الطحاوي قال انه مقداره ثلثة ايام فصاعداً قال وهو قول ائمتنا
رحمهم الله وعن ابن الحسن بن علي رحمه الله انه ينظر في مقداره السلم
فيه والي عرف الناس في باجبل مثله وان كان ما اجل لا يجوز حمل

السلم

الأولى

لمثل في العرف والعادة يجوز السلم وما لا فلا وعن أبي بكر الرازي رحمه الله انه قال
 افل من اراد ان يعلق به جواز السلم ان يكون زبانا فعلى مجلس العقد ولو سبعة
 وعن محمد رحمه الله انه قد رآه بالشهر فصاعدا وعليه الفتوى والثالث
 ان يكون السلم فيه موجودا من وقت العقد الى وقت حمل الأقل حتى ان
 السلم في النقط لا يجوز وهذا من حيث وحد الانقطاع ما ذكره الطهري ابو
 بكر الكوفي رحمه الله ان لا يوجد في السوق الذي يتكلم فيه وان كان يوجد
 في غير السوق وعلى هذا النقط الدوام ثم اذا انقطع السلم فيه عن ايدي
 الناس من اوانه يحزر السلم وروي عن أبي حنيفة رحمه الله انه يفسد السلم
 والبيع مكان الا اذا كان السلم فيه شيئا لم يحمل وموته كالحنفية وغير ذلك
 وهذا قول أبي حنيفة رضي الله عنه فكان ابو حنيفة اولا يقول ان
 الايضا ليس بشرط ولكن ان يبين مكان الايضا يعني ذلك لان بيان مكان
 لم يبين مكانا يتعين مكان العقد للايضا وهو قوله وعلى قوله الاخر اذا لم
 يبين مكانا للايضا لا يتعين مكان العقد للايضا بل يفي مكان الايضا مكان
 العقد محمول واخر اعلى ان مكان العقد يتعين لا يبين رأس المال واجمع
 على ان في بيع العين اذا كانت المسع حاضرا في مجلس العقد يتعين مكان
 العين لا يبين المسع واجمع على ان كان الغرض والغصب والاستهلاك
 يتعين للايضا وعلى هذا الخلاف اذا باع عبدا حاضرا بغير حنيفة في
 الذمة الى اجل عند أبي حنيفة رحمه الله خمس الشروط بيان مكان الايضا
 المختصة وهو الصحيح وعند من يتعين مكان العقد للايضا وعلى الخلاف اذا
 ضم الجلان دارا على ان يرد احدها كذمو خلاف الذمة على صاحبه عند أبي
 حنيفة رحمه الله اخر لست ببيان مكان الحنفية لعقبة العتقة هو الصحيح وما
 ذكر في كتاب العتقة محمول على قوله الاول وعند من يتعين مكان العتقة
 لا يبين الحنفية وعلى هذا الخلاف اذا اراد ان يملك وموته عند أبي حنيفة
 رحمه الله بشرط بيان مكان الايضا لعقبة الإماء وعند من يتعين مكان الدار
 للايضا وجه قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله في المسئلة ان سبب الاتزام
 السلم يتعين مكان السلم للايضا كما في الغرض والغصب وما أشبه ذلك
 وهذا لأن العقد عقد معاوضة والعاقبة يقتضي التساوي واذا
 وجب تسليم احد البدلين وهو رأس المال في مكان العقد يجب تسليم
 البدل الاخر فيه تحقيقا للتساوي الا ترى ان في بيع العين اذا كانت
 المسع حاضرا في مكان العقد حتى وجب تسليم المسع في مكان العقد
 وان كان غائبا عن مكان العقد حتى وجب تسليمه في المكان الذي
 فيه يجب تسليم العين في ذلك المكان يستوي حكم البدلين كذا هو اذا
 تضمن مكان العقد للايضا كان مكان العقد معلوما ولو فسد العقد
 ههنا فسد لمحاكمة مكان الايضا ولا في حنيفة رحمه الله ان مكان العقد لو
 تعين مكانا للايضا اما ان تعين مكان العقد او ضرورة لا وجه الى الاول

لأن العقد لا يتعين مكانا أصلا من حيث العقد ولا وجه الى الثاني لأن
 الضرورة انما يتحقق اذا وجب تسليم العقو وعليه عقبت العقد حتى يغير
 مكانا لتسليم عقبت العقد يتعين مكان العقد لأن الضرورة وجوب
 التسليم عليه في مكان العقد وفي هذه المسائل التي ذكرناها يجب تسليم
 العقو وعليه عقبت العقد فلا يصح ما لا يتسليم في مكان العقد
 فلا يتعين مكان العقد للايضا وانما يتعين مكان العقد للايضا ولو يبين
 مكانا اخر يفي مكان الايضا محمول ولا يفسد العقد فيما لم يحمل وموته
 لكن المتأخره واما اذا كان السلم فيه شيئا لم يحمل ولا موفته ولا
 بشرط بيان مكان الايضا لاجماع اهل يتعين مكان العقد للايضا ذكر
 في بيوع الأصل وفي المانع الصغير ما يدل على انه يتعين عند من جميعا
 وان يبين مكانا اخر للايضا ليس له حمل وموته هل يتعين ذلك المكان للايضا
 ذكر في كتاب الاجارات انه لا يتعين وذكر المحامي رحمه الله انه يتعين والله
 اعلم ومحمد رحمه الله في الأصل الخامس فيمن رأس مال السلم في المجلس سواء
 ان كان رأس المال شيئا يتعين بالتعيين او يتعين بالقياس والحال ان
 كذلك ان السلم عقد جواز بخلاف القياس لمحاكمة الغالب الى رأس
 المال فاذا اقتضى من غير قرض رأس المال تنبى انه لا حاجة فعمل
 فيه بالقياس فقد ذكر قرض رأس المال في المجلس وقرض رأس
 المال في المجلس ليس بشرط له محالة وانما بشرط ان يفسد قبل اختراعه
 بالابد ان الاخرى الى ما ذكر في النوادر ولو فسد العقد السلم ومشتبا مبالا
 او أكثر ولم يفت احد من صاحبه فقرض رأس المال واخر قاضا
 وفي النوادر رأينا لو باع او باع احد عالم يكن ذلك مرفقة وفيه ايضا لو ان
 السلم اليه فيمن رأس المال في المجلس احد عليه الشرط السليم
 ان يكون عقد السلم تاما لا غير وفيه واذا فسد العقد السلم بشرط الجواز
 لهما او لاحدهما بالسلم فاسد الا اذا فسد صاحب الجواز قبل التفرق
 بالابدان ورأس المال قائم في يد السلم اليه وقت انقضاء العقد جاز
 ولو كان رأس المال هالقا في يد السلم اليه وقت انقضاء العقد جاز
 العقد جازا والله اعلم رحمه الله في بيع الجوز السلم فيه وما لا يجوز اذا سلم
 ثوب هروي في ثوب هروي لا يجوز واذا السلم ففسد حنيفة في قرض شعير
 لا يجوز ايضا والاصل في حديث هذه المسائل مقرنة عليه المرفقة في روى
 النقد وفي روى النقاد قول روى النقد بحر موصفين وهو النقد
 والمهندس ويعني بالنقد القليل في الكيلات والوزن في الموزونات وروى
 النقاد بحر ما حد وصلى عليه روى النقد وهو المهندس الموزن والمهندس
 في مشقته والمهندس حتى انه اذا سلم ففسد حنيفة في قرض شعير لا يجوز
 لوجود القليل في المشقته وهذا اذا سلم الدراهم في الزعفران نحو
 لانه يوجد الوزن في مشقته او مشقته انما وجد في ثمن ومثلن وكذا

في العدديات المتفاوتة لا يجوز والخاص بين العددي المتفاوت والمتفاوت
ما يفرق بين يوسف رحمه الله ان كما يتفاوت احاد في القيمة فهو عددي
متفاوت وما لا يتفاوت احاده في القيمة فهو عددي متساو ومنه قال محمد بن
الاسلم في الجوز والبعض عددي او لم يتساو في اقسام الصفة انه عددي
او ليس عددي قاله وقد ذكر محمد بن احمد في الفقه في غير هذا الا انه عددي
حد يدي في حق الثالث وصار كان المشتري باع العبد ثمانين في ربايات المسلم
انه يجوز الاسلم في الجوز ان لم يسم وسط او لا يسم اصل بمحل اقسام الصفة شرط الجواز
في البعض والجواز لانه لما سقط اقسام القدر جاز الاسلم فيها بعد اذ ان يسم
العدد بين متفاوت من حيث القدر فلا يسقط اقسام الصفة اولى وفي المتساوي
عن ابي يوسف رحمه الله ولا يخبر في السلم في جوز الهدي وفي بعض النعمان بعينه
ايضا ان الاسلم يسم الاوز في يمين الدجاج او اسلم يسم النعمان في يمين الدجاج
جاز وان اسلم يسم الدجاج في يمين نعامه او اسلم يسم الدجاج في يمين اوزان كان
في حين يذبحه فان كان في حين لا يذبحه عليه لا يجوز قال محمد رحمه الله في
الخراج الصغير ويجوز الاسلم في الفلوس عدد ذر وهو السكك مطلقا من غير ذكر
خلاف لمن مشايخنا من قال ان جواز الاسلم في الفلوس مقولها ان يمينه الفلوس
عندها فانه لا يتساوى ان كان الفلوس انما صار شيئا باصطلاح الناس والافهم
سلعة في الاصل وما ثبت باصطلاح الناس يفتل باصطلاحهم على خلافه
فاذا اريد ما على السلم فيها فان الاسلم لا يجوز الا في الشئ يضمن ذلك ابطال
الا اصطلاح الاول فعادت سلعة في السلم فيها فاما على قول محمد رحمه
الله ينبغي ان لا يجوز لان ثمنه الفلوس عندك ليست تقابله للطلان
حتى لا يجوز بيع الفلوس بالفلوس والسلم في الامان ولا يجوز قاله وقد روي
ابو الليث الجوزي رحمه الله عن محمد بن احمد انه نعت ان السلم في الفلوس
لا يجوز ومن المشايخ من قال جواز السلم في الفلوس قول الفيل وقدر القابل
يفرق بين السلم والبيع والفرق ان من ضروره جواز السلم كون المسار فيه
مطمنا فيضمن احداهما ابطال ذلك الاصطلاح في حقه ما لم يسم من
ضروره جواز البيع كون البيع مضمنا فان بيع الايمان كبيع الدراهم بالدراهم
وببيع الدين بدينه بالدنانير جاز فلا يضمن احدا منهما على البيع اطلاقا
لذلك الاصطلاح في حقه ما يفتل كما كان ولا يجوز بيع الواحد بالآخر
وجوز السلم في النعم والسلم على عدد ما ذكرها من الاسلام رحمه الله
في شرحه واخبرها من العدديات المتفاوتة والسلم في الدنانير يجوز
عدد اذ ذكره شمس الامية السرخسي رحمه الله في شرحه والسلم في الكافور
عود الا انه عددي ذلك الصديق الشهيد رحمه الله في واقعات في الرقعة
لا يسم وزنا انما ساعه ما وبين المزمع تفاوت وعذره في المقلب خيرا
داوود اذ ان بين شيئا من ذلك على وجه لا يمكن المنازعة في السوا والتمسك
يجوز وفي بعض الشروح لو بين الطول والعرض والغلظ والمتفاوت

او كان

او كان عرف ذلك جاز واذا السلم في كندم سكو او قال سل او قال كندم
سره يجوز لا يبراد بغيره الا لفظ الجيدة في فقا ويحتمل اليك رحمه الله وفي
الاصول ولا يخبر في السلم في الدجاج الا ان يكون مكية فيها وزنا معلوما
فيجوز وعذره جواز الدجاج فانه موزون معلوم على وجه متساو
فنه فاما الاواني المخذلة من الدجاج في عددي متساو فلا يجوز السلم
فيها الا بذكر العدد ولا يذخر الوزن قال شمس الامية السرخسي
رحمه الله الا ان يكون شيئا معروفا بغيره المتفاوت في المائنة كما في كحل
والطائيات فان اجاز ذلك لا يفتل في المائنة انما تحلف ان لونه وكل نوع
معلوم عند اهل هذه الصفة فيجوز السلم فيه حينئذ يذخر العدد
ولا يسم في السلم في الثياب والسطر والمزهر بعد ان يشترط طولها وعرضها
بدرج معلوم وتبين صفتها وهذا استحسن والقياس ان لا يجوز ان
الثياب ليست من ذوات الامثال لكن استحسننا ان يحد بثمن عباس
وعاني رضي الله عنهما والعين منه ان الثياب معسرة العاد والعبد انما
يبيع بانه فاذا اريد المصانف والالة يفتل المصنوع ولا يفتل بعد ذلك الا
بما روي في سير المتفاوت البسير في العلامات فيقول ان جاز رحمه الله
شرط الجواز هذا السلبان الطول والعرض والصفة ولا يشترط بيان
الوزن قال بعض مشايخنا رحمه الله ولا شك ان بيان الوزن في الدراهم
ليس بشرط لان الدراهم لا تختلف باختلاف الوزن في الدراهم وما يختلف
بالثقل والكمه وهل يشترط بيان الوزن في المزهر اختلف المشايخ فيه
ذكر الكرخي رحمه الله في مختصره انه لا يشترط والجمهور انه لا يشترط والجمهور
ان الميزان لا يختلف باختلاف الوزن قال القنوري رحمه الله في كتابه من
اصحابنا من قال اذا كان مع ذكر الطول والعرض والصفة والدرج
لا يتفاوت الوزن في المزهر بشرط ذكر الوزن كما قاله الكرخي رحمه
الله وان كان مع ذلك يتفاوت لانه من ذكر الوزن وفي المتساوية لا بد
من بيان ذكر الوزن في المزهر وفي المتساوية ايضا اذا بلغ ثوب خربوش
خربوش ابيد لا يجوز الاوزان لانه ان كان ما فلا يباع الاوزان كما وان
الصغر وان بين الوزن ولم يسم الدرغ لا يجوز لان الدرغ ان الدرغ
في الدرغيات بمنزلة الصفة فكانه اسلم في موزون وترك صلت
قال شيخ الاسلام جواهر زاده رحمه الله في شرحه ان اشترط الوزن
في المزهر ولا يشترط الدرغ انما لا يجوز الاسلم اذ الميزان لعل دراع
في المزهر وان بين طولها وعرضها يذخر رجل معروف فلا يسم فيه
هكذا ذكر في الاصل قال شيخنا رحمه الله اراد بقوله يذخر رجل
معروف يعني لا الاسلم وهو المشتبه الا ان يسم الله ان يسم في كحل
لم يرد السلم ما حقه في السلم واذا شرط ان يكون راجعا مطلقا فانه

الاسلم

الأولى

ذراع وسطا اعتارا انظر من الجانبين واختلاف المشايخ في تفسير قوله فله
 ذراع وسط بعضهم قالوا اراد به المقدور وهو فعل الذراع لا الاسم
 وهو الخشب يعني لا يمد كالمد ولا يبرخي كل الارها وقال بعضهم اراد
 بالخشب لان حطب الذراع يتفاوت في الاسواق منها ما يكون اخضر
 ومنها ما يكون المول قال كثر الاسلام وجماسه والصحيح انه يحمل عليها
 اذا شرط مطلق فيكون له الوسط منهم نظر الجانبين قاضي في الاصل
 باسم ولا السلام في التبيين كذا معلوما ووزنا معلوما قال وحمله الغزارة فان
 كان معلوما يجوز ان كان لا يعرف ذلك فلا غير فيه فقد شرط التعديل
 في التبيين وقد اختلف المشايخ قال بعضهم انه محتمل على كل حال لانه ما
 متولد من الخشب وهو الخشب فلا يتعين وقال بعضهم ان تعارف الناس
 وزنه فهو موزون فان تعارفا كونه فهو مكيل ولا بأس بالسلام في
 البراري بعد ان يشترط وزنا معلوما وصنعة معلومة وصنعة معلومة
 هكذا في ذكر في القدر ووزنه لاخير في السلام في حدود الابل والمقر وكان
 عدي متفاوت فان بين ذلك ضربا معلوما يجوز ان لا يمدان تمام وزنا
 يجوز السلام فيها كذا الوزن اذا بينوا على وجه لا يتكهن السائرة بغيرها
 في التسليم والتسليم ولا بأس بالسلام في الغزاة الا ان يشترط من ذلك شيئا
 معروف الطول والعرض والتقليد والصنعة ولاخير في السلام في الروس
 والا كما راع لانها من العدديات المتفاوتة لان التفاوت الذي يكون من
 راس وراس وحجم تفاوت بعينه الناس فيها بينهم ونحوه المسألة
 لاجله ولا يشترط الاعداد الاشارة ولاخير في السلام في البحر في قول ابي
 حنيفة رضي الله عنه من غير فصل بينهما اذا كان من ارفع العظم
 اوله يكن وعلى قول ابي يوسف وحدها الله لا بأس به اذا بين الحصى
 بان قال شاة او بقره وبين السنين بان قال جمل او ضأن وبين ناع
 بان قال حصي او حجل وبين صفة الله بان قال خاسية او مهزول وبين
 الوضوء بان قال من الميت مثلا وبين القتل بان قال عشرة امثاله
 قوله بان الجملة لا يمدد ببيان هذه الاشياء ولو لم يجد لكان الجملة ولا
 في حنيفة رضي الله عنه وجهان احدهما ان الله يتفاوت باختلاف العظم
 نقل الله عند عظم العظم وتكثر عند صغره فكان السلام فيه محمولا
 وهذا التعليل يقتضي حكم السلام اذا كان من ارفع العظم الثاني ان
 الله يتفاوت من حيث السنين والوزن وراية الناس تتفاوت
 وتماثل وهذا التعليل يقتضي ان لا يجوز السلام فيه وان كان من
 العظم ولا بأس في السلام في المشهور والالآت لانها لا تختلف سبطها
 وهذا لا يعدل ما فيها من الدسم لا يختلف باختلاف ما فيها من العظم
 قال محمد رحمه الله ولا بأس بالسلام في السنين الممل وزنا معلوما مشربا
 معلوما بحيث ان يعلم ان السلام في السنين عدي لا يجوز طرعا كان

او ما

او ما لما لا يمددي متفاوت فيه الصغير والكبير واما الساقية وزنا كان
 طريا كان الساقية في غير حنيفة لا يجوز هكذا في الاصل ويطعن بعض
 المشايخ في قوله في غير حنيفة وقاله الطبري ما يوجد في الاحاسين كما ان وجوده
 بالاحد واحد ممكن في الاوقات كلها لا يجوز ان لا يمدد في بعض
 الاوقات بان يمدد او تكثر او ما شبه ذلك فلهذا شرط الحصى فان كان
 السلام في الطري في حنيفة او كان السلام في الممل ذكر في الاصل انه يجوز عند ابي
 حنيفة رضي الله عنه وروي ابو يوسف رحمه الله في الامالي عن ابي حنيفة
 رحمه الله ان السلام في السنين لا يجوز في الاحوال وجملة الرواية ان
 السنين كذا فلا يجوز في السلام في غير ذلك من الاحوال وجملة الرواية ان
 لا يمدد حنيفة رحمه الله على الممل والرواية السلام في الممل والشاة اجمالا لان
 الممل يتفاوت باختلاف العظم وهذا العن لا يمكن تحصيله ما لان العظم في
 السنين ما قطع الاعتبار فيما بين الناس لا يمدد في السنين باعتبارها ولا ان
 الممل متفاوت من حيث السنين والوزن وهذا العن لا يمكن تحصيله
 لان السنين والاحوال ليس لها مظهر فلهذا كذا في حنيفة رضي الله عنه
 وقال ابو يوسف وحده رضي الله عنهما لا يجوز في السلام في غير السنين ورفقا
 بينه وبين الممل لان في الممل يمكن سكان الله فتشرك الجملة وفي السنين
 لا يمكن وهذا كله في غير السنين واما الصغار منه فالسلام فيها لا يجوز وزنا
 معلوما او كذا معلوما لانه كان او ما لما لا يمدد ان يكون السلام في السنين
 في حنيفة فتد فرقا بين الصغار والفرق في الكبار ان لا يجوز اشددها لانه
 يمكن بيان الممل وهذا العن لا يثبت في الصغار قال في الاصل ولاخير في
 السلام في من الممل ولا في حكمها ان في العظم ولا في السلام في السنين
 انها كان بالجملة لتفاوت الممل في نفسها تفاوت بعينه فتناس ومن العظم وما لا
 يتفاوت تفاوت بعينه تناس كما لو صغر وكان يتبين ان حيز الساقية كذا في
 الجوز والبندق والجواب عنه من وجهين احدهما ان يكون السلام في الجوز ثابتا
 نصا والعبارة في المصنف من غير المنصوص كالمعنى والنسب لا يفسد بين حيوان
 وجوزان والله اظهر محله رحمه الله حين سئل لما ذكر في السلام في الحيوان لانه لا يمدد
 بالوضوء قال لا لان الجوز السلام في الدجاج ولا اجوزه في الشاة ولتوسط الشاة
 اهون على من شرط الدجاج لكن للشاة والثاني لان العصفور وان كان
 من العدديات المتفاوتة الا انه يعني المنقطع الله ما لا يقتضي ولا يحتمس
 للدوالد وقد يمكن احذنه وقد لا يمكن ولا رها ان كان لا يمدد في السنين
 حتى يقام مقام العجور في ابي الناس فثبت في العبارة لا التماثل في السلام
 السنين الطري ان كان الاخذ في السنين لا يجوز على عدم الامتحان فتكون
 العبارة لا يمكن الاخذ مقام العجور في ابي الناس واما في حكمها او ما عدا
 فلا اشكال انه لا يجوز لانه عدي متفاوت واما وزنا معلوما فلهذا هو
 ما ذكره رحمه الله يدل على انه لا يجوز لانه الخلق الملائكة من مشايخنا من

بيان

كان

السنة



قال بان السادة على الاختلاف لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما جواز
حال السلم في المم ومنهم من يقول لا يجوز وزنا عند القائل لان حمل الزكوة
من المم الطيب وعلى ظهور لا تقتضي ولا تصحس للمم الذي يكون المم لان ليس
انه سلم في التخليع ولا يجوز نسبت الانتطاع عندهم جيبا وان ذكر الزكوة فانما
فما يقتضي ويكتسب للمم الذي يجوز عنده القائل لان مانع من التناوت في المم
نسبت العظم في المم وتفاوت لا يقتضي الناس فانه لا يجوز المما كسب ككسب
بمخرقة عظم الألية وعظم السمك والي هذا مال شيخ الاسلام المعروف بمخا
زاده رحمه الله ولا يجوز السلم في المم عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله ولا يجوز
لان المم يقتضي بالتخييل العين والسمع وكيفية منه الخفيف ومنه الثقيل
والقاصد مختلفه ومع التفاوت لا يمكن كونه السلم فيه وعلى قول أبي يوسف
رحمه الله يجوز وزنا واختيار السكاج للفتوى قول أبي يوسف رحمه الله ان
لشرا السلم لحاجة الناس لكن يجب ان يختار وقت القرض حتى يقضى من
جنس السلم حتى لا يعسر استبداد السلم فيه قبل القبض ويمنع الممنعة بالمم
وبيع الدقيق به وبيع المم بها يجوز مقاسا وبأمتنا فلا ان كانا نقدين
فان كان أحدهما نسبية والآخر غيرا فان كان المم نقد الجوز بالانفاق وان
كان المم نسبية عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله لا يجوز وعند أبي يوسف
رحمه الله يجوز مقاسا على اختلافهم في جواز السلم في المم وزنا والسكاج رحمه الله
اقتصر المم على السلم في يوسف في هذه المسألة وان ارد دفع الممنعة خيازا عليه
واخذ المم مستقرا ينبغي ان يبيع صاحب الممنعة خائرا او سكينيا من المماس
بالق من المم مثلا ويجوز للمم شتا وبضعة بصفة معلومة حتى يعبر
دينا في ذمة الخيازا ويسلم الخيازا له ببيع المماس والخيما من صاحب
الممنعة بالممنعة مقدار ما يريد المم دفعه في الممنعة فيبقي له على المماس المم
الذي هو من هذا قبل وهو مشكل عند أبي حنيفة قال اذا دفع المم في خيازا فاحذ
منه كل يوم شيئا من المم وكل ما اخذ يقول دفع على ما قاله عليه ولا يس
بالسلم في المم والفضل ان كان معلوما فمداهل الضععة على وجه الانتقار
هو الصحيح ولا يس في السلم في القطن والكتان والبراس والنحاس والحديد
والبرص والصفر والشيبة وهذه الاشياء من دول الامثال والمم والوصية
والبرص والشيبة التي تكال نظير هذه الاشياء واما الدبا حجب السلم
والقول والقصص والمحب والمحب فممنوعة الاشياء ليست من دول الامثال
ولا يجوز السلم فيها في باب البيع في الفرائس في كتاب العرف وفي بيع الاصل
لا يس بالسلم في المم وزنا اذا بين من يبيع ما بين المم والعرف والغلط
والاحل والكت الذي يوفيه فيه ويمنع المم من المم وصرف العبدان والمم
والنصب واهلام الغلط في التخييل ما علم ما يشهد به انه ذراغ او شبر في
والغزل من دول الامثال ذكره في المم في الاسنة السرخس رحمه الله في اول
اجارا متوكل على المم وي رحمه الله في عتبه ان كل ما كان موزنا فهو مثلي

قال

قال ولا يس بالسلم في المم وزنا اذا بين من يبيع ما بين المم والعرف والغلط
او ماسا معلوما وان يفتاه شيئا معلوما وماسا معلوما او لم اشترى احد
من اتون لم يجوز من غير اشارة واه الحسن في المم وزنا في حنيفة رحمه الله الا ان
وضع المسألة في المم وفي ساية احدى من اتون وذخر شيخ الاسلام رحمه
الله وجه العرف فقال لا يجوز من العوديات المتفاوتة باعتبار القدر
متمى كان السلم واحد لان ما يكون من التناوت بين ولين ولكن ما
من حيث المقدار لا يعتبره الناس فيما بينهم متى كان الدين واحدا ولا
يجوز المما كسبة لاحد ذلك فاما باعتبار العنة وهي البيع من العوديات
المتفاوتة لان المتناوت من حيث البيع بين احدى وآخر فلا يكون يعتبره الناس
فيما بينهم ويجوز فيه المما كسبة فيما بينهم فالحق العوديات المتفاوتة في
باب السلم باعتبار الحاجة وبالعدديات المتفاوتة في البيع لاعتداده بالحاجة
ويمكن ان يقال بان الامر من العوديات المتفاوتة اذا كان الدين واحدا في
السلم وفي بيع العين جميعا وفساد البيع في مسألة المم اختلاف
الدين لا لما قلنا فان نرصد المسألة المم لم يأن ما به المم من اتون ولم
يذكر ان المم واحد ومختلف ومما يوضع في الاتون السلم من ملين
واحد وضع الدين من ملين مختلفه فيمكن ان يمس مسألة المم والمم على
الامان المختلفة وعند ذلك يقع الفرق بين مسألة السلم وبين مسألة
البيع في غير هذه المسألة كما معلوما واختلاف المسألة في بعضهم
فانهم اكد به مكان الاية وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله وقال بعضهم اراد
به المكان الذي يشرى فيه السلم واسم القرض في غير هذا النصل بعد
البيع اذا السلم الى رجل ديناه عليه لم يجوز لان هذا البيع الدين بالدين وفي رسول
اسم السلم عليه وسلم عند ذلك فان لم يفترا حتى يفتروا في المجلس يعني تعديب
السلم راس المال في المجلس مع لان الدرهم لا يقتضي في العود وان مننت
فلا يفتن ذلك الدين وان ائتم العبد اليه فصار وجوب الاضافة الى الدين
والعبد معتد ولو لم توجد الاضافة الى الدين وقضى الدرهم في المجلس ضمن في
فما هنا كذا لم يوافق ولو سلم اليه وراق لم يوافق لم يبيع السلم وان نقد في
المجلس لان الضاد ههنا مكان للمم في كفاية الى الدين وانما كان باعتبار
شرط التسليم على العاقد فاذا اشترط التسليم على غيره فممنوعة العقد
فتسدد العقد والمم في المجلس لا يملكه ان لا يشترط على غيره فيغير مقتضى
العقد ولا يرقع الضاد بهذا أو ذخر في المم المم المم رجل سلم الى رجل
مات في درهم في كسبه ونقد ما به ما به كان له ديناه السلم اليه خمسة
النقد جارية وخمسة الدين بالهالة وهذا ان كسب السلم في الغناك والعيان
هذه المسألة على وجهين اما ان يقول سلمت اليه مائتي درهم في كسبه
ولم يصف للما ثمن الي درهم بعينه فممنوعة العقد السلم من دول ثمن مائة ومثل
الاية الا غري قصاصا بدين كان له قبل عقد السلم او قال سلمت اليك

شبهة

الأولية

هذه المائة والمائة الدين التي لم يرد في كونه في الوجه الأول ما راعى
 في حصة ما تقدم من جميعها ونظر في حصة ما لم يبق من جميعها لأن
 الدين وقع ما بيننا نحن من الدين ما بيننا نحن من الدين ما بيننا نحن
 مطلقا لا يري أنه لو بقى الدين كما في المجلس جازوا ما قصروا بعض السلم بعد
 ذلك لم يبق ما روي أنه لم يبق المائة ومعه ما قصروا ما روي على السلم في حصة
 والعقد متى قصروا بعضه كنسب ما روي فانه يقتصر العتق على ما وجد
 فيه العتق ولا يسع في الكل قالوا ببيع عتق دين ومالك أحدهما قبل
 العتق وهذا إذا سلم إلى رجل مائة درهم في حصة مائة ونقد مائة ولم يبق
 المائة الاخرى حتى اقتضى من المجلس مع السلم بحصة ما تقدم ويقل بحصة
 ما لم يبق فمروا بين الصرف والسلم فانه ان اشترى مائة دينار بالدينار
 درهم نطقا غير مضاف الى درهم يعلوها ونقد عتق مائة ومعه العتق
 الاخرى فصار بالدين الذي له على بايع الدينار كان ذلك ما بيننا نحن
 قال لا يجوز والفقهاء ان حوز الصرف على مائة دينار في القياس الا ان
 العتق شرط بما يملك القيمة وقد وجد العتق في جميع الاغنياء
 من بايع الدينار لانه قصير خيرا بقصته وخسارية في ذمته
 كما لم يضر له ما عتق السلم حوز لان القياس كما حقه المسلم السلم
 ومتى حوزناه في ذمته لا ينفذ في حاجته ولو حوزناه من غيرنا من غير
 حاجة ولا حوزناه لا يمكن حوزنا لغير حاجة فلهذا افتتقنا هذا ان
 لم يبق الا ما ثبت الى درهم بعينه اما ان اضاف بان قال اسلمت الدين عشرة
 الحسابية والمتممة التي عليه في هذا كذا حكم من لم يعلم وقد لاك
 الحوز عند علمائها الثلاثة زعموا انه لا يفسد العقد في الحال بناء على
 ان الدرهم والدنانير لا يتعينان في عقد المعاوضة والتعيين عند
 فساد وجوب الاضافة الى الدين وهي الدرهم والعدم بمنزلة ولو عدمت
 الاضافة وراى في المسئلة ما اضاف العقد في حصة الستة وكذا ههنا
 فرق علمائنا بين ههنا وبين هذه المسئلة وههنا قال اسلمت اتيك هذه الخمسة
 والخمسة التي علي زيد فان اسلم بطل في الحال وههنا حكم في حصة
 ما تقدم ولم يوجد في الستة جميعا الا الاضافة وانما بالحكم عندنا
 وانما كان عدل في ذلك لان في تلك المسئلة رب السلم اضاف السلم الى
 درهم له في ذمة غير ذمة السلم اليه بشرط التسليم عليه والاضافة
 ان لغت في استحقاق السلم اليه الا انه يشرط التسليم عليه احد المتعاقبين
 على غيره فكان بمنزلة ما لو ذكر الدار درهم مائة على ان لا يبق
 خمسمائة بنفسه وينقد خمسمائة فلان فيكون فساد العقد بسبب
 استناده تسليم بعض الثمن على غير العاقد وانه مفارق للعقد
 فوجب فساد الكل الا ترى انه لم يبق الكل من ماله لا يجوز ههنا
 لغت الاضافة الى الدرهم ولم يوجد بعد المعاوضة لستشرطه

سلم

تسليم بعض الثمن على غير العاقد وانه اعم من نوع آخر في قبض رأس المال
 وقبض السلم فيه ومساها قال القنطوري رحمه الله في شجرة لا يجوز السلم
 اليه ان يبري رب السلم من رأس المال ان لا يداشقا والساقط متلاش
 فيبعد مريه القنطري والعتق وجب عدا من حدود الشرع فلا يجوز استاقه
 قال فان ابراه وقيل رب السلم التزاة رجل عتق السلم وان رد البتة لم يبق
 لان العقد قد صح بترافعهما لانه لا يبق واحد ههنا على فليمنه الا بدعي الاخر والسلم
 اليه يرد من العقد بالابرا لما مر انه يبعد مريه العتق المستحق فلا يفسد
 من غير قبول صاحبه قال ولا يجوز ان ياخذ برأس المال شيئا اخر من
 غير خبثه لانه يسقط به العتق المستحق بشرط ان لم يطله من خبثه
 اجدوا او روي وصيها السلم اليه بالاردي جاز لان خبثه حقه اصلا الا انه
 دون حقه وصفا من حيث انه خبث حقه اصلا مع الخبث فيه ومن حيث
 انه دون حقه وصفا بشرط رضاءه قال ولما عطاه اخوه من حقه اخبر
 على القول وقال زهير رحمه الله لا يجوز له متصرف فيما يرجع الى صفة
 الخيرة ولو تضرع بزيادة قدر كان له ان لا يتقبل تبرعه فكذا ان تبرع بزيادة
 صفة المحوثة ولما انه ابقاه حقه بجهالة واحسن في فضا الدين وحسن
 قال عليه السلام خيركم احسنه فضا للدين ولان صفة المحوثة قاسية
 بالعين فكان من يقول بالابرا وليس له ان يمنع من الاستنعا وراى السلم
 اليه لرب السلم خذ هذا ونقد في درهمان يعلم بان ههنا مسالتان احدهما
 ان يجرى السلم في الحيلان والموزونات والثانية ان يكون في الذممة
 وكل مسئلة في اربعة اوجه اما ان ياخذ السلم اليه بالزيادة من حيث
 القدر او بالزيادة من حيث الصفة او بالتعيين من حيث القدر او
 بالتعيين من حيث الصفة وان كان السلم فيه محلا وقد ان بالزيادة
 من حيث القدر وراى السلم المستحق درهم في عشرة اخذ في حصة مما سلم
 اليه باحد عشر فعينه من الحظوظ وقال لرب السلم خذ هذا وزدني درهم
 فانه يجوز وانما لان يجوز له كابودي الى الربوا لان جعله المودعي غير الربوي
 كما لا يخبره وهو روي ان الاستيند الى السلم فيه قبل التدبير لا يجوز ما روي
 المودعي مقابلا بالدرهم فيصير رب السلم على هذا الاعتبار مشتريا واحد
 عشر فقبض باحد عشر درهم وهذا جائز وان اشترى بالمعينة وجعلنا
 المودعي غير الواجب في الذمة لان الواجب في الذمة دين وهذا عين
 صار رب السلم باعثا بالمعينة مشتريا احدى عشر فعينه باعشر اقتره
 حنيفة له في ذمة السلم اليه بزيادة درهم فيكون ما بين الا ان العشر
 تكون بالعتق والدور رب السلم في القدر المادي فليس كان جائزا قبل ان
 يجوز له يودي الى الربوا اما ان ياخذ من حيث الصفة بان سلم
 عشرة درهم في عشرة اخذ في حصة منه وسلك في السلم اليه بعشر اقتره
 حنيفة جيد وراى له هذا وزدني درهم في يوم الاصل انه يجوز

الشيخ

الأمانة
 مكتبة
 دار
 الكتب
 القاهرة

في عشرة افغزة حنطة وسطه فيكون جانبنا بهذا الاختيار ولا في حنيفة ومحمد
 رضي الله عنهما بل يوافقان احدهما بان يقال بانا لوجوزنا هذا الوصف فيكون
 منه شبهة الربوا لان الودي باعتبار الحقيقة غير الواجب فيكون مقابل لا
 بحقيقة من الحنطة فيعبر رب السلم بما عاشر افغزة حنطة له حيد في
 قامة السلم اليه بعشرة افغزة حنطة له حيد وسطه وزيادة درهم فانه ربحوا
 وباعتبار الحكم فيعبر بمشتريا عشرة افغزة حنطة وسطه بعشرة دراهم التي
 كان راس المال وانه ليس يربوا فيمكن الربوا من وجهه ولا يمكن من وجهه
 فيمكن شبهة الربوا وانه ما يقع جواز العقد في الحقيقة والثاني انما قال
 السلم على مجرد الوصف ومجرد الوصف لا يدخل العقد فلا يقبل الفسخ فان
 قيل مجرد الوصف ما يقبل ابتداء العقد فان المسألة فيه لو كان ثوبا وسفا
 فانه السلم اليه بثوب حيد وقال خذ هذا او ردي درهم فانه حيد وزند
 صار السلم اليه ما يقع من الوصف من رب السلم وانه حيد لكذلك العقد
 على مجرد الوصف انما جاز من رب السلم لان الاصل له فخصر الاصل له
 وشري الوصف مع الاصل جاز فاما ههنا لم يصح الاقاله على مجرد الوصف
 بعق الاصل لرب السلم الوصف للسلم اليه بالاقالة والوصف على هذا الوجه
 لا يقبل العقد فانه لرباع المحررة من الثوب بدون الاصل لا يجوز فخذ لك
 لا يجوز الاقاله لان في الاقاله رب السلم تابع للمحررة بدون الاصل وقول
 اي يوسف رحمه الله بان يبيع بجملة هذا الذي يبيع بطريق الحكم فلهذا ان
 استعمل الثابت للمال ولم يكن للرجوعين الذين يبيعون ثوبا والجراب في الوزن
 نظير الجوز في المبيعات فلهذا الذي ذكره ياكله اذا كان السلم فيه مثقالا او
 موزونا فاما اذا كان السلم فيه درهما كان ثوبا جازا زيد من حيث
 العقد ربحان اسم عشرة دراهم في عشرة دراهم يربوا في ثوب واحد عشر دراهم
 وقال لرب السلم خذ هذا وزدني درهما جاز لانه لا يودي الى الربوا على
 ما بينا وهذا لان في الزيادة من حيث العينة فانه يجوز عند جميعها
 بخلاف ما كان السلم فيه مثقالا او موزونا حيث لا يجوز على قول اي حنيفة
 ومحمد رضي الله عنهما والعرف ان يجوز هذا في الثوب لا يودي الى الربوا لان
 الماخوذ انما يبيع غير الواجب من حيث الحكم فكله مقابل بالدرهم
 فيعبر بمشتريا ثوبا حيد باحد عشر درهما وهذا جازا ويعبر به
 الحقيقة فيعتبر الودي غير الواجب فيعبر رب السلم على هذا الاعتبار
 بمشتريا ثوبا حيد بثوب وسطه في ذمة السلم اليه وزيادة درهم بازا
 المحررة وانه جاز في غير مال الربوا لان المحررة في غير مال الربوا اقلية
 عند مقابلتها بحسبها فانه لا اشتري ثوبا حيد بثوب ردي وزيادة درهم
 بازا المحررة كان ذلك جازا فاما في الحقيقة جاز من باعتبار ان الماخوذ
 غير الواجب فيكون مقابل بالدرهم فيكون بمشتريا عشرة افغزة حنطة
 حيد باحد عشر درهما وهذا جازا في اعتبار الحقيقة يكون المودي ربحا

وعشرة

في يذكرونه خلافا وذكر في كتاب الصالح وقال لا يجوز على قول اي حنيفة
 ومحمد رضي الله عنهما لا يجوز على قول اي يوسف رحمه الله وكان الماخوذ في يبيع
 الاصل قول اي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما وانه ما ذهب اليه ابو يوسف
 رحمه الله فانه هو ان يربوا في هذه المعاشرة ان يخذل باعتبار الحال
 لما بينت محتملها امكن يكون بها يربوا في الزيادة ان يخذل رب السلم كان
 زاد في راس المال درهما والسلمة اليه زاد في المحررة والزيادة فليكن
 باصل العقد ويجوز كما لو يودي لدى العقد ما كانه اسما احد عشر درهما في
 عشرة افغزة حنطة حيد ولسا احد عشر درهما في عشرة افغزة حيد جاز
 فخذ لك هذا واما ابو حنيفة ومحمد رضي الله عنهما لان يخذل يربوا في
 التعريفات باعتبار الحال متخذ لانه باعتبار الحال ما حيد من الواجب
 في ذمة السلم اليه من حيث الحقيقة الحنيفة رب السلم مشتريا عشرة
 افغزة حنطة حيد بعشرة افغزة حنطة وسطه في ذمة السلم اليه وزيادة
 درهم بازا المحررة فلهذا لا يجوز لان المحررة في مال الربوا اقلية فها حيد
 مقابلتها بحسبها فانه لا يخذل حنطة حيد بعشرة حنطة ردية في
 زيادة درهم بازا المحررة كذا في اعتبار الحقيقة يمكن الربوا وباعتبار
 الحكم لا يمكن الربوا لان المستوفى غير الواجب في باب السلم من حيث
 الحكم وعلى هذا الاعتبار يكون ما يخذل ما ياكله درهم لا ياكله من
 الحنطة فيعبر رب السلم بمشتريا عشرة افغزة حنطة حيد باحد
 عشر درهما وهذا ليس يربوا فيمكن الربوا من وجهه دون وجهه فيمكن
 شبهة الربوا وفي قول اي يوسف رحمه الله بان يجوز بهذا الوصف
 بطريق الاتفاق يمكن مشكل لان الزيادة اما للتحقق باصل العقد اذا
 صحت حين وجد في لانه انما للمال او لا يستند وهذه الزيادة لم يصح
 للمال ما كانت شبهة الربوا او كيف تستند وصار كالزيادة لم يصح
 هلاك البيع فانه لا يقع وان كانت تستند لو صحت لهذا الثابت في الحال
 غير يمكن هذا الوجه ذهريا اذا اتى بازيد ما يربوا عليه فاما اذا اتى
 بانقص ما يربوا عليه ان اتى بانقص من حيث العقد ان اتى بنسبة
 افغزة وخذل السلم اليه في عشرة افغزة فقال خذ هذا واربعه درهم فانه
 يجوز عنده جميعا لانها تقابل السلم في بعض السلم فيه وذلك قد بين
 واحد والاقالة في بعض السلم فيه جاز فاما اذا اتى بانقص من حيث
 العينة بان السلم في عشرة افغزة حنطة حيد فان بعشرة افغزة حنطة
 وسطه قال خذ ما وارده عليك درهما لم يربوا في ذلك في قول اي حنيفة رحمه الله
 ومحمد رضي الله عنهما لا يجوز في وجهه انه يقول بان يجوز هذا الوصف ان
 تعد بطريق الاقاله للمال لانه اقاله على مجرد الوصف والاقالة على مجرد
 الوصف لا يصح امكن يصح بطريق الحكم لان الحكم بالتحقق باصل العقد
 كالزيادة فاذ التحقق باصل العقد ما ربحه السلم في الايتاد السبعة دراهم

السبعة

منا لا بما وجب لرب السلمي ذمته فيصير مشتريا بعشرة اقترضة حنطة
جيدة بعشرة اقترضة حنطة له وسلف في ذمته المسلم اليه وزيادة درهم
وهذا لا يجوز فيمكن الربوا من وجهين فثبت الربوا واما انا
اني بالنقصان من حيث الصفة بان اسلم في ثوب جديد ثيابي بثلث وسقط
فقال لرب السلمي هذا لا رد عليك درهما لم يجز في قول ابي حنيفة ويجز
رهمما اسه ويجز في قول ابي يوسف رحمه الله وجهه قول ابي يوسف ما ذكر
في فصل الخيل ان تصح هذا التصرف بطريق المحل ولا كان باصل
العقد يمكن ولا في حنيفة ويجز رهمما الله الوجه الثاني الذي ذكرنا في
فصل الخيل من شدة الترتيب ان هذه الاقالة لم تكن صحيحة على مجرد الوصف
وتعذر رهمما الاقالة على مجرد الوصف على ما مر ولا يجز في هذا الفصل لا في
حنيفة رضي الله عنه الوجه الاول الذي ذكرنا في فصل الخيل من شبهة الترتيب
ان الترتيب في الثوب لا يمكن شبهة الربوا هكذا في شرح الاسلام رحمه الله
في شرحه وفي المنتهى كان ابي حنيفة رحمه الله يجز هذا وهو رواية ابي سليمان
عن ابي يوسف رحمه الله فاكتمه واخبرنا محمد بن ابي حنيفة رحمه الله
انه يكرهه واما اذا انقص من حيث الثوب ران ابي حنيفة ان رد
وقال خذها وارده عليك درهما لم يجز في قول ابي حنيفة ومحمد رضي الله
عنهما ومنه ابي يوسف وهذا ان الذي اذا لم يحل له حصة من الثمن
فمجرد منزلة الصفة حتى يسلم المشتري في بيع العين من غير حصة
وان وجهه انقص لا يحل منه شيء من الثمن فانه كان بمنزلة العفة في
هذه الحالة كانت الاقالة على ذرع منها والاقالة على مجرد الجورة سواء لو
قال السلم على مجرد الجورة كانت المسئلة على هذا الخلاف حتى لو لم يبق لكل
ذرع حصة من الثمن يجوز لانه يصير بمنزلة القدر في هذه الحالة والاقالة
على التقدير جازية انما يجوز على مجرد الوصف ويصح العوالة والقالة والذرة
برأس المال وقال رحمه الله لا يجوز لانه هذه التصرفات انما هي
للتوثيق ومعنى التوثيق فيما يتجره فبعضه وقبض رأس المال في
المجلس مستحق فلو كان التوثيق ملاك به ولنا ان رأس المال دين
كسائر الديون فيمكن اخذ الرهن والقوالة والقالة قياسا على سائر
الديون واستحقاق قبض رأس المال في المجلس لا يثبت معنى التوثيق
قال فان قارب السلم المسلم اليه قبل التتبع بطل العقد فان كانت
الخيل والمال يملك في المجلس فلا يصحها افتراق التتبع والمال
عليه اذا كان التتبع في المجلس ان القبض من حقوق العقد وهو
العقد متعلق بالتتبع فدينه فيعتبر في المجلس في حقه ولا يصحها افتراق
غيرها قال ولو اخذ به رهنما فان افترقا والرهن قائم انتقص العقد ولو
هلك في المجلس معني العقد على الصفة لان الاستيفاء لا يملك الا بملك الرهن
ولا افتراق قبل تمام القبض موجب التتبع من السلم ولو اخذ كسب السلم

فيه

فيه رهنما فملك الرهن صار مستوفيا لان القبض وحده حقيقة وفيه بالهلاك
والرهن ان يكن من حيث حقه صورة تعرض حنطة معني وهي المالك
والرهن انما يعتبر مستوفيا دينه من مالكة الرهن لا من صورته
ولو لم يهلك الرهن ولكن مات المسلم اليه وعليه ديون كثيرة فعليه
حب السلم الحق بالرهن الا انه لا يحصل الرهن بدنه بل باعجهتس حقه
حتى لا يصير مستديرا بالسلم فله قبل القبض اذا قال رب السلم ارجي
عليه السلم كل مالي عدي من الطعام فاعزله في بيتك او في غرابك
فجعل ذلك ورب السلم ليس بها حصة فانه لا يكون قرضا من رب السلم لان
رب السلم لو دفع اليه غرابه نفسه وقال كل مالي عليك من السلم في غرابي
هذا ففعل ورب السلم ليس بها حصة فانه لا يصير قايضا وان مع الامر اعتبار
الغراب من حيث انه امره بفعل غرابه وان لم يقع باعتبار المصلحة لانها
ملك السلم اليه لان لا يصير قايضا ههنا ولم يقع الامر باعتبار المصلحة
ولا باعتبار الغراب لان كلامه ملك السلم اليه اولى بهذا اذا كان رب
السلم غايبا ما اذا كان رب السلم حاضرا في منزل السلم اليه وكان
يملكه لا يشك انه لا يصير قايضا اذا لم يكن بينه وبين الطعام لان القبض
انما يثبت اما بالقبض حقيقة بان يأخذ بترأجه ولو لم يملك السلم اليه
بان قال خلعت بدينك وبين الطعام وانقله هل يصير قايضا ام لا
لم يذكر في رجه الله هذا الفصل في الاصل نصا وقد ذكر القدر في
رجه الله في شرحه ان علي قول ابي يوسف رحمه الله لا يصير قايضا حتى
لو هلك بعد ذلك كان الهلاك على السلم اليه وعلي قول محمد رحمه
الله يصير قايضا ومما هو مذكور محمد رحمه الله في الجامع الصغير يدل
على ان الهبة عنده كذل لانه قال ورب السلم ليس بها حصة فلهذا
يدل على انه اذا كان حاضرا في منزله اذا خلعت بينه وبين الطعام يصير
قايضا وذكر الحنفية رحمه الله في كتاب الاقالة فقول ابي يوسف
رحمه الله كما ذكر القدر ومن من قوله وذكره هشام رحمه الله في نوادره
عن محمد رحمه الله مثل ما ذكر القدر ومن عنه وجهه قول محمد رحمه
الله ان القليلة في غير المنزل الباع واما قلنا ان القليلة قد صحت
لان صحتها بازالة المسألة اليه يده على الحقيقة وقد ازيلها حين خلعت
بينه وبين الطعام وان ابي يوسف رحمه الله يقول بان القليلة لا تنسخ
فلا يعتبر واما قلنا ذلك لان من شرط صحة القليلة زوال يد السلم
اليه حتى كان في يده حقيقة وقا عليه لا يصير قايضا وههنا يد السلم
اليه ان زالت من حقه الحقيقة ارتكبت من خيف المحل لان المنزل
وباقية في رهنه فلهذا ان زالت حقيقة المنزل حقا فثبتت
الحقيقة فاما ان ادفع رب السلم غرابه نفسه وقال السلم اليه كل
مالي عليك من الطعام في غرابي فانه لا يصير قايضا ان اجمع

حكاه

السلم

الأمانة

في عدايه حتى اذا هلك لا يشارك علي رب السارق بين هذا وبينه اذا اشتري
لعمام بعينه فستر ط الخيل ثم دفع المشتري الي البائع عرابيه وقال له
كلها في عرابيه فكأن في عرابيه فان المشتري بصير قاربعا وجه النرق
بينهما وهو ان القبض لو ثبت في باب السلم فاما يثبت اما بالخيل او
بجعل الخطة في عرابيه رب السلم ولا يجوز ان ثبت القبض بالخيل لان
الخيل لم يصير منفولا الي رب السلم لان امره بالخيل لم يصير لان الخيل
لا في ملك السلم اليه واذا لم يصير امره بالخيل لم يصير الاحتياك منفولا
الي رب السلم كما قيل الامر ولا يجوز ان يثبت القبض بجعل الخطة في عرابيه
وان مع الامر من حيث انه تغتفر في الغرابيه والغرابيه ملك رب السلم
لان جعل السلم اليه الخطة في عرابيه رب السلم غير منقول الي رب السلم
لان السلم اليه في ذلك كما لم ينقله لان الخطة ملك السلم اليه وقد اذنت
له رب السلم بجعله في عرابيه فصار معبر العرابيه من السلم اليه والتغشير
عامل لنفسه في الانتفاع بالعابيه وان كان يا من العبر ولهذا كان قراره
الضمان عليه فاذا صار عاملا لنفسه فصار الامر به يصير منقول الى الامر
حتى يصير فعله كعمله فاذا لم يصير فعله منقول اليه لا في حق الكيل ولا في
جعله في الغرابيه فاما الحال بعد الامر كالحال قبل الامر وقيل الامر يصير
قابضا له اذا وقع له فصار يملك شرا العين وذلك لان الفعل صار منفولا الي
المشتري في ملك المشتري ومنفعة ذلك له فيكون عاملا له ما يملكه
منقول الى الامر كما لو كان الامر فعل بنفسه ولو فعل بنفسه حقيقة
صار قابضا ومن اذا صار فعل البائع منقول اليه وعن هذا قلنا ان
في شرا العين اذا امر المشتري البائع بالعين فله ان يصير قابضا لان
رب السلم لا يصير رب السلم قابضا لان الامر لا يثبت في باب السلم لم يصير
لان العين لا في ملك السلم اليه فيصير الحال بعد الامر كالحال قبله اي
واما الامر في باب الشرا فله ان لا في ملك المشتري ومنفعة الطهر
خالصة للمشتري فان نقل فعله اليه فان قيل في فعل الشرا يشع ان
لا يصير الامر في حق ثبوت القبض لان البائع لا يصير وكذا ان المشتري
في القبض الا ترى انه لو وكله بذلك لم يصير قابضا لثبوت القبض بالامر يثبت
حكما لا قبضا ويجوز ان يثبت الشرا كما وان كان لا يثبت قصد اعلى
ما عرف وما ذكرنا من الجواب في فصل السلم فيما اذا لم يكن في عرابيه رب
السلم الخطة لرب السلم فاما اذا كان في ملك السلم اليه السلم فله امره هل
يصير رب السلم قابضا ام لا وفي هذا الفصل وان قيل لا يصير قابضا
قال يمس الامة السرخسي رحمه الله ولا يصح عندي انه يصير قابضا انه
اعلن في آخر السلم ينتقض القبض فيه بعد الافتراق اذا قضي السلم
اليه راس المال ثم وجد انها او بعضها زبوا او بعضها سلبا اجداهما
ان يجدها مستغفرا وكان ذلك في مجلس العقد فانه ينف على اجازة المستحق

ان اجاز

ان اجاز جاز وان لم يجز بطل السلم لانه لا يظهر انما مستغفرا للمران رب السلم
قابضا دينه من ملا الغير ويكون الغضام وقفا على اجازة صاحب المال كما
لو ابيع ماله فان اجاز ورأس المال فاجاز ان القبض توقف على اجازة المستحق
ولو توقف القبض على اجازته فانما يجوز اجازته اذا كان الموقوف قابضا
ان توقف القبض على اجازته فانما يجوز اجازته اذا كان الموقوف عليه قابضا
وبصير مثل ما فخر دينه لصاحب المال على رب السلم لان الاجازة في الانتفا
كالا ذن في الابتداء ولو اذن له صاحب المال في الابتداء ان يقضي دينه من
ماله فمن مثل ما يقضي لصاحب المال فكذا اذا اجاز قضاة في الانتفاوات
ليجوز انتقض القبض والغضالا انه كان موقفا على اجازته فاذا لم يجز
بطل كما لو توقف السلم على اجازته فان ينفق اذا لم يجز فله ان يصير قابضا
انتقض القبض هاهنا كما ان له ليقبل فان قضي دراهم اخرى في المجلس في
العقد على الصفة وجعل كانه اخر القبض الي اخر المجلس وان يقضي بطل
العقد وان وجدها مستوفاه وكان في مجلس العقد ونحو السلم البند لا يجوز
لان المستوفاه ليست من جنس راس المال لان راس المال للصفة هـ
والستوفاه ليست بصفة بغيره من حيث الحكم لان المصاحف والصفة هـ
الستوفاه فالحال على الصفة والصفة معلومة والعبارة للعالم فكانت
الكمل تجاس او مصاحف من حيث الحكم ولو كان الفعل تجاسا او مصاحف من
حيث الحقيقة ورأس المال فبطلت اذا لم يجز السلم اليه لم يجز لانه
بغير مستند مال السلم قبل القبض وانما لا يجوز هذا اذا لم يجز له
واما اذا رده وقضي مكانه اخرى في المجلس جاز لانه اذا قضي آخر
مكانه فكانت اخر القبض الي اخر المجلس وان وجدها زبوا او بعضها
ذلك في مجلس العقد ان يجوز السلم اليه جاز لان الزبوا من جنس راس
المال لان الزبوا من الدراهم بالظن الصفة فيه غايها على الغش والعبارة
للعالم فها ان الفعل فبطلت فبطلت السلم فبطلت السلم فبطلت السلم
وان رده استبدل به في مجلس العقد يجوز وجعل كانه اخر القبض الي
اخر المجلس وان افتراق قبل الاستبدال بطل السلم واما اذا وجد منها
مستغفرا وكان ذلك بعد الافتراق عن المجلس ان اجازة مالك وكان
راس المال فاما جاز لان خيار الاجازة لا يمنع صحة القبض فلا ينفق
اي الافتراق عن المجلس حصل فبطلت راس المال وان اضم القبض
على سبيل التوقف جاز فاجازته ان كان راس المال وان رد بطل
السلم بقدره قل او أكثر عنده جميعا لان القبض كان موقفا بين
ان يكون قبض راس المال متى اجاز وبين ان يكون قبض راس المال متى
يجز والوقوف بين شيعين ان ينعين احدهما كان هو الثاني من
الأصل فها ان قبض راس المال لم يوجد اصلا واما اذا وجد شيئا منها
ستوفاه وكان بعد الافتراق عن المجلس بطل السلم بقدره قل او أكثر



بحوزيه او رد واستبدل مكانه اول يستبدل لما ذكرنا ان السرقه
ليست من جنس المال واذا لم يكن من جنس رأس المال فطهران الافتراق
عن مجلس العقد حصل من غير ان يقضى رأس المال بقدر السرقه فبطل
السلم بقدره ولا يعود جازيا للعقد بعد المجلس على ما لم يقضى هذا القدر
اصلا في المجلس ثم قبض وامانا او وجد شيئا منها يربو ما كان ذلك بعد الا
فتراق عن المجلس ان بحوزيه جازها لو بحوزيه في المجلس وان لم يحوز به ورده
احصوا على انه اذا لم يستبدل في مجلس الرذان السل بطل بقدر ما رده
ولو لم يتنقص قبضه من الاصل وانما انتقص من وقت الرد مقصرا
على الرد كان لا يطل السلم على رده رأس المال منه ولهذا ينبغي الرد
بالرد والدليل على ان حقيقه رضي الله عنه ما اذا كان الرد وكثيرا اذا
كان الرد بالزيادة مما ينقص قبضه من الاصل وانما انتقص من وقت
الرد ولو بقي السلم بعد هذا الصريح في صحة القبض الثاني والقبض الثاني
صحيح من وجه ولم ينع من وجه ثم ان من حيث مجلس الرد مجلس العقد
حكمنا لان القبض كان باقيا على الصحة الى وقت الرد حكمنا بسبب قيام
العقد عليه وكون القبض من رأس المال وكذا اذا كان القبض قايما
الي وقت الرد كان مجلس الرد مجلس العقد من حيث الحكم فصح القبض
الثاني باعتبار الحكم باعتبار الحقيقة لا بغير القبض الثاني لانه لم يوجد
في مجلس العقد حقيقة فان حقيقة العقد كجذب الايجاب والقبول فز
القبض الثاني بين ان لا يقع وبين ان لا يقع والصحة ولكن ثالثة فلا تشت
بالشك والاحتياط وهو حقيقة رضي الله عنه هكذا يقول في الرد ودان
كان كبيرا الا انه في التلخيص استحسن وصح القبض الثاني وان كان
القياس ياي صحته لنوع ضرورة فان اموال الناس لا يكون غن قليل زيف
يكون فيها لو اخذ بالحقيقة القياس في التلخيص لفتاق الاموال الناس
والقياس ينزركا بالضرورة والمخرج فترجحا كون هذا المجلس مجلس العقد
حقيقه بسبب المخرج والعزوة وهذه الضرورة بعد ومه في القياس لان
اموال الناس كلها من كثير الزبوف كانت العبارة فيها للقياس والناس
ان يهبط السلم بقدر الردود عاقله زفر رحمه الله وبخلاف السقوط
والسبب في ان اموال الناس كلها من كثير الزبوف والناس وانما
تليلا كان او كثيرا وابو يوسف وعبد ربه السبب في ان القبض الثاني
صحيح من وجه ولم ينع من وجه كما قال زفر رحمه الله فنعينه صحيحا
لحوال العقد فانه يحتاج لحوال العقد ما استحسن فترجحا كون هذا المجلس مجلس
العقد حكمنا لم يحرره غير مجلس العقد حقيقة اذا كان الردود قليلا
ولهذا السبب استحسننا فانه خلاف ما لو وجد ما سقوه او سقوه
ولم يكن المستحق لان هناك طهران العقد كان بالفلان كانه قاض المجلس
لانه لم يوجد قبض رأس المال فاما هنا بقي العقد صحيحا بعد

الافتراق

الافتراق لوجود قبض المال وانما يطل القبض بالرد فكيف العقد باقيا
الى مجلس الرد فيكون مجلس الرد مجلس العقد حكما فنعينه صحيحا
كان مجلس العقد حقيقة ولو كان مجلس العقد حقيقة اذا افتراق بعد
قبض رأس المال جاز كذا اخصا فانه انتقض الزوايا والمظاهر
الشهورة عن ابن حنيفة رضي الله عنه ما اذا رد على النصف كشرح
اذا كان الرد ودا لزيادة اكثر من النصف كان كثيرا وان كان الرد
اقل من النصف كان قليلا وهذا لان الكثرة والقلة بين شيئين من حيث
الحقيقة انما يعرف بالمقابلة بالنسبة لا زمانا من قليل الا ان وجد ما هو اقل
منه فن كان الردود اكثر من النصف كان الردود كثيرا وان كان الردود اقل
لان ما كانا من غير الردود اقل فكان الردود كثيرا وان كان الردود اقل
من النصف كان قليلا لان مقابله من غير الردود اكثر من الردود
قليل باعتبار المقابلة واما النصف فغده روايتان في رواية جعله كثيرا
وفي رواية جعله قليلا وفي اخرى ما اذا رد على الثلث كثيرا والثلث وما رده
قليل وهذه الرواية موافقة لما ذكر في القصد والذباب لا الذهاب في
القبض في الثانية اذا كان اكثر من الثلث فهو كثير والثلث وما
دونه قليل واستدلوا بغيره في اختلاف الواقع بين السلم اليه وبين
رب السلم وانه على وجه الاول ان يقع الاختلاف بينهما في السلم اليه او في
رأس المال او بينهما ويجب ان يعلم بان ههنا مستلزمات الاول ما ان كان
رأس المال دينا كالدراهم والدينارين وانهما على وجه ثلثة الاول
ان يقع الاختلاف في السلم اليه وانه على وجه ثلثة ان وقع الاختلاف في حقه
بان قال رب السلم استلمت عشرة دراهم في كره حيله وقال السلم اليه استلمت
المائة عشرة دراهم في كسر شعير ولم يكن لهما بينهما مخالفا استحسننا وبدا
بيمين السلم اليه في قول ابن يوسف رحمه الله الاول وفي قوله الاخير بين
رب السلم واذا في مخالفا في يقول لهما ما تريد ان كان العقد لا يتغير
بمجرد الخلاف كما في بيع العنق فن قال لا يفسخ العقد او قال احدهما ذلك
فسخ القاضي العقد بينهما وان قال لا يفسخ تركهما رجحا ان يعود احدهما
الى يفسد بق صاحبه وابيها اقام بيعة فبطلت بلفظه وفي قول بيعة السلم
اليه اشكال اذا وجه الى قوله لهما اثبات السعير للسلم والبيعة لا تنقل
على اثبات حق الغير ولكن الوجه في ذلك ان بيعة السلم اليه لا تنقل
لاستغاط الميمن عن نفسه وكما تنقل بيعة الانسان لايات الحق لنفسه
بقوله لا سغاط الميمن عن نفسه ان بيعة المودع على الرد مقبولة استغاط الميمن
عن نفسه لان البيعة لا تحصل له بقوله ردون فان اقام البيعة ان لم يتفرقا
عن مجلس العقد فنعين محمد رحمه الله بقبض بعقد من طهران السلم بعشرين
دراهما وعلى السلم اليه بثلث حقه وشر شعير وان تفرقا عن المجلس وقد
نقد لب السلم عشرة اشهر بقبض بعقد واحد بيعة رب السلم وعند

الألمكة

الى حنيفة رحمه الله واي يوسف ايضا يقضي بعقد واحد بدينته رب السلام
 على كل حال فالاصل بعقد واحد في حنيفة هذه السائل ان يقضي
 بدينين ما يمكن وان لم يكن لعقد واحد حينئذ ليس واحد وانما كان الاصل
 القضا بعقدين لانه احق بموجب القضا بعقدين من ان كان كل واحد منهما
 اوجي عقدا بمنزلة العقد الذي اياه صاحبه فان العقد على الحقيقة غير العقد
 على الشهير وما يوجب القضا بعقد واحد فانها مع اختلافها في انهما على انه لم يجر
 بعقد واحد فكل القضا بعقدين وفيه عمل بالدينين وبه يجرى
 العقد بين صور اولي من القضا بعقد واحد وفيه تعميل احدى الدينين
 اذا ثبت هذا فسواء اذما في مجلس العقد امكن القضا بالعقدين بعقدين
 في كل عقد بعشر اذما لم يكن في راس المال لكل عقد في مجلسه اما اذا لم يكن
 من المجلس وقد نذر رب السلام عشرة لا غير لا يمكن القضا بعقدين اذا لم يكن
 راس مال احدهما في المجلس فيقضي بدينته رب السلام لان رب السلام بدينته
 ثبت الحق لنفسه والسلم الله ثبت الحق لغيره والاصل عند ابي حنيفة واي
 يوسف رحمه الله القضا بدين واحد لا اذا تعدر فيقضي بدينين حينئذ
 على ما في بانه بعد هذا ان شاء الله تعالى وانما كان الاصل هو القضا بعقد واحد
 فعلا لانا باه القياس لان القياس ما يجوز السلم لان بيع ما ليس عند الانسان
 اذا ثبت هذا فنقول القضا بعقد واحد هو ما يمكن بدينته السلم الله
 لان دينه السلم الله قامت على ثبات العشرة لنفسه وعلى ثبات العشرة
 لغيره والعشرة ثابتة له باقرار رب السلم ولا يقبل بدينته من هذا الوجه
 وكذا لا يقبل بدينته على ثبات العشرة لان الدين على العشرة ثابت
 على الثبات ما اقر به الغير والدين على الثبات ما يقر به الانسان لغيره خبر
 مقبولة فان من اخذ انسان بشي وكذا به المقر له فقال المترا انا اقيم البينة
 على ذلك لا تقبل بدينته فهو يقضي قولنا لم يكن رد بدينه السلم الله فثبت
 القضا بعقد واحد بدينه رب السلم من هذا الوجه فيقضي به وان اختلفا
 في قول المساقفة بعد او ما لو اختلفا في حنيفة السلم الله في شرا او المعنى لا
 يوجب الفصل وان اختلفا في صفة السلم الله ولا بدينه لواحد منهما
 القياس ان يبي القضا في الاستحسان لانها القضا بالقياس باخذ وجه الا
 استحسان انهما اختلفا في صفة السبع فلا يتصلان كما في بيع العبد
 القياس ان الاختلاف في صفة السلم الله ودين بمنزلة الاختلاف في اصل
 العقود عليه في بيع العين بان قال المشتري اشتريت منك هذا
 الكرو وقال الباع لا بل بعث منك هذا الكرو لا هو هذا لان الدين عيب
 به بغيره فيمكنه فمختلف اصله باختلاف صفة فهو معنى قولنا
 الاختلاف في صفة السلم الله وانه دين بمنزلة الاختلاف في اصل العقود
 عليه في بيع العين كمالنا هكنا هكنا لان ما اذا اختلفا في صفة العقود
 عليه غير مشار اليه والعين لا يصير حنينين باختلاف الصفة فيكون

الاختلاف

الاختلاف واقفا في الصفة لا في المعقد وعليه لا يوجب القضا لان هذا ليس
 باختلاف بينهما من صلب العقد الذي لا يوجد العقد بدونه فان البيع يوجد
 بدون هذه الصفة فكان بمنزلة ما لو اختلفا في شرط بلحق بالعقد الذي يوجد
 العقد بدونه وذلك لا يوجب القضا كذا اختلفا في العيني في ذلك ان
 القضا عرف بخلاف القياس بالحق منها اذا وقع الاختلاف في ما هو من صلب
 العقد الذي يوجد العقد بدونه وبين ما رواه على اصل القياس فان
 قامت لاحدهما بدينه فانه يقضي بدينه لما كان او مطلقا كما مر وان
 انما ما جزمها البينة تعالى قولها لا يثبت انه يقضي بعقد واحد بدينه رب
 السلم كما لو اختلفا في حنيفة المساقفة او قدرة واما على قول محمد رحمه الله
 ذكر في بعض المواضع انه يقضي بعقدين وانما قيس به ما اخذ لان الاختلاف
 في صفة الدين على جواب القياس جعل بمنزلة الاختلاف في اصل العقود
 عليه في حق الثمن فان في حق القضا والعقدين جعل بمنزلة الاختلاف
 في اصل العقد وعليه هذا اذا اختلف في السلم الله وراس المال لا يقضي به
 بالتعيين كما في السلم الله فانما اذا اختلفا في راس المال وراس المال شي لا يتعين بالتعيين
 ان اختلفا في حنيفة بان لا رب السلم اسكن الذي عشرة اذ اقر في حنيفة
 وقال السلم الله لا بل اسكن الذي دينار في حنيفة ولا بدينه لواحد منهما
 فانها لا يتصلان في ما يكون القول قول رب السلم لانها اختلفا على حق
 رب السلم واختلفا في حق السلم الله لان السلم الله يهدي الدين وروى
 السلم بقره القول قول السكر في الشرع وفي الاستحسان يتصلان كما اذا
 اختلفا في حنيفة القضا في بيع العين وان اقاما البينة فعقد واحد رحمه الله يقضي
 على رب السلم بدنيا واقر في دارم ويقضي على السلم الله كبرى حنيفة ان
 لا يتفرقا عن مجلس العقد لان القضا بعقدين على هذا الوجه ممكن
 لان راس المال دين والسلم فيه كذا لكونه محل الدين الذمة وفي الدفعة
 سبعة فامكن القضا بعقدين ومن اصله القضا بعقدين في موضع العقار
 ولم يكره في الكتاب قول ابي حنيفة واي يوسف رحمه الله في هذه المسئلة
 وذكرين سبعة في نوا دره حنيفة انه يقضي بعقدين وذكر القرطبي رحمه
 الله انه يقضي بعقد واحد بدينه السلم الله وهو الصحيح لان الاصل عقدهما
 ان يقضي بعقد واحد بدينه رب السلم لان بدينه قامت عداقات
 العشرة وكذا حنيفة ثابت له باقرار السلم الله ولا حاجة الى اثباته بالبينة
 والعشرة ثابتة له السلم الله باقرار رب السلم فدينه رب السلم في حق
 العشرة قامت على اثبات ما يقر به غيره فهو قوله معنى قولنا
 امكن رد بدينه رب السلم فامكن القضا بعقدين فمقتضى به وان وقع الا
 حنيفة في قد ز راس المال او صفة السلم الله كالباب فيها اذا وقع
 الاختلاف في صفة السلم الله او قدرة فاما اذا اختلفا في السلم الله وفي
 راس المال وراس المال شي لا يتعين بالتعيين ان اختلفا في حنيفة

الدين

السلام فيه وفي جنس رأس المال ولا يبيته لو احدى منها بل في القياس
 واستحسانا لان كل واحد منهما يصير مدعى على مدعى عليه السلام الذي يدعي
 الدين على ربه السلام ورث السلام بغيره في السلم يدعي الحنفية على السلام اليه
 والسلام اليه بغيره في القياس واستحسانا كما في بيع العين وان اقام
 احدى البيتين قبلت بيته وان اقام البيتين يقضي بالاعتقاد ان كنفه في
 عن مجلس العقد بخلاف ما عند محمد رحمه الله ظاهره واما عند هان فان
 عند هان ان يقضي بعقد واحد عند الامكان والامكان هو ان يكون
 التقضي بعقد واحد يرد احدى البيتين او يرد كل واحد منهما
 في اثبات الزيادة مع التقاضي بعقد واحد وهذا عند راجع التقاضي بعقد واحد
 يرد البيتين لان كل واحد منهما قائم في موضوعه او معلما لان ربه
 السلام اقام البيتين على الحنفية والحنفية غير ثابتة ما قد السلام اليه كان السلام
 اليه بغير الحنفية والسلام اليه اقام البيتين على الدنيا والديار غير ثابتة
 باقرار ربه السلام لان ربه السلام مستقر للدينار وهو قولنا نقد رزقنا
 نقد واحد لان الزيادة فيها لا يتحقق في جنس واحد وفي جنسين مختلفين
 قال الدينار لا يصح زيادة فيها راجع والدرهم لا يصح زيادة في الصغير وهذا
 وكذا السعيرة يصح زيادة في الحنفية فتعقد التقاضي بعقد واحد
 من هذه الوجه فيقضي بعقد واحد وان وقع الاختلاف في قدر
 السلام وفي قدر رأس المال ولا يبيته كيهما بل في القياس والافاق احدى
 بيته قبلت بيته وان اقام البيتين يقضي بالاعتقاد ان كنفه في
 ان لم يتغير قاض مجلس العقد وعند هان يقضي بعقد واحد اذا التقاضي بعقد
 واحد ممكن بان يقبل بيته كل واحد منهما على اثبات الزيادة في صدره
 واحد على ما اقربه صاحبه لان الحنفين واحد فيمكن التقاضي بكل واحد
 من البيتين في عقد واحد من حيث اثبات الزيادة من غير اثبات
 عقد اخر ولا ضرورة الى التقاضي بعقدين فيقضي على ربه السلام بعقد
 بيته السلام اليه ويقضي على السلام اليه بغيره ببيته ربه السلام وان
 اختلفا في كسفة رأس المال والسلام عليه فالحق في حق القاض ان يخالفا
 قياسا واستحسانا لان كل واحد منهما يحصل مدعى على مدعى عليه
 فيتم القياس واستحسانا كما لو اختلفا في جنس رأس المال والسلام
 فيه فالحق في البيته عند كل واحد منهما فالحق ان اختلفا في صفة السلام
 فيه او في صفة رأس المال لا غير المسألة الثانية ان كان رأس المال
 عينا كان هو صفا ان اختلفا في جنس السلام فيه فانه لا يبي القاض
 قياسا فتكون القول قول السلام اليه لانها انقضا على حق السلام اليه
 فاختلغا في حق ربه السلام لان ربه السلام يدعي حنفية والسلام اليه كنفه
 فيجب ان يكون القول قول السلام اليه ولا يبي القاض ولحق في الاصل
 بخلاف ان يكون الجواب اليه اخره على ما يبي القاض فقامت لاحدها بيته فانه

يقضي

يقضي ببيته وان اقاما جميعا البيتين فانه يقضي بعقد واحد عند جميعا انا
 عند ابي حنيفة وابي يوسف رضي الله عنهما الا انكاف لان عند محمد يقضي
 بسلام واحد مع امكان التقاضي بسلامين فالحق هو الامكان اولى واما على
 قول محمد رحمه الله فانه نقض التقاضي بعقدين لان رأس المال عين والعين تنق
 حصل رأس مال في سلم لا يمكن ان يجعل رأس مال في سلم اخر لا بعد اثبات
 الشرعي ثانيا من السلم اليه ولا يمكن اثبات الشرع لان الشهود لا يسم
 يشهدوا بذلك فلو كان التقاضي بعقدين فوجب التقاضي بعقد واحد
 بخلاف ما لو كان رأس المال راجح او دانيير لا يمكن دينا في الزمة
 وفي الزمة سعة فيمكن التقاضي بعشرين عاما يمكن بعشرين عاما يمكن
 التقاضي بعقدين ولا يقضي بعقد واحد وان اختلفا في قدر السلم فيه
 فالجواب في حق القاض ان لا يبيته كالجواب في السلة الاولى عند محمد
 وان اختلفا في صفة السلم فيه ان يرد كونه بيته فالتقاضي على ما في
 من الاستحسان ان يبي القاض في الاستحسان ان لا يبي القاض فالتقاضي باخذ
 للجواب اليه اخره على ما يبي القاض فقامت لاحدها بيته فانه يقضي ببيته
 وان اقاما جميعا البيتين يقضي بعقد واحد عند جميعا لان التقاضي به
 بعقدين غير ممكن لا بعد الشرع ما من السلم اليه والشهود لا يشهدوا
 بالشرع وان اختلفا في جنس رأس المال وبيته لاحدها بيته فالتقاضي
 ان لا يبي القاض ويكون القول قول ربه السلام وفي الاستحسان ان يبي القاض
 فان اقامت لاحدها بيته فانه يقضي ببيته لما يبي القاض فان اقاما جميعا البيتين
 فعلى قول محمد رحمه الله يقضي بعقدين لان التقاضي بعقدين ممكن لان
 كل فريق يشهد بعين لم يشهد به الاخر والتقاضي بعينين في عقدين
 ممكن فيقضي بعقدين كما لو اختلفا في جنس رأس المال ورأس المال
 دين وصلى قوله في حنفية وابي يوسف رحمه الله يقضي بعقد واحد
 على رواية الكشي وهو الاصح لان التقاضي بعقد واحد ممكن يرد احدى
 البيتين وهي بيته ربه السلام لانها قامت على اثبات ما هو ثابت له
 باقرار السلام اليه وفي جانب رأس المال قال من ثبت على اثبات اقراره
 بغيره وعلى كنف ما يدعيه المسلم اليه ولما يمكن رد البيتين امكان التقاضي
 بعقد واحد وان اختلفا في مقدار رأس المال لاحدها بيته فالتقاضي ان يكون
 القول قول ربه السلام ولا يبي القاض لان السلام اليه يدعي زيادة في ثوب
 في رأس المال ورث السلام بغيره في السلم يدعي الحنفية على السلام اليه
 حنفية الا انهم يبي القاض استحسانا بالافواه فان قامت لاحدها بيته
 فانه يقضي ببيته وان اقاما جميعا البيتين يقضي بعقد واحد عند محمد
 لان التقاضي بعقدين غير ممكن لان اخره على ما يبي القاض فقامت
 هان رأس مال في عقد واحد ولا يشهدوا ان يجعل رأس مال في عقد اخر
 الا بالراجح زيادة لم يشهد به الشهود وقول الشرع وان اختلفا في صفة



ان لم يكن لاحدها بينة فانها لا ينفك الفان قياسا واستصحابا ويكون القول قول
 رب المسلم لانها اختلفا في صفة رأس المال وهو عين فكان سببا لهما في اختلفا
 في صفة الحق وعليه في بيع العن يكون القول قول المستقر في الزيادة قياسا
 واستصحابا وان اقامت لاحدها بينة فانه يقتضي بينته وان اقامت جميعا
 البينة فانه يقتضي بعقد واحد مندهم جميعا وان اختلفا فيهما ان اختلفا في
 حش رأس المال وفي جنس المسلم فيه ان اقر احداهما بينة وانها لما اقامت
 قياسا واستصحابا لان كل واحد منهما حصل مدعا ومذع عليه فان اقامت
 لاحدها بينة فانه يقتضي بينته فان اقامت جميعا البينة يقتضي بعقد
 واحد كذا فيهما اذا اختلفا في حش رأس المال والمسلم فيه وجهان وان
 اختلفا في قدر رأس المال والمسلم فيه ان لم يكن لاحدها بينة فانه ينفك الفان
 قياسا واستصحابا وان اقامت لاحدها بينة يقتضي بينته وان اقامت جميعا
 البينة فانه يقتضي بعقد واحد مندهم جميعا وتقتل بينة كل واحد منهما في
 اثبات الزيادة لان القياس يقتضي معتد لما ذكرنا ويمكن العمل بالبينة
 من حيث اثبات الزيادة لان الحش واحد من الماهيتين واما اذا اختلفا في
 صفة رأس المال والمسلم فيه وجهان وان اختلفا في صفة قدر رأس المال
 والمسلم ضمان لم يقر لاحدها بينة فانه ينفك الفان قياسا واستصحابا وان
 اقامت لاحدها بينة يقتضي بينته وان اقامت جميعا البينة فانه يقتضي
 بعقد واحد مندهم جميعا وتقتل بينة كل واحد منهما في اثبات الزيادة لان
 القياس يقتضي معتد لما ذكرنا ويمكن العمل بالبينة من حيث
 اثبات الزيادة لان الحش واحد من الماهيتين واما اذا اختلفا في صفة رأس
 المال والمسلم فيه ولم يقر لاحدها بينة فانه ينفك الفان قياسا واستصحابا وان
 اقامت لاحدها بينة فانه يقتضي بينته وان اقامت جميعا البينة فانه
 يقتضي بعقد واحد مندهم جميعا وتقتل بينة كل واحد منهما في اثبات الزيادة
 معتد لان رأس المال عين وان من قول كل واحد من البينتين
 لانها اقامت على اثبات ما هو ضروري ثابت يقتضي بعقد واحد وتقتضي
 بالزيادة الثانية البينتين جميعا هو الذي ذكرنا كله اذا اختلفا في
 المسلم فيه او في رأس المال او فيهما الوجه الثاني اذا اختلفا في مكان
 الاصل فقال الطالب شرط في الاصل في مكان كذا المكان دون ذلك المكان
 ولم يقر لهما بينة فعلى قول أبي حنيفة رضي الله عنه لا ينفك الفان قياسا
 واستصحابا ويكون القول قول المسلم مع بينته وقال ابو يوسف
 ومحمد رضيهما الله انهما ينفك الفان استصحابا ان ابو يوسف ومحمد هما في ذلك
 الى انهما اختلفا في مقدار المسلم فيه من حيث العن او في مكان رأس المال
 فنفك الفان في كل ما اختلفا في قدر المسلم فيه حقيقة او في مقدار رأس المال
 واما قلنا ان لا ينفك المسلم اليه بغيره زيادة فغيره او غير من لينة

بيان

الكر

الكر امتي لزمه النقل الى المكان الذي يدعيه رب السلم وكذا رب السلم بزمه
 زيادة قدره لو لزمه النقل من المكان الذي يدعيه السلم اليه ومونة النقل لحق
 باصل المال على كان له ان يقيم مونة الكرا الى البين ويبيعونه مزاومة على العمل
 واذا صار مونة النقل مستحقة باصل العقود عليه فكان رب السلم يدعي عليه
 اثني عشر فليس بجشعة دراهم وهو يقول حشرا فغيره وكان السلم يدعي
 عليه اثني عشر فليته احدي عشر او اثني عشر درهما بغير حشعة ورث السلم
 يقول حشرا دراهم فنفك الفان اختلفا فيهما في مكان الاصل من حيث العن
 منزلة اختلفا فيهما في مقدار المسلم فيه او في رأس المال وذلك ما يوجب
 التفات في كل واحد من هذا الاختلاف ما اذا اختلفا في مقدار الاصل فانه لا ينفك
 الفان ويكون القول قول رب السلم في الزيادة لان الاختلاف في العمل
 ليس باختلاف في الحق وعليه ولا في بدله من حيث الحقيقة ولا من
 حيث العن لان رب السلم لا يزمه زيادة ما ليس بسبب نقص الاجل فلا يكون
 الاختلاف في الاجل اختلفا في الحق وعليه ولا في بدله والثاني امر عرف
 خلاف القياس بالنقص والنقص اعم وزد بالقياس بالاختلاف في بدل
 العقود وعليه وفي الحق وعليه فادرك يوجد الاختلاف في الحق وعليه
 ولا في بدله لا حقيقة ولا معنى ثم ادرك ما يقتضيه القياس والقياس يوجب
 ان يكون القول قول المكر وشمل المكر البينة فلهذا اختلفا واما مونة
 رضي الله عنه ذهب في ذلك الى ان التفات وجب بمختلف القياس والنقص
 الوارد فاجاب التفات متى اختلفا في الحق وعليه او في بدله لا يكون واردا
 دلالة فيما اذا اختلفا في مكان الاصل لان مونة الكرا معقود عليه من وجه
 وليس معتد عليه من وجه من حيث انه مال بغيره بسبب تسليم العقود
 عليه كان معقودا عليه ولهذا اختلفا في بيع الرخوة انه يقول قام على كذا
 ولا يقول اشتريت بكذا اجماعا يشترط بيعا بوجه من مونة الكرا واذا كان منزلة
 العقود عليه من وجه دون وجه لم يكن القياس الوارد باجواب التفات
 متى اختلفا في الحق وعليه او في بدله من كل وجه واما ان هناك لا ينفك
 الي ما يقتضيه القياس فالقياس يقتضي ان يكون القول قول السلم اليه
 مع بينته لان رب السلم يدعي عليه زيادة وهو يترك ذلك او يترك الاختلاف في
 شرط تسليم العقود بوجه العقود بغيره ولا يوجب التفات وان كان لا ينفك
 العقود لانه قياسا على الاجل لان بيان مكان الاصل شرط تسليم السلم والسلم
 يوجد دون تمام مكان الاصل الا ان يكون ماسعا للاجل والدليل على
 ان الاختلاف في المكان كاختلاف في الاجل لان الاسعار تختلف باختلاف
 الزمان والاختلاف في المكان باختلاف الزمان والاختلاف في الزمان
 لم يكون الطعام ونحوه من السلع من بلد الى بلد فطلب الدرع فها هو
 قد لوكنت يا بني رجلا الدرع بسبب تغير السعر في الاختلاف في الاجل لا يوجب
 التفات فكذا في بيان الاصل واما الجزاء فما لا ينفك ان كان الاختلاف

السنة



في بيان مكان الإيهام اختلاف في قدر المسلم فيه أو في رأس المال معين من حيث
 المستغنى اختلاف في شرط مطلق بالعقد يوحد العقد ويدونه لا أجل معين
 التناقض من وجه ولا يحسن من وجه ولا يحسن هذا إذا لم يقع لأحدهما بينة وإن
 قامت لأحدهما بينة فإنه يقضي بيمينه لما كان أو مطلوباً لما ذكرنا وإن
 أقامها جميعاً البينة ذكرناه يقضي بيمينه المألف لأن في يمينه زيادة إثبات
 وهو التمسك إلى المكان الذي يمينه بيمينه المسلم إليه فكان أولى
 بالتسليم ويقضي بعقد واحد هذا الذي ذكرناه إذا اختلفنا في بيان
 مكان الإيهام الوجه الثالث إذا اختلفنا في الإجل فهذا كله من ثلاثة
 أوجه أما أن اختلفنا في أصل بان قال أحدهما كان بأجل وقال الآخر غير
 أجل أو اختلفنا في مقدار الإجل بان قال رب المسلم كان لأجل شهرين
 وقال المسلم إليه لأجل شهرين أو اختلفنا في المضي بان قال رب المسلم
 كان شهر أو قل مضي وقال المسلم إليه لم يمض بعد وإنما أسألتني الساعة
 فان اختلفنا في أصل لأجل فهذا في وجهين إما أن يكون يدعي الإجل المألف
 أو المألف وإن كان يدعي الإجل هو المألف والمألف مبتكر ولم يقرر لهما
 بينة فالقياس أن يكون القول قول المطلوب مع يمينه وفي الأصل
 يكون القول قول المألف مع يمينه وجه القياس في ذلك وهو أن المطلوب
 بما كان لأجل إذا كان يدعي فسداد العقد لأنه يدفع استحقاق مال عن
 نفسه يدفع الفساد فيكون القول قوله إذا لم يسبق اختياره لمؤاخذة
 ما قلنا إن السارق في جانب المسلم إليه سبع بأقل الثمنين فيكون ما استحق
 عليه من المسلم إليه أكثر مما حصل له من رأس المال وكان دفعاً عن
 نفسه استحقاق مال بدعوى الفساد فيكون القول قوله وإن كان مدعيها
 لفساد العقد كما مضى رب ورب المال إذا اختلفنا فقال رب المسلم شرطت
 لك بضعة من الرمح الأصغر وقال المضارب شرطت الثلث أو النصف القول
 قول رب المال وإن كان مدعيها الفساد بما ادعى لأنه دفع بدعوى الفساد
 استحقاقاً عن نفسه ولا استحقاقاً لمضارب أحد هاتين بقا أن المطلوب
 لما اقترنا شرطاً فخذوا لأجل لأن السبع عبارة عن أخذ مال عاجل بأجل
 فصار مضارباً لأجل وأجابه ولا يصح في الرجوع والثاني وهو أن المطلوب
 بما كان لأجل يدعي فسداد العقد من غير أن يدفع عن نفسه استحقاقاً
 لأن المسلم فيه غير مستحق عليه المال متى تكتم لأجل وجاز العقد وإذا
 لم يكن مستحقاً عليه المال من جواز العقد لا يكون بدعوى الفساد دفعاً
 استحقاقاً عن نفسه للمال وأحد التعاقدين إذا ادعى فساد الآخر
 الصحة ويدعي الفساد ليس يدفع استحقاقاً عن نفسه بما يدعي من
 الفساد وإنما لا يدفع في دفعه الفساد هذا إذا كان المألف هو مدعي
 للأجل فما إذا كان المطلوب هو مدعي الإجل قال أبو حنيفة رضي الله
 عنه إن القول قوله استحقاقاً وقال أبو يوسف ومن وجه وجه الله بأن

القول

القول قول المألف فيما سواه قوله بيمينه أو المألف بما كان لأجل وإن
 كان يدعي فسداد العقد إلا أنه يدعي الفساد يدفع عن نفسه استحقاق
 مال للمألف لأن رأس المال يستحق عليه للمال في السارق متى تكتم جواز السارق
 ولا يحصل له للمال عوضاً إنما يحصل له في الثاني إذا كان المسلم فيه أحد والأجل
 لا يفي ذلك العاجل فالقول خير من نفسه واستحقاقاً للمال لأن المسلم
 يكون القول قوله إذا كان دفعاً عن نفسه استحقاقاً للمال لأن المسلم فيه
 يتكلم في مال المألف المطلوب لأجل ويدعي المألف ذلك لأن المطلوب أن لا يأخذ
 يدعي فسداد العقد من غير أن يدفع عن نفسه استحقاقاً للمال لأن المسلم
 فيه لا يستحق عليه للمال متى جاز العقد فيكون القول قول من يدعي الفساد
 وفيه حنيفة وجه أنه أن كل واحد منهما بما كان لأجل مدعي الفساد
 من غير دفع الاستحقاق عن نفسه فيكون القول قول من يدعي الجواز لأن
 ما حصل لكل واحد منهما في باب السارق مثل ما سبق عليه من حيث
 العين في جانب المسلم إليه لو كان المستحق عليه زيادة لأنه بيع بأقل
 الثمنين من جانب ما فهو أجل وما حصل له وإن كان ثاقباً فهو
 عاجل والعاجل وإن قل خير من الأجل والزيادة خير من النقصان في كل
 في كل واحد من البدلين من غير نقصان ونوع زيادة فاستوفى الحق المسلم
 فخذ العين بالنكاح وبيع العين فاستوفى اعتبار الاستحقاق في كل واحد
 من المألفين كأنه لا يستحق أصلاً فصار السارق لأجل مدعيها لفساد من
 غير أن يدفع عن نفسه استحقاقاً فيكون القول قول من يدعي العينة
 وهذا الخلاف رب المال إذا ادعى فساد المألف لأنه دفع عن نفسه استحقاقاً
 ما إن ما يستحق عليه غير ما حصل له لأنه يستحق عليه من مال
 وحصل له منفعة والعين خير من المنفعة وفي باب السارق ما حصل لكل
 واحد منهما نوع نقصان ونوع زيادة وإذا استوفى مال اعتبار الاستحقاق
 من المألفين فبقي دعوى الفساد من غير دعوى الاستحقاق فيكون
 القول قول من تدعي الفساد لأن الظاهر يصلح لدفع العينة عن
 فعل الغير هذا إذا لم يقع لأحدهما بينة فإن قامت لأحدهما بينة فنالت
 بيمينه وإن أقام البينة فالمدينة بيمينه من يدعي الأجل لأنها ليست
 زيادة بشرط في العقد فلهذا بينة الآخر هذا إذا اختلفنا في أصل
 الأجل وان اختلفنا في مقدار الأجل أن لم يقع لأحدهما بينة فالقول
 للمألف مع يمينه ولا يفي لأن عند ما كانا الظلنة رخصته إليه والوجه
 في ذلك أن التمسك واجب بخلاف القياس من الوجه الذي ذكرناه
 والشعر علق وجوبها بخلافها بالعقد وعليه وفي الثمن لأنه معلق
 وجوباً على ما اختلف الثمنين وهذا اسم مستحق من البيع
 فينتقل وجوب الثمن إلى بائنه فلو وجد بالبيع والبيع يوجد
 بالبيع والثمن لا لأجل ولا يضمن مطلقاً به وإذا كان كذلك فخصاً



تعد بر الحديث كانه قال ان اختلف التسابعان في السبع او في الشئ تحالفا وتوافقا
ولو نص على هذا الوجه القائل في شرطه على وجه لا يفسد ولا يلازم لان
الشرط المسمى بالعدد دون السبع والذين هذا قالوا لا يفسد ولا يلازم وان قامت
احدها بدينه بدينه بدينه ان قامت للطلوب فلا يثبت ذلك انما وان
قامت للطلوب فلا يثبت حاد بالسطر به المسمى عن نفسه فيقبل
كالسبعة ان انكره باقامة البينة على القول وهو ان اقامتها البينة
فالبينة بدينه للطلوب كانه يدعي زيادة الاجل في بدينه زيادة اثبات
ولا ينقض تعديدين عند جميعا من ابي يوسف رحمه الله لا شك وعنده
مجرد وجه الله وان اختلف في مقدار الاجل لا يجعل العقد عقدين وهذا
لم يثبت بالتحالف ما لو اختلف في مقدار الساعات او في راس المال كان ما
بدينه كل منهما من العقد غيرا بدينه وكذا في النكاح وان اختلفا
في القضي ان لم يجر احدهما بدينه فالقول قول المطلب انه لم يجر لانا المطلب
يدعي بوجه المظالم بعد ما ثبت من وجهها والمطلوب يتكفلون المطلوب
مستنسا كما كان انما يكون القول قوله وان قامت لاحدهما بدينه فيقبل
بدينه ان قلعت المطلب لا شك انه يقبل بدينه لا يثبت زيادة الاجل
بدينه وان قامت للمطالب قلنا لا يقبل بدينه كانه يدعي ايفا الاجل
ويوجه المظالم على الساعات بعد ما ثبت انما يقبل بدينه وان اقام
جميعا البينة فالبينة بدينه المطلب لان بدينه اثبتت في زيادة الاجل
من حيث المعنى فان القول قوله في شئ والبينة بدينه في شئ اخر وهذا
جايزها في الموضع اذا ادعى الرد كان القول قوله لا يثبت للعضد فالبينة بدينه
لانه ثبت الرد لذلك هذا الوجه الرابع اذا وقع الاختلاف بينهما في
قبض راس المال فاقام رب الساعات البينة انهم قد قبض راس
المال قبل الاقرار وان راس المال في يد الساعات فالبينة بدينه الساعات
والساعات بدينه فقامت على النفي والساعات مقبولة على الاثبات
دون النفي والثاني ان بدينه ثبتت عقد لهما في الاول بدين رب الساعات
عقد فاسد او لا يقال انه لا يدعي على رب الساعات شيئا اذا كان راس المال في
يده بل يقر له بكونه حقة ويريد ان يثبت اقراره بغير قبض فقبل بدينه
لان القول موضع المسئلة ان رب الساعات يتكفل بدينه في مجلس العقد
ويدعي عليه فقبض بعد التفرق او دية حتى يكون مدعى استحقاق
ما في يد الساعات من الدارم فيكون القول قول الساعات البينة لا يجر
استحقاق ما في يده ويقبل بدينه انما اقامتها قامت على الاثبات وفي
قبولها ثابتة وهو سقوط البينة ولو كانت الدارم في يد رب الساعات
انهم يقولون ان بدينه ثبتت من بعد ذلك او دعتك ورب
الساعات يقولون ان بدينه ثبتت من قبل فالحال الغرض واما البينة فالبينة
بدينه الساعات البينة لا يثبتها مت على اثبات الغرض واستحقاق ما في

يدرب الساعات ذكره بعد رجوعه جواب هذه المسألة فيما اذا قامت لهما بينة
ولم يجر احدهما ان فيما اذا قامت لاحدهما بينة او لم يجر لهما بينة او لا فلا بد من
معرفة حقائق ان قامت لاحدهما بينة على الوجه الذي ذكرنا ان قامت
لرب الساعات لا يقبل ان قامت على النفي فلا يقبل وان كان لو قبلت كان في قبولها
استحقاق ما في يد الساعات البينة رب الزد بدينه لا يقبل على نفي الزد فانها
لو قبلت كان في ذلك لهما ان بدينه الساعات البينة لا يثبتها قامت على
الاثبات وفتحها سقر والمبين عنه واستحقاق ما في يد الساعات وان لم يجر
احدهما بدينه فقبلت اقراره وخبره اما ان يكون الدارم في يد المطلب او في
يد الطالب ان كان في يد المطلب فان كان الطالب لا يدعي عليه غطيا ولا دية
وانما يقول ما قبضت راس المال فانه لا يبين على واحد منهما لان البينة
تجب على المنكر واحدها لا يدعي على صاحبه حقا اما المطلب يدعي راس المال
وليس يدعي عليه شيئا والمطالب يتكفل به في اقراره ولا يدعي على المطلب
شيئا وان ادعى الطالب الغرض منه او الزد بدينه بعد ما انقضت في المجلس
فالقول قول المطلب لان المطلب اقر المطلب يتكفل به وكذا به الطالب
فيما اقر له وادعي على المطلب استحقاق ما في يده من الدارم والمطلوب يتكفل
فيكون القول قوله مع بدينه من اقراره لسان بدينه وكذا به البينة
واذ في مجلسه صرفه دارم وان كانت الدارم في يد رب الساعات كان المطلب
ادعي القبض ولم يدعي على الطالب غطيا ولا دية بعد ذلك فلا يبين على واحد
مهما لان المطلب اقر المطلب بالساعات وكذا به الطالب في الاقرار قال يدعي الطالب
على المقر شيئا ولا يجر على الطالب شيئا وان ادعى المطلب الغرض او الزد بدينه
بعد ما اذعن ضمن راس المال في المجلس وانما الطالب من مشاكتها من قال
القول قول المطلب مع بينة فقبلت ويكفر الساعات ويأخذ راس المال
من رب الساعات وذهب في ذلك الى ان المطلب ادعى صحة العقد ورب
الساعات ادعى فساد العقد فقول من يدعي الصحة على الاختلاف في
اصل الاجل كان القول قوله من يدعي الاجل عند ابي حنيفة رضي الله عنه
على كل حال واذا جعلنا القول قوله مع بدينه وهو راس الساعات والذين له
حق استحقاق ما في يد رب الساعات ان استحقاق ما في يد راس الساعات
لان الطالب يجعل مقدرا بالقض يتكفل لان الساعات عبارة عن اخذ ما جاز
بالجل فمستحقا مستحقا لرب الساعات راس المال بدينه بعد ذلك فكون الاجل
معنا في الاقراره كالي بدينه في الاجل ومما لو اختلف الزوجان في النكاح فكل
مشهود وغير مشهود وجعل القول قوله من يدعي النكاح وان كان ما يثبت
ما يدعيه على صاحبه لانه يصير مسكنا باقراره فان الاقرار بالنكاح اقرار
بشهود لانه لا يجوز النكاح الا بشهود ومنه من قال بان هذا قلنا اذا
قال الطالب للمطلوب ان قبضت مني بعد ذلك او دعتك ورب
الساعات يقولون ان بدينه ثبتت من قبل فالحال الغرض واما البينة فالبينة
بدينه الساعات البينة لا يثبتها مت على اثبات الغرض واستحقاق ما في



لا بالاستدلال بوجه العطف اعتبر معصو لا كما في العار بناد اقال رب
المال شرطت لك نصف الزرع وعشرة اشجار من ارضي ولا كما في المطلق
قبل الدخول اعتبر قوله وقال في ما من معصو لا خلاف الاستدلال ومضى
كانت الحالة هذه يكون القول قول المطلب مع عيونه لان السلم في هذه الحالة
عبارة عن السلم من العقد ولهذا اقالوا ان المطلب اذا اقر بالسلم اقال اني
لم اخبر من معصو لا وان رب السلم قضيت كان القول قول رب السلم استحقاقا
مع عيونه فالوكان المطلب اقربا للعنف واذا صار عارضا فعن التسليم صار رب
السلم مغررا بالعنف بطرصار راجعا منه فلا يصدق فاما اذا كان معصو لا يبرهن
والمطلب يقول فقضيت حين ان يكون القول قول المطلب لان في هذه
الحالة عبارة عن العقد ضمن التسليم ولهذا صدق المطلب اذا اقر بالسلم وانكر
العنف موصولا واذا جعل عبارة عن العقد ضمن التسليم لا يكون المطلب
مغررا بالعنف متى جعلنا القول قول المطلب مع عيونه استحقاقا بعينه
ما الادعاء على الغائب والمبين جهة للدفع لا للاستحقاق فظاهر الحال بخلاف
الاجل لان السلم احواله بدون الاجل محال من الاحوال فانصحت وقع
بغير اجل لا ينقلب ما يدور بغير اجل ويكون الاقرار بالسلم احواله انما
بالاجل سواء اعتبر عقد ام تسليم فاما السلم وهو العقد فهو ضمن غير قضيت
راس المال فاذا انقضت شرطها البقاء العقد على القيمة فامكن ان يجعل
السلم عبارة عن العقد ضمن القرض والتسليم التوجه الخامس اذا ما
السلم اليه بعد ما يبرق فاعتد المجلس ببعض راس المال وقال وحده
زيوفا ان صدقته بذلك رب السلم كان له ان يرد عليه رب السلم وان كذبه
في ذلك وانكر ان يكون من دأبه وادعى المسلم اليه انه من دأبه
فهذه المسئلة على سنة اوجه اما اذا كان السلم اليه اقر قبل ذلك فقال
قضيت المباد اوقال قضيت حق اوقال راس المال اوقال استوفيت
الدرهم وفي هذه الوجوه الاربعة لا شيع دعواه الزمانة حتى لا يستحق
رب السلم لانه متناقض في دعواه الزمانة لانه اقر بغير المباد او لا اما في
قوله قضيت المباد فظاهر وما في قوله استوفيت الدرهم لان الاستدلال
عن تمام الحق فكانه قال قضيت الدرهم التي تجارعتني وعاد حقة في المباد
واما اذا قال قضيت الدرهم فالقياس ان يكون القول قول رب السلم
لان السلم اليه تدعى على رب السلم فتح العطف ليس عليه بالحياد ورب
السلم يكره في الاستدلال القول قول السلم اليه تدعى الزمانة بغير
حقه او يستحق منه الاقرار بغير مطلق الدرهم واسم الدرهم مطلقا كما
يتناول الحياض يتناول الزبوف ورب السلم يدعى ايضا الحق فاما ان القول
قول السلم اليه لانه لا اقر بغير الدرهم فظاهر وجده في ما كان القول
قول السلم اليه فهو حيا اولى واما اذا قال وحده ما استوفيت او صا
ففي الرجوع اربعة اشك انه لا يقبل قوله ولذلك في الوجه الخامس

وهو

وهو ما اذا قال قضيت الدرهم لانه منكر قضيت الدرهم بعد ما اقر بغير
لان المستوفى والرضا من الدار من جنس الدرهم وهو ما اذا قال قضيت
بغير قوله لانه اقر بمطلق العطف لا بغيره الدرهم فتدعواه ان ما قضيت
استوفيت او صا مما لا يكون متناقضا واذا اقر بالسلم اليه بدرهم مستوفى او صا
وجد ما في راس المال وقال هذا نصف راس المال وقال رب السلم بل يا
راس المال فالقول قول السلم اليه ولو كان زيوفا او مخرجة او مستحقة واخبرك في
مثل ذلك فالقول قول رب السلم مع عيونه ذكر القدر ويبره الله المسلمة
على هذا الوجه والفرق وهو ان قبض السحق والزبوف وقع صحيحا وان كان
احدهما على سبيل النفاذ والاخر على سبيل الوقف وانما ينقض بالرد بعد الحكم
بالحقة فالمسلم اليه يدعى الانتفاع في النصف ورب السلم يتكره ان يرد على الثلث
فيكون القول قول رب السلم مع عيونه اما في المستوفى والرضا من حق القرض
لم يقع صحته ولهذا التكره لا يجوز فكان الاختلاف في قدر القرض ورب السلم
يدعى زيادة في القرض والمسلم يتكره فيكون القول قول السلم اليه مع عيونه
اذا كان السلم قرضا جديدا فاختلاف في الذي عاينه المسلم اليه فقال رب السلم انه
ليس بمحمد فالقرض يبره رجلين من اهل تلك المنطقة فان اختلفا على انه
جديد ما يقع عليه اسم الجديد اخبر رب السلم على اخذه والله اعلم نوع اخر
في شرط الحكم والايضا ومستأبها واذا شرط رب السلم على السلم اليه ان يوفيه
السلم في مصر كذا ففي اي مكان دفعه اليه من ذلك المصروله ذلك وليس
لرب السلم ان يكلفه تسليمه في موضع اخر فقد جوز السلم من غير بيان
مكان الايبالي المصرا فافعل كذا لكان المصير متباين محال واختلاف
لما كنه جعل مكان واحد كذا لان الغرض لا يختلف بتفاوت محل المصروا
واذا كان كذلك صار مكان الايبا محال ما في راس السلم وله ان يدفعه في اي مكان
شام من ذلك المصروا لان الغرض لا يختلف بتفاوت محل المصروا
شرط الايبا في مكان واحد من حيث الحقيقة ولو كان كذلك لعطف اي
ناحية من ذلك المكان او فاه فله ذلك وليس لرب السلم ان يعين مكانا
اخر كذا ههنا وان اختلف فقال رب السلم شرطت لي ان توفيقي في محله
كنا وقال السلم اليه اعطيت في محلة اخرى غير ذلك كما خبر رب السلم ان يوفيه
اياه في مكان كذا فقال السلم اليه لرب السلم اخذه في غير ذلك المكان واخذ
مضى الذكر فاحذه جاز ولا يسلم اليه الا اذا اخذ السلم فلا بد استوفى عين الحق
واما عدم سلامه الذكر لان المصروا صار ملحقا برب السلم بالاختلاف هذا اذا
اخذ المصرا ليتقل ملكات ويؤنسه ولا يشان متقل ملكات يؤنسه لا يشان
الذكر على غيره واذا سلم له المصرا كان له الخيار ان يثا مسكه الغنوص
ورد الذكر وان شارك في الغنوص من مع الذكر اليه فانه في المكان المشروط بشرط
ان يسلم له الذكر واذا سلم له المصرا فقد تغير عليه شرطه فصح ان يكونا
بتحسين ان كان الغنوص قايما بما اذا هلك لا خياله لانه انما يثبت بالخيار

السلم



ليست تنقض قبضه واذا لم يكن نقض قبضه قبل الهلاك لا بعد الهلاك واذا
شرط رب السلم على المسلم اليه ان يحمل السلم الى منزله بعد ما اوفاه في المكان
الذي شرط فيه الا ان ياتى بالثمن عليه ان يوفيه السلم في دور سبعة فندى بها را
شرطه الى منزله بكذا فلا خيار في الشرط على هذا الوجه ان الايجاب في المكان
المشروط يند رب سبعة فند يصير السلم فدية ملكا لرب السلم فاذا شرط
عليه الحمل الى كذا ديار مستاجر او مسغيبه فيكون اجارة او امانة
مشروطه في هذا السلم فيوجب فساد السلم كما في بيع العين وماله اختري
حنقه على ان يلحقها الشئ من هذا اذا شرط الحمل الى منزله بعد الايجاب
المكان الشرط فاما اذا شرط الحمل الى منزله ابتداء قبل اشتراط الايجاب
في محله من المصير يذكر محمد رحمه الله هذا الفصل في الكتاب وكان
الشيخ ابو بكر البجلي رحمه الله يقول في السلم استحقاقا وكان يقول
اشترط الحمل الى منزله واشترط الايجاب في منزله سواء ان الايجاب في منزله
لا يتصور ويدون الحمل بعد اشتراط الايجاب في مكان واليه مال يتصور الاجرة
الحلول من وجهه وهو روي عن ابي عبد الله عليه السلام انه كان يقول
اشترط الحمل الى منزله نوجب فساد السلم ستمه ان ابتداء او بعد بشرط
الايجاب في مكان وهو روي في بعض اصحابه فانما يثبت هذه الرواية عن
فانما وجهه في ذلك ان الايجاب ما يثبت منه عقد السلم فانه يجب على المسلم
المداينة واشترط ما يثبت منه العقد من غير شرط لا يوجب الدنانير
فاما لا يفتني الحمل لان على المسلم اليه الايجاب دون الحمل وقد يتصور الايجاب
بدون الحمل بان يشترطه السلم اليه في المكان الشرط من غير حمل ففقد شرط
في السلم ما يثبت منه ولا أحد القادين فيه منفعة فيجب حبس الغنم هذا
فما قال ابو حنيفة رضي الله عنه وابو يوسف في هذا الشرط وقد طلب
واشترط الحمل الى منزله في البيع فسادا واستحقاقا لان البيع يفتني
بغضن الحمل ولو شرط الايجاب في منزله لم يجز بها استحقاقا لان البيع يفتني
الايجاب كذا هو في المتن بشرط ان يوسف رحمه الله ان شرط
في السلم حله الى منزله من صنع كذا فهو جائز وهو قول ابي حنيفة
رضي الله عنه من قبل ان الطعام في ملك المسلم اليه وضمانه حتى يسلمه
ولو شرط ان يوفيه اياه في منزله بعد ما يوفيه في محله كذا بان قال
على ان يوفى في دور سبعة فند بشرط يوفى بعد ذلك في منزله
بكذا نعم ما يحتاج على انه لا يجوز قياسا واستحقاقا لان اشتراط الايجاب
الايجاب في منزله بعد الايجاب في مكان لا يتصور الا بالاجل ولو اشتراط الحمل
بعد الايجاب ليس انه لا يجوز قياسا واستحقاقا فيكون العقد ابو يوسف
محمد ابن محمد ابن سلام رحمه الله يقول في السلم استحقاقا لان شرط
الايجاب ليس بشرط الاول لان الحق لا يتصور الا في اوجه ثانيا في ان
الشرط في قول صار حانه شرط الايجاب الى منزله لا غير وهذا

يجوز

يجوز السلم استحقاقا كذا هو على ما شرط الحمل لا يتفق فيه شرط الايجاب لان
القول يتصور حله واذا ايفى الشرط الاول في شرط الحمل بشرط اجاز
وامارة فيجب فساد السلم وكذا شرط ان يوفيه اليه في منزله انما يقضى
مشاكتنا قالوا السلف على القياس والاستحقاق القياس ان لا يجوز وفي
الاستحقاق يجوز قال مالك الشهد رحمه الله هذا القياس والاستحقاق
فما اذا لم يبين منزله ولم يعل السلم المصالح في اي محله اما ان يبين او علم
السلم اليه في اي محله ذلك يجوز قياسا واستحقاقا والله اعلم في آخر
من هذا الفصل في الاقالة والصلح يجب ان يعلم بان الاقالة في السلم كبره
لان السلم نوع بيع قيم زائلا لله تعالى زائدا عن البيع وقد كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال ياخذ الاسلحة او راس مالك والراداخذ السلم
حال قيامه ورأس المال بعد انقضا حله فذلك الحديث على ان السلم
قابل للضم والاقالة ولو اقاله في البيع واخذ البعض حارا لانه لاقالة
في الحال يجب زفير في البعض اربعا اعتبارا للبعض بالكل فلو ارب
السلم اليه عن السلم فيعبر بالثمن لا بالثمن بالثمن اليه رب الساعين
رأس المال حيث لا يجوز والفرق في ان يفتي المسلم في السلم مستحقا
حقا للشرع بل هو حق للعقد فيصير الايجاب امانة رأس المال حتى
حقا للشرع في العقد من ان يكون دينيا بدين ولا يصح الايجاب ومن حيث
الاقالة يجب على المسلم اليه رأس المال على رب السلم ان اراد رب السلم
ان يستبدل برأس المال بعد الاقالة لم يجز استحقاقا وبه أخذ علماء
الثلاثة رحمه الله ولغيب المسلم ان الاستبدال برأس مال السلم بعد
الاقالة قبل المتيقن من يجوز على قول علماءنا الثلاثة رحمه الله لا يجوز
وهذا الاستحقاق والاصل فيه قوله عليه السلام لا ياخذ الاسلحة او راس
مالك ومنه جوز الاستبدال برأس المال بعد الاقالة قبل القبض
صارا خذ اغير السلم وغير رأس المال والعين فيه وهو ان الاقالة في باب
السلم قبل قبض رأس المال تمت من وجه من حيث انها اخذت لرب
السلم قبل قبض رأس المال ملك الرقبة ولم يمت من وجه من حيث انها لم يند
لرب السلم ملك القصد وملك البدن وحق رب السلم في السلم فيه يثبت
بنفس العقد ويثبت بقبول رأس المال فالذي يكتفي برأس المال يكون
حقه في السلم فيه من وجه فاما اخذ من وجه بدلا من رأس المال وانما
لانه وجب بسبب فتح السلم لا بسبب السلم وبما خذ من وجه بدلا من
السلم كسائر الاقالات من حيث انها لم يتم لم يوجد لان احلها لغيره
من ذلك الوجه فيفسر مستند لا بالسلم فيه من وجه والله اعلم في راس
مالك السلم من وجه فانه يجوز وقع الشك في الجواز فلا يجوز بالشك
والاحتمال ولا قبل ما ذكرنا من العين لم يثبت في راس المال
في مجلس الاقالة في باب السلم لا فان اعتبرنا حق رب السلم في المسلم

للشك



فيه من وجه لا يجب فيه محال يجب قبض المسلم فيه وان امتنع راحقه في رأس المال فلذلك لا يجب قبض رأس المال لأنه لا يجب قبض المسلم لأنه واجب قبض المسلم ووجه المسلم أن يكون سلفا في حقيقته ولا في في الثالث كما لا يلزم جعل قبل قبض المبيع فكون سلفا في حق المال وإذا قبض رب رأس المال وتغايلا المسلم في اختلاف في مقدار رأس المال فبال المسلم اليه كان رأس المال خمسة وقال رب المسلم لا يل كان رأس المال عشرة قال القول قول المسلم اليه مع يمينه ولا يثبت لغيره في دين هذا وأدين بيع العبد فإن في بيع العبد إذا تغايلا للعقد حال قيام العبد والعين واختلغا في مقدار الثمن فاليه أم القاتن وليس إلا أنه فيما بينهما بعد التخلّف والتزوي ان القدر من التخلّف أو شرعا أو نفس حتى يعود ككل واحد منهما إلى رأس ماله والأقاله في باب المسلم لا يقبل العبد لا حتما ولا قصد فإني له لو قال لا تغني الأقاله لا ينتقص وإن كان رأس المال عوضا وذلك بعد الإقالة في رد المسلم اليه لا تغني الأقاله وإذا رخص الإقالة في باب المسلم قابله لنفسه لا تغني عنه بالقال في التخلّف لا يغني موته في الإقالة في المسلم فلا يجوز الاحتجاج به فيجب اعتبار الدعوى والأقاله وأما الإقالة في بيع العبد قابله لنفسه لا ترى أنها لو قال انتقضا الإقالة تنتقص ويعود الأمر إلى ما كان قبل الإقالة وهذا إذا هلك العبد في يد المشتري قبل التسليم إلى الباع والعين قد ردت في الإقالة تنتقص ويعود الأمر إلى ما كان قبل الإقالة فالتخلّف قد ردت في الإقالة في بيع العبد مما زاد الاستيفاء به قياس الإقالة في المسلم من الإقالة في بيع العبد أن لو تغايلا بعض ما قبض رب المسلم المسلم فيه والمسلم قد قام في بيعه في مقدار رأس المال وهناك في المال أن يقال لا الإقالة في هذه الحالة محتمل النفس قصد انفسه في الإقالة على ما يقوله بعض مشايخنا وهو الفقيه أبو بكر الباقى رحمه الله ثم أنها كانت الإقالة في باب البيع قابله لنفسه لأن في باب المسلم ما تناوله الإقالة وهو السلف قد سقط الإقالة لأن المسلم منه في ذمة المسلم اليه فذلك السلف لا الإقالة سقط عنه فلا يمكن تصحيحه في الإقالة باعتبار المعقود أو صحيح باعتبار رأس المال وإنما من الإقالة لا يقع باعتبار العين فقد انفسها فإني في باب البيع ما تناوله الإقالة وهو البيع قابله حقيقته فيما كان نظمه في النفس باعتبار المعقود عليه حتى لو هلك المعقود وعليه بعد ما تناوله الإقالة وتغايلا ثم إذا انتقصنا الإقالة لم يكن لهما ذلك وفي فتاوى أبو الليث رحمه الله رجل أساء إلى رجل في كرجته فقال رب المسلم للمسلم الله أبرأتك من نصف المسلم وقيل المسلم اليه وجب رد نصف رأس المال لأن هذا الإقالة في نفس المسلم عند أقاب أبو نصر محمد بن محمد بن سلام والفقيه أبو بكر الأسكافي رحمه الله عليهما لأن المسلم نوع بيع ومنه المشتري شيئا فترقال المشتري للبائع قبل أن يقبض المشتري وهب لك

2000

نصفه وقيل بالجمع صار الى الة في النصف بنصف الثمن كذا هماء وقال ابو
الغضن القصار رحمه الله يقول هذا خط ولا بد من ما من رأس المال قال
نفسه وهو بمنزلة خط الثمن في البيع وفيه ان يقال انو شراهم رأس درهم في من
شراهم رأس درهم ذلك الشيء للمساكين ان قيل المسألة فليعلم ان
يؤدر رأس المال وقال ابو بكر ليس عليه الرد وصيته بغيره من ذلك فاذ
كان السلم حنيفة ورأس المال مائة ردده فصله على ان رد عليه ما في درهم
او ما يكدره او خمسين كان بالمال لان العلم من السلم من لم يكن مقاضا الى رأس
المال نفع السارق فله وهذا العلم من كفاف الى رأس المال فانه لم يقبل
مائة او خمسون من رأس المال ما لم يرد عليه السلم قبل القبض لا يجوز
فاما اذا قلنا صلتهم من السارق على مائة من رأس المال وبيع السلم فله
العلم من لم يرد فاما ما اذا قلنا سلمت من السلم على مائة من رأس المال كان
جائزا لان العلم على رأس المال في باب السلم فانه لو كان السلم قبل القبض
جائزا ان كان لا يجوز بزيعة بعد هذا اختلاف الشافعي في قوله ما لم يرد من
السارق على خمسين درهما من رأس المال كان بغير امانة في بيع السلم او في نصف
العلم لو ان قال صلتهم من السلم على مائة درهم من رأس المال لا يجوز زييد
بقوله لا يجوز الزيادة قالنا الة في باب السلم على اكثر من رأس المال لا يجوز زيدي
ان لا يثبت الزيادة اما في بيع الاقالة قبل رأس المال كما في بيع المتكفل
لوقت بلا علم اكثر من الثمن الاول قبل القبض نعم الاقالة قبل القبض
فلا يثبت الزيادة وهكذا في كل شيء الاسلام في شرحه هو اشارة بغيره الى
الشرح خمس رحمه الله في شرحه انه يطل الاقالة في هذا الوجه اصلها
المجلة من كتاب المتكفل وفي بيع الاصل اذا اصاب احد رب السلم
اليه على حصته من رأس المال فله ان يوقف عند اي حنيفة واحد
رضي الله عنهما على اعادة الاقران اجازة وان كان الغرض من رأس المال
مشتراكا بينهما او ما بين من العاقبة مشتركا بينهما وان رد بطل العلم
وبقى حق كل واحد منهما قبل السلم اليه في العاقبة وهذا اذا اصابا مشرك
دراهم مشتركة في رجل في كرم من لغا فان لم يكن العشرة مشتركة
بينهما ان السارق اشترى دراهم مشتركة كل واحد منها خمسة لم يدكر
محمد رحمه الله هذا في البيع وذكر بعض الشافعي في شرح البيوع انه
يحرم هذا العلم في صحة الحكم بالاجماع وبعضهم قال لو اصاب اليه جميع
نقد ذكر في أصل الفصل وذكر في علمه وذكر في علمه وذكر في علمه
الله على حسب ذكر في الفصل الاول وايدكر في شيء من الغتب
ما اذا اصاب احد رب السلم فقد السلم حصته وقد اختلف الشافعي فيه
على نحو ما ذكر في الفصل الثاني وذكر في العلم على نحو ما ذكر في هذا الفصل
في مسائل الوكالة في السلم اذا وكل له رجل عشرة ان يكثر له عشرة دراهم في كرم
حنيفة كان التوكيل صحيحا لانه وكله بما عليه بنفسه وكجز في هذه المسألة

والتوكيل مثله صحيح كالشوكل بشر العين وكالتوكيل بالبيع بانه ان
 الحال لا يخلو اما ان كان رأس المال غنيا او دينا فان كان غنيا فقد امر بالتصرف
 في غنى مملوكة له من حيث الالة فمن خلقه الى غيره بخلاف بيعه له وهو
 ملك بنفسه فلهما الامرية وان كان رأس المال دينا فان كان دينا فقد
 امره بالحياب رأس المال في ذاته لا مملوكة فلهما الامرية كما لو وكله
 بالشراء فترق بين هذا وبين ما اذا وكل رجلا بغير رأس المال قال خذ لي
 عشرة دراهم في ثيابي فلهما من حيث ان التوكيل لا ينفك حتى اذا قيل التوكيل
 بالبيع بغير رأس المال لنفسه حتى يكون رأس المال له ولم ينفع من التوكيل ان
 التوكيل بغير رأس المال فلهما من حيث ان التوكيل لا ينفك حتى اذا قيل التوكيل
 لان قبول الشراء مع ما ليس عنده وبيع ما ليس عند الانسان مما لا يملكه
 التوكيل بنفسه في حق القياس ان لا يجوز لو قيل التوكيل بنفسه فكان
 القياس كما في بيع العين اذا ابيع ما لا يملكه لغيره فذلك بالقياس فان
 الشيء مملوكة عليه وسائر رخصته في البيع والرخصة وردت في بيع ما ليس عنده
 في الامر ببيع ما ليس عنده في الامر ببيع ما ليس عنده فكذلك القياس للقياس
 والقياس بان جواز الامر ببيع ما ليس عنده بخلاف التوكيل بالبيع حيث
 يقع وان لم يكن العين في ملكه لان الشرايا ليس عند الانسان كما في بيع
 من حقه القياس ايضا واذا ثبت ان التوكيل بالبيع بالوكيل هو الذي
 يطلب بتسليم الشرايه ودفعه الى التوكيل عند الحاجة الاجل وهو الذي سلم
 رأس المال لانه هو العاقد وحقوق العاقد يرجع الى العاقد فان كان التوكيل
 نقدا رآه التوكيل اخذ الشرايه ودفعه الى التوكيل وان كان نقدا رآه نفسه
 ولم يدفع اليه الذي وكله شرا بوجه على موكله وان بقي ان لا يرجع له شيء
 امره بالبيع وما امره بالنقد فلهما التوكيل معتبر في هذا النقذ لان حقوق
 العقد حق التوكيل وانما يبقى فحق الشرايه حاله اذا عقد رأس المال
 فاما اذا لم ينفذ لا شيء فحق الشرايه بغيره فلهما من حيث ان هذا النقذ
 لا يباحق بنفسه ومن فقهى دين بغيره معتبر ان كان له الرجوع مما فقهى على
 القفس عنده واذا عقد التوكيل الشرايه من التوكيل بادا رأس المال وبيع
 التوكيل فقد بطل الشرايه وكذا لو كان الذي عليه الشرايه رجلا بغير
 رأس المال وذهب التوكيل عن التوكيل قبل ان يقبل وكذا رأس
 المال بطل الشرايه لان الشرايه فقهى رأس المال قبل اقتراح الشرايه
 من مجلس العقد ولا يوجد وان ادفع التوكيل الى رجل دراهم لبياسها
 له في الحنفية فاول التوكيل رجلا فاسلم الى رجل فعنده السلفه على حره
 ان اضاف العقد الى دراهم الامر والعقد للامر وان نواه لنفسه وان عقد
 العقد بغيره فلهما من حيث ان نواه للامر فلهما من حيث ان نواه
 دراهم لنفسه بعد ذلك وان تصادقا انه نواه لنفسه وان عقد رب
 الامر بعد ذلك وهذا لان التوكيل بالبيع لا يصير محجورا عن السلم

لنفسه

لنفسه لانه وكل بشر اشى بغير عينه والوكيل بشر اشى بغير عينه
 لا يصير محجورا عن الشرايه لنفسه لان ما هو المقصود بالامر من الامر لا يكون
 لان مقصود الامر بمقتضى ما سمي للامر بغير الشرايه لنفسه واذا
 لم يصير التوكيل محجورا عن الشرايه لنفسه وللامر في ذلك فقد نوى ما
 يملكه ثم فقهى بغيره اذا ثبت بغيره بغيره وانما اذا انكأ ذبا
 في المنة فقال التوكيل نويت لي وقال التوكيل نويت لنفسه فلهما من حيث
 ان نقذ الامر من مال نفسه كان السلم للتوكيل وان نقذ من مال
 التوكيل كان السلم للتوكيل هذا اذا لم يجد رجه الله في الأصل بغيره مشايخنا
 قالوا ما ذكر محمد في ان يوسع رجه الله واما ما ذكر محمد رجه الله
 بالسلفه للتوكيل ولا يحكم النقذ حاله في القائل لا يحضر فيه فعلى
 قول هذه القائل لا يحتاج محمد رجه الله في النقذ بغيره في حاله
 اذا تصادقا انه نوى بغيره لانه جعل التوكيل عاملا لنفسه في حاله
 جميعا وبعضهم قالوا لا بالتحريك في الكتاب قوله يحكم النقذ حاله في حاله
 وبين حالة التصديق انه لا يحضره المنة والعرف ان في حالة التصديق
 استوى في الدعوى والآن من التوكيل انما هو لنفسه والتوكيل انما هو
 والتوكيل انما هو نواه له وانكر التوكيل نقذ استوى في الدعوى والآن من
 في مثل هذا الحال كما في مسألة الحامونه وما في حالة التصديق لغير
 يوجد منها الدعوى والآن من التوكيل انما هو لنفسه والتوكيل انما هو
 للتوكيل لان الأصل في حاله ان يكون لنفسه الا اذا تصادقا انه
 واما اذا تصادقا انه نوى بغيره فلهما من حيث ان هذا النقذ لا يباحق
 الله منها بغيره قال محمد رجه الله لانه جعل التوكيل عاملا للتوكيل
 لان الأصل في حاله ان يكون له الا اذا تصادقا انه نوى بغيره
 العقد للتوكيل وبعد ما وقع التوكيل لا ينتقل الى التوكيل بالنقد من
 ماله وقال ابو يوسف رجه الله بغيره في هذا النقذ لان هذا العقد مالم
 لعل واحد منهما لما ذكرنا ان التوكيل نوى بغيره فلهما من حيث ان هذا العقد
 كما يملك ما شتره التوكيل فلهما من حيث ان هذا العقد لانه جعل
 الصلاح حتى لا يصير قاصدا رآه الامر من عقد لنفسه والله اعلم
 الفصل الثالث والعشرون في التلقاات بغير رقة الطريق وهنته
 جائزة وبيع مسيل الما يعني الوضع الذي ليس فيه الما وهنته بالحل
 وكذا لا يبيع موضع الخبز من الما بغيره لا يجوز بالاتفاق وبيع حق
 البرور فيه روايتان وعلى الرواية التي جوزه يدخل فيه من رزقه
 واحد ذكره في شرح كتاب الصلح وبيع العلى لا يجوز على كل حال في الباب
 الثاني من شرح الجمع الصلح بغير رقة الطريق على ان يكون التبايع
 حق التورجيز لان بيع حق التورجيز اذ كان في رقبة وبيع السفل
 على ان يكون له صاحب الدار حق قرار العلو جازية قالوا هذه المسئلة

الألمكة

في قصة شمس الامه رحمه الله وذكر في العيون فبين باع دارا على ان يباع لم يرق
 ووصف قوله وبعده البيع ولو قال لا يبيع في المسألة عما يباع به وذاك
 على هذا وقال ابو حنيفة في هذه المسألة ان يبيع على ان يبيع في المسألة
 فالبيع فاسد ولو قال لا يبيع في المسألة فاسد ولو قال لا يبيع في المسألة
 ولو قال لا يبيع في المسألة فاسد ولو قال لا يبيع في المسألة فاسد
 اعشارها جميع الثمن في كل شيء الا في المسألة فاسد ولو قال لا يبيع في المسألة
 ان الطريق اذا كان مشتركا بين اثنين فباع احدهما نصف حصته من
 هذا الطريق لا يجوز البيع الا بغيره فاسد ولو قال لا يبيع في المسألة فاسد
 لان قبل البيع كان شريكه واحدا والآن يصير اثنين وفي ذلك ضرر على
 الساكن في الحال فان الطريق ينقسم بكثرة المارة وفي الثاني من جهل
 مقدار الانصاف في الطريق بقسم الطريق على عدد المارة فذلك كمسألة
 بيع واحد من اهل السكة شيئا من دارة وانه مشكل يظهر ذلك عند من
 يعمل في المزارع عن الاشكال فعلى هذه السكة ان كانت غير نافذة باع
 واحد من اهل السكة شيئا من دارة او اجرة لغيره الا ان يبيع فان قبل
 الميسر ان من باع دارا في سكة غير نافذة من جماعة يجوز البيع من غير رضا
 اهل السكة مع ان يزداد الشك كما لو باع السكة لا مقصود اياها البيع فان بيع
 الدار ينقص من غير شركة فثبت للمشتري في الطريق بان باع ولم يشترط
 الطريق فهذا التعديل يقتضي ان يجوز بيع واحد من اهل السكة شيئا من دارة
 غير رضا الباقيين لانهما في الشريك في الطريق يزداد حكا لثنا والبيع في
 بيع الدار لا مقصود اياها في بيع نصف نفسه من الطريق المشترك يزداد
 الشريك مقصودا ولا يثبت معا وهذا ما يرد على انه ثبت مقصودا
 والله اعلم نوع آخر ما يحدث من النقصان في العتار وحل القرض يكون
 محسوبا على المشتري عند بعض الساج لانهم بمنزلة المقتضين وعامة
 الساج على ان يكون محسوبا على البايع فالوذكر في كتاب الصلح مسألة
 تدل على ما قاله عامة الساج وصورتها رجل ادعى ارضي يجرها لغيره
 المدعى عليه من ذلك على ارض اخرى فعرفت الارض التي وقع الصلح عليها
 كان للمدعى الحار وانما نقص الصلح وان شئت رخص الى ان تنصب عنه
 الممان اختار التبرير ونصب الممانه فان احدث العرق فغلبت اثار
 الارض كان للمدعى الحار وان احدث نقصا فلا حار له مع انه اعمل نوع آخر
 لا بأس ببيع العتار قبل القبض في قول ابي حنيفة والي يوسف ردهما
 ولا بأس بان يبيع عليهما هكذا ذكر في كتاب الصلح فتدبر بطيب
 الذم فان لم يكن البيع في ضمانه مشكلا وجهه لان البيع انما يملك في ضمان
 المشتري والقبض والقبض في العتار وحده من حيث المعنى من حيث انه
 وقع المرعي انتفاضا للملك فيه بالهلاك ولاجل ذلك كان البيع قبل
 القبض ولم يوجد من حيث الحقيقة والحكم فان ما ينفوت من الارض

يكون

يكون محسوبا على البايع لاهل المشتري على ما عليه عامة الساج والمجانب
 قصه القياس ان يثبت الذم على البايع وان كان في ضمانه لا يثبت الذم
 يكون لبيانه وانما عرفنا عدم الجلب بالشرع حال عدم الضمان من كل
 وجه وهذا وجد الضمان من وجه فان العتار في ضمان البايع من حيث جاز
 البيع قبل القبض عندها ان لا يستباح على تدل المانع ويدل الصلح
 عن عدم الضمان والعتار قبل القبض فانه يثبت له فان هذه الاشياء دخلت
 في ضمانه من وجه حتى جاز التصرف فيها قبل القبض كذا اهلنا ذكر
 في الباب الاول من شهادات المانع شاهد ان شهذا على رجل يعرق
 عند قروت شيئا منها لكان الشهادة ان الولي وكل هذا الشاهد يبيعه
 فباعه من صاحبه الذي شهد بعه بيعه على ان قول الشاهدين لا ينفذ
 على الولي في العتار على ما عرفت فصح ان يبيع وقام الوكيل بضمه في البيع
 والبيع والمشتري وان نفاذ قاعلي فساد البيع ولكن قوله ليس يحل
 في حق غيره والولي غيره فلا ينعز اقاربه في حق الولي ففعل في حق
 الولي كانهما لا ينعز قاعلي وعنى العتار ان المشتري يحرره وقد دخل
 في ملكه ويكون ولاوه موقوف لان الولي مع المشتري كل واحد منهما
 ينفقه من نفسه ويرى المشتري عن الثمن في قياس قول ابي حنيفة
 ومحمد ردهما الله ويثبت البيع ضمانا للثمن لان الوكيل بالبيع يملك
 ابر المشتري عن الثمن عند ما قبل القبض ففقد البايع والوكيل ففقدنا
 هو بغير ابر المشتري عن الثمن لما عرفت ان البيع جزء من عقد اقاربه ويصير
 ضمانا للثمن وهذا قول ابي يوسف رحمه الله الثمن لا يملك على المشتري لان
 الوكيل لا يملك ابر المشتري عن الثمن عند ما فاني ان كان على المشتري
 عند ابي يوسف رحمه الله في ضمانه لا يكون للوكيل حق الاستيفاء
 منه بل يستوفيه الوكيل في حق ابي يوسف بين هذا وبين الوكيل
 بالبيع اذا ابر المشتري عن الثمن حتى يبيع الارضه فالوكل الذي
 يستوفي الثمن من المشتري دون الوكيل والعرق ان في تلك المسألة الثمن
 واجب على المشتري ببيع الوكيل ولم يبيع الا برامنه عند ابي يوسف رحمه
 الله ففقد وجوه هذه الاقوال والعدول عن ذلك ولو انعد عن حق المطالبة
 بالثمن للوكيل فكذلك اذا التفت بالعدول ففقد الوكيل ما يشر وجوب
 الثمن على المشتري لان في رعيه ان المشتري حر وان لا يملك له بالثمن
 وزعم كل انسان معتبر في حقه فساد الوكيل عاجز عن المطالبة فكذلك
 ولاية المطالبة للوكيل اصله ما ان كان الوكيل عبدا محجرا او موصيا
 محجورا عن هذا حال بعض ضمان الوكيل بالبيع ان ما عرفت
 الثمن كله ومن كانت ولاية المطالبة بالثمن وقصته لا يملك لان الوكيل
 عجز عن المطالبة والشخص الى الوكيل لان الوكيل قائم مقام الوكيل فكان
 الوكيل قادرا على القبض ببيانه وان باع الوكيل العتار من رجل



ليس بعد معه بالحق والبيع جائز ولا يفتق العبد ولا يبر المشتري عن الثمن ولو
 وان اقر البائع ببدلته عن الثمن الاول لان الاقرار بالسرقة لا يثبت بها او اياها بل يثبت
 في ضمن الاقرار بالسرقة وقد يقال اقرار البائع بتكذيب المشتري اياه وقيل
 ما يثبت في ضمنه فان صدق المشتري البائع في الاقرار بحرية العبد ان كان القصد بيق
 قبيل فتبين الثمن بطل الثمن وشره الوكيل للامر مثله في قياس قول أبي
 حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند أبي يوسف رحمه الله الثمن للامر على المشتري
 بحاله ومطالب الامر المشتري بذلك دون الوكيل وصار هذه السلة والسلة
 الاولى وهذا اذا ما بطله من الذي شهد معه وان كان القصد بيق من المشتري
 بعد قبض الثمن فالثمن للامر لان الامر ملكه حينه فغرض تأميمه وليس
 للوكيل ولاية المطالب العتق عليه الا ترى ان الوكيل البائع في سائر الصور
 اذا قبض ثمنه ذهب ما قبض من المشتري او ابراء عن الثمن كان بالكلية
 ههنا الآن هناك لا يضمن الوكيل للمشتري غيبا وقال ههنا يضمن الوكيل
 للمشتري مثل ما قبض منه والغرض في سائر الصور في ضم الوكيل انه لا يضمن
 على المشتري لقول المشتري حر وان ما قبض هو قبضه بغير حق فبما
 مقصودنا عليه ونقد في عن رد الحق الامر كان عليه ضمانه فلهذا افتقار
 اذا اقران غصب من فلان شيئا اقران فلان او دعه شيئا من الناس
 اشترى ذلك الشيء من البور لم يجر وان لم يجر فامتناره لان هذا البيع كمنجاة
 فيه الى التسليم ويبيع ما يبيع البائع والمشتري معا اذا كان لا يحتاج فيه
 الى التسليم جائزا فثبت المشايخ في بيع المارول انه منعقد اوله ليس منعقد
 بعينه بل انما منعقد وهكذا ذكر محمد رحمه الله في كتاب الاقرار ان
 المارول بمعنى الخيار الشرط من حيث انه لا يثبت الا بالشرط فانه لو اقر
 المارول بالعتك لا يثبت المارول كما لا يثبت الخيار الا بالشرط ومن حيث
 انه قد مر فيه الرضا كما مر البيع فصار قوله بعد ههنا لو قول بعد
 علي بن الحارث الى ابره سوا ههنا كمنعقد البيع الا انه لا يثبت المارول وان
 قبضه كذا ههنا منعقد البيع ولكن لا يثبت المارول بعد القبض وانما
 نظمه انما لا ينفذ عند اجارة المارول فان المارول اجازة ورعي يوثق المارول
 الشاة السبعة اذ مات قبل القبض ودفع البائع جلد جاهل بعوده البيع
 في الجلد فحسبه لا نص في هذا الفصل من اصحابنا رحمه الله وقد اختلفت
 المشايخ والاصح انه لا يعود وفي الشاة الهزلة ان امانت ودفع المارول جلد
 نص عن محمد رحمه الله انه يعود حكمه الرهن في الجلد فحسبه مسالة الرهن
 من كورة في الجامع الصغير وفي الاصل ذكر في الزيادة ان رجل اشترى
 من اخو ابراهيم الدري عن يده البائع وصاحب الجاهل في الجاهل
 في عامه المشتري صاحب اليد فلم يقض له الثمن بشي وقيل ان المشتري
 من القاضي ان يفسخ العقد بدينه وبين البائع لغرضه عن تسليمه اياه
 القاضي الى ان يفسخ العقد بدينه وامر البائع برد العبد الى المشتري

فلو

ولو وصل الدار الى يد المشتري يوما من الدهر فالفسخ ما من حتى لا يوسر
 المشتري برد العبد على البائع لان القاضي في العقد بينهما بسبب غير البائع
 عن التسليم ويوصل الدار الى يد المشتري بعد ذلك بسبب من الاسباب
 لا يضمن ان العبد لم يكن فلاحين ان الفسخ لم يكن نافدا وهل يومر المشتري
 بتسليم الدار الى البائع ذكره ههنا انه لا يومر فلهذا جعل الاقدام على الشرع اياها
 رواية الدار ان اقرار يكون المشتري ملكا للبائع اذ لو كانا اقرارا لكانت
 لكن ينبغي ان يومر المشتري بتسليم الدار اليه عما ذكره صرح المشتري بالاقرار
 بالملك للبائع وقت الشرا وان في المسألة انما ان هناك يومر المشتري
 بتسليم الدار الى البائع ودعوى الجاهل الكبير ان الاقدام على الشرا اقرارا
 يكون المشتري ملكا للبائع ينبغي ان يومر المشتري بتسليم الدار الى البائع
 على رواية الجامع وان كان الاقدام على الشرا اقرارا يكون المشتري ملكا للبائع الا
 ان هذا ليس هذا بالاقرار صرح بل هو في ضمن الشرا وقد انتقض الشرا ههنا
 فيقبض ما يثبت في ضمنه وليس هذا اذا كان الاقرار مصرح به لان هناك
 لان الاقرار حصل ابتداء في ضمن الشرا فانتقض الشرا لا يوجب
 انتقاض الاقرار في الاقرار كما كان فعلى قوله هذا التعليل اذا استنتج
 من احد شيئا واستقام فلم ينفق بينهما بيع شروصل اليه ذلك العبد
 يوما من الدهر يومر بالتسليم الى الذي استامه واستباحه منه لان الاقرار
 بالملك وان حصل في ضمن الاستامه والاستباحة الا انه لا يبره عليه ما نقض
 حتى ينقض الاقرار بالملك في ضمنهما فحق الاقرار كما كان اشترى من ابر
 محروون العشرة وناشره الغنم الحظية وبين امساها الا انه لم يبين مكان
 ابر الحظية حتى قصد العقد في قول أبي حنيفة رحمه الله في حصة الحظية
 هل يتعدى الفساد في حصة الحظية بسبب تركه بيان مكانه الا انما يختلف
 فيه فان من مذهب أبي يوسف ومحمد رحمهما الله ان بيان مكانه لا ينافي
 بشرط وفساد بعض الحظية اذا كان بسبب هو مختلف فيه لا يتعدى
 الفساد الى الباقي عند أبي حنيفة رضي الله عنه انما يتعدى الفساد بسبب
 هو مح عليه نص عليه في بيوع الجامع الاصل ان من باع حلة واستثنى منه
 شيئا كان استثنى ما جاز اقراره بالعقد جاز الاستثناء وهو العقد وان استثنى
 ما لا يجر اقراره بالعقد على الوجه الذي تناوله الاستثناء بطل العقد في
 بيوع الكفا في باب البيوع اذا كان فيها شرط ذكره شمس الامية المصنف
 رحمه الله اذا باع بالذو وركب من خبره فتر القفا على اسقاط يفسد العقد
 صحه عندنا ولا يفسد به احد ههنا بل اشترط انما انتفاها على ذلك وهذا
 ما لو حصل البيع الى اجل مجهول حيث ينفذ ومن له الاقل ما سلمه وضع
 الفرق في شرح شمس الامية للقافي في باب البيوع اذا كان فيها شرط او اما
 اذا باع الى وقت هرب الزوال في وقت مقرر لم يفسد الاجل
 لا ينفك الاجل العقد جائز لان المقصد متقرر للمالك فواجب

الأمانة

ذلك ساد العقد فلا ينقلب عامر بعد ذلك هكذا قال سبطنا الصدر
 الاسم الاجل حال نوح الدين بعد الاستطاعة والبرهان واليه انشا الشيخ الامام
 الاجل شخص الامية رحمه الله في هذا الباب ايضاً من عليه الدين الحلال
 اذا باع شيئا من ماعين الدين بذلك الدين ونفسه المشتري ثم يبيع
 العقد يعود الدين بعد الدين اما لا يعود الاجل ذكره في بيع الجامع في
 اقرباب بيع القليل يريد او ينقص ولو رده المشتري بسبب هرج من
 كل وجه يعود الاجل كما كان استمرت امره لولدها الصغير منعه من
 ما لم يقع الشر لا لم يكون الفسخة للولد انما تفسير واحدة والامر على
 ذلك يقع قبضها عنه في فتاوى أبي الليث رحمه الله صلى الله عليه وسلم او المشتري
 وقال انما يقع بشرط بعد ذلك انما عتبه وان قال او لا في وقت سلع
 مثله في ذلك الوقت لم يفت في محوذة ولو نزل له وقتا فمقتضى
 عشر سنة هكذا ذكره في الباب الاول في بيع الواقعات وماها دفعه
 اخري وهو انه بشرط بعد بلوغه التي عشر سنة ان يكون بحاله
 لا يملك مثله ذكره في الدقيقة في نفسه فتاوى العنقلى هكذا اول
 يفتى في وجهه الامارة بلحق العقود اما لا يلحق الانفال عند أبي
 حنيفة رحمه الله وعند أبي حنيفة بلحق الانفال والعقود حتى ان
 الغاصب ان ارد العصب على اجني غاصب من العصب منه فبطل ذلك
 الاجني عند محمد رحمه الله خرج من الغاصب من الغاصب عند أبي حنيفة
 رحمه الله لا في الباب الاول من وصايا الجامع في تعليل وذكر محمد رحمه
 الله في الباب الاخر من بيع الخاني ان المشتري اذا فسخ البيع بعينه
 ان البائع قبل ان ينفذ البيع فلما علم البائع بذلك ففسخ البيع بعينه
 كان هذا امثلا ان في الغنم في جميع ذلك لان الاذن في انتمها كان
 في الاذن احد انفسه على ان الاجارة بلحق الانفال فيجوز ان
 يكون ان يكون هذا قول محمد رحمه الله ان يكون عن أبي حنيفة رحمه الله
 روايتان فيبطل عند الفتوى اذا امر رجلا ان يحمل ثرا من منزله ليرميه
 يحمل لهما مور فباعه من انسان عاير البيع للامر والتمن له ببيع وفتاوى
 أبي الليث رحمه الله بامد لعامة من فتن هذه الارض لمخففة المشتري
 ما في هذا الوضع ايضا ان باع مال الغير ففعل وجعل امانا ببيعة
 بتمن فتمن او بتمن فتمن في الرجاء اول بشرط قيام الغنم في يد البائع
 الامارة بالبائع والمشتري والامر بالبائع ولا يشترط قيام الغنم في يد البائع
 وفي الوجه الثاني بشرط قيام الغنم ايضا للمخوف الاجارة فان اجازي المالك
 عند قيام الخمسة جاز البيع ويكون الغنم للبائع دون المبيع ويرجع المبيع
 على البائع بغيره ما لم يكن له مثل ومثل ان كان له مثل هذه الجملة
 في بيع شرح المماوى وذكر في بعض المواضع اشتراط قيام الغنم
 لعل الاجارة اذا كان الغنم داهم اكر دال ذلك في كثره ثم نشر الفسخ

العقد

العقد فان استحق المبيع او رد بالعيب بفضا وبغير فضا لا يسترد منه الباطل
 كذا قاله الصدر والشعير رحمه الله في اجازات التوارك وقع الثاني ثوبا
 لبيعه فنادى ولم يبع فباع صاحبه بنفسه فله المادى اخر مثله فاساوى
 الاستحقاق لا يشترط ان يعرف فان الناس لا يعرفون هذا العمل اخر
 فعل هذا الدال ان اعمل عمله ولم يبع يكون في وجوب العمل فاساوى
 واستحقاق والله اعلم في آخر بيان ما يترتب من العقود بشرط واحد
 وما لا يترتب الاصل ان كل عقد يترتب له احدية وكلام من الماشين به العقد فيه
 بشرط واحد ويترتب له ذلك بشرطين وكل عقد لا يترتب له احدية
 وكلام من الماشين لا يترتب له بشرط واحد وعلى هذا مسائل احدها
 البيع ان قال اخر يعني هذا العقد بالذم رده فقال قد بعت لبيع
 ما لم يملك الاخر اشتريت والثانية الاقالة اذا قال اقلني فقال اقلني
 لبيع الاقالة والثالث الاجارة ان قال اجري فقال اجرت لبيع الاجارة
 والرابعة المتكاح اذا قال الدجل لامرأة زوجيني نفسك مني فمالت
 الامرأة زوجت شر المتكاح وان يقول الزوج فمالت المتكاح اذا قالت
 المرأة لزوجها الطلعي بما يرد رده فقال الزوج قد فعلت ولم يرد
 المتكاح وان لم يرد المرأة فمالت وحلله لم يرد المتكاح وان لم يرد
 فقال الزوج قد فعلت لبيع المتكاح ما لم يرد المرأة فمالت والسادسة
 ان قال انسان اكمل لي بنفسى او قال رجل اجعل نفسك بنفسى
 فلان فقال فمالت تمت الكفاية والسابعة بيع نفس العقد من العقد
 اذا قال الولي لغيره اشتري نفسك مني بالذم رده فقال العبد اشتري
 عتق بالذم وان لم يقل الولي فمالت والثامنة الهبة اذا قال لاسان
 هب لي هذا العقد فقال فمالت تمت الهبة وان لم يقل الاخر فمالت
 والتاسعة الايمان بغيره اذ قال لصاحبه الدين لبيس عا لكت
 على فمالت الايمان بغيره وان لم يقل الاخر فمالت هذه الجملة في بيع
 في باب البيوع لما يترتب له علامة الواو والله اعلم بالصواب والله المرجع
 والكتاب الشرف هذا الكتاب يشتمل على
 اثني عشر فصلا الفصل الاول في بيان شرطه ووجهه اما بيان
 شرطه ووجهه على الخصوص ثلثة احدها ان يتفق الايمن فغايب والذم
 منه لتفرق الايمن ان لا يذهب عن موضع المملوك للعقد لبايعين
 بعد هذا ان ما الله تعالى ثم قبض احد الباعين قبل التفرق في بيع
 الذم رده بالذم وفي بيع الدار والذم رده بالذم رده بالذم رده
 المشتري على ما لم يوافق الغنم ان الذم رده بالذم رده بالذم رده
 في عقد العاقبات بالتعيين اما بتعيين بالذم رده بالذم رده
 اخذ بدل العرف لغيره الذم رده بالذم رده بالذم رده بالذم رده
 القياس كما في سائر البياعات وكذا في اشتراط قبض احد الباعين

ذلك فساد العقد فلا يتقلب جانبا بعد ذلك هكذا قال سيدنا الصدر
 الامام الاجل تاج الدين بعد الاستحسان والبرهان والبرهان الثاني
 الاجل شمس الامية رحمه الله في هذا الباب انما من عليه الدين الحنك
 اذا باع شيئا من صاحب الدين بذل الدين وتبعضه المشتري ثم نقلا
 العقد يعود الدين بعد الدين اما لا يعود الاجل ذكره في بيع الجاهل في
 اخبار بيع الخيل يزيد او ينقص ولو رده المشتري بسبب هو قس من
 كل وجه يعود الاجل كما ان استمرت امراه لولدها الصغير فبعضه من
 ما لم يقع الشر لا يرد ويكون المشقة للولد لانها تقسم واهية والامر عليك
 ذلك ويبيع نفسه بغيره في قناوي ابى الله رحمه الله صبي باع او اشترى
 وقال انما بلغ شرقا بعد ذلك انا ضروا له وان قال اولاي وقت يبيع
 مثله في ذلك الوقت لم يلفظ الي محرده ولو نوت له وقتا فبعضه المشتري
 عشر سنة هكذا ذكره في الباب الاول في بيع الواقعات وما هنا دفعه
 اخرى وهو ان يشترط بعد بلوغه التي عشرة سنة ان لا يكون بحاله
 لا يتقبل مثله ذكره في الدقيقة في قصة قناوي العنقلى هكذا اول
 يقتضى في وجهه الامارة لمحق العقود اما لمحق الافعال عند ابى
 حنيفة رحمه الله وعند ابى حنيفة لمحق الافعال والعقد وجب ان
 الغاصب ان ارد العصب على احب من الغاصب من العصب منه فبعض ذلك
 الاجنبي عند محمد رحمه الله خرج الغاصب من العصب ان عدا او حنيفة
 رحمه الله لا في الباب الاول من وصايا الجامع في تعليل ذلك كرم رحمه
 الله في الباب الاخر من بيع العاقبة ان المشتري اذا اخذ من البيع بغير
 ان البائع قبل ان يتقدم الثمن فلما علم البائع بذلك رده في رضى به
 كان هذا امثلا ان الله في الغنم في جميع ذلك ان الاذن اني انتهها كان
 في الابتداء احد المتعصب على ان الاجارة لمحق الافعال فيتمثل ان
 يكون ان يكون هذا قول محمد رحمه الله ان يكون عن ابي حنيفة رحمه الله
 روايتان فيتمثل عند الغنم اذا امر رجلا ان يحمل ثرايا من منزله ليرميها
 لجل لها مورضا من انسان بما في البيع للامر والتمن له يبيع قناوي
 ابى الله رحمه الله باع دراهم من ثمن هذه الارض لمحمد بن الحنفية
 ما في هذا الوضع ايضا ان باع مال الغنم وهو على وجهه اما ان يبيعه
 بثلثي ثمن او بثلث ثمن على الوجه الاول يشترط قيام الاربعة للموق
 الاجارة البائع والمشتري والمال والمبيع ولا يشترط قيام الثمن في يد البائع
 وفي الوجه الثاني يشترط قيام الثمن ايضا لمحق الاجارة فان اجاز المالك
 عند قيام الخمسة جاز البيع ويكون الثمن للبائع دون المبيع ويرجع المبيع
 على البائع بغيره ما له ان لم يكن له مثل ومثله ان كان له مثل هذا الجملة
 في بيع شرح النجاشي وذكر في بعض المواضع اشتراط قيام الثمن
 لعل الاجارة اذا كان الثمن دراهم اكره لال ذلك في كثره ثم نشره في

العقد

العقد فان استحق المبيع او رد بالعيب بقضا او بغير قضا لا يسترد منه الثمن
 كذا قاله الصدر الشهيد رحمه الله في احوال النوازل دفع النوازل ثوبا
 لببيعه قناوي ولم يبيع فباع صاحبه بنفسه فلما نادى اخر مثله قناوي
 الاستحسان لا شيء له فله العرف فان الناس لا يعدون هذا العمل اخر
 فعل هذا الدال ان اعمل عمله ولم يبيع يكون في وجوب الاجر قناوي
 واستحسان والله اعلم به اخر قناوي بيان ما يبر من العقود بشرط واحد
 وما اتم الاصل ان كل عقد يفسد بالاحدية وكلا من الجانبين في العقد فيه
 بشرط واحد ويؤثر في كونه سقير وكل عقد لا يفسد بالاحدية
 وكلا من الجانبين لا يفسد بشرط الواحد وعلى هذا مسائل احدها
 البيع اذا قال الآخر يعني هذا العقد بالثمن فيقول قد بعثت لثمن البيع
 ما لم تقبل الاخر اشترى من والثانية الاقالة اذا قال اقلني فقال اقلني
 لا يفسد الاقالة والثالث الاجارة ان اقال اخرني فقال اخرت لثمن الاجارة
 والرابعة النكاح اذا قال الرجل لامرأة زوجيني نفسك متى قتلت
 الامراة زوجت ثم النكاح وان لم يقل الزوج قبلت الحائسة الخلع اذا قالت
 المرأة لزوجها خلعتني بما يدره فيقول الزوج قد فعلت ثم فعلت
 الجماع وان لم يقل المرأة قبلت وحاشا له لو قالت اخلعني ولم يذكر المالك
 فقال الزوج قد فعلت لا يفسد الخلع بالثمن المراه قبلت والسادسة
 ان اقال انسان اكلا في نفسه او قال لرجل اخر اكمل بنفس
 فلان فقال فعلت تمت الكفالة والسابعة بيع نفس العبد من العبد
 اذا قال المولى لعبدك اشتر نفسك مني بالثمن فيقول العبد اشتر
 عتق بالثمن وان لم يقل المولى قبلت والثامنة الهبة اذا قال لثمن
 هب لي هذا العبد فقال فعلت تمت الهبة وان لم يقل الاخر قبلت
 والتاسعة الامانة عليه اذا قال لصاحبه الدين ابرئني مما كنت
 علي فقا ابرئت تمت البراءة وان لم يقل الاخر قبلت هذه المثل في بيع
 في باب البيوع الحائزة بعلامة الواو والله اعلم بالصواب والله المرجع
 والباب الثاني في المشتري هذا الكتاب يشتمل على
 اثني عشر فصلا الفصل الاول في بيان شرط جوزه وحقيقه اما بيان
 شرط جوازه على الخصوص ثلثة احدا ان لا يتصرف الايمن نقا بضع والمرد
 منه تغرق الاذن ان لا يذهب عن موضع الخلووس للعقد باليمين
 بعد هذا ان الله تعالى لم يقتض احد الدين قبل التزوي في بيع
 الدرهم بالدرهم وفي بيع الدين بالدين وفي بيع الدرهم بالدين
 اشترطه على موافقة القياس لان الدرهم والدين لا يبركان
 في عقد المعاوضة بالتعيين اما بتعيين بالدين فشرطه في
 تحديد في الصرف لفسد الدسمة على احدي في الصرف فانه على موافقة
 القياس كما في سائر البياعات وهذا لا يشترط في احد في الصرف

البيعة



فما تبين بالتعيين من الذهب والفضة وهو ما اذا بيع النسيء بالتمويل
 الغلب القليل على ثلثة الغالب فان في سائر البياعات اذا بيع عن تعيين
 لا يشترط تعيينها ولا فيها احد ما قبل التفريق كمن ان يكون في الصرف
 كذلك مع هذا شرط فبعض احد البدين اذا بيع الغلب بالغلب بشرط
 فيه البدين اذا بيع الدرهم بالدرهم والدينار بدينار ذلك بالنسيء
 من جلة ذلك قوله عليه السلام الغلبة بالفضة وزن بوزن يد بيد
 والذهب بالذهب وزن بوزن يد بيد فان قيل كيف يجوز ان يقال
 بان قبض بدلي الصرف قبل الافتراق بشرط جواز العقد وأنه بشرط
 بعد العقد لا حاله العقد بشرط الجواز ما يشترط حاله العقد كاشهاد
 في باب النكاح والمالية في بيع العين نال ذلك فاما ما يجب بعد العقد يكون
 حكم العقد لا شرط جواز العقد قبل شرط الجواز ما يشترط مقام الحالة
 العقد الا ان اشترط العقد مقام حاله العقد من حيث الحقيقة غير
 ممكن من غير تراض لما فيه من اتيك البديع بالغير بغير رضاه
 فقلنا الجواز يقتضي بوجوب في المجلس لان مجلس العقد حكم حاله العقد
 كما في الامارات والقبول فبما التعيين موجود بعد التعيين العقد اذا
 وجد في مجلس العقد كما موجود وقت العقد من حيث الجواز ولو كان
 موجودا وقت العقد من حيث الحقيقة كان شرط جواز العقد وكذلك
 اذا كان موجودا وقت العقد من حيث الحكم ثم اختلف الشارع رحمه الله
 ان التفاضل قبل الافتراق شرط صحة العقد او شرط بقاءه على الصحة
 والي كل واحد منهما اشار محمد رحمه الله في الكتاب فعلى قول من يقول
 انه شرط بقاء العقد لا ياتي هذا الاستكال وعلى قول من يقول بشرط صحة
 العقد ياتي الاستكال ولكن وجه الجواب ما ذكرنا الشرط الثاني ان لا
 يكون في هذا العقد خيار الشرط لاحد من الطرفين استثنى العقد
 وهو الذي عن العقد فيمنع المالك ما ياتي الخيار وان امتنع المالك منع
 الغرض الذي يحصل به التعيين الشرط الثالث ان لا يكون في هذا العقد
 اجل لان شرط الاجل يتعدى استيفاء الغرض الذي به يحصل التعيين
 فرجع الكل الى معنى واحد ان الفساد بسبب انعدام الغرض الذي
 يحصل به التعيين وخيار الغيب مخالف خيار الشرط والاخر في هذا
 الباب ان خيار الغيب والروية لا يمنع المالك ففان التعيين الذي يحصل
 به التعيين بما يقتضيه العقد لا يكون له الاجل وخيار الشرط ففقد هو
 الشرط من هذه الفصول وان افترقا من غير تفاضل او شرط الخصام
 او الاجل فسد البيع ثم لا يبعد ذلك انما من غير تعيين فلا ينافي
 فان شرط صحة العقد وهو العيني ايضا اما اذا كان فيه اجل فانه يفسد
 العقد اذا اختلفا فاما اذا اختلفا ففسد العقد لان الاتفاق يكون
 استقاما للاجل وبشرط الخيار بشرط الاجل قبل الافتراق او كان الخيار

لا بد

احدهما فبالعلم الذي هو له قبل الافتراق جاز استحسانا عند علمائنا
 الثلاثة رحمهم الله والخلاف ليس الكلام فيما اذا اشترط الخيار في بيع العدين
 اربعة عشر استقاما الخيار قبل دخول الميزان الرابع وقد مر الكلام في
 كتاب النسيء وان كان احدهما اجل فبما عليه ولهما فبالعلم من الاجل
 قبل التفريق جاز استحسانا وعن ابي يوسف رحمه الله ان صاحب الاجل
 اذا استقام الاجل لا يفسد حتى يرضى به صاحبه وفريق بين هذا وبين
 الخيار والعين ما ذكر في فقه الزاوية لان الاجل يثبت حثا لهما عند الاجل
 وصاحب العين يمكن من استيفاء حقه غير ان يتوفى على رضاه غير
 الا ترك ان هذا الشرط لما كان يثبت حثا لهما بشرط له في الشرط
 له الخيار يمكن من استيفائه من غير ان يتوفى فلو كان على رضاه
 غير كذا اهتدأ في فريق بين بيع الدرهم بالدرهم والدينار بالدينار
 وبين بيع الفلوس بالدرهم او بالدينار لم يشترط في بيع الفلوس والدرهم
 وفي بيع الفلوس بالدينار ففقد البدين قبل الافتراق فلو كان في قبض
 احد البدين وفي بيع الدرهم بالدرهم والدينار بالدينار ففقد البدين
 بشرط قبض البدين وعلى ذكرنا الفرق في كتاب النسيء والبيع
 النسيء في احد البدين في الدرهم بالدينار واشباه ذلك غير ان الشرط
 له النسيء وفقد البعض دون البعض ففسد البيع في الكل في قول
 ابي حنيفة رحمه الله وذلك بان يشترط دينارا عشرة دراهم او
 ففسد ففقد خمسة عشر افترقا قال يجوز تحصة خمسة وان اشتراه بخمسة
 نقد وخمسة لخمسة ففسد الخمسة وافترقا فالعقد فاسد كل من
 العقد وفقد على الفساد ولو نقد العشرة كلها جاز وهذا انقص لما كان
 قبله ذكر المسألة على هذا الوجه في الفتاوى وفي الفقه وروى لداشترين
 دينار عشرة دراهم تسعة عشر ففسد العشرة دون البعض ففسد البيع
 في الكل في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وهذا هو الحق فاما ففقد
 ولو قبض الدرهم وهو مستحق فالفقه صحيح واذ الخيار المالك يفسد
 والله اعلم بالصواب وفيما يتصل بهذا الفصل معرفة حد التفريق
 فاعلم بان التفريق الذي اوجب بطلان عقد الصرف ان يتفرق التفاضل
 بايديهم عن مجلس الصرف قبل التفاضل فاحذر كل واحد منهما
 في وجهه او يديهما معا في وجهه وفيما ياتي من كذا الدرهم والدينار او
 بضاعته او عينين بعين كالاواني والذهب وهذا ان الغلب او الاثنية وان
 كانت تعين بالتعيين الا ان معنى التسمية لا يفسد بالصفة لان
 هذا معنى لازم ما حصل للمعاني فالحق بمجلسه وهو الدرهم والدينار
 فبشرط قبض البدين في المجلس كما في الدرهم والدينار فلو كان
 عن مجلس الصرف فذهبا معا في جهة واحدة ففسد او بالصفة ذلك

شترت ايضا قبل ان يبارق احد صاحبها جاز العقد وهذا دليل على ان
العبرة للتعرف بالابدان لا الزهايب عن مجلس العترة قال وهذا لو اقال
تعودها او في مجلس العترة او على عليم ثم نقابها قبل ان يبارق احد صاحبها
صاحبه ما زكوا ذلك القدر وري رحمه الله في كتابه وذكر مستلزم السوم
والقعود والاعمال في الجود عن ابي يوسف رحمه الله على ما ذكر
معها مثلا او اكثر على نحو ما ذكره القدر وري رحمه الله فتا لا اذا ما او نام
احدها فانه عرفة ولو ناما معا لم يكن عرفة وعن محمد رحمه الله رواية
اخرى اذا ناما معا لم يكن عرفة وان كان يسيرا فمعه على عرفة فانه في
السلة دليل العبرة للتعرف بالابدان والاصل في ذلك ما روي
عن عمر رضي الله عنه انه قال وان استنظر بان يدخل بيته ولا ينظره وقال
ابن ابي ابراهيم ونسب من سئل فقلت معه وكذا ان اقام احد من المجلس
ويبقى الاخر كذلك لا يملك الصرف كما يتفرقا بايديها لا انهما لو قاما معا
وذهبوا معا لا يملك الصرف ما لم يتفرقا بايديهما لا انهما لو قاما معا وذهبوا
معا لا يملك الصرف فاذا انا ما احلها اولي قال القدر وري رحمه الله في
كتابه ولا يشبه هذا اخبار الخبر يريد به ان خيار الخيرة لا يملك بالقدر
عن المجلس لان خيار الخيرة لا يملك بالاعراض والقبض من المجلس دليل
الاغراض فاما بطلان الصرف بالافتراق بالابدان قبل قبضه البديلين
ونظرا لا يتحقق بمجرد قيام احدها او قبضها عن المحضات وعن
محمد رحمه الله رواية اخرى انه جعل الصرف بمنزلة خيار الخيرة حتى
قال يملك ما هو دليل كالقبض عن المجلس وعن محمد رحمه الله انه اذا كان
الرجل على غيب الدرم وكذا لك الغيب عليه ما يقدد سنا رفا رسل من
عليه الدرهم الى صاحبه رسولا وقال يفتك الدنانير التي في حبه فالدنير
التي كان على فنانا حصة قد قبلت فمعا على حله فقال من قبل انهما
تفتك دقاوها متفرقان ومعنى هذا الكلام ان عبارة الرسول بتفتك
الي الرسل مكان الرسل بالشرع مع صاحبه وهما متفرقان حقيقة
واما في البيع اذا رسل رسولا فقال يفتك العبد الذي في مكان هذا فتقبل
ذلك الرجل فالبيع جائز لان اكثر ما فيه ان يحمل الرسل في مكان هذا فتقبل
صاحبه وهما متفرقان لان الافتراق في غير الصرف ليس كذا يريد
محمد رحمه الله فحين قال لغرم اشهدوا اني اشتريت من ابنه غدير
هذا الدنانير بعشرة دراهم ثم قام قبل ان يزن العشرة فمعا على لا يمكن
اعتبار الافتراق بالابدان لان العاقد هو فاعتبر المجلس وانه اصل
بالصواب الفصل الثاني في بيع الدرهم بالدرهم والدنانير بالدرهم
والدرهم بالدنانير في بيع الفلوس مسابيل بيع الدرهم بالدراهم والدنانير
بالدنانير والدراهم بالدنانير مروت في كتاب البيوع وبيع مسابيل

بيع

بيع الفلوس ذكرناها في كتاب البيوع ايضا ومن جملة ما لم يذكر من مسابيل
بيع الفلوس شرا اذا اشترى متاعا بعينه او عرضا بعينه او اذاعة بعينه
بفلوس ليست عنده فمعا بها لان الفلوس مثل كالدراهم والدنانير
ولو اشترى شيئا بعينه ما ذكرنا به درهم او دراهم او دينار او دينار
الشرا كذا ههنا وان اشترى متاعا بعينه بدرهم بعينه كان له ان يعطي
مثلا ذلك الدرهم كذا ههنا فان قبل الفلوس انما صار شيئا باصلاح
الناس لا بالشرع فاذا اشترى الفلوس في العقد فقد قصد ان يعلق العقد
البيع بالعين وجعله متاعا فيجب ان يملك في اصلاح على التمنية في
حقتها قال ابو حنيفة رضي الله عنه فمن باع ثوبا بعينه بفلوس باعها
فانه لا يملك الا اصلاح على التمنية في حقتها تحقيقا للمعنى لا لغيره
هذا البيع مع ثمن التمنية والمواضع هذا الاشكال ان يقال بان التعيين
محتل يجوز ان يكون لتعلق العقد بالعين ويجوز ان يكون لبيان في ربح
الواجب وصفتها به قال يفتك هذا الفلوس وان كان الفلوس
لتعلق العقد به بنفسه ذلك الاصطلاح السابق فلا يثبت الانسحاب
بالاحتياط حتى لو تصادقا انهما قصد ان يعلق العقد بعينه يقول
بانه مطلقا لا اصلاحا او بغير الفلوس منها لا يجوز للشرع
ان يعطي البايع مثلهما وفيما اورد من المسئلة الاصطلاح على التمنية
لم يملك سبب التعيين بدون التعيين محتلا على ما ذكرنا ههنا في
المسئلة وانما يملك الاصطلاح لانه مقتضى جواز البيع لان البيع لا يجوز
وهما ثمان لان بيع الاثان واحد باثنين من جنس واحد لا يجوز بيع
الدرهم بالدرهمين وههنا المواضع ثابت من غير تعيين فان بيع التام
بفلوس في الذمة جائز ولا يملك التمنية لا يقتضي جواز البيع ولا يقتضي
التعيين فلا يعطى ثمن الفلوس واخترنا في هذا وجهها فليس لا يفتك
فردة واستند له هل ينتقض العقد من هذه الصورة وهو ما اذا
كان الفلوس ثمن متاع لا يملك العقد سواء كان الردود قبل او بعد
استبدال او لم يستبدل لان اكثر ما فيه ان التعيين في الفلوس
قد انتقض بالرد وضار كان لم يكن الا انه لو يقبض الفلوس واقتربا
لا ينتقض العقد لان الافتراق حصل عن عين يد بين كذا ههنا وان
كانت ثمن الدرهم فمعا على وجهين اما ان كانت الدرهم متعوضة فرد
الذي لا يفتك واستبدل او لم يستبدل او لم يستبدل فالفصل
باق على الصحة وكذا لو وجد الرجل في هذه الصورة لا يفتك في الباب
استبدال او لم يستبدل فالفصل باق على الصحة لان اكثر ما في الباب
ان قبضه الدرهم ينتقض بالرد ويصير كأن لم يكن او كما انه لم يقبض الفلوس
ولكن لو لم يقبض الفلوس والدراهم معا واقتربا لا ينتقض

العقد لما ذكرنا ان في بيع الفلوس بالدرهم يكفي بقبض احد البديلين
قبل الافتراق فان لم يكن الدرهم مقبوضا ان وجد كل الفلوس لا ينفق
فرد ما يطل العقد في قول ابي حنيفة وزفر رحمه الله عليه استندل
في مجلس الرد او لم يستندل وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ان
استندل في مجلس الرد فالعقد صحيح على حاله وان لم يستندل انقض
العقد وان كان النقص لا ينفق فردا والقياس ان يستنقض العقد
بقدره قليلا كان او كثيرا استندل في مجلس الرد او لم يستندل
في قول ابي حنيفة وهو قول زفر رحمه الله لقول ابي حنيفة رضي الله عنه
استحسن في القليل اذ اردته واستندل في مجلس الرد ان لا ينتقض
العقد اصلا واختلقت الروايات عن ابي حنيفة رحمه الله في مقدار
القليل فقال في رواية اذا زاد على النصف فهو كثير وما دونه قليل
وفي رواية اذا بلغ النصف فهو كثير وفي رواية قال اذا زاد على الثلث
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذ اردته واستندل في مجلس
الرد لا ينتقض العقد قليلا كان الرد وكثيرا وهذا اذا كانت الفلوس
فلو شاقق تزوج وقد لا تزوج فاما اذا كانت الفلوس لا تزوج محال وقد
تفرق فارد الفلوس ينتقض العقد استندل في المجلس او لم يستندل
فان وجد بعض الفلوس بهذه الصفة فردته ينتقض العقد بغيره
استندل في مجلس العقد او لم يستندل وان اشترى الرجل يدائق
فلوس او بغيرها فليس بهذا ما استندل عليه في الاصل
قال منس الامامة العلوي رحمه الله هذا اذا كان الدائق والغيراط
معلوما فيما بين الناس لا يختلف في معاملاتهم فاذا كان مختلفا ناخذ
بعضهم عشرة وبعضهم بشعة لا يجوز العقد لكان الشاكلة لا يذکر
شيء الاسلام وشمس الامامة السرخسي رحمه الله هذا التخصيص
في شرهما ولو اشترى شيئا بدرهم فلوس قال في الكتاب كان مثالا
ذلك في القياس يريد به ان القياس على الاستسنان الذي ذكرنا في
الدائق انه يجوز وقال وهو في الدرهم خمس ولم ينقص على الموازنة
وعدم الحواز وقال زفر رحمه الله لا يجوز وقال ابو يوسف رحمه الله
يجوز فيها وروي هشام عن محمد رحمه الله يجوز فيها دون الدرهم ولا
يجوز في الدرهم فوجه قول زفر رحمه الله ان الدائق والدرهم ذكره اللوز
والفلوس غير ذكرا فلهذا ذكره اللوز وفيه وسبق ذكر الفلوس وغيره
ذكر الفلوس لا يكفي فلو ارد العقد وابو يوسف يقول بذكر الدائق
والدرهم بغير عدد الفلوس معلوما لان قدر ما يوجد بالدرهم من
الفلوس معلوم في السوق وكذلك قدر الدائق لنفسه ذكرا العدد
معلوم في السوق بنفسه الدرهم والدائق لنفسه ذكرا العدد
في الاعلام على وجه لا يمكن الشاكلة بينهما لو وجد رحمه الله يقول فيها

دون

دون الدرهم كشر الاستعمال العبارة عما يوجد من عدد الفلوس فقام
مقام تشبيه ذلك العدد اما في الدرهم وما فوقه لم يذكر استعمال
للمعيار عما يوجد من الفلوس فلا يقال هو مقام تشبيه ذلك العدد
اما في الدرهم فبقى عبارة عن النقص لان مطلق اسم الدائق يقع على الدائق
من العقدة الا ان لم قال لغيره بعثك هذا الدائق بغيره الى الدائق
من النقص فاذا ذكر بعد ذلك الفلوس صار تقدير المسألة كأنه قال بعثك
هذا الدائق فضة على ان تعطيني بمقام النقص فلوسا وتكون هذا الصفة
في صفة فلا يجوز قال واذا اعطى رجل رجلا درهما وقال اعطني بنصفه
كذا فلما وبعثه درهما صغيرا وزنه نصف درهم فحين اجاب كان جمع بين
معدنين كل واحد منهما مائة في حالة الانقراض لا جمع بين عقد الصبر وبين
عقد البيع لان ما يخص الدرهم الصغير من الدرهم الكبير يبيع فيما بالحوار
حالة الاجتماع فان تفرقا قيل بغير الدرهم الصغير والفلوس قال العقد
قائم في حصة الفلوس فينتقض في حصة الدرهم الصغير العقد صرف
وقد اختلفوا فيه قبل فمن احد الثمان وفي حصة الفلوس العقد سبع
وقد تضمن بدله من الدرهم الصغير في حصة الفلوس الافتراق
عن معدن يد بين وان لم يكن دفع الدرهم الكبير حتى افترقا يطل البيع
في العمل ولو قال اعطني بنصف هذا الدرهم الكبير كذا اقلنا ليس
واعطى بنصفه درهما صغيرا وزنه نصف درهم الاية فان العقد
ينفسد كله صد ابي حنيفة رحمه الله وعندهما في حصة الفلوس
وهذا لان العقد فسد في الدرهم الصغير لكان الرد فان مقابلته
نصف الدرهم ينصف دزها الاية يكون زبوا ومن اصل ابي حنيفة
رحمه الله ان العقد اذا فسد بعينه يعني الرد انفسد العقد عرف
بذلك في كتاب البيوع وكان الفقيه ابو بكر الاخير رحمه الله والشيخ
الامام ابو بكر محمد بن الفضل البخاري والشيخ الامام الاجل شمس
الاسمة السرخسي رحمه الله يقولون الفهم ان العقد يجوز في حصة
الفلوس عندهم فحينما على ما عليه صنع المسألة في الاصل لان وضع المسألة
في الاصل اعطى بنصفه كذا فلما واعطى بنصفه الدقيق درهما صغيرا
واذا انكر قوله اعطى بذكر العقد ففساد العقد لا يوجب فساد الآخر
ممنزلة ما لو قال لغيره يعني بنصف هذا الدقيق اعطى بنصفها هذا اذا
رطل من خمر وهما غير تمييزا للعقد في العقد وان يطل في كذا ما كانت
الصفة متفرقة وحكي عن الفقيه ابو جعفر الهندواني والفتية الفقيه
بن الهيثم والشيخ الامام الاجل شيخ الاسلام رحمه الله انه مني اما ذكر
في الكتاب ووجه ذلك ان الصنف من جنسها لا ينفك عن جنسها
بذكر قوله اعطى ولا وجه له لان لوله اعطى مساومة وتذكر المسألة
لا يكثر البيع الا ترى ان يذكر المساومة لا ينعقد البيع حتى ان من

قال لغیرہ یعنی فقال یعت لا یعتقد البیع ما لم یقبل الآخر اشتریت و اذا کان
لا یعتقد البیع تذکر المسامحة فی تکرار کفی بتکرار العقد و عانها الصفقة
واحدة والتعریب ما ذکرنا ولو قال لعقین بتمکد او کذا فلیسا و درها
صغیر او زنه نصف درهم الاضربا کان ذلک علی حایز اختلاف المسئلة الاول
لان فی المسئلة الاولی صرح بالنسأ و حیث جعل بانا الدرهم الصغیر یصف درهم
من الدرهم الاحد والعاد ان من غیر حاله العقد لا یحل علی وجه الصفقة
اما فی هذه المسئلة اریح بنفسا العقد فانه لیس من الدرهم الصغیر حصة
من الدرهم الكبير فانه لم یحل ولعلنی بنصف الدرهم الكبير و درها صغیر او زنه
مثل وزن الدرهم الكبير الاضربا بانا الدرهم الطغیر یجعل من الدرهم
الکبیر مثل وزنه و کذا لیس یعتقد درهم الاضربا و البانی من الدرهم الكبير
یجعل بانا الفلوس بخلاف المسئلة المتقدمة علی ما ذکرنا و لو اشتری
فلوسا درهم و افترقا فم وجد شیان من الفلوس مستحقا او بخره المستحق
بان کان مستحق الفلوس نقد الدرهم فانه یستبدل مثله و یحوز العقد
لان اکثر ما فی الباب ان الغنیم فی المستحق فقد انتقص الا ان الدرهم
مغیر من و قد ذکرنا ان بیع الفلوس بالدرهم یکنی بقیمه احد الدین قل
الا انشراق الاثری انه لو استحق کل الفلوس و اذها بعد ما فتل او یفقد
الفلوس اصلا فیه تغیرا وان مشتری الفلوس نقد الدرهم یکنی العقد
علی الصفة فمعا اولی وان لیس نقد الدنانیر فی العقد ینتقص نقد المستحق
بعض الفلوس و فی الخلل ان کان المستحق جیع الفلوس لان القیم فی
المستحق قد انتقص و صار حال لم یکن و کان لا فتل عن دین بدین
اما فی الخلل و اما فی البیع و اذا وقع الشرا بالفلوس بالکفه و کسدت
الفلوس قبل القبض فقد ذکرنا هذه المسائل مع اخرها و ما یصل بها
فی کتاب البیع فلا یجوز ذکرها و اسماعل التصل الثالث فی الرد
بالعیب و خيار الردية بالاسحق فی باب الصرف و اذا اشتری سيفا
مخلا بدها کثیر ما فتم و تفرقا و تفرقا و تفرقا و تفرقا و تفرقا و تفرقا
او یصلیه اوها کله فله ان یرده وله ان یرد کل ما و حیزه الغیب و ما لم
یکد انه سبی و اخذ خاف رده و قبله صاحبه بعد فضا فاض فافرة
قبل ان یقتضی البدل یطل الرد عن علی بانا الثلاث رجوع الله
فالان له بعد القبض و الرد بالعیب بعد الغنیم بغير قضا فمکن وجه
بیع جدید من وجه فاعتبرها بغير قضا فمکن وجه و حوب فمکن
البدل بعد الاقالة قبل الاقتراف فقلنا ان الاقتراف بعد الاقالة قبل القبض
بدل الصرف یطل الاقالة فاعتبرها فمکن فی جواز الاستبدال
بعد ان استندک بعد الاقالة قبل القبض بغير قضا فمکن وجه
جیعا نقد المکن و لو کان الرد بالعیب بعد القبض بغير قضا فمکن
ان یقتضی البعل لا یطل الاقالة لان الرد بالعیب بعد القبض بغير قضا

منح

منح فی حق الخلل و فی حق البدل انما یجوز بحکم عقد الصرف لا بحکم فسخ الصرف
ولا کذا فی الرد بعد الغنیم بغير قضا و لو اشتری حل ذهب فیه کثیر
معصوم فی حد یجوز رجوعا فاردان یرد المهر دون الحل لیس له کذا
و یقال له اما ان ترد کل او تترك کلک و هذا لان الانتفاع بنفسه
وهو انتفاع الحل لا یاتی الا بالحل فصار بالنظر فی القیمو کان الحل شیء
واحد فهو بمنزلة ما لو اشتری مصراعی باب فزوجه کفی و وجد بائنها
عیبا و اردان یرد الذي وجد العیب به و جده لیس له فسخ العقد ما ذکرنا
ولو اشتری انا فضة فافترقا فم وجد عیبه فلا یجوز بینهما لانه اشار و لم یس
و البشار الیه من خلاف جنس المسمى فتعلق العقد بالمسمى و انه معدوم
ولا یقع البیع و لو كانت فضة سول او حیرا فیه رصاص او صفت و هو الذي
افترقا فم حیرا کذا راننا اخذها وان شاردها و هذا لان البشار الیه من
جنس المسمى فان مثله یسمى انا فضة فی الناس فتعلق العقد بالبشار
الیه و انه معدوم و وقوع العقد جائز الا ان یعیب فثبت انما لا یشری
لکن العیب و لو كانت الفضة رذیة من غیر عیش فلیس له الرد لان حق
الرد انما یثبت اما بذهاب المشر و لم یحل الواشترک ضد اعلم الله کانت
فوجده غیر کانت او نقصان منک فی العقد و علیما و وجد البیع
فاسا و ما شیهة لک و لم یوجد شی من ذلك اما فوات الشر و لانه
لا یشرط له عند العقد الا کون الا من الفضة و الا من الفضة
کما شرط و اما یکن النقصان فی المعق و علیه ان المعق و علیه العین
ولیسب الذی لا یکن النقصان فی العین بوضعه ان العین مالک
عنه اصل الفطرة السلیمة و وصفه ما کراهه باصل الحلقه الا انشراق
بالرداة ینعده وصفة الردة و عطلق العقد لا یستحق صفه المجرودة
و اما یستحق صفه السلامة و اذا اشترک ابریق فضة یذهب و وجد
به عیبا فتلک فی رده او جرد به عیب الخلقه ان یرجع بغير ان العیب
و هذا ظاهر و لو ان الدین فضة یرجع بالنعق ان یرجع بشی من الدین
و عند ذلک یظهر النفاصل فتلک فی الرد و ان انشراق الدین من خلاف
جنس الا یرقی فین یرجع بالنقصان کما یظهر النفاصل فلا یستحق الرد
و اذا اشتری دینا را عشرة دراهم و تفرقا و تفرقا و تفرقا و تفرقا
المشترک و هو لا یعلم فلا شی له علی البایع فی قوله انی حنیفة رجه الله و قال
ابو یوسف رجه الله یرد فافترقا فم یرجع بالحیة و قال القدر و رجه
الله فی شرحه فالتا هه من قوله رجه الله انما یرجع الی یوسف و ذکر
ابو یوسف الکرمی رجه الله قوله محمد الی حنیفة و جرد قوله الی یوسف
ان حنیفة فی المجرودة متغیر و قد اضمن اسند راکه یرد مثک الغنیم
و الرجوع بالحیة یرد و یستوفی ما کان حقاه و لا یحنیفة ان المسترک
مثل جنس حمله اصلا الا ان له حق الرد بسبب العیب فیتعین

المقبوض بالماء وفرد ويستوفي ما كان حقه ولا يضمنه رجاءه ان المستوفي
مثل جنس خففا صلا الا ان له في الدرس سبب العيب فيشعر المقبوض
الرد لا لوردها اخر غير ان يمكن تحقيق معنى الرد واذا اشترى
دينار بعشر دراهم فاشترى نصف الدينار ورجع نصف الدرام و
نصف الدينار ولا خيار له في الباقي لان الشركة في هذا الدرس يجب او هكذا
بعشرة الفضة لان الشركة فيها ليس يجب لانه لا يضمنه التبعيض ولو كان
المبيع قلبا فاشترى النصف منه كان المشتري ان يرد الباقي ان شاء وان
فما امسكه بحسنه لان الشركة هي العيب فبذلك الباقي يجب الشركة
ولو باع درهما بدينارين وقال نوبت اليك من كل واحد ثم هذا الدرهم
فوجدت ستين قاطيرا ولو وجدته زينا بديري والفرق ان الزكاة وقعت
عن عيب الدرهم والفرق درهم فاما العيب فتدخلت الزكاة تحت الزكاة
اما الشركة ليست بد درهم فلا يمكن ان يجعل هذا اخلال تحت الزكاة وعن
محمد رحمه الله حين قال ان يبيد هذه الزكاة فاباها شرعا فاباها
قال بيد لها الا ان يقول في زبوف او سراع عن اصحابها وهذا انما هو ان
عيبها لا يضمن والعدم من الزكاة ومطلق الدرام تنصرف الى الما في
فاسحق صفة المودة مطلق الاسم وقد قامت صفة المودة اذ او جد لها
زينا فكان له ان يبيد لها قال ان يبيد ارض عيبها او يقول انها زبوف
لانه قال اخاه زبوف فخذ سراع عن عيبها او يقول انها زبوف فخذ
سراع عن عيبها فحينئذ لا يبيد له خيار العيب وعن محمد رحمه الله حين
اشترى دينارين بدينارين وقلبا بدينارين فاشترى الدينارين بدينارين
غيره بالثمن شره في الثالث به عيبا فزاد على الاوسط فغيره فاشترى
للاوسط ان يرد على الاول قال لا يطيبه هذا العيب والعرق ان العيب
العينة لا يملك بالعقد لانه لا يضمن بالعقد في التعيين وانما يقع في
العقد على درهم في الذمة والملك في العينة فثبت بالقض وقد
انتقض قسم الثالث بالرد فاما العرق من فاتها على بالقديم صناع
لانه لا يضمن بالتعيين في العقد وانما يقع في الباقي فثبت ذلك البق بالرد
والرد بالعيب بعد ذلك العيب بغيره فثبت ان كان ضمن في حق المتعاقدين
فهم عقد جديد في حق الثالث فليرد الى الاوسط قد يملك في حق
الباقي الاول ولا يكون له الرد على الباقي الاول قال القدر في وجه الله
في شره وليس في الدرام والدينارين غير الروية اذ ان الكل نوعا
واحد اقال وعقد كسائر الديون في العقود وهذا ان الرد في خيار
الروية لا يقبل الا لا يفسخ العقد بالرد لان العقد اريد على هذا العيب
وحيث يفسخ العقد بوجهه لولا انه لورده ما خذ مثله فثبت له خيار
الروية ايضا وهذا في العرق الثالثة تنودي الى ما لا يتناهى ولو
كان شيئا بعينه انا او شرا او حليا مسموفا فكلما ان يرد بالعيب وخيار

الروية

الروية لان الرد بخيار الروية هنا مفيد لانه لا يضمن في العقد فبذلك العقد
فيه باراد بخيار الروية ولا يضمن بغيره وهو بعينه قبل القبض او بعده
قال المشتري بالخيار ان شاء اخذ ما بقى بالحصة وان شأته كان اشترى فالحكم به
للمشتري حتى اجاز المشتري جازوه ان الثمن فيها اجازة المشتري باخذ الباقي
وسلمه اليه وهكذا ان على ظاهر الرواية العقد الذي جرى من الباقي والمشتري
لا يفسخ العقد بالاستحقاق بل حقه الاجازة وكذا له في القاضين فان لا يفسخ
ذلك العقد بمجرد الاستحقاق بل حقه الاجازة فمن المشتري ولا يفسخ كان العقد
الاستدراك وان المشتري ففسخ الباقي وحلا من حقه وحقوق العقد
يتعلق بالوجيل فباخذ الباقي ان من المشتري ويبيع الى المشتري لهذا
اي يوسق رحمه الله ان المشتري اذا قال عند الخصومة انا اقم البينة لاجل
العقد لم يجر له جازا جازته وان لم يقل ذلك لم يجر فلهما زبوان اخر وسنأتي
جله ذلك في كتاب ارب القاضين ان شاء الله تعالى وما يتصل بهذا الفصل
وان المشتري دينار بعشر دراهم وتفاضل في جبايع الدينارين درهم زبوف
وقال وجدتها في تلك الدرهم فالتكروا في الدينارين بل ان هذه الدرام
من دراهم فخذ هذه المسألة على وجوه اما ان اقر بايع الدينارين وكل في العقد
فثبتت الحما واول فثبتت حتى اوقال فثبتت راس المال اوقال
استوفيت الدرام اوقال فثبتت الدرام اوقال فثبتت واول دعيه
في الوجه الاول والثاني والثالث والرابع لا يسمع دعوي بايع الدينارين
حتى لا يستحقا مشتري الدينارين ذلك لان بايع الدينارين مشتقا فثبت في
هذا الدعوي وفي الوجه الخامس وهو ما اذا قال فثبتت الدرام فالتكروا
قول بايع الدينارين وعلى مشتري الدينارين البينة انما عفاها الحما واستحقاها
وجه ذلك ان بايع الدينارين يدعوا انهما من دراهم وهي زبوف يتكروا في
حقه ولم يسبق منه اقرار بياقض دعواه اذ لان الذي سبق منه ليس
الا اقرار بقبض الدرام ومطلق اسم الدرام يتناول كان بايع الدينارين
قال لم يقض حق وقال لم يضمن الدينارين او فثبتت حتى كان القول قول
بايع الدينارين وكان على المشتري البينة انه اذا اوفاه كذلك الحما وفي الوجه
السادس وهو ما اذا قال بايع الدينارين فثبتت ولم يرد على هذا لانه لو قال
فثبتت الدرام كان الغرض قوله في دعوي الزيادة فثبتت اولي ولو قال
وجدتها ستين قاطيرا او رجاءا لا يتكروا في قوله في الدعوى الرابعة في
دعوي الستون والرواس اولي وكذا في الوجه الخامس لا يتكروا في
فرق بين الوجه السادس وبين الوجه الخامس والفرق ان في الوجه
الخامس لا يتكروا في قوله في الدعوى وان في الوجه الخامس بايع الدينارين
في دعوي الستون والرواس لان اخر يقض الدرام والستون والرواس
ليس من جنس الدرام فادعي الستون والرواس فثبتت الدرام فثبتت
الدراهم ثم قال لم يقض الدرام با في الوجه السادس وهو ليس



هذا فن في دعوى المستوفى والرماس لانه ذكر القصد لاما ذكر شيئا اخر
 والقصد يرد على المستوفى والرماس كما يرد على الجهد فهذا هو الفرق
 الفصل الرابع في الخط عن بدل المصروف والزبارة فيه ولوان رجل ابتاع
 من رجل قلب فبضه فيه عشرة دراهم بعشه دراهم وتقاينا ثمان بايه القلب
 حط عن ثمنه درهما وقبل المشتري الخط فبضه الدراهم الخط فحط من البايع
 فبض البيع كله في قول ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف ومحمد الحط باطل غير
 ان عند ابي يوسف رحمه الله لا يصير الخط طهية مستداة حتى ان مشتري
 القلب ان يرد الدراهم على بايعه والعقد الاول صحيح وفي قول محمد رحمه الله
 يصير ذلك طهية مستداة حتى كان للمشتري ان يشتري من بايعه الدراهم الى البايع
 فوجه قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله في بطلان الخط ان لا يوضع ليرطل
 من حيث صح بانه ان الخط لم يوضع للتحقق باصل العقد فيصير العقد قاسدا
 من الاصل لكان الربوا وان افسد العقد من الاصل لا يكون الخط طهية
 لان الخط طهية من المسمى والمسمى لا يبقى شئنا فسد العقد من الاصل ففسد
 معنى قولنا انه لو لم يفسد العقد ليرطل من حيث صح فلا يصح هذا القول قلنا اذا
 حط جبر الشئ يفسد الخط حتى لا يفسد العقد لانه لو لم يطل من حيث
 صح لانه للتحقق باصل العقد ويبطل العقد بلائنه فلهذا يصح من الاينة ان هذا
 فيعد هذا اقل لمحمد رحمه الله يحط الخط طهية مستداة لان الخط لم يوضع
 حقيقة افا دعى العتة وهو التلذذ بغير عوض فعند بعض رخصه بحقيقة
 يحول ثمانية عن العتة فثبت ان المشتري عن الاغوا و ابو يوسف رحمه الله لا يجعل
 طهية مستداة اذ ليس في الخط معنى العتة لان العتة الحجاب ملك مستداة والخط
 لا يخرج الخط عن الحجاب وليس فيه الحجاب ملك مستداة و ابو حنيفة رحمه
 الله يقول ان تعد رخصه الخط بحقيقته لانه لو لم يحقيقته ليرطل من حيث
 صح امكن ان يجعل مما انشأ العقد مما ورا الخط فثبت ان هذا الكلام ان
 العقد الرجوع بما ورا الخط فثبت ان المشتري بشره كان من حكمه ان يفسد
 الخط ثمانية عن انشأ العقد بما ورا الخط فثبت ان المشتري ثمانية
 بعثك هذا القلب بتسعة دراهم وقبل المشتري وهناك يفسد العقد
 الاول ويثبت الثاني وان كان انعقاد الثاني بفساد الفاسد ان الفاسد
 من البيع بمنزلة العهد حتى يقع الحدث في الميثاق على ان لا يبيع بالبيع
 التاسع فبرئع الاول بالثاني كما لو كان الثاني صحيحا وهذا يقول
 في حط جميع البض من تعد رخصه كجعل ثمانية عن حكمه الا ان حكمه
 يبيع بعين عين واذا جعلنا كناية عنه ما ركان البايع قال للمشتري
 لا يبيعتك بغيره ولو قال هكذا الا بالعقد الثاني ولا ينفذ الاول
 لان انفساخ الاول حكم انعقاد الثاني هذا اذا حط بايه القلب من ثمن
 القلب درهما فاما اذا اراد المشتري في ثمن القلب درهما وقبل البايع ذلك

نعلي

فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله تصح الزيادة وتلحق باصل العقد وتفسد
 العقد كله وعلى قول ابي يوسف رحمه الله لا تصح الزيادة ولا يفسد العقد مستداة
 و ابو حنيفة رحمه الله يسوي بين الخط والزبارة في كل شيء ثمانية عن البايع
 باصل العقد وبفاساد العقد بتسعينهما وكذلك ابو يوسف رحمه الله
 يسوي بين الزبارة والخط ولا يجعل ثمانية منها طهية مستداة ومحمد يفرق
 بين الخط والزبارة فحط الخط طهية مستداة و يبيع الزيادة طهية مستداة
 والفرق ان في الخط معنى العتة لان الخط طهية مستداة كما في قوله عنه بغير
 عوض وليس في الزبارة معنى العتة لان الزبارة لو تمت تلحق باصل العقد
 وياخذ حصته من البيع والعتة تفسد عوض والتلذذ بغير عوض لا يبيع
 كناية عن التلذذ بغير عوض فلو ان المشتري قبل ثمانية عنه وتما بغيره
 درهما في القلب عشرة دراهم وتقاينا ثمانية عن البايع درهما من ثمنها جميعا
 فان الخط لم يكون عندها بطله في الثوب فبيع البايع في الثوب بحصته
 من العشرين وحط من ثمنه نصف درهم هذا لا خلاف وهذا يصح
 نصف الخط في القلب عند ابي حنيفة رضي الله عنه حتى يفسد في كل القلب
 لانه يكون بمقابلته اول من وزنه لان هذا احد احوال ولا يفسد به العقد
 في حصته الثوب وعلى قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله لا يقع الخط في حصته
 القلب الا ان يفسد رحمه الله بطله هبة و ابو يوسف رحمه الله بطله هبة مستداة
 وهذا لا خلاف ما لو قال البايع حط طهية درهما عن ثمنه لا يبيع في ثوبه اذ
 الحط يقع كله ويقترب الى الثوب ويبقى العقد في القلب ما يرد او حقه القرف
 انه متى قال حط طهية عن ثمنه او بطله عن ثمنها لم يبيع بايه
 فبطله بطله الخط ما لم يكن لان ظاهر عقوله ودينه محله في ذلك وان قال
 لم يبيع بالفاسد لانه وان كني عن شيئين بقره هبة الا ان يفسد ان كان ثمنه
 شئيين ويراد به واحد هبة لان الكناية عن الجميع معتبرة بفساد الجميع
 المحرر كروية الزيادة المخصوص وكذا الكناية عن الجميع فاما ان كان ثمنه
 المخصوص حط عليه بطله عقوله ودينه احتيا لا للمصحة بخلاف ما لو قال
 من ثمنها جميعا لانه لا يفسد لانه لا يمكن حطه على احد هبة قوله
 جميعا لان قوله جميعا كلمة واحدة وكلمة التاميد متى ذكرت عقيب صريح
 الجمع فانها تدرك جميع المخصوص لا فائدة له سواء لم يبق في قوله تعالى في محمد
 الآية كلمة اجمعون وكذا اذا ذكرت عقيب الكناية عن الجميع كان ذلك
 لمنع المخصوص واذا كانت فائدة هذه الحالة النعوض للمصروف وقد صرح
 بها لا يمكن الحط على المخصوص فكل على كل ذلك على ما كانه نص
 فقال حط طهية عن ثمنه نصف درهم من ثمن الثوب ولو صرح بهذا كان نصها
 منه بالفاسد وكذا هو فان قيل هذا يشكل بما اذا انفرد عشرة وقال هذا
 الخلق ومن ثمنها جميعا فانه جعل العقد من ثمن القلب استحياسا
 وقد ذكر كلمة التاميد عقيب الكناية عن الجميع ولم يصح ذلك لانه في

الآلهة
 www.alukah.net

المقصود قلنا ذكر كلمة التاكيد عن الحق في مسألة التمسك لانه لو لم يذكر
كلمة التاكيد بان حال من ضمنها وانما جعلها لم يكن المقصود ثباتا من جهة
وانما كان ثباتا من جهة الشرع لان الشرع جعل النسيئة مسبوقة بالقبضة والعقد
قال عليه السلام القبضة بالقبضة اي بيع القبضة بالقبضة فكذا في القبض يكون
القبض مسبوقة بالقبضة شرعا لان القبض شيئا بالقبض من حيث ان القبض
ينبغي ملك التصرف كما ان العقد يعيد الرقبة واذا كان المقصود قبلا
ذكر كلمة التاكيد في مسألة القبض من جهة الشرع لانه لو لم يذكر
كلمة التاكيد من جهة العقد وصار ذكر كلمة التاكيد في مسألة القبض ولم
يجمع المقصود لئلا يفسد العقد ويعد من قبلة فانه جعل المقصود عن
القلب وكذا اذا جعل ذكرها كالعقد من خلاف مسألة المبدأ لان هناك المقصود
ثابت يكون ذكر كلمة التاكيد من جهة نفي عقده ودينه لان المبدأ ليس
بيع وليس ولا هو في معنى البيع وانما هو اخراج بعض الثمن من العقد بغيره
عوضا عن كل المبيع واستحقاق القبضة بالقبضة ثابت شرعا في البيع او في ما هو
في معنى البيع وهو القبض فان المبدأ ليس ببيع ولا في معنى البيع وهو القبض
انما يثبت استحقاق القبضة بغيره شرعا في المبدأ وكان المقصود في المبدأ بدون
ذكر كلمة التاكيد ثباتا من جهة العقد لا من جهة الشرع في ان جعل كلمة التاكيد
انصرف المبدأ اليها والتعلق بأصل العقد فكانه انشأ البيع وقال اشتريت
منك القلب بنسيئة ونسيئة واشتريت هذا الثوب بنسيئة ونسيئة ولم يصرح
بذلك بفسد العقد في القلب ولا يفسد في الثوب كذا هو الحال قال ولوان
رجلا اشترى من اخو قلب قبضة بعشرين دينارا وثلاثة اشترى من بايع القلب
خط من المشتري عشرة دنانير فذلك هو كذا لان هذا المبدأ يدخل من حيث
صح لانه يلحق بأصل العقد فيجعل كانه بايع من الاصل قلب قبضة بعشرة
دنانير وبيع القلب من القبضة بعشرة دنانير كما كان اختلاف
المشتري ببقا المبدأ وان لم يقبض المشتري القبضة فكذا المبدأ من
بايع القلب في مجلس المبدأ لان المبدأ ليس بصرف لا حقيقة ولا معنى لانه اخراج
بعض الثمن عن العقد من غير عوض يحصل للمبايع فان قد راى المبدأ يعود
الى ملك المشتري من غير عوض فان المبدأ فيه معنى البيع لا يمكن ان
يعتبر ورفا في حق الباطل فلا يجب القبض بخلاف الاقامة لا يجب بيعه ان
يعتبر صرفا في حق الثالث فوجب القبض قال واذا اشترى قلب قبضة
فيه عشرة دنانير ودينار اشترى من اخوها زاد صاحبه شيئا فظهر ان زاد بايع القلب
وقام الزيادة ثوبا ورضي به المشتري القلب فالزيادة جائزة لان الزيادة
لوصية لا أصل من حيث صححت لا يتحقق بأصل العقد ويجعل كان العقد
من الاصل ان زاد على قلب قبضة فيه عشرة دنانير وعلم ثوب دينارا وثلث
جائز فلهذا كذا لا يشترط قبض الثوب في المجلس لان ما يخص الثوب
من الدينار وبيع وليس بصرف وان كانت الزيادة نسيئة وكانت من قبل المبيع

ينظر

ينظر ان كانت الزيادة دينارا او اكثر صححت الزيادة عند البيع حينئذ وجهه انه وبطل
العقد لان الدينار يكون بالدينار في القلب ربوا ان كانت الزيادة اكثر من الدينار
واما ما في قول أبي يوسف ومحمد رضيهما الله لا يفسد الزيادة وبيع العقد في القلب
كانت الزيادة نصف دينار مع جاز ويطبق في الزيادة اصل العقد وما كان باع قلب
قبضة ونسيئة ودينار ودينار ودينار جاز الا انه يشترط قبض الزيادة في مجلس
الزيادة لان الزيادة بدل للصرف فان قبل كان ينبغي ان لا يبيع العقد في الزيادة
وان وجد قبض الزيادة في مجلس الزيادة لان الزيادة من تحت المقتضى بأصل
العقد وصارت كالموجو ولذا في العقد اذا صارت كالموجو بعد العقد صار كانه
باع قلب قبضة ونسيئة ودينار ودينار ودينار ودينار ودينار ودينار ودينار ودينار
دينار ودينار ودينار ودينار ودينار ودينار ودينار ودينار ودينار ودينار ودينار
والجواب ان الزيادة من تحت المقتضى بأصل العقد القام وقت الزيادة ولا ي
يستند اليه وقت انشأ العقد وانما يثبت الملك في الزيادة من وقت شرط الزيادة
وهذا لان سبب ثبوت الزيادة قول العاقد انه وهو الاثر والحكم لا يثبت
قبل سببه فلم ينعني قولنا ان الزيادة لا تلحق بأصل العقد الثالث فانما
يلحق بأصل العقد القام حيا وهذا لان أصل العقد السابق قائم في الحال
حيا وهذا لا يرد عليه القبول واذا العقب الزيادة كان مجلس الزيادة في حيف
الزيادة كجلس العقد فكذا صح قبض الزيادة في مجلس الزيادة وان لم يقبض
الزيادة قبل المجلس في الزيادة صح قبضها من الدينار لان بعض الدينار من مجلس
الزيادة وقد بطل العقد في الزيادة فبطلت قبضها من الدينار وهذا اذا كانت
الزيادة من بايع القلب ثوبا او ذهبا وان كانت الزيادة من بايع القلب قبضة
فانه يجوز الزيادة وان كانت قبضت لانه يصير بايع القلب من القبضة دينارا ويجوز
كسب ما كان وان كانت الزيادة من قبل المشتري القلب فان كانت الزيادة
لثوب يبيع ولا يشترط قبض الثوب في المجلس لما ذكرنا وان كانت الزيادة من
ذهبا فان كانت دينارا او اكثر جازت الزيادة ويعتبر كان مشتري القلب
المشتري القلب بدينارين او اكثر منها وكل ذلك جائز الا انه يشترط
قبض الزيادة في مجلس الزيادة وان لم يقبض منها بطل العقد في القلب بحصة
الزيادة لان حصة الزيادة من القلب صيرت فاذ لم يوجد قبض الزيادة في
المجلس بطل الصرف في الزيادة وبطل فيما يخصها من القلب ضرور فلا ي
مشتري القلب لا قبضة فان كانت القبضة مثل القلب او اكثر يجوز
لان القلب يكون بمنزلة من القبضة فيبقى الدينار ودينار مع شيء من القبضة
ربوا وان كانت القبضة اقل من القلب والباقي من القلب يكون باي الدينار
محموزا وانه اصل المصالح الخماس في الصلح في الصرف رجل اشترى من
رجل صديا من امانة دينار وثلاثة اشترى من الدينار لعمد عينا وخاصم
البائع فيه فاقبل البائع بالعمد والصلح المصلحة المشتري من العيب على دينار
فصلح على وجهين الاول ان يكون بدل الصلح اقل من حصة الغيب من الدين

بان كانت حصة العيب من الثمن عشرة دنانير ووقع على اقل من عشرة دنانير
واكثر فاقبل التفاضل وفي هذا الوجه العلم جار من مثله من قال سادس
من الجواب على قوله اما على قول ابن حنيفة رحمه الله فينبغي ان لا يجوز الصلح اذا
اقتربا قبل التفاضل وهذا الاختلاف يرجع الى اختلافهم في العصب منه اذا
ملغى مع العاصب بعد حلاك العصب على اكثر من قيمته على قول ابن حنيفة رحمه
الله بخلاف حق العصب بمجرده العلاء لا ينتقل من العين الى القيمة لا يتعدى
او رضا قبل التفاضل وان يكون الصلح واقعا عن المعصوب فيكون زهلي المختار
من قيمته وكذا هو هنا حق المشتري لا ينتقل عن الجزء الغائب الى حصة من
الثمن الا بقرينة القاضى او قرينة منتهما عند ابن حنيفة رحمه الله فقبل
القضاء او التفاضل يكون الصلح واقعا على الجزء الغائب وانه دين معني فيصلح
الصلح بالافتراق عن المجلس قبل قبض بدله لان الافتراق يكون عن دين وعلى
قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله صلح المعصوب منه مع العاصب على اكثر من
قيمته لا يجوز لان عنده حق العصب منه بمجرده العلاء لا ينتقل من العين
الى القيمة فيكون الصلح واقعا عن القيمة فلا يصح زهلي المختار من الثمن وذلك
الربوا فكذا لا يصح هنا حق المشتري لا ينتقل عن الجزء الغائب من الثمن وذلك
عشرة دنانير فيكون العلم من حيث المعنى على عشرة دنانير على ثمانية
دنانير ولو كان هذا اختصة لا يسلط الصلح بالافتراق قبل بدل الصلح
لان هذا ليس بصرف با هو استيفاء لبعض الحق كذا هو هنا ومن الشايع
من قال ما ذكره هنا قول القائل وهذا العاصب يقول بان حق المشتري
في الجزء الغائب ينتقل الى حصته من الثمن من غير ان يحتاج فيه الى قبض
القاضى او التفاضل من بينهما ووفق هذا القائل على قول ابن حنيفة رضي الله عنه
من هذا المسائل ومن مسأله العصب والفرق ان في باب العصب حق
المالك باق في حين المعصوب قبل حلاك العلاء لا ينتقل الى القيمة اما ينتقل
بغير حلاك العلاء وليس من ضرورية العلاء انتقال الحق الى القيمة لان العلاء
على ملكه متصور بان ابر العاصب عن ضمان العاصب فان من ضرورية
حلاك انتقال الحق الى القيمة في حق المعصوب منه في عين العبد وانما حاله
عن عين المعصوب ليس عين قيمته فهو زكف ما وقع الصلح ما في حق
المشتري في الاصل في الثمن لا السبع وانما انتقال الى السبع وانتقال حقه
الى الثمن الا انري انه لو حلك السبع كله قبل القبض ينتقل عن المشتري الى
حله الثمن فلا يحتاج فيه الى القضاء والتراض فان انتقال حق المشتري
الى حصة الجزء الغائب من الثمن كان الصلح واقعا عن حصة الجزء الغائب
من الثمن فلا يسلط بالافتراق قبل القبض لما علمه ابن يوسف ومحمد رحم
همهما الله ما اذا وقع الصلح على اكثر من حصة العقب فان كانت الزيادة
بحيث لا تغني الناس في شئها بان دفع الصلح على ثمن عشرة دنانير فعلى قول
ابن حنيفة رحمه الله يجوز الصلح وعلى قوله لا يجوز الصلح فوجه قوله ان الصلح

وقع

وتعبر حصة العيب من الثمن فاذا كانت حصة العيب من الثمن عشرة ووقع به
العلم على اثني عشر فقد جازى الربوا الى حصة رحمه الله بعد زهري
الصلح هنا بطريق العاوضة لكن الربوا لم يكن له على وجه بطريق الحريات
يصلح البائع مع فتاة حصة العيب بتمامه وذلك عشرة على دينارين عن
ثمن الباقي ان كان مقرر فاقبلت عن المشتري هذا القالب ان يكون الثمن
مقرر فاقبلت عن الثمن وان كان الباقي من المشتري كان العيب على دينارين فقبض
بدل الصلح قبل ان ينفق فاجاز وان كان فاقبل قبض بدل الصلح بدل الصلح
وهذا لان الصلح وقع عن حصة الجزء الغائب من الثمن وحصة الجزء من الثمن
دنانير فاذا حال على دينار لا يمكن تكميله بطريق استيفاء النقص واستيفاء
العقد لان الجوز على لوجه قيم بطريق العاوضة وبعد زهري بطريق
العاوضة كذا هو في صرف والعصر في البيع اذا وقع الافتراق قبل قبض احد
البدلين وان اذ اذني رجل على رجل مائة درهم فاقبلت بعض ملكه واخر بشئ
صالحه منها على عشرة دراهمه او الى احد بغير افتراق قبل التفاضل فالصلح جائز
اما ان كان الصلح عن اقتراض بلان هذا الصلح استيفاء للنقص وابدل بعض
في زرع البعش استيفاء للنقص وابدل بعض البعش ان كان بدل الصلح مالا او بعيل
التعويض ان كان بدل الصلح موقولا في زرع البعش عليه ابتداء العين فليس
بصرف فلا يسلط بالافتراق قبل القبض وهكذا لو كان فيه ثمن المشتري
واحد منها ما افتراق قبل التفاضل لا يسلط الصلح لان اشتراطه في ذوات
القرض وهذا لان الصلح لا يسلط في الثمن فاستيفاء الحق وكذا هو في
فيه فان كان صالحا على خمسة دنانير واكثر فاقبل التفاضل بطل الصلح وان
افتراق بعد الثمن فالصلح صحيح لان هذا صلح على خلاف حلك الحق فلا يمكن
تقصيره الا بطريق العاوضة فيكون صرفا او التفاضل في صرف بشرط اياه
اعلم الفصل السادس في بيع الابن او البنت او غيرها اذا اشترى سقيا
محل فيها مائة درهم من الحلبه بمائة درهم فاعلم ان فيه ما ينبغي دفعه فقبل اعلى
ويعين اما ان ملكه بعد مائة بضاعة فاقبل هذا الوجه بطل العقد
في الكلام لانه لا وجه الى تصحيح هذا العقد في الحلبه بالزيادة لان الزيادة بازا
الحلبه يكون صرفا ولا يجوز قبض بدله في المجلس لما تقدم في الاوجه الى
تقصيره في جميع الحلبه بما يدفعه لانه يكون ربحا فبطل العقد في الحلبه
ضرورية فان بطل العقد في الحلبه بطل في الفصل لانه لا يمكن تسليمه الا
بصرف هذا اذا حال به بعد ما تفرقا واما اذا حال ذلك قبل ان ينفق
فالمشتري بالخيار ان شاء رد في الثمن مائة اخرى وان شاء صح العقد في
الحل واخبر لان المشتري اذا اراد من مائة السقيا جائز دفعه فان ازال
الامر الى ان يلزمه مائة اخرى زيدا فاعلم ان الثمن لا يكون ربحا فيكون
له الخيار وانما اشتراك السقيا لزمته مائة اخرى لا ان الثمن وذلك ما بين
انقسم من الابتداء على الحلبه والنصل والحزن والمحال بفساد لانها

في هذه الصورة ومن جعل القدر قوله شرعا يتوجه عليه اليمين وانما يرد ادعاء
مقتضى ذلك انما كان الوكيل فلا والله العفو من الخراب ان يكون مشترك
الدرهم ويرد على الوكيل ويكون ذلك رد اهل الامر انه رد على الوكيل بغير
اجارة بما هو حجة في حق الامر قلنا ما ذكر من الجواب صحيح لكن على طريق القياس
لا على طريق الاستحسان لان على طريق الاستحسان لا يمين على الوكيل وعلى
طريق القياس على الوكيل اليمين والقول قول الوكيل مع يمينه قطعا في
بيع العين فكان ما ذكر من استحسان الوكيل وتكوله ذكره على طريق القياس
واذا وكله بالن درهم بصره بها وبها بالقيمة ولم يبره بها فمضى اي حاجة من
الخولة صرفها فهو جائز لان لم صرفها في مصرف آخر كجوز هذا اولى وان خرج
بها الى غيره وصرفها فهو جائز ولا ضمان على الوكيل اما جواز البيع فلا
الامر بالبيع مطلق فلا يتقيد بمكان الامر لا بدليل مقيد ولا دليل فيما لا محل
اه ولا يمتنع ان يمتنع لا يختلف باختلاف الامكنة ففي اي مكان صرفها كان ذلك
بما يفي بكونه له الا ضمان على الوكيل وان سافر بها والامر بالبيع لا يقتضي الاذن
بالسافر ان لم يثبت مقتضى الامر بالبيع ثبت مقتضى الامر بالبيع لا يرفع
الدرهم اليه ليصرفها فقد امره بغيره ولا يتقيد الامر بالبيع بكون الامر
سما ولم يتقيد به لانه حال الامر من ان يلزمه مونة اكثر من غير فحصل
ما هو المقصود بالامر عند الرد عليه وليس له حمل ومونة فيقع الامر بالحفظ
عما كان له الحفظ في الاماكن كما هو هذا اذا كان للكيل به حمل ومونة كما اذا
كان له حمل ومونة كالعدو والطعام واشبه ذلك فانه في بلد اخر غير
الخزنة ان لم يكن له نقلها الى ذلك البلد فاذ البيع قمارا او متحسنا فان
نقلها الى بلد اخر وباع ذلك في كتاب الصرف في رواية ابي سليمان انه اذا
نقل الى سكة فاستاجر كذا فادفع او سرق منه فهو ضامن وان ساجف
باع اجزت البيع ولم يدر الامر من الاخر شيئا وذكر في رواية ابي حنيفة رحمه الله
اجزت البيع اذا باع بمثل ثمنه في الوضع الذي امره ببيعه وذكر هذه المسئلة
في كتاب الوكلاء وقال استحسان فاصحها ولا جيز البيع اتفق عليه رواية
ابي سليمان انه اذا سلك حتى باع ان يجوز البيع جواب القياس لا جواب الاستحسان
فصار قاصدا المسئلة ان فيما له حمل ومونة اذا باعه الوكيل في مصرف اخر
جاء البيع قمارا ولا يلزم الامر بشئ من الاجر وفي الاستحسان لا يجوز البيع
وجه القياس في ذلك انه لو لم يجز البيع في مصرف اخر انما لم يجز نقله كجز
المالك الاخر ولا يلزمه الاخر ههنا متى جوزنا بيع الوكيل لان الوكيل
في النقل لا يملك الاخر في العرف فيما بين الناس ان من دفع الى غيره شيئا
له حمل ومونة لبيعه فاما يبريد البيع في المكان الذي دفعه اليه حتى
لا يلزمه الاخر ومونة النقل من غير ان يحفل له بمقدوره وهو البيع فهو
معنى قولنا ان الوكيل مخالف في النقل ولا يلزم الامر الكرا ولا يمنع حرج
بيعه فلا يبرتنع الوكالة بالنقل لان هذا خلاف من حيث الفعل والخلاف

موجب

من حيث الفعل لا يبرتنع الوكالة على ما عرفت في موضع وجها الاستحسان
انما لا يجوز لبيعه في مصرف اخر وجعلنا بيعة باسم الامر بحسب الكرا على الامر لان
الامر لا يبرتنع ببيعها ان لم يبرتنع به ما ذكرنا من العرف في وجه القياس بخلاف
ما اذا باعه في مصرف اخر من غير ان ينقله الى ذلك المصرف لان هناك لا يلزم الامر
الامر متى جوزنا بيع الوكيل وهذا هو الفرج لما لا محل له وامونة واذا وكل
الرجل رجلا بالبيع بصره فاشان الركل صرفه الا ان ينفسه في الوكيل
بعد ذلك الى بيت الوكيل واخذ من بيته الفاضلها وصرفها فحق جازر
على الركل فلا يجعل الا ان ينفذ اليه الوكالة متعينة في حق بطلان
الوكالة متى صرفها لم يملك لنفسه وقال لودفع الموكل تلك الف الف الى الوكيل
فسرفت من يده او هلك في يده بطلت الوكالة بالشر او جعل الا ان بعد
ما دفعها الى الوكيل متعينة في حق بطلان الوكالة متى سرفت من يده او
هلك في يده او وجه في ذلك ان الوكالة بالشر هي الشر من حيث
انها سبب الشئ من الشر في الباقي بين الوكيل وبين الموكل متى حصل
الشر من الوكيل فان الوكيل بغير رايه ما اشترى من الموكل وذلك الوكالة
السابقة ولهذا كان للوكيل حش المشتري من الموكل باليمن واذا كانت
الوكالة بالشر اسببا لشئ من الشر في الثاني الحق بالشر او الدرهم والدراهم
لا يتبعان في الشر اقل القرض باصاته الشر باليمن ويتبعان في بعض
فقدان الوكالة بالشر التي لم تحت بالشر وهذا في مال الزايرة ببيع من
يتبعين بالتعيين بشران الوكيل باع ذلك الشئ بنفسه فانه يملك الوكالة
حتى لا يكون للوكيل ان يأخذ مثله من بيعته وبيعه لانا الحقنا الوكالة بالشر
فيما يتبعين بالشر اتبعين في الوكالة والله اعلم الفصل الثاني من في الوكلاء
الاستبدال سيد الصرف قال محمد رحمه الله وان اشترى الرجل عشرة
دراهم بدينار ففسد بشتريه الدينار وسبعة دراهم وبقي درهم وبقي
مشتريه الدرهم بدينار فلا يتنقح حتى قال مشتريه الدرهم لمشتري
الدينار يعني بالدرهم الذي علك كذا فباعه فان البيع لا يجوز فلا يبرد مشتري
الدينار ويعين بدل الصرف واعلم بان الاستبدال ببدل الصرف قبل القبض
الدينار لا يبرأ من الصرف واعلم بان الاستبدال ببدل الصرف قبل القبض
لا يجوز اجماع عليه ابو حنيفة رحمه الله وابو يوسف ومحمد وزفر رحمهم الله غير
ان زفر قال يجوز البيع في هذه الصورة ببدل الصرف لا يجوز وعن هذا
قالوا اذا سلم عشرة دراهم في كرخفة بدينار ان يتقاضيها من مال السلم
بدون ان يكون حيا لم يبر السارق قبل عقد السلم لا يجوز لانه استبدال براس
مال السلم وعذرا لو كان للسارق ان يبر السلم على راس السلم قبل عقد السلم دين هر مثل
السلم مثل حال السلم فان ان جعل السلم فيه قلعيا ما كان واحدا للسلم
اليه على راس السلم او قبل عقد السلم لا يجوز وانما لا يجوز لانه استبدال
بالسلم فيه قبل القبض كذا هو وجه الاستحسان من وجهين احدهما



انهما لما قد ما على هذه القاصة فقد قصدنا تعميمها وانما نحن تعميمها
 بتعيين العقد بتلك العشرة التي وجبت بنا قبل عقد الصرف فان
 عقد الصرف بتلك العشرة هو ما كان ثم ما بعين اوسى اصل العقد
 المرسل ولكن بتعريفه فانه كان الى ان متعينا بوضع الاطلاق والآن
 يتعريف بتلك العشرة كما في الزيادة وما يملكها انما العقد ويعتبره كما يملكها
 انما فيضين اقدمهما على هذه القاصة فالما لهذه نسخ الصرف المرسل بتعلق
 العقد بتلك العشرة كما في الزيادة في الثمن والمشتري واحد المبيع هذه
 القاصة لا يترتبها وان كان من جنس الدين واحد الان فليس يتعمم
 هذه القاصة نسخ ما عقد من الصرف المرسل ويعتبره ونسخ العقد
 او يعتبره العقد ونسخ ما عقد من الصرف المرسل لان ما عقد من الصرف
 غير ممكن بالطريق الذي عساه في الصرف وهو نسخ المبلغ المرسل والثابت
 سلم اخرا ويعتبره وبذلك بتلك العشرة فانها لو لم يكن قد اذعننا
 السلم وحده فانه قد لا يكون الدين لا يجوز ان السامدين سبق وجوبه لا يجوز
 الا تسمى ان من قال لغيره اسلمت اليك العشرة التي اعطيتك في كسر حافظة
 لا يجوز في الصرف لو فخر جاز لا يجوز لان الصرف بدو سبق وجوبه لا يجوز
 وفي المسئلة الاولى الوجه الثاني وفي هذه الوجه لا يحتاج الى التعريف بنسخ العقد
 المرسل لا يتعلق العقد بالدين المتناهي الدين لو لم يرد بعد لقائه لا دين
 لا يطل البيع فاذا ارتبط العقد بعين بدل الصرف لا يكون هذا استبعادا
 ببدل الصرف قبل القبض فيموز ثم تفرق زفر احد انه ينتمى اصنف العقد
 الى الدراهم الدين وبنيها اصنف العقد الى الدراهم العين بتعلق العقد بها
 ولا تفرق له ان في الدين المتعين اصنف الى عشرة محله فان الدين لا يقبل
 التعيين والتصرف المتناهي الى عشرة محله بتعلق المتناهي العين المتعين الى
 محله فبعض التعيين كما في تصرف سائر التصرفات المتناهي الى محله فانها
 رجوع الله قالوا ان التعيين اصنف الى ما هو محتمل من وجه ما ان كان الدين
 والدان انما انما قبل بعينها ببعض وكل واحد من الدينين من وجه
 فبعض مشترك في الدراهم مشترك ما هو محتمل من وجه والنشأ المتناهي
 الى المشتري يتعلق بعينه فاما ان يتعلق بعينه حصل المشتري مستند لا
 يتناول الصرف قبل القبض وانه لا يجوز تخلاف الشرا المعنا الى سائر الدين
 سوى بدل الصرف لان هذا الشرا حصل ما هو محتمل من كل وجه والشرا
 الصافي الى الدين من كل وجه لا يتعلق بعينه اما هو فبعض لا يفرق في كتاب
 الصرف او المشتري الرجل بالف درهم بعينه ما به دينار والدراهم بعض
 فاعطاه مكانها سون او رضي بها البائع فان لم يكن هذا ليس باستبدال
 بالسود والبيع من الدراهم جنس واحد وانما ابراه عن ضفة المحرر ونحن
 يجوز ان يكون مستوفيا بها بعد الفريق لا مستند لا قال شمس لا يمتنع
 السرخص رجاءه ومان من السود الدراهم المعروفة من البقرة السوا

ان اصح

الي

الى الدراهم التجارية لان احد التماز به كان الدراهم المبيع لا يجوز لانه يكون استبدال
 لا تخلاف للمعنى وكذا لو كان مشتري الدراهم الدراهم الدراهم فان ان يعطى
 ضرا اخر من الدراهم سوى ما بشره لا يجوز الا بدنا ما به واذ ارضى به
 صاحبه كان مشترك فاما مستند لا يكون للمعنى واحد قبل هذا اذا اعطاه فبها
 دون المسير فاما اذا اعطاه ضرا فبها في المعنى فلا حاجة الى رضا صاحبه وانه اصل
 النقص الى ما هو فبما يكون فبما يبدل الصرف وما لا يكون رجل له رجل له
 عشرة دراهم فبما به الذي عليه العشرة دينار او ثلث العشرة ووقع الدينار
 البية فبها يرد وهذا صديق بدو سبق وجوبه والصرف بدو سبق وجوبه
 جازي لحد بيت عبد الله بن عمر رضي الله عنهما فانه روى انه سأل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وقال اني اكره الابل بالنسخ الى مكة بالدراهم فاخذ
 مكانها دينارين والدرهم فاخذ مكانها دراهم ورجا قال ابيع فقال عليه
 السلام باس اذا افرقتي وكسيتي مكانها ومن هذا المعنى ثلاث مسائل
 احد فلهذا المسائل المستقلة الثالثة رجل له رجل عشرة دراهم فبها
 الذي عليه العشرة دينار بعشرة دراهم ووقع الدينار حتى وجب لكل
 واحد منهما ما كان صاحبه عشرة فبها جعل العشرة التي في الدين فبها
 بالعشرة التي كانت على بايع الدين يكون فبها وهذا الاستحسان اخذ
 به علماءنا الثلاثة رضيهم الله والقياص ان لا يصير فبها لا يصير فبها
 رجوع الله ولكن السلة ان السامدين اذا جعل بدل الصرف فبها بدو
 يوجب قبل عقد الصرف وبدون جعلها فبها لا يصير فبها واستحسانا
 وهذه القياص ان العاوضة بدو يوجب قبل عقد الصرف استبدال ببدل
 الصرف وليس باستحسانا لان علة الاستحسان ما مال معتمدين من جنس
 بدل الصرف بعد عقد الصرف وانما فبها بايع الدين ببدل الصرف دينار
 وجب عليه مثل عقد الصرف لان حرق ما حلت اخر الدينين يكون فبها
 لا دلها وما حلت اول الدينين يكون فبها لان العاوضة بعد الوجوب
 فلا سبقة دين الصرف وجب اخر اتمت ما رت القاصة صار بايع الدينار
 قاضيا ببدل الصرف دينار كان عليه وقبل عقد الصرف وفي القضا استدل
 لا يملك فكان بدل الصرف ما في الذمة والاستبدال لا لتعريفه
 ولكن بقول القياص بان جواز نس القاصة وان قضاها لانه استبدال
 وليس باستحسانا ما امر بخاتركنا القياص فيه حديث عبد الله بن
 عمر رضي الله عنهما فان قبه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ الصرف
 بدو وجب قبل عقد الصرف ومتى جاز الصرف بدو وجب قبل عقد
 الصرف عاينا ان قضا دين وجب قبل عقد الصرف ببدل الصرف جازي وان
 جاز هذا في الصرف المتناهي الى الدين كذلك في الصرف المتناهي الى
 انه لا يجوز هذه القاصة قبل تراخيصها عليها فان ربيت نسخ ما عقد
 من الصرف على هذا الوجه لان هو ان هذه القاصة حديث عبد الله

رضي الله عنهما بخلاف القياس والحديث يقتضي الجواز حال وجود الرصاص منها
لان الحديث ورد في الصرف العنان الى الدين والصرف المعاني الى الدين
لا يصح الا بترافعهما حال عدم الترافع فيه بغيره القياس والقياس
باني جواز هذه القاصة بخلاف السلم على هذا الوجه لان جواز هذه القاصة في
السلم لو كان بدله حديث من غير رضى الله عنهما لا يصححه وفي السلم صرح
نص بخلافه وهو قوله عليه السلام لا تأخذوا بالاسلوك او راس مالك فلو ان
العدل في السلم يصرفه اليك اولى المستقلة الثالثة رجل باع من اخيه دينار
بعشرة دراهم ووقع الدينار ولم يقض العشرة حتى وجب لشترى الدينار
عشرة دراهم على بايع الدينار فان شترى الدينار ان تحول ما وجب له قضاها
بما وجب عليه من بدل الصرف وروى به بايع الدينار لقب الثالثة ان
المتصرف ان القضاها بدل الصرف يدين وجب بعد عقد الصرف والقض
او لا يفر من بان تقضي او استقرض بايع الدينار من شترى الدينار عشرة
دراهم ما رقتها ما تقضاها او لا تقضاها انه وجد بعد عقد الصرف قبض حقيقي
وهو من جنس المستحق بخلاف الصرف وانه قبض مضمون معتبر واقعا
بحكمة الصرف الاتية ان مثل هذا السلم يجوز حتى ان رضى الله عنهما اذا نصب
من السلم اليه بعد عقد السلم وبعد ما حل الاخذ من غيره مثل ما لم يمسكه
او استقرض من غيره مثل السلم اليه بغير قضاها تقضاها او لا تقضاها وهذا
السلم اليه اذا نصب من رضى الله عنهما او استقرض منه دراهم وهو مثل راس
المال لا يفسر قضاها براس المال انقضا او لا يقضاها اذا وجب هذا
الدين بعد عقد الصرف بسبب الشرا بان بايع شترى الدينار ومن بايع
الدينار ثوبا بعشرة دراهم ان لم يجلاها قضاها لا يفسر قضاها بتمام الروايات
وان جعله قضاها ذكر في الروايات وفي كتاب الصرف في رواية ابي سليمان
انه بغير قضاها ذكر في رواية ابي حنيفة انه لا يفسر قضاها وجه ما ذكر
في الروايات وفي رواية ابي سليمان انهما لما اخذا معا في هذه القاصة فخر اشترى
عقد الصرف على هذا الدين ومن ضروريه انفساخ العقد الصرف الرسل وهذا
لانه لا صحة لهذه القاصة الا بعد انفساخ العقد الصرف وان شاصرها
على هذا الدين الواجب بعد عقد الصرف ولو صرحا بذلك البس انه يجوز
كذا ههنا وجهان ذكر في رواية ابي حنيفة ان هذه القاصة يدين وجب
قبل عقد الصرف عرض بخلاف القياس لحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما
عنهما ما لم يحدث الغار في دين وجب قبل عقد الصرف لان ههنا ضرر
نصوه من اخر بخلافه بوجوب قبض بدل الصرف وهو ان الرصاص رصوان ابيه
عليه السلام وكان الشراء كالماء الحليل او بغيره من الفضل الثامن رضى الله عنه
يسمى الى رواية الزوائد ورواية ابي سليمان حكي عن القاضى الامام ابي
علي النسفي رضى الله عنه وكان الشراء الامام الاجل شمس الامنة ابو بكر محمد
بن ابي سهل السرخسي رضى الله عنهما في رواية ابي حنيفة رضى الله عنه

مسائل

مسائل القاصة وان لم يكن من جنس مسائل البات ما ذكر في
المنتقى وصورتها رجل لعند رجل وربعة ولبى على صاحب الربعة دين
هو من جنس الربعة لم يقض الربعة وقضاها الدين قبل ان يقضاها عليه وبعد
ما اجتمع عليه لا يفسر قضاها بتمام الربعة الى اهله فذاخذها وان كانت في يده
فاخذها على جعلها قضاها لا يحتاج الى شترى له ومضى ما رقتها قضاها
وحكم المقصود ان كان المقصود قضاها في دين الدين وحكم الربعة بسوا
الدينين اذا كان من جنس النفع القاصة بينهما ما لم يقضاها وكذا ان كان في
احدهما موقولا او اخرها لا او كان احدهما عله والاخر صحا والله اعلم بالصواب
التصل العاشر في بيع الموزون بحسنه او بخلاف حسنه ولا يجوز بيع الا بالثمن
المتخذ من الفضة بالدرهم الا بالوزن وكذا لا يجوز بيع الا بالثمن
من الذهب بالدينار الا بالوزن لان القاصة منه عطف الموزنة ولو كانت
احد الدينين جيدا والاخر رديا لم يجز ما لم يثبتا في عطف السلام جديدا
ورد بها سواء اخذ له ههنا في بيع الذهب والفضة من الوزن بالفضة
حتى انكته الدين من المصنوع وغير المصنوع وقرى بين الذهب والفضة
وبين الحديد والرصاص والصفر حيثما خرج هذه الاشياء من الوزن بالفضة
حتى يجوز بيع ان من حديد غير مصنوع كمن ما كان تجوز بيع انما يتخذ من
رصاص برصاص غير مصنوع كمن ما كان والذين ان وزن الذهب والفضة
ثابت في الشرع فباقي الذهب والفضة يبقى الوزن معتبرا وبعد الصفة
يعني قضاها وفضة فيسبب الوزن معتبرا وهذا موزون مع موزون من جنسه
فلا يجوز الامتناع ويا قضاها الوزن في الحديد والصفر والرصاص ما ثبت بالشرا
واما يثبت باصلاح الناس وما ثبت باصلاح الناس بديل باصلاح اخر
منهم بخلاف الاصطلاح الاول وقد اصلحوا في الاواني المتخذة من هذه
الاشياء بخلاف الاصطلاح الاول حتى باعوا ما عذروا بغيره مع ان كان
الوزن يخرج عن حد الوزن قضاها بعد ذلك بعد اعدى مع كونها موزون
متساويا ومتساوية في الوزن والوزن او بايع الاواني المتخذة من هذه
الاشياء بالوزن كما بالعد لا يجوز بيعه بغير المصنوع من جنسه الامتناع
وزنا ومن هذا قلنا ان الناس اذا تعاملوا ببيع الاواني المتخذة من هذه الاشياء
بالعد يبيع الواحد منهما بالاشياء ولكن بها بديل الاواني المتخذة من
الذهب والفضة لا يجوز بيع الواحد بالاشياء بالطريق ما قلنا في الحديد كونه نوع
واحد جيد وورثه ولا يجوز بيع الاواني المتخذة من الحديد في القرض يثبت
على الوجه الذي ثبت في الاصل وهو الذهب والفضة يجعل ان لم يدر
والذهب ثوبا واحدا وهذا المعدن وان التفرقا قبل التفاتن في السلم
البيع لان هذا البيع وليس بصرف ولكن بشرط ان يكون ههنا بيع انفسا
الناس في هذا المعدن في سائر الموزونات واذا باع الرجل من اخر شيئا على
بفضة بسيف محاي بفضة وقضاها هذا السيف الذي اشتراه بفسر

افتراق فساد العقد في الحال والاصل في جنس هذه السبل ان في الاموال
الربوية يصرف المجهن في المبادلات ان الركن في صرف المجهن
الى المجهن فساد العقد فان كان في صرف المجهن الى المجهن فساد المبادلات
بصرف المجهن الى خلاف المجهن وانما وجه صرف المجهن الى المجهن عند جواز
العقد بالنقص وهو قوله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب مثل بمثل والفضة
بالفضة مثل بمثل فقد جعل المجهن بالمجهن حالة المبادلات وحال المبادلات في
الاموال الربوية حالة جواز العقد ونوع من المعنى يدل عليه اما لو صرفنا
المجهن الى خلاف المجهن احتجنا الى المعنى بآرائنا واختنا دنا واذا صرفنا
المجهن الى المجهن استغنينا عن الاحتجاج فان لا مزية لاحد على الاخر
في المبادلات لان المبادلات تنشأ عن الذات فاد استويا في الذات استويا في القيمة
من حيث القطع وانما وجه صرف المجهن الى خلاف المجهن اذا كان في صرف المجهن
الى المجهن فساد المبادلات لان صرف المجهن الى المجهن لم يكن فيه فساد العقد
بالنقص ولا نقص في ان كان في صرف المجهن الى المجهن فساد العقد فليجلب فيه
دليل اخر وقد وجد دليل اخر وجه صرف المجهن الى خلاف المجهن وهو ظاهر
عقلها ودبرها لان الظاهر من حال التعامل بينهم مباشرة القيمة والحاسر
من العقود دون الفساد والحرز عنها في صرف المجهن الى خلاف المجهن اذ ثبت
هذا افتراق في صرف المجهن الى المجهن فساد العقد اما اذا كانت المبادلات
في الورق على السواك فما اذا كان احدهما قبل من الاخرى لان اقلها
يكون مثل ورنيها من الاخرى والباقي من حليته التي هو احدث مع حليته ويحمله
بمقابلة الحد والنقل من الاخر ففسد المجهن الى المجهن فساد العقد هكذا
كانت الحلية بالحلية فاذا افتراق من غير قبض احدهما فقد بطل العقد في
حصة الحلية لوجود الافتراق قبل قبض يدي الصرف فيبطل في الكل
لان الكل بمنزلة شيء واحد فان قيل ان لم يكن في صرف المجهن الى المجهن
فساد العقد في الحال فنبه فساد العقد في الثاني وهو ما اذا افتراق من
قبض احدهما وليس في صرف المجهن الى خلاف المجهن فساد العقد في
الحال فنبه فساد العقد هو ما اذا افتراق من غير قبض احدهما وليس
في صرف المجهن الى خلاف المجهن فساد العقد لان في الحال ولا في الثاني ان
العقد حينئذ لا يكون صرفا فضلا عما يتناول المقتضى العقد كخائب
لان العقد على العمة الاثر بها من اشتري من اخرى بيا وعشرة دراهم
بعشرين درهماً وقبض مئتين مئتين بالثوب والدرهم وقد عشرين دراهم ولم
يقبل انهما بمائة الدراهم او بمائة مائة بالثوب بمثل مائة الدراهم انما
للعقد على العمة كذا هو قلنا انما يتنازل ركن العقد على العمة اذا امكن
اما اذا لم يمكن فلا وهذا الاختيار لا يقع العقد على العمة غير ظاهر
احد ما قلنا ودبرها لان الظاهر من حال العاقل الدرس انه يقصد في
مباشرة العقد على وجه يبقى على العمة ههنا يصرف المجهن الى خلاف

المجهن

المجهن الا في هذا الظاهر تعارض لان هذا الظاهر كما يقتضي صرف المجهن
الى المجهن حتى يجب التقابل في مجلس الصرف فيحصل مقصود كل واحد
منهما من عقد الصرف لا يتم الغايب او كانت مستهلكة فلم يخالع
جميعا يجوز الشرا بالمائة الدينار اذا قبض المائة في المجلس اما اذا كانت
قائمة فلا يكون الغايب لها بده وان كانت مستهلكة فلا يكون لها
بدهته وكذلك لو كان الدين غصبه انا فبضه بغير اشتراء الغايب
من الغصب منه او صاحبه على جنس حقه او على خلاف جنس حقه
وقبض الغصب منه البدل قبل ان تنقرا وانما اذا افتراق قبل
ان يقبض الغصب منه المائة الدينار ياتى الا يجوز قبضا واستحسانا
سواء كان الغصب قائما او مستهلكا واما الصلح فان الغصب
مستهلكا حقيقة بان احرقة الغايب او علم بان كان مغبنا وحلف
الغايب وتقرقا قبل قبض البدل القياس ان يبطل الصلح في الا
الاستحسان لا يبطل ولو كان الغصب قائما في نذ الغايب وهو
مغفريه لا يمنع المالك من اخذه لا يجوز الصلح قبضا واستحسانا وجه
الاستحسان وهو الفرق بين البيع والصلح اذا كان الغصب مستهلكا
ان في الصلح تعدد العمل بالمقابلة الصلح بالمبادلات من حيث ان فتن
البدل على الافتراق شرط في المبادلات كما في البيع امكن العمل كما مر
بان يجعل الصلح كتابا عن التفتين ويصير معنى قوله صالحتك بمنزلة
قوله صنتك فنبه من خلاف جنسه او من جنسه بمثل وزنه عشرة
مصرق فان له ان يضمنه مثل وزنه من جنسه غير مصروع وقبض
القيمة ليس بشرط لعمدة التفتين عند علمها بالثلاثة رخصهم الله
على ما يشاء فيجعل كذا وانما قلنا انه امكن العمل كما روهو التفتين
لان التفتين وبين العلم موافقة من حيث المعنى الخاص لان العلم
اخذ بعض الحق فنترك بعض الحق لانه اخذ الحق من حيث المعنى وترك
الحق من حيث الصورة وحق الغصب منه في الصورة معتبر
حتى لا يكون للغايب حال قيام الغصب ان يمسك الغصب ويعلم به
مثله فثبت ان في الصلح معنى التفتين فقد تعدد العمل به باعتبار
المبادلات بمثل خباية عن التفتين تفصيلا والتفتين ما ذكرناه
بمقابل ما اذا كان الغصب قائما بعينه والغايب بغيره لا يمنع المالك من
اخذ لان هناك لا يمكن ان يجعل الصلح كتابا عن تفتين القيمة اذ
ليس لحق التفتين القيمة والحالة هذه ولا يمكن تعميمه لمعرف
المبادلات لان فتن البدل في المجلس في المبادلات فلا يجوز ولا يكون
جوز به بغير استيفاء البعض والايراع البعض لان الايراع التفتان
بال قبل فاما ان كان الغصب مستهلكا فلما لك ان المحدث موزون
والموزون في الذمة اذا قبل يبين بعينه فشا على مصرفه فتاب

البيع خصوصا ان اصبحت حرفة الباطن ترك التعيين في الشئ عند العقد
لا يضر ولكن بشرط ان يترك قبل ان يتفرقا لان الورق ينفصل
في شئ او مضمين بحرم النفس الا انه في المجلس عفو خارج المجلس ليس
بغيره فكذا ذكر السلسلة في الاصل وذهب ليس الاية المتروكة رخصة
في شرجه منعلا فقال ان كان ذلك الا باع في العاد مقدرا لا وزنا لا يستلزم
قبض المحدث في المجلس لان هذا افتراق عن عين يدين في جنسين مختلفين
وان كان ذلك الا باع وزنا في العادة فلا يدين قبض المحدث في المجلس لانه
بيع موزون بموزون من جنسه والدينه فيه عفو قبل الافتراق
وليس بعفو بعد الافتراق ولو قبض المحدث في المجلس ولم يقبض الا
حين افتراقا لم يقبض منه لان ما كان ذينا قد يقبض بالقبض قبل الافتراق
والا من قبض قبل الافتراق لا يغير والله اعلم
الفصل الحادي عشر في الصرف والغصب والوديعة وان غصب
الرجل من اخر قلبه فبغته او ذهب واستهلكه فعليه قيمته مضاعفة
حينئذ لانه تعدد التعيين بحسب ان القلب ليس من لوازم الامتثال
وتعدد تعيينه من جنسه غير مصرح لا يوجب الي ابطال حق الغصب
منه من الصيغة والمودة وتعدد تعيينه من جنسه مضوعا لانه يعود
الى الربوا او القرض حق الغصب منه في المودة لا يوجب الي صاحبه
القلب مثل وزن القلب وزايرة فان تعدد تعيينه بعينه الوجه تعيين
تعيينه مضوعا من خلاف جنسه لانه لا يوجب الي الربوا او القرض
حق الغصب منه في المودة ثم اذا عينه الفاعل من خلاف جنسه
صار القلب ملكا له العبدان على ما صرف فعد ذلك من قبض الغصب
منه القيمة قبل ان يتفرقا بقي التعيين صحيحا بالاجماع وان تعدد تعيين
القيمة وقد لا يبطل التعيين عند حالي القلب رخصهم الله وكان
ينبغي ان يبطل وهو يشهد زفر رخصه الله في السلسلة ووجه ذلك
ان هذا صرف ثبت حكما لا يحاب الغنا كجلا يجمع البدل والبدل
في ملك رجل فبشرط له التقاضي بهن كما ثبت الصرف فبعد او الحجاب
وهو قول حالي السلسلة رخصهم الله ان غنا القاصي بقيمة العين
حينئذ التعدد بمنزلة قضاء به براء العين حال قيام العين كحرم القيمة
قائمة مغاير العين من القاصي لم يقبض على القاصي بدين القلب
لا يستلزم القبض في المجلس فكذا اذا قبض بدين الغنية ولا ثبت
هذا صرف ثبت حكما للعنان الواجب بالغصب لا مضوعا ولا يثبت
حكما الغنية لا مضوعا الا يرضى له هذا الشرط ما يرضى له لو ثبت
مضوعا الا يرضى بان قيام العين من حالة التعيين ليس بشرط القيمة
التعيين مع ان التعيين يثبت المعاوضة لان هذه المعاوضة ثبت
حكما للتعين لا مضوعا اقام بشرط لهما بشرط لو كان ثبت

قيمة

هذه

هذه المعاوضة فقد اربا ان هذه المعاوضة ثبتت حكما لان المعاوضة
لا بد لها من صنع من جهة المتعاوضين والموجود من القاصي الغصب والغصب
نفسه ليس بموجب الملك في الغصب والغاصب وانما هو بموجب الغنا
عليه الغاصب بشرط ضرورة وجوب الغنا على الغاصب زوال الغصب
عن ملك الغاصب منه الى ملك الغاصب كجلا يجمع البدل والبدل
في ملك شخص واحد فهو مضمون في الغنا ان هذه المعاوضة ثبتت حكما وانما
جعلت هذه المعاوضة لوجوب الغنا لانها ثبتت وجوب الغنا من غير
ان يتخلل بين الغنا والمعاوضة فعلى فاعل محض وعلم الشيء بالثبوت
غصب في الشئ من غير تحليل واسطحة اختيارية والمقرب ما ذكرنا
وكذا كان اصطلاحا على القيمة تم على هذا الحلان ولو اخرج القيمة عنه
شهر اجاز ضد علمنا الثالثة رخصهم الله ايضا واذا غصب الرجل
من اخر قلبه درهما او ثوبا او ما يملكه اربا في بقية وقت الشئ ان قبض الغصب
تسبب عن قبض الشئ وهذا لان ما لم يملكه اربا في بقية وقت الشئ ان قبض الغصب
الما في يد رجل ان يتفرقا لان العلم على خلاف قبض الغصب الحق بمعنى
الشئ اقدم وجد قبض المدين في مجلس العقد احدها حقيقة والاخر
حكما لم يستوي في هذا ان يكون الذراع قاسية في منزل حق تعيين
الغاصب فبذلك يعيى الغصب باعتبار رخصهم الله في التعيين فصيها هذا
اما في فصل البيع فالتعريف والعلم بحقيقته وهو الباء وله ان قبض البدل
في المبادلات شرط ولم يوجد بعد في العمل سمي اربا ان يجعل كتابا
التعيين ايضا لانه ليس في البيع معنى التعيين لان التعيين اخذ بقض
الحق وترك بعض الحق وليس في البيع هذا المعنى لان قبل البيع لم يكن
لواحد منهما علم صاحبه حق اما وجب الحق بالبيع وما وجب البيع استوفى
بها له وليس عليه معنى اخذ بعض الحق وترك بعض الحق وكذا يقدر
العمل بمقتضى البيع متبادلة بين رجلين فبذلك التعيين اما في العمل معنى
التعيين لا قبل التعيين اذا كان العين فاما بعدا لك اخذ العين وبعد
ما هلك العين وغير المال من اخذ العين اذا عينه فقد اخذ بعض
الحق وترك بعضه فكذا في العمل معنى التعيين من الوجه الذي
بيننا والتقريب ما مر ولو ان رجلا اودع رجلا ثوبا وذهبها البويع
ووجعها في يده ثم انما في السوق فباع صاحب الود بعد درهم
الوديعة من الودع بمائة دينار وقبض صاحب الوديعة الدينار وافتراق
قبل ان يحدد الودع في الوديعة فبذلك البيع لان الافتراق
حصل قبل قبض احد الدينين لان الودع بنفس الشئ لا يضر فاما
الوديعة بعد الشئ لا يضر الوديعة لا يسبب من قبض الشئ وقد
مر هذا في كتاب البيوع بخلاف ما اذا كان مكان الوديعة غصب

لان هناك العاصب بمصر قايضا الغصب بحجة الشر الان قبض الغصب
 ينوب ايضا عن قبض الشر الان كل واحد منهما فممن هناك وقدم هذا في
 كتاب البيوع والعهاد الفصل الثاني عشر في المنفقات قال محمد
 رحمه الله اذا اشترى الرجل من اخيه عشرة دراهم عشرة دراهم
 فزاد عليها ادينق فله ان ينفقها له هبة ولا ينفقها في البيع ان لم يكن
 مشروطة في الشر لا فسد الشراء وانما جاز هذا التصرف لانه لو اشترى
 لكان البيع اذ اذهب الدائن منه فقدر ان ينفقها لولا او انما سمى هبة
 الدائن اذا كان الدرهم بحيث يضره التمسك به يكون حينئذ هبة الشارع
 فيما يحل القسبة لا ينفق القسمة والتميز ولا يجوز بيع الذئبة
 بالذهب مما زنة والبيع العتقة بالعتقة مما زنة اذا لم يعرف وزنها او
 وزن احداهما والاصل فيه قوله عليه السلام العتقة مثل مثل وزن
 بوزن فتجعل المائتة في الوزن ههنا فان وزنها واحد امتثالين
 فبعد على وجهين ان وزنها في مجلس العتق فالبيع جائز وان وزنها بعد
 الا فتراق عن المجلس لا يجوز العتق وهو نظير بيع العتقة بالعتقة مما زنة
 وقد مر العلم فيه قبل هذا ويجوز بيع العتقة بالعتقة والذهب
 اذا اعتدل البذل في كفة الميزان وان لم يعلم مقدار كل واحد منهما
 بالمائتة وزنا والمائتة اذا وزن احداهما بمصاحبة طهره اذا وزن كل
 واحد منهما بالسحاب عند الصرف اذا فسد بسبب الافتراق
 عن المجلس قبل القبض لا يخرج المشتري عن ملكه المشتري
 قبل الدار على البايع بانه في مسألة ذكرها محمد رحمه الله في الجامع
 رجل اشترى من اخيه ادينق عشرة دراهم وقبض الا بدينق وقبض
 دينار واحد اشترى فاشترى ان ينفق الدينار الاخر فسد البيع في
 نصف الا بدينق ولا ينفق الدينار الى النصف الاخر فان فسد
 رجل بعد ما ثاب بايع الا بدينق فان بقي نصف الا بدينق لنفسه
 كان للمشتري خصما لان المشتري ما كان جميع الا بدينق لان السبب
 وان فسد في النصف كان الافتراق لا يملك ملكه فيه ما لم
 يرد لان فساد السبب في الابتداء لا يمنع ثبوت الملك عند انتقال
 القبض له فاذا ان اجمع بقا الملك في القبض فكان كل الا بدينق
 ملكا للمشتري لا ينفق فلو كان فسد النصف ففقد البايع حقه في حقه
 ايا يوسف رحمه الله عن ابي ذرهما يدرهم فخر احداهما فخطط صاحب
 الدينار قال هذا جائز لانه لا يفسد من زيارته ان ينفق رحمه الله
 لا بأس ببيع ما تهرقه فصدت ما تهرقه فصدت ما تهرقه فصدت ما تهرقه
 الهادي بسيفين وقال ابو حنيفة رحمه الله لا بأس ببيع الغشوش
 اذا كنت او كان لها هرايرى وهو قول ابو يوسف رحمه الله وقال
 في رجل حل على الغنمة الناس فكل بيوتها حتى يلبس قال

ولا بأس

ولا بأس بان يشتري بسنوفة اذا بين وارى للمسلم ان يكسرها لعلها
 تقع في ايدي الناس من لا يبين بشرى الاما لعن ابي يوسف رحمه الله
 واخره للرجل ان يعطي الذئبة والعتقة والسنوفة والمكلم والذئبة
 والعتقة وان بين ذئبة وكوز بها عند الاخذ من قبل ان ينفقها صدد
 على العوام وما كان هنرا راعا فاصح ما يروى وليس ينفقها هنرا
 الحاضرين من قبل ما ينفق منه من الدابة على المكمل به ومن الجائر
 الذي لا ينفق قال وكذا لا ينفقها من ينفق ان ينفقها من ينفق صاحبها
 اذا انفقها فلو ينفق من سباعها على يوسف رحمه الله ان لا ينفق
 بعد القبض لا يملك الصرف وكذلك الدرهم والروية والدرا بالعتق
 قبل القبض بمقتضى موت العبد قبل ان ينفقها واساقى الدرهم بخيار
 الشرط بعد القبض يرجع بالدرهم الذي اعطاه بدل الا ان ينفق الدرهم
 وفي كتاب الصرف ان المشتري الدرهم ان ينفقها على بايعه بالخدمة والي بايعه
 ينفقها فلو لم ينفق قال شيخ الاسلام رحمه الله وهو ينفقها كخرف
 الجامع اذا كان لرجل على رجل الف درهم فانه بالذئبة والي بايعه
 الدين ان ينفق ذلك لا ينفق عليه وان الي بايعه حقه او زيادة لانه
 ينفق فكان له ان لا يقبل بخرقه وكذا هبة قال وكذا الواشترى منه
 صرة من الدينارين وقال البايع اعطى في زائره عشرة دراهم ذلك
 وان كان ما ملكت دون حقه الا ان ينفق في المثل والي الذي
 عليه السواد لولدى بصره هو مثل السواد واجود منه بخير من
 لعل القبول وكذا من عليه البصر اذا ارادى سولي مثله بخير
 على القبول عند علمنا بالثلاثة رحمه الله قال هشام سمعت محمد ا
 رحمه الله يقول في رجل له من صغير قال اشهد وان اشترى
 هذا الدينار من ابني هذا العشرة ذراهم بشرات الا ان ينفق ان
 يزن العشرة فانه يملك الصرف بتمامه قال وسعت ابا يوسف
 رحمه الله يقول رجل اشترى دينارا بعشرة وفضضه على ان
 الدينار مثقال وحبه ينفق فافترقا وزن الدينار فاد هو ينفق
 حبة وهو مثقال سواء فانه يبيع على البايع بخصه الحبة من
 الدينار والدينار او يرد الدينار الى فضل على البايع وياخذ منه
 دينار يوزن مثقال وحبه ويحكون البايع بشرقه في الحبة
 الزائدة واذا افترقا الرجل رجلا الف درهم فافترقا فافترقا
 ان الخليل صالح الغالب على عشرة دراهم وفضضه فافترقا
 لان الخليل قام مقام الاصيل والاصل اوصافه من الف درهم
 على عشرة دراهم فافترقا فافترقا فافترقا فافترقا فافترقا
 صالح الخليل ويرجع الخليل على الاصيل بالدرهم لان الخليل



مالك ما في ذمته بالصلم ولو ملك ما في ذمته بالاد او باله رجوع به
على الاصل وكذا ملقه بالصلم ولو ان الكفيل صالحه على ما به درهم لم يرجع
على الاصل الا بما به درهم وان كان كذلك ان العلم في معنى ان الكفيل
عازا على ما به فان قيل اذا كان هذا ابرا الكفيل عازا على التسعارة
فاذا قيل لا يوجب براءة الاصل كما يوجب ان يكون للطالب حق الرجوع
على الكفيل عنه فحقا يتسعر ما به حتى لو قضي من الكفيل مائة وقال
لما تركت من تسع مائة وليس كذلك لاجتماع قلها البراءة عن التسعارة انما
تدعي حيث ان الصلح بين زيدون الحق بغير استيفاء البعض والابر اعن
ان يرجع هذا الكفيل عن عليه كما به قال نحو زيدون الحق اذا الاصل
عازا والمستوفي فصرفنا الامر اليهما لهذه العترة وقصارا كما قال الكفيل
وقتل الصلح استوفيت من مائة وابراة والاصل عن تسعارة ولو نفس
عليه هذا ان لا يرجع الطالب على الكفيل عنه كذا ههنا خلاف ما بالصلم
على عشرة دنانير فان هناك الكفيل ملو جميع ما في ذمته بالدينار عشر
لان الدنانير عشرة فلهذا لا يرجع الا في درهم فصار رجوعه بالو ملك ما في
ذمته بالاد او هناك الكفيل يرجع على الاصل بالالف ولكن انما بدته
بالصلح اما في مسالتيه فلا بد من هذا الذي ذكرنا اذا صالح الكفيل مع الطالب
فاما اذا صالح الكفيل مع الاصل على عشرة دنانير وذلك قيل ان يرد الكفيل
شيئا الى الطالب مع الصلح اذا قضي الكفيل الدنانير من الاصل كما عرف
ان الكفالة اذا كانت بامر يوجب شيئا الكفيل على الاصل ولكن موحدا
الي ان يودي فان صالح الكفيل مع الاصل فانما صالح عن دين لم يوجبه
والصلح عن الدين الوجه لهم بشرط ففرض جعل الصلح في اليه شتر
صلح الكفيل مع الاصل لا يوجب سقوط مطالبة الطالب لادن الكفيل فان
دلت الاصل ومطالب الطالب ان يشاء الاصل وان شاء الكفيل فان
مطالب الكفيل واخذ منه الف لا يرجع الكفيل على الاصل لان الاصل
ملو ما كان الكفيل في ذمة الاصل بالصلم فيعتبر بما لو ملقه بالاد او
ولو ملكه بالادي بان ادى الاصل دون الكفيل قيل ان الكفيل
دين الطالب يشاء اخذ الطالب الدين من الكفيل لا يرجع الكفيل على
بشي كذا ههنا وان طالب الاصل واخذ منه الف كان للاصل
ان يرجع على الكفيل بالالف الا ان يشاء الكفيل ان يعطي الاصل
الدنانير التي اخذها منه وهذا لان الكفيل صار مستوفيا الدرهم من
الاصل فهذا الصلح لانه اخذ الدنانير بدلا عن الدرهم والبدل قائم
مقام البدل فيعتبر بما لو صار مستوفيا الدرهم بخمسة بان دفع
الاصل الى الكفيل الف درهم وهناك الطالب ان يرجع على الاصل
واخذ منه الف كان للاصل ان يرجع ما ادى على الكفيل لان الاصل
انما ادى الف درهم الى الكفيل ليستفيد البراءة عن دين

الطالب

الطالب ولم يستفيد فكان له الرجوع بما ادى كذا ههنا يشاء الا ان يشاء
الكفيل ان يعطي الاصل الدنانير التي اخذها منه معناه اذا قال الكفيل
للاصل حينئذ اريد الاصل ان يرجع عليه الف درهم انا اعطيه الدنانير
التي اخذها فلا يعطيه الا الف درهم فلهذا قيل ان الكفيل يفرق
الاصل انا اخذت منك الدرهم بطريق الصلح ومضى الصلح على الاصل
والحق زيدون الحق وانما قضيت انما بالصور بدون حق بشرط ان
اكون انا الباشر لفقدين الطالب لعلمي ان الطالب يرضى بدين
الحق فاذا باشرت انت وانت وازدت الرجوع على جميع الف قد قضيت
عروض من هذا الصلح فلا ارضى به وهذا يملك في الكفيل فلهذا كانت
الحا رعين ان يعطي الف درهمين ان يعطيه العشرة الدنانير واسه اعلم
كتاب المدائيات عن نفسه او عن غيره والامر به والغرض
والاستقرار من هذا الكتاب يشتمل على عشرة فصول الا فها هي بين
الدين والديون من عليه الدين الوجه اذا قضي المال قبل اجل اجله
شرا حتى التقطت من من يد الطالب عاا المال موحدا لان الاجل باسقط
ههنا مقصود انما استوفى حقه للمعقنا من قبل من له الاجل والاصل
ان الاجل اذا سقط للسبب لم ينقض الصلح وفي المنتهان من محرم رجوعه
رجل له على رجل الدرهم حاله فقال له رب الدين ان دعت الى غدا
خمسة فالحسب بقا اخرى موحدة عند سنة وان اردت فعد اخمسة
فا لاني فليكن حالها هذا لاجل لو ان جماعة جاوا الى رجل فاستقرضوا
منه دراهم وامروا المقرض ان يدفع الي واحد منهم الدرهم حله فرفع
اليه فمنا القرض طلب جميع الدراهم من الدفوع اليه فليس على الدفوع
اليه الا حصته وهذا لان الدفوع اليه وحل من جهة فتركه به فبعض
انفسا به وقضوا له وحل فينتقل الى الوجه فكلهم ففرضوا بانفسهم
وهنا كان الغراب هاهنا في جميع التمر ارك سارا اخر او قضى
بثمنه دينه عليه لسرا لاجل للمالك ان ياخذ وان كان الدين على فتراني
فليخبر او قضى بثمانه دينه عليه لسرا لاجل للمالك ان ياخذ لان
بيع الخبز من السرا لا يبيع ولا يصير الف درهم ملو للبايع بل يبقى على ملك
الشتري والبايع قد فقه مال الغير الى رب دينه وقضاه من دينه فلا
يحل لرب الدين اخذه اما بيع الخبز من النصارى ففهم فصار الدين في
ملوكا له فاما قضى البايع دين نفسه بمال نفسه فيحل لرب الدين ان ياخذ
ذلك في القدر في كتاب الخطر والاحقة جعل له على رجل اخر درهم
جاءه ففقد ادينه وقال انفقها فان اترجم لك فرد مالي ففعل ذلك
نرج له فله ان يرد ما استيسا انا قال عقيب ذكر جواب هذه المسئلة كذا
فلا يوجب سق فتمثل ان هذا قوله خاصه كما قال فحين كان
اه على اخر درهم جيا فافقضي منه زيوفا ولم يعلم بد الحق انفقها انه



يرد عليه مثل زبونه فخرج مثل حياده ومن يحرمه الله مثل ذلك وكثير
 ان يكون هذا القول العقل فرق بين هذا وبين ما اذا اشتري شيئا فوجده
 معينا واراد رده فقال له البائع بعه فان اشتريته رده علي فخره علي
 البيع فلم يستر منه ليس له ان يردده والفرق ان المتضمن من الدراهم
 ليس له حين حق القايض بل هو حشر حقه او كجزء من حاشية وصار
 عن حقه فاذا لم يجر زبنت علي ملك الدافع فحق امر الدافع القايض
 بالتصرف فيه وكان عوض القايض يصرف فامته في ملك العين باذن
 المالك ومن له علي اخر دين فتصرف في ملك الديون بامره لا يستط
 ديه الا انه اذا راجع له تلك الدراهم فانما يستوفى دينه لان في الاستد
 تصرف للدافع وفي الا انها لنفسه وكان البيع وكذا بان يبيع دلاهم
 جعل الدافع وما حصل له بها لنفسه بدينه وذلك صحيح اما اشتري
 العين فماله للعين وان كان معينا الا ان له حق الرد بالعت فلا يمكن
 ان يجعل قول البائع بعه او بامته بالتصرف في البيع فكل من قرض اشتري
 المبيع علي البائع بعه فامته في البيع لنفسه وذلك في حجب مستوطنا
 ولما استلخا به انما لا يستط يقول البائع وان استرد عليه وكوجه
 الى ذلك ان اكثر ما فيه ان يجعل هذا منه وعد القول لورده الا ان
 الراعي لا يملك بهذا اللزوم وان هذا شرط في حكم الشرع فيستط
 كالمشرط المرتفع علي الراهن لا يكون الرهن مقصرا كما في الشرط البائع
 علي المشتري ان لا يبيع العقد بغير اذنه المبيع اذا قبض الدراهم من مدينه
 اقتضا للدين وانفقها بشر ردت عليه بعين الرافعة فان كانا حين ذك
 انفقها بعد انما رافعة فلما ان يرد ما سوا قايضا او بغير قضا ففرق
 بين هذا وبين المبيع اذا قبله البائع بغير قضا فان هنا كذا في حجب
 للبائع ان يردده علي بعه والفرق ان هنا كذا ان كان تعثر قضا جعل
 عقد جديد في حق الثالث وهو البائع هو الاول اما هنا كذا جعلت
 لا يمكن ان يجعل بعه جديد لانه كذا في حجب الراعي ما قد من قال
 ابو يوسف رحمه الله من اقض كذا خنطه عن وقض المستقرض
 فاستهلكها ثم قضا كذا خنطه حبه فان قال له الطالب لي عليك
 خنطه حبه وصدقه المطلوب وقضا ثم تصدق ان اخر القرض
 كاعتنا فلا مستقرض ان يرجع قضا وقضا ويطلبه كاعتنا مثل القرض
 وان لم يكن الطالب قال له كذا خنطه المستقرض كذا حبه من
 غير شرط حاز وليس له ان يرجع قال ثم وكثير ان يكون جواب
 الترجع الاول قول ابو يوسف رحمه الله خاصة علي ما قدمنا في دعوي
 الواقعات عن محمد رحمه الله من قال لآخر لي عليك كذا درهم فقال لآخر
 ان خلقت انما لك علي ادبها اليك فخلعت فادها اليه الذي عليه
 ان كان اداه اليه علي الشرط الذي شرط فاحضر بالحل ولما ردك

ان

ان يرجع فيما اراد لان ذلك المشرط باطل لانه علي خلاف حكم الشرع لان
 حكم الشرع ان المدين علي من انكر دون الدعي في التوارك استقرض درهم
 بخارية حمار او اشترى ساجد بدرهم بخارية فالتقيا في بلدة لا يجد رقيقا
 علي التماريه ويوجد في السبابة ذاهبا وجابيا ويستولف حقه لانه
 ذو عسرة وتظفر الي مسرة ويستولف منه نظرا للطالب من عليه
 ففرض حنطة لآخر ان قال له عندي فعين تلك الحنطة فباعها منه
 فاشترىها من عليه فباع فاسد وان اراد حقه ببعي ان يشتري
 القرض ثوبا بتلك الحنطة ويقتضيه منه ثم يبيعه منه بالدراهم
 لان الحنطة في الذمة بصلح ثوبا ولا يملك مبيعا الا بطريق الشار وما
 ذكر من التراب في اصل المسئلة علي الاطلاق خلاف رواية الجامع
 فقد ذكر في الجامع ان من كان له علي اخر طعام فاشترى ذلك
 الطعام بدرهم فخلوهم ويقد الدراهم في مجلس الشرا اشتري الشرا
 من عليه دين اذ اصل حنطة والقاه في بيت الدين فقال له الدين
 كما حنطت فاشترىها فاشترىها فاشترىها فاشترىها فاشترىها فاشترىها
 بيع مقولة متقدمة نوافعا فيها علي شئ مقدر لكل ففرض فلا يبيع بينها
 اعطي الديون دينه الي الدين حيث اخذ للقرض الطريق باخذون
 اموال المصارفين قاراد الدين ان لا يخذ منه ليس له ان يخذ
 المديون بحيث ما قدر علي الا ربي فله ان يودي كذا ذكر عن
 ابراهيم بن يوسف رحمه الله قال الغنية ابو الليث رحمه الله عنده
 ان المصروف اذا استولوا عليهم فله ان يمتنع من القبض لان
 المال صاري ابيدي للمصروف الا في ان الكفيل بالنفس اذا سئل
 2 مغارة او في موضع لا يقدر الموقوف له علي استيفاء حقه منه
 اربع تسليمه حتى لو كان لك ان لا يقبل واذا التقيت في رهن المتنا
 عن الثمنان ويقول الغنية ابو الليث رحمه الله يفتي في رهن المتنا
 رجل له علي رجل عشرون درهما فترفع من عليه / من له مائة
 درهم وقال خذ منها عشرون لحقك فقبضت فقال ان ياخذها
 فانها من مال الدافع وفيه اربعة رجل له علي رجل دينار فترفع من
 عليه الي من له دينارين وقال خذ اهرها فقبض لك فقبضا مثل
 ان ياخذ اخرها فدينه دين علي حاله وهو موعون فيها ولو قال
 اخذها فقبض لك كان قابضا بدينه والله اعلم الفصل الثاني
 في قبض الرجل دين غيره بغير امره من مال يملكه او من مال الديون
 احد الورثة اذا فقه دين التركة من مال نفسه بغير ذلك التركة مثل
 ان يرجع فيها ورثه من ميت اخر لا يكون للذي قبض دين الميت
 الاول ان يرجع في تركته الميت الثاني لان القاض في الميت الذي
 من خالص ماله ليس له دين في مال الميت الاول كافي ما الميت



[illegible]

الثاني كذا في شرح السير في باب السيرة وهو مرقصا ثم يليه قول
سيرته اخرى في وصايا النصارى رجل مات وعليه ديون وترك ابنا وقد كان
اشترى عبدا في حياته ولم يقضه المثل ففعل بينا بالبيع المثل وقضى العبد
فانه يكون بينه وبين الغريم المخلص وروي عن ساجدة عن ابي يوسف
رضه ان قال وهذا بمنزلة الزهني ان يكون الابن اقل به وهو ذو مسألة
الزهني رجل مات وعليه ديون وبعض الدين رهن ففرض بعض الورثة
دين الغريم الذي تدب به رهن وافلت الزهني فانه يكون بينه وبين
الغريم ولا يكون الاثر الذي قضى الدين اولى من بقية الغريم من
قضى دين غيره بأمره او بغير امره يخرج المقتضى به عن ملك الغاصبي الى
ملك المقتضى له من غير ان يتدخل في ملك المقتضى منه الا ترى ان قضاء
الغاصبي عن الميت صحيح مع ان الميت ليس من اهل الملك ابدا او من
قضى دينه شرعا بسبب فبعد ان يقع ذلك السبب يعود المقتضى
به الى ملك الغاصبي ان قضاءه بغير امر المقتضى منه وان قضاءه بأمر المقتضى
منه يعود الى ملك المقتضى منه لان الاصل صدور ارتفاع السبب ان يعود
المقتضى به الى ملك الغاصبي الا ان القضاء اذا كان بأمر المقتضى عنه فالغاصبي
استبقى البدل عليه ولو قلنا بانه يعود الى ملك الغاصبي بعد ارتفاع السبب
جميع البدل والسبد في ملك رجل واحد وانما لا يرجع هذا العين مع
فما اذا قضى بغير امره لان الغاصبي في هذه الصورة لا يستحق البدل على
المقتضى عنه فيرد الى الاصل وعن هذا قلنا ان من قضى الدين عن
المشترى بأمر المشتري ثم انفسع البيع يعود الدين الى ملك المشتري
واذا مات الرجل وعليه ديون كثيرة في رجل عند الغاصبي واقرن للميت
عليه كذا او كذا من الدراهم او الدنانير بأمر الغاصبي الغريم او اما عليه
الى ضمهم الميت صح امره فاذا دفع بري عن دين الميت لان الغاصبي ولا يه
فما الدين الميت فاما امره بما هو داخل تحت ولا يه فصح الامر في دفع
بما عليه ولو ان هذا الغريم قضى دين الميت بما عليه بغير امر الغاصبي
حكى فتوي شمس الامية السرخسي رحمه الله ان القضاء صحيح وسقط عنه
ديون الميت وفي آخر كفاية الجامع في شرح منتهى الاسرار يكون الميت
الى ضمهم لمحل الميت دين ذلك محله كالغريم الميت الذي له على الميت
دين وفي الفتاوى اذا مات الرجل وعليه دين الف درهم وله مكانة بمقتضى
الدين في قاضي الكوفة مكانته في ضمهم الموقوف فاما المقتضى ولا يغير
امر الوصي جاز استخفافا له وهو بمنزلة ما لو كان الميت ودية عند
انسان الف درهم وعليه الميت لرجل الف درهم قد دفع المورع الف درهم
الى ضميم الميت وقال هذه الف مال فلان الميت كان في المورع
فقتلته دينه عليه جاز وفي الفتاوى ايضا رجل له عند رجل الف درهم
ودية وعليه المورع لرجل الف درهم دينه قد دفع المورع الودية الى غريمه

الم

اسم رجل لم يعمل مال فاجار رجل الدين وقال ادفعوا فلان على دين
الدين الى فانه سيمر قبضتي وما وكني بقبضته فرفع اليه بالفلان
عليه ثم اجار الذي له المال ذلك فان كان المال قائما في يدي القايض
جاز اجارته وان كان المال ضائع من يد القايض جاز اجارته
قبضته لا يعمل اجارته وان كان المال قائما في يد القايض فقال القايض
اختر قبضته وقال المطلب لا اخبر ذلك ونفي الدفوع اليه عن
الدفوع الى الطالب ليس للمطلب ذلك والقبيض جاز وعنه ايضا رجل
له علي رجل الدين درهم فاجار رجل وقال اقتض من فلان عليك فانه
سيمر قبضتي وما وكني به فدفوع الخرجية التي لفلان علمته اليه مع
علمته انه ليس بوجيل في القبيض قال في يد الدفوع اليه بمنزلة الدين
من الدافع ان اراد قبضته منه قبل ان يقدم الطالب فانه ذلك وان
ضاع من يد الدفوع كان من مال الدافع ولم يكن على القايض في ذلك
صمان وكتب في شرح الزيارات فبين قال لغيره فلا تزل على هذا
وهذا من المال فاقبضه لعل هو يحجز قبضته فقبضته منه ثم
اراد الدافع استرداد ذلك منه ليس له ذلك قال في المتقاتل
قدم الطالب قبل ان يبيع المال من يد القايض فاجار الطالب القبيض
فالمالك سلمه اجاز الطالب القبيض بصير الطالب ان ضاع بعد الاجارة
كان من الطالب لا يحتاج القايض الى ان يقبض المال للمالك بعد
اجارته ذلك قبضه جاز به وضار كانه وهلا يوم قبض المال للمالك
وبعد ان يبر رجل باع عبد الرجل من رجل بغير امر مولى العبد وقال
المشتري اشترى من عند فلان بكذا او انه لم يوطني ببيعته ولكن امره
ان يحجز ذلك فاشترى المشتري على ذلك ووقع اليه الثمن فقبضه
البائع ووضعه عنده ثم اجاز مولى القبيض البيع فجاز وبصير ذلك
الثمن لمولى العبد سلمة اجاز البيع ولو ضاع الثمن في يد البائع قبل
ان يحجز مولا البيع فلا ضمان فيه للمشتري على البائع قبل ان يحجز
مولا وان الثمن كان عنده بمنزلة الدفوع للمشتري فان اجاز
مولا البيع بعد ذلك لم يجز ولا يكون له ان يرجع على المشتري علم
ولا يكون له ان يقبض البائع والله اعلم الفصل الخامس في الدين
اذا امر غيره ان يقبض دينه ثمة الدينون قضى الدين بنفسه في
كتاب الاقضية رواه ابن سبعة عن محمد بن عمار الله في رجل ارسل
يدفع الى فلان ألفا عليه ثم قضى الامر للطالب مائة فدفوع المأمور به
الا لث بعد ذلك الى الطالب فان الدافع يرجع ما دفع الى القايض ولا
يرجع به على الامر فقد ثبت الفرق بدفع المثل حتى ان ثبت له حق
الرجوع على الامر ولم يشترط علم المأمور بدفع الامر ولا فقه هذه المسئلة
في كتاب الرواثة وشرط العلم بدفع الامر بصيرورة المأمور وعز ولا

وجه

وجه ما ذكر في الاقضية ان هذا عزل حكم وليس يقصدى لانه ما صرح
بعده انما يصرفه الا او لا يصرف في الودي وليس يصرف في
الوجيل الا ان الوجيل يتصرف في ضرورية المأمور به فان المأمور به
استقام الدين عن ذمته في الدفوع فلا يتصور ذلك بعد ما سلم الدين
عن المأمور به معنى قوله ان هذا عزل حكم ولا يتوقف على العلم بوجه
ما ذكر في كتاب الرواثة ان عزل المأمور به ان ثبت بدفع الامر لانه لا وجه
من طريق الحكم ولكنه منع له عن الدفوع لعدم القابضة بانه ان طريق
قضا الدين ان يصير الودي مقبض على رب الدين ولرب الدين
على الدينون بخلافه فليفتان قضاها ويصور وجود القبيض
الدينون بعد دفع المثل فكان المأمور به وجعل القبيض من مقبض
على القايض متصورا فليكن من ضرورية عزله ولفظ عزله منع
عن الدفوع لا الامر بالدفع بل ينفذ اليه حين دفعه منه ذلك وقد فرغت
ذمته من الدين بالدفع فكان هذا بمنزلة العزل الغصبي فيترك
على العزل قال في الاقضية فان اقام دينه يعني المأمور به قضاء بعد
الامر قبل اد الامر فللدافع ان يرجع بما له ان شفعي القايض وان شاء
على الامر والله اعلم الفصل السادس في المأمور بقضا الدين اذا
قال قبضت وعلقه الامر في ذلك وكذا به رب الدين قال محمد بن
الله في المأمور ان الامر لرجل غيره ان يقبض دينه عند فقال المأمور بعد
ذلك الامر قبضت وامر به بقاله عليه وعلقه الدينون وقال
رب الدين ما قبضت شيئا لعل قول رب الدين مع يمينه لا تكاره
القبيض حتى كان له ان يرجع على الدينون بدينه ولا يرجع المأمور
على الامر بغير وان صدقه في القضا لان القضا لا يثبت على حكمنا يرجع
رب الدين على الدينون فان حذر الامر القضا واخام المأمور بدينه على
القضا وريالدين شايب قبلت بدينه وقضى على الامر ما مال لانه
يحي لنفسه حقا على الامر فيكون خصما في اسات سببه والامر
ممكن بحقه فيكون خصما في انكار سببه ويكون ذلك قضا على القايض
بالقبض حتى لو حضر وانكر لا يلتفت الى انكاره لان الحاضر انقبض
خصما عنه فبعدل القضا الله قال محمد بن عمار الله في المأمور بقبض
ذكر هذه المسئلة وكذا في الكفيل على هذا يريد ان الكفيل رجل
عن رجل عال بامر الكفيل عنه فقال الكفيل بعد ذلك قبضت
صاحب المال ماله وصدقه الموقوف عنه في ذلك وكذا به صاحب
المال وحلف واخذ ما له من الكفول عنه يرجع الكفيل عن الكفول
عنه لما قلنا ولو ان الامر بعد القضا ايضا فقام المأمور بدينه انه قد
فقم صاحب المال رجوع المأمور على الامر لان البائد من القضا بالدينه
كالثابت صياها وتقبل هذه البيضة على الحاكم ايضا وان كان الطالب

المعز



غايبا ان كان الامر عاجزا وينصب الحاضر خفيا عن الغائب والله اعلم
 وما يتصل بهذا الفصل ذكر في كتاب الاقضية رجل اراد على
 رجل ان له علي فلان الدرهم وان فلانا امره ان يدفعه الي من
 هذه الالف الوديعه التي له عندها وهذا الموضع الامر بدفعها فامر المدين
 بدفعها على الالف الوديعه والامر بالدفع اليه وقضى القاضي عليه يكون
 ذلك ففعل على الغائب وينصب الحاضر خفيا عن الغائب والله اعلم
 الفصل السابع في الرجل يأمر غيره بدفع المال الي غيره فبرجع للمهور
 بذلك على الامر او يرجع قال محمد بن علي بن الاصل اذا قال الرجل لغيره
 ان دفع فلانا علي الدرهم او قال اخي او قال اقول او قال اخي او قال
 عني في هذه الالف ففعل ذلك من الامر او قال بالدين وان افعل المأمور له
 فان له ان يرجع على الامر او دفع وكذا ان اقول عني ولكن قال الالف
 التي له علي كان اقرارا من الامر ويرجع المأمور عادي على الامر وان لم
 يشترط الرجوع والتميز فرق بين هذا وبين ما اذا قال لا اخذ عني
 وكذا مالي او اطلع عني مشقة مساقين عن كفارتي اقال تصدق عني
 بعشرة دراهم على المساكين او قال هب فلانا عني الدرهم ففعل ذلك
 لا يرجع المأمور على الامر الا ان يشترط التميز والوجه في ذلك ان الامر
 طلب التملك من المأمور في الوجوه كلها بما امره وان يقضي عنه ويؤدى
 عنه لانه لا يكون قاضيا عن الامر الا وان يكون القاضي له ملكا للامر
 الا ان الملك للامر انما يثبت في ضمن ملك الغائب لان الامر بالتملك من
 الامر انما يثبت في ضمن الامر بالتملك من الغائب عنه فملكه
 ملك القاض حتى يثبت للقاتل ملكه معقون بالمثل كانه يملكه
 بالمثل حتى لو ظهر ان ذنبا عليه يسترد ذلك الى الغرض وفي
 باب الزكاة والخزارة يثبت للقاض ملكه غير مصغر بالمثل
 حتى اذا اظهر ان الزكاة عليه لا يسترد من الفقير ما قبض ليعتد
 للقاض مثل فاذا ثبت الملك للامر في المرفوعين جميعا مثل ما ذكر
 للقاض ثم ان هذا وجه الله عليه سوك في فصل الدين بين من لم يقض
 فلا داعي ومن ثلوه اعطى فلا داعي لقسط الجواب في قوله ففعل
 حتى لا يكون المأمور حقا الرجوع على الامر الا بالشروط لان الامنة والعقبة
 سوى فاجاب ان الامنة لا يستعمل في كفنا الدين لا بفعل وهب فلان
 ولا بامنه ان اوفاه وانما يستعمل للتمليك بغير بدل اما الغنطه اعطى
 كما استعمل في التملك بغير بدل يستعمل في التملك ببدل
 وهو قضا الدين يقال فلان اعطى فلانا دينه وان اوفاه فان كان
 البرد وقضا الدين لا يزول ملك المأمور عن المرفوع بغير بدل
 ولا يزول ملكه من المرفوع بغير بدل بالتملك والاحتياط ولو قال
 انقذه الف درهم عني علي اني من امت لها او علي اني بها كذيل او علي اني

كن

كن علي او الي او قبلي او عندي كان هذا اقرارا وكان للمأمور ان يرجع بما قبض
 على الامر ويستثنى في حق الرجوع المأمور على الامر ان يكون المأمور قد دفع
 الدرهم ونقده بما مائة دينار او بامنه بما جازية او غير ذلك لانه اوفاه الله
 درهم بالقيمة لان بالسبع كس بالدين المأمور في دفع الامر للمأمور
 يجعلها قضا ما بالالف التي للغالب على الامر بالتملك او عاه بالبدل وذلك ان
 بن ربا في كتاب الاختلاف اذا قال لغیره امض فلان الالف التي له
 علي ففعل فلان فلان او قال فلان زعمه الله منطرح ولا يرجع على الامر بشي
 الا ان يكون خليفه له قال وهو قول ابي حنيفة رضي الله عنه وقال
 ابو يوسف رحمه الله يرجع بها على الامر وان لم يكن خليفه له ولو قال
 عني دفع بها عليه ولو قال له اخضه الالف التي له علي ففعل امض فلان
 امض له ولو قال الامر دفع فلانا الذي درهم ففعل له وان قيل عني او قال
 فلانا الذي درهم ولم يقل عني ولا قال علي بن صانم لما ولا قال علي ان كذيل
 له على انك على دفعها المأمور الى فلان فان كان المأمور شيئا للمأمور
 او كان خليفه او تفسير الخليفه ان يكون المأمور في الشوق بينهما اخذ
 واعطى وسنهما مواضعة على انه متى جاز سؤاله او وليه فبلغ منه
 او يقرض منه فانه يرجع على الامر بالاخضاع وكذلك اذا كان المأمور
 بعقل الامر فانه يرجع على الامر بالاخضاع وان لم يوجد شي من هذه
 الاشياء الثلاثة فالامر لا يرجع على الامر عند ابي حنيفة ومحمد بن
 رحمهما الله وهذا ابو يوسف رحمه الله يرجع ولو قال لغیره انفق
 علي فانفق رجوع علي الامر فان لم يشترط الرجوع وذلك لانه انما هو
 لم يقصر الدين الا عنده ان رجعه الله في شرح كتاب الاقضية ان في
 الامر لا يتناق وان الخراج والمصدقات الرجعية واشياء ذلك
 لا يوجب الرجوع الا بالشروط الا رواه عن ابي يوسف رحمه الله ان
 الفخ الامام محمد بن الاسلام على البزدوي رحمه الله في شرح الجامع في باب
 متصل بابواب القضاء وان دفع الرجل الى رجل ما او قال جازي به
 في سبيل الله او قال عني او قال انفق علي نفسي معي لك فمرفوض
 الا ان يتنوي الصلة في السير الكبير في باب المعنى وفي شرح السير
 اذا دفع الي رجل وقال انفقها على نفسي او قال علي عاينك ففعل اخذ
 ابو يوسف رحمه الله يقول ان قوله اخذ فلانا دفع فلانا الذي درهم
 وقضا كلامه محتمل اخذ عني محتمل اخذ عني محتمل اخذ عني محتمل اخذ
 عني الا ان لا يملكه الله على قوله عني مع هذا الامر من كل وجه لانه يكون
 امره دفع ملكه لان ما قبض به بغير ملكه للامر ولا بغير بصيرة
 المأمور ودفعه ملكه والامر بالتصرف في ملكه صحيح من كل وجه
 ومن حله على قوله عني او عني ان كان بيع هذا الامر من حيث
 انه امره بما هو حسنة ومعرفة لا يقع من حيث ان الامر لا يقع



مالك الغير يجب تفصيل الاموال ما لم يكن على علم قوله عن ولو كان صرح بقوله
عن اليس انه يرجع عليه بما ادى فكذا انما وليها ان هذا الكلام عتق
في نفسه وان كان الراي افترق عند اوجن اجنبي لا يثبت حق الرجوع ولا
يثبت حق الرجوع بالشك وما يقول فانه يحمل على قوله عن لا يقع الامر
من كل وجه قلنا قوله عن ليس بمذكور وغير المذكور انما هو
اذا لم يكن للاموال صحة بدونه اسلام معنا الكلام صحيح وان كان الراي منه
عند اوجن اجنبي من حيث ان هذا امر عام معروف وحسبه وليس
هو لو كان شريكاً له واعلمنا انه او كان في عياله لان المال ليس استعانة
كل واحد منهما لصاحبه والشركة كذلك فان العتاد ان كل واحد
منهما مستعين من صاحبه في قضاء الدين من مال الشركة حتى يختص
من ماله وهذا العتاد ان يستعين كل انسان من بقوله في قضاء دينه
من ماله وانما يصير مستعينا اذا حمل على العتاد منه والاخر الحاص هو
الذي استأجره مشاهرة امساكه بمنزله من في عياله ولو قال
ادفع الى فلان الدين وادفعه فله وليس بخليفة له ولا شريك له فندفع
لاشكانه لا يرجع على الامر في قول اي حنيفة ومحمد رحمهما الله كما في
السئلة الاولى الا ان الفرق بين المسئلتين هاهنا قوله ان المسئلة الاولى ان
لا يكون للمعاين استرداد ما دفع من القرض وفي السئلة الثانية ان
استرد ما دفع من القرض لا يكون في السئلة الاولى الدفع حصل بطريق
القضاء والدفع من حصل بطريق القضاء لا يكون للدفع اعادة الاسترداد
وفي السئلة الثانية الدفع ما حصل بطريق القضاء ان الدفع حصل بطريق
والامر ما ولو مجرد الدفع والدفع قد يكون في القضاء فلا يكون للدفع
قد استرداد ولو كان كما لا بدع والادعاء اذ في تحمل عليه فكذا في الامر
سترداد وامسك قول اي يوسف رحمه الله فقد اختلف المشايخ فيه
بعضهم قال يرجع على الامر وبعضهم قال لا يرجع على الامر وبعضهم قال لا
يرجع على القاربين ولا يرجع على الامر والله اعلم الفصل التاسع
فيما يجري بين رب الدين وورثة المدين عن رب الميت اذ اوجب الدين
للوارث مع لانه ذهب لمن عليه معنى ولو ان الوارث القربة ففعل
عند اي يوسف رحمه الله يريه عن محمد رحمه الله لا يريه وقيل خلاف
فيما اذا اوجب الدين للميت فزاد الوارث اما في هذه القضية يريه لا
خلافا فاذ اوجب غير رب الميت الدين لورثته فالقربة له كما في قول
وصايا الخيرة واذ امان من عليه الدين وسال وارثه صاحب الدين
ان يوحله لما ناجله لا يجوز في هذا التاميل ههنا اذ كثر الخلاف
رحمه الله في كتاب الحيل بعض مشايخنا قالوا ما ذكره المحقق في قول
محمد رحمه الله اما على قول اي يوسف رحمه الله فيبقى ان يرجع التاميل
ورد هذه المسئلة الى مسالة مذكورة في كفاية الاصل صورتها في

الميت اذا ابرأ الميت عن الدين فزاد وارثه على قول محمد رحمه الله لا يرجع رده لان
الدين ليس عليه وعلى قول اي يوسف رحمه الله يرجع رده لانه هو المالك بالدين
فما حمل رد الوارث عن اي يوسف رحمه الله جعل كل الدين عليه يجب ان
يجعل تاحيل رب الدين عن الوارث ويجعل كان الدين على الوارث قالوا لا يرجع
ان ما ذكره المحقق رحمه الله قول القائل ان الاجل ثلث خمسة للدين ولا
دين على الوارث ولا يثبت الاجل لعله فيعد هذا اما ان يثبت الاجل
للميت او يثبت الاجل في المال او وجهه الى الاول ان الدين مستقر عن ذمة
الميت بالموت يومئذ ان الاجل الثابت لهذا الشخص يستقر بموته
فكيف يثبت له الاجل انما في الاوجه الى الثاني ان المال عين والامان
لا يقبل التاميل قال مولانا رحمه الله عند المسئلة على الخلال واسه اقل
الفصل التاسع في القرض والاستقراض هذا الفصل يشتمل على
انواع ثلث في بيان ما يجوز واستقراضه وما لا يجوز قال محمد رحمه الله في كل شيء
بكال او بوزن بخا الخبطة والسعيير والسهم والتمر والبرج حاش
استقراضه والاصل فيه ان ما كان من الامثال يكون مستقرا على الغايه
والاستقراض بالمثل جائز استقراضه لان الغرض من القرض مفترق
بالمثل من غير كتمان الزيادة والغرضان فيكون من ذوات الامثال
خبر الحيل والوزن والعدد والانتظار يمكن اعتبار المائلة
المستور في القرض فيه يجوز استقراضه وما لا يكون من ذوات الامثال
بخوا الحيل ان واللات والخواهر والافرع والروين يجوز استقراضه
لان كل شيء معرفة القيمة المردوبه لا يثبت المائلة العترة في القرض
وهي المائلة من غير زيادة ولا نقصان بخا لا يثبت به المائلة المستور
في الاموال الربوية وهذا استقراض الشاة لا يجوز له الميت من
ذوات الامثال حقيقة وانما صارت من ذوات الامثال شرعا في باب السلم
حينما السار فيها كشرط محصور وهو الاجل والاجل لا يثبت في القرض
فان ربح من ذوات الامثال ههنا لا حقيقة ولا شرعا وقال ابو حنيفة
رضي الله عنه لا يجوز اقتراض الخبز واستقراضه وزنا وعدا وقال
ابو يوسف رحمه الله في رواية مثل قول اي حنيفة رحمه الله ومن اي
ما لا يحسن اي يوسف رحمه الله لا بأس به وزنا وقال ابن ابي مالك سأل
ابا يوسف رحمه الله بعض استقراض الخبز مرة قال لا بأس به قال وعليه
اقوال الناس جارية قال ابن ابي مالك وهذا اقواله المعروف وذلك في بعض
المواضع ان على قول محمد رحمه الله يجوز عدد او لا يجوز زنا وفي الانتقاص
محمد رحمه الله ان يجوز قرض الخبز بعد نقال ولفظا لا يحسن ابراهيم
الفرع رحمه الله وقال محمد رحمه الله بالوزن في قرض الخبز من الدنا والقر
احسب ان يجوز استقراض الخبز كذا لا يكره مرة وبعد اخره وهذا
جاز السك فيه كذا ويجوز استقراض الكعكة عدد لانه عدد من متناول

الميت



وفي رواية اخرى عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال لا خير في قرض الحنفية
والدقيق بالوزن وهذا القول ان كان حيث يوزن قال هشام رحمه الله
قلت لمجد القرض عندنا بالري سماع وزنا في قرضه فحين اقترضه بالوزن قال
لا يصلح ذلك لان اصله على وعن محمد رحمه الله ايضا قال انه لا يجوز الحنفية
ان تقرر وزن فان اخذوا كماله قبل ان يكتم له فالقول قول المستقرض
انه كذا كذا اخذوا عن ابراهيم عن محمد رحمه الله في رجل اقترض رجلا
عشرة ارطال لم يقم قال غير جائز فانه مشكك لان الممن ذوات
القيم على مذهبه حتى ان من اقل على انسان لم يغر فمكته ذكره في
بيع الخمار وذكر الشيخ الامام الزاهد في الاسلام على التزوي رحمه الله
في شرح الجامع ان الممن ذوات الامثال قال وتاويل ما ذكره محمد
رحمه الله انه يضمن بالقيمة انه قال ذلك في موضع لا يوجد له مثل فعلى ما ذكر
هو رحمه الله يرفع الاشكال وذكر بعض مشايخنا في شرح الجامع الصغير
ان الممن ذوات الامثال يضمن بالمثل في ضمان العدوانيات فذكر
فيه الزكوا واليه اشار الطحاوي رحمه الله في كتابه حيث قال ما كان موزونا
فهر منكر وذكر صاحب الاسطى انه مضمون بالمثل وفي غصب المستفاد
عنا في حنفية رضي الله عنه انه مضمون بالقيمة وبعض مشايخنا قالوا
ان المستقرض من الممن على الخلاف كالمسلم واذا اشترى شيئا في الذمة
ذكر في الايمان ان الممن يضمن اجرة قرضه لا قرضه في حنفية رحمه الله
وقيل هو قول القائل قال محمد رحمه الله في الجامع اذا كانت الدراهم
ثلثي حنفية وثلثها معاير فاستقرض رجل منها دراهم وهي جارية بين
الناس عدا وغير وزن ولا يأس به وان لم يجز بين الناس الاوزنا يجوز
استقرارها الاوزنا ان الصفر من كان غالبا كانت له عدة للصفر لكونه
غالبا ويكون الغضبة ساقطة الاعتبار لكونها معلومة وكون الغنم موزونا
ما ثبت بالنقص وما ثبتت كلفه وزنه بالنقص والعبء في ذلك التعامل
الناس فمن تعلموا موزونا قالوا في استقراره الا هو قد افترق استقرار
محمد رحمه الله اعتبار الغضبة في القرض من كانت معلومة وان سقط
في حق جواز البيع حتى قال لا يجوز بيعها بالقيمة الحالية الا على
سبيل الاعتبار وانما يضمن على كذا لان القرض اسرع جوارا من
البيع لانه مبادلة صورية يضرر حليما لان رد المثل في القرض في ايسر
من رد العين حكما ولهذا اجاز استقرار الغضبة ولو كان صريفا كان
صريفا بفسخه وذلك لا يجوز فعلى ان يشرع حكما والريوا التام يوفق في
البيع لا في التبرع فاحتبه الغضبة الحكومة في البيع ووثق القرض
لصيق حال وصعد حال التبرع وللمقرض مزية البيع على القرض
فان كانت الدراهم للمقرض فمضنة ولكنها عند القرض المستقرض منها
وزنا وان تعامل الناس التبايع بها عدد الان الغضبة اذا كانت غالبة

بمنزلة

بمنزلة ما لو كان القرض ففئة له فزاد ولو كان كذا لا يجوز استقرارها
الاوزنا وان تعامل الناس التبايع بها عدد الان الغضبة اذا كانت غالبة
نصفها مضنة ونصفها صفر المستقرض منها الاوزنا على كل حال لانه
لست على اعتبار واحد منها لان اسفاه اعتبار واحد منهما انما يكون حال
كونه معلوما ولو وجد فوجب اعتبارها واذا وجبه اعتبارها لم يكن
الاستقرار من في حق الغضبة الاوزنا واذا كان كذا لم يطل الاستقرار
في الغضبة من قبل في الصفر ضرورة نوع آخر في بيان ما ذكره من القرض
وما لا يكون ذكره رحمه الله في كتاب القرض عن ابن حنيفة رضي الله
عنه ان كان يكثر كل قرض حرم منفعته قال الكرخي رحمه الله هذا اذا كانت
المنفعة مشروطة في العقد وذلك بان اقترضه على لبره عليه مما حادوا
اشبه ذلك وان لم يكن مشروطا فاعلموا المستقرض احمده عليه فلا
باس به وهذا اذا اخذ من الرجل مالا دراهم او نائير لم يشره المستقرض
من القرض متاعا يضمن طال هو مملوكه وان لم يكن شر المتاع مشروطا
في القرض ولقد استقرضنا اشترى من القرض بعد القرض متاعا
بمنه قال فقيل قول الكرخي رحمه الله لا بأس به وذكر الكرخي رحمه الله
في كتابه وقال ما أحب له ذلك وذكر مجلس الامية الحلواني رحمه الله
عنه انه حرام لان هذا قرض حرم منفعته لانه يقول لو لم يكن اشتريه
منه قال الشيخ بالقرض في الحال وذكر محمد رحمه الله ان المتاع ايسر
الكرهية انما قال لا أحب له منه قريب من الكراهة ولعله ذوق الكراهة
ومحمد رحمه الله لم يربط له بأسا فانه قال في كتاب الصفر المستقرض
ان اهدى المقرض شيئا لا بأس به من غير فضل فهذا دليل على انه رخص
قول السلف قال شيخ الاسلام جواهر رآه رحمه الله ما نقل عن السلف
فذلك محمول على ما اذا كانت المنفعة وهو شر المتاع في مسكنات يضمن
قال بشرطه في الاستقرار من ذلك فمكروه بلا خلاف وذكر محمد رحمه
الله كما على ما اذا لم يكن المنفعة وهي اهدى مشروطة في القرض وذلك
بكونه بلا خلاف هذا ان اتقدم الاقرض على البيع فاما اذا تقدم البيع على
الاقرض وهو موزون لك رجل طلب من رجل ان يعامله بزيادة دينار فباع
الطلب منه العاقل من الطالب ثوبا قيمته عشرة دنانير اربعة دنانير
دينارا اقرضه مستدين دينارا اخرى ما رآه من على الاستقرار مائة
دينار وحصل المستقرض ثمانون دينارا ذلك المصنف رحمه الله ان هذا
جائز وهذا مذهب محمد بن مسلمة اما ما رآه روي انه كان له سلم وكان
كان اذا استقرض من انسان ثمانية اشباعا سلمة بالثمن قال بشرطه منه
بعض الدنانير الى ثمانية وعشرين مشايخ بل كان يكره ذلك
وكان يقولون من اقترض حرم منفعته فانه لو كان في القرض كان لا يجوز
المستقرض من علام من الشرب وكان قرض حرم منفعته ومن المشايخ من



قال ان كانا في مجلس واحد كره وان كانا في مجلسين مختلفين لئلا يباس به لان المجلس
 الواحد يجمع الكلمات المتفرقة فكانت اجابتهما واحدة فكانت المسئلة مشروطة
 في الغرض وكان الشيخ الامام قدس الامية الحلواني رحمه الله يعني بقول الغاصب
 ونقول محمد بن سليمان يقول هذا المجلس يفرض حرم منفعته هذا ابي جعفر
 منفعته وهو الغرض والله اعلم فتوع آخر في هدية المستقرض ودعوته
 اذا كانت الهدية مشروطة في الاستقراض فهو حرام ولا ينبغي للمقرض
 ان يقبل واذا لم تكن الهدية مشروطة في الاستقراض او اعلم انه اهدى لاجل
 الدين او لا ذكر شيئا الاسلام رحمه الله انه لا بأس بقولها والشرع عندهم اولها
 حكى عن بعض المشايخ بعد هذا اذا كانت الحاقلة حرك بطلبها فلا يكون
 بسبب القرابة او الصداقة او كان المستقرض معروفا بالمعروفه والسنن قاسم
 مقام العلم انه لا يسلطه لاجل الدين ولا يتورع عنه حتى يبين الله اهدى لاجل
 الدين وما قال بالخرافه في مسئلة البيع اذا تقدم الغرض على البيع بقول
 الغرض في مسئلة البيع فلهذا ايضا وعن محمد رحمه الله انه لا بأس من
 غير تفصيل حينئذ الى دعوى المستقرض فيقول قال محمد رحمه الله ولا
 بأس بان يجب دفعة رجل له على رجل دين فاك شيئا الاسلام هذا جواب
 الحكم فاما الافضل ان يتورع عن الاجابة اذا علم انه لا يخل الدين او اشكك عليه
 الحال قال شمس الامية المكي رحمه الله هذا ان كان يبعده قبل الاقراض
 اما اذا كان لا يبعده قبل الاقراض في كل عشرة بيت يوما وبعد الاقراض جعل
 يبعده في كل عشرة اوزان في البحات فانه لا يخل ويكون حسنا والله
 اعلم فتوع آخر في الرجاء في بدل الغرض واذا اتم في بدل الغرض
 ولم يكن الرجاء مشروطا في الغرض فلا بأس به روي ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم استقرض من رجل درهم فقبضه فاباع وقال اناخذ لك
 ثوب قال لم يشكك رحمه الله والمهان على ضربين ان كان يخل
 تحت الوزنين فلا بأس به وان كان يخل تحت الوزنين فهو على ثلاثة
 اقسام ان كانت الدرهم مكسرة او كانت صحاحا لا يضرها الكسر او كانت
 صحاحا بغيرها الكسر ففي الوجه الاول والثاني لا يجوز لانه تغدر واعتبارها
 زيادة على بدل الغرض لانه لا يكون ربوا وبعد اعتبارها هبة لانها هبة
 المشايخ فيما يحتمل النسبة وفي الوجه الثالث ان كان الرجاء زيادة يمكن
 تغييرها بدون الكسر بان كان يوجد فيها درهم جديد يكون مقدارا
 الزيادة لا يجوز وان كان الرجاء لا يمكن تغييرها الا بالكسر يجوز
 بغير رجاء الهبة فتكون هبة المشايخ فيما لا يحتمل النسبة والله اعلم
 فتوع آخر في تغيير المستقرض وانفقاه واذا استقرضه فلهذا
 فاسد فان علي قول ابي حنيفة رحمه الله يرد عينها ان كانت
 تامة ومثلها ان كانت مستهلكة واما علي قول ابي يوسف رحمه الله ويحذر
 فتعذر ذكر بعض مشايخنا في شرح كتاب الطهارة ان المشايخ اختلفوا

فيه على قولهم قال بعضهم يرد عينها ان كانت تامة وان كانت هالكة فعليه
 قيمتها وقال بعضهم على قيمتها على كمال حال وفي النعمان ابدل على هذه
 فتعذر ذكره ان المستقرض يلو شافى فقلت فعليه مثلها في قولك
 حنيفة رحمه الله وقال محمد رحمه الله عليه قيمتها في آخر ما قصدت به
 فليعلم قبل ان يكسر والحاصل ان من مد حقه محمد رحمه الله يعتصره
 قيمتها في آخر يوم كانت راحته ويجب على المستقرض والغاصب ذلك
 وقال يعقوب عليه قيمتها يوم استقرض فتعذر ذكر القيمة ولم يفسد
 فيها اذا كانت تامة او هالكة على قولها والفلس الغيبة اذا كسدت
 فان كانت تامة رجعها بالتمام وان كانت هالكة فعلى الاختلاف الذي
 ذكرناه من المسئلة في الحاصل فخرج مسئلة اخرى في كتاب الغصب ان
 غصب من اخر رجلا وهلك حقه واستهلك ثمنه فلهذا ان الرب
 قال ابو حنيفة رضي الله عنه عليه قيمته من الفضة يوم المحصر
 وقال ابو يوسف رحمه الله عليه قيمته من الفضة يوم الغصب وقال
 محمد رحمه الله عليه قيمته من الفضة يوم الانقضاء ووجه كونها على
 تلك المسئلة ان الواجب على المستقرض رد مثل ما قبض وعلى الغاصب
 كذا له وقد حصل قبضا للفلس وهو راحه غصب ريب مشايخنا
 في الحاصل راحه وقد عجز عن تسليم راحه الخسار وحيثما غصب
 الرب محض عن تسليم الرب ومستقرض الفليس يحجز عن رد الفضة فهو
 كونهما راحه وانما ربن فلهذا يخلو تلك المسئلة لو اوجبت القيمة على
 ابي حنيفة رضي الله عنه وجب اعتبار القيمة يوم المحصر منها غا
 وجب اعتبار القيمة يومه فلما وجب قبضها فوجبت النال على قوله
 ولم يوجب القيمة لهذا وعلى قوله لا اوجبت اعتبار راحه اما يوم
 الاستقراض واما في غير يوم كانت راحه كاهه اوجب القيمة من الفضة
 وعلى قول ابي حنيفة رضي الله عنه الفليس واما كان بالاستقراض
 به جائز بعد ان يكون الاقتراض من عين يدين والحواب في العدل على
 ما ذكرنا من غير تفاوت وحكي عن جماعة كثير انهم كانوا يفتون
 بقول محمد رحمه الله رقبنا بالناس وهكذا كان ينبغي الصكر والسعود
 برها الامية رحمه الله ثم اختلف المشايخ في استقراض الفليس على قول
 ابي حنيفة رضي الله عنه لم يحجز رقبنا قوله وبعضهم حوزة والله اعلم
 فتوع آخر في المستقرض اخذ المستقرض في ثلثة اذرى في ثلثة اذرى
 عن محمد رحمه الله اذا اخذ المقرض المستقرض في ثلثة اذرى فان شافى
 حتى يرد في الموضع الذي استقرضه وان لم يرد فلهذا فلهذا
 ههنا وانما المستقرض ان يعطيه القيمة ارج عليه قال ابي حنيفة
 محمد رحمه الله رجل استقرض من اخر طعنا بالعداوة فاحذر الغرض
 بركة قال ابو يوسف رحمه الله عليه قيمته يوم اخرضه وقال محمد



رحمه الله عليه قيمته بالعراق شواختها وليس عليه ان يرجع معه الى العراق
 واما حجة العامة وذكر القدر في رحمه الله في شرحه فان الاستغفر من ذنوبهم
 بخاريه والعياشي بلدة لا يبعد عن الجارية فان كان ينفق في ذلك
 البلد فان صاحب احواله قدرا الساقية ذهابا ورجوعا سويق منه
 وان كان بلدة لا ينفق وجبت القيمة بشرط ان يرجع الى يوسف رحمه الله
 انه رجل اقرب من رجا طاعا ما وعصية اياه ولم يزل وموتة والتفاني في
 بلدة اخرى الملعان فليطاع في اوارض فان احسبته قال يستويق
 له من المملوك حتى يوفيه طعامه حيث عصبه او حيث اقرب منه قال
 ابو يوسف رحمه الله ان ترأضيا على هذا الحسن وانما طالع القيمة
 اخبرنا الاخر عليه وهي القيمة في البلد الذي عصبه او استغفر من ذنوبه
 حال يوم رافق في القول في ذلك قول المملوك وان كان الغصب قائما
 بعينه في يده اخبرته على اخذه ولا اخبرته على القيمة وفي يوم الاماني
 رجل استغفر من ذنوبه من اخبره من الكلب او العوزي فانقطع في احدى
 الناس قال بحسب الغرض على التاخير حتى يدرى الحد يقف عند
 اي حيلة رحمه الله ان الحق لا يتعلم عن العين بهلاك العين على ما
 عرف في موضعهم فان ابي الحق في العين لوجود العين عليه معلومة
 كبر على التاخير الى وقت الادراك لم يزل الله عين حقه لكثرة ما في
 التاخير ضرب من ضرب الغرض الذي اخبره الحق من الاستغفر وهذا
 العشر في ضرب التاخير فان اولي بالرفع وفي يوم رافق سماعة عن
 ابي يوسف رضي الله عنهما في رجل استغفر من ذنوبه من اخبره من
 العزلة كمالا او زنا فلا يقرب منه الغرض حتى انقطع فهذا لا يقرب
 الغلوس اذ لا يكون لانا هذا مما يوجد فتجرب صاحبه على التاخير به
 الا ان يحسب الا ان يتراضا على قيمته وهذا في الوجه مثل رجل استغفر
 من رجل طاعا من بلدة الملعان فيه رخص في التفتيا في بلدة الملعان
 فيه حال فاخذ المالك في حجة فليس له ان يحسبه ويومر به
 المملوك بان يورق له حين يعطيه اياه في البلد الذي استغفر منه
 فبما انه اصاب نوع آخر في الشرط في الغرض اذا قال لعينه اقرب مني
 عشر دراهم على ان اعطيه كمالا او زنا فافعل فعليه عشرة دراهم
 واداه مثل الدرهم الذي قبضها وانما كان كذا لكثرة شرط في الغرض
 ما لا يتعلمه الغرض لانه شرط ان يكون الغرض مضمونا بغيره لا يمكنه
 والغرض يوجب ضمان المثل فهو معنى اشتراط في الغرض ما لا يتعلمه
 الغرض الا ان الغرض لا يطل بهذا الشرط الفاسد لانه شرط في الغرض
 لا يطل بالشرط في الغرض ويطل بالشرط والغرض متى وقع يوجب
 المثل وانما اقرب من بالخوف بشرط ان يوفيه بالهبة فليطاع في
 اجازته لانه فرض جبر منعده لان الاستغفر من ذنوبه خطر الطريق ان لم

يكن

يكن له حل وموتة كان له حل وموتة بكنهه فخطر الطريق وعلى هذا السماع القوي
 يتعامل بها القار فانهم يقرضون ثوبا بينهم ويكتب المستغفر من الغرض
 ستغفره الى مكان فان كان ذلك في الغرض فهو مملوك لانه فرض جبر
 منقعة مائة سقطت من المستغفر من مائة الجمل وخطر الطريق وان لم يكن ذلك
 مشروطا في الغرض فلا بأس به ولا يجوز الاجل في الغرض ولم يفعل ذلك كان
 حالا سواء اجل بعد الغرض او اقرب من مولا وهذا قول جماعة من اهل
 وقال مالك وابن ابي ليلى يصح التاجيل واجهوا على ان التاجيل اقل
 عند الغرض من غير التلقات وضمان التلقات وعن النبايات
 صحيح وانما يرجع التاجيل في الغرض عند ان الغرض في معنى العارية لان
 ما يكثر في الغرض في المالك لانه عين ما دفعه او لم يفعل كذا كان هذا
 مباداة المستغفر من يحسبه لنفسه واستغرا ما اذا ثبت ان الغرض في معنى
 العارية فنقول العارية شرع غير لازمة حق الشرع ولو صح التاجيل
 فصارت لازمة الى معنى الاجل فيكون فيه تفسير حكم الشرع وانما يجوز
 وعارية الدرام والدرهم ثمنه وكذا لكل ما اجاز في الغرض من
 العجل والوزن والعدد والقياس فاعار منها فرض لانه بعد العمل
 فيه تحقيق اشارة لا اشارة لتجربته لئلا يترك منه فله
 استغفارا مع بقا العين فمحل مجاز عن الغرض وامان ذلك العبر
 تسليط المستغفر على الانتفاع بالاستغرا على ان يرد عليه قيمته لا يمان
 الانتفاع به مع بقا عينه بغير كسبها على استهلاك عينه في حاجته
 على ان لزمه مثله وذلك اقرب من حتى انه لو استعك الدرام لاجل منقعة
 يمكن استغفاراها مع بقا عينها فان استعها لم يزل بها موارثه او
 ذلك يكون عارية حقيقة ولا يكون فرضا ان سماعة عن محمد رحمه الله
 قال بعينه اصن عن اقلان الكلان الذي اعلى ففعل وانما اياها
 من عنده فشر ان الصامن اخر المضمون عنه والتاخير جائز وليس هذا
 بمنزلة الغرض ولو قال اقرب من هذا الرجل الف درهم فافعل فشر اخر
 بها لم يجز للتاخير لان هذا ادائه فصار مضمونا والتاجيل في الغرض
 بالحل والاول اذ اعط نفسه وانه اعلم نوع اخر في شر المستغفر من
 ويدخل فيه اذا اراد المستغفر من دفع عين المستغفر من فضا حق الغرض
 او اراد المضمون احد عين المستغفر من فضا بحق نفسه قال محمد رحمه الله
 رجل اقرب من رجلا كرام من طعام وقضته المستغفر من ثم ان المستغفر من
 اشترى من الغرض الكرام الطعام الذي له عليه مائة دينار جاز لان الكرام
 الغرض دين وجب على المستغفر من لا يعقد الا صرف ولا يعقد الضمان وبيع الدين
 الذي لم يوجب بعقد الصرف ولا يعقد الضمان جاز لما وبيع من حقه عند الله
 بن محمد رضي الله عنهما واما ما يبيع المسار فيه قبل الغرض من عليه وبيع به
 الصرف قبل الغرض من عليه ان السلم فيه مبيع وبيع المبيع قبل الغرض



اذا كان منقولا لا يجوز لغيره ان يبيع ما يبيع فيه وهذا يدل على ان البيع
لان العقد لا بد له من مبيع وقبض وليس احد الباعين في ان يجعل مبيعا ما يبيع
من الاخر فلهذا كله واحد منها مبيعا وشا وكان يبيعه ببيع المبيع المنقول
فدل القبض ولا يجوز اما الدين الواجب بالقرض ليس مبيعا فبيعه من
عليه قبل القبض بالحدس الذي روي في ثمان محمد رحمه الله ان يترك في القاب
ان الاخر المستقر من قايه في يد المستقر ومنه الشر او مستهلكا واحاب
بحوز هذا الشرط مطلقا فان كان الكرا المستقر من مستهلكا وقتا لشرائه
فالحوز قول الكل لان المستقر من يبيع مطلقا للمستقر من لا يستعمله ولا يجب
مثله دينيا في ذمته بل لا خلاف فاذا انتشر في الكرا الذي للمقرض عليه فنقد
امناف الشر الى ما هو موجود فتبطل الشر بلا خلاف وان كان الكرا المستقر
قايما في يد المستقر وقت الشر فالجواب قول ابي حنيفة ومحمد ومهما
ان المستقر من يبيع مملوكا للمستقر من بنفس الغرض فكل القرض عندهما
ويجب مثله دينيا في الذمة فاذا ادبى الغرض الذي يبيع فكل القرض عندهما
موجود اما على قول ابي يوسف رحمه الله فينبغي ان لا يجوز هذا الشر لان
على قولنا المستقر من لا يبيع مطلقا للمستقر من ماله يستعمله ولا يجب
مثله دينيا في الذمة قبل ان يستعمله وان اصاب في الشر الى الكرا الذي في ذمته
ولا كفي في الذمة فقدر اصاب في الشر الى المعدوم فلا يجوز فخرق بينهما اذا
المستقر من الكرا الذي عليه وبينهما ان الاشتراط عليه فان شره انما لا يجوز
الا في شره وشره خارج عن العقل اذا كان المستقر من حالها وقتها اذا
كان قايما والغرض له اذا اشتراه غيره انما لا يجوز لان التسليم يحتاج اليه هناك
والبايع لا يتمكن من التسليم الا بالقبض فكان يحتاج الى التسليم في الحال
والعجز عن تسليم المبيع وقت البيع يمنع حوز البيع اما ههنا الكلام غير
محتاج اليه لان الاخر في ذمة المشتري وما يكون في ذمة الانسان يكون
في ذمته ولهذا اختلفوا في ان اصاب في هذا البيع فان قبض المستقر من كمن
من المستقر من قبل ان ينفذ في الشر اما من على صحته لان الافتراق حصل
بعد قبض احد الباعين حقيقة فبما ليس بقرض وان افتراق قبل قبض
المقبوض من الثمن من المستقر من القبض البيع وعاد الكرا دينيا في ذمة المشتري
لان الافتراق حصل من دين دين وانما جاز في ماله من قبضه فبما ليس بقرض
وهذا بخلاف ما لو وجب للمستقر من على المقرض كقرضه فنتبها بما
القرض بالقرض وتفرقا من غير قبض فان ههنا كذا يظل العقد لان هناك
الاftراق حصل بعد قبض الباعين حكما لا مالا في ذمة كل واحد منهما
مقبوضه لان ذمته في يده والافتراق بعد قبض الباعين حكما ليس بهما
فيما هو ماله ولا في نفس بصره اما ههنا بخلافه على ما ذكرنا وعلى ما كنا
عنا اما ما في الاصل انما هو الذي لا يرد له الدين في ذمة الله في خطاب
البيع من هذه النسخة بطل العقد في هذه الفسورة ايضا فان قيل

سبحي

ينبغي ان لا يبطل العقد في مسئلتنا وان افتراق قبل قبض المقبوض الشر
لان الكرا في ذمة المستقر في حكم القرض حتى ان كان له على اقرضه
فيما به عشرة دراهم وقبض عشرة وعرفا جاز وجعل ما في الذمة من الدينار
كالقبض حتى جاز بعد القرض فبما يجب ان يكون ما في الذمة كالقبض
والجواب عن هذا ان يقال ما بان جعلنا الكرا الذي في ذمة المستقر من
في حكم القرض الا انه دين حقيقة فالدرهم اذا لم يقبض فهو دين حقيقة
وحكما كان الدين لما تب الدين في العبرة والدرج في حوا الاحكام وفي
السلة الصرف التي دللنا ما احدا الباعين وهو الدرهم مقبوض حقيقة
وحكما والبدل الاخر وهو الدينار مقبوض حكما فحان الدين ههنا
مرجوع والمرجوع سابقا لاعتبار بقضية الدراج وعلى ما حكينا عما الشيخ
الامام والراشد عبد الله الشيباني رحمه الله فوجه الجواب وهو ان في بين
مسئلتنا وبين مسألة الصرف ان الشرط في باب الصرف ان يفتراق وليس
بينهما عمل فان كان الدين في الذمة وجد قبض الدرهم في الذمة
وافترقا فقد افتراقا وليس بينهما العمل وفيما والصرف الشرط ان يجعل
الاftراق عن عين عين حقيقة او عين عين حقيقة ليدين وفي مسئلتنا
اذا لم يفتراق الدرهم لم يفتراق الاftراق عن عين عين حقيقة او عين حقيقة
بدل ثلثة افتراقا ولو ان المستقر من لم يستر من القرض الكرا الذي عليه
ولكن قايمة المقرض بماله عليه من القرض والكرا القرض الغايه في ذمته
المستقر من بعد فان المستقر من الجبار ان شاذ دفع عين ذلك القرض وان
شاذ دفع اليه كرا اخر ولو اراد المقرض ان ياخذ عين ذلك القرض وان شاذ
دفع اليه من المستقر من لم يكن له ذلك الا بقرض المقرض قايما وهذا قول
ابي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما لان القرض المستقر من يزول عن ملكي
المقرض ويصير مملوكا للمستقر من بنفس القرض ولهذا لو باع المستقر
المستقر من من غيرهم او هبه او صدق به عليه يجوز ولا يفتق حكم اجازة
المقرض ولو بقي العين المستقر من على ملك المقرض لنزول تصرفات
المستقر من على اجازة المقرض فان اصابا المستقر من ملكا للمستقر من
بنفس القرض الحق ما يرا ملاكته فله لو اراد القرض ان ياخذ المستقر من
كرا كان للمستقر من في الاصل لم يكن له ذلك الا بقرض المستقر من وكذا اذا
اراد ان ياخذ القرض المستقر من على فضل الشر فقل ان المشتري
المستقر من الشر الذي عليه عشرة دراهم مثلا ونقد الدرهم في المجلس
حتى جاز الشر والمستقر من قايه في يد المستقر من بعبء من جديد
عبيها فدل لسه القرض بان كان مقبضا مثلا ونقد الدرهم ان يرد بالعب
على المقرض لم يكن له ذلك لانه لا وجه الى ان يرد حكمه بالشر لا بالشره
ولا وجه الى ان يرد حكمه المقرض فبما لا يوجب المسلمة من العب بل يوجب
على المستقر من مثله ولكن يرجع بفلسان العيب من الثمن لان البيع كرا

السنة

في الزمان ونحوه لا من المستقرين والمستقرين معيب والكر الذي وجب في
الذمة بدعيه يكون معينا ايضا ومطلقا العقد ينتهي السلامة عن العيب
فقد اشتراه علي بن ابي سلمة ووفى ثمنه وان معيب ونعت رزده لانه كان في ذمة
المستقرين وهاهنا اشترى المستقرين ذمتهم اذا لا يجوز ان يستوجب الانسان
لنفسه شيئا في ذمة نفسه فلهذا لا يملك المستقرين ان يشترى من نفسه او يبيع
منه المانع على عيب وهناك يرجع بنقصان العيب كذا ههنا قال ولو ان رجلا
استقر من رجل كرام من طعام وقضيه بغير ان المستقرين اشترى ما عليه
بكر من طعام وسقط وبيع اليه الكرا الوسط قبل ان يتدبر فاعن المجلس والعقد
حايث ولو ان يقدرا الوسط حتى افرقوا عن المجلس فقد بطل العقد بغير ان
تقدرا الوسط حتى جاز العقد ليرجع المستقرين بالكر المستقرين عيبا
لا يردده ولا يرجع بنقصان العيب بخلاف المسئلة المتقدمة وهو اذا اشترى
الكر الذي عليه بعشرة دراهم وبقي المسئلة بخلافها بان هناك يرجع بنقصان
العيب يرجع بعض الكرا الذي ذمة المستقرين فيعبر المستقرين مستثريا
كرا من الحصة باقل من كرا خطه فانه ربحا ما اذا اشترى بالدرهم لورجع
بنقصان العيب يرجع بنقصان الدرهم التي ربحها المستقرين الي الخوف فيعبر
المستقرين مستثريا كرا باقل من عشرة دراهم وان يكون ربحا قال ولو
ان رجلا استقر من رجل كرام من طعام وقضيه بغير ان المستقرين اشترى
ذات الكرا المستقرين بعينه من الميزان لا يرد هذا وهو هذا الكرا على
قول ابي حنيفة رحمه الله ان لا يرد هذا لان عندنا المستقرين بعينه ملكا
للمستقرين بنفس الميزان فيعبر مستثريا ملك نفسه اما على قول ابي
يوسف رحمه الله فالكر المستقرين باق على ملك الميزان فيعبر المستقرين
مستثريا بملك غيره فيعبر فرق ابي حنيفة رحمه الله ومحمد بن ابي نعيم هذا
وبين ما اذا اشترى رجل مال من مائة ربه شيئا من مائة ربه فان
يبيع وان اشترى بملك نفسه والفرق ان شرا ب انما يبيع لانه يستفيد به
ملك التصرف لانه لو كان له فيما اشترى ب ملك التصرف فكان شراوه في مائة
في حق نفسه فاما المستقرين بشرا ب لانه لا يستفيد شيئا بملك الرقبة ولا يفرق
لانه استفاد جميع ذلك قبل هذا بالشرا ب المستقرين فلم يكن شراوه مفيدا
في حق نفسه فلا يبيع وفرقا ايضا بينا اذا اشترى رجل من اخر شيئا بشر
ان المشتري اشترى ذلك المثل منه فانه باكثر من المثل الاول
او بانقص منه فانه يبيع الشرا ب وهذا مستثريا بملك نفسه والفرق ان
في مائة الشرا ب الاول بنفس مقتضى اقدامه على الشرا ب الثاني بجمع
المشرا فامكن القول بان يفسخ الشرا ب الاول لان الشرا ب قابل للفسخ
واذا فسخ الشرا ب الاول مقتضى الشرا ب الثاني فالمشتري بالشرا ب
الثاني يستفيد بملك الرقبة وملك التصرف فيجمع فاما في مسألة
العرض لا يمكن القول بانفساخ العرض الاول مقتضى اقدامه على

الشرا

الشرا او اختلف عبارة السالك في ذلك بعضهم قال لو فسخ العرض لا يتم
الايثار والمستقرين لان تمام البيع يقتضي القبض المستقرين من حيث يكون
يرد المستقرين الرد قبل والايثار مما يمكن اثباتها بطريق الاثبات
ولا يثبت كذا العرض الا ان استقر اعتبار الرد بشرط التزامه بالعرض
ولا وجه له لان ما لم يشترط القبض لا يستقر اعتباره وان كان في حق
ذلك الشرا بطريق الاثبات لا يتم ان من قال لعين بعين بعين
عن بعض شيئا بعين بعين بطريق الاثبات لا يثبت كذا العرض بشرط صحة الفسخ
فانه لا يمكن فعله مما يمكن اثباته بطريق الاثبات لا اذا استقر اعتبار القبض
بشرط صحة الفسخ ولا يستقر وان كان ثبوت الفسخ مقتضى بشرط وهو الاثبات
عن الامر كذا ههنا وبعضهم قال العرض اعادة وقد ابيح التاجيل
فيه والامارة لتبطل الفسخ بشرط رد العين الا ان فيما يمكن الاثبات
بما لا يستلزم العين فانه مقتضى عرضه مقام الفسخ من حيث هو
وقام رد البدل ملحقا ب رد العين فيقوم قبض العين مقام قبض
المنفعة اربعا وبعد ما حصل قبض المنفعة فمقتضى لا يمكن فسخ العقد
عليها وقد ابيح بعد ما حصل قبضها فمقتضى ما اقيم مقامها وهو
العقد وبعضهم قال العرض حله حله الانسان والا فان كما لا يرد عليها
العين والدليل على ان حله العرض حله حله الانسان والا فان كما لا يرد عليها
بالكر وقال المستقرين ان العرض فانه يكون حله لو ان يتصرف احدا
غيره فيقول العيل فيثبت ان العرض حله حله حله حله ولا يرد عليه
العرض وانما المانع العرض بيع الكحل بملك المستقرين فاستقر
بهذا الشرا لا يقتضي شرا ب ملكه المستقرين لا يرد العرض ولا يبيع
في الشرا فان ولو كان المستقرين هو الذي باع الكحل المستقرين
حاذر السلك من غير ذلك خلاف وانما ههنا في قول ابي حنيفة رحمه
الله ان المستقرين بملك المستقرين بنفس العرض فمقتضى العرض حله
فاما ما يبيع بملك نفسه واختلف الشرا على قول ابي يوسف رحمه الله
انه بعضهم قالوا يجوز ان على قول ابي يوسف رحمه الله المستقر
ان كان لا يملك المستقرين بنفس العرض لانه يملك المستقرين فيه
بيعا وبيع واستعلاء بغير ماله كماه وبيع من العرض حله
مستقر فانه يستهلكه كملكه على نفسه فلهذا لا يرد العرض بملكه
العرض فمقتضى البيع منه بطل استقر من رجل مائة درهم على
انما جاز فمقتضى بطل استهلاكه ما جاز اشترى ب ما عليه من الدرهم
بعشرة دراهم وفرق بين الدائره ونعت فاعاد الشرا بالامانة
على قول ابي حنيفة رحمه الله ولا يرد الدرهم المستقرين حله
مملوكة للمستقرين بنفس العرض ووجب مائة ربه في ذمة
المستقرين فاذا اشترىها بالدرهم فقد اضاف الشرا الي موجود

البيعة



فصارت هذه السلسلة نظير السلسلة الاولى فاما على قول ابي يوسف رحمه الله
 فلان الدرهم المستقرض وان لم يصرفه لم يكن مستقرضا بنفسه الغرض
 والمحب مثلهما كذا في الزمة الا ان الدرهم في الزمة كذا وان لم يكن
 الدرهم في الزمة لانها لو كانت في الزمة فالعين لا تتعلق بغيرها والدرهم
 لما ذكرنا ان ما لا يتعلق بالعقد لا يشارة اليه اذ كان عين لا يتعلق بالاصل
 اليه اذ كان ديننا وانما يتعلق بها في الزمة فيصير المستقرض مشتر
 بالدينان ويطلق تلك الدرهم ديننا في الزمة وانما لا يتعلق بالسلسلة
 الاولى على قول ابي يوسف رحمه الله لان العلم يتعين في العقب
 ويتعلق العقد به بالاشارة اليه اذ كان ديننا فاذا كان الطعام في زمة
 صار مشتر بالعدوم فلم يخر اما الدرهم فمما لا يتعلق به اذ كان
 وجه المستقرض الدرهم اربوا او يهرجا لم يرد هاهنا لوردها اما ان
 يرد هاهنا الشر او على الغرض وعلى الوجهين متعين على ما ذكرنا
 فيما اذا كان المستقرض على طعام فلا يرجع بتقصان العيب ههنا اليها
 بخلاف ما اذا كان المستقرض على طعام وقد اشترىها المستقرض بالدرهم
 وبان السلسلة بحالها فان كان يرجع المستقرض بتقصان العيب
 وكذا ان العقد يتعلق بالدرهم الذي هو عين بالاشارة اليه فينطبق
 بالجر الذي في ذمة المستقرض بالاشارة اليه الا ترى ان من كان له
 على آخر طعام فاشترى من عليه من الطعام فصار قاعدا على انه
 لم يكن عليه شيء فانه يطلق الشر اذا انطبق العقد بالجر الذي في ذمة
 المستقرض وقد اشترى اذ ما يرد وجهه من العيب يرجع بتقصان
 الدرهم الذي هو عين بتقصان مشتر بالجر فاعلم ان ما يرد وجهه من العيب
 يردوا اما العيب لا يتعلق بالدرهم الذي هو عين بالاشارة اليه فلا
 يتعلق بالاشارة اليه اذ كانت ديننا الا ترى ان من كان له على آخر درهم
 فاشترى من عليه تلك الدرهم فصار قاعدا على انه لم يكن عليه شيء لا يطلق
 ذلك السبع وانما يتعلق العقد بالدرهم الذي في ذمة المستقرض ويجب
 للمستقرض في ذمة الغرض مائة درهم جازا ثم انما الدينان يرد وجهه من العيب
 على المستقرض ما به جازا ثم وجهه ما به جازا فصار القرض في ذمة
 ما كان عليه المستقرض بما وجب له على القرض بعد اذن الدينان ولو رجع
 بتقصان العيب سلكه مائة و زارة مما ورد بها وهذا اربوا المستقرض
 قيمته الجوزية في الدرهم عند مقابلة الدينان قل حتى يقع القرض
 ههنا وان الذي وجب للمستقرض على القرض في حياته والذي
 وجب للمقرض على المستقرض في زبوت والفاوت في الوصف يمنع
 المتفاصصة فاما التفاوت في الوصف يمنع وقوع المتفاصصة بشي
 الا ما منع وقوع المتفاصصة اذ جعله قرضا صار قد جعله قرضا
 لانها اقد ما على بيع الدينان الذي هو قرض معهما ان العقد لا يتعلق

بذلك

بذلك الدرهم فان هذا العقد لا يفيد سوى سقوط ما على المستقرض
 من الدرهم كان كضد هاهنا له القاضية واذ يرجع المستقرض على
 المقرض بتقصان العيب ههنا ان يرد على المقرض مثل ذاهد الزبوت
 ويرجع عليه بما يرد فحيا قد فعل قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ليس
 له ذلك وقد قول ابي يوسف رحمه الله لانه لا يرد وجهه السلسلة فزعمه
 اخرى ان من كان له على آخر درهم فوجبه فاقواه الدينان واما على
 الدينان يرد وجهه القرض في يد القاضين او استهلكه ثم علمه كرس
 فادان يرد من المقرض ويرجع بالجر والقياس ان ليس له ذلك
 وهو قول ابي حنيفة رحمه الله ومحمد اربوا وقال ابو يوسف رحمه الله
 له ان لم يردوا استثنى ان يوجه قول ابي يوسف رحمه الله ان الغرض
 لو كان قايما بعينه وبذلك رد كان له ان يرد ويرجع بالجر فاذا اخرج
 من رد العين وبذلك من رد البتل يجب ان يكون له رد البتل ويجعل رد
 المثل كره العين ايضا لوجه في الجوزية لانه وجه قوله ان القرض
 اذا كان قايما بعينه فادان يرد بتقصان القرض عن اصله فهو بخلافه
 في الاصل كغيره في الجوزية سعا انما يرد مثل القرض لا يفيض
 القرض في القرض لان المثل ليس بتقوض فيه وعين القرض لا يستند
 حقه في الجوزية انتم او تحفه لا يعود في الجوزية اينذا هذا اذا وجد
 المستقرض الدرهم المستقرض زبوتا او بخرجه فان وجد ما ستره
 او رصا وكان ذلك بعد ما اشترى ما عليه بعشرة دنانير وفقد
 الدينان فان زبوت فاعز مجلس البيع فقد استندل استوفى والراس
 بالجر وذا جاز من الغرض مائة درهم جازا والسبع مائة على العينة لانه
 لما طهر ان الدرهم المستقرض سلكه ورضا ما لم يرد ما وجب في
 ذمة المستقرض على القرض مثلها ستوفى واستقرض المستقرض
 فان كان فاسدا لانها موهنة واستقرض من الدينان فاسد لان القرض
 الفاسد يوجب ضمان البطل فها هو من ذوات الامثال كالعقود الفاسدة
 والمستقرض يبيع الدينان يستوجب على القرض مائة درهم جازا
 والستوفى ليست من جنس الدرهم فلم يحصل الاستيفاء وهما في
 مجلس العقد فاستندل المستقرض المستوفى بالجر وبيع العقد
 على العين اذ ليس فيه الاخير قرض يبيع على العقد الا اخر الجاهل ذلك
 ليس بهما يردان فقرض من الراس يطلق البيع لانها قبل قرض احد
 البدين في فقرض القرض وهذا بخلاف ما اذا كانت الدرهم زبوتا او
 بخرجه وفقرض من الراس بعد قرض الدينان فحينئذ لا يفسد العقد
 لان الزبوت من الدرهم وقد وجب مثل المستقرض من الزبوت
 في ذمة القرض على المقرض وجب اذا كان واجبا للمقرض على

www.alukah.net

المستقرض بالقرض والافتراق حصل قبل قبض الدراهم حقيقة
 والاخرجهما وان كان لمصلحة القرض قال والغرض من منزلة الدراهم
 والدانير في جميع ما ذكرنا لان الغرض من ائتمار وانما يتعين بالتعيين
 بقا ربح القرض اذا كان قرضا لحكم الدراهم الزبوف والتمهجة فاذ اشترى
 الرجل من اخره لوسا وقصدها اشترى باوحيب في ذمته من القرض
 بدراهم او دنانير بقدر الدنانير او الدراهم بل وجد بالغرض شيئا اخر
 من الثمن كالمائة في الدراهم فانه لا يرد لها ويرجع بقصان الغنى
 وان وجد بها شيئا اخر جها من الثمن ومن ان يكون من حش قرض
 الناس فانه يرد لها ويستند لها وان لم تستند لها ونظر قرض المجلس لا يطل
 القرض وان حصل الافتراق قبل قبض احد الدينين الا ان بيع الغاوس
 بالدراهم او بالدنانير ليس بصرف والافتراق قبل احد الدينين قرض
 ليس بصرف لا يوجب بطلان القرض فاذ اقرض شيئا محورا عليه او مقيدا
 مالا ودفعه اليه فاستعمله فلا ضمان عليه اطلاق المسئلة في نسخ اي قصص
 رحمه الله وفي نسخ اي سليمان رحمه الله انه لا ضمان عليه في قول الى حنيفة
 وعبد ربه رضي الله عنهما وفي قول اي يوسف رحمه الله هو من امن وهو
 الصمم لان هذا سببه الودعة من حيث ان المالك في الوصعين سلكه
 على الاستحسان ولو اقرضه من غير المحور عليه فاستعمله القرض فلا ضمان
 عليه مادام اقرضه اذ اقرضه يوما اخذته في المسئلة من غير خلاف ويجب
 ان يكون هذا الحاق ايضا في قول اي يوسف رضي الله عنه بواحد
 بعد الحاق كاف في الودعة الا ترى انه رضي على في الصبي والصبي والعبد
 سواء كاف في الودعة واذا كان الدين حاشا لانهم المصارعة حتى
 يتقاصوا وكذا اذا كان احدهما مسلما والاخر موجلا او كان احدهما
 وصيا والاخر علة ابوسلمة من ان يوسف رحمه الله في رجل بعث
 بكتاب مع رسول الى رجل ان ابعت لي بكذا وكذا ادرها خروفا
 فلي على بيعت مع الذي اوصاه الكتاب لم يكن من مال الامر من
 بطل التيم ولو ان رجلا ارسل الى رجل وسوفا ان ابعت لي بعشرة
 دراهم قرضا فقال بغير بيعت بغيره رسوله فالامر من مال امره
 اقران رسوله فقصها واذا امر غيره ان يرهن مالا او بغيره بغيره
 بغيره عنه وبغيره لي بغيره الامر اليه فادى الامر والرجح لا يرجع على الامر
 لان التملك مفضل الا في مال امره انما كانت اذ امره لم يرهن مالا
 بغيره التملك وبغيره لا يثبت حق الرجوع استقرضك خطبة ثم
 قضاه ففرض القرض من غير كل حال له التصرف من غير كل خلاف
 السبع في الباب الثاني من شرح الحاشية مع الصغير ذكر محمد رحمه
 الله في كتاب الصرف فاذ اقرض الرجل رجلا الدرهم وقصدها
 المستقرض بغير ان المقرض قال للمستقرض من صرف الدراهم التي عليك

ولم

ولم يبين متى يصرف لا يصح التوكيل عند اي حنيفة رحمه الله ويقع القرض
 للمستقرض وعلى قول اي يوسف رحمه الله يصح التوكيل ويقع
 الصرف المقرض وهذه المسئلة يتأخر السالبة المقرضة في كتاب
 البيوع اذا قال رب الدين لمؤدته اسلم مالي عليك من الدين في
 كذا او يبين مع من يسلمه هناك لا يصح التوكيل عند ابي حنيفة
 رحمه الله خلافا لما فقهنا كذلك واما اذا قال اصرفها ولم يرد عليه
 لا يصح التوكيل عند جميعهم لان المعاني قوله اصرفها يجوز ان يكون
 كناية عن الاذن في قبضها المستقرض ويجوز ان يكون كناية عن
 الاذن في قبضها شاروبا للمقرض في ذمة المستقرض فان كان كناية
 عن الاذن في قبضها المستقرض لا يصح التوكيل لان ذلك لا يملك
 للمستقرض وهذا امر بالتصرف في ملك الغير وانما لا يصح وان كان كناية
 عن الاذن التي وجب للمقرض في ذمة المستقرض كان التوكيل صحيحا
 لان هذا امر بالتصرف في ملك نفسه صحيح فصح التوكيل على هذا التقدير
 مطلقا وعلى التقدير الاول لا يصح ولا يصح بالشك والاحتياط وعند اي
 حنيفة رضي الله عنهما اذا ارسل من متى يصرف اليه وقع القرض في
 صحة هذا التوكيل فلا يصح هذا التوكيل خلافا لهذا القول
 اصرفها الى ان يبين من يصرف اليه مع التوكيل فلا يصح هذا القول
 بالشك ولو قال اصرفها الى بكذا لا يملك من متى تصرف بالسئلة
 على الخلاف لان قوله اصرفها انصرف الى الدين الذي وجب في ذمة الرجل
 اما ان انصرف الى الدراهم التي قبضها المستقرض فالصرف لا يكون للرجل
 بل يكون للتوكيل لان تلك الدراهم ملك الرجل وان صرف قوله اصرفها
 الى الدين الذي للرجل في ذمة الرجل صار كانه صرف به وهناك المسئلة
 على الخلاف كذا هو معلوم ولو ان رجلا على رجل الدرهم فدفع المطلب الى
 الطالب دراهم وقال اصرفها او هذا حاشا منها ففرضها وعلقه في
 يده قبل ان يصرفها فمن مال الامر لان الامر امره بشيئين وانما
 الامر وباحذ حذنه من الدراهم التي حصل الامر بغيره المصارعة ففرضه
 الدنانير ففرض الرجل بالبيع وقبض الرجل بالبيع ففرض امارة
 فاذا هلك الدنانير في يده هلك من مال الامر كالمصارعة الحاربة
 الرجل ببيعها في يده الرجل وكذا الصرف الدنانير وقبض الدراهم
 ففرضت الدراهم في يده قبل ان ياخذ حقه من الدراهم ففرض من مال
 الامر ايضا لانه وحصل ببيع الدنانير بالدراهم او لا يقع قبض من
 الدراهم للرجل قبل ان ياخذ الرجل حقه منها الا ترى انه لو لم يبدل
 له حذ منها حتى كان قبضه الامر وكان هلاك الغنم من مال
 الامر كذا هو معلوم فان اخذ منها حقه ثم هلك الباخر كخنة في
 يده هلك من ماله وهو بمنزلة ما لو كان يدين رجلا وديعة والبرقع

الشيخة

على صاحب الوديعه دين فقال له صاحبه الوديعه خذ حذرك من
الوديعه التي في يدك فهاهنا الوديعه فبين ان ياخذ الوديعه حقه
منها فهاهنا من مال صاحب الوديعه ولو اخذ منها حقه وهلك
الباقر في يده هلك من مال الوديعه كذا ههنا وهذا خلاف ما لو
دفع اليه الدين وسرق وقال اصرفها بحذرك او قال بها بحذرك فباعها
ببذاه مثل حقه فكما في الدرام يصير القرض له حتى لو هلك في
يده هلك من ماله لان ههنا المنة تسببت تمامه بشي واحد
وهو البيع بحقه وانما يكون بايعا بحقه اذا كان في يده الدرام واقعا
له فغير امره بالبيع وجعل القرض بعد البيع كانه قال هلك الدين
منه فاقض الدرام واقعا له فغير امره بالبيع وجعل القرض
بعد البيع كانه قال له هذه الدين انما يبر منه فاقض الدرام كحذرك
ولو قال هلكا الدين ان القرض يصير للدين بنفس القرض
كذا ههنا والله اعلم بالصواب **الفصل العاشر في القرض**
اذا قال لاحد من عشرين عشرة افقره خطبة فافترسه او استاجر من
تحملة فحقن فاحل على القرض في اجاز ان النزول وكذا لو قال
له المستقرض استاجر من تحمله ففعل كان الاخر لا نه هو العاقر وكذا لو
قال المستقرض استاجر من تحمله ففعل كان الاخر على القرض ايضا
لما امر الا باعها ههنا ترجع على المستقرض بالاجاز ان الاجازة وقعت
له كذا انه ههنا ويستحق ان يكون القول قول المستقرض استاجر
من تحمله كونه استاجر من تحمله اذا كان ذلك بعد ما سرق القرض
الاخر الى المستقرض قبل فان لم يكن ساقها اليه وفقد قال له السناجر
استقرض فلانا فاجاب كذا لان الحال اذا كان معينا صار القرض
في الاستسما وجعل المستقرض معنى فترجع القرض على المستقرض
لاخر وان لم يكن الحال معينا لا يرجع القرض على المستقرض الا جرسوا قال
استاجر فلانا فزاد او قال استاجر لي حالا في المستفاد اني يوسف رجه
الله الدينون اذا ابي ان يقض ما عليه ان كان مما يعمل بنحوه او لم يعمل
معه ورفقانه يواخر من رجل او ياخذ اجر فيقضي به فتيوه قال
ابو حنيفة رحمه الله ان المستقرض الرجل مالا في مرضه وعيانه
الشهود دفع القرض المالك الى المستقرض واشترى شيئا بالدين
وعاين الشهود دفع السبع او تزوج امرأة سمير مثلهما او استاجر
شيئا بعينه الشهود وعليه ديون الصحة فان هذه الديون تكون
مسماوية كديون الصحة وان تغلبت هذه الديون بماله بعد تعلق
حق غيره بالصحة وليس في بعض هذه التصرفات ربحا لحقه
وهو القرض والتكاح وفي بعضهما ان كان الرمال حقه ولحق الحاجة
الدين وهو اهلك القتل والارهاب فاجتبه فان قضى المدين

دين

دين هو اهل الغنم الهمة ان يشاركوا الغنم فما قضى ينظر ان قضى دين
القرض ودين البائع لا يكون لغنم الهمة حق المشاركة فان قضى دين الباعة
ودين الآخر يكون لهم حق المشاركة والفرق ان الربيع يقض دين البائع
لم يملك حق غنم الهمة لان حق غنم الهمة في معنى الاموال وهو المالك
لا في اعيانها وما وصل اليه من الغنم والبيع يقض له فحق
غنم الهمة ولا يصير القرض مباحا لغيره اما ما وصل اليه من الغنم في
الاجازة النجاش لا يصل لتفاسد حق غنم الهمة فبعض هذا القضا مباحا
ولست له هذه الآية وفي فتاوي النسفي السلطان اذا صار درهلا فماله
بشي من المال فطلب الرجل من غيره ان يدفع اليه السلطان المال
المطالب به ويدفع اليه فانه يشا من المال ويملك لذلك بالراسية جعل
ومونة فدفع الرجل ذلك كله فزاد ان يرجع على الامر ما دفع بامره
فطلبه قال ليس له ذلك لانه امره بالدفع فمقتله امره بان يتلف ماله
بان قال له الق مال في البحر ههنا كذا في الامر بعد ذلك ودلر البيع
الامام في الاسلام على التزوي والشح الا ما تضمنت الامية السجدة
رجع الله ان له الرجوع والمطالبة المحسنة كالمطالبة الشرعية فشرقي المطالبة
الشرعية وهو الدين اذا ادب الامور رجوع على الامر فكذا في المطالبة المحسنة
واستد الاصله ذكرها محمد رحمه الله في السير الكبير فالامر واحدا من
اسرعة المسلمين رجلا ان يشتري له من اسرة بكذا اذا اشتراه رجعا بالدين
على امره مع الله فان لم يكن في امساكه وطلب المال منه كذا ههنا وعليه
الفتوي وفي المالك في باب الكفالة بالعرق رجل له رجل له درهم جاد
فقال صاحب المال اعطني الذي درهم بنهجة وتفرق من غير قبض
فكان له خطم من صفة الحرزة بصر فلا يملك بالافتراق عن المجلس
من غير قبض وكذا لو قال اتضعت عن غنمي هذا بالدين درهم بنهجة
انه ليس بصرف فانه لم يملك على ان الخيار لك فاذا كان لرجل على رجل
دين موهل فقال البركون انطلقت الاجل او قال تركت مائة للاف
قوله لا حاجة لي فيه وبخلاف قوله بريت منه اضاف البراة الى نفسه
روي انه يبيع اذا اضاف البراة الى نفسه كما يبيع اذا اضاف البراة الى رب
الدين فقال بريت المينا بالامور يقض الدين اذا قضى امواله امره
يرجع بمثل ما امر به ولو قضى اودي ما امر به رجعا بمثل الودي والقيل
بالمال اذا ادي امواله كمثل به او ادي رجعا بمثل به وفي المنتقا
نشر عن ابى يوسف رحمه الله انه رجل له رجل عشرة دراهم فقال
رجل لصاحب الدين انما اقرضني الدين فاني قد اديته اعطى فلان الدين
التي لم يملكها له عليه فاخذ بها عروضا او رزق اموالا كان جازيا
ولو قال رجل لرجل وهب لك الالين درهم التي اتي فلان وقال فلان
اعطها اياه فان اعطاه عروضا لم يبر او في نادر ملك سبعة عن محمد رحمه

السبعة

انه رجل عليه الذر وهم لرجل امر الذي عليه رجلا ان يدفعه عنه الى المالك
 ليرجع اليه او يملكه الامر قد دفعه اليه المورع قد دفعه الى المالك واذا ان
 يرجع على الامر واذا امر بدينه انما له دفعه الى المالك واذا ان
 يرجع على الامر واذا امر بدينه انما له دفعه الى المالك بعد ما امر
 المورع بالذرة او قال ان يدفعه الى المورع ولا سبيل للمورع على الامر في الرجوع
 بعد دفعه له ان يرجع الى الذي دفعه قال محمد رحمه الله في الجامع اذا قال الرجل
 لغيره ادفع الي فلان الذر وهم او قال اعط فلان الذر وهم على ان يضمن لفلان
 والذرع اليه حاضر يسمع هذا الكلام قد دفع المورع الى فلان الذر وهم
 قال ابن جرير في الدافع على الامر والميسر للمورع ان يأخذها من القابض
 ولا امر ان يأخذها من القابض من القابض ان شرط الضمان لا يأخذها من احد
 وجهين اما لئلا يفتل بغيره الكفاية وهو العهر بمن لفظ الضمان واما
 جهة الامالة باستقراضه والاول اوجه اليه ان شرط الضمان بغيره
 القبل ان يكون الضمان باس في حق الامال الا ان الضمان على الدافع النسي
 هو النسيه الامر بال كفالة فتعذر جهة الامالة بالاستقراض وصار
 المدفع اليه وحال من الامر بال كفالة كان الامر قال للدافع اقرضني الذر
 درهم ولا دفعه الي فلان فاني وكلمه بال كفالة واذا دفعه صار قرضا على
 الامر ودفعه عند الرجل وهو القابض ان هذا في ذره لا شيء عليه كونه
 امثلا وان قلته بضمين فاني شرط في الكتاب ان يكون المدفع اليه حاضر
 يسمع الكلام لان المدفع اليه لا يصير وحال من الامر في الكفارة والقول
 يرضى قبل علم الرجل بشرط عليه وسامته ليعذر وكذا لو قال لغيره
 اعط فلانا الذر درهم او قال ادفع الي فلان الذر درهم على ان يضمن لك عنه
 بعد ذلك والمدفع اليه حاضر يسمع الكلام فتعذر قال ابن جرير في المورع
 على القابض والامر ضامن لما عنه يأخذها منها فحق بين هذا وبين ما اذا
 قال علي ان يضمن لك فقد نص على ان القابض مكفول عنه ويعين ان
 جعل الامر ضامنا عن القابض كمال كفالة او انما يصير القابض مكفولا
 عنه اذا صار القابض مستقرضا وصار فقد بربما قال كانه قال اقرض
 فلانا الذر درهم على ان يضمن لها ولم يقل عنه ليعمل الامر القابض مكفولا
 عنه وتعذر ان جعل الامر ضامنا عن القابض كمال كفالة على ما امر
 ليعمل منها بكم العرض للضمين ولما ان القابض هو الذي حاطب
 الدافع فقال اعطني الذر درهم او قال ادفع الي الذر درهم على ان يضمن
 لها فان الاول قرض من المورع على القابض وفلان كفيل بها عنه فرق
 بين هذا وبين ما اذا كان الامر موقفا الذي يليه الحاطبة والقابض ساكت
 والفرق ان الضمان مني كانت من القابض فتعذر بين القابض وبين
 الدافع ما هو سبب الضمان وهو رسول القابض اياه حتى يدفعه اليه
 دليل ان القابض لو لم يشترط ضمان غيره قد دفع اليه كان مضموه فاعليه

كانه اقرضه فاذا اجرى بينهما سبب الضمان فاذا اشترط القابض ضمانا
 اخر كان هذا ضمانا كفالة لانه ضمانا نظريا ضمانا ثابت على غيره وهذا
 هو عهد الكفاية فصار يفتقر بربما قال القابض للدافع اقرضني الذر درهم
 عليا فلا ضمان لها فلما ان امكن الحاطبة من الامر لم يفتقر بين القابض
 والدافع سبب الضمان بدليل انه لم يقل الامر على ان يضمن لها
 واقتصر على الاول وقد دفع اليه الاول كان القابض امتثالا لطلبه
 وكان هذا من الامر مشورا فان يدفعه الذر درهم واذا اجر بينهما
 سبب الضمان بعد ان جعل استغراضه اياهما هو ضمانا كفالة واذا
 قال الرجل لغيره اعط فلانا الذر درهم على ان يضمن لها فقال نعم
 فتعذر قال عمر بن علي بن النضر والامر كفالة لان قول فلان نعم
 جواب والحجاب يتضمن اعادة الكلام الاول فصار كأنه قال نعم
 قال نعم اعطني الذر درهم على ان يضمن لها ولو دفعه على هذا
 فتعذر كذا من الدافع والامر سبب الضمان بدليل ان
 القابض لم يقل اعطني الذر درهم على ان يضمن لها فان كان الاول
 مضموه فانه ضمان ان الاول ضمانا ثانيا رابع ضمانا ثابت على القابض
 وهذا هو عهد الكفاية فكان كفالة واذا قال هب لفلان الذر درهم
 علي ان يضمن لها ففعل المورع ذلك وقضى الوعده له منع كانت
 العتة حاضرة والامر ضامن للدافع وتكون الدافع في الحقيقة هو الامر
 دون المورع حتى كان الامر ان يدفع في العتة ولا يكون للمورع ذلك وهذا
 لانه تعذر تجميع هذا الضمان من الميسر كمال كفالة عن القابض اذ لا
 ضمان على الوعده له على التصديق عليه ليعمل الامر ضامنا عن القابض
 حاطبا للمورع وحال من نفسه بالهبة والصدقة وحاطبا للقابض
 وحال من نفسه فاني قد دفعته حتى لم يقرضه بغيره فاني قد دفعته
 حكم الهبة وصار يفتقر بربما كان الامر قال كذلك لرجل اقرضني
 الذر درهم بشرط وكلمه بالهبة من فلان ولو دفعه على هذا كان المورع
 حاطبا لها ضمانا كفالة وكذا اذا قال الرجل لغيره هب لي القابض ان
 فلانا ضامن لها وفلان حاضر فقال نعم وشهد المورع والذرع
 فانه من الضمان فيكون المالك قرضا للدافع على الضمان لان
 قول القابض هب لي تصديقه على انه لا ضمان عليه لاحد في القرض
 فلا يمكن ان يجعل قرضي ان فلانا ضامن لها بشرط الضمان لمحكم
 الكفاية ليعمل ضمانا كفالة العترة وصار فلانا يقول نعم مستقرضا لفلان
 من الدافع حاطبا للدافع وحال من نفسه بالهبة من القابض اذ لا
 للمورع اذ لا اعط الصولي كتاب الجواب له هذا الكتاب ليعمل
 على خمسة فصول الفصل الاول في بيان شروط الضمان وحكمها
 الفصل الثاني في بيان انواع كفالة الضمان الفاعل في شروط الدين

الى ذمة الحمل الفصل الرابع في بيان الحوالة بعد وقوعها صححة النقل
 الخامس في التفريعات اما الاول فنقول من شروط الحوالة رضا المتنازل
 عليه وقبول الحوالة سواء كان على المتنازل دين الحمل او لم يكن عندهما بينا
 الثلاثة رجبهم الله وكذا رضا الطالب وقبوله بشرط صحة الحوالة بلا خلاف
 واما رضا من عليه الدين وامره ليس مشروط بقبول الحوالة من غيره
 حتى ان من قال بغيره ان لك علي فلان كذا وكذا من الدين فاحل به
 علي فلان ورضي بذلك صاحب الدين صحت الحوالة فان ادعى المال لا يرجع
 بذل على الذي عليه الاصل ويرى الذي عليه الاصل كفا في الحوالة
 بالامور اما حكم الحوالة فنقول حكم الحوالة براءة الحمل وبوجه المطالبة
 على المتنازل عليه عند علمنا بالثلاثة والحوالة في حق براءة الاصل مخالف
 فان الحوالة لا توجب براءة الاصل ثم ان بعض مشايخنا رجعهم الله ذكرنا
 في شرحهم ان ابي يوسف وقصد رجبهم الله اختلفا فيما بينهما في
 ان الحكم لا يوجب براءة الاصل عن المطالبة والدين جميعا او عن المطالبة
 دون الدين وقد ذكرنا ان علي قول ابي يوسف رجه الله بوجه براءة
 الاصل عن المطالبة والدين فقال يوسف رجه الله بوجه براءة
 الاصل عن المطالبة دون الدين قالوا وشبهة الخلاف تظهر في فصلين
 احدهما ان له اذ ابرء الحمل عن الدين بعد الحوالة على قول ابي يوسف
 رجه الله لا يبرء ابراهم عند الحمل فذكر من الدين بالحوالة والا برأ
 ابراهم في حقه قالوا وادرد محمد رجه في الكتب مسكتين بوجه
 علي قول ابي يوسف رجه الله احدهما ان الحمل اذا ادي دين المتنازل
 له لا يكون متطوعا ولا يجبر على القبول ولو برى من الدين
 لكان متطوعا حتى لا يجبر على القبول كالقوله الا حجب الثانية
 ان الحمل لا يقع وحالة المتنازل له بقبض الدين من المتنازل عليه
 وانما لا يبرأ لان الدين باقي في ذمة الحمل والمتنازل بالقبض يعمل لنفسه
 بقبض ذمته وانما انما في الحمل لنفسه لا يقع وحالة غيره وابو
 يوسف رجه الله بغيره من عن الفصل الاول ويقول وحالة غيره وابو
 وان يبرى عن الدين ولكن براءة موقته وبالا لا يستفيدة براءة موقدة
 فكان دوحه في هذا اذا فلا يكون متطوعا وتعد رجه الفصل الثاني
 ويقول انما لا يصلح وحالة لانه يعمل لنفسه باستفادته براءة موقدة
 باستفادته اصل البراءة وانما العمل بالصواب الفصل الثاني الراهن
 اذ احال المرهون بالدين على انسان كان المرهون ان يستنزى الرهن
 منه عند ابي يوسف رجه الله كما ابراه منه وعند محمد رجه
 الله ليس له ذلك كالحال الدين وفي شرح الزيارات ذكرنا
 الخلاف في مسألة الرهن على عكس ما ذكرنا ههنا فاحلته الى الزايد
 ومن بعض المشايخ رجبهم الله ان في مسألة الرهن عند محمد رجه

الله روايتان وبعض مشايخنا انكروا هذا الخلاف وقالوا بالنقل اليه عن
 محمد رجه الله لقولهم ان الحوالة لنقل المطالبة دون نقل الدين الا ان محمد
 رجه الله ذكر في الكتاب احكاما مشايخا او اعتبر الحوالة في حق بعضها
 باحدا وجعل الحمل بها المطالبة دون الدين واعتبرها في بعض الاحكام
 ابرا وجعل الحمل بها المطالبة والدين وانما فعل هكذا لان الاعتبار
 حقيقة اللفظ بوجه نقل المطالبة والدين لان الحوالة مسندة عن النقل
 وقد اضيف الى الدين واعتبار المعنى بوجه نقل المطالبة لا غير لان
 الحوالة تأجيل معنى لا ترى انما اذا مات المتنازل عليه مغلسا بعد الدين
 الى ذمة الحمل وهذا هو معنى التأجيل والعمل بالمخفية فالعنى متعذر
 في كل حكم واعتبر الحقيقة في حق بعض الاحكام فقال لا يقع ابرء المتنازل له
 على الحمل ولا يبرء ذمة المتنازل له الدين من الحمل له حكم المتنازل له على
 القبول وان اذ ابرء المتنازل له الحمل بقبض الدين من المتنازل عليه لا يجوز
 واذا ابرء المتنازل له الحمل عليه من الدين فالمتنازل عليه لا يرجع على الحمل
 وان كانت الحوالة بامره ولو رغب الدين من المتنازل عليه رجوع على الحمل
 ان لم يكن الحمل عليه دين بقبض الدين وصار الخراب في حق المتنازل عليه كالحق
 في حق المتنازل قاله ابرا المتنازل له المتنازل عليه لا يبرئ ابراهم براءة المتنازل
 عليه وان ابرء الدين من المتنازل عليه بغيره بوجه براءة الدين
 من الفصل وابرأه ولو كانت الحوالة لنقل الدين والمطالبة كان الا برأ
 والحق في حقه على السواء او يبرئ بوجه ما في حق الاصل والله اعلم
 الفصل الثاني في بيان انما الحوالة يجب ان يعلم بان الحوالة نوعان
 مطلقة ومقتدة ان تعقد الحمل الحوالة بالدين الذي له على المتنازل عليه
 او بالدين الذي له في يد المتنازل عليه بالقبض او بالودعة والطلقة
 ان يملك الحوالة الملائمة او يرسل رسالا او ينفذها بالدين الذي له
 على المتنازل عليه ولا بالعين الذي له في يد المتنازل عليه او يملك على رجل
 الدين عليه دين ولا انه في يده عين واما الطلقة فالمالة منها ان يملك
 الذي هو في المطالب على رجل بالقبض وهو يكون الا على المتنازل
 عليه فانه لان الحوالة لنقل الدين من الاصل وانما يتحول على قبضة
 التي كانت على الاصل فكانت على الاصل حاله فيقول الى الاصل
 حالة ايها وليس المتنازل عليه ان يرفع على الاصل قبل ان يودي
 ولما ان القدر من ذلك ان لا يرضى وان احبس كان له خمس
 الاصل حتى يخلصه من ذلك كفا في الفصل وان اذ ادي يرفع على
 الاصل بما ادي واما الطلقة الموقدة رجل له على رجل ادي ذكره
 من غير بيع الى سنة فاحل بها على رجل الى سنة فالمالة ما يبرأ
 والماله على المتنازل عليه الى سنة لانه قبل ذلك ولم يبرئ محمد
 رجه الله في الاصل ما اذا حصلت الحوالة منه قبل ثبت الاجل

في حق الميت عليه قالوا ينبغي ان يثبت كما في الكفالة وهذا لان الميت
عليه متعلق بالاصل وانما يتصل بالاصل وعلى الاصل دين
موجب على الميت عليه كذلك انما مات الذي عليه الاصل لم يتصل
المال على الميت عليه لان حلول الاجل في حق الميت عليه لانه في محتاج
الى الاجل لو حل الاجل في حقه انما يتصل بالاصل وعلى الاصل وعلى وجه
الشيء لان الاصل يبرئ من الدين بالحوالة قالوا لا يتصور ان يثبت وان مات
الميت عليه قبل حلول الاجل والذي عليه الاصل في حال المال
عليه لانه لا يكون استغنى عن الاجل فان لم يكن له فارجع الميت له بالمال
على الذي عليه الاصل الى اجله فان سخط حكم الحوالة وقد انتفعت
الى الله بموت الميت عليه فثبت بعض ما في حقه وهو سخط الاجل وكان
بمنزلة ما يباع الدين بدين من وجوب الدين على الميت فثبت استحقاق
العقد عدا الاجل لان سخط الاجل كان حكم البيع وقد انتفعت البيع بهذا
ههنا وان كان المال حال على الذي عليه الاصل من ماله واحالة به على
رجل الى سنة شهر ما يزول ان كان هذا ما حل في القرض لان المال انما
يحب على الميت عليه حكم الحوالة لا بالقرض والتأجيل في الحوالة
جائز وكان بمنزلة ما لو اقل الطالب الكفيل بالقرض في نفسه وان
المالك يحب على الكفيل بعد الفسالة لا بالقرض والواجب بالكفالة بئس
الاجل وان مات الميت عليه قبل معنى الاجل مفلسا عاد المال الى
الميت حاله وكذا لو كان المال حال على الذي عليه الاصل من ماله بيع
او غصب واحاله به رجل الى سيد ومات الميت عليه قبل معنى
الاجل مفلسا فانه يعود المال الى الميت حاله او اما الحوالة المقيدة كما
فمنوعان ايضا منعقة بالعين الذي في يد الميت عليه ومقيدة بالدين
الذي على الميت عليه واما المقيدة بالدين الذي في يد الميت عليه
صورته رجل له عند رجل الف درهم فدفعه او غصبه او غفل صاحب
الوديعة لرجل الذي درهم دين حال ما يجب الوديعة الطالب على الوكيل
بالاخذ عني ان يعطيه من الاقل التي هي له عند ودفعه او غصبه فليس
للميت ان يأخذ ذلك من الميت عليه بعد الحوالة لان الميت
له انما رخصت بتفعل حقه الى الميت عليه بشرط ان يوفى حقه ما في
يده ولان الحوالة اذا قدمت بها تعلق بها حق الميت وهو حق استيفاء
الدين منها واخذ الميت بئس هذا الحق ولا يمكن فان دفعها الوكيل
الى الميت صار ضمانا له لانه استعمله بماله تعلق به حق الميت عليه
ولو كانت الحوالة معلقة غير مقيدة بالوديعة والغصب وليس للميت
والغاصب ان يوفى دين الميت له من الوديعة والغصب ولم يمتد
ان يأخذ الوديعة والغصب من يد الميت عليه بخلاف ما اذا كانت

الحوالة مقيدة فان اخذ الكفيل من مال الميت عليه بئس ان الميت له اخذ ماله
من الميت عليه كان للميت عليه ان يرجع على الكفيل لانه قبل الحوالة بئس
وايدي وكان له الرجوع واما الحوالة المقيدة بالدين الذي للميت على الميت
عليه صورته رجل له على رجل الف درهم حال الغلوب الطالب بالالف درهم
على رجل المظلوب عليه الف درهم دين على ان يوفى بها من الف الف التي في
المظلوب عليه فانما جائز فان مات الميت في هاتين الصورتين وهي
ما اذا كانت الحوالة مقيدة بالدين الذي للميت على الميت عليه او بالعين
الذي في يد الميت عليه او بالعين الذي له في يد الميت عليه والميت له لا يكون
اخص بذلك الا ان استغنى بدين الميت وبين الراهن قال الراهن
لومات وعليه ديون كثيرة فالمرتب يكون اخص بالمرهون فالمرتبة
ان العين الذي في يد الميت عليه للميت والدين الذي للميت على الميت
عليه لم يفسد ماله بالدين عليه بعقد الحوالة لا بد وانما هو ولا رفته
الحوالة ما وضعت للتكليف انما وضعت للتفعل وهذا العين يتصل
الصورتين ومعنى اخر لبيان الصورة الاولى ان عليه الدين من غير من
عليه الدين لا يجوز له ولكن بالحوالة يثبت بالميت له الدين على الميت
عليه مع بقا دين الميت وصحته على ماله ان الميت لا يملك اخذ
ذلك الدين من الميت عليه لما ذكرنا من العينية في الصورة الاولى
لان الميت على الميت عليه صار مملوكا للميت له وانه فارق المرتبة
لان المرتبة مملوكة للمرهون بدا وحلها وبطلت له نوع اختصاص بالمرتبة
لربطت لغیره فلا يكون لغیره ان يشارحه فيه فاما الميت له لم يملك ذلك
الدين بل يملك على الميت عليه فيكون بين غنما الميت واخذ
الميت له حصته لا يكون للميت له ان يرجع على الميت عليه ببطلته دينه
لان الحوالة كانت مقيدة بذلك الدين ولم يقع شيء من ذلك واذ وقعت
الحوالة مقيدة بالدين الذي للميت على الميت عليه او بالعين الذي
في يده من غصب او ودفعه بئس ان الميت له ابرأ الميت عليه من دينه
الا يبرأ كان للميت ان يرجع على الميت عليه بدينه ولو وهو الميت
له دينه من الميت عليه او مات الميت له ورثه الميت له لا يكون
للميت ان يرجع على الميت عليه بدينه والغرف بئس ان الحصة من
اسباب الملك والارث لذلك فيلزم الميت عليه ما في ذمته بالبيعة
فيعتبر ماله مملوكة بالاداء ولو مملوكة بالاداء لا يرجع الميت على الميت
عليه بدينه لانه لو رجع عليه بدينه كان للميت على الميت ان يرجع عليه
بمثل ذلك لانه قبل الحوالة بئس وادعي بئس فلا ينفذ الرجوع كذا
ههنا واما الا برأ للميت من اسباب الملك فهو موقوف للاسقاط فلو
يملك الميت عليه ما في ذمته بالاداء ولكن بالاداء خرج الميت عليه

الحوالة



عن من ان الميت له وهو الشاغل فكان له ان يرجع بذلك عليه فان وقعت
الموتة لمصلحة غير مقدرة فان الميت له وورثة الميت ينظران كانت المواتة
بغير اصل اصيل يرجع للميت على الميت عليه فانه لو لم يورث حق الرجوع
عليه الميت عليه حال حياته فكذا الوارثة بعد موته ولو كانت المواتة
بامر الميت وبما في المسئلة لم يكن للميت حق الرجوع على الميت عليه
بما لا يورث كان للميت عليه ان يرجع بمثل ذلك عليه لان في المواتة بالامر
اذ ادى الميت وبوجه من الاصل ولا يكون مقيد بهذا القيد لانه في
فما اذا كانت المواتة بغير امر الميت ولو كان مكان المواتة كماله بان
كف رجل عن رجل بغير امر الميت عنه ثم مات الموقوف له وورثة
الموقوف عنه لا يكون له من الموقوف عنه ان يرجع على الميت بالمال بخلاف
المواتة فالذي ان المواتة لا تجوز براءة الاصل وبالأثر مما كان في
ذمة الميت عليه لو رثته ويغفر مقبلة في المطالبة والاستيفاء ان كانت
الاستيفاء مقيدة او اذا كانت المواتة بعد امرا بالاستيفاء مقيدة على ما مر
فلهذا افرقنا ما اذا وقعت المواتة مقيدة بالدين الذي للميت على الميت
عليه فممن ينظر ادى الميت عليه ذلك الى الميت بالثمنيات الميت وعليه
ديون كثيرة ولا يترك شيئا من الدين الذي كان له على الميت عليه
سواء المورث للميت له فلا يكون لغرم الميت على ذلك سبيل كانت
المورث حق الميت عليه لما عرف ان الديون تقتضي بامثالها وحق لغرم
الميت في مال الميت عليه ولو وجد بالف اخرجه من الميت عليه وبقيس
بين غرم الميت عليه اقدم لان الميت عليه فحق الميت عليه وبقيس
بامر الميت فاستوجب الرجوع على الميت والميت على الميت عليه
مثل ذلك فوقف المقاصد بينهما وصار الميت عليه مستوفيا ما وجب
على الميت بحكم المقاصدة في ممر من الميت ولا يسلم المستوفى بل يكون
بشأنه غرم الميت على الميت فحق الرجوع فان قيل دين الميت عليه
اخر الدينين واخر الدينين جعل قصاصا وليهما فعمل الميت مقتضيا
والمرجع ان افترض دينا وجب له على الغير ومات لا يظن لغرم الميت
على ذلك الغير سبيل فلما المرجع اذا اقتضى دينا وجب له على الغير
سبيل لان المرجع نقل حق الغرماء كان في ذمة ذلك الغير الى ممر
ما اقتضى لان حق الغرماء ينقل بالقبض من والمرجع ولا ينفذ فقلت
ذمة المدين على حق الغرماء فلا يكون للغرماء بعد ذلك سبيل وفي
مسائلنا وان جعل الميت مقتضيا ولحق بهذا الاقتضاء لا يفسر باقلا
حق الغرماء ما وجب في ذمة المدين الى القبض من لاحق الغرماء الميت كانت
فيما يقتضيه الميت بطريق المقاصدة فلا يكون له لاحق الغرماء الميت
بغير مقتضى حقهم ولست هذه الولاية تقتضي حق الغرماء الميت في ذمة
مدينه كما كان لكان لهم حق المشاركة مع مدينه لهذا وصار الرجل

الميت

له على امره دين تزوجها في ممر من مدينه بذكر الدين وهو مهر مثلها بثبات
وعليه ديون كثيرة فان المدينه تكون اسيرة الفقراء وان ماله زوج مقتضيا
ومستوفيا ما عليه لان بعد الاقتضاء استغفار حيا ماله ما وجب في ذمتها الى
المستوفى بالمقاصدة كذا هذا ولو كانت المواتة مقيدة بالدين الذي هو وديعة
للميت عند الميت عليه وما في المسئلة لماله فذمة الميت عليه الى
الميت له فلا ضمان على الميت عليه لانه ما من سدا الى من امر المالك بثلثي
الدين ولكن لغرم الميت ان ينظر في الميت له فيما اقتضى بخلاف المسئلة
الاول لان القصور من حيثها لغرم ملك الميت وفي المسئلة الاولى المقصور
خال من حق الميت عليه وانه اهل الفصل الثالث في عود الدين في ذمة
الميت اذ امان الميت عليه ان يترك وفاء ولا يفي بالمال عا والدين ذمة
الميت عندنا وهذا لان الميت له امانا رضى بنقل الدين او المطالبة على حب
ما كثر اذ من ذمة الميت الى ذمة الميت عليه بشرط سلامة الدين
من ذمة الميت عليه ولم يفسد هذا الشرط لاما ان الميت عليه ولم يترك
ما لا يفي بالمال لم يفسد المواتة او الدين الى الميت بغير ربه واه
الميت له فان هذا الميت عليه المواتة وان لم يكن للميت بغيره حاضرا على
ذلك وجعل الميت عليه فقلت فعلى ما هو الرواية يعود الدين الى الميت
وروي عن محمد رحمه الله عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه لا يعود ولا ذلله
القاضي واخرجه من السجين فعلى قول ابي حنيفة وروي يوسف رحمه الله
عليهما الاول لا يعود الى ذمة الميت فقلت قول ابي يوسف لا يعود هو قول
محمد رحمه الله يعود وان مات الميت عليه وبالمالك فقلت عن الميت
عنه فقلت بامرهم او بغير امرهم لا يعود الدين الى الميت لانه ترك من يورث
عنه ولو ترك ما يورث به لا يعود الدين اليه فكذا اذا ترك من يورث
عنه ولو مات الميت عليه ووقع الاختلاف بين الميت له والميت فقلت
الميت له انه مات مغلوبا وحاد يرضى الى الميت وقال الميت لا يورث ولو
يعود الدين الى الموقوف فقلت الميت له لانه لم يفسد بالاصل فان الفقر
اصل في يرضى ادمر على الميت الميتة فان قيل الميت له يمتنع بهذا
الاصل بدقوي عود الدين الى ذمة الميت معنى والميت بدقوي الوفا
تكر ذلك معنى والعبرة في الدعاوي والآثار المعنى لا تقصر هذه الاعباء
قالوا فبين ارضى لفقر ابي فلان وجاوا احد من يرضى فلان ومال انا فبين
وقالت الدررثة انقضت فقلت قول الدررثة وان كان قول الرضي له
على العورثة والدررثة يتكثرون ذلك والكواب هذا اذا لم يكن الميت
بالاصل متكر معنى بوجه من الوجوه كما في مسألة الوصية فانه يرضى
الفقر ليس بدفع شيئا عن نفسه من حيث المعنى المسمى بالاصل وهو الوصية
لا غير فبين المعنى على العورثة وفي مسائلنا التمسك بالاصل وهو المطالبة
متكر معنى لان الميت يدعوا ان الميت عليه مات عن وفاء يرضى بوجه

الطالبة على الورقة وانما لم يكن ثابتة على الوارث وهذا عوي على الطالب
 فانه متى ثبت ذلك لم لا يعود الدين الى الميراث والطالب يدعي في القدر
 سكر ذلك وقد انعم الى المستك بالاصل الا انكاره في وفي مثل هذا
 القول قول المستك بالاصل وانه لم يعلم العمل الرابع في بطلان الحوالة
 بعد وقوعها صحة اذا حال المولى عن ماله على المكتتب حواله مقدرة
 بدل الكتابة فان المولى اختلف المكتتب حتى سقط بدل الكتابة لا يفل
 الحوالة استمساها به اخذ ماله بالثلاثة رجبهم الله وفي القياس بطل الحوالة
 وبه اختلف زفر رحمه الله وعلى هذا الخلاف اذا اباغ صديق من رجل بالدين درهم
 فبان الباع حاله عريضا على المشتري حواله مقدرة بالدين فبان العبد قبل
 القبض حتى سقط الدين او رد العبد كخيار ربه او كخيار بشره او كما
 عيب قبل القبض او بعد القبض لا تطل الحوالة ولو استحق العبد المبيع
 او استحق الدين الذي قد به الحوالة من جهة العدم او ظهور ان العبد
 المبيع كان حرا بطل الحوالة بالاجماع وجه القياس انه قلت ما يتعلق به الحوالة
 كما في فصل الاستحقاق والحرية وجه الاستحسان ان ما يتعلق به الحوالة
 لم يثبت بانه من وجهين أحدهما ان الحوالة تعتبر متعلقة بمثل
 ما اضيف اليه الحوالة من الدين متى سقط الدين بعد الوجوب بسبب
 ونسخ الدائنة لا يفسد او بالعبودية او بالبراءة لا يعتبر متعلقه بعين ذلك
 الدين اذا اظهر ان الدين لم يكن واجبا وقت الحوالة اما باستحقاق المبيع
 او بظهوره حرا او بسقطه بعد الوجوب مفسودا بالعبودية او بالبراءة
 فترى هذا العلم في كتاب الفحالة فكلما في الحوالة لان كل واحد من وجهين
 المنعوتين يتحقق ثم ما استند او يتحقق معاوضة استنهاض من كان بامر
 الاصل الوجه الثاني ان الحوالة المتقدمة على فمين طرف الوجوب وطرف
 الاستيفاء وطرف الوجوب يتعلق بدين واجب او مال موجود وقد
 صار في الحوالة دينيا واجبا في هذه السبل بسوى مسألة الاستحقاق
 والحرية فصحت وثبت الوجوب وطرف الاستيفاء وهو تعين هذا
 الدين بالقبض من مال المدين لم يفت والاعتبار في بقا الحوالة الثانية
 الفرق الثاني فوجب القول بالبقاء لان ما اذا استحق العبد او وجد
 حرا لان طرف الوجوب هناك قد بطل لانها لم تصادق دينيا واجبا بخلاف
 ما اذا اهلقت الدويعة لان هلاك الدويعة يفتقر شرط البقاء فوات
 ما تعين للاستيفاء بخلاف استحقاق الدويعة لان باستحقاق الدويعة
 يفتقر شرط الوجوب والاستيفاء معا وقد كرمي المنتقاه ان يوصف
 رجعا له ما ذكر في الزيارات فان قال رجل بامر عبد من رجل بالغ
 درهم فارتقا بقاء في حال الباع عسره على المشتري بدين العبد بشر
 مات العبد في حال الباع او في المشتري المبيع فبطلت بقاء العبد بشر
 بطلت الحوالة واذا لم يطل الحوالة وادرك المالك بقاء الكتاب

الى

الى الميراث له رجوع بها على المولى لانه ادعى دين المولى باسمه الا ان قبل العتق
 كان لا يرجع على المولى لان للمولى عليه بدل الكتابة فله رجوع على المولى ببيع
 المولى عليه بمثل ما كان له الكتابة فلا يغير الرجوع هذا المعنى قال بالاصح
 فيكون له الرجوع واذا كانت الحوالة مقيدة بالدين درهم في يد
 الميراث عليه او عصب فبطلت الدويعة في يد الميراث عليه لا يطل الحوالة
 لان المصنوب هلك الى حلف وهو الصانع يقوم مقام الميراث وكان
 العصب قابلا بمعنى انها لا يغير به الحوالة لم يفت اما الدويعة هلكت الى
 حلف لانها امانة في الاصل وبالأمانة لا يخرج من ان تكون امانة لان الحوالة
 تنقضي صيرورة المودع مأمورا بتسليمها الى الميراث له وهذا يخرج
 من ان يكون امانة وهلاك امانة في يد الميراث لا يوجب ضمانا فما يقيد
 به الحوالة فان صيرورة ومعنى ذلك لو قال المودع ضاقت الدويعة
 وحلفت له بطلت الحوالة لانه لم يبق امانة بعد الحوالة والقول في هلاك
 الأمانة قول الامين فقبل قوله قصار العلوي الثابت بطله كما ثابت
 عينا وان استحققت الدويعة او استحق العصب بطلت الحوالة بطلت
 الحوالة لان بالاستحقاق يفتقر بشرط الوجوب والاستيفاء معا وانه علم
 الفصل الخامس في المنفردات قال في الجامع الصغير رجل حال
 رجلا بالف درهم ففتق الميراث له من الميراث عليه فاحلف فقال
 الميراث هو مالي وقال الميراث هو مالي قال قول الرجل واختلف
 الشيخ في تقويم هذه المسئلة ومعناها بعضهم قال الميراث من
 الميراث الميراث له ومعناه ان الميراث يقول الميراث لا على ذلك وانما انت
 وهي في قبض دين كان لي علي فلان وقال الميراث له بل كان لي عليه دين
 فاحلفت بحلف فلان لم يرد دين من الدين الذي عليه فاحلف القول
 قول الميراث لان لفظة الحوالة قد تستعمل في نقل النصف على سبيل
 المتوكل كما يشهد في نقل الدين الا اني ان يمدارجه اية قال في
 كتاب العارية اذا اشترى الميراث عن النفاض ولعس في المال ربحه
 لا يخرجه على النفاض الميراث له رجل رب المال غلب العدم او وكفه
 بقبض الدين واذا كانت الحوالة مستعملة فيها يجب حله على الادنى
 والنسخ على ادنى وقال بعضهم الميراث بالميراث عليه ومعنى المسئلة
 ان الميراث عليه اذا ادعى الدين الى الميراث له واذا الرجوع على
 الميراث فقال الميراث انا اخلته بها لان عليه علي ان يرد دين الميراث
 له من ماني فليس لك رجوع علي وقال الميراث عليه لم يكن لك علي شيء
 انما قلت الحوالة بامر مكي واديت دينه علي ان ارجع عليه فاحلف القول
 قول الميراث لان الميراث عليه يدعي على الميراث عن الرجوع والميراث
 بغيره والصحيح هو الاول وقد نص محمد رحمه الله في كتاب الحوالة قاله
 والتمالة ان القول قول الميراث عليه في الفصل الثاني وانما كان

الشيخ

القول قول المحتال عليه في هذه المسئلة ان المحتال يدعي على المالك مال عليه ديناً
 لنفسه والمحتال عليه يتنكر وليس للمحتال ان يفتي على المحتال عليه فيقول
 الحق فان الحوالة كما يقع ويصح اذا كان للمحتال على المحتال عليه دين وكذا
 يقع ويصح اذا لم يكن للمحتال على المحتال عليه دين وان كان هكذا لا يكون الا
 قد اعطى الحوالة او اقرضه بالدين والتعريض ما ذكرنا في فرع على الفصل الاول
 في المتنازع المسئلة فيها اذا ايقض المحتال له ما اراد المحتال ان يرجع
 على المحتال عليه وقال انما اخلته بوكالة لا بد من ان يخل له بذلك حتى يفرغه
 المحتال له لانه قصداً على الغايب وفيه ايضا لو اخل على غيره ولو اخل
 له على المحتال دين ولم يقصد الحوالة بدنه فلم يخله اخل اخل الرجل رجلاً
 على رجل صالح على ان المحتال له بالخيار فهو جائز والمحتال له بالخيار
 ان شاء مضي على الحوالة وان شاء رجوع على المحتال وهذا ان اخل عليه
 على ان المحتال مضي شارح على المحتال ففرج جائز والمحتال له بالخيار ان
 يرجع على ابيه او هو في المتنازع وفيه رجل له على رجل الف درهم
 فأتاه بغيره فقال قد كنت اخلتك بها على فلان وانكره الطالب
 فالقاضي يسأل المطلوب البينة على ما ارضى من الحوالة فان اقر
 البينة عليه وكان المحتال عليه حاضراً فقلت البينة وان كان المحتال
 عليه غائباً فالقاضي يسأل البينة على الطالب انه قد اخل على فلان
 فان اقر البينة على ذلك وقف الأمر فلم يجعل الطالب سبيلاً على المطلوب
 ولم يبرأ المطلوب من المال حتى يقدم المحتال عليه واذا قدم وانكر
 الحوالة امر القاضي الطالب بانكره وابرأ المطلوب وان انكرها كلف
 المطلوب اعاد البينة فان غابوا او ماتوا جعل المحتال عليه على الحوالة
 فلو لم يكن للمحتال بدينه على الحوالة وسأل بمعين الطالب ما اخل
 على فلان بالمال فخلت على ذلك هشام قال سالت ابي يوسف رحمه
 الله عن رجل اخل رجلاً مال على رجل فقال للمحتال عليه فقال
 المحتال له ان صاحبي محمد الحوالة لا يصدق وان اقام البينة على انه
 محمد لا يقبل بدنه لان السهم عليه غائب وفي المتنازع رجل اشترى
 عبد المالك درهم وقضيه ثم اخل المشتري العبد بالعبث بنفسه فان
 من المال الذي للمعتد عليه ثم اخل المشتري العبد بالعبث بنفسه فان
 القاضي يخل الحوالة فان كان البايع اخل المحتال عليه الى اخله وان
 كان البايع ابرأ المحتال عليه من المال او وهبه له او اشترى منه
 ثوباً وقضيه ثم رد المشتري العبد بالعبث بنفسه او بغيره
 فقد جازت العتة والبراءة البايع ما من المال وكذا لو لمات العبد
 في يد البايع قبل القبض وكذا لو استخفى في بعد القبض وقد ابرأ
 البايع المحتال عليه من المال او وهب له وفي واقعات الداهي رحمه الله
 اذا اخل المديون الطالب على رجل ينفذ درهم وتجميع حقه وقبل منه ثم

احاله

احاله ايضا لجميع حقه على اخر وقيل منه صار الثاني نقضاً للاول ويرى الاول
 وهكذا ذكر في المنتقى وفيه ابرأ رجل حال رجلاه عليه دين على رجل
 ثم ان المحتال عليه اخله على الذي عليه الاصل لا يعود الى المحتال عليه
 الاول بشرط ان يبرأ من ربه الله اذا اعطى بالدين كخلافه فان الكفيل
 اخل البايع على انسان فاراد البايع اخذ المال من المشتري دون المحتال
 عليه ليس له ذلك قال من قبل ان الحوالة بمحضه بشرط ان يبرأ من
 الكفيل ولم يقصد فليس له ان يأخذ الذي عليه الاصل بالمال ما دام
 المبيع قائماً لا يتغير وفيه ايضا المشتري اذا اخل بالدين على ان يبرأ
 ثم ان احتج بقضائه عن المشتري لم يكن له عليه ان يرجع بذلك على
 المشتري ولو قضاه ولم يبرأ من الدين فالقول قوله ولو كان غائباً او ميتاً والقضاء
 عن المحتال عليه ما لم يبرأ من الدين وفيه ايضا رجل اخل رجلاً عليه دين
 بالدين ثم اخل المحتال له بالدين لم يخل له فقلت وكذا اخلت بما لي في
 لمعاضة فالقول قوله وان كان المحتال غائباً او ابرأ المحتال ان يأخذ
 المال من المحتال عليه وقال انما اخلته بوكالة لا بد من ان يخل له بذلك
 حتى يحضر المحتال لانه قصداً على الغايب قال محمد رحمه الله في الزيادات
 رجل له على رجل الف درهم وزنتها كغسل وعلى ربه الدين لم يخل
 الف درهم لغير واحد منهما الذي درهم اخل ربه الدين اخر غير ذلك
 على الكفيل حوالة مقيدة بذلك الدين واحال الخبير الاخرى في
 الاصل حوالة مقيدة بذلك الدين فقلت اهل وجهين اما ان حصلت
 الحوالة على التعاقب وانما على وجهين اما ان بدأ بالحوالة على الاصل
 او بالحوالة على الكفيل فان بدأ بالحوالة على الكفيل صحت الحوالة
 اما الحوالة على الكفيل فلما هو رابا الحوالة على الاصل فلان ما خسر
 المطالبة عن الكفيل لا تجوز تأخير المطالبة عن الكفيل لا يوجب
 تأخير المطالبة عن الاصل ولا يبرأه عن الدين فقلت نقضت الحوالة
 بها ولا يخل الحوالة الاولى بالحوالة الثانية لان المطالبة قد باخرت من
 الكفيل بالحوالة الاولى والحوالة الثانية قد وجدت والمطالبة عن
 الكفيل متأخرة ولا يتأخر المطالبة عن الكفيل بتأخير المطالبة عن
 الاصل فلا تنحل الحوالة بهذا فان الذي الكفيل شيء لا يكون له
 ان يطالب الكفيل عنه بما ادى لان من تحتان يقول لولا قولك
 الحوالة لكانت اتميل بغيري الحوالة وانما بقيت في هذه الورقة
 بقول الحوالة وكنت مختاراً فيه فلا يكون الحق الرجوع على ولكن
 يرجع على المحتال لانه قبل الحوالة بامر الله تعالى اوقعه في هذه
 الورقة فثبت عليه كحكمه فلما ان الكفيل لم يبرأ وشأ وأفت
 الذي العتة لانه يبرأ الكفيل عنه بالاداء ويرى الكفيل عن
 دين الحوالة حكماً البراءة المكفول عنه وصارت الحوالة على الكفيل

للشيخ

مطلقة عند علمائها الثلاثة رجبهم الله واذا ادى الكفيل الى الخيال له لا يكون
 له ان يطالب المكفول عنه ولكن يطالب المحيل وان نداء المحوالة على الاصيل
 شر المحوالة على الكفيل فالمحوالة على الاصيل محضة والمحوالة على الكفيل
 بالملحة لان الكفيل يربى عن مقابلة المحيل قبل لبراء الاصيل بالمحوالة العلنية
 فالمحوالة على الكفيل وجدت حال غوته برأى عن المطالبة فلم يقع فلو
 بطلت المحوالة على الاصيل بموته مغلثا او بوجه من الوجوه كان
 المطالبة الى المحيل والى الكفيل فالمحوالة الماضية على الكفيل لا يكون
 لانها وقعت وقوتها وقعت بالملحة ولا تعود الى العجدة الا بالاشتراك
 ولم يوجد ولو وقعت بعد الثاني معاجزا اما المحوالة على الاصيل فلا
 سبيل واما المحوالة على الكفيل فلان المحوالة على الكفيل حصلت حال
 قيام الدين وتوجه المطالبة عليه بسانة ان المطالبة انما تنسقط عن
 الكفيل حسب سقوطها عن الاصيل وسقوط المطالبة عن الاصيل حكم
 محوالة فتتأخر المحوالة فكانت المطالبة من وجهه على الكفيل حال
 المحوالة على الاصيل والمحوالة على الكفيل حصلت مقارنة للمحوالة على
 الاصيل فكانت المحوالة على الكفيل حال توجه المطالبة عليه فتمت
 والله اعلم بالصواب **كتاب الصلح** هذا الكتاب يشتمل
 على ستة عشر فصلا الفصل الاول في بيان انواع الصلح الفصل الثاني
 في بيان الموضع الذي يحتاج فيه الى قبول الصلح والى الاحتياج الفصل
 الثالث في بيان ما يصلح به ولا يصلح به في الصلح وما لا يصلح الفصل الرابع
 في بيان ما يجوز من الصلح وما لا يجوز والله يشتمل على انواع الفصل
 الخامس في صلح الاب والجد والوصي الفصل السادس في الصلح في المال
 الفصل السابع في الصلح عن الغير الفصل الثامن في الصلح عند العيب
 الفصل التاسع في الصلح على ان يخلص الدين عليه وهو يربى من المال
 او يخلص الدين وعلى الدين عليه من ان المال الفصل العاشر في الاستحقاق
 في الصلح الفصل الحادي عشر فيها يشترط فيه فصل في بدل الصلح في
 المجلس واما لا يشترط الفصل الثاني عشر في الصلح عن الطلبة
 الشفعة الفصل الثالث عشر في الصلح عن الاشياء التي ليست بمال
 الفصل الرابع عشر في مسألة الاجل وفيه بعض مسائل الفصل الخامس عشر
 الفصل السادس عشر في اقامة البينة من الدين عليه بعد الصلح
 الفصل السابع عشر في عتق من المتفرقات الاول قول الصلح
 على اربعة انواع اما ان وقع عن معلوم على معلوم بان يدعي الدين
 حقا معلوما في دار في يد رجل فصالحه الدين عليه على مال
 معلوم وانه حايذ واما ان يقع على مجهول على معلوم وانه على
 وجهين ان كان الصلح عنه بحيث يحتاج الى تنسليه لا يجوز كما لو
 ادعى حقا في دار في يد رجل ولم ينسبه فاصلحا على ان يعطيه

الدين

الدين ما لا معلوم بالدين عليه الدين عليه الدين ما ادعاه وانه لا يجوز ان
 كان الصلح عليه بحيث لا يحتاج الى تنسليه بان اصطلح في هذه الصورة
 على ان يعطى الدين عليه ما لا معلوم بالدين ليشترك الذي دعواه فهو
 حايذ واما ان وقع عن مجهول وانه على وجهين ايضا ان كان لا يحتاج
 فيه الى تنسليه والصلح بان الذي رجل حقا في دار في يد رجل وانه
 وادعى الدين عليه حقا في ارض في يد الدين ولم ينسبه فاصلحا على ان
 يشترك كل واحد منهما فدعواه قبل صاحبه فهو حايذ وان كان يحتاج
 فيه الى تنسليه والصلح بان اصطلح على ان يدفع احداهما من عند نفسه
 ما لا يريد ينسب على ان يشترك الاخر فدعواه او على ان ينسب اليه ما ادعاه
 وانه لا يجوز واما ان وقع عن معلوم على مجهول وانه على وجهين
 ايضا ان كان يحتاج فيه الى تنسليه والصلح لا يجوز وان كان لا يحتاج فيه
 الى تنسليه والصلح لا يجوز والاصل في ذلك ان المحوالة لا يفسد العقد
 بعينها بل لا يغيرها وهي المنازعة المانعة من التسليم والتسليم الاتري
 انه لو باع قفيزا من صيرة مجوز والمبيع مجهول الا ان هذه الحالة
 لا ينسب الى المنازعة المانعة من التسليم والتسليم اذا ثبت هذا فنقول
 في محل مرفوع الاحتياج فيه الى التسليم والتسليم في المحوالة فيه تنقضي
 المثل هذه المنازعة فلا يمنع خوار الصلح وفي كل موضع يحتاج الى التسليم
 والتسليم فالمحوالة تنقضي في مثل هذه المنازعة فمنع خوار الصلح وفي
 كل موضع والله اعلم بالصواب الفصل الثاني في بيان الموضع
 الذي يحتاج فيه الى قبول الصلح والى الاحتياج اذا وقع الدعوى فيها
 يتعين بالتعيين فقال المدين عليه الدين عليه حكم دار كبر مدعي تامين
 به قدر ماله فتدوم فقال الدين عليه فعلت لا يبر الصلح ما لم يقل الدين
 عليه قبلت لان هذا طلب البيع ومن طلب من غيره وقال ذلك
 الغير بعد لا يبر البيع ما لم يقل انما لم قبلت وكذلك اذا وقع في
 الدعوى فيما لا يتعين بالتعيين كالدراهم والدنانير وطلب الصلح على
 حنثا خيرا واما ان وقع الدعوى في الدراهم والدنانير فطلب الصلح منه
 على ذلك المذهب بقر الصلح بقول الدين عليه ولا يحتاج الى قبول الدين
 عليه لان هذا طلب استيفاء بعض الحق والاستيفاء يتم بالاستيفاء والله اعلم
 الفصل الثالث في بيان ما يصلح به ولا يصلح به في الصلح وما لا يصلح ذكره
 في شرح الطحاوي رحمه الله ان من ادعى بمن ماله في يد رجل فهو
 الدار وغيره لا يبر الصلح منه على شيء وان كان الذي في يد غيره عليه الصلح
 دراها او دينارين بغير حنثها والتشترط فيه بان مقدارها واقع على اليد
 ومن لم يدر بدل وان كان في البدل نفوذ بمختلفة تقع على الغالب
 منها وان لم يكن له فيها عليه لا يجوز الصلح ما لم يبين نفذ منها مع بيان
 القدر ويجوز الصلح عليها حاله وموجله وقتها ما وقع عليه الصلح في

المجلس في هذه الصورة ليس بشرط وان كانت الدراهم معينة
 فانه يجوز الصلح ولا يحتاج الى بيان القدر والوصف لا يتعلق العقد بعينها
 وان كان الذي وقع عليه الصلح كلبيا كالحنطة والشعير او وزنيا كالخديد
 والصغران كان معينا واصناف العقد اليه وهو حاضر او غائب بعد ان
 كان ذلك في ملكه الذي عليه الصلح ويقع ذلك على ما سمي من الكيل
 والوزن فان اشار اليه ولم يسم القيل والوزن جاز ويتعين ذلك العقد
 وان صيرها لاجل في الحنطة اذا كانت بعينها كان ذلك باطلا وينسد
 الصلح ذكر شيخ الاسلام حواضر اذ رده رحمه الله في الباب الثاني من كتاب
 الصلح وان كان موضوعا في الذمة فالشرط فيه بيان القدر والوصف
 وبيان الاجل فيه ليس بشرط كذا ان قرره شيخ الاسلام ولو بين الاجل
 جاز وتثبت الاجل وان كان الذي وقع عليه الصلح مائنا فان كانت
 معينة يجوز بشرط فيه الاشارة الى غير وان كانت غير معينة بشرط
 فيه جميع بشرط بيان لموله وعرضه ورجوعه وان يغرب
 لذلك احلافات بغيره لذل الاجل لا يجوز ومن يغرب لذل الاجل
 كان للبايع حكم المسلم منه والصلح عنه حكرا في المال وان كان الذي
 وقع عليه الصلح حيا او املا لا يجوز له ان يبيع ما له من الصلح اذا
 كان معينا وصار الى اصل في مجلس هذه المسألة انه اذا وقع الصلح عن
 دين فله حكم الذي في البيع وان وقع على من له حكم البيع فلهما بيعا
 في البيع او معا بطلان يكون بدلي الصلح ويجوز الصلح عليه وما لا فلا
 فان وقع الصلح على منفعة فله حكم الاجارة فكل منفعة يجوز استحواضا
 بعقد الصلح على انه لو صلح على سكنى بثلث بعينه الى مدة معلومة جاز
 وان قال كذا او حتى تموت لا يجوز والاصل في ذلك الصلح معاوضة
 ان كان عن اقتدار فهو معاوضة المال بالمال من الجانبين وان
 من الجانبين وان كان عن انكار فهو معاوضة المال بالمال في حق الذي يبرعه
 لان المال ثابت في حقه ولهذا اذا كان الصلح دارا كان للفتيحية ان يأخذها
 بالشفعة من الذي وفي زعم الذي عليه ان يملك ما شاء فله من جهة
 عليه فمباذع الى الذي يدفع عوضا عن الممن وقد عرفت والمفاد ان
 الممن حايثه مشرعا فكان معاوضة من الجانبين الا ان حكم الجانبين
 قد اختلف المال عوض في حق الذي عن يمين وفي حق الذي عليه
 عن يمين اخر يجوز ان يكون العقد واحدا لمختلف حكم البذل من
 الجانبين بعين البذل عوضا في حق احد المتعاقدين عن شيء وفي
 حق الآخر عن شيء كالواشترى عبد او فرجة بدينه فالذين هو البايع
 بعين عوضا عن العبد وفي حق المشتري بعين مفاذة عن العبد وتخليصها
 له عن ذلك وفي هذا هو عبارة فامة المشايخ وصاروا بعضهم ان
 الصلح عن الالة لا اذا وقع الدرهم في المال معاوضة المال بغير الذي

حقيقة

حقيقة وعرفه بغير الذي عليه حكمه لان الصلح معاوضة عن الممن بغيره
 الذي عليه والممن مال فكل اذا وجبت لم يثبت دعوى المال لانها وجبت
 بدله من المال ولهذا قلنا ان الذي عليه اذا نكل عن الممن بغيره عليه
 بالمال لانه يتكلم منع حق الممن في اصل البذل فبعضه الغاضي الى اصل
 حقه وكان معاوضة المال بالمال بغير الذي عليه حكمه من هذا الوجه والدليل
 على ان الصلح على الالة في مثل هذه الصورة معاوضة المال بالمال في جانب
 الذي عليه انهما لو اختلفا في مقدار الصلح عنه او في بدل الصلح لكان
 ويرد بدل الصلح بالذهب التيسير الفاحش كما في البيع واذا ثبت ان
 الصلح معاوضة تجتبر نسيان المعاوضات فاصلة عوضا ومعوضا عنه في
 ما يبرك لمعاوضات يصلي عوضا ومعوضا عنه في الصلح وما لا فلا والله اعلم
 بالسوابق الفصل الرابع في بيان ما يجوز من الصلح وما لا يجوز وهذا
 الفصل يشتمل على اقسام نوع منه في صلح بعض الورثة قال محمد رحمه الله
 في الاصل اما امرأه صولحت عن نفسها وكمل زوجها دين على الناس وكان
 ما احدث اكثر من نفسها من الدين كان ذلك جائزا وان لم يكن
 لها ما تترك زوجها اعلم بان هذه المسألة لا تخلو من وجهين الاول اذا لم يكن
 في التركة دين وقد ترك الزوج درهم وعرضه وصولحت على درهم ان
 كان ما احدث من الدرهم اكثر من نفسها من الدرهم جاز وقد جعل
 المثل من الدرهم بالمثل والباقي في معاوضة العرضه غير ان الصلح في
 الدرهم من الدرهم يكون صرا فليس بشرط فحق المبدلين في المجلس اذا
 كانت الورثة مقلين بالتركة غير ما يعمل لنفسها لان نصيبها من التركة
 امانة في هذه الحالة في ايديهم ونفسي امانة لا يبرهن عن العتق وان
 صار لنفسها مضروبا ان كان في حدين التركة او مقدرين الا انهم ما يعين
 نصيبها من التركة الا انه لا يحتاج الى قبضتها في المجلس لان قبضه في
 الغيب يتوب عن قبضه العتق وانما يحتاج الى قبضه بدل الصلح لا غير
 وان كان ما احدث مثل نصيبها من الدرهم لا يجوز لانه ينعى العرضه مع
 بعض الدرهم والباقي العرضه فتعذر رجوعه بغير الصلح بطريق المعاوضة
 وتعد بغيره بطريق الا برأه الباقي لان التركة من والابراعت
 الايمان بالحل قال الحنفية ابو الفضل رحمه الله انما يسل الصلح عن مثل
 نصيبها من الدرهم وعلى اقل من نصيبها من الدرهم حالة التمساق في
 اما حالة التمساق فالاصل جاز لان حالة التمساق والعقل يعطى المال لينفع
 الشارعة ويغذي بمسبته فلا يمكن الرجوع الى هذا انما يبرهن رحمه الله
 بعد هذا وان تغل مقدار نصيبها من الدرهم الذي تركه الزوج لا يجوز
 الصلح لان هذا المثل ما احدث من جهتين صحيحة من جهة وكانت العدة لها
 العتق وان صولحت على غير من او دناها جاز وان نكل لانه لا يمكن الرجوع
 في خلاف المجلس وان كان تركة الزوج دنانير وعرضه وصولحت على

الدنانير موعلي التماسيل التي قلنا في الدراهم وان صولحت على درهم جار
 على كل حال وان كان في تركه الزوج درهم وضاع وصولحت على درهم او على
 عشرة دراهم دنانير يجوز الا اذا كان بدل الصلح اكثر من نصيبها من ذلك
 القصد والباقي بآراء العروص والقصد الاخر وان صولحت على درهم ودنانير
 جار على كل حال وان كان في تركه الزوج ويصرف المهر الى خلاف لنفس
 الا ان ما يخص الدراهم من الدنانير وما يخص الدنانير من الدراهم صرف
 فيسيرة وقصد البدلين في المجلس وما يخص العروص من ليس بصرف
 فلا يشترط فيه فمن البدلين في المجلس ثم في الموضع الذي يجوز هذا الصلح
 لا يحتاج الى معرفة مقدار حصتها من حصة الشركة وهذا مشكل ان
 جواز هذا الصلح بشرط السبع الا ان هذا يحتاج الى معرفة مقدار حصتها
 في السلم سبع ما لم يعلم البايع والمشتري مقداره اذا كان لا يحتاج فيه
 الى التسليم جاز الا ان من اقربانه عقيب من فلان شيئا او قران فلان
 او دعه شيئا فان القران مشتري ذلك الشيء من القران جاز وان كانا بعد فان
 مقداره كذا ههنا وان كانت الشركة مجهولة لا بد من ما هي ذلك الشيء
 الامام الاجل محمد الدين البغوي رحمه الله في شرح كتاب الرقابة
 انه لا يجوز الصلح على التخييل والموزون لما فيه من احتمال الرواية
 بان كان في الشركة مقبل او موزون ونصيبها من ذلك مشكوك
 الصلح او قل وقال القنبر ابو جعفر رحمه الله يجوز هذا الصلح لانه
 محتمل ان يكون في الشركة من جنس بدل الصلح وان كان محتمل
 ان يكون نصيبها من ذلك اكثر من بدل الصلح او اقل فيكون فيه
 احتمال الاحتمال وذلك لا يكون معتبرا وان كانت الشركة حذرا
 او اراضي وحيوان وامتنعه وكل ذلك في يد المدعي عليهم الا ان
 المدعي لا يدرك ما هو فالحكم على كل او موزون جاز وقد مر
 جاز هذا الوجه الثاني اذا كان في الشركة دين فان اوخلوا الدين
 في الصلح بان صالحوها من الدين والعين على مال او صالحوها على ان
 تأخذهم الدين من الدين وتترك حقها في ساير الاموال وقيل
 ذلك الجمل لانه عليه الدين من غير من عليه الدين ومعنى مشكوك
 الصلح في حصة الدين فسد في حصة العين لان القصد واحد فيكون
 هذه المسئلة اشكالا لا في حصة رحمه الله في سلم حنيفة في شعبه
 وزيت عند ما قيل في حصة الشعير لا يقبل الزيت وان لم يقبلوا
 في الصلح جاز الصلح على باقي الشركة وباقي الدين على الغريم بينهم صلى
 فرأى من الله تعالى وان ارادوا مال الدين في الصلح فالوجه ان
 تستقرض المرأة منهم مثل نصيبها من الدين ثم يحبسهم بذلك على
 غريم ليعطيهم من نصيبها فتملك الغريم ذلك ثم صالحوها
 عن بقية المال فيصير جميع الدين والعين ملكا لهم او يملكون المرأة

نصيبها

نصيبها من الدين من اموال متلوعين عن الغريم فان قضى الدين
 عن غيره من تلوعها جاز بشرط ما هو متلوعها في واما اذا لم يكن الدين
 معلوما وقت الصلح ووقع جاز على ما ذكر من الوجوه فيظهر من
 ليست في يد رجل على يكون واختلفت الصلح لرواية هذه المسئلة
 قال القنبر ابو بكر لا يحس رحمه الله ولما قيل ان يقول يدخل في علي
 قول هاولا اذا دخل ما ظهر من الصلح ان كان ما ظهر حسنا لا بد
 حسا والصلح وان كان ما ظهر دينا ان الدين مستثنى عن الصلح لا يفسد
 الصلح وان لم يكن مستثنى يفسد الصلح واذا اشترى في هذا الصلح ان
 ظهر على الميت دين فلا حصة لها من ذلك الدين لا يقع الصلح في
 فتاوى منسب الاسلام الا وزجند رحمه الله لو شتر في هذا الصلح
 ان لو طمعا لسلطان من هذه الشركة شيئا فلا شيء عليه انه لا يقع
 الصلح لكن هذا ليس بصواب لان هذا اشترى ان يظل بخلاف ما اذا شتر لولا
 انه لو طمعا على الميت دين فلا شيء عليه لا يقع وكذا لو شتر لولا انه
 لو الميت دين فلا شيء عليه في المستقبل هشام في نوادره سالت ابني
 يوسف رحمه الله عن امر ان اقيمت ميراثها على ورثته زوجها
 فما صالحها هو لم جاز من انها امراة الميت على اقل من نصيبها من
 الميراث ومن الميراث نصيبها من الميراث من الدراهم اكثر قال الصلح جاز
 وانما جاز لما حكى عن الحكم المفسد رحمه الله فيقال لا يلزم للورثة
 ان علموا فان اقامت المرأة بعد ذلك بعينة انها اسرته انطلقت الصلح
 وان صالحها الابن من ميراثها على درهم ودنانير ولا وارث الميت
 غيرهما وفي الشركة درهم وذهب في بيت الابن قال يجوز الصلح الا
 ان يكون ما ترك الميت من الذهب والفضة حاضرا عند الصلح ويكون
 عصا في مئان الابن قال قلت لابي يوسف رحمه الله ما حكم في
 رجل ثمان وثلاثين وعلو الميت دين وله دين وارضون فماله احد
 الابنين الاخر على هذا او على ما في الدراهم التي لا يبيعها بينهما على حاله
 وعلى ان الدين على ابنيه هو لهما من وجه هذا او على ان الصلح وان لم
 يبيع مملو من الدين مال الصلح بالحل والله اعلم نوع آخر في الصلح في
 الوديعة والعارية واذا وقع الصلح في الوديعة وهو في اربعة اوجه الاول
 اذا اشترى صاحب المال الايداع وتجد المودع وقال ما اودعني شيئا ثم
 صالحه صاحب المال على مال معلوم وجعل الصلح وهذا بلا خلاف الوجه
 الثاني ان يبيع صاحب المال الايداع والاستهلاك والمودع اقرب الوديعة
 الا انه لم يبيع الرد فالحال بل سكن ثم صالحه صاحب المال على مال
 معلوم فهذا الصلح جاز بلا خلاف ايضا الوجه الثالث اذا اشترى صاحب
 المال الايداع والاستهلاك والوديعة الرد او الهلاك فهذا الصلح
 بالحل عند ابي حنيفة وابي يوسف رضي الله عنهما ولا يمنع عند

الصلح

مجزئاً في يوسف رحمه الله أخراً واجمعوا على أن الموضع إذا حذر على ما دعي
 من صالحه أن العلم إذا كان عامة المشايخ لم ينفردوا بآبائهم إذا قال المالك ولا
 استعملها وقال الموضع بعد ذلك ما عت أو قال رددت وبينا إذا قال
 الموضع أو أصاحت أو قال رددت وقال المالك بعد ذلك استعملتها
 وذكر المالك على نحو ما بينا في الموضعين جميعاً في شرحهم وكان القاضي
 الإمام زين الدين الأسدي رحمه الله يقول إذا قال المالك ولا
 استعملها وقال الموضع ضاعت أو قال رددت يجوز العلم بلا خلاف
 وهكذا كان يقول الإمام طاهر الدين المروسي رحمه الله قاله أو قد
 ذكر هذه الصورة في التتبع على الخلاف أيضاً قال في الأصل لو عهد المالك
 أن يكون الموضع قال هذه المقالة قبل العلم والموضع قال لا قبلها يريد
 أنه في الوجه الثالث بعد ما وقع العلم لو قال المالك لا قبلها يريد
 ضاعت الوديعه رددت والموضع يقول لا قبلت فالقول قول المالك
 وهذا التقدير إنما يأتي على قول أبي حنيفة رحمه الله لأن علم قوله
 أو حصل العلم بعد هذه المقالة من الموضع كان العلم بالمال المستوفى بما قال
 معني ما دخله والمالك يبيع الموضع وهو الوجه الثاني فيكون القول
 قول مدعي الموضع أما لا يجزئ على قول محمد وأبي يوسف رضي الله عنهما أخيراً
 إلا أن علي قولهما العلم ضاع قال المستوفى هذه المقالة قبل العلم أو لم
 يقل فإن أقام المستوفى بعتة على ذلك فصل قبول البتة على
 قول أبي يوسف رحمه الله أيضاً الوجه الرابع إذا قال الموضع هل ضاعت
 أو رددت والمالك لا قبل شيئاً بل سكت لم يذهب محمد رحمه الله هذه
 الفصل وذكر المالك رحمه الله أن علي قول أبي يوسف أو لا دخل لا يغير
 العلم وعلى قول محمد رحمه الله ويجوز إذا كانت الوديعه قائمة بعينها
 وهي ما سألهم فباع الموضع المالك على مائة درهم فإن كان الموضع جازعاً
 للزوجة بعد بيع العلم في الحكم ولكن لا يحل للموضع الفصل فيما بين
 ربه ولو كان الموضع مقر بالوديعه فالعلم بالعلم ولو صلحه فله عرض
 جاز العلم كيف ما كان العرض وإن صلحه على عشرة دنانير فإن صلحه
 وهو جازع للزوجة فالعلم بمحبها إذا انفرد فأنه قد مضى الدنانير يسوا
 كانت الدراهم حاضرة في مجلس العلم أو كانت غائبة عن مجلس العلم
 فأيما إذا كان الموضع مقر بالوديعه أن كانت الوديعه حاضرة في مجلس
 العلم فالعلم بمحبها إذا جازع الموضع القبض وقضى المالك الدنانير في
 ذلك المجلس فإن لم يجد الموضع القبض فالعلم بالعلم وإذا كانت الوديعه
 غائبة عن مجلس العلم فالعلم بالعلم امرأة استوفت رجل ورجلة
 كما نت عندنا لغيره ثم قبضتها في استوفيتها فله عرض قبضتها منه
 أيضاً وقد يحتاج منها فأن كانت بعتها ولا يدري من أصابه وقال الأدرسي
 ما كان في وعاء غير رطل فبعته لينا علم بعينه ورددناه عليه

فصلها

فصلها من ذلك على ما قال في صاحب المتاع والعلم فيها يستعملها وبينها
 جازعاً من صالحها على قيمة الثلث لا يخلو من وجهين أما أن كان بعد ما مضى
 المالك فبها المتاع وفي هذا الوجه يجوز العلم على أبي بعل سواء كان قيمة
 المتاع أو أقل منهاهما يتفان الناس فيه فالعلم جازع وبما بين من بين
 المتاع لم يكن له على الموضعين سبيل وإن صلحت بدل هو الأقل من قيمة
 المتاع قد رما لا يتفان منه لا يجوز العلم والمالك الجازع أن كان ضمنه
 الموضعين وإن كان ضمن المرأة فبها المتاع أن قامت ببيعته على المتاع وإن
 ضمن الموضعين ربهما على المرأة بما رغبها فيها وإن ضمنته المرأة بعد العلم
 عليها والجواب في العلم في العارية نظير الجواب في الوديعه أن الكراهة
 المستعبر العارية أصلاً صلح ما صلح هو العلم وإن أقر العارية ولم يبيع الرد
 ولا الهلاك والمالك يبيع مسكناً لا يستهلك فالسلامة على الخلاف وهذا
 لأن العارية أمانة عندنا كالوديعه فصار الجواب فيها كالجواب في الوديعه
 منهذ الوجه وهذا الجواب في العارية وكل مال أصله أمانة
 والله أعلم نوع آخر في العلم في الغنم قال محمد رحمه الله رجل غصب
 من رجل أوريا قيمته عشرة فاستهلكه فباعه منه على مائة درهم جازعاً
 على قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله لا يحل
 الفصل على قيمته بما لا يتفان الناس فيه وهكذا إذا كره المسئلة في الجامع
 الصغير وذكر هذه المسئلة في الأصل فوضعتها في العبد وقال أن كان
 العبد غنياً جازعاً على سواء كان البدل حالاً أو موقلاً وسواء كان العلم
 عند ربه أو عند غيره وإن كان العبد مستهلكاً فباعه على درهم مساك
 مثل قيمة العبد أو أقل جازعاً كان أو موقلاً وأما إذا صلح على أكثر من
 قيمة العبد درهم أو دينار كان حالاً أو موقلاً فباعه على الذي ذكرنا والوجه
 لأبي حنيفة رحمه الله أن هذا اعتبا من عن الثوب والحيوان فحقا يجوز
 بالغا ما يقع كالاختصاص من عن الثوب بالحيوان لأن الواجب في رقبة ذئب
 الفاصب عقالاً ما يقع مثل الحيوان والثوب من جنسه بغير ضمان
 عداوان فيكون مقيداً بالمثل صورة ومغني ولقد كان الجواب
 من جنسه في غير الثوب والحيوان نحو المكبلات والوزونات
 وغير ذلك والحيوان والثوب في الذئب يمكن عقالاً في الكراج
 والذئب وغير ذلك لا يعتد إلا بغيره وأل التذية وتجعل الذئب عرضاً
 عما في الذئب فربما يفتل الحيا إلى القيمة من ضرورة أن لا يحد المثل بصورة
 وبغيره غير ممكن لأن الواحد والواضع لا يعرفان ذلك لما فيها من التنا
 الفاحش في الأصل ولا ضرورة في الوجوب لأن الوجوب بالحياب الله
 تعالى وأما تغلي في عالمه بذكره فمع ما أوصينا أن هذا اعتبا من عن
 الثوب والحيوان فغيره لا يعتد بما كان وقد ذكر محمد رحمه الله
 في بيعه الجامع في آخر باب من البيع يشي من المكبل أو بالدرهم



من ان يوسع رحمه الله مسلمة قول علي رحمه الله الى قول ابي حنيفة
رحمته الله ان حق الفصير قبل وقت الفاضل بالقيمة في العين في المتعاقب
اي حنيفة رحمه الله ان من عصب من احد شاه وقتها واكلمها ففهم رجل
ملك الشاه لم يكن عليه الشاه لانه ليس على العاصب شاه انما عليه قيمته وكذا
لما قرى رجل رجلا شاه فاستعملها المستقر بعد ما فضا ففهمها
رجل لم يلزمه من لانه ليس عليه شاه فهذا انتصيص علي ان عند ابي حنيفة
رحمته الله ان حق المال بعد الاستهلاك العين في القيمة لا في العين فصار عن
اي حنيفة رحمه الله روايتان وقد كثر في هذه الرواية في كتاب العصب
من هذه النسبة فان كان ملكه على الف فانما العاصب بدنة ان قيمته
كانت حسن تعالى قول ابي حنيفة رحمه الله لا منفعة له في قول هذه
البينة فلا ينقل وعلى قولها في قول هذه البينة فابده ففهم ان
شخص الامنة المذكور رحمه الله ذكر في شرح الاصل ان فصل الاباق على اللان
وذكر في الاسلام رحمه الله هذا الخلاف في فصل الهلاك وذكر في فصل الاباق
ان الحارث بن عبد الله بن حنيفة رحمه الله وعلى قولها ففهم الشاه وكر
شخص الامنة السرخسي رحمه الله الخلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه في
الابق اما لو كان مسددا حقيقة فالخلاف ان الصانع على اكثر من قيمته
لا يجوز حتى لو شاد فان ما وقع عليه الصانع اكثر من القيمة لا يجوز ولكن
ان التعلق في القيمة فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله لا ينقل بينة العاصب
على ان القيمة دون بدل الصانع لان اقداره على الصانع اقداره ان قيمته
ممثل بدل الصانع او اكثر ففهم انما في دعواه ان قيمته دون ذلك
وهذا لان هذا انما ففهم ففهم طريق الخلف ان الانسان قل ما يعرف
قيمته سوى ما يعرفه بعد ذلك هذا اذا وقع الصانع على اكثر من قيمة العبد
حالا انما لو وقع الصانع على اكثر من قيمة العبد حالا انما لو وقع الصانع على اكثر
من قيمة العبد موحلا لا في بعض الواضع انه على هذا الخلاف الصحيح
على قول ابي حنيفة رحمه الله انه يجوز ان على قول هذا الصانع وقع من العبد
والثوب وذلك عين فيكون هذا اخترافا من عبيد يدين كانه جازي وحكي
عن القيمة الى استحق الحافظ رحمه الله انه لا يجوز هذا الصانع عند ابي حنيفة
حنيفة رحمه الله لانه لا للعبد او الثوب عين حكا اما من حنيفة رحمه الله
فكانت الرمان بجانب الدينونة والعبد للراعي فالحاصل ان هذا الاختراق
بعد ففهم احد البدلين والاختراق بعد ففهم احد البدلين حكما بطل
العبد نفس عليه في بيع الجميع في باب بيع العروض والديون على هذا
ان اوقع الصانع على درهم حاله ففهم ففهم بدل الصانع بطل
الصانع على قول ابي حنيفة رحمه الله ان الصانع عند وقوعه عن العبد او
الثوب فهو دين حنيفة ان كان صانعها ففهم هذا الاختراق بعد ففهم
احد البدلين حكما وانما بطل العقد وهذا ذكر في الجامع الكبير في اخر

باب

باب من البيع شيء من المكمل او بالدرهم صورة ما ذكره هذا المشتري
من الدرهم ففهم رجل يد فاحصل ففهم المشتري واختار المشتري انتفاع
الحائز فلم يقض على الحائز بالدرهم او الدرهم حتى صالحه عن ذلك على حرة
حنيفة وسقط فان دفع اليه بالدرهم ففهم الاختراق فالصالح ما مضى على الصانع
وان تدرك قبل دفع الدرهم ففهم الصانع لان هذا الصانع وقع من البدل لان
حق التملك قبل هذا القاض على التملك بل قد نوى القيمة لما الدرهم
او الدرهم في العين وان كان التملك مما لا يربح الي ما ذكر محمد رحمه الله
في كتاب العاقل من قتل رجل حلفا فلم يقض القاض بالدينه سنيين
من وقتها بما يعتبر الناجل من وقت القتل ولم يقض ان الوجب قبل
الدين العين والمثل وانما ينقل الى الدينه بقضا القاض ففهم الاجل
من وقت الاقضاء ان كان حق التملك عليه قبل القضا في المثل واذا صالحه
على كرايعينه صار مشتريا البعد بالدرهم وان كان صناعا الا انه دين على الحنيفة
واذا لم يقض الدرهم في المجلس كان هذا اخترافا عن دين حقيقة يدين
حقيقة وحكما ففهم الصانع هذا الصانع من مذهب ابي حنيفة رحمه
الله فعلى هذا اذا وقع الصانع في مسكة العصب على درهم مثل قيمة
العبد موحلا لا يجوز على قول ابي حنيفة رحمه الله وهذا هو قول الصانع
على درهم مثل قيمة العبد حالا او ففهم ففهم بدل الصانع بدل الصانع بطل
الصانع عند ابي حنيفة رحمه الله وان ملكه على ليعام في الزمة ان كان العبد
قائما حال الصانع على كل حال وان كان العبد مستعصا كان سائر في المجلس يجوز
وان لم يسلم لا يجوز وان صالحه على ليعام ودفع اليه قبل ان يقتل فاحاش
لانه حصل الاختراق من حيث يدين قيمه واذا كان بلفظة الصانع وان
كان بلفظة البيع لا يجوز لانه يبيع باعيا ليس عنده وقاله الصانع
ان يكون ناولا بلسانك انه باع ففهم حاله والطعام ليس في ماله
لما اشتراه وسلمه في المجلس واسمه اهل نوع آخر في ملك العامل بيده
واذا دفع الرجل الى ففهم ثوبا بلفظه ففهم ففهم الثوب بلفظه ففهم
رب الثوب على درهم مساه ففهم ففهم اما ان يعطيه على درهم
ليكون الثوب للفقير وفي هذا الوجه الصانع ما يراه لا كانت الدرهم
او موحلة لان ما يد له الفصار من الدرهم يد لها با راسين باا الثوب
وبان قيمة الخرق لان قيمة الخرق قد وجبت عليه درهم او دينار
فيما يقابل الثوب يكون ثمن العبد وثلث الثوب يجوز حالا او كحالا
اصاب قيمة الخرق ان كان حالا ففهم ففهم العبد الحق وهو قيمة الخرق
وان موحلا ففهم ثوبا بلسانك اما وجب له من قيمة الخرق وليس بمصارفة
فيجوز حالا وموحلا الثاني ان يعطيه على درهم ففهم ففهم الثوب
ثوبه ومن هذا الوجه الصانع ما يراه لا كانت الدرهم او موحلة ان
كان مستعصا فلا نستوفي عين الحق وهو قيمة الخرق وان كان موحلا فلا

السلخا

اجل ما وجب له من قيمة الخرق وكل ذلك جائز وكذلك اذا اصابه على
 دنانير لان قيمة الثوب درهم او دنانير فعلى ايها صالح يكون مستوفيا
 عين حقه وموجلا عين حقه وان وقع الصلح على رجل او موزون فان
 كان المكيل او الموزون بعينه جاز الصلح سواء وقع الصلح على ان يكون الثوب
 لرب الثوب او الغصير وان كان المكيل او الموزون في الذمة فان
 وقع الصلح على ان يكون الثوب للفقير والصلح بالمثل فبما يخص الخرق
 جائز فيما يخص الثوب لان ما يخص الثوب يكون ثمن الثوب وضمن
 الثوب لموزن ان يكون مكيلا او موزونا موصوفا في الذمة وما يخص
 قيمة الخرق يكون ديناً يدين لان قيمة الخرق في ذمة الغصير ودرهم
 او دنانير والمكيل والموزون في الذمة البتة فيكون افتراقا بين
 دين دين وان وقع الصلح على ان يكون الثوب لرب الثوب لا يجوز لان
 المكيل او الموزون بمثله ما وجب من قيمة الخرق على الغصير وذلك
 درهم او دنانير فاذا كان المكيل او الموزون في الذمة كان هذا ديناً
 يدين فلهذا يجوز ان يسمى الاجير المشترك كالمطباخ والغصير ان العيين
 فلهذا عنده ثم صالحه بعد ذلك على درهم فعلى قول ابي حنيفة
 رحمه الله الاجير المشترك امين ولا يقع الصلح بعد قوله فبعت العين
 كما في المودع وعنده الاجير المشترك كما في قوله فبعت العين بعد قوله
 فلهذا كما في الغاصب والراضي اذا كان اجيرا مشتركا كان اجيرا
 خاصا وهذا اجير وحده وهو امين بالاخلاق وكان المودع فيه المخراف
 في المودع فانه تعالى اعلم نوع احرف في الصلح عن الدين واذا ابي رجل
 على رجل الف درهم تسود فصالحه من ذلك على الف درهم بحقه والتمه
 اسم لما هو اجد من السواد فاعلم ان هذه المسئلة على اربعة اوجه هي
 الاول ان يكون عليه الف درهم تسود حاله فصالحه من ذلك على الف
 درهم بحقه الى اجل وانه لا يجوز لان هذه مصارفة الى اجل لانها قعيدا
 ان يصير الجورة للمطالب وذلك لا يكون الا بقدر الصرف الى اجل
 بالمثل بخلاف اذا لم يتم صرف على السواد فاني جوز هذا الصلح لانه اذا
 لم يكن للصحة صرف كان هو السواد سواء لم يكن هذا العقد مصارفة
 بل ناجلا لما عليه يجوز لا يترى انه لو صالحه من الف درهم تسود على
 الف درهم تسود الى اجل يجوز وان جاز لما قلنا الثاني ان كان عليه الف
 درهم تسود الى اجل يجوز موجله فصالحه على الف درهم بحقه حاله
 جاز ان انعقد المحنة في المجلس لان هذه مصارفة يدين ويجب قبل
 عقد الصرف وقد قبض بوله في المجلس الثالث اذا كان عليه الف
 درهم تسود الى اجل وانه جائز لانه هذا من صاحب الدين ابرار
 الجود او باع الى الباقي وكل ذلك جائز من غير اعتبار عقد الصرف
 فلم يكن صرفا وكذلك لو صالحه على اقل من الف درهم تسود حاك او

موجلا

موجلا فغير جائز الرابع اذا كان عليه الف درهم بحقه موجلا فصالحه على الف
 تسود حاله فانه لا يجوز وانه اعتبار غير الاجل وكذلك اذا كان له على رجل
 الف درهم موجلا اما به درهم موجلا فصالحه على حسبة او على حسبة
 حاله لا يجوز لان العمل خير من الموجل فيكون هذه الزيادة بازا ما يحل عنه
 فيكون اعتبارا لما في العمل واذا ادعي رجل على رجل الف درهم فصالحه
 منه على عشرة دنانير الى اجل لم يحرم مقرر ان او جاز ان كان مقرر
 فلان هذا صرف بالنسبة وان كان جازدا فلان الصلح على زعم المرشي
 ومن زعمه ان هذا صرف بالنسبة وكذلك اذا اصابه منه على لعمري
 في الذمة موجلا او غير موجل وتفرقا قبل فهو بالمثل لان هذا افتراق
 عن دين يدين واذا كان له على اخر الف درهم ومائة دينار فصالحه من
 ذلك على خمسين درهما وعشرة دنانير الى شطر فهو جائز لانه حط بعض
 حقه واحله في الباقي ولو كان عليه على خمسين درهما فبقت قيمته سرا
 جاز وقال شيخ الاسلام وتاويل السلسلة اذا كان السرمثل ما عليه او دونه
 اما ان كان اجد منه عليه لم يحز لا اعتبار من الجوده لاحط البعض
 لكان الجوده والاعتبار من عن الجوده بالمثل ولو كان عليه مائة درهم
 وعشرة دنانير فصالحه منها على مائة درهم وعشرة دنانير فصالحه
 منها على مائة درهم وعشرة دراهم الى اجل لم يحز لان المائة بالباقي استند
 والعشرة بازا الدنانير صرف وانه الى اجل فلا يلزم اذا اقبل خصته في
 الصرف بطل التاجيل في المائة وان لم يكن المائة بالمائة فساد له بل
 تاجيل لعين الحق الا ان التاجيل في المائة كان مثبته بشرط ان يسد له
 عشرة دنانير مع الدرهم واربعة العشرة او دنانير لما قصد الشرط فلا يثبت
 التاجيل وان كان صالحه عليه حاله ودفعها اليه فهو جائز وان قبض
 عشرة دراهم قبل ان يفتقر او قبضت المائة فهو جائز لان العشرة
 حصصه الصرف وقد وجد قبضها والمائة ليست حصصه الصرف فوجه
 ويشترط القبض فيه لا يوجب بطلان العقد وان كان لرجل على رجل
 درهم لا بعد فان وزنها فصالحه المطلوب من ذلك على ثوبه محنطة
 فهو جائز فاما اذا كان صالحه على درهم والقياس لا يجوز وفي الاستحسان
 يجوز لان هذا الصلح جائز من وجهين ان كان الصلح منه اجل فتدبر
 جانب الجواز بخلاف ما اذا اشترى والمسئلة بها اجبت لا يجوز ولا اذا
 وقع الصلح من الدرهم التي في الذمة على حصة بعينها وتفرقا
 قبل ان يقبض الدراهم لانه لا يشترط حصة بعينه بالدرهم التي
 له على المكالم بل تفرقا قبل قبض الدراهم وان قبض العشرة
 الصلح من حصة في الذمة على عشرة دراهم فان قبض العشرة
 قبل ان يفتقر فجاز ان تفرقا قبل قبض العشرة بل لان من عليه
 صار مشتركا في العشرة الذي عليه بالعشرة والجواب في الشرع على هذا

لا يجوز
 الا

بان النقد لا يقع عوضا عن الخط لان النقد قبل الخط كان واجبا فاما النقد قبل
 الخط كان واجبا عوضا عن المداينة وبعد الشرط جعله عوضا عن الخط في
 فعتبر ولعل من اخرج من غير عوضا عن الخط قبل الخط فواته
 اذا كانت مرة بغير بانامة اخرى اذا افاد الا ترى ان من ظاهر من
 امره في الثاني والثالث لما كان اثباته مرة اخرى مغني او هو وجوب
 الكفارة اذا ثبت هذا فنقول النقد وان كان واجبا على المداينة قبل
 هذا القول الا انه يعتبر واجبا مرة اخرى انه لم يكن واجبا لانه انما ينفذ الحايث
 مرة اخرى حتى يعتبر عوضا عن الخط فيقبل الخط فواته وليس كالباع
 وذلك لان اشتراط النقد في البيع ليس عوضا عن شيء بل هو عوضا عنه
 بنفس العقد حيث نقد الثمن بالاشتمال للبيع وبالنقد لا يكون بازا
 تسليم البيع فاشترط النقد هناك لانما افاده بنفس العقد
 فلا يلزم من الشرط ان ينفذ قبل هذا الشرط وهو من شرط فاما ما
 النقد كان واجبا قبل الخط على المداينة لا عوضا عن شيء وبالنقد جعله
 عوضا عن الخط فعتبر النقد واجبا مرة اخرى بعد الشرط لان ما يشترط
 واجبا مرة اخرى يراه فابده لئلا يكون ما يشترط قبل الشرط فلهذا اقتربا
 قال في النقد وري فمن كان له على رجل الدين ففقال له متى اريت
 الى خمسة سنة منها فانت بري من الباقي فادى اليه خمسة سنة والى الطالب
 ان يفي له ذلة فان الى خمسة سنة رحمه الله قال له ولا يراها لي وهذا
 لو قال له متى اريت الى فانا بري من خمسة سنة ففقال له متى اريت
 واحد لان هذا يراه معلق وتعلق براءة صاحب الاصل بالشرط لا يجوز
 لان فيها معنى التملك بخلاف تعلق براءة الخليل نوع آخر في
 الصلح عن دعوى العقار وفيه بعض مسائل الايراد في دار في بيت
 رجل واصطفا على بيت معلوم من الدار ففوعلى وجهين ان وقع
 الصلح على بيت معلوم من دار اخرى للمدعي عليه ففجاء به وان وقع
 الصلح على بيت معلوم من الدار التي وقعت فيها الدعوى فذلك
 الصلح جائز لان في ربح المدعي انه اخذ بعض حقه وبذل البعض في ربح
 المدعي عليه وانه قد يرضى عنه واذ اجاز هذا الصلح هل يبيع دعوى
 المدعي بعد ذلك وهل يقبل بدينته على باقي الدار ففما اذا وقع على
 بيت من دار اخرى لا يبيع دعواه باتفاق الروايات لان هذا حايث
 باعتبار جانب المدعي فكانه يبيع ما ادعى بما اخذ وفيما اذا وقع الصلح على
 بيت من دار اخرى لا يبيع دعواه ببيتين من هذه الدار ذكر
 شيخ الاسلام في الدين القسفي رحمه الله في شرح الكافي انه يبيع وهذا
 كان بيتي النبي الا لما راى لاجل طهر الدين الرضا في ربحه الله وذكر
 شيخ الاسلام في شرحه انه لا يبيع دعواه وروي بن سباع عن محمد
 رحمه الله انه يبيع قالوا وهل هذا ذكر في بعض روايات الصلح والشفقة

الروايات

الروايات ان المدعي عليه لا يقرب الدار للمدعي انه يوم يفتليم الدار اليه
 رحمه رواية بن سباع ان المدعي بهذا الصلح استوفى بعض حقه وابتدأ
 عن الباقي الا ان الابرار في عينا ولا يراهن الايمان باطل فصار وجوده
 وعدمه بمنزلة وجهه فظاهر الرواية ان الابرار في عينا ودعوى فان
 المدعي كان يدعي جميع الدار لنفسه ولا يراهن الدعوى صحيح ان كان
 الابرار عن العين لا يقع فان من قال لعنه ابرار عن دعوى هذا العين
 صلح الابرار حتى لو ادعى بعد ذلك لا يبيع او يقول الابرار في الدعوى فان
 قوله ابرار عن هذا العين معناه ابرار عن دعوى هذا العين الا ترى
 ان قوله الخصم منه الغاصب ابرار عن العبد المغمور بغير معناه
 ابرار عن ضمان العبد المغمور وبوجه السلة ببيتين فان
 معنى قولنا ابرار عن الايمان لا يبيع لان العين لا تعتبر ملكا للمدعي
 عليه بالابرار الا ان يبقى المدعي على دعواه في اخر كتاب الدعوى من
 متفق بن سباع عن محمد رحمه الله في رجل خاض رجل في دار يبيعها
 فقال ابرار عن هذه الدار وقال قد ابرار عن خصومي في هذا
 كله ففجاء لجل وله ان يخاصم ولو قال قد برئت من هذه الدار او قال
 ابرار من دعوى في هذا الدار كان جائزا او لا حق فيها ولو جابى بيته
 لا اقلها وفي متفق ابراهيم بن رستم عن محمد رحمه الله رجل ادعى دارا
 في يد رجل ففصله المدعي عليه على نفسه وقال يريت من دعوي
 في النصف الباقي او قال لا حق لي في النصف الباقي او قال يريت من
 النصف الباقي ففصله المدعي على جميع الدار لا يقبل بدينته ولو قال
 صاحب الدار على نفسه ففصله ان ابرار عن دعوي في النصف الباقي ففصله
 اقام بدينته كان له ان يخاصم الدار كذا وروي بن سباع ببيتين قوله
 ابرار قال لا ترى ان عبيدا في بيتي رجل لوقال لرجل بريت منه
 كان بريا منه ولو قال ابرار عن من كان له ان يدعيه وزعم ابرار من دعي
 منها ففصله وقال صاحبنا رحمه الله اقال انت من بيتي وانا منك بريت
 كان له ان يدعي في العبد ادعى دارا في بيتي رجل واصطفا على ان
 سكنها صاحب التوسعة في يرفعها الى المدعي كوز وكذا اذا
 على ان سكنها المدعي سنة ثم يرفعها الى صاحب الدار وان اذ
 على رجل ذنبا واصطفا على دار على ان سكنها الذي عليه الدين
 سنة ثم يسلمها الى المدعي لا يجوز والله اعلم بالصواب الفصل
 الخامس في صلح الاب والجد والوصي اذا كان للمصغر دار وصغر
 ادعى رجل فيه دعوى ففصله اب الصبي على مال الصبي ان كان للمصغر
 بدينه عادلة كان المدعي منكبا من الآخر فيصير الاب في معنى
 الشترى للمصغر فالحق في فصل المستتر في ما ذكرنا وان لم يكن
 المدعي بدينه اصلا او كان بدينه غير عادلة لا يجوز الصلح وان كان

حالة او الباعل فهو جائز والمحال ان الناس تكلموا ان المشتري اذا وجد
بالعبد مائة فله ان يبيع او لا يبيع ان اشتد ما عده العيب حقه في الحر واليات
بطلب بد الباع لا يضمن له تسليمه سليما بالعتق من العيب ما يكون
بعض الزوال واذا زال صار قاردا على تسليمه كما التزم فطال به في الاستد
بشران الباع بعينه تسليمه حكم فواته فتنفس الباع فيه فصار حقه
المشتري في حصه العيب من المثل الا انه متى وقع الفصل على جكتس
التمن بعينه استيفاء حصه العيب من المثل فيجوز له ان يبيع ما جلا واداه
وقع على خلاف حقه بعينه معاوضه بين المأخوذ وبين حصه العيب
ومن المثل وفيما اذا صار من العيب على عشر من حصه المثل فطريق
الموازان يكون بمقدار حصه العيب هذا استيفاء حصه العيب
وما زاد على ذلك فالبايع حقه من المثل ولو صالحه من العيب على مائة
دينار وان تعدد قبل ان يتفرقا فهو جائز وان تفرقا قبل ان يتفرقا
المثل واذا لم يكن في مائة من مائة ففصل الباع من ذلك على ان يفرقه
درهما كان جائزا فلو انه اخلى الباع بعد ذلك رد الدرهم على الباع وكذا
لو فرقه قبل بيعه ففصل الباع على درهمين ففصلها الزوج فلان ما كان
على المشتري رد الدرهم وكذا اذا اشترى العيب وانكر الباع فاصطفا
على ان يرد الباع شيئا من المثل فثبت ان له ان يبيع ما كان الباع
ان يشتري ما كان على هذا اذ لم يكن ما لا وجه في شيء فصالحه
على ما كان فثبت ان له ان يبيع ما كان عليه وذلك لان الباع لم يكن ما كان
للمدعي عليه حق استرداد ذلك المالك ولو صلحه من العيب على ركوب
دايمه في حوائجه فشرها قال ثابلهما واشترط ركوبه في الصراة
اذا شرط ركوبه خارج الصراة المثل لا يجوز له ان يبيع في كتاب
الاقرار وانما لم يجز له كان المحالة ولو اصطفا على ان يبيع الباع السلعة
ورد على المشتري اقل مما اخذ منه درهم او درهمين جاز ان اصطفا
على ان يخط كل واحد بعينه الباع والمشتري درهمين او زيادة وياخذ
الاجنبي بمأول الموطوط ورضي به الاجنبي وسو المشتري من الاجنبي
لان المشتري باع ملك نفسه وهذا المشتري انما يبيع ما كان عليه
لا في ملك نفسه وهو المثل فلو كان هذا المشتري رضى بالعيب
وحط الباع بالحل لانه لو كان يبيع العبد على انه اذا كان المثل ففصله
ياخذ الاجنبي بتسعة ان شاء الله تعالى الفصل التاسع في الفصل
على ان يخط الباع وهو يري من المالك او يخط الباع والمدعي عليه ضمان
المالك واذا اصطفا على ان يخط الباع وهو يري من المالك او يخط الباع
والمدعي عليه ضمان المالك ما له من المثل ففصله قليل ولا يفسد الباع
بالحل حتى لا يبيع المدعي عليه من المالك والمدعي عليه ففصله ان اقام يدينه
اخذ بها وان لم يكن له بديهة واراد ان يستحل المدعي عليه عند القاضي

بعد ملك الميم فلم ذاك وان كان القاضيه هو الذي استحل المثل
لان حقه ما نسا والمحال ان المدعي عليه لا يبرأ من المال بخلافه سواء
حلف في مجلس القاضيه او غير مجلس القاضيه الا انه اذا حلف عند
القاضيه يبرأ من المثل ففصل الباع ما نسا ولو اصطفا على ان يخط الباع
عن الخصومة الى ان يجد البديهة ففصل هل يبرأ من الخصومة ففصل
المشايخ في هذا الفصل منهم من قال يبرأ من الخصومة الى ان يجد
البديهة حتى لو اراد استخلافه عند القاضي مرة اخرى لم يكن له ذلك
يخلاف ما لو اصطفا على ان يبرأ من المالك اذا حلف وما ذكر في
الكتاب ان له استخلافه مرة اخرى عند القاضي يجوز على ما اذا اصطفا
على ان يبرأ من المالك من حلف ومنهم من قال لا يبرأ من
الخصومة وهو الاصح حتى كان له استخلافه مرة اخرى وهذا لان
البديهة عن الخصومة لم ترفعت اما ان وقع على الميم ولا وجه له
لان الميم حصل في غير مجلس القاضيه من المدعي عليه وليس من
حكم هذه الميم ووقع البديهة عن الخصومة واما ان يقع على الميم
ولا وجه اليه ايضا لان تعليق البديهة عن الخصومة بالمثل لا يبرأ من المثل
به قال محمد رحمه الله فان اقام المالك بديهة على حقه يوجد ذلك
المطلوب واذا اصطفا على ان يخط الباع المدعي عليه ففصل الباع
فالمدعي عليه ضمان المالك ففصل المدعي عليه ذلك ففصل المدعي عليه ان
يخطه المالك كان له ذلك والله اعلم الفصل العاشر في الاستد
في الصلح ولو ان رجلا في يديه دارا في رجل ففصلها على الذي
في يديه الدار على داره مسمى بشران الدار استحققت من يد المدعي
عليه كان له ان يرجع بداره على المدعي فان استحق طائفة من
الدار نصيبها او المثل او غيرها يرجع المدعي بداره على المدعي عليه
بشيء وكذا لو استحق منها بيت معلوم بخلاف ما لو استحق كله
فاذا استحق بدل الصلح في المثل المجلس او بعد الافتراق عن
المجلس او وجد مستحقة او رصاصا او زبوا او غيرها ففصل المدعي
يرجع بمثل بدل الصلح وذلك ما يثبت من الجواز ولا يرجع باصل
دعواه لان هذا الصلح حكم بعض الحق واستيفاء الحق بغيره
ايراض من تسع مائة واستوفى مائة وصار كان الجواز كاقلا وان
وقع الصلح على خلاف حقه فان ادعى مائة درهم ووقع الصلح
على مائة ففصل الصلح معاوضه فيرجع بمثل بدل الصلح ان وقع
الاستحقاق في المجلس وان وقع بعد الافتراق عن المجلس يرجع
باصل الدعوى والله اعلم الفصل الحادي عشر فيما يشتري
فيه ففصل بدل الصلح في المجلس وفيما لا يشتري واذا كان لرجل على
رجل الذي درهم جاز ففصله على الذي درهمين ففصله ولا يجوز

الفلة لا يجوز اذا كانت الفلة القديمة وان كانت حديثة ان يكون المخاصم
 من اهل تلك السكة وليس له حق المرور تحت الفلة بنفق الصالح
 عاي اشارة من له حق المرور فلهذا اذا كان المخاصم من اهل تلك السكة
 انما انما الصالح الى جميع الفلة فالصالح يقع في حصته ويتوقف في حصته
 شركا به وان اشارة كراهه عاز الصالح في النقل وان لم يخبر واصطلمه ما
 دفعوا الفلة لا شكا ان الصالح يظل في حصته شركا به حتى
 كان لصاحب الفلة ان يرجع على المخاصم بخصته شركا به ان كان دفع
 اليه جميع الدراهم وهل يرجع بخصته اختلف المشايخ فيه ولا يصح ان يرجع
 عليه واما اذا كان الصالح مضافا الى نفسه خاصة فانه يجوز الصلح
 بعد ذلك بغير ان يتبرع الشريك في الفلة سواه جميع بدل
 الصلح وان دفعوا الفلة هل يرجع صاحب الفلة على المخاصم بجميع
 البدل فالمسئلة على الاختلاف وان كان لا يعرف حالة الفلة لا يجوز
 السلوك لانها في الحكم قديمة لان ما كان في السكة غير نافذة اذا لم يعرف
 حاله جعل في الما على ما اذا كان على طريق العامة ولهذا اذا لم يكن
 احد دفعها وكان الخروج الساقطة في دار انسان اذ كان لا يدري
 حالها جعل قد رمت حتى لا يرجع لصاحب الدراهم ولكن صاحب
 المدفع يمنع من التناكح اذ اصفها واما ان دفع اليه على الطرح والرجع
 ان دفع السكة على ان يأخذ المخاصم دراهم فببرع الفلة فهو جائز على
 كل حال لا سيما مستأجره اذ دفع الكلفة على المعلوم فببرع
 لو استأجر غيره وان وقع الصلح على ان يأخذ صاحب الفلة من المخاصم
 دراهم ويبرع بما كان كانت الفلة قديمة وهذا اذا كانت حديثة
 ولا بدري حالها قال فليس الاية السرخسي رحمه الله تأويل هذا
 ان الفلة كانت على بنى على الطريق وصاحب الفلة يدعي
 ملكة ذلك الموضع لنفسه او يدعي حق قرار الفلة لنفسه
 فليس له حق ما يأخذ من المال بطريق الصلح على الانكار
 شيخ الاسلام وما ذكرنا من الجواب في سئلة غير نافذة فتاويله
 اذا كان مشتركا بينهم وارضا مشتركا بينهم منها مساكن
 ومجرا ودفعوا بينهم بطريقا حتى تكون الطريق ملكا لهما فاما اذا
 كانت السكة في الاصل اختلف بان يتراد وراوتر كوا هذا
 الطريق المرور فاجواب فيه كاجواب في طريق العامة لان
 قد ران الطريق بغير ملك جماعة المسلمين ولهذا ان لم يجره المسلمين
 ان يقع فيها حالة الزحام فاما اذا اراد رجل احداث فلة
 في طريق العامة ولا يضر العامة فالصالح من مذهب ابي حنيفة
 رحمه الله ان لكل واحد من اعد المسلمين حق النزع وحق الطرح
 وحق تولد محمد رحمه الله له حق الخصومة في المنع من الاحداث

وليس

وليس له حق الدفع وقال ابو يوسف رحمه الله ليس له حق النزع ولا
 حق الدفع واما اذا كان بضربك بالمساكين فكل واحد من احاد المسلمين
 حق النزع والرفع جميعا وان اراد احداث الفلة في سكة غير نافذة فانه
 لا يعتبر فيه الضرر وعدم الضرر عند نابل يعتبر فيه الا ان من
 الشركا ومن حاله ان اعتبر الضرر حتى اذا لم يدخل على اهلها ضرر
 لا يمنع رغبة ذلك المجلوس على قارعة الطريق للاستراحة بالشمس
 واما الفلة في الاية وعدم الاية كذا ابو حنيفة الطحاوي رحمه الله
 انه يباح احداث الفلة على طريق العامة ولا يابى قيل ان يخاصم احد
 في ذلك وبعد ما خاصمه انسان لا يباح الانتفاع به وباعترضا الفلة
 وقال ابو يوسف ومحمد جميعا انه يباح له الانتفاع ان كان مما لا يضر
 بالعامه والله اعلم الفصل الثالث عشر في الصلح عن الاشياء التي ليست
 بحال واذا وقع الصلح من الشئ والشئ في نفسه على وجوه على
 ان يأخذ نصف الشئ او ثلثه او ربعه على ان يسلم الشئ في الباقي
 كان جائزا ولا اشكال في جواز هذا الصلح لانه اما يعتبر احد الاشياء
 او يسلمه او يبيع او يملك ذلك اعتبر كان جائزا لان المأخوذ معلوم وهو
 نصف الدار او ثلثها او ربعها والباقي معلوم بغيره فكل من جائزا ولا
 اشكال في جواز هذا الصلح واما الاشكال في انه يصير اخذ اما اخذ بغير
 منبذ احثي بحد الشئ للشئ فيما اخذ من اخري والجواب
 فيه على التفصيل ان وجه هذا الاصطلاح منها بعد ما تأخذ حق
 حق الشئ بالطلبين بان وجد من الشئ طلب للوالب وطالب
 الا شئ فانه يصير احد النصف بالشئ حتى لا يتخذ فيما اخذ
 الشئ مرة اخري وتفسير مسيل الشئ في النصف حتى لو كان له
 شريك في البيع او في الطريق كان للجار ان يأخذ النصف الذي لم يوجد
 بالشئ وان كان هذا الاصطلاح قبل وجو الطلب من الشئ
 فانه يصير احد النصف بشرط منبذ او يتخذ فيما اخذ الشئ
 هذا اذا اطلب على النصف او الثلث فاما اذا اطلب على ان يأخذ
 منها عينه لما يخصه من الثمن وسلم الشئ في الباقي كان العمل بالملأ
 ولا شئ في بطلان الصلح لانه اما ان يعتبر هذا الشئ في منبذ
 داي ذلك كان فانه لا يجر مني كان عنه مجهولا وهو ما في البيت
 مجهول لان الحصة لا يعرف الا بالحد والصلح اشكال فانه اما الاشكال
 في بطلان في بطلان شئ على التفصيل الذي ذكرنا ان كان هذا
 الصلح مثل بالحق والصلح عن الطلب سواء كان بعد تأكد
 حقه بالطلبين كان على شئ في جميع الدار ان شأخذ وان شارك
 لانه اما سأل الشئ في الباقي بعد تأكد بطلان يسلم له البيت فاما
 لم يسلم له البيت لم يجر له التسليم فكان على حقه اما اذا صاحبه على ان يسلم

عليه بدنة على انه كان اشتراها من هذا الدعي قبل الصلح قبلت بدنته
ويطلب الصلح اذا وقع الصلح عن دعوي الدين بشر ان الدعي عليه ارض
الا فقبل الصلح واقام على ذلك بدنة لا تقبل بدنته على هذا فتوى
بعض مشايخ زماننا وقد كتبنا في كتاب الدعوى فيه اختلاف
الاشياك على الصلح وهذا القابل انه شاع في بعض ما نرى به لانه ثبتت
دعواه ولا تقبل بدنته لانه شاع في ابطال الصلح وان كان الصلح عن انكار لا يسمع
اقرار يسمع دعواه لانه لا يبطال الصلح وانه اهل الفصل السادس عشر
في المتفرقات لا ينبغي للقاضي ان يباشر بنفسه بل يفوض ذلك الى
غيره من التوسطين ثم ورد الاثر عن عمر رضي الله عنه ويبنى للقاضي
ان يباشر في الفصل بل يرد له الخصومة الى الصلح مرتين او ثلثا اذا كان يجرى
فيه على وجهه ان كان وجه القضاء مفسدا غير مستبين القاضي يردده
الى الصلح مرتين او ثلثا وان كان وجه القضاء مستبنا يطران وقعت الخصومة
بين اثنين يفتي بينهم ولا يرددهم الى الصلح متى ابوا وان وقعت
الخصومة بين اهل قبيلتين او بين اهل اقليم يرددهم الى الصلح مرتين
او ثلثا وان ابوا الصلح ذكر هذه الحدة شيخ الاسلام رحمه الله في اول شرح
كتاب الصلح وفي مجموع التوازل ان رجل على رجل دين خمسة الا ان درهم
من درهمين يده فبعد المدعي عليه ذلك فزاد المدعي عليه مائة على الد
استسما لبعض الحق وهذا الصلح في حق الكرم معاوضة وفي حق الدرام
قيمة الكرم حتى يظهر حقيقة الكرم وفيه القضاة خمسة الا ان وعلى
عن حصة صلح ويرا فو كان فيها دعوى فلان على فلان ما لا مغلط ما وانه صلح من
ذلك على ما سئل في الف درهمين وكان في اخره انه ابراه عن جميع دعاويه
وحصو ما تعلق الصلح غير صحيح لانه اهل الذي كان فيه الدعوى فقال
اربع ما لا مغلط ما وعل على كذا اقلاد من بيان ذلك بالبيان فلو ان
مثل بدل الصلح او اقل او اكثر وهو من جنسه او من خلاف جنسه
وهل هو صرحت قد ذكر انه قضى في غير مجلس الصلح عن الانكار بعد
دعوى فاسده هل يصح قال لا لان طريق الصحيح الصلح على الانكار من
جانب المدعي ان جعل ما اخذ من حقه او من طريق الصحيح الصلح على الانكار من
يكون ثابتا في حقه لم يكن يصح هذا الصلح او من طريق حقه لانه وان
وادعي المدعي عليه الصلح ان كان الصلح على حقه الحق لا حاجة الى ذكر
قبض بدل الصلح على خلاف جنسه حقه لا يرد من ذكر قبض بدل
الصلح ومن ذكر قبضه في مجلس الصلح واهل بشرط بيان بدل
الصلح بعض المتأخرين قالوا يشترط وبعضهم قالوا لا يشترط وذكره

يعني

يعني عن بيانه كافي ثمن المبيع وانه لا يحتاج الى بيانه عند ذكر قبضه
في فتاوى الصلح اشتري من آخر صيغة ثم اشتري هذه الصيغة
رجل اخبرني البائع ايضا واستولى المشتري الثاني عليها واخذها
فصلح المشتري الثاني المشتري الاول على مال علم ان يتركها
في يد المشتري الثاني ولا يخاصمه فيها واخذ المال بقراره المشتري
الثاني استرداد بدل الصلح قال على قياس قول ابي حنيفة واني بعد
رحم الله الصيغة صارت ملكا للمشتري الثاني من جهة المشتري
الاول لانه صار كما لو اشتراها من المشتري الاول وسع العقار قبل
القبض جائز عندها فليس للمشتري حق استرداد بدل الصلح من
هذا الوجه وعند محمد رحمه الله وسع العقار قبل القبض لا يجوز
محو هذا البيع وكان للمشتري الثاني حق استرداد ما وقع الى
المشتري الاول وبقي المالك في الصيغة للمشتري الاول وبقي المشتري
الثاني فاصبا على حاله قال القاضي بعد ما صلح وقبض بدل الصلح اني
كنت مسلما في الدعوى كان للمدعي عليه ان يرجع بما اخذ من بدل
الصلح ادعي على اخره انه له حصص دينار في مال الشركة وعليه
خمسون دينار فاقضه والمدعي عليه مقدريا في الشركة ثم اصاب على
خمس دينار لا يبيع الصلح في حصة الشركة ويصح في حصة القرض
لان هذا الصلح في حصة الشركة معاوضة فيكون ربا وفي حصة القرض
استقامت الحق وان انكر المدعي عليه مال الشركة ذاك الصلح الصلح
جائز في حصة القرض والشركة جميعا لانكار صار مال الشركة دينار
فيكون هذا الصلح استقام في حق حصة الشركة والعرض جميعا قبل
لما حكى الدين كرمين صلح محمد بن ماريك ما يرد فهدا منه
استقام كذلك القدر اعرف فان الناس تعارفوه هذا الغلط لا يستقام اذا
سئل في الصلح ان كان الشئ فاسدا يطل به الصلح وان يكن فاسدا
لا يطل به الصلح ادعي على وارث ميت دين في تركته وانتهت بالبدنة
ثم ان وارثا اخر حضر الذي اقيمت عليه البينة صلح المدعي على بعض ما ادعي
فلما طلب بدل الصلح قال الصلح انا قيم بدنته على ان مواريث او قال
هذا المال نزل لا يقبل بدنته ولو اقام وارث اخر بدنته على ذلك
يطلب الدليل بالحسبة ان الصلح لا يرد بعد بخلاف ما اذا اقر على الميت
دينار ووصلح من الخطة والتسعر فملك عندهم مع ورثته على ما نرى
معدوده وفي قد رمن الخطة دون ما كان على الميت ويقرق من غير
قبض فقد رطل الصلح كان على رجل الف درهم دين فقصه درهم بماله
بالدين لا يجوز ولو اعطاه على وجه الصلح يكون ما ذكر وان كان محمولا لا يملك
ان القسوة اكثر من اخذ الدليل من احد وفي الدين ان الصلح عن
الدين المشترك عن نفسه عن ثوبنا الشريك (السأكت بالخيار

ان شاء الله ربنا العزم وان شاء الله ربنا الشرف فان اختارنا
 شريكه رجع عليه بربع دينه الا ان يشاء ربك ان يرد عليه نصف
 الشوب لم يرد له ان يرجع عليه بشي من الدين اذ في هذا
 في بركي رجل ان يرد له الدين عليه ذلك فقبل ان يرد له الدين
 السنة توسط التوسطين على ان يرد له الدين خمسة دراهم وما اشبه
 ذلك واخذ العبد كاصطفا على هذا الوجه فهذا الصلح صحيح ويكون
 دفع الدين الدرام بقطع الخصومة لتسليم الامر على نفسه من
 اقامة التينة فكلها فكلون جانب الدين عليه اذ اء
 دفع مع الاكثر شيئا الذي عليه ان اصله الذي عن حقه كان اقرارا له
 بالحق ولو صالحه من دعواه لا يكون اقرارا له بالحق واذا كان له ملك
 اخر الف درهم فسلحهم صفا على خمسة دراهم ولو باع ما في ماله من
 تخميسه لا يجوز ذلك في احاسس الناطق اذ في حق في ذل في الورثة
 فسلحهم من حقه على ان يكون له خاصه ما ان يرد له قال الناطق
 رحمه الله وهذا دليل حوز البيع المحصول بالصلح كذا احتج
 ملك الاصل فالذكر منه دار في بدورته اذ في رجل في صلح
 فملك في صلح المحاضر منهم الذي على شي من جميع حقه فهو
 جائز انه في حقه شريكه متبرع بالصلح وملك التسليم جاز اذ التزم
 العوض والدار للورثة على حاله لان الذي يسقط حقه بما اخذ من
 العوض ولا يملك شيئا مما اخذ منه العوض ولا يرجع هذا المصلح عليهم
 بشي الا انهم اراهم و يدفع شي ولو كان ماله على ان يكون حقه له خاصة
 دون الورثة فله هو ما يرد له ان الذي يملك ما يرد له نفسه من
 الذي يملكه ما يسقط منه من العوض والصلح مبنى على ربحه فحوز
 ثم يفر هذا المصلح مقام الذي فيما بينه وبين شريكه على جهة الذي
 فان ثبت له بالجهة ملك شي مقلو وثبت ملكه في ذلك بالشر او
 ان لم يكن له دينه فله ان يرجع على الذي كسبه شريكه التي لم يسلم
 له لان الذي عاجز عن تسليم ذلك اليه والصلح مبنى على ربحه
 عجزه عن التسليم في ذلك القدر فسلح الشرافية ويرجع بما بقا له
 من الدين الا ان يرد له اذ في دار في بدورته فسلح رجل ماله
 على عبد على ان يكون الدار له ثم خاصه الذي في يده الدار فسلح
 بشي كان له ان يرجع على الذي بالعبد ان كان قائما او بغيره ان كان
 ماله ان العقد النكح بينهما لتعدي تسليم العقد وعليه ربحهما
 كذا هو ما في سبعة ايام مع من مقرر في رجل مات وترك الف
 درهم وارجلين لكل واحد منهما على البين الذي درهم فسلح احدهما
 وملك الدار ومن خمسة دراهم واخرها فسلح الاخر فانه باخذ النكح
 الناقبة في يد الوارث ونصف الخمسة التي اخذها المصلح فتكون

لثان

ثلث في ثلثة ارباع الالف وللأول ربع الالف ومثله لوان الأول حين
 حقت نفى الفاضل خمسينا به ثم حضر الاخر فانه لا يكون الا الخمسة
 الناقبة في يد الوارث وانه اعلم بالمراتب **كتاب الرهن**
 هذا الكتاب يشتمل على اربعة عشر فصلا الفصل الاول في بيان
 شرائطه الفصل الثاني في وضع الرهن على يد العبد الفصل
 الثالث في بيان الدين الذي يجوز الرهن به الفصل الرابع في هلاك
 الرهن نقصان وبغير ضمان الفصل الخامس في بقاء الرهن واشباهه
 الفصل السادس في تصرف الراهن والمقرن في الرهن الفصل السابع
 في اختلاف الواجب في الرهن والدموي فيه والشفا وعليه الفصل
 الثامن في الرهن الذي يملك صاحبه الاعا حتى يعطيه ماله والذي لا يملك
 الفصل التاسع في استحقاق الرهن بعد الهلاك الفصل العاشر في الرهن
 الذي يكون له ان يمتنع البعض دون البعض الفصل الحادي عشر
 في الرهن الفاسدا اذا اراد الرهن استنفاذ ربحه العبد والعرض
 الرهن والراهن يموت وعليه ديون كثيرة الفصل الثاني عشر في رهن
 الاب والوصي الفصل الثالث عشر في الرجل يستعير من اخيه شيئا
 ان يرهقه به منه الفصل الرابع عشر في المديون في بيان شرائطه
 قال محمد رحمه الله في كتاب الرهن لا يجوز الرهن الامتصاصا فقلنا شافى
 الي ان القرض شرط جواز الرهن قال الشيخ الايام شيئا اسلام المعروف
 نحو اهدى به رحمه الله الرهن قبل القبض لا يرا الا انه علة زوم اعما يصير
 لازما في حق الراهن بالقبض وكان القبض شرط الذم ولا شرط الجواز
 كالتقص في الهبة والاول اصح وهذا القبض يقع بالتعليق في ما هو
 الرواية كذا ان حقه شمس الامة السرخس رحمه الله ومن شرائطه
 ان يكون المرهون مفسوم ما عني ان من ساهن المشاع عند لا يجوز
 سواء كان مشاعا محقق القيمة او محتمل وسواء رهن من اجني او
 من شريكه والشروع الطاري يقبل الرهن هكذا هو في الزادات
 وبه اخذ شمس الامة السرخس رحمه الله وهو الصحيح ومنه ان
 يرهق جميع العين ثم يبيعها العقد في النصف وما اشبه ذلك
 وعن ابي يوسف رحمه الله انه رجع عن هذا وقال الشروع الطاري
 لا يسلح الرهن بخلاف الفقهاء وقاس ذلك في سيرة ورثة المرهون
 دين في الذمة فان من ائلف المرهون بيمين فالتعدي والدين يكون
 رهنا في ذمته من عليه واخذ العقد الرهن مضمنا الى دين في الذمة
 لا يجوز وقال الباقر فكل الشروع ولو رهن رها وقبض في استحقاق
 لما يملك منها ان كان المستحق غير معين يملك الرهن في الباقي جازير
 ولا يكون للمرهن خيار فيما بين ولا يكون له العالمية لبني اخر مكان
 المستحق والشروع فيما بين الراهنين لا يمنع صحة الرهن اذا وقع

الشيخ



العقد في حق المرتهن حله حق ان كان له رجل على رجلين دين على كل
 واحد منهما نصيبه من العبد لا يقع وانما يقع هذا العقد وان لم يكن
 الشئ في الباقي مانع صحة الرهن الا ان كان في الأصل وفي التامع
 اذ ارهنا رجل عبده بالغ درهم بصدقه خمسين وبقية خمسين لا يجوز
 لانه لو كان ينفق في الرهن ينفق في الدين فهو يترك ان ينفق احد الدين
 عند ادائهما وبقية الرهن في النقص الآخر شايء فافعل ان الشئ في
 الثاني مانع صحة الرهن رجل له على رجل الدين درهمين والرجل على آخر
 مائة دينار فتمت على الدين وخمسين درهمه عند استيفاء الدين مائة
 واحد الخمس حقه وقية العبد الف درهم هو الرهن واذا اهلك العبد
 في يد المرتهن يبيع المرتهن مستوفيا من الدين بقدر قيمة العبد
 وذلك اربعة اخماس دينه مستوفيا من الدين ثمانين وبقية عشرين
 دينار على الذي عليه الدين ثمانين وبقية عشرين دينار على الذي عليه
 وبقية مائة درهم على الذي عليه الدين ثمانين وبقية عشرين دينار على الذي عليه
 مائة درهم فبيع من عليه الدين ثمانين وبقية عشرين دينار على الذي عليه
 الثالث من رهن المبيع في ملكه او من يملكه ان يكون الرهن مكررا
 في غيره فافعل العقد حتى لو رهن بتمرة في ثمن يكون العقد والشئ
 دون الارض او البادون الارض فهذا بالمل لا ان يقول باصطفا
 فحينئذ يدخل مواضعها من الارض في الرهن وذلك معن معلوم
 فيكون رهن الارض دون البادون الارض ولا يجوز ولو رهن الارض دون
 البادون الارض في ما هو الرواية وكذا لو رهن البادون الارض دون
 قال في شرح المحامد الا اذا فصل احدهما من صاحبه وسلمه اليه
 مضمونا او المرتهن بالفصل والعين فحينئذ يجوز في هذه المسائل
 كلها واما اذا رهن بخلافها فمكررا رهن ارضا فمكررا رهن ولم يتعرض
 للنوع والخبر للنفق والاشياء حازو يدخل الدين والزرع في الرهن
 فالماصل ان كل ما كان متصلا بالرهون اتصالا لا اختلاف وامتناع
 يدخل في الرهن من غير ذلك بخلاف البيع والهبة ولو رهن دار فبيع
 متاع الدار رهن او رهن دارا فبيع متاع الدار رهن فافعل
 ان يبيع اولاه من الرهن ما فيه من المتاع من رهن الدار والمعلق
 منه او يبيع المتاع منه بعد ما رهن الدار في تسليم اليه ما رهن في البيع
 الرهن والتسليم ولو رهن المتاع منه بعد ما رهن الدار في تسليم اليه ما رهن في البيع
 ما رهن في البيع الرهن والتسليم ولو رهن المتاع الذي في الدار والمعلق
 يكون الرهن شيئا قبل البيع والشراعي ولو رهن اخر او جرت يد بين
 عليه لا يكون الرهن شيئا قبل البيع الرهن مضمون عليه ومن

جملة

جملة شرائطه ان يكون الرهن حاصلا بحق يمكن استيفاءه من الرهن
 لا يكون حتى اذا رهن بما لا يمكن استيفاءه من الرهن كان الرهن كاره
 بالحدود والتفصيص وكذا الرهن بالاعيان قال شيخ الاسلام جواهر
 زاده رحمه الله الرهن بالاعيان بالمل مضمونا كانت العين او غيره
 مضمونة وذلك شمس الامة الشرخس رحمه الله الرهن بالاعيان على
 ثلثة اوجدها الرهن بغير امانة كالمدينة في الموضع وما اشبه
 ذلك وانه بالمل وزاد في شرح اللمح او في غير هذا فافعل ان ليس
 له ان يبيع رهنه ولو هلك في يده قبل القبض امانه ولو هلك
 بعد القبض يهلك مضمونا اليه الثاني الرهن لعين مضمون بعينه
 كالمغصوب وغيره وانه محرم وقرع على هذا في شرح اللمح او في
 رحمه الله وله ان يبيع الرهن حتى يسترد العين فافعل الرهن
 في يده قبل استرد اد العين لا يبيع مستوفيا العين ويؤدم
 الاول من قيمة الرهن وما رهن به ويسترد العين وله هلك الرهن
 قبل الرد فله ان يبيع الرهن بعينه الرهن وان اهلك العين قبل
 استيفاء الضمان حاز مستوفيا الضمان اذا كان في قيمته وثالث
 الرهن بعين مضمون بغيره كالمبيع في يد البايع فانه لا يجوز
 وهكذا ذكر المحسن عن ابن حنيفة رحمه الله والذكر في حق مختص
 فان هلك قبل القبض هلك امانه وان هلك بعد القبض صار مضمونا
 عليه ضمان نفسه وذكر محمد رحمه الله في كتاب المصنف ان المشتري
 اذا اخذ من البايع رهنه من المبيع يجوز له ان يبيع حتى يرد
 يقض المبيع فان هلك في يده قبل قبض المبيع يهلكه الا ان كان
 قيمته ومن قيمة المبيع ولا يبيع فافعل المبيع بعلاجه وله ان
 يقض اذا اوفى ثمنه وملكه ايضا ضمان الاقل يهلك الرهن في
 يده وله هلك المبيع قبل القبض والرهن قائم بطل البيع بطلان
 المبيع قبل القبض وعلى المشتري ان يرد الرهن ولو هلك في يده قبل
 الرد يهلك الاقل ويجب عليه ضمان البايع ولا يطل ضمانه بطلان
 المبيع وبهاية الرهن يقض الرهن بغير قبض العدل والبايع اعلم
 الفصل الثاني في وضع الرهن على عدل وقبضه العدل من الرهن يقضه
 على ان يقض على يدي عدل وقبضه العدل من الرهن يقضه
 حتى لو هلك الرهن في يدي العدل هلك على المرتهن بغير العدل
 فان كان الرهن في حق هذا الحاكم وباسا من الرهن في حق حكم الضمان
 حتى لا يستحق الرهن ومن العدل العدل رهن العدل ما ضمن على الرهن
 دون الرهن واذا سلم العدل على البيع كان له ان يبيعه ويؤدم
 التسليم على البيع ليس له ان يبيعه واذا سلم على البيع وامتنع
 عن البيع ورفع الرهن الامر بالقاضي والقاضي يجبر على البيع بعد

ان نعم البينة على الرهن والنسب على البيع اطلق محمد رحمه الله الملاقاة ولم
يعمل بها اذا كان البيع مشروطا في عقد الرهن او ايمان وهذه المسئلة في
الحاصل على وجهين اما ان كان البيع مشروطا في عقد الرهن بان ارتفع
من اخرهما على ان يباعا على يدي عدل ببيعة اذ اهل اهل كذا
ويكون الرهن منته فبالحق وروى به الراهن والعدل وفي هذا الوجه
بحسب العدل على البيع لا خلاف اما ان كان البيع بشرط في ضمن عقد لا زمر
وهو عقد الرهن فمفسر لا زمر باعوا والمالا التوكل في الحاصل باي الدين
من الرهن وقد استحق هذا على الراهن بعقد الرهن فمفسر بحسب الوكيل
على ابقائه بحسب الوكيل عليه كالتوكل بالخصوصية واما اذا لم يكن البيع
مشروطا في عقد الرهن واصرا لبيع بعد ما مات عقد الرهن قال الشيخ
الاسلام رحمه الله وفي هذا الوجه اختلاف المشايخ رحمه الله في كتابه وهو
رواية عن ابي يوسف بعضهم قالوا لا يحسب على البيع وهكذا ذكر الكوفي
رحمه الله في كتابه وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله ايضا فمن
قال لا يحسب مال الى المعنى الاول ومن قال يحسب مال الى المعنى الثاني
وهو الصحيح وذكره شمس الامية رحمه الله ان البيع اذا لم يكن مشروطا في
الرهن فالعدل لا يحسب عليه في ظاهر الرواية ومن ابي يوسف رحمه الله
بحسب ان اهل محمد رحمه الله لا يحسب على البيع ولم يفسر تفسيره قال الشيخ
الا ما لا اهل منس الامية تفسيره بالحسب اما ما حتى يبيع
فان لم يعد حيا الا ما يحسب على الراهن على البيع لان البيع صار مستغنيا للرهن
الناجيه ونعذر ابقاؤه من جهة العدل فمعنى الراهن كذلك كان
اصل الحق عليه الا ترى ان العدل لو مات بحسب الراهن على البيع فان
ابى الراهن البيع ذكر في الزيارات وفي النوازل ان القمى يبيع قبل هذا
قولها لا قول ابي حنيفة رحمه الله ببيع مال الديون اذا لم يكن
موقوفاً وقبله فقول الكل لان بيع الراهن ما يستحق للرهن
الناجيه ولا كذلك يبيع سائر الديون فلو اراد الراهن عزل العدل
من غير رضا المرتهن ان كان البيع مشروطا في عقد الرهن لا يملك ذلك
بالاتفاق وان لم يكن مشروطا في عقد الرهن فكذلك عند بعض
المشايخ رحمه الله قال شيخ الاسلام هو الصحيح وذكره شمس الامية للشيخ
رحمه الله بملكه في ظاهر الرواية وفي رواية ابي سليمان رحمه الله
لا يملك ولو مات العدل بطل النسب على البيع ان كان مشروطا
في عقد الرهن لا يملك ذلك بالاتفاق وان لم يكن مشروطا
الوكيل بالبيع المفرد من اربعة اوجه احدها ان العدل يبيع الولد
ويحسب على البيع اما على الافي او على الخلاف ولا يعزل عن الرهن
على الوفاق وهذه الاحكام غير ثابتة في حق الوكيل بالبيع المفرد

وفيه

وفيه بعد هذه الاحكام العدل والوكيل بالبيع المفرد على السواء في التنازل
بشرط ان يبيع من رجه اية رجل رهن من اخره اذ او فباعه على يدي
عدل وغاب الراهن فقال المرتهن امره ببيعه وقال العدل لم يبيعني
ببيعه قال اقبل ببيعة المرتهن عليه وفي متناظرين ابي محمد وروى
الا ما عن محمد رحمه الله اذا مات العدل وفي بدء الرهن وقد كان وكبلا
بالبيع فامضى الى رجل ببيعة له غير الا ان يكون الراهن قال له في اصل الوكالة
وهذا يبيع الرهن واخرجت لك ما صنعت منه من شيء فخرجت من
لوصيه ببيعة وكبلا لوصيه ان يوصي الى ثالثه وروى الحسن عن
ابي حنيفة رحمه الله ان وفي العدل يقوم مقامه في البيع وروى بن ابي مالك
رحمه الله عن ابي يوسف ايضا ان وفي العدل يقوم مقام العدل بمزلة
المطارب سموت والمال شرط ومن وان وصيه يقوم مقامه في البيع قال
الحاكم ابو الفضل رحمه الله هذا الجواب خلاف جواب الاصل واما دفع
العدل الرهن الى الراهن او الرهن كان ضمانا فقيمة الرهن ان دفعه الى المرتهن
لانه دفع اليه ملك الغرض ودفعه الى الراهن ولا يملك البيع على المرتهن
فان اراد العدل ان يجعل القيمة رهنا عند دفعه الى الغرض وجب
دفعه في ضمانه فله جعله رهنا في يده ما لا واحد قاض ومغنى عما عليه
فتعذر بذلك اما ان يبيع الراهن والمرتهن ويقضيان ذلك من العدل
ويجعله رهنا في يده في هذا الوجه يبيع عدل اخر ويرفع احدها الامر الى
القاضي ان تعذر اخذها فخذ القاض القيمة من العدل فجعله رهنا
عند ذلك العدل وعند عدل اخر هكذا ان يبيع الاسلام وذكروا
الا بما للملوك رحمه الله ان تعذر دفعه الى احدها يخذ القيمة منه ويوضع على
يديه عدل اخر لانه لم يرد منه المائة مرة واذا اخطا في الدفع فكانت حصة
بجمل ماله فانه يوزن منه ثم يرد عليه اذا انقضى منه الحصة فحق
عدله ان يخذ القيمة في يدي العدل وفي الرهن دين المرتهن بغير
ان كان العدل حين دفع الرهن الى الراهن فقيمة نسل الى العدل لانه
لا وجه له ان يخذ الراهن لانه وصل اليه عين ماله ولا وجه له ان يخذ
المرتهن لانه وصل اليه حصة في القيمة للعدل وان العدل قد ضمن دفع
الرهن الى المرتهن بذلقة بغير ان كان العدل دفعه على وجه العارية او
على وجه الود ببيعة وهكذا في يد المرتهن لا يرجع وان استهلكه المرتهن
يرجع عليه لان العدل باذاعنانه ماله وتبين انه اعار او اودعه ملكه
فان ملكه في يده لا يضمن وان استهلكه يضمن وان كان العدل دفع
الى المرتهن رهنا بان قال هذا رهنتك فكذا وحسب بد يبيع
رجع العدل عليه ببيعة استهلكه المرتهن او هلك لانه دفع اليه
على جهة الضمان واذا دفع العدل الرهن الى اجنى وبيعة من غير
ضرورة فهو ضامن لان العدل امين في حق الرهن فصار الجواب

الشيخ

فيه كالحبوب في المودع وكذلك القواب في حق المرتهن لان المرتهن حافظ
 المرتهن في يده مكان القواب فيه في المودع واذا مات العبد فاجع المرتهن
 والمرتهن على ان يضمنه على يدي عدل وانما ان المرتهن ذلك
 وطلب المرتهن من القاضي ان يضمنه على يدي عدل وضمنه القاضي على يدي
 عدل فان جعل القاضي المرتهن على يده ذلك اذا كان المرتهن في نفسه
 وان اراد ان يضمنه على يد الراهن ذكر في بعض الروايات انه ليس له ذلك
 لانه لا يضمن فائدة المرتهن لان فائدة المرتهن ان يضمنه القاضي فضاء الدين
 بواسطة القاضي والراهن لا يضمنه الا اذا وصل المرتهن اليه في بعض الروايات
 انه لا ذلك لان الفخر لا يضمنه لكونه ممنوعا من الانتفاع به شرعا واذا
 ان يكون العدل هو الراهن ويكون المرتهن يضمنه عند محال الاجل فعده
 المسئلة على وجهين الاول ان اشترط في عقد المرتهن وفي هذا الوجه
 لا يضمن المرتهن نصف المرتهن او يضمنه فلان القاضي شرط صحة المرتهن ان
 فيه كانه لا يضمنه بشرط ان يكون عند المرتهن ساعه فيكون عند الراهن فهو
 بمنزلة ما لو قال يضمنه يوما ويوما الا الثاني اذا اشترط في العقد تمام
 المرتهن فان لم يضمن المرتهن المرتهن لا يضمنه واذا قضى صرح كذا ان يضمنه
 وهو في يد المرتهن فالمرتهن لا يضمنه وان اخذه من يد المرتهن فباعت
 فالمرتهن للمرتهن ولا يكون للمرتهن اخص منه اذا باع العدل المرتهن وتوكل
 الثمن في يد العدل يوي على المرتهن الا ترى ان هذا هو المرتهن في يده
 كان الثمن على المرتهن فقد ان اهلك الثمن لان الثمن قائم مقام المرتهن
 واذا باع العدل المرتهن بالدرهم والدينار او كان على العكس فله ان
 يضمنه فاما هو من جنس الدين بخلاف الركيل بالبيع المبرور فانه ليس
 له ان يضمن الثمن الا بشرط لان العدل في امر بالبيع امر بقضاء الدين
 ولا يمكنه قضاء الدين في مثل هذه الصورة الا بالصرف فدخل المصرف
 تحت الامر بخلاف الركيل بالبيع المبرور وعليه هذا الاصل اذا كان المرتهن
 سلف المرتهن على البيع عند محال الاجل يضمنه ويستوفى دينه فباعه
 يدانين والدين درهم كان لان يشتري بالدينارين درهم مثل درهم
 ويضمن ذلك وعدل لو كان دينه خمسة كان له ان يشتري بالدينارين
 خمسة حتى يستوفى دينه ذكره بن ساعه في نوايه واذا باع العدل
 بالنسيئة ذكر في الاصل انه يجوز من غير تفصيل ومن عند خلاف
 مشايخنا رحمه الله اذا باع بالنسيئة غير مقصوفة بان باع مثلا على عشر
 سنين اما الشبهة بغير ان يجوز عند ما قال القاضي الامام ابو علي
 النفسى رحمه الله اذا وجب على الراهن ما يدر على النقد بان قال المرتهن
 بثلثي دينه ويودعني فبعه حتى اكون منه فباعه بالنسيئة لا يجوز
 بمنزلة ما لو قال لغيره يبيع عدي فاني احتاج الى النسيئة ولو كان المرتهن
 هو العدل قال له الراهن بعه واستوف دينك من ثمنه فباعه بالنسيئة

يجوز

يجوز كين ما باع ذكر شمس الامية السرخسي رحمه الله في شرح الزيادات في باب
 الرهن يكتف صاحبها لاحضار العدل اذا عين ان جن جنونا وقع الباس من
 افاقته نحرل حتى اذا عاد عقله له ان يبيع الا انما اذا باع في جنونه لا يبيع
 ببعه سواء كان يعقل البيع والشرا بان كان جنونه في من اخر او لا يعقل البيع
 والشرا ان كان يبيع في ان يبيع ببعه اذا كان يعقل البيع والشرا ببعه لا يبيع
 هذه الحالة فباع جاز الا انه لا يلزمه العهد بضمه في الركالة فمن الشايخ
 من قال على قيس ما ذكر في الركالة ينبغي ان يبيع ابيع في هذه الحالة
 والله مال شمس الامية الحلو اي رحمه الله ومن الشايخ من فرق والله مال
 شيخ الاسلام رحمه الله لان التوكيل هو حاصل من نقصان رواية
 وكلة المتفق بشر من ابي يوسف رحمه الله وليس عن محمد رحمه الله رجل
 امر رجلا ان يشتري له عبدا بائق درهم فباعه الرجل فعرضوا ان يبيعوا
 البيع والشرا والحفظ فاشتري ما امر به المحضر وشراوه على امر جديد قال
 في رواية بشر وليس في هذا كامر اياه وهو ممتنع فاشتري اشرا الى الفرق
 الذي ذكره شيخ الاسلام رحمه الله في اول كتاب الرهن في باب العدل ان
 العدل ان سئل في المودع فقل ما يملك المودع من هذا العين يضمن
 في عياله ويضمن الاجير عند الضرورة يملك العدل ذلك ايضا فلا يملك
 الشرافة بالرهن وان كان الطريق نحو فاذا كان امانا او وجد التعبد
 بالمرسل لا يملك وان لم يوجد التعبد بالمرسل يملك وذكر في غير رواية
 الاصول ان على قول ان يضمنه رحمه الله اذا كان الطريق امانا يملك
 المسافر فباعه على كل حال وعلى قول محمد رحمه الله اذا كان سفره له منه يد
 يضمن على كل حال العدل اذا كان ائتمن فدفع احداهما كل الرهن الى صاحبه
 ان كان شيئا لا يملك القسمة لا يضمن الدافع ولا العاقل وان كان شيئا يملك
 القسمة فدفع احداهما بضمه الى صاحبه قبل القسمة او بعد القسمة فالعاقل
 لا يضمن بالاتفاق وهذا يضمن الدافع عند ان يضمنه رضي الله عنه وبعض
 لا يضمن والله اعلم الفصل الثالث في بيان الذم في الرهن بوجه
 ان يعلم بان الرهن اما يبيع بدين هو واجب او بدين وجب سب وجوبه
 كالرهن بالدرك لا يبيع لان الرهن لا يباع ما رهن به من حيث الحكم فانه
 يثبت في المال بدار الاستيفاء في حق المحبس ومنه هلك نصيبه ويستوفى
 له منه من حيث الحكم فانه يبيع ان كان الاستيفاء مقصودا من حيث
 الحقيقة والا يباع من حيث الحقيقة اما يجب بوجه بعد وجوب
 الحق او بعد وجوب سب الوجوب فان قيل ليس انه اذا دفع شيئا
 الى رجل على ان يعرضه عشرة دراهم صار الثوب رهنا وقد جعل
 الرهن ثوبا وجود سببه لان القرض يثبت من حيث الاعتبار
 شايخنا عليه كما في قوله امتنع عبدك عن علي بن درهم يثبت
 البيع شايخا على العتق واذا ثبت القرض سابقا على الرهن



وهذا العهد في يد المرتضون فلا يمنان عليه فيه لأنه لما أخذ على شيء مسمى ولو
 نفاه الراهن ما لم يرد قال جد هذا عما كان فيها من زبور أو شئ فهو
 رهن جائز عما كان فيها سنة فادام الرافعة فهو استيفاء فليكون رهن الحسن
 بن زبور عن أبي يوسف رحمه الله في كتاب الاختلاف رجل له على رجل مائة
 درهم فأعطاها وثوبا وقال هذا رهن ببعض حتى وفى فيه فصار رهن رهنه الله
 بذلك بغير منه وقال أبو يوسف رحمه الله يذهب لها بشئ المرتضون ويرجع ما
 عليه بغيره من الدين وفي وثا ويمن إلى الدين رحمه الله رهن شجرة فريضا و يساوي
 مع الرق عشرين درهما فذهب الأوراق وانتفض عنه قال أبو بكر الأسكاف
 رحمه الله يذهب من الدين حصنة النقصان وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله
 عليه عدي لا ينقض بشئ من الدين وهذا بمنزلة بيع الشعر أن الشعر ليس
 بغير من حالها فلا يستعمل بشئ من إلا أن يكون النقصان في النقصان
 في نفس الشجرة أو ثوبا أو أوراق فحينئذ يستعمل من الدين بحسابه وما
 قال الفقيه أبو بكر أشبه وأقرب إلى الصواب لأن الأوراق بعد زهاب وقتها
 لا تملك لها أصلا ولا يملك بشئ فصار بمنزلة الهلاك الحسن ابن زبور رحمه الله
 في كتاب الاختلاف رجل رهن من آخر عدي بن بال زبور فاستحق أحدهما
 نالها في كمينه ولحقته لا ينقض إلا بجمع الأوراق وهذا لأن كان أحدهما
 حرا أو مقبرا في العيون عن محمد رحمه الله رجل رهن غلامين بال زبور
 ثم قال المرتضون إن أحدهما إلى أحدهما فرد على ففعل فإن الباقي رهن
 بنفسه إلا أن حتى لو هلك بغيره من الدين بصفة ولكن لا ينقض إلا بجمع
 جميع الأول فالأصل أن كل جزء من أجزاء الرهن يحبس جميع الدين ولكنه
 عند الهلاك لا يمين أكثر من قيمته المعلى عن أبي يوسف رحمه الله إذا
 رهن من آخر عدي فبينه الفان بال زبور على أن المرتضون فاما من لفصل فهو
 رهن فاسد هكذا روي بن سباع عن محمد رحمه الله رهن من آخر عدي
 فقال المرتضون أحد هذا أعلى إن أن ففعل ففعل ففعل فقال الراهن نعم
 قال الرهن جائز والشروط باطل فان ضاع ذهب بالماء ذكر في العيون
 عن محمد رحمه الله إذا رهن غلامين بال زبور ففعل ففعل ففعل فقال الراهن
 قال المرتضون إن أحدهما إلى أحدهما فرد على ففعل فإن الباقي رهن
 بال زبور كلها ولكن لموات مات كمينه فالأصل أن كل جزء من أجزاء الرهن
 يحبس جميع الدين لأن لا يمين أكثر من قيمته والله أعلم بالتفصيل
 الخامس في كفنة الرهن وأشباهها كفنة الرهن إذا كان الرهن شيئا
 يحتاج إلى النفقة نحو العبد والداية على الراهن وهذا إذا جاز الحمال الذي
 يحمل الحمل من السروق إليها على الراهن وكذا كفنة الرهن
 ويسنرى في ذلك أن يكون رهن في يد المرتضون أو العدل وفي محمد بن
 السرازمي إذا رهن الرهن أن ينفق على الرهن فأنفق من ماله المرتضون بال زبور
 ينفق عليه فإذا أقر الدين فلم يرتض أن يحبس الرهن حتى يستوفي النفقة

وان هلك الرهن بعد ذلك لا شيء على الراهن وهذا قول زبور رحمه الله وقال
 أبو يوسف رحمه الله ليس له أن يحبس بالنفقة وإذا هلك في يد المرتضون
 فالنفقة دين الراهن فحاله رهن الدين وأجرة الطبيب على الرهن ذكر
 المسئلة مطلقا في موضع من كتاب الرهن وذكر في موضع آخر من كتاب
 الرهن أن معاواة الحراجه والغروج ومقابلة الامراض يجب قسيتها فإما
 من حصنة المضمون فعلى المرتضون وما كان من حصنة لا ينفق على الراهن
 لأن المرتضون في حصنة الأمانة موقوف ونفقة الودعة على المودع وهكذا
 ذكر القند وروى رحمه الله في شرحه ومن الشايخ من قال إنما يحبس الرهن
 الطبيب على المرتضون إذا كان الحراجه والمرح حدث عند المرتضون أما إذا
 كان ما دأب عند الراهن يحبس على الراهن ومن الشايخ من قال لا يحبس على المرتضون
 على كل حال واللاق محمد رحمه الله في الكتاب يدل عليه وعن الفقيه أبي جعفر
 رحمه الله إنما يحدث عند المرتضون من ذلك فتمن الدواء وأجرة الطبيب على
 المرتضون وما كان عند الراهن أن لا ينفق في يد المرتضون حتى ينفق فيه إلى زيادة
 مداواة فالحمد وأعلى الراهن وإن أضاف في يد المرتضون حتى لا يحبس على زيادة
 مداواة فالحمد وأعلى المرتضون لكن لا يحبس المرتضون لأن الراهن لا يحبس على
 الدواء وإن كان يحبس على النفقة فالمرتضون أولى ولكن يقال لهذا المحدث
 عندك فإن أردت إصلاح مالك وأجابه حتى لا ينوي مالك فداؤه وفي
 شرح الشاوي حنفية المرتضون على الراهن حتى أن الراهن لو شرط المرتضون
 شيئا على الرهن لم ينفق ولا يصح ولا ينفق خلاف الودعة فإن المودع إذا شرط للمودع
 شيئا على المودع فهو واجبة الرهن إذا كان يحتاج إلى الرهن على الراهن وأجر المالك
 والمريض على المرتضون وعن أبي يوسف رحمه الله أنه قال إن كان في منزلة المرتضون
 سبعة ففعل ما ن يوصي الداية إليها وإن لم يكن فيه سبعة واحتاج المرتضون
 إلى أن يسأروا له منزلا فالجرا على الراهن وفي الغزوي لو كان الرهن
 أمه فلو لدن فأجر الحسن على الراهن وسقى المسكين وتكفم الخمل
 وحراز الشرا على الراهن وذلك رهنها أصلا فقال كل نفقة كانت لمصلحة
 الرهن ولنفسه فهو على الراهن وكل ما كان لحق له أو لولد له أو لغيره
 أو لغيره من منته فهو على المرتضون قال محمد رحمه الله نفقة أوبقة لها لغير
 فليس لها رهن معها وكذا لك أصوات الغنم وصرفها وأولادها كلها رهن
 مع الأصل وكذا نفقة الإسماء وبنيتهن المراهق في أرض الرهن
 وأما نفقة الأرض والدوار ثوبا غير يكون رهنه في الأصل أن كل ما يتولد
 من غير الرهن يسرى إليه وكذا نفقة بدل جزء من أجزاء الرهن يسرى
 إليه حكم الرهن أما ما كان بدلا عن النفقة لا يسرى إليه حكم الرهن قال
 محمدر رحمه الله في الأصل وما انفق المرتضون على الراهن والراهن غائب فهو
 فيه منقطع فان أمره القاضي أن ينفق ويحمله دينه على الراهن فانه قال
 ويحمله القاضي دينا فاك سبب الأمانة السرى حسن رحمه الله وهذا يقول

شبكة
 المكتبة

في كتاب القسط والكره من كتابنا على هذا انه لا بد من التمسك على ان يكون ذلك ديناً على الراهن وامسك به الامر بالانفاق لا يمسك به ديناً وهذا ان امر الغاصب في هذا الوضع ما كان لازماً للمأمور سبباً فانه لا يلزم الانفاق وان امر الغاصب بذلك لا يحسن الغصوه وهو النظر وذلك بشرط ان لا يمسك بالانفاق حبه وبين الامر ديناً فعند الاطلاق لا يثبت الا اذا ناهى فلا يصير ديناً الا بالتقصير عليه وفي المتن الحسن ان ابي مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله انه اذا كان الراهن غائباً وانفق المرتفع على الرهن بقصد الغاصب رجع على الراهن بها وان كان الراهن حاضراً لا يجوز الرجوع عليه وقال ابو يوسف رحمه الله يرجع عليه فيها جميعاً والله اعلم الفصل السادس في تصرف الراهن والمرتعف في الرهن وان تصرف الراهن في المرهون قبل سقوط الدين من غير رضى المرتفع تصرفاً فالحق في ذلك البيع والاحارة والكتابة والهبة والتسوية والافراز ونحوها لا يجوز ذلك المتصرف في حق الرهن اصلاً ولا يقبل حقه في الحس وان اقصى الراهن الدين ويملك حق الحس بعد تصرفات الراهن وان تصرف تصرفاً لا يقبل الحس بعد قبول الرهن عند ما بعد ذلك ينظر ان كان الراهن مؤسراً فلا يمسك به عليه وعلى الراهن العتق ان كان الدين حالاً في الاصل او كان مؤجلاً ولكن في حال الاجل احيل الراهن على القضا وان لم يحل الاجل اخذ المرتفع قيمة العبد وحبسها بدينه مكان العبد وان كان العبد يوم العتق والى قيمته يوم الرهن والى الدين يستعفى في اقلها ثم يرجع العبد على الراهن بما سعى اذ السبر ويرجع المرتفع على الراهن بعبه دينه ان فضل الدين على السقاية وان كان مكان العتاق تدبير والجواب فيه نظير الجواب في العتاق الا في فصلين احدهما ان فضل العتق اذا كان الدين معسراً فالعبد يسعى في الاقل من ثلثه اشياء وفي التدبير يسعى في جميع الدين بالتمام يبلغ والباقي ان بالتدبير لا يرجع المدبر على المولى بما سعى ان التدبير يخرج من ان يكون سعائه مال المولى فليسعى في جميع الدين ولا يرجع ولاخذ ذلك في فضل العتق واذا اجر المرتفع الرهن من اجني بغير امر الراهن فالعلة للمرتفع ويتصدق بطلعه ابي حنيفة رحمه الله ومحمد ايضا لانه بمنزلة الغاصب وانما الراهن اذا لم يكن في ذلك الا اجر للمرتفع ويتصدق الرهن حتى لا يعود الا يتخير بين قبل وقوله لو كان المرتفع رهن الرهن من غير ان فاداه الرهن ينقضه الرهن ولا يعود رهنه الا بعد بد من ذلك قبل فاما ان المرتفع استهلك هذه العلة فبها وان هلك في يده فلا ضمان عليه لانه وكيل بالاحارة والجواب في الوكيل بالاحارة اذا قصدا لاجر على هذه الوجه ولو كان الرهن ديناً او عتق او كسب المرتفع الدين او استعمل العبد بغير ان الراهن فله في حالة الاستعمال فغير ضامن ولا يستطعن من الدين وتكون القيمة رهنه عند مقام العين

كما

كما لو انك اجني اخر فان ترك الاستعمال عارضا كما كان حتى لو هلك في هذه الحالة هلك معقوباً بالدين وان كان الراهن اذا لم يكن في ذلك فله في يده في حالة الاستعمال هلك غير معقوب حتى لا يستطعن من الدين لان استعمال المرتفع بان الراهن كاستعمال الراهن بان المرتفع او احارة المرتفع بان الراهن من اجني فملك في يده المستعير لا يستطعن من الدين ان استعمال المرتفع وان لم يكن المرتفع ان يعيده اليه فالحاصل ان بعد العارية بعد ضمان الرهن ولا يرجع عتق الرهن حتى كان المرتفع ان يعيده اليه ولو لم يردت وهذا في يده المستعير رهنه كان المستعير او اجني او مرتفع كان الرهن مرهناً او سداً لاجاره والرهن يقبل عقد الرهن وسداً لودعه لا يقبل عقد الرهن حتى لو وقع المرتفع الرهن من رجل بان الراهن او او سداً للرهن بان المرتفع كان المرتفع ان يعيده اليه ولو لم يردت وكذا في يده المستعير رهنه كان المستعير او اجني او مرتفعاً واذا اجر المرتفع الرهن من الراهن فالاحارة والرهن من الراهن بقرات الرهن او او سداً منه فله ان يسترده او اذا اجاز المرتفع الرهن من الراهن بقرات الرهن يرجع الرهن الي المرتفع ولا يكون بين عارية لان اصله كان معقوباً وكان له استرداده منه حال حيوته كذلك من تركه بعد وفاته وان كان العتق رهنه وان الراهن المرتفع ان يقرضه فالعين في حالة الذمة عارية حتى لو هلك بهلك بغير يدي وان اخرج من العدة عتق رهنه كان وفي عارية الرافعات رهن رجل رهن عند رجل عتق وقال المرتفع تخبره فمضى به فملك في حالة العتق ان امره ان يقرض في المختصر بملك امانته والدين على حاله لانه صار حاضراً فخرج من ان يكون معقوباً بالرهن وان اخرج من الاصل بملك بغير يدي لان عارضا ان الرهن وان امره ان يقرض بالتمسك في حالة العتق بغير يدي لانه لا يكون عارية لان هذا امر بالمعروف لا بالاستعمال هو العتق فلو امره ان يقرض في المختصر جعل العتق من جانب الكف وهذا امر لوامره ان يجعل العتق من جانب العتق سواء هو الصحيح ذكره شيخ الاسلام المعروف بحواصر خاتمه رحمه الله في باب اجارة العتق واذا اخرج الخيل والكرم وهو رهن رهن الرهن على اثر العتق فباعه بغير امر الراهن لم يجر بيعه وكان ضامناً لرامه الغاصب ليعتبه او بامره بالانفاق فله البيع ولا يجر الضمان وان اجر الراهن وقطعت العتق بغير امر الغاصب فلا ضمان عليه استقام لان هذا من باب العتق وحفظ الرهن حتى المرتفع قال نفس الامية الحلال به رحمه الله هذا الا ان اخرجها باهر صده ولم يردت فيه نقصان فان تمكن منه نقصان من قبله في ضمانه من سقط خصته من الدين والرهن ولو كانت شاة فذبحها وهو في الهلال بغير قياساً واستسماً بان فالحاصل ان كل تصرف يزيل العين عن ملكه الراهن كالبيع والاحارة

شبهة

الاجابة

فذلك ليس يهلك المرتهن ولو فعل بفهم وان كان فيه تحصيل او حذاف
 عن النسيان اذا كان باسرافا فكل تصرف لا يزيل العتق عن ملك الراهن
 كان المرتهن ذلك وان كان بغير اسرافا في كان فيه حذافا وتحسين عن
 العتق وتعمل هذا الاصل يخرج حش هذه السبل وفي الزيادة ان المرتهن
 المرتهن النسيان الرهونة وشروطه فلا ضمان عليه ولا يسقط شيء من الدين
 كما لو فعل الراهن من نفسه ولو فعل ذلك بغير ان الراهن وجب
 عليه الضمان ويكون رهنا عند المرتهن محبة سائر الدين مع النسيان وكذا لو
 لو فعل الراهن بنفسه بغير ان المرتهن محبة سائر الدين مع النسيان وكذا لو
 التهمة رهنا عند المرتهن مع النسيان ان المرتهن محبة سائر الدين مع النسيان وكذا لو
 صار ضمانا فقيمة الشئ يملكه من ذلك ما كان فيه من الدين بغير
 الخاصة ونودي ما زاد على ذلك قال صاحب الشئ وفي فتاوى اهل
 سيرة فند الرهونة اذ ان صنعت هي المرتهن لا الحشيب لان لبن
 الادبي لا يضمن وفي مجموع النوازل اذا رهن الرجل من اخرون ناسيا وفي
 عشرين درهم بعشرة دراهم يضمن الراهن اذن المرتهن في نفسه بقية
 سنة دراهم ثم ليس المرتهن بغير ان الراهن فتنقصه اربعة دراهم
 من مائة درهم وفي عشرة دراهم فان المرتهن يرجع على الراهن بدرهم
 والوجه في ذلك ان الشئ لما رهن بعشرة وقيمة عشرة دراهم صار كل درهم
 رهنا بدرهم فاذا اوفيت سنة بثلثي المرتهن باذن الراهن فقد وجب
 للمرتهن على الراهن ثلثة لان هذه السنة ذهبت باستعمال الراهن
 معنى لان استعمال المرتهن باذن الراهن كما استعمال الراهن بنفسه
 فبان السنة الذهبية بكون على الراهن وذلك ثلثة دراهم بمقابل
 كل درهمين درهم فاذا ذهبت اربعة بعد ذلك لم يبق للمرتهن بغير
 اذن الراهن فلهذا لا يضمنه الا بغيره كما مضى في المرتهن لا يضمنه
 باستعماله فلما هلك وقيمة عشرة دراهم صار المرتهن مستوفيا من دينه
 خمسة وقد وجب على المرتهن اربعة دراهم للمرتهن واستوفيا من دينه
 فصار ثلثة بثلثة فصاحا وبقي على المرتهن على الراهن ثلثة
 من حقه وبقي له الى تمام حقه درهم لانه استوفى خمسة بثلثة وقضى
 ثلثة بثلثة في الفاضلة فاحسب عليه درهمين هلكه بثلثة واستعماله
 فحصل له تسعة بقي له الى تمام حقه درهم فخرج استعماله
 المرتهن وان اباغ الراهن الرهن ينفق على اجارة المرتهن وعن ابي يوسف
 رحمه الله انه ينفق فان اخرج المرتهن البيع وايرى ملكه الفاضل
 بقي البيع منعقد اذن اذا استوفى حقه المرتهن عن الرهن يحتاج الى تجديد
 البيع ذكر في اخر باب الاول من رهن المبيع انه ينفق المرتهن ولو
 عند الرهن بغير رهن الله انه لا ينفق معتقدا او لم يذكر انه ينفق جرات
 الاستحسان وجه القياس في ذلك وهو ان الحق معتبرا بالحقيقة

ولو

ولو كان للرهن حقيقة ملك توقف اصل العقد والذات على اجازته حتى
 اذا لم يجر بطل الامر ان كذلك ههنا الاستحسان وهو ان الحق دور
 الحقيقة فان حقيقة البيع مع نقاد بيع العتق ولو وقع
 الملك للمشتري خلا والحق ببيع الذوات واجبه اصل المصلحة فان المشتري
 من الراهن اذا ضمن بملكه ملكا فاسد افلقت ان الحق دون الحقيقة
 فوجب توقف الذوات لا توقف اصل العقد حتى يطمع من حقيقة
 على الحق ونظم الخطوط رتبة الحق عن الحقيقة قال فان كان المرتهن
 المبيع ولا يملكه القاض حتى رهنه الراهن من اخر اجازة المرتهن الرهن
 بطل الرهن وجاز البيع لان البيع من الراهن وقول المرتهن لان المرتهن
 دوحه من البيع لانه يملك حقه من العين الى ثلثة ان البدل قابض
 مقام مبدله وكذا ان يكون البيع حقا للمرتهن الا ان كان الراهن اذا
 مات فانه يباع الرهن بدنيته ويكون المرتهن حقا بالدين من سائر الغراما
 وكذا لو اذ رهن وسلمه على ان يبيعه عند محله لاجل فذل المرتهن
 في اجازة البيع منزلة المالك والبيعان متى توقفا على اجازة المالك فاك
 لبيعهين لاجازة رهنه وعذاه ههنا فاما الرهن لا يقع المرتهن لانه لا ينفق
 به وان يقع للمرتهن ولا يغير اجازة الرهن لتنفيد الرهن وانما يعتبر
 لا يملك حقه في الرهن فانه باق في الرهن ودره عليه وله كان عذرا
 بغير البيع وبطل الرهن لانه لا زال حق الرهن بعين العتق لحق
 الراهن وبقيته كان سائلا على الرهن وذكر في الكتاب ان النسيان في البيع
 بصير رهنا حتى اذا توفي توري من ماله وان اخرج كان هراحق به من
 سائر ماله وروي في اجازة رهن ابي يوسف رحمه الله ان يبيع رهنا اذا
 شرط المرتهن عند الاجازة ان يكون الدين رهنا وان المشرط طاف لا يبيع
 رهنا لان المرتهن لما اجاز البيع ينفذ البيع وصار الدين ملكا للراهن وان
 مال اخر ملكه بسبب جديد ولا يبيع رهنا من غير بشرط محالو
 اجر الراهن الرهن فاجاز المرتهن لا يبيع لانه رهنا من غير شرط
 لما ينفق وكذا في ههنا ووجه ما ذكر في ظاهر الرواية وهو ان المرتهن
 لما اجاز البيع ينفذ وكذا حقه من العين الى ثلثة ان الدين قابض
 الميراث فحيز لحق المرتهن فتعلق حقه بالدين وههنا هو اصل
 من حش هذه السبل ان من تصرف في عين مذكورة وقد تعلق
 به حق الغير فاجاز صاحب الحق تصرفه بتعلق حقه ببدله نظر
 ان كان ما وجب من البدل بدلهما لا يتعلق به حقه لا يتعلق به
 حقه بالبدل الا ان كان الامر اذا باع المستاجر فاجاز المستاجر بعه
 لا يتعلق حقه بالدين لان الدين وجب بدله من العين وحقه في النسيان
 فاما حق المرتهن متعلق بالعين في ان يتعلق حقه ببدله وفي
 القدر وروي اذا كان البيع مشروطا في الرهن فالدين رهن وان لم يكن

مشروطا في الرهن فالرهن يكون رهنا عند محمد رحمه الله قال المأوى
 رحمه الله في خلاف العلماء غير في ذلك خلافا في شرح ان الرهن رهن
 من غير ذلك خلاف وهو الصحيح والله اعلم الفصل السابع في الاختلاف
 الواقع في الرهن والدعوى فيه والشهادة عليه يختلف الراهن فالرهن
 فقال الراهن فبضته من بعد الرهن وهكذا في يدك فالقول قول
 الراهن لان الدعوى عليه يدعي استدان عارضا وان اقاما البينة والبينة
 بينة الراهن ايها وبغير البينة ما عارضا وان قال المرتهن علك في يدك
 الراهن قبل ان اقمه كان القول قوله لا نكاره دخوله في ضمانه والبينة ما
 بينة الراهن لا يات اياها الدين اذا قال الراهن رهنك هذه الحجة
 بحسبنا به وقال المرتهن رهنك يات بالقول قول الراهن مع حسيبه
 لكن رهنا لا محسبنا به وان قال الراهن رهنك يات بالقول قول المرتهن
 لا يات رهنك محسبنا به روي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه سأل
 وسماوان عيسى بن امان عن محمد رحمه الله اذا كان الرهن ثوبا وادرك
 الراهن للمرتهن فلكسه وهكذا واختلف في هلاعه في حال اللبس او بعد
 الرهن فلا يصدق الراهن في حروقه الى الراهن وعنده ان يصدق من
 عبد ابي ابي الف درهم وسئل الراهن المرتهن في يده فقال المرتهن
 بعث محسبنا به وقال الراهن انعه ولكن مات في يده قال يملك
 الراهن بانه ما يعلم ان المرتهن باعته محسبنا به ويكون القول قوله ولا يصدق
 ادرك لم تبعه لكان ذلك له فملكه ما يعلم انه باعته محسبنا به بشرط
 ابي يوسف رحمه الله اذا كان الثوب رهنا وكان الراهن في لبس
 وهو مخرق فقال المرتهن مخرق في لبس ذلك اليوم وقال الراهن لير
 بلبسه في ذلك اليوم ولم يخرق في لبس قال قول الراهن فان اقر
 الراهن انه لبس في ذلك اليوم فثبت انه قال اصابه ذلك الخرق قبل
 اللبس وبعده فالقول قول المرتهن انه اصابه في لبس لانها انتفاء
 على خروج الثوب من الثياب بل لیس المرتهن فكان القول قول
 المرتهن في مقدار ما عارضا الى ضمانه فلا يصدق في ذلك اذا كان الراهن
 الاول ان يصدق في قوله في الضمان فلا يصدق في ذلك اذا كان الراهن
 المحروجه من الضمان فلا يصدق في ذلك اذا كان الراهن
 عبد اقاما الراهن بينة انه ابقى عند المرتهن واقام المرتهن
 بينة انه رده على الراهن فابق عنده قال يمسأعه قال محمد رحمه
 الله اخذ بينة المرتهن انه فاق عنده فتم له في ذلك فليكون بینه
 على حاله وهو يوك منه بشرع ابي يوسف رحمه الله اذا وقع الاختلاف
 بين الراهن والمرتهن في ولد المرهونه فقال المرتهن ولدك عندني

فالمقول

بالمقول قول انه في يده وادركه اخذ ومن غيره ولو قال المرتهن رهنك
 جمعا وقال الراهن رهنك الا وحدها فالقول قول الراهن واذا انكر
 الراهن الرهن فان كان الرهن اذعي الرهن مع القرض فقبل منه البينة
 عليه لان محمد والعقد ليس بلازم وان كان الرهن اذعي الرهن والعقد
 ليس بلازم وان كان الرهن محمد الرهن فالقول قول المرتهن وسواء
 شهد الشهود على معاقبة القرض او على اقرار الراهن بذلك فلهما سواء
 عند ابي حنيفة رحمه الله الا وهو في ضمانه اذا اقام الراهن بينة انه رهنه
 عند ابي حنيفة رحمه الله وقال في ذلك المرتهن ولا يدرى ما صنع بالعقد
 من خبة العقد محاسب له من ذلك العقد والدين ويروى في الراهن
 ولو اقر المرتهن بالرهن والوقت عنده هلك ما عنده ولا يضمن الزاوية
 لانه امين في الزاوية ولا يوجد منه شيء فلا يضمن الزاوية واذا كان
 لرجل علي رجل الف درهم وهو مقربه فاقع رب الدين على المديون
 انه رهنه عند الله وفي يده منه والمديون في ذلك وقضى القاضي
 بالرهن ببينة رب الدين ولو كان المديون يدعي الرهن على رب الدين
 ورب الدين محمد فان كان الرهن غاسقا في يده لم يضمن ولا يضمن
 بالرهن ببينة المديون على رواية كتابه الرهن وعلى رواية كتاب
 الرجوع عن الشهادة ان يضمن وجهه ما ذكر في كتاب الرهن ان المديون
 في العقد ما وكنا به من الغنم فرب حجب الغنم من حبل من يملك
 الغنم والمرتهن يملك الغنم لان الراهن بلازم من جانبه وما يجوز
 عن ذلك قوله فثبت الرهن وكذا ما قال المرتهن فثبت الرهن القاضي
 لا يضمن المرتهن ببينة المرتهن كذا هو من وجهه في كتاب
 الرجوع عن الشهادة ان يصدق العقد كما يضمن كتابه عن القس بطل
 عارضا وان كان العقد أصلا وهو الحقيقة فيعجز ان يصدق العقد
 لا يضمن حتى يمكن للمرتهن من اصابته بالبينة تفصيلا للبينة بغير
 الممكن بخلاف ما لو قال فثبت ان قوله فثبت في يده فثبت انك
 العتق من الاصل بل يقره في العقد بعد وجوده القضا بالعقد
 بعد وجود ما يرفعه متعذر وان كان هلك في يد المرتهن والناس في
 بعضه ببينته باتفاق الروايات لان محمد والمرتهن الرهن بعد هلاك
 الرهن لا يمكن ان يجعل فسخا اذ هو لا يملك فسخ الرهن بعد هلاكه
 فمحل انكار العقد من الاصل فممكن الراهن البينة بالبرهان
 المحض ان رجه الله في كتابه محمل رجل في يده رهن والراهن ياتي
 غائب فاراد المرتهن ان يثبت الرهن عند القاضي حتى يسفك
 له بذلك حكما بالرهن في يده فالحيلة في ذلك ان ياتي المرتهن
 رجلا من ساكني يدين رهنه هذا الرهن ويقره الرهن الى القاضي فيقيم
 المرتهن بينة عند القاضي انه رهنه عنده نسج القاضي بينة

السبعة

في
 الرهن

الرهن ويقص بكونه رهنا عنده ويدفع خصومة العرب فهذا انفس
 من الحماق رحمه الله ان البينة على الراهن مقبولة من المرتفع لكونه حرة
 مدعي الرهن عن نفسه حال غيبة الراهن وقد ذكر محمد رحمه الله في كتاب
 الرهن وسوس الحجاب في بعض المواضع شرط حضور الراهن لسماع البينة
 فالمشايخ فيها مختلفون فمن قال بان ذكره بعض المواضع من
 اشتراط حضور الراهن لسماع هذه البينة وقع غلط او انهم قد
 نقل هذه البينة فان كان الراهن غائبا كما نقل بينة المودع على التوبة
 حال غيبة المودع وبينة القاصب والمستأجر والمضارب على القاصب
 والاحارة والمعارضة حال غيبة المالك ومن المشايخ من قال في المسكة
 روايتان في احدي الروايتين بنقل البينة حال غيبة الراهن
 لانه لا رهنه منه فعز استعطفه فيه في انقضاء حكمه الموقوف لانفاقة البينة
 وانبات المالك للرهن صار حقا في ذلك كما في المودعة واشتباها وفي
 رواية اخرى لا بنقل هذه البينة حال غيبة الراهن والله مال
 الشئ الا ما اراد اهل شمس الامة السرخسي رحمه الله وهذا لان في قول
 هذه البينة لانبات الرهن على الغائب رهنا على الغائب ولا حاجة لمخاطبة
 البدي في ذلك فادفع الخصم مقصده كما لو اقام بينة انه قد عذ في يده وقد
 احاب محمد رحمه الله لحد اي يطاير في السير الكبير فقال التمسك بالرهن
 اذ اسرى احد المسلمين في جده الرهن في الغيبة واقام بينة انه
 رهن عنده لثبات واخذه لا يكون هذا اقصا على الغائب بالرهن لانه يحتاج
 الى اثبات الرهن لان الادعاء كاف فيسبب استخذ ان فيقول هذه البينة
 لا ثبات للرهن على الغائب لا وجه اليه اذا اقام الراهن بينة على المرتفع
 انه رهنه رهنا وقصده ولم يسم الشهود بالرهن ولم يعرفه فانه لسالك
 المرتفع عن الرهن والغرف قوله مشايخنا في قولنا وبينة اذ الشهود الشهود
 انه رهن شيئا محج لا وقصص شهود على ما في معانيه الرهن والقض والقاص
 لا بنقل هذه الشهادة هو نقصان لو شهد الشهود على الافتراء بنصب
 بين محمول فالقاضي بنقل البينة واحب القاصب على البدان اي شئ
 بين فالقول قولهم ان شهدوا على ما في معانيه بنصب شئ محمول لا بنقل
 كذا رهنا واذا اقام الرجل بينة انه استودع ذاك هذا الثوب
 او لا رهن لان الرهنه منه بخلاف بينة المرتفع ويخجل كانه اودع
 الرهن ولو كان الراهن لا يدعي ان كان الادعاء لا يوجب الرهن الا برهن
 الرهن جعله نكاحا وبذلك الرهن على انه باع منه واقام المرتفع بينة على
 على الرهن وحسن هذه المسائل في الشكايات قال ابي رجل على رجلين
 رهنا واقام البينة على احدهما انه رهنه وبعده والمتاع بينهما جميعا وهما بخلاف
 الرهن سخط الذي لم نعم عليه البينة بانه ما رهنه فان كل ثبت الرهن

عليه

عليه على احدها البينة وعلى الاخر النكاح القام مقام الافتراء وان جلت ردة
 الرهن فليبينها لان الرهن انفس من الاصل في نصبه الحالي فعز القضا
 به في نصبه الاخر لان نصبه بنصب شرايع من العين وان كان الرهن واحد
 او المرتفع أمين فقال احدها ان نصبه الاخر صاحبي هذا العين هناك مائة
 واقام البينة وقال المرتفع الاخر لم يرهنه وقد عذ بها الثوب ويحذر الرهن
 الرهن فعز ابي يوسف رحمه الله روايتان ذكر في باب الشك في الرهن
 من رهن الاصل انه يرد الرهن على الراهن كما في الوجه الاول وذكر في
 العيون رواية يشرع فيه ان العين لا تكون رهنا للدين خصصة دينه ولا
 يطل الرهن نحو وصاحبه وهو قول ابي حنيفة رحمه الله قال محمد رحمه
 الله في ذلك الباب من رهن الاصل رهنا رهنا واحمله في يد الذي
 اقام البينة وعلى يد عدل فاذا قضى الراهن مال الدين اقام البينة اخذ
 الرهن وان هلك الرهن ضمن نصب الدين اقام البينة من المال وبه يفتي
 رحمه الله في حنيفة ومحمد رهنه الله بين هذا وبين ما تقدم ان رهنه
 لم يثبت الرهن في نصب احدها لا بعدا لمصلحة في كل نصب الثاني هي
 ضرورة اما رهنا الدين ثبت الرهن بينة في جميع العين وهو حجة في
 ذلك لانه لا يوصل الى اثبات حقة في نفسه الا بالاثبات الرهن على الراهن
 والمرتفع الاخر بنصب خصما ضرورة فيقض بالرهن في جميعه الاخر
 نحو وصاحبه او الرهن في نفسه وهو يكتفي من ذلك ما لا يكتفي من
 افعال حق الاخر فلا يعود شئ منه الى الراهن كما لو ثبت ارتها لهما معان
 ثم اراد احدهما رده لم يكن ذلك حجة على الآخر لكن لا يمكن الرهن
 الواحد مساهمة مع رده على من يتعد جعل القل في يد المدين لا يرد
 ان الراهن لم يرض بذلك فحججه على يده وبذلك العدل الي ان يستوفي هو
 دينه وفي حكم النوازل تنسخ الا سلاما لو احسن رجلا دينه من رجل ادى
 على اخرا له رهن هذا او لغيره لا يرد رهنه فالقاضي لا بنقل هذه
 الشهادة لان القضا بالرهن لا يرد من القضا بالدين وتعد القضا بالدين
 ههنا لكان الحجة لا فتعذر القضا بالرهن والله اعلم الفصل الثامن
 ان المرتفع في الرهن الذي يكتفي صاحبه للاحضار حتى يعطى ماله والذي
 لا يكتفي الاصل في هذا الفصل ان المرتفع ان طالب الراهن بقضا الدين
 واني الراهن ذلك وان كان كحضر المرتفع الرهن ان كان المرتفع قد راد
 على احضار الرهن اصله مع قيام الرهن او لم يكن في ادعاءه الامدنة
 بكونه فليس للراهن ان يستوع من القضا اليه في الحاق والعني في ذلك
 وهو ان الدين يدل على الرهن من وجه وليس يدل من وجه ان الرهن
 يشتمل على الاثبات والاستيعاب ومن حيث ان الاستيعاب ليس حكم
 اصل للرهن بل الحكم الاصل حق المحسن ليس بتدل فكان يدل لمن
 وجه دون وجه قضا اذا جرد المرتفع على احضار الرهن من غير

شبهة



موتة بلزيمه لا يملك فحين الدين الا بعد احضاره اعتبارا للعني البولي
كما في البيع فلهذا اذا لم يقد ر على احضاره مع قيام الرهن الامو له لا يخر تسليم
الدين اعتبارا لطرف عدم العديله بحال لا بد السبع لان العن في باب السبع
عوض محض فلهذا يجمع النوازل في سبل بل الدين غير العسلي رحمه الله
عن رجل رهن من اخر كجد ايكورة من عتات واستقل الرهن الى
سبر فند لجاه الراهن وقضاه بنيه فقال المرتفن الرهن ليس عتات
فان حب واخرين والراهن يطالب بتسليمه منه فند هل يلزمه ذلك فند
قال نعم اذا قضى دينه وهذا الجواب لما لم يذكر في الزايدات والذخائر
في الزايدات ان من رهن من اخر شيئا وسلبه الى المرتفن بنيه لغته الرهن
في غير العصر الذي فيه الرهن فلهذا بنيه لغته الرهن في غير العصر
يخصر الرهن فان كان الرهن شيئا له حمل وموتة اخصر الراهن على رضا الدين
ولا يخصر المرتفن على احضار الرهن لان عمرنا يوصيه ان ضمن الرهن امانة
في يد المرتفن وموتة الرد لا يوجب على الامين كما في الوديعه وان الرهن
عليه موتة الرد ولا يملكه المسلم الامو له فسقط عنه التسليم ضروره
واجن تحلف المرتفن بان له ما هلك الرهن ان غلب الراهن ذلك لان الرهن
يحتال الهلاك في هذه الحالة وعلى نفسه براهلاك لا يفسد الرهن واذا
قضى بنيه لغته لم يفسد الرهن على الراهن مع لزمه ما يوجب على البتات
لان هذا تخفيف على الهلاك في يده قال وكذلك اذا كان الرهن شيئا له
حمل وموتة لان المرتفن امتن في حق العينة الامن لا يوجب تسليم
الامنة في غير العصر الذي كانت الامنة فيه من مثالا من قال هذا الذي
ذكر في الكتاب فباس تجبر المرتفن على الاحضار او لان الامنة في
حق ما لا يحمل ولا موتة على السوا ومنهم من قال لا يل ما ذكره جوات
القياس والاستحسان وقرن هذا القابل بين السبع وبين الرهن فان
من اشترى من اخر شيئا لم يحمل وموتة لغته البايغ في غير العصر
الذي باعه فيه وبالعالم بالدين لم يفسد المشتري على اذ التفت حتى يوفى
البايغ السبع ووجه الفرق ان في باي السبع ان ما يثبت للبايغ حق مطالبة
المشتري بالدين بازا مطالبة المشتري اياه بتسليم السبع ههنا لا يجر
عن ذلك فلا يكون له حق مطالبة المشتري بتسليم السبع ههنا لا يجر
باب الرهن حتى يثبت للمسلم الدين كان كائنا قبل فكذلك الرهن كان
له ان يملكه الا ان يبيع الرهن او يكون كسب على المرتفن دفعه
وليس على المرتفن دفعه في غير العصر الذي هو فيه عبارة اخرى
في الفرق ان للبيع والعن عوضان من كل وجه والعاوضة لغته على
التسليم بين العاقدين فاذا تراخي قبض احداهما من غير فعل
العاقد وجب تراخي الاخر كجر بالعاوضة للتسوية وليس بين الرهن
والدين معاوضة من كل وجه على ما مر فلم يكن من ضروره تراخي

خبر

ومن احدها تراخي الاخر هذا اذا التفت المرتفن في غير العصر الذي فيه
الرهن وان التفت في العصر الذي فيه الرهن فلهذا بالدين والحق في الراهن
ذلك حتى يحضر المرتفن الرهن والرهن جارية يوم الرهن فلهذا بالدين
الجارية او لان المرتفن قد ر على احضارها رقة من غير موتة بلزيمه
اذا كان الرهن جارية والراهن والمرتفن في مفسرها وفي مثل هذه المدة
يوم المرتفن باحضار الرهن في الراهن في الراهن كما لا لان فحين الرهن
فحين استنفذ فلو فحين المرتفن ما له قبل احضار الجارية فند فحين
مع قيام ما هو معنى الاستنفذ او لا يحتمل انه هلك في هذه المدة وما
الرهن ميسر فها دينه فلو استوفى دينه قبل الاحضار حصل
الاستنفذ مكره الرهن تركنا فحين القياس في موضع بلزيمه المرتفن
موتة في احضار الرهن فلهذا بنيه لغته الرهن في غير العصر الذي فيه
المرتفن الجارية فلهذا بالدين سلك الدين فلهذا بالدين وهذا لان
المرتفن عين حق الراهن فحين على المرتفن فحين حق المرتفن
الا ان تعين الدوام والدائمين لا ينع الا بالتسليم لخصم التعيين
وايه اعل الفصل التاسع في استحقاق الرهن على الراهن من
اخر عهد اهل الرهن في هذا المرتفن بلزيمه رجل بالدين كان
له ان يضمن ايها الشا فان ضمن الراهن بنيه لغته سابقا على
الرهن السابق فحين انه رهن ملك نفسه وان المرتفن فاستوفى
دينه فلا يرجع بالدين على الراهن وفي فحين الرهن عامل للراهن فكان
له الرجوع ما عزم كما يرجع المساجر على الاخر والمردع على الردع ويرجع
بالدين حكمه ايضا وكان ينبغي ان لا يرجع على الراهن بالدين لان قرار
القنات على الراهن فصار فحين المرتفن وقرار القنات على الراهن
بمنزلة تعين الراهن ولمرتفن الرجوع لا يرجع المرتفن بدنه فلهذا
يجب ان يكون كذلك والجواب انه اذا ضمن الراهن فالراهن بنيه لغته
من جهة المستحق سابقا على عقد الرهن بنيه لغته انه رهن ملك نفسه
فحين الرهن وصار المرتفن بالهلاك مستوفيا دينه فلا يرجع بعد ذلك له
بالدين على الراهن اما اذا ضمن المرتفن فالراهن لا يملك من جهة المستحق
الا ما يملك من جهة المستحق المرتفن لان المرتفن غاصب في حق السحق
لا بد وان يملك من جهة المستحق باذ الدين ولكن من حيث ان قرار
القنات على الراهن يتقبل المالك من المرتفن الي الراهن والمرتفن
اعا صار فحين فحين فحين فحين فحين فحين فحين فحين فحين فحين
لم يرجع على ملك الراهن في هذه المدة ولا يرجع ولا يرجع بنيه لغته
دينه فكان الرجوع بدنه على المرتفن واسه اعل الفصل العاشر في الرهن
الذي يكون له ان يضمن البعوض دون البعض الاصل في هذا العمل ان
من رهن عدوانا عينان عند رجل وقبضها المرتفن بنيه لغته

السبعة



فقدى بعض الدين فإراد أن يقضى الرهن ينظر أن يتبين حصص كل دين
من الدين لم يكن له ذلك وإن بين حصص كل دين من الدين ذكر في الزيادة
قول محمد رحمه الله وقيل في المسئلة روايتان وهذا هو وذكرين ساهبة
عن محمد رحمه الله في التنازل رحيل ما جاب به في كتاب الرهن أما إذا لم
يبين حصص كل دين من الدين إنما لم يكن له ذلك باختيار الرهن المستقر
مخيرة من كل وجه فإذا قضى بعض الدين وقضى بعض الرهن فقد
نزل الصنف على صلحيه والغنى في ذلك أن المقصود من الرهن إعمال
الدين ليس إعمال الدين وهذا المقصود ينفرد إذا تمكن استرداده
ما يحتاج إليه قبل قضاء الدين بهذا الطريق فلذلك المشتري
إذا أراد أن يودي بعض الدين ويقضى السبع لم يكن له ذلك وإذا كان
حصص كل دين من الدين فإسالة على روايتين وجه ما ذكر في كتاب
الرهن أن الصنف مخيرة لأن قوام الصنف بالأيام والقصور وقد
أخذ الأعيان والقصور وأما تفرقت الصنف لأشهر وتفرقت النسبة
مع الأعيان والآليات والقبول لا يوجب تغير في الصنف إلا بتغير في الصنف
في كتاب السبع مع الأعيان والآليات والقصور لا يوجب تغير في الصنف
حتى لم يكن المشتري أن يتقدم بعض الدين ويقضى بعض السبع وجه
ما ذكر في كتاب الرهن أن العقد يفسد حكمه إذا فسد المقصود وحله بغير حله
في العقد بالتمام والصلح وتعدد بتعدد الحمل هذا هو الأصل إذا تعدد
القبول بالتعدد فيما إذا لم يتبين بين حصص كل دين من الدين تعدد
القبول بالتعدد لأنه لو تعدد صار البدل في كل عقد محظورا
وجهالة البدل بوجوب فساد العقد فإذا بين حصص كل دين
من الدين فقد ارتفع هذا التعدد وصح على قصده الأصل وهكذا
يقول في السبع إنما يتعدد بتعدد المقصود لا أنه ليس للمشتري أن
يقبل السبع في بعض دون البعض إلا إذا كان السبع ولحق القاعدة جرت
فيما بين التنازل بضم الردى إلى الجيد ترويح الردى مع تخصيص
المشتري فلو جاز له قبول السبع في البعض لقبل العقد في الجيد وسر
في الردى على البايع ففسد ربه البايع فاما في باب الرهن فتم الردى
إلى الجيد ليس بمعتا دولو كان معناه إذا أنه ليس في قبول العقد في
الجيد دون الردى أضرا بالرهن لأن الجيد لا يبرئ من ملكه حتى
يبقى له الردى لا يبرئ ولا يفسد حصص الردى ما سمي من الدين إذا كانت
فيه أقل مما سمي فبقي على قصده الدليل استشهد محمد رحمه
الله في الدراهم أن الطريق التسمية بوجوب اختلاف الرهن
فيها أنه إذا سمي لأحد الدين الدرهم وللآخر مائة دينار فنقد
ما بال أحداهما من المال ملك فبعضه ومنها أن من رهنه مائة ألف
درهم يجوز تفسيره لثلاثة رهنا بثلاث الآلات وتصله رهنا بنصف

الدين

ألف ودرهم به فقال رهنك منك ثلث هذا العدد يكن أو نصفه يكن
أما إذا رهن الرهن قد اختلف وعقد اختلاف الرهن بثلث الشرح ومنها
أن من رهنه مائة ألف درهم ونصفه خمسين ديناراً لا يجوز
لأولاهما ولأوليك الصنف مستقر في المال قال مشايخنا رحمهم الله هذه المسائل
كلها ممنوعة على رواية كتاب الرهن واستدل في الكتاب أيضاً بأن
الفريق بين البيع والرهن مسائل مستأزرة من آخرها نفاهاً
فيهم من قال بالرهن زد في حصة المالك هذا الكلام رهنه فبعضه
شأن الرهن فبعضه حصة مائة وقال هذه الحصة التي زدتها في الكلام
كان للرهن أن يقضى الكلام ولو كان هذا في البيع بأن المشتري جازية بالف
درهم فلم يقض بها حتى زاد البايع في حصة مائة الدين غلاماً فنقد
للمشتري حصة مائة من الدين وقال هذه الحصة التي زدتها في الكلام
إذا أراد أن يقضى ثلث أن يقضى بقية الدين ليس له ذلك استدل بهذا
البيان أن الرهن لمعروف ما فتراق البدل والسبع لا يغير في مال
رهنه الله هذه ممنوعة على رواية كتاب الرهن وليس للرهن أن يقضى
الكلام ومنها أن من رهن من آخرها يتبين بالكل واحد منهما
بمسألة وحصة الرهن شأن الرهن فبعض الرهن حصة مائة وقال
هذه حصة التي في هذه الحصة خاصة شأن الرهن قال للمشتري زدتك
مع هذه الحصة التي تقصيك الدين منها هذا الكلام رهنه كانت الزيادة
ولو كان هذا في البيع بأن باع جازية بالف درهم كل واحد منهما
بمسألة بثلث أن المشتري قضى من إحدى الحازيتين ورهن البايع بثلث
البايع غلاماً على تلك الحازية التي قضى منها كان صحيحاً قال مشايخنا رضي
الله عنهم وهذه المسئلة ممنوعة على رواية كتاب الرهن وينبغي أن
نعم الزمان فإله تعالى أعلم القليل الحاذي عشر في الرهن الفاسد
إذا كان الرهن استوفى أو حله الفاسد وبعد ما نقض الرهن وفي الرهن
سوت وعليه ديون كثيرة ولو أن رجلاً أخذ من رجل رهناً فاستهلك
كان الرهن في مسامع على أنه يفسد الرهن درهم وتقاض واستهلك
الرهن الدرهم شأن الرهن يقضى الرهن حكم الفاسد وإذا استرداد
الرهن فليس له أن يفتي بتقيد المال لأن المرئى استنداد البدل
في الدين بالدرهم التي إذا لم يتوصل بها بحصص الرهن فكان له
حق الحبس إلى أن يصل إليه الدرهم كما في الرهن إلى بذاق هلك
في يد الرهن لعلته مضمونا بالقل من قيمته ومن الدين كان يهلك
الرهن قبل التسليم الجاهل الرهن بيقض القبض ويعود الرهن ومن
حكر عند الرهن أنه إذا هلك المرهن في يد الرهن بهلك مضمونا
بالقل من قيمته ومن الدين هذا هو الحكم في الرهن الجاهل الفاسد جميعاً
وهذا لأن قبض الرهن قبض بمحمته الاستيفاء ولو استوفى أقل من



الدين حقيقة كان ذلك القدر مضمونا عليه وينبغي الباقي من الدين على
الدينون على حاله ولو استوفى أكثر من الدين كان المضمون قدر الدين
وما زاد على ذلك يكون أمانة لأنه أخذه ما زاد المال فإذا كان الحق في حقيقة
الاستيفاء هكذا أكد في حجة الاستيفاء فلهذا استوفى المأزق والفاسد
في حق هذا الحق وهو كون المدهون مضموناً بأقل من قيمته ومن الدين
والرهن بما لا يسع فإن المبيع في البيع الفاسد مضمون بالقيمة وفي
الصحيح مضمون بالسعي والوجه في ذلك أن البدل الأصلي لأشياء الغيبة
لا ينافي العدول والمسمى قيمته أصلاً لا قيمة صير اليمين عند صحة
التسوية صيانة للعقد من الفساد بالجهاب القيمة التي هي مجهولة جملة
تتعلق بالثابتة في المأزق منها الصيانة لتحصل بالعدول عن البدل
الأصلي لعدم ثباته وفي الفساد منه الصيانة لا تحصل فان عدلنا من
البدل الأصلي فلا عدول عنه الرجوع للعدول عن البدل الأصلي
ولا عدول عنه وأما الرهن بغيره أمانة وأما الضمان فيه باعتبار دين
الاستيفاء وذلك بقدر الدين خاصة وفي هذا الرهن المأزق والفاسد سواء
فان مات الراهن وعليه ديون كثيرة كان الرهن الحق بالرهن من
غير ما به الاتري ان الرهن في المأزق الرهن يكون الحق بالرهن من
غيرها الرهن بعد وفاته وقيمة ما قبله ورويت ساعة من محو رجوعه
إليه أنه ليس للرهن حق حبس المدهون في الرهن الفاسد لأنه أصراً
على العينة ولحق ما ذكر في ظاهر الرواية أصلاً لأن الراهن لما نقص فقد
ارتفع العينة وحبس الرهن الرهن مد إلى أصل الحق لا يكون
منه أصراً لأن الراهن بحسب لمسلم ما قبض من الدين وبأخذ الرهن
فإذا امتنع عن التسليم فحق العينة للعينة دون الرهن الاتري
ان في الشراء الفاسد أمانة للشئ حتى المسمى إلى ان يستوفي
الدين ولم يكن ذلك أصراً أصلاً على العينة ولو كان الرهن الفاسد
بدين سابق على الرهن وسأله بزيادة الرهن ان يسره كان له ذلك
ولم يتعلق الرهن بالدين أيضاً الغيبة لا تعد حق يثبت القابلة بين
الدين وبين ذلك الدين وكيف يثبت له حق الحبس بخلاف المسئلة
الرهن الصحيح لا يتعلق بذلك الدين المسمى فحق القابلة بين
الدين وبين ذلك الدين ولو كان رهنه مديناً أو أمراً أو شيئاً
لا يكون رهنه كان للرهن حق أخذ الرهن قبل نقد المال سواء كان
الرهن بدين سابق أو بدين لاحق لأن رهن هذه الأشياء بالحل وليس
باعتقاد أصلاً أن عقد الرهن عقد استيفاء فتكون محله ما يمكن استيفاء
الحق منه والمدين هو المدين ليس بمحل الاستيفاء لهذا الحق فلا يكون

محل

محل العقد الرهن والتصرف في غير محله لا ينعقد أصلاً وأما السامع محل
استيفاء هذا الحق فتكون محلاً للرهن وأما الفاسد من ناحية أخرى
فكان الرهن مصادقاً محله فانه عقد متعين الحكمة والحق بالمأزق ولهذا
أوترقوا والله أعلم الفصل الثاني عشر في رهن الأب والوصي الأب والوصي
انما بينهما من أموال الصغير حكماً بالبيع فغندها حتى انتم لو اتي مال
التم من ربه دينهم مثلاً فاعلموا من الدين يجوز بيعه الخاصة بينهما
كان المشتري عليهما من الدين وبينهما وجوب للمشتري على المشتري
وعند أبي يوسف رهنه الله لا يملك ذلك ولا يقع الخاصة فكن الألف
بالرهن وأجروا على انهما لو اتيان دينهم على تحقيق من مال
الصغير انهما لا يملك ذلك فان أصح الرهن بينهما وذلك الرهن
في يد الرهن هل ينفعه وبينه الأب والوصي للصغير قيمة الرهن
إذا كانت القيمة مثل الدين وإذا كانت القيمة أكثر من الدين بقيت
مقدار الدين ولا يضمن الزيادة لأنه فيما زاد مودع مال الصغير لهما
هذه الرواية وإذا كان على التمسك دين وله وصي ورهن بعض مال البيت
من بعض عزمه كخزائن فكانت لما في العزم لنفسه كما ذكرنا ان الرهن
الفاصل لم يورث بعض الألف المحقق لا يجوز فكذلك لو اتي مال الحاكم
وإذا رهن الرهن عاد ماله بيمين من نفسه دين له على الصغير أو رهن عاد
لنفسه من البيت لم يورث ولو رهن الأب متاع نفسه من أبيه الصغير أو
ارهن متاع الصغير بدين له على الصغير يجوز والله أعلم الفصل الثالث
عشر في الرجل يبيع من ثوبه لغيره ثوباً ليرهنه بدينه استعار من آخر
ثوباً ليرهنه بدينه فهو جائز إذا رهنه بدينه يجوز بأي شيء كان وأي
قد ركن لأن الأمانة حصلت معلقة فهو بمنزلة الأمانة لا تتنازع
مطلقاً ولو سمي بدينه فهو بمنزلة الأمانة أو أكثر المسئلة على ثلثة
أوجه إذا كان قيمة الثوب مثل الدين المسمى بان كان قيمة الثوب
المستعار عشرة والدين عشرة ففي هذا الوجه إذا رهن بأقل من عشرة
أرباع من عشرة بغير مائة الثوب الثاني ان يكون قيمة الثوب
أكثر من الدين المسمى أو ياكل بان كان قيمة الثوب أكثر من الدين
المستعار وفي هذا الوجه إذا رهن بأكثر من الدين المسمى أو بأقل
من قيمة الثوب الثالث ان يكون قيمة الثوب عشرة والدين عشرة وفي
هذا الوجه ان زاد على المسمى بيمين نصف قيمة الثوب وان نقصت ان
كان النقصان في ثوب القيمة فان رهن بعشرة لا يضمن شيئاً وان كان
النقصان أقل من ذلك بان رهن ثوبه بيمين قيمة الثوب وان
أصراً ليرهنه لرجل شيء سواه فله من ثوبه بيمين قيمة الثوب وان
من رجل فله من رجل آخر فله من ثوبه بيمين قيمة الثوب وان كان مقدراً
من التمسك يجب احترازه وفي كل موضع لم يصر المستعير مالاً فله

السبعة

الرهن في يد المرتفن يرجع المغير على المستعير بقدر ما صار المرتفن مستويا
 له من دينه لان رجوع المغير على المستعير بعدة انه قد نفي دينه من ماله بامره
 فانما يرجع بقدر ما حصل الغنى وان لم يكن الرهن قد هلك ولهن اصابه
 عيب ذهب من الدين بحسابه ووجب لرب الثوب مثله على الراهن
 لان النقصان حصل بعد ذلك القدر واستعار من آخر ثوبا ليركضه بدينه
 فاستعمله قبل ان يرهقه بشرهته بر من الضمان لانه آمن عاديا الى
 الوفاق ودلت المسئلة على ان المستعير سيرا عن الضمان بالوقوف الى الوفاق
 هكذا ذكر شيخ الاسلام رحمه الله في شرحه وذكر شمس الامية السرخسي رحمه
 الله ان المستعير لا سيرا بالعود الى الدفاق وانما سيرا المستعير بالرهن
 والتسليم الى المرتفن فان يد المرتفن ههنا من حيث العنى كيد المعنى
 حيث حقق مقصوده فكان ذلك بمنزلة الدوق على ان الحكماء فنبهوا بهذا
 الا بالعود الى الدفاق فان افتركه فاستعمله فهو ضامن ولو تركه الاستعمال
 بشرهته فانه لا ضمان عليه قال شمس الامية هذا لانه بعد الكفاك
 مروه والدين سيرا بالعود الى الدفاق وشارحه الاسلام رحمه الله في
 تعليل هذه المسئلة الى انه مستعير واداره بالعود الى الدفاق في
 المشتق استعار من آخر ثوبا ليركضه بدينه فانه يرهقه بدينه في ربه الى ربه
 بان صاحب الثوب اخذ المستعير بثوبه ليركه عليه فلم ذلك فان كان
 له ثوب اخر يرهقه الى سبعم فان افتركه رب الثوب من ماله لم يكن مستطوعا
 رجع به على الراهن وان كان الراهن غائبا وصديق المرتفن رب الثوب
 انه يرهقه فانه يدفعه اليه وياخذ دينه ولم يكن رب الثوب مستطوعا وان
 قال المرتفن لا اعطى اياه ثوبه لم يكن له على الثوب سبيل وفي
 فتاوى ابي الليث رحمه الله اها رخصا شيئا ليركضه ولم يرهقه وموته وفاته
 يجب رد على المغير لان المغير فيه منفعة لانه لم يهلكه من المستعير
 فصار كالا حازه لا يترك انه لو كان دفع اليه شيئا ليركضه باكر ارجع
 له على الاخر فانه في هذا نظرا في رد الفعالية على المستعير وهذا
 من جملة العوارض وما ذكر من الضمان فليس بمنفعة للمغير لانه لا
 استحقاق على المستعير قدر الدين دون الرهن وضمان الدراق مقابلته
 عن قيمته مائة درهم لا بعد منفعة كيف وان هذه المنفعة لا يجمع
 الرذ ولا يعتبر في ايجاب مونة الدوق على العين بخلاف الاجارة لان منفعة
 تعود الى الاخر حيث باخذ العين باز المنفعة والعين تخرج من المنفعة
 وهذه المنفعة حصل باعتبار سلامة العين فجاز ان يعتبر في ايجاب
 مونة الدوق عليه اخذ بقوله عليه السلام له ضمته وعليه غريمه والله
 تعالى اعلم الفصل الرابع عشر في التذوقات وفي العيون رجل تزوج
 بامرأة على الف درهم فوفاها بانه ورايسوي الف درهم فطلقها
 قبل الدخول بها فله على الرهن فعليه مهر المثل ومثل الزوج

المنفعة

المنفعة عند زوجه الله وقال ابو يوسف رحمه الله يهلك الرهن بما بقي
 كذا ذكرها هنا وذكر في الاصل اذا احدث المرأة بمصدقها رهن
 فميتة مثل الصداق فله عند ما فوفاها فيه فان طلقها قبل الدخول
 بها ضمنها نصف الصداق كما لو استوفيت الصداق حقيقة وان هلك
 الرهن بعد الطلاق فلا ضمان عليه في ذلك لان نصف الصداق سقط
 بالطلاق من غير عود من عودته ولو سقط المثل باو باه خرج الرهن
 تامن ان يكون كالمعصية وكذا اذا سقط النصف فاما بقية ضمان
 الرهن بما بقي وعنده هلاكه اما صارت مستوفية بما بقي فلهذا المنفعة
 شاكلا في ما ذكره لان ماله على الرهن ومهر الصداق كان واحدا فصار
 بهلاكه مستوفية للمثل فبالطلاق لم يبق له النصف ولو لم يكن في
 النكاح لسيه فوهن عندها بمهر المثل فله الرهن وفي قيمته وقا
 بمهر المثل صارت مستوفيا فان طلقها قبل الدخول بها فعليه
 رد ما اراد على قدر الاستعارة المنفعة فانه كمنع المسمى هناك وان
 طلقها قبل الدخول بها والرهن فامر ليس لها ان تحبس الرهن بالثقة
 في قول ابي يوسف رحمه الله وهو استئذان امان تحبس والمأصل
 ان الرهن بمهر المثل رهن بالمنفعة في الاستئذان وهو قول ابي
 يوسف ولا يرد اخذ محمد رحمه الله وفي القياس وهو قول ابي
 يوسف الا خير لا يكون رهن بالمنفعة وهذه من السبل التي رجع فيها
 الى يوسف من الاستئذان الى القياس وحققا بان المهر ممتثل
 في الاصل ولو استقرض دراهم وسلم حارة الى الغريم لم يستعمله
 الى شهرين حتى يوفيه دراهمه او داره لم يكن لها حق بمنزلة الاجارة
 التاسدة ان استعمله فعليه اجر مثله ولا يكون رهن وفي فتاوى
 ابي الليث رحمه الله رجل اتى الزينة وتركها فاقبال له صاحب
 الخان لا اؤمك تنزل ههنا ما لم يقط شيئا قد دفع اليه ثيابه فله
 عنده ان رهنه من قبل الاجارة فالرهن بما فيه وان اخذ عاتقه
 لانه لم يسهل سائبا فحس منه يضمن صاحب الخان كذا قال عصام
 ابني ابي يوسف رحمه الله قال الفقيه ابو الليث رحمه الله عندي انه لا
 يضمن لانما لم يكن مكره في الدوق اليه رجل عليه الف درهم لا رهنه
 فحسب فاحذر الطالب من الاصل وهنا وامطاه الغيل اربعا هنا
 قال زوجه الله ايهام هلك هلك بالدين كله وقال ابو يوسف رحمه
 الله اذا هلك الثاقي فانه على رهنه بالرهن الاول حين رهنه فله بالرهن
 وان لم يعلم هلك جميع الدين قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ذكر في اخر
 كتاب الرهن انه يملك بالنصف ولم يشترط العلم فاحتمل ان هذا التفسير
 لذلك فاحتمل ان في رواية كتاب الرهن يستوي العلم والمجهول فكون
 في المسئلة فخراب احد هاهنا قال زوجه الله والثاني ما قال

المنفعة

ابو يوسف رحمه الله والثالث رواية كتاب الرهن وجه قول زفر بن
النفان كل واحد منهما لم يرد بالرهن في متاعه الاصح الدين وكل
منهما من صحيح فغيره الضعيف ان يرجع عند هلاك رهنه بكل الدين
على الاصل وعرضه الاصيل ان يرجع الكفيل عليه بشرط تقدير
هلاك رهن الاصيل وابو يوسف رحمه الله يقول الامر كذلك ان لم
يعلم الثاني بالرهن اما اذا لم يعلمه فقد رضى بما يكون رهنه زيادة في الرهن
الاول وجه كتاب رواية كتاب الرهن ان كل واحد منهما بما لم يجمع
المال فكان الشئ واحد في ايها هذا الدين فيجعل الرهن من الثاني
زيادة في الرهن الاول ففقد الدين عليها على قدر قيمتهما وقتها
الرهنين سواء فاما هلك ففقدت الدين ومنه رهنه الله فمن
لوعلى اخر الف درهم فزهنه اجني بها عبدان فبدا ان المولى جاز فالاول
رهن بالذوالاخر فلهما رهن ولو ان الدين رهن متاعه بالدين الذي
عليه وشيخ اجني فزهن متاعا اخر فزهن رهنه الله فلهما رهن
اخر الف درهم ان رهن الدين لو هلك هلك جميع الدين فلا يملك
المنسحق غير موجب عقده عليه واما رهن المتبرع زيادة في رهن
الدين فيكون لنفسه الدين وفي العيون يمين بالغصب وان كان
رهنا يذهب من الدين بحسبه وما لا يملكه ان رهن خلافا لما
في شاخ يمين الغصبان وهذا في الرهن يذهب من الدين بحسبه وفي
فتاوى ابن اللبث رحمه الله ان كان بالدين رهن وكفيل باذن الدين
فقد رهن الرهن عند الرهن يرجع الرهن عند الرهن
على المطلوب دون الطالب لان الكفيل بمنزلة الرسول من المالك
لكن المطلوب هو الذي يرجع على الطالب وهذا من بام شكوا حتى
بالثمن كفيل باذن المشتري فادى الكفيل بثلث البيع قبل
القبض لا يسبيل للكفيل على البايع لكن المتأخر مع البايع للمشتري
لما ذكرنا وفي العيون رهن امه ذات زوج جاز للزوج ان يعشاها وليس
للرهن ان يحل ثمنه وبين ذلك والعين هذا من الحق في الرب
نفس الرهن فان ماتت من ولعي الزوج سقط الدين كما لو ماتت
من الرهن وهذا استحسن وفي الغياص يهلك من الرهن بعد
عقد الرهن ما يبيع به من ثمنه مباشرة او بسببا وحين قبل
الرهن الرهن مع ضمان انما هو حجة فقد رضى بهذه على هذه
المنة فاشترى فيه ان لم يرد بولي الزوج اباها لكن لا معتبر بوضاها
بذل لان حق الزوج كان سابقا على حقه فالسلة في الباب الاخير
من رهن الاصل قال ابو يوسف رحمه الله فلو كان الرهن حارة لا يقع
لها فزوها الرهن برهن الرهن فالحجاب كذلك ولو رهنها
بغير رهنه فالحجاب جائز لكن للرهن ان يبتعه من عشاها

كما

كما منع المولى لو امكن لها زوج غلاما لو كانت ذات زوج وقت
الرهن حيث لا يكون الرهن مع ان هناك الرهن ما قبلت في البيع
ان يعلق الزوج به سابقا على الرهن اما ههنا لم يكن الرهن حقا
في نفسه فارتفع الرهن فعلق به حقا الرهن كما يعلق بنصفها
وان لم يبعينها لم يكن المهر رهن وان ماتت من عشاها وان شاء
الرهن فحين الرهن وان ماتت من الزوج يرجع الزوج على المولى
ان كتمه لانه عده وان كتمته لم يرجع له عشاها والزوج رهن بعد
رجاها عشاها مسكها الرهن برهنه من اخر فعلق في بدل الثاني بالمرة
وجه على التفصيل ان كان الاول استعمله على وجه صاغا فاما
في التتميم بالخيار لانه حينئذ يصير الثاني موضع الغاصب فان
كان الاول لم يستعمله اصلا فالصانع على الاول دون الثاني في قياس
قول ابو حنيفة رحمه الله لان الثاني مؤلف الموضع هذا في قول
يعتق الرهن في رهنه من غيره بغيره دون الرهن رهنه في
نفسه فقال رهن الرهن من رهنه في شرح الكفاي مطلقه من غير
بدل الثاني فالرهن الاول بالخيار ان شاء من الاول وان شاء من
الثاني اتخذ الرهن من الغنم بغيره المذكور في كتاب الرهن في
باب رهن المصارف والشريف في كتاب الرهن في باب رهن
الاب ايضا للسلطان اذا حرق اخذ المزارع او العشر من الرهن
لا يرجع الرهن على الراهن في حرقه مشترعا لانه مظلوم ولا يكون
له ولاية الظلمة عنه في باب رهن الارض وغيره من كتاب الرهن
وذكر في كتاب الرهن في باب العارية استعارة حارة لرهنها
برهنها وشروطها الراهن او الرهن يرد المدين عنها فلو اذكر
في كتاب الرهن في كتاب الحدود وقان يجب للمدين الرهن
الا ان يدعي الشبهة ورواية كتاب الرهن نحو له على هذا ايضا
لان اختصاص الرهن في ذلك الاحسن وامساكها كالمطلقة
لثنا ونعمه لو ادعى الشبهة سقط الحد وان لم يدع لا والى ما عي
ان المهر محل الاستبراء فهو دعوى الشبهة منه والمهر في الرهن
كالرهن في الرهن وذكر في ضمانه يجب المهر على الراهن فيكون
رهنا معها فيجعل المهر رهنه وانما جعل الرهن رهنه والفرق ان
المهر بدل منفعة المهر ومنفعة المهر فلهذا لا يجوز ان
تعطى لها والاخذ اذا دخل تحت الرهن فكذا ابدله خلافا لغيره
لان ذلك بدل المنفعة حقيقة فلا يفتى بالغير رهنه من غير
المهر في الرهن كما يدخل في البيع ويدخل تحت الرهن من غير
في الرهن خلافا للبيع وهذا لغيره ثم عمل وبين الشئ يكون
على الراهن لان ذلك من جملة النكحة ولما يقع الرهن كان متعلقا

لانه وفي حقا على غيره لا يامر وليس للرهن ان يبيع ثمرة الرهن وان
خاف عليه النسيان لانه لا يملكه الا بالبيع ولا يجوز له ان يبيعه
لكن رفعه الى القاضي حتى لو كان في موضع لا يملكه الرهن الى القاضي
او كان حال يفسد قبل ان يرفعها لانه ان يبيع في كسبه الاسلام على
الاسم ما في رحه الله في شرح كتاب الرهن وليس للرهن ان
يزرع الارض الموهوبة ولا يبيعها وكذا الرهن لان كل واحد
منهما ممنوع عن الاتيان بالرهن اذا باع الرهن وسائر الرهن
المخار ان يضمن الرهن وان يضمن المشتري وان شاء اجاز البيع
واخذ الثمن في اخر بيعه الجامع الصغير في باب المازون وهما
اشارة الى ان البيع من الرهن موقوف اذا رهن الحائز من الكافر
خرا او وضعها على يد مسلم وفي بعضها السداد من الرهن لكن ينزع من
يد المسلم ويوضع في يد كاف عدل في كتاب الرهن في باب الرهن
اشترطه على الرهن قد ذكر في كتاب في باب رهن الخشب
والعد في اخره الله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

كتاب المضاربة

هذا الكتاب يشتمل على ستة وعشرين فصلا الفصل في بيان
شرائطها وخبرها الفصل الثاني في بيان الشروط التي شرطها
والتي لا شرطها الفصل الثالث في بيان ما يجوز مضاربة به وغيره
الفصل الرابع في بيان ما لا يكون مضاربة مع لفظها الفصل الخامس
في بيان ما يجوز من المضاربة من غير تشبيه الرخ فيها وما لا يجوز
عن الاخر الفصل السابع في شروط الرخ فيها الرخ لا يجوز له ان يبيع
يدفع المال بعينه مضاربة وبعضه لا الفصل التاسع في بيان
ما عدله المضارب وما لا يملكه الفصل العاشر في موت المضارب
الفصل الحادي عشر في الرجل يأخذ لثمة الصغير ما لم يضارب
او يدفع مال ابنه الصغير مضاربة وفي دفع الوصي مال الصغير
من مضاربة الفصل الثاني عشر في القسمة في المضاربة الفصل
الثالث عشر في العيب الفصل الرابع عشر في الاختلاف الواقع بين
رب المال والمضارب وقائمة العينة على ما وقع فيه الاختلاف
الفصل الخامس عشر في هلاك مال المضاربة الفصل السادس عشر
في المضارب يدفع المال الى غيره مضاربة الفصل السابع عشر
في نفقة المضارب الفصل الثامن عشر فيما يشترط على المضارب
من الشروط الفصل التاسع عشر في المضارب يبيع من بعض الثمن
وصفا وقد را الفصل العشرون في المضارب يمنع من بعض الثمن

وبقائه

وبقائه ويدخل فيه اذا امتنع عن البيع حتى بعد ربحا الفصل
الحادي والعشرون في المضاربة يبيع مال المضاربة من ربحها الفصل
الثاني والعشرون فيما يشترى بجمع مال المضاربة متاعا وينفق
في الايمان عند نفسه الفصل الثالث والعشرون في دعوى المضارب
شتر في المتاع لنفسه الفصل الرابع والعشرون فيما يشترى في
المضارب يدفع الى رب المال بضاعة وفيه بيع المضارب من ربح
المال وعكسه الفصل الخامس والعشرون في ربح رب المال
المضارب عن النصف الفصل السادس والعشرون في التفرق
الاول في بيان شرائطها وخبرها من جملة شرائطها
المضاربة ان يكون رأس المال دراهم او دنانير عند ابي حنيفة
واي يوسف رحمه الله او مائة دينار عند محمد رحمه الله حتى ان
المضاربة بما سوى هذه الاشياء لا يجوز اجماعا وروي الحسن بن
ربيع رحمه الله في المهر وعن ابي حنيفة رحمه الله ان المضاربة
بالفلوس جائزة وفي التفرق الى يوسف رحمه الله والرافع
المضاربة لا يجوز المضاربة بالفلوس واما المضاربة بالثمن فهو
على ما ذكرنا في الشركة بالثمن وفي القن وروي ان من دفع الى
رجل عرضا وقال بعضا اضربه فباعه فباعه او دنانير
وقصير فباعها ما لا يصف المضاربة الى العروض اما اضافها
الى الثمن قاله يبيع به المضاربة ومن جملة شرائطها ان يكون رأس
المال معلوما عند العقد حتى لا يقعان في المضاربة في الثاني
والعلم به باحد الطرفين اما بالاشارة او بالتسمية فقد ذكر محمد
رحمه الله في مضاربة الأصل اذا دفع الرجل دواقم مضاربة لا يدرك
واحد منهما ما دونهما فهو جائز لان جهالة الوزن لا يقعها
في المضاربة للمال وفي الثاني يتوهم المضاربة بان يشترى المضارب
برأس المال شيئا قبل الوزن وتلك او روي في حجاجا الى القسمة
فبيع بينهما مضاربة في مقدار رأس المال وقد لا يقع هذه المضاربة
بان وزنا الدراهم والدنانير قبل الشرا لا يعرف قدره ونفعه ضيق
حالهما فالمضاربة اولى ومن جملة الشروط ان يكون رأس المال
عينا لا دينا فالمضاربة بالدين لا يجوز حتى ان من كان له على
اخر رجل درهم فاسرو صاحبه الدين ان يعمل بها مضاربة حتى
لا يجوز المضاربة لان سبيل المضاربة ان يكون امانة في يد
المضارب لان المضارب امانة في حق رأس المال ولا يجوز
ان يكون امانة فيما عليه من الدين اما قبل القبض من نفسه لان
الدين معنوي على الذبوت واما بعد القبض من نفسه لان
قبضه من نفسه لم يبيع لان الدين لا يبيع ولا يخلع صاحبه

الدين في قرض ما عليه وهذا بخلاف ما غصب من رجل من رجل الذي
 د ربح والذراع فاجبة في يد الغاصب فقال الغصب من منه للغاصب
 اصلها مما صار له بالنصف من المتعارفة وان كان رأس المال مضمونا
 قبل عقد المتعارفة لانه صار امانة بعقد المتعارفة لانه لما قال له
 مضمونا ربحه من حكم رأس المال ان يكون امانة في يد المتعارف فقد
 ابرأ من ضمان الغصب بخلاف ما اذا كان للرجل على رجل دين
 فقال رب المال له رجل اخر اقض ما لي من فلان واقبل به مقاربة
 بالنصف فهو جائز لان هناك اصناف المتعارفة الى ما بعد الغصب
 وبعد القرض يصير امانة لانه لا يبيع ويحلى عن رب المال في قرض
 دينه عن غيره اما هذه المقاربة واذا اقصت المتعارفة في هذه
 الصورة بعد هذا اذا اشترى ربح او خسر عن الربح والخسران
 عليه والعين على المشتري على حاله لمصاحب الدين عند ابي حنيفة
 احمد الله وعندهما ما باع واشترى يكون جائزا على صاحب الدين والربح
 له والخسارات عليه وكان يرى من الذين وهذا الخلاف بينه وبين
 مسألة عرفت في كتاب البيوع ان رب الدين اذا قال للرجل
 اشترى هذا الدين لي عليك ولم يعين المبيع او قال اسلم لي عليك
 المسألة عليه فعلى قول ابي حنيفة ربحه الله التوكيل لا يكره واذا اشترى
 واسلم كان ذلك واقعا للتوكيل ولا يبرأ من الدين فهو كذا في ذلك
 وفي الأصل اذا كان له رجل على رجل الف درهم فقال له اقض
 ديني من فلان اصله بمضاربة بالنصف فقبض بعضها وقبل
 منه بخلاف ما اذا قال اقض ديني من فلان ربحا عليه مقاربة
 فقبض البعض وعمل فانه لا يجوز ان يمس به فوجب الترتيب
 ذلك بالاذن من رب المال على القرض كانه قال اقض الدين الذي علي
 فلان لم اصل بعد القرض بخلاف الواو لا يوجب الترتيب
 بين الموقوف والعطوف عليه بل يقتضي وجودها كيف
 ما كان وجوبا على التعاقب ولو قال اقض ديني من فلان
 لي عمل بمضاربة بالنصف او قال لي عمل بمضاربة بالنصف فقبض
 البعض وعمل به لا يجوز ومن جهة الشرط ان يكون رأس المتعارفة
 مسما الى المتعارف ان يكون نصيب المتعارف من الربح معلوما
 على وجه لا ينقطع به الشركة في الربح فينقطع الشركة في الربح
 عمل منه بنصفه القياس بان هذا اذا دفع رجل الى رجل الف
 درهم مقاربة على ان ما ربح الله تعالى في ذلك ضمن شي قلم متعارف
 من الف درهم درهم او خسران او اقل او اكثر بعد ان سمي من ذلك
 شيئا معلوما لا يجوز لان هذا الشرط ينقطع الشركة في الربح عسى ان
 لا يربح الا قدر ما شرط للمتعارف من الربح او اقل من ذلك

يستحق

يستحق المتعارف جميع ذلك ولا يبقى لرب المال شي ولو شرط للمتعارف
 نصف الربح او ربعه نصف المال كانت المتعارفة جائزة لان اشتراط نصف
 ربح المال شيئا واشتراط ربعه نصفه سواء وكذا اشتراط ربعه ثلث
 المال شيئا واشتراط ثلثه ربع المال سواء وهذا الجواب لانه معلوم
 وبشرطه لا يقطع الشركة وكذلك لو شرط عليه ربح ما به درهم من
 رأس المال لا يعتنوا واذا كان رأس المال الذي درهم مثلاً واشتراط
 عشره ربح سواء لو شرط ربح هذه المائة بعينها او شرط ربح هذا
 النصف من المال بعينه فالمضاربة فاسدة لان هذا الشرط قد ينفع
 الشركة في الربح لانه لا يربح الا بالية المقيمة او النصف المعين
 فيكون كل ذلك للمضارب دون مالك على هذه المائة المقيمة
 او غير ذلك من النصف المعين ويربح على ما سواه ويكون كل الربح لرب
 المال واذا شرط للمتعارف نصف الربح الا عشرة دراهم او ثلث الربح الا
 عشرة دراهم فالمضاربة فاسدة لانه يجوز ان لا يربح الا عشرة دراهم
 رب المال ولا يبقى للمتعارف شي وهذا اذا شرط له نصف الربح
 وزاد عشرة اجوز لانه يجوز ان لا يربح الا عشرة فيأخذها المتعارف
 ولا يبقى لرب المال شي حسابي بان عليه فنقول حكم المتعارفة
 شرعا فيسيرة المتعارف وقبلها بعد تسليم رأس المال اليه لانه امره
 بالشرا او يكون رأس المال امانة في يده لانه قلصه بان ما له لم يرد
 عليه فكان بمنزلة الودع وفي الانتها اذا ظهر الربح يصير شريكاً لانه
 يستحق بعينه الربح وانما سببنا هذه الاشياء حكم المتعارفة لان حكم
 الشيء ما نكث به الذي يثبت المتعارفة هذا اوله قال مشايخنا
 رحمه الله ان المتعارفة في ابتداءها انداع وعند الشروع في العمل
 وكاله فاذ اظهر الربح في الانتها يصير شركة واذا اخلت المتعارف
 يصير غصبا واذا اظهرت صارت امانة فاسدة فلهذا احكام يفتي
 عليها فحب ان يراعى كل حكم منها في وقته واوانه يفتي في كل موضع
 فسدت المتعارفة قبله المتعارف واشترى وربح ما لا يخسر امانة
 لا يكون له شي من الربح واغاله اجزئاً من الربح وكان له اربعة اقسام
 لا يكون له الربح ما شرط من الخارج وانما له اربعة اقسام
 وان لم يربح فله اربعة اجزئاً من الربح وان لم يربح فله اربعة اجزئاً من الربح
 وهذا بخلاف الشركة الفاسدة اذا لم يعمل اشترى بعد له فانه لا
 يستحق اجرة وهذا الذي جواب ظاهر الرواية ومن غير الرواية رحمه الله
 عن ابي يوسف ان المتعارف اذا لم يربح في المضاربة الفاسدة فلا اجرة له
 ربح في ظاهر الرواية اذا كان له اجرة مثل غلبت بالغابا بلغ امره لا يربح
 ما شرط له يجب ان يكون المسألة على اختلاف على قياس المسألة التي
 ذكرناها في آخر كتاب الشركة في باب الاحساس والاعتصاب

على ان يكون المجرع بينهما نصفين فالشرع فاسد ولو علم احداهما وانما
الاخر كان ذلك للعامل ولاش للمعنى في المجرع والمعنى على العامل اجبر
مثل علمه عند ابي يوسف رحمه الله لا كما ذكره بعض المتأخرين الذي شرط
له وعلى قول محمد رحمه الله يجب بالفاسد ان يكون ان يكون هذا على ذلك
الحال ولا يجوز ان لا يكون الشرع فاسدا عند محمد رحمه الله ايضا وكذلك
لو قبل الضارب بالمال فذلك كله وله اجر مثل ما لا خلاف القصار والمخياط
ولا ضمان على الضارب فيها هل في يده فان فسدت المضاربة اذا كان المالك
من غير تعدد بقدر المسألة في الأصل من غير ذلك الخلاف وفي الغدور
فاذا فسدت المضاربة في هذه الحال في يد الضارب اربعين وروى عن
محمد رحمه الله انه يعني على المجرع ان كان الله ان كان يقول ما ذكر في
الأصل يجب على الضارب ضمان ما هلك عنده اذا حصل المالك بأمر
بمن التجرع عنه لا يضمن وعند ابي حنيفة رحمه الله لا يضمن ويكره
استيفاء المالكين ان المضاربة متى فسدت صارت اجارة فاسدة والمخاط
اجبر مشترك والمالك في يد الاجبر المشترك اذا هلك ما يملك من التجرع
عنه يكون مضربا عندها ولا فلا يكون مضربا وعند ابي حنيفة رحمه الله
لا يكون مضربا عليه يجب ان يكون هذا على الخلاف وعلى من الغنبة
العند ابي رحمه الله انه يقول ما ذكر في الأصل قوله جميعا ولا يكون المال
مضمونا على الضارب وان فسدت المضاربة عندهم جميعا وهو الظاهر فانه
يحمل فيه خلافا فعلى هذا يحتاج ابو يوسف ومحمد رحمه الله الى الفرق
بين هنا وبين الاجبر المشترك اجارة فاسدة فان المال يكون مضربا
عنده بالاجارة الفاسدة على قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله الا ان يهاك
بأمر لا يمكن التحفظ والفرق بينهما وهو ان المال يكون امانة
عنده وان كانت المضاربة متى فسدت صارت اجارة فاسدة والفرق
ان المضاربة متى فسدت فهي اجارة بمعنى من حيث ان الضارب ابقى
بغير حال وانما مضاربة لئلا فعلنا بالعنى فاجعلناه اجرة مثل علمه روى
القاسد اجارة لفظا ومعنى فكان الاجبر اجبراً مشتركاً لفظاً ومعنى
فكون المال عنده وعند هذا الا ان يكون المالك بأمر لا يمكن التجرع عنه
وانه اصل الفصل الثاني في بيان الشرط التي شرط للمضاربة والتي
لاستعمالها ذكر في آخر مضاربة الأصل اذا قال رب المال للمضارب
لك لث الزرع وعشرة دراهم في كل سنة صلت فانه مضاربة جائزة والشرط
بالحل وقال في مزارعة الأصل اذا وقع أرضاً مزارعة نصف الخارج
وجعل للمزارع اجرة عشرة دراهم في كل سنة حصل فيه المزارعة فالمزارعة
بالحل وكان عدي بن امان رحمه الله يعني على محمد وكان يقول ينبغي ان
يستوفى السلتان في الصحة والفساد فقال نعمان جميعا لان كل

واحد

واحد من العقد بين فيه معنى الشركة ولهذا عازت وان كان البدل معروفاً
فالشركة لا تنحل بالشرط الفاسد او بفساد جميعا لان في كل
واحد من العقد بين معنى الاجارة والاجارة تنحل بالشرط الفاسد ومن
الشافعي قال في المسألة روايتان وجه رواية الفاسد ان هذا شرط يجب
فلم الشركة في الزرع وجه رواية الجواز ان هذا عقد على زرع معلوم
لا يوجب فسخ الشركة في الزرع بل الحق به شرطاً فاسداً في العقد بطل
الشرعة الا ان هذا الثاني على قولهما لا على قول ابي حنيفة رحمه الله بالحل
بين ابي حنيفة وبين صاحبيه في الشرط الفاسد المصلحة بالبيع معروف
وعامة المشايخ على الفرق بين مسألة المضاربة وبين مسألة المزارعة وهو
العمد ووجه الفرق ان في كل واحد من العقد بين معنى الشركة
ومعنى الاجارة الا ان معنى الاجارة رافع في المزارعة على الشرعة فيما عدا
استحقاق البدل ولهذا قال لا يرفع من غير توقيت وتجب العامل على
البدل وان يفسد بالشرط الفاسد ما بعد التوقيت في النكاح فغير
اجاره في حق هذا الما اعتبار اللزوم والشرط الفاسد في النكاح فغير
فاما معنى الشركة فهي المضاربة رافع على معنى الاجارة فبطلت الشركة
المال الى الضارب ولهذا اجمعت من غير توقيت والمخبر الضارب على العمل
وان لا يفسد بالشرط الفاسد فاعاد استلم رأس المال اليه فبطلت
المضاربة بشركة في حق هذا الحكم والشركة لا تنحل بالشرط الفاسد
وان عمل المالك على هذا الشرط فانه لا يبرأ من اجبره لانه عمل في شئ هو فيه
شريك وقال محمد رحمه الله فمن دفع الثمن مضاربة بالنقص على ان
يدفع رب المال اضعافه ليرفعها سنة او على ان يسكن داره سنة فالشرط
بالحل والمضاربة جائزة ولو كان الضارب هو الذي شرط عليه ان يدفع ارضاً
ليرفعها رب المال سنة او يدفع داره الى رب المال يسكنها سنة فسدت
المضاربة لان رب المال جعل نصف الزرع عوضاً عن حصة واحدة الدار وقصار
حصة العمل محقرة قال الغدور رحمه الله في كتابه روى عن ابي يوسف
رحمه الله في رجل دفع مالاً الى رجل مضاربة على ان يبيع في داره
المال وفي دار المضارب كان ثياباً ولو شرط ان يسكن الضارب دار
رب المال او رب المال دار المضارب فقد الاجور لا اذا شرط البيع
في احد الدارين فقد حصل البيع بتمامه ولو عقد على مائة الدار واذا
شرط للمضارب السكن فقد جعل ذلك اجرة قال الغدور رحمه الله
ويجب ان يكون الفساد المذكور في هذه المسألة رافعاً الى الشرط الا في
اصل العقد قال الغدور رحمه الله في كتابه ايضا كل شرط فاسد في
المضاربة يوجب جهالة الذمة او فسخ الشركة في الزرع يوجب فساد
المضاربة وما لا يوجب شئاً من ذلك لا يوجب فساد المضاربة نحو
ان يفسد طرطان يكون الوصيعة عليها لان في المضاربة معنى الدكاك

البيع

الاجارة

والوكالة لا تطلبها الشرط والفاصلة ولا من جهة عقد المعاينة موقوفه
على النصف فماتت المعاينة من هذا الوجه بمنزلة العينة والقيمة لا تطلبها
الشرط والفاصلة وقد ذكر شيخ الاسلام رحمه الله في اول الفاربية ان الفاربية
لا تطلبها الشرط والفاصلة وان اشترط للمعاريب ربع عشرة فسد لانه شرط
بشيء في الشركة في البيع عسى ان لا يبرح خسر خسر في دفع ماله الى رجل معاينة
وشرط على الفاربية ان اشترى دقيقتا فله الربع وان اشترى خذله فله
النصف وان اشترى السبع فله ثلث هذا جائز وله ان يشترى ذلك
الاشباع على ما سمع بان اشترى الحصة فقد دفع المعاينة على الحصة فليس
له ان يشترى في غيره في العقد ويؤديه ايضا قال ابن سنان في العصر
فلك الثالث وان سافرت فلك النصف فاشترى في البلد وباع في السفر
قال المعاينة على الشرط فان اشترى في السفر فله ما شرط له في السفر
سواء باع في السفر او غيره ولو اشترى في بعض المال في السفر بالعقد
في السفر فكل واحد على ما شرطه ههنا من بعد رجه الله اذ ارفع ما لا
معاينة على ان يخرج في سفره فتعقد على نفسه ليس من المعاينة
فالمعاينة جائزة والشرط باطل في وقتي اهل سمرقند دفع ما لا معاينة
وقال يخرج الى الذي فارتكبت في ذهابك فهو بيننا بصفان وما ركب
في رجوعك فهو بيننا اثلا فالثلاثة لك وثلاثة في او قال ربه هذا الشهر
بشأن نصفين والشهر الثاني اثلا فالمعاينة جائزة والشرط على الشرط لان كل
شرط من هذين الشرطين محقق على الآخر وانهما على الفصل الثالث
في بيان ما يكون معاينة بغير شرط واذا قال الرجل لغيره خذ هذه
الان معاينة بالنصف فهو معاينة ويجعل الحصة المعاملة كناية
عن المعاينة لما في المعاينة من العمل واكد اذا قال خذ هذه الان
واعمل بها على رزقي الله تعالى من ذلك من شيء فهو بيننا ولم يقل
معاينة فهو معاينة جائزة لانه ان لم يذكر الحصة المعاينة فقد ذكر
جميع معنى المعاينة فان معنى المعاينة الشري والبيع فالشركة في
البيع سبب للبيع والشرا والبيع والشرا ما ذكره ابن سنان في ذكر العمل
لان اسم العمل اسم عام يتناول البيع والشرا معا يتناول غيرهما من
الاعمال وقد ذكر الشركة في البيع قوله على ما رزقي الله من شيء فهو
بيننا والعقد كما يصير مذكورا في ذلك فله يصير مذكورا في ذلك
معاينة ولو قال الان اعمل بها بالنصف او الثلث او العشرة
فهو معاينة جائزة لان جميع معنى المعاينة صارت مذكورة
للبيع والشرا ما ذكره ابن سنان في ذكر العمل والشركة في البيع صارت
مذكورة في ذكر النصف عقيب ذكر الشرا او دفع بيان به عرفنا النصف
من البيع فهو معنى قولنا ان جميع معنى المعاينة صارت مذكورة ولو
قال خذ هذه الان واسع به معاشا كان من فضل فلك كذا نصيب

نص

شأن معلوما ولم يرد على ذلك فهو معاينة استصحابا لانه ذكر جميع معاني
المعاينة اما ذكر الشرا او الشركة في البيع فظاهر واما ذكر البيع فلا ان البيع
ما ذكره او مقتضى ذكره نصيب الفاربية من الفضل والربح ان الفضل
والربح لا يتحقق الا بالبيع ولو قال خذ هذه الان بالنصف او على النصف
ولم يرد عليه فهو معاينة استصحابا ويصير تقدير هذه السلسلة خذ هذه
الان وامل بها بالنصف او على النصف وهذا لان كلمة على والبايعان
الابدال فاقضى ذكر النصف مقرونا بحرف البدل فيستقيم استحقاق
البدل عليه وذلك العمل لا اخذ منه فصار العمل مذكورا في المعنى
فقولنا ان تقدير هذه السلسلة خذ هذه الان وامل بها ولو قال خذ هذه
الان واشترى به هو وبالنصف او قال رقتا بالنصف ولم يرد
عليه على هذا اذ المعاينة فاسد لانه لم يأت بجميع معاني المعاينة لانه
لم يذكر البيع لافضا وباسم اخر اذ ذكر الشرا في ذكر النصف عقيب
ذكر الشرا وحده لا يرد به عرفنا النصف من البيع حتى يصير البيع
مذكورا مقتضى ذكر الربح حتى لو قال اشترى بها مائة او قال رقتا
على ان لك نصف الفضل او نصف الربح خذ معاينة ويصير البيع مذكورا
مذكورا مقتضى ذكر الربح والفضل فان اشترى بالان هو وبان
رقتا بالنصف فالشركة للامر وليس له ان يبيع ما اشترى فان
باع مع ذلك فالبيع باطل وهو ما من قيمته ان لم يرد عليه لانه وكل
بالشرا خاصة فانه متعديا في البيع فان اشترى بالان البيع
فالان قائم ولا يرد به عرفنا البيع جائزة والشرط بالان البيع
في هذا البيع فاذا اتصلت الاجارة به جاز وشرط قيام المبيع لانه وقت
الاجارة لان الحكم بالنسبة الاجارة فلا بد من القيام المثل وقت
الاجارة وان كان لا يباع حاله في الأصل هو التناقص بعد هلاكه ولو
قال خذ هذه الان معاينة واشترى بها هو وبالنصف او قال رقتا
بالنصف لا رواية لهذه السلسلة في شيء من الكتب وكان النصف ابي بكر
محمد بن عبد الله بن سنان رحمه الله يقول يجب ان لا يجوز هذا معاينة به
فقد ذكر في الزاوية ان من دفع الى رجل ارثا ويدا وقال
خذ ههنا ارثا استصفا بالنصف او قال خذ هذه الفضل بمعلقة
واخلفك بالنصف ذكر ان الزاوية والمعلقة فاسدة وان استدا
العلم بالعموم لانه رده الى الخصوص فيقول فاسد بها كمنصف
عليه من لانه ما يوجب حكم العام فان حكم العام ان يكون النصف باق
البيع والشرا الا بالشر واحد فاذا قال فاشترى بها هو وبالنصف
فقد جعل النصف للشرا وحده فاذا قال فاشترى بها هو وبالنصف
فكان النصف لا يرد به عرفنا الشرا لانه لم يرد به عرفنا النصف
فاسد كذا ههنا قال رحمه الله لعل ان يقول اذا لم يرد به

نص

الضاربة ان المضاربة جائزة اذا قال لغيري بالدار سنة ارب وربعين
ويصرف كن بطريق سرك باهرج سودة التمه تذاور يومه
مرانوب كان مضاربة فان يصح على الشركة لانه يودي معناه
الى رجل مائة وامره بان يشتري بها مسطرة ليكون الرب بينهما كان
مضاربة صحيحة واذا فعل المدفع اليه ما امر به وحصل الرب كان
الرب بينهما على الشرط والله تعالى اعلم الفصل الرابع في بيان ما لا يكون
مضاربة مع لفظها قال محمد رحمه الله اذا دفع رجل الى رجل المدفع مضاربة
عليه ان يارزق الله تعالى من شئ في ذلك قد فعله للمضارب فهذا
قبر من جنس كرفض المال على هذا الشرط ورزق او وضع او ملك المال
فكل ان يعمل به كان الرب للمضارب والوضع والملك عليه وهذا لانه
شرط جميع الرب للمضارب ولو بعينه جميع الرب للمضارب الا وان
يصرف راس المال ملكه فمضارب المال كملك راس المال من
المضارب في ضمن الشرايط جميع لانه اذا كان هذا ملكك بطريق التبرع
لانه لم يشترط لنفسه عتقا والتبرع به فانه من وقته واقتنا العتق
لان رب المال لما ملك المضاربة بنفسه رد راس المال
بقوله مضاربة لان المضاربة بنفسه رد راس المال شرط عليه رد راس المال
دفع اليه درهم مضاربة فاني مضارب وربي على رب المال واذا
رب المال بعد ارضاعه فان عمل المضارب وربي فالرب للمضارب بتمامه
وان وضعه فالوضع على رب المال ايضا والله اعلم الفصل الخامس
في بيان ما يجوز من المضاربة من غير تشيئة الرب فيها وما لا يجوز واذا
دفع اليه درهم مضاربة الى رجل على ان يارزق الله تعالى من شئ في ذلك
فهي مضاربة جائزة لان حصة من في اللفظ كانه يتصرف
فكانه قال على ان الرب بينهما نصفان وهذا يجوز المضاربة بينهما
كذلك وهذا لان دفع اليه درهم مضاربة على ان يارزق الله تعالى من شئ في ذلك ولم
يبين مقدار ذلك فالمضاربة جائزة لان مطلق الشركة تقتضي السواء
فكانه قال على ان الرب بينهما نصفان وكذلك اذا دفع اليه مالا وقال
اعمل به بشركتي ولم يودع علي هذه مضاربة جائزة والرب بينهما
نصفان لما ذكرنا ولو قال على ان للمضارب شئ كمال الشركة والشرايط
واحد عندي يوسق رحمه الله وهو بينهما نصفان وقال محمد رحمه الله
المضاربة فاسدة واذا دفع المدفع درهم مضاربة على ان يارزق الله تعالى من شئ في ذلك
فلان من الرب فهو على الثلثة اوجه الاول اذا علم رب المال والمضارب
بما شرط فلان الغالب من الرب وفي هذا الوجه المضاربة جائزة لان المدفع
ممثل لما يملكه المضاربة او لم يملكه المضاربة لان المدفع هو الممثل
الذي يعمل لغيره فان المضاربة او لم يملكه المضاربة لان المدفع هو الممثل
وهم كل الاخر فان المضاربة لا يجوز والله اعلم الفصل السادس

المضاربة

المضاربة يشترط فيها الرب واحدها وسكن عن الاخر واذا دفع الرجل الى رجل
المدفع درهم مضاربة على ان للمضارب نصف الرب او قال ثلثه ولا يشترط
للمضارب ان يارزق الله تعالى من شئ في ذلك فانه مضاربة جائزة والرب للمضارب
لان البان والشرط انما يعتبران في جانب المضارب لا في جانب رب
المال لان المضارب هو الذي يستحق الرب بالشرط فان قال على ان للمضارب
المال نصف الرب او ثلثه فذلك لا يكون للمضارب شئ في الرب فانه مضاربة
استحسانا لانه لو لم يجر المضاربة انما يجر لانه لم يبين نصيب المضارب
وقد بين ذلك ذلك لان رب المال حصل نصيبه من الرب بالنصف
او الثلث بحسب ان يكون هذا النصف من فائدة او يملكه هذا النصف
فائدة اذا صار بان ان الباقي للمضارب فاما اذا لم يصر ثانيا نصيب الثلث
كما ذكر من العتق والثلث من الرب لغوا اذا انما لم يصر ثانيا نصيب الثلث
الا ان مضاربة بالثلثين فهذا جائز ويصير الثلثان مشروطين للمضارب
وان قال رب عتقت الثلثين ان يصدق والله اعلم الفصل السابع
في شرط الرب لثالث واذا شرط في المضاربة بعض الرب لبعض
المضارب ورب المال فهو على وجه واحد اذا شرط ذلك لا يجر في هذا
الوجه ان شرط العمل للاختي فالمضاربة جائزة ويصير رب المال دائما
المال مضاربة لا يجر وان لم يشترط عمل الاختي فالمضاربة جائزة والرب
بالعمل ويجعل الشرط للاختي كالمسكوت عنه ويكون رب المال الوجه
الثاني اذا شرط بعض الرب لغير المضارب او لغير رب المال فان شرط
عمل العبد مع ذلك وان لم يكن على العبد من مع الشرط سواء كان عبد
المضارب او عبد رب المال لانه ان يعذر نفسه هذا الشرط من حق العبد
لان الرب انما يستحق اما براس المال او بالعمل او بثمان العمل ولم يوجبه
واحد من هذه الاسباب في حق العبد فامتن تصحيح في حق موكه لان
ما شرط للعبد بشرط لم يراه اذ لم يكن عليه دين فان كان عبد المضارب
فقال قول ابن حنيفة رحمه الله لا يجر الشرط فكل من المشرط والمشرط
عنه فكل من رب المال لانه يعذر نفسه هذا الشرط للعبد ويعذر رب
نصيبه للمضارب لانه لا يملك كسب عبد ابن حنيفة رحمه الله
اذا كان له على العبد دين وعندها يجر الشرط ويجب الزفاف وان كان
عند رب المال فالمشرط لم يكون له رب المال بلا خلاف الوجه الثالث
اذا شرط بعض الرب لمن لا يقبل شهادة المضارب او شهادة رب المال
خبر الحرة والمكاتب او ما يشبهها والجواب فيه كالجواب في ان شرط
بعض الرب للاختي ولو بشرط بعض لغير دين المضارب او لغير دين
رب المال فهو جائز ويكون الشرط له قننا دينه والله اعلم الفصل الثامن
في الرجل يدفع المال بعينه مضاربة وتعيه لافاد دفع اليه
وقال يصفها عليه قرض ويصفها معه مضاربة بالنصف

المضاربة

فاحد ما على ذلك فهو جائز على ما سبنا لانه مع بين عقد بين علي مشاع
 ولو افر ذلك واحد منهم على المشاع جازا لوقال دفعته اليك
 نصف هذا الا ان قرنا جازا ونحو اذا قال دفعته اليك نصف هذا
 الا ان مقاربة يجوز في جواز اذ اجمع بينهما وهذه المسئلة نصف على
 قرين المشاع جائز ولا يوجد هذه الرواية لا هي او فيه طعن الى القسم
 الصغار رحمه الله فاذا اجماع هذا العقد كان لكل نصف حكم نفسه ومن
 حكم القرين انه اذا اهلك بعض القرض بهذا على السقر من ومن
 حكم المقاربة ان راس المال اذا اهلك في يد المقارب بهذا امانة
 فاذا اقال حذ هذه الا الى على ان بعضهما قرض عليه ولا يقرض
 بالنصف الاخر مضارب على ان الربح كله لي فانه يجوز ويكره لانه قرض
 حرم منفعة فانه شرط مع النصف لنفسه غلبي ماله ولو قال حذ هذه
 الا الى على ان نصفه من علي ونصفه مضاربة يعمل فيه بالنصف
 فهو جائز ولم يذكر الكراهة فها من مشاع من قال ذكر
 الراهة شبه ذكر ههنا لان القرض في الموضوع جميعا حرم منفعة
 ومنهم من قال سكت محمد رحمه الله عن ذكر الكراهة في هذه المسئلة
 دليل على انه لا كراهة وانما جاز الفرق لاختلاف الوضع ذكر في هذه المسئلة
 لانه دفع اليه الف درهم وقال نصفه قرض لك ونصفه مضاربة بالنصف
 فذكر عطف المقاربة على القرض ويجعل شرط في القرض وانما يصير
 مشروطا في القرض كان هذا منفعة حصل للقرض من غير شرط
 في القرض وفي المسئلة التقدم جعل المضاربة مشروطا في القرض وان
 قال على ان يعمل بالنصف الاخر مضاربة وكذا على كلمة شرط
 تضاربت المضاربة مشروطا في القرض وكان هذا قرض غير منفعة شرط
 في القرض والمكررة منفعة شرط في القرض لا يطلق المنفعة
 ولو قال على ان نصفها مضاربة والنصف ونصفها مضاربة فلهما
 المضارب على ذلك غير مقسومة فان هذه الحصة فاسدة والمضاربة
 جائز فان هلك المال في يد المضارب قبل ان يعمل به او بعد ما عمل
 به فهو من النصف المالك حصة الضمة ولا يقضى حصة المضارب
 وهذا نص على ان القرض من نصف حكم الضمة النائدة من غير فلا يوجد
 هذه المسئلة رواية الا في هذا الكتاب فان ربح في المال ربحا كان
 نصف الربح للمضارب ونصفه للمضاربة لان نصف الدرام ملك
 المضارب بالصفة فحصة من الربح يكون له ونصفه مضاربة فله من
 الربح يكون بين المضارب وبين رب المال فيحصل للمضارب ثلثة
 ارباع الربح وثلث مال الربح ولم يذكر محمد رحمه الله في الكتاب ان
 حصة الضمة من الربح هلك بطب للمضارب او يتصدق وكان الفقيه
 ابو جعفر رحمه الله يقول ينبغي ان يتصدق به عند اي حنيفة

ومحمد

ومحمد رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله لا يتصدق لان القرض حكم
 عقد فاسد بمنزلة الغصب حتى يرد به ويؤديه المتعلمة والتفصيلة
 من كانت الدرام بغصبه فتصرف فيها وربح كانت المسئلة على الخلاف
 فكان الفقيه ابو اسحق المافق رحمه الله يقول لا يتصدق لان الدرام هاهنا
 سارت بمنزلة ولكن يعقد فاسد والدوام متى سارت مملوكة وتقدر
 منها مال وربح يطيب له الربح عند القتل اسوا مملوكة يعقد صحيح او
 يعقد فاسد نص عليه محمد رحمه الله في مقاربة الاصل وفي الجامع
 الكسروا في الخلاف في الدرام الغصبية اذا تصرف وربح وفي البيع
 بيعا فاسدا اذا تصرف فيه وربح ولو سمي نصفها بضاعة ونصفها مضاربة
 بالنصف فهو جائز فان هلك المال قبل العمل او بعد قاله على رب
 المال وان ربح فله رب المال ثلثة ارباع الربح والربح ربع الربح ولو سمي
 نصفها ودفعه ونصفها مضاربة بالربح فهو جائز فان قسم المضارب
 رب المال نصفين وعمل بعد النصفين على المقاربة ووضع قاله الضمة
 عليه وعلى رب المال نصفان لان قسمه لا يقع لان الضمة لا تقوم بالوحد
 فان امتنعت شيئا بنصف الدرام للمضاربة ونقد الدرام فقد نقد
 نصف الثمن من مال الوديعه ونصفه من ملك المضاربة لانه ما من
 حرم من اجزال المال او لا ونصفه ودفعه ونصفه مضاربة وانما امره
 بالشر اجماع المضاربة لاجال الوديعه وفارضا حصة الوديعه
 لحصة المضاربة فكانت الوديعه مضاربة من هذا الوجه وان ربح
 فالربح بينهما الا ما كان حصة الوديعه فكيفها من هذا الوجه وان ربح
 اي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما خلافا لابي يوسف رحمه الله والله اعلم
 الفصل التاسع في بيان ما يملكه المضارب وما لا يملكه واذا دفع مالا
 مضاربه بالنصف ولم يرد على هذا فحين مضاربة مطلقة وله ان يربح
 يشترطها ما يملكه من سائر المضاربات لان المطلق يتناول كل ما له
 ان يعمل ما هو من عادات التي لا يضاع والاداء واستحجار الاجير
 للعمل في المال لانه لا يتوصل الى الربح الا بذلك وذلك من عادات
 التجار وكذلك مستأجر البيوت يحفر في الاموال والسفن والدواب
 وله ان يبيع بالنقد والغنسة وان يوكل بذلك وكل ما كان للمضارب
 ان يفعل فله ان يوكل ان التوكيل لكل تحت العقد لانه يترتب
 الي الغنص فيه وله ان يربح بدين فله في المضاربة من مال المضاربة
 وان يربح كذلك لانه يملك الاثما والاستيفاء والربح للثما والاثان
 الاستيفاء ولو استعان المضارب بالحو على رب المال لان العقد انعقد
 على مال مقدر ومتى نفذت الاستدانة عليه اذ اداه العمل على ما يتا
 العقد وهذا لا يجوز فان ربح من مائة المضاربة شيئا منه لا
 الدين لزمه خاصة فاذا ربح بغير كراهة وفي مال المضاربة دين

نفسه فيضمن وان كان رب المال اذن له في الاستدانة كان الدين عليها
تضمن ولو باع شيئا واحدا من حلقه واما علي قول ابي حنيفة ومحمد رضي
الله عنهما فلان الوكيل يملك ذلك والمضارب اولى لان الوكيل يضمن
ان اجر المضارب لا يضمن لان المضارب يملك ان يعقد العقد ثم يبيعه
بالنسياء والوكيل لا يملك ذلك واما علي قول يوسف رحمه الله فالحق في المضارب
المنته الذي لا يضمن له ملك الاقاله ثم النسيء بالنسيئة والوكيل لا يملك
ذلك فلو احتال علي رجل ابصر او عمى فباعه بما يزلان اليه من قاذرة
الحمار وليس له ان يغير من لونه ثم يبيعه ويكفلكه لا يأخذ سلفه لان هذا
استدانة علي رب المال وكذلك لا يضمن سلفه لان افراض
الا اذا انت علي ذلك وله ان يسافر بالمال في قول ابي حنيفة رحمه الله
ومحمد ايضا ولو نهاه رب المال ان يخرج من تلك المدة فليس له ان
يخرج سوا المشتري او لم يشتري الاصل في هذا ان رب المال اذا خصم
بغير العقد فان كان له مشتريه شيئا او كان يتصرف في مال حبيب
فتمسكه بما يرضاه من خصم في الاستدانة لا يملك ان يعزل في هذه
الحالة وكذلك يملك النهي عن بعض تعضيف العقد واما اذا اشترى متاعا
فكل شي استغدا بالمضارب بالطلاق المضاربة فليس له ان ينهيه
ولرخصة لم يتعلق بنهيه حكم حتى يفسخ وان يقول لا تبع بالنسيئة
لان حق التصرف ثابت فانه يحتاج الي ان يبيعه لنفسه ولو اذناه عن
ذلك فليس يملك حقه في التصرف وعزله عنه فلم يبيع واذا اكره له عزله حتى
يسف المال لم يملك خصم الا ان يفسخ لانه عاك من وجهه فان ائتمت
هذه ائتمت اذ انهاء عن المسافرة لم يبيع نهيه عن الدواب المشهورة
لان ملك السيفر بالطلاق العقد علي الدواب التي لا يملك المسافرة الا تعسر
التعسر من التعسر في الدواب التي صحيح واما اذا انهاء عن الشرط وخلفه
بالمال فانه يفسخ كانه منزهة المني عن التصرف فيه قبل الشرط ولو مات
رب المال فقد انعزل المضارب من جميع الخار سوا علم او لم يعلم ولا
ملك الشر المستند او يملك بيع ما اشترا لنفسه المال ولا يملك المسافرة
لانها افعال يملكها العقد او العقد قد ارتفع بموت رب المال وهذا خلاف
النهي عن السفر لان العقد لا يفسخ بغير نفع فموت لو ان المضارب خرج
بالمال بعد موت رب المال الي مصر وبه المال لم يضمن استغنا
لان رب المال حين علمه تسليمه الي الورثة فلا بد من درهم الي مصر
وللمضارب الامر العام المعروف بين الناس وليس له ان يعمل ما فيه
ضرر ولا يبيع به الخمار ولا ان يبيع الي اجل لا يبيع الخمار والله اعلم
بحال الي السفر المعروف الذي يحاقه التي لان مطلق الامر يتصرف
الي ما يظن فيه الناس ولو دفع اليه مالا وقال اجل براك فتم قال لعل
برايك فتعديه صحيح وهو المحمول علي ما ان انهاء قبل ان يعمل فيه

موردك

وعليك اذا اقال لا تبع من فلان او لا تشتري كذا وكذا اذ كان قبل
السرا ولو دفع الي رجلين مالا مضاربة وقال لعل براك او لعل فلان لهما
ان يبيعوا ويشترى الا ابا ان صاحبه لانه رضى برأيهما ولم يرض برأي أحدهما
فان اذن الشرط فحاز لانه حصل العقد برأيهما ولو دفع الي واحد واجاز ما صنع
في ذلكا شترى به خرا او خنزيرا او مسينة او مدبرا او امر ولد وهو
يعلم او لا يعلم فهو ضامن بالدرهم التي دفعه لان الامر يتصرف الي ما يحقق
بعد البيع وذلك انما يكون بالبيع بعد الشرط وهذه الاشياء لا يجوز بيعها من
دارت منها الاذن ولو اشترى بغيرها فاسد مما يملك اذا اذن فليس
بمجانن وما اشترى علي المضاربة لان الاذن العام في البيع والناسد
اذ امكن بيعه ولو اشترى بغيرها فاسد مما لا يملك في البيع والناسد
بما لا يملك سوا قال اهل براك او لم يقل لان الوكيل بالشرط لا يملك الشرط
بالنهي الفاعش وقوله اهل براك فليس له ان يبيع من الخمار ولا يتصرف
الي القدر هذا ائتمت من وجهه ولو باع بالائتمت من الناس فهو جائز في قول
ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله لا يجوز وعنه هذا
الاختلاف الوكيل بالبيع فيها يكون ان الامر يتصرف بغيره ان بالطلاق
وذلك من المثل كالشرك بالشرط لان هذا بيع من وجهه شرع من
وجهه ولقد اعسر من الثلث والامر يتصرف الي ما يبيع من كل وجه
والوحيضة رضي الله عنه يقول بان الامر مطلق فلا يجوز التعبد مع
امكان العمل بالطلاق قال ابو الحسن رحمه الله واذ اقال اهل براك و
قله ان يعمل بجميع ما في هذا الباب غير الاختراض والاستدانة واحده
السفاح والشرط بالائتمت من الناس فنه وقد قبل المضارب يملك علي
المضاربة ما كان تجاره من كل وجه او من وجهه او ما كان من صنع
الخمار لا بد للمضارب منه وما لم يكن تجاره لا من كل وجه ولا من وجهه
ولم يكن من صنع الخمار لا يملك المضارب علي المضاربة اذا ائتمت
هذا فنقول اهل براك فليس له ان يبيع من المضاربة بالطلاق وهذا
ملك تزويج الامه فلو في رواية سليمان رحمه الله يملك في قول
ابي حنيفة ومحمد رحمه الله والله اعلم الفصل العاشر في موت المضارب
واذا مات المضارب وعليه ديون وماك المضاربة في يده معروف وهي درهم
فرب المال احق برأس المال وخصته من الدرهم وان قال غير ما المضارب
ورثته ان الدين الذي علي المضارب دين المضاربة وانكر رب المال
فالقول قول رب المال مع يمينه فان اقاموا البينة علي دعواه كان
دستهم من مال المضاربة اعتبارا والثابت بالثبوت كالثابت بالحاشية
وان لم يقدروا البينة علي ادعاء اقام ان يستلزم ان رب المال علي علمه وان
كان مال المضاربة عروضا او حقا فالدست يبيع ذلك ورضي المضارب
دون رب المال وان لم يكن له وقت جعل القام له وصيا فله ان يكره المسألة

موردك

في المضاربة في المضاربة الكسرة وذكر في المضاربة الصغيرة وقال رب قال
 وروى عن المضاربين بعد ما كان ذلك معا هذا اذا كان مال المضاربة معروفا
 ولو اقر المضارب به في ماله وعنده ديون الفضة ورب المال اسوة
 لغرمه هكذا ذكر في الاصل وانه مشكل الا انه يكون ثابته وان
 يكون المضاربة معروفة في الفضة الا انه لا يعرف مال المضاربة الا
 بقوله لان المضاربة اذا كانت معروفة في حال الفضة ضرب المال
 بعد اقرار رب المضاربة بالمضاربة والضمير في المضاربة في حالة
 الفضة والضمير وحده معاينة فصار مضاربة عن غير الفضة من هذا
 الوجه وفي القس وروي اذا كان لا يعرف مال المضاربة الا بقوله
 فان يات مال المضاربة فان لم يكن عليه دين هاز اقراره وان كان
 عليه دين الفضة لم يجر اقراره والضمير على الحق بالمال واذا كان
 عليه دين في المضاربة فان كان بدائيا لا اقرار بالمضاربة فهو اولى
 وان اقر بالدين في المضاربة فان كان الاقرار بالدين قد صرح بعلق
 حق الغرماء في المال واذا اقر بالمضاربة فقد اقر بماله مستهلك
 فان اقر بالدين واسما على الفصل الحادي عشر في الرجل
 ما حذ لانه الصغير ما لا مضاربة او يدفع او يدفع مال ابنه الصغير
 مضاربة وفي دفع الوص مال الصغير قال في الاصل واذا دفع
 الرجل الى رجل ما لا مضاربة لابنه وابنه صغير في حيا له على ان
 يعمل الاب معه بالمال فما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فله المضارب
 الثلثة ولان ثلثه والمضاربة على هذا الوجه ومراعاة صبي يعقل ويقدر
 على العمل ولو كان صبي لا يقدر على العمل كجوز المضاربة للاب فقد
 ذكر القس وروي رحمه الله في عتقه ان الحق الرجل لابنه الصغير الذي
 لا يعقل ما لا مضاربة له على هو بالمضاربة للاب ولا شيء للاب لان الذم
 يستحق اما بالمال او بالعمل ولم يوجد واحد منهما في حق مثل
 في ذال الصبي وفي وضع المسئلة في الاصل المضاربة في حق مثل
 انه قال ان يعمل الاب معه بالمال قال القس وروي رحمه الله وان كان
 الابن يقدر على العمل فالمضاربة للابن والرجل يزعم بان المرشروط
 على ان يدفع له شيء من الرزق بدليل مسئلة الاصل قال
 القس وروي رحمه الله فان حل الاب بامر الابن فهو متطوع وان كان
 بعسر امره فهو مضاربة الغاصب فاذا دفع الاب مال لابنه الصغير
 مضاربة او لنفسه فهو جائز وانه مشكل لان زوال يد الدافع
 شرط صحة المضاربة ولم يوجد ههنا والجواب روي بداهة من حيث
 الاعتبار وان لم يزل بداهة من حيث الحقيقة لان قبل دفع المال
 الى نفسه كان بيد الاب يدين به في الصغير من كل وجه للمخاطبة

وبعد

وبعد الرفع صار يدين بنفسه على المال من وجه حتى يستغنى بغيره
 المدرك وزوال الدين الثالث على رأس المال من وجه بكل الفضة
 لا ما من شرط زوال الدين من كل وجه ما صارت مضاربة ابدافان
 بد المضارب يدين بالمال من وجه وهذا اذا اخذ الرض من المضاربة
 على الصغير الذي في حيا له على ان يعمل بماله ان يكون للرض للثالث والصغير
 الثالث ولرب المال الثلث في هذه المضاربة جائز وان دفع الرض مال الصغير
 الى نفسه مضاربة فهو جائز وانما جاز لان الصغير فيه يقع ظاهر لان المضاربة
 يستغنى ماله من غير عوض يستحق من ماله لان ما يتخذه الخارج من
 الرض بعسر جاز من عمله الذي هو رأس ماله من مال الصغير حتى لا يغير
 اجاره فكان هذا المكسوف نفعاً في حق الصغير من كل وجه فالرض ماله
 مثل هذا التصرف في مال الصغير مع نفسه فله ان يات اذا اخذ مال ابنه
 الصغير مضاربة لنفسه او الرض ان يفعل بشرط عمل الصغير مع نفسه
 والصغير يقبل المضاربة ويقدر عليها فسدت المضاربة لان الصبي
 ما دون الفهم المادون في ماله مضاربة البائع ورب المال اذا كان بالغاً
 بشرط عمل نفسه مع المضارب ليس انه يفسد المضاربة فكذا ههنا
الفصل الثاني في عشرة في الفضة في المضاربة اذا كان رأس مال المضاربة
 في درهم درهم فتمت الذم فاقضها الرض فاخذ كل واحد منهما خمسة
 درهم في يد المضارب فان قضتها بالماله والقسامة التي قضتها في
 المال يكون من رأس ماله ويؤدي المضارب للقسامة احد ما لنفسه من
 الرض التي رب المال ان كان قائما يعينه حتى يزيله رأس ماله وان هلك
 في يده رد مثله على رب المال والا لى التي هلك في يد المضارب من
 الرض واما ان قضت الرض قبل قضت رأس المال موقوفه ان يقامه اذ رأس
 المال في يد المضارب حتى قضت المال كانت القسامة جائزة وبين ان
 القسامة كان دها وان هلك ما بعد لرأس المال في يد المضارب
 كانت القسامة بالماله وتبين ان القسامة كان رأس المال وحمله لهما
 ان لا ينفك عن تلك القسامة ان يفسد رأس المال وحمله لهما
 ثم يفتش من الرض يدين به في رأس المال في رأس مال ولا
 عمل بها على المضاربة التي كانت رأس المال على المضارب ويقول
 ولو هلك المال في يد المضارب كانت ويكون عنده مضاربة مستغنى
 وعلى هذا ان الرض المضارب الذين واحد كل واحد الذم درهم حصته
 من الرض فتمت في الف التي اعدت لرأس المال كان ما قضت الرض
 انما من حساب رأس ماله ويأخذ رب المال من لانه التي قضت
 المضارب لنفسه لنفسه لانه الرض والالف التي اعدت لرأس المال
 بهلك امانه ولو ان رب المال قضت رأس المال او اقامه لنفسه الرض لم ينفك

الغبار حسم ولم يقف رب المال حسمه حتى مله حسمه رب المال
والذي هلك به ملك عليه والذي بقي في يد الغارب فهو بينهما لأن
الغسبة قد انتقضت بملأ حسمه رب المال قبل القبض وصار المال
بعد انتقاض الغسبة للمال قبل مباشرته أو الأصل أن في حسمه
المكيل والوزون إذا لم يحدد المصيبين قبل القبض انتقضت
الغسبة ويقع الأمر إلى ما كان قبل الغسبة برب يده إذا لم يكن القسم
في أيديهما قبل الغسبة لأن هذه الغسبة مسألة من وجه واحد ومن وجه
لأن كل واحد ما أخذ نفسه قد ملأ حسمه وتضمنه ملك صاحبه عن ضمان
عائز من نفسه على صاحبه كما اعتبار المسألة إذا ملأ أحد المصيبين
قبل القبض انتقضت الغسبة ولا ينقطع حتى من هلك بنفسه ما يقف
صاحبه ولا اعتبار الأقرار بقطع ولا ينقطع بالشرع والاحتياط ولو ملأ
نصيب الغارب ولم يهلك بنفسه رب المال لا ينقطع الغسبة لأنه
أما قبل القبض من وهال الغنوص لا يوجب انتقاضه السادة كما في
السبع فان من اشترى عبد الغاربة وقضى العهد وأسلم الحاربة حتى
هلك العبد لا ينتفع ولو من مشتري العبد بغير تسليم الحاربة وبغير
السبع بينهما وإذا أقتنت الغارب ورب المال وأداتها وأخذ كل
واحد منهما حسمه أو احتلها فقال الغارب قد هكت وقعت في
رأس المال الذي رب المال وأكثر رب المال ذلك والقول قول رب
المال ولا يكون إقرار رب المال بغسبة لا إقرار بقتل رأس
المال قوله في الكتاب القول قول رب المال بمعنى فيما يدعي الغارب
على رب المال من خلو من الحسمية التي فتنها لنفسه لأن الغارب
يدعي رد رأس المال يدعي خلو من تلك الحسمية له وإن ملأه بغيره
رب المال فنها ورب المال ينكر وأما في براءة الغارب عن ضمان
رأس المال والقول قول الغارب لأن رب المال يقول رأس
المال في يد الغارب ويصدق بغير ضمانه بخلافه في الغارب
ينكر ونحوه أقال المحقق كل منهما الغارب ورب المال لا يشارك
الثالث لأن كل واحد منهما جعل مدعيه مدعي عليه رب المال
يدعي ضمان رأس المال والغارب يدعي خلو من الحسمية التي
فتنها لنفسه ثم إذا حلف انتفى العتق عن الغارب
بخلعه وأبى رب المال رأس المال بخلعه أيضا فكان الغا
من مال الغاربة قد هلك فحسمه الهلاك إلى الذبح
وكان ما قبضه رب المال من الحسمية من رأس المال والحسمية
التي قبضها الغارب من رأس المال أيضا فرب على رب
المال أن كانت قامة وإن كانت هلكة فحسمها الرب المال
حتى يتم له رأس المال وقوله في الكتاب فلا يكون إقرار

رب

رب المال بغسبة الذبح إقرار منه بقبض رأس المال قياسا وفي
الاستحسان يكون إقرار بقبض رأس المال وجه الغنائم إن رب
المال أو بغسبة الذبح مطلقا ومطلق الاسم يصدق إلى الكامل
والكامل من قسمة الذبح هي القسمة بعد قبض رأس المال فاقسمة
الذبح قبل قبض رأس المال ما قبضه لكونها موقوفه وجه الاستحسان
أن العرق الظاهر فيما بين الغارب وبين حسمه المال مع الغنوصين
ويدعون رأس المال في أيديهم وتضمنون الذبح حسمه فاما مطلق
اسم القسمة كقسمة باقصة نحو العرق ومرف في حلق الاسم إلى الغنوص
نحو العرق جائز فاما إذا حلف على قسمة الذبح فقال الغارب
دعوت الرب رأس المال أو حلف على قسمة الذبح فقال الغارب
رب المال لم أقض منك شيئا فإنه لا يرد في يد رب المال
يدعي لنفسه شفعة في الألف القائمة لا الذي أنه رب المال لأن الغارب
فيكون القول فيه قول رب المال مع بينة فالحلف رب المال
بأنه ما قبضت رأس المال من الغارب أخذ الألف القائمة برأس
المال ثم استحل الغارب على يدعي رب المال أنه يدعي عليه
ضمان رأس المال فان حلف بقبض الغنم ولكن لم يثبت قبض
رب المال رأس المال فما أخذ رب المال الألف القائمة من الغارب
برأس المال وإن لكل الغارب عن الجمن فقد أقر بقبض رأس
المال فما أخذ رب المال الألف القائمة برأس المال ولا يرد رأس
المال ثم أخرج رب المال على المال على الغارب بحسمية منها
حسمته من الذبح وإن أقام البينة على ما يدعي فبينة رب
المال وإن أقام كل واحد منهما البينة على إقرار صاحبه بما ادعى
فان عدل أو لا فقرار بين من أحدهما بأن أو نحوه أو أحدهما سبق
فالبينة بينة الذي يدعيه الإقرار الآخر أو الذي يقر بان أو نحوه
أو تزعمه أحدهما على السواء البينة بينة وأما حكم
الفصل الثالث عشر في العيب وإذا اشترى الغارب عبدا
للغاربة ووجد به عيبا فالحكم هو الغارب فإذا أقام البينة أن
هذا العيب كان عند البيع رده عليه فان ادعى البائع الرضى على
الغارب لتسحق الغارب على ذلك بأنه ما رضى بهذا العيب
فان فكر حتى صار مقرا بالقبول لا يرد له على البائع حتى في الوكيل المأذون
الا إذا رضى له الرضى على البائع يكون المشتري على الغاربة من مشقة
من قال يجب أن يكون البائع في حق الغارب بغيرها لتفصيل أن
كان الرضى بالعيب قبل القبض بغيره والغاربة وإن كان بعد القبض
لا يلزم الغاربة إلا أن يشاء رب المال أن يكون كذا على الغاربة
لأن الغارب وكيل بالشرع والحبوب في التوكيل بالشرع على هذا

التفصيل ومن الشائع من قال في المنيب اذا رضى بالعيب
انه يلزم المنيب وبه ولا يفتقر المنيب على كمال رضى بالعيب
قبل العيب وبعبارة اخرى المنيب لو كمل الخاضع والفرق ان الرضى
بالعيب من صفة الخاضع فانهم يرضون بالعيب اذا رضى على
العيب وقد دخل تحت العيب الخاضع فمرة بعد مرة قد دخل
فما كان من منع الخاضع انما هو كماله فمرة بعد مرة
بعد اخرى فلا يلزم الرضى بالعيب على البيع في مختلف المنيب
ولا ريب الا ان مال كان الرضى في حق العقد بمنزلة
المال كما انه اشترى لنفسه فيكون رضى المال بمنزلة الاذن على
هذا الاستمرار ولو اذني الرضى على اذني لم يستلزم الاجتناب كذا
ههنا فان الرضى على رضى المال مع ان هذا الدعوى متوجهة
عليه لا يستلزم المنيب بغير الاول ودعوى العيب لم توجه
بالعيب وتبيع بعينه ويملك حق المنيب في الرد وكذا اذا اقر
المنيب ان رضى المال قد رضى بالعيب مع اقراره بملك حقه
في الرد ولم اشترى المنيب عند انه عيب فعدله رضى
المال وليرى المنيب ان يرد له المنيب ان يرد له ولو كان عقد المنيب
على ان يشترى عند فلا ينعين بعبارة وبعبارة قد علم به رضى
المال ولم يعلم ان رضى به فليس للمنيب ان يرد له وعلى هذا
اذا اشترى عند اخذ رضى المال ولم يرد له المنيب فكل من رضى
خيار الردية ولو كان عقد المنيب يعلم ان يشترى عند فلا
يعينه وقد كان رضى به مال للمنيب للمنيب رضى الردية اذا باع
المنيب عند من الردية فطقت المشتري فيه بعيب بعد
ما قبضه والعيب يحدث مثله واقر المنيب انه كان عند رضى
عليه باقراره وقوله المنيب بنفسه بعيب فضا واستفاد
المشتري ما قاله قد لا يجاز على رضى المال لان اكثر ما فيه ان يكون
هذه التمسكات بعد احدى في حق الثالث ورضى المال بالثالث
فما رضى حق رضى المال كان المنيب اشترى للمنيب ما باع من
مال المنيب الا ان المنيب يملك ذلك ويملكه المنيب بغير الفرق
بين المنيب وبين المنيب ولو لم يرد المنيب بالعيب بل انكر
ثم صالح المشتري من العيب على شي ان كان قيمة المنيب مثله
حصة العيب من المنيب واقر بعيب بتباين الناس في مثله يجوز
وان كان بعيب لا يتباين في مثله لا يجوز ذكر السلم في الكتاب
من ضمن ذكره فابن في مثله لا يجوز ذكر السلم في الكتاب
قول اي حصة رضى الله عنه كذا لا يجوز بغير خلاف وان
اجاز مانيب المنيب بعيب لمعت فيه المشتري قد لا يجاز على
رب

رب المال بالاجاز الا ترى انه لو خط عن المشتري بعض الفن لاجل العيب
جاز له على رب المال بهذا الاطلاق الوكيل بالبيع اذا اقر المنيب بعيب
لكن فيه المشتري حيث لا يبيع التاخير تداني في سن رضى الله عنه
بعض بضمان وان خط عن عيب حيث اقر على رب المال بضمان ان يبيع على
المنيب وقد مر من قبل فلو اذ اخط بعض الفن لاجل العيب فان كان
حصة العيب مثل المنيب مثله او اقل مقدار ما يتباين فيه جاز لان
هذا بخلافه وان كان اقل من مقدار ما لا يتباين الناس فيه او كان
المنيب بعيب مع الخط عن عيب حصة رضى الله عنه رضى الله عنه ذلك
من ماله لرب المال ويكون رضى الله عنه لانه مانيب رضى الله عنه على المنيب
وعلى قول اي يوصف رضى الله عنه لا يبيع الخط ويكون المال على المشتري
على حاله ولو اخط المشتري المنيب رضى الله عنه على المنيب وقيل المنيب
المطلوب حاز على رضى الله عنه والمال ورضان على المنيب سواء كان على المنيب
عليه املي من المشتري او لم يكن بخلاف الوكيل المانيب بالبيع اذا اخط
بالتن حيث لا يجوز على قول اي يوصف رضى الله عنه وعند هذا معنى الوكيل
المنيب لا امر وانه على العقل الرضى عن رضى الله عنه رضى الله عنه والمال والمال
واقامة البينة على ما وقع فيه الاختلاف واذا قال المنيب بشرط
في نفس الرضى الله عنه وقال رضى الله عنه بشرط لك مائة من الردية او قال
المشتري لك مائة ونفسه في الردية وذلك مثل على القول في قول
رب المال مع بعينه وكان ينبغي ان يكون القول قول المنيب ان رضى
المال ببيع فضا العقد والمنيب ببيع فضا العقد وهو الأصل
في حصة هذه المسائل ان المتباينين ان الاتفاق في نوع واختلاف
في حصة وفساده قال قول من يبيع المنيب على ما في البيع والتمسك
واما اذا اختلف في نوع العقد لا يحل القول قول من يبيع المنيب
بالمحل القول قول صاحب المال الا ترى ان صاحب المال انما اذن
اجازة فاسدة واوحي الاخرى اجازة ان القول قول رضى الله عنه
لنفسه انما اختلف في نوع العقد فالشرايع اجازة نوعان مختلفتان وهما
اختلفا في نوع العقد لان رضى الله عنه اجازة فاسدة واوحي مقارنة
فاسدة كما في مقارنة اذا فسد في اجازة فاسدة والمنيب اذني
مقارنة فاجازة والمنيب مع الاجازة بعين ان مختلفان فقول
في نوع العقد فكان القول صاحب المال مع بعينه ولا يتباين وان
اذني كساعة مال البيع والاخر اذني البينة لا يتباين في المثالان واذا
اذني كل واحد منهما على صاحبه فقد اقره بغيره يملك محو الكسر
يستلزم على ذلك لان لا يستلزم على صاحبه بغيره وهو العقد
الذي وقع المنيب فيه وهذا اذني كل واحد منهما على صاحبه
عقد المنيب فيه صاحبه لا يلزمه لان رضى الله عنه على المنيب رضى

اجاره فاسدة والاجارة الفاسدة غير لازمة والمعارف ادعى على رب
 المال معارضة والمعارضة وان كانت جائزة فهو غير لازمة ولرب المال
 فسخ ما خصه ما اذا كان راس المال ثابتا فالقول بالفسخ على دعوى العقد
 ههنا لا يفسد شرطه ويعتبر حاصل الدعوى والا فلا يكون في الحاصل المعارف
 ادعى على رب المال زيادة ربح على اجر المثل ورب المال يتكفل
 القول قول رب المال وكذا اذا قال المعارف شرطت لي
 نصف الربح وقال رب المال شرطت لك ثلثه البيع الا عشرة
 فالقول قول رب المال لانها لم يتفق على ربح عقد فالمعارف
 ادعى معارضة وادعى رب المال ادعى اجاره فاسدة لانه ادعى اجاره
 لانه ادعى شرطه بعض الثلث حين ادعى استثنى العشرة من الثلث
 وذلك البعض محمول لا يدري ان كان الثلث عشرين كان المشروط
 له نصف الثلث وان كان الثلث اربعين كان المشروط ثلثه اربع الثلث
 وجعالة الشرط ولو لم يرد بوجوب فساد المعارف والتعديب ما
 ذكرنا وان افادنا البينة في هاتين المسكتين والبينة بينة المعارف
 لا بينة اخرى ولو قال المعارف شرطت لي ثلث الربح وقال رب
 المال شرطت لك ثلث الربح وزيادة عشرة دراهم وكذا على امرئ
 فالقول قول المعارف وله ثلث الربح لانها اتفقت على ما كان في المعارضة
 وهو ان ثلث الربح الا ان رب المال يدعى شرطه الزيادة على الثلث يدعى شرطه
 زايدها بوجوب فساد العقد فلا يفسد قوله في البيع اذا اتفقا على البيع
 وادعى احداهما اخل به كما اذا راها جمهورا بوجوب فساد العقد وانما الآخر
 خلاف قوله بشرطه لانه ثلث الربح الا عشرة لانها كانت على يدين
 ببيعة العقد لان الفلاح القرون بالاستئصال لغيره كما تعلق على يدين
 محمول على ما مر وجعالة الشرط يمنع صحة العقد واذا ادعى رب
 المال للمعاصرة وادعى المعارف معارضة محمية او فاسدة فالقول
 قول رب المال فان افادنا البينة بالبينة فبينة المعارف وهذا هو ادعى
 رب المال معارضة او معارضة وادعى الذي في يديه المال انه اقضى
 فان الزم كلفه في القول قول رب المال والبينة بينة المعارف
 فشرع على المسئلة الثانية فقال اذا اهلك المال في يد العامل
 بعد ما اهلكه على ما يدعى فالمعارف يضمن جميعا في يده لرب المال
 على ما اهلكه لانه ادعى ما كان امانة عنده لنفسه معارضة او امانة
 تفويض ما كان هكذا ان يرضى ربه الله في الاصل مال متاعنا ربه الله
 هذا الجواز هو معنى ما اذا ادعى رب المال معارضة محمية البينة على ادعى
 المعارف الفاسدة فاما اذا ادعى رب المال معارضة محمية فان
 ادعى شرطه النصف او شرط الثلث لا يصح هذا الجواب ويبنى ان لا يضمن
 المعارف في هذه العمرة جميع ما في يده لرب المال وانما يضمن ما ورا

المشروط

الشرط له بضم رب المال فكيف يضمن ذلك لرب المال ولو ادعى رب
 المال القرض وكذا في العامل المعارف فالقول قول رب المال فان اهلك
 المال في يده فله العزل فلا ضمان عليه لانه لو ضمن فبينة المعارف وقد اتفقا
 ان المعارف بان المال ليس له سوا كان معارضة او فسخا وان اهلك المال بعد
 العمل فان المعارف يضمن لان العمل في مال الغير سبب للضمان الا اذا
 كان العمل بان صاحب المال وههنا يثبت اذن صاحب المال بالعمل
 لان صاحب المال يقول اقرضتني وكذا يثبت في ملك لا ياتي والمعارف
 يضمن على ما بان في قوة اليقين اذن صاحب المال بالعمل لان صاحب
 عمل فيه يتضمنه كالحاصل وهو الضمان وان افادنا بينة فبينة رب
 المال ضام المال قبل العمل او بعد ويكون هذا من باب العقل بالبينة
 محمول كانه دفع المال اليه معارضة فشرطه فبينة اذ اهلك المال قبل
 العمل او بعد وكان الاخر متاعا فبينة المعارف ولو ادعى رب المال الغصب
 وادعى المعارف المعارضة وقد اهلك المال في يد المعارف ان اهلك قبل
 العمل فلا ضمان عليه وان اهلك بعد العمل فهو قاتل وان افادنا بينة
 على ما اعيان من ذلك فبينة فبينة المعارف فله بعد ما حمل او قبل
 ان يعمل حتى لا يوجب الضمان في التوجيه جميعا بخلاف ما اذا ادعى الضمان
 المعارضة ولا يدعى رب المال فشرطه فان هذا فبينة بينة رب المال
 والفرق ان شرطه طريق العمل بالبينة بتقديم المعارضة لان المعارضة
 ترد على الغصب فان الدارم الغصب ثمة ان كانت في يد الغاصب على ما
 فقال له رب المال اهلكه معارضة فبينة فاما الغصب لا يدعى المعارف
 لان المعارف لا يصير فاسدا لان المعارضة الا بخلاف ولم يدعى رب المال
 الغصب فبينة العمل بالبينة ومن ولو عاين انه غصب منه فبينة
 صاحب المال معارضة في ذلك فبينة فبينة فبينة فبينة فبينة فبينة
 عن محمد رحمه الله اذا قال العامل اخذت منه غصبا فالقول قول المعارف
 وقال رب المال انها امرئ ان يعمل به فالقول قول رب المال والبينة
 بينة رب المال ايضا ولو ادعى رب المال ايضا لو اقام رب المال على
 اخذوا العامل انه اخذه بمعاصرة واقام العامل بينة على اخذ او رب
 المال انه اخذه غصبا فبينة بينة رب المال فبينة فبينة فبينة فبينة
 يكون معاصرة بعد ان يكون غصبا وهذا اذا ارجع الى الاقرار اول
 وان عمل في البينة بينة صاحب الاخر الثاني والثاني اذ ادعى احداهما العمور
 المعارف ولا خلاف في خصوص فسخها فبينة فبينة فبينة فبينة فبينة
 بالتفصيل عليه يثبت مقتضى لفظة المعارضة واذا قال المعارف
 دفعتم الى المال معارضة فبينة فبينة فبينة فبينة فبينة فبينة
 المال معارضة في البينة او في الطعا وان قبل التصرف فالقول قول
 رب المال وجعل انكار رب المال العمور بغيره من العمور ولو ثبت

العوم بالنسبة او انما فيها شذوذه رب المال عن العوم قبل التصرف
 عمل نفسه فيها اول وان كان هذا لا خلاف بعد التصرف فالقول
 قول المصارف مع بيئته استحقاقا وان كان رب المال يدعي العوم
 فالقول قوله قياسا واستحسانا وهذا لان رب المال يقول دفع
 المال مصارفة في الزاوية الطعام يدعي بعينه موجب المصارفة
 وانما المصارف ذلك بما يلدان موجب عند المصارفة العوم لان المصارفة
 مشتقة من المصروف في الارض كلها وانما يحتاج الى المصروف في الارض كلها
 بجميع انواع المصارف لا لنوع منها فان نوعا منها يوجد في بعض الارض
 يدعي رب المال المخصوص يدعي بعينه موجب العقد من هذا الوجه
 فان اقام البيئته فان وقتا وفتن احداهما قبل صاحبه بقضي بيئته التي
 يثبت احدا لا يثبت وتكون هذا من باب العقل ما لم يبين لان العمل بها
 يتبين بان يعمل كانه الحق له بالعوم او كانه منعه عن العوم واذن له بالمخصص
 او وفتن وقتين على السواء وقت احداهما وقتا وفتن البيئتين وقتا
 بيئته رب المال لانه بعد العقد بينهما لا يقع معا ولا على
 الشرط لان الشهود لا يشهدوا بالثبوت واذن بعد العقد لا يقع معا ولا على
 بعد العمل بالبيئتين فتعمل بيئته رب المال لانها ثبتت بالبيئتين
 بآيات هذا اذ عرفنا ان العمل في العقد وري اذ اقام البيئته فان نفس
 شهود المصارف انما اطعم مصارفة في كل حارة فالمعينة بيئته وان
 لم يشهدوا بعد الحرف فالمعينة بيئته رب المال واذن انما على
 المخصص واختلاف في النوع الذي وقع فيه المخصص فالقول قول رب
 المال لانها اتفقوا على بعينه العقد والاذن يستفاد من جهة رب
 المال فكان القول قوله وان اقاما جميعا البيئتين المخصص على التفصيل
 الذي في الفصل المتقدم وعن ابي يوسف رحمه الله اذ قال المصارف
 امرني ان اخرج الى جميع البلدان او قال الامرني بشي وقال رب
 المال امرني ان اخرج الى المصرة وحينها القول قول المصارف
 ولو قال المصارف امرني ان اخرج الى المصرة وقال المصروف وقال رب
 المال الى المصرة وحينها القول قول رب المال وان اختلف رب
 المال والمصارف في راس المال فقال رب المال راس المال
 الثاني وشروط لك ثلث الدرع وقال المصارف راس المال الف
 وشروط لي المصروف فالقول قول المصارف في قدر راس المال
 والقول قول رب المال فيما شرط له من الدرع كان ابرج حصة
 رحمه الله يقول اول القول قوله رب المال فيها وهو قول
 رحمه الله لانها لا يثبت في جميع اياك مال المصارفة والمصارف
 يدعي استحقاقا لنفسه وري المال بذكر القول قوله وجه قوله

وهو

وهو قوله ان الاختلاف وقع في قدر المخصص او لا والمصارف بذكر
 زيادة المخصص فكان القول قوله لان الذي له انكر المخصص اصله كان
 القول قوله فاما في مقدار المصارف لم يثبت المال فالقول قول رب
 المال لانه يستفاد بشرطه وهو منكر الشرط في الزيادة ولو كان
 في يد المصارف قدر ما ذكره من ثمنه من راس المال او اقل والقول
 قول المصارف عندهم ولو كان المصارف بثلاثة الا فيقال الدمن
 ذلك راس المال والفايز هو الذي هو بثلاثة او وبعده او وبقوله
 في المضاعفة والودعية والدين فقول المصارف في الاقاويل كلها لان
 كل من كان في يده شيء والقول منه قوله لان يقول بعينه وعلمه
 المدين ومن اقام منهما بيئته على ما ادعي من فصل قبلت بيئته لان
 رب المال يدعي فصلا في الدرع والدينات بشرحت للاقيات واذ ادفع
 الى رجل الذي قدره مصارفة بالوصف والشهود عليه في العلانية انما
 فرض يوثق بذلك حتى يثبت المصارف في حقه المال بمصارفة
 ان ياخذ رب المال بالثمن من فعل المصارف في المال وري او وضعه
 فان نصا وقان القرض كان لكيفية في الظاهر وان في الباطن فله
 المصارف به كما تصاد قالان الحق لا بعدوها وان اخطأ في ذلك فقال
 رب المال كان القرض حقيقة ولا يكن لكيفية وقاب المصارف بدسه
 على ما قال لا بل كان القرض لكيفية والثابت في الحقيقة المصارفة وان
 اقام المصارف بيئته على ما قال منعه او ما لم تصاد فان القرض كان
 لكيفية نسوا له شهود شاهدين بالمصارفة ولا يثبت عليه ذلك فالقرض
 اولي لان بيئته القرضا عشر اشياء لانها ثبتت العين وان شهود شهود
 المصارفة ان القرض كان لكيفية وان الثابت حقيقة المصارف فشقان
 اولي لانهم عرفوا ما عرفه المصروف الاخر وريادة وايه اصل العمل
 المأمور عشر في هلاك المصارفة واذ ادفع الى انسان ما لا مصارف
 فله قبل التصرف بطلت المصارفة لان العقد انعقد على المال
 العين في العقد فاذا هلك قبل العقد بطل وقال قول المصارف
 في هلاكها ان لم يعلم ذلك مع بيئته لانه بمنزلة الوديع ولو استهلك
 راس المال او انتحلها او اعطاهما زحلا فاستهلكها ما لم يكن ان يثبت
 عليها شي لان ما رجعوا عليه بالتعدي ومن عاين المصارف ان
 يكون امينا فان اخذها من الذي استهلكه كانه ان يثبت على
 المصارفة روافه الحسن من ابي حنيفة رضي الله عنه لانه اخذ العوض
 بفارصة المدين وروي محمد رحمه الله ان المصارف اذا اقر منها زحلا
 فان رجعت اليه الدراهم بعينها رجعت على المصارف لان القاب
 قد استقر بلاك العين وعك المصارفة لا يثبت مع القابان وقال الاصمعي
 جميعا معهم انه اذا اشترى بالمال المصارفة لم يثبت عليه

شهادة

حتى هلج رجع على رب المال ويكون رأس ماله وجميع ما غرم مع الالف
فرق الى الدين فان هلج ما كان رجع عليه وحل كل ما كان عليه قبل
التدوير ويكون رأس ماله وجميع ما غرم مع الالف فرق بين هذا وبين
الوكيل بالشرا اذا اشترى وقبض الثمن من الموقل ثم هلج قبل
ان يتعدى السبع لم يرجع على الموكل بالمال ان المضارب بالتدوير مرة
بعد اخرى فان تنافى فوجب العقد بالنقد فكان له ان يرجع فاما الموقل
بالشرا فقد تناقض فوجب العقد بالنقد لو كان له حصة بالشرا ووجب
له على الامر مثل ما وجب للبايع عليه فاذا قضى مرة لم يجب له الحق
ثانيا وانما اعتبر ما غرم من رأس المال ان عقد المضارب بالتدوير
الربح فان لم يعتبر من رأس المال وهلج ما غرم من رأس المال
فحل الا يجوز ولو تصرف المضارب في الالف حتى صارت بالدين عشر
اشترى بها حارية منها الزان فحلكت الالف ان لم يتعد
رجع على رب المال بالالف وحسبته الالف ان لم يتعد
الربح قد حصل وتظهر ملك المضارب في ربع الحارية في ماله حصة من ذلك
الربح من الثمن فله ان يبيع ربع المضاربة لان ضمان رب المال لا يخرج
من المضاربة واما الثلثة لرباع فهو للمضاربة لان ضمان رب المال لا يخرج
في المضاربة فالحال ان المضارب لا يكون ملك المضارب بل هو في الربح والربح
في المضاربة فالحال ان المضارب لا يكون ملك المضارب بل هو في الربح والربح
وقلنا ان المضاربة فالحال ان المضارب لا يكون ملك المضارب بل هو في الربح والربح
حصة الربح وذلك ملحق ونقطة الثلثة الالف وحسبته من ذلك
رأس المال وحسبته ربع المضاربة على الشرط وروي عن محمد رحمه الله في
المضارب ان اشترى حارية بالالف ورجع على رب المال فله ان يبيع ربع المضاربة
الالف ان قبل ان يتعدى السبع ان على البايع الربح وقبضها الف فله ان يبيع
رب المال الف وحسبته فله ان يبيع ربع المضاربة فله ان يبيع ربع المضاربة
والشرا بالف وهو مال المضاربة فله ان يبيع ربع المضاربة فله ان يبيع ربع المضاربة
الشرا ووقع ما هو رأس المال والربح اما يظهر في الثاني فيكون الضمان على
رب المال ولو اشترى حارية بثلثة الفين ثمانية وتسعين الف وقبض
الذي اشترى ولم يدعوا منه حتى ماتا فانه يغرر من قبضته التي اشترى
عليه حصة بالدين لانهما لهما كذا قد انفق العقد فوجب عليه ما اشترى
وقد غرم الفين فله ان يبيع ربع المضاربة فله ان يبيع ربع المضاربة
اشترى بالدين فله ان يبيع ربع المضاربة فله ان يبيع ربع المضاربة
الامة ان كانت عند الدين وغرم من التي اشترى فله ان يبيع ربع المضاربة
رب المال ان الضمان فله ان يبيع ربع المضاربة فله ان يبيع ربع المضاربة
على رأس المال وانما يجوز للمضارب ان يشترى حارية فيميتها الف

بالدين

بالدين اذا قال له رب المال اشترى بالدين والكيل والافشري
المضارب على هذا الوجه الذي لا يجوز وقد اشار ابو الحسن الي ان هذا
رجحه الله يعقب المضارب على المضارب الذي يغرر به ووجوب عليه
الدين يريد بهذا المضارب اذا قبض وانقضى الثمن حتى حله كان العشر
ما يجب عليه فله ان يبيع ربع المضاربة فله ان يبيع ربع المضاربة
حصة ذلك والافشري كان ما بينه وبينه من رأس المال كان للمضارب
هذا ولو اشترى المضارب من محمد رحمه الله عليه رواية اخرى بخلاف
اشترى على المضاربة من محمد رحمه الله عليه فله ان يبيع ربع المضاربة
ما غرم من رأس المال وحسبته ربع المضاربة فله ان يبيع ربع المضاربة
الافشري في كل ما اشترى ان المال عند رب المضارب فله ان يبيع ربع المضاربة
بخلافه ولو اقام البيعة فله ان يبيع ربع المضاربة فله ان يبيع ربع المضاربة
قبل الشرا وقال المضارب ليل يبع الشرا فله ان يبيع ربع المضاربة
لان المضارب يبيع ويوقع العقد له ليرجع عليه بالدين ورب المال يتكلم
فالتدوير فله ان يبيع ربع المضاربة فله ان يبيع ربع المضاربة
الضمان فله ان يبيع ربع المضاربة فله ان يبيع ربع المضاربة
حارية فيميتها الف درهم وانفق حاقا حتى اشترى بها فله ان يبيع ربع المضاربة
وقال ابيع الحارية وانفق الدين فانه يبيع ربع المضاربة فله ان يبيع ربع المضاربة
للمضاربة لانه اشترى العقد بعد ما فني مال المضاربة لان الدرهم
التي هي مال المضاربة صارت مشغولة بدين الحارية والمشغول
بالدين كما لا يرد عن يد الدين من حيث الحار والمضارب اذا اشترى
المضاربة بعد ما فني مال المضاربة صارت مشغولة بدين الحارية
المضارب حارية وقد هلج مال المضاربة في يده فقال رب المال
ضلع قبل الشرا وصرف مضارب الحارية لنفسه وقال المضارب
لا يل ضلع بعد ما اشترى الحارية فالحارية على المضاربة وانما ارجع
عليه بالدين فالتدوير فله ان يبيع ربع المضاربة فله ان يبيع ربع المضاربة
استثنى فله ان يبيع ربع المضاربة فله ان يبيع ربع المضاربة
للمال عليه لانه امر عليه بالشرا وهو لا يملك الشرا عليه في المال
لان المال حاله من اقرضا لا يملك استثنى فله ان يبيع ربع المضاربة
وان اقام البيعة فله ان يبيع ربع المضاربة فله ان يبيع ربع المضاربة
اشترى بها حاقا فله ان يبيع ربع المضاربة فله ان يبيع ربع المضاربة
المال وقال المضارب اشترى بها بعد ما غرم المال وحسبته ربع المضاربة
ان المال عند رب المضارب فله ان يبيع ربع المضاربة فله ان يبيع ربع المضاربة
استثنى فله ان يبيع ربع المضاربة فله ان يبيع ربع المضاربة
بعد فله ان يبيع ربع المضاربة فله ان يبيع ربع المضاربة
هذا الفصل في شيء من القتب قالوا وجب ان يكون البيعة بينة

بالدين

رب المال لأن رب المال يملكه ثلثت ما ليس بثابت بقوله المضاف
 بثبت ما هو ثابت بقوله لا يترى أن في الفصل الثاني جعلنا المينة بنية
 المضارب لأن المضارب يملك بثبت بنية ما ليس بثابت بقوله هذا
 والله تعالى أعلم الفصل السادس عشر في المضارب يدفع المال
 إلى غيره مضاربة المضارب لا يملك دفع المال إلى غيره إلا أن لا يملك
 المال بغيره فبما كان قال له أو دفع المال مضاربة أو لا قال له
 أحل فيه براك بان دفع المال إليه مضاربة وقال له أحل فيه براك بان دفع
 من شيء فهو ينفق وبذلك نصفان فدفع المال إلى آخر مضاربة بالنصف وخرج
 الآخر للمضارب الثاني نصف الربح والنصف الآخر بين رب المال والمضارب
 الأول نصفان ولو كان قال له رب المال فأكان من فضل فهو بينهما نصفان
 أو قال فأكان من ربح فبينى وبينك نصفان وفيه نصف الربح للمضارب
 الثاني والنصف لرب المال والشرع أن في الفصل الأول رب
 المال شرط لنفسه نصف ربحه ونصف إلى المضارب الأول حيث
 قال فأخرجت من شيء فهو بينهما وأما في المضارب كان شرطت
 النصف المطلق للثاني كذا في شرط رب المال لأنه قد بقي
 نصف منسوب إلى المضاربين فإن نصف الربح للمضارب فبما
 نصف الربح للثاني والنصف الآخر بين الأول ورب المال من
 هذا الوجه وفي الفصل الثاني شرط رب المال لنفسه النصف المطلق
 ولا سيما له النصف المطلق وإن تصرف شرط المضارب الأول المصنف الثاني
 إلى نفسه خاصة فالتصرف اليه وصار النصف لرب المال والنصف للمضارب
 الثاني وخرج الأول من الدين فخرج في الغدوري على الفصل الثاني فقال
 لشرط المضارب الأول للثاني ثلث الربح جاز وكان لرب المال نصف ربح
 الربح كذا شرط والمضارب الثاني في ثلث الربح وللأول سدس الربح لأن
 شرط الأول تصرف إلى نفسه خاصة وأن شرط الأول للثاني كل الربح
 جازت النسبة وكان نصف الربح لرب المال والنصف للمضارب
 الثاني وبغيره المضارب الأول للثاني مثل سدس الربح لأن شرط الثلثين
 للثاني أن لم يبيع في حق رب المال صح في حق الأول وكلما تنضم الأول
 للثاني ثلثين للربح وأما في دفعه عليه فغيره ما يسلم بحكم الضمان فخرج أيضا
 على الفصل فكان لشرط الأول للثاني ثلث الربح أو أقل أو زائد ذلك
 من ذلك أو شرط له ثلث الربح فخرج جاز ويكون للمضارب الثاني قدر ما شرط
 وما بقي فهو بين الأول ورب المال نصفان لأن في الفصل الأول الشرط
 لرب المال نصف ربحه منسوب إلى الأول والنصف لرب المال من
 الربح ما ورا الشرط وفي المضاربين الشرط بين الأول وبين رب المال من
 ربحه الله رجل دفع لرب المال رجل دفع لرب المال فخرج ربحه نصف ربحه
 بالنصف وأما أن يفعل فيه براك فله المضارب إلى آخر مضاربة

وقال

وقال ما رزقني الله فبين وسنك فبين الربح لرب المال والنصف
 الآخر بين المضاربين لأن المضارب الأول شرط للثاني نصف ما رزق الله
 والذي رزقه الله نصف الربح فيكون للثاني نصف ذلك وفي الغدوري
 أيضا أن المفضل رب المال للمضارب أحل فيه براك فخرج ربحه نصف ربحه
 إلى غيره مضاربة فخرج ربحه المحسن عن أبي حنيفة ربحه الله أنه لا ضمان
 على الأول حتى يفعل به الثاني ويخرج فان عمل ولم يربح فلا ضمان عليه وقال
 أبو يوسف ومحمد رحمهما الله إذا عمل ضمن ربح أو لم يربح وقال زفر ربحه
 الله يضمن بمحمود الدافع إلى الثاني عمل الثاني أو لم يعمل كوهو رواية عن
 أبي يوسف وعن أبي يوسف ربحه الله رواه آخرى أنا إذا عمل الثاني
 ضمن الأول أن كان فيما اشترى ربح وان لم يكن فيما اشترى ربح فلا ربح
 ضمان على واحد منهما وأما ما عمل الله لا ضمان على واحد منهما فكل عمل
 الثاني في ظاهره والربح من ضمان الثلثة ربحه الله لأنه لو وجب الضمان
 لأبوتر في المال ولهذا يضمن الضمان في محمود مال الغير ولا يجوز
 أن يوجب الضمان على الأول بالنسبة لأجل التصرف في عمل الثاني
 بالتصريف لأجل التصرف لأن له ما لا يترى أن للمضارب أن
 يدفع إلى غيره مضاربة ودفع لأجل التصرف بعد هذا شرط أو
 حثيعة ربحه الله للثاني أن تصرف في الثاني مع الربح لا يوجب الضمان لأنه
 متى ربح الثاني فقد ثبت له حق الشركة في الربح والربح يملكه رب
 المال وأما في الشركة في مال الغير فبين الضمان لا يترى أنه
 متى دفع المال مضاربة إلى الثاني لم يضمن بضمان لا شركة من الربح
 وما احتج بها بمحمود التصرف وقال أن سبب الضمان الشركة
 في الربح إلا أن يحمي التصرف بثبت للثاني الشركة على وجه لا يملك
 الأول إلا بعمله عليه وبالسبب يظهر الربح وكان الشركة ثابتة
 حثما من هذه الوجه والشركة في الربح سبب لوجوب الضمان
 وذكر في جواهر زاده في شرحه ربحه الله وجعل لوجوب الضمان بمحمود
 العمل كظاهر رواية إمامنا رحمه الله جعل اشتراط الربح مع العمل
 لوجوب الضمان رواية أبي يوسف رحمه الله متى وجب الضمان
 فلما لم يربح وان شأ من الأول وان شأ من الثاني في قوله
 جميعا وهذا هو جواب ظاهره على قولها لا يضمنان ووجب الضمان
 على الربح الثاني وهو ما أوجب الضمان على المضارب الثاني وأما
 كذا في لأن المضارب يعمل لنفسه والتوكل لا يضمن لنفسه
 فان ضمن الأول صحت بنية وبين الثاني والربح بينهما على ما شرط
 فان ضمن الثاني رجوع على الأول وصحت المضاربة لأن يضمن الثاني
 وقرار الضمان على الأول لضمن الأول ولو ضمن الأول صحت

المضاربة بين الاول والثاني وكذا ههنا ولو قال رب المال في هذه العروة
 ان اجبر نصفهما واحد من الزم ما كان شرطه في المضاربة الاولى ليس
 له ذلك ولو استهلك المضارب الثاني المال قبل ان يعمل فيه المضاربة
 فالضمان على المضارب الثاني خاصة لانه لم يوجد من الاول شيء العقد
 والثاني لم يعمل فيه ليس ينسب الضمان ولو غصب المال من المضارب
 الثاني غاصب قبل ان يعمل الثاني للمضاربة ولا ضمان على واحد من
 المضاربين والضمان على الغاصب لا يدرى هو من سوي العقد
 والقبض والعرض وكل ذلك ليس ينسب الضمان من المضارب ان اذ
 دفع المال الى المضاربة ولم يكن رب المال قال للاول اعمل فيه بربك
 فعمل به الثاني ولو كانا جميعا فليس عليهما اذا كانت المضاربتان
 جابرتين فاما اذا كانتا فاسدتين فلا ضمان على واحد منهما حتى لو هلك
 المال في يد الثاني فلا ضمان عليه لان الضمان على الاول بسببه اشترا
 بل استأجر الثاني ليعمل في مال المضاربة والمضارب اذا استأجر ليعمل
 في مال المضاربة فعمل الاجير فلا ضمان على واحد منهما وعندها اذا كانت
 الاولى جابرة والثانية فاسدة لان الثانية اذا كانت فاسدة لا يثبت
 الثاني شركه في الربح بل يكون اجيرا والمضارب ان يستأجر اجيرا
 ليعمل في مال المضارب وعندها ان كانت الاولى فاسدة والثانية جابرة
 لان الاولى متى كانت فاسدة تكون المضاربة الثانية فاسدة لانها لا يثبت
 الشركة في الربح لان الربح كله لرب المال اذا كانت الاولى فاسدة فلا
 يغير الثانية شركة في الربح وكل مضاربة لا يفيصل الشركة في الربح
 تكون فاسدة واذا كانت المضاربة الثانية فاسدة لا يثبت الثاني
 شركة في الربح والضمان اما ليس اذا كانت للثاني شركة في الربح فان
 قبل اذا كانت المضاربة الثانية بنفسه عند فساد الاولى لا يثبت هذا
 لنفسه وهو ما اذا كانت المضاربة الاولى فاسدة والثانية جابرة قلنا
 حيزا الثانية في هذه الصورة ان يكون الشب وط للثاني من الربح
 مقدار ما نحو ز بعد المضاربة في الجملة بان كان الشرط الاول من
 الربح مائة او نصف الربح مع زيادة مائة والشرط الثاني نصف الربح
 او ثلثه او ربعه بشر ان كانت الاولى فاسدة بان شرط الاول مائة
 درهم من الربح وشرط الثاني نصف الربح فعمل المضارب الثاني بالمال
 الاول على رب المال اجبر مثل عمله لان عمل الثاني منسوب الي الاول
 فكان الاول عمل بنفسه وهناك للاول اجبر مثل عمله على رب المال
 كذا ههنا وللثاني مثل نفسه وهناك للاول اجبر مثل عمله على رب المال
 على الاول لان الاول صار مستأجرا للثاني بنصف الربح يخرج من
 هذا المال والاول اجبر ايضا متى فسدت المضاربة الاولى والاجير

متى

متى استأجر اجير العمل الذي استأجر عليه يكون اجرا الثاني على الاول
 فان قيل اذا كان الثاني اجيرا يجب ان يكون اجرا مثل عمله لا مثل نصف
 هذا المال فان الاجارة المخصصة لان هذه اجارة فاسدة ومن استأجر
 رجلا لبيع له ويشترى بعد المال بنصف ربح هذا المال كانت
 الاجارة فاسدة وباع واشترى كان له اجرا مثل عمله لا مثل نصف الربح الذي
 خرج منه هذا المال قلنا المضاربة الفاسدة ان كان اجارة بمعنى مضاربة
 للمالين حيث ان اللفظ لفظ المضاربة مع تشبيه نصف الربح ومن حيث
 انها اجارة بمعنى وجب ذلك في مال المضارب الاول ليكون عملا باللفظ
 والعين جبره اذا دفع الرجل الى رجل الن درهم مضاربة وقال اعمل
 بربك كما كان لثاني ان يدفع الى الثالث مضاربة كان المضارب الثاني
 في هذا مثل الاول والله اعلم الفصل السابع عشر في بقعة المضارب
 قال محمد رحمه الله المضارب يتصرف في مقبضه فنفقته في مال نفسه
 واذا سافر جال المضارب فنفقته في مال المضاربة والربح في ذلك العرف
 فان العرف الظاهر فيما بين المضاربين ان المضارب ما دام في مقبضه ينفق من
 مال نفسه واذا سافر ينفق من مال المضاربة ولا يصر في الاجير
 ينفق في مال المستأجر فنفقته من مال نفسه وعندها ان
 لا صرف في احد الشريكين ان ينفق من مال صاحبه فانه يكون با
 نفقته في مال الشريك وعندها لا عرف في المستأجر انه ينفق من
 مال المضاربة فنفقته في مال نفسه مثل المضارب اذا سافر مال
 المضاربة فنفقته فيما يشترى فله حقه وما ينفق على نفسه من
 كسوة وطعام وما يشترى من اجير لخدمته وبغير شرط فاشاينا وعليه
 وعندها ان ينفق في مال المضاربة وكذا اجرة الخمار والحلاق
 في مال المضاربة واما من الدوا والحمامة فهو في مال المضاربة
 وكذا ذلك الرهن في قول أبي حنيفة والي يوسف ربهما وقال محمد
 رحمه الله الرهن في مال المضاربة وروي الحسن رحمه الله انه اذا اجير
 او اعلى او غصب او اهل فاحقة مثل ما يبيع الخمار وقال ابو ابي
 الحسن الكرمي رحمه الله وليس في الخمران رواية عن أبي يوسف بان
 محمد ربهما الله والظاهر انه لا حجة له في غير معتاد في حق الرجال
 وروى عن أبي يوسف رحمه الله انه سئل عن الموقال كما يعمل
 وكل من كان مع المضارب من يعينه على العمل والخدمه وكذا مردويه
 فنفقته في مال المضاربة جرا كان او عبد الا عند رب المال اذا
 كان بعته ليعينه فان نفقته في مال رب المال خاصة وعندها اذا
 كان معه دواب رب المال بعثها معه ليعمل لثامه فنفقته الدواب في مال
 رب المال فان نفق المضارب من مال المضاربة على عهد رب
 المال او على دابته فان كان اسرى مال حسب ذلك من مال رب

السجدة

الاجرة

المضاربة بين الاول والثاني وكذا ههنا ولو قال رب المال في هذه المرة
 ان اجبر نفسه فلما واخذ من الرخ ما كان شروطا في المضاربة الاولى ليس
 له ذلك ولو استهلك المضارب الثاني المال قبل ان يعمل فيه للمضاربة
 فالضمان على المضارب الثاني خاصة لانه لم يوجد من الاول شيء العقد
 والثاني فاعطيت قبل ان يعمل الثاني للمضاربة ولا ضمان على واحد من
 المضاربين والضمان على الفاضل لانه لم يوجد منها شيء العقد
 والفسخ والعقد وكل ذلك ليس بسبب الضمان من المضارب ان اذ
 وقع الثاني المضاربة ولم يكن رب المال قال للاول اعمل منه براك
 فعمل به الثاني وترك انما يجب الضمان عليهما اذا كانت المضاربتان
 جابرتين فاما اذا كانتا فاسدتين فلا ضمان على واحد منهما حتى لو هلك
 المال في يد الثاني فلا ضمان عليه لان الضمان على الاول بسبب اشتراك
 الثاني في الرخ واذا كانتا فاسدتين فما ائتت الاول للثاني شريكا في الرخ
 بل استأجر الثاني ليعمل في مال المضاربة والمضارب اذا استأجر لغير العمل
 في مال المضاربة فعمل الاجير فلا ضمان على واحد منهما وعندها اذا كانت
 الاولى جازية والثانية فاسدة لان الثانية اذا كانت فاسدة لا يثبت
 للثاني شركة في الرخ بل يكون اجيرا والمضارب ان يستأجر اجيرا
 ليعمل في مال المضارب وعندها ان كانت الاولى فاسدة والثانية جازية
 لان الاولى متى كانت فاسدة يكون المضاربة الثانية فاسدة لانها لا تفسد
 الشركة في الرخ لان الرخ كله كره المال اذا كانت الاولى فاسدة فلا
 يكون فاسدة وان كانت المضاربة الثانية فاسدة لا يثبت للثاني
 شركة في الرخ والضمان اعطيت اذا ائتت للثاني شركة في الرخ فان
 قبل اذا كانت المضاربة الثانية بنفسه عند فساد الاولى لا يثبت للثاني
 للفسخ وهو ما اذا كانت المضاربة الاولى فاسدة والثانية جازية فلما
 جازت الثانية في هذه الصورة ان يكون الشريك في الرخ من الرخ
 مقدار ما نحو المضاربة في الجملة بان كان الشريك في الاول من
 الرخ مائة او نصف الرخ مع زيادة مائة فالشروط للثاني نصف الرخ
 او الثلث او ربعه وان كانت الاولى فاسدة بان شرط الاول مائة او
 درهم من الرخ وشرط الثاني نصف الرخ فعمل المضارب الثاني بالمال
 الاول على رب المال اجبر مثل عمله ان عمل الثاني منسوب الي الاول
 فكان الاول عمل بنفسه وهما للاول اجبر مثل عمله على رب المال
 كذا ههنا وللثاني مثل نصف الرخ الزم ورخ في مال المضاربة
 على الاول لان الاول صار مستأجرا للثاني لنصف ما يخرج من
 هذا المال والاول اجبر ايضا متى فسدت المضاربة الاولى والاجير

متى

متى استأجر اجبر للعمل الذي استأجر عليه يكون اجرا الثاني على الاول
 فان قيل اذا كان الثاني اجيرا يجب ان يكون اجرا مثل عمله لا مثل نصف
 هذا المال هاهنا الاجارة الخاصة لان هذه اجارة فاسدة ومن استأجر
 رجلا لبيع له وبشترى بهذا المال بنصف ربح هذا المال كانت
 الاجارة فاسدة فباع واشترى كان له اجرا مثل عمله لا مثل نصف الرخ الذي
 خرج من هذا المال فلما المضاربة الفاسدة ان كان اجارة بمعنى فخر مضاربة
 فلما كان حيث ان اللفظ لفظ المضاربة مع تشبيهه بنفس الرخ ومن حيث
 انها اجارة بمعنى وجب ذلك في مال المضارب الاول ليكون عمله باللفظ
 والعين جازيا اذا دفع الرجل الى رجل الرخ ورجل المضاربة وقال اعمل
 براك كان للثاني ان يدفع الى الثالث مضاربة كان المضارب الثاني
 في هذا مثل الاول والله اعلم الفصل السابع عشر في تعلق المضارب
 قال محمد رحمه الله المضارب يتصرف في ماله بنفسه في مال نفسه
 واذا استأجر مال المضارب بنفسه فمال المضاربة والرجوع في مال المضارب
 فان عرف المالك فيما بين المضاربين المضارب ما دام في ماله يتصرف في مال
 مال نفسه واذا استأجر بنفسه من مال المضاربة ولا يعرف في الاجير
 يتصرف في مال المستأجر بنفسه من مال نفسه وعندها في مال نفسه وعندها في مال نفسه
 لا يعرف في احد الشريكين ان يتصرف من مال متاجره فانه فيكون ما
 تعلقته في مال الشريك وعندها لا يعرف في المستأجر ان يتصرف من
 مال المضاربة فيكون تعلقته في مال نفسه فمال المضارب اذا استأجر مال
 المضاربة بنفسه فمال المضارب بنفسه وكذا في اجرة المالك والمالك
 كسوة وطعام ومال الشريك وما وجد اجيرا لخدمته وبشرط ان لا يملكه
 وعند الله التي يملكها في مال المضاربة وكذا في اجرة المالك والمالك
 في مال المضاربة وما عدا ذلك الدواب والجماعة فهو في مال جماعة المضارب
 وكذلك الرهن في قول ابي حنيفة والي يوسف رحمه الله وقال محمد
 رحمه الله الرهن في مال المضاربة وروي الحسن رحمه الله انه اذا اعجز
 او اعلى او اخضب او اهل فأكسوة مثل ما يبيع المزارع وقال ابو ابي
 الحسن الكرمي رحمه الله وليس في الخمران رواية عن ابي يوسف
 رحمه الله انه والظاهر انه لا حاجة له في المضاربة في حق الرهان
 وروي عن ابي يوسف رحمه الله انه سئل عن المالك قال كما يعمل
 وكل من كان مع المضارب من بيعه على العمل والخدمه وكذا مردويه
 تعلقته في مال المضاربة جازا ان او عهد الا عذر رب المال اذا
 كان بعته ليعينه فان تعلقته في مال رب المال خاصة وعندها اذا
 كان معه دواب رب المال بعثها معه ليعمل المالك تعلقته الدواب في مال
 رب المال فان تعلق المضارب من مال المضاربة على عهد رب
 المال او على رايته فان كان امر رب المال حسب ذلك من مال رب

الألوكة

المال فان كان يغير من رب المال بهيبر فاما ما كان ربح ومبادل من
 رأس المال وما ورا ذلك فهو ربح يقسم بين رب المال والمضارب على
 الشطر فما أصاب المضارب من الربح فذلك مما حصل له من الربح فان كان
 على السبيل الا ياخذ المضارب شيئا ولا يحد منه شيئا وان كان يقسمه من
 الربح أكثر أخذ الزيادة قال القدر وروي رحمه الله وسبيل النقطة ان
 يخلص من الربح ان كان له وان لم يكن فهو من رأس المال وما أطلق للمضارب
 من النقطة فذلك بالعرف على ما هو المتعارف بين المضاربين اذ اوز ذلك
 من الفضل لان الاطلاق كان باعتبار العادة فان اتفق المضارب من مال
 نفسه اذا استلزم ان على المضارب ربح في المضاربة بذلك ويبدل رأس
 المال فيبقى بالنقطة ثم بالربح وانما يبدل برأس المال مع ان في المال دين
 وسبيل الدين ان يقدّر ما لا يدين ان لو كان في المضاربة دين اتفق على
 رأس المال لان النقطة تبدل على المضارب ويبدل عليه من الربح فكما يبدل رأس
 المال قبل الربح بعد ابد قبل النقطة فان هذه مال المضارب ليس على
 رب المال شيئا لان النقطة تبدل عليه ويبدل عليه في المال وان كان اتفق
 من مال المضاربة قبل ان يشتري بها بان كان مال المضاربة فذلك الاتفق
 درهم فانفق حصة من النقطة قبل ان يشتري بها شيئا ليست في رب
 المال رأس المال وثالثه ان كان ينبغي ان يشتري في حصة
 ان اكل المضارب بالربح المال ككل رب المال بنفسه والحركات
 محل النقطة الربح الا انه كان للمضارب ان يتفق من رأس المال قبل
 ظهور الربح ليس بهيبرما اتفق من رأس المال فذلك المضاربة متى ظهر
 الربح فاما ظهر الربح وجب استيفاء ذلك من الربح ولم يخرج ولو خرج من
 المضارب من مخرجه واشتريه الطعام مسيرة اقل من ثلثه ايام
 واقام هناك مدة يسير ولشترى نقضته في مال المضاربة وان
 بعد وغيثه ثم يروح كمنش في منزله فليس يخرج من المصيرل هو
 بمنزلة اهل المصير ان اهل المصير يخرجون في السرور والبهجة ويسترون
 في منازلهم ولو دوى المضارب الاقامة في مخرجه من الامصار فنقطة
 في مال المضاربة وانما سئل النقطة عن مال المضاربة باقامته في مخرجه
 يتخذ دارا قامة هكذا ذكر القدر وروي رحمه الله قال محمد بن
 اسمعيل في الأصل اذا دوى الى رجل بالامانة والكوفة والمضارب
 اهل بالكوفة واهل بالبصرة ووطنه فيها جميعا فخرج من الكوفة
 يريد البصرة فله النقطة من مال المضاربة في الطريق فاذا انتهى
 الى البصرة كانت النقطة في ماله وان لم يكن الكوفة ووطنه فله النقطة
 ما دام بالكوفة في ماله وان خرج من الكوفة مسافرا ثم عاد اليها
 فبقيته بالكوفة في مال المضاربة ولو سافر المضارب ماله ومال
 المضاربة او ماله رجلين فنقطة في مالين بالخصم وان كان احد

المالين

المالكين بضاعة فنقطة في مال المضاربة لانه متبدل بالعدل في البضاعة فلا
 يغير السفن واقوالها الا ان يتفرع للعمل في البضاعة فحينئذ ينقل
 من مال نفسه وليس له على رب البضاعة شيء الا ان يكون اذن له البيع
 بالنقطة من البضاعة لان المستخرج متبدل فان اخرج المسافر الى
 مخرجه رد ما فضل عنده من ثياب الخسوف والطعام الى المضاربة لان
 السفر قد انقطع ونقطة النقطة اذا كانت المضاربة فاسد قوله نقطة
 للمضارب في مال المضاربة لان المضاربة في هذه الصورة اجبر والاجبر
 لا يستحق النقطة على المستاجر اذا دفع الى رجل الذي درهم مضاربة
 في شترى بها ما يلف من عنده عند او اتفق عليه فهو مملوك فان
 ربح الامر الى الفاضل من النقطة فيكون نفسه اما لا نقطة لان
 للتاضي ولاية على الغائب في حفظ ماله وذلك بالاتفاق وهذا فامر بالنقطة
 واما النقطة فلان الفاضل لما امره بالنقطة على نفسه الغائب اتفق
 فقد اقر بنفسه الغائب وهذا منه فنية ولو اشترى بالالف المضاربة
 جارية تساو الغنم فالحاصل من مذهب ابي حنيفة وان يوسد ربح
 السمنية بالنقطة عندها وقال محمد بن حنيفة ان النقطة على مال وعلى
 هذا الخلاف اذا اتفق فرد فالحاصل في العمل كالحلاق في النقطة وقدره
 عن محمد بن حنيفة انه رواية اخرى ان رب المال اذا اتفق بالنقطة والنقطة
 عليهم اخرج عاقره من ماله العمل فقال على قوله ان حنيفة روي
 انه عنده خرج العبد من المضاربة وكبر كل واحد منهما على ان يعطى
 حصته من العمل لانه لما وجب العمل فقد الحصة فقد تعين حق كل
 واحد منهما وان يتعين حق المضارب في الربح الا بعد نقض رأس
 المال فكان هذا القضية وروي عن ابي يوسف رحمه الله لا يشتري
 بالعمل في بيع المراكمة ويحسب فيما بين رب المال والمضارب فان
 هناك ربح فالعمل فيه ولا فهو فنية من رأس المال والله اعلم
 الفصل الثامن عشر فيما يشتري على المضارب من الشرط واذا دفع
 الى رجل الذي درهم مضاربة بها بالكوفة وان لم يشتري على المضارب
 ان يعمل بالكوفة فله ان يسافر بما لم يالك لانه مودع في حق المال
 وليرد ان يسافر بالودعة اذا الامر بالحفظ مطلقا غير مقيد بمكان
 وان شرط عليه ان يعمل بالكوفة فليس له ان يعمل في غير الكوفة
 لان هذا شرط مقيد من كل وجه فوجب مراعاته ويعبر المضارب
 بشرطه بخلافه فانما لا يملك التي تعتبر شرطا بمعنى ان يقول
 دفعت اليك هذا المال مضاربة على ان يعمل بها بالكوفة او
 يقول لتعمل بها بالكوفة او يقول لتعمل بالكوفة بالمرء يقول
 يعمل بالكوفة بالرفع او يقول لتعمل بها بالكوفة او يقول دفعت
 المال مضاربة بالنقطة بالنقطة او قال اعمل بالكوفة فهذا

مشورة ولا يحب مراعاته ولو خرج بالمال من الكوفة لا يصير ضامنا ولا لغيره
 معرفة الشراء المشورة ان رب المال اذا ذكر عيب الخطة العنارية ليقا
 لو اعتبر ان لا يصير بان كان لا يستقيم الا ان يبداه ومنه عشر استدا
 لا يصير وان كان لا يستقيم الا ان يبداه ومنه عشر متعلقا بما تقدم فلا
 يعتبر ان لا يصير فان اعتبر متعلقا بما تقدم فلا يعتبر ان لا يصير
 واذا ذكر كمالا مستقيما لا يندى الا يعتبر متعلقا بما قبله ولا يعتبر
 كمالا مستقيما الا لفظ الكسنة لا يصير الا بتداه لا يستقيم الا ان
 يتو له على ان يعمل بالكوفة وكذا في غيرها الا ان بعد ما دفع المال
 متعارفة لو سكت زمانا في حال على ان يعمل بالكوفة فانه لا يصير ولا يستقيم
 فاعتبر بغيره بما قبله فاعتبر في معنى الشرط اما قوله عمل بالكوفة فما
 يستقيم الا بتداه وكذا في غيرها لان الواو ما يجوز ان يبداه ولا يعتبر
 كمالا مستقيما ولا يعتبر متعلقا بما قبله فلا يصير متعلقا بغيره فاعتبر
 عن الشرط ويكون قوله عمل بالكوفة كمالا مستقيما لا يصير متعلقا بغيره
 رب المال اشار على العنار بانه ان فعلت كذا كان احسن وانما اذا
 خرج بالمال عن الكوفة في موضع لم يرد له ان يخرج بها من الكوفة ولا
 يشتريه ولا يصير حتى رده الى الكوفة لعدم مضار كمالا مستقيما ولا يشتري
 بعد ذلك كمالا مستقيما لا يشتريه ولا يصير على العنارية لانه موضع حاكم من
 حيث الفعل من كمالا مستقيما الى الوفاق وان اشتري بها خارجا الكوفة ويبيع
 او وضع فالرد له والرد منعه عليه لانه متعارف من غير امر رب
 المال يكون كمالا مستقيما له والرد منعه عليه وان اشتري بها كمالا مستقيما
 خارج الكوفة فهو له متعارف ويبيع المتعارف ضامنا لما اشتريه
 به ولو لم يشر عليه ان يعمل في سوق الكوفة يعمل بالمال في الكوفة
 ولكن في غير سوق الكوفة حال على العنارية كمالا مستقيما لان سوق الكوفة
 يذكر في رايه عرفا الكوفة كلها هناك هذا الشيء يوجد في سوق الكوفة
 ان يعمل في الكوفة فلو لم يعمل على ان يعمل بها في سوق الكوفة وقوله على
 الكوفة لانه لما قال لا تعجل الا في سوق الكوفة لان تعجل الا في السوق
 جميع الكوفة وانما اراد به السوق لا غير ولا يعرف اذا جاء العناري
 بالخلاف ولو قال على ان بها الطعام في هذه الخطة ودفعها لان الطعام
 من ذلك مقرر وبالله الشراء راد به الخطة ودفعها لان الطعام من ذلك
 مقرر وبالله الشراء راد به الخطة ودفعها غيرا ولو اشتري غير هذا
 المصير فاعتبر في الجواب في تخصيص المال بغير الجواب في تخصيص
 تخصيص المال ولو قال على ان يشتري من فلان ويبيع منه فهو
 على فلان خاصة وليس له ان يشتري من غيره ولا ان يبيع من غيره ولو

قال

قال على ان يشتري من اهل الكوفة ويبيع فلان من رجل هو متعلق من فلان
 الا انه ليس بكونه ان يشتري من مثل هذا الرجل جازعا العنارية ولو
 قال على ان يشتري من اهل الكوفة بال نقد ويبيع بالنقد فهو على
 النقد حتى لو باع بالنقد او اشتري بالنقد في جانب البيع متعلق في حق الامر
 في جانب البيع فلا يندى لان شرط النقد في جانب البيع متعلق في حق الامر
 المتعلق بالنقد في جانب الشرط اعني متعلق في حق الامر ولا يصير مراعاة
 من مثل هذا من قال انما يصير متعلقا بالشرط بالنقد اذا المشتري بالنقد
 مثل ما يشتري بالنقد فانه من تعجيل المشتري لان المشتري بالنقد
 يكون اقل ما يشتري بالنقد اما اذا اشتري بالنقد مثل ما يشتري
 بالنقد لا يصير متعلقا ومنه من قال يصير متعلقا في الوجهين والحق
 محمد رحمه الله في الكتاب يدل عليه لان هذا الشرط متعلق في جانب الشرط
 ايمان الناس لا يتبايعون من علمه ان في مال المتفارقة ذين فقتل
 الزم ومنه من قال ان نفس في مال العنار يدين تعمله فانه في كمالا مستقيما
 من حاشته ولو قال على ان يبيع بالنقد فلا يصير بالنقد متعلقا بالبيع
 باع بالنقد مثل ما باع ذلك بالنقد فلا يصير بالنقد متعلقا بالبيع
 ولا يبي عن البيع بالنقد لا يبيع اصلا اذا باع بالنقد بعد او ما باع به ذلك
 نسبه فان كان نسبه يبيع بالنقد فلا يصير بالنقد متعلقا بالبيع
 نقد بالنقد ونسبه قال الاثري لو امر رجل ان يبيع عنده بال نقد درهم
 وقال لا يبيع ما كان من ذلك فانه يبيع وهذا مذهبنا وقال زفر رحمه الله
 لا يجوز له هذا الحكم اذا اوكله ان يبيع عنده بالنقد درهم فباع بال نقد فانه
 يجوز ويبي بغيره ولو لم يبيع ابي يوسف رحمه الله اذ قال المتعارف
 لم يبيع في الكوفة وقال رب المال سمعت لك الكوفة فلما من رب ان
 في ذلك حيث يشاء دون ما سواه وان دفع اليه المال بالكوفة وهما من
 اهل الكوفة فان ابي حنيفة رحمه الله قال ليس له ان يبيع بالمال
 وان كان الدافع في مصر عشر الكوفة فاعتبر في ان يخرج به حيث شا
 من قبل ان رب المال قد اقر بالسفر والوجه من الكوفة فاذ بالسفر كان
 القول قول المتعارف فاذا اقر بغيره كرجل دفع اليه اخذ درهم يشتري به
 بهاء ثم باعها فليس له ان يبيع بها قال ابو يوسف رحمه الله احسن
 من هذا ان لا يبيع الا بغيره من الكوفة فانه ان يبيع من يبيع من يبيع
 ذلك درهم اهل الفصائل التسع عشر في المتعارف كرجل راس المال
 انفس وصفا وقد اراق ل محمد رحمه الله في الزيادة وان قال الرجل
 لغيره هذه الا درهم بشارته فاخذها المتعارف واشتري جارية
 بالشارية بال درهم جارية فاعتبر في ان يبيع بالشارية الدرهم
 الى الدرهم فاذا ابيع بشارته او يوفى فان ابيع بالشارية الدرهم
 واخذ او علم به احد من دون الاخر او علم به واحد منها يعلم عاقبة

بحال المشار اليه فالشرا على المصاربة وهذا لان في المصاربة امر بالتصرف
وتوكل اليه والوكالة في هذه الوجوه الثلاثة يتعلق بالمسعى على ما كتبنا في
الوكالة من هذا الكتاب فكذا المصاربة فان قيل اذ تعلقت المصاربة بالمسعى
وقبض المسعى فلم يوجب قبض رأس المال والشرا قبل قبض رأس المال
لا يكون للمصاربة ثبوتاً بقبض الدينون يمكن ان يجعل قايماً للمسعى بكونه
من قبض المسعى فكان الشرا حاصلاً بقبض قبض رأس المال فبعد ذلك
ان اعطى المصارف بأجر المصاربة بل وكسرها بالبيع ولا يوجب للمصارف
على رب المال بشئ ويكون رأس المال الدينون لانه هو الخارج عن ملك
رب المال وان لم يخرج بها بأجر المصاربة ورد فاعطى المصارف برضا المصارف
على رب المال ويوجب على رب المال بالبيع لانه اشترى بالبيع ما صار
رب المال رأس مال المصاربة لما ذكره لكان كان المصارف تظلم في الدوام
قبل الشرا على انما يوجب فاشترى بها كجارية بعد الشرا على المصاربة
والجارية على المصاربة لان معقود رب المال الربح لا غير المصاربة فالربح
حاصل فحصل الشرا بالبيع او بالربح فكان رأس المال الربح لما ذكرنا
ولو كانت الدراهم التي قبضها المصارف مستوقة او مباحة فليكن
المصارف بالربح حياض فرب المال ولا يكون للمصارف في الوجوه
الثلاثة التي ذكرنا لان المصاربة بطلت ولا يمكن ان يجعل قايماً له بقبض
المستوق والرصاص لا يختلف للدينون ويدينون قبض رأس المال لا يبيع
المصاربة ولكن اذ يبيع المصارف هو الشرا قبل لان قبض الثمن ليس
بشرا بل قبض الشرا قبل فحصل الشرا قبل التحويل وكان المشتري
لرب المال والمصارف باجر عمله لانه اسعى عن منافعه هو ما يحصل له
العوض لما بطلت المصاربة ولو كانت الدراهم حياض لانه انقص من
المسعى بان كانت حياضاً مثلاً فاشترى المصارف جارية بالربح فقبض
الجارية للمصارف ونقصها لرب المال في الوجوه الثلاثة لان الوكالة تعلقت
بالمسعى وفرض قبض المسعى بمقتضى اراء النصف فقبض المصارفة في النصف
وفي النصف الآخر هو الشرا قبل فكان نصف الجارية للمصارف ونصف النصف
لرب المال من هذا الوجه فان ابيع المصارف هذه الجارية بعد ذلك وبيع
فقبض الثمن لرب المال واما النصف الآخر فقبض في منه رب المال
رأس ماله والباقي في ربح فيكون بينهما على الشرا وليس على المصارف
اجر الشرا فيما اشترى لرب المال لانه عمل على ماله فيه شرا لانه شرا
بحسنة المصارفة فلو كان المصارف بعرب رب المال بكان ان الدوام يوجب
او مستوقة او ناقصة ويعمل كل واحد منهما يعلم صاحبه بذلك فالمصارفة
متعلق بالشرا اليه فان الدراهم يوجب او ينقصه فاشترى بها فكان
لرب المال لان المصارفة لم تنقص لانها كانت قبض رأس المال ولكن صحت
الوكالة وتعلقت بالمشار اليه فاذا اشترى به فحصل الشرا وكالاته

رب

رب المال فبقي لرب المال وكان للمصارف اجر مثل عمله على رب المال لما ذكرنا
فان كانت الدراهم ناقصة فالمصارفة على ما قبض والوكالة تحذف لكونها
اشترى جارية بالربح وهو المقبوض حياضاً فنقص الجارية على المصارفة
ونقصها للمصارف لان باجر عملها الاربعة كما سبق في المصارفة فما زاد
على المقبوض يبقى لوكالاته هذه وانه اعطى النصف العشرة في المصارف
بمتعة عن قبض الثمن وتكافؤه ويدخل فيهما اذا امتنع عن البيع حتى قد
ربح المال واذا ابيع المصارف مال المصارفة بالنسبة وان كان في المال
ربح اجبر المصارف على التنازل وان لم يكن فيه ربح لا يجبر على التنازل لانه
اذا كان فيه ربح فقد سئل للمصارف بدل عمله فبقي على تمام العمل ومن
اتمام العمل استغنى عما وجب للمصارف من الدينون على الناس فاجبر
على التنازل واما اذا لم يكن في مال المصارف ربح فليس للمصارف بدل
عمله كان منبسطاً في تقاضي الدينون فلا يجبر الا في ان الركيل بالبيع
والمستبيع بعد ما عاين على التقاضي ولم يرفعه ما قبلنا ولقد جدد
المصارف على ان يجعل رب المال على الغرامة اذا اقال رب المال المصارف
بالشرا لا يستغنى من اداء الدين اليه الا ان يرضى ان يجعل بالبيع والمستبيع
بعد ما باعها اذا امتنع عن التقاضي جبر على ان يجعل صاحب المال على الشرا
ولم يبق ما قبلنا فاذ كان في مال المصارف دين ان كان الدين في مقبوض
المصارف لا نفقة له في مال المصارفة وان كان الدين في مقبوض خرافات
نفقة سفره ونفقة ذلك السفر ما دل في التقاضي في مال المصارف
ان قال سئل المصارف في ذلك فوقفنا حتى استأنفنا على جميع الدين
وفعل نفقته على الدين حسبته له نفقته مقدار الدين وما زاد على ذلك
لا يكون للمصارف ان الذي له على ذلك لكونه رب المال بغير المصارف
مستد بنا على رب المال والمصارف لا يملك ذلك وان ابيع المصارف شيئاً من
مال المصارفة بالنسبة في غير ماله واراد المصارف ان يكون هو التقاضي
حتى تكون نفقته في مال المصارفة وقال رب المال انا التقاضي لا يجبر
نفقته في مال المصارفة فان لم يكن في المال ربح فان المصارف يحس على
ان يجعل رب المال فكون رب المال هو التقاضي دون المصارف وان كان
التقاضي حقاً من حقوق المصارف من حيث انه من حقوق العقد لانيان
اعطى المصارف على رب المال بعض ماله ولو راضياً حق
رب المال اقبلنا حق المصارف بغير حقه في التقاضي فكان التقاضي
حقاً من رب المال وان كان في مال المصارفة ربح فالمصارف هو التقاضي
لان التقاضي انما يبيع رب المال اذا امكن جبر المصارف على ان
يجعل ما وجب من الدينون ونقد الجبر ههنا لانه اما يجعل الجبر
المال بغير الدين فلا وجه اليه الا بقبض الدين المصارف والاشارة
لا يجبر على ان يجعل غيره مملوكة ولا وجه ان يجبر بقدر رأس المال

السبعة

وحصنته من الزرع لأنه يودي إلى قسمة الدين قبل الغنى وأنه باطل وإذا اشترى
 المضارب بالمالك متاعا فقال المضارب أنا أصمكم حتى أخذتكم كثيرا وأراد
 رب المال بعهده فخذوا على وجهين أما أن يكون في مال المضاربة قسمة
 كان رأس المال الثاوي واشترى بها متاعا ساء في الثاوي والوجهين جميعا لا
 يكون للمضارب حق إلا مساهمة من غير مضارب المال إلا أن يغلبه ربح
 المال رأس المال أن لم يكن فحق مثل أو رأس المال وحصته من الربح
 أن كان فيه فحق فحسب له حق مساهمة وإذا لم يغلبه رأس المال ذلك
 يمكن له حق مساهمة على وجهين على البيع فإن كان في المال فحق ربح المضارب
 المضارب على بعهده لا يمكن له بدل على وجهين على العمل إلا أن يقول لو
 المال أعطيتك رأس المال وحصته من الربح أن كان في المتاع فحق أو يقول
 أعطيتك رأس المال أن لم يكن في المتاع فحق وإذا احتج ذلك فحسب له غير
 على البيع ويجوز رب المال عليه قول ذلك فحسب له من المتاع وهو إعادة لكل
 الطرفين وإن لم يكن في المال فحق لا يجزى على البيع ويقول لو لم يمتد المال
 كله خالصا لما كان باعنه برأس ماله أو يبيع عنه حتى يصل إلى رأس
 مالك وأما أصل الفصل الحادي والعشرون المضارب يبيع مال المضارب
 مباحة إذا أراد المضارب أن يبيع مال المضاربة مباحة كان له أن يبيع إلى
 الثمن ما اتفق في حال المال وما اتفق على الرقيق في طعامه وحسب له ربحا
 لا بد له منه بالعرف ويبيع مباحة على الكمال ويقول فاعلم بذلك أن لا
 يقول المشتري بكذا ولا يقول في الثمن ما اتفق على نفسه من حسنة أو طعام
 الأصل في هذا وهذا النوع من السبل أن كل مونه ونفقة تحسب في المضارب
 الحاقها برأس المال كان للمضارب أن يبيع ذلك الجاهل بالمال ويبيعه
 مباحة على الكمال من غير بيان إلا أن من أحره الميسار ويحبه إلى رأس المال
 لما جرى الثعارف به فلتنا وقد تعارفوا الحاق ما اتفق المضارب على المتاع
 برأس المال وما تعارفوا الحاق ما اتفق على نفسه برأس المال والله أعلم
 الفصل الثاني والعشرون في المضارب يشترى بجميع مال المضاربة ما
 متاعا وينفق في الكرام من عند نفسه إذا دفع إلى رجل الذي درهم مضاربة
 بالثمن فاشترى بها متاعا ثم يبعه بدينه درهم من عند نفسه أو يبيع
 فهو مشطوع فيما صنع سواء أقال رب المال أم لم يبعه بدينه درهم
 وإن صنعوا فهو مشطوع بما زاد الصبغة فيه ولا يضمن الثاوي إذا كان له
 رب المال أم لم يبعه بدينه درهم وإن صنعوا فهو مشطوع بما زاد الصبغة فيه ولا يضمن الثاوي إذا كان له
 الاشتناء على المضاربة إلا بالنسبة عليه سواء أقال له المال أم لم يبعه
 بدينه درهم من عند نفسه أو يبيع بدينه درهم من عند نفسه أو يبيع بدينه درهم من عند نفسه
 اشتراقا رأس المال ولا يضمن على رب المال إذا لم يبعه بدينه درهم من عند نفسه
 ضمان على المضارب في مضاربه لأن المضارب لا يكون استورا ولا امت

الغاصب

الغاصب والغاصب إذا قهر الثوب الغصب لا يضمن كذا هوذا إن باع
 المضارب الثياب بعد ذلك ولم يبع قال ثوب كل له مضاربه ولا شيء للمضارب
 منه لأنه ليس للمضارب في الثوب يضمن مال قائم وإن ربح أخذ رب المال
 رأس ماله والربح يضمن بينهما على ما شرطوا وان صنعته بدينه درهم أو غير ذلك
 أو اشتبه ذلك بما يربو في الثوب فإن كان رب المال قال له عمل فيه
 بدينه درهم من عند نفسه أو يبيع بدينه درهم من عند نفسه أو يبيع بدينه درهم من عند نفسه
 فإن الصنيع عين مال قائم يربو في الثوب فإن كان رب المال قال له عمل فيه
 له رب المال أم لم يبعه بدينه درهم من عند نفسه أو يبيع بدينه درهم من عند نفسه
 بدينه درهم من عند نفسه أو يبيع بدينه درهم من عند نفسه أو يبيع بدينه درهم من عند نفسه
 الثوب أنه ملكه أصل فإن غاصب الثوب يضمن جميع قيمة الثاوي
 يضمن يوم صنعته وإن غاصب الثاوي وأعطاه قيمة ما زاد الضميمة فيه
 يوم الضميمة وهذا إذا لم يكن في مال المضاربة فحق كان فيه فحق فحسب له
 ما كان حصة المضارب لا يضمنه لأنه بدأ القدر صنع ملك نفسه وأما أصل
 الفصل الثالث والعشرون في المضارب يبيع مال المضارب يبيع مال المضارب
 وإذا اشترى المضارب ماله نفسه مشطوعا في درهم ومال المضاربة الذي درهم وقد نقد
 بدينه درهم من مال نفسه مشطوعا في درهم ومال المضاربة الذي درهم وقد نقد
 المال اشتريته للمضاربة وهذه المسألة على وجهين الأول أن
 يبيع المضارب الشرا إلى المضاربة بأن قاله اشتريته هذا العبد
 مال المضاربة وفي هذا الوجه القول قول رب المال لأن أطرافه
 المضارب الشرا إلى مال المضاربة أقرا من المضارب أنه اشترى العبد
 للمضاربة دلالة لا تجعل له العبد مال المضاربة والمبدأ أبدأ
 يكون المال للمبدأ ولم أر من يحد له بدينه درهم من عند نفسه
 لنفسه لا يصدق كذا هوذا إن قيل كيف يكون مضارب مضاربة الشرا إلى
 المضاربة وهذه الإضافة ساقطة لا تمتد شرعا فلما هذه الإضافة
 ساقطة الاعتبار في حق استحقاق المضارب إليه فاما في حق أحكامه
 معتبرة الاتك أنها اعتبرت في حق بيان العينة والعقد لا يترى أنها
 اعتبرت في حق جواز العقد إذا كان في البلد دعوى مختلفة مما زان
 يعتبر في حق ضرورة المضارب بغير الشرا للمضاربة وإذا وقع الشرا
 للمضاربة فالتأكد من مال المضارب لا يترى الشرا للمضاربة والمبدأ أبدأ
 له أن يضمن مال المضاربة بما نقد في ثمن العقد كما في الوكيل الخاص
 وأما أن المربح الشرا إلى مال المضاربة ولا يملك ماله وفي هذا الوجه
 القول قول المضارب مع يمينه لأن الأصل أن يضمن الإنسان لنفسه
 ولم يرد هذا ما يدل على مخالفة هذا الأصل لأن من حيث النص ولا من
 حيث الدلالة كما في الأصل الفصل الأول ولم يرد النقد وإن كان الحال
 حال البكر رب في حكم النقد في الوكيل الخاص كالتكليف

السحاب
 الله

لان الحكم التقديري يجب ان يكون الشر الممتنع ان لا يتقدم مال نفسه وان
 انفق المالك نفسه بوجه وقت الشر قال ابو يوسف رحمه الله تعالى في التقدير
 قال محمد رحمه الله تعالى ان يكون للمعتار به والعامل الفصل الرابع والعشرون
 في بيع مال المعتار من التصرف واذا دفع الرجل الى رجل الف
 درهم معتار به بالنصف ثم بعهده وبالمال عن التصرف من نفسه اذا
 كان رأس المال دراهم على حالها وان صار رأس المال عن غيره لا يعمل بنفسه
 للمالك بل بنفسه الى ان يصير مال المعتار به فاعا حقه ولو كان العوض
 به درهم او غيره فاعا حقه الا انما اذا دفعه من غيره لا يعمل بنفسه ولو كان الدراهم
 يعمل بنفسه الاصل في هذا المسائل ان مال المعتار به اذا كان من جنس
 رأس المال من كل وجه بان كان رأس المال دراهم ومال المعتار به درهم
 وعرضي يكون هو التصرف مثل رأس المال او رأس المال دينارين ومال
 المعتار به مثلهما عمل به وبالمال اياه عن التصرف حتى لا يملك المعتار به
 التصرف فيه اصلا وان كان مال المعتار به من خلافه حتى لا يملك رأس المال
 التصرف لا يعمل في الحال اصلا بل بنفسه الى ان يصير مال المعتار به مثل
 رأس المال وان كان مال المعتار به من جنس رأس المال من جنس
 الثانية الا انه من خلاف جنسه من حيث الجنس بان كان رأس المال
 دراهم ومال المعتار به دنانير او على العكس يعمل بنفسه وبالمال اياه
 هو شر من كل وجه ولا يعمل بنفسه عما هو شر من وجهه حتى لا يملك
 بشرى العرض به ويملك مصرفه بما هو من جنس رأس المال المعتار به
 بان كان مال المعتار به دراهم ورأس المال دنانير وعلى العكس يعمل
 بنفسه وبالمال اياه بما هو شر من كل وجه ولا يعمل بنفسه عما هو شر من
 وجهه وكل جواب عرفته في الفصول كلها ان الامتنع وبالمال المعتار به
 عن التصرف فهو الحواف فيها ان امانات وبالمال في كل موضع العزل
 المعتار به يبيع وبالمال او عزله لا يبيع بموت رأس المال وفي كل موضع
 لا يبيع عزله يبيع وبالمال وعزله لا يبيع بموت رأس المال وقد سري
 من العزل العوضي والحكمي في حق المعتار به في كل موضع لا يبيع
 من ايمان حتى مستحق للمعتار به وفي ذلك لا ينفذ في القصد
 والحكمي والله اعلم الفصل الخامس والعشرون في المعتار به
 يدفع المال الى رجل باعتا وبمحل فيه بيع المعتار به من
 رأس المال ويبيع رأس المال المعتار به اذا دفع مال المعتار به اليه
 المال باعتا بوجهه او كله فاشترى به رأس المال وباعه وفي
 معتار به على حالها ويصير رأس المال معتار به للمعتار به في العزل
 لانه عمل باذنه وعمل العين منقول الى المشتعين كما لو استعانت

جس

باجني

باجنين واذا المتعلق عليه مال المعتار به ما كان المعتار به على نفسه
 واستوى ان يكون مال المعتار به ما او صار ما فان كان رأس المال اعتار
 مال المعتار به من منزل المعتار به لغرضه وباعه واشترى به ان كان رأس
 المال باعتا حتى يفتن للمعتار به وان صار رأس المال عرضا لا يكون لغرضه
 وهذا لان رأس المال يمكن ان يجعل معتار به للمعتار به ولو لم يجر من المعتار به
 استعانة فيجعل ما لا لنفسه ومن غيره ولو كان عاملا لنفسه استعانة
 المعتار به فبان هذا انقص ثقتي لنفسي وقوم عمل رب المال لنفسه
 فلا يجر على المعوض صريحا ولا يفتن ثقتي وقوم عمل رب المال لنفسه
 المعتار به فبان هذا انقص ثقتي وقوم عمل رب المال للمعتار به من غير ما
 بل يفتن الي ان يصير مال المعتار به ولو كان رأس المال عن غيره لا يعمل بنفسه
 المعتار به من المعتار به فبان هذا انقص ثقتي وقوم عمل رب المال مال
 ان كان في المال فعمل على رأس المال او لم يكن غير انه متى باع رأس المال
 من المعتار به بطلت المعتار به ومعنى باع المعتار به من رأس المال ان يملك
 المعتار به ويكون رأس المال باعتا وانما دفعه الى المعتار به ويملك
 المعتار به على حالها وانما باعتا وانما دفعه الى المعتار به ويملك
 صريحا في رأس المال في الاثبات فتبين بما لو كان في يده في الابتداء وهذا
 هو ما كان ان شاء دفعه حتى سقى المعتار به وانما باعتا وبالمال
 والله اعلم الفصل السادس والعشرون في التصرفات في فناء وبالمال
 اللث حكم الله دفع الى رجل معتار به ولا يملك العمل في ذلك براءة الا ان تخلط
 التماز في تلك البلاد ان المعتار به يملك المال ورأس المال لا يملك
 ذلك العمل في ذلك على معاملات الناس اذا علب المعتار به بينهم في مثل
 هذا رجوع ان لا يفتن ويكره الامر في ذلك يجوز على ما تقرر في فناء وبالمال
 رجل الد درهم معتار به فاشترى رأس المعتار به وجعل له درهم من غير المعتار به
 فاشترى المعتار به وبشرى به عصير من شركتهما فاشترى المعتار به
 بدقيق من المعتار به فاشترى منه ومن العصير فاشترى المعتار به
 باذن الشريك بطريق القيمة الدقيق قبل ان يجر منه فاشترى المعتار به
 العصير فاشترى منه الدقيق فاشترى المعتار به فاشترى المعتار به
 العصير فاشترى منه الدقيق فاشترى المعتار به فاشترى المعتار به
 اذن له ان يعمل فيه براءة وانما يملكه وانما يملكه فاشترى المعتار به
 الشريك على العلامه وهو مملوك مثل العلق في رأس المال ومثل
 حصه شريك من العصير وان كان اذن له رأس المال في ذلك والشريك
 لم ياذن له فاشترى المعتار به فاشترى منه ومن العصير فاشترى المعتار به
 العصير وان كان الشريك اذن له ورأس المال لم ياذن له فاشترى المعتار به
 وبين الشريك وهو من رأس المال مثل الدقيق ولو اشترى المعتار به
 المعتار به دقيقا واعطاه رأس المال دقيقا فهو قال له اخلص بهذا

لان حكم النقد يجب ان يكون الشرا للمضارب لانه نقد من مال نفسه وان
 اعتقا له لم يضره فيه وقت الشرا قال ابو يوسف رحمه الله تعالى النقد
 قال محمد رحمه الله يكون للمضارب والله اعلم الفصل الرابع والعشرون
 في بيع رب المال المضارب عن التصرف واذا دفع الرجل لرجل الف
 درهم مضاربة بالنصف ثم مضاهى رب المال عن التصرف قبل نفيه اذا
 كان رأس المال دراهم على حالها واذا مضاهى رأس المال عشرين لا يعمل به
 للمال بل يقف الى ان يصير مال المضاربة ناضجا حتى لو بلغ العزم
 به راجا او بغيره فادرا لا انما ذاك يعرف من اهل العمل انتهى ولو كان درهم
 يعمل النصف الاصل في هذا المسائل ان مال المضاربة اذا كان من جنس
 رأس المال من كل وجه بان كان رأس المال دراهم ومال المضاربة دراهم
 وهي في الحدود وهو التصرف مثل رأس المال او رأس المال دنانير ومال
 المضاربة مثلهما عمل نفس رب المال اياها عن التصرف حتى لا يملك المضارب
 التصرف فيه اصلا وان كان مال المضاربة من خلاف جنس رأس المال
 من كل وجه بان كان مال المضاربة نقدا فنفسه رب المال اياه عن ذاك
 التصرف لا يعمل في الحال اصلا بل يقف الى ان يصير مال المضاربة مثل
 رأس المال وان كان مال المضاربة من جنس رأس المال من حيث
 القيمة الا انه من خلاف جنسه من حيث الحقيقة بان كان رأس المال
 دراهم ومال المضاربة دنانيرا وعلى العكس يعمل نفس رب المال اياهما
 هو شرا من كل وجه ولا يعمل نفيه مما هو شر من وجه حتى لا يملك
 شر من العرض به ويملكه صرفه بما هو من جنس رأس المال المضاربة
 بان كان مال المضاربة دراهم ورأس المال دنانير وعلى العكس يعمل
 نفس رب المال اياه مما هو شر من كل وجه ولا يعمل نفيه مما هو شر من
 وجه وكل جواب عرفته في الفصول كلها ان الامتنع رب المال المضارب
 عن التصرف فهو الجواب فيها ان اقامت رب المال حتى كل موضع العزل
 المضارب بجميع رأس المال او عزله لا يعزل بموت رب المال وفي كل موضع
 لا يعزل بموت رب المال وعزله لا يعزل بموت رب المال فتدبر
 بين العزل بالتصدي والحكم في حق المضارب متى كل موضع لا يقع
 العزل بالحكم لان العزل بالتصدي في حق المضارب انما يقع ما فيه
 من ارباها حتى يستحق للمضارب وطل ذلك لا يتنازل عن التصدي
 والحكم والله اعلم الفصل الخامس والعشرون في المضارب
 يدفع المال الى رب المال مضاربة ويبدل فيه بيع المضارب من
 رب المال ويبيع رب المال المضارب ان ادفع مال المضاربة الى رب
 المال مضاربة لم يضره او كله فاشترى مضارب المال وباعه في
 مضاربة على حالها ويصير رب المال مغيبا للمضارب في العمل
 لانه عمل باذنه وعمل العين منتزعة اليه المستعين بها لو استعان

جس

يا حنن

يا حنن واذا المتكفل عمله مال المضارب صار كان المضارب عمل بنفسه
 واستثنى ان يكون مال المضاربة ثمتا او مباحا فان كان رب المال اعز
 مال المضاربة من منزل المضارب لغیر امره وباع واشترى به ان كان رأس
 المال مباحا فنفس المضارب للمضاربة وان صار رأس المال عرقا لا يكون نفيه للمضارب
 وهذا لان رب المال لا يملك ان يجعل مغيبا للمضارب ولم يوجد من المضارب
 استعانه فيعمل عاملا لنفسه ومن ضروره كونه عاملا لنفسه استعانه
 المضارب بغيره ان هذا انفس ثبت يقضي وقوع عمل رب المال لنفسه
 فلا يورثه على العوض صريحا او بغيره رب المال المضاربة صريحا ومال
 المضاربة ناضج يعمل بنفسه ولو كان رأس المال عرقا لا يعمل بنفسه للمال
 بل يقف الى ان يصير مال المضاربة ناضجا مضاهيا واذا باع رب المال مال
 المضاربة من المضارب او باع المضارب ذاك من رب المال فهو جائز سواء
 ان كان في المال فعمل على رأس المال او لم يكن خيرا منه متى باع رب المال
 من المضارب قبلت المضاربة ومتى باع المضارب من رب المال استعمل
 المضاربة ويكون رب المال بالخيار ان يضاعف الثمن الى المضارب وبذلك
 المضاربة تعلق حالها وان شاء مضاهى الثمن وتكفي المضاربة ان رأس المال
 صار في يد رب المال فبالايتها وتعيين بما لو كان في يده في الايتاد هناك
 هو الجواب ان يضاعف حتى يفي بالمضاربة وان شاء استعمل ونفس المضاربة
 والله اعلم الفصل السادس والعشرون في المضاربة في ثمنها وبها
 الدية رحمه الله دفع الى رجل مضاربة وبقول امه في ذلك بانه لا ان يملك
 الذي اقر في تلك الايام ان المضاربة في تلك الايام ورب المال يملكها
 ذلك فعمل في ذلك على معاملان الناس اذا علمت المضاربة بينهم في مثل
 هذا رجعت ان لا يعين ويكون الامر في ذلك محمول على ما تعارفوا به الى
 رجل الذي درهم مضاربة ثم شارك المضارب رجلان درهم من المضاربة
 ثم اشترى المضارب وشركه بمصير من شركتهما فاجاب المضارب
 بدقيق من المضاربة فالتحق منه ومن العصير فكل واحد الملاح في
 باذن الشرية بغيره في قبة الدقيق قبل ان يهر منه فالدقيق والى قبة
 العصير فاما حصة الدقيق فهو على المضاربة وما ملك حصة
 العصير فهو بين المضارب وبين الشريك من هذا اذا كان رب المال
 اذن له ان يعمل فيه بربيه وان لم يكن باذن له فله هو فعمل بغير اذن
 الشريك في الملاح له وهو ملك مثل الدقيق فرب المال ومثل
 حصة الشريك من العصير فان كان اذن له رب المال في ذلك والشريك
 لم ياذن له فله القليل من المضاربة والمضارب ضامن حصة الشريك من
 العصير وان كان الشريك اذن له ورب المال لم ياذن له فالتكليف بينهما
 وبين الشريك وهو ضامن لرب المال مثل الدقيق ولو اشترى الشريك
 المضارب دقيقتا واعطاه ورب المال دقيقتا اخرى وكان له العمل بهذا



الدقيق على سبيل ما توافقه فخلطه ثم اعاد الكحل اما مقدار شرب دقيق العنبرية
 فهو على ما اشترط في عقد العنبرية واما من الدقيق الاخر فكله لرب المال
 له بعهده عليه وضاعه والصارب احر مثله فيما تصرف في بيعه هكذا
 قال الفقهاء ابو بكر الشافعي رحمه الله وقال الفقهاء ابو القاسم رحمه الله
 للصارب احر مثله اذا لم يكن خلطه الدقيق بمال العنبرية واما اذا خلطه
 لا احر مثله في شربه وانه يشترك في قتله في اي الموضع رحمه الله للصارب
 تركه خانا ومعه ثلثه من رفقائه في مال العنبرية مع الاقربين وفي الرابع
 وترك الباب عن مغلقة فخلطه بغير منفعة العنبرية ان كان الرابع من
 يعتبر عليه في حفظ المثل لا يضمن للصارب ويضمن الرابع وان كان لا يضمن
 عليه فالصارب فامن بها قال ابن سنان رحمه الله في اهل السرق
 اذا قاموا او احدهم واحد وتذكر السوق فسرق منهم شئ من
 الاخر انهم استنوه وفي العيون اذا قال للصارب لم يدفع اليك الشاة قال
 لم يدفعت اليك الشاة اشترى به يكون على العنبرية وان ضاع قبل ان
 اشترى فهو على من والى فاس ان يضمن على كل حال حينئذ ويكفون
 المشرقة لكن استحسن اذا هدر من اقرضه اشترى ان يسلم من العنبرية
 وان يحد من اشترى فهو صامن والكتاب له وهذا هو الوجه في العنبرية
 بغير عينة بالث والالف بدفع اليه ولو كان العهد مغبيا فاشترى في
 حال المحرقة بعد ما اقرضه الامر ولو دفع اليه عبد المبيعة فخره فخر
 به فباعه عازر ويبري عن العنبرية قال ابن سنان رحمه الله وينبغي ان ان
 باعه بشرائه نحو زاربا ولا يخل للصارب ولم يجرية العنبرية سواء
 كان في المال ربح او يربح وسواء ان له بذلك او لا يذون وهذا هو
 لرب المال وطبعا اذا كان في الجارية فضل لا يخل له الوهن والدوام
 يدرى لان الجارية مشتركة بينه وبين الصارب فان لم يكن في الجارية
 ذكر في العنبرية الكبير انه ليس له وطبعا وذكر في العنبرية اخب الى ان
 لا يما من الشاة من من قال ليس له وطبعا في المسئلة روايتان ولكن
 بين محمد رحمه الله في ذكر في العنبرية الصغرى اذا اراد بما ذكر في العنبرية
 الكبيره المستريم دون التريم ومنه من قال في المسئلة روايتان اذ ربح
 رب المال جارية العنبرية من الصارب فان كان فيها فضل على راس المال
 لا يجوز ان الصارب فيها شفعة وان لم يكن فيها فضل يحدوا ذراع
 الى رجل الف درهم مضاربة على ان يشترى بها الثياب ويحضر
 ويحضرها بعد على ان يارزق الله تعالى من ثمن ثوبين نصفان
 او على ان يشترى في الحلو هو لادم ومخرقا فحقا فحقا على ما اشترط
 لان فيه المضاربة معنى الشراكة ومعنى الاجارة فاي ذلك اعتمدنا
 نحو ما عمل هذه الامار وهذا هو الذي ما لودع الله درهم على ان
 يكتسب ويخلص على ما رزق الله تعالى من ثمن ثوبين نصفان

فان

فان المضاربة لا يجوز لان الشفعة فيها باهلة وفي الغدوى رحمه الله
 اذا باع رب المال مال العنبرية بمثل القيمة او اكثر كما لا يفسر
 معناه للصارب ولما باع رب المال العنبرية بمثل قيمته او اكثر
 للمضاربة واذ باع باقل من قيمته بغير يسير او احرص فبحر بعهده
 الا ان يحدوا المضارب ويحدوا ان كان العنبرية اشترى ثيابا فاحدها
 باذن رب المال لم يحد الا بمثل القيمة او اكثر الا ان يحدوا المضارب الاجر
 رب المال اذا اشترى المضاربة ورأس المال عرو من بغير الغنم ذكره
 شيخ الاسلام في يتي مشرب المضارب وبيعه واذ اصاب رأس المال
 دراهم او دنانير شغلها الغنم الا ان في اجازات شيخ الاسلام رحمه الله
 في عهده بغير الاجار عند رأس الشجر وان كان بغير رأس المال
 عزمت وتضمنه فكذا لا ينفذ الغنم ويكون موقوفا حتى اذا صار بقدر
 ينفذ الغنم فكذا اذكر في بعض المراجع دفعه بالامانة بغير شجر المحر
 ويوقوف في مادون ثلث الاسلام رحمه الله والله اعلم بالصواب

الاجارات

هذا الكتاب يشهد على احد وصغير من فضلا العمل الاول في بيان
 الايام التي ينعقد بها الاجارة وفي بيان شرائطها واحكامها اما بيان
 الفاها فنقول الاجارة اما ينعقد بالمظنة بغير عينة من الماشي
 نحو ان يقول احدها اجرت ويقول الاخر قبلت او استأجرت
 ولا ينعقد بالمظنة لحدوها بغيره عن المستقبل نحو ان يقول
 احدها اجرت فيقول الاخر اجرت وهذا لان الاجارة بيع النفع
 فنعتمد بيع العين وفي بيع العين اما ينعقد العقد بالمظنة بغير عينة
 عن الماشي ولا ينعقد بالمظنة بغير عينة عن المستقبل كذا هو
 وينعقد بغير العنبرية ايضا حتى ان من قال لعمري امرضك هذه
 الدار شهرا ان قال كل شهر بكذا وقبل المالك ذلك كانت
 اجارة صحيحة ذكر شيخ الاسلام رحمه الله في كتاب المصنف في باب
 العلية وفي باب العوض في المصنف من شرح الصدر الشهيد اذا
 وصف منفعة الدار من اخر شهرا بعشرة دراهم او اعماره غنما
 شهر بعشرة دراهم حكم ابو حامد الدباس عن ابن حنيفة رحمه الله
 انه لا يملكه قبل استيفاء النفعة وبعد استيفاء النفعة تعتبر اجارة
 وذكره في كتاب الامانة والتمك وذكر طبع الامام في كتاب الحجة انعقاد
 الاجارة بالمظنة العينة وفي باب العلية من هذه الاصل ان قال دار
 هذه لعمري اجارة وفي باب العلية من هذه الاصل ان قال دار
 في الوجهين ولا يدرى في الكتاب ان هذه الاجارة جعلت لازمة
 ولا لغيرها ف رحمه الله انما لا يكون لازمة حتى كان لكل واحد منهما

سنة



ان يرجع منها قبل القبض واذا سكنها حب عليه احر المثل وان اقال
 لغيره بعد منقذ منافع هذه الدار على ان يكون اوقافا مستغرا بكذا
 ذكر في العيون ان الاجارة ثمانية وذكر شمس الامية المذمومة
 انه في شرح كتاب الصلح ان فيه اختلاف المشايخ وهذا لان القياس
 باجواز هذه الاجارة لان كل عمل حكم الاجارة المنفعة وانما معدوم
 والعدوم لا يصلح محلا للملك العقدي ولا اضافة الله الا ان الشرع ورد بها
 اذا باع العقد على العبد بلغة الاجارة او باع ثمنه المنفعة للملك
 الاجارة وعلى لفظ مختص بملك الاعيان ولا يخلق به والعارية فيه
 والهمة والملك لا يختص بملك الاعيان ولا يخلق به والعارية فيه
 بها وعن هذا قلنا اذا اقال آخر ثمنه منافع هذه الدار شهرا بكذا
 فيقول بملكية البيع على اصل القياس وذكر شيخ الاسلام رحمه الله في شرح
 كتاب الصلح في اجراء باب الصلح في العتق اذا اراد رجل سقيا من
 دار في يدي رجل فملكها كذا في عتقه على سكتين بنت معلوم من
 هذه الدار عشرة سنين فما زلوا اجره يعني هذا التيقن الصالح عليه
 من الذي صالحه ما اعتدى ابي يوسف خلافا لمحمد رحمه الله وهذا على
 ان يرد محمد رحمه الله يعتد ابي يوسف خلافا لمحمد رحمه الله وهذا على
 من الاخر وايضا يوسف رحمه الله يقول ان الذي يملك منفعة هذا
 الست يعتد بملكه بغير حق ومنعت بالعرف وانما بقيت المنفعة
 على اصل ملكه قبل ان يرد من كل واحد ولو باع الذي يملك هذا السكتي
 بغيرا من رجل لم يرد بغيرا من ملكه قال انه اعلم ببيع السكتي لئلا يرد
 لان الاجارة لا تعتد بملكية البيع قال شيخ الاسلام رحمه الله في
 فصل بيع السكن مشحول عتدي لا لا لفظ البيع بملكه
 الرقبة وملك الرقبة سبب ملك المنفعة فله ان يبيعها
 استعارة لفظ البيع لملك المنفعة فله ان يبيعها
 في ذلك ان المنفعة معدومة للمالك وانما اقال رحمه الله والوجه
 والمعدوم لا يصلح محلا لضافة العقد اليه الا لشرع اقامه غير المجرور
 وهو الدار المنفعة وما اضافة العقد اليه الا لشرع اقامه غير المجرور
 ثبت هذا مستوفى لفظ البيع ان اضيق الى الدار في ملكه لملكه
 عنها فلا يحل محاراة غيره فان اضيق الى المنفعة والمنفعة
 معدومة ولا يصلح لضافة العقد اليه حتى لو قال المهر
 لغيره بعتك نفسك شهرا بكذا العبد من الاجارة لا يملك
 لملكه كمن المحر فعمل محاراة عن ملكه المنفعة فكذا اذكر محمد
 رحمه الله وجهه انه من كل عتدي لان علة عدم جواز البيع هي ان
 كانت هي العدة من يبي أن لا يعتد الاجارة بلغة العتق والملك
 وبالايجاع يعتد وذكر شمس الامية المحمدي رحمه الله في شرح

الحبل

الحبل ان الاجارة لا تعتد بلغة البيع بوجه وذكر شمس
 الكرخي رحمه الله انه كان يقول ان الاجارة لا تعتد بلغة البيع
 بوجه وقال يعتد في ثوابه من سببه عن محمد رحمه الله
 الرجل لغيره اعطى هذا العبد ثمنه سنة بكذا اجاز وهذا
 اجارة وفيه انما عتد ابي يوسف رحمه الله رجل دفع الى رجل ثوبا
 لبيعه على ان ياراه ففعله قال هذا اجارة وهذه اجارة
 فاستدرك لوقوع الشوب من يده صحت ويعتد الاجارة بالتحاطي
 سانه ما ذكرين سببه عن محمد رحمه الله واذا اقال الرجل لغيره
 اعطى هذا العبد في اجارات الاصل في باب اجارة الثياب اذا
 استأجر قدور او غيره اصابها الجور لثبوت سنة العتق ومن
 حبس الصغير والغير فانما يعتد بوقوعها منه على الدار الاول
 حاز ويكون هذه اجارة صحت اياه بالتحاطي واذا دفع داره الى رجل
 على ان يسكنها او يرمها خلا اجر عليه فكذا العتق بالتحاطي
 عازية فانما بيان ثمنها ففعل كبح ان يكون الاخره معتد
 والعقل ان وردت الاجارة على المنفعة اعلم العتق عليه وقام
 العتق ومنه سبب محاراة عن المنازعة كما في باب البيع وتلازمة
 المنفعة ببيان القدر وبيان الصفة انه جيد او ردي وقيل على
 نقد البلد كان في البلدة نقد واحد ويقع على نقد البلد الذي يقع
 فيها الاجارة حتى ان من استأجر دابة بالقرعة الى الذين يدرهم
 نقد المستأجر بعد القرعة وان كان في البلد نقد مختلف فان
 كانت النقود في الرواج على السوا او افضل للبعث على البعث اي
 صرف للبعث على البعث فالبعث جائز ويعطى المستأجر اي
 نقد شا وان كانت الاجارة مجهولة لان هذه المبالغة لا يعتد
 بالنزعة وان كانت النقود في الرواج على السوا او افضل للبعث
 على البعث اي صرف للبعث والبعث صرف على البعث فالبعث
 فاسد لان هذه المبالغة تعصب الى النازعة وان كان احدهما اروع
 فالبعث جائز فصرف الى الاروج وان كان للاجر فضل عليه
 العرف وفي رواية ريش عن ابي يوسف رحمه الله ان كانت القرعة
 وبلا او رجعت قبل العتق والامر بالفسخ لا غير وان كسدت فعليه
 قيمة العتق عليه وكذا كل شيء مما يكال او يوزن ان استأجر
 مكيلا او سورا او عتد متنازعا واطلاها بدين الذي صالحه
 جاز عتد ابي يوسف خلافا لمحمد رحمه الله وهذا انما عتد محمد
 رحمه الله بغير بيان القدر والصفة ويحتاج الى بيان مكان الباع
 اذا كان له محل وموئله وان لم يكن له محل وموئله لا يحتاج اليه وهذا
 قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله

الحبل

لا يحتاج الى ذلك في الاحوال كلها والاختلاف في هذا ان الميراث لا يخلو
في السلالة لان الاجرة لا يجب تسليمها عقب العقد فصار تسليمها
فيه غير ان عبدها في بيان الميراث فبين موضع العقد للسلسلة وهذا
لا يتعين ولكن في الآراء الارسل والدار لتسليمه من الارض والدار
الشجرة وفي العمل بعد حيث يقع العمل اذ في نواذرها من
عن اي يوسف رحمه الله رجل استأجر ارضا بعام الى رجل ولم يسم
ان يقضى الطعام قال هو جابر بن قزوين قول ابي حنيفة رحمه
الله وقال محمد رحمه الله وهذا اختلاف في قول ابي حنيفة رحمه
الله واذا كانت الاجرة مبرورة او ثلثا بثلثه فجميع بشره بالسلم
لان الاجرة نظير السلم فيبطل على ما مر وقد يشترط فيه جميع شرائط السلم
بوصفه ان وجوب الطاب في ثلثي الذمة عرف بالطريق بخلاف القياس
كما حاشا الشرع بطريق السلم فشرط جميع شرائط السلم وهذا الحكم
اذا كانت الاجرة عينا فلما لم يشر بالاشارة لان الاشارة الى المساب
التعرف واذا كانت الاجرة حيا او لا حيا الا اذا كان عينا لان الحيا
لا يجب دينا في الذمة بدلها هو مال واذا كانت الاجرة منفعة
ان كانت من جنس العقود عليه لا يجوز عندنا وان كان من خلاف
جنس العقود عليه لا يجوز عندنا كما في خلاف بيان الاول اذا
استأجر سبي دار سكنى دار ثيابان الثاني سكنى بركب دابة وهذه
المسئلة فرع مسئلة اخرى وفي هاتين البيعتين ان الجنس في المسكن
بحرر الناس عندنا حتى لو اسلف قهريا في قولنا لا يجوز عندنا قلنا وبيع
المنفعة لمنفعة من جنسها بمنزلة بيع العين بجنسها فسلان
الناس في الدار لا يكون عينا والمنفعة كسبت لانها معدومة
تكانت نسا والجنسية في المسكن بحرر الناس بخلاف ما اذا اختلف
الجنس لان النسا في الجنس المختلف ليس بحرام كما في بيع العين
حتى انه لو اسلف قهريا في مروي جاز قهريا كذلك فان قيل
اذا اختلف الجنس ان كان لا يقصد هذا العقد من هذا الوجه
يصدق من وجه اخر لان المنفعة دين من المائتين والدين من
من المائتين لو حبس الفساد وان اختلف البذل قلنا خلا بين
من حيث الحقيقة ان يكون عينا لانها معدومة الا ان يبيعها
حرفا لا باعتبار حكمها لانها تعقد عليه فلا بد ان تعقد عند عينا
العاوضة من قيام العقود عليه حال العقد ان لم يكن سلبا واذا كان
عذلة اقيم محل المنفعة فيما يبيع حرفة البيا مقام المنفعة فيكون
عينا ولا ضرورة فيما يبيع حرفة البيا مقام المنفعة فيكون عينا ولا ضرورة
فيما يبيع حرفة البيا فلو ان يكون غير العين حقيقة وحكما والاخر
اعتبر عينا حكما فكان بمنزلة بيع العين نسا بخلاف جنسه وفي فتاوى

اي

الى اللبث رحمه الله لا يغير في معاوضة البيران بالبيران للاعداد
لانها اشتد الى منفعة منفعة بحسبها حتى فسد العقد واستوفى
المنفعة كان عليه امر المثل في ظاهر الرواية وعزاي يوسف رحمه الله
انه لا يفسد عليه لان المنفعة اذا انتقوا اذا فسد العقد بالمتقور ووجه
ظاهر الرواية ان المنفعة الاجارة لثمة معاوضة فصار كما لو استأجر دارا
وليس الاجر وسكنها وهذا يحس امر المثل ففسد هذا كذلك ولو كان
عبد واحد بين اثنين ففشا بافتقار واحد منهما لم يفسد الاخر
فلا امره وقال ابو الحسن رحمه الله في جامعنا اذا كان عبد واحد بين اثنين
واجر احدهما قال ابو الحسن رحمه الله في جامعنا اذا كان عبد واحد بين اثنين
نفسه مع هذا اشهر فان هذا لا يجوز في العقد الواحد وانما يجوز
في العاملين المختلفين اذا كانا في عديدين وامان حكم الاجارة فيقول
حشر الاجارة وقدر المالك في التبدل كما في بيع العين لان المالك في
التبدل في بيع العين بيع معا فصار غا من العقد الامانة وفي الاجارة
بيع المالك في التبدل ساحة فصاره عندنا لان العاوضة ويقضى التبادي
لان العاوضة من حال العاقدين ان لا يرضى بالتفاوت والمالك في المنفعة
يقع ساحة فصاره على حسب حد وثقا فكذا في بدلها هو الاجرة
وتجرب متصل بهذا الفصل بيان ما يفسد اجرة وما لا يفسد الاصل فيه
ان ما يفسد ان يكون ثوبا في البيعات يفسد ان يكون اجرة في اجارات
الا ان المنفعة فانها تفسد اجرة اذا اختلف الجنس ولا يفسد ثوبا اذا
اعتبر ثا الاجارة بالبيع لان الاجارة بيع كسائر البياعات الا ان سائر
البياعات يرد على العين والاجارة يرد على المنفعة وانما وقع الفرق
بينهما في المنفعة لان الثمن يجب ان يكون مملوكا بنفس البيع اذا
لم يكن في البيع عينا والمنفعة لا يفسد مملوكة بنفس العقد لانها
معدومة لان الاجرة فليس من شرطها ان تملك بنفس العقد فكانت
الاجارة لا تفسد فان المنفعة تسلم ان تكون مملوكة فالتكليف ان ليس
من شرط المهر ان تملك بنفس العقد فان تشبهت عند العقد بهذا
مصحح وما يفسد بهذا الفصل اذا اثنان الاجارة الى وقت في المستقبل
بان حال اخر فصار يفسد هذا عينا او ما يشبهه وانه جائز على
الاصل الذي ذكرنا ان الاجارة تعقد ساحة فصاره على حسب
حدوث المنفعة فالعقد في المالك الى وقت وجود المنفعة
فمنى الاجارة في حق المالك على الامانة فليس يكون الاضافة نابعة من
الاجارة فلم اراد بفسادها قبل مجي ذلك الوقت فعن محمد رحمه
الله فيه روايتان في رواية قال لا يفسد النقص وفي رواية قال
يعوضه هذه الرواية انه لم يثبت للكتاجر حق في هذا العقد
لان غير معتقد اصلا ولهذا لا يملك الاجارة بالتعجيل في هذه الاجارة

اعادة الاجارة
لا يفسد

الاجارة

ذكر محمد رحمه الله في الجامع وفي كتاب التمهيد ذكر في الاجارة ان
 الاجارة ان كانت عيناً لا يملك نفسه العقد وان كانت ديناً لم يملك
 بنفس العقد ويكون بمنزلة الدين الرجل عامة الشايع على ان الصحيح
 ما ذكر في الجامع وفي كتاب التمهيد وبعضهم قالوا ما ذكر في كتاب
 الاجارات قول محمد او لا وما ذكر في الجامع والتمهيد قوله اخر هذا
 لما ذكرنا ان الاجارة عقد معاوضة فتوجب السلواة بين المتعاقدين
 ما لم يكن مالم يعبر بالشرط مما في بيع العتق ومتى قلنا ان يجب اسقاط
 الاجر قبل استيفاء المنفعة نزل ذلك المساواة وبفصل المواعين
 على المستاجر لان الاجر يملكه الاجرة بالقبض رقبه ونصرفه والمستاجر
 ان يملك المنفعة بقبض المستاجر تصرفه بملكه رقبه لما ذكرنا ان
 وقوع المالك في المنفعة يتأخر الى حال وجودها فلهذا قلنا ان ايضاً
 الاجر يتأخر الى ما بعد استيفاء المنفعة واذا ثبت ايضاً الاجر انما يجب
 بعد استيفاء المنفعة المتأخر عندنا فتقول كان ابو حنيفة رحمه الله
 او يقول لا يجب شيء من الاجر وبعد استيفاء جميع المنفعة سبب الا ان
 الاجارة معتقودة على المدة كما في اجارة الدار والعبيد وعلى قطع
 المسافة كما في كرا الدابة اليك كان كذا او على العمل كما في العتق
 والحياض والصباغ وهو قول زفر رحمه الله وقال ان وقعت الاجارة على
 المدة كما في اجارة الارض والدواب والعبيد او على قطع المسافة كما في
 الجاه والدابة وانما يجب ايضاً الاجر بحصة ما استوفى اذا كان الماستجر
 حصة معلومة من الاجر في الدار يوم في اجرة كل يوم ويوم وفي قطع
 المسافة اذا استاجر مرحلة يجب عليه حصة ما استوفى قال القدر
 رحمه الله وهو قول ابي يوسف ومحمد رضي الله عنهما وفي الاجارة التي
 تنقذ على العمل وينبغي له في العين فانه يجب عليه ايضاً الاجر الا بعد ان
 العمل كله وان كانت حصة ما استوفى معلومة الا ان يكون العمل في
 والصباغ في بيت صاحب المال حينئذ يكون الجواب فيه الجواب في
 الحال على قوله لا يخرج على المواعين ايضاً الاجر بعد ما استوفى من المنفعة
 اذا كانت له حصة معلومة من الاجر كما في الحال توجه قول الاجر
 انه ثبت من اصلنا ان ايضاً الاجر لا يجب الا بعد استيفاء المنفعة
 والاصل ان ايضاً احد المتعاقدين في العقد اذا كان لا يجب الا بعد استيفاء
 البدل الاخر فانه لا يجب ايضاً شيء منه الا بعد استيفاء البدل الاخر
 كما في باب البيع فانه لو وجب تسليم المبيع بناء على ايضاً الشئ لا يجب
 تسليم شيء من البيع قبل ايضاً جميع الشئ كذا هو مقتضى وجه قوله
 الاختلاف في القياس في باب البيع ان يجب على البائع تسليم المبيع
 بعد ما استوفى من الثمن حتى يستوفى في ملك المشتري
 الا ان تركنا هذا القياس في بيع العتق لما فيه من معنى الرهن وهو

جس

حس السبع بالشئ وحكم الرهن جنس الرهن بالدين ومن حكم الرهن الاجر
 علم الرهن تسليم شيء من الرهن مالم يوجد ايضاً جميع الدين فتبين هذا
 القياس في البيع لما فيه من معنى الرهن وهذا القياس لا يتأخر في كل اجارة
 ليس للمواعين حكم المبيع بعد التنازع من العمل وبعد ايضاً المنفعة
 لان معنى الرهن انما يثبت بثبوت حكم المبيع للمواعين فكل اجارة ليس
 للمواعين فيها حق المبيع كانت العبرة بحقيقة القياس وحقيقة القياس
 ان يستوفى في ملك الرقبة اذا وجد المبيع بقدر ما استوفى من المنفعة
 كان القياس ان يجب وان قل ذلك حتى يستوفى بالكل تركنا القياس
 في القليل لانه لا يعرف حصته من الاجر فيما يعرف من الاجر احداً
 بالقياس وفي كل اجارة المواعين فيها حق المبيع حتى يثبت فيه معنى
 الرهن كان بمعنى البيع وفي باب البيع اذا وجب تسليم المبيع بناء على ايضاً
 الدين تعلق وجوبه بالتسليم بايضا جميع الدين ولا يجب التسليم شيء من
 بايضا بعض الدين وكذا ايضاً الاجارة يجب ايضاً الاجر بناء على ايضاً العمل يتعلق
 ايضاً الاجر بايضا جميع العمل ويجب بايضا البعض وفي رواية في حاشية
 عذابي يوسف رحمه الله فيمن استاجر داراً يسكنها شهاً او عاملاً
 لا يلزمه شيء من الاجر حتى يستكمل سكنى الشهر وهو قياس بالمر
 استاجرها لا لئلا له شأ من السوق اليه فنزل فانه لا يلزمه شيء من
 من الاجر حتى يتكامل الحصة له منزله وان القياس فيما اذا كان يملك الدار
 ملكه هكذا ولكن استحسن وقال اذا سار بهذا الطريق او لزمه
 التسليم بحساب ذلك قال القدر رحمه الله وهو قول الاجر
 واذا اشترى في عقد الاجارة تجمل البدل وجب تسليمه لان بدونه
 الشرط انما لا يجب التجريل تحقيقاً للتساوي فان شرط التجريل
 فقد ابطال التساوي وانه مما يملك المالك قبل التجريل الا ترى ان
 في باب البيع وجب تقديم الثمن قبل تسليم المبيع تحقيقاً للتساوي
 في لو باع بدين موعول يجب تسليم البيع لانه ابطال التساوي قال
 وللمواعين حق حصة المبيع انما استوفى الاخر لان المتأخر بمنزلة
 المبيع بكونه حصة لما يتباينها من البدل كما في البيع ولو لم
 حق حصة العقد ان لا يعمل فان عمل الاجرة من غير شرط
 مذهبنا لا يعمل فقد ابطال ما يقتضيه مطلق العقد وذلك
 بمقتضى ابطاله وكما يجب الاجر باستيفاء المتأخر يجب بالتمكين من
 استيفاء المتأخر حتى من استاجر داراً وقاموا بمدة معلومة ولم
 يسكن فيها حتى نزل المدة مع تمكينه من ذلك يجب الاجر اذا كانت
 الاجارة قهراً ولو لم يملك من السكنى بان يمنع المالك او اجنبي
 لا يجب الاجر وكذا اذا اجتمع من المالك او من المالك فافترق
 الا ان كان مستغولاً بمتاع الاجر او سلم اليه جميع الدار ثم انتزع

سبعة



بما فيه فبما ذكر من المسائل والخاصة وحال الشترى من آخر العهد فالحق
بغيره حتى آخره من البائع شهر كالت الأجر أو بالهنة لأن الأجر
لذلك المنفعة تابعة للعين وتلك قبل العقد من البائع بالمال وكل
تمليك المنافع التي يقع فإن استعمله البائع في الأجرة لا يلزمه الآخر لأن
في الأجرة الفاسدة أما يجب الآخر باستيفاء الثمن إذا وجد التسليم إلى
المتأجر ولم يوجد هناك أذ ليس المشتري إلى التسليم وهو الذي أعاد
البعد للبائع والباقي لا يصلح ما سألنا المشتري في العقد لأن التسليم مستحق
على البائع والشترى من الآخر لا يصلح أن يكون سببا ومستسما ولا
التسليم والعقد من سببه البائع أو سببه المشتري بل من قبل واحد لا يصلح
بأجره ومشتريه وكذلك قابضة وسببا وفي القناوي استأجر ثوبا بالليل
كل يوم يدانق فوضعه في بيته ولم يلبسه حتى مضى عليه ستون
فعلية في كل يوم دانق في ذلك فاذ أمضى الوقت الذي يعمل لو كان
لبسه لم يوفى سقط عنه الأجر لأن بعضه من ذلك الوقت لم يعمل
جعلته مستغفبه وروى عن محمد رحمه الله هذا هو التسليم إذا لم يستعمل
الكسوة إذا أمضى من الوقت مقدار ما لم يستعملها استعملها لا بمقدار
لوقت الكسوة لأن لها ولاية الطالبة بكسوة الآخر وما لا فلا وما يتصل
بهذا الفصل حبس العين بالآخر قال محمد رحمه الله رجل دفع ثوبا إلى
صباغ لم يصغه بدرهم وإلى قصاب لم قصه فتمسوه أو مصغه وقال
١٢ أعطي حتى تقطعني الآخر فله ذلك عند صباغنا لا لأنه رخصه الباع
خلافا لقر رحمه الله محمد في ذلك أن السبع وقع في يد المشتري بل في
البائع ونكح حقه في الحبس قياسا على ما عمل في بيت صاحب الثوب
وقاسا على الملاح والكارية والمخالفات السبع وقع في يد المشتري كان
السبع إناؤه حقه في العين كما في المخالفة أو ما قام العمل بالثوب
هائي الصاغة فقد وقع هذا في يد المشتري وبه صاحب الثوب لأن
بدا العمل على الثوب بدفع صاحب الثوب لأن العامك أمين في حق
الثوب وبدأ أمين بدفع صاحب المال كما في المودع والمخالفات له
لأنه لا يعد مع عمله أن عمله يقع في يد المشتري فصار رخصا بوقعه
في يد المشتري محتثا أن السبع وقع في يد المشتري بعرض رضا البائع
فلا يصلح حق البائع في الحبس كما في بيع العين وإن حصل في يد
المشتري لأنه بغير رضاه بما أنه لا يمكنه الاحتراز عن وقوع
عمله في يد المخالف لأن أيد له من المخالفة حال العمل وبه المخالف
صاحب المال فإذا لم يكن الاحتراز عن وقوع العمل في يد المخالف بغير
مضطر في ذلك والمخالف لا يلتزم مع الآخر كصاحب العقول أن
بين السفل وليس مالوا لم يعمل في بيت صاحب الثوب وذلك
لأن السبع وقع هناك في يد المشتري برضا البائع وذلك لأن

بما منها في يده رفع من الأجر بمحنة البيت ولكن بشرط التمكن
من الاستيفاء في المدة التي ورد عليها العقد في المكان الذي أضيف
إليه العقد فاما أن الربح من الاستيفاء أصلا أو ثمن من الاستيفاء
في المدة في غير المكان الذي أضيف إليه العقد فمخرج المدة لا يجب
الآخر حتى أن من استأجر داره يوما لأجل الركوب لم يمسها المظهر
في منزله ولم يركبها حتى مضى اليوم فإن استأجرها للركوب
في المصير لم يمسها عليه الآخر لم تكن من الاستيفاء في المكان الذي
أضيف إليه العقد لأن المكان الذي أضيف إليه العقد هو المصير وإن استأجر
الركوب فمخرج المصير إلى مكان معلوم لا يجب الآخر إذا أحسنه في
المصير لعدم مكنه من استيفاء المنافع في المكان الذي أضيف إليه
العقد في المدة وإن ذهب إلى ذلك المكان لأن المكان الذي أضيف إليه
العقد فمخرج المصير ولا يخفى لتمكن مخرج المصير من الركوب والدية
في بيته فإذا ذهب بالدية إلى ذلك المكان في اليوم ولم يركب يجب
الآخر لتمكنه من الاستيفاء في المكان الذي أضيف إليه العقد في المدة
وإن ذهب إلى ذلك المكان فمخرج المصير بعد مضى اليوم بالدية
ولم يركب يجب الآخر وإن تمكن من الاستيفاء في المكان الذي أضيف
إليه العقد لهذا أنه تمكن بعد مضى المدة وفي التراز إذا استأجر
دابة إلى مكة فمركبها بركبتي رحلا فإن كان يفرح عذرو في الدابة
فله الآخر لأن العقول يمكن الاستيفاء وإن يركبها فله في الدابة
أو لم يركب بها بحيث لم يركب على الركوب لا أجر عليه هكذا ذكر في
العيون عن أبي يوسف رحمه الله وفي نورهشام قال سألت محمدا
عن أخترى محمدا لركبته إلى مكة فمكث في أهله من غير عذر ولم
يركبها فلا أجر له لعدم التمكن من استيفاء المنفعة في مكان الاستيفاء
وهو ضمان الحمل إن أصابه شيء لأن صاحب الحمل لم يرض بمساقه
على وجه لا يجب به فبغير مساقه الحمل في منزله مخالفا
عاميا وكذلك لو استأجر قهقهة ليلبسه إلى مكة وحمل الو
استأجر الحمل شهر البركة إلى مكة فمكث في المسلة الثالثة
بين الوقت وبين العمل وهو الركوب ومع هذا بنى الحكم على
العمل إذ لو بنى الحكم على الوقت لوجب الآخر ههنا كما لو استأجر
حلبا بركبته بغيره فأمسكه الحلبى عنه الآخر ما فعل كذلك
لأن الغائب في هذه الصورة أن يبرأ العمل وهو الركوب
إلى مكة وهذا في الأجرة الصحيحة وأما في الأجرة الفاسدة
بشترط حقيقة استيفاء المنفعة لم يوجب الأجر وبعد ما وجب
الاستيفاء حقيقة إنما وجب الآخر إذا وجد التسليم إلى المتأجر
من حقه المأجر وأما إذا لم يوجد التسليم أصلا لا يجب الآخر



الثوب في يد صاحب الثوب حكما حكما ويد على الدار ولكن للعامل
 ان يعمل على وجه لا يقع عليه في يد صاحب الثوب بان يعمل في بيت
 نفسه واذا امكنه الآخر ان يبيع المبيع في هذا المشتري فانما يحتجز
 صار راضيا بذلك وسقط حقه في المجلس واما فقهنا لعلمه الاحتراز
 على ما بيننا فكل من مضى في ابقاء العمل في يد الحافه والا فله ان
 يباي الرضا والاختلاف في هذه المسئلة فليس الاختلاف في العمل اذا
 نقد البئ من ماله وفرض المشتري كان له ان يحبس عن الموكل
 حتى يبتغي في البئ وينفس الغنم ورجع المبيع في يد الموكل ان
 يد بيد الموكل قبل اصدار المجلس ولم يطل حقه في المجلس عندنا
 لانه مضى في وقت المشتري في هذه البئ لا يمكن الغنم على
 وجه لا يقع في يد الموكل لم يطل حقه في المجلس عندنا ويصل عندنا
 رحمه الله وحكمنا وليس كالحال والكاوي لا لا المبيع ههنا ليس
 بفهم من حيث الحقيقة من حيث الاعتبار اما من حيث الحقيقة
 فلا اشكال لان المبيع حقه قد استعصت ومضت ولا من حيث
 الاعتبار لانما يقع له في العين حتى ينفك الاثر من العمل
 وحق المجلس انما يثبت في المبيع فلا بد من قيامه اما ههنا بخلافه
 واما القضاة ان كان يقصرون في البئ او يباي من المبيع كان له حق
 المجلس لا انه يعمل بالثوب مال قائم كما في الصلوات اما ان كان يضمن
 الثوب لا غير اختلف المشايخ فيه من مال له حق المجلس لان البياض
 الذي حدث في الثوب اضمحله فنقص مقام المبيع فيكون له حق
 المجلس كما في الحماة ومنهم من قال ليس له حق المجلس لان
 البياض الذي حدث في الثوب غير مطابق الى عمله لا يضره ان
 يعمل بل البياض كان محاصلا ولحق استتير بالدرن فزال ذلك
 بعلمه فلهذا البياض الذي كان في الاصل واذا ثبت حق المجلس
 بالاحتر عندنا لم يصير بالمجلس معتدلا بمعنى الغنم عندنا
 رحمه الله امانه في يده كما كان فاذا اهلك بغير صنعة لا يضمن
 بشا الا انه يستحق الاجر لا يملكه في العمل فكل التسليم وهلاك المبيع
 قبل التسليم بوجوب سقوط البدل كالمبيع العين اذا اهلك في يد
 البائع ولما عندنا في يوسف ويحذر من الله عندهما فالعين كان مضمونا
 على البائع والصلح بسبب القبض اذا اهلك حصل الهلاك
 باثر يمكن البائع ان يضمن بعد المجلس مضمونا كما كان فاذا اهلك
 فلصاحبه الجار ان يضمنه غير معمول لا يضمنه مسلم العمل
 فلا يستحق الاجر وان شأ صنفه معمول لان الغير مضمون عندهما
 بالقيمة والعمل مع العين والتبع يوافق الاصل ولا يخالفه فاذا كان
 الاصل مضمونا بالقيمة صار التبع مضمونا بالقيمة ايضا فان قيل

العمل

العمل مبيع ههنا في يد البائع بغير صنعة والمبيع لا يتصور ان يكون مضمونا
 على البائع فلهذا ما جعلنا بالقيمة مال لا عند الفلاح ولا عند الا
 ستملا كما في العين المبيع ان اهلك عند البائع او استهلك البائع
 لا يضمن القيمة في العمل المبيع ههنا مضمونا بالقيمة فلهذا نحن
 ما جعلنا العمل مضمونا بالقيمة اصلا ومضمونا بالقيمة وكثرة وبالعقود
 ويحذر ان يثبت الحكم بغيره ولا يثبت قصد او في باب البئ لا يضمن
 العمل مضمونا بالقيمة اما ههنا بخلافه واذا صنفه قيمته معقول اعطاه
 الاجر لان المبيع كان مضمونا بتدبيره واعتبار الوصف البدل المبيع
 ولو صار مسلما اليه حقيقة بعلمه الاخر كذلك ههنا وهكذا
 الحواب لم اتلفه الا حيز الجبر صاحب الثوب ان شأ صنفه قيمته غير
 معقول وكعلمه الاجر وان شأ صنفه قيمته معقول واعطاه الاجر
 وفي شرح القدر وري قال ابو يوسف رحمه الله في المال اذا اهلك
 الاخر بعد ما بلغ المذلة قيل ان يصنع له ليس له ذلك ان حق المطالبة
 ان ثبت بعد ما اهلك والموضع من تمام العمل ولا يثبت له حق
 المطالبة قبل الموضع ولم يملك العين في يد الاجر من غير صنعة
 ومن عجز ان يحبس الاجر وان كان في ماله اثر في العين كما في الصانع
 والحياطة سقط الاجر وان لم يكن له في العين كمال والكاوي
 لا يسقط والفرق ان العمل الذي له اثر في العين بمنزلة العين العقوق
 عليه في مقابلته فصار كالمبيع يهلك قبل التسليم واما ما لا اثر له في
 العين فليس هناك عين معقودا ولا يصير موقفا العقوق وعلمه
 حاله لا فائدة اليه ان المالك المشرط فحق او في العمل بتمامه فلهذا
 يسقط الاجر يهلك العين بعد ذلك وفي فتاوى ابي الليث رحمه الله
 نساخ لشيء ثوب رجل قد ذهب به اليه فطلب منه ان يقض منه
 الثوب ويحط به الاخر فقال له صاحب الثوب اذهب به الى منزله
 حتى اذا رجعت من الجمعة ضوب الى منزلي ووفيت عليك الاجر فاعقب
 الثوب من يد النساخ في الرجعة قال ان كان الحارث دفع الثوب
 الى صاحب الثوب وان ذهب به لم يكن للمالك ان يملكه من ذلك وان
 دفع الى الحارث على وجه الوهن هلك الثوب بالاجر كما هو حكم الرهن
 وان دفع الثوب على وجه الرد بغيره هلك اما في الاجل على حاله لان
 سل العمل الى صاحب الثوب ففقد رضى عليه الاجر وان كان في النساخ
 لدار او صاحب الثوب ان يذهب بالثوب لم يكن يدعه النساخ
 وكذلك لو تركه صاحب الثوب عنده فقد اختلف العلماء فيه
 قال بعضهم يضمن وقال بعضهم لا وهي مسئلة الاجر المشتري
 اذا هلك العين بغيره من غير صنعة وفي المنتقا في عمل ثوبا
 لرجل فتعلق الامر به لياخذ به والى الحارث ذلك حتى ياخذ الاجر

فيعرق من يد صاحبه لا ضمان على الماركة وان حرق من مدها
 فعلى الماركة نصف ضمان الحرق وفي الفتاوى اذا استأجرها لاهل
 حلال في بلد محله فقال له صاحبه امسكه عندك فامسكه فذلك ولا
 ضمان عليه بلا خلاف لانه ليس له حق الحبس فاذا قال له امسكه
 كان امانة في يده وهلاك الامانة في يده الامين لا يوجب الضمان عليه
 ولو كان هذا قصدا فامره وامسكه بغير نية في الاجر فله نفق
 على الاختلاف وعلى فاسد مسلة الشاخر تحت ان يكون هذه المسلة
 على التفصيل ايضا وما يتصل بمسائل الحبس ذكر محمد وعده الله
 في نبوع الجامع في باب قبض الفاسد والعق في ذلك رجلا استأجر
 عبدا لخدمته سنة بمانه درهم ورطل من خبز وبقا بغير اثر اذ اجران
 بغير قبض عقد فله انفسا فله ذلك ولكن لا يسترد العبد
 حتى يرد الاخر اعتبارا للفساد منه بالحايذ وهذا ان الاجر قبض
 الاجر بمقتضى ما ساد وهو العين القايمة بما في المانع وجعل الحبس
 بمنزلة حبس المتلفعة فان مات الاجر بيع العبد ويستوفى المستأجر
 او لا الاخرة وما بقي فهو لغيره الاجر لانه ليس للمستأجر بدو مستحقه
 لا بعد الاجر على بقدها وانما لما في حال حياته واحتجب المستأجر
 بالعقد حال حيوة الاجر فمقتضى به بعد وفاته حتى يستوفى كمال
 حقه وان مات العبد بعد فسخ الاجارة قبل الاسترداد مات من مال
 الاجر كما في الاجارة الحايذة وهذا لان حبس العين ما حصل له كسرها
 وانما حصل ضرورة امكان حبس المنفعة فتكون عدما في نفسه
 فتكون امانة فان قيل كيف يكون العين امانة في يد المستأجر وقد
 قلنا ان الاجر لو مات فالمستأجر احق بقبضها من هذا اجاز الا ترى
 ان الزيادة علم مقدار الدين من الرهن امانة في يد المرحوم فمن هذا
 الميراث احق بها حتى يستوفى دينه كان العين فيه ان الضمان يتعلق
 بغير مقتصد ولا يوجد ذلك في حق العين على ما مر وما لا يقتضاه
 بعد الموت بغيره بشروط حق الحبس في العين وحق الحبس
 ههنا ثابت في العين ضرورة حبس المنفعة ولان هناك المقصود
 عليه قبض كما نوجب بطلان العقد بوجوب بطلان الغيب فاذا بطل
 الغيب بطل العقد على الممان الاول قبل الغيب فاذا استأجر الرجل
 من اخر دارا بدين كان للمستأجر على الاجر محروكا وكذا لو استأجر حبس
 صديقا بدين كان للمستأجر على الاجر محروكا فان فسخ الاجارة واراد
 المستأجر ان يحبس المستأجر بدين السابق كان له ذلك ولو كانت
 الاجارة فاسدة ففسخ الاجارة محروكا بالسبب فاذا اراد المرحوم
 ان يحبس المستأجر بدين السابق ليس له ذلك والغرض بينهما ان
 ان العقد لا يتعلق بالدين وانما يتعلق بمثله وانما يصير الاجر مثله

الدين

الدين بشرط التحصيل فيضمن ذلك شرط التحصيل يصير الاجرة مثل
 الدين ووقعت الفاسدة بينهما واما الاجرة فانها للاجر بطريق
 الخاصة فتصير كما لو استأجره فاحققه فاما في الاجارة الفاسدة مثل
 الدين لا يحبس بنفس العقد لان احق ما في الباب ان يحبس الاجرة مشروطه
 التحصيل ولكن الاجرة لا تملك فلا يصير دينيا فثبت ان التحصيل في
 الاجارة الفاسدة ما لا يوجد استثناء المنفعة حقيقة ومقتضى لم يزد
 لا يقع الفاسدة ولا يصير مستوفيا للاجر اصلا بمقتضى تسليم العبد ولا يملك
 حبس العبد فان مات الاجر والاجر دين عليه فان قيل العقد في الاجارة
 الحايذة لما ملك المستأجر حبس العبد كان احق به من الاجر حال حيوة
 فتكون احق به من غرامه بعد موته وفي الاجارة الفاسدة لما لم يملك
 الحبس لم يكن المستأجر احق به من الاجر حال حيوة فلا يكون احق به من
 غرامه بعد الموت ولكنه يكون اسوة لغرامه اذ الاجر واسم الى الضمان
 حتى مات الاجر وانفسخت الاجارة لا تكون للمستأجر حق الحبس الى ان
 ان يستوفى الاجرة المحل في يده الاجارة وانه تعالى لغير الفضل الثاني
 في الاوقات التي يقع عليها عقد الاجارة اذا استأجر دارا لشهر اجرة
 معلومة او استأجرها سنة او كل شهر فابتدأ المدة من حين وقع
 العقد وهذا الجواب لا يشك فيما اذا استأجرها كل شهر لان الاجارة تباين
 الايام ولا بد وان يدخل الشهر من حين وقع عقد الاجارة وانما يتكفل
 فيما اذا استأجرها شهرا واحدا فان عين الاجارة الشهر الذي يلي العقد
 بدلالة الحال او مقتضى مطلق العقد اما بدلالة الحال فان الظاهر
 من حال العاقل الدين ان يقصد بتعريفه الصحة ولذا يصير الاجارة
 لو ابرم من الا شهر الذي يليه لانه حينئذ يكون الاجارة على شهر
 لا بعينه واما مطلق مطلق العقد فلان مطلق العقد لوجب حقه الحال
 كبيع العين المطلق وحال الاجارة وقوع المدة للمستأجر في المنفعة وانما
 تعين الشهر الذي يلي الاجارة بغير ان وجدت الاجارة في الوقت الذي
 يقع فيه الهلال يعتبر الشهر بالحلال لان الهلال اصل في الشهر
 والايام كالبديل عنه وقد امكن اعتبار الاصل ولا يضر الى البدل وان
 وجدت الاجارة في وسط الشهر يعتبر الشهر الذي يلي العقد بالايام
 وكذا لو كان شهر بعد ذلك بلا خلاف لما عدا في حينئذ وجهه ان
 العبرة بالايام اذ اوقعت الاجارة في وسط الشهر وان كان اقل المدة
 وارادها معلومين بان استأجرها الشهر ومساها عشرة وما اشبهه
 ذلك او استأجرها سنة وان لم يكن اجر المدة معلوما او لم يملك
 قولها انما يعتبر بالشهر بالايام ويكفل من اجر المدة وما بعد ذلك ان
 بالهلال لانه بان كان اجر المدة معلوما حتى امكن اتمامه من الشهر الذي
 وان وقعت الاجارة على التي عشر شهرا او ما اسبه ذلك من الشهر

شهر



المساء وكانت الأجرة في وسط الشهر فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله
 يعتبر جميع الشهور بالأيام وعلى قول أبي يوسف رحمه الله
 يعتبر الشهر الأول بالأيام ويحذف من الشهر الأخير وباقي الشهور
 بالأيام فوجه قولهما أن في الشهر الأول والأخير اعتبارهما بالأيام
 وهو الهلال غير ممكن فلا يعتبر وفيه بعد ذلك أمكن اعتبار الأصل
 فيعتبر على حنيفة رضي الله عنه يقول كما نعت واعتبار الهلال في
 الشهر الأول بعد اعتباره في الشهر الثاني والثالث لأن الشهر
 الأول من الشهر الثاني انتقض الشهر الثاني فليس أكمل من الشهر
 الثالث لأنه متصل به ثم ولم إلى آخر المدة فقد نعت اعتبار الهلال
 في جميع المدة فيعتبر بالأيام وإن استأجره ما دار سنة مستقبله وذلك
 حين جعل الهلال يعتبر السنة بالأيام اثني عشر شهرا وإن كان
 ذلك من بعض الشهر يعتبر السنة بالأيام ثلثين يوما
 في قول أبي حنيفة رحمه الله وأحمد بن حنبل رضي الله عنهما
 وفي رواية أخرى عنه وهو قول محمد رحمه الله يعتبر الشهر الأول بالأيام
 ويحذف من الشهر الأخير وباقي الشهور بالأيام أحد عشر شهرا بالأيام
 وروي الحسن بن زياد عن أبي يوسف رحمه الله في رجل استأجر
 كل شهر ثلثة دراهم مثلا قال في قياس قول يكون الأجرة فاسدة
 ولكن استثنى أحدهما في الشهر الأول كما في قيمه عدة فلهذا
 واحد منهما أن يفسد قال الحارث بن الفضل رحمه الله أراد قوله
 في قياس قول القياس على ما إذا اشتري كل فخذ من هذا الكعاب
 بدرهم فاعلى الجميع الكعاب عندها وعمل فله كل في الشهور والأحالة
 وتناول جميع الشهور إلا أنها لو تناول جميع الشهور ففسد العقد
 لأن جميع الشهور محمولة ولكن استحسن وقال نحو العقد في
 الشهور الأول بفسدها للزوم لأنه لا محالة ولا مزاحمة وفيما عدا ذلك
 يثبت العقد بغيره في الأضاق وفي العقد المتناهي لكل واحد من
 التعاقدين فثبت العقد فاما إذا لم يمتنع في دخل الشهر الثاني لزومه
 العقد فيه في الأصل أنا استأجر الرجل من آخر دارا كل شهر عشرة
 دراهم فإن أبي حنيفة رحمه الله قال هذا جائز وله كل واحد منهما
 أن يفتن الأجرة في رأس الشهر فإن سكن به ما أو مدين لزومه
 الأجرة في الشهر الثاني واختلف عبارة المشايخ رحمه الله في تحريم
 الشئ بعضهم قالوا أراد بقوله هذا جائز أن الأجرة في الشهر
 الأول جائز فاما ما عدا ذلك من الشهر فالأجرة فاسدة فاسدة بمقالة
 المدة إلا أنه إذا جاء الشهر ولم يفسد كل واحد منهما الأجرة في رأس
 الشهر جازت الأجرة في الشهر الثاني مباركة للشهر الأول وبعضهم
 قال بل الأجرة جائزة في الثاني والثالث كما جازت في الشهر

الأول

الأول والخلاف محمد رحمه الله في الكتاب يدل عليه وانما جازت الأجرة
 فيما وراء الشهر الأول فإن كانت المدة محمولة لتعامل الناس من غير
 تكسر متكررا وما يثبت الخيارات لكل واحد منهما رأس كل شهر ولو كانت
 الأجرة جائزة مما زاد على الشهر الأول فإن زاد على الشهر لم يضر ضرورة
 وما يثبت من موضع الأجرة أن لا يبرأ من الرقبة عن ملك المأجر ولا
 يجعلها ملكا لمتأجر متى كريت الخيارات لكل واحد منهما رأس كل
 شهر ولو كانت الأجرة لذلك رتبة المتأجر عن ملك المأجر معني
 لأنه لا ملك سكتاها ولا ينفك عنها أبدا لانه لا ينفك عنه كماله الشئ
 ولهذا لا يجوز ولعمدة الضرورة يثبت لكل واحد منهما الخيار بين
 الفسخ والقبول في رأس كل شهر وإن كانت الأجرة جائزة في الشهر
 فيما زاد على الشهر وكان ينبغي أن يثبت هذا الخيار في كل ساعة ليزول
 المعنى الذي دللنا أن الأجرة لا يثبت على ذلك لا يفسد الأجرة فابطلنا
 لأن كل واحد من المتأجرين يثبت من الأجرة عن الأجرة الفسخ فلهذا
 الضرورة تأخر الفسخ إلى رأس الشهر لأن بهذا القدر يفسد الأجرة
 مقدرة وليس ما وراء الشهر من الأوقات بعد ذلك أولى من البعض
 فثبت الخيار في رأس كل شهر آخر الفسخ إلى رأس كل شهر كذا هي
 إلا أن الشيخ رحمه الله بعد هذا الخلاف في كيفية إمكان الفسخ
 لكل واحد منهما رأس كل شهر وإن اتفق أن يفسد الخيار لأن رأس
 الشهر في الحقيقة عبارة عن الساعة التي يفسد فيها الهلال فكما
 أهل الهلال ففسد رأس الشهر فلا يمكن الفسخ بعد ذلك وقت
 الخيار وقتل ذلك لا يمكنه الفسخ لأنه لم يمت وقته والحمد لله في هذا أحد
 الفرق الثلاثة أما أن يقول الذي يريد الفسخ قبل مضي الشهر فثبت
 الأجرة ففسد هذا الفسخ عند انقضاء الشهر فإذا انقضى الشهر وأهل
 الهلال عمل الفسخ حينئذ علمه وبطلان لأنه لا يجد نفاذ وقت وجوده
 والفسخ إذا لم يجد نفاذ وقت وجوده يمتد إلى وقت نفاذه وبه
 كان يقول أبو يوسف رحمه الله وسلام بن علي رحمه الله ونظير هذا ما قال محمد
 رحمه الله في السوم رجل اشتري عبدا على أنه بالخيار في العبد وقت
 الشئ في العقد لم يمت في مدها لم يفسد هذا الفسخ للمال بل كوقوفه إلى
 أن يذول المهر في مدها لم يفسد في المعايير رب المال إذا فسخ
 المضاربة وقد تقرر مال المضاربة عروضا لم يفسد الفسخ للمال بل
 يتوقف على أن يفسد مال المضاربة دراهم أو دراهم ففسد الفسخ
 حينئذ كذا هي من أبو يقول يبرأ الفسخ في حال الشهر فثبت
 الأجرة رأس الشهر فيفسد العقد إذا قبل الهلال ويكون فيها
 معتاد إلى رأس الشهر فيفسد العقد وقت الأجرة بفسخ مضافا
 أو يفسخ الذي يريد الفسخ في الليلة التي هل فيها يومها وهذا

القائل يقول ابرو محمد رحمه الله يقول له لعل واحد منهما ان يفتن
 الاحارة من حيث الحقيقة وهي الساعة التي يهل فيها الهلال وانما
 اراد به رأس الشهر من حيث العرف والعادة وهي التي يهل فيها
 الهلال ويومها وهذا قال محمد رحمه الله في كتاب الامتاع
 اذا حلف الرجل بيمين حق فلان رأس الشهر فقصته في الليلة التي
 يهل فيها الهلال وفي يومها الحنث استحسننا وفي القدوري
 يقول عشرة الشهر ورأس الشهر الحول ليلة ويومها ثم اذا كان لعل
 واحد منهما ان يفتن الاحارة برأس الشهر او افسخ احدهما الاجارة
 من غير محض من صاحبه هل يقع من مشايخنا ممن قال انه
 علي الخلاف علي قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله لا يقع علي قول
 ابي يوسف يقع وهذا لان الحنث ثبت لعل واحد منهما برأس
 الشهر لضرورة واليات فتزوره واليات شر فاسد ولو
 كان الحنث مكشور ومال لعل واحد منهما كانت المسئلة علي الخلاف
 كذا اقصاه منهم من قال لا يقع الفسخ ههنا الا في شهر من
 صاحبه لانه سئل علي الفسخ في خلاف والفرق ابي يوسف
 رحمه الله ان الشر وطله انما يقع الفسخ بغير محض من صاحبه
 لانه سئل علي الفسخ من جهته لان الحنث مشر وما للفسخ والسلة
 علي التصرف بل ان الحنث بغير محض من المسئلة كالوفاك
 بالبيع فاما مسلتنا كل واحد منهما غير مسلة علي الفسخ من
 جهته صاحبه وانما هو مسلة علي الانتفاع وانما ثبت الحنث لغير
 وكان بمنزلة ما لو ثبت الحنث لسائر الاعذار وفي ذلك لا يقع
 الفسخ الا في شهر من صاحبه كذا اقصاه من شهر وطالما خضع
 احد الشهر فتدري رحمه الله ان الاستاخر اذا كل شهر يلقى انجل
 احده شهرين او ثلثه فمضى الاجر لعل لا يكون احدهما ولاية
 الفسخ بعد ان عمل وكان التعجيل منهما دالة العقد في الشهر
 الثاني والثالث قال في الاصل واذا استاخر عبد اليختم منه
 كل شهر يلقى فان له ان يستخذه من الشهر الي ما بعد العسا
 الا قبله والقياس والقياس ان يستخذه انا القليل والقياس
 لان الشهر استل لعل الا ان ما بعد العسا الاخر الي المسح صا
 مسلتنا انما العرف فان العرف فيما بين الناس انهم لا يستخرون
 الي البع بعد العسا الاخر الي الشهر صا مستثنى من العرف
 كالشهر وطال انما في رجل يتكاري رجلا يوما الي القليل
 يعمل معلوم علي الاخير ان يعمل بعد صلاة العداة الي عزوب
 الشمس والقياس ان يعمل من طلوع الفجر الثاني عداة اليوم
 الا ان ما بعد طلوع الفجر الثاني الي ما بعد صلاة العداة صا مستثنى

عن

عن الاحارة عرفا والعرف كالشهر وطال محمد رحمه الله والعال
 بالكونة انما يكون الي العصر وليس له ذلك لان اسم اليوم لا يعلق
 علي هذا الزمان من حين طلوع الفجر الي غروب الشمس الا ان ما بعد طلوع
 الفجر الي ما بعد صلاة العداة صا مستثنى عن الاحارة يعرف غالب
 فان بعض الاجر يعملون الي العصر وبعضهم الي غروب الشمس وليس
 احد الوجهين باطل من الاخر فخصصنا لاسم الحنث يعرف غالب
 قال واذا تكري دابة من العداة الي العشي يرد ما بعد زوال
 الشمس لان بعد زوال الشمس ينتهي الاحارة نهايتها لانه كما رآي
 الشمس فقد وجد اول وقت العشا عرفا وشرعا لما روي ابو هريرة
 رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بنا احدي صلاي
 العشا وهي اما الظهر واما العصر واما غر فاما ان يحاط الناس
 يعتبر بعد زوال الشمس يقولون قبل الزوال كيف اصبحت
 ويقولون بعد الزوال كيف اصبحت فثبت ان بعد الزوال
 يدخل اول وقت العشا والاحارة تنتهي بدخول اول جزء من
 آتية فالتوا وهذا او هذا في عرفنا اما في عرفنا الاحارة لانتهت
 بزوال الشمس وانما انتهت بغير زوال الشمس لان اسم العشا عرفا
 ان ينطلق علي ما بعد غروب الشمس وان تكري دابة يوما لغيرها
 ليركبها فانه يركبها من حين طلوع الفجر الي غروب الشمس عملا
 بحقيقة اسم اليوم وانما ترك العمل بحقيقة هذا الاسم فيما اذا استاخر
 رجلا يوما ليعمل له علي كذا قلنا علي ان الاجير اربك بملازمة ولاية
 العرف عظم العرف الغالب علي ما مر والعرف في الدابة بخلاف ذلك
 فان الناس يركبون الدواب في عاداتهم بغلن ليسلوا الي مقصد
 قبل الدليل فيعمل بحقيقة الاسم فاذا استاخر دابة ليل فانه يركبها
 عند غروب الشمس الي ان يطلع الفجر وكانه يصعد ذلك كان
 الجواب كذا قلنا فعنا كذا في كتابنا في اللبث رحمه الله اعطى
 رجلا درهمين ليعمل له يومين فقال له يوما واحدا فامتنع عن
 العمل في اليوم الثاني فان كان سبي له عملا فالاحارة حايمة ومحمد
 علي العمل وان لم يعمل حتى مضى اليوم الثاني لا يبالغ بالعمل وان كان
 لم يعمل معنى اليوم الثاني لا يبالغ بالعمل وان كان قد سمي له العمل
 الا انه قال يومين من الايام فالاحارة فاسدة لجماله الوقت
 وله اجر مثله ان عمل وفي العتاي والعقل اذا استاخر رجلا يوما
 ليعمل كذا اقله ان يعمل ذلك العمل الي تمام المدة ولا يشتغل
 بشي اخر سوى المكتوبة وفي فتاوي اقل سهر فقد قال بعض
 مشايخنا انه ان يودي السنة اعفا وانفق الله لا يودي نفعا عليه
 الفتوى وفي حديث الرواية قال ابو علي الدقاق رحمه الله لا يقع

سبعة

الاجبر في المصير من ابيان الجمعة ويستقل من الاخر بقدر اشتغاله بذلك
 ان كان بعيد الا ان كان قريبا لم يحط عنه شيء من الاجر فان كان بعيدا
 فاشتغل بغير ربح النهار حط عنه ربح الاجر وان قال الاجبر حط
 من الربح مقدار اشتغاله بالصلوة لم يكن له ذلك ثم قال عتقك ان
 يحل من الربح مقدار اشتغاله بالصلوة والله اعلم الفصل الرابع
 في الحث في الاجارة الثابت بالشرط وتغير الشرط ويدخل فيه بعض
 مسائل الشرح في الاجارة ذكر القدر الشهيد رحمه الله في
 الفتاوى الصغرى اذ استأجر الرجل ما ينسب ذيل رومن سيد
 سدل معلوم ففعل ذلك بالعشرة وامتنع عن الباقي قال ان كان
 قد راي القدر وقت الاستئجار فحجب على الباقي وان لم يرها لم يحجب
 لان في الوجه الاول الاجارة قد صحت وفي الوجه الثاني لم تنص لهالة
 العتق عليه وعلى هذا اذا استأجر رجلا ما ينسب سدل ففعل
 ففعل ذلك بالعشرة فامتنع عن الباقي فتصو على الوجهين المذكورين
 ذكرناهما واصل هذه المسألة ما ذكره محمد رحمه الله في الاجارات ان من
 شرط قصار على ان ينصرف له عشرة اثنان سدل معلوم لم يرد
 الشباب ولم يكن عند ذلك فاسد وان اراد البياض كان جابرا واذ استأجره
 جنسا من الشباب ذكر شيخ الاسلام رحمه الله في شرحه ان هذا ليس بالمره
 يعني يكون فاسدا او كرهتس الآية الشريفة رحمه الله في شرحه
 انه لا يفي بيان العتق على وجه يصير ممتدا ارسله معلوما فهو مالمو
 اراد الشباب سواء فمكوز ان يكون قول شمس الامة في مسألة العتق
 والزيد نعم كقوله في القصار فتنازل عند العتق وفي نوادر ابي
 سماعة عن ابي يوسف رحمه الله قصار شرطه رجل على ان يعصر له ثوبا
 مرويا بدو رضى به القصار فيما راي القصار الثوب قال لا رضى
 به فله ذلك قال وعقد له الثوب والاصل فيه ان كل عمل يختلف في ثبته
 واختلاف المحل ثبت فيه ثبوت الروية عند روية المحل والقصار
 يختلف باختلاف المحل وكذلك الثوب فله ذلك له ثبوت له خبر
 الروية فثبتها قال ثبته واذا استأجر رجلا ليعمل له كثر حمله فلما
 راي الحنفية قال لا رضى به فليس له ذلك وكذلك اذا استأجر رجلا
 ليعمل له يدان فلما حشف من قهره قال لا رضى به فليس له ذلك لان
 العمل ههنا يختلف ذكر الحاكم الشهيد رحمه الله في المتن رجل
 استأجر يد رضى على ان يحل له ففعل مقلوما وسماه فهو مملوك ان كان
 القطن عنده حاكرا وكان له ان قال اقص مائة ثوب مروي جار
 اذا كان الشباب عنده فالاصل ان الاستئجار على عمل في محل هو
 عند حاكرا والاستئجار على عمل في محل ليس عنده لا يكون حاكرا
 بيع ليس عنده قال وهو باختيار اذا راي الشباب ولا خيار له في

مسألة

مسلة القطن وهو يتاعل الاصل الذي قلنا وفي نوادر هشام عن
 محمد رحمه الله رجل استأجر غلاما سنة بدار فاشتغل الغلام سنة
 ومضت السنة نظر آخر الغلام الى الدار ولم يكن راحا فقال لا حاجة
 لي فيها قال له ذلك وله اجر مثله غلامه وفي المسلة نوع اشكال
 ووجهه ان بالرد بخيار الزوية بنفس العقد من الاصل قصير
 النافع مستوفاه بالاعتق وكشف بغيره والجواب ان الانفساح
 لا يظهر في حق المستوفى او بقول النافع مما يتفق من العقد يتقصر
 بالشرط بخيار الزوية لا يتبين ان الشرط لم يكن رجل استأجر ثوبا لم
 يرد وقد كان يلزم صاحب الثوب ان لا يرد له الا حارة حتى يثبت
 الاجارة لما ياتي بانه بعد هذا ان شاء الله تعالى كان المستأجر خيرا بالرد
 في الثوب ولو تنصرف في الكرم تنصرف في الملاك بل بخيار الزوية في
 الكرم كما في البيع وان اكل الثمار من الثمر فعد قبل كماله
 خيار البوابة انه تنصرف في المشتري وهو الثمار لا في المشتجر وهو
 الثمر ولو قيل بطل بطل فله وجه ايضا وثبت خيار العيب في الاجارة
 كما في البيع الا ان في الاجارة ينفذ المستأجر بالرد قبل القبض وبعد
 القبض يحتاج الى القضاء والرضا وروي ابراهيم عن محمد رحمه الله رجل
 اجر من اخر ذرا لثوبه امسها سدل معلوم على انه بالحق فيها شهر
 ودفعا الى المستأجر فسلطها المستأجر قبل ان يرد ربا ذرا فلا احس
 عليه فيما سكن وانما يجب عليه الاجر فيما سكن بعد اجارة المال وجعل
 الاجارة بالخيار لم يعد ومن حق المالك في باب البيع وعن ابراهيم
 عن محمد رحمه الله رجل قال لغيره استأجر ثوبك اليوم على ان لا يرد
 هذا الثوب الى موضع كذا وذلك لا ينفذ الا في ايام كثيرة قال هذا
 يكون في اليوم ولا يكون على العمل والاصل ان المستأجر متى جمع
 بين العمل وبين الاقامة الزمان في العقد ومثل ذلك العمل
 ما لا ينفذ الاجر تحصيله في ذلك الزمان كان العقد على الزمان
 وكان استحقاق الاجر معلوم بتسليم النفس في ذلك الزمان ان
 الاجارة تنوع بيع غير مسمى تكون البيع مقدور عليه وفي النوازل
 قال لا يخرج من ثوب هذه الدار كل شهر يرد على ان اصب لك آخر
 شهر رمضان او قال على ان لا ارجع عليك في شهر رمضان وهذه
 اجارة فاسدة وفيه ايضا اجرا ما سنة سدل معلوم على ان
 يحط عنه احر شهرين للتعطيل فالاجارة فاسدة لان هذا شرط
 بغير مقتضى العقد لان مقتضاه ان لا يكره اجرة ايام العطيل
 شهر كان او اكثر او اقل متى حط عنه خطا آخر شهرين عاكف
 مقتضى العقد لو قال على ان احط مقدار ما كان مغطلا فلا اجر
 عليه فيه فيجوز لان هذا يوفق مقتضى العقد ويعبر به وهو

مسألة



بغير ما قال في الحامية الصغير اذا اشترى زبنا على ان يحط عنه لاجل
 الزرق حينئذ لا يحط عنه لانه لم يعلق عليه ان يحط عنه ورن الزرق
 حازر وفيه ايضا استأجرها ما على ان ياتيه باسمه فلا اجرة ولا اجرة
 فاسدة الثانية ان يرضى او يعرض له شغل فله اجرة فاسدة
 هكذا ذكرنا ان لما في قوله ان ياتيه باسمه ضمير الاجر او ضمير
 المستأجر فان كان ضمير الاجر فاما فاسدت هذه الاجرة لانه شرط في
 موجب العقد وجوب الاجر اذا اسلم الاجير نفسه للعمل مرض
 المستأجر او لم يمرض لان ذلك ليس بعذر له وان كان ضمير
 الاجر فاما فاسدت هذه الاجرة لانه شرط في الاجر عطف المرض
 او عتراض الشغل وذلك قد لا يجزئ عن العمل وان اعير
 فوجبه حق النفس لا سيما الاجر وان كان اعير
 مقصورا على مدد المرض او الشغل وقد سبق الاجارة مطلقا
 بالكيفية ولا محل في فساد العقد وثمة ايضا حانوت اخترق واستأجر
 رجل كل شهر خمسة دراهم على ان يقرضه ان يكسب ببقته فعد
 نقده الاجارة فاسدة فاما فاسدت هذه الاجارة لان هذا في معنى
 استئجار المستأجر لقيامه على العارة وكان ارجح صفة في صفة
 اخرى وان شرط العار فعلى المستأجر شرطه فان مقتضى الشرع
 لان اصلاح الملك على المالك فوجب فساد العقد فان سكن المستأجر
 الحانوت فعليه اجرة المثل بالتمام لان الاجر ليس بمرض بالمسماومة
 والمستأجر للثقة التي انفقها في العارة واجرة مثله في قيامه على
 العارة لما ذكرنا ان اشتراط العارة على المستأجر في معنى المستأجر للقيام
 عليها اكثر مما في ان هذا عقد فاسد لان النافع يتقو بال عقد
 الفاسد وبقاؤه ان بعضه خراب ومنه حانوت عامرة استأجر
 رجل العامرة كل شهر خمسة عشر درهما والخراب كل شهر خمسة
 على ان بعد الخراب حاله وكسب ببقته من حله الاجر فاعلم ان
 الاستئجار الخراب ليعيره بما له وينتفع به بعد ذلك فاسد اذا
 شرط ان يكون العارة للاجر مرة والمستأجر على المجر فاسد
 واجرة مثله فيما عمل والمجر ان يستند المجر فاسد فاسد
 المستأجر منه لما فسدن الاجارة واما المجر ان يثبت التي غيرها
 فيها ما يره بعد من الفساد وفي الاصل تكملة لاجل ان ياتيه باسمه
 فيها ثلثة ايام فان رخصتها اخذها بما يره وان لم يرضها اخذها
 بخمسين درهما وذلك فاسد لوجهين احدهما انه صفتان في
 صنف واحد او شرطان في عقد واحد وكل ذلك لا يجوز للثاني
 ان الاجر مجهول فانه مائة ان رخصتها وخمسون ان لم يرضها
 ولا يدري ايرضاها ولا يرضاها فرق ابو حنيفة رضي الله عنه

بين

بين هذه المسئلة وبين ما اذا استأجر من لا على انه ان فعل خالفا
 واجره كل شهر عشرة دراهم وان فعل فله حداد او فسخا او ارجعا
 فاجرة كل شهر عشرة دراهم فان الاجارة حايضة وقعت على معنيين
 مختلفين ومما قل واحد منهما بد لا معلوما بشرط لنفسه الخيار
 هذا اختيار في بيع العين فانه لو اشترى عبد بن علي انه بالخيار ان
 اختار هذا اخذ به باليمن وان اختار هذا اخذ به باليمين
 ولذا لا في الاجارة فانه اذا دفع الى طيله بقر على انه ان خالعه ورويا
 فله درهم وان خالعه خارجا سلمه نصف درهم وذلك لانه يزك كذا
 هذا اما في هذه المسئلة وقع العقد بين علي بثلثة مائة واحدة بدلين
 مختلفين على انه بالخيار ان رخصه اخذها لث درهم وان لم يرضه
 اخذ به خمسين فانه كان العقد فاسد وعرف في بيع المثلثة فان شكها
 وجب عليه اجرة المثل في ثلثة ايام اما بعد ايام فلا بد له من حكم
 العقد والثلثة ايام فلان الفاسد من العقد ومعتبر باليمين
 ولو كانت الاجارة فصححة والمستأجر فيه خيار اذا سكنها في
 الايام الثلاثة وخب عليه الاجر فكان السكنى منه دليل الاختيار
 ولا بعد معنى مدة الخيار واسمها حايضة خيار الشرط فكان
 معضرا باليمين من الاجارة التي ليس لاحد قسها خيار ولا
 يضمن ما انهدم من سكنها في مدة الخيار لان الفاسد من
 العقد ومعتبر باليمين ولو كانت الاجارة حايضة خيار فيها
 للمستأجر اذا سكن في مدة الخيار وانهدم الدار من سكنها لا يضمن
 لانه بالسكنى فسد خياره وملك النافع منه جبرافا يستحق
 حكم الاجارة فلم يضمن ما انهدم من سكنها فكذا في هذا وكما في
 بيع العين اذا كان المشتري بالخيار وقبض ما اشترى وهل
 شي مما يره لزمه البيع وكان عليه الثمن كذا هو هنا وهذا
 بخلاف ما اذا كان الخيار مشروفا لصاحب الدار فانه يضمن الشا
 ثمة ما انهدم من سكنها في مدة الخيار كما في بيع العين اذا
 فسد شي من البيع في بيد المشتري فكان الخيار للبايع فانه يضمن
 فيه ذلك على لو كان غاصبا وكان له هذا وان قال انما الجمار
 للثلاثة ايام فان رخصتها اخذها بما يره كانت الاجارة حايضة
 لان البدل معلوم لانه شرط في خيار الروية وخيار الشرط
 ما لا يفسد عقد الاجارة صحتها وقال الشافعي رخصه انه بانه يفسد
 وذلك لان خيار الشرط في الاجارة يجعل الاجارة بمعنى المعافاة لان
 الخيار متى سقط لا يقع الملك من وقت العقد لان ما وجد من
 النافع في مدة الخيار فلا شيء وانما يقع معتبرا من حين سقوط
 الخيار فيفسد معنى المعافاة ومن مذهبه ان اضافة الاجارة

بين

الى وقت ياتي لا يجوز لخلاف البيع لان البيع قائم وقت سقوط الخيار فيقع
 المثل من وقت العقد لان وقت سقوط الخيار فلا يصح معني
 المضاف وعلمنا ونارحهم الله ذهبوا الى ذلك الى ان يصير من ثمة القان
 الى وقت سقوط الخيار لان اضافة الاجارة الى وقت ياتي جائز عندنا
 لان الاجارة مما يحد في انعقادها على حسب حد وقت المانع في نفسها فيعبر
 مصافها من حيث الاعتبار فتصير على حد افعاعها على ما في المسئلة
 فان سكتها في ثلثة ايام فقد زعمت الاجارة لان الثاني منه دليل
 الاحتياط كما في بيع العين قبل مدة الاجارة وكان عليها ما سكت
 فلا ضمان عليه فيما التزمه من قبله او زعمت المسئلة عقب الاولى
 لتثبت حكم الاجارة الصحيحة شرط فيها الخيار والبيع جاز في يعتبر
 القسامة القاسم به رجل استأجر ثورا من رجل ليعمل عليه فحضر
 ففقد او فوجده المستأجر لا يلحق الا عتة الا فقرة كان المستأجر
 بالخيار ان شاء رضى به كذا لو ان شارب لانه استأجره بشرط منتفع
 به فليست حيا كما لو استأجره عبد اعلى ان يكاتبه او خيار فوجده غير
 كاتب وغير خيار فان رضى به لزمه اجر كل يوم يتأمله كما في بيع
 العين ان اراد من العقد كذا غير حيا وبشرط جاز لزمه جميع الثمن
 وان رد كان ثلثه اجر اليوم الذي استعمله بتمامه والخطوة في
 سبب القصاص عن العقل لان الاجارة ذلت على الوقت فلهذا
 يستحق الاجر وان لم يلحق عليه شيئا وان كان ذلك القدر الربيات
 قوة الدابة ومبلغ فلهذا التعلق العقد به واذا كان العقد واقعا
 على الوقت لا على العمل بوزع الاجر على الايام لا على العمل فليزعمه
 اجر اليوم الذي استعمله بتمامه واسم الفاعل الفصل الخامس في
 تصرف الواجر في الاجر وكما يوسف بن محمد رحمه في الاملا على
 اجرا رضى من رجل بالثمن ورضعها ورضعها او تزرعها ولم
 يرضع السنة متى اخذ رب الارض من المستأجر خمسين دينار
 بالاجر ولم يكن شرط في العقد تعميلا فهو جاز قال لان الاجارة
 كان اصلها صحيحا وان انتقضت الاجارة في شي من السنة ودرج
 الارض على المستأجر من الدراهم التي اجريتها الارض بقدر
 ما هي من السنة ولم يرد من الدراهم شيئا على كل وقال
 لان الصرف كان الصرف كان صحيحا وهذا قول محمد رحمه الله
 وهو قول ابي يوسف الاول وعلى قول ابي يوسف رحمه
 الله الاخر يرد رب الارض من الدراهم التي اخذها من
 المستأجر بقدر ما بقي من السنة لان على قوله الاخر لا يجوز
 الصرف الا بقدر ما يجب الاجر والحاصل انه اذا شرط في
 العقد تعجيل الاجرة فمما زادها جاز الصرف في قولك

اي

ابي يوسف رحمه الله وهو قول محمد رحمه الله وفي قوله الاخر لا يجوز
 الصرف لان هذه مقارفة يد من عشر واحد حال المسرفة في
 الاجرة عشر واجبة حال المسرفة قبل استيفاء المنفعة في اشتراط
 التعجيل ان يرضعها قبل هذه المسرفة وعشر المنصوص على العمل
 مستغنى ما عليه اذا لم يكن الاصل المستعمل عليه صححت ردونه
 واصل الصرف صححت دون اشتراط العمل قبله فانه اذا نقض
 الاجرة في المجلس جاز لانه لم ينفذ من قبل الصرف بعد العينة فليس
 اثبتا اشتراط العمل العينة لتعا العقد على الصحة لا لاثبات
 صحة اصل العقد وانه لا يجوز وهذا اذا كانت الاجرة دينارا وان كانت
 عينيا بان كانت بقدره بعينها فاعطاه المستأجر مائة دينار لا يجوز
 على كل حال بل لا خلاف لان الاجرة اذا كانت عينيا ففي غير
 المبيع والاستبدال بالمبيع قبل القبض لا يجوز واذا ابرأه
 المستأجر من الاجرة قبل الاستبدال لم يكن بشرط التعجيل او وصبه
 منه او تصدق به عليه لم يجر في قول ابي يوسف رحمه الله
 عينيا كانت الاجرة او دينارا ولا جاز على حالها لم يثبت وقال محمد رحمه
 الله ان كانت الاجرة دينارا كانت القسمة والابرا قبل الستة حردت
 او لم يقبل ولا ينتفع الاجارة وان كانت الاجرة عينيا ووضعت
 منه وذلك كان قبل ان يتغيرها فان قبل السنة تطلت الاجارة وان
 رد السنة عاد ان الاجارة على حالها ولا يتقبل وان يوسف رحمه الله
 قال لا يبرأ السقا لم يفتقر سابقة الوجوب والهيئة بملك فبعثه
 سابقة الملك ولا وجوب ولا ملك قبل استيفاء المنفعة وقبل اشتراط
 التعجيل ومحمد رحمه الله قال سبب الوجوب والملكية ثابت في تمام
 مقام الوجوب في حق صحة التصرف في العقد رحمه الله في قول
 بين الابرا والهيئة اذا كانت الاجرة دينارا وبين الهيئة اذا كانت عينيا
 فتجوز الهيئة والابرا في الدين قبل الستة حردت او لم يقبل
 ولا يجوز الهيئة في العين من غير قبول المستأجر والصرف
 ان الابرا والهيئة في الدين استقامت فيه معنى التملك
 حيث انه لا يتوقف على القبول ومن حيث انه تملك بريد
 بالرد والهيئة في العين تملك بخص والملك المخصص لا يملك
 بدون القبول فلو بشرط التعجيل في الاجرة او مضت البرة
 فالابرا حيل والهيئة جائزة لا خلاف ولا تنتقض الاجارة ولو
 بعينه لا جرة او ابرأه منها والآخر دين وكان ذلك قبل استيفاء
 المنفعة وقبل اشتراط التعجيل فذلك جائز لا خلاف واما على
 قول محمد رحمه الله في ظاهره واما على قول ابي يوسف رحمه
 الله فلا يبرأ بعينه حقا ويحعل كانه من الابراء في وقوع وورق

هب

على ما بقى خاصة وفي مجموع النوازل ان الاستاجر من اخذ ارادة ان
 الاخر ذهب او اخر شجر رمضان ان استاجرها سنة حارة
 الهية لانه ابرار بعد وكود سبب الوجوب وهذا قول من روجه
 الله ولواستاجر من اخذ من الاستاجر عينا من الايمان الاخر
 جازي في قولهم جميعا وتعلق العقد بمثل الاجارة دينا في الذمة وتعلق
 المقاصة بغير الثمن وبين الاخر واختلاف المباح فيهم الله في
 كيفية المقاصة قال بعضهم الشرائع بين موضع السبب
 باخر الاخره واذا وجب الاخر لوجوب الدينان المقاصة فحقيقة
 وقال بعضهم الشرائع بين حال ووقت اشتراط تعجيل
 الاخر من جانب الاستاجر ويقع المقاصة بينهما كمال وغرة
 الخلاف فيما اذا تنقضت مدة الاجارة قبل استيفاء المنفعة
 وبقي الشراء على القيمة وعلى قول من يقول بان الشراء حصل
 بغيره ليس للمستاجر ان يطالب المهر الاخر بالثمن كمال ما لم يفسد
 مدة الاجارة وعلى قول من يقول بان الشراء ثبت بغير حال
 كان له ان يطالبه بالثمن كمال وقد راجعنا الاجرة كغلا او رهن
 وجازي في قولهم جميعا وعن محمد رحمه الله في رجل اجاره من
 رجل باجر معلوم وفيه الاجرة وشوهدت الاجرة لاجل الاستاجر
 ودفعه اليه ثم انقضت الاجارة بوجه من الوجوه كان للمستاجر
 ان يرجع على المهر اعطاه من الاجرة خمسة مائة من السنة والارض
 في يد الاستاجر له اسباب للمستاجر بعض العقود عليه فلا يسأل الاخر
 بخصته من الدول ولو كان وجهه لم قبل القبض ارجع عليه ما
 ليس وهذا ظاهر استاجر من اخر شيئا اجارة لمولية مرسومة عليه
 معلومة بداره معلومة واعطاه مكن الدارم وناشر في تقاضيه
 العقد فالاجرة قبل بالدراهم لا بالناس لان التعجيل مشروط
 الطولية والاجرة قبل بالتعجيل في الاجارة الصحيحة فاذا قضت قبل
 الدارم وناشر كانت هذه مضاربة بدين سبق وجوبه وانما
 صحيح وصار المستاجر باع الدارم بدين سبق وجوبه وانما
 عالها بما لب الاخر بالدينين لا لدارم لان الاجرة لا تسلم باشتراط
 التعجيل في الاجارة الفاسدة فارتفع المصارف فلا يصح الاستاجر
 موقفا الدارم فلا يحل على الاخر ان يدفع له اية الفاضل المستاجر
 في السائل ان يتعلق به الاستاجر على المالك قال محمد رحمه الله ليس المستاجر
 رد ما استلج على المالك ولا على الذي اجاره يقين من المستاجر وليس
 هذا العارية بان رد المستاجر على المستعير والفرق ان الرد بمنفعة
 القبض فكل من كان منفعة القبض عايد اليه كان الرد عليه قال
 عليه السلام اخراج ليمان وقال عليه السلام نعم بار العزم ومنفعة

فمن

فهذا المستعير عايد اليه الاستعير لان المنفعة سلمت له مما ان كان
 مونة الرد عليه فلهذا كانت نفقة المستعير على المستعير ومنفعة
 المستاجر عايد اليه المهر فان حقه بتا كفي في الاخر فكل من مونة الرد
 عليه فان قبل منفعة ففمن المستاجر عايد اليه المستاجر انما انما
 بالقبض بغيره من الانتفاع فلهذا الشرح ثبات الاخر لان منفعة
 فوق منفعة المستاجر لان الماحل للاخر عين فانه يفي والماحل
 للمستاجر مجرد منفعة فانه لا يفي وما يفي حتى مما لا يفي فكان
 الرجوع في جانب الاخر فكان هو اول ما يجب الرد عليه الثاني ان يساوي
 الجانبان فلا يرد من يرد المستاجر من يرد المستاجر فيقول
 المختار على الاخر وان كان المستاجر يملكه ومونة الماحل للمال يقتضيه
 الاصل قال محمد رحمه الله في الاصل اذا استأجر الرجل رجلا بغير
 عليه شهر اياه معلوم فلهذا الرد عليه في مونة الرد عليه رب الرجل
 واراد بالرجاء بالرد عليه قال بالفارسية يستأجر فثقل قال
 المصنف وغيره في ذلك سوا في القياس في الاجارة والعارية
 يجب على رب المال في العارية على المستعير قال مشايخنا واول
 هذا اذا كان الاخر اجاره بان رب المال في العارية يجب مونة الرب
 على المستعير فاما اذا حصل الاخر اجاره بغير ان رب المال في مونة
 الرد على الذي اجاره مستعير كان او مستأجر لانه صار عاصبا
 بالاخر اجاره ومونة الرد على المقاصة وفي النوازل رجل اجاره من
 اخر مرسوما شهر البقي منه العصور وشروط على المستاجر ان يرد
 الى منزل المواجه فمضى المزارع فالاجارة فاسدة لان هذا شرط
 بان مقتضى العقد والشع ان موجب العقد ان يكون رد المستاجر
 على المالك ومثل هذا الشرط يجب فساد العقد وان لم يشر ذلك
 على المستاجر لا يفسد الاجارة فاذا دفع من عمله قبل مضى الشهر فعليه
 الاخر الى عمله الشهر وان كان استأجره بمرور يوم يكن اذا دفع من عمله
 مستحق ففطن الشرح عنه الاجر رد هالي صاها او ليرد هالي كمال
 على صاحبها بعد الدارم وفيه امسار ولا استأجره با او كميزان
 وقال له المهر ما لم يرد على حقيقته فلي على كل يوم درهم
 وفيه من قال الاجارة في الحجاب فاسدة وفيه الكيزان ما يرد
 بغيره اذا سمي الحجاب اجرا معلوما والكيزان اجرة معلومة ما صحت
 في الكيزان السمي وفيه الحجاب اجرة معلومة وفيه الكيزان ما يرد
 الحجاب لان حجابا كسرة وماله حل ومونة فاشترطه رد هالي
 المستاجر بوجوب فساد الاجارة واما الكيزان فليس لها مونة
 فاشترطه رد هالي المستاجر لا وجوب فساد الاجارة لان اشتراط
 رد هالي لغوا وقيل بفساد الاجارة في الكيزان ايضا لان رد

للشيخ



المستاجر على مالكه على كل حال فاشتتر المهر على المستاجر اشتراها لما لا
 يقتضيه العقد وانه منفعة لا حصة فدين لانه تجرى الماسكة في
 حال الكيثران ورد ما خصوه اذا اكثرته وفي كتاب البشر والبلاد
 الاجل فخص الدين الموصى في رجه اليه ليدفع اليه مكان كذا يد رجه
 واشترى الاجر على المستاجر ان يرد ما الي منزل الاجر قال الاجارة جارية
 بطريق الجواز ان يجعل الرد الى منزل الاجر مع الدرهم جرة الذهاب
 اليه مكان كذا فليكون المنزل من جانب المراجع شيان منفعة في
 نفسه في الرد الى منزل الاجر وفي نوادر ابن سكرية عن محمد رجه الله
 رجل استأجر من اخو دابة من موضع مسير من المصير الى موضع مسير
 داهيا وجاريا فان عليه ان يرد ما الي الموضع الذي استأجره منه وهذه
 المسئلة دليل على جواز هذا العقد فان محمد رجه الله قال على المستاجر
 الرد الى المكان الذي استأجره منه قال بن سكرية من اشترط معقرا فان
 يقول منزله مكان الايقاع في باب السلمان ذهب بها الى منزله واستأجرها
 من اهل كذا لاد الذهاب الى منزله في هذه العترة لا يدخل
 تحت العقد فيفسر بتعدي بالذهاب الى منزله فان قال المستاجر
 ان اركب من هذا الموضع الى موضع كذا وارجع الى منزلي فليس على
 المستاجر ان يرد ما الي المكان الذي استأجره منه وعلى المراجع ان
 ياتي بمنزل المستاجر وياخذ هاتمه لان عقد الاجارة اثنان لما كان
 الى منزل واحد فوجب الرد على المالك وعن ابن سكرية رجه الله فيمن
 استأجر دابة من مصل الى مصل فاستأجرها في بيته فها كانت قال
 ان امسكها مفرا ما يستحق الناس ليهبها امزهر فلا ضمان عليه
 ولا ضمان ان امسكها اكثر من ذلك فخرجت من الاجارة وهي مضمونة
 وعن محمد رجه الله انه قال بالضمن من غير هذا التفصيل وفيه ايضا
 رجل استأجر دابة امام معلومة يرهبها في المصير فانقصت الامانة فاستأجرها
 في منزله ولم يجد صاحبها ليأخذها فمضت فلا ضمان عليه من قبل انه
 ليس بتعدي في الامانة لانه ليس عليه ان يرد ما على صاحبها وانما على
 صاحبها ان يحمي حتى يعرضها فلو ان المستاجر ساق الدابة ليرد على
 المالك في منزله مع انه ليس عليه الرد فها كانت في الطريق فلا ضمان
 عليه ولا ذهب المالك الى بلد اخر وذهب هذا الزميل بالذابة ليرد ما
 على المالك فها كانت في الطريق كانه عليه الضمان ويضرب بالاجرة عن
 المالك فها صارت في المصير استأجر دابة ورد ما الى المنزل الاخر واراد على
 مربيها فربطها اذا غلق عليها فلا ضمان يعني اذا هلك او ضاعت
 كل من يفعل بها صاحبها اذا اردت عليه فاذا فعل المستاجر بغير اوله
 اردلها او صاحبها او اردلها مربيها ولم يرد ما او يعلق عليها
 فهو من يعني اذا هلك او ضاعت استأجر دابة التي سرق فذا

الي

الى بخاري فاذا دخل المالك في البلد يجب عليه ان ياتي الى بيت المستاجر
 في اول اجارة الدواب والله اعلم الفصل التاسع في اجارة المستاجر
 واجارته دفع المستاجر والمناخ الارض من الرب الارض من ارضه ويحل فيه
 الاجر الاول ارض مع المستاجر الاول اذا فسخ الاجارة الاولى هل
 ينفسخ الثانية قال محمد رجه الله والمستاجر ان ياجر البيت المستاجر
 من غيره فلا ضمان عندنا ان المستاجر ملك الاجارة فيما لا يتجاوزت الترس
 بالانتفاء به لان الاجارة لنيل المنفعة والمستاجر حق في المنفعة فام
 مقام الاجر فلا ضمان اجارة من الاجر رجه الله المستاجر ان ياجر
 اجرة باكثر مما استأجره به من حشيش ذلك ولم يرد في الدار شيئا
 اخر من ماله مما يجوز عقدا اجارة عليه لا يملك له الزيادة عند علمنا
 رجه الله وعند الشافعي رجه الله يوجب له الزيادة وما اذا زاد في
 الدار شيئا كان حصصها او يملكها وما اشبه ذلك وارجع ما استأجر
 شيئا من ماله كذا وان يعقد عليه عقد الاجارة يوجب له الزيادة ذكر
 الحنفية رجه الله في كتاب الحيل انه اذا كان المستاجر دارا لبيتها من
 التراب ثم اجرها باكثر مما استأجر لا يوجب له الزيادة وان اجرها باكثر
 مما استأجر وفي رجه الله الاجارة على الحشيش الدار يوجب له الفصل
 ذكره شيخ الاسلام رجه الله في شرح كتاب الحيل وان كان استأجر
 ارض فحق لها مساهمة ذلك زيادة يوجب له الفصل فان وكذا ذلك
 كل ما عمل فيها فلا يكون قايما بذلك زيادة ويوجب له الفصل وان كرت
 انوارها ذكر له صان انما زيادة نوجب عليه الفصل قال القاضي امام
 علي السعدي من اصحابنا رجه الله في هذا من دون بعضه بقدر
 هذا زيادة وقالوا انفس على المستاجر ان ياجر الدار يوجب له العمل
 فان ذلك زيادة ويعقبنه لا يقدرون هذا زيادة الاضطرار والرفع
 التراب وذلك نقصان فليس بزيادة ولو جاز ان يوجب الزيادة في
 هذا كما زان يقال اذا استأجر دابة وعلقها شاعرا ان يوجب
 له الزيادة فان لم يغير مالوا استأجر ارضا لا يمكن زراعتها لما فيها من
 التراب فرفع التراب ثم اجرها باكثر مما استأجر فانه لا يوجب له
 الفصل وان يبيع الزراعة على من وفي نوادر رجه الله اي يوسف
 رجه الله ان المستاجر يبيع منفعة واحدة فذا في اجدها شيئا
 وفي بعض النسخ واصل من اجدها شيئا ان يولجها باكثر مما استأجر
 جرها واذا اجار المستاجر الدار لاجل الجوز هل ينفسخ الاجارة الاولى
 بالاجارة الثانية ان الثانية تقيم اخذت في العلم فانه يعقبنه قالوا انفس
 قال الشيخ الامام سفيان لامة الجوز اي رجه الله هذا اطلاق لان الثاني
 فاسد الجوز طعمه والثاني لا يجر على رفع الفهم وها منهم من
 انه لا ينفسخ الاولى بالثانية ولكن اذا فسخ الاجر الاول المستاجر

الاجارة

الاصح



عن المستأجر الأول انتفت مدة الاجارة الاولى تنتهي الاجارة الاولى
لكن بعض الاول لان الثاني فاسخه الاول حتى ان بعض من بعض
المدة لو استمر المستأجر الاول المستأجر الاول واراد ان يطرد
ببعضه بقية المدة فله ذلك ولا يحل له الاجرة اذا انقضت المدة فلا أجر
من المستأجر بهذه الاجارة ولا أجر على ذلك حتى انتفت المدة فلا أجر
على المستأجر وان لم يقضه منه فعلى المستأجر الاول الاجر قال الفقيه
ابن الثالث رحمه الله ذكر في كتاب المزارعة اذا دفع ارضه مزارعة ثم ان
رب الارض اخذها مزارعة من المزارعة الثانية بالملك والاول على حاله
كذا في الاجارة ولو ان المستأجر اعاد المستأجر من المالك لا يستأجره
بلا خلاف بين المشايخ وفي المنتقى ابراهيم عن محمد رحمه الله رجل استأجر
دارا من المستأجر اخذها من صاحبه او اعادها منه بعض الاجارة
الاولى ولو استأجر من دفعها الى صاحبه مزارعة ان كان البذر من
قبل صاحب الارض انجز وهذه مناقضة وان كان البذر من قبل المستأجر
ما زود كمن رستم عن نواذره عن محمد رحمه الله انه لا يجوز دفع الارض
المستأجرة مزارعة الى رب الارض سواء كان البذر من جهة رب
الارض او من جهة المستأجر ولو استأجر من رب الارض بالدرهم ليعمل
في الارض جاز في نواذرين ساعة عن محمد رحمه الله رجل استأجر
من اخبر دارا او ارضاً او داراً المستأجر فيها ثلث اجرة من الاجرة او اعاد
منه كان مائة من الاجارة الاولى قال في نقل الاجارة في نواذرين
ساعة رحمه الله وعلى رب الارض حصص المستأجر من الاجرة قال الما
الشهيد رحمه الله هذه المسئلة دليل على جواز اجارة البنية وحده وفي
فتاوى النعماني رحمه الله استأجر من رجل داراً اجارة مائة مثلاً
من الاجرة الاولى لا تعد الاجارة الثانية وما اخذه المستأجر الاول من
الاجرة الاولى فهو محسوب من رأس المال والاجارة الاولى تنتقض
بالشهر الاول من الاجارة الثانية فاما فيما بعد الشهر الاول
شك النعماني رحمه الله في انتفاؤها مشقاً كما دخل شهر بعد شهر
يجب ان تنتقض الاولى قال القاضي الامام ركن الاسلام على ان يرد
رحمه الله نظير ما لو باع شراعي فان الثاني يملك الاول كذا في هذا
قال القاضي الامام شيخ الاسلام اكشافاً فيه ان العقد الثاني فاسد
ولكن يجوز ان يقع فاسد او يوجب انتفاض عقد وقع صحيح الا
تدرك ان المشتري اذا باع المستري من البائع قبل انتفاض هذا
العقد لا يعم ويوجب انتفاض العقد الاول على ما رواه خالد بن
صهيب عن ابي يوسف رحمه الله وذكر في كتاب البيع مسئلة
تذكر على ان المستأجر يملك الاجارة من المالك وهو رعاها من
له بقية غيره بعينه اذا اجر للعبد من اجنبي او وارث الموصي

له

له يجوز وجه الدلالة وهو ان الوارث قائم مقام المورث وقال الموصي
له بالعدة فقال المستأجر اذا اجر المستأجر من رجل ثم ان المستأجر
الثاني اجر من المالك قال القاضي ابو اعلي النسفي رحمه الله يحل عن
استدائه يجوز وهكذا اذا كرر المأجر الشهيد رحمه الله في المنتقى رحمه
الله ان الاجارة من المالك لا يجوز سواء كان المستأجر الاول اجر بنفسه
او اجره مستأجره قال رحمه الله وعليه عامة المستأجرين ذكر القصور
المعنى الشهيد رحمه الله في فتاوى الغاصب اذا اجر الغاصب من غيره بشر
ان المستأجر من الغاصب اجره من الغاصب واخذ منه الاجرة كان
للمغاصب ان يبيعه منه ما دفع اليه من الاجر لو جهن احداهما
ان اجارة المستأجر من الغاصب رد للمغصوب كما ان بيع المشتري
شراً فاسد امن بابعه جعل رداً للمشتري الثاني ان اجارة الغاصب
قد انتقضت فمسير المستأجر من الغاصب مواج من اجرة وارثه
لا يجوز وعلى هذا المستأجر من المالك اجر من غيره فان المستأجر الثاني
اخره من المستأجر الاول لا يعم اذا استأجر كما بان ان المستأجر دفع
الدرهم الى المأجر معاملة فهو ائتمار وجهه ان كان المالك باع الاشارة
كما احد الطرفين هاز وان كان ترك الاشئ بمعاملة كما هو الفرق
الاخر لا يجوز اذا استأجر اجارة فاسدة فاجر المستأجر من غيره
اجارة صحيحة فجاز اليه اشارة الفقيه رحمه الله ومن الثاني
من قال انه لا يجوز واستخرج الرواية من مسئلة ذكرها في كتاب
الاجارات في باب اجارات الدور وصورتها رجل دفع داره الى رجل على
ان يسكنها ويرمها ولا احلها واجر هذا الرجل من رجل وانهم
من سكني الدار ضمن الثاني بالانفاق وهذا اشارة الى ان الاجارة الثانية
لا تنقض الاولى انما كوجه الفئان على الثاني ولا ينقض الله سواء كانت
الشئ على يد المالك او ما ذكر في كتاب الاجارات ليس برواية في هذه
المسئلة لان ذلك ليس باجارة بل فروعاً لا يشأ ذكر الموصي في سبيل
الشرط لا انه لا يذكر كلمة الشرط وانما ذكر سبيل المشورة وان شأ
نعمل وان شأ نعمل فكان الاول مستعبداً لاستعبد المستأجر
لا يملك ان يواجر وان مسألتنا من تلك المسئلة لو ذكر المدة على
سبيل الشرط ولو كان هكذا اختلفت في العقد الاول اجارة فاسدة لا يبي
الضمان على الثاني ولكن الاجارة من الثاني على قول من يقول ان
المستأجر اجارة فاسدة يملك ان يواجر من غيره اجارة صحيحة
واذا كان الاول ان يبيعه الثاني كما اذا اشتري بشراً فاسداً
واجره من غيره اجارة جائزة بلان ما اذا اشتري بشراً فاسداً
وباعه من غيره بيعاً صحيحاً وفي النوازل عن ابي نصر رحمه الله
عليه ان المستأجر اجارة فاسدة اذا قبض الدار ليس له ان يواجرها

الاستعانة

من غيره ولكن لو اجرها استحق الاجر على المستاجر الثاني المستاجر
 اذا اجر من غيره او دفع الى غيره من اربعة فانه ان المستاجر فسخ العقد
 الاول هل يفسخ العقد الثاني يختلف المشايخ فيه والعقد ان يفسخ
 المدة او يختلف اما اذا اخذت فظاهر واما اذا اختلفت فلا
 لما في الاجارة الاولى يبين ان الثاني كان يفتنوليا في الاجارة
 من الثاني في هذه المدة وفي المدة بعد الفسخ الاول والثالث ملك
 ففسخ تصرف الفسخ وفي فتاوى الفعلي رحمه الله استأجر الرجل
 من غيره فوضعا اجارة طويلة فانه ان المستاجر اجره من غيره
 فان كان بغير اذن مولى الفسخ الحسب على المستاجر ما اخذ من
 العبد من راس ماله واما اذا كان العبد استأجره فان المولى فقد
 توفيق الفسخ الا ان يفسخه والعقد ان يقال ان استأجر العبد باذن
 المولى كان مستأجرا للمولى بنفسه وقد مر الكلام من قبل وفي فتاوى
 ابي الليث رحمه الله رجل اجاره من رجل كل شهر يدور به ففسخ
 باعها من اخر فان كان المشتري ما جره اخره الدار من هذا المستاجر
 فاتي على ذلك زمان وقد كان وعد المشتري البايع ان رد الثمن
 عليه وروى عليه واره وخصم عليه ما قبض من المستاجر ففسخ
 ما البايع بالدار واره واره وخصم عليه ما قبض من المستاجر ففسخ
 المشتري الاجارة من المستاجر كان ذلك اجارة وصار بمنزلة اجارة
 مستقلة وجميع ما اخذ من الاجرة فهو للمشتري وليس للبايع من
 الاجرة لا قليل ولا كثير لان الاجر واجب بعقد المشتري ومما افاده
 المشتري على رد الدار وعدم منه فان لم يرد وحسن وان افلاش عليه
 وان كان الشرط في البيع فالبيع فاسد الاجرة اذا اجار المستاجر من
 رجل اخر لا ينفذ الاجارة البايع في حق اخر حتى لو سئل في حق
 المستاجر الاول لا يلزمه التسليم الى المستاجر الثاني بخلاف البيع
 فان بيع الاجر المستاجر ينفذ في حق البايع حتى لو سئل في حق
 المستاجر لزمه التسليم الى المشتري انما لا ينفذ في حق المستاجر
 لا يكون للمشتري حق الاخذ من المستاجر ذلك لخصان رحمه الله
 مشكلة الاجارة في ادب الفاضل على نحو ما ذكر محمد رحمه الله في
 مشكلة الاجارة في ادب الفاضل الى الرجل اذا كان له ثلاث دواب
 من بعد ان الى البينة ان الاجارة لتعقد فيما بين الاجر والمستاجر
 الثاني وسما في الكلام بعد هذا ان شاء الله تعالى في المشتري
 في هذه المسئلة بالخصان ان شاء الله تعالى حتى انقضت مدة الاجارة
 وان شاع الامر الى الفاضل ويطلب التسليم هكذا ذكر في الزبادان
 واربعة من بين ما اذ اعلم المشتري بكونه مستأجرا او يعلم هذا
 فترك محمد رحمه الله وعلى قول ابي يوسف رحمه الله اذا علم المشتري

بكونه

بكونه مستأجرا لا يحرم وقد ذكرنا المسئلة في كتاب البيوع وان اراد المستاجر
 فسخ هذا البيع ذكر المصدر الشهيد رحمه الله في الفتاوى الصغير ان
 في ظاهر الرواية له ذلك وفي رواية الحماوي ليس له ذلك فاحال
 الى رهن الحامع للشمس الامية الملهو اي رحمه الله وفي شرح الاسمي اي
 رحمه الله انه ليس للمستاجر حق الفسخ وهو اختيار شمس الامية السرخسي
 رحمه الله وقلبي ذكر في شرح القدر في وفي الثاني وفي رهن
 الحامع للمسيد الامام اي شمس ورواية الاسمي في السلة وروايتان
 في رواية المستاجر حق الفسخ وهو العياشي وفي رواية للسري في حق
 الفسخ وهو الاستحسان وعليه الفقيه وانه اعلم الفصل الثامن
 في انقضاء الاجارة بعد لفظ وفي الحق ببقاء الاجارة وانقضاءها مع
 وجود ما ساقها واذ استأجر الرجل من اخر دارا شهرا فعليه
 احدى الشهر الاول وليس عليه في الشهر الثاني لانه سكنها في
 الشهر الثاني غير اجارة من الثاني فانه كانه سكنها في ذلك
 في عامة روايات كتاب الاجارات وذكر في بعض الروايات انه يجب
 عليه الاجر في الشهر الثاني ايضا قال مشايخنا رحمه الله ما ذكر في
 عامة الروايات يحمل على ان المالك الدار مبيعة للاستعمال لا يملكها
 اذا لم تكن معدة للاستعمال لا تكسب الاجارة في الشهر الثاني لانها
 لا عرفها وما ذكر في بعض الروايات يحمل على ما اذا كانت الدار معدة
 للاستعمال والعقد في الشهر الثاني ان يفتت نصا فقد ثبت عرفا
 والثابت عرفا كالثابت نصا وعن هذا قلنا اذا سكن رجل في دار
 رجل ابتداء من غير عقد ان كانت الدار معدة للاستعمال يجب الاجر
 وان لم تكن معدة للاستعمال يجب الاجر الا اذا انقضاء من صاحب
 الدار ما اجور وسكن بعد ما تنقضاء لان سكتنا حينئذ رضى بالدار
 بالاجرة قاله او في العدة للاستعمال انما يجب الاجر على الساكن
 ان اسكن على وجه العدة عرف ذلك عنه بغير في الدلالة فاما
 سكن بها ولم ينفذ وتاويل مشرقة كسكن او حانت بين رجلين
 سكنها جدها لا يجب الاجر على الساكن وان كان ذلك بعد الانقضاء
 وذكر في باب اجارة الحمام اذا استأجرها ما ليعمل فيه شهرا فعلى
 فيه شهرين فلا اجر عليه في الشهر الثاني لانه لا ينفذ في الشهر الثاني
 قال شمس الامية الحماوي رحمه الله هذه السلة دليل على ان في
 مشكلة الدار لا يجب الاجر دون العقد وان كانت الدار معدة
 للاستعمال الا ان يفسخ المستاجر او يفسخ المستاجر في الحمام وان
 كان الحمام معدا للاستعمال والعقد في الشهر الثاني في الحمام وان
 رحمه الله الحماوي في الحمام كالحدا في الدار وما ذكر في الحماوي
 علي ما اذا لم يكن الحمام معدا للخدمة ولا لساكن قد بينى الحمام للحمار

الألوثة

وقد بيني الحاجة لنفسه ثم بواجره شهر اربعين امرو على هذا الاعتبار
لا تكون مسئلة الحام بمائة الف درهم في الفناوي فان كان فيه
رجل يكون نوله باجر ولا يصدر في انه سكن بغير اجر وهذا لا يمكن
ان الخان غالباً يكون بعد الملك اقل من ان يكون بغير اجر وبذلك
يقضي محمد بن مسلمة رحمه الله وابو نصر بن سلمه والفقهاء ابو بكر ارجهم
الله فكان نصيب اجره الموقوف لا يحجب الاجر بنوله الا ان يتفقوا
عليه صاحب الخان فان اتفقا عليه واجابه واخرج الا ان يحسب ذلك
الاجر ولكن من حيث نزل لان حاجته بعد التقاضي دليل على
ان سكنه كان باجر فبعض من يتأخر زماناً قالوا الفتي على لزوم
الاجر لان الظاهر السكنى باجر فيجب اعتبار هذا الظاهر الا اذا اخرج
بما فيه بان صرح بأنه نزل لم يرفق الغصب او كان الساكن معروفاً
بالظلم والغصب مشهوراً بالنزول في مساهلة الناس لا يلحق بالجر في
تجنيده لا يجب وذكر بعد ما عالجنا في هذا القول فقال رجل له
هو انيت مشغلة جارا انسان وسكن في واحد منها بلعنه اجر
المثل ولو قال كنت غاصباً لا يصدر في انه اخرج خلا في الظاهر فهو
كمن دخل حاماً بغير ان يصدر صاحب الحام بالاذن وقال ذلك
على وجه الغصب لا يصدر في وفي الفناوي انما يفسره بغير فيها
التماريرون ولرجل فيها اجر باجرها منتهى ما يقارون بها نوا
فيها ولم يشاطر صاحب الاجار بسكنى فان لم يكن بالمعروف عندهم
ان من يشاطر عليه اودي الاجر فلا اجر عليه اذا عمل بغير اذن
رب الاجار لانه لم يوجد العقد لا صريحاً ولا دلاله وان كان المعروف
عندهم ان من يشاطر عليه اودي الاجر فاعليه الاجر لان المعروف
كالمسروق شران كان لهذا الجار حصة معروفة فيما يقع بغير
ذلك ولا يجب اجر المثل وفيما يتفق عن محمد رحمه الله في صاحب
الدار اذا تفرق الغاصب هذه داره واخرج منها وان تركتها
فهي عليه كحد الجارها الغاصب قد اصابها الخطية البدنية بعد ذلك
اشهر ولا اجر لان النازل لم يزل جاعداً ومعقوداً لا يمكن القول
بان عقاد الاجارة ولو كان منتهى اكد او لمعنى وما في المسئلة بحالها
كان سكنه رضاء بالاجارة ويجب الاجر من المالك اجره منه اجاره
مضانة وقد قبلها ولا اجره منه اجارته اجارته كل شهر بالغ
درهم فلما انقضت المدة قال رب الدار فزعتها اليوم والا فمضى
عليه كل شهر بالغ درهم فانما جعل في قدر ما يتقبل من اجره
منتهى اجر المثل وان فزعتها الى ذلك الوقت واجعلتها بعد ذلك
ذلك ما قال المالك لانه قبل في ذلك دلاله وفيما اثار ان النوار
رجل استاجر حوائطاً كل شهر ثلاثة دراهم مثلاً فلما مضى

والفتية المثل

شهر

شهر ان قال له صاحب الحائط ان رضى كل شهر خمسة دراهم
والا فزعت الحائط فافزع الحائط باسكن منه فعله بكل شهر خمسة
وسكنه رضاء ما قال له صاحب الحائط ولو قال المستاجر ان رضى
وسكنه لا يجب عليه الا الاجر الاول وفي فتاوى اهل سمرقند
ان اقال لعبدك بكذا تو اجره هذه العارة شهر اقال بدرهمين
فقال المستاجر لا بد من رضى فيها ومعنى الشتر يجب اجر المثل
لا بد اولى درهمين ولا يتلف من درهم والعمية انه يجب درهم
لان كذا وفي فتاوى ابي الكيث رحمه الله ومن رضى عن انسان
ان اقال الراعي لعصاة الغنم لا رضى عنك بعد هذا الا ان تعطيني
كل يوم درهم ورضاً ولم يقل صاحب الغنم شيئاً وتركه عنه معه لزمه في
لعل يوم درهم وترك صاحب الغنم ماله رضاء منه بما قاله الراعي
وفيه انما رجل استاجر اجير المثل بكذا كل شهر بكذا اشترى
مات المستاجر فقال الوصي اعمل عمالك كذا كنت تعمل فانما لا تجزى
عنتك الاجر ففعل اعل ماعمل الاجر في حصة الاول يجب في ذلك
تركه ومن حين قال له الوصي اعمل عمالك بكذا على الرضى ومن
حين قال له المستاجر اعمل عمالك بكذا على المستقر في الارض لم يجب
في تركه البيت المستقر لاجور التسمية منه والواجب على الوصي
وعلى المستقر اجر المثل اذا ادى المالك مقدار الشتر واطمن التسمية
اما ان اعلما بذلك فامر ان يعمل على ذلك فعليه السبي وفيه ايضاً
رجل استاجر من رجل جاراً بعشرة بغيرها جاد وبغيرها بوق
فقال الكار في الطريق انما المثل الجار جاد ان اقال المستاجر
بالعارة حمار له لم يوجبه له بغير او عده منه ولا يلزمه بذلك
شيئاً وكذلك لو استلزمه في الاجر فاجاب ذلك قال في الاصل
اذا استاجر دابة الى مكان منسي فزات صاحب الدابة في وسط
الطريق كان للمستاجر ان يركب الدابة الى المكان المستقر بالاجر وان
وصل الى ذلك فرفع الامر الى القاضي وفي هذا الفصل اشكال
لان المالك يمو اجره وموت الاجر يجب انتفاض الاجارة وانما
لا يتقضى لان المالك حاله العذر والاجارة بغير اذن بالعدوان
من استاجر بنفسه شهر او سنت المدة والمستاجر في وسط
البحر وانما بغيره بغيره اجارة مستندة لان بيعي حالة العذر
كان اولى وبيان الغنم بانه يباي على نفسه وماله لا لا يجب
دابة اخرى في وسط العارة ولا يكون منه فانه حتى يدفع الامر
اليه فواجره الدابة منه فانما يجب قال مستاجر رضى السبي
لو جرد دابة اخرى يحمل حوائطاً متاعه يتلفه العارة وكذلك
لو كان الموت في موضع وعنه فاحذر بدفع الاجارة لانه لا يرد

شهر

الأمانة

الى ابقا الاجارة مع وجودها بنا في البقا وهو موقوف الاجارة لا يمكنه
 المرافعة الى القاضي حتى يوافقوا الزاوية منه نص على هذا في الشروط
 واليه اشار في الاصل فانه قال في غير هذه المسئلة فاذا وصل
 ذلك يرفع الامر الى القاضي بعد اجراء امر بالمرافعة الى ان يصل
 الى ذلك المكان ولو كان الزرع في موضع فيه قاض لم يكن لنا خبره
 الامر بالمرافعة معني وقابله في ان كان المستأجر في ذلك
 المكان واقف عليها في المرفق كان مستأجر حتى لا يرجع على
 ورثة الكاوي بذلك وكذا اذا استأجر المسلمي رجلا يقوم
 على العاية فان اجاره على المستأجر ولا يرجع بذلك على ورثة الكاوي
 لان بفاق ولا يستأجر يحصل بغير ان الزرع يعتبر من
 بلي على الورثة في اذا وصل الى ذلك المكان رفع الامر الى الحاكم
 لان الاجارة قد انقضت الى ذلك المكان لانه زرع العذر لما وصل
 الى ذلك المكان واذا انقضت الاجارة بقيت دابة الغنم في يده
 بغير اجارة فرفع الامر الى القاضي فينقض القاضي ما هو مستأجر
 لورثة الميت فان راسي القاضي في ان يجره منه باسباب يعرف
 المستأجر نفسه امنا وراية الدابة فزيرة حتى يعرف ان الورثة
 يصلون الى عين ما لهم فان عرف انهم ان وصلوا لم يبقه من رعيهم
 ببيع الدابة ولكن ببيعها حقا للمالك على الغائب لا قسما على
 الغائب فان كان المستأجر قد عمل الاجارة في الدابة ونسبته
 القاضي الاجارة وبيع الدابة في يد المستأجر في رفع القاضي ما معه
 بائنة العينة على بقاء الدابة بغيره على الميت ومحمد القاسمي
 يدون البينة لا يقرن معنفة وشرا ونسب القاضي ومسا
 عن الميت لانه لا يبيع الا على المهر والمقاضي والية نصت الرعي
 عن الميت في غير وجهه انه في السيد الكثير مسئلة السفينة
 اذا انقضت مدة الاجارة في الفارة والحد والتسليم في سطر
 البحر وسئلة الرق الذي فيه الدابة اذا انقضت مدة الاجارة
 في الفارة ولا يجد المستأجر سفينة اخرى او زرع اخر واي الاجر
 ان يواجر منه وقد حضر الامام فالامام يجعل ذلك للمستأجر كل
 يوم بعد اشرط ان يكون هذه الاجارة من الامام وقد ذكر في
 سماعه رحمه الله في نوادر المسئلة عن محمد رحمه الله ولم يشترط ان
 يكون المواجر هو الامام بل بشرط ان يقول المستأجر استأجرت
 هذه السفينة كل يوم بكذا او بكذا من اجاره او بكذا ورفقه
 فان لم يجر بعد ذلك ان يملك السفينة او الرق استعان
 المستأجر بغيره ورفقه حتى ينزل السفينة والرق عليه
 الى ان يجد سفينة اخرى وزرع اخر وانما احتج الى انما العقد

في هذه

في هذه الصورة لان وضع المسئلة ان صاحب السفينة او صاحب
 الرق الى الاجارة صرحا وبهذه المسئلة تبين ان من سكن دار غيره
 اجارها اذا كان صاحب الدار يرضى بذلك وان كانت الدار مبيعة
 لا يستأجر الا اذا استأجر الساكن لنفسه فيقول استأجر كل شهر
 سكن اثم ليس في مسئلة السفينة والرق اختلاف الروايتين
 ما ذكر في السيد حول على ما اذا حضر الامام وما ذكر في نوادر
 من سماعه حول على ما اذا حضر الامام وفي الاصل اذا انقضت
 مدة الاجارة وفي الارض زرع لم يدرك حتى يده الى ان يجره
 ان يستأجر بجر المثل وكل مات اجاره او المستأجر في وسط المدة
 وفي الارض زرع ينزل الارض في يد المستأجر وفي يده ورثته
 بالاجر المسمى وفي المسئلة اذا انقضت مدة الاجارة في الارض
 زرع تركت في يده تاجر ماله حتى يجره على اول حرة فنقض
 الاجارة وقالت في الوقت اذا مات المواجر وفي الارض زرع تركت
 بالسي حتى يجره لان الحق الاول عاية معلومة في يده ورثته
 نفس الارض وانما اعتبر في الحرة الاولى لان طريق الترخا اما انما ذلك
 العقد في المصلح عما ذهبه اليه بعض المشايخ لان القول بانماحه
 والخمد من من ساعته في مزرعة الغنم وحاس الشجر عن ذلك وما
 يحد به العقد فيها لان حكم الباق في هذا الباب في كل حال ابتداء
 لان العقد الاول اذا بقي يبقى السهم واذا انقضت العقد في كل
 المثل واذا اختلف الحكم لا يكون عينا في العقد في الفصل
 ويحد به في الفصل الاول لان الحاجة في الفصل الاول الى ابتداء
 وفي الفصل الثاني الى البقا وانما كان فهو ضروري والثابت في
 بالضرورة لا بد من فيه النهاية فيقع على الحرة الاولى لهذا ومن
 هذا الفصل ان المستأجر من اخر زرع يجعل فيها خلا وانقضت
 الاجارة في المجر اجعل عليه بجر ماله انما يشترط على الاجارة
 الاولى وروي انه عن محمد رحمه الله في رجل استأجر ارضا سنة
 وزرعها ثم استأجرها للمستأجر بجره ورجل اخر حتى انقضت الاجارة
 وترك الزرع حتى يستأجره ويكون للشري فله على صاحب
 الزرع اجره مثل نصت الارض وفي الامالي عن أبي يوسف رحمه
 الله اذا انقضت مدة الاجارة والزرع فقل في حق من فيه حتى
 استأجره فله من الاجر بحسب ذلك ولا يتصدق في ربح الرب
 بالفصل وان انقضت مدة الاجارة والزرع فقل في حق من فيه حتى
 وردت على صاحبها فان خرج بعد ذلك ردت الى صاحب البذر
 فيكون له الزرع وعليه اجره مثل الارض وكذلك لو اخرجت فوا
 حتى استأجره وفي ثوابي اهل سمرقند اذا استأجر ارضا

السفينة



وغير من فيها اشجار ثم انقضا وقتها فعلى الواجر قيمة الاشجار معلومة
 لان حق المستاجر اشجاره وتقلوعه لان لرب الارض قلغ الاشجار الا انه
 يستخرج عن ذلك دينا لا يخرج عن الفارس كذا ذكرها هنا والقلم
 انه اذا انقضت المدة فكلرب الارض ان يطلب المستاجر يسعير ارضه
 اذا كان فيها عرس مخالفا ما اذا كان فيها زرع حيث يترك لان
 لا يراكم الزرع فيها ولا يخذلك الغرس وليس لرب الارض ان
 يملك الاشجار على الفارس اذا لم يكن في قلبه ان يتركها حتى يلا ارض
 زرعها ايضا فخرج من اخر بيتا ووضع فيه حبات خل وانقضت
 مدة الاجارة والمستاجر باي طير يبع الحانوت وان كان لكل بلع
 مبلغا لا يفسد بالخوف بل يوميرا القويك وان كان يفسد لا يور
 ويقال للمستاجر ان يثبت قرة الحانوت وان شئت فاستخره معه
 الى وقت ادراكه والمراد من قوله استاجر منه المجر باجر المثل عليه
 الا استجاره ابتداء بل مسمى لان هذا منزلة مدة ثقل المشاء
 وتكرير الدار والواجب هنا كاجال المثل دون الاجارة ابتداء ولو
 ما قاله جردا المستاجر قبل انقضا المدة ولم يفسد التعريف حسب
 المسمى اسمها او القباين ان ينجح اجر المثل كما بعد ان جردا
 المدة وفي فتاوى اهل سمرقند رحمه الله اذا انقضت مدة الاجارة
 وبعد ان انقضت فابعد المستاجر الدار بل سلك فيها سنة ثم حضر
 رب الدار لا يلزمه الاجر لما بعد انقضا المدة لانه سجنها لا يفسد
 ولو مات المجر فسكنها المستاجر اختلف الشايع فيه منهم من
 قال يجب الاجر لانه ما جنى من الاجارة وليس بما صاب كمنهم
 من قال هو فاصب في الشهر الاول بعد الوقت لانه الاجارة انما تملك
 صريحا او دالة وقد قدم الامر ان ويلزمه الاجر في الشهر الثاني
 اذا طلب صاحب الدار الاجرة وقبل اذا سكن بعد الموت بعد انقضى
 المدة فلا اجر عليه قبل الطلب واذا سكن بعد الطلب فعليه
 كما سكن بعد الطلب سواء كان في الشهر الاول او في الشهر
 الثاني وهذا القائل يقول لا فرق بين الدار المعدة للاجارة
 وغير المعدة للاجارة انما ذلك في ابتداء السكن على ما مر والامر انه
 يلزمه الاجر اذا كانت الدار معدة للاستغلال على كل حال كوفي
 الا ما لي عن محمد رحمه الله استاجر جردا فابعد راح معلومة سنة
 ورضها مات المجر قبل ان يستخمد الزرع واختار
 المستاجر الممن على الاجارة حتى يستخمد الزرع ولا اجر قبل
 فقال لا يبرر الحفيل من اجرة ما بقي الى ان يستخمد الزرع
 وعذرك لو لم يحب الاجر لكن مات المستاجر واختار وروى ترك
 الزرع في الارض حتى يستخمد لم يبرر الحفيل من الحفالة فان

قال

قال المجر لا ارض الا ان يكون الاجر على ورثته المست لان المال لا يورث
 بالاجر ليس له ذلك لانها تركة الاجارة الاولى والآخر في الاجارة
 الاولى في مال المست وطا بالاجر اول دفع كوله انقضت السنة فمات
 المستاجر والزرع قبل واختار ورثته ترك زرع فالاجر عليه في
 ماله دون مال المست استاجر جردا فزرع فيها زرع الله انما سجنها
 بعد الاجارة والزرع قبل هل يترك الارض في يد المستاجر اجس
 المثل الى ان يستخمد الزرع فقد قيل لا يترك لان المستاجر رضى
 بطلان حقه في الزرع حيث اقدم على الترخ عن اختيار وقد قيل
 يترك وهذا القائل يستدل بحسنة تركه ما حمد رحمه الله في
 كتاب الزراعة ومثورها رجل دفع ارضه مزارعة الى غيره واجر
 المزارع الزرع في اخر السنة والزرع يقال لم يستخمد واراد رب الارض
 ان يخذل الزرع لا يملك من ذلك وبذلك يستدل بهما اجارة في نفس
 الارض كما ان لا يستخمد مسانه لحق المزارع في الزرع ويبرر
 المزارع نصف اجر مثل هذا الارض وقد روى المزارع ههنا بطلان
 حقه في الزرع حيث اجر الزرع الى اخر السنة مع هذا ان الشرع حثه
 وانتهى الاجارة في نفس الارض كذا ههنا والله اعلم الفصل
 التاسع في بيان ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز هذا الفصل يشتمل
 على انواع من اجرة من يفسد العقد فيه لكان الجمالة قال محمد رحمه الله
 في الاصل اذا استاجر الرجل قدرا بعينه ليطبخ فيه اللحم فان
 بين الوقت وبين ان قال يوما او بين مقدار اللحم يجوز ان يسكن
 واحد منهما لا يجوز لكان الجمالة قال في الاصل اذا استاجر الرجل
 نفسيما من دار غير مسمى بان قال لعينه استاجر من نفسيما
 من هذه الدار او من هذه العبد او من هذه الدار او يمين نفسيما على
 قول ابي حنيفة رحمه الله لا يجوز وعلى قول ابي يوسف رحمه الله
 يجوز اذا عمل بالنفسيما بعد ذلك وهو قول محمد رحمه الله ابا على
 قول ابي حنيفة لا يشك انه لا يجوز لان المستاجر مشاع مجهول فان
 النفس المجهول لا يدري انه تلك او نفس اوريا ولهذا قال
 لورام نفسيما من دار المشتري لا يجر الاجر بالبيع لمائة البع قد
 ان المستاجر مشاع مجهول ولو كان مشاعا معلوما بان اجره نصف
 او الثلث لم يجوز عنده واذا كان مشاعا مجهولا او لم يجوز على
 قول ابي يوسف رحمه الله لا يشك انه لا يجوز لان جمالة النفس
 عند المشتري لا يبيع جوار البع عنده حتى قال اذا اشترى نفسيما
 من دار ولم يعلم مقدارها جاز ولم يجر ان اذا عمل بالنفسيما بعد
 ذلك ولا يبيع جوار الاجارة انما وان يبيع الجوار لا يملك
 هذه الجمالة على مذهبه حتى بعد ذلك ولا يبيع جوار الاجارة

البيع

انما اذا لم يكن ان يمتد لئلا الجواز لا يجر هذه الجهالة على مذهبنا بعد
 ذلك محمد الشيوخ الجواز والشيوع عنده غير مانع من جواز الاجارة
 وانما الاشكال على قول محمد رحمه الله لان جهالة النسب عنده يمنع
 جواز البيع فيجب ان يمنع جواز فيجب ان يمنع جواز الاجارة ايضا فان
 كان الشيوع لا يمنع الجواز على مذهبنا ولكن من شكنا من قال بان
 قول محمد هذا باق فيقول الى حنفية رحمه الله لا يقول الى يوسف
 لانه كما ذكر محمد فيقول الى يوسف فيقول الى حنفية رحمه الله لا يقول الى حنفية
 فيقول الى حنفية رحمه الله لا يقول الى حنفية رحمه الله لا يقول الى حنفية
 الى حنفية رحمه الله لا يقول الى حنفية رحمه الله لا يقول الى حنفية
 محمد في البيع ومنهم من قال قول محمد باق فيقول الى يوسف رحمه الله
 يعني جواز الاجارة على قوله واختلفوا فيها بينهم منهم من البت رحمه
 محمد رحمه الله عما ذكر في البيع لان جهالة النسب اذا منع جواز الاجارة
 لا يمنع جواز البيع ومنهم من لم يثبت جواز بيعه عن فضل البيع وقرئ
 على قوله لم يثبت الاجارة في البيع وهو اختيار اكثرهم رحمه الله والفرق
 وهو ان الاجارة تنعقد سبعة اشياء في حق المانعة والاحرة كحب عند
 استيفاء المانعة وعند استيفاء النسب معلوم فاما البيع فينعقد
 حال وجوده والبيع حال وجوده فيجوز قال رجل
 استاجرا راضيا ولم يذكر انه يزرعها ولكن لم يذكر ان يزرعها
 فالاجارة فاسدة لجهالة العقد وعليه لان الارض تستاجر لزرعة
 الحنطة وتستاجر لزرعة الدرة والارز والقنات في ذلك في
 حق الارض فانها فاضلة لم يبين شي من ذلك لا يفسد العقد
 عليه معلوما فان زرعها في حائل هذه الأنواع ومقتضى العدة والقاس
 ان يجب اجر المثل لانه استوفى العقد عليه في عقد فاسد وفي
 الاستحسان يجب المسمى ويقتضيه العقد بما لا يزال العقد فاسد وفي
 ما لم يعلم ما بالاستعمال والاجارة تعد في العقد في الاعتقاد فصار
 ارتفاع الجهالة وارتفاع المسمى العقد سدا فيجوز العقد وعلى هذا
 اذا استاجر دابة الى بعد ادائها لم يجرى بشرط عمل عليها
 فالاجارة فاسدة لان الاحالة متناهية وان اتممت قبل ان يجرى
 عليها شي ابطال الغرض الاجارة لان العقد فاسد حتى يفسد
 وانما له وان عمل عليها فليكن الناس على مثلها او هل في الطريق
 فلا ضمان لان عمل عليها فان صاحبها وان بلغ ذلك كان
 المسمى بغير المثل قياسا والمسمى استحسانا وقد مر وجه
 الغنايس والاستحسان في المسئلة المقدمه واذا استاجر الرجل ابلا
 الى مئة ليل عليها رجلا وما يملكها من الدواب والدرود وقد
 روي الكافي الرجلين ولم ير الدواب والدرود فهو فاسد قياسا على ما

الجهول

الجهول وفي الاستحسان يجوز وينصرف ذلك الى ما يحتاج اليه مطلقا
 في طريق ملة من الدواب والدرود لكونه معلوم فافهم فيتم والمعلوم
 عرفا لم يعلم بشرط وهذا ان الاستاجر امله ليعمل عليها كذا اذا
 من الدقيق والسويق وما يملكها من الخيل والارث وتعلق بها من
 التعلق من المظهرة وما اشبهها ولا يبين شي من ذلك فيقول الى
 القياس والاستحسان الذي ذكرنا واذا استاجر ابلا او جارا الخيل
 عليها الحنطة ولم يبين مقدار الحنطة ولا اشار اليها ذكر في الاستحسان
 رحمه الله في شرح كتاب الاجارات انه لا يجوز وذكر في الامية الخيل الى
 رحمه الله في شرحه انه يجوز وينصرف الى الاعتناء وهذا القول اشبه
 بمسئلة الخيل والارملة وقال محمد رحمه الله في كتاب الاجارات ان الاستاجر
 دابة لم يجرى عليها شئ من شئ فاضلها او يتركها في بيعها كذا
 يوم جاز لان يبين جش العمل الا انه لم يبين مقدارها وبيان جش العمل
 في الجواز الاجارة وله ان يجرى عليها مقدار ما يجرى الدابة وتطبق
 وما لم يجرى عليها مقدار ما يجرى قال وهو نظير ما لا يستاجر ما لم يجرى
 عليها مقدار ما يجرى ان عمل قدر ما يجرى قال رجل استاجر دابة او بيت
 وارتب له في يده حاله القياس ان يفسد الاجارة وفي الاستحسان
 لا يفسد وجه القياس ان الغرض من الدابة والبيت الانتفاع به
 ووجه الانتفاع مختلفه متناهية وقد يكون من حيث السكنى
 ووجه الانتفاع وقد يكون من حيث الحداد فلا يجرى ما لم يبين
 شي من ذلك كالمستاجر دابة الخيل ولم يبين ما يجرى عليها او
 استاجر المركوب ولم يبين من يركب وجه الاستحسان ان العقد
 عليه معلوم عرفا وهو السكنى لان البيت عرفا يبين ويواجر للسكنى
 فانصرف في مطلق العقد عليه لما عرف ان العلوم عرفا لعلوم
 شرطا فصار كانه استاجر دابة او بيتا للسكنى ولم يجرى بذلك السكنى
 انه يجوز ان يبين من يسكن لان السكنى منها يقع جنة التناوت
 بين ساكنين وساكنين بخلاف ما لو استاجر دابة الخيل والمركوب
 ولم يبين ما يجرى ومن يركب لان عمل يجرى على الاشياء وكوب
 يعقن الاشياء من غير معلوم عرفا فيصرف مطلق العقد عليه
 بل الخيل متعارف والخيل والمركوب متعارف في التناوت
 فاما يبين لا يفسد العقد عليه معلوما فلا يجرى جواز الاجارة
 واذا دفع الى شئ سار دابة وامره ان يشترى له كذا او كذا
 على ان يكون الدرهم المدفوع اليه له ذلك دفع اليه درهم
 وامره ان يبيعه ويظهر هذا الدرهم له او استاجر رجلا او اخر
 درهم كسبية او يشترى كذا فهدا فاسد لان البيع والشراء
 قد يمان بحالة واحدة وقد يمان بعد كلمات في مكان

العقود عليه مجهولا والحيطة في ذلك من وجهين احدهما ان مستاجر
 يوما الى الليل باخر معلوم يتبع له ويستتري لان العقود عليه
 في هذه الصورة المتبعة ولهذا يستحق الاجر متى شاء نفسه وقد
 صارت المنفعة معلومة ببيان الوقت المأبوت ان يملكه ان يبيع
 له ويستتري ولا يستتر له شيئا فيكون معينه بغيره عنه بعد
 الفراق من قبل بمثل ذلك الاجرة ان هذا استغناء البعد اجازة
 لا انتفاع ولهذا قال مستاجرهم بحكمه على لفظ العوض اذا اشترى
 في المشتري وبي جميع ما كان فاسكدا من ذلك اذا باع واشترى
 فله اجر المثل لا الجواز به السهم كما في سائر الاجارات والقياس
 له ذلك لانه بدل عمله فيقسط له كما يقسط قيمة المبيع للبايع
 في البيع الفاسد عند غير المشتري عند زوال العين لان ذلك
 ملكه لكن باسمه بشارته هذا العقد لانه معينه واذا استاجر
 بهما بالمال المسمى فيه المالى ارض له او الى حمله او استاجر مسكنا
 بالقياس ما استأجره او استاجر مسكنا بالقياس فيه غسالة او اجره
 لخصت فيها بولاه والنكاح سائر الاجرة لان العقود عليه مجهول
 اما في الفصل الاول فلا يملكه اجرا لما في كل المهر لا يستحق
 ذلك فلا بد من ان يستمسك ذلك ولا بد من ان يتفقوا
 وقد روي ما يتفق مجهول من غير الثاني مجهول ولا وجاله العقود
 عليه بوجوب فساد المبيع وعليه ان لا يكون للناس فيه تعامل
 فاما فيما عدا ذلك من العصور فلان المال ليس فيه من المال
 والموت قد يقل وقد تكثر قال الشيخ الامام شمس الامنة
 الحلواني رحمه الله المهر في العقد عليه في حشيش هذه المسائل ان
 الاجارات حوزت بخلاف القياس لما حقه الناس وهذه القسمة
 من اجارات الناس فتعمل بالقياس وروي من محمد رحمه الله ان استاجر
 مزرعة ارض معروفة ليس له ماء فهو حائز ولا يذهب الى المساجع
 من جوار العقد بالحيطة لانه لا بد من كمال الما من النهر والتشجيع
 فان اعين الموضع جاز وفي العيون لو استاجر نهر امانسا ولم يقل
 شيئا جاز ولا ان جرى فيه الماء وكذلك استاجر مزرعة معلوم
 مزرعة معلومة ولم يقل جاز ولا ان ليس له الماء ولو استاجر مزرعة
 ليرحمه في داره جاز ولو استأجره وهو في الماء ليس له الجوز لما قلنا
 واذا استاجر مزرعة من حايك لم يمنع عليه خذ عا واستاجر موضع
 حكة من الحمار لم يملكه بدل عمل عليه منها القنوط والخرج او استاجر
 حايك لم يملكه عليه ستنزه او استاجر موضع ميراب في حايكه لا
 يجوز رفعه من تحتها قالوا لا يجوز اذا لم يبين البناء والخدم
 والكرو والرتد حتى يكون العقود عليه مجهولا اما ان يبين

ذلك

ذلك يجوز ومنهم من قال انما لا يجوز اذا لم يبين مقدار الخدم
 والكرو والرتد حتى لا يجوز لكان الحكم اما اذا بين ما روي منهم
 من قال لا يجوز في كل حال والحق في هذا الكتاب يدرك على
 والمعنى ما ذكرنا انه من اجارات الناس ولو استاجر حايك لم يملك
 فيها الا وادى به على الا يترسم لنفسه بها سعيرا او نياحا
 لا يحركه اذ كره بعض مشايخنا رحمه الله لان هذا ليس
 من اجارات الناس وفي عرف ديارنا يعني ان يجوز لان الناس
 يعلمون ذلك في الفصليين جميعا وفي نواذرهم رحمهم الله استاجر
 وتدا لوتد به منعنا مع يجوز لوتدنا حايكه يدنو او حايكه تحت
 ليد وفي بعض النواذر استاجر وتدا لوتد بعضه منعنا لا يحرك
 معناه ونواذرهم ودان حايكه صاحب لوتد لان الاول من اجارات
 الناس والثاني ليس منها جاز ان الناس واذا استاجر حايكه بغير
 فهو فاسد في قول ابي حنيفة رحمه الله وعلى قولها لا يجوز من غير
 في العقد وروي في بعض روايات اجارة الاصل وهذا ان المستاجر
 مستأجر من مزرعة لا يشغل جميع الطريق وانما يشغل بعضه
 فاذا لم يبين ما يملكه منه ليدور وكان استاجر حايكه اشاعا فكانت
 المسئلة انما يملكه بعضه لويمن مكانا معلوما يجوز الاجارة بخلاف
 ركان الشيخ الامام الاصل الزاهد الطوافي كس يقول اذا لم يبين
 مكانا معلوما يجوز ان لا يجوز الاجارة بالاجماع لانه العقود عليه
 وذكر شيخ الاسلام في اجارات الاصل ان استاجر من اخر شجرة
 او خلا شجرة الدابة او يفسد الساب على اعصابها يجوز وفي
 القدوري من استاجر خلا او شجرة ان يفسد عليها ثابته لا يجوز
 لان هذا ليس من اجارات الناس وفي الاستغناء استاجر حايكه او
 او سطرها لم يمنع عليه ثابته حايكه ولا يفسد هذا اما اذا استاجر
 خلا لم يمنع عليه ثابته وانما ذكره دابة الى بغداد على انه
 ان يلعنه السبا فله رضا يعني بايرض من الاجرة فاجارة فاسدة
 لحيالة البدل وكذلك اذا استاجر حايكه او حايكه او حايكه صاحب
 الدابة فان قيل حيالة البدل انما يجب فساد الاجارة اذا لم يكن
 الحمار مشروقا لصاحب البدل فاما اذا كان مشروقا فلا الا
 نري ان من قال لم يمنع حايكه من هذه الدابة الى بغداد بعدد
 العبدان على انك بالخيار واحد اسبها شيت وبرد الاجر حايكه
 والاجر مجهول ولقد لما شترط الخيار لصاحب العبد لم يمنع
 ذلك جوار الاجارة قلنا هذا اهل ان اذا كان حشيش البدل معلوما
 وهما حشيش البدل مجهولا والقياس باي جوار الاجارة
 وانما جوزت لتعامل الناس ولا تعامل اذا كان حشيش البدل

محمول فيعمل فيه بنفسه القياس وهو ما حدث البذل محمول
 وغدا لكان تكرري ذابة محمول ما تكرري اصحابه كانت الاجارة فاسدة
 فلو كان هذا اذا لم يكن ما تكرري اصحابه مثل هذه الدابة معلوم ما
 كان محتملا فان كان بعض اصحابه تكرري مثل هذه الدابة بعشرة
 وبعضهم باكثر فاما اذا كان ذلك معلوما بان كان اصحابه بتكرري
 مثل هذه الدابة بعشرة لا يزيدون ولا ينقصون وتعد عدد ذلك كان
 العقد حائرا كالمواضع من غير ان يكون ذلك معلوما وتعد العقد او على مجلس
 العقد او على مجلس العقد وهناك السبع كما يركبها وهذا وان كان ذلك
 مختلفا فعملية وسر من ذلك يريد به ان آخر مثل هذه الدابة مختلف
 باختلاف الاحوال وقد يكون عشرة وقد يكون اكثر من عشرة وقد
 يكون اقل من عشرة فعملية الكسوف من ذلك نظر المالكين ومعرفة
 لخل الطرفين ذكر محمد رحمه الله في السير الخبر في باب من القتل
 الذي يستحق بالقتل ولا يستحق اذا اختلف فيه اذا قتل بغير
 العزم فقال الامير من حارب راسه حتى ينقصه فعلموا ان ريشهم
 قد قتل فتعرفون ذلك كذا فذهب رجل وحارب راسه فاشبه له
 اذا كان المشركون قد خلفوا احد ذلك المكان فلا يحتاج الى الميرة
 براس البطريق الى القتال وكان ينبغي ان يكون ثمانية
 الامير لانه استأجرة عمل معلوم منه متبعة للمساكين وليس
 هذا من اعيان الجهاد اذا كان لا يحتاج فيه الى القتال والاستسكان
 على مثل هذا العمل جائز والجواب ان هذا الاستسكان لا يفتقر
 اصلا الى وصف الصحة ولا لوصف النسيان لان الآخر محمول غاية
 المحالة وفي مثل هذا لا يتعدى الاجارة اصلا حاله قال الامير استأجرة
 واحد من اهل العسكر حتى يجر براس البطريق ولربعت احدا
 وهذا لان الاجارة انما تتعدى بوقف الصحة والنسيان اذا ارسل
 الامير من الامير بوجه القبول من الاجير لان القبول من
 الاجير اذا كان الاجير واحدا لا يعينه انما يوجد اذا وجد القبول
 من حملة العسكر لان الاجير فيهم وتعد راسه العسكر من
 جميع العسكر لكثرة راسه فلا يتعدى هذه الاجارة اصلا فلا يوجب ولو كان
 الامير عشرين واحدا من اهل العسكر فقال ان حينئذ يجر راسه ولو
 كذا فذهب ذلك الرجل وحارب راسه وقال الامير يخافه بلعنه انهم
 جاني براسه فله هذا في رجل منهم براسه فله اجر المثل لان هذا
 انعقدت الاجارة لوجه القبول ملك الاجير اذا كان الاجير واحدا
 من العزم اختلفت عبارة المشايخ فسم قال بعضهم الاجارة فاسدة
 لان الاجير محمول وهذا الغالب اذا كان الاجير واحد اعينه على
 المسمى ويقول ما ذكر محمد رحمه الله من وجوب اجر المثل جواب

ماذا اجير

ما اذا كان الاجير واحدا بعينه وعامتهم قالوا لا يجوز ان
 الاجير محمول وكذلك مقدار العمل محمول لانه لا بد من
 موضع مقدر هذا الطريق وربما يكون قد ساء وقته عند رايه
 لا بد من احده ام لا وهذا الغالب يقول ان كان الاجير واحدا
 يجب اجر المثل ايضا للمعنى الثاني والثالث فلو كان يجب اجر المثل
 لما ورثه المسمى ويكون ذلك في العينة وذلك في باب الاستسكان
 في ارض الحرب والقتل فيه ان اكل امير عسكر المسلمين
 في دار الحرب وقد اقاموا له في مملووه كسر فيها مقاتلون
 وانما كان فيهما النساء والصبيان والاموال فقال الامير من
 حارب المملوك حتى يقيم للملوك رجل حلفه هذا فحلفها قوم
 حتى اصبحوا فاعل رجل منهم مامس الامام لانه استسكان راعي
 حلفا متعة الغنم فانه ليس لمن اصاب الجهاد فهو وفقد
 جوار هذه الاجارة حتى اوجبه المسمى لعل من حلفه وان لم يكن
 الاجير معينا وقت خطاب الامير بعض مشايخنا قالوا يجوز ان يكون
 لان الذي تشتغل بالحلف يتعنت بالاستسكان به اجير اقل
 المسئلة المتعنت مع يجب ان تتعين الذي يذهب ويحيى ليراس
 بالذهاب والمج بالراس اجير بعض مشايخنا قالوا في مسئلة حلف
 الحصن الاجارة لا تتعدى حصن الحصن فتر ما معينين وانما يثبت
 في الزمان الثاني حتى يستغل بها فحلف المملوك في راسه الامام فهو
 في معنى الاجارة فحلف المملوك وذلك جائز في المسئلة المتقدمة يجب
 ان يكون كذلك ومعرفة المسئلة يتبين ان العزم في نسيان
 الاجارة في المسئلة المتقدمة المعنى الثاني والثالث لان في
 المسئلة الثانية لانه لما انعم الله على الثالث وهو جاهد متعدي
 العمل والعزم فصح الاجارة بجر المثل في العقد فيه وقد
 اصل ان الاستسكان راسه راسه مساهم بشرط خراجها على المستأجر
 فان هذا يجوز ولما كان هذه المسئلة في وجهين اما ان كان هذا المخرج
 خراج مستأجرة كلها بان كان المخرج يصفى ما يخرج الارض او ما
 اشبهه بان كانت قطعة في كل حديق دونه وان كان المخرج خراج
 مستأجرة كلها او بعضها فعلى قول المصنف رحمه الله يجوز
 لان خراج المستأجرة على المخرج فلهذا ان شرطه على المستأجر فقد
 جعله خروجه محمول كله او بعضه لان ما يخرج الارض فقد
 او يقول بشرط شرط لا يفتقر فيه العقد ولا وجه العاقدين
 وهو الاجرة متبعة وان اراد من المخرج ان لا يفتقر عن ذلك
 وهو ان يملك هذا الشرط بوجه نسيان العقد وعند هذا يجوز
 هذا العقد لان عند المخرج المستأجرة على المستأجر فقد شرط

سبعة

ال
 ال

نفسه ولا يفسد به العقد فان كان الخراج خراجا وطيفة كما قال العقد جاز
بلا خلاف بين العلماء لان خراج الوطيفة معلوم فيكون الاجرة معلومة
ومن مشايخنا رحمه الله من قال ينبغي ان يجوز وان كان الخراج خراجا
وطيفة لان النقصان عن وطيفة غير رضى الله عنه جاز اذا كان الفيد
ذلك بالاجماع وقد روي بعض مجهول لا يعرف وان اخراج الوطيفة
على الاجراء لاجتماع فاذ اشترط على المستأجر ان لا يفسد سرقا
لا يقتضيه العقد ولا أحد النفاذ من منه ومنفعة وهو الاخر
ففسد به العقد ولو كانت ارضا عشرية فاجرها وشرط الغش
على المستأجر جاز في قول أبي يوسف ويحذر منها الله لان العشر
عندها على المستأجر فقد شرط سرقا لا يقتضيه العقد فلا يوجب
فساد العقد وعلى قول أبي حنيفة ويحذر منها الله يجوز ان
العشر عنده على المالك فاذ اشترط ان لا يفسد المستأجر فقد جعل
ذلك احرارا نه مجهول وشرط سرقا لا يقتضيه العقد فوجب
فساد العقد قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير رجل استأجر ربا
بدرهم عام ان يكثر رجا ويرى ربه او يفسده او يترعها فهذا احرار
لان هذا الشرط يقتضيه العقد فان العقد يقتضي السقي واللوب
لان العقد يقتضي اربعة لا ينفك بالارض من حيث الاراحة قالوا الا
بالسقي والشراب واختلفوا في تفسير العليسة قال بعضهم ان
يردوا مخروبة وان كان تفسيره هذا فهو شرط مخالف للعقد لانه
شرط يعود منفعة الرب الارض بعد انفسها العقد وقال بعضهم
لتفسير العليسة ان يكثر رجا من لبن فيترعها وان كان تفسير
هذا قالوا لفساد يفسد بدرهم لانه في ذلك رجا يخرج الارض رجا
ما لكرا ب مرة فيخذ في يار طيفة فيكون هذا الشرط في مثل
هذا الموضع شرطا لا يقتضيه العقد ولا أحد النفاذ من منه ومنفعة وهو
رب الارض لان منفعة تبقى بعد مدة الاجارة فيوجب فساد
العقد حتى لو كانت لا يبقى لا يفسد العقد فاما اذا كانت الارض في
بلد محتاج الى تكرار الكرا ب واستراطا للثنية لا يحتاج تكرار
الكرا ب واستراطا للثنية لا يفسد العقد لانه لا يكون من
مقتضيات العقد وكذا اذا اشترط عليه ان يستريحها فان
كان السريتين من عند المستأجر فشرط عليه عينا فهو
مال وان كان يلقى منفعة العام الثاني يفسد لانه شرط سرقا
لا يقتضيه العقد ولا أحد النفاذ من منه ومنفعة وهو الاخر
وان كان لا يلقى منفعة الى العام الثالث لا يفسد العقد ولا أحد
شيخ الاسلام رحمه الله في شرح الامارات اذا اشترط على المستأجر
ان يرد ما ملو به بكراب في مدة الاجارة فالعقد فاسد لان

وقت

وقت الكرا ب مجهول قد يكون يوما وقد يكون يومين او ثلثه
ودلها الوقت مستثنى عن الاجارة لان المستأجر فدية عاملا للرب
الارض فهو وجهها مدة الاجارة فيفسد الاجارة والسيلة على
وجهين اما اذا قال صاحب الارض اجرتك هذه الارض بكذا اربان
بكذا بعد معنى البدة وفي هذا الوجه العقد جاز اما اذا قال اجرتك
بكذا على ان يكثر رجا بعد انفسها مدة الاجارة وفي هذا الوجه العقد
فاسد لان الملق الكرا ب الملقا ينصرف الكرا ب بعد العقد ففسد
العقد ولعن جواب الفصل في الما ندرهاها ولا يكون بكذا
رحم الله ذلك خراجا لثما هراثة عشر على رواية اخرى بخلاف ما ذكر
هنا وبخلاف اذا اشترط كربة الانها رضى المستأجر بفساد العقد
لان شرط ما لا يقتضيه العقد على المستأجر ان يقتضيه العقد ان يكون
كربة الانها رضى المالك لانه من جملوا المستأجر من الانتفاع فيكون على
الاخر فاشترطه على المستأجر بخلاف مقتضى العقد ومن سلكا بخلاف
من فرق بين الخداول والانهاء فقال اشترط على الخداول
مجهول لانه لا يبقى ارض بعد معنى السنة واما ان كربة الانها
يبقى بعد معنى السنة فلهيبر الاخر شارطا عليه فلا يحسن هو
بمنفعة الاول اصح واذا كربة دارا من رجل سنة بمائة درهم
على ان لا يسكنها الا اجارة فاسدة لانه شرط في الاجارة ما لا يقتضيه
العقد والمخرج منه منفعة فاذا المستأجر اذا السكن لم يستل ثبرا
الوضو والمخرج واذا سكن استل ذلك والعقد على ربه الدار ففسد
فكان في هذا الشرط منفعة لرب الارض من هذا الوجه وقال فحين
استأجر دارا او شرط على المستأجر ان يسكن هو سنة ولا يسكن معه
غيره فان الاجارة جازة والمخرج في هذا الشرط منفعة لانه من
سكن معه غيره ممثلي بغير المخرج والوضو اسرع مما يستل لرب
هو وحده ومع هذا يجوز الاجارة في هذه الصورة ولم يجوز في
الصورة الاولى قال شيخ الاسلام رحمه الله في شرحه لا بد من التاويل
اذ لا يبين بينهما فرق فيقول لا وبل الصورة الثانية انه اذا لم
يكن في الدار بغير المالك ولا بغير وضو ومثلي لم يكن فيها بغير
فلا منفعة للمالك جاز في هذا الشرط لانه لا يفسد ربا ساكن غيره
ان اكانت لهما هذه لانه ما يحتج على المالك فخراج ذلك على
المستأجر وكثرة السكان لا يوجب كرا ب ولا يفسد ولا وبل ربي
الصورة الاولى انه اذا كان في الدار بغير وضو وبغير المالك واذا
كان كذلك كان لرب الدار في هذا الشرط نوع منفعة وانه شرط
لا يقتضيه العقد فوجب فسادها ثم اذا فسدت الاجارة في
الصورة الاولى فمكن فيها مستأجر فعليه اجر المثل قالوا ما نلغ

رجل تكاري من رجل دارا رجل شهر بعشرة على ان ينزلها هو بنفسه
واهلها على ان يعمر الدار ويرمه ما كان فيها من خراب ويعلى احر
حارسها وما يات بها من رايته من جهة السلطان او غيره فالاحرار
فاسدة لانه جعل بعض الاحرار جهالة بوقوعها في المنازعة
المانعة من التسليم والتسليم وانه متى لم يوجد اليأس ولم يخرس
شئ من الدار حتى لا يحتمل الى الممرمة لا يدري بأي قدر يعظمه وجهالة
الاحرار ان قلت بوجوب فساد هذا الجواب صحيح في الغارة والنزاع
لان الغارة والنزاع على رب الدار وانها محمولة في نفسها فصار
هو بهذا الشرط شارطا لنفسه شيئا محمولا فلا يفسد العقد فاما اذا
احد الحارس فهو على التاكيد فلا يكون بهذا الشرط شارطا لنفسه
شيئا محمولا فلا يفسد العقد وان لم يسكنها فلا اثر عليه لان الاحرار
فاسدة والاحرار في الفاسد من الاحرار لا يستحق الا ما يستحقه المنفعة
وان سكنها فله اجر مثلها بالغاملة لا يفي وزنه الشئ المعلوم
والاصل ان العقد اذا فسد مع كون الشئ معلوما يجب احر
المثل ولا يبرأ على المسمى حتى ان الشئ اذا كان خمسة واجزا اثبات
عشرة يجب خمسة لا عشرة وهذا لان الشئ عندنا غير متقومة في
بنفسها او اعمان ثبتت له حكم التقويم بالعقد وقد فسد ما بها بالعقد
بقدر التسوية وامكن اعتبار التسوية اذا كان الشئ معلوما كانه
فما زاد عليه يفي غير متقويم على ما كان في واذا فسد العقد
بجهالة المسمى او لا تعدل المسمى بغير اجر المثل بالغاملة حتى ان
المسمى اذا كان خمسة واجزا المثل يجب احر المثل بالغاملة حتى ان
الناقص في هذه الصورة او وجدنا في كنهها بالعقد اعمان بلغت وتلك
اذا كان الشئ بعينه محمولا وبعضه معلوما كما في سلسلة الزمعة والثانية
بغير احر المثل بالغاملة لا يمكن بقدر القيمة بقدر المعلوم لانها ما
فقد ما هاهنا محسب انما هو ما هاهنا زيادة واذا تعدر تقويمها بجميع
المسمى وبالعقد المعلوم او جهتها في كنهها بالقيمة ما بلغت هذا هو
الكلام في طرف الزيادة على المسمى واما الكلام في طرف النقصان عن
المسمى يقول اذا كان الشئ معلوما بقدر وفقد العقد
سبب اخر من الاسباب ببعث المسمى عن المسمى حتى اذا كان احر
المثل خمسة واجزا المثل عشرة يجب خمسة واذا كان الشئ بعضه
معلوما وبعضه محمولا لا ينقص من القدر المعلوم حتى اذا في سلسلة
الثانية والمزومة اذا كان احر المثل خمسة يجب عشرة وهو القدر المعلوم
من المسمى لان فضيلة الثبات في كنهها اذا كان الشئ معلوما بقدر
لا ينقص من القدر المسمى لان فضيلة النافع تليق بسبب
التسوية فيجب القدر بزيادة ما لم يكن الا ان تزكك القياس

بضرورة

بضرورة وهو ان لا يقع التسوية بين الحاضر والفاقد ولا يجوز التسوية
بينهما وهذه البضرورة معلومة فاما ان كان المسمى بعضه معلوما
وبعضه محمولا لا اوجبا مقدارا للعلوم من المسمى ولم ينقص عنه
ولا يودي الى التسوية بين الحاضر والفاقد ان حكم الحاضر ان يجب جميع
المسمى واذا كان بعض المسمى معلوما وبعضه محمولا لا يجب بعضه
المسمى وهذا القدر المعلوم ولا يجب شئ من المحمول فلا يفي الجب
التسوية بين الحاضر والفاقد وعن بعد قلنا ان من استأجر من
اخر دار سنة بمائة على ان يسكنها بعين فسدت الاجارة لو سكنها
بغير المثل وان كان اجر المثل اقل من مائة يجب مائة لان اوجبا قدر
المائة لا يودي بمائة التسوية لان فيه بعض المسمى لا الكل لان المستأجر
سكن الدار ففعل هذا الاصل يخرج خدش هذه المسئلة والله اعلم
نوع اخر في فتن الحمار وما هو في معناه صورة فتن الحمار ان يستأجر
الرجل من اخر ثورا ليحمله به الحنطة على ان يكون لصاحبه فتن من
دقيقها او استأجر انسانا ليحمله به الحنطة يتفقد دقيقها او ثلثه
او ما أشبه ذلك فاسد لانه متفق عنه وروي عن رسول الله
عليه وسلم انه سئل عن فتن الحمار وقال النبي صلى الله عليه
وسلم لا يقع في اخر حنطة معروف لا يستأجره بشئ منه والعقبي
فيه انه جعل الاجر مائة وما لا يجعل بعضه ليق يخرج من حنطة
وانه معلوم في الحال وليس له حكم الوجود لانه غير واجب في الذمة لانه
وجب في الذمة ماله وجود في العلم والدول في العامة لا يمكن ان يكون
موجودا حقيقة لا عين او حكم الا الشئ والحيلة في ذلك لما اذا زاد
ان يشترط صاحب الحنطة فتن من الدقيق اذا لم يكن مائة
الى حنطة بعينه يجب في الذمة ولا خلاف ان يكون مائة مثلاً
التي يجوز ان يكون دينا في الذمة فان اجاز حنطة بعينه ربع
دقيق هذه الحنطة وانما شرط ان يقال ربع حنطة الحنطة ربع
الدقيق ليكون الاجر معلوم القدر ولو استأجر حنطة فتن
ما يبرح فيه فالاجارة فاسدة وكان على المستأجر احر مثل الحانوت
والما كبرن الاجارة اما لان ما يبرح محمول او لانه جعل الاجر بعض
ما كبرن من حنطة وان هذه الاجارة في الاصل ان صادفت حنطة
غير مشتركة بعينه وبين المستأجر في الاصل صادفت حنطة مشتركة
وهذا لانه لا شركة فيما ابتد العمل بالمال والحق في العمل والمحل
المشتركة لانه يجب بعض الاجارة العمل ولو صادف حنطة مشتركة
ابتداء وانما لا ينعقد الاجارة ولا يجب الا بالبيان بعد هذا
ان لا يبرح تعالى فاذا صادف حنطة مشتركة في الاصل والمحل
مشتركة في الاصل لم يبرح جميع العقد ومنع الاجارة ومنع ما يبرح

بضرورة

كنعين بن يحيى ومحمد بن سنان وغيرهما كان يفتون بحواز هذه الاجارة في
 الباب لتعامل اهل بلدهم في الثياب والتعامل في هذه الثياب يترك بها الثياب
 وخص به الاثر ويحوز هذه الاجارة في الثياب للتعامل في هذه الثياب
 النصف الذي ورد في فقهنا الحان لان النصف ورد في فقهنا الحان لان
 الحازك لان الحازك نظيرة فيكون واردا فيه دلالة فقهنا الحان لان
 بدلالة هذا النصف في الحازك فعملنا بالنصف في فقهنا الحان كان كنعين
 لا تركا اصلا في فقهنا النصف بالتعامل جاز في الاثر انا جازنا الاستمتاع
 بالتعامل والاستمتاع ببيع ما ليس منه وانما يفتون به ولكن قبل
 يجوز الاستمتاع بالتعامل في فقهنا النصف الذي ورد في النصف
 عن بيع ما ليس عند الانسان لان كنعين اصلا لان كنعين بالنصف في
 غير الاستمتاع قالوا وهذا الحازك في ما لم يتعامل اهل بلده ففتن
 الحان فانه لا يجوز ولا يكون لمعاملتهم غيره لاننا لا نعرف باعمالهم
 كان ترك النصف اصلا والتعامل لا يجوز ترك النصف اصلا وانما يجوز
 تخصيصه ولكن مشايخنا لم يحوزوا هذه النصف لان ذلك تعامل
 اهل بلده واحدة ويتعامل اهل بلده واحدة لا يخص الاثر لتعامل
 اهل بلده ان فتن ان يجوز النصف في فقهنا النصف في اهل بلده اخرى
 منع النصف في فقهنا النصف في فقهنا النصف في فقهنا النصف في فقهنا النصف
 نانه وجد التعامل في هذه البلاد كلها وانما في هذه البلاد كان
 للمبايع اجرم مثل عمله والشرك لمصاحب الغزل قال وكذلك في فقهنا
 بحازك الرجل في سفينة او على دابة لا يجوز وكما في هذه الفقه الاول
 الذي ذكرنا في الحازك لان الاجر معدوم وان الاجر معدوم
 موجود فعنا مشايخنا في الحازك في الفقه الثانية ان العمل في الانتها
 يقع في شي مشترك لانه بانقضاء العمل يصغر بعض التعامل ملكا
 للتعامل في العمل في محل مشترك وهذا يوجب الفسخ وان كان
 لا يمنع الانتها في شرح القدر وري وان اذ اذ في الرجل الى رجل دابة
 لم يملك عليها بالنصف فان كفل الحزام وحمل عليه كان الاجر
 للمتل والمصاحب الدابة اجرم مثل الدابة وان اجار الدابة لم يملك عليها
 فهو لرب الدابة ولهذا اجرم مثل عمله في مفارقة الاصل وان اذ في
 الرجل الى رجل دابة لم يملك عليها فهو لرب الدابة وان اذ في
 من فتن فتنها في حازك واخذت فتنها فان جميع هذه الدابة تكون
 لمصاحب الدابة وللعامل اجرم مثل عمله فنه عمل لان فتنهم هذا
 العقد مفارقة منعه لان جعل راس مال المضاربة فتنها
 الدابة مفارقة في العقد ولا يصح راس مال المضاربة وان اذ
 فتن رجلا فتنها فتنها فتنها فتنها فتنها فتنها فتنها فتنها فتنها
 احدهما اننا مستاجر العامل لم يجر دابته ليعصف اجرا الدابة وان

معدوم

بعد ومخير واجب في الذمة ولا غير مشا ر اليه فصار معنى فتن
 الحازك والثاني انه استاجره لم يجر دابته وانما يفتون به ولكن قبل
 وفي مثل ذلك لا يجوز ان كان العامل لم يملكها فاقلا وهذا
 العامل يفتون اولي بعد هذا انظر ان اجرا العامل الدابة
 من الناس وانما الاجرة ان اجرم مثل عمله لمصاحب الدابة لانه بدل
 منافع دابته الا ترى اننا لو هلك قبل التسليم بطلت
 الاجارة والاثري انما لو هلك ذلك على دابة اخرى او على غيره
 لا يستحق الاجر ذلك على ان ما اخذ بدل منافع دابته وقد
 اخرها دابة فيكون له فتن هذا بمنزلة ما لو امره ببيع دابة
 على ان يصفى الثمن لم يباعها كان كل الثمن لمصاحب الدابة
 لانه ثمن دابته كذا ههنا وللعامل اجرم مثل عمله لانه استحق عمله
 عوضا لما شرط لنفسه نصف اجرا الدابة فيكون له اجرم مثل عمله
 لما قسمت في الاجارة وهذا خلاف ما اذا كان العامل لا يجر
 الدابة من الناس وانما يفتون في الاعمال من الناس في تسجل
 الدابة فان الاجر يكون للعامل وعلى العامل اجرم مثل الدابة لانه
 اذا عمل الاعمال من الناس فما اخذ من الاجر يكون بدل عمله
 لا بدل منافع الدابة الا ترى انما هلك الدابة في هذه الصورة
 قبل التسليم لا يتحمل الاجارة والاثري ان له تحمل على دابته اخرى
 او على غيره فدل ان الاجر بدل عمله فيكون له وعليه اجرم مثل
 عمل الدابة لانه استعمل دابة الغير باذنه بدل اجرم مثل
 دفع الرجل الى الرجل يغير النصف به الا وبيع على ان يارزق
 انه تعالى في ذلك من شي فتنه فتنها فتنها فتنها فتنها فتنها فتنها فتنها
 لا بعد رخصه هذا العقد مفارقة لانه جعل راس مال
 يتعين بالتعيين وهو منافع الدابة فتنها فتنها فتنها فتنها فتنها فتنها فتنها فتنها
 لانه جعل الاجر يصفى من ما يبيع من اما فتنها فتنها فتنها فتنها فتنها فتنها فتنها فتنها
 اما محمول فكان الاجر محمول او ان جعل الاجر بعض ما يحصل
 من عمله وكان في معنى فتنها الحان بعد هذا القول ان العمل
 الرواية واما ما كان الثمن كله للعامل لانه بدل الما يدل
 منافع الدابة الا ترى انما لو هلك الدابة قبل التسليم لا يتحمل
 البعول له هلك الما قبل التسليم بدل البعول انما يدل انما يدل
 كان يجره للعامل وعلى العامل اجرم مثل البعول والرواية
 خلاف المسئلة الاولى لان ما اخذ العامل فهو بدل منافع
 الدابة فيكون لمصاحب الدابة وللعامل اجرم مثل عمله صاحب
 الدابة وهكذا الجواب اذا انطأه شيكة لم يبيع به على ان
 ما صار بها من شي فتنها فتنها فتنها فتنها فتنها فتنها فتنها فتنها

سبحانه

البز فاصاب بالافان جميع ذلك لصاحب البز ولصاحب البيت
 عليه اجر مثل البيت واعلم بان هذه الامارة فاسدة لانه لم يذكر
 فيها مدة ولا ان الاجر هو نصف ما يربح فهو فاسد
 الامارة كان على العامل اجر مثل البيت فكان ما صاب العامل
 من المال له لانه بدل بزه ولو كان صاحب البيت دفع البز
 البيت لاجر ويحتاج فيه البز على ما رزق الله تعالى من شئ
 فهو بمنزلة فاسد لان الكثرة مهولة واذا اجر البيت
 واخذ الاجرة فكان الاجر كله لصاحب البيت لانه بدل فنافع
 بينه وقد اجره ما دونه لانه استاجر لغيره اجارة فاسدة
 فاذا استوفى عمله كان على رب المال مثله بخلاف المسئلة فان
 شئ ما صاب العامل من المال يكون كله له بدل بزه اما هنا
 بخلافه وفي فتاوى النجاشي استاجر رجلا لحصد له العصب
 في الاجرة على ان يعطى له اجر خمس جزيات من قصب هذه
 الاجرة لا يجوز لانه في معنى قفيز الطمان ولان الجزيات محمولة
 وان عين خمس جزيات وقال استاجرني بهذه الجزيات
 يجوز ولو لم يصف الاجر ان قصبه الاجرة قد قال استاجرني
 على ان يخلص هذه الاجرة بخمس جزيات من القصب لا يجوز
 لمقالة الجزيات بخلاف تدرية الكدر واحسا القطن حيث
 يجوز ان كثر في اخر منطقة او قطن من غير ان يصف الى
 منطقة الكدر او الى القطن المكني واذا كان لا يجوز اذا
 اصف السبب والفرق ان هناك القصب عند الامانة ليس
 هو المحالة لان المنطقة والقطن لا يتفاوت بينهما بل القصب
 كونه في معنى قفيز الطمان فاذا لم يصف لم يكن في معنى
 قفيز الطمان والمحالة بعد الامانة لا يجوز وعين حد المحالة
 فلا يجوز ومن جلت مساب قفيز الطمان ان كان دفع الى اخر
 بكرة بالعلق ليكون الحاد ثببتهم بالحاد لصاحب
 البقرة وعليه اجر مثل عمل المدفوع اليه وثن العلف وهذا
 لان المدفوع اليه غير متصرف فيما صاب لانه اشافعل ذلك رجا
 ان يسله نصف الحاد في كل سنة له نصف الحاد ليعسا
 العقيد يكون البدل محمول قال ولو مضى على ذلك زمان ما
 واحد بعض المدفوع اليه بعض الكثر فضلا والعرض قائم
 في بده فما كان قائما يد من الكثر فهو له الحاد والآخر المدفوع
 اليه فضلا فهو له ثمن البز فان قلنا حتى انما له ثمنه لشدة
 الاسم والعين وعلى المدفوع لصاحب البقرة مثل ذلك المكني
 لان الكثر مكني وما ذكر من انقطاع حق المال عن الحاصل

مشكل

مشكل لان الاسم والعين وان تبدل ولكن ينعى ما دون قد من
 جميعه المالك وعلى هذا دفع الدخالة الى رجل يكون السبب
 بينهما فلو ان المدفوع اليه دفع اليه البقرة والدخالة الى رجل
 اخر بالنصف فله في يد المدفوع اليه الاول فنامن لان العين
 امانة عنده وليس لامت ان يدفع الامانة الى غيره من غير ضرورة
 فلو دفع المدفوع اليه البقرة الى رجل فامان ان يملكه لمكان العرف
 وفي الفتاوى امرأة اعطت بدنا لعلق له امرأة بالنصف فقامت
 عليه حتى ادرى لعلق لصاحب البقرة لانه حدث من يدرة
 ولما على صاحب البقرة البدن في الافتراق واجر مثلها وفي اجارات
 الفتاوى اذا دفع بدرا لعلق الى حصة واختار على ان العلق
 بينهما اكلان فلهما خرج الدود ففوق هذا اختر هافك لهما ادفعوا
 الدود الى البدر وانما يد منه وهما كاذبان وقد خرج العلق كله فعلق
 عليه لهما ولهما عليه ثمن البقرة وان كان له قيمة واخر مثلهما
 في ذلك وفي مقاربة فتاوى ابي الليث رحمه الله اذا دفع البقرة
 لاد السقوم عليها ليعتقها على ان العلق بينهما نصفان
 فخرجت له المقاربة فعلق العلق لصاحب الدود عليها
 اهل مثل العاملة وثن الاوراق ولو عصب من اخر دود البقرة
 او بعض الدخالة فامسكها حتى خرج العلق والفرق لمن يكون العلق
 حكمي فمنهس الامانة المدفوع اليه رجلا لانه قال ان خرج بنفسه فهو
 لصاحب والمجدة في جلت هذه المسائل ان يبيع صاحب البقرة
 وصاحب الدخالة والبقرة نصف الدخالة والبقرة من المدفوع
 اليه ويبيع من الثمن فكون المشتري وما يخرج بينهما نصفان
 رجل له عنده في مصر اخر قال لرجل اذهب الى فلان واطالبه
 بالذي عليه فان قبضته فذلك عشرة من ذلك ففعل عليه اخر
 المشكل لان هذا في معنى قفيز الطمان في بيع هذا العبد فوجب
 اجر البز والله اعلم
 بقية قال محمد رحمه الله اذا استاجر الرجل ارضا فبازر او رتبة
 او قصب او شجر او حرم مما منع الزراعة فهو فاسد لانه اجر
 ما يمكن تسليمه الا بغير رتبة لانه لا يمكن تسليم الارض الا بفتح
 الاشجار والمزروع وفي قلغ الاشجار والزرع من راي الاجر لان
 الاشجار على ملك الاجر ومثل هذا ان يجب فساد العقد كما في
 بيع العين لا يترتب له الاجر ببيع الحذر في السقف واما الحذور
 لانه باع ما لا يمكن تسليمه الا بغير رتبة في عين ما دخل
 تحت العقد كذا هو هذا من الزرع المذخور في هذه
 المسئلة الزرع الذي يجب لا يضره الحصاد ذكر شيخ الاسلام

مط

السبب

جائزة
ص

في شرح كتاب الأعارات انه يجوز وبومر الاجر بقلع الزرع وهكذا
ذكر القصد والشاهد رحمه الله في كتاب الأعارات وهو تفسير مالو
اجر في ارضها منافع الاجرة فان الاجرة وحسب الاجر على التفرع
كن اهكذا اروي عن محمد رحمه الله وذكر القاضي الامام ان على المشتري
رجم الله فيما اذا استاجر بئسا مشغولا لا يمنع من الاجرة كذا تطلق
ان الاجارة جائزة والاسلم لا يصح ولكن لغني به حتى وجدت رواية
عن محمد رحمه الله ان الاجارة لا يجوز وجعلها كارض فبما ازرع ومن
اجرا راضا فبما ازرع لا يجوز فان كرمها وسليما لا يقع ايضا خلاف
ما اذا باع حذفا في السقف فثان محمد رحمه الله بقدر على فساد
هذا الحق وهكذا حكى عن الشيخ الامام شمس الامية الجليلي
رحمه الله ان هذا العقد فاسد بعضه مشايخنا قالوا انه موقوف
الى تفرع الارض وقاسوا بهذه المسئلة على مسألة بيع المذبح في
السقف والحاكم الشهيد مال الى ظاهر ما ذكره محمد رحمه الله في
بين هذه المسئلة وبين بيع المذبح في السقف وفي القدر وري
ان الاستاجرا راضا سنة في ارضه فاجارة فاسدة فان قلع وقب
الارض راضا راضا راضا فاجارة فاسدة على ما اذا باع في
المذبح في السقف فثان محمد رحمه الله وسليما الى المشتري وان اجازها
قبل ذلك فابطل الى كذا الاجارة فاسدة فاسدة فاسدة فاسدة
بالجواز ان شئت فقل على ملك الاجارة وحده اجارة فاسدة
وان تشارك هذه هذه بان ذكره القدر وري في المذبح اذا كان
وارا دعوى الاجارة في ذلك فالحيلة في ذلك ان يدفع الزرع
اليه معاملة ان كان المذبح لرب الارض على ان يدفع يعمل المذبح
اليه في ذلك بنفسه واجرايه واعوانه على ما يري في الله تعالى من
العلة فهو بينهما ان من ماله سهم سهم من ذلك الدافع وشعبه
وسمعون سهمها المذبح في الله تعالى له الدافع الى ان يصرف للسهم
الذي له الى مونة هذه الكسبة او الى شيء لم يجر الارض منه
وان كان الزرع لغير رب الارض ينبغي ان يجر الارض منه بعد
مضى السنة في المذبح في المذبح وتضمن الاجارة معقاة الى وقت
في المستقبل وفيه اخرى ان كان الزرع لرب الارض ان يبيع الزرع
منه بئس معلوم ويقتضى ان يجر منه وعذالك الحيلة في
السهم والحكم بدافع الاشجار والكريم معاملة ان يبيع الاشجار
والكريم منه ثم يجر الارض منه وان ادفعته الاجارة على مشايخ
في كرم او ارض فيها فالحل حتى احسنه فيه الى بيع الاشجار
لا بد من بيع كل الاشجار وبيع السهم كذا لا يجره وسليما
حبس هذا في فصل الاجارة الطويلة ان شائت الله تعالى

وكان

وكان الشيخ الامام اسما عبد الزاهد رحمه الله يقول ان الاستاجر
ارضا فبما اشجار وان كانت الاشجار راضا الارض لا يجره
ويحذر في المزارعة وان كانت في نواحي الارض على المشتري
المزارعة وان كانت وسط الارض على المشتري ان يصغر ثلث مثل
الثالثة التي مضى عليها حول الاجرة وان كان المشتري
الشجرة عقيمة لا يجوز ارض فيها رطبة اشترى رجل ماعلى
الارض من الرطبة لمحمد فانه استاجر ارضه لا يجوز ان يبيها
وبين الارض في السقف للمواجر وكذا ان كان في الارض شجرة
فاشترى ماعلى الارض لمحمد فانه استاجر الارض لا يجوز ان
اشترى الرطبة باصلها او اشترى من الخيل باصلها لمحمد
واستاجر حذفا وان استاجر البنادون الارض فبما رواتها
قال الامام على المشتري رحمه الله ان يجر ارضه الله يقول لا يجوز
اجارة البنادون الارض وري عليه اجارة الغنم فان ذلك
جائز فله يجره له العرف وان اشترى ماعلى رويس الاشجار
ولم يدرى بعد ثمن استاجر الخيل لتركيبه الطلعة معلومة
فيعمل حتى يدرى الطلعة فان الاجارة باكله ويرجع بالاجرة اذا
نقده ويحب له ما زاد في الثمار ما يملان الاجارة فلا تله هذه ليست
من اجارة ان اتانس وكان المستحق بهذه الاجرة الاجرة التي يحدث
في الثمار من الخيل وانما اعان لا منافع وجواز الاجارة مقصور
على ورودها على المنفعة وما يتطلب للمشتري الزيادة لان الاجارة
من صاحب الخيل او للمشتري بالبرك فالاجارة ان يملان
فالادون لم يملان فكانت الزيادة حاصلة من خيل البائع فان
البائع ولو اشترى رجل من رجل فصلا لمحمد او الحقل العقد
حتى كس الشرا في استاجر الارض مدة معلومة لترك الخيل جاز
بجواز مال الاستاجر الخيل مدة معلومة لترك الخيل جاز
لا يجوز والفرق ان الاجارة صعدت من اهلها معقاة الى محلها
فالارض محل الاجارة لانها ما يمكن الانتفاع بها معقاة
مطلوبة من الارض وهو السقف والزراعة وغيرها من المنافع التي
ما في الساق ان هذه الاجارة اختلفت الى محله وقد خلت عن نفسه
في ان يخلو الخيل لانه ليس الخيل مطلوبة من الزيادة التي
تصل بالهجرة وهي اعوان وانما يعتبر الشيء محلا للعقد باعتبار
معنى مطلوب من ذلك الشيء وان كان المطلوب من الخيل
العس لم يكن الخيل محلا للاجارة فلهذا المبحر وان ترك هذا الاستاجر
حق بلع الزرع يجب الاجر للبائع فلهذا الزيادة لقيمة الاجارة ولو
كان المشتري في التخييل استاجر الارض الى ان يدرى

طل

ولم يذكره مدة معلومة فالأجارة فاسدة لمخالفة الدعة فان تركه
 في الأرض حتى ان ركله اجر المثل لانه استوفى المنفعة بالاعارة
 ففاسدة بخلاف الفضل حيث لا يجب الاجارة هناك اصله ان هناك
 بطلت الاجارة لعدم العفو وعليه وهو النافذ فلا يجب الاجارة اصله
 انما هي بخلافه قال وبقيت له من الزرع بقدر البذر وما قهر من
 الاجر لان هذا راس مال المولى ليس يربح فطبعه فلو كان طيبا وينتفع
 بالفضل فرق بينه وبين اجارة المثل في هذا الوجه حيث لا يجوز
 مع ذلك يوجب له الفضل والفضل بينهما ما اشأ الله به من جهة اللطف
 الكتاب وهو ان الاجارة من البائع اذن المشتري بالترك الا ان اجارة
 المثل غير مشروعة بحال من الاحوال فربما كان منعقدا
 بوصف الشئ فكان باطلا وباطل وجوده والقدم بمنزلة بغي
 الاذن بالترك مطلقا غير فاسد فلهذا يطبق له الزيادة فاما
 اجارة الاراضى فلما هو اذن في الحيلة لكون الاراضى محل الاجارة
 وانما فسر في الاجارة هي القوت شرط المحرر وهو لو لم يدر
 غير معلومة فانه قد فاسدة والناسبه ليس بالخيال
 هو معتبر كقول في فساد الامور الذي تمت في ضمن الاجارة
 فحصلت الزيادة في ملك البائع بطلت اذن فاسد فلهذا لا يطبق
 له فساد الفرق بينهما هكذا ذكرنا في قول ابي حنيفة في
 رخصه الله واما على قول ابي يوسف رحمه الله بطيبه الزيادة في
 الوجوه كما على ان شرط طيب الزيادة فسد الثمن وقد وجد في
 هذه الوجوه كلف والله اعلم نوع آخر في الاستئجار على الطاعات
 واذا استأجر رجلا ليعلم القرآن او ليعمل ولذة القرآن لا يجوز ومغناه
 لا يتعقد اصلا حتى لا يجب للاجر من محال من الاحوال هذا هو جواب
 الغتاب وانما لا يجوز في الاجارة وقعت على عمل ليس في وسع الاجير
 ابتاؤه لان التعليم انما هو بالتعلم كالكبير بالانفسار والتعليم ليس
 في وسع الغلام ومثاله قلته الاجارة لا يجوز لان العلم مع التعليم
 يشتركان في منفعة التعلم وفي هذا الاستئجار لا يجوز او مشايخنا
 حوزوا الاستئجار عن تعليم القرآن اذا فسر لذلك مدة وقتر
 بوجوب المسمى عند عدم الاستئجار اصلا وعند الاستئجار
 بدون ذكر الدعة افترس بوجوب ذكر اجارة المثل قالوا وانما ذكره
 تعلم القرآن بالاجر في الصدر الاول لان جملة القرآن كانوا
 قديما وكان التعليم واقفا حتى لا يذهب القرآن واما في زماننا
 حلة القرآن فربما يقع التعليم واحدا في الاستئجار وعليه وذكر الشيخ
 الامام ابو بكر بن الفضل رحمه الله كان ابننا حوزون من الصغار
 كبروا دون ذلك ويقولون انما ذكره المتقدمون ذلك لانه كان

والدعوى

للعلم

للعلمين عظام من ذلك المال كما لو استغنى عن المال من معاشه
 وقد كان في الناس رغبة في التعلم بطريق الحسنة والتعلمين
 مبررة في التمازاه والاحسان من غير شرط واما اليوم ليس لم عطيات
 من ذلك المال والتعلم بشغلهم عن اكتساب ما لا بد لهم من امر
 المعاش وانقطع رغبة المتعلمين في الاحتساب ومجازاة المعلمين
 من غير شرط واما اليوم ليس لم عطيات من ذلك المال والتعلم
 بشغلهم عن اكتساب ما لا بد لهم من امر المعاش وانقطع رغبة المتعلمين
 في الاجارة على الحيلة المرسومة وهذا الشخص انما استغنى
 المشايخ وكذا بقى نحو الاستئجار على تعليم النسخ في زماننا والاستغنى
 على الاذن والاقامة لا يجوز لانه استئجار على الاجرة شرعية
 لان المقصود من الاذن والاقامة ان العلاقة تجارة وانما مقصود
 وهذا النوع كما يوصل للمحتاج يحصل الاجر وهذا الاستئجار على
 والعز ووسيلة المعاشات لا يجوز لانه لم يأت لوجوب على الفاضل جنة
 الاجير عليه ولا وجه له لا يحد الاجر على الطاعات وكان
 الشيخ الامام شمس الدين الحلي رحمه الله والفاضل الامام وكن
 الاشارة على السعدى رحمه الله لا يشترط كمال الاستئجار اعلى
 تعلم القرآن وقلنا احق من الشيخ الامام الاجل ركن الدين الحلي
 الفضل رحمه الله وفي روضة الزكوة ويشترط ان يكون اجيرا
 الحر احدى يقول في زماننا يجوز للامام والمؤذن والتعليم اجرة
 الاجر وسبب بيان الحيلة للمؤذن على قول الكل في فضل الاستئجار
 على تعليم الاعمال وكذلك الاستئجار على تعليم الفقه لا يجوز ذكره
 الفقيه في ادب القاضي في اول باب القسمة وكذلك الاستئجار
 على تعليم الشهد والادب لا يجوز وهذا كله اذا لم يذكر مدة معلومة
 فاما اذا ذكر له مدة معلومة بان استأجره ليعلم القرآن وله الشعر
 او الادب يجوز وكذا على هذا سائر الاعمال كحوزاء الحيا وسائر
 الحرف اذا استأجره عليه ان يبين لذلك مدة وكذا يستحق
 المسمى اذا سأل نفسه تعلم او لم تعلم وان لم يبين لذلك وقتا يتعقد
 فاسد حتى يستحق اجرا المثل اذا تعلم او استأجره ليعلم اخر في
 الاستئجار رغبة المعاش اذا استأجره ليعلم لانه حوزا فله الاجر
 في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رضي
 الله عنهما لا اجرة فوجه قوله ان حمل الخبر بعصية لان الاجر
 للشرب والمشرط بعصية وقد لعن رسول الله صلى الله عليه
 عليه وسلم حامل الخمر والمحمول اليه وذلك يدل على كون
 العمل بعصية والوجه حقيقة رحمه الله يقول الخبر بحمل
 للاراقة او التحليل كما يفعل للشرب فلم يكن متعينا للعصية

للعلم

الأمانة

فبحور الاستحياء وعليه قال القدوري رحمه الله في كتابه قال
 محمد رحمه الله انما يستحب المسألة ميت مات من المشركين واستأجروا
 له من قبله الى بلدة اخرى قال ابو يوسف رحمه الله لا أجر له وقلن
 ان كان الحال بعد فانه حبيبة فلا أجر له وان لم يعلم له الاجر قال
 ابو يوسف رحمه الله وهذا خلاف ما لو استأجروا له لغيره الى مغيرة
 البلد يجوز ان ذلك لو دفع اداءه عنهم فصار كما استحب في الناس
 قاله الشيخ رحمه الله لم يخرج له حمارا من دارة وفي وقت وفي اي
 البيت رحمه الله اذا اجر نفسه من محبته لم يجر له انما لا يجر
 به و ابو حنيفة رحمه الله يجر بين هذا وبينه اذا اجر نفسه من
 ذي ليل لغيره او من قارب السيلتين ووجه الفرق التصرف
 في النار والانتفاع بها كما يجر في الجملة ولا كذا في المنزلة والانتفاع بها
 وفي داره من غير محرم رحمه الله رجل استأجر رجلا ليعبده له في
 صور او ثمانين الرجل في بيت او ساطع فان اكره ذلك في
 واعمل له الاجر قال هشام بن سالم اذا كان الامتناع من جهة الأمير
 وقد نكر في العيون عن محمد رحمه الله ما يدل على صحة هذا التناول
 وصورة له لو استأجر رجلا ليعبده له اصناما او يذبح في بيته ثمانين
 ولا يصح من رب البيت فلا أجر له وهذا الان الصنع عن مال متقوم
 فيكون الحرام الاجر من قبله واما اذا كان الصنع من قبل الاجير
 لا يمكن ان يجره بمقتضى الصنع الذي هو عين العمل ولا يمكن ان يجره
 بمقتضى تلك النكس العمل لانه معصية وكذلك لو استأجر ناقة او غنينة
 فلا أجر له لان فعله معصية وفي فتاوى اهل سمرقند اذا استأجر
 ليعمل في شبرا او برطمة وفعل بطيب له الاجر الا انه اشرف في الامانة
 على العصية وانما وجبه له الاجر في هذه الاجارة والنجس في تحتها
 الصنع لان هذه العصية في متعينة لان الصنع في العصية اما في
 الطيب والكنبور رحمه الله العصية ليست بتعينة لانها كما قيل
 للعصية نفسا ليس العصية بل العمل وما لا يشاء له استأجر
 الذي من مسأله ليجني له بيعة او كنيسة حار ويطيب له الاجر وقيل
 لان امرأة استأجنته كتابا الى خبيثها حار ويطيب له الاجر لانه
 يدل على ما قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يجوز الاجارة على شيء من
 اللغو والكنبور والطيب وغيره لانها معصية والاجارة على
 المعصية باطله لان الأمير مع المستأجر يشتركون في متعينة
 ذلك فتكون هذه الاجارة واقعة على عمل هو فيه بشرط قال
 وان اعطى المستأجر شيئا من اللغو لم يجر له فيه فضاغ او انكسر
 فلامن عليه لان الاجارة لا تنعقد على شيء من اللغو الا ان كان
 استحياء والتمثيل فكان الاخذ بان ذلك المالك متى صاع او الكسر

لا يكون

لا يكون عليه شيء حاله ان ولم يواجر قال واذا استأجر الذي من
 المسلم ببيعة ليعمل منها فان ذلك لا يجره لان صلاة الذي معصية عندنا
 فطاعة في ربه وايضا ذلك اعترضنا كانت الاجارة فاعلمه لان الاعارة
 على ما هو طاعة او معصية لا يجوز وكذلك المسلم اذا استأجر من
 المسلم ببيعة ليعمل مسجدا ليعمل فيه المكتوبة او النافذة فان هذه
 الاجارة لا يجوز في قول علماءنا رحمه الله وهذا لانها وقعت على ما هو
 طاعة فان مسلمة الدار ليعمل فيها طاعة ومن مذهبي ان الاجارة
 على ما هو طاعة لا يجوز وكذلك الذي استأجر رجلا من اهل
 الذمة ليعمل به فان لا خلاف في ان هذا معصية عندنا وطاعة
 في دينهم وايضا ذلك اعترضنا لا يجوز هذه الاجارة قال واذا استأجر
 النخل من اهل الذمة مسلما يكره له التنازع فيه فانه لا يجر
 كما ذكرنا فاذا استأجر مسلما ليعمل له حرا او ليعمل لشرب او
 قال للشرب حازت الاجارة في قول ابي حنيفة رحمه الله خلافا
 لهما والوجه الذي حنفية رحمه الله انما هو ان الشرب ان هذه
 اجارة وقعت على امر مباح لانها وقعت على عمل غير لشرع
 الذي وكذلك اذا استأجر الذي من مسلم ليعمل لبيع فانه الحرام
 حازت الاجارة في قول ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما وبينه الذي
 الحرام وشربه لغير مباح لانه خلاف شرنا ان في حقه وهذا
 خلاف ما ان استأجر من الذي من المسلم ببيعة فانه حيث
 لا يجوز ان منه العصية وان الذنوب التي حقه ثابته في حق
 المسلم فتبقى صفة الطاعة والاستحياء وفي الطاعة لا يجوز
 وهو ان صفة العصية متى انتفتت عن الشرب لم تانته
 تبقى فعلا مباحا في نفسه ليس بطاعة فتجوز الاجارة وقتها اذا
 لم ينص على الشرب والوجه له ان العمل كما يكون للشرب وان
 معصية في حق المسلم يكون للتخليل وانما مباح للعمل فاذا لم
 ينص على الشرب يحكم ان العمل للتخليل خلافا لهذا العقد على
 العصية وهو تغيير ما لو استأجر الذي من المسلم ببيعة ولم ينص
 ليعمل فيه فانه يجوز وان كان له ان يعمل فيه ويترك بيعه او كنيسة
 واذا استأجر الذي من المسلم ليعمل له مسجدا او ما يحرم عنده
 لان نقل النبي والد مالا لمة الاذي عن الناس واماطة الاذي عن
 الناس مباح فتكون الاجارة واقعة على امر مباح فتجوز وقد
 يكون للأكل فتكون الاجارة واقعة على فعل حرام فلا يجوز
 فاذا أطلق ليعمل الاجارة على العمل لا ماطة الاذي بخبره ولا الاجارة
 واذا استأجر الذي من المسلم ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل
 فانه حرام عندنا لان الاجارة لا تنعقد على شيء من اللغو الا ان كان
 استحياء والتمثيل فكان الاخذ بان ذلك المالك متى صاع او الكسر

لا يكون
 الاستحياء
 الاستحياء

مالوا استاجروني من ذي بيتا يعلني فيه حيث لا يجوز ان يلائم طاعة
 عندهم معصية عندنا واما ان كان لم يجز الاجارة واما في الخبر
 متى انقضت صفة المعصية يبقى بعد ذلك صفة الاجارة وان
 الاستجارة على فعل مباح جائز ولو استاجر مسلما لم يجر له خيار بغير
 ان يكون على الخلاف كما في الخبر واذا استاجر لبيع له مئنة لم يجز لان
 بيع المئنة لا يجوز في دين من الايمان لا يفتى فيها واذا لم يجز ببعده
 فيكون الاجارة على فعل ليس في وسع الاجير تحصيله كما ان اذا
 استاجر الذي من السواد ارا ليسكنها فلا بأس بذلك لان الاجارة وقعت
 على امر مباح فجازت وان شرطت فيها الجزاء وعند فيها الضلبي
 او ادخل فيها الحنا زير لم يفتى المسلم في ذلك شي لان المسلم يباح
 له ان ياجر للمسلم فكان يجوز له ان ياجر دارا من فاسق كان ساعا
 وان كان قد يجرها وان اجتر فيها نكحة او غيبسة او بيت
 نار لم يجر من ذلك شي ان كان في السواد وقال شيخ الاسلام رحمه الله
 واراد يجر اذا استاجر الذي ليسكنها في دار او بعد ذلك ان يجر
 كخسيسة لا يجوز الا ترى الى ما ذكر قبل هذا ان الذي اذا استاجر
 من السواد يعلني فيها لا يجوز بعض مشايخنا قال اما ذكر في
 سواد الخوفة لان عامة سكانها اهل الذمة والروافض اما في
 سواد ناعمة سكانها المسلمون فيمنعون عن احد اهل الكفاية
 كما يمنعون عنها في الامصار وكثير من المشايخ قالوا لا يمنعون
 عن احد اهل الكفاية في سواد ناعمة وايضا اعلم شيخنا آخر ما اذا استاجر
 كتابا يجر فيه لم يجز شعرا كان او قعها او غير ذلك كذا اذا
 استاجر مصفا واما لا يجوز لان الاجارة عقدت على القراءة والتفكير
 والاجارة على التلخيص والقراءة لا تنعقد لان القراءة لا تخلو اما ان تكون
 طاعة او معصية او مباحا فان كانت القراءة طاعة كقراءة القرآن
 والاجاديت كان هذا اجارة على طاعة والاجارة على طاعة لا تنعقد
 وان كانت معصية كالنباذة والغنا فهو اجارة على المعصية
 والامارة على العاصي بالجملة وان كان مباحا كقراءة كتب الادب
 فلان القراءة والتفكير مباح له بغير اجارة وانما الاجارة على
 الادراك والاجارة لا تنعقد على ما كان عليه الاستاجر قبل الاجارة
 من غير اجارة لانه لا فائدة للتجارة في ذلك الا ترى ان لو نص
 فقال استاجر مني هذا الكتاب ففعلت الاجارة عليه ان لو نص
 الاجارة لا تصح فكذا هذا وكذا ان استاجر قارئ لم يجر
 عليه شي لان الاجارة التي وقعت الاجارة عليه ان كانت
 طاعة او معصية لا يجوز والاجارة واما ان الاستجارة على الطاعات
 والعاصي بالجملة واما ان الغاري والسامع يشتركان في منفعة

القراءة

القراءة لانه كما ينتفع السامع بالقراءة من حيث العظة والتلذذ
 ينتفع بها القاري فقد استاجره لعل هو شريك فيه ومثل
 هذا لا يجوز على ما مر وان كانت القراءة التي وقع عليها الاجارة
 مباحا كقراءة كتب الادب وما يشبه ذلك لا يجوز الاجارة
 عليها للوجه الثاني والله اعلم نوع آخر في الاستجارة على الافعال
 المباحة كمن تعلم الصناعة والحجارة والخدم والبناء والتفكير واشياء
 ذلك واذا دفع عبده الى رجل يقوم عليه اشهدا مساه في تعلم
 الفسح على ان يعطيه المولى كل شهر شيئا مستحق فهو جائز
 اما على كتاب من قال بان الاجارة على تعليم الغيران انما تجز
 لان التعلم ليس من امال الاجير بل هو من فم التعلم فلا ان
 الاجارة حكمنا وقعت عليه ان يقوم ويحفظه ولكن لا كالمسح
 ليرغب المولى ما يحصل له في ارباب العقود عن المأثم فان العبد
 ربما اخذ ذلك بغيره ودكاه فهذا جازي بحري البيع والعقد
 هو القيام وفي وسع الاستاد ان يوفاه فخر كوشه عليه تعلم
 الحياكة ولم يجر ليعلم عليه في عمل كذا يجب ان يجوز وان
 كان الاستاد هو الذي شرط للمولى ان يعطيه ذلك ويقوم به
 علامة في تعلم ذلك فهو جائز فان اشترط كل واحد منهما ان
 صاحبه الاجير يعني الاستاد دفع المولى ودفعه على وجه الاجارة فلما
 فرغ الاستاد من التعلم قال الاستاد لي الاجير على رب العبد
 وقال رب العبد لا بل الامر على الاستاد وانني انظر في ذلك
 العمل الى ما يمنع اهل تلك البلدة فان كان المولى هو الذي
 يعلم الاجير جعلت على الاستاد اجر مثله للاستاد وان كان
 الاستاد هو الذي يعلم الاجير جعلت على الاستاد اجر مثله
 للمولى قال الشيخ الامام الزاهد الطوايبي رحمه الله معنى قوله
 دفعة على وجه الاجارة ان ذلك العمل مما لا يعلم بغير يدك
 اذا استاجر الرجل شيئا المشتري له الفكر ليس او استاجر
 دالا لبيع ام وليستري فان لم يبين ههنا ذلك اجلا لا يجوز
 وقد ذكرنا المستلزم ما فيها من الحيلة للجواز من قبل
 وفي واقعات النافعي رحمه الله اذا قال رجل بع هذا
 المتاع وكره درهم او قال اشتري هذا المتاع وكره درهم
 ففعل ذلك فله اجر مثله لا يجر وزنه الدرهم لان هذا الاستجارة
 وقع فاسدا وكان عابلا باجارة فاسدة فوجب له اجر المثل
 وفي الدلال والشكر يجب اجر المثل وما نتواضعوا ان من
 كل شئ درهم وناشر كذا وذا كهرام عليهم وفي العيون
 رجل دفع الى دلال ثوبا وقال له بع بعشر فاني زاد فهو

الاستجارة

بين وبينك قال ابو يوسف رحمه الله باعه بعشرة او لم يبعه ولا
 اخر له وان بعث في ذلك لانه على الاحراد اناعه بعشرة لما علقه باعشر
 من عشرة ولو باعه باثنى عشر او اكثر او اقل فلما جازى المثل عليه
 وقال محمد رحمه الله اري انه احرى مثل عمله وان لم يبع اذ بعث في ذلك
 لانه عمل بمثل اجارة فاسدة والفتوى على قول ابو يوسف رحمه الله
 لان الاجير يبيعون البيع وان بعث في عمله بمثل اجارة فاسدة وفي فتاوى
 ابن اللبث رحمه الله اذا قال لبيال اعرض منعتي وبعها على انك
 اذا بعته على من الاجير كذا اقل يقدرا الدال على اتمام الامر
 فباعه على دال اخر قال الفقيه ابو القاسم رحمه الله وانه سئل عن
 دفع ثوب الى مناد لبيعه باخر فتاوى ولم يبع صاحبه قال له اجر
 مثله لانه عمل باجر فاسدة قال الفقيه ابو اللبث رحمه الله هذا
 هو القياس اما في الاستحسان لا يحب له الاجير ان يبيع العرف
 والاعا فبعثت بينهم لا يأخذون الاجر الا بالبيع وهذا هو الحق
 لعزل ابو يوسف رحمه الله في المسئلة المتقدمة وعليه الفتوى
 وفي فتاوى ابن اللبث رحمه الله ايضا رجل يبيع شيا ما لم يدر
 فاستاجر منا في يدي يبيع ذلك وان بين له وقتا او قال ينادي
 كذا ابو ما فذلك جائز ولا خلاف في نوازل من سمعته عن ابي
 يوسف رحمه الله رجل مثل شاف قال من دلي عليه فله درهم
 فدل انسان فلا شيء له لان الدلالة والاشارة ليست عمل يستحق
 به الاجر ولو قال انسان بعينه ان دلفتي عليه فله درهم فان
 دله من غير شيء فله درهم لان الجواب لا يستحق به الاجر وان
 مشى معه ودله فله اجر مثله لان هذا العمل يقابل بالاجر عرفا
 وعادة الا انه غير مفيد لفسد العقد ووجب له اجر المثل
 وفي فتاوى سيرة قند استاجر رجلا لم يصب له او يحتجب
 له فان وقت لذلك وقتا جازوا ان يوقت وعين المثل فاجاز
 فاسدة وما صددا او احتجب فله للبشرى وان كان الحطب الذي
 عينه ملكا استاجر فاجازة جائزة وفي السير الكثير ان الامر
 يستجر على الاحتجاب والاختشاش جائز وفي القدرى
 عن محمد رحمه الله فبين قال لغيره اقتل هذا الدب والاسد
 ولك درهم وهما صيد وليس للبشرى فله اجر مثله لا يجاوز
 به درهم لان يحتاج في الصيد الى العيلة فنصير العمل محمولا
 باعتبار وقت المثل قال ويكفي الصيد للبشرى جازا في القتل
 سبب التلازم وعمل الاجير ببيع الاستاجر وفي فتاوى الفقيه
 رحمه الله استاجر الرجل رجلا لخدمته جازا او يبيح خطا
 كل درهم يكفي الاول عشر خطبه جازا الاجارة وان لم يذكر الاجل

والاصل

في جنس هذه المسائل ان العمل اذا كان معلوما فلو اراد المستاجر
 ان يشترى في ذلك العمل في الحال يمكنه الشرع فيه ويقدر
 عليه فانه يجوز الاجارة من غير ذكر الاجل وكذا لو ذكر الاجل
 الا انه لم يبين مقدار العمل وهو يقدر على الشرع في الحال
 يجوز ايضا بان الاول ما ذكره ثامن مسئلة العقد ومبدأ الحامد
 وكسب الحطب وكذا لو استاجر رجلا لم يحدد له عشرين
 مناعن الخبز يذرم بجوزان لم يحدد له الاجل لان العمل معلوم
 بيان الثاني انه استاجر لخدمة كثر من المال يوم الابل جازوا ان يبين
 مقدار العمل لان العمل صار معلوما بذكر الاجل ولو استاجر
 رجلا ليدري لخدمة او قال بالنارسة يارب درهم حر من ما
 ياد كرا بخور ولو قال يارب درهم اسد يارب درهم اسد
 يجوز لان في الحداد وحسبه ولو اراد الاجير ان يشترى في العمل
 في الحال انما يدرى الكسب لا يدرى حده وانما يدرى به وبالبيع
 كما يمكن ما در على العمل ولا يبيع في الاصل استاجرة للبشرى
 له كما يدرى بالاجرة المحض وسبب كذا اجارة من هذه الاجارة
 وكذا اخذ من المحض وكسب الطول والعرض كانت الاجارة
 فاسدة قياسا صححها استاجر بالاجرة التي من ان مقدار الطول
 والعرض محض وهذه المسئلة لو فقهها في النارسة وجهه
 الاستحسان مقدار الطول والعرض معلوم عرفا لان بعول
 سان الاجر عند استئجار الاجر المحض كذا يعرف اهل هذه
 الصنعة مقدار الطول وعرضه ولو شئ كذا اجرا عند من
 الاجر والمصلحة والمصلحة ولم يدر اياه ان كان يبين اهل
 تلك البلدة واحد او كان لهم ملاك الا ان غالب حكمهم على
 ملين واحد جازا في الاجارة استفسا انا لان ملينهم ان كان
 واحد اشترى مطلق الاسد البعير عن لقا ان كان له ملاك
 مختلف ولم يعلب الاستعمال والحق متفقا كانت الاجارة فاسدة
 لان في هذه المصلحة لا يفسد معلوما لا بشرطا ولا عرفا فله المصلحة
 توجب فساد الاجارة لان العمل مما يتفاوت بتفاوت المصلحة صغرا
 وكبرا واذ استاجر لبيش لخدمته بالقرن وشرا عليه
 الكول والعرض جاز لان العمل لا يفسد معلوما واذ استاجر
 لبيش هذه الساحة يبين دوانسفتين او ذاسفتين
 واخر وبين لموله وعرضه وغير ذلك ويقال بالنارسة
 سكر داذن لا يجوز فكذا ان غري فتاوى ابن اللبث رحمه
 الله والاصواب لا يجوز ان كان بالآلات المستاجر للعمال الناس
 ومسله الاستحسان ولبا الحايك بالاجر والحص الذي تقدم ذكرها

والاصل

شهر بهذا القول ولو استأجر له الجحفر له بدوا في داره وسهي
 عتقا وسعتا حتى جازت الأجرة فلما خسر بعضا من جملته اشترى
 عملا واشترى مونة وان كان يقدر على جفرا بالآلة التي تخفر بها الآبار
 بلحقه زيادة مشقة وتعب فانه كسر في العمل لانه ضيق
 تعقد الأجرة جفرا هذا الوضع بالآلة التي تخفر بها الآبار والآلة
 اخرى هل يتحقق الاجر بقدر ما عمل في ذلك كسر جفرا وجه الله في
 هذه السلسلة في الكتاب وحكي بنفس الآلة بمحور الأول عندك
 رحمه الله ليتحقق ان كان يعمل في ملحق المستأجر بخلاف ما اذا كان
 في غير ملحقه وقاس بهذه السلسلة على ما اذا استأجر جفرا لملحوظ
 له ثم باقي بعث المستأجر في ملحق بعضه فسر في الثوب وهذا انما
 لجفرا له بدوا في دار المستأجر تخفر البعض فانها رافعه يستحق
 الاجر بخلافه وان كان يعمل ذلك في غير ملحقه فلا اجر له كذا
 ههنا وعلى قاس ما ذكر الغد وزي ان الحياض اذا حلت في بدنت
 في بدنت المستأجر بعض الثوب بعض الثوب ان لا اجر له لانه لا
 يتتبع به كسبان يقال ههنا ان لا يجب الاجر ايضا لانه لا يتتبع به
 وان شئنا عليه ان كل دار في ملحق او سعة يدور فكل دار
 في ملحق يدور ههنا وكل دار في المائتة وبنيت ملحقا على
 البير عشرة مثلا فلهما بدلا ان الجفرا معلوم حال وجوبه لان
 الاجر لما جرت بعد العمل وبالعامل يتصور جميع الاجر معلوما
 لا ان العمل في جفرا في السلسلة وبأي قدر ما عمل ولو استأجر
 لجفرا له بدوا في داره فظهر في البير ما قبل ان يبلغ السهي
 الذي شرط عليه فان امكنه الجفرا في المائتة التي كسر بها الآلة
 اجتر على الجفرا وان احتج الى الجفرا الى الجفرا كسر عليه على كسر
 ما ذكرنا في السلسلة المتقدمة وكذا لو استأجر لجفرا له جفرا
 مدونه فلما خسر البعض استغنى له حجارة اصبهان امكنه جفرا
 الاصبهان التي كسر بها البيرة اجبر على الجفرا وما لا فلا وان
 وان استأجر اجلا لم يكن له جفرا عشرة وعشرة وبنيت
 عليها وغيره فلهما بدلا معلوم كسر خمسة في خمسة يجب
 ربع المسهي لانه او في ربع العمل لا كسر عشرة في عشرة فانه
 وخمسة في خمسة خمسة وعشرون واذا استأجر الرجل رجلا
 لم يكن له جفرا فلهما بدلا او دفن فيهما الشان قبل ان ياتي
 المستأجر بخارته فظهر على التتميم الذي ذكرنا في جفرا التبير
 قبل هذا ان كان ذلك في ملحق المستأجر فله الاجر وان كان في
 غير ملحقه فلا اجر له ولو استأجره للجفرا له قبل ان ياتي
 المستأجر جازا سحبا ونصرف في المكان الذي يدفن فيه اهل تلك

الجاه

الوجه من عام قال من اجبره الله هذا الجواب بناء على عرف اهل
 الكوفة فان لكل محلة معينة يدقون موتام فيها واما في زماننا
 ينقل الموتى من محلة الى محلة فله اجرة ولا بد من تشيئة المكان
 حتى لو كان موضعها كان لا هل كل محلة معينة خاصة لا يتكلم موتام
 الى محلة اخرى او كان موضعها لم معينة واحدة جازت الاجارة من
 غير تشيئة المكان فان لم يكن المستأجر للاجر من الاجارة من
 القبور فخر في مكان اخر فاستأجر بالحق وان شارعت بذلك واعطاه
 الاجر وان تشار ودللك عليه ولا اجر له لان الاجر موافق من وجه
 وجه من حيث انه امر بخفر القبور ومخالفة من وجه من حيث
 انه لم يخفر في المكان الذي امر بخفر فيه وان شاملك الى جهة
 الوفاق وجعله عاملا بعقد واعطاه الاجر وان شاملك الى جهة
 الخلاف وجعله عاملا بعقد وعقد له عليه الاجر ولو اذ البشير
 له قول القبر وعرضه وعرضه حازا لا يستأجر واستحسنا كما يوجد
 باوسط ما يعلم الناس والله اعلم النوع آخر من هذا الفصل في
 التفرقات قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يجوز ان يستأجر من
 عقار مائة دراهم او من ارض مائتين او من مائتين اذا كان من
 اكثر من ذلك وقال ابو يوسف ويحمد من الله عتقها بخور
 لان من اصل الى حنيفة ان بيع الذراع من الاصل لا يجوز
 وعرضها بخور لانه عتق عن القصب واجارة المشاع حائز
 عند ما لا يجوز استئجار العناء والبير والنهر من كسب
 منها عتق او ارضه لان القصب هو الماء والله عتق والاعيان
 لا تستحق بعقد الاجارة ولذلك اذا كان لرجل شرف في شهر
 فاستأجره القصب منه عتق او ارضه ليجز لما قلنا والمحلة في
 ذلك ان يواخر منه موضع معلوم ما من حصر كسب القناء والنهر
 ليكون عتقا من اسقيه ويبيع له سقي الموائيل من البير والنهر
 فحوز له من ثمن الأمانة رجحانه قال وهذا اذا كان الراش
 كحش ينقطع الماعن بشرها فاما اذا لم يكن كذلك فلا بد
 حاقا الى الاذن اذ لم يضر الموائيل بخور البير او النهر
 ولا يجوز اجارة الحمام والانهار للمسرح وعشرة واما السرك
 فلان هذه الاجارة لا يفيد الا ما كان ما يناله من قبل لان عدم
 المشروط في هذا الصنفان السرك فالمستأجر كان يملك اصلها
 السرك من غير اجارة وان هذه الاجارة بعقدت على استحقاق
 العين فاما القبر السرك فلان غير السرك في الاعام ولا انفس
 القصب والماء وانها عين ولا يجوز اجارة الراش لانه اجارة
 الاراضي فان اجارة الارض من جائزه وانما اراد اجارة اكلها

الجاه

الجاه

الجاه

الجاه

الجاه

والمانع يجوز لانها وردت على العين والحيلة في جوارها ان يستاجر
 موصفا من الارض فيصرف فيه قسما او ثلثا ولم يفسد له غيره
 ونقص الاجارة وسبق فحاجب المانع له الاستفاد بالمرأى قال محمد
 رحمه الله في كتاب الشرب اذا استاجر الرجل مزرعة له والله بعد
 او امة او ثوب او زراع مسماه بسنة فالاجارة باقله ولا ضمان عليه
 فيما راعه فان كان الذي اجاره المرحوم قد قبض العبد واعتقه او باعه
 فبنيعه وعقده جائز انه اعتق وناع ما يملكه بغيره فاسد فان قيل
 ينبغي ان يملك العبد لان الاجارة وردت على العين والاجارة لا تنعقد
 على العين اصلا لا جازنا ولا فاسدا الا ترى ان من استاجر محبلا
 لم يفسد له العبد وقبض الوارث العبد لا يملك لان الاجارة وردت
 على العين لم تنعقد اصلا لا نهما وردت على العين من كل وجه
 الاجارة كما وردت على العين وردت على المنفعة فان الدواب تكون
 في المرحوم حالة الرب واستجار الارض للمنفعة الدواب فيها جائز
 لا نه وردت على المنفعة وما يخص بالمنفعة تكون اجارة وما يخص
 يكون بغيره فاسدا وقد شرط هذا البيع الفاسد في الاجارة فقلت
 الاجارة فاسدة بخلاف مسألة المحبل لان ثمة الاجارة وردت
 على العين من كل وجه ولم يرد على المنفعة بوجه فافق بغيره اصلا
 فان قيل ان اوردت الاجارة على المنفعة والعين كان تنافي ان
 يجوز خمسة المنفعة ويضرب العين بغيرها بالمنفعة كالمراش
 وراقا لئلا يفسد له محرم الدواب في كذا الاستجار بغيره كالمراش
 قلنا الحيزا عشر بغيره لان الكتاب لا يفسد بغيره فافق الاجارة وردت
 على الكتاب فاعتبر المحرم بغيره فافق ما كسبه في الدواب في هذه الارض
 يتصور ريد بغيره والاجارة وردت على الكتاب فاعتبر المحرم بغيره
 فافق ما كسبه في الدواب في هذه الارض يتصور ريد بغيره فافق
 استجاره لغيره في الدواب فيها ولم يفسد بغيره فافق ما كسبه في
 تصور ريد بغيره في الدواب فيها من غير خلا اعتبار الخلا بغيره
 لا يفسد او اجد الرجل مشروعة على شالحى الغارات ليستحق
 منها السقاوية وياخذ منها الاجر فخذ على وجهين اما ان يني
 هذه المشروعة على ملكه او يني على ملكه عامة الناس فان يني على
 ملك نفسه ان اجرها منهم للاستفاد لم يجوز ان اجرها لملكه لان
 الاجارة وقعت على استهلاك المنفعة مقصودا وان اجرها
 لم يقم فيها الستاقون ويضعون فيها القرب ويوقعون
 فيها الدواب جاز لانها حرة ملكة لمنفعة معلومة ببدل معلوم
 واما ان يني المشروعة على ملكه العامة فمجرها من الستاقين
 لا يجوز مسوا ان اجرها منهم للاستفاد او اجرها منهم ليقوموا فيها

ويضرب

ويضرب القرب لا يجوز في الاحوال كلها اما اذا اجر للاستفاد لانه
 احرم ما يملكه لان هذا المكان ليس المشروعة عليه لم يفسد ملكه لان
 لعامة الناس ولا يفسد ارباق العامة عند لا يفسد ملكه كما لا يحسن
 واذا لم يملكه يفسد بغيره فافق اجرة موضع الاستفاد هذا الاول
 واما اذا اجرها منهم لوفيق القرب وما اشبهه فليذكر لا يجوز الاجارة
 حتى لا يستوجب عليهم الاجر لان هذا المكان ليس على ملكه العامة
 ولما حق الانتفاع به في كل من استجاره فافق استجاره موضع له حق
 فيه من غير اجارة فان بمنزلة مالواجر ملك الانسان من صاحب
 الملك وذلك لا يجوز فكذا هذا فان قيل للاجر حق الانتفاع
 بهذا المكان وفي الاجارة نوع انتفاع له قلنا للاجر الانتفاع
 بشرط ان لا يفسد العين ومن استوجب الاجر فخذ اجرا والعين
 وليس له مثل هذا الانتفاع واذا استجار الدواب او غنم او
 حنطة او شعير او ما اشبه ذلك من الزوايا او الكليات
 ليعمل بها في شهر يد رها لا يجوز لان الاجارة خوزت بخلاف
 القياس لمنفعة مقصود من الاعيان والمنفعة المقصودة من
 الخيلات والمزونات لا يمكن استنفاها الا باستهلاكها فتكون
 هذه الاجارة معقودة على استهلاك العين والاجارة لا تنعقد على
 استهلاك العين ولو استاجر الدواب او الدنانير بشهر البز
 بها او استاجر الحنطة او الشعير لم يحسن بملكها في ذلك في العمل
 انه يجوز وقال ابو الحسن الكرخي رحمه الله عندي انه لا يجوز وتعض
 مشائخنا قالوا اما ذكر في الاصل محمول على ما اذا استجاره لغيره
 بعامتھا لا لا يعبه ويغضه قالوا في المسئلة واثبات وجهه الجواز
 ان هذه منفعة مطلوبة وجهه اعمه الجواز ان هذه منفعة ليست
 بمقصودة من هذه الاعيان فلا تصح الاجارة عليها ولو استاجر الدواب
 او الحنطة يوما مطلقا ولم يبين لماذا استجاره قالوا في هذا في العمل
 قال شيخ الاسلام المعروف بخواجه زاد رحمه الله لقابل ان يقول
 لا يجوز واليه مال الكرخي رحمه الله ولا نأمله لانه على الانتفاع وزنا
 لا يجوز والعقد على قول الكرخي رحمه الله مأمور وغنم ابي القاسم
 القصار رحمه الله اذا استجار منه خير ميزان كل يوم او كل شهر
 بد رهن هل يجب الاجر قال ان كان ذلك خيرا ما ذكره وليس له
 قيمة لا يجب الاجر ولا يجوز هذه الاجارة وذكر شيخنا الامام السرخسي
 رحمه الله في باب الاجارة الفاسدة في تعليل مسألة لو استاجر محمدا
 ليزن به يوم ما الى الليل جاز هذا ذكر بعض مشائخنا رحمه الله
 واذا استاجر الرجل محمدا في الاجارة او غيرها من الستاقين
 لان هذه اجارة عقودت على استحقاق العين ومحل الاجارة المنفعة

الشركة

دون العين على ما يمكن العلم كحقيقة الإجارة ولا يمكن أن يجعل
 بها زمن البيع لأن الإجارة لا يصير شيئا ملك الرقبة فله فكلين يمكن
 أن يجعل كتابه عن البيع وإذا أُلحق الإجارة على الفحل الخلاق ولم
 يشترط شيئا يذكّر محمد رحمه الله هذه المسئلة في الأصل قال شيخنا
 سلام رحمه الله ولما قيل أن يقول يجوز ونصرف الإجارة إلى المتفحفة
 محضة تحقق مع الاستحسان مع العين ليست الثابت على الحقيقة
 أو شدائد الإجارة على مثلا هذه المتفحفة حائزة وقد ذكرناه
 مسئلة استنجا الفحل ليست الثابت عليها وما فيها من الاختلاف
 مع أحنا سافنا نقدّم ولو استاجر سافنا فثبت عليه شهر آخر
 في كتاب الصلح وفي بعض روايات كتاب الإجارة يقول علوما
 إذا كان العلم مستقفاً يكون محجراً أن دور رجليه الحائز لا أنه إذا كان
 بهذه العينة فهو موضع السكنى حارة فجاز الاستنجا والبيعة
 عليه وما ذكر في بعض المواضع محجول على ما إذا لم يكن مستقفاً ولا
 محجراً إلا أنه إذا لم يكن بهذه العينة فهو ليس بموضع السكنى
 عادة ولا يجوز الاستنجا للبيعتين عليه ومن المشايخ من قال
 في المسئلة روايتان ومن المشايخ من رتب ما ذكر في بعض
 المواضع وقال يجوز استنجا السطح للبيعتين على كل حال وإطلاق
 ألف كتاب الصلح وبعض روايات كتاب الإجارة يدل عليه ووجه
 ذلك أن السطح يمكن السكنى فيه بنصب حيمه أو ما أشبهه
 فحجر الإجارة عليه وإذا استاجر الفاضل رجلاً ليقوم عليه في مجلس
 القضاء بشهر أجرة مسمى فهو جائز لأنه استأجره مدة معلومة
 بأجر معلوم كعمل مباح وهو فنامه في مجلسه فصنع كما لو استأجر
 بشهر الحديقة ويدخل في ذلك الحدود والقصاص لأن محجور النام
 في مجلسه ففعله كماله استأجره لا يفيد الفاضل والإجارة لا تنقضي بحال
 فأبده فيه ليستأجره وأما بقدره القيام في مجلسه إذا قام بعض
 ما تعرفت للفاضل من مدة هذه الأسباب لقضا القيام بأقامة هذه
 مستحقاً للفاضل من مده من ثمرات ما وقعت عليها الإجارة
 وهو القيام في مجلسه لأن يكون معقوداً عليه حتى لا يجوز
 الإجارة عليه ولو استأجره الفاضل لأقامة الحدود فخاصة أو لا
 مستيقفاً القصاص خاصة أن لم يذكر له مدة كما يذكر محمد رحمه
 الله هذا الفصل في الكتاب وقد ذكر شيخنا الإسلام أبو الحسن
 الكرخي رحمه الله في كتابه أنه يجوز واليه مال الشيخ الإمام الأجل
 شمس الأمانة السرخسي رحمه الله والشيخ الإمام الزاهد أحمد
 الحارثي رحمه الله في شرح كتاب زكيات أن لا يجوز وأما
 اختلافوا اختلافهم في علة عدم الجواز أن لم يذكر له مدة

والله

والكرخي ومن تابعه قالوا لم يذكر مدة إنما يجوز لأن العقد وعلمه العمل
 وأنه محجول لا يدري كم يوجد مع الحائز فيه خطير لا يدري البوجد
 أو لا يوجد وهذا المعنى لا يتأني أن ذكر له مدة كان عند كراهية
 العقود عليه نساهم النفس لا العمل والشيخ الإمام الأجل شيخ الأئمة
 قال إذا لم يذكر له المدة إنما لا يجوز ما لا يفسد الحرد ولا يفسد
 والامتنع على الطاعة لا يجوز أن ذكر له مدة كما لو استأجر رجلاً
 سنة ليعمل ولده القرات وأما كاستنفا القصاص لا كاستنفا الأجير
 كما يستوفي لنفسه من وجهه فلا يستحق بأزايه أجرة ويستند هذا
 المعنى بعد هذا أن شاء الله تعالى هذا المعنى موجود فيما ذكر له مدة
 ولعدم الجواز كاستنفا القصاص معان كثيرة يأتي بعد هذا أن
 شاء الله تعالى وكل ذلك لا يوجب الفصل لذكر المدة وعدم ذكرها
 وإذا قضى لرجل على رجل بالقصاص بالنفس فاستأجر القاص
 له رجلاً لتستوفي ذلك لا يجوز وعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 رحمه الله وعلى قول محمد رحمه الله يجوز وقتها دون النفس يجوز
 بالإجماع محجور يقول استأجره ليعمل معه ثم فهدر الرقبة فحجز
 قياساً على ما لو استأجره ليدفع مثله له أو استأجره كاستنفا الله
 القصاص من فمته دون النفس ولا حنيفة وأبي يوسف وجهها الله
 معان أجزائها أن القصاص من ما لا يحجز فيه التملك فإنه لو وهب
 من غير الغائب أو أباغ لم يحجز ومن انعقدت الإجارة على العمل
 وجوب المدة لم أو المسمى أو أجزائها يثبت التملك من حيث
 العنى لأن فيما يعمل الأجير أن يملك لنفسه من حيث أنه بائع ولم
 لذلك أجزائه قصير من وجهه كالمستوفي لنفسه لم يصل له نوع ملك
 والفصل لا يقبل ذلك فله يجب المدة حتى يكون معياله في القتل
 من كل وجهه فلا يثبت معنى التملك وهذا معنى القول في الكتاب
 أن التملك ليس بعمل فلا يجوز أخذ الأجر عليه فمالاً لا شك أنه
 عمل في نفسه ومن سلك هذه الطريقة سلك الإجارة على ذلك
 الشاة فإنه متى استحق به أجرة أكثر ما في الباب أنه يصير كالأجر
 لنفسه من وجهه ولحق الذبح لنفسه من كل وجهه من حيث
 ما يدرك ذلك الشاة منم كالأجر من وجهه بأن استأجر
 للمالك أن القصاص فمته دون النفس لا يحجز المالك حتى جاز
 للموصى استنفاؤه وجاز القصاص بالكل عبد أبي حنيفة رحمه
 الله وأعتبر فيه التمساري والتملك في ولو كان مالا من كل
 وجهه هاز التملك من كل وجهه فإذا كان له حكم المالك من وجهه
 حاز التملك من وجهه كالحق القصاص في النفس لأنه ليس له
 حكم المالك بوجهه ما فقام لم يكن له حكم المالك لا يكون للتملك

والله

فائدة بوجه ما متى تمت الاجارة يثبت للاجير نوع ملك من حيث
 المعنى على ما بيننا مما يمنع جواز الاجارة المعنى الثاني ان القياس بان
 جواز الاجارة وانما جواز التعامل بالناس باعتبار حاجتهم ولا تعامل
 في الاستئجار على قتل النفس فكل على اصل القياس حر له على هذا
 الاستئجار وعلى قطع الطريق لان فيه تعامل الا ان في ان الاصل يقتضون
 الحدائق الناس بالاجرة لا كونه وقعت فيه ومن سلك هذه الطريقة
 على الاجارة على نزع الشاة لان الناس يتعلمون الاجارة على نزع الشاة
 العن ان الشاة الاجارة عقدت على عمله وعلى حمل غيره لان في القتال
 شأن قطع الطريق والادراج وذهوق الروح فالقطع ان كان
 من فعل الاجير وذهوق الروح من فعل الله تعالى ومثل هذه الاجازة
 لا يجوز كمالها في بيع له ولا يشترى ولم يذكر له ذلك مدة ومن
 سلك هذه الطريقة يتوكل لا يجوز الاستئجار على نزع الشاة هكذا
 ذكر في الاسلام جواز هذه راحة الله في شرح السيرة الكسيرة ومن
 ان يملك لهما القتال مجزول قد يكون حر الروح وقد يكون بالقتل
 نصفين وقد يمتد بغير ما في ضمن الاستئجار على فعل مجزول
 لا يجوز بخلاف قطع الطريق لا يكون الا بغير حق واخذ كان الاستئجار
 على فعل معلوم ومن سلك هذه الطريقة لمسلم مسأله الدخول في
 فعل معلوم في نفسه وهو قطع الطريق والمكسور حتى لا يستأجر
 على قتل الشاة لا يجوز ايضا فكل على قول في حقيقه ارعاه الله اذا قيل
 هذا الاجير لئلا يعمل كما لا يحب له المسمى لا يحب له اجر القتل فترك
 بين هذا وبين ما اذا استأجر رجلا لبيع له ولا يشترى ولم يبين
 لذلك مدة فباع الاجير واشترى في ذاته يجب اجر القتل وجه
 في ذلك ان اجر القتل انما يجب في الاجارة اعتبارا بالاجارة المعايير
 وانما يجب في اجارة فاسدة من حيث حقيقه اجارة حايضة وفي البيع
 من حيث الاجارة الفاسدة اجارة حايضة فانه وان بين الترتيب
 لذلك لا يجوز الاجارة على قياس العنارة الثانية لانها غير متعامل
 وعلى قياس العنارة الثانية يكون كما في الاستئجار على البيع والشراء
 ولهذا المبحث اجر القتل كما لا يحب المسمى قال محمد رحمه في السيرة الكسيرة
 في باب القتل الذي يستحق بالقتل فلا يستحق اذا خلت فيه اذا
 قتل بطريق العزم قال الامير محمد بن جابر رحمه حتى يتعصبه
 فاعلموا ان زعيمهم قد قتل فيقتل فوفان فله كذا ان ذهب
 رجل وجا براسه فلا شيء له اذا كان المشركون في نحره فمن
 ذلك ولا يحتاج في المسمى براس الطريق الى القتال وكان ينبغي
 ان يكون له ماسن الامير لانه استأجره ليعمل معلوم فبما منفعه
 للمسلمين وليس هو من اهل الجهاد اذا كان لا يحتاج فيه الى القتال

والاستئجار

والاستئجار على مثل هذا العمل جاز والحواش ان هذا الاستئجار لم يستفد
 اصلا لا بوصف النعمة ولا بوصف العنارة لان الاجر مجزول غاية الجمالة
 وفي قتل هذا لا يتعدى الاجارة اجلا كما قال الامير استأجر من واحد
 من اهل العسكر حتى يجي براس الطريق ولم يعين احد او هذا لان
 الاجارة انما تتعدى بر من النعمة والعنارة اذا وجد الايجاب والقبول
 فهنا ان وجد الايجاب من الامير لم يوجد القبول من الاجير اذا كان
 الاجير واحد الانعينة انما وجد اذا وجد القبول من جهة اهل العسكر
 لان الاجير مجزول وتعدى واعتبار القبول من اهل العسكر لكن شرتهم
 لم تتعدى هذه الاجارة اصلا فلا يوجب شيئا ولو كان الامير عين واحد
 من اهل العسكر فقال له ان جئتني براسه فله كذا فذهب
 ذلك الرجل وذهب براسه او قال الامير لمعاينة باعيا منهم هذه
 المسئلة قد تقدمت جميع فروعا من قتل هذه القبول ومنها
 اختلاف المشايخ ان استأجر من لا يملك الاجارة لا يجوز واذا استأجر
 كليا او باريا لم يفسد به ذلك في اصحاب الرعدة في انه لا يجوز لان الاول
 ليس من اجارات الناس والثاني من اجاراتهم وذكر في القدر وري
 مسئلة الكلب والبادي وقال لا يجوز لانه لا يقدر على تسليم العنارة
 عليه فانه لا يمكن اجار الكلب والكلبي على العنارة قال في المنتقى
 وقد لا اذا استأجر ديك لم يفسد به ذلك في اصحاب فقهاء كل على
 من هذا ان يكون فيه من غير فعل احد لا يستطع الانسان ان
 يفسد به حتى يفعل فلا يجوز البيع فيه والاجارة ولو استأجر رجلا لافرا
 فخر باطل لقوله ان من السميت بثلث القتل ومعه البقي وعصب
 النفس والمعاد به اخذ الاجرة ولان نفس الاخر ليس بمقصود
 وانما المقصود الاطلاق وليس في رخصة اليد وهو عن اليد يوسف
 استأجر ثوبا لم يفسد بها في بيت ولا جلس عليها لان الاجارة فاسدة
 لان هذه ليست بمنفعة مقصودة فوالا اجارة حوزت بخلاف القياس
 لمنفعة مقصودة وعذا روي محمد رحمه الله فمن استأجره
 دابة لم يفسد بها من سبها فلا اجرة لان جنب الدابة ليست بمنفعة
 مقصودة وفي المنتقى اذا استأجر ثوبا او كذا للدابة لم يفسد
 به الغنم لا يجوز في القدر وري لو استأجر ثوبا لم يفسد بها جذا
 صبيبا لا يجوز وليس هذا كالدابة ومن استأجر ثوبا او دابة
 وشربه على الميت جر طعام العبد او علف الدابة لم يفسد بها جذا
 نصرا حرة فانه مجزول وجها له الاجر بوجوب فساد العبد وعلى
 هذا اذا استأجر ثوبا لم يفسد بها جذا لم يفسد بها جذا
 دابة كل بشعر اخر معلوم وعلفها لا يجوز لان بعض الاجر مجزول
 ومعنى اخر في هذه المسائل انه شرط بشرط لا يفسد فيه العنارة

والاستئجار

لان طعام العبد المستاجر وعلف الدابة المستاجرة على الاجر على ما ياتي
 بيا نه بعد هذا ان شاء الله تعالى وفيه منفعة لاحد المتعاقدين ومثل
 هذا الشرط يوجب فساد الاجارة وفي المتن استاجر سيفا لشهر القيلة
 به او استاجر قوسا لشهر البرم على حجة رواد الاستاجر وتدل البند
 به ذكر هذه المسئلة في المتن بقوله العجالة انه يجوز وقد كرمي
 موضع اخر اذا استاجر وتدل البند به بعض امتعتهم كحجر هذه
 الاجارة واذا استاجر قوسا يجلون او يغسلون منها فان كان
 في موضع لا يخرج من يغسله غير هذا فلا اجر له وان كان على ناس
 اخر غيرهم فاجر الاجر لان في الوحة الاول اقاموا كرساهم منعينون
 له ولا كذا لاجل الرجاء الثاني اذا استاجر ارضا لم يصب فيها الشفعة
 للمصدا جار وان وقعت ذرية في العيون اذ الاستاجر ارضا لم يصب فيها
 فالاجارة فاسدة لانها وقعت على الغير وللمن كلفه للشان فعملته
 قيمة الثواب ان كان له قيمة واخر مثل الارض وان لم يكن للثواب
 قيمة في ذلك الموضع وكان في هذا الثواب منفعة الارض فلا
 شئ عليه والله اعلم نوع آخر في بياح ما يجيب على المستاجر وما يجب
 على الاجر نفقة المستاجر على الاجر سواء كانت الاجارة عين او منفعة
 حتى ان من استل حردابة الى بياح وتسلم بيت شقرا او حردمه
 عند شهر او استاجر عند السكن بيت شهر كان علف الدابة
 ونفقة العبد على الاجر وهذا الحكم طاهر اذا كان الاجارة عين او منفعة
 فيما اذا كانت الاجارة منفعة لان الاجارة اذا كانت عين او منفعة
 المنفعة على مع ان المستاجر في ضمن المستاجر لا يعمل
 لنفسه والاخر لنفسه من حيث انه يستوفي المنفعة والاخر من
 حيث انه يحصل له الاجر الا ان ما يحصل للاجر خير مما يحصل
 للمستاجر لان الحاصل للاجر عين والحاصل للمستاجر منفعة
 والعين خير من المنفعة لان العين يبقى زمانين والمنفعة
 لا تبقى زمانين والباقي خير من الثاني فخيرهم جازبه الاجر على
 حائ المستاجر وجعل المستاجر في القرض عاملا للاجر من كل
 وجه وصار المستاجر في القرض عاملا من كل وجه وصار المستاجر
 بمنزلة الوكيل فليس له ان يستوفي المنفعة على الاجر او الرهن فان
 كان الاجر منفعة فلا يجوز له ان يستوفي المنفعة على الاجر في ضمن
 المستاجر فلا حرم يستوفي على ما كان على ما كان والمنفعة في الاصل
 كان على المالك واذا الرهن على المالك لا يجوز له ان يستوفي في هذا
 القرض ليعي المنفعة على المالك كما كان في الاصل وصار
 للقرض المستاجر في هذه الصورة ليس نفقة المهرين فان
 نفقة المهرين تجب على الراهن وان كانت منفعة قبض المهرين

مستركة

مشتركة بين المهرين وبين الرهن فان الرهن يقبض الرهن بغير
 موقوفات الرهن بقبضه بقبض المهرين فان قبض الرهن بغير
 قبض الراهن فعمله ذلك على قضا الدين ولا رجحان لاحد المتعاقدين على الآخر
 فيقضي ما كان على ما كان كذا هنا وفيه الدار واصلاح مباديتها وما هي
 من بياحها على رهن الدار دون المستاجر كان اصلاح المدة على المالك
 ولا يجبر على ذلك ولكن المستاجر ان يخرج اذ الميراث لان غيب حصل
 في الميراث وعليه ويحب على المالك اذ الغيب والمستاجر ان لا يخرج
 من الميراث ان كان استاجرا وهو كذلك واما فلاحا رله كانه غيب
 مع العلم بالغيب فله ربه قال واصلاح ميراث الميراث الوعة والمخرج
 على ربه الدار وان كان امتلا من فعل المستاجر فلا يجبر على ذلك
 لما بينا ولو انقضت الاجارة وفي الدار ما تراب من كسبه فعليه
 ان يرفعه لانه اجمع بفعله فصار رهنه لغيره وصنعه قال وان
 كان امتلا خلاها رهنها من فعله فالقياس ان يلزمه نفقة لانه حدث
 بفعله كالمعاد والثراب واما استحسنوا فيها كان معينا في الارض
 لا انتفاع به لا يحصل الا من هذا الوجه وان كان الميراث من حيث
 الاجر وبالحكم من حيث الثمن فيه اذا كانت المنفعة من هذا
 الوجه يحصل كان مستحقة بالحق فله على قال وان اصل
 المستاجر شيئا من ذلك لم يثبت له ما انفق لأجل بغير امر المالك
 فكان منبذ عما استاجر دارا فيها سر ما كان له ان يستوفي من ماله
 الميراث للوصو وغيره بغير اذن ما يجب الدار لان له حقا في ما البند
 قبل الاجارة على ما علم فبعد الاجارة اولى فان وقعت في التبر فارج
 او نزلت بها انه فليس على واحد اصلاحه والله اعلم الفصل العاشر
 فيما يكون مسما للاجير مع الفراع منه قال محمد رحمه الله في الجامع
 الصغير عن ابن حنيفة رهن البعثة رجل استاجر رجلا لخدمته فخرج
 فلما خرج الخبز من التبنوا اخترق من غير فعله فلا ضمان عليه
 وله الاجر وهكذا اذا كان الخبز اخترق من غير فعله فلا ضمان عليه
 لما اخرج الخبز من التبنوا فقد اضر العمل لانه عمله جعل الدقيق
 خيرا وصار من التبنوا صار منفعة به انتفاع الخبز قيم
 عمله وصار مسما لقيام بدال المستاجر على الخبز لان الخبز في بيته
 والبيت في يده فثبتت به على الخبز ضرورة ثبوت بده على
 البيت واذا صار مسما وجب الاجر فاذا اهلك بعد ذلك فقد هلك
 بعد ما صار مسما الى المستاجر فله كمال واما الاجر فلا ضمان عليه
 اما عند ابن حنيفة رهن البعثة لخدمته لم يهلك من عمله واما عند ثوبان
 هلك بعد الفسخ لانه الفسخ ورهنا رهنه في شجرة في هذه المسئلة
 ادع عليه الثمنان على قولهما لا تا العين المضمونة على الاجر بمنزلة

الشفعة

الأولى
 www.KitaboSunnat.com

المغصوب في بدو الغاصب فلا يبرأ عن العنان الا بالتسليم دون الوضوع
 في يده ثم علم ذكره القدر في ربه الله ان اوجب العنان لغيره ما كان
 لتأخبط الكفوف الخبالان شاميه دقيقا مثل دقيقه ولا اجر له وان
 شاميه قيمة الخبز محبوسا واعطاء الاجر قال القدر في ربه الله في ربه
 ولا يبرأ عن غلبه في الخطب والملم عند هه لان ذلك صار مستهلكا قبل
 وجوب العنان عليه وحال ما وجبه العنان فهو رما لا قيمة له وان
 لم يخرج من التنوير حتى احترق فلا اجر له لانه لم يزل العمل فان ما عمل
 غير منتفع فيه فصار كانه لم يوجد أصلا فلهذا وجب الاجر وفي
 القدر وفي افا استأجر حرا كان يفتني له دنيا في داره وفيها في يده وفي
 له بيدا او قواه في داره وارتفع منه حتى انقضى البنا وانقاربت
 المبر فلهذا من الاجر بحسبته ما عمل لان العمل بقدر ما عمل وقدر ما
 مسلا لان عمل العمل في بدو المستأجر فيسحق الاجر وان كان ذلك في
 غير ما عمله ولا هو في تده فلا اجر له حتى يفرغ منه وسلمه اليه لان
 التسليم لم يوجد فان العمل في العمل يعتبر مسلا الى المستأجر
 بقدر رضاء العمل في يده وقال الحسن بن زيار ربه الله اذ اراد
 موضع من العبد المستأجر بغير رضاء من رضاء قال كان في ملكه
 وبه قال وهو قبا من قول أبي حنيفة ربه الله فانه يثبت بدو
 عليه بالمعسر لانه يثبت له خصمه فيه فلهذا مستأجره انما لك
 فيما يدينها وعن محمد ربه الله انه لا يفسر رضاء الا اذا استأجر
 المستأجر بغير رضاء المستأجر فلا اجر له حتى يسلم اليه صاحبه
 حال مستأجره رضاء الله ان محمد اسلم هذه الامارة ولا يشترط بيان
 موضع المظفر لانه او هذه اشارة الى ان بيان الموضع في غير ملكه
 ليس بشرط قال في الاصل اذا استأجر الرجل رجلا لم يفسر
 له كفا في داره وغير المكين او سمي ملكا معلوما جازت الاقامة
 لانه استأجره ليعمل معلوم وان لم يبين المكين ولا يبين ملكه
 معلوما وان كانت ببلده ملائمة مختلفة وجميع المكين في الاستعمال
 سواء الامارة فاسدة وان كانت ببلده لا هه ملكين واحدا او ملكين
 مختلفة الا انه على استعمالهم يوحد منها يجوز الاجارة لان الملكين
 معلوم في هذه الحالة غير فان لم يكن معلوما مشرقا فان كونه واحدا
 المظفر للمكين فانفسد قبل ان يركعه فلا اجر له وان كان يعمل في
 داره فرق بين هذا وبين اذا استأجر حرا لم يفسر له في يده
 فحاز المكين فانفسد في يده فيسحق الاجر بقدره وكذلك اذا اشتبه
 حفا المكين لم يفسر له في داره فحسب رضاءه فانفسد في يده فيسحق الاجر
 بقدر ما حفر وكذلك اذا استأجر رجلا لم يفسر له في يده فيسحق الاجر
 البعثة فانه ليسحق من الاجر بقدره والفرق بين هذه المسائل وبين

مسألة

مسألة المكين ان قدر ما وجد من العمل في مسألة المكين ان وقع مسلا
 الى المستأجر من ذلك الوجه الذي صار مسلا في تلك المسائل
 الا ان هذا القدر من العمل في مسألة المكين غير مسلا بالاجر لان الاجر
 مقابل بالاجر لان الاجر مقابل عمل التلبيس وهذا العمل من العمل
 التلبيس تلبيس لان التلبيس لم يبق بعد الا ترى انه يحتاج الى احدث
 عمل اخر في العمل وهذا المنصب والاقامة فيكون ما يجد من العمل
 فيما عمل انما هو العمل لا العمل في العمل في العمل الاول فيكون انما ما
 لذلك وانما في التلبيس قبل التلبيس والاقامة والاخر مقابل
 بالتلبيس لم يبق في العمل وان كان يعمل في يده فلهذا استأجر حرا لم
 يفسر له في يده فيسحق الاجر بقدره وقال القدر في ربه الله في يده
 لا يستحق بازا ما عمل شيئا وان وقع ذلك القدر مسلا لانه يعمل في يده
 وانما كان كذلك لان الاجر مشروط بمقتضى العنان وما صنع لغيره
 في عمله انما عمل من اعاب الخيانة وكذلك اذا استأجر رجلا لم يفسر له
 دقيق معلوما في داره فحسب الدقيق وعن قول ان كسبه لا يستحق
 وكذلك لم يحترق الميز في التنوير قبل اخر اجرة من التنوير وان
 كان الميز في بيت المستأجر لان الاجر مقابل الميز ولا يوجد الميز
 والميز وجد عمل من اماله وعذابه في مسئلتنا بخلاف ما اذا استأجر
 الثوب لان القدر الذي به خياله الا ترى انه لا يحتاج الى فعل احد
 فيما خاطب وانما يحتاج الى احدثان فعل اخر في محل اخر مثل الاول
 وما يوجد من العمل في محل اخر لا يكون انما ما يوجد من العمل
 في محل اخر وكذلك قدر ما حفر تام الا ترى انه لا يحتاج الى
 احدثان فعل اخر في حفره وانما كذلك وانما القدر الذي صار
 به مقابل وقد وقع مسلا ان كان يعمل في داره واستحق الاجر
 بقدره وان هلك بعد ذلك قياس مسألة المكين من هذه المسائل
 ان له امارة المظفر بعد ما يفسر به بعد الحفر في رضاء الله
 ناصية المظفر فانفسد على قول أبي حنيفة رضاء الله اذا كان
 يعمل في داره وعمل في يده لا اجر له ما لم يفسر به واجد اعلى
 انه اذا لم يعمل في داره المستأجر لا يستحق الاجر وان وجد هذه
 الامارة كما لم يسلم اليه المستأجر منفسدا عند أبي حنيفة رضاء الله
 وشرحه عند هذا وحاصل الخلاف بينهما ان التلبيس عما اذا
 قال ابو حنيفة رضاء الله بالتلبيس والتكسوة بعد الحفر وقال
 بهذه الاشياء بالمعسر ايضا وفي القدر في رضاء الله اذا خاطب
 في بيت المستأجر وانما حفره لم يكن له اجر لانه لم ينتفع به
 وان هلك فلا ضمان عليه فلم يوجب الاجر بخلافه بعين الشرط

وانه لما قال ما ذكر في الاصل قال القدوري رحمه الله وان فزع منه
وله الاجر لانه صار مسلما للعل وعلم هذا ان اهلك قبل الذراع من
العل او بعد قبل التسليم الى المال في حق ضامن والمحل مضمون
في يد الاجير عند ما فلا يخرج عن الضمان الا بالتسليم الى المال كما اذا
هلك كان صاحب الثوب بالخيار ان شاء ضمنه فدية الثوب فلا اجر
له وان شاء ضمنه من ثوبه او غطاه الاجر في الاصل اذا استاجر رجلا
لمعتر ب له لثوبه لمثلين معلوم فهو بمنزلة الخياط واخرجه من
الاثنون من ثوبه حلق حتى لو هلك قبل الاخراج فليس له اجر
عنه فانه لا اجر له لان عين اللبان لا يحسن اخراج ذلك من الاثنون
وكان كخراج الثوب من الثوب ولو هلك بعد ما اخرج من الاثنون
فله الاجر كما في مسئلة الخبز وهذا اذا كان يعمل في دار المستاجر
واما اذا كان يعمل في دار نفسه فلا اجر له حتى يسلمه الى المال او
في مسئلة الخبز والله اعلم الفصل الحادي عشر في بيع الثوب
تسليم العقر فاعلم ان المستاجر في الواقعات يبيع الثوب في دار
خياط الخياط فاعلم ان المستاجر في الواقعات يبيع الثوب في دار
الا اجر له لان الاجر محال بالثوب والقطع ليس من الثوب وهذا
لو اراد المستاجر ان يبيع الثوب في دار نفسه ان له اجر القطع لان الاجر
لم يكن له ذلك كما لو اقامه وقال ابو سليمان ان له اجر القطع لان الاجر
مقابل ما كان الثوب والقطع من ثوبه وعن ابي يوسف رحمه الله
فمن استاجر ثوبا بذهب يذهب بها الى منزله ويرفعها الى موضع قدسه
قدفعها اليه وذهب بها الى منزله لم له ذلك فذاع عنه الاجر
بحساب ذلك فليس بحساب ما ذهب الى منزله وفي رواية ابن سنان
عن محمد رحمه الله في خياط خاطف ثوب رجل باجر فقتله رجل قتل
ان يقتص من الثوب فلا اجر للميت لانه لم يسلم العمل اليه رب الثوب
فلا يحضر الميت فاعلم ان يبيع العمل لانه لم يسلم عليه اجره
العقد الذي جرى بينهما وذلك العقد قد انقضى بنها العمل
وان كان الخياط هو الذي فتن فاعلم ان يبيع العمل وهذا لا
الحال لما فتن الثوب فقد فتن عمله فاعلم ان يبيع العمل
ما اذا فتنه اجنبي لان يفتق الاجنبي لا يمكن ان يعمل كان
الخياط يعمل اصلا وعنه لاسكاف على هذا وكذا الكاري اذا
عمل بعمله الطريفي فمخوفه فزج فاعلم ان العمل الى الموضع
الاول لا اجر له هلك ان كثر في الثوب ولم يذبحه اخر على الامانة
ويستغنى ان يحرق في المسائل المتقدمة ومسئلة استغنية
التي بعد هذا وكذا الملاح ان اهل الطعام الى موضع كذا
في العقد فصر بته الرخ السفينة ورد ما في مكان العقد ولا

اجر

اجر الملاح ان لم يكن الذي اكبر ما معه لان العمل ارفع مسلما اليه واذا لم يكن
الذي اختبر معه حتى لا يجب الاجر لا غير الملاح ان يبيع العمل وان
كان الملاح هو الذي رد السفينة جدي على الاعادة الى الموضع المشروط
لما قلنا وان كان الموضع الذي رجعت اليه السفينة لا يقدركم القوام
على فاعلمه فبعضها الملاح ان يسلمه في موضع يقدركم القوام على
فبعضه فيه ويكون له اجر مثله فيما سار هذا السير لا لو صحى التسليم
واجره ثوب الطعام على السفينة لتلف المال عليه وقد امكن من
ماله مع مراعاة حق صاحب السفينة بما يجب اجرا المثل به فان قال
الذي اختبر السفينة بعد ما زود بها لا حاجة له في سفينة
انا اختبر غير ما قلنا ذلك رواه هشام عن محمد رحمه الله ولا اختبر
بعلا في موضع معلوم فركبه فلما سار بعينه الطريق حرقه فزده
الموضع فاعلمه الاخر بقدر ما سار لان يولد القدر ما سار في
المنفعة لنفسه وان قال المستاجر لقا من مر صاحب العمل بسفينة
الي حيث استاجرته وله على الذي سار وطتم عليه قال ان شاء الاخير
فعل ذلك والاقبل للميت استاجرته جروا في ذلك المكان الذي بلغت
ثم هو يملك من ثوبه الى حيث استاجرته هكذا رواه هشام عن محمد
رحمه الله قال وعلى هذا السفينة قال في الجامع المعبر اذا استاجر
الرجل رجلا ليدفع اليه البصرة ففني بعينه فوجد بعضهم بيتا
مخفا فاجتمع بينه وبين هذا الاجر بحسبه لانه اوفاه بعض العمل فحسب
منه الاخر بعض حساب ذلك حتى حكم عن النفقة ابي جعفر رحمه الله
انه قال تاويل المسئلة اذا كانت المورث يغل بفقته ان العود اما
ان كانت مونة النفسين ومونة الكل سواء بين جميع الاجر
وقال وفيه ايضا رجل استاجر رجلا ليدفع به بكتا ب له الى البصرة
الى فلان فمضى به فذهب فوجد ثوبا فاخذ ما في ثوبه فزاد الثوب
ولا اجر له اقول اي حنيفة رحمه الله وقال محمد رحمه الله له
اجر الذي يوفى ان لم يوفى رحمه الله مضطرب واعلم ان
هنا مسئلة احد اهل دار استاجر رجلا ليدفع به بكتا ب له الى
البصرة الى فلان ولم يستقر عليه المجرى الثانية ان يشترط
عليه ان يوفى المجرى او محمد رحمه الله في اذ اشترط عليه المجرى
بالخواب ولا يوفى من ذكره فنقول فيما اذا لم يشترط عليه المجرى
بجره اذا ترك ثم جئنا لوصف الله اذا كان غايته اولى فزينة
ان كان ميتا فانه يستحق الاجر كذا لانه اتي باقتضى ما في وسعه
ان لا يوسع له في الانصاف بانه من هذا الوجه ان اوجد المرسل
اليه غايته او ميتا وعذله اذا اوجد المرسل اليه فزاد الكتاب
اليه فلم يفرح احد من غير جواب فله الاجر لانه اتي بالشروط

السفينة

الاجرة
الاجرة

عليه وان لم يجد او وجدته ولكن لم يدفع الكتاب اليه بل رد الكتاب
 فعلى قول اي حنفية رحمه الله لا يخرج في الذهاب وهو قول اي يوسف
 رحمه الله واخترنا على انه اذا استاجر ليدفع بغيره الى البصرة الى فلان
 فذهب ولم يجد فلان او وجدته ولكن لم يدفع اليه بل ردته انه لا يجد
 له واجمعوا انه اذا استاجر ليدفع رسالته الى فلان بالبصرة فذهب
 الى البصرة فلم يجد الرسل اليه او وجدته الا انه لم يبلغه الرسالة ورجع
 فانه لا يجد له وفيما اذا استاجر عليه التجرار به اذا رجع الى فلان واي
 بالحوار فلما لا يجد له الا انه لا يجد عليه العتق وعليه ولو كان المكتوب
 اليه كتابا فذهب الى اخر لم يدفعه اليه او دفع المكتوب اليه فلم يجد
 هذا الرسل فلما لا يجد له الذهاب لا يستخرج الاتصال الكتاب والبطون
 بالحوار وقد وجد الاتصال بتقدير الامكان ولم يجد المحي بالحوار
 فذهب احدا الاتصال ولم يترك الكتاب ذكره في فتاوي اهل سمرقند
 ان عليه احدا الذهاب وفي قولهم ولا يفتي به لانه اطل عليه حيث
 مرقة وان رد الكتاب قال ابو حنيفة رحمه الله لا يفتي له من الاجر قال
 محمد رحمه الله لا يخرج الذهاب وقول اي يوسف رحمه الله مضطرب
 محمد يقول رد الكتاب حصل باذن المستاجر دلالة فلا يسقط الاجر
 كما اذا لم يجد له ذلك بها بان قال ان لم يجد فلان فان الى بالكتاب
 وانما قلنا لانه ربما يكون سرا لا يرسل بالرسول بان يطلع عليه غير
 الرسل اليه ومتى ترك الكتاب بماله ربما يفتيه غيره فيطلع عليه
 وهذا الاعتناء لا يكون ما سورا يترك الكتاب متى لم يجد فلانا
 وربما لا يكون سورا فقلنا لو كان بالترك هذا اذا لم يجد حتى يرسل
 اليه ان كان غائبا والى ورسمه ان كان مستورا وانما يفتي صاحب
 الكتاب على الترتيب فله ولا على الرد ثانيا دخل خلا الامرين تحت
 الاذن كما في المسئلة فان الرسول قد يكون ما سورا يترك
 التبليغ الى غير الرسل اليه بان يكون سرا لا يرسل بان يطلع اليه
 غير الرسول والرسل اليه وربما لا يكون سورا فقلنا ما سورا
 بالتبليغ الى غير الرسل اليه اذا لم يجد حتى يبلغه حتى يحصل
 مقصود الرسل فدخل خلا الامرين تحت الاذن وكذا هذا
 واذا كان كذلك مع قولنا ان رد الكتاب حصل باذن المستاجر دلالة
 وهذا الخلاف ما لو كان المستاجر له حمل ومونة فلم يجد الرسل اليه
 ورد ثانيا لانه غير ما سورا بهذا الرد من جهة المالك لا يفتي
 دلالة لانه لا يفتي عليه متى ترك الحمل على يد غيره وعنى
 يوصل اليه فلا يفتي الاذن بالرد لانه بل الذي ثبت دلالة من
 جهة النبي عن الرد حتى لا يضيع ما يخصه من المونة بخلاف

الكتاب

الكتاب لانه ربما يكون فيه سرا لا يرسل بان يطلع عليه غيره
 فاذا لم يجره بالترك هناك ثبت الاذن بالرد اليه ثانيا فلهذا على
 محمد رحمه الله وهذا واضح واما ابو حنيفة رحمه الله فذهب الى ان الرد
 حصل بغير اذن المالك ايضا ولانه لا يفتي الاخر فيما ساعا اذا امره بالترك
 هناك ان لم يجد وانما قلنا انه حصل بغير اذنه ايضا لانه امره
 بالانصال اليه لا بالرد لا يفتي الاذن لان الاذن بالرد لو يفتي
 لودلالة انما ثبت لانه ان يكون في الكتاب سرا لا يرسل بان يطلع
 عليه غيره ولا يجوز ان يترك الاذن بالرد دلالة من جهة المالك
 لان الحال لا يفتي الا ان يكون الكتاب محتوما او غير محتوم فان
 كان محتوما لم يجد له لا يفتي الاخر ولا يطلع على ما فيه غير الرسل
 اليه وان كان غير محتوم لا يكون فيه سرا واذا امن من السر
 فلا يفتي الاذن بالترك هناك فلا يفتي الاذن بالرد دلالة بهذا
 السبب ولا يفتي له الاذن بفتا كان الرد حاصلا بغير اذنه وليس
 كالرسول وذلك لان الرجوع فيه التبليغ الى غير الرسل اليه
 حصل بان الرسل دلالة وذلك لانه ربما يكون الرسالة لا يرسل
 الرسل ان يطلع عليه احد ولا يفتي التبليغ الى غير الرسل اليه فيغير
 ما دونا والرجوع من غير تبليغ الى غير الرسل اليه دلالة فاما التبليغ
 في باب الكتاب كذا الامكان بان يترك الكتاب ثم يفتي من
 غير افضا ما فيه من السرا بان كان محتوما او غير محتوم ولا يكون
 فيه سرا فلا يفتي الاذن بالرد دلالة فكون الرد بغير اذن المالك
 فلا يستوجب الاجر كما لو كان الحمل شالده حمل ومونة قال شمس
 الايمه رحمه الله في شرح اجازات الحمل ويبلغ ان لا يفتي الرسل
 على مذهب اي حنفية رحمه الله بشر لا يجد يفتي الاخر على الرسل
 اليه لان الاجر ثانيا يفتي على العاقل والعاقلة هو الرسل اليه لا الرسل
 اليه وكذا في شمس الاسلام على البزدوي رحمه الله هذه المسئلة في تعليقه
 وذكره قول اي يوسف مع محمد رحمه الله وفي نادره شمس عن محمد
 رحمه الله رجل تكا ربي سقينة عليا ان يذهب بها الى موضع كذا فيحمل
 له كذا اي يذهب فذهب صاحب السقينة الى ذلك الموضع فوجد
 ذلك الشيء بشر رحمه الله قال بل يذهب كذا السقينة فابعد فان قال
 منعك عليا ان تحمل الطعام من موضع كذا الى هنا فذهب بها فحمل
 الطعام فرجع بالسقينة فلا يفتي له من الحمل وروى ابراهيم عن محمد
 رحمه الله في الدابة مثلا هذا وقصوره رجل استاجر دابة من
 غيره او لم يذهب من موضع الكفد وبقي المسئلة بها لافان
 الامر عليه في الذهاب والعرف وان في المسئلة الاولى والعقد العقد
 على شمس على الذهاب الى ذلك الموضع والحمل منه الى ما هبت

الكتاب

الكتاب

وقد ذهب الي ذلك الموضع فقد استوفى بعض المعقود عليه فحب
الاجر بخصته وفي المسئلة الثالثة العقد انعقد على شئ واحد وهو اهل
من ذلك الموضع الي هاهنا ولم ينعقد على الذهاب الي ذلك الموضع
لان الذهاب غير مذكور ولم يجر رجل الطعام من ذلك الموضع فلم
يوجد استيفاء العقود عليه اصلا فلهذا لا يجب شي من الاجر وعليه ما ثبتنا
المستلزمين فبمسئلة صارت واقعة الفتوى صورته رجل اشترى
من اخر شجرة في قرية واستاجر اجيرها ليقطعها فذهب به الي موضع
الشجرة فمدا ان الباعع مع المشتري تقابلا البيع في الميرة ولم ينفصا
قلع الشجرة على الاخر اهل لهم اجر الذهاب فقلنا ان استاجر الاخر
ليذهب الي موضع الشجر ويقطعها فاسم اجر الذهاب لان العقد انعقد
على سببين على الذهاب والقلع فان استاجرهم لقلع الشجرة ولم يتعروا
للذهاب في العقد فلا اجر لهم وذكرنا في الامام ركن الاسلام على
السعدى رحمه الله في شرح كتاب السير الكبير قبل باب هذا بقاقل
الحرب ان من استاجر رجلا ليعمل له طعاما او حطباً من قرية الي منزله
في السفر فذهب الرجل وقطع الطعام والحطب له اجر الذهاب وقامه
على مسئلة ذكرها محمد رحمه الله في السير وصورته رجل من اهل
العسكر استاجر رجلا لاتي له من الطعام بالعين من بعض الطاميد
وسمى له معلومة بعينها جره معلومة فلهذا لا اجارة هائز لان مقدار
العمل معلوم والاجرة معلومة فلهذا ذهب الاخيرا الي تلك المبرورة
ولم يحد فيها طعاما ولا حطباً ورجع الي المشتري بغير شئ فلهذا اجر الذهاب
بمعنى حصنة الذهاب من السبي ولم يخالف مسئلة في خروج النوازل وفي
النوازل رجل استكرى دابة الي بلد ليل من هناك نحو لانه في التاري
فتناك ذهبت فلما اجد الحمل فان صيد في المشتري في ذلك فلهذا اجر
الذهاب من غير حمل وقوله بلدة كذا بمنزلة لئلا يذهب بها الي بلدة
كذا وفي فتاوى الذهلي رحمه الله استاجر دابة في السفر ليل الدقيق
من الطاخونة او ليل الخنكة من قرية لئلا يذهب فلم يحد الحنكة قد
لم يحد او لم يحد الحنكة في القرية فلهذا في السفر فلهذا قال ان كان قال
استاجر من هذه الدابة من البلدة حتى اهل الدقيق من لما حوت
كذا انجب نصق الاجر لان الاجارة وقعت صحيحة من البلدة الي
الطاخونة من غير حمل شئ فلهذا نصق الاجر لذهاب فلهذا لا اجارة
من الطاخونة فلهذا لا يجب في الذهاب في فتاوى اهل سيرة فقد استاجر
رجلا لذهب الي موضع كذا او يدعوا فلان يا جرمي فذهب الرجل
الي ذلك الموضع ولم يحد فلا يجب الاجر وفي فتاوى الامام استاجر
رجلا ليقطع الاشجار في قرية بعيدة ولم يتعروا للذهاب فلا اجر
على الشاجر في ذهابه ونجيه لان العقد انعقد عليه العمل وهو قطع الاشجار

ولم

وايعلى في ذهابه ونجيه والله اعلم الفصل الثاني عشر في بيان
الاعمال التي يجمع المستاجر عنها التي لا يمنع وانما استاجر ارا او بيتا
وليس الذي يريده حاله حتى جاز في الاجرة استحقاقا لا قياسا على ما سطر
قبل هذا ان المستاجر ان يسكنها وان يسكنها لان الاجارة انما هي
الي السكنى نعم كان له ان يسكنها وان يسكنها لمن شاى ان الناس لا يتعارفون
ولم يقع التفاوض كان يسكنها ولا يعثر فكذا اهيضوا له ان يمنع متلفه
فيما لا يحد من جهة السكنى وكم ان يريدها دابة قال مشايخنا رحمهم
الله انها يكون له ولاية ريل فيها اذا كان فيها موضعاً معد لسرير الدواب
فاما ان الرتل للميسر له ولاية ريل الدواب وما ذكره فهو بغير علم
وبارهم الرتل يكون في الدابة لخدمة دورهم ما في دوابنا فلهذا لا يملكه
ان يعمل فيها ما يحد من العمل مما لا يجزى بالسكنى ولا يوجبه نحو منو فكل
النائب انما كل عمل بغيره بالسكنى وبوجهه نحو الرجا والحدا والقصارة
فليس ذلك الا بوضا صا حية لان كل عمل هذا حاله فهو مستثنى عن
عن الاجارة فكل الشريط بوضه ان الاجارة وضعت للاستيفاء مع بقا
العين مما يحد الي فساد العين لا يكون داخل تحت الاجارة فكل
مشايخنا رحمهم الله قالوا ان الراد بالرجا انما لا رجلا يد ويعتد مساجنا
قاله يمنع عن العمل ويعتد منهم قالوا ان كان رجلا يد بغيره بالسكنى يمنع
عنه وان كان لا يغير لا يمنع عنه والي هذا مال الشيخ الامام شمس
الامية الحلواني رحمه الله وعليه الفتوى واما كسر الحطب فلهذا
ذكر بعض مشايخنا رحمه الله انه لا يمنع عن العتاد لانه من جهة
السكنى وبعضهم قالوا يمنع ويومر بالحس فلا يرجع الدار لانه يورط
في فساد البنا لا محالة فلهذا لا نعده منه قصارا او حدادا او عمل ذلك
بنفسه فانهم شئ من البنا ضمن قيمة ذلك لان الانعدام لان
انما الحدا والقصارة لا اثر للسكنى لان سكره بالسكنى لا يورث
الانعدام فبعض الانعدام الي الحدا والقصارة والى ما ليس
به داخل تحت العقد فيكون منعها فبعض ما يحد بالقول لا اجر
عليه فبعض لان الاجر مع العتاد لا يجزى وان انعدم شئ من
البنا لعل الحدا والقصارة لا يجب الا بقياس لان عمل الحدا وال
والعتارة غير داخل تحت العقد الا بغيره لان سبب العتاد
واذا لم يكن داخل تحت العقد صا والمحال فيه بعد العقد والمحال قبل
العقد سواء ويجب الاجر للمسي استحقاقا لان العقد انعقد عليه السكنى
وفي الحدا والقصارة زيادة فقد استوفى العقد وعليه وزيادة فهو
مستثنى ما لو استاجر دابة ليل عليها عشرة فماتت حنطة فكل
احد عشر وسامت الدابة وصحنا يجب الاجر كذا هو ما وان اختلف
الاجر والمستاجر في ذلك فقال المستاجر استاجرته الحدا وقال

الأمانة

الاجراس تاجرت للسكنى دون الجدران والقول قول الاجر لانه لو انكس
 الاجارة املا كان القول قوله فكذا اذا انكس الاجارة في نوع دون نوع دون
 الجدران والقصاره مما لا يتحقق بمطلق العقد وانما يتحقق بالنسبة
 والمستاجر يبرح في زيادة شرطه على مطلق العقد والاجر يتكرر بالقول
 قول النكر وان اقام البينة فالبينة بدنة المستاجر لان المستاجر يثبت
 زيادة شرطه وانما اهل نوع آخر وما يتصل بهذه المسألة اذا استجر
 الرجل من اجرة دار على ان يفتح فيها حدا او اراد ان يفتح فيها قفارا
 فله ان كان كانت يفتح بها واحدة او كانت مضمرة العنارة اقل ولذلك
 الرحي على هذا وانما كان كذلك ان ليس في ذلك على صاحب الدار زيادة
 من ربحه فان قيل ينبغي ان لا يكون له ذلك لان هذا خلاف من حيث
 الحديث وان الجدران مع النعمان وجنسان مختلفان فلا حصة للغير
 والمنفعة حادثة الخلاف في الحديث الا ترى ان من وكل رجلا ان يبيع عبده
 بالثمن دينار لا يجوز له ان يخلو الجنب والحداب عنه ان النجاسة فيها كونه
 في الصفة لا في الجنس لان اصل العقد وعلمه في الموضعين السكنى والدار
 لان السكنى مختلفان والنجاسة منى كانت في الصفة لا في الجنس والعبودية
 للغير والمنفعة وكان بمنزلة ما لو كان يبيع بالثمن في بيع بالثمن
 جاز في ذلك كما يتردد هذا النكر من رجل واحد او من رجلين على ان سكن
 فيها فلا يسكنها ولكنه جعل فيها لهما حصة وشعرا وشعرا وشعرا وشعرا
 ذلك فلو ادرب الدار ان يبيعه عن ذلك قال لا يجوز الدار قال
 ليس له ذلك وعلى قائل لان وضع هذه الاشياء من جمل السكنى الذي
 ترتفع الناس بها من المسائل فيكون دخلا تحت العقد فلا يكون لهما فيه
 الدار ان يبيعه من ذلك كما لا يبيعه من ذلك كما لا يبيعه من السكنى
 رجل استاجر دارا وحفر فيها بئرا لهما او لغيرهما ففعلت فيها
 انسان ينظر ان كان حفر يذن وبالدرا فلا مانع كما لو حفر في الدار
 بنفسه وهذا لانه غير متعقد في الحفر يذن وبالدرا لان كذب الدار
 حفره بنفسه وكان له الا ذلك والحفر والمسبب اذا لم يكن متعديا في
 السبب لا يضمن وان كان قد حفر بغير اذن وبالدرا فحفر ما من
 لانه متعقد في الحفر بغير اذن وبالدرا كان حفر في موضع ليس له حق
 الحفر لان الحفر ليس في رتبة الدار والمستاجر يملك التصرف في رتبة
 منفعة الدار في رقبته رجل استاجر من رجل عابثا اخر رجل من
 اخر فثبت احدها الى الاخر يرفع بذلك وانه يضمن ما اخسده
 من الحائط ويضمن اخر الحائطين بينهما اما يضمن ما يثبت من
 الحائط لانه ثبت ما يثبت عنده بغير امره وعليه اجر الحائطين كسلا
 وان يضمن بغير ما استاجر في بئرين هذين او بين مسئلة بان يبعد
 هذا او صرنا اذا استاجر بئرا ولم يشترط انه يفتح فيه قفارا

اوحد

اوحد او انفق فيه فصار اوحد او احثا انهم قال يضمن ما انهم
 ولا اجر عليه فيما يضمن فكذا استقر عنه اجر ما يضمن في تلك المسئلة ولم
 يستقر بشئ من الاجر ههنا وانما فعل هكذا لان النقيب في مسئلة البئر
 بالسكنى لانه نقيب لم يرفع عليه لا يضمن بالسكنى الا ترى انه لو حصل مثل
 هذا اياه سماوية فانه لا يضمن المستاجر اذا لم يضمن بالسكنى واذا لم يضمن
 هذا النقيب بالسكنى صار مستوفيا جميع العقار فله من ملك الاجر تمامه
 فكان عليه جميع الاجر فاما في المسئلة التي تاتي بعد هذا او صنع المسئلة اذا
 انهم كلفوا الهدام البيت كله مما يضمن بالسكنى الا ترى انه لو حصل
 هذا باقية مساوية بغير المستاجر فاذا حصل بفعل المستاجر صار قدر
 ما ضمن ملكا من وقت العقد سقوط حصته من الاجر لانه يستوفى
 جميع ما ورد عليه العقد من ملك الاجر بل استوفى النعمان من ملكه
 والنعمان من ملكه لا جروا اذا انكس من ملكه لم يضمن ما يضمن فيه ففعل
 فيه خذا او قفارا فانهم الدار من عليه فعليه ضمان ما انهم
 وقد مرت هذه المسئلة في اول هذا الفصل قال ولا اجر عليه فيما يضمن
 لانه ملك النعمان من وقت العقد لان سبب النعمان يجمع
 على الحدادة والقصاره لا الجدران الاخر الذي حصل الانهدام عقيب
 واذا صار الانهدام مصافا الى الكال صار العمل من وقت العقد سبب
 النعمان فله حكم من ذلك الوقت واذا املك النعمان من ذلك الوقت
 انقطع به الاجارة فيها ملك وصار منتفعا فيما يملك لا بالاجارة
 ولا يكون عليه الاجر فيما يضمن النعمان الملك فيما يملك ولا يملك
 الكتاب ان يملك الاجر فيما يضمن النعمان وهو الساحة ويثبت ان يملك
 لاد امتناع الوجوب فيما يضمن النعمان الملك فيما يضمن المستاجر من وقت
 العقد ولم يثبت له الساحة في الساحة وان لم يهدم الدار من عهده يملك
 الاجر استحقاقا وقد مر وجهه في اول هذا الفصل واذا ربط المستاجر
 دابته على باب الدار المستاجرة فضررت انسانا فأتى او هدمت خايلها
 قال لا ضمن عليه لان ربط الدابة على باب المنزل من موافق المنزل
 غير ما للناس في عاداتهم يرتفعون بالمساكن واذا كان هذا من موافق
 السكنى عرفا فله المستاجر بالاجارة فله ان يملك من فعله ذلك
 ولا يضمن مناهما ولو دخل صاحب الدار في الدار المستاجرة او ربطها
 على بابها فله يملكه انسانا فله من الا اذا فعل ذلك يذن المستاجر
 او دخل الدار متعديا اليوم ومنها ما مستمر وهذا لان ربط الدابة على
 باب المنزل من موافق السكنى والسكنى بالاجارة صار للسكنى جرفا
 من موافقه واذا صار للمستاجر لا يضمن للاجر فكان الاجر في هذا بعد
 ذلك والا يضمن سيرا وهذا بخلاف مال الدار رجلا ان يربط الدابة
 ربطا دابته على باب الدار فضررت انسانا او هدمت خايلها لانه لا يضمن

السكنى

لانه بعد الاعارة على المعبر ولايه ربط الدابة على بابها فلا يكون متعدد باي فعل
ذلك اذا كان في دار من رجل شعر يدور في الدار يسير فامر الرجل المستاجر
ان يلبس البير ويخرج التراب منها فخرجها والقها في صحن الدار فغلب
به انسان فلا ضان على المستاجر سوا ان لم يرب الدار ان يلبس التراب
في صحن الدار او لم يرب ان لا يرب التراب على هذا الدار من جمل الانتفاع
بالدار والمستاجر ذلك الا ترى ان لم ان يقع انه نفسه وترب نفسه في
صحن الدار وكان له وضع هذا التراب في صحن الدار ايضا واذا كان كذلك
لم يكن هو في هذا الفعل متعدد با ولا يبين في لوضع امتنع اخري
لنفسه فرق بين هذا وبين اذا جرد المستاجر بيرا فبها بغير ان ربح
الدار والفرق ان المستاجر في رغبة الدار وليس بالانتفاع بالدار وبعد
الاجارة لا يملك التصرف في رغبة الدار فبها كان بغير ان ربح الدار كان
متعدد با فيه فبعض ما هلك به هذا اذا لبس المستاجر البير فالق
الطين في صحن الدار وان فعل الاجر ذلك والي الطين في صحن الدار
فغلب به انسان ان فعل ذلك باذن المستاجر فلا ضان عليه وان فعل
بغير اذن المستاجر فعليه العتبان والحوار فيه بغير الحجاب فيما اذا وضع
مناعا اخر له في الدار المستجرة فغلب به انسان وهذا لان وضع الشيء
في الدار من جمل الانتفاع بالدار والانتفاع بالدار صارت للمستاجر بعد
الاجارة ولم يبق للاجر فيفسر متعدد با فيما صنع هذا اذا جعل القاء
التراب في صحن الدار وان حصل الالتا خارج الدار في طريق السابرين
فغلب به انسان ولكن ضامن من الاجر والمستاجر في ذلك على السوا
وليس لواحد منهما شغل طريق السابرين بالتراب وغنره رجلا
استخرا حانونا بملان بانفسهما فاستخرا احدهما حبيبا واغدره
في الحانوت مع نفسه واتى صاحبه قال له ان بفعل في نفسيه ماشا
ما لم يدخل علي شريكه من ربيين بان يصير اخذ شيئا من ثقيب
داخيه يبعث بافعل اجاز به وهذا لان كل واحد منهما يملك
منفعه بصف الحانوت فكان لكل واحد بصف الانتفاع بالحانوت
لا الزيادة على ذلك وان اراد احدهما ان يبيع في سطر الحانوت
بنا فليس له ذلك لانه تصرف في رغبة الحانوت وليس للمستاجر
ذلك واذا باني المستاجر شئرا او كان في الدار المستجرة فاعترق
بعض بيوت الحيران او احترق بعض الدار لا ضان عليه فعل
باذن رب الدار فبغير اذنه لان هذا الانتفاع بغير رغبة الدار
علي وجه لا يفسر رغبة التي في الانتفاع بغير رغبة الدار
في رغبة الدار ويحلف البنا لانه لو جوب بغير رغبة الباقي الي
نعمان فان صنع المستاجر في ثقيب التثور شيئا لا يصنع الناس
من ترك الاحتيا في وضعه او اوقد نار لا يوقد مثله في التثور

كان ضامنا وكفي شرح الطحاوي ان للمستاجر ان يبيع ولو دفع ولو اجر
ذلك مطلقا وتأويلها اذا كان المستاجر شيئا لا يبيد في الانتفاع اما
اذا كان شيئا سقاوت الناس به وليس له ان يواجر ولا ان يبيع حتى
ان من استاجر دابة ليركبها بنفسه ليس له ان يواجر غيره ولا ان
يغيره والله اعلم الفصل الثالث في شغل في اجارة الحمام ويدخل
فيه بعض مسائل الرعي وجمارة الحمام في اصلاح قدره ومسبل ماله
وتلا يمكن الانتفاع الاله على الاجر لانه من مرافق الحمام فيكون في
اصلاحها اصلاح الحمام وان شرط المرممة على المستاجر فليس له الاجر
لان قدر المرممة بغير اجره وانه مجهول ولو شرط رب الحمام على
المستاجر عشرة دراهم كل شهر لم يمتعه مع الاجر كان حايلا لان جميع الاجر
معلوم وهذا هو الجمله كذا الاجارة متى اراد ان يجعل بعض المرممة
ان يبين قدر ما يحتاج اليه المرممة في الاجارة بشرط ما يصر في ذلك
الي المرممة فبغير وكلا من حصته بالانتفاع في نفسه هكذا ذكر
في الكتاب ولم يتح خلافا من مشايخنا من قال ما ذكر في الكتاب
قول ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لاما على قول ابو حنيفة رحمه
الله لا يجوز هذا التوكيل اذ لم يبين الاجر وباعة للالات لان المصروف
الله الزبني يكون مجهولا وهذا يقع جوارا لوكالة على مذهبه كما لم
قال اسلمنا في خلق من الدين ولم يبين المسألة ومنهم من قال
بانه يجوز بالاخلاق فيحتاج ابو حنيفة رحمه الله الى الفرق بين هذه
المسألة وبين مسألة التوكيل ووجه الفرق له هو ان حالة التوكيل
شريكة الالة واستتمها والاجر الاجرة فبها حية حالة التوكيل وانما
وكلمه حتى يكون امرا يبيع في الدين الى المجهول فلا يجوز وانما المكن
الاجارة فاحية حالة التوكيل كان بمنزلة ماله وكلمه بعد اقل الاجارة
وقبل الاجارة لم يكن وكلمه بعد اقل هذه الوكالة وان لم يبين بايع
الالة ولا الاجر الا انه ليس له على التوكيل دين حتى يصير امرا له
بصرف الدين الى المجهول في زوجه ذلك هذا الحلال مسألة السلم
لان الدين واجب حالة التوكيل واذا وكله بذلك ولم يبين المسلم
اليه فقد امره بصرف ماله من الدين الى المجهول فبها يجوز كما لو
قال ات ماله عليك من عرض الناس حتى تالوا لك في الاجرة
واحدة وقت التوكيل يجب ان لا يجوز على قول ابو حنيفة رحمه
الله ما لم يبين الاجر وباعة للات كما في السلم واذا قال المستاجر
قدر مرممت الحمام بهام يصدق والتوكيل قول رب الحمام الا ان يقيم
المبينة على ذلك كما لو ادعى الابا حنيفة وان اراد المستاجر ان
يقبل قوله في ذلك من عشرة حجة فالحيلة ان يدفع العشرة الى رب
الحمام بشرط دفعها رب الحمام ويأمره بانفاقها في مرممة الحمام فيكون



امينا وحيلة اخرى لاستقاط الحجة عن المستاجر بحولا المقدار المرمه عدلا
حتى يكون القول قول العدل فيما اتفق لان العدل أمين ولرب الغامر
ان يمنع المستاجر من ان يمسك ما الحام وموضع سرقته وان لم
يشترط وكذلك كل شيء لا يمكن المستاجر من الانتفاع بالحام الا به
فمنع على ذلك وانما كان كذلك لان هذه الاشياء من مرق الحام
ومراق المستاجر يدخل في الاجارة من غير شرط لانه لا يملكها
الانتفاع بالمستاجر الا به كما يدخل العريق قال ولو ان مسيل
ما الحام امتلا فانه يجب على المستاجر لتفريق ذلك ما هو كان او لم يكن
ان كان لما بعد فلا اشكال وان كان بالحق فلا يجب على المستاجر
بكل في البالوعة اذا امتلأت من جهة المستاجر فان التفريق يجب
على الاخر ووجه الفرق ان تفريق مسيل الحام ممكن من غير تفريق
شي من البتة لانه يكون محققا مستقلا ليس بالدخول بنفسه
فمنه من غير نقص شيء من البتة اما ملكه رب الدار فاشبه لما هو
الارض من هذا الوجه بخلاف بئر البالوعة لانه لا يمكن تفريقه الا
بعض شيء من البتة ولا يملك المستاجر تفريق شيء من البتة اما ملكه
رب الدار فعمل على رب الدار وان حصل الشغل من جهة قال
ولو ان رب الحام شرط على المستاجر نقل الرماد والسرقين قال
ذلك لا يفسد الاجارة لانه شرط في الاجارة ما يقتضيه الاجارة من غير
شرط لان نقل الرماد والسرقين الذي يقتضيه من عمل المستاجر عليه
فلا يجب فساد الاجارة ان شرط على رب الحام اوجب فساد الاجارة
لانه شرط فيها ما لا يقتضيه العقد ولا بد المتعاقدين فيه منفعة
فوجب فساد العقد قال وان استاجر رجل من رجل حامين
اشهر امسياه كل شهر اجرا معلوما فانهدم احداهما فبطلت
الوجهين اما ان يهدم احدهما قبل القبض او بعد القبض فان انهدم
احدهما قبل القبض كان المستاجر بالخيار فيما بقي ان شاء اخذ الباقي
بخصته من الاجزاء وان شاء ترك لان الصنفعة تفرقت على المستاجر
قبل التمام فيها بوجوب تسليمه حمله على العقد وكان له الخيار في الباقي
كما لو اشترى عشرين ففقد احداهما قبل القبض كان له الخيار في
الباقي ان شاء اخذ بخصته من الثمن وان شاء ترك فذلك هو الفرق
بين هذا وبين ان استاجرهما سنة بكذا فاحداهما الى المستاجر
ثم سار في الباقي واني المستاجر فانه يجب على قبضته والصنفعة تفرقت
على المستاجر قبل التمام ولم يملك الخيار للمستاجر منه وان يملك
وجه الفرق بينهما انه متى كان المستاجر حرا ما وجد ولم يملك في
بعض المدة وانما تفرق الصنفعة في حق المنافع لا في حق القبض
وانه سلم العين كله لانه لم يفت من العين شيء وتفرق التسليم

في حق النافع لا يثبت للمستاجر خيارا والانه لا يثبت على الاية تسليم
خلفه لانه ليس في وسع الاجر ذلك وانما استحق تسليمه متفرقا على
حسب ما يوجد النافع ويترك التسليم فيما لم يستحق عليه تسليمه
متفرقا على حسب ما يوجد ويترك التسليم فيما لم يستحق تسليمه
لا يثبت للمستاجر خيارا فيما لم يملكه او فيما لم يملكه فاما اذا ملك
احد الحامين فقد استحق على المستاجر تسليمه ما استحق عليه الاجر
حيلة قبل التمام لانه يترك التسليم في حق العين وقد استحق
على الاخر تسليم العين حيلة وتسليم العين حيلة يترك وتسليم
قبل التمام على العاقبة فيما استحق تسليمه حيلة يثبت له الخيار في
بين السالنتين من هذا الوجه هذا اذا انهدم احدهما قبل القبض
واذا انهدم احدهما بعد القبض فلا خيار للمستاجر لان الصنفعة قد
تفرقت بعد التمام على وجه لا يوجب تعيب الباقي فان انهدم
احدهما لا يوجب حالا في منفعته الباقي لئلا ينسب اليها ما يوجب
الصنفعة بعد التمام اذا لم يوجب تعيب الباقي لا يثبت للمستاجر
خيارا كما لو اشترى عشرين ففقد احداهما قبل القبض فلا خيار
قالا وعليه اشكال كان يجب ان يثبت له الخيار وهذا انهدم
احدهما بعد القبض لان الصنفعة تفرقت قبل التمام لان النافع
لم يضر مقبوضه بغيره بغيره الحام ولا يضر الصنفعة الا بقبض العتق
عليه الا ان الخيار عن هذا الاشكال ما ذكرنا ان الصنفعة تفرقت
قبل التمام في حق النافع اما في حق العين تفرقت بعد التمام ويترك
الصنفعة في حق النافع لا يوجب للمستاجر خيارا ما يوجب تسليمه
التسليم فيما استحق تسليمه متفرقا لا يثبت للعامل خيارا اما اذا
انهدم كتم القبض فقد تفرق التسليم في حق العين قبل التمام
وتفرق التسليم في حق العين يثبت للعامل خيارا التسليم لانه استحق
تسليمه حيلة لانه كان في وسع الاجر تسليمه حيلة هذا اذا كان للمستاجر
خيارا فيما اذا كان المستاجر حرا ما اذا انهدم منها بيت كان
له الخيار سوى انهدم قبل القبض او بعد القبض اما قبل القبض
فله الخيار لوجوهين احدهما ان الصنفعة تفرقت في حق العين
قبل التمام والثاني ان انهدم بيت منها بوجوب تعيبها في منفعة
الباقي لانه لا يمكن الانتفاع بها منفعة الحام الا بالكل فلما انهدم
بعد القبض يثبت الخيار بسبب العين لان انهدم بيت منها
اوجب حالا في منفعته الباقي وان تعيب حدث قبل القبض
فان يثبت للمستاجر الخيار في اصله وان استاجر الرجل رخي
بالبيت الذي فيها ومثاعها بثلثة دراهم كل شهر ففقد
فيها المحمي بثلثين درهما في الشهر فخرج عشرين كل بيت

الاستحالة
الأمانة

له الزيادة ولا نقضاً على وجهين اما ان اصله فيه شيئاً يستغني به في الرعي
 بان كرمي نحرها ولغيت الحي او اصله فان لم يحصل فان كان على التلحين
 بنفسه يوجب له الزيادة لانه آخر الرعي ولكنه في الزيادة على آخر الرعي
 يجعل باراً مستغنية نفسه فيجوز وما اذا كان رعي الطعام مع الزيادة
 على التلحين بنفسه فانه لا يوجب له الزيادة لانه ليس باراً الزيادة عرفه
 فيكون رعي ما يقين فلا يوجب وان كان اصله شيئاً فانه يوجب له وان
 كان لا يوجب التلحين بنفسه ويجوز الزيادة باراً مستغنية ما اصله فلا يكون
 رعي بنفسه له وان استأجر من حاقه ان يلحقه فافهم من تغيير
 الحنطة فكل يصير مخالفاً ان كان ضرراً ما يلحقه مثال ضرر الحنطة او دونه
 لا يكون مخالفاً لانه خلاف ضرر لا معنى وان كان في الضرر فرق ضرر
 الحنطة يكون مخالفاً فيعتبر فيه احكام الغصب قال واذا استأجر رعيها
 من رجل وبلغت من آخر وقت رعيها رعيها واستأجر الفل صفة واحدة
 كل شهر بائنه معلوم واهل ذلك فهو جائز لانه لا فرق في العقد على
 كل واحد من هذه الاشياء فاحذر اذا جازع بين الفل في عقد واحد
 وصاروا لا يشترط هذه الاشياء من جهة واحدة وان يجوز
 ويغيب التلحين بينهم على قدر رعيه اموالهم فكذلك هذا فان لم يجوزوا
 ولكن اشترطوا على ان يكون من عند احداهما الرعا من الآخر البيت
 ومن الآخر الحقل على ان يواجر واحد لغيره رعي الله تعالى من شئ
 كان بينهم الا ان كان هذه الشركة فاسدة قال واذا كان له رعي
 ويصرف رعيها وتعاها فالتلحين لا على رعي رجل فغصب مكانه محرم
 بغير امر صاحبه وجعل يلحق للناس باجر معلوم ويجعل الطعام
 بالاجر تصرف مشي في ذلك ولا اجر عليه لانه غاصب بالاعدل الحرام الاعلى
 والغاصب اذا اجر ما غصب لا اجر عليه والآخر يكون له ويكره
 منبأ وكذلك هذا ولو كان وضع الحجر الاعلى برفق صاحبه على ان
 الغصب بينهما يصفان وعلى ان يعلما بنفسهما كان هذا مثل الباب
 الاول يعني متى اجر والحجر الاعلى كان جميع الاجر لصاحب الحجر الاعلى
 وانهم يعمل كل واحد منهم فهو بينهم قال ولو ان رجلاً بنى على رعي
 بيتاً ونصب فيه رجل بغير رعي صاحب النهر ثم جعل الطعام
 وطعمه واكتسب ما كان له اكتسبه له لانه هو العاقد للاجارة
 فيكون الاجر له وبغير رعي صاحب النهر فيعتبر فيه احكام الغصب
 ويضمن ما يقع من ارضه لغاصب الارض ولا يقين لما لانها
 قبل الاجر ارض غير مملوك لصاحب النهر ولا يقين لما لانها
 الفصل الرابع عشر في فتح الاجارة بالعدو وبيان ما يوجب عذر
 وما لا يوجب عذراً في الاجارة لنفسه بالاعدل او رعيه لان الغصب في باب
 الاجارة امتناع عن القبول من وجهه وفتح لعقد منعقد من وجهه

لان الاجارة في حق العقد وعليه وهو المنافع تجوز انعقاده ساعة فساعة
 على حسب حدود المنافع وفي حق الاجارة يعتبر منعقداً في الحال لانه ضروري
 في حق الاجارة وانما ضروري في الملاك في الاجارة لا لعدم انعقاد العقد في حق
 الحال بل ضروري باجر المالك في المنفعة كحقه للتسوي وهذا غلطاً
 ان الاجارة تملك بالقبول او بالتسليم بالقبول ولو لم تكن العقد منعقداً
 في طرف الاجارة ما ملكت بالقبول او بالتسليم بالقبول ولو لم تكن العقد منعقداً
 الى وقت ياتي واذا اعتبرت الاجارة منعقدة في الحال في حق الاجارة وفي
 حق المتابع يعتبر منعقد وانما له ساعة فساعة كان الغصب امتناعاً
 من القبول من وجهه فبما اعتقد منعقد من وجهه فعلنا به في الحالين
 فاعتبرناه امتناعاً عن القبول حال عذر ويكفي في العاقد ضرورة من يقين
 ففما ورعاً صاحبه على ما عليه اشارت الاصل والجامع الصغير واعتبرناه
 فبما اعتقد منعقد حال عدم العقد العذر فله يجره بغير رعيها
 بغير رعيها على الشخصين خطم بالعدو والامكان وانما الجواز في شبهة الامتناع
 من القبول حال العذر لا نالوا المصلحة في شبهة الامتناع عن القبول
 حال عدم العذر بل من المصلحة حال العذر بغير رعيها في حق
 بتعطيل العمل بالتشبهين فعلمنا على الوجه الذي قلنا لم يستأجر
 بالشخصين واستغنى محمد رعيه الله قول من يقول بان الاجارة لا تنسخ
 بالاعدل فقال لو ان رجلاً امر رجلاً ببيع سنة لوجع اصابه واستأجر
 رجلاً ليعمل به لا حيلة وفتحت فيها فبما كان الوجع وبريت السيد
 احبب المستأجر على المعنى على الاجارة والتكليف من قلع السن وقطع اليد
 ارايت اذا استأجر رجلاً ليعمل به ولجبه لعرض فأتى آخر المستأجر على
 المعنى لا شك انه لا يغير في المعنى من العذر وشبهه العذر اذا تحقق
 بنفسه الاجارة بنفسه العذر او بغيره عند العذر لم يذكر محمد
 رعيه الله هذا في رعي من الغصب واشارت الغصب في رعيه في بعض
 يشير انما تنسخ بنفس العذر وبه أخذ بعض المشايخ وفي عامتها
 يشير انها محتاج فيها الى الغصب وعليه عامة المشايخ وهو الغصب
 ومن المشايخ من قال كل عذر رعي المعنى في موجب العقد
 ينتقض الاجارة بنفسه ولا يحتاج فيها الى الغصب كما في مسألة
 الإكراه وقلع السن فان بعد ما يبرأ اليد وسكن الوجع لم يجوز
 قطع اليد وقلع السن فلا يبرأ في ايها العقد فبما تنسخ ضرورة
 وكل عذر لا يمنع المعنى في موجب العقد شيئاً ولكن ما يوجب نوع
 ضرر محتاج فيه الى الغصب في احتج الى الغصب على ما عليه اشارت
 عامة الغصب لا ينفرد صاحب العذر بالغصب او يحتاج فيه الى
 ففما العاقد او رعيه العاقد الاجرة في الزيادة في العاقد
 والرعي وانما اشار في الجامع الصغير وفي الاصل الى انه لا يشترط

القضا او الرضا من شرط النقص من المشايخ رحمهم الله اختلفوا فيها بينهم
 بعضهم قالوا ما ذكر في الربا وان يجوز على عذر كمال الاستبراء كس
 اذا الحق لا اخر دين وهو يدعي انه لا والله الامن من القمار ويحتمل ان له
 وفا بغير الدار المستأجرة فتحتاج فيها الى القضا ليس بول الاستبراء لقفا
 وما ذكر في الاصل والجامع الصغير يجوز على ما اذا كان العذر امرا واضحا
 لا شبهة فيه فلا يحتاج فيها الى القضا ومنه الشيخ الامام شمس الاسمة للدار
 والشيخ الامام في الاسلام في الاسلام على التزويج ورحمهم الله ومنه شيخ
 الاسلام الروافد كطلحة وشمس الاسمة الحنابلة في مسئلة الدين يجوز ايا
 المستأجر المستأجر بعد والدين رواية الزيات وقضا عبد الدين يعني بعمامة الدار ان
 ان في الدين يعني برواية الزيات وقضا عبد الدين يعني بعمامة الدار ان
 وهكذا كان يعني الصد والشهد حسام الدين رحمه الله رواية الجامع في
 الصغير والاصل ان هذا في معنى العيب قبل القضا فان المناقعة لا يضر
 سقوطه بغير الدار حقيقة والعيب قبل نوجب الغش من غير قضا
 ولا رضا كما في البيع ووجه رواية الزيات ان هذا ان كان في معنى العيب
 قبل القضا حقيقة عما قلتم فهو في معنى العيب بعد القضا
 حكم فان اقيم قضا الدار سقطت المناقعة في حق تمام العقد فذلك
 فيه القضا او الرضا اذا حدث في العيب المستأجر عيب لا وجب خللا
 في المناقعة واذ لم يكن خللا في المناقعة لم يكن المستأجر هذا ان يفسد العقد
 به وذلك بخلاف المستأجر المستأجر اذا كان عيبا بعد في عيبه وذلك
 لا يضر له حذمه او يسقط شعره او يسقط حايظ من الدار لا يمتنع به
 في سكنها وهذا لان العقد وعليه في الاجارة المنفعة فاما اذا لم يكن
 الخلل في المناقعة كان المعتقد عليه قايما من كل وجه لا معنى لان
 الخيا وان كان بوجوب خللا في المناقعة كالعيب اذا مرض والدابة
 اذا دبرت والدار اذا تقدم بعض بناها حتى اوجب نقصا في سكني
 الباقي كان للمستأجر ان يفسخ العقد لانه بعد وعليه العقد وعليه
 على الوجه المستحق بالعقد لا يمكن الخلل فيه وان شارب بالخلل
 واستوفاه كمن كان في شافعي وان شافعي وان شافعي وان شافعي وان شافعي
 قبل فسخ المستأجر فلا خيار للمستأجر لان الخلل قد ارتفع والعقد
 يتجدد وانما هو غير حسب المناقعة فانه يمكن الخلل في العقد وعليه
 في العقد الاتي فلا يكون له حق الفسخ والركان الواجب ثانيا فليس للمستأجر
 ان يفسخ لان هذا ان بالعيب وحسن العاقدين شرط صحة العقد
 الرد بالعيب عرف في ذلك في كتاب البيوع وليس يفسد الدار كلها فانه
 ان يخرج سواء كان صاحب الدار شاهدا او شاهدا فلهذا ان شاء الله
 ان العقد يفسخ بانعدام الدار فانه قال للمستأجر ان يخرج سواء
 كان صاحب الدار شاهدا او شاهدا ولم يفسخ العقد احتيج في الفسخ الج

استيفاء

حاضرة

حاضرة صاحبه كما في مسئلة المتقدمة ولهذا فصيل اختلاف اصحابنا
 رحمهم الله بعضهم قالوا يفسخ العقد بانعدام الدار وانقضاء المانع
 الرضا وانقضاء الشرط من الارض اذا كان لا يمكنه ان يزرع واستدل
 هذا القائل باللفظ الذي ذكرنا وبه كان يعني شيخ الاسلام شمس الاسمة
 رحمهم الله ولكن ثبت للمستأجر حق الفسخ لعينه لا لغيره منهم من قال
 لا يفسخ العقد بانعدام الدار واستدل هذا القائل بما روي عن شاهر
 محمد رحمه الله فيمن استأجر بيتا فانهدم بيتا له الاخر فليس للمستأجر
 ان يمتنع ولا الاخر فلهذا استأجره الى ان العقد لا يفسخ بانعدام الدار وهذا
 لان المنفعة ما فات من كل وجه لا سيما فانتهى على وجه الثاني انما
 فانت على وجه كمال العود فانتهى عليه ايا في العقد المستأجر
 وذلك لا يوجب انفساخ العقد ونقص في اجارات الاصل في باب
 الرضا ان الاجارة في باب الرضا لا يفسخ بانقضاء المانع وفي فتاوى القائل
 رحمه الله انما اجارة انفس الدار المستأجر بغير الدار او بغير رضاء
 لا تنتقض الاجارة لان الاصل باق بعد استئجاره مال غصب الدار المستأجر
 من المستأجر وهناك لا تنتقض الاجارة بل يستطاع الاخر عن المستأجر
 ما دامت الدار في يد الغاصب ومنه المشايخ من قال يفسخ العقد بان
 بانعدام الدار ثم يعود بالبيت ومثل هذا خبر الاثرية ان الشاة المبيعة
 اذا ماتت في يد البائع يفسخ العقد بها اذا وقع جلد ما بعد بالعقد بقدر
 كذا اهلنا وان بنا الدار الدار كما قبل الفسخ فلما استأجر ان يفسخ ان شا
 هكذا ذكر في التوازي رواه الحافظ رواية هشام عن محمد رحمه الله في مسئلة
 البيت ووجه هذه الرواية ان العقد قائم فيها لان الدار اذا كانت حذيرة
 يكون ابر في بعض الاوقات ويجوز واخر في بعضها وعلى قياس هذه الرواية
 ينبغي ان يكون للمستأجر حق الفسخ اذا سقط بعض البيت وبناؤه الاخر
 قبل الفسخ ويحتمل ان يكون بينهما فرق فتأمل عند الفتوي وقال
 محمد رحمه الله في المسئلة المستأجر اذا انقضت وصارت الواح
 في ركنين واعتبرت سيفينة في حيز على يتسليمها الى المستأجر
 قال محمد رحمه الله ولا يشبه هذا الدار لان السيفينة بغير الغش
 اذا اعتدت صارت سيفينة خري الا ترى ان من غصب من اخر
 الواح وجعلها سيفينة تنقطع حق المالك فانما غصبه الدار لا يتغير
 بالبيت عليها وفي نوادرين سبعة من ابي يوسف رحمه الله رجل استأجر
 دارا وقد فيها فانهدم بيت بوقعته من الاخر بعمته ولا يواحد واحد
 منها بلبانته واذ المستأجر غلاما لخدمته في المصروف اراد المستأجر ان
 سافر فلهذا عذر له في فسخ الاجارة لانه لا يمكنه استيفاء العقر عليه
 الا بحسب نفسه اذ لا يمكنه ان يخرج بالعقد لان خدمته السافر سفل
 من خدمته الحاضر وحسب نفسه في مكان العربة عقوبه فيه غير

حاضرة

الأمانة

عذر له في فسخ الاجارة واما اذا استأجره لخدمته مطلقا او بقيد به بالمصر
فم اراد المستأجر ان يسافر هل يكون له عذر في فسخ الاجارة فقهه
المسئلة تبين على مسئلة اخرى ان من استأجر عبدا في المصير للخدمة
هل له ان يسافر لم يكن له ان يسافر فانه كان عذرا وان كان له ان يسافر
به كما لم يكن عذرا وانما في المسئلة في فصل الاستعجار للخدمة قال
قال المأجر للقاضي انه لا يريد السفر ولكنه يريد فسخ الاجارة وقال
المستأجر ان اريد السفر ان يقول للمستأجر من يخرج فان قال مع فلان
وفلان قال القاضي ليس لهم ان فلا تاهل يخرج معه وهذا بعد الخروج
فان قالوا نعمت العذر وما لا فلا وهذا لان الخروج لا بد له من الاستعانة
قال الله تعالى ولوا ان والخرج اعد والله عدة ويعض مشايخنا قالوا
القاضي يحكم بزيده ونبيه فان كانت ثيابه شاب سفر يجعله مسافرا
وهذا لان الزمى والسماحة بحسب الغل بها عند اشتباه الحال على
ما عرف في موطنه وبعضهم قالوا ان انكر الا حذر السفر والقول
قوله وبعضهم قالوا القاضي يملك المستأجر ان يخرجه متى شاء
مال الكرخي والكفر وري وجهها انه وكذا لو خرج من المصير بغير
عذر يملك بانه انك تخرج حتى قاصدا الى الموضع الذي ذكرت ولولا
ان رب العبد ان يسافر لا يكون ذلك عذرا له في فسخ الاجارة لانه
يمكنه ايضا العقود عليه من غير ان يجلس نفسه في مكان معين بان
يخرج الى السفر ويملك بين المستأجر وبين العبد وتفسر هذه المسئلة
اذا استأجر من اخر دار ليعملها في عزم على السفر فان ذلك عذرا له
في فسخ الاجارة واذا استأجر حائزا في سوق ليعمل فيه عملا مثلاً
فرا دية فسخه دين او اقلس وقام عن السوق فهذا عذر في فسخ الاجارة
لان فان ما هو المقصود من هذه الاجارة ان المقصود منها ان يخرج
في هذه الحائز ولا يمكن ذلك بعد الا فلا من بعد ما حقه الدين
لان الغرض ما كان الاصل من ذلك ومنع قوله عن التصرف فيها ولو
لم يكن شيء من ذلك ولكن اراد المستأجر ان يخرج الى حائز اخر
هو واسع او رخص ويعمل ذلك العمل لم يكن ذلك عذرا لان ما هو
المقصود من هذه الاجارة ان يفت واستقاما ووقع عليه العقد
ممكن من غير ان يلحق المستأجر ضرر ولكن تجزئة لمعه الان تحصيل
المنفعة ليس بواجب ان الواجب دفع الضرر وان اراد ان يقوم
من هذا العمل ويعمل عملا اخر ذكر في فتاوى الصغرى ان هذا عذر
فروق بين هذا وبين ما اذا استأجر مطلقا ليعمل ليعمل الحياطة
فقد بدله ان يأخذ في عمل اخر فان ذلك ليس بعذر لانه يمكنه ان يغير
العمل في ناحية الدكان يعمل له عمل الحياطة وهو في ناحية يعمل عملا
اخر بخلاف ما ان كان يعمل بنفسه وذكر في فتاوى الاصل هذه

المسئلة

المسئلة على التفصيل فقال ان تعياله العهل الثاني على ذلك الدكان
له البعق لانه لا يتحقق العذر وان لم يتحقق العذر لانه لا يتحقق
العذر وذكر في الجامع مطلقا انه ليس بعذر ومسئلة الجامع الصغير
تأتي بعد هذا الاجازة واجهه زيدا على الاجرة لا يكون ذلك عذرا له
في فسخ الاجارة لانه يمكنه ايضا العقود عليه من غير ضرر بل يزمه ان
يقتره نوع نفع غير ان لا يضره لغوات المنفعة على ما مر وفي فتاوى
ابن الكثير رحمه الله رجل سكن في قرية استأجر ارضا في قرية اخرى
ثم بدله ان يترك هذه الارض ويذهب ارضا اخرى في قرية اخرى قال
ان كان بينهما مسيرة سفرة كان ذلك عذرا له في فسخ الاجارة وما لا
فلا وهذا ان المسافة اذا كانت بعيدة لمصلحة الضرر وان كانت قريبة
لا لمصلحة الضرر وقد روي المصنف في مسيرة السفر وان الحق الاخر بين
واحد والا فانه لا من ثمن الدار المستأجرة فخذ اعذر في فسخ الاجارة لانه
لا يمكنه ايضا العقود عليه الا بغير الضرر وهو المحسب فانه يحسب
لما منع عن العقود واما ان يترك في فسخ الاجارة فان
ليل يلحق ان يحسب القاضي اذا تعلق بما له حق المستأجر ولو لم يحسب
الى ان ينفق مدة الاجارة فلما القاضي لا يبعد في ان له الا من
ثمن المستأجر في خمسة امد او يبقى للأجر ان يرفع الامر الى القاضي ليعطي
العقد وليس للأجر ان يفسخ بنفسه وقد مر هذا ان ارفع الاجرة الامر
الى القاضي ان يطلب من القاضي ان يفسخ الاجارة فانها في انفسها لانه
لا حق للأجر في فسخ الاجارة انها حقه في البيع فصار له في فسخه
فلم يفسخ القاضي الاجارة بطلبه وانما لا يفسخ البيع لانه لو كان احتيالا
فيكون الفسخ معسودا ويملك حق المستأجر ان لا يجوز ان يطلب
من القاضي ان يبيع المستأجر بنفسه او يفسخ الاجرة بغيره بالبيع اجابه
القاضي الى ذلك وهذا الجواب انما يتأتى على ظاهر الدار وان حق المستأجر
لا يفسخ البيع والتسليم والمشتري الحي وان يترفعه ان يفسخ
الاجارة وبين ان يرفع الامر الى القاضي ويطلب التسليم او الفسخ وان يرفع
الامر الى القاضي وان ثبت البيع الدين بالدينه فالقاضي يفسخ البيع ويتعين
ذلك نفس الاجارة وبما عذر الدين من المشتري وبسببه العسر قال
والي ان يفسخ القاضي البيع والاجرة واجبة على المستأجر لان المستأجر
في يده وهو ممكن من الانتفاع به فيجب عليه الاجرة وكان الاجر للأجر
لانه يدل ملكه ويكون له لانه وجب له عذر صحيح وقد ثبت لو
ان الاجر باع الدار بنفسه قبل ان ينفذ من القاضي القاضي المستأجر
اجرا الدار حتى ينفق القاضي الاجارة بما من البيع وتفسخه لما ذكرنا من
من العني هذا اذا كان الدين على الاجرة فله ان يفسخ القاضي فاما اذا كان
يكن فافترس عذرا وانما عرف باقرار الاجر وصحة العقول في قراره

المسئلة

المسئلة

وكذا به المستاجر فعلى قولنا ان حقيقته رحمه الله بيعت الارض ونقضت الاجارة
وعلى قولها لا تباع ولا تنقض الاجارة فيها لا يقدح لان بيعها اقراره في حق
المستاجر لانه يضمن اضراؤه بالمستاجر بما يقابل حقه عن غير المستاجر
لان حقه يعلق بعين المستاجر ولهذا لا يبيع الا جري بعين المستاجر لغيره
فيكون اقراره بالمستاجر واقراره بالانسان على غيره لا يبيع وابو حنيفة
رضي الله عنه يقول ببيعة اقراره لانه تصرف في دمه لان جعل الدين
الدمية والحق لا حد في ذمتهم كان اقراره على نفسه فيبيع الاقرار ويثبت
الدين مطلقا وهما يتكافؤان بان فيه سر والمستاجر قد لا يضر والمستاجر في
نفس الاقرار وانما يضره في البيع والاستيفاء فانه فعل اختيارى لا يعلق
الي الاقرار فلا يصير به مقرر اعلى الغير كما قد اقر العبد على نفسه بالتعاضد
فيكون له ان يبيعه رضي الله عنه اذا ثبت الدين مطلقا باقرار الاجر ماض
الاقرار اذ اعلى قضاء الدين بواسطة البيع فيجب عليه البيع في المسئلة
الاولى ويجوز ان لا يبيعه عنه وعندنا لثبت الدين باقراره في حق
المستاجر لم يضرنا اذ اعلى قضاء الدين بواسطة البيع فلا يجب عليه البيع
فلا يجزى عما اذا امتنع عنه ولكن المقر لا يلزم الاجر وندور معه حيث
دار اذا انتقضت مدة الاجارة الا ان يجزى له فادري قضاء الدين
بواسطة البيع اذا جرداره بقراره ان يبيعه الاجارة ويبيع الدار
لان النفع له ولعالمه فله ذلك كذا ذكر في فتاوى ابى الليث رحمه
الله لان هذا اشد من الحاجة الى قضاء الدين وذلك عند رخصه اولى
وفي الاصل ان النهر م منزل الاجر ولم يسكنه منزله اخر فاراد
ان يسكن هذا المنزل لم يكن له ذلك وفي فتاوى ابى الليث رحمه الله
اذا تكلم بى ابل من الخوفة الى بعد ان حكم بداله ان يسكنه في هذا
ليس بعد ريل من هذا انتهى اما لو اشترى بغيره او دابة فهو عند راسه
استغنى عن الاجارة فصار حاله ترك السفر وفي الاصل اذا استاجر
مطابق منزله ان المستاجر اشترى منزله او اذا ان ينزل الله
ويبيع الاجارة فليس له ذلك وهذا العبد بعد راسه يمكنه استيفاء
المعقود عليه من غير ضرر بل يحق فانه يواجر منزله الذي اشترى
وتصرف الاجر الى الذي استاجر به كما يمكنه استيفاء المعقود عليه
من غير ضرر بل يحق لنفسه وماله لم يعل عليه في بيع الاجارة فعلى
قياس ما ذكر في الاصل ينبغي ان يقال في مسئلة العتق وانما اذا
اشترى بغيره او دابة ان يكون عتقا ان قال في الجملة العتق لحيات
اذ استاجر بغيره لانه لم يملكه فليس الحياء وقام من السوق فعلا
عند راسه ينقطع عتقه بالافلاس فيبقى العتق عتقه عليه فثبت
له حق العتق وقيل للفرامة عن نفسه فان قيل الحياء موصول الى
الحياء ما كان قليل فليس يحقق افلاسه فثبت الحياء انما يتوصل

مال

بال قليل ان كان يعمل لغيره اما ان كان يعمل لنفسه لا يتوصل اليها
الا بمال كثير ومحمد رحمه الله قال في هذا في كتابه يعمل لنفسه على ان الحياء
الذي يعمل لغيره قد يحقق افلاسه بان يظهر حياته عند الناس
فيمتنعون عن تسليم الثياب اليه او يلقونه ويرون كثره واما الناس
فما لا يمتنون على امتنعهم فاما اذا اراد ان يترك الحياء ويعمل في
العرف فعلا ليس بعد راسه الاجارة وقال في كتابه الاجارات انما استاجر
من اخر عاتوا ليهيب فيه الخعام فيرد اليه ان يبيع في سوق العتق او
فقد اعد رواله ان في مسئلة كتاب الاجارات لا يمكنه استيفاء المعقود
عليه الا بحسب نفسه في هذا السوق المعين اذ لا يمكنه الجمع بين الحارين
في سوق واحد وليس نفسه في مكان معين عقوبة وهذا العمل
ذلك من راد فعلا المعقوبة عنه اما في مسئلة الجامع العتق يمكنه استيفاء
المعقود من غير ان يجزى نفسه من هذا السوق المعين بان يفتد
في سوق العتق ويستعمل الغلام في عمل الحياء في ذلك السوق فلم
يجعل ذلك عند راسه اذا استاجر لنفسه ماله ولغيره ولينقطع قيسه
واستثنى له بنا اولي ربح ارضا يدره في بداله ان لا يعمل كان ذلك
عند راسه لانه لا يمكنه العتق على الاجارة الا باستيفاء المالك في بعض الصور
وهو الزراعة والقطع والبناء والزراعة والقطع فلهما هو اما ان يفتد منه
الافاق وكذلك اذا استاجر للخدمة والخدمة لان في الجملة والخدمة ايلام
وانتلاف جز من البدن ولو امتنع الاجير عن العمل في هذه الصور
يجزى عليه ولا يفسد الاجارة من غير ضرر بل يزمه وان استاجر ارضا
ليزرعها فغيرت الارض او سرت كان ذلك عند راسه في بيع الاجارة
فيلزم لان المعقود عليه قد فات التسليم وانه يثبت للعاقدة حق العتق وطريقة
ما قلنا فان مرض المستاجر ومجى عن الزراعة فان كان من يعمل
نفسه فهو بمنزلة مالو مجى عن الانتفاع فهذا عند راسه مجى عن
الانتفاع بالارض لم يرضه اذا كان يعمل بنفسه فهو بمنزلة مالو
مجى عن الانتفاع بالارض بان عرفت او سرت وذلك عند رخصه ذلك
وان كان يعمل باجره فعلا العتق بعد راسه مرضه لا يمنع اجرا عن
العمل في الارض واذا انقضى العمل فليس بعد راسه مرضه لا يمنع اجرا عن
وهو عند راسه المعقود عليه فان قيل التسليم فهو عند راسه مرضه
الارض اذا عرفت او سرت واذا وجد العبد المستاجر لغيره ماله
فمعه عند راسه من بمنزلة العتق في المعقود عليه لان التسليم فهو
نفسه في الخدمة لانه متى كان سارقا لا يملكه المستاجر على ماله اذ اخلى
بيته وبين احوال الخدمة في الدار حتى يرضى عنه ماله ويتعسر
عليه ملازمته كل ساعة واوان فهو معنى قولنا فهو عتق في العتق
عليه فثبت للعاقدة الحياء وهذا وجد العبد المشتري سارقا

السيرة

وان كان العبد غير جاد في العمل الذي استأجر له فهذا لا يكون عذرا
للمستأجر في فسخ الاجارة لانه لا يجب في العقود انما كانت صفة
الحدافة فهو بمنزلة صفة الجود فلا تفسير مستحقة بطلان العقد بل
يراعى في استحقاقها الشرط الا انه من شرطه ان يكون له حصة في
خروجها فلو جرد ما سلف لا يكون له حق الفسخ كذا هو هنا وان كان عليه
فلا سدا كان له الخيار لان هذا نص في المعنى وعليه فهو بمنزلة مالو
وجرد الحصة عنقه واذا وقعت الاجارة على رواتب بعينها لم
تأخذ التفسير الا على خلاف ما اذا وقعت على رواتب بعينها وسلف
الاجارة له وروايات لا تنفع لعذر على الاجارة ما في تفسير ذلك
والفرق ان عند بيع الدار والحق العقود عليه منافع الدار والعينة
فان هلك فقد هلك العقود عليه فبطل وانما عند اتمام التفسير
المعقود عليه فبطل العمل في ذمة الاجارة والاصل العمل فغيره
العمل ولا معنى لتفسير العقد فاذا وقعت الاجارة على رواتب بعينها
فلم يستأجر حق الفسخ لان منفعة العمل تنفذ بالرضا فيكون له حصة
في العقود عليه ومن ان يفسد ربحه الله للواجب حق الفسخ ايضا لان
الركوب والعمل مع الرضا يوجب زيادة ضرر في ملكه وذلك تفسير
مستحق وان مر من الاجارة في هذه الصورة ذكر القدر وري ربحه الله
في شرحه ان له حق الفسخ وهذا بخلاف رواية الاصل فعلى ما ذكره
القدر وري يحتاج الى الفرق بينهما اذا مر من ربي ان اراد ان يعقد
ولان ذلك ان لا يكون عذرا له في فسخ الاجارة والفرق انه اذا مر من
فقد عجز عن الخروج وغيره لا يقوم مقامه في الخروج بل هو في ربحه
واما تركه باختياره فكان عليه ان يعقد غيره مقامه وعن ابو يوسف
ربحه الله في امارة ولد في قبل الخمر بل ان يكون في طواف الدنيا
والى الحرام ان يقيم معها مقام النفس فبطل عذر الجاهل في فسخ
الاجارة ولو ولد في قبل يوم الخمر في يوم الخمر وقد بقي من مدة
النفس مدة الحين عشرة او اقل اخبر الجاهل على التام معها
لانه يمكن جبرها على الخروج وترك طواف الزيادة في الفصلين
حيثما فلا يمكن جبر الجاهل في الفصل الاول لانه ما جرت العادة
بالتمام يمكن بعد الفراغ من العمل مثل مدة النفس فيفسخ
الجاهل بذلك ففسخ العقد فبطل عذره عنه اما في الفصل
الثاني جبر الجاهل على التام يمكن ان اعاد جرت بالتام بعد
الفراغ من العمل مثل هذه المدة فلا تنفذ الجاهل بذلك وان
اشترى شيئا واخره من غيره ثم اخلع على عيب به فلم يرد
بالعيب وفسخ الاجارة لا لو تمقنا عقدا لاجارة بفسخه لا جبر
من حيث انه يلزمه البيع مغنيا واذا اجر الرجل نفسه في عمل
من

من الاعمال ثم بدله ان يترك ذلك العمل وينتقل الى غيره بان كان حراما
مثلا اخر نفسه للجماعة ثم انت نفسه من هذا العمل واراد ان يترك ليس
له ذلك لانه التزام العمل والالتزام ولا عار فيه وقت الالتزام
اهله وانما اراد ان يرفع الان فيقال له او في ما التزمته وارتفع فان
كان ذلك العمل ليس من هذه بل من غيره العار من الفسخ عليه فيفسخ عذرا
له في فسخ الاجارة وكذلك الاجارة في الاجارة اذا جرت بنفسها على
وما تعاقب بذلك فلا يلزم ان يخرجها وحدها وحدها اذا انت لم يحضر عليه
لم لا يراعى عند ربحه الله فبطل استأجرها لغير ربحها من غير مشاء
فخرها واصاد الزرع امة وقد ذهب وقت زراعة ذلك الموضع فان
اراد ان يزرع ما هناك من ربحه الاول او مثله فله ذلك ولا يفسخ
الاجارة وعلى الرعية ما مضى من الاجارة وهذا في ربحه العقود مع فوات
المعقود او استمرار بالمستأجر ولا يلزمه في زراعة ما هو دون الاول
او مثله واذا انتقص الماعن الرعا فان كان النقص فاحشا فالمستأجر
حق الفسخ وان كان غير فاحش فالحش غالبا فكلوا عن نقصان فاحش غالبا
وهذا لان الما لا يجرى على سنين واحدا او اقل بل ينقص مرة ويزداد
اخرى غير ان النقصان الفاحش في عدة قليلة ليس بغالب وغيره
غالب واذا اقدم على استئجاره ربحا مع عليه بما ذكرنا في تفسيره ربحا
بغير الفاحش ولا يفسر ربحا بالفاحش فلا يفسخ حق الفسخ في
غير الفاحش لكان الرضا ويثبت في الفاحش لا بتمام الرضا قال
القدر وري ربحه الله في شرحه اذا صار ربحا اقل من نصف طمعه فهو
نقصان فاحش وفي وانعقد الناقص ربحه الله اذا اقل الما وتدرى
الربح او لم يكن على نصف ما كان لم يكن فبطل جرده ايضا وكولم
يرده حتى لم يكن كان هذا ربحا منه وليس له ان يرد الرمي بعد ذلك وهذه
الرواية في الف رواية القدر وري واذا انتقص الماعن الرعي في بعض
البدن يجوز ان يستأجرها بما جرمسي فانقطع الماعن الرعي في بعض
الشهر فبطل العمل فبطل استأجر الجاهل ربحا في الاصل وهذا نص
ان الاجارة لا تفسخ بانقطاع الماعن الرعا لان المعقود عليه منفعة
الحين وانقل الان العود موهوم ومثله لا يوجب انتساخ العقد
بل يثبت الحق للعاقدة كالعقد المستأجر ان يبقى العبد في مدة
الاجارة فان لم يفسخ حتى ما داما لزمته الاجارة فبطل من الشهر
لن زوال الوجوب للكنس فيرفع عنه الاجارة حساب ذلك هكذا ذكر
محمد ربحه الله في الاصل واختلق المشايخ في تفسيره فله حساب
ذلك بعضه في الواجب له حساب ما انقطع من الما في الشهر
حتى اذا انقطع الما عشر ايام يسقط عنه عشر ايام من الشهر

الأمانة

وذلك بثبت المسكن فيستطاعه للث المسكن وهذا لان العقود عليه
في اجارة الرضا منفعه المسكن لان الرضا تستاجر المسكن لا غير فمحل
التقيد عليه منفعه المسكن وقد كانت منفعه المسكن في مدة عشرة
ايام فيسقط الاجر بقدره كذا الرضا تستاجر عبد الله في مدة عشرة
ايام فيسقط الاجر بقدره وذلك ثلث السنين فكذا هذا او قال بعضهم
ان اذ يقول حساب ذلك اي حصه ما يقع من السنين وبيان ذلك ان
ينظر الى بيت الرضا عشرة ايام وهو محسب كسنة اربعة ايام بعشرة
ولا يحسب كسنة اربعة ايام فيسقط راضا وهو حصه ما يقع من
الما ولا يسقط المسكن كما قاله الاولون وذلك لان منفعه المسكن ان
فان بقيت منفعه المسكن ورابط الدواب فيسقط الامر بقدر ما كان
ويبقى بعد رما بقي قال شيخ الاسلام رحمه الله وقاله الاولون ان
ظاهر الرواية تشهد لهذا لان في الاصل الما اذا انقطع الشهر كله
ولم يبق في الشهر حتى مضى الشهر فلا اجر عليه في ذلك بعدد
الاجرة عليه اصلا ولو كانت منفعه المسكن معقودا عليه مع منفعه
المسكن لا يوجب بقدر ما يخص المسكن وهذا لان الرضا لا تستاجر
بمنفعه المسكن وانما تستاجر منفعه المسكن فيجعل منفعه المسكن
هو العقد عليه مقصور وغيره يدخل بها والبدل لا يباين
الاتباع فيكون الامر كله باا منفعه المسكن وذكر القدر في شرحه
ان من استاجر راضا سنة وانقطع الما بعد سنة اشهر فامسقا الرضا
حتى مضت مدة السنة فعليه الاجر ستة اشهر ولا شيء عليه لما في
وان كان البيت للمنفعة به فغير المسكن فعليه من الاجر حصته لانه
يقضي من العقد عليه ثلثي الاجر حتى مضت فلهذا عقد له على ما سوي
منفعه المسكن داخل في هذا العقد اصلا لا يبعث فيكون له على ما قاله
الاخرون وفي نوادر ابن سباه رضى الله عنه لو استاجر راضا ما لا ينقطع
عنها وقال انا اصرف ما يهدي الرضا ما كان ذلك بلا اجر ولا مبرور
يلزمه الاجر صرف الما اليه او لم يصرف وان كان ينبغي لذلك جفر
فهر من نقره الى غير الرضا معونه فقال بدالي في جفرها كان له
ان يترك الاجارة وان جفر واحد الما لغيره ان يصرف الما الى
زوجه ويترك الاجارة لم يكن له ذلك ويلزمه الاجر فان جامن ذلك
ضرر عظيم يذهب فيه ارضه وان قطع الما عند جعل هذا اصل
له ان يترك الاجارة وفي نوادر ابن سباه عن ابي يوسف رحمه
الله رجل استاجر راضا فانقطع عنها شهر بها فذبح في الاجارة
شي قال ان كان ما يبيع ان يذبح فيها في الما في الاجارة فلم
ينقص ما كان مضى يلزمه الاجر ثلثا فان كان له ان
يردوا ويعطيه من الاجر بحسبه وان كانت ما لا ترضى فيها

يلزمه

الامارة

اجرها فعلية اجرا كثيرا اذا كان كل الما يكثر لكل واحد منهما لان الشك
وقع في سقوط الزيادة وان كان ذلك في موضع يكون الحفر على المستاجر
فعلية الاجر كالا لانه هو المفضل بالكم كذا مع ان الحفر عليه رجل المستاجر
عند امن رجل كل شهر يدور مثلا في هذا الحفر فلا يكثر على مثل ما كان
يعمل الا انه قد يعمل علا دون العمل الذي كان يعمل في الحفرة فله ان
ينقص الاجر وان لم ينقصها حتى يمتلئ الحفر بزيادة الاجر وان مرض
مريضا لا يقدر على العمل فلا اجر له وفي نوادر كثيرة عن ابي يوسف
رحمه الله رجل استاجر رجلا ليعمله بغير اقل من حبل فان له الاجر بحساب
ما حفر وان كان ببلدة يكون فيه ذلك فبلغ الى ما اصاب ما راي فان كان
يعلم ان ذلك سلفه كان عليه ان يحفره وان قال له رجل حفر يا ابن
البحار وكان له من الاجر بحساب ما حفر قال الحار ابو الفضل رحمه الله
هذا الرجل جواب الامير وقد مر حديث هذه المسئلة رجل حفر او حفره
انما في رجل استاجر رجلا ليعمله بغير اقل من حبل فان له الاجر بحساب
استدادهما بشرط عليه ان يحفره عشرة اذ كل ذراع كذا في حفره اذ
فانه يقوم ما يلقى في نفسه الاجر من القسمة فيعطي حصة
ما حفر على حبل ان كل ذراع منها شارب في استقامتها ومبني
هذا انه ينظر الى قيمة ذراع من الاعلى والى قيمة ذراع من الاسفل
الاعلى الحفر يكون ارحض وفي الاسفل اعلى فلا بد من الجمع بين
القسمتين لتتفق معنى العدل ثم اذا اظهر قيمة الاعلى وقيمة الاسفل
بجعل كل ذراع منها فكل ذراع من الذراعين ويكون حصة
من القسمة ثم اذا كانت ربي دابة فوجدناها لا تنصير بالليل او وجدها
موجها او غصبها فله ان يوردها كانه وجد الفوق وعليه معا فان
له الرد كما في بيع العتق وان اردت فاعلم ان ربي دابة اخرى
ان وقعت الاجارة على هذه الدابة بغيبها لان الاجارة انقضت
بردها وان وقعت الاجارة على دابة لا بغيبها فله ان يطلبه بدابة
اخرى وفي مزارعة العيون ان استاجر عن اخر او سائر ما فله
عندما لم يقطع ما يقطع الذي يزرع قال ان كان استاجر ما يغير شرب
وان لم يقطع ما يقطع الذي يزرع منه السقي فعليه الاجر وان اقطع
كان الحار وان استاجر ما يشرب فله ان يقطع الشرب منها متى
وقد يزرع من اقطاع الشرب فالا حفره سا قبل كمال اقطع
عن الذي المستاجر وفي موضع اخر ان استاجر رجلا ليعمل
فحفر النهر الا على ما كانت عليه سقيها فهو بالحساب ان شارب
وان شاربها فله ان يوردها كانه وجد الفوق فعليه الاجر وان كان حاله
يترك فيها شيئا بوجه من الرقعة ولا يملك له في ذلك فلا اجر عليه

وفي

وفي فتاوى الفضل رحمه الله استاجر رجلا فانقطع الماء ان كانت الارض
يسقى بها الارض او ما المظلم لكن انقطع المظلم فلا اجر عليه لانه ايمان
من الاستعانة بها وفي الواقعة لو استاجر رجلا فحفر في الارض قبل ان
يوزعها فلا اجر عليه بها لانه غصبها من المستاجر رجل وزرعها
ولو زرعها المستاجر فاصاب الذرع افة فله ان يحفره ولو لم يكن
فعله الاجر كالا لانه قد زرع رواه ابن رسل عن محمد رحمه الله في روى
هشام عن محمد رحمه الله رجل استاجر رجلا فحفر في الارض فله ان يقطع
ان يقطع الاجر حتى يغيب الفاضل عن العقد بينهما وبعد ما وقع الفاضل في
العقد ترك الارض في يد المستاجر باجر المثل حتى يترك زرعته فان
سقى زرعته لا يكون له حق النسخ بعد ذلك كان ذلك منه رضي والغني
في مسئلة هالك الزرع انه لا اجر على المستاجر حتى يترك زرعته بعد
هالك الزرع الا اذا ترك من اعادة ازرعه مثله او ورنه في الضرب
بالا رضى ولا مزارعة فتاوى اهل سمرقند رجل استاجر رجلا فحفر
اراضه المثل فزرعها في طرعا من اهل سمرقند حتى مضت السنة
ثم مطرو نبت فالزرع كله للمستاجر وليس عليه كذا الارض ولا
نقص به واحاله الى نوادر سبعة اما لا كرا عليه لمعقور والعذر رقب
جميع الدواب ما عدا النقصان فلا نذر اربعة فصوله باذن مالك قوله
لاجر عليه قبل النيات واما بعد النيات يجب ان يترك الارض في يد
المستاجر باجر المثل كما لو انقضت المدة وفي الارض زرع استخرج
بعد فان هناك ترك الارض في يد المستاجر باجر المثل كذا هو
وكذا استاجر حربة فاعلم ان له اذ كانا لاجر واحد وليس للمستاجر
حق النفس الا حله ولو انقطع الاجر فلا اجر لان الاجر على الاخر
والاخر على المستاجر واذا اقطع الاجر لم يمتلئ اشجار الغنم المستاجر
فالمستاجر حتى القسمة ان كانت الشجرة مقصورة واذا استاجر رجلا
ليذهب بحملته الى موضع لغير ايمان به يفيق الطريق بعد المستاجر
ان يذهب الى ذلك الموضع ويطلب الاجارة فطلب من الاجر نصف
الاخر قال ان كان النصف الباقي من الطريق مثل الاول في الصعوبة
والسهولة فله ذلك والاستدراج قد رواه الاجر او من مسار وكان
الاستاجر مع الناس فاعلم ان الشارب او يبيع المسار فله ان يبيع
الدار من المستاجر حتى ذلك الطريق الامر بالجر وفي رواية عن
المسافر والاشربة رافق في الاجارة في شرح السفر الكبير في باب
احداث اهل الدامة البيوع والحنانين استاجر من اخيه ما كان سنة وظهر
الحانوت الى مسير في سنة سنة وقد سرق من الحانوت من جانب
المسافر في هذه المدة لث مرات هل للمستاجر ان يفسد الاجارة فقد
قبل له ذلك استبدل لا بمسئلة العتدة اذا كانت حصة في منزل

الزوم الا انها حافت سقوط المنزل او بفار علم متاعا كان له ان يتحول
عنه الى منزل اخر ففقد حوز محله رحمه الله له الخروج في منزل العترة
هو فاعلى متاعا فحوز المستاجر ايضا فصح الاجارة واخذ من حوز فاعلى
متاعا وان استاجر دارا لم يعلمه هذا العمل في هذه السنة فيفسد بنفس
السنة ولا يعلمه شيئا كان له حق العترة هذا القوي في الاسلام على الاسمين
رحمه الله استاجر اجيرا يوما للعمل في العترة كالحمار والطين ونحوه ففقد
ذلك اليوم بعد ما خرج الاجير الى العمل الاجرة لان تسليم النفس في ذلك
العمل لم يوجب له العترة وهذا كان يفتي به مير الدين الميرغني رحمه الله
سبل شمس الامام الملهو اي رحمه الله عن استاجر حمارا في قرية مدة معلومة
فبعد الناس ووقع الحلاق ومضت مدة الاجارة هل يجب الاجرة قال
ان يستوفى التوفيق بالتمام فلا اجابة لكن الاسلام على السعدي رحمه الله
بالاستيفاء ولو بقي بعض الناس وذهب البعض فصح الاجرة اجماعا والله
تعالى اعلم بالصواب الفصل الخامس عشر فيما يكون صفيا للاجارة وما لا
يكون وبالأحكام المتعلقة بالعترة كل من وقع له العقد الاجارة اذا مات
تنتفىخ الاجارة بموته ومن لم يقع له العقد لا ينتفىخ الاجارة بموته ومن لم يقع
له العقد وان كان عاقدا ايركبه الوكيل والاب والوصي وهذا لا يمتنع
من وقوع العقد له انما يوجب انفساخ العقد لا يمتنع العقد انعقد له
موجب الاستيفاء عليه فان مات ولدت الملك الذرية فحق نفس العترة
يكون الاستيفاء واقفا على الذرية فليكون خلاف ما وقع عليه العقد في
ابتداء اقلها اذا لم يقع له لو نفس العقد بعد موته يكون الاستيفاء على ذوق
ما وجد العقد ان المستحق عليه قائم وكذا المستحق وهذا المستحق في الوقت
اذا عقد ذرية لان حكم العقد لم يمتد له لا يغير حكمه وذلك في الاسلام
خواهر زاده رحمه الله في آخر كتاب الخيرية ان من اجبر ملكا
العترة ومات الاجار قبل اجارة المالك انه ينتفىخ الاجارة بهلاكه لان العقد
عليه يوجب بطلان العقد فان وقعت الاجارة على ذرية بعينها بان استاجر
رحلا بان يحمل هذا المتاع على ابل فهو جائز لان العقد وعليه الحمل وهو
معلوم والابل المثل وتعيين المثل ليس بشرط في الاجارة
هذا العقد والاجر بابل ودفعه الى المستاجر فمات في يده فعلى المستاجر
ان ياتي بغير ذلك ليمثل المتاع وليس له ان ينتفىخ الاجارة بموته ما سلم
لان الاصل وعليه هي انما انتفىخ الدابة فعلى المثل كان واجبا في
الموت والابل انما يملك ذلك فاذا ابيع مستحقا عليه في دمه كما في الاستيفاء
فاما اذا عين ابل العقد وعليه منقعة دابة بعينها فاذا مات بطل
العقد ضرورة وان اقال الاجر للمستاجر بغير المستاجر فمات هل انتفىخ
الاجارة ما لم يبيع لان قوله ليس بغير في العترة بل هو تركيل بالبيع و
والعترة من ضروران البيع ما لم يبيع لا يثبت ما هو من ضروران وحي

عن

عن بعض المشايخ رحمه الله ان الاجارة اقال للمستاجر بغير المتاجر
من علان فباع من غيره لا يجرى والعترة ان من الرهن رهن والناس
يتفاوتون في البسار والاعسار ولا يحد ذلك من المستاجر وفي الاجارة
العترة اذ اقال المستاجر للاجر اجرت بده فقال هل يفسد بنفس
الاجارة وان لم يبيع وكذا في باب البيع اذ اقال المشتري للمبايع شيئا
باردة فقال المايع هل يفسد بنفسه المايع اشار محمد رحمه الله في الباب
الرابع من الذي ان يفتي هذا اقال اذ اقال البسار للاجر في الاجارة
الطويلة مال اجارات بده فقال رواه سعد بنسب الاجارة وان اخذ
البعث دون البعض قال بعض مشايخنا رحمه الله ان اخذ البعض
بنفسه العقد وان اخذ الاقل لا ينتفىخ وبه كان يفتي الصدر الشهيد
رحمه الله وقال بعضهم بنفسه العقد لا يفسد البعض من غير تفصيل
وقال بعضهم بنفسه العقد بغير ما اخذ ان اخذ البعض بغيره القس
او بدله بدل مما كان يفتي بنفسه العقد في الكل وان كان الماخر اقل
بان اخذ بغير دالة تلك عليه لا ينتفىخ ما لم يخذ الكل وبه كان يفتي
الشيخ الامام فقهير الدين الميرغني رحمه الله وان يفتي المستاجر
خلان الاجر بغير بعد شدة است ناسا في يفتي في مال المستاجر قال
الاجار يفتي الدار على نفسه لا ينتفىخ الاجارة وان اقال المستاجر
للاجر عند العترة فنتفىخ الاجارة في المدة والذرية است جرت من ملك
من العترة وان لم يزد حرد والمستاجر ولا اضاف الى الاجر وكذا ذلك
اذ اقال الاجر للمستاجر فنتفىخ الاجارة في المدة والذي اخره منك
يجمع العترة وفي فتاوي شمس الامام الاوزاعي رحمه الله رجل
استاجر من رجلين دارا مشتركة بينهما ثم دفع المفتاح الى
احدهما قبل ان تنتفىخ الاجارة في حصته لان دفع المفتاح المباح
وقبول الاجر ذلك دالة العترة والاجارة كما ينتفىخ بعض العترة
تنتفىخ بدالة العترة الا ان يري ان المستاجر والاخر لهما دار واحدة
ودفع المستاجر المفتاح الى الاخر وقبل المستاجر ذلك ينتفىخ الاجارة
بينهما وطريقه ما قلناه واذ اباع الاجر المستاجر بغير ان المستاجر
نقد البيع في حق البايع والمشتري ولا ينفذ في حق المستاجر حتى
لوسقط في حق المستاجر بطل ذلك البيع ولا يجرى الى كونه وذلك
الصدر والشهيد رحمه الله في الباب الاول من رهن المتاع في هذا الفصل
روايتان قال والمصنف انه لا يحتاج الى تحديد البيع وان اجاز المستاجر
البيع فنقد البيع في حق الكل ولكن لا ينتزعه العترة من يد المستاجر
الى ان يفسد البيع ماله وان رضى بالبيع اعتبر رضاء بعض الاجارة
ان ينتزعه من يده وعن بعض مشايخنا رحمه الله ان الاجارة اذا باع
المستاجر بغير رضى المستاجر وسلم ثم اجاز المستاجر البيع والتسليم

باب

الموت

بطل حقه في الخمس وان اباغ الاجر المستاجر بغير رضی المستاجر واد
المستاجر فتحته وقد ذكرنا في كتاب البيوع انه ليس له ذلك في ظاهر
الدواية وفي رواية المحامدي ليس له ذلك واحكامه الى الزهني الجامع كشمس
الاسمة المحامدي رحمه الله وكان الاستصحاب رحمه الله يقول للمستاجر
حق الفسخ وهو اختيار شمس الاسمة السرخسي رحمه الله وهكذا ذكر
شمس الدين النفسي رحمه الله في شرح الشافعي والسيد الامام ابراهيم
رحمه الله في رهن الجامع وذكر شيخ الاسلام جواهر زاده رحمه الله في
شرح الجامع ان في المسئلة روايتان في رواية ليس له ذلك وانه استفسان
وعليه الفتوى والاجر المستاجر اذا حصل لا يفتق الاجارة وذكر شيخ الاسلام
في امارات الاصل في باب اجارة الطهارة وذكر في امارات الكبير في باب
الجر على الصبي والمعتق وليس في باب اجارة الصغير من المستاجر اذا
ان احب المستاجر لا يطل الاجارة وفي المنتقى عن محمد رحمه الله
استاجر رجلا ليعمل له عملا معلوما مسما باجر معلوم مثلا يدره شهر
امره في خلال الشهر يعمل اخره مسما بدره مثلا فالاجارة الثانية انما هي
للاجارة الاولى بالعدد الذي دخل في الاجارة الاولى حتى لا يكون له اجز
بل يرفع الاجر الاول بحصة ذلك العدد وراا اخره من العمل الثاني لانه
اجره وذلك وهو تعود الاجارة الاولى والله اعلم الفصل السادس
عشر في اجارة الثياب والامتنعة والغسل طاهر واشباهها اذا استاجر
الرجل ثوبا ليلبسه الى الليل باجر معلوم فهو جائز ولا يمين اذا
استاجر ثوبا ليلبسه الى مكان معلوم فهو جائز ولو لم يمين من
اللبس او من يركب لا يجوز فرق بين هذا وبينه اذا استاجر عبدا
لخدمة ولم يمين من الخدم او استاجر دارا للسكنى ولم يمين من
السكنى حيث يجوز والفرق ان الناس يتفكرون في اللبس تغاوتا
فاحش فان ركب ليس بغير الثوب اذا لبسه يوما لمحواروا حرا
نفسه وان لبسه اياما لم يردوا ركب واللبس الداية اذا ركب
عليها شعر ابل يملكها وتعد اسدك الاجر للراصف ولا يرضى
بكرهه صبر الداية واذا كان التغاوت فاحش كان جهالة الذكبت
واللبس معصية الى المنازعة الى لغة من التسليم لان صاحب
الدية يقول للمستاجر استاجرته للبسه وبكره وقال المستاجر
استاجرته لليس واركب عيرك وايا الناس لا يتفاوتون في
السكنى واستخدم العبد تغاوتا فاحش فلا يكون فلا يكون جهالة
المستخدم معصية الى المنازعة المانعة من التسليم والفتيل فلان
سبع ذلك اجاز العقد وان البسه غيره فهو صان ان اصابه اشي
يريد اذا استاجر لللبسه بنفسه وان ارضيه فلا اجر عليه ما
الفتيان لان الناس غيره لمن يدره هل تحت العقد لانه شرط لنفسه

وقد

وقد صح هذا الشرط لما ذكرنا ان الناس يتفاوتون في اللبس واما الاجر
ان المنة شي فلا اجر عليه لانه استوفى ما ليس بداخل تحت العقد
اصلا والتفاوت لا يقتضي بدونه العقد بانه ان التفاوت بين الالبس
والالبس واللبس لما كان يتفاوت تغاوتا فاحش الحق اللسان
لاختلاف الالبس باختلاف المنة فهو معنى قولنا استوفى ما ليس
بمعقود عليه وانه لا يوجب الاخر فرق بين هذه المسئلة وبينها اذا
استاجر حائرا ليفعل منه فامينا فاقعد فيه فصار اوسا الخاتون
فانه يجب الاخر والتفاوت بين سكنى الماني وبين سكنى الحداد
تفاوت فاحش فاحش ما استوفى ما اعتبار التفاوت الفاحش
حنسا اخر غير مائة اوله العقد والفرق ان في تلك المسئلة العقد على
شيء من علي سكنى وعلى العمل ولا تفاوت في السكنى واما التفاوت
في حق العمل والعقد ان يقدر على السكنى فصار مستوفيا ما تناوله
العقد وزاد فاستوفى المزايدة لا تمنع وجوب الاجر واما ههنا
العقد انعقد على شيء واحد وهو اللبس وليس بغيره خمس اخر
من لبس على ما ذكرنا في العقد عليه اصلا فلهذا الاجر
الاجر فان قيل هب باله استوفى ما ليس بمعقود عليه الا انه
كان متسكنا من استوفى العقد عليه كاف لوجوب الاجر قلنا
التمسك من استوفى العقد عليه انما يوجب اذا اصبحت يدرك
يد الاجارة وحيا ليس غيره قد زالت بيد الاجارة الا ترى انه
يقين ان هلك الثوب لا من لبس الغيب لما زال بد الاجارة
التمسك بالاجارة فكم يوجد التمسك من الاستيفاء حال قيام الاجارة
فلهذا الموجب الاجر في مسئلة الثوب والداية اذا لم يمين اللباس
والداية حتى فسدت الاجارة فلا يمتنع الى انفاضي اجرت ليس هو
يوما الى الليل والقياس ان لا تعود الاجارة جائزة ويجب عليه اجر المثل
وفي الاستفسان ان يعود جائزة ويجب التسحق لان للعقد
عليه متعينة حالة العقد من حيث الحكم ان كان مجهولا من حيث
الحقيقة بانه وهو ان الاجارة يتجدد انعقادها ساعة فساعة على
حدوث النافع فحال ما يستوفى النفعة يتجدد العقد حالما
والعقد وعليه متعينة في هذه الحالة فهو يقين قولنا لان العقد عليه
يتعينة حالة العقد من حيث الحكم ولو كان متعينة من حيث الحقيقة
الليس انه يتجدد العقد وهذا اذا كان متعينا من حيث الحكم ان القدر
من العقد المزاوية ولا يغير المستاجر عاصيا بالباسه غير خلاف
المسئلة الاولى فان هناك نفس المستاجر عاصيا بالباسه والفرق
ان الداخل تحت العقد ههنا اماله او ليس غيره لانه استاجر
اللبس مطلقا وارجح بين الامرين في حالة واحدة متعذر غير كون

اللبس

الأمانة

العقد متناولا واحدا فانها بمن كان هو الداخل تحت العقد فاما في المسئلة
 الاولى فالداخل تحت العقد ليس فاما ليس غيره ليس بدخل تحت
 نفع العقد أصلا فلهذا افتراضا اذا استاجر رجل ببلية يوما الى الليل
 بد رهم فلم يلبسه ووقفه في منزله حتى مضى اليوم فعليه الاجر كما لا
 فرق بين هذا وبينها اذا استاجر دابة ليركبها الى مكان معلوم خارج
 المصر فاستأجرها في منزله حيث لم يجب الاجر وقد يمكن من استئجار العود
 عليه في العطلية والفرق بينهما في الأصل الذي تقدم ذكره في هذا الكتاب
 ان التمكن من الاستعمال العقد عليه انما يجب الاجر اذا التمكن
 في الدابة التي ورد عليها العقد في المكان الذي اضيف اليه العقد لا التمكن
 الذي اضيف الى الخارج المصر ولا يثبت التمكن من استعمال المعقود
 خارج المصر والدابة في المصر حتى لو وجد التمكن لهذه الصفة في
 مسئلة الدابة بان ساق الدابة في ذلك المكان ولم يركبها فغلب به وجوب
 الاجر قياس الدابة من مسئلة الثوب ان لو استأجرها ليركبها يوما
 الى الليل فحسبها في منزله ولم يركبها فغلب بها وجوب الاجر ايضا ذكر
 حنكلمان وقرئ فيه بين مسئلة الثوب وبين مسئلة الدابة فقال
 لو استأجر الثوب في منزله ولم يلبس حتى هذا لا يصير ضمانا وفي
 مسئلة الدابة قال يصير ضمانا والفرق في مسئلة الدابة الامساك
 حصل بغير ان من صلبت الدابة لان صاحب الدابة انما اذن له باسما
 يجب به الاجر وفي مسئلة الثوب الامساك حصل بغير ان صاحب
 الدابة لان صاحب الدابة انما اذن له باسما يجب به الاجر وفي مسئلة
 الثوب الامساك حصل باذن المالك لان الاجرة فيكون حاصله باذن
 المالك حتى ان في مسئلة الدابة لو وجب الاجر بالامساك في منزله بان
 استأجرها ليركبها يوما الى الليل يقول لا يجب الضمان اذا اهلكته
 الدابة اذا استأجرته المرأة ثم ما يخرج به يوما بد رهم فليسته في بيتها
 فعليه الاجر لان اللبس وجب فيها قدر عليه لان المعقود عليه مقدس
 باليوم لا يمكن لانها لم تستلمه الذي يخرج اليه فلم يحمي التقدير
 العقود عليه فكان العقد عليه مقدرا باليوم صار كالمعقود في
 حق التقدير والعدم بمنزلة كانه استأجره لقلبه يوما الى الليل
 ولم يقل يخرج به الى الليل هناك اذا استأجرها في بيتها كان عليه
 الاجر بخلاف ما اذا استأجر دابة ليركبها الى مكان معلوم خارج المصر
 فركبها في منزله حيث لا يجب الاجر لان هناك ذكره كان معلوما
 ولم يذكر الدابة وانما كان المعلوم به ان العقد يد العود عليه فحسب
 العقد عليه معدرا بالمكان ولا يوجد الاستيفاء اما هذا فلا وجه
 انه لو استأجر دابة ليركبها يوما الى الليل ولم يركبها كان اذا ركبها في
 منزله يجب الاجر كما في مسئلة ولو ساق الثوب منها في اليوم ثلاثة

اجر

اجر عليه لان الضمان حال ببلية وبين الانتفاع به وان اختلفا في الضمان
 فقال رب الثوب يبيع في اليوم وثلاث في بل مناع في اليوم فانه حكم
 الحال ان كان في يد صاحبه وقت الساعة فالقول قولها معنى قوله انما الحال
 ان كان في يد صاحبه وقت الساعة ان يقول المرأة مناع في اليوم ثم وجد
 به هذا ان اصابته وجدت وان لم يجد لم يجد كوجه هذا الفصل
 في الدابة ان ويبيح ان يكون الثوب في مكانها ايضا لانه انكرت
 وجوب الاجر وان سرق الثوب منها فلا ضمان عليها بخلاف الاجر
 المشترك اذا سرق العين من يد من فانه يضمن على فلولها والفرق
 ان مستأجر الثوب فيما يضمن ضامن لرب المال لان ما يستفيد
 رب الثوب من المنفعة يضمن المستأجر الثوب اكثر مما يستفيد
 المستأجر لان صاحب الثوب يستفيد العين وهو الامر والمستأجر
 يستفيد المنفعة والعين خير من المنفعة فحسب المستأجر في
 العين عاملا للاجر فاشبه المودع والودعة اذا سرق من يد
 المودع فلا ضمان عليه اما الاجر المشترك في العين عاملا لنفسه
 لان ما يستفده من المنفعة بسبب هذا العين اكثر مما يستفده
 صاحب المال لان الاجر يستفيد به عينا وصاحب المال يستفيد
 به منفعة فحسب فاعلى كونه فاشبه القاص ولو سرق الثوب
 من لبيسها فلا ضمان عليها وان حصل الهلاك بحايه يد ما بخلاف
 الاجر المشترك ان اهلك المالك من حنابة يده حيث يضمن والفرق
 ان في مسئلة الهلاك حصل من عمل ليس باذنه اجرا لان الفساد
 حصل من اللبس والاجر ليس باذنه اللبس بل باذنه استلم الثوب
 والفساد لا يترتب له اذ اسلم ان لم يستحق الاجر ليست اولا فليس
 والفساد من حصل من عمل ليس باذنه الاجر لا يجب الضمان عليه
 العامل من عمل كالمعين واحدا لو اذني وحرق اما في
 الاجر المشترك لا يستحق الاجر الا بالذوق فصار الاجر المشترك
 معاوضا ومطلقا معاوضته تقتضي السلامة عن العيب كما في بيع
 العين ولو استأجر قسما ما يخرج به الى مكة داهيا او حيا ولو خرج
 ويخرج في يوم كذا فهو حاي ولو ان يبين حين يخرج ان يخرج
 الحاج وقتا معلوما بحيث لا يتقدم خروجه عليه ولا يتأخر ولا اذنه
 فاشبه قسما واستأجره انما كان خروجه وقت معلوم بحيث لا يتقدم
 ولا يتأخر فالحجارة حايه استأجره لان المعلوم غير ما كالمعلوم شرط
 فانقطع الحايه وانكسر عوده فلا يستفاد نفسه من اجر عليه وان
 اختلفت فيه فهذا اعلى وجهين اما ان اختلفا في مقدار الانتفاع مع
 اربابها على اصل الانتفاع وفي هذا الوجه القول قول المستأجر
 وان اختلفا في اصل الانتفاع فحسب في الاسلام في سرحه انه



الحال كالأوقية هذا الاختلاف في ارتفاع الماء في اجارة الرحي وسأني
الكلام فيه بعد هذا ان شاء الله تعالى هكذا ذكر هذا الخبر في
مسئلة الغسطة طاهر في مسئلة الرحي لان الماء قد ينقطع ثم يعود
فيكون بحال الحال واما الاطباء اذا انقطعوا العود اذا انقطع
الى وقت المصرفة كذلك فكيف يستقيم بحال الحال وان كان الساجر
الحداديا من عند نفسه او عودا من عند نفسه ونسبه حتى
رجع فعلية الاخر كما انه استوفى العود عليه لان المعفر عليه في
اجارة القسطط السكي وقد سكت فيه وان انكس الاوتار فان بقدر
علم نفسه حتى رجع فعلية الاخر كما نرى في الاوتار ويكن الاطباء
والعود والنزق ان الاوتار على الساجر في نقي عن الانتقام بالنسبة
وان اوقد في القسطط كان كالتراجان او قد مثل ما يوقد الناس
غيرا وعادة في القسطط واحسد القسطط فلا ضمان عليه وان جاوز
التعارف في من بعد ذلك نكح ان افسد كله بحيث لا يتفقد به
صنعة قيمة الكلي ولا اضر عليه وان افسد بعضه لم يضره من النقصان
وعليه الاجر كما ان كان قد انتفع بالمال في ان فساد البعض او جيب
نقصا في الباقي فاذا استوفاه مع النقصان باضا بالعت مجيب
عليه جميع الاجر كما ان استا جردا او انهم جازوا منها او جيب نقصان
في الباقي فيسكن كذلك كان عليه جميع الاجر كما هو هنا وان افسد في
منه ونسبه وكان جاوز المعتاد في مسئلة القياس والاستسكان القياس
ان يجب الاجرة وفي الاستسكان يجب وقد جرح هذه المسئلة وان
شرط صاحب القسطط ان لا يوقد فيه ولا يبرح فيه ففعل فهو ضامن
وعليه الاجر كما ان اسلم القسطط لانه استوفى العود عليه وزيادة واذا
استاجر من البراءة حليا لمحلها ما لتسببه يوما الى الليل ببدل معلوم
فجلبته اكثر من يوم صار في عاصبة قائم او فذا اذا جلبت بعد
الطلب او جلبته مستعارة فاما اذا جلبته لغيره لا يصير ضامنه قبل
وجود الطلب من جلبها وذلك لان العين تقع امانة في يده لا يصير
مستعارة الا بالاستعارة لو لم يمتنع بعد وجود الطلب كالأوقية بخلاف
المستعارة اذا استعارة العين بعد المدة حيث يعين ان هناك وجوب الطلب
من حيث الحكم لا من حكم الطلب وجوب الرد وقد وجب الرد عليه
بعد مضي المدة اما في الامارة فان يوجد الطلب لا من حيث الحقيقة ولا من
حيث الحكم ولم يوجد الاستعارة فانها لا تصح الامارة والحد الفاصل
بين الامساك كالمعروف وبين الامساك بالاستعارة انه اذا امسك
العين في موضع يمسك بالاستعارة في ذلك الموضع فهو استعارة
وان امسكه في موضع لا يمسك بالاستعارة في ذلك الموضع فهو حفظ
فقال هذا اذا تسورت بالخلع او كان في العت او في العت

بالسوار اوضع

او وضع العامة على العائق فعذا كالمعروف وليس باستعارة لان الامساك
وحد في موضع لا يمسك بالاستعارة فلهذا فلا يعين وان العت غرضها
في ذلك اليوم في موضع ضامنه او لا اجر عليها لان الناس يتقانون في العت غرضها
ولان استا حرته كل يوم باجر مسمى فحسبته بجران فعلية الاخر كل يوم
حسبته لان الامساك في كل يوم يحصل بحال الاجارة وان استا حرته يوما
الى الليل فان بد الحسبته كل يوم بد لك الاخر فلهذا عشرة ايام فاجارة
على هذا الشرط فيما بعد اليوم فاسد فاسد لان الاجارة فيما بعد اليوم بعقله
بالشرط وهو ان بعد واما في الاستسكان كذا في هذه الاشطر يتعارف
بما جرح اليه فانها اذا اخرجت الى العرس او الى وليه لا بد من كمال فيمتنع
الى مثل هذا الشرط لخدمة العترو والعنان وتعلق الاجارة بخل هذا
الشرط لغيره الضمر والعنان ما يروى فيقول الاجارة فيما بعد اليوم بعقل
بالحسبته فلهذا نفس القبول كانت قال اجرته فيما بعد اليوم ان كانت
الانزوية ان من قال لغيره بعت مترك هذا العتد بالذره ان شئت حاتم
وكان نفس القبول لان القبول لا يكون الا عن مسئلة او صار كما قال
بعت مترك هذا العتد بالذره ان شئت وذا جاز لغيره امانة وانه
اعلم الفصل السابع عشر في الاجارة في النعمة قال ابو حنيفة رضي
الله عنه اذا استاجر امرأة لخدمة كل شهر باجر مسمى لا يجوز ان خذ
الزوج مسقة على المرأة ديانة لما فيه من حشر العشرة وان كان
مسقة عليه فلهذا والاجارة على ما كان مستعارة على الاجر ديانة لاجل
لا يجوز كما ان استاجر لخدمة من اقال البيت من الخدم والعلم وروى
ولده مستعارة استاجر لخدمة من فليس من حلت خدمته كالبنت
كرعى دوايه وما افسد ذلك في الحور لان العتير منق على اجارة ولا
يذوي يجوز النوازل رجل زوج امة لخدمته بجران من زوجها
لاجل الخدمة يجوز لان خدمة الزوج غير مستعارة عليه بالاجارة فوردت
عليه ما ليس مستعارة عليها فيجمع ولو استا جرت امرأة زوجها لخدمته
فهو جاز هكذا ذكر في ظاهر الرواية وروى ابو عيسى سعد بن معاذ
السروري عن ابن حنيفة رضي الله عنه انه باطل وذكر في كتاب جعل
الايقان ان المرأة متى استا جرت زوجها فلهذا لا يجوز لها ومن
رأى الى القاضي قال في بعض العقود وينقضه من مشايخنا من
قال ليس في المسئلة اختلاف الروايتين لكن تأويل ما روى
ابو اعين انه باطل انه سميها ومنهم من قال لا يل في المسئلة
روايتان على هذا الرواية يجوز له حق الفسخ بالمرافعة الى القاضي
وعلى رواية اخرى حصة لا يجوز وان انقضت الروايات ان الاب اذا اجر
نفسه لخدمته فلهذا ابنته لا يجوز حتى كان لسان ليس من غير ضمان ولا رضى
وانقضت الرواية في الزوج والاب اذا اخدمها انها ليست في المسمى

شبكة



نفس على هذا في كتاب المزارعة فإنه قال في المزارعة كل من لا يجوز ان
 يستأجر الخدمه فله أجر المثل الا الولد والزوجه فوجه ما روي ان وجهه
 ان الاستئجار على سبيل الغنم من غير عوض يحصل للثان من نفسه
 بالخدمه فله أجر المثل وان كان المأذون من غير عوض حصل للثان من نفسه
 بغيره حتى يستأجره فله أجر المثل من غير عوض حصل للثان من نفسه
 فله أجر المثل وليس للمالك فاستدل بالاسلم فدل ان الاستئجار
 على سبيل الغنم من غير عوض يحصل للثان من نفسه وليس للمالك
 بل لنفسه اذا ثبت هذا فيقول اجارة المرأة لا وجه القدره لو كانت
 كانه في ذلك الاستئجار المزوج على سبيل الغنم من غير عوض حصل
 له من وجهه لانه لم يحصل له عوض فاعتبار ملك الرقيقه فان الاملاك
 من حيث الرقيقه عن بشار ولم يحصل له العوض فلا ينفى ذلك
 وكان كالأب اذا لم ينفسه من ابنه للخدمه فانه لا يجوز لانه من وجهه
 كالحاصل من غير عوض من حيث الاب لا يشبهه ملك في مال ولله
 وهذا بخلاف السلم اذا أجر نفسه من كافر حيث يجوز بالتفريق الروايات
 وان كان يستأجره فله أجر المثل الا ان يستأجره عليه عوضا
 من كل وجه على سبيل الغنم فله أجر المثل اما ما حكاه في حلاله وجهه
 ظاهر الرواية وهو ان الفرق بين الزوج وبين الاب ان مال الزوج في مال
 امراته دون مال الاب في مال ولله لان الاب في مال الولد شبهه ملك
 حتى لو روي جارية ابنه وقال له بنته انما على حرام لا يحرم وليس للزوج
 في مال امراته شبهه ملك وهذا هو الحق جارية زوجته وقال عاتق
 انما على حرام محرم ولو كان للزوج في مال زوجته وقال عاتق انما على
 حرام محرم ولو كان للزوج في مال زوجته مثل مال الاب في مال ولله لان
 الاجارة كما لو أجر نفسه لخدمه اخذت فاذ كان له في مال المرأة
 بشي ولكن دون مال الاب في مال امراته حكما لمجوز العقد
 وان ثبت له حق الغنم بالمراقة الى القاضي يعرفه على الامر بين
 حطتها بقول المالك في الزوج او الاب اذا خدمه كان له التسمي وانفقت
 الروايات في ذلك وهذا الحكم لا يشك في الزوج على ما هو الرواية لان
 على ما هو الرواية هذه الاجارة تارة ما تشكك على رواية اي غنمه الاجارة
 فاستدل بذلك اشكالي في الاب على الروايات كلها ان استئجار الاب بالخدمه
 فاستدل على الروايات كلها وفي الآثار الفاسدة بحسب امر المثل والزوج لما
 حكاه بالتشديد في الاجارة على الزوج على رواية اي غنمه وفي الاب على
 الروايات كلها فظهر للاب والزوجه حتى لا ينفقوا ذلك بسبب المخدمه والنظر
 بحسب التسمي من غير وجهه في احكام امر المثل وان امر المثل لا يزوج على التسمي
 اذا كان التسمي بشي معلوما فلا تنسب الزوجه الا اذا كان اجرا مثله يزوج على

التسمي

التسمي وينقص عن التسمي ان الغنم امر المثل اذا حكمنا بوجود التسمي
 لا ينقص من شيء بعد ذلك كان النظر في احكام التسمي من هذا الوجه ولعلنا
 او فاما التسمي عند الحكماء في العبد المصور انه اذا أجر نفسه لا يجوز له ان
 اذا علم سلفه من العمل يستحق التسمي لان الساكنة بالفساد ونظر المولى
 والنظر متى علم سلفه في التسمي حتى لا يزول منافع عبده كما نكحها وان
 استأجرت المرأة زوجه لم يزوجها عنها اول يوم على ما جاءنا على ما صر
 الرواية فله أجر المثل او ما على رواية اي غنمه ولانه لا دل عليه ولو استأجره
 الرجل ابنه للخدمه او استأجرت المرأة لخدمه فلا أجر له لان
 خدمه الاب ولعبه على الابن والاجارة وردت على ما هو المستحق فلا
 يجوز الا اذا كان الابن عبد للغير او مكنه للغير فاستأجر احداهما من
 المولى للخدمه فحينئذ يجوز لان خدمه الاب لا يترتب له الا اذا كان
 عبدا للغير او مكنه للغير او كان الابن حرا فاستأجر احداهما لغيره
 عنهما او استأجره لغيره لغيره او را خدمه فانه يجوز وانما استأجره
 بالخدمه لغيره فله أجر المثل من مال المخدمه كان له ان يستأجره
 بالخدمه وليس ان يستأجره من خارج الكوفة لان الاستئجار بالخدمه ثابت
 بذكر المال فاعتبر بما له ثبوت بغيره ان التسمي لم يجر له من ماله
 فالظاهر من حال صاحب العبد انه يريد الاستئجار في مكان العقد
 حتى لا يلزمه مونة الرد لان الرد على الاخر فحينئذ ملوثة العقد
 مكان الاستئجار بذكر المال فان سافر به ضمن لان الكوفة بغير
 مكان الاستئجار بذكر المال فان سافر به ضمن بما لو ضمن بالنفس
 وهناك لو سافر بالعبد ضمن كذا هذا ذكره رحمه الله المسئلة
 في الاصل وذكر في صل الاصل ان من ادعى دارا او صالحا لم يدا
 عليه على خدمه عبده كسنة ان له ان يخرج بالعبد الى اهله لان
 الاذن بالاعتماد جعل مطلقا فاحتمل ان العبد الموصى له بالخدمه
 قال الشيخ الامام الاجل شمس الاعنة المملوك اي رحمه الله في شرح كتاب
 العمل لم يرد قوله يخرج بالعبد الى اهله ان يسافر به انما اراد بقوله
 ان يخرج به الى اهله في القرى اذ فيه البلدة قال رحمه الله وهذا
 لما قلنا في باب الاجارة من استأجر عبدا لخدمه ليس له ان يسافر
 به وله ان يخرج به الى اهله في القرى واغنية البلدة فذكر في الشرح
 الامام شمس الاعنة الميرحمن رحمه الله تفرق بين مسئلة العمل
 وبين مسئلة الاجارة فكان يقول في مسئلة الصلة كحاجة المخدم
 له ان يسافر بالعبد وليس للاستأجر ان يسافر بالعبد المستأجر
 للخدمه وحكي عن ابي اسحاق الحافظ رحمه الله انه كان يقول
 لا رواية عن محمد رحمه الله في فصل الاجارة فله ان يقول
 لاستأجر ان يخرج بالعبد عن المصركما في مسئلة الصلح ولنا في



ان يفرق بينهما وقد عرفت على الرواية في الاجارة في باب اجارات
 الاصل على نحو ما كتبنا قال رحمه الله وليس المستاجر ان يضرب
 الغلام لان صاحب الغلام لم يذن له في الضرب وانما اذن له في
 الاستئجار والمضرب ليس بمن الا يستأجر من يضره ولا ضروره اليه
 ايضاً لانه يمكن استئجار الخدمه من العبد كذا وقال القنبر باللامه
 فلا يضرب العنق ما كان يرضاه وخرقنا هذا فيقول الدابة فان
 مستاجر الدابة للركوب ان يضرب الدابة لانه لا يمكن استئجار السير
 من الدابة بدون العنق وضرب العنق مائة مائة مائة
 بخلافه ذكر مسئلة من ربه الدابة ههنا مطلقه وفي الاصل وليس
 مستاجر الدابة ان يضربها اصلاً في قول أبي حنيفة رحمه الله ولو
 ضربها قطعت يمينه وفي كذا كذا بالتمام وقال ابو يوسف
 ومحمد رحمه الله ان يضربها من ربه مائة او اقل من عليه اذا
 عطلت بالضرر العنق ونحن الفقيه اسامعيل الرازي رحمه الله
 ان استاجر دابة ليس لها مضربها فان كان من ربه ياذن صاحبها
 واصاب الوجه العنق او اقل من عليه اجاباً وان اصاب غير الوجه العنق
 بعين اجاباً الا ان يكون ما ذواته في ذلك الموضع من ربه في الموضع العنق
 بشرط ان صاحبها يرضى عنه بخلافها والسنن يرضى عنها ما ولو
 دفع المستاجر الاجر الى العبد فان كان العبد هو العاقق فقد برى من الامر
 لانه دفع الاجر الى العاقق وان اذن عاقق الا بغير ان حصل الدابة الى
 من يدفع الولي من حيث الحكم واقرب بين هذا وبين الموضع الذي
 دفع الودعة الى العبد الذي عطلت لا يضمن والعرف ان يد العبد يد
 الولي من حيث الحكم لا من حيث الحقيقة والاجرة على المستاجر من
 اعتبار الحكم بحسب ما اعتبار الحقيقة لا بحسب ما اعتبر الشك وانما
 استاجر الرجل عبد الخدمه فله ان يظلم ما هو من انوله الخدمه
 لان الخدمه اسم جنس فليس له ان يظلمه وله ان يظلمه ان يظلم
 له شراً وان يظلم له هكذا ذكر في الكتاب قال وهو هذا ان كان خياله
 وجبر الايدى المستاجر منه فاما اذا اراد ان يظلمه بما يحيط الذباب
 او يظلمه بما لا يحيط للناس ليس له ان يظلمه هذا ان كان له كتاب
 الماله ولا يدخل تحت اسم الخدمه قال ولعمام العبد على صاحبه ما
 وليس على المستاجر من ذلك بشي لان المستأجر على المستاجر الشرط
 عليه في العقد والطعام غير مشروط على المستاجر في العقد لا يظلمه
 عرفاً قال واذا نزل المستاجر ضيقاً على العبد المستاجر ان
 يخدمه لا يخدمه ضيقاً المستاجر من جملته خدمه المستاجر الا
 نرى انه لا هذا العبد على المستاجر ان يخدمه ديانة ومروءة وقال
 عليه السلام من كان يومئذ باليوم الاخر فليكن صنيعة او

فليكنه

فليخدم صنيعة واذا كان على المستاجر خدمه صنيعة كما ان على السا
 خدمه نفسه صارت خدمه صنيعة كمن مائة وان نذر المستاجر
 امرأة بعد ما استاجر العبد على العبد ان يخدم المستاجر او يخدم
 المرأة ايضاً لان حال المرأة لا يكون اقل من حال الضيق وحالت
 العبد خدمه الضيق فله ان عليه خدمه المرأة من طريق الاول في
 المنتقى رواه ابراهيم عن محمد رحمه الله رجل اجر عبد له سنة بشر
 ان العبد اقام بدينه انه كان المولى يمتنع في كسر للعبد لا تبين ان
 المولى كان اجنبياً في هذه الاجارة فتوقف على العبد ونعد بعارته
 والسدل وهو النافع بعد العنق للعبد وكان السدل للعبد ايضاً
 ولو قال العبد اني حر وقد مضت الاجارة ولم يكن له بنية ودفعه
 القاضى الى مولاه واحببه المولى على العمل بشا اقام بدينه ان يحرر ان المولى
 اعتقه قبل الاجارة فلا اجر للعبد ولا للمولى ولو انقل فمضت كان العبد
 وان كان يحرر ينفق وادعى العنق وقد احرره مولاه وقال فمضت بشر
 عمل وبقي المسألة بما لها في الاجارة قال في الكتاب وهذا بمنزلة
 لتعطى في حجر رجل وفي السك نفع اشكال لانه تبين ان المولى كان
 اجنبياً عنه فان عقره توقف على اجارته فينبغي ان يعمل نفسه
 حتى لا يكون له نفاذ راي الجواب وقال هذا بمنزلة لتعطى في حجر رجل
 وبما ان ذلك ان التعطى انما هي اجارة التعطى لانه لا اجارة تجعل
 بالسنن يظن في حقه متقوماً وانما يظن في حق الصغير وهذا العنق
 ينقض ان يمكن المولى اجارة معيظه اذا كان صغيراً في حجره فمضت
 عقداً لانه راعى عليه بصفة اللزوم فلا يمكن فسخه بعد اللزوم قال
 في العقد وري رحمه الله وان اجر الرجل عبده سنة فاما مضى سنة
 اشهر او سنة فمضت فانه لا يملك فسخه فاما مضى سنة فاما مضى سنة
 باقية على ملك المولى فينبغي فسخه فله ان العبد بالخيار ان يشا مضى
 على الاجارة وان شاق فسخه وهذا ما عايننا ان صفه الاجارة ينقض
 ساعه على حسب حدتها والنافع يفسد الفسخ حدث على ملكه
 العبد فيضرب العقد في حق العبد في حق النافع المارة بعد العنق
 كانه صدى من الفسخ فينبغي فسخه على الاجارة فاذا اجاز لم يكن
 له ان يفسخ بعد ذلك واجر ما مضى للسيد وما بقي للعبد
 ونقد العقد عليها اجارة العبد فله ان يفسخ العقد وليس للعبد
 ان يفسخ الاجرة الا بؤا كانه من المولى لان يفسخ العقد من حقوق
 العقد فليس له للعاقب والعاقب هو المولى وان كان المولى حين اجر
 عبده استعمل الاجرة في اجاز العبد فله العنق والاجرة
 كلها للسيد لان الاجرة جعلت للعنق وفي تلك الحال السيد
 على حكم ملك المولى فصار في ماله من المولى والاجارة من

كتاب
 الم

ان يفرق بينهما وقد عرفت ان على الرواية في الاجارة في باب اجارات
الاصلي على ما كتبنا قال رحمه الله وليس المستأجر ان يضرب
الغلام لان صاحب الغلام لم يرض له في الضرب وانما اذنت له في
الاستخدام والعنف وليس لمن الاستخدام في شئ من ممتلكاته
ايضا لانه يمكن استخراج الخدمة من العبد كذا في العتق باللازمة
فلا يفسد العتق ما كان عليه من غير ضابط هذا في العتق بالادب فان
مستأجر الادب للحر كمن ان يضرب العتق لانه لا يمكن استخراج السيرة
من الادب بدون العتق فصار العتق شئ ما دون العتق ما هو
بخلافه ذكر مسئلة ضرب الادب ههنا مطلقه وفي الاصل وليس
لستأجر الادب ان يضربها اصلا في قول ابن حنيفة رحمه الله ولو
ضربها فوطئت بيمينه وحذركم الله بالتمام وقال ابو يوسف
ومحمد رحمهما الله ان يضربها من يمينها يمينها على اذ
عطيت بالعتق العتاق وهذا العتق اسما على الزاهد رحمه الله
ان استأجر ادب لغيرها فمضربها فمضربها ان كان من يمينها ان صاحبها
واصاب الموضع العتاق او يمينه عليه اجابا وان اصاب غير الموضع العتاق
بغير اذن صاحبها بيمينه عند خلافها والاستعير بيمينه اعراضا ولو
دفع المستأجر الاجر الى العتاق كان العتق هو العتاق وقد يرى من الامر
لانه دفع الاجر الى العتاق وان لم يكن عتاق الا بغير اذن حصل العتق الى
من دفعه الولي من حيث الحكم واقرق بين هذا وبين الموضع الذي
دفع الوتعة الى العتاق وهو كذا في الضمن والعرق ان يد العتق يد
الولي من حيث الحكم لا من حيث الحقيقة والاجر كان على المستأجر من
اعتبار الحكم بحسب ما اعتبر الحقيقة لا بحسب ما اعتبر الشك وان
استأجر الرجل عبد الخدمه فله ان يكلفه ما هو من اذنت الخدمة
لان الخدمة اسم جنس فشيء واحد ان اعطه وله ان يكلفه ان يخط
له شربا وان يحمله هكذا ذكر في الحكم كذا في الروايات ان كان قبضه
وحيز الا بد المستأجر منه فاما اذا اراد ان يفتقره فخطا في الذباب
او يفتقره فخطا في الخبز للناس ليس له في هذا حقارة والكتاب
المالك ولا يدخل تحت اسم الخدمة قال وللعام العبد على صاحبه
وليس على المستأجر من ذلك شئ لان السمتي اسما على المستأجر الشوط
عليه في العتق واللعام غير مشروط على المستأجر في العتق لا يصادق
غيره قال واذا انزل المستأجر ضيفا كان فعلى العتق المستأجر ان
يخدمه لان خدمة ضيفا من المستأجر من حيلة خدمة المستأجر لا
تربى الله له لا هذا العبد على المستأجر ان يخدمه وانه مودة وقال
عليه السلام من كان يوم من يأسه واليوم الآخر فليكن من ضيفه او

فليكن

للمخدم ضيفه واذا كان على المستأجر خدمة ضيفه كما ان على السا
خدمة لنفسه صار من خدمة ضيفه كمن ممة وان ترفع المستأجر
امارة بعد ما استأجر العبد فعلى العتق ان يخدم المستأجر او يخدم
الادب ايضا لان حال الادب لا يكون اقل من حال الضيف وحال
العبد خدمة الضيف فله عليه خدمة الادب من طريق الاول وفي
المنتقى رواه ابراهيم عن محمد رحمه الله رجل اجار عبد الله سنة عشر
ان العبد اقام بدينه انه كان الولي اعنته في اقرار العبد لا تبين ان
الولي كان اجنبا في هذه الاجارة فتوقف على العبد وبعد بعارته ان
والسيد وهذا لما وقع بعد العتق للعبد وكان السيد للعبد ايضا
ولو قال العبد اني حر وقد فسخت الاجارة ولم يكن له بدينه ودفعه
العام الى مولاة ولعبد المولى على العمل بشا اقام بدينه انه حر وان المولى
اعنته قبل الاجارة فلا اجر للعبد ولا للمولى ولو اقبل ففسخت كان العبد
وان كان غير بائنا وادعى العتق وقد اجر مولاة وقال ففسخت عشر
عمل وان في السنة ما اجار الاجر للغلام قال في الكتاب وهذا بمنزلة
العتق في حر رجل وفي المسئلة نزع اسكال لانه تبين ان المولى كان
اجنبا عنه فان عتقه بوقف على اجارته فليكن ان يعمل نفسه
حتى لا يكون له ثم اشرا الى الجواب وقال هذا بمنزلة العتق في حر رجل
وبان ذلك ان العتق انما هو اجارة للعتق لانه بالاجارة جعل
بالشئ مستغنى في حقه مستغنى وان لم يكن في حق العتق وهذا العتق
يقتضي ان يملك المولى اجارة معتقة اذا كان صغيرا في حجره فتعذر
عتقا لانه عليه بعتق المذموم فلا يملك فسخه بعد المذموم قال
في العتق من رحمه الله واذا اجر الرجل عبده سنة فلما مضت سنة
اشهر اعتقه فعتقه جائز لانه اعتق مملوك نفسه والرقبة بعد الاجارة
باقية على ملك المولى فليعتقه فعتقه وكان العبد بالحر وان شامض
على الاجارة وان شافس في هذا ايضا ما قلنا ان صفق الاجارة يعتق
ساعة على حسب حدتها والنافع يحصل الفسخ حدث على ملكه
العبد فيضير العتق في حق العبد في حق النافع المارة بعد العتق
كانه صدر من العتق في سنة قبل نهاية الاجارة فاذا اجاز لم يكن
له ان يفسخ بعد ذلك واجر ما مضى للسيد وما بقي للعتق
وبعد العتق على اجارة العتق كان بدله للعتق وليس للعتق
ان يفسخ الاجرة الا بئالة من المولى لان قبض السيد من حقوق
العتق فليكن للعتاق والعتاق هو المولى وان كان المولى بين اجر
عبده استعمل الاجرة في اجاز العتق بعد العتق والامارة
كلها للسيد لان الاجرة على العتق وفي تلك الحال السيد
على حكم ملك المولى فصارت مملوطة للمولى والاجارة من

العبد بقدر حكم ذلك الملك فلا يتغير بالعقد ولو كان العبد هو الذي
أجر نفسه بأذن المولى بشرط عقد بعد ما مضى مدة فله حق الفسخ والعبد
هو الذي يلي قبض الأجرة لأن العقد كان منتهيا ولو أجر المكاتب عبدا
فمخرج من الرق فالأجرة باقية عليه قول أبي يوسف رحمه الله
وقال محمد رحمه الله ينسحق ولو استأجر عبدا فمخرج من الرق
فالأجرة باقية بطلت الأجرة في القولين ولو أجر الرجل عبدا له فمستحق
المستحق الأجرة وإن كانت الأجرة قبل استئصال المنفعة لم يعتصر
الأجرة والأجر للعاقدين لأن المنافع قد مضت جاز كانت الأجرة للمالك
لأن الأجرة في الأنتها كالأذن في الابتداء ولو أجر بعد استئصال المنفعة
لم يعتصر الأجرة والأجر للعاقدين لأن المنافع قد مضت وتلاشت وانتهت
العقد عليها لا يجوز فلا يلحقها الأجرة لأن الأجرة في معنى ابتداء العقد
وإن أجر في بعض المدة فالأجرة في الماضي والثاني للمالك في قول أبي
يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله أجر ما مضى للغاصب وما بقى
فهو للمالك رحمه الله قول أبي يوسف رحمه الله أن العقد يقع ساعة قبضه فله
الأجرة ووجه قول محمد رحمه الله أن العقد يقع ساعة قبضه فله
مضى من المنفعة العقد قد انعدم فلا يلحقه الأجرة وفي قول أبي
أبي الليث رحمه الله إذا أخرج المرأة أدارها من زوجها وسكنها
حينئذ فلا أجر لها قال وهو بمنزلة استئجارها لغيره أو بمنزلة هذا
ذكره ومثل في المعنى أن التمسك بشرط لصحة الأجرة ولو جوب
الأجرة وسكنها فاجب فلا أجر لها قال وهو بمنزلة دفعه بمنع التسليم
والحكم بمنع العقلة مردودة وبالقصاص على استئجارها
للطبخ والمخبر غير صحيح لأن الطبخ والمخبر مستحقان لها ولو أجاز
وأحسها وفقر له بأسكنها مع الزوج بمنع التسليم فلها أن يمنع لأنها
تابعة للزوج والسكن ولو استأجر الرجل خلافا لما له من دفعه للعلام
من متاع البيت ووقع من يده على شيء آخر من متاع البيت
فكسر فلا ضمان على العلام ولو وقع على ودعة كانت عند الساجر
وكسر هافا للعلام ضمان وأما ما قيل من أن هذا الفصل أجارة
الصبي والاستئجار له إذا أجاز الأب أو الجد الصبي أو الوصي في عمل
من الأعمال فهو جائز لأن له ولاية استئجار الصغير من غير
عوض بطريق التهذيب وأما ما قيل من أن العوض أولى ولا يجوز
أجارة غيره إذا كان له واحد منهم وأجرة ذورهم محرم منه وهو
في محرم بغير طريق التهذيب وأما ما قيل من أن صاحب الجير ولاية
تهذيب من في جيره وإذا كان في محرم ذي رحم محرم فأجره أحر هو
أقرب كالصبي إذا كان في شتمه جرحه وله أم فأجره الأم جاز
قول أبي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا يجوز رفعه

قول

قول محمد أن هذه الولاية في غير الأب والمجد ووصيها بطريق التهذيب
والرئاسة وإنما يثبت ولاية التهذيب والولاية لمن كان الصبي في
جيره ولا يثبت يوسف رحمه الله أن الولاية مولدة في أئمة الولاية فإذا لم
الأبعد ملكها لا قرب من طريق الأول والذي يلي الأجر على الصغير
أن ينضم الأجرة لأنه من حقوق العقد فيعلق بالعاقدين وليس له
أن ينضمها عليه لأنه مال الصغير وليس له أن يفسد المال وهو
أجارة عبد الصغير ولاية التصرف في مال الصغير وهذا إذا أوصى
للصغير بشئ فله الذي للصغير جيره أن ينضمه ولكن لا ينضم على
الصغير لما قبله واللف والمجد ووصيها أجرة عبد الصغير وسائر
أمواله وأغراضه هو لا من الصغير في جيره لا يملك أجرة مال الصغير
لأنه ليس له مال ولا ولاية التصرف في مال الصغير وعن محمد رحمه
الله أنه قال استحسن أن يعادله لأنه لم يهرت ولا ينضم في
نفس الصغير فله مال في مال الصغير نظرا
له وكذلك استحسن أن ينضم عليه ما لا بد منه لأن في تأخير
ذلك ضرر بالصغير ولو أجاز الأب أو الجد أو وصيها الصغير فله
الصغير فهو بالخيار أن يسمع من علي أجرة أو أن يسمع من غيره
أجره أو عبد الصغير فله الصغير حيث لا يكون له ولاية الفسخ والفرق
أن أجرة مال محض منفعة في حق الصغير أو أنها تحصل للصغير
مال وهو الأجر بمقابلته ما ليس مستقوما وهو المنافع فينبغي أن لا يملك
ووصيها فيها من مال الصغير وصار كأنه أجرة شتمه وهو بالغ وأما
أجارة الصغير لم يسمع من نفع في حق الصغير لأنه أجرة كونه من
فكان ينبغي أن لا يملكها هو لكن ملكها من حيث التهذيب
والرئاسة فله ولاية تهذيب الصبي ورأى منه وهذه الولاية قد
انقطعت بالبلوغ وأجر الوصي نفسه للصبي الجير وأما على قول محمد رحمه
الله فلا أن الوصي لا يملك بيع مال نفسه من الصغير مع أنه بمقابلته العين
بالعين فلا أن يملك أجرة نفسه منه وأنه متبذلة المنفعة بالعين أو أن
أما على قول أبي حنيفة رحمه الله فلا أنه إنما يملك بيع مال نفسه من
الصغير إذا كان النفع فيه لما هو للصغير ولا يقع بيع المنفعة به
للصغير وإن كان بائنا من قيمته حيث لا يقع البيع في ملكه لأن
ما يحصل للوصي عين وما يحصل للصغير منفعة والعين خير من
المنفعة وكان الشيخ الإمام يفسر الآية المألو أي رحمه الله يقول علي
فما من مسألة العارية بل ينبغي أن يقال للوصي أن لو أجر نفسه في
عمل من أعمال النتم بأقل من الأجر فإن الوصي أن يجعل وصار نائب
للمتيم في ماله والمعارضة أجرة والمعارضة أجرة رتب المال قال
محمد رحمه الله وبه قال بعض مشايخنا قال رحمه الله والصحيح أنه

الشيخ

لا يجوز بخلاف الفسارفة والفرق ان في فعل الفسارفة ليس بشروط لنفسه شيئا من
 ما لا يثبت انما يشترط لنفسه مقدار الشرط من الربح ويعين ذلك من
 وجوه في مال البيت وليس منه من البيت بل كمال له منفعة طاهر
 فصحت فاما في الاجارة الوصي يتحقق لنفسه من مال البيت شيئا وسدل
 للمعتبر من نفسه منفعة واما جاز من المنفعة فاما بان الاجارة جاز
 في حق الصغير فلهذا المبيع ولو استاجر الوصي الصغير لنفسه فيعتني ان
 يجوز في قول ابن حنيفة رحمه الله اذا كان باجرة لا يتحقق بمثلها لان
 هذا التصرف يقع للصغير لا كمال له العين وهو الاخر مماثلة المنفعة
 فاما الاب اذا استاجر الصغير لنفسه لا يشترط في جواز هذه الاجارة واما
 اذا اجر نفسه للصغير مثل القربة ذكر في عامة الروايات انه يجوز عند
 جواز الاجارة منفعة من الصغير على القربة فيعتني بالربح مماثلة
 من الصغير مثل القربة وذلك كما في هذا اذا ذكر في بعض الروايات
 انه لا يجوز هكذا في شرح الاسلام رحمه الله في شرحه ووجه ذلك ان
 العمل للعبد واجب على الاب ذباية ان لم يكن واحدا من حيث العمل والحر جوب
 ذباية مانع من جواز الاجارة لما من قبل هذا الوصي اذا استاجر من نفسه
 عند البيت لعمل لبيت اخر هو في حقه وهو وصيها لاجور لانه لا يبيع
 منفعة احد البيت من الاخر فيعتني بالربح مماثلة من اعيان مال اجد
 من الاخر ولا يجوز في هذا احد لك الصبي المحرم واذا اجر نفسه
 لم يجوز عند العبد المحرم واذا اجر نفسه لم يجوز في الاجارة لركن من
 المال ولا يبيع الاجر املا على اجر المثل بالمائة واذا اشبه الاجر لوجوب
 الزيادة على السكس لما لا يجب الا على الوصي الزيادة بالنسبة وليس له
 ان يملكها سبيل ويجعل في حق الزباية كان القسمة لانه هذا املا والقاض
 ركن الاسلام على السعدي رحمه الله كان يفتي بقوله المخاص حتى حكم فانه
 قال لو غصب انسان دار من بيتي عليه اجر المثل في هذا المصرو بالمائة
 الا ان النقص النزل بسبب شغل المستاجر وانه ضمان النقصان
 انفع للبيت من اجر المثل مجبنة يجب ضمان النقصان اما بدون ذلك
 يجب المثل الا اذا النقص بسبب سكناه وضمن النقصان انفع في
 حق الصغير مجبنة يجب ضمان النقصان وفي وصايا الغناوي رجال
 اتعد صبا مع رجل يعمل معه فاجد هذا الرجل الكسوة فزبد للصبي
 ان لا يعمل قال ان اعطاه كرايا والصبي هو الذي يكلف خطا طنه لم يكن
 للرجل على الكسوة سبيل لان الصبي يملكه خطا طنه فانقطع عنه حتى
 الدخول له اهل الفصل الثامن عشر في اجارة الصغير القيا من با اجارة
 اجارة الصغير لا كما ترد على استهلاك العين مقصودا وهو البيت
 فهو منزلة بالواستاجر شاة او بقرة مدعة معلومة ليشرب لبنها لكن
 جوازها استحسانا لقوله تعالى فان ارضعت لكم فاتوهذا اجرهن وهذا

لان

لان العقد لا يدعى العين وهو اللبن مقصودا او ان يقع على فعل الرسة
 والخصانه وخدمه الصبي والكتن يدخل فيها معا هذه الاشياء وهذا
 جاز كواستاجر صبا لم يبيع له اشوب وانما جاز وطريق الجواز ان
 يجعل العقد واردا على فعل الصبا والصبي يدخل فيها تعاقد
 بشان الاستهلاك واردا على استهلاك العين مقصودا اخر على هذا
 فصل القربة والشاة لان ضمان عقد الاجارة مقصودا واذا اجازت
 الاجارة بغير بعد هذا ان يشترط في عقد الاجارة ان يوضع الصبي
 في منزل الاب فلهذا الجواز ان شات ارضعت الصبي في منزل الاب
 وان شات ارضعت في منزلها لانه انما يشترط على الاخير ما يشترط عليه
 ولا يشترط عليه الا رضاع في منزل الاب لانها ولا غيرها ولا يلزمها
 ذلك وان شرط عليها الا رضاع في منزل الاب فكان ينبغي ان لا يبيع
 هذا الشرط لان هذا شرط لا يقتضيه مطلق العقد لا حد المتعاقد
 فيه منفعة والجواب ان الثابت بهذا الشرط زيادة جورة في
 العقود عليه لان الارض يقع في منزل الاب احوال للصبي من الارض
 في منزلها واشترط زيادة الجورة في العقد فعليه ان يعتضيه
 مطلق العقد لا بقصد العقد كواستاجر عند اعيان له كاش او
 اشترى بدمه في ذلك وهذا اذا لم يشترط ذلك فلهذا جاز بيعها
 ولكن كان العرف ظاهر في ما بين الناس كالمشروط ولو وقع الصبي
 من يدها او وقع فوات او سرق شي من على الصبي او يتيه فالتعاقد
 على الكفر اما ضمان الصبي فلا ضمان ادى ضمان الادي لا يجب
 بالعقد الا ترى ان ضمان الادي يتحمل العاقله وضمن العقور عليه
 لا يتحمل العاقله كالمؤمن والحر وهذا ضمان عقد لانه لو اعتقد الاجارة
 لما ضمن الكفر ما ضمان ما على الصبي من الشاة والحمل وما عليه
 تقع له فان الرجح ضمان الاصل فليكن يجب ضمان البيع والطعام
 وضمانها على الكسوة الى يشترط ذلك في عقد الاجارة على المستاجر
 لان الاخير بعقد الاجارة انما يشترط على المستاجر ما شرط له لاما يشترط
 يشترط له فان قيل الطعام وان لم يكن مشروطا لهما ايضا فهو مشروطا
 لهما صرا والمعروف كالمشروط قلنا انما يجعل العرف كالمشروط في
 في العقد اذا كان منه كونه العقد وفي جعل الطعام مشروطا لهما في
 العقد فسا وعندها قياسا واستحسانا وعند اي حنفية رضي الله
 عنه قياسا ولا يجعل ذلك مشروطا في العقد وان استاجرها بالدرهم
 فلا بد من بيان قدرها وصفتها وان استاجرها بمثل او موزون
 جميع شرائط السلم وقد مر ذلك في صدر الكتاب ان استاجرها بدم
 بطعامها ونحوها وصف ذلك بالانفاق وان لم يقف
 فالقياس ان لا يجوز وهو قول اي بوسين ومحمد والشافعي رضي الله
 عنهم وفي الاستحسان يجوز وهو قول اي حنيفة رحمه الله وجه

قد ين

النفاس في ذلك ان الامانة بمجهره وحاله الاحتمال فوجب فساد العقد
 كما في سائر الاخبار وجه الاستصحاب قوله تعالى والوالدان بر من
 اولادهن حولين كاملين الى قوله تعالى وحمل المولود له وزرعه
 وكسوتهن بالمعروف المراد منه امر الرضا بشفقة النكاح لان الله تعالى
 ذكر الارضا اولاً ثم اوجب الرزق والكسوة ولم يذكر النكاح والحكم
 انما نقل عن سبب واما حال النكاح الى السبب المنقول والسبب
 المنقول الارضا فعمل ان الكا من الابهة اخذت الرضا فوجه الاستدلال
 بالامانة الله تعالى اوجب امره الرضا مع المجاهرة فانه تعالى قال بالمعروف
 واما يقال هذا كان مجهول الصفة والنوع كما في قوله صلى الله عليه
 وسلم لعند امرأة الى سفيان خذي من مالي ما تريد
 وولدت بالمعروف فهذا دليل على ان الطعام والكسوة تعلم اجرة
 الرضا مع المجاهرة وان هذا يجري مجرى نفقة الولد لان الواجب في
 المصالح والمفاسد نفقة الولد لان افعال النفقة مع المجاهرة لا يوجب فساد العقد
 الطير فاذ كان هذا يجري مجرى النفقة مع المجاهرة لا يوجب فساد العقد
 بعينها بل انفسا الى المجاهرة والمجاهرة هي النفقة الى المجاهرة لان
 العادة فيها بين الناس في الكا ان النفقة على الطير وترك المجاهرة
 في طبعها وكسوتهن لان النفس في ذلك تدور الى العسر والولد
 ومثل هذا العادة معدومة في سائر الاخبار واذ اصبحت هذه الاجارة
 كان لها من الطعام والكسوة كما في نفقة الولد والذي يجب
 على الطير بعد الاستبراء الارضا والقيام بامر النفس فيما يصاحبه من
 رضاعه وشغلها به واما الارضا فمما هو لان العادة فيها بين الناس
 الا ان الطير هي التي تنوب ذلك كما في ذلك كالمشروط وما يعلم به الناس
 من الرضا والودع فهو على الطير وكان ذلك يعرف بامر الله تعالى عرفنا
 ما يعلم به الصبيان على اهله ان كان الصبي ياكل الطعام ويملك الكا ان
 ينفقه والرجوع في ذلك خفي يعرف وهذا لان هذه الاشياء من ثمرات الارضا
 والاصل ان الاشياء اذا وقعت على عمل فكل ما كان من ثمرات ذلك العمل
 ولا يشترط ذلك على الاخير في الاجارة والرجوع فيه العرف وليس
 للطير ولا المسترحم ان ينفق هذه الاجارة الا بعد عاين سائر الاخبار
 وكان ينبغي ان يكون للطير لانه العنق من غير هذا لان العنق قد
 عليه في جانيها اللين والرخين واستهلاك العنق عذر في فسخ العقد
 كما في الزايرة فان لم يكن كان العذر من جهة حق فسخ الزايرة لانه
 محتاج الى استهلاك العنق وقيل اذا استأجر جحر او الهوى والمخلف من هذا
 الاثر ثم يشهد ان لا ينفق الاثر كان له فسخ العنق لانه محتاج الى
 استهلاك العنق كذا في اخبار الجوارك هذا هلكت اذا كان العنق متوقفا
 بعين بالاستهلاك فكون اللين والمنفعة سواء ولا يعتبر استهلاكه
 عذرا في الفسخ والعذر لاجل الصبي ان لا يخذل لثمنها او ينفق لان
 الغرض لا يحصل متى كان المجاهرة هذه وكذا اذا احتلت لان

الحبل

الحبل يفسد اللبن وكذلك اذا امر ضمت لان اللبن يفسد بالرض
 وكذا اذا كانت سابقة لانه لم يفسد زبادة ضرر ولذلك اذا كانت
 فاحصة بعينه القورخ الجور لا يفسد بالرض وربما يدخل بينهما فاجر
 ان كانت ترضع في بيته وفي ذلك ضرر على اهل الصبي ولا يملك
 عن حفظ الصبي وكذا اذا اراد واستأجر او انت المخرج منعه وهذا انه
 لا يجب على الطير بعد الاجارة ان يسافر معهم ولا يجب على اهل الصغير
 ترك السافرة ترك الصغير عند الطير طير لاهله فنعين به
 الفسخ عند شؤن هذه الوجوه وكذا ان كانت ستة الخلق بدنه
 اللسان لانه لا يمكنه تسليم العنق وعليه الاكل الا في وقت ضرر
 زائد والعذر زمن جانب الطير ان تضر من ضل لا يستطيع معه الارضا
 الا في ستة المصالح لانه لا يمكنها ان ياكل العنق وعليه الا في الضرر
 وكذا اذا احتلت وكذا ان اذا اراد بها بالسنتهم ولا يملك
 لانه لا يمكنها تسليم العنق وعليه الا في الضرر زائد وهو العمل الا في
 اذا امكن معروفة بالضرورة وهي ما يجب عليها فاما العنق فاما اذا
 كانت تعرف بذلك فمعنى قوله انه لا يعرف بذلك ان تكون هذه او لا اجارة
 منها وكان الصبي قد اكلها ولم يخذل من غير ما هو لا تعرف بالضرورة كان
 لها الضم في ظاهر الرواية وروي عن ابى يوسف رحمه الله انه ليس لها الضم
 اذا كان يخاف على الصبي من ذلك قال الشيخ الامام شمس الامية الحلبي
 رحمه الله لا يعتد على رواية ابى يوسف وقيل قوله محمد رحمه الله اذا كان
 الصبي يعلم بالعدا من الغائب والابن وعنه ذلك مما يعلم به الصبيان
 اما خذلت النفس يتزوج حمله اما اذا كان يعلم بالعدا او لا يخذل من غيرها
 فخراب محمد رحمه الله ابى الى يوسف وعليه الفتوى وفي العبد ان اذا اخرج
 طير الصبي شهرا فاما ان ينفق الشهرة ان ترضع بامر الله تعالى اكله
 الله تعالى ان يكون هذا الحواشي في العروضة بعد العمل وان كان لها زوج معروف
 فاجرت نفسها للضرورة بخلاف الزوج وان لم يكن الاصل مطلقا ان للزوج حق
 الفسخ قبل هذا اذا كان الزوج يشبه ذلك لشرقه اما اذا كان ممن لا يشبهه
 ذلك وليس له حق الفسخ وقيل له حق الفسخ في المالمين وهو العنق اما اذا كان
 الزوج من الاشراف ويغيب به بين امرائه انه بعد ريد لولا ان الاجارة على
 الرضا بعد دناه والكاخ ليس له فسخ ضرر العار حتى كان للام لا حق الفسخ
 اذا زوجت نفسها من غير ان يقع النكاح لا يفسد بسبب الفسخ او في
 ان نفس به هذا الاثر ان الحكم بالادون او بالادنى اذا لم ينسبه من رجل
 لمحمد به ويكون معه كان للام لا حق الفسخ واما كان له حق الفسخ يدفع العار من
 انفسهم كذا هو عند الامم ان المرأة اذا اكلت من اكل اهل البيت اكلت اكلت
 نفسها للضرورة فان للام لا حق الفسخ واما كان له حق الفسخ لعن العار من انفسهم
 والثاني ان هذه الاجارة ما يوجب على الحق الزوج لان حال ما استعمل بخدمة الصبي

شبهة



لا يمكنها خدمة الزوج وللزوج ان يمنع المرأة ان تخرج خلا في خدمته واماد الزكبي
من الاسرار فللعلة الثانية وان كان زوجها مجهولا لا يعرف انها امراته لا يقول لها
فليس له ان يمنع الاجارة واذا كان لها زوج معروف وقد استوجبت شهادة
قاضي الشرف والصبر لا يأخذ لبن غيرها ان كانت اجرت نفسها بزوج الزوج
فللمنع وان يباه وان خيل ان يموت العبي وان كانت اجرت نفسها بزوج الزوج فليس
للزوج ان يمنعها ان كان العبي اخذ لبن غيرها في العيون وان كان الزوج قد علم ان
الاجارة قد اراد اهل العبي ان يمنعوه عن غشيانها بمائة الحبل وان لم يكن ذلك
بمعيهم فلم ان يمنعوه عن ذلك في منزلهم لان لهم ولاية منعها عن غشيانها
لان غشيانها في منزلهم لا يكون الا بعد الدخول في منزلهم وان لغشيانها منزلهم
فلم ان يغشيانها لان الغشيان صار مستحقا له بعد الدخول المستط هذا الحق
انما يستلزم دفعه للمضربين العبي والحبل امر موهوم ولا يصح للمطير ان يمنع
عن ذلك لان هذا الحق يستلزم بسبب هذه الاجارة ولا يكون للمرأة منعها
ذلك وكل ما يضر العبي هو الخروج عن منزل العبي بها كالتسريح او اشمعه
فلم ان يمنعها عنه وما لا يضر العبي فليس له ان يمنعها عنه الا ترى انها
لا تمنع من تمكين الزوج في منزلهم مع ان فيه ولم القرب وفي الاصل اذا
استأجر الرجل فحضر الولد الصغير ثم مات الرجل لا تنتقض الاجارة لان احاد
المير وقعت للعبي لان الاب فيما تصرف للصغير وحل عن الصغير شيئا
تعتبر بالوكيل للقبض في باب الاجارة اذا مات لا تنقض الاجارة وكذا الوكيل
الشخصي وكان الغنيمه ابو بكر البجلي رحمه الله يقول انما لا تنقض اجارة العبي
بموت الاب وهذا انه اذا كان للصغير مال فالاجارة وقعت للصغير باعتبار
المنفعة والاجرة فان اجر الصانع يجب في مال العبي فكانت الاجارة واقعة
للعبي من كل وجه فتسقط ببقاء العبي تاما اذا لم يكن للصغير مال فتكون
الاجارة واقعة للاب فتسقط بموت الاب ومنهم من قال لا يبل في الحالين معا
لا تنقض الاجارة وقعت للعبي من كل وجه باعتبار المنفعة والاجرة فلو كان
الاجارة يجب في ذمة العبي والاب يقضي بها وجب على العبي من ماله الا ترى
انه لو حضر للعبي مال كان للاب ان يقضي ذمة ماله فلو ان الاجارة وقعت
للعبي من كل وجه فلا تنقض بموت الاب او يقول ان ذلك في الاجارة
للاب باعتبار الاجرة وقعت للصغير باعتبار المنفعة فمن حيث انها وقعت
للاب ان كانت تنقض بموت الاب فمن حيث انها وقعت للصغير لا تنقض فلا
تنقض بالشك او يكون لا فائدة في بعض الاجارة بموت الاب لانه يحتاج
الي اعادة مثله في الحال ثم قال محمد رحمه الله اجر العبي ميراث العبي
فيل اراد به اجر ما يستعمل من الداء بعد موت الاب اما ما وجب من
الاجر حال حية الاب يستوفي من جميع التركة وقيل الكل يستوفي من
تصنيف الصغير وهو الصحيح وفي النزاع استأجر الرجل فميراثه منع
ابنه الصغير فلما ارصدته شهر مات اب الصغير فقال ذمة العبي

للغير

للطش ارصدته من يملكه الاجرة ارصدته شهر اما ان لم يكن للعبي
مال يوم استأجرها فالاجر كله جبر انما هو الاصل من يوم مات الاب الاجرة على
العة فلم ينظر ان كانت وصية للصغير رجعت في ذلك في مال الصغير والامانة
وان كان للعبي مال يوم استأجرها فالاجر كله في مال العبي وانما قال العبي فقال
لان في فصل اول الاجارة قد انقضت بموت الاب فاذا مات العبي فقال
ووافقه عليه ذلك انعقدت بغيره اجارة مستعدة فيكون الاجرة على العبي من
هذا الوجه وفي الفصل الثاني الاجارة تنقض بموت الاب بل ينقض على حالها
لان العقد وقع للصغير من كل وجه تكون الاجرة في مال العبي وان ماتت
الطش انقضت الاجارة كما في سائر الاجارات اذا مات الاجر وكذا اذا مات
العبي لان العقد وقع له فيبقى ببقائه وبطل بموته ولا ينفك عن انما يوم
العقد عليه من الاجرة في مال العبي فهو بمنزلة العبد المستأجر اذا مات وذلك
بوجوب انتفاع العقد لذاته وانما استأجر الرجل فميراثه لصغير له
في ان احدهما فانه يرفع عنه بقا الاجرة لان العقد كان للعبي فميراثه لغيره
العقد عليه بانه لا يمكن ان ينفك العقد عن العبي دون العبي وليس لاب العبي
اقامة ميراث من ماله العبي لما يقع بين العبي من التباين في الارشاد
فهم من قولنا نحن عن انما العقد فعليه بقدر ما يقع في الاجارة في العبي
فلهذا قال يرفع عنه بقا الاجرة ولو استأجر فميراثه ميراث ميراثه وانما اذا
احد من الاجرة ينصف الاجر ان كان لغيره او احدا وان كان ميراثا وانما
ذلك والحاصل ان الاجرة تنقسم في ميراثها وان اجرت العبي نفسها من قهر
الغير يرفع ميراثهم ولا يعلو ذلك الا على الاولون حتى يفسد هذه
الاجارة فاصبحت لكل واحد منهم ما وفرعت وفدت وهذه حجة منها
ولها الامر كاملا على الذين لا يتصدق في حق هذه الاجرة لا يشك اذا
قال له العبي للميراث اجرة من لا يتصدق في حق هذه اجرة بل ان العبي
في هذه الصورة تعتبر اجرة مشتركة لان الاب او وقع العقد او اعمل العبد
وانما يشك اذا قال لها استأجرت ستة لترفع ولديك هذا انما اجرة
وحد في هذه الصورة لانه او وقع العقد على الداء او لا اوسيا في بيان ذلك في
باب الرعي ان شأله تعالى وليس للاجير الواحد ان ياجر نفسه من اجرة
واذا اجر لا يستحق تمام الاجر على الساكن الاول وما في الوجه في ذلك الاجير
الواحد في الرضاع يشبه الاجير المشترك من حيث انه يمكنه انما العمل الي
كل واحد منهم بتمامه كما في النكاح والتمار وان كان خيرا وخدم من حيث
انه او وقع العقد في غنمها على الداء كانت اجرة واحد من كل وجه بان
او وقع العقد في غنمها على الداء لا يمكنه انما العمل لغير واحد منهم
على النكاح في تلك الداء بان اجرت نفسها لغيره لغيره والخدم تخدم
في نفس اليوم الاول وخدم في بعض اليوم الثاني لا يستحق الاجر كاملا على
الاول فيلم يبايع ولو كانت مشتركة من كل وجه استحق الاجر كاملا

الأمانة

ولم يشر فاذ كان بينهما وقتا باضا فليس من انا الاخر والواحد قولا بانما تحقق
الاخر كما لا يشك بهما الاخر المشترك فاذ كان فيه القدر المشترك الى ما ذكره
ارضعتة فلهذا لا يجوز انما استحسن لانه انما يشرط عليها ما يندبها فهو ليس
من استاجر فصار القدر شيئا او حيا لها لغيره فربما وليت له علم بنفسه
لعمل بغيره فانه يستحق الاجر كذا هو عندنا ليعني لانه قد لا يتصور له لغيره
ليرضه كذا لو كان له المباشرة ويذكره ونزاه به التمسك فلا يتبع
المباشرة مراد الا بالتمسك عليه واما اذا شترط عليه الرضا بنفسه
ورفعنا الى ما ذكره حتى ترشعه هل يستحق الاجر اختلف المشايخ فيه والجميع
انها لا تستحق وان ارضعته بلسانها او غيره بغيره بغيره بغيره بغيره
ولا اجرها لان هذا ليس ارضا فلا يتحقق انما العقد عليه ويروى لا
يستحق الاجر لان محدث الكبير لولا قال ما ارشعت بلسانها وما
ارضعته بلسانها فالتقول قولها مع نفسها استحسن وان قامت لاهل العبي
بغيره على ما ذكره فلا اجرها لان الشئ الامام فليس الاية المحلولة رجة
انها تولى السلم انه شهد وانما ارشعته بلسانها لا يقبل شهادة
لان هذه شهادة فقامت على الشئ فليس من انما ارشعت بلسانها لا يقبل
الشئ فقامت على الشئ فليس من انما ارشعت بلسانها لا يقبل
استاجر ام الصغير لارضاعه لغيره على وجهين اما ان استاجرها على قيام
النكاح او بعد الفلاق واما ان استاجرها بان نفسه او مال الصغير فان
استاجرها حال قيام النكاح بماله نفسه لا يجوز واختلف عامة المشايخ في
تحريم السلم بغيره فلو ارضاع العبي حال قيام النكاح واجبه عليه كذا يات
وان كان بغيره واجبه عليه حال وجوده لانه اجتمع ما يوجب ان يكون الارضاع واجبا
عليه من حيث ان النكاح وضع لا يستحق والوفى على الرقة ولا يستحق في
العهود على الزوج لا الارضاع يوجب ان لا يكون واجبا عليه ومن حيث ان الشئ
عند ارضاع الصغير حال النكاح بسبب النكاح والتفريق بسبب فوات مصالح
النكاح يوجب ان يكون واجبا عليه كجوابه واجبا عليه لانه اذا ثبت هذا
فيكون اعتبار النكاح ان كان يوجب حوا هذه الاجارة باعتبار الدبابة يمنع
الحوا ان الاجارة لا تستحق فاما يجوز ان يرضعها على ما ليس بمنسحق فلا يثبت
الحوا بالشئ وبعضهم قالوا لا يجوز هذا العقد لانه محرم بين الناس وانك
هل يري ايماءه في نكاح رجل باحد الاجر على ارضاعه ولده منها تعرف
الناس ان شري حوا من العقد فساد ولا يري له استاجر الرجل امه او لغيره
عزامة حوا وان استاجر حب ما لذكر لا يجوز وما افترقا الامن حيث ان
الاول على الناس والثاني ليس على الناس وبعضهم قالوا لا يجوز هذا
العقد لانه استاجرها لعل منه شريك لا يبيها شريك في الولد والافارة
مثل هذا العمل لا يجوز وشي لا يجوز استجرها وهذا لا يجوز لا يجوز العمل
خامتها المملوكة لها وما يجب الاخر وهو لعل فيكون استجرها رجا وصفت

استجرها

استجرها وكذا لا يجوز استجرها من رجا ولو استاجر مكانه لاجاز فان
استاجرها على الصغير روي عن سبعة عن محمد بن احمد انه سئل وهو مشكل
على العبارات كما هذا اذا استاجرها حال قيام النكاح واما اذا استاجرها بعد
الفلاق وان كان الفلاق باينا فلي ظاهر الرواية يجوز وروي عن ابن حنيفة رضي
الله عنه لا يجوز لان هذا من بيع بالنكاح فليس في ما يثبت العدة لمع
نكاح الاخته واربع سواها ومنعها عن زوج آخر وحوايا ظاهر الرواية
تخرج على العارة الاولى والثانية واما على العارة الاولى فلا تارة او حوايا عليه
لان الامتناع منها سبب لوجوب الفلاق البائن لان بيع النكاح بواسطة التتبع
وهذا المعنى لا يثبت بعد الفلاق البائن لان بيع النكاح لا يحصل له بعد
البيعتة واما على العارة الثانية فلا تارة العقد غير صحيح فمجرد رجا
بين الناس ولا يخرج على العارة الثالثة فانه ظاهر وهذا اذا استاجر زوجته
لا رضاع ولده منها اذا استاجرها لارضاع ولده من غيرها يجوز وانه يخرج
على العبارات كلها ولو استاجر الرجل امه او ابنته او اخته لترضعه
حوايا لذكر كل ذات محرم منه وفي فقا وفي اهل سرقند اذا استاجرها
لترضع ولده سنة مما به داره على ان كان العبي قبل ذلك لداره على
للغير فلهذا شرط بغيره الاجارة فلهذا شرط بغيره قبل لدة وهو لا يرضى
المستاجر بغيره رجا من الدة فلهذا شرط بغيره قبل لدة وهو لا يرضى
قبل ذلك لعله يرضعها ارضعته احسبها وبرد البينة الى الست حوايا
الشئ رجة الله استاجر حوايا ليرضع ولده سنة على ان اجريها ليلة ويوما
حسوت درهما وباقي السنة ترضع حوايا راضع شهرين ونصف شهرين
والد تحسب لها من ذلك اجر مطلقا على رضاع شهرين ونصف شهرين
ان هذه اجارة فاسدة اما لان فقيمتها العقد انفسا م الاجارة على منافع الدة
وقد شرط خلافها او لانها شرطها عقد الشرع في الاجارة وفي فتاوى ابي القاسم رجة
الله مسئلة ترضع ولد النكاح لا يجوز فلا يرضع له على رجا انما عليه اجر
نفسه من كونه لغيره لعل الما والله اعلم الغرض انما يرضع في الاجارة على
احد الشرطين الاصل الاجارة ان وقعت على احد الشئين وبغيره لكل واحد
ما قال اجريه هذه الدة بغيره او هذه الاجارة بغيره او كان هذا القول
في حوايا بين او غيرهما او ساقطين مختلفتين كحوايا يقول الله واستجر
كذا او الى النكاح فلهذا حوايا بغيره رجة الله وحوايا لذكر النكاح
بين ثلثة الشبان ذكر اربعة اشياء لا يجوز هذا في ارضاع المصع والثالث
اذا ذكر بغيره حوايا فان رجا عليه لم يرضع له لا بالبيع وهذا لان عقد الاجارة
يسامح فيها من يحمل المملوكة ولا يتحمل في البيع فاذا جاز في البيع في الثلثة
فلان يجوز في الاجارة اولي الان فرق ما بين الاجارة والبيع ان الاجارة
من غير شرط الحوايا والبيع لا يرضع من غير شرط الحوايا والفرق ان الاجارة
لا يجب بنفس العقد والحوايا بالعمل فاذا اخذ في احد العلمين صار العقد

شبهة

معلوم عند وهو به بخلاف البيع لان البيع بحسب بنفس العقد وله نعم محمول
او يقول عقد الاجارة له حق المعق وعليه كاعتاق واذا انعقد عند اقامة العقد
وعند ذلك الاجارة بخلاف البيع لان عقد البيع لازم في الحال المعالة متحققة ولو قال
اخرى هذه الدار على ان اكون فيها اربعة اشهر او اربعة اشهر وان قدمت فيها
خمساً فانا اخرج خمسة جازي قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد
رضي الله عنهما الاجارة فاسدة لان الاجارة ههنا لا يحب بالسكنى بل بالخليعة
الا ترى انه لو سكن الدار بعد ما خلى بيته وبين الدار كجدة الاجرة فاذ كان يحب
الاجرة بالخليعة كان الاجرة صالحة او ثبت الدخول لانه لا يدركه ان الخليعة وقعت
المجداً فيه فحبس عشرة او لئلا يفتي بحسب بخلاف الروي والناظر لان فساد
الاجرة لا يحسب الا بالعلل والعلل بعد وجوده معلوم في نفسه فكان الاجرة معلومة بالعلل
الموجوب واذا حنيفة رضي الله عنه يقول على قوله الاخرى لا تملك بنفس
العقد عند ما وافق فله بالعلل وحالة العلل الاجرة معلومة وعلى هذا اذا امر
دايت من انبساط الى مكان معلوم على ان حل عليها خليفه فالاجرة عشرة
وان حل عليها شعيراً فالاجرة خمسة جازي قول ابي حنيفة رضي الله عنه
خلاف المهر وعلم هذا اذا استأجر دابة الى مكان معلوم على ان حل عليها
هذه المهر فالاجرة عشرة وان ركبا فالاجرة خمسة والعقد جازي قول ابي
حنيفة رحمه الله فلا يملكها الا بالاجرة فالحل يجب الاجرة دون الرهبة الا ترى انه لو
ساقها ولم يركبها وقد شرط في العقد الحل يجب الاجرة وان ساقها وقد شرط في العقد
الحل يجب الاجرة ما وصفت لك من الركوب او الحل لا يدرك ما يعطيه من الاجرة
ولا يبي حنيفة رحمه الله ما ذكرنا ان الاجرة ما يجب بنفس العقد وانما يجب بالعلل
وحال وجوب الاجرة العمل معلوم واختلفت عبارة الشافعي رحمه الله على قول
ابي حنيفة رحمه الله انه في تجزئة سلة الدابة والدابة ان اسلم الدار والدابة
ان يسكن الدار ولم يملك الدابة ولم يركبها بعضهم قال يجب السبب لان التسليم لا يكون
لها وانما يكون احدهما متى جعلنا كميناً لغيره او للغير او للركوب والجنسة والجنسة
ومتن جعلناه المجداً او لغيره او للحمل والعشرة واجبة فالجنسة متفق عليها وما زاد
عليها منكم كمال المال بحسب الشك وان كان كذلك كان يوجب هذا العقد خمسة
متن وحبس الاجرة بالتسليم دون العمل والمسمى بمائة كل منفعة ان وجد استيفاء
المنفعة وكل ذلك معلوم اجارة الركوب وبعضهم قالوا اذا وجد التسليم ولم يوجد
استيفاء المنفعة فالحل التسليم لهما ان ليس احدهما بان يجعل التسليم له ولو كان
الاخر فيجعل له انما يصدق للاخر فيجب نصف اجر المجداً ويصدق اجر القصار
ونصف اجر الركوب واذا وجب هذا صار موجباً هذه سبعة ونصف متن
وحسب الاجرة بالتسليم دون استيفاء المنفعة بحسب المسمى وان وجد استيفاء المنفعة
بحسب المسمى بمائة فانما التسليم والمنفعة وكل ذلك معلوم اجارة الركوب قال
في الحامع الصغير اذا استأجر من اقرء ابنة الى الحرة بنصف درهم وان حاور
الى الفارسية فنق درهم فحصر جازي ذكر المسألة مطلقاً من غير ذكر خلاف فيحمل

ان

ان يكون هذا قول العمل فالحال ان يكون قول ابي حنيفة رحمه الله خاصة كان
في السائل المتقدمة وذكر الكرخي رحمه الله مثل هذه المسئلة ومثل المهر
فيها فتنصلاً وصورة ما ذكر الكرخي اذا استأجر دابة من بغداد الى القصر
بجنسة والى العودة عشرة وان كانت المسافة الى القصر بعين المسافة الى العودة
بالعقد جازي وان كان اجل او اكثر فبالعقد فاسد وهذا لان المسافة الى القصر اذا
كانت نصف المسافة الى العودة فبالعقد جازي وان كانت اقل او اكثر فالحال ما يسير
الاجر معلوم وهو خمسة الى القصر او الى القصر اول ما ياوز واما اذا كانت المسافة الى
القصر اقل من النصف او اكثر فالحال ما يسير لاجر معلوم لان ما لم ياوز القصر
فالاجرة خمسة وان جاوزها لاجر الى القصر بقدر مسافته وذلك دون خمسة او ثلثها
فكان الاجر مجهولاً حال سبب الركوب وهذا اعلى اصل يجوز رحمه الله ان عند
رحمة الله في العقد ما يوزن الوجه ما ذكرنا وذكرنا في المهر في المشتق من المشتق مناشأه
من اخر دابة على ان ان يملكها العودة فبشروطه وان ان التفرق وهو التفرق
في خمسة فموجباً يوزن قال ولما قال فان في القصر وهو التفرق فتنصيفه لا يجوز
قال لا نه اذا ان القصر ما يدرك ما عليه سحاً وخمسة كتب من ساعة الى مجد رحمه
الله في رجل استأجر رجلاً على عدل زعمى وعدل حرمي قال اهل ابي حنيفة
ان من يملك على ان يملك الرجس فلهما جرد ورجل وان جلت الرجس فلهما جرد ورجل
فالحال الرجس والرجس جميعاً الى منزله فالاجرة ثمانية وانما جرد اول مرة فصول الرجس
افاء الاجارة وهو منقطع من حل الاجر فان له ان ضاع في قولهم جرداً وهذا لان
الاجارة وقعت على احدها لا يعينه واذا حل احدها بعين معقوا داوانتعت
الاجارة بجملة فيكون مقتطوعاً في الاجرة ضرورية وهو فان ضاع في بيعه
لان حل الاجر حصل بغير ان وان جلت جلت فعله بنصف اجر كل واحد منهما
وعليه فان بنصف كل واحد منهما عند ابي حنيفة رحمه الله ان ضاع واعتبر كل
واحد منهما محققاً في فعله من وجه دون وجه فتنصيف الضمان عند الاثر
انه يصحق الاجرة بخلاف وعلى قولهم ضمنيها ان ضاع لا ينعقد سبب الضمان
في حق كل واحد منهما وهو القميص فغير ان وفي نزاد وهشام عن محمد رحمه الله
ان انكلا بغيره ان جلت هذه المسئلة الى ذلك الرمنو فذكره وان جلت هذه
الجنسة الاخرى فلهما درهم فالحال جلة الى ذلك الرمنو فله درهم ان اوجب
اكثر الاجر بنصفه وانما انكلا في رواية بن سبعة رحمه الله في العدلين ولو قال
للمنكلا ان خطبته اليوم فله درهم وان خطبته من اقل نصف درهم فاشترط
الاول صحابي في قول ابي حنيفة رحمه الله حتى انه لو خالف في اليوم الاول وحسب
له درهم والشرط الثاني فاسد حتى لو خالف في اليوم الثاني فالحال جلة الى ذلك الرمنو فله درهم
بدرهم ورجلهم اسم الشرطان جازي ان حتى لو خالف في اليوم في اليوم الاول
فله درهم ولو خالف في اليوم الثاني فله نصف درهم وقال زكريا رحمه الله الشرطان
لا يملكان فلهما ذكر المسئلة في الجامع الصغير وذكرنا في الاجل الاصل اذا دفع الرجل

ان



الى رجل ثوب بالخير في قبعة قال له ان خطته اليوم فلقد درهم وان لم يفرغ منه
اليوم فليس يفرغ درهم ولا خلاف على نحو ما ذكر في الجامع الصغير على ما في الغنية
ابن النضر الصغار رحمه الله انه قال الصبي موصوف ما ذكر في الجامع الصغير
ما على ما ذكر موصوف كتاب الاشارات ينبغي ان يفسر الاشارة في اليوم الغنية
بالاخران ووجه ذلك ان هذا العقد واحد شرط فيه شرط فاسد ومثل هذا الشرط
يوجب فساد الاشارة بيانه ان قوله ان لم يفرغ منه اليوم ليس باشارة على حدة
لانه مما لا يتعداه الاشارة وكان شرطاً مشروطاً في الاشارة المعقولة اليه التزم
وانه شرط فاسد لانه لا يوجب تفصيل الاجر الواجب في اليوم الى التفصيل
لان شرط خالطه بغير التوب في اليوم متلاخض بغير الاجر ففسد للعقد العنان
الى اليوم واذا لم يخلط الباقي في اليوم بغير اجر ولا ينقص ربحاً بعد ان كان
بغيره فهو معنى قولنا هذا العقد واحد شرط فيه شرط فاسد بخلاف قوله ان خطته
اليوم فذلك درهم وان خطته غير اوله ففسد درهم لا ينهجا اجراً وان كان قوله ان
خطته مما يتعداه الاشارة ولم يشترط في احد منهما شرط فاسد فعلم ان الصبي
موصوف ما ذكر في الجامع في ابو حنيفة رحمه الله بين هذه المسئلة وبين ما اذا
قال ان خطته تركه او قال رغبة فذلك درهم وان خطته فارسية فذلك
نصف درهم وان هناك كبحر السرطان بالاحلال والفرق ان في التوبة المسئلة
اليوم والقد علق استحباب بغير درهم بعوات العمل في العقد ان كلمة
ان للشرط وتعلق الاشارة بالعمل في العقد ان كان يعمر لانه تعلق البدل
ببذل العقود عليه وهذا لا يوجب فساد العقد وفي الشريعة والفارسية
ما علق الاجر بعوات شئ ولا يوجد فانه بقدر ان يستعمل الحال باي
عمل شئاً ففسد الاجر مطلقاً واما في مسئلة اليوم والعقد لا يفسد ان يستعمل
بالعمل في العقد الا بعوات العمل في اليوم وفوات اليوم فتعلق استحقاق
نصف درهم بالشرط فيفسد العقد فيجب اجر المثل في اليوم الثاني فان
خالطه في العقد فله اجر مثله لا يرد على درهم ولا ينقص من نصف درهم
وهو رواية الاصل وهذا السبيل الى ان يجوز ان يزداد على نصف درهم
وهو رواية الاصل والجامع الصغير وزوي بن سباعة عن اي يوسن عن
ابي حنيفة رضي الله عنهم ان له اجر مثله لا يزداد على نصف درهم نصاً
عن اي حنيفة رحمه الله رواه ابيان ومحمد بن القدر بن رحمه الله رواية بن
سباعة رحمه الله ولو خالطه اليوم فله اجر مثله في قوله واختلقت عن
ابي حنيفة رحمه الله في ذلك روي عنه انه لا يزداد على درهم ولا ينقص
من نصف درهم وروي عنه رواية اخرى انه لا يزداد على درهم ولا ينقص
من نصف درهم ان كان اجر مثله اقل من نصف درهم
واختلفت الروايات في ذلك عنهما ايضا قال القدر بن رحمه الله
في شرحه الصحيح عندنا انه ينقص عن نصف درهم ولا يزداد عليه
ولو قال ان خطته اليوم فذلك درهم وان خطته في اليوم الثاني فلا اجر
لذلك فالحمد لله في الاملا ان خالطه في اليوم الاول فذلك درهم وان

خالطه

خالطه في اليوم الثاني فله اجر مثله لا يزداد على درهم في قوله جميعاً ان استعمل الاجر
في اليوم الثاني لا يفرغ ووجهه في اليوم الاول وفي الغنية في اليوم الثاني
لا يفرغ اصل العقد فانه في اليوم الثاني عقد لا يشبهه فيجب اجر المثل
هذا الذي ذكرنا اذا جرم بين الامرين واما اذا ورد العقد على اليوم بان
قال ان خطته اليوم فذلك درهم ولا يزداد عليه فخالطه في العقد فيحقق
الاجر لم يزد كجر محمد رحمه الله هل الفصل في شئ من الكتب وكان
الغنية ابو بكر الباق رحمه الله يقول ان على قولهما يستحق اجر المثل
ممن خالط في العقد لا يشبهه لان ذلك اليوم عندها حالة الانفراد لا
مستحق الى التفرقة ولما اجمعت الاجارة عندها حالة الانفراد وان
لم تذكر الوقت حالة الانفراد عندها للاستحقاق لا للتوقيت فانه العقد
باقا في العقد على قولهما بلا شك فكون عاملاً بحال الاجارة فستحق الاجر
الا انه يستحق الاجر المثل دون المستحق حتى يفرغ من العقد عن نفسه
كذا هو في الاجر المثل في اب حنيفة رضي الله عنه فالحال ان يقول بانه لا اجر
له من عمل في العقد لان با حنيفة رضي الله عنه يجعل ذلك يوم للتوقيت
حالة الانفراد حتى قال بفساد هذه الاجارة لانه باعتبار هذا التوقيت يكون
الاجارة منعقدة على تسليم النفس في المدة وباعتبار ذلك العمل يكون
الاخاصة على العمل فيقبل العقد عليه كجمله واذا ثبت هذا من
مذهبه حالة الانفراد فنقول باحد الافترازين وهو اعتبار العقد على
العمل بحسب الاجراد العمل في العقد وباعتبار الاجر وهو الباقي لا بحسب
الاجر لانه ان سبق العقد وان لم يكن واجب فلا يجب بالشك والاعتقال ولقول
ان يقول بان عليه الاجر لان العقد منعقد في اليوم اي الامرين اعتباراً به
الا ان باخذ الاعتبار من سبق في العقد وباعتبار الاجر لا يبق والعقد كان
بائناً بغيره فلا يرفع بالشك وان اقبل العقد كان عاملاً في العقد بحكم العقد
الا انه يجب اجر المثل لان العقد في الغد سبق بوضف الفساد لانه سبق امن
وجه دون وجه ومثل هذا يوجب فساد العقد كما في بيع الكايفة اذا
هلك احد البديلين فانه يبق العقد ولكن بوضف الفساد كذا هو في الكتب
النافع في الغد مستوفاه كالعقد فاسد فيجب اجر المثل كتب بن سباعة
الى محمد رحمه الله في رجل استاجر رجلاً على عمل زمني وعمل هرجي
وقال اجعل ايها شيت على منزك على انك ان خطته للرجل فذلك اجر
درهم وان هلك الهرجي فذلك اجر درهمين فلهما الى منزله فكتب
في الجواب ان الاجارة جارية وابيها عمل ولا فهو الذي لا فاء الاجارة
وهو منطوق في عمل الاجر فانه ان ضاع في قوله جميعاً وهذا لان
الاجارة وقعت على احد ما ابويته فاذا اجل احد ما بعين هو
معقود عليه وانتهت الاجارة بحلها فان منطوقاً في عمل الاجر
ضرورة وهو من المن الاجر ان ضاع في يده لان عمل الاجر حصل بغير

اللسان



اذن وان ملها اجزا فعليه بنفسه احر كل واحد منها وعليه ضمان نفسه
كل واحد منها ضد ان يحنقه رجه الله ان صاعا واعتبر كل واحد منها
معتقو داعليه من وجه دون وجه فليست نصف الضمان عند الاثر كيف
يقتضي الاخر لا خلاف وعلي قولهم ان صاعا انه انعتق سبب
الضمان في حق كل واحد وهو القرض بغير اذن وذكر هذه المسئلة في موضع
اخر ووضعها في المصنف على هذه الصورة وقال اذا ملها قبله وذهبان
او حب الكثر احب به بكماله والله اعلم الفصل العشرون في الجمع بين
الوقت والعمل في عقد الاجارة قال محمد بن عبد الله رحمه الله في الجملة المعتق
رجل اشترى خمارا فحضر له هذه المائة الدقيق هذا اليوم بذكرهم فهو
ناسد وفي اجارات الاصل عن ابي يوسف ومحمد رجبها الله ان له
حايضا معولان في جميع العقد واجب ما ملن وقتا يمكن بان يجعل به
العقد وانما على العمل وهو الحبر فيكون اجبر مشرك وهذا لا ينافي
العقد على المنفعة فيكون اجبر وحده فيفسد العقد بماله المعتق
عليه ويحتمل انه قصد بذكر الوقت الاستعمال لا التمتع العقد على المنفعة
فيبقى اجبر مشرك فيفسد العقد بماله بذكر الوقت على سبيل الاستعمال
فيستعمل للمعتق بقدر المثلن وايضا حنفية رجه الله عليه بغير العقد
عليه مجهول وحالة العقد عليه منع حوا العقد بانه ان ذكر الوقت
يدل على ان المعتق عليه العمل والجمع بينهما غير ممكن لان العمل متى صار
معتقو داعليه لا يجب عليه الاجرا لا بالعمل ومتى صار المعتقو داعليه المنفعة
وجب الاجر بفساد النفس واعراض الناس بمختلفة فجهل المعتقو داعليه
وانه يجب فساد العقد وقولهم بان ذكر الوقت في العمل فيه نظير لان
اعراض الناس ورضاهم بمختلفة قد يكون العرض هو العمل وقد يكون
الرضى هو العمل على المنفعة فلا يشترح احد هاهنا مع المائنة في الرضى من غير
ذلك وفي اجارات الاصل ان الاجرا له حال من اخر غير ان يحن عليه
كل يوم عشرين قميرا فله الاجارة حايضا ولم يذكر خلافا من مشايخنا
من قال هذا الجواب يحى ان يكون قولهم واجا على قول ابي حنيفة رجه
الله ينبغي ان يفسد الاجارة على قاس مسئلة الجبر لا جمع بين الوقت
والعمل في السلتين فكان القعود عليه مجهولا ومنهم من قال
لا يل هذه الاجارة حايضا فليكون قول العمل فله التاليل يحتاج
الى الفرق لابي حنيفة رجه الله بين هذه المسئلة وبين مسئلة الجبر
والفرق وهو ان ذكر مقدار العمل في باب الحن في العرف والعادة لا يكون
لتعليق العقد بالعمل حتى يصير العمل معتقو داعليه مع الوقت فوجب
فساد الاجارة للمعالة وانما يكون كيان قوة الدابة وفساد عمله وان كان
لهذا بذكر في العرف والعادة فليقتل الاجارة على الوقت في رجه جميعا
فاما في الخيار لتعليق العقد بالعمل وضيرو رته معتقو داعليه فيفسد

حايضا

حايضا بين الوقت والعمل فليفسد المعتقو داعليه مجهولا فاجب فساد حن
ان في مسئلة الخيار لو كان بذكر مقدار العمل كيان قوة الخيار وفساد عمله
يقول حوا اذا اجارة على قول ابي حنيفة رجه الله في الاصل ايضا لو
شرط على الخيار ان يحن له بهذه العشرة المائة الدقيق بشرط عليه
ان يفرغ عنه اليوم حوا هذه الاجارة معتقو داعليه وان ذكر الوقت والعمل
وايضا حنفية رضي الله عنه يحتاج الى الفرق بين هذه المسئلة وبين المسئلة
الاولى والفرق ان في المسئلة الاولى الغرض اليوم ما ذكره معتقو داعليه وانما ذكر
الوقت حنفية العمل والفرق بينه في اليوم وصفه العمل بغير العمل لا يعمل به
معتقو داعليه مخصوصة بالذات كما ذكره الاجلة من اليوم لا يعمل بمعتقو داعليه
مقصود ان يحن العمل بمعتقو داعليه في رجه له ما لو اشترى عبد اقل
انه كاتب او حيا فان الكتابة والحسن لا يجعل معتقو داعليه مقتصودا حتى
لا يكون با رايها ليس لا يذكرك سنة للمعتقو داعليه فليقتل كرهه
فاما في تلك المسئلة اليوم لا يذكرك سنة العمل فان مذكور مقتصودا
كالعمل وقد اضيف العقد اليها اضافة على السوا وليس احدهما بان جعل
معتقو داعليه باولي من الاخر فيفسد المعتقو داعليه مجهولا في الاصل
فاذا قال الرجل عبده الى حايك لعلمه التمس وشروطه عليه ان يحن في السنة
اشهر كذا وكذا فهذا الاجور لان المعتقو داعليه في وسعة فانه ينبغي ان
يحن وهذا العقد على قولهم وانما لم يكن التدين في وسعة لان العقد وقع
على المدة كما لو استأجره يوما لبيع وتكسري فانه يجوز وان لم يكن ذلك
في وسعة لان العقد وقع على المدة كالحراب وهو الاصل في جنس هذه المسائل
ان العقد على المدة انما يحن فندها اذا ذكر مع المدة نوعا من العمل معلوما في
نفسه كحاي البيع والشرا فانه معلوم في نفسه الا انه من غير ذكر المدة لا يجوز
العقد من غير ذكر المدة العقد يقع على العمل والعمل ليس في وسعة فاذا
ذكر المدة والعقد يقع على تسليم النفس في المدة لهذا العمل وذلك في وسعة
قلنا والتدين ليس معلوم في نفسه اذا لم يحن احد يعرف به الا نفس والاذن
فاذا لم يكن معلوما في نفسه صار ذكره والعدم بمنزلة ولو انعدم ذكر العمل
ليس الله لا يجوز الاجارة ولكن هذا الاصل على قولهم لا يقتضي مسئلة البنا
التي تان بعد هذا ان شاء الله تعالى في بيان اصل ابي حنيفة رجه الله
والاصل عند ابي حنيفة انه متى جمع بين الوقت وبين العمل في عقد
الاجارة انما يفسد اذا ذكر كل واحد منهما على رجه بفسد معتقو داعليه
حالة الايراد الوقت والعمل اما ما ذكره العمل على وجه لا يجوز فساد العقد
عليه لا يفسد العقد بانه فيما ذكر في اجارات البنا اذا كان راي رجل
رجلا يوما الى الليل ليس له بالخص والاجر جاز لا خلاف وان جمع بين
الوقت والعمل لانه ما ذكر العمل على وجه يجوز فساد العقد عليه فان
لم يبين مقدار رجه ما لم يكن مقدار العمل معلوما لا يجوز فساد العقد عليه

الاجارة

بان يبين مقدار البنا لا يجوز الا حارة عند اي حنيفة رضى الله عنه استأجر رجل
 كل شهر يد رهم على ان يخدمه كل يوم فغير الى الليل فهو فاسد ذلك
 المسئلة من غير ذكر خلاص وبهذا الجواب مستقيم على قول اي حنيفة رحمه الله
 لانه جمع بين الوقت وبين العمل وكل واحد منهما بفعل معقود اعلمه حالة
 الانفراد مشكل على قولهما العقد جاز فغن مشاكنا قال بهذه المسئلة
 رجوعهما الى قول اي حنيفة اذا لا يفتح الفرق بين هذه المسئلة وبين تلك
 السائل ومنهم من قال ما ذكر في هذه المسئلة وبين تلك السائل فناس
 قولهما وما ذكر في تقديم استحقاق على قولهما ان الفرق بين هذه المسئلة
 وبين تلك السائل قال محمد رحمه الله في املاية قال ابو حنيفة رضى الله عنه اذا
 اشترى املاية ملكه على ان يخدمه الى عشر سنين ليلة كل بغير بعثته وانا نير
 ولم يرد على هذا اما لا رقا بانه فان وفي بالشرط اخذ الاجر الذي شرطه وان لم
 يف بالشرط فله اجرة مثله لان اذ على ما شرط له وهو قول اي يوسف رحمه الله
 في الرجل استأجر الدابة الى الكوفة اباما مساه وقال استأجرتك اليوم لتخط
 هذا القيس فاعقد فاسد روايت اي يوسف رحمه الله عن اي حنيفة رضى
 الله عنه تخالف رواية محمد رحمه الله قال الكرمي رحمه الله وليس في السائلين
 اختلاف الرواية واعلم اختلاف الجواب لا اختلاف في موضع رواية محمد
 رحمه الله ان يبدأ بذكر العمل والتسليم فيكون الخصم وهو العمل وذكر الدابة
 بعد ذلك الاستعجال وكان العقد فاسدا معلوما وهذا العمل فيجوز على قول
 اي حنيفة رحمه الله فبعد ذلك اذا اهل فقد وفي بالشرط فاستحق المسمى
 واذا لم يعمل فليس بالشرط فله محبة امر المثل في موضع رواية اي يوسف
 رحمه الله ان ذكر الدابة او لا فعل ان الدابة مقسومة بالعقد وذكر العمل فانه يعلم
 مقسومة وانما وكان العقد عليه صحيح لا عند اي حنيفة رحمه الله فلا يجوز
 وقد ذكرنا في اول هذا الفصل مسئلة الجاهل مع العقير وهي ما اذا استأجر رجلا
 ليعمل له هذه العشرة البنايم الدقيق هذا اليوم انه فاسد على قوله وان
 ابتدأ بذكر العمل فعمل ان ما ذكر الكرمي رحمه الله ليس بصحيح وان في المسئلة
 روايتين على قول اي حنيفة رحمه الله وقد قيل الغرض من قول اي
 حنيفة على العكس سواء ابتدأ بذكر الدابة وبذكر العمل اذا لم ينعقد
 الجاهل او لا بان لا يركب الاجر معه فاما اذا انعقد على المذكور او لا بان
 ذكر الاجر معه فاما اذا انعقد على المذكور او لا بان ذكر الاجر معه فذكر
 الثاني لا يفسد العقد عند اي حنيفة رحمه الله سواء ابتدأ بذكر العمل
 او بذكر الدابة وصورة ذلك اذا اتاك الجاهل استأجرتك اليوم يد رهم
 على ان تخدمني كذا او قال استأجرتك اليوم يد رهم على ان تخدمني
 كذا او قال استأجرتك على ان تخدمني كذا يد رهم اليوم فانه لا يفسد
 حارة عند اي حنيفة رحمه الله في الوجهين ولو قال استأجرتك اليوم
 على ان تخدمني كذا يد رهم او قال استأجرتك على ان تخدمني كذا يد رهم

كذا

كذا يد رهم فهو اجارة عند اي حنيفة رحمه الله لا يجوز في الوجهين جميعا وهذا
 لانه اذا ركب الاجر مع الاول واعلم ذكر الاجر بعد ذكر ما فقد قابل
 بشيئين كل واحد منهما يصلح ان يكون معقودا عليه وكذا احداهما اولي
 من الاخر وكان المعقود عليه محصورا ففسد العقد عنده اما اذا ذكر
 الاجر مع الاول فقد تم العقد وتعين الاجر مرارا ومن العقد يتم
 العقد الثاني لا يصلح من احتماله فكون ذكر الثاني اما لتعيين العمل
 للتجهيل فلا يفسد العقد عنده وروي محمد عن اي حنيفة رضى الله
 عنه اذا قال في اليوم يحوز كيف ما كان بخلاف ما اذا قال اليوم وهذا
 لان قوله في اليوم يحوز ان مراده من ذلك الدابة الاستعجال لان الفرق
 والمطروق قد قيل جعل حراما من التلف كجميعه فلا يصلح ذكر مع حرك
 بتقدير العمل به وفي رواية اي الليث رحمه الله ان الرجل ارسل
 رجلا ليعمل على ان يحمله من موضع الى موضع الى اثني عشر يوما يركب
 فله محله في اثني عشر يوما يركب في اكثر من ذلك ولا يلزمه الاجر لكن
 استأجر رجلا على ان يحمله ثوبه في يومه يد رهم فحاله في يومين وهذا
 الجواب مستقيم على قول اي حنيفة رضى الله عنه غير مستقيم على
 قولهما لان من كان مثلهما ان العقد في مثل هذا يقع على العمل وان الوقت
 والله اعلم العمل الحادي والعشرون في الاختلاف الواقع بين الاجر
 والاستأجر وفي الدعوى والخصومات واعلم ان هذه المسئلة هي الفصل
 يشتمل على اربع فروع منه في الاختلاف الواقع بين الاجر والاستأجر في
 البدل او في المبدل قال محمد رحمه الله فاذا اختلف الشاهدان في
 مقدار الاجر فترجح وجوب ان كانت الحاجة الى النصيب العقديات
 وقع هذا الاختلاف قيل استسما العقود وعليه ما يشاهد في المسئلة
 ان كان الذي يديها اقل المالتين او يديها كثر المالتين وان كانت الحاجة
 الى القيمة المالتين دون العقديات وقع هذا الاختلاف بعد استسما العقود
 عليه ان كان الذي يديها اقل المالتين لا يقبل الشهادة عندهما لاجماع وان
 كان يديها كثر المالتين فان اتفق الشاهدان على الاول لزم بان شهد احدهما
 بالثاني والاخر لا يمين والذي يديها الا لعين لا يقبل الشهادة عند اي حنيفة
 رحمه الله اصلا وعندنا يقبل على الاول وسبب هذه المسئلة مع انها شاذة
 فكتاب الشهادات ان شاء الله تعالى ولو ان رجلا ادعى قبل رجل انه اكثر
 دابنتين باعيا بينهما عشرة دراهم الى بغداد واقام على ذلك البيعة واقام رب
 الدابنتين البيعة انه اكراه احدهما بعينها الى بغداد بعشرة دراهم كان ابوا
 حنيفة رحمه الله يقول او لا يانه يقضي باجارة الدابنتين الى بغداد بعشرة
 عشر درهما اذا كان احدهما يمين على السرا وهو قول زفر رحمه الله ثم رجع
 وقال يقضي باجارة الدابنتين الى بغداد بعشرة دراهم وهو قول اي يوسف
 ومحمد رحمه الله وكان الجواب فيه كالجواب فيما اذا ادعى صاحب الدابة

الشيخ



انه اجره الى العراق او الى العراق وهو التثنية عشرة وقال المتأخرين
 ان جرته الى بغداد خمسة كان ولا يقضى الى بغداد والى عشر ونصف وهو
 قول من رجع اليه ثم رجع وقال يقضى عشرة دراهم الى بغداد وهو قول
 ابو يوسف ومحمد رحمهما الله فكذلك هذا الذي ذكرنا ان الاتفاق على جنس
 الاجر واما اذا اختلف في جنس الاجر فان قال صاحب الدابة الكثرين احدهما
 الى بغداد وبغداد واما البينة على ذلك واقام المستكرى البينة انه استكرى
 جنبا الى بغداد وبغداد واما البينة على ذلك واقام المستكرى البينة انه استكرى
 وخمسة دراهم اذا كان اجر مثلهما على السراو وجه الفرق بينهما ان في البينة
 الاولى امكان البينة صاحب الدابة فاما اذا اختلفت البينة فليست بالبينة بما هو
 ثابت له باقرار المستكرى وهو عشرة وبينة المتأخر فان كانت على اثبات اجاره
 اخري ولم يثبت له ذلك باقرار صاحب الدابة فاما ان اختلفا في جنس الاجر
 فلا بد من قول بينة كل واحد منهما لان بينة كل واحد منهما يثبت
 ما هو غير ثابت باقرار صاحبه لان صاحب الدابة اثبت اجاره دابة اخري
 ببغداد فلا بد من قبولها لان البينة غير ثابت له باقرار المستكرى والمستكرى
 يثبت ببينة اجاره دابنتين ولم يثبت له ما ادعى باقرار صاحب الدابة فلا
 بد من قبولها واذا اوجب قول بينة كل واحد منهما يثبت اجاره الدابنتين
 ببغداد وخمسة عشر درهما ان كان اجر مثلهما على السراو اذا قال المأجر
 انما اجرتك الدابة الى هذا الموضع وقال المأجر انما اجرتك الدابة الى
 هذا الموضع وجازت الموضع فليست فانه يقضى بالاذن انما يستفاد
 من جهة المأجر فيكون القول قوله في مقدار ذلك وقد ذكرنا الاذن
 فيما زاد في الموضع الذي ذكره لمجمل ركوبه بغرضه ولا اجر عليه
 لان صاحب الدابة ادعى عليه اجرا وهو سكر فيكون القول قوله ولو
 ركب رجل دابة الى بغداد فقال المأجر انما اجرتك الدابة وقال ركب الدابة
 اجرها منكم فكذلك القول قوله المأجر ولا ضمان عليه ان هلك
 الدابة من ركوبه لانها اتفقا ان الركوب كان باذن في نواذرهما
 عن ان يوسف رحمه الله رجل دفع الى الخياط ثوبا فقال ركب الدابة
 اعطيت ثوبا لركوبه ان اجره درهم وقال الخياط ليس لي اجر فقال
 قول ركب الدابة ولو قال ركب الدابة اسم لك اجر او قال اجرته على
 سبل الاخر وقال الخياط سميت لي درهما فانما يوجب ركب الدابة
 ولما اجر مثله لان الاختلاف على هذا الوجه انما يقع اذا كان بين
 التسمية وبين اجر الثقل تفاوتنا فالحاكم في المتأخرين يدعي زيادة
 وركب الدابة ثوبا فقال قول المستكرى سميت به من ان اختلف ركب
 الدابة يقضى للعامل باجر الثقل لا يتفادى على الشراط الذي يقوم
 مقام العقد في حق تقدمه من التمتع باجر الثقل بل مجرد رجه انه في
 الاصل ولما رجع الى صباغ تصبغه اجر على ما رصف

له

له بالعصفور اختلفا في الاجر بعد الفراغ من العمل فقال الصباغ
 عمله بدرهم وقال رب الثوب لم يعمل لي بدابنتين فان قامت لهما
 بينة لوخذ ببيئته الصباغ لان الصباغ يثبت ببينة زيادة وان لم
 يثبت احداهما ببينة ذكرناه حكمه فبينة ما زاد الصباغ منه فليعمل قوله من
 شهد له قيمة الصباغ فان كانت قيمة الصباغ درهما او اكثر فالقول
 قول الصباغ مع بينة ما زاد الصباغ منه بدابنتين فان كانت قيمة
 ما زاد الصباغ دابنتين او اقل فالقول قول صاحب الثوب مع بينة
 ما زاد الصباغ له درهما وفي بين هذا وبين المتأخرين اذا اختلفا
 في مقدار البينة الثمن قال بئنا لولا حكمته المبيع حتى يجعل الفرق
 قوله من شهد له قيمة المبيع وهو حكمه ان قيمة ما زاد الصباغ فيه
 ووجه الفرق بينهما ان حكم قيمة المبيع لا يثبت بغيره في بيع العين لان
 ثمة حكم البينة ان يجعل موجب العقد قيمة العقود عليه حال اختلافها
 في مقدار البينة كما اتفقا على ان موجب العقد لا الاثبات
 اختلفا فانه اذا انقضى هذا الموجب اياها زيادة او اقل نقصان ولا يمكن ان
 يجعل قيمة المبيع موجب العقد حال اختلافها في مقدار البينة لان سبب
 وجوب القيمة لم يوجد في بيع العين لان سبب وجوبها العقد على عقد
 فاسد والعقب وقد اتفقا على اسغا الغضب والعقد الفاسد حين
 اتفقا على عقدها يزاد المبيع سبب وجوب القيمة لم يكن ان
 يجعل قيمة المبيع موجب العقد حال اختلافها في مقدار البينة واذا
 لم يكن اثبات موجب اجرها حال اختلافها في مقدار البينة واذا
 ان الغرض ممكن فاما فيما كان فيه حال اختلافهما في مقدار الاجر
 امكان ان يجعل قيمة المبيع موجب العقد لان سبب وجوب
 قيمة ما زاد منه الصباغ على صاحب الثوب فليعمل ذلك موجب
 العقد حال اختلافهما في مقدار الاجر كما اتفقا على ذلك في
 اختلفا في بيع موجب العقد اما الى زيادة او نقصان فان كانت
 قيمة ما زاد الصباغ فيه درهما فليكنها اثبات موجب هذه الاجارة
 كان درهما الا ان صاحب الثوب يدعي البراءة عارا او على دابنتين
 والصباغ ينكر ولو كان حكمه لكان الفرق قول الصباغ مع بينة ولا
 بئنا لكان حكمه في بيع العين اذا اتفقا على ان الثمن كان الدابة الا ان الثمن
 اذا ادعى براءة خمسين عن البينة والبايع ادعى على المستكرى زيادة
 خمسين على الاقل وانكر المستكرى ولو كان خذله في الفاء وترا د
 وان كان رد العين عليه متعذر فليكن هذا اختلاف ما اذا شهد
 لاحدهما فانها بئنا لا تجعل قدر قيمة الصباغ موجب العقد
 كما اتفقا فان العقد انعقد بذلك الا ان الذي يدعي النقصان
 عن قيمة الصباغ بعد ذلك ادعى الزيادة على ذلك المقدار وادعى



البراءة عن ذلك ولو كان كذلك لانتها الفان اما هي من لانه شر اذا اختلفا لم
 يثبت الزيادة التي او عاها الصكاح فلا يثبت البراءة التي او عاها صاحب
 العقد فوجب القضا بنصف درهم لا انه موجب العقد في هذه الحالة
 كأنهما اتفقا على ذلك فكان الجواب عليه كالجواب في مسألة النكاح اذا اختلف
 الزوجان في مقدار النسبي انه كان الف او الفان فانه حكمهما المثل عند أبي
 حنيفة ومحمد رحمهما الله لان النكاح موجب معلوم والزوج النكاح يغير
 تشبيها وهو بعد المثل فيجعل ذلك موجب العقد حال اختلافهما في
 مقدار المهر كأنهما اتفقا على ذلك الا ان مهر المثل ان كان تشبه للبراءة
 والزوج بدعي الذي يدعي البراءة عن الف والبراءة تنكر وان كان يشهد
 للزوج فالبراءة تدعي الزيادة على الف والزوج ينكر وان كان لا يشهد
 لواحد منهما بان كان الفان وخمسانية فانهما يتفان فانا لا يجعل الفان
 وخمسانية موجب العقد كأنهما اتفقا على ذلك الا ان الزوج ادعي البراءة
 عن خمسمائة والبراءة تنكر والبراءة تدعي زيادة خمسمائة على ذلك والزوج ينكر
 فيمثل كل واحد منهما على دعواه حبه وان كان النسخ منعه فذلك
 هذا او عند ذلك اذا كان النسخ زعيما فافهم مثل العصبية لانه يوجب
 زيادة في الثوب وان كان النسخ اسود فالحق قول صاحب الشرب مع يمينه
 وهو قول أبي حنيفة رحمه الله اما علي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله
 فالجواب فيه كالجواب في العصفور والزعفران لان السواد موجب معلوم
 على قولهما لو حصل بغير عقد وهو قيمة ما زاد النسخ فيجعل ذلك موجب
 العقد حال اختلافهما في مقدار الاجرة كأنهما اتفقا على ذلك فياختلف
 فيما بعدك واما الزيادة او نقصان كما في الحرة فاما علي قول أبي حنيفة
 رحمه الله ليس لهذا الصبي موجب معلوم لو حصل بغير عقد فان صاحب
 الشرب لا يضمن شيئا وان لم يكن ان يجعل شيئا اخر موجب العقد غير
 النسبي اعتبارا باختلافهما في مقدار النسبي واختلاف بين المتعاقدين
 متى وقع في مقدار النسبي ونسخ العقد منعذر فعند أبي حنيفة رحمه الله
 يجعل القول قول منكر الزيادة كما في بيع العينة بعد الفلان وكما لو وقع
 الاختلاف في مقدار الاجرة للامال التي ليس لها موجب معلوم لو حصل
 بغير عقد عند الكل كما في الحبل والقضارة ويجعل القول قول منكر
 للزيادة ولا يثبت الفان متى اختلفا في حال ما لا يثبت القصة فذلك هذا
 اذا اختلفا في مقدار الاجرة واما اذا اختلفا في اصل الاجرة في السواد فقال
 صاحب الشرب علمته لي بغير اجر وقال الصنيع لعل علمته باجر ذلك ان
 القول قول صاحب الشرب مع يمينه ولا يثبت الفان عند أبي حنيفة
 رضي الله عنه وكان يجب ان يثبت الفان لانهما اتفقا في بيع العقد ادعي اجرها
 العينة والاخر البيع ليجب ان يثبت الفان جميعا وان كان في العقد منعذر كما
 في صبي يوجب الزيادة وكما في العينة اذا اختلفا في نوع العقد بعد اطلاق

الا ان الجواب منه ان الاختلاف في نوع العقد بعد القبض انما الف
 اذا كانت اجاب المالك بغيره وهو التزاد كما في صبي يوجب الزيادة
 وكما في بيع العينة فاشبه ما مني حلقا لم يثبت واحد من العقدين فانه يجب
 رد العينة اذا كان ثابرا ورد القصة اذا كان هالكا فكذا في الفان منعذر من
 التزاد ولا يوجب التزاد من خلافه لم يثبت واحد من العقدين عند
 أبي حنيفة رحمه الله ولا يجب العمل لانه غير ممكن ولا رد القصة
 لا رجوع العمل لا بقاء يوم بعد عقد وهو ما يصح من حيث حاله
 ولهذا يجب الثابت وادع الخرج الحالف جعلنا القول قول رب الفان
 لانه منكر الاجر ويقوم عمله وكان الجواب في هذه المسئلة عند أبي
 حنيفة رحمه الله كالجواب عند الكل فيما اذا اختلفا في نوع العقد في مسألة
 الجواز والمصارفة زعمه لا يثبت الفان عند جميعهما عند أبي الفان ومضى
 حلقا يجب على رب الثوب فيه ما زاد الصبي فيه فيعذر الثابت بغيره وهو
 التزاد عند أبي حنيفة فان كان في بيع العينة بعد اطلاقه عن الكل ولو
 ان رجلا اختلف مع القصار في انكر ثوب فقال القصار علمته ببيع
 درهم وقال رب الثوب علمته بغير طر على وجهين اما ان اختلفا في
 مقدار الاجر قبل الشروع في العمل او بعد الفراغ عند العمل فان اختلفا
 اختلفا في مقدار الاجر قبل الشروع في العمل فانهما يتفان ويتزادان
 وهذا الجواب فيما تنكروا من السبل لانه اختلفا في مقدار الاجر قبل الشروع
 في العمل فاما التزاد او ذلك لان الاجرة تقوم ببيع صبي يبيع العينة وكذا
 لا يثبت الجواب ان يثبت في الزمة في الاجارة كما في بيع العينة وفي بيع العينة
 لا يثبت في مقدار الاجر حال امكان النسخ بينهما وان يتزادان فذلك
 واما اذا اختلفا في مقدار الاجر بعد الفراغ من العمل فكل ان القول قول
 رب الثوب مع يمينه ولو حكم فيه ما زادت القصاره فيها فرب يمين هذا
 وبين مسألة الصبي الما اعتق بغيره او بغيره ان يثبت في مقدار
 الاجر فانه يضمن ما زاد الصبي فيه حكم حال اختلافهما في مقدار الاجر من
 لان الاتصال هذا الصبي بثوبه موجب معلوم على صاحب الثوب
 لو حصل من غير عقد وهو قيمة ما زاد النسخ فيه فيجعل ذلك موجب
 للعقد حال اختلافهما في النسبة كأنهما اتفقا على ذلك في ادعاهما
 ما بعدد واما الزيادة او نقصان وليس الاتصال القصاره سموت
 غير موجب معلوم لو حصل بغير عقد وان من قصر ثوب
 انسان بغير عقد فانه لا يضمن صاحب الثوب شيئا من قصر من غير
 مال فلا اشكال فيه لان الاتصال بثوبه مجرد عمل ومجرد العمل
 منقوض من غير عقد ولا يضمنه عقد وان قصر به الاتصال من يمين
 السمسار وغيره وكذلك لان ما اتصل بثوبه ليس عين مال فاما في القول
 ولا في الثاني اما في الحال فلا اشكال لان الاتصال بالثوب اثر مال لا يضمن

وكذلك في الثاني اذا فصل عن الثوب بالانفصال به من باض البض وغيره
بالفصل لا يكون الانفصال في نفسه ما لا يتصور واذا لم يكن الانفصال بالثوب
عن مال قائم لم يجب على صاحبه الثوب شي متى حصل من غير عقد بخلاف
الصنع لان ما انفصل بالثوب من الصنع عين مال الاتري انه لو فصل عن
الثوب كان ما لا يتصور ما لا يملك لصاحبه ثوب اخر وعين المال القائم منقوض
من غير عقد ولا شبهة عقد واذا لم يكن للفصل رقة موجبة معلوم على صاحب
الثوب لو حصل بغير عقد لم يمكن ان يجعل ذلك موجبا للعقد حال اختلاف
في مقدار المسعى حتى يجعل كانهما اتفقا عليه ثم ادعى احدهما ما فيه اما الزيادة
او النقصان وان لم يكن اثبات شيء اخر سوى المسعى بوجوب العقد وجب
اعتبار اختلافهما في المسعى والاختلاف متى وقع في مقدار المسعى حال ما لا
يمكن التفريق فانه يجعل القول قول المنكر للزيادة عندا في حصة رجه الله
واى يوجب اعتبارا ولا يثبت القان كذا في بيع العين فاما على قول محمد رجه الله
هل يثبت القان لم يذكر هذا في الكتاب ومما عرفت في ذلك مختلفون فمن مشاغلنا
من قال بتمام القان على قول محمد رجه الله على قيمة العمل وهو امر القيل وما ذكره
في الكتاب قول اب حنيفة واي يوجب رجهما الله ومنهم من قال على قول
محمد رجه الله لا يثبت القان في باب الاجارة بعد الفراغ من العمل ولما عرفت ان كثر
في الكتاب يدل على هذا وان لم يذكر خلافا وانما اختلفوا على قوله لاختلافهم
في نكته محمد رجه الله في بيع العين اذا اختلفا في البيع بعد هلاك السلعة
بأن سبب وجب الفسخ على المشتري عند بعضهم ان يجب الغيبة حكما لفساد
العقد لانها اتفقا على العقد واختلغا في النسبة وانما اختلفا في بطلان واحد
من القسمين فكذلك ما عرفت ولم يسم الثمن ولو باع ولم يسم الثمن كان البيع فاسدا
فيجب رد العين اذا كان العين قابلا ورد الغيبة ان كان هالكا فيقال نكته
في تلك المسئلة هذا قال يجب ههنا ان يثبت ان النسبة اذا لم يثبت شيء
تفسد الاجارة كانه استأجره ولم يسم له اجرا فيجب رد اجره للثلث بعد استئجار
العمل فيكون التماثل مقبولا على قول محمد رجه الله فثبت القان عنده ايضا
ومنهم من قال نكته في تلك المسئلة ان الفاسخ يفسد العقد بعد التماثل
من قبل او طلب احد ما فيجب على قايض العين رد العين ان كان قابلا
ورد الغيبة ان كان هالكا ينسب الفسخ للعقد ولا يثبت له ما يثبت واحد
من العقدين لما حلف بين العين في يده بغير عقد الا ان العين منقوض بعقد
وبغير عقد فمن قال بان نكته هذه في تلك المسئلة يقول ههنا لا يثبت القان
لان الفاسخ امان الاجارة ولا يقضي بواحد من العقدين متى حلفا
ومضى فسخ الاجارة او لم يقضي بواحد من العقدين فانهما يجب رد القيمة لان
العمل ينفى بغير عقد والعمل لا يتقوم بغير عقد وانما يجب الغيبة لم يجب
التماثل لان شرط الترداد اما رد العين او رد القيمة حتى يصل كل واحد منهما
وههنا يقول حق الفسخ اصله وخذ الاجرة له انما ذكر اختلاف المساعي على

قوله محمد رجه الله في مسئلة القمار ولم يذكر في الصنع وذلك لان
اختلاف التماثل بين في الصنع ليس في موجب العقد بل فيما بعد
موجب العقد لما ذكرنا ان موجب العقد في باب الصنع حال
اختلافهما في مقدار النسبة ما يكون ما يكون موجب للصنع او جعل
بغير عقد كما اتفقا على ان العقد عقد على ذلك فمما اختلفا فيها بعد
الزيادة او النقصان ومثل هذا الاختلاف في بيع العين لا يوجب القان
من لم يوجد الدعوى والابتداء من الجانبين وفي فصل القمار
الاختلاف وقع في موجب العقد في العين او ليس ههنا موجب
اخر سوى النسبة والاختلاف متى وقع في مقدار المسعى فانه يجب
التماثل اذا امكن رد المعقود عليه عندا في حصة واي يوجب
رجهما الله او رد قيمته عند محمد كيف يقال للفصل وهو موجب
والنقصان متى قصص الثوب فان له ان يحبس الثوب بالاجرهما في الصنع
فاذا اختلفت القمار في الحبس بالصنع فكذا في حق ان يجعل له مخرج
حال اختلافهما في مقدار النسبة يجب ان يلحق بالصنع بالحوار
عنه من وجهين الاول ان يقال بان القمار انما يلحق بالصنع في
حق الحبس ان الحبس انما يكون حال قيام العقد والقمار متقوم
حال قيام العقد فاذا كان له اثر في الثوب وهو منقوض حال قيام العقد
كان الامر متماثلا به وكان له الحبس بالاجرهما في الثوب كالمسعى فاما في
حس حال العقد فلا يثبت له لما ذكرنا انما جعل موجب للعقد
حال اختلافهما في مقدار النسبة ما يجب في غير حالة للعقد موجبا
لم يكن حكيم وجعله موجبا للعقد حال اختلافهما في مقدار الامر
فوجب اعتبار اختلافهما في مقدار المسعى والثاني بنفسه الحما
واليكاري من حيث انه ليس في الثوب عين مال قائم يشبه الصانع
من حيث ان له عمل واشغال وقدر على التسميه من خطمها فالحصان
بالحال واليكاري في حق التماثل فلم يوجب التماثل في الكاري
والحال وههنا الثوب قول صاحبه المال وفي حق الحبس الحقة
بالصانع بغيره اعلى التسميه من خطمها وهذا اذا في حجب من
الا حرة درهم او دينار او في صفته انه جيد او ردي يثبت القان
ان كان الاختلاف قبل الشروع في العمل وان كانت الامر فسخا اذا
اختلفا في حجب او قدره يثبت القان ولو اختلفا في صفته كما في القان
والقول قول الساجم بخلاف ما اذا كانت الاجرة دينار وقد ذكرنا
الفرق في كتاب البيوع بينا اذا اختلفا في صفته الثمن وهو دين
وبينما اذا اختلفا في صفته وهو حين هذا اختلفا في ذلك وان اختلفا
في مقدار البدل وكان ذلك قبل استيفاء المنفعة فما التماثل في
بيع العين فبعد ذلك ان كان الاختلاف في الاجرة بيد اي يثبت

قول



المستاجر وان كان الاختلاف في المنفعة يبدأ بين المزارع وهذا لان
البين حجة المتكلمين كان استعما انكارا بين البينة وبينها لكل عن
بينة لزمه دعوى ما حبه وان اقام البينة فالبينة بينه المزارع
ان كان الخلاف في الاجرة وان كان الخلاف في المنفعة فالبينة بينه المستاجر
لان البينات شرعت للاختلاف في ما كانت اثباتا كان اولي بالقول ولو اقيم
المزارع فضلا فيما يستحقه من الاجرة او المستاجر فضلا فيما يستحقه
من المنفعة فالامر في المختلف على ما بينا وان اقام البينة فالبينة بينه
كل واحد منهما على الفصل الذي يستحقه كحان يدعي الاجرة فالبينة
بعشرة والمستاجر شهرين بخمسة واقام البينة فالبينة بينه المستاجر لان
بينة كل واحد منهما على تلك الزيادة وان لم تكن له احد منهما بينة وقد
استوفى بعضا من المنفعة فالقول قول المستاجر فيما مضى مع بينة
وبينها ان ويبلغ العقد فيما بقي لان العقد يتخذ ساعة فبينة فيمن
في حق كل جبر من المنفعة كان العقد يتخذ فيه وان اختلف في الاجرة
ما في نوعين بان ادعى احدهما دراهم والاخر ثمانية فالامر في المختلف
والقول واقامة احدهما البينة على ما بينا وان اقام البينة فالبينة
بينة الاجر لان الاجر يملك خفاه فبان هذا به بالمدعى فيكون
بينة اولي بالقول وان اختلف في المدة مع ذلك فالحق في السابقة بان
قال المزارع احدهما البينة فالبينة بينه المستاجر لان الكوفة
بعشرة دراهم واقامة البينة فالبينة بينه المستاجر لان الكوفة
اختلفت في الاجرة الى العشر فكانت بينة الاجر اولي لانها اكثر اثمانا
فمنعنا الى العشر بدنيا ثم المستاجر يدعي من القصر الى الكوفة خمسة
دراهم والاخر منكرا اصل العقد فكانت بينة المستاجر اولي لانها ثبتت
الاجارة واسه اهل نوعا اخر اذا قال المزارع اهل هذا البينة او قال
للمزارع ان كان الخصال معروفا بان يخطب باجر والمال معروفا بالثمن
باجر يجب الاجر والا فلا في حلق الخلاف في شرح الكافي دفع الى قضاة ثوبا
لنقصه ولم يذكر له اجر لم يذكر جوابا في الاصل وفي غيره رواية
الاصول فيها ثلثة اقوال على قول ابي حنيفة رحمه الله هو متبرع
وعلى قول ابي يوسف رحمه الله كذلك الا ان يكون حايثا وهو ان
يكون يدفع اليه ثوبا لنقصه رعا الاجر عاده وعلى قول محمد رحمه الله
ان الخبز كانا وانتعيب لعل القصار بالاجر يجب الاجر والا فلا قال
شيخ الاسلام رحمه الله وعليه الفتوى وفي باب الاجر من صرف الكافي
القول قول المتكلم الاجارة لان المنافع لا تنقسم الا بالعقد بخلاف ما لو
دفع اخر صناعا فاختلنا فقال العاقد مد من وقال الاخر صناعا لان
العين متقوم بنفسه فالاجر يدعي الا برأى من قيمته وفي نكاح النوازل
دفع الى قضاة ثوبا لنقصه ولم يذكر له اجر لم يذكر الاجر على الاجارة كان

التعارض

التعارض وفي اجارة المتقة مثل محمد رحمه الله عن قضاة دفع اليه ثوب
فقصير وقال قصيرته بقصر اجرة فقال اما في قول ان كان قضاة راء
بقصر نفسه للقصار ولم يصدقه وان فيه كمالا لصديق رب الثوب
في هذه الصورة اذا قال القصار وقصيرته كمالا او قال القصار وقصيرته
بالاجر واسم على قول ابي يوسف رحمه الله القول قول القصار كما ان عند
القول قول رب الثوب اذا قال قصيرته بقصر اجرة وفيه هشام عن
ابي يوسف رحمه الله دفع الى خيال ثوبا فان تساعب الثوب قال او فبينة
على ان اجرة درهم وقال الخيال لم يفسد كما حررنا القول قول رب الثوب ولو
قال لم اسلم اجرا وقفاخذت على سبيل الاجر وقال الخيال سميت
ليحمل رب الثوب وللعمل اجر مثل عمله واسه اهل نوع اخر
ان تسامعت محمد بن ابي اسحق عن رجل دفع الى قضاة ثوبا لنقصه له
بدرهم فقال القصار وهذا ثوبك فقد قصيرته بدرهم كما استوفى وقال
العاقد الثوب ليس هذا ثوبي وثوب غير هذا انا ان قال قول القصار ان
هذا ثوبه ولا يصح بقر قول العاقد والقول قول قاضي الثوب فيما ادعى
عليه القصار ولا اجر للقصار اما القول قول القصار فبان هذا اثر به
لان هذا خلاف في نفس القصور والقول قول القاض في تعيين
المقصود ولا اجر للقصار لان الاجر انما يستحق باقامة العمل في العاقد
في المحل المأذون فيه وقد اختلفنا فيه وان قال رب الثوب هذا
ثوبي ولا امرى ان تقصره والذي دفع اليه لنقصه عشر هذا فانه
باجر هذا الثوب وعلى اخر عليه قال ولو كان هذا القصر والحسامه
لا يأخذه ولغيره يثبت الحسامه فبينة ويدرك على الخط ان ثوبا لم يثبت
مثل هذا الخبر في فصل القصار ولان الخيال وحده بعد نوع استهلاك
والقصار لم يوجد منه الاستهلاك واصلا هشام قال سالت محمد رحمه
الله عن رجل دفع الى القصار ثوبا لنقصه له بدرهم فاعطاه القصار
ثوبا وقال هذا ثوبك وقال رب الثوب هذا ثوبي فاحره رب الثوب
رب ادمه عن ثوبه وقال لا يصح له البسة الا ان يقول رب الثوب
للقصار اخذت مني ثوبا فبينة فيقول القصار بغيره لان محمد بن ابي
نقص مباركة ويغير هذا الثوب ملكا للعاقد اما هشام قال
سالت محمد رحمه الله في القصار ومن في معناه اذا دفع اليه الثوب باجر
ان ادعى رد ذلك الثوب على العاقد لا يصدق عليه الا بينة وعنده الاجير
المستتر في رعي الثوب والغنم والخراب مستقيم على قول محمد رحمه
الله ومن يري ان يد الاجير المستتر كيد من ان يري ان يده بامانة
وهو ابو حنيفة رضي الله عنه يقول القول قول له كما في الكوفة في ذلك
اذا ادعى المون كان في ادا دعي الرد ولو كان رب الثوب لم يملكه كما في دعي
انه مات صدق من غير بينة وليس ولد ادم كالبهيمة رجلا يبيع شاة

التعارض

السوق فاستعان بواحد من اهل السوق على بيعه فاعانه رجل منه ثم طلب
 الاخر فان العشرة في ذلك العام اهل السوق فان كان عاونهم انهم يعطون
 ما عرفت اخر المثل وان كان عاونهم انهم يعطون بغير اجر فلا شيء له وان اكر
 قال خطا لم يخط هذا الثوب حتى اعطى الجرك فقال الخطا لا ارى الاخر
 ثم خالجه قال لا ارى له قال واذا اختلف الجرك لا ورب الثوب قال القول قول
 رب الثوب لانه الاذن من قبله يستفاد فكان القول قوله فيما اذن فيه قال
 والخطا من قال بن ابي ليلى القول قول الخطا ولا ضمان عليه وانا اعزل
 رب الثوب ما اقر بحصول الاذن الاعلى والحق الوصف فان انكر الاذن
 اصل كان القول قوله فاذا انكر الاذن الانعكاس يكون القول قوله فان اكر
 يوجد على الوصف الذي اذن به في ضمان قال وان سارت الثوب اخرها
 واعطاه اجر مثله لا امثل الا مرقى اصل ما امر وهو القطع والخطا ولكن
 قد تغير الوصف فكان لصاحب الثوب الرضاة وقال بعض اصحابنا ان
 منفعة الغنيض والقباض على وجه واحد وانما يختلف الاعراض فتقدم
 وجد المتصور مع العيب وكانوا يقولون لو قطع سراويلي لم ينجب لالاخر
 لانه نوع اخر من المنفعة فلم يوجد الحق فطبع قال قال الرازي قال في هذا
 فانه روي عن محمد رحمه الله لو كان مع ثوبه الى رجل ليعطى ثوبا فغيره
 كذا فان شاعبه مثل شبعهم وان شاعبه واخذوا عطاءه اجر مثل ما عايل
 لكذا في السوق ويل يجب ان يكون كذلك وانما اوجبت اجر المثل لان المستهلك
 لم يرض بالمسعى الا على صفة مخصوصة فاذا لم يسلم له على ذلك وجب احسب
 المثل ولا يجر المسعى وروي عن ابي يوسف رحمه الله اذا امره ان يبيع
 ضره سله باجر معلوم ونزع فقال الاخر امرتك بغير هذا القول قول الامر
 مع يمينه وهو قول ابي حنيفة رحمه الله وكذا لك لو امره ان يبيع شيئا من جده
 او سله فخره لما بينا ان الامر من قبله يستفاد فكان القول قوله قال ولو
 اعطاه ضا عاونه بالبيع فاختلغا فقال رب الثوب امرتك ان تصبغه
 بالعصفر وقال النضر بالزعفران قال القول قول رب الثوب لما ذكرنا ان
 الامر من قبله يستفاد والله اعلم بغيره آخر ولو استاجر وامر رجل ببيتا
 فباع منه ربنا فخرج منه واختلفا فيما بينهما من الدفوف واشباهه
 فقال رب البيت كان هذا في بيتي حين استاجر وقال المستاجر لا بل
 انا احدثته فانه قال قياس ان يتكون القول قول رب البيت مع
 يمينه لا يباع الا على وجه البناء فكون هذه الاشياء من كذا الارض والبناء
 لرب الدار وكذا ما كان ثوبا للبناء والارض يكون له الاتري انهما لو اختلفا
 في غنثب السقي في ارض الباب المركب او في العلوك كان القول قول رب
 الدار مع يمينه فكذلك هذا في الاستحسان القول قول المستاجر وجه
 هذا ان القوف فيما بين الناس ان المستاجر هو الذي يحدث هذه الاشياء
 فكان العرف شاهد المستاجر فيكون القول قوله فان قيل ان كان العرف

شاهدا

شاهد المستاجر والتعبية بسبب التركيب شاهد العرف الدار فلما صدر
 شاهد المستاجر اولى من شاهد رب الدار والجراد عنه ان يقال بان
 التركيب يبين ان يكون من المستاجر وبين ان يكون من صاحبه الدار
 لان كل واحد منهما يحدث ذلك وله فعله فقد استوفى في التركيب شريح
 الحدوث من المستاجر يدالة العرف فصار شاهد المستاجر اولى من هذا
 الوجه وهكذا الجواب في الطمان والصباغ اذا اختلفا فيما يحدثه الصباغ
 في العرف والعارة فمن الاخر في المسئلة على القياس والاستحسان والماصل
 في حذو هذه السائل ان كل شئ يحول المستاجر عادة لخاصته البه قال القول
 قول المستاجر ولو اختلف رب الدار والمستاجر في شئ من البناء الدار غير
 ما ذكرنا او في باب او حشيشة او خلج في السقف فقال رب الدار انا اجريته
 وهذا فيها وقال المستاجر بل احدثت فان القول في هذا القول رب الدار مع
 يمينه لانه بايع لارصه وبنائه واعرف ان المستاجر هو الذي يحدث ذلك
 فيكون لرب الدار ما كان له في الدار من لبن موضوع وركب او بايس او حشيش
 موضوع او باب موضوع او اجراء حصص فغير المستاجر لانه في يده حشيشه
 وحكي ولم يعرف كونه في يد صاحبه الدار فيكون القول قول المستاجر وانما
 قلنا انه في يده اما حقيقة في الاشكال واما حكمي لانه ليس سائر الدار لانه
 غير مرصوب فيه فحسب موضوع فيه فان اقامها بهما البينة على ذلك في كل
 شئ جعلت القول فيه قول المستاجر فالبينة بينة رب الدار يدعي خلاف
 الظاهر وانه البينة بينة من يدعي خلاف الظاهر ولو اختلفا في الحق
 ارض السيرة او في البناء قال القول قوله قول رب الدار قبل هذا في السور
 بناء على عرفهم لما عرفت فان القول قوله قول المستاجر لان المستاجر هو الذي
 يحدثه في عرفنا وفي بعض النسخ او ان يبيع مستاجر الحانوت سكنى الحانوت
 من رجل وقبضه المشتري فما صاحبه الحانوت واستحق السكنى من يد المشتري
 فالمسئلة على وجهين ان كان السكنى المتصلا بسكنى الحانوت وقبضه من
 الات صانعة المستاجر قال القول قول صاحبه الحانوت مع يمينه فاذا اختلف
 يرجع المشتري على المستاجر باليمن فان كان من الات صانعة المستاجر قال القول
 قول المستاجر ولا سبيل لصاحبه الحانوت على السكنى ولو انهم دم بيت
 من الدار فقال المستاجر بعمنه لي وقال رب الدار بل هو لي اذا عرفت
 انهم امة قال القول قول رب الدار فاذا كان البعض منقولاً قال القول في
 المنقول قول المستاجر لكونه في يده لان هذا المنقول ان كان في يد المستاجر
 حقيقة لانه عرفت كونه في يد صاحبه الدار اذا عرفت انه بعض بيت القدم
 وفي المنقول الما جعل القول قوله في يد الدار ان المعرفه انه في يد
 المدهي فاما اذا اختلف القول قول المدهي وان كان لا يعرف قال القول قول
 المستاجر لانه في يده ولم يعرف انه في يد المدهي وان كان رب الدار امور للمستاجر
 علي ان يبين في الدار علي ان يحسب ذلك من الاجرة واختلفا فقال المستاجر

امرني بالبناء وقد بنيت وقال رب الدار ما بنيت قال القول قول رب الدار ومع
 يمينه لا بدعي عليه ايلا الاجر وهو ينكر وان اقر بالبناء الا انما اخفنا في مقدار
 ما اتفق ذكر ان القول قول رب الدار مع يمينه لا بدعي زيادة اتفاق ورب
 الدار ينكر قالوا هذا اذا كان من كل الحال وان اختلف في ذلك اهل تلك
 الصناعة فقال بعضهم كما يقول رب البيت انه يذهب في نفقة مثل هذا
 البناء قد ما يبذره رب البيت وقال بعضهم لا بل قد ما يتوله المستاجر
 حتى يقرر معرفة قول اخذها من حقة الفلن فحضر حينئذ الدعوى
 والامر والمستاجر يدعي زيادة اتفاق ورب البيت ينكر فيكون القول قوله
 فاما اذا اجتمع اهل تلك الصناعة على قول احدها وقالوا يذهب من النفقة
 في مثل هذا البناء ما يتوله احدها قال قول له لا يملك معرفة ما وقع البناء
 فيه من حقة غيره فلا يكتفى الى قوله بما ولو كان على باب منها معراجا
 اخذها سابقا والاخر معلق بالباب واختلفا في السابق قال قول رب
 الدار اذا عرف انه اخوه وان كان منقول قال قول المستاجر في المنقول
 وان كان كذلك لان كونه في يد رب الدار لما عرف انه في المعلق وفي مثل
 هذا القول قول رب الدار علي ما مر ولو كان بلفظ سلفه معسور نحو وع
 مصورة فسقط حذغ منها وكان مفروحا في البيت واختلف رب الدار
 والمستاجر فيه فقال رب الدار هو سلف هذا البيت وقال المستاجر
 هو لي وهو يقران تصاويرة مع اتفاق لهما ويثبت فان القول في ذلك
 قول رب الدار مع يمينه وان كان منقول لا بدعي منه لانه منقول عرف كونه في يد رب
 الدار لما كان تصاويرة موافقا للتصاويرة التي كان على السلف اذا كان منقول
 من رجل في داره وفي الدار ساكن كل شهر يد رعه في داره وعلى
 بيته وبين المنزل وقال اسكنه فلما جاز اسكنه فطلب رب المنزل
 الاجر فقال المستاجر ما سكتته وقال بيته وبين المنزل فانه الذي كان يسكن
 في الدار او صاحبها او عينه له بذلك والسائل مغر بذلك او جاحدا لا يثبت
 الى قول الساكن انه شاهد على الغير او مقروء شهادة الغرور والافترار على الغير
 لا يقبل وان لم يقبل قول الساكن في الخلا في يد الاجر والمستاجر فثبت
 في ذلك ان كان المستاجر هو الساكن في الدار حالة المنازعة قال قول
 رب الدار عليه الاجر وان كان في المنزل غير المستاجر قال قول
 المستاجر ولا اجر عليه وذلك لان كل الاجر لا يتحقق بنفس العقد ولا بصل
 التسليم وانما يتحقق كل الاجر بدوام التسليم من ابتداء المدة الى اخرها على
 البناء ما لم يقع الدليل على الزوال فمن الجائز انه زوال التسليم بعد ما وجد
 بدليل او حيا زواله بان غصب منه غاصبة وهذا هو حد استصحاب
 الحال والثابت باستصحاب الحال ثابت من وجه غير ثابت من وجه وهذا
 صلح الدفع ولم يصلح الاستحقاق وجميع الاجر غير واجب ولا يمكن اجماله بدوام
 تسليم ثلث باستصحاب الحال ما لم يتخرج ما لم يوجب التسليم على ما يوجب

زواله

زواله فحكمنا في ذلك الحال وقلنا ان الساكن غير ماله زوال الدوام
 على ما يوجب في اوجه فكان الحكم في تسليمه ما لو وقع الاختلاف بين مستاجر
 الفاحشة والاجر بعد انقضاء المدة الاشارة في جريان انا وانقضاءه لهما معنى فانه
 يحكم الحال وان كان المستاجر باحالة المنازعة قال قول من يدعي زوال الدوام فثبت
 التسليم وان كان الماسئله قال قول قول من يدعي زوال الدوام فثبت ذلك
 هذا ان قيل المستاجر اقر بالتسليم في الابتداء فعلا جعل على التسليم
 الدوام فله ان يجعل التسليم في الجواز الذي يملكه التسليم فيما مضى
 والحواب عنه ان كل الاجر ما لا يتحقق باصل التسليم لان ما مضى التسليم
 للحال وانما يوجب ساعة بعد ساعة فتجوز التسليم لوجود ساعة فساعة
 كالعقد سر او اذا كان لا يتحقق كل الاجر باصل التسليم لوجود في الابتداء
 بمكثا ان يجعل قيام التسليم في اخذ الدار حكما على ما يوجب في التسليم
 وهو دال على التسليم فيما مضى من رجل يترك من رجل يترك في شهر يترك
 فلما جاز اسكنه فطلب رب البيت اقر بالبيت فقال المستاجر انما اسكنه
 او اسكنته بغيره اقر صاحب البيت ينكر ذلك ولا بدعي بغيره فان القول
 قوله فان اقاما جميعا البينة بالبينة وكذا اذا قال الساكن ان الدار في يدي
 ادعي عليه اجر او اثبتته بالبينة وكذا اذا قال الساكن ان الدار في يدي
 حق لك فيها قال قول الساكن مع يمينه لا الاجر ادعي عليه ستين
 الاجر ولو ان الدار ملكا له والساكن اقر بالاجرين جميعا فثبت ان القول قوله
 فثبت ما في الاجر لا بدعي به وجوب الاجر في يده واما في الدار ان الدار
 في يده فان قال الساكن الدار لفلان وخلق بالقيام عليها قال قول
 الساكن ويكن حضا للمدعي لا بدعي عليه ولا جرم لكون الدار ملكا له
 والمستاجر انكر الاجر فثبت ان القول قوله وادعي ان يده في الدار بغيره
 بعد دفعه عن نفسه فثبت حصة منه في الدار فلا بدعي عنه المحضومة بغير قوله
 ان يده في الدار بغيره ما لم يبق الدليل على ما ادعي عليه وان قال المستاجر
 انك قضيت المنزل فلا اجر لك وقال الاجر لي اقرت انك قال قول
 المستاجر في الاجر ان صاحب المنزل يدعي عليه الاجر والمستاجر ينكر وفي
 الدار القول قول صاحب المنزل لان الساكن اقر بكون الدار ملكا وادعي
 التملك من حصة وانكر صاحب المنزل فثبت ان القول قوله وانما اقام البينة
 بغيره فثبت بيته الموهوب له لا يملكه لان لا يملكه الا من كان له اجر منه
 بشرطه منه بعد العقد ولو كان كذلك بثلث البينة ولم يكن عليه اجر فثبت
 بخلاف ما ادعي الساكن العارية وانما جازع البينة فان البينة هنا كمينه
 صاحب المنزل وفي الحقيقة الفرق لا يجعل كانه امرين كانه اجر منه
 في اعماره منه بعد الاشارة الى ان الاشارة لا تنفع بالعمارة وتنتفع بالقيمة وهذا
 كله اذا لم يكن اقر الساكن باصل الدار ثم ادعي القيمة او العارية فانه لا يصدق
 وعليه الاجر الا ان يقيم البينة على القيمة فيجوز لا اجر عليه لان البينة تثبت

الاستصحاب

الاستصحاب

بالبدنة والاستأجر خبار الدوية ان لم يكن راي المستأجر اعتبار البع والنفعة
 ببيع العين فان اختلفت فقال صاحب الدار فقلت راي وقال المستأجر لم اري
 فالقول قوله لانه متبنيك بالاصل فان عدم الدوية اصل فادخلت انك لم
 يدعها الا ان يقول بدنة انه قد رآها رجل نكاري منزلا من رجل في دار على ان
 اخبره ان يكفه وبما لا ينفقهم وموئنتهم ما دام في الدار فالاجارة فاسدة لان
 الاجارة مبنية على ثبوت ربي فكل ربا يكفهم وجعالة الاجارة ما توجب فساد
 الاجارة فان سكن فخلية اجرة المثل كافي في الاجارة ان الدار فادخلت
 المستأجر انفق على عائلته وقال صاحب المنزل لانه يدعي عليه الاتفاق
 لان ما انفق على عائلته باسره يكون ديناً عليه وله عليه مثله قبل ان ينفق
 فالمستأجر يدعي الا ان من هذا الوجه وصاحب المنزل ينكر فان اقام البدنة
 فالبدنة ببيعها المستأجر لانه يدعي الا يفا وبسببه البدنة ويجب له ما فاقمت
 منها البدنة من اجرتها لان ما انفق صار دينا على ربي المنزل واجر المثل
 دين له في المنزل فيلحق بالدين فصار ربي دار اشهر بعشر دراهم
 فسكنها بربا بعشرين ثم تحول المدة والآخر كان الاجرة ان يكفها باجر جميع
 الشهر لان الاجارة لا زمة في الشهر فلا يلزم فيها الا بعد روي تحول من
 دار اخرى ان يكون بعد وفاء قال انا المستأجر فيها يوما واحد فاقول قوله
 لان ما اقر بالاجارة في يوم وانك الاجارة في باقي الشهر ولو انك الاجارة اصلها
 كان القول قوله فكذلك ان اقر بالاجارة في اليوم بدنة وان اقام البدنة فالبدنة
 بدنة الاخر لانه ثبت بالاجارة فيها راي على اليوم بدنة وان اقام البدنة فالبدنة
 دار اشهر ربه فسكنها شهرين فعليه اخر الشهر الاول دون الشهر الثاني
 وقد مرت السنة من قبل ان تقدم من سكنه في الاول فان اختلفا فيها انهم
 فلا ضمان فيما انهم من سكنه في الاول فان اختلفا فيها انهم في الشهر الثاني
 انما انهم من سكنه في الشهر الثاني فعليه الضمان في القول قول المستأجر مع
 محينه لانه يدعي عليه ضمان ما تقدم وهو ينكر فيكون القول قول المستأجر
 والبدنة بدنة صاحب الدار لانه هو الذي ركب نكاري بدنة او دار على ان
 سكنها فاعطاه صاحب المنزل المقتاج فكل ما مضى الشهر جاز في المنزل
 بطلب الاجر فقال المستأجر اقدر على دفعه فقال له الاجارة لا يل قدر
 على دفعه وسكنت ولا بدنة لاني فانه يتفرق الى المقتاج الذي دفع اليه
 المقتاج ان كان يلازم هذا الغلق ولا يمكن فقه الباب في القول قول
 ربي الدار ولا يصدق المستأجر في قوله لا يمكن فقهه وان كان ما دفعه
 المقتاج ممتنا لا يلازم الغلق ولا يمكن فتح الباب فالقول قوله المستأجر
 وان اقام ما جدها البدنة فالبدنة بدنة ربي المنزل وان كان المقتاج ممتنا
 لا يلازم الغلق لانه لا يضره لئيم المقتاج من جات البدنة بخلافه كما في
 مسألة الطاحونة لو اقام المستأجر البدنة ان امكنه من قبلها فيما مضى

فانه

فانه يقضي بالبدنة وان كان جاريا بالمحال وكذلك هو فان قيل اذا كان المقتاج
 لا يلازم الغلق فكيف يقبل البدنة على انه كان مقدرا على فقهه قلنا انما يقبل
 اذا كان ربي المنزل يدعي انه يلازم الغلق ولكن غيرا والمقتاج يقول لا يلازم
 لم يكن ملائما من الاصل فتقبل البدنة على ما يدعيه ربي البيت وفي القامع
 الا ضعفا جرحا من اخرها بغيره وقد وقع البدنة المقتاج فليقبله المستأجر على فقهه وحمل
 المقتاج اياها ما لم يجد هـ فان كان يمكن فتح الباب للمستأجر على فقهه وحمل
 ما مضى ان السلم من من الاجر وانما جاز النفقة من جاز المستأجر وان كان
 لا يمكن فقهه فيجب الاجرة لان الفقيه اتبع والاعمال تتبع آخر اذا استأجر الرجل
 من اخرها ما مده معلومة فاعتكف في قدر الحمام انه للمستأجر او صاحب
 الحمام فالقول قوله صاحب الحمام لانه يتركب في راي الحمام ولا يعرف ان المستأجر
 يحذر ذلك بخلاف الاثر لان العرف ان المستأجر هو الذي يتولى ذلك
 فكان الحكم في الموضوعين جميعا للعرف ولا نقضت مدة الاجارة وفي الحمام
 رعا د كسر وسرفين كسر فقال ربي الما السرفين في وقال المستأجر هو
 لي وانا انقله فالقول قوله المستأجر اذا لم يعرف كون المديني به في صاحب
 الحمام على ما سرفيل فلهما ما الما كان ذلك من عمل المستأجر وكان مغرا
 بذلك فعليه ان ينقله لانه صار مشغرا من جهته وقد امكن تعريفه من
 غيري من البيت فكيف علم المستأجر تعريفه كما لو كان مشغرا ما انتقمه
 وان تحذر ان يكون من عمله فالقول قوله لان صاحب الحمام يدعي تعريفه هذا
 المكان وهو ينكر ولا يدينه في تسليم هذا المكان والمستأجر ينكر ان الشكك
 يمنع التسليم فيكون القول قوله والله اعلم بغيره آخر اذا كان ربي الدار
 من بغداد الى مدينة الرمي عاينها كانت الاجارة هابزة لان العقد عليه
 معلوم ولا جرح معلوم فجازت الاجارة وانما شرطه مدينة الرمي لانه لو استأجرها
 الى الرمي كان لا يبيع الاجارة كما يذكره في كتابه الرواية لان اسم الرمي يشتمل
 على المدينة وعلى الرمي فان جاز الى الرمي ليس رايها مدينة من
 الرمي في العمل فحان بمنزله من ان جرداية الى خراسان فحان خراسان
 يشتمل على امصار كثيرة فكذلك هذا واذا خازت الاجارة ان الكاري
 باع هذه الدواب من غيره او وهب او تصدق او اعاد او المودع فحاله
 المستكره ووجد الدواب في يد غيره فاراد ان يقيم البدنة على اجارته
 هل يقبل بغيره فقهه اما ان يكون الكاري غايبا او حاضرا
 فان كان الكاري حاضرا فانه يقبل بغيره عليه وان كان بغيره اجرها
 منه لان بدنة المستأجر فاقمت على ختمه حاضرا لان المستأجر الذي
 في يد الدابة تمامه فان الملك في الدابة كان للكاري والكاري حاضرا
 في ذلك فثبت للدابة للكاري في الدابة تصادقها جميعا فثبت للكاري
 جميعا للمستأجر فتقبل بدنة عليه فان قيل كيف يقبل بدنة
 والكاري مقر ان اجرة هذه الدابة منه ولا يدينه المستكره بالبدنة

لا نقبل على المغرقة الكاري وان اقر بذلك الا انه لم يصح اقراره حتى ي
 البذر اذا لم يصح اقراره صار اقرار وجود هذا الاقرار منه وعنده منقولة
 وتلك هذه كما لو اقرت باع من آخر شئ من ابي الباع انه كان باع من
 من غيره او لا فانه لا يصدق فيها اقر به فلو ان الاول اقام البينة على
 ما اشئ سمعت بدينته وان كان الباع مقرا بذلك ان اقراره غير
 مقبول حتى الثاني يصار وجود اقراره وعنده منقولة البينة
 عليه كذلك هذا اذا سمعت بدينه المستاجر وكان الكاري بدينه
 من غيره فان كان باعه بعد وان كان عليه ذنب قاض لم يكن للمستاجر
 سبيل على الدابة لان الاجارة تنقضي متى حصل البيع حاله العذر
 بفقنا القاضي على الروايات كلها وبغير نص القاضي على تمام الروايات
 وفي رواية اخرى ان لا تنقضي اذا انقضت الاجارة لا تبقى للمستاجر
 على الدابة سبيل وان كان باعه بغير عذر وكان المستاجر احمق
 بها الى ان تنقضي مدة الاجارة وما يقول في الكتاب ان البيع مبر
 دوي فتاويله اذا فسخ المشتري وذلك ان المستاجر اذا انقضى
 اجارة المستاجر وقد نكث بالبينة ان اجارته كانت سابقة على بيع الكاري
 في يده الدابة كان المستاجر احمق بها الى ان تنقضي مدة الاجارة وما يقول
 في الكتاب ان البيع مبرود وفتاويله اذا فسخ المشتري وذلك ان المستاجر
 لما كان احمق بالدابة سافر ففسخ المشتري فمحمم ان شاتر يصالح ان
 تنقضي مدة الاجارة وان شاتر فسخ البيع كما لو اشترى عبدا فابى قبل
 الفسخ واذا تبرع حتى انقضت مدة الاجارة يكون البيع جائزا ولا يكون
 للمستاجر حق الفسخ لانه موصل الى حقه من غير ان كان احمق من
 غيره يعني المستاجر الاول اجرا واعارا وذهب او يصدق كان المستاجر
 احمق بها الى ان يستوفي اجاره ثم في حوزة هذه التصرفات ويكون الجواب
 في حق هذه التصرفات كالجواب فيما اذا باعه بغير عذر وان العذر
 لا يتحقق في حق هذه الاسباب حتى تنقضي الاجارة الذي ذكرناه
 ان كان الكاري حاضرا فاما ان كان الكاري غائبا فان بدينه المستاجر
 نقبل اذا كان في يده الدابة حتى كان مشتريا او مقصدا عليه او موهوبا
 له ان الذي في يده الدابة حتى كان مشتريا او مقصدا فاعلم بدينه الملك
 لنفسه فيما تدفعه فبدينه حتى لا يملكه فقبل بدينه بعد هذا ان كان
 باعه الكاري بقدر فلا سبيل على الدابة لان الاجارة انقضت وان كان
 باعه بغير عذر وذهب او يصدق كان المستاجر احمق به الى ان يستوفي
 اجارته فاما الذي في يده الدابة مستاجرا او مستعجرا او موهوبا وقد
 صدقه المستكر فيقال لا نقبل بدينته لانه يملك بدينه بصادقها ان
 هذا اليد مستاجرا او مستعجرا وموقع من رجل يعرف بالبيع
 والمستعير والمستاجر لا يثبت له خصما فالبينة قامت على خصم

لا

لا نقبل بدينه في الكتاب والمستاجر احمق بها ام الثاني ويجب ان يكون
 المستاجر الثاني احمق بها ان الكاري اذا كان حاضرا فدينه المستاجر اول
 مقبولة في هذه الحالة والثانية بالبيعة كانت معلومة ولعمري انما هي
 اجارته او جعل الاول احمق بها وهذا اذا ثبت بالبيعة واما اذا كان الكاري
 غائبا فبينة الاول لا نقبل في هذه الحالة فكون الثاني احمق بها الى ان يستوفي
 اجارته وذكر شيخ الاسلام العروف بحواش زاده رحمه الله المستكر على هذا
 الوجه فانه جعل المستاجر الثاني حقا للمستاجر الاول وذكر الشيخ الامام
 الزاهد احمد الحارثي والشيخ الامام الزاهد الحارثي الامام علي البيروني رحمه
 الله عليهم ان لا يثبت للمستاجر على صاحب اليد اذا كان حاضرا فدينه
 وجعل خصما له وقد قاين المستاجر والمستعير والمودع اياه في آخر
 رجل استاجر دابة من رجل الى واسط عشرة دواهم وقال الكاري
 للمستكر بدينه استكر على غلاما يتبعني وينتج الدابة واخبره على وامطه فبينة
 صاحب يتحقق على نفسه وعلى الدابة من كل الدابة وقد تربت من الاثر يد العذر
 وانكر الدابة استكر العذر فانقول قول صاحب الدابة انه لا يستاجر وعلى
 المستكر البينة انه استاجر الغلام وان كان المستكر وكلا بالاشهاد ان
 الوكيل بالاشهاد بمنزلة الوكيل بالاشهاد ان اشترى بغيره فدينه
 واراد ان يرجع اليه على ماله فادخل بالاشهاد اقراره اشترى بغيره وذلك
 عبده ولم يكن البذل مدون على ماله فادخل بالاشهاد اقراره اشترى بغيره وذلك
 مع بينة وعلى الوكيل البينة فذلك هو حاشا وان اقام البينة على انه
 استاجر الغلام انه قبض منه النفقة الا انه ضاع او سرق منه وانكر
 الكاري كان القول قوله يعني قول الغلام لانه لما ثبت استجار الغلام
 صار الغلام وحده من جهة الكاري يقضي لمالك المستكر من الكاري بدينه
 النفقة والرجل يقضي الدين اذا قال بدينه وحده عند الكاري بدينه
 قوله فلذا هذا ان قيل كيف يصيب الغلام ويحمله من جهة الكاري بدينه
 ما عليه من الكاري بمقدار نفقته ونفقة العالة وهو يعلم بدينه الوكالة
 قلنا المستكر احمق به لانه حال ما ثبت اجاره بخبره انه استاجر
 لنعمل كذا نصير ولا نكذلك هذا اذا ذكر دابة من الكربة الى
 فارس وسى معينة بمدة فاما الاجارة جائز ان المعقد عليه يعلم
 والآخر معلوم فان اختلفا في النفقة فقال المستاجر عليك نفقة فارس
 ان الرجوع كان بفارس ونفقه فارس انفس وقال الكاري لا يك
 عليك نفقة لانه ان المعقد كان بالعوفة ونفقه الكوفة از يد كان
 عليه نفقة الكان الذي حصل فيها الرجوع وذلك ان الرجوع بيع
 العقد لان حكم من احكم العقد والاحكام تابعة لاسانها وان
 كان الرجوع تبعا للعقد كان العقب اصله وكان يوجب نفقة مكان
 العقد وان اصل اوله من الايجاب نفقة مكان الرجوع وكان هذا

لا

الأمانة

منه لقال اشترى عبد ابان درهم الى سنتين ثم تغير النقد عما كان وقت
العقد وانه يجب لنقد ما كان وقت العقد لا نقدي ما كان وقت المطالبة لان المطالبة
تبع العقد لا تبع سبب العقد لكان اعتبار مكان العقد وانما اصل اول
من اعتبار مكان المطالبة وانه تبع فلذا ذهبوا الى اعتبار الرجل دابة في
المسيرة فقول رب الدابة هذه الدابة دونك فادعها معنى قوله دونك
حدتها فاما كان من نقدي يربح من الحيرة اختلها فقال المستلزم انما
بها الدابة وما كان على الاخر فخذ اعلى وجه من اما ان على وجهه الى الحيرة
او لا فان لم يعل حرج وجهه فالقول قول المستلزم لان من اجله وجهه في اصل
اختلافهما ووقع في التسليم في المكان الذي ائتمن اليه العقد والمستلزم يتكره فيكون
القول قول المستلزم وان على وجهه الى الحيرة فالقول قول صاحب الدابة
لانه من على وجهه الى الحيرة فوقع في التسليم في المكان الذي ائتمن
اليه العقد واما اصل اختلافهما بعد ذلك الحين وقع في التسليم المستلزم المستلزم
يدعي انتظام التسليم بعده وصاحب الدابة يدعي غير ذلك فيقول قوله
وكان المستلزم الدار اذا اذاع غصبا منه بقدر ما في الدار فاصب صاحب
الدار يتكره وهذا القول قول صاحب الدار اذا اذاع في الدار فاصب وقت
المنازعة كذا هو والله اعلم بوجه آخر اذا وقع الاختلاف بين المستلزم
وصاحب الدابة فخذ اعلى وجهه من اما ان يختل في مقدار اربعة الانتظام
بان قال صاحب الدابة انقطع حصة ايام وقال المستلزم انقطع عشرة ايام
او يختل في اصل الانتظام بان قال المستلزم انقطع ايام وقال صاحب الدابة
انقطع فان لقلنا في مقدار اربعة الانتظام بعد ما انتظم على الانتظام فالقول
قول المستلزم بوجهه لوجهه فله احداهما وهو ان صاحب الدابة المستلزم
انتظم على زوال التسليم بعد ما كان بانا حين انتظم على الانتظام لان
انتظامه الى بوجه التسليم بعد ما كان بانا حين انتظم على الانتظام لان
فما جازي الدابة بعد التسليم مستند بعودها بعد حصة ايام والمستلزم
يتكره فيقول قوله كما لم يكن التسليم بانا وهو صاحب الدابة المستلزم
والمستلزم يتكره فيقول قوله فله احداهما بانا بانا حين انتظم على الانتظام
عالم المستلزم زادة اربعة ايام والمستلزم يتكره فيقول قوله المستلزم مع حصة
الثلاثين العقد انفس في بده حصة ايام بانا فله احداهما الانتظام لان الانتظام
لما بوجه التسليم العقد ولما انتظم الامر بغيره فله صاحب الدابة
بعد معنى حصة ايام بغيره العقد والمستلزم يتكره فيقول قوله
المستلزم بوجهه فاما ان يختل في اصل الانتظام فانما هو المال ان كان
المال جازي الى التبدل او فقتل في حصة ايام فله احداهما الانتظام فيكون
ذلك فقتل اذعي الانتظام فقتل في حصة ايام فله احداهما الانتظام فيكون
منكر وان كان المال معاومة فقتل في حصة ايام فله احداهما الانتظام فيكون
الظاهر يشهد للمستلزم لان الانتظام للمال يدل على انتظامه فيها من

من

من حيث الظاهر فيقول القول قول المستلزم وادع الاستلزام حرجا ما
فانكر احد الطرفين والدواؤه فخذ اعلى وجه من ان يفسد الاجارة لما ذكرنا قبل هذا
فقد ذلك ان اكسر البيت فان اختلنا فخذ اعلى وجه من اما ان يختل
في مدة الانكسار بغير ما انتظم على الانكسار والمطالبة فيه كالمطالبة في
اختلاف في قدر مدة الانتظام او في اصل الانتظام والله اعلم بوجه آخر
ان المهران المستلزم مع حرج وجه الاختلاف بين المال وبين الام
في بؤاد بين سبعة وعشام عن محمد بن الحسن السعدي رجل جردا من
رجل يد لام معلومة فاستحق رجل بالسنة قال فقلت دلتهم
اليه الاجرة فانه ان يجرها فاجرة في وقال الاجرة فقلت غصبت
منه فاجرتها فاجرة في قال قول رب الدار وباجرها الاجرة لان الظاهر
يشهد لرب الدار لان الظاهر ان الانسان يتصرف في ملك الغير لذلك
الغير وان اقام الاجرة بغيره على ما هو من الغصب لا يقبل بغيره لان
بعده البينة بغيره ابطال قول المستحق والبينة شريفة للثبات
لا للابطال فان اقام البينة على اقرار المستحق بما ادعى من الغصب لقلنا
ببينة فكتبت الاجرة لانه بغيره البينة لا يبطل قول المستحق انما كتبت
اقراره بالغصب ثم اذا دلت الغصبة بغيره عليه حكم الاجارة فلو
كان الاجرة في الارض بغير اجرة مبنية فقال رب الارض امرت
الك ببيعها وتاجر وقال الاجرة فقلت بغيرها وبيعتها فقلت بغيرها
على قيمة الارض غير مبنية وعلى البينة في اقبال الارض فله لرب الارض
وما اقبال البينة فله فاصب لان في اليد الظاهر شاهد للغصب لان
البينة بيده والله تعالى اعلم الفصل الثاني والعشرون في اجارات الدواب
استاجر دابة الى سنة فقتل فله الدابة وحكي بئنه وبئنه وبئنه
ذلك الاجرة ولا يجبر رب الدابة ان يرسل غلامه معه ولا يحد وجهه اليه
بوجهه ان يرسل غلامه معه قال الشيخ الاسلام رحمه الله ان شأما الحمار عليه
فلا قال محمد رحمه الله في الاصل ان يجازي الرجل من الرجل بالامانة
بغيره منها من الخوف في ملكه فاجارة جارية قال الشيخ الامام ابو القاسم القزويني
بجواهر زاده ليس بغيره المسألة انه استاجر دابة فقتلها لان استاجر
الابل بغيره الى ايام زادت حيلة العقود وانما تفسير المسألة ان
يعمل انكاري الرجل فيقول المكتري اعلمني ان ملكي ملكك اذني اقول
العقد عليه الحمل في ذمة المكتري وانه معلوم والابل الى الحمل فحالة
الالة كترجب فساد الاجارة كما في الحمار فصار وما شبه ذلك
العقد المستلزم رحمه الله وكمن يفتي بالحمار كحمار الكلب ونفسه ذلك
ما قلنا وصار في المسألة اذ احتل لم يكن كحمار لا يجوز في الفتاوى انكاري
دابة الى موضع معلوم بربعة دراهم على ان يوجه في بوجهه ولم يرجع الى
حصة ايام قال يجب دراهم اجرة الدابة لانه مماثل في الرجوع اذ الشجر

البيع

الأمانة

قالوا وبطل المسئلة من وجهين احدها اذا كانت الدابة تطبق جل ما زاد
 فكان يسير على الجمل اما اذا كانت لا تطبق فحين جيع قيمتها على قاس
 مسئلة ثاني بعد هذا والثاني ان الجمل عليها احد عشر عترة واحدة اما اذا
 حمل عليها عشرة عترة فما يتحملها من جمل عليها فحين ما تعطيت الدابة بعشرين قيمتها
 بنها ما اذا حمل الحمار على عشرة في الكان الذي يحمل العترة اما اذا حمل في مكان
 آخر حمار على عشرة في بر او حكت بعشرين بعد الزيادة على قاس مسئلة ثاني بعد
 هذا ان شاء الله تعالى ففرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا استاجر حمارا ليعمل
 به عشرة فحين حمله فحين احد عشر عترة ما وتلفت الدابة او استاجر ليكرى
 به حمارا فحين حمله فحين احد عشر عترة ما وتلفت الدابة او استاجر ليكرى
 شاة فحين حمله فحين احد عشر عترة ما وتلفت الدابة او استاجر ليكرى
 من كل وجه فحين جيع قيمتها كما لو لم يكن عليها فحين البند اما الجمل يكون
 يدفعه واحد من عترة الحمار ما دون فيه فلا يبين بقدره روي عن ابي حنيفة
 وابي يوسف روي عنهما فحين استاجر دابة ليعمل عليها حنيفة ومسا الدليل
 على ذلك اكثر مما سمي وحيث في بعضه في بضعه بعد ذلك من غير ذكر فانه قد
 خصه الزيادة والله اعلم بنوع آخر قال واذا استاجر دابة ليعمل بها فحين هو
 وحمل هو مع نفسه اخرا من سائر الدابة فعليه الاجر كاملا ولا ضمان اما الاضمان فظاهر
 واما فعليه الاجر كاملا لانه استوفى العترة عليه وزيادته ولم يملك شيئا من المستاجر
 لان الاضمان لما سالت الدابة ولزمت الدابة بالضمان وان هلكت الدابة من
 ركوبها بعد ما بلغ الكان الشرط فعليه الاجر كاملا وعنه يضمن قيمة الدابة
 واما ضمن يضمن القيمة لان الدابة تلفت من ركوبها فكلون التالف يركوب
 كل واحد منهما النصف وركوب احدها ما دون فيه وركوب الاخر ليس
 بما دون فيه فمعه بعض الجمل يركوبه نفسه ويكون للمال في ذلك الخيار ان شاء الله
 عن المستاجر وان شاء الله فان العترة فان ضمن المستاجر لا يرجع على ذلك
 الغيب مستحرا وان كان مستعبرا لا يجب عليه في حق الضمان يستوفي
 ان يكون ذلك الغير او انقل لان الغير في باب الركوب للعد لان التلف
 لا يحصل بالتلف لان رب الشئ حقيقه ركوبه يفسد الدابة لتلفه هذا
 يتم باثر الركوب وتلف حركته واضطراره ورب حسم على الدابة لا يفسدها
 بعد انتم بالركوب وقوله حركته واضطراره على الدابة فكيف طاعتها والوزن
 في الركوب بقيت العترة للعد وقالوا فحين يضمن يضمن قيمة الدابة اذا كانت
 تطبق ركوب الاضمان واما اذا كانت لا تطبق ركوبه اثنين يضمن قيمة
 الدابة جميعا لان ركوبها والحالة هذه قبل معني ان كان ركوب ضرورة والعرة
 للمعني واما ان كان على المستاجر كاملا وان ضمن يضمن العترة وما يضمن الدابة ملكا
 له بالضمان لان العقد والضمير ليس بمسما حلال المستاجر من هذه الدابة
 قد ركوبه لان العقد والضمير ليس بمسما حلال المستاجر من هذه الدابة
 مستحرا وما زاد على ذلك غير مستاجر والعقود به ما ذكرنا من هذا

وجه

وجه الله او حجب في هذه المسئلة نصف القيمة مطلتا وذكر في الجامعة
 الصغير فحين استاجر دابة الى الفارسه فاردت رجلها خلفه فعطيت
 الدابة ضمن بقدر الزيادة وذكر في المائة الصغير ايضا بعد مسئلة
 القادسية بالشرع واعتبر فيه الجوز والطن وفي القدر وري بقول
 المستاجر يضمن النصف سواء كان الثاني احملا او انقل قال الشيخ الامام
 الزاهد خذ الاسلام على البر وري رحمه الله وحاصل ذلك ان يضمن الجوز
 والطن فان اشكل اشكل اعتبر الوزن وان حمل عليه فحين نفسه صغيرا
 لا يضمن استعجال الدابة ولا يضمن يضمن حساب ما زاد لان الصغير
 اذا كان بهذه الصفة في له وحمل من اخر سوا او لو حمل عليه فحين نفسه
 شاة اخر وتلفت الدابة ضمن بقدر الزيادة وطريق معرفة الزيادة في ذلك
 ان يحرك القاصي والراكب ويترن ما حمل مع نفسه او يرجع في ذلك الى
 من له بهار معروفة ان هذا الجمل لم يركب على قدر ركوبه لانه حارث
 اذا ركب وحمل عليه فحين نفسه حلالا فحين بقدر ما زاد اذا ركب في
 غير مكان الجمل لان ثقل الراكب مع ثقل الجمل لا يضمن في مكان
 واحد فحين موافقا في البعض يضمن حساب ما خالف فاما اذا ركب
 في مكان الجمل يضمن جميع القيمة لان ثقل الراكب مع ثقل الجمل يحتمل
 في مكان واحد فكلون اذ في على الدابة فحين قاس هذه المسئلة يقول اذا
 استاجر دابة ليعمل بها وركبها وحمل عليها فحين حمله فحين جميع القيمة
 وهذا اذا كانت الدابة تطبق ان يركب عارضا على الجمل اما اذا كانت لا تطبق
 ذلك يجب جميع الضمان في الاحوال كلها واذا استعير دابة ليعمل عليها
 عشرة فحين حمله فحين في الجمل او عشرة فحين حمله فحين ان الجمل
 هو عليها فحين هو وراكبها في الجمل كضمان عليه اصلا اذا كان
 هلكت الدابة ولزمها جميع الكارمة والستحري ووضعها على الدابة ضمن
 المستعير ربع القيمة وان كانت القيمة في حق الغير فحين كل واحد منهما جازا
 ووضعها على الدابة جميعا لا يضمن المستاجر شيئا فحين حمله المستاجر ما كان
 مستحقا له بالعقد واذا استاجر دابة ليعمل فحين من الشاة احدها كان
 عليه حين استاجرها ان ليس من ذلك مثل ما تليسه الناس فلا ضمان فان
 ليس ما تليسه الناس ضمن حساب ذلك لان في الفصل الاول ما زاد من
 الشاة ليس يند الجمل تحت الاجارة اصلا الا فدا ولا يضمن حساب
 ذلك كما لو حمل عليها شاة اخر واذا استاجر دابة ليعمل بها فحين يضمن
 بل اركب حمله فحين ثمنه الدابة لان ركوبه غير ليس يند الجمل تحت
 العقد لان الداس اشتد وتكون في الركوب وفي الاقل ان التكرار في الركوب
 من غير دابة عليها انما يند يعلم فحين حمله فحين ثمنه الدابة فحين ثمنه
 الدابة فان كانت الدابة حال بطريق حالها فحين لا ضمان لان حمله على انما
 كما في العقد لان اسم الانسان يقع على الجمل والمراة جميعا وعليه الاجرة



استحسننا لاننا استأجرنا للركوب ولم يبين الركوب فوق العارضة فاسد فاذا
ركب انما انقلبنا لاجار عارضة استحسننا فان كانت الدابة محال لا يطبق
عليها يكون ضامنا لان الدابة اذا كانت لا يطبق عليها كان جارا عليها لانها لا
تلافي لم يدخل تحت الاذن اذا استأجر دابة لركوبها لم يجر عليها صاحبها
لا يستحسنك بنفسه على الدابة فهو بمنزلة الحمل لا تزي ان من استأجر دابة
لركوبها فارد مع نفسه صغير الاستة يستحسنك بنفسه على الدابة فمن يقد
ثقله فلو ارد في مع نفسه من يستحسنك بنفسه على الدابة فمن يقد
القيمة فليست ان وضع الصبي على الدابة هل وليس يركب وللمر مع الركوب
عنان مختلفان فصار به فاصلا نوع آخر واذا استأجر جارا ليسج فاسج
ليسج لا يسج مثله لمر فهو ضامن كقدر ما زاد ما تفاق الروايات بالاجماع
لانه موافق في البعض صورة ومعنى لانه اسج كما في شرط العقد الا ان
هذا النقل من الذي شرط في العقد فهو بمنزلة ما لو استأجر دابة لجر عليها
عشرة فما تهم حنيفة فلما عكسها احدثت حنيفة ما كان كان السرج الثاني اخف
من الاول او ثقله فلا ضمان وان او كفه ما كان هو الثقل حين يقد الزيادة
من الاول فليكن هذا خلافا معني ولو استأجر جارا لركوبه لم يجر عليه مكان
السرج اكاف وركبه فهو ضامن هكذا ذكر في الجامع الصغير قالوا وهذا
قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ويحمد رحمه الله فهو ضامن
بقدر ما زاد وذلك في الاصل وقال هو ضامن بقدر ما زاد ولم يذكر الخلاف
بين مشايخنا من قال باختلاف بين الروايتين من ابي حنيفة رحمه الله قال
ذكر في الجامع الصغير ان علي قول ابي حنيفة رحمه الله هو ضامن ولم يذكر
انه ضامن من جميع القيمة او بقدر ما زاد فقصارا ذكر في الاصل نفسرا
لما ذكر في الجامع الصغير ومنهم من قال في المسئلة روايتان على قول ابي حنيفة
على رواية الاصل يعني بقدر ما زاد وهو قولها وعلى رواية الجامع الصغير
يعني جميع القيمة وهذا اذا كانت لا تكون اصلا او لا يكون كمثل هذا الاكاف
يعني جميع القيمة في قولهم جميعا وكان الغضيه ابو بكر رحمه الله يوفق بين الروايتين
ويقول رواية الجامع الصغير يحمل على دابة لا يعل الاكاف ومن المشايخ من لم
يوفق بين الروايتين من هذا الوجه وذكر النقل رواية وجه ما ذكر في
الاصل وهو قول ابي يوسف ويحمد رحمه الله ان المستأجر فضا صنع موافق
في البعض صورة ويعني ان الاكاف والسرج جلس واحد لان كل واحد منهما آلة
الركوب وكل واحد منهما مقدر من الخش الا ان الاكاف انقل من السرج فكان
بمنزلة ما لو حمل عليه جارا اخر انقل من السرج البامورية وجه ما ذكر في الجامع
الصغير وهو الاصل انه حمل في الكف صورة ومعنى اما الصورة فلان الاكاف غير
السرج صورة واسا وهي واما معني فلان الاكاف انقل من السرج على الدابة
فكان في الصورة ومعني فيعين جميع قيمة الدابة اذا حملت من ذلك فصار
عليها ما اذا استأجر دابة ليجل عليها شعير الحمل عليها مثل ذلك الحمل حنيفة

ولو

ولو استأجر جارا عريا فاسج وركبه فهو ضامن قال مشايخنا رحمهم الله
اذا استأجره من موضع الى موضع لا يمكن الركوب الا بالاسراج ليست دلا
ولذلك لو استأجره لركوبه في المسر والمساخر من لا يركب في المسر عريا
فعليه الضمان لان لم يثبت الاذن بالاسراج في حقه لا يصح دالة فصارا ضامن
بضم جميع القيمة وبقدر ما زاد ذكر هذه المسئلة في الاصل وقد اختلف المشايخ
فيه بعضهم قالوا يعين بقدر ما زاد كما لو ركبها واركب مع نفسه غيره وبعضهم
قالوا يعين جميع القيمة وهو الصحيح لانه بما صنع مخالف في النقل صورة ومعني
اما صورة فلانه امره ان يركبها عريا او قد ركبها مع السرج وما عني فلان الركوب
على السرج انقل واضربا كدابة لان نقل الركاب والسرج بجتهما في مكان واحد
وكان ارد في الظهر الدابة بخلاف ما اذا ركب واركب مع نفسه غيره لان نقل الآخر
لم يجتمع في المكان الذي ركب به نفسه ولو استأجر دابة بغير لحام والجماع الامان
عليه اذا كانت لركوبه مثله لان اللحام في الاصل وضع لخدمة الدابة عن السير
ولا بد للراكب من ذلك لانه اذا كانت دابة يركب عليها فبغير ما دونها لا يجر
حتى لو كانت دابة لا يركب عليها لان المكان الضيق من غير لحام ولو كان ملحا
لحام فابدا للحام اخر فلا ضمان هكذا ذكر في الغزيري في شرحه والله اعلم بوضع
آخر قال محمد رحمه الله اذا استأجر من اخذ دابة الى الحيرة يدرجها ووزنها الى
الغادسية يدرجها الى الحيرة فتفتت فهو ضامن وقد ذكر في العارضة كذا ذكر
في الجامع الصغير قبل هذا ان استأجرها او استأجرها الى الحيرة فاجابها لاحابها
فاما اذا استأجرها او استأجرها الى الحيرة فاجابها فادارها الى الحيرة
ونفتت لا ضمان عليه وهذا التفتت على هذا الوجه من غير في الشرط
والنوازة وقبل هو ضامن في الوجهين واليه اشار في الجامع الصغير حيث
الحاق المسئلة الخلاف وكنت المسئلة ان المستأجر والمستعير اذا خالف في احد الى
الوفاق هل يبرأ من الضمان وقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا يبرأ المودع
واليعاشر محمد رحمه الله في كتاب العارية وبعضهم قالوا لا يبرأ المودع
السودع واليه اشار في الجامع الصغير وهكذا الخلة المسئلة في الغزيري وروى
بن ساعدة عن محمد رحمه الله ان المستأجر يبرأ بالعود الى الوفاق وصورة
ما ذكر بن ساعدة رحمه الله جيل استأجر من اخذ دابة الى الحيرة فاجابها
المصر يخرج عليها من المصر يدرجها الى مصر في تاريخ الايام فتفتت في
يد المودع يبرأ من المودع وجه قول من فرق بين اذا استأجر او استأجر
ذاهبا وحاسبا وبين اذا استأجر او استأجر ذاهبا وحاسبا فاذ جاز الحيرة
لم يبرأ العقد فاذ عاد الى الحيرة عا وشغلها الاجارة ففتت الحارة وفاق السراج
والمتعير كل واحد منهما بما مور بالحنيفة بفتت الاجارة والعارية لانها لا يبرأ
استثنى المنفعة الا بالحنيفة فبقي العقد يعل الامر بالحنيفة فاذ عاد الى الوفاق
وجب ان يبرأ من الضمان لان الامر بالحنيفة في حق المودع مطلق فتنبأ
كل زمان ويعتد بالخالف ودخل العين في ضمانه لم يقع الامر بالحنيفة لتصور



المأمور به بعد ذلك فاذا اعاد الى الوفاق عاد الامر بالحفظ والعقد باق فصار
 ممثلا للعقد ما مر وان استأجر او استعار داهيا كانا معا في الخبرة انتم
 العقد بينهما واذ انتهى الامر بالحفظ كان الامر بالحفظ اما ان كنت مقتضيا
 الاجارة والغارية فسر ترفع بار ترفع الاجارة والغارية فاذا اعاد الى الخبرة عاد الامر
 بالحفظ وليس بهائم فلا يصير ممثلا لغير المالك فلا يعود امينا لحفظ المصلحة لان
 الامر بالحفظ في الذريعة ثابت مقصود او انه مطلق فيتناول كل زمان والوقت
 ما سوجه قوله من سوى بينهما ان المالك ما امر المستعير والمستأجر بالحفظ
 مقصود انما امرها بالانتفاع والانتفاع والتملك لهما ولا يملك لغيرهما الانتفاع
 لا بما مر ثابت من جهة المالك فاذا اجاز الحرة صاخصا للذاتية ودخلت في
 منها وبالعاصب لا يبرأ من العنان الا بالرد ليعلم المالك اوعى ما هو مأمور به فلهذا
 من جهة المالك ولم يوجد هنا ذلك لعدم الضيق رحمه الله تعالى ان يقول
 الثاني وغيره من مشايخ زماننا كانوا يميلون الى القول الاول وفتح ابي يوسف
 رحمه الله في النوازل روية اخرى انه اذا استعاروا ان استأجروا داهيا كانا معا
 عن العنان لانه اذا استأجروا واستعاروا داهيا لا يباين الرد يكون على المالك وتكون
 المستأجر في هذه المسئلة بمنزلة العاصب والغاصب لا يباين الرد على المالك
 او من هو قائم مقام المالك فاما اذا استأجروا داهيا لا يباين الرد يكون على المالك
 فيكون المستأجر والمستعير بمنزلة المودع وبغيره العنان بالعود الى الوفاق
 وفي القدروري وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله فحين استأجروا داهيا الى مكان
 معلوم فصار بعض الطريق ادعاهما لنفسه ومحمد ان يكون استأجره صاحب
 الذاتية بدعي الاجارة فان تعقت من ركوبه فلا ضمان وان تعقت من ركوبه
 قبل ان يركب ضمن ولو ان تعقت السافرة في بيها لردوها على صاحبها
 فقلت فوجب العنان فقد جعله ضمانا لمجود بشراسة نفسه العنان بالركوب
 وهذا يقتضي ان يكون بيد المستأجر قامة مقام بيد المستعير وعلى محمد رحمه
 الله بهذا افعال لانه ليس له الذاتية اخذها منه فلا يكون مجودا بها حتى
 يخلو المودع اذا جحد الذريعة لان هناك لصاحبها اخذها فلا يكون منعها
 منه في غيب هذا التعليل فقال لو انكسرت او ضعفت حتى لا يمكن ركوبها
 ضمن قيمتها منكسرة وعاطية لان الرد واجب اذا كانت الذاتية بقدر الصفة
 فتعلق بالمجود العنان بها في الذريعة وذكره القدروري ان الذاتية ان هلك
 غيره هذه المسئلة واجاب على التفصيل الذي ذكره القدروري ان الذاتية ان هلك
 قبل الركوب ضمنها وان ركبها وهلكت من ركوبه فلا ضمان وتخرج من
 ضمان العاصب قال محمد لا ترمي انه لو غصب من اخر ذاتية بشران المالك احملا
 منه الى الحرية بعشرة داهيا جاز ويرى عن الضمان اذ ارضها كذا ههنا
 وهذا لان مجود المستأجر الاجارة ان انفسه العقد في حق المستأجر وصاحب
 المستأجر عاصبا العين لم ينفسخ في حق الاجرة فاذا ركبها الى المكان المسمى
 وعقد الاجارة قائم في حق الاجرة فاما ركبها بحكم العقد في حق الاجرة والعنان

جاء

جميعا استكره ذاتية المسيرة فربما ركبها ساعة فربما فعله من
 اكثر من مقدار ما شرط وفيما زان على الترخيص هو صاحب ولا اجر عليه ولو
 ارضى صاحب الذاتية كان له حصة في الاجرة لا يخاص في الاجرة بالحساب
 استأجرها الى المثل عليه وقد حمله الى الذبيحة قبل الخطة الى المرونة
 وباعها وان تفرق الى منزله فوضع على الجاه ومقدار تغير من المثل فاخذه
 فاخذه مرسى في الطريق فمات فعليه ضمان الجاه اذا حمل عليه المثل بغير
 اذن صاحبه لانه صار عاصبا بذله فدخل في ضمانه استأجر ذاتية ليل
 عليه حنطة الى منزله يركبها الليل فكان يحمل الحنطة الى منزله وان ابا
 اراد الذهاب باسكان يركبها فغلبت الذاتية فترعن ابي بكر الرازي رحمه الله
 يعني لانه استأجرها ليل دون الركوب فكان عاصبا في الركوب قال ابو الليث
 رضي الله عنه هو الغائب لكن في الاستئذان لا يضمن لان العادة جرت فيما بين الناس
 كذلك فمعلوم انه لو من طريق الدلالة وان لم يباين بالافضاح استأجرها رات
 ليل عليه اثني عشر اوقية من التراب الى ارضه بدينه وله في ارضه لبن وكل ما عاد
 من ارضه يحمل عليه وقد آمن اللين فان هلك هذا الجاه في الركوب مع اللين ضمن
 قيمة الجاه دون الاجرة لانها لا يضمن وان سلم الجاه حتى لم يعمل فعلى المستأجر
 تمام درهم في كل وقر من التراب يعني دائق وهو ان يخال في العمل فيركب الاجرة
 المسمى اذا سلمت الذاتية عن ذلك العمل كما في مسئلة فربما تسعة فربما تسعة
 مرسى لحيث استأجر ذاتية الى موضع معين فجاوزته عاد الى الوفاق لا يعود
 امينا بل ضمن حتى لو هلكت الذاتية في الطريق ذلك الموضع يضمن قيمتها
 ثم اذا سلمت الذاتية يجب تمام الاجرة وكذا الاستأجر ذاتية ليل يركب
 الى مكان كذا فركب واروى غيره صار عاصبا في النفس اذا كانت الذاتية ما يليق
 مثلهما ولو سلمت الذاتية يجب تمام الاجرة كذا ههنا ولو استأجرها ليل على
 كذا وهذا جلا فدا على ما سمي وحمل المودعة الى ذلك المكان فوضع المودعة رجا الجاه
 سليم فمات قبل ان يرد الى صاحبه يذكر الى مقدار ما زاد من المودعة فضمن
 من قيمة الجاه يذكر القدر لا نه صار عاصبا من الجاه يذكر القدر فلا يبرأ من
 ضمان ما صار عاصبا منه الا بالرد ورواه بشر عن ابي يوسف رحمه الله وروى ابو
 يوسف عن ابي حنيفة رضي الله عنهما وهكذا ذكر في اختلاف زفر وعقرب
 ان من استأجر جارا فمات الكوفة الى الفارسية داهيا وجاها فمات ذابها رديه
 ثم عاد بها سليما الى الكوفة فماتت نصف ما سمي من الاجرة في حنيفة وروى
 يوسف رضي الله عنهما لانه صار عاصبا فلا يبرأ من العنان الا بالرد وفي المتن
 استأجره ليل شهر بعشرة داهيا فاستعمله في اللين ليلته ونفسه فمات
 في ذلك ضمن وان لم يركب في ذلك حتى رده الى الجاه فمات فماتت ذابها ولا ضمان
 قال ولا يشبه هذا اما اذا استأجره اية الى مكان معلوم فجاوز ذلك المكان ضمن
 ابي يوسف رحمه الله فحين استأجر ذاتية من مصر فامسكها في بيته فماتت
 قال ان امسكها عند ارباب مسكن الناس لم يبرأ المودع فلا ضمان ولا اجرة

الشيخ



به الى قريته ويوصله الى ولده فذهب به وسار مرحله فانه سب الفرس في
 رايه ومضى لوحده فاجتمع من اهل تلك القرية ثمة على الراس ففرق الفرس
 فاستاجر رجلا لذهب به الى تلك القرية فذهب الاجير بالفرس ففعلت الفرس
 ففعلت الفرس على من يحب قال لا شك ان الاول منا من يقتله وامامنا جيرا
 الاجير الفرس فذهب بالفرس الى منزله ان كان لم يأخذ الفرس فلا ضمان عليه لانه لم
 يثبت به على الفرس وان اخذه فذهب معه الى الاجير فان اشهد انه اخذه ليرده
 على صاحبه وكان الاجير من في عياله لا ضمان له لان المتعلق بالاشهاد بغير
 امين ولا امين ان يدفع الامانة الى من في عياله ويحذره به وان ترك الاشهاد
 واشهد الاجير لم يكن في عياله فحين لانه صار عاهدا بالاشهاد من غير اشهاد وصار عاهدا
 بالثقة الى من ليس في عياله واما الاجير فهو ضمان على كل حال لانها كانت به
 على مال الفرس بغير ان يثبته عليه وجه الحسنة هكذا اذكر وهذا الجواب في حق الاجير
 مشكلا اذا كان المستاجر اشهد علم انه اخذ ليرده على مال الفرس الاجير في عياله
 المستاجر وان سأل الفرس في ذلك الراس الى من اخذ صاحب الفرس لا يضمن الفرس فاذا
 حين الاجير لا يرجع عما ضمن على المستاجر خلاف المودع والمستاجر لا يضمن بما ضمن
 على المودع والمواد لا يضمن بما ضمن على المستاجر العين اما المودع فلما هو واما
 المستاجر ان صاحبه العين يستحق عليه الاجرة بعد الاستاكران وقد اضمن والمستاجر
 يستحق المنفعة والعين خير من المنفعة فكما اننا علمنا ان صاحب العين في استاكران
 فبرهان بالمقابلة من العتق ان على صاحب العين فاما الاجير فاما يملك العين لنفسه لانه
 بهذا الاستاكران يستحق الاجر على فاصب العين بمقابلة نفسه فكذلك هذا الاستاكران لا يملك
 لنفسه فلا يرجع ما يملكه من المخرج على غيره في فتاوى ابي الليث رحمه الله رجل اشترى
 حمارا لينقل الات من حربه واخذ في النقل فانه من الحرة وعلق الحمار فاذا قام
 انهدمت في معالجة المستاجر من قيمة الحمار وان الحمار تلف بمرضه وان انهدمت
 من غير ما يملكه بل لحاروه فيها ولم يبق المستاجر به فلا ضمان لانه لم يملك بعينه
 ولا يضمن في حظه وفيه اربعة اشياء حار الحمار عليه الشوك قد دخل في سكة
 فيها نهر فلقه مرسعا فصار في فم الحمار ثم وقع الحمار في النهر فمحل فاستعمل
 المستاجر فمحل الحمار فالحمار ان كان الحمار محال لا يضمنه مثل ذلك الحمار
 فهو ضمان لان عرق الحمار للتلف وان كان الحمار يرضع في ذلك الوضع مع الحمار ان
 عصف في العنق حتى وثب الحمار بغيره بغير ضمان ايضا لما ذكره وان وقع لامن
 صر به فلا ضمان لانه لم يملكه لا مباشرة ولا سببا وفيها ايضا استاكران المستاكر عليه
 الحمار من الكرم وكان ينفذ عليه الحمار ويؤثره فانيق مثله فصار الحمار على
 حايكه ووقع في النهر وهكذا ان يرضع عليه في السوق بغير ساق مثل ما يرضع في
 الناس بمثل ذلك الحمار في ذلك الفرس بغير ضمان لان ما يملك بعينه وان
 كان يملكه فهو ضمان رجل استاجر حمارا ورضعته فارسله في كرمه وورثه
 فصرق برده عنه فاصب الفرس فصرق برده على صاحبه مع ذلك الفرس وما
 ان كان الكرم حصينا والبرد محال لا يضمن الحمار لو كان عليه البرد ورضع الاضمان

عليه

عليه لانه لم يضمن في حقلها لانه لم يضمن في حقلها لان البرد ورضعته محال عن السارق
 محصر الكرم والحمار يضمن عن البرد بالبرد ورضعته وان كان الكرم غير حصين
 والبرد محال ليعثر الحمار مع البرد ورضعته فحين قيمتهما اما ضمان البرد ورضعته
 ونسب الحمار للرجل عليه واما ضمان الحمار لان ارساله في برد مولا بمنزلة القايه
 في النار وذلك استعماله فلا يضمن لانه لو كان المالك عن ثلث من ضمانه كما لو خرج
 المصوب يرضع الى المالك فوات من ذلك محال ضمان الفرس وان كان البرد
 محال يضمن الحمار مع البرد ورضعته والكرم حصين فعليه قيمة الحمار ورضعته
 لانه ان تلف الحمار دون البرد ورضعته ولو كان الكرم غير حصين فحين محال يضمن
 التلف على الدابة مع برده فحين فحين ضمان من قيمة البرد ورضعته وهو ضمان الحمار
 وقت الدابة على صاحبه لانه بمنزلة الفرس الحمار حين ارسله في الكرم واما ضمان
 الى صاحبه تركه من العتق ان يرضع الحمار ورضعته ضمان من العتق ان يرضع
 الحمار واما ضمان نوع آخر من هذا الفصل في المتفرقات هشام عن محمد بن
 ابيه استاجر حمارا من رجل سئمه كل شهر عشرة دراهم ورضع الفرس فالحمار
 مضى بغير السنة هذا الدرهم فحين السنة وحين السنة الدرهم ضمانات
 العبد قال (٢٢) لامة ويلزمه اجميع السنة ويلزمه قيمة العبد بعد
 السنة قال هشام فقلت لحي رحمه الله كذا اجتماع الامر والعنان قال محمد
 رحمه الله لم يجزعا فسر هشام ذلك فقال الامر وجب لاستعمال العبد في
 السنة والعنان وجب بعد مضي السنة لان بعد مضي السنة وجب عليه
 رد العين على المالك فوجب العنان واختلاف سبب وهو الاختلاف بين
 الزمان فكيف يملكه الاحتكامان وهو قاس قول ابن يوسف رحمه الله بانه
 ان يلزمه الاخر قبل الاكراه قبل عنه الاجير بعد الاكراه استاكران قيمته بانه
 ويذهب الى مكانه فافاد يذهب الى ذلك الموضع وليس في منزله قال
 ابو بكر رحمه الله هو حمارا فلا يضمن عليه وقال الذهبي ابو الليث رحمه الله ولم
 عندني انه يضمن على الفرس عليه الاجر لان هذا خلافا في خير فلا يضمنه ضمانا
 فلا يضمنه الاجر لان الاجر متاخر بالمنفعة الميسرة دون العمل في ذلك العمل
 وانما ذكر المكان استبعادا من الاجر لم ينفق الذهاب اليه فكان يضمنه
 المكان لا رصا حق الاجر دون الاستاكران ابو الليث رحمه الله وهو ناخلاف
 ما رواه جرد ابيه ليدع الى مودع كذا ان يرضع الحمار في الموضع فحين ضمان
 لان في الدابة يجوز الاجارة الا ان يبين المكان وفي الشرب يحتاج الى بيان ذلك
 الرقعة دون المكان فوفقت الاجارة في الدابة على المكان المذكور والرقعة
 في الموضع ليس خلافا في حير فصار ضمانا اما ضمانه فلا يضمن في فتاوى ابي الليث
 رحمه الله ليجعل ضمانه الى المارون في المارون فان لم يملكه فحين ضمانا
 فقال بحسب اذ لم يملكه فقال المارون يعني فاسر صاحب الدابة باخراجها
 فاخرج ذلك المارون صاحب الدابة وماتت الدابة فلا ضمان على المارون لانه لم
 مادون فيه وفي المتعارف رجل قال لصبي في الغد في عشرة دراهم كذا ان

السيرة



نعمل ثم ادخل في الدرام صاحب الدرام زيوفا وسترقا لامنان على الصبر
انه لم يعمل عليه خفا ولكن برد من الاجر بحساب ما وجد رافقا حتى اني مسليتها
برد عشر الاجر ولو وجد الخل ريفا بر كل الاجر لانه لم يوقف المعقود عليه
بد القدر وروى فينا وجي السني رجة انه اذا اخذ من له درهم ودرهم من عليه
ومن انتقد بها الناقص لم يخرج بعض الدرام زيوفا وسترقا فلا ضمان على الناقص
ولكن برد القدر الذي يوقف على الدافع فان انكر الدافع وقال ليس هذا من دراهمي
فالقول قول القاتل لانه لو انكر القبيصة اصلا كان القول قوله لكن اذا انكر القبيصة
فما عا هذا اسأل وراعا ان يكتب له جامع القرآن وسننهم وبعثه وبعثه
واعطاه الكاظم والحري وبعثه لماربعين درهم فكتب وترك بعضه العواشرا
واخطا في النكاح قال ان فعل ذلك في كل ورقة فالدافع بالخيار ان شاء اخذ المكتوب
واعطاه اجر مثل عمله لا محاوره اربعين درهما وان شاء ترك المكتوب ومنه مثل
بما فيه وجبره وان كان العرفاق واقعة في بعضه ونالقه في بعضه اخذ واعطاه
حصته ما وافق من المساهمة ما خالفه من اجر المثل لانه فيما وافق حري على
موجب العقد فاستحق حصته من السهم فيما خالف لم يخرج عليه موجب العقد من
كل وجه فكل عمل باحار فاسدة ليستحق اجر المثل ولو دفع الي صباغ ثوبا
وامره ان يصبغه برجع ان اوبسغ فخالق في صبغه غير ما سمي الا انه من
ذلك العصبه يريد به انه لم يصبغ صبغه وقد كان امره صاحب الثوب ان
يصبغه فلو انك بالخيار ان شاء صبغه قبة ثوبه ابيض وصبغه له الثوب وان
نشا اخذ الثوب واعطاه اجر مثله لا يراد به السهم في الاصل وفي العقد وري
اذا امر لسانا ان يلقش اسمه في ثوبه خاتمه فخلطه ونقش اسم غيره
الحاتم لانه فون عليه العرص المكتوب من الحاتم وهو الحاتم به فصار كما استلهم
له وقبه ايما لو امر ان يحل له ثوبا محصرة قال يعطيه ما زاد الحصريه فيه
ولا اخر له لانه عمل ما لم يستأجر له فلا يستحق الاجر ولكن يعطيه من
قيمة الصبغ ما زاد في الثوب قال محمد رجة انه في الجامع الصغير عن ابي
حنيفة رجة انه في رجل استأجر رجلا ليزرعها حنطة فزرعها رطبه قال
هو شاة من يريد به ان يمكن في الارض نقصان فلا اجر عليه وهذا لان
الرطوبة لا تعرف بها استأجره فزرعها بالارض طاهر وانما كان ضرر رطبه
وجوه الزراعة فصا رطبا فلا يحس الاجر قال محمد رجة انه في رجل اعطاني
رجل دفع الي حيا لثوبا وامره ان يخلطه قميصا بدهم فخالق قبا وافر الخلالان
فلمع حب الثوب بالخيار ان شاء خيطة قيمة ثوبه وترك القبا عليه وان شا اخذه
واعطاه اجر مثل عمله لا محاوره رية السهم فكذا ذكره في الاصل وروى الحسن
عن ابي حنيفة رجة انه في رجل استأجر رجلا ليزرعها حنطة فزرعها رطبه
لثوبه يعطيه ما زاد في الثوب قال محمد رجة انه في رجل اعطاني حيا لثوبا
التي يشبه القبيصة فان بعض الناس يستعملون استعمال القبيصة وكان موقفا
من وجهه مما لاقى وجهه وان شاة رضى به باعتبار رجة الموافقة وان شاة رجة

باعتبار

باعتبار رجة الموافقة الا ان في الكتاب اطلق القبا على كل من كان في الكل
واخذ رجة ما روي الحسن رجة الله ان الخياط عاقل من كل وجه لا يخلط
في حنطه ما امره وانه امره بخياطة القبيصة فكان مما لاقى من كل وجه وعمل القبا
من كل وجه انه متى قطع ثوب غير موطأه يملكه بالعنان ولا يبيع لصاحب
العنان الخياط فكذا ذلك في روجه فها هو الرواية وهو ان الخياط قيمه متوافق من
وجهه مما لاقى من وجهه فمتخير كما لو خالف في خياطة القبيصة من حيث الطول
والقصير لان صارة مثا لثوب اختلقت في البات الموافقة من وجهه والخياط
من وجهه منهم من يقول ان خياطة تشبه خياطة القبيصة من وجهه من
حيث الخياط من وجهه ولكن ان كان يخالق خياطة القبيصة فمتعديا ذلك واذا
كان يوفق خياطة القبيصة من وجهه ونالقه من وجهه كان موافقا من
وجهه مما لاقى من وجهه وعنده من يقول في البات الموافقة والموافقة من ر
وجهه وصاحب الثوب امره بالخيار الخياط في ثوبه خياطة القبيصة وهذا ان
ادخل الخياط في ثوبه خياطة القبيصة كان مما لاقى من وجهه موافقا من وجهه وان
قلبت لرجلك اشارات الخياط من لا يلقوا اعتبارا الا ان الموافقة من وجهه خلاف
ما لو عصب ثوبا بقطعة وخالفه فبالا في ذلك في القبة وفي ادخال الخياط
في ثوبه فكان مما لاقى من كل وجه خلاف ما نحن فيه ومنه من يقول انه موافق
في الخياط وان الخياط الذي استعمله في داخل تحت الاذن او ما حصل خلاف
في نفس القطع والقبا صبت اذا قطع الثوب ولا يفرقه لم يجمع صاحبه من الاخره
فكذا ذلك هذا الامور رب الثوب من اخذه بخلاف القبا صبت فانه مما لاقى في القطع
والخياطه فكان مما لاقى من وجهه وقد استعمل الثوب واحد من حنطه متعديه
بغير امره فمتعدي قولنا انه موافق من وجهه مما لاقى من وجهه واذا كان موافقا
من وجهه مما لاقى من وجهه كان لصاحب الثوب الخيار ان شاء ترك القبا عليه ومن
قيمة ثوبه وان شا اخذ القبا واعطاه اجر مثل عمله لا محاوره رية ما سمي هذا على
قول من يقول انه يعطيه ما جبر المثل متى خالفه من وجهه لان العقد يستند
بالخلاف من وجهه ظاهر وعلى قول من يقول يعطيه المساهمة اذا رضى بالعيب
نقول ما ذكر في الكتاب ثم لو كان على ما اذا القبا واخذ القبا ولم يرض بالعيب
ولما بان عا القبا ولا يرض بالعيب ومضى كانت الحال هذه فانه يعطيه اخره
المثل فانما اذا رضى بالعيب يعطيه المساهمة وسياقي بيان القولين بعد هذا ان
شا الله تعالى واذا اختلفا فقال الخياط امرتني بهذا او قال رب الثوب
امرتك بقطعة فالقول قول رب الثوب مع مبيته لان الامر استند من
همنه وان اقام البينة فالبينة بينة الخياط لان الخياط اقر بسبب العنان وان
ما سريعه عنه وهو الاذن وذلك غير ثابت فهو بينة يثبت ما ليس
بثابت وصاحب الثوب يثبت ما هو ثابت فهو العنان فكل من يملك الخياط او ي
ولو امره بان يخلطه قميصا بدهم فخالق ميرا ويل هل يخرجه رب الثوب تعالى
فترك العبارة الاولى في مسألة القبا لا يتخير كان السهم او يمل لا تشبه

السهم



القبض اصلا اذ ليس له كبر ولا دخر بعض وعلى قول العبارة الثانية والثالثة
وانه القرب الى السوء فقد روي عن القنات محمد رحمه الله فبين دفع الى
رجل شهيد بالقبض له فثبت فثبت له كبر اذ ان باخوة وبعضه اجر
المثل فكذا في السر او بل وقد مررت مسألة السر او بل قال اذ اذ قد الى
حايك عن لا لشيء له سبعا في اربعين يد يد بان يكون طول سبعا وعشر منه
اربع احوال فخذ اعلى وجهين اما ان يكون الخلاف من حيث القدر او
من حيث الصفة فالخلاف من حيث القدر اعلى وجهين اما ان يكون ان
زيادة ثابته حاك لما ياتي اربع او الى نقصان ما في حاك في اربع والخلاف
من حيث الصفة اعلى وجهين اربعة اما ان يكون من حيث الزيادة وان
امره ان ينقسم رتبة قسمة صنفين او من حيث النقصان بامره ان
ينقسم صنفين فقسمة رتبة في الفصول كلها صاحب العمل بالجار ان
شأن ترك الشرب على الشراج وصفه عن كماله وان شاء اخذ الشرب
واعماله الاجرة وانما كسر صاحب الغزل ان الشراج موافق في اصل
مخالفي في الصفة في الفصول كلها اما اذا كان الخلاف من حيث الزيادة
والنقصان في القدر فلكل مخالف في الصفة ان زاد في الدرع فلا يستعمل
جميع الغزل بقدر ما امر به كان يحصل الشرب اصغر وان اذ اذ في
الدرع يصير ارق بقدر ما امر به وان نقص عن القدر فلا يستعمل
جميع الغزل بقدر ما امر به كان يحصل الشرب ارق بسبب النقصان
في الدرع يحصل الشرب والصفحة والرقعة نقصت في اذاب قطع
قوله انه موافق في اصل العمل بخلاف في الصفة فثبت صاحب الشرب
ان شامال الى الخلاف فحوله عاملا غير عقد وترك الشرب عليه غزله وان
شامال الى لوقاق واخذ الشرب واعطاه الاجر وريد كسر محمد رحمه الله عليه
المسيء ام اجر المثل وقد اختلف فيه المشايخ قال بعضهم بانه يعطيه صاحبه
المثل على كل حال لا بما وزيه ما سمي ان كان اجر مثله اكثر وان كان اقل
او مثل السمي يعطيه ذلك وقال بعضهم يعطيه السمي اذا اخذ الشرب
ورضى بالعبث واذا اخذ الشرب ولم يرض بالعبث فانه يعطيه اجر المثل
لا بما وزيه ما سمي والى هذا ذهب ابن تيمية والاشعث ومحمد بن سلكة وجهها انه
وجه ما قال بانه يعطيه اجر المثل ان المالك من كل من وجه موافق من
وجه باعتبار اصل العمل موافق باعتبار الصفة بخلاف والصفة في الغائب
معتبر لان الغائب بالصفة يعرف ولو كان بخلاف من كل وجه بان كان
الخلاف في الجنس لا في الصفة كان العمل متعسف باعتراف العقل ولو كان موافقا
من كل وجه في حق اصل العمل والصفة جديها كان العمل موافقا كونه
العقد من كل وجه والعقد ان كان قايما من وجه غير قايما من وجه فانه
يجعل عقد فاسدا كما قالوا في بيع القايمة اذا اهلك البوصين قبل
التبعض فان البيع بقدر لان البيع على القايمة قايما من وجه فبعض من وجه

فحكم

في كبره على ما عرف في موضعنا مكن لك هذا لما كان العقد قايما من وجه
غير قايما من وجه فحكم فساد الاجارة والمسحق في الاجارة الفاسدة اجر المثل
لا يتعسف عن السمي ولا بما وزيه واذا وجب اجر المثل غير قول هذا القائل فان كان
الخلاف من حيث في القدر يعتبر اجر المثل من اهل السوريه وهو سبعة اذ روي
اربعه لا اجر مثل اهل السامي الزيادة ولكن لا بما وزيه السمي كما في ماير الاجارة
الفاسدة وان كان الخلاف من حيث النقصان والقدر وانه يعطيه اجر مثل ما عمل
بقدر الزيادة من السمي لان بعض السمي قد سقط لانه ان بعض العمل
ولما ان بالعرف فمسقط حصة ما لم يعمل من السمي ويقع بعض السمي فليس الى امر مثل
علمه في العمل وان كان اقل او مثل حصة الباقي من المساقاة يعطيه ذلك وان
كان زيادة يعطيه بقدر حصته من المساقاة وانه وان كان الخلاف من حيث
الصفة ان كان من حيث الزيادة فانه يعطيه اجر مثل عمله بعد العمل المأمور به
ولا يعتبر الزيادة لان الزيادة حصلت بغير عقد وان كان ذلك السمي يعطيه ذلك
وان كان اكثر من ذلك لا بما وزيه المساقاة وان كان من حيث النقصان ان فاته
يعطيه اجر مثل عمله بقدر الحصص السمي لا بعض السمي بخلاف ما اذا كانت
النقصان من حيث القدر فقد سقط بعضه وبقي البعض فمثل اجر مثل
الباقي قايما اذا كان النقصان من حيث الصفة فانه يستوفى من السمي
لانه لا حصة للاوصاف من السمي فكون جميع السمي على حاله يعتبر اجر المثل به لان
مثله اذ اقل فانه يعطيه ذلك فان كان اكثر لهما وزيه المساقاة من كل بانه
يعطيه السمي متى رضى باخذ الشوب معينا اما اذا لم يرض بالعبث اخذ الشوب فانه
يعطيه اجر المثل ذهب في ذلك ان الامر كما قاله الاوثر ان هذا مخالف من وجه
موافق من وجه في مثل هذا الموضع انما حكم بالفساد متى بعد العمل بهما في
الحالين كما في مسألة بيع القايمة فعملها بفساد اهلها امرين من
الوجه الذي قلته قايما اذا امكن العمل بهما في الحالين فانه يعمل العقد فاسدا
وقد امكننا في المالكين بان يعتبر الوفاق متى اختار اخذ الشرب ورضى بالعبث
ويعتبر العقد قايما في هذه الحالة ويعطيه السمي ويعتبر الخلاف من اختيار
اخذ الشرب ولم يرض بالعبث ولو جوب عليه اجر المثل لانه لم يوجد من العامل
ما يوجب زوال ملك صاحبه الغزل عن الشرب لان اصل العمل جعل اذن
صاحب الغزل لان فيه عبثا وله ان لا يرضى بالعبث ولا يصح صاحب الغزل
في العيب الا بان يعطيه اجر مثل عمله يعطيه اجر مثل عمله على الخلاف
ولا متى رضى بالعبث سقط اعتبار العيب حكاه صاحب القايمة في المأمور به
فقرره السمي لا في النقصان وان لم يرض لم يسقط اعتباره فانه موافق من
وجه مما اذا من وجه فوجب اجر المثل في هذا القابل اذا وجب اعتبار
المسيء ان كان الخلاف من حيث القدر وان كان في زيادة يجب السمي لا غير ولا يجب
سبب الزيادة شيء وان كان الى نقصان ينقص عن السمي بحصة ما نقص من
العمل وان كان الخلاف من حيث الدرع ان كان في زيادة يجب السمي ولا يجب

بسبب الزيادة شيء وان كان الى نقصان بحسب السبي اذ العاين اصل والامر لا يقبل
 الاوصاف قال وان ادفع الى خياط ثوبا وقال انظر الى هذا الثوب فان كان يذهب
 فبعضا فاقطعه وحده لي يذره قال نعم فاقطعه وقال بعد ما قطعه انه لا يذهب
 فالتفت الى صاحب الثوب وقال ان كان كذلك لان القطع حصل بغير اذن صاحب الثوب
 لان الاذن بالنقل معلق بشرط الكفاية لانه ذكر الشرط كحرف التعليل والعلة
 بالشرط عدم فعل الشرط فمعنى قولك ان القطع حصل بغير اذن صاحب
 الثوب ولو كان قال لكانا انظر الى هذا الثوب ان يذهب فبعضا فاقطع
 نعم فاقطعه فاقطعه فاقطعه فاقطعه لا يذهب لان الاذن بالنقل
 ههنا مطلق لا يعلق فيه لانه لم يذكر حرف التعليل فبقى الاذن مفسرا
 عن اول الكلام لا ترى ان من قال لا امر ان دخلت الدار فانت فالتق
 لا يقع المطلق في الحال ولو قال فانت فالتق لا يقع المطلق لا بعد القول وما
 امر في الاماكن ولو قال انظر الى هذا الثوب ان يذهب فبعضا فاقطع
 صاحب الثوب فاقطعه او قال اقطع ادن فاقطعه ان كان لا يذهب لا ذكر
 لهذه المسئلة في الكتب وحكي عن القصة ان بكر البكر رحمه الله قال يمين
 اما في قوله اقطع ادن فلا يذهب لانه لا يثبت له الكلام وانما ذكره لشرط
 فاقطع شرطا وصار كما قال ان كان يذهب فاقطعه ادن واما في قوله
 فاقطعه لان حرف التعليل فاقطع بشرط او صار كما قال ان كان
 يذهب فبعضا فاقطعه وتفسير هذا ما روي عن ابي حنيفة رضي الله عنه
 في خبر رواية الامور فمن قال لا اخبر بيمينك هذا الخبر قال درهم
 فقال المستخبر يمينك حر كان قبولا واعتاقا بعد القول بل كان اعتاقا بعد
 القول ولو قال هو حر لم يكن قبولا واعتاقا بعد القول بل كان اعتاقا
 قبل القول وذلك لان قبوله فهو حرا من قبل الايجاب يقال حرره فهو
 حر حرا فقال كسرت فالتكسر وان كان اخيرا على الايجاب اقتضى ايجابا
 والثابت اقتضى ايجابا كما الثابت فبما كان قال بعد قول الياح بعث
 حررت ولو قال حررت بيمين قبولا لان القول شرط صحته فاقطع
 قبولا فصح كمن قال لا اخبر بيمينك فبشرط صحة القول فاقطع
 اقتضى قبولا لانه شرط صحته فلو اخذ او قوله حر ليس هو باختيار وعنه حكم
 الايجاب هذه العبارة لا يقال حررت هو حر كما لا يقال كسرت فالتكسر اذا
 لم يكن اخيرا عن حكم الايجاب لانه يقتضي ايجابا من قبله فلو لم يكن
 من صورة صحة الاخبار عن الحرية القول لانه يقع من غير قبول واما
 من ضروره صحة الايجاب القول ويحذف ذلك رتبة ثلثة نفرا بالشركة
 حصدا وما قاسا جروا خدمتهم السبل عليه حرهم البر قد فرغ المار الى
 الشريك لينقل الخدم فعلم المار وكان معاملة لهم انه يسا اخدمهم
 البقرار المار وليست عليه هو وشريكه لانه ان عليه لان المعروف بالشرط
 ولو شرط ان يستعمله شركته لانه ان عليه وكذا اذا كان المعروف ليشتم

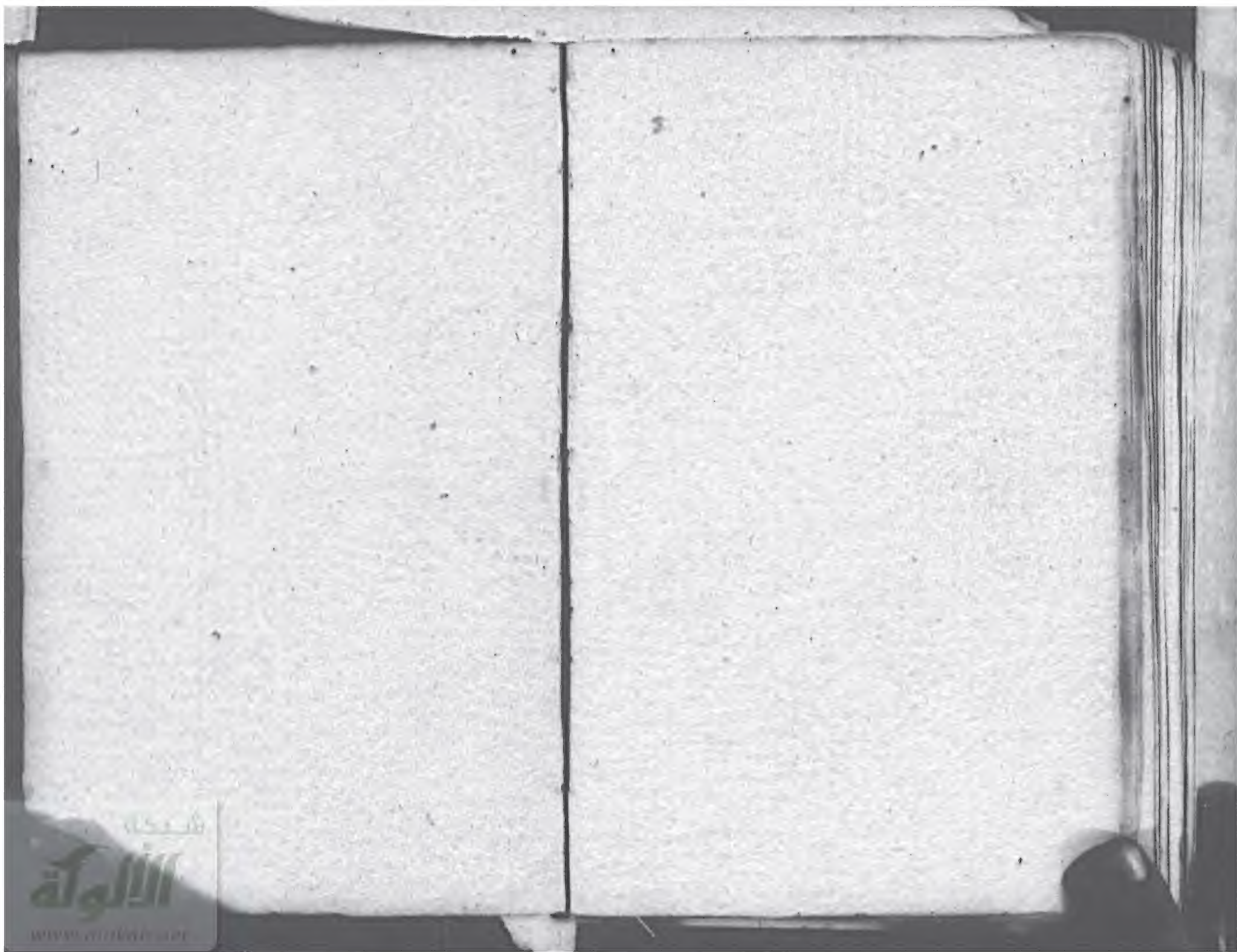
ذلك

ذلك فقد ذكرنا قبل هذا ان الرجل اذا استخبر من درهم وسال الى المقرض حماره
 ليس له وشبهه حتى يوفي له درهمه فالحمار عند المقرض بمنزلة المستأجر حماره
 فاسد فان سلم المقرض الى المقرض الدرع والمقرض من ماله فبشرطه لان من
 استأجر حمارا او شرا ليس له ان يعطى الى السرح ليعتلف فاذ فعل ذلك
 كان محالفا لصفتين اذا استأجر حمارا ليس له ان يعطى الى السرح ليعتلف فاذ فعل ذلك
 به المستأجر فزاد به فالتكسر كان مثل ذلك المحل له وان عمل ذلك الغائب
 مع الغيب فلا ضمان له لم يوحده سبب تلف وان كان محالفا فهو ضامن هذا
 ذكر في فتاوى ابي الليث رحمه الله ويذكر ان يقال اذا اراد المقرض المستأجر
 بالعيب فعدا ذلك ان يزن العذر الذي يتوهم فيه بدون ذلك العيب فاذ ان
 وزن ذلك العذر لا يحجب العنا عليه استأجره فاقطع حماره على حماره
 على الاخر فزاد رجل الحمار والتكسر العذر فان كان الحمار يقيق حبل ذلك القدر
 فلا ضمان عليه لان وزن العذر وان كان على الاخر الا ان العادة حرت فيما بين
 الناس ان يحمله المستأجر الى الاخر اما من طريق المروءة او خوفا من ان يلحقه
 بسببه ضمان والعرف لا يشرط ان يكون الحمار رايا من يملكه ذلك ولا يمين
 المستأجر وان كان الحمار لا يقيق حبل ذلك القدر فهو ضامن لانه سبب ليلها
 اذا استأجر حمارا واستأجره حمارا لم يدفع اليه الناس فذهب الاخير
 بالناس فعدا خلت المشايخ رحمهم الله عنه بعضهم قالوا المستأجر ضامن لانه حار
 محالفا له دفع اليه ويعتبرهم قالوا ان كان استأجر الاخر او فلا ضمان وان
 استأجر الناس الا فهو ضامن هكذا ذكر في فتاوى اهل سمرقند ويذكر ان
 يقال ان كان الناس سفلون في استعمال الناس فلا يضمنه الفسخ الا حارة
 من تعين استعمال الناس في استعمال الناس فلا يضمنه الفسخ الا حارة
 من تعين الرابح لان الناس يتكلمون في الركوب واذ اعين نفسه حتى تمت
 الاعارة ليعبر محالفا لدفعه الى الاخير واذ اليمين المستعمل حتى صد العقد
 فان استعمال الناس ولا يضمنه ثم دفعه الى الاخير يعين منه بعد الفسخ لانه
 يعين مستعلا فصار كما تعين نفسه عند العقد فيضمن بالناس الى الاخير
 وان دفعه الى الاخير قبل ان يستعمله بنفسه فهو ليس بمحالفا وان استعماله
 المستأجر بنفسه هل يضمن يجب ان يكون في المسئلة لخلق المشايخ كما في
 العارية فان من استعار دابة للركوب ولم يعين نفسه تركب بنفسه او ليس
 بنفسه فليس له ان يعبر بعد ذلك لنفسه ولو فعل فقد اختلف المشايخ في
 تعينه ونظروا في ذلك لعل ليس فيه اولا وركب غيره او لا فليس له ان يركب
 ويلبس بنفسه بعد ذلك ولو فعله من نفسه اختلف المشايخ فيها
 يجب ان يكون كذلك وان كان الناس لا يتكلمون في استعمال الناس فالحمار
 محالفا تعين المستعمل لم يعين ولا ضمان على المستأجر اذ دفعه الى الاخير
 سوا ان دفعه اليه قبل ان يستعملها بنفسه او بعد ما استعملها بنفسه
 وفيه ايضا استأجر من رجل مرا وحمله وجعله في الطريق ثم صرف

السيرة

الملك

وجهه عن الطريق ودعا جبراله وامسح عن مكانه ذلك فظهر نظرا الى المبر
 فاذا هو قد ذهب قال ان كان حويل وجهه لم يطل حتى لا يسره مضيقا
 لايمان عليه والعقل في ذلك قوله مع يمينه ان كذبه الاخر وان حال القناته
 فهو ضامن ذكر الحاج الشهد رحمه الله في المنتقار واية محمودة ان من دفع
 الى خياط ثوبا وقال اطعمه حتى يصيب القدم ووجهه خمسة اشبار وعمره
 فحيا قصا قال ان كان قد را صبع او كفه فليس يشي وان كان اكثر منه فله
 ان يصينه اذا استاجر سر حاليه كعبه شهر او اعطاه غيره فمضمان لشوار
 الناس في الركوب وان استاجر كاهل النقل عليه حنطة شهر او فمضمان
 وحظنته وعملته غيره سوا والمحال كذا لك لعدم التفاوت فاذا استاجر
 ليجل عليها هل نفسه قبل عليه اهل غيره فلا ضمان ولو استاجر مجلا ليركبه
 فليس له ان يجل غيره اذا استكرى له اية ليجل فوضع عليها الزامه من
 ان يصير له اية وفي اجار ان شيخ الاسلام رحمه الله استاجر وراقا ليكتب
 له جمع القرآن ذكر هذه المسئلة من قال هذا او قيل في الصباك اذا غلط
 في جمع حدوده او في بعضه فان ابعثه فلا اجر له وان اضمه فلا اجر له
 فان رضيه فذلك شبه اجر مثله واذا دفع الى صباغ ليد ليعصقه احر فان
 فعل ان قال بكن امن العصص يجوز وان لم يبين مقدار العصص لا يجوز
 فقلو في فعل الاستصباغ ان بيان مقدار الصبغ ليس بشرط ولو صبغه
 رد يا فقد قيل ان العقص الكبري وكان النقصان فاحث عند اهل
 النظر فمضاهبه اللين ان يضمنه فدية ليد ايهن فان كان النقصان
 يسيرا فله ان يضمنه النقصان وعلى هذا التفصيل القصار اذا قصير
 الشرب رد يا استاجر قدرا ليقع فيها شيئا معلوما قطع واحد القدر
 يحرقه مع ما فيه حتى يخرج منه الى السرق فزلق رجلك في القطر وانكسر القدر
 فعليه ضمان القدر ومنزلة الحال اذا زلق رجلك وسقط الحمل وهلك
 ودله اهل الصراب فغير الحرة الثالث من كتاب الدخيرة
 في الماركة ويتلوه في الحمد الاخير الفصل الرابع والعشرون
 في بيان حكم الاخير الخاص والمشتري بحمد الله تعالى
 وعونه على يد العبد الضعيف الراجي غفر ربه
 اللطيف منجور عن عقر الله والمنشبه والفايه
 والجميع المسلمين وصلى الله على سيدنا محمد
 وآله وصحبه وسلم تسليما
 وداها ابدوا الحمد وحده



الأمانة

www.alamanah.net

اهل البيت صيا لاد الانسان لياتي السارق على مال نفسه وفي حق هذا النوع العشر
 وعاودوا فقاموا او قيل ما دون الدرهم من طيسر او طيسر او ما شبه ذلك لا يكون
 صيا والعيب في السرقة لا يختلف بين ان يكون من المولى او غيره الا في الماخرة لا
 فان سرقة ما يملك كل اهل الاكل من ثمرات لا يفر صيا ومن سرقة ثوب يملكه صيا
 وسرقة ما يملك لا اهل الاكل بل اهل الشبع عيب من المولى ومن غير المولى اذا
 بقية البيت او عيب من صيا واما في حق السرقة وما دون السرقة عيب ثلاثة
 خلاف بين المشايخ وبطريق اخرى انه هل ستره المخرج من البلدة وهذا لان
 اهل البيت عيبا لانه يوجب موت المذنب على المولى وفي حق هذا النوع السرقة وما
 دون السرقة سر او في مواردها سرقة في يوسر رحمه الله اذا اشترى امة
 وابعت عند منتهى وقتها واستغنى عنها فبقيت بيته وذلك لان لا يفر لها ابدا
 وعذرها لو اقبلت من قبل كانت عتدها بغيره او عارية له ولو اقبلت
 من اهل صيا الى مولاها فقد عيبا بل في حق اقتله تفرج الى العاصب
 ولا الى المولى وهي تعرف منزل مولاها وتعرف على الرجوع اليه فبقيت وان
 اقبلت لا تعرف منزل مولاها ولا تعرف على الرجوع اليه فبقيت عيبا وان
 اقبلت في دار الحرب من العترة قبل ان يقيم مقررات الى العترة فقد عيبا بل في حق
 وان بقيت في العترة ومن سبب فبقيت في سببها وبقيت في دار الحرب لو لم يفر
 الرجوع الى اهلها او لا يفر فبقيت في سببها وبقيت في دار الحرب لو لم يفر
 معاودة العترة في يد المشتري هذا هو سرقة للرد بعينه والى العترة تفرج
 بل اذا التفت بوجهه من يد المشتري فبقيت في سببها وبقيت في دار الحرب لو لم يفر
 المولى الى ربه الله وبقيت في سببها وبقيت في دار الحرب لو لم يفر
 في المتخلفه اذا عتده في سرقة او غيره مرة واحدة فبقيت عتدها في سببها
 واما لو اقبلت في سببها وبقيت في سببها وبقيت في دار الحرب لو لم يفر
 المحنون امة تحمل الدماخ وهي اذا قتلت لا تفر في حكمها فاما في الحل
 ولا اقبلت في نفسه كان المشتري حق الرد وان لم يكن في يده وبعض
 مشايخ قالوا العاودة في يد المشتري سرقة وهو الذي هو الاصل وفيه
 المانع الكثير اذ ليس من سرقة وجود هذه الاية في قوله تعالى فادر
 على ان يرد تلك الاية كما انها ولكن سألنا ان تلك الاية لا تفر بالعترة
 الا ان يفر بها وان كان المحنون لا يفر بها لانه لا يفر بها من المانع
 وفيما عتده المحنون من السرقة والمولى في الدماء والافاق ذكر شمس الاميرة
 المولى الى ربه الله في سرقة طاهر المولى ان لا يفر بها في يده
 ومن المشايخ من قال في سرقة طاهر المولى في سرقة طاهر المولى في سرقة طاهر
 معاودة هذه الاية في يد المشتري سرقة لانها لا تفر بها من المانع وهذا
 ذكر في عترة الدماء سرقة طاهر المولى في سرقة طاهر المولى في سرقة طاهر
 في يد المشتري سرقة طاهر المولى في سرقة طاهر المولى في سرقة طاهر
 حق الرد بالعترة اذا كانت تامل العترة وسياتي المسئلة بعد هذا ان تامل

الله تعالى واذا اشترى غلاما امرا فوجده مخلوقا لله فوجبه عيب في ماله
 اية العترة رحمه الله وسياتي في هذه المسئلة بعد هذا واذا اشترى جارية
 فوجبه عيب في العترة او لا يفر بها من المانع او لا يفر بها من المانع
 عيب عند الطاهر فوجبه عيبا علم ان عيبا فان كان هذا عيبا بيننا لا يفر بها
 الناس كالعقود ووجبه عيبا لانه لا يفر بها من المانع وان لم يكن بيننا لا يفر بها
 كان له الرد لانه لا يفر بها من المانع واما اذا اشترى جارية فوجبه عيبا لانه لا يفر بها
 ان عتده اهل البيت عيبا فلهما الرد وان لم يفر بها عيبا فلهما الرد بخلاف
 المسئلة الاولى لان ذلك عيب عند اهل البيت لا يفر بها من المانع ولا يفر بها من المانع
 الثانية قبل اذا كان لا يفر بها من المانع او لا يفر بها من المانع
 وان كان مولاها فهو ليس بعيب واذا اشترى جارية فوجبه عيبا لانه لا يفر بها
 ما في سرقة طاهر المولى فان كان عتدها فليس له الرد وان كان عتدها فليس له الرد
 لانه علم انه كان في يد البايع في ثوبه اهل سرقة وان كان في ثوبه اهل سرقة
 يد البايع فليس له الرد وان كان في يد المشتري ان عتده في يد المشتري فليس له الرد
 لا يفر بها من المانع فان كان عتدها فليس له الرد وان كان عتدها فليس له الرد
 في ثوبه فليس له الرد واختلاف السبب لان اختلاف السبب يوجب اختلاف
 الحكم وفي ماله العترة رحمه الله اشتد عتدها فاحتماله عتدها في يد المشتري
 وقد كان عتدها في يد البايع فان عتدها في يد المشتري فان عتدها في يد المشتري
 الما به فان عتدها في يد المشتري فليس له الرد لانه اذا عتدها فليس له الرد
 يولد بالسبب الذي كان بينه وبين عتدها من عتدها من عتدها من عتدها من عتدها
 به وان اشترى جارية فوجبه عيبا لانه لا يفر بها من المانع وان كان عتدها فليس له الرد
 البيع فليس له الرد في الزاد ان في باب العترة والعقود في المشرح في العترة
 اشترى جارية على ان عتدها فليس له الرد وان كان عتدها فليس له الرد
 لا يفر بها من المانع على ان عتدها فليس له الرد وان كان عتدها فليس له الرد
 في سببها وبقيت في سببها وبقيت في دار الحرب لو لم يفر
 في سببها وبقيت في سببها وبقيت في دار الحرب لو لم يفر
 عتدها فليس له الرد وان كان عتدها فليس له الرد وان كان عتدها فليس له الرد
 العترة عتدها فليس له الرد وان كان عتدها فليس له الرد وان كان عتدها فليس له الرد
 امتنع الرد استحب من الاستجاب فوجبه عتدها فليس له الرد وان كان عتدها فليس له الرد
 عتدها فليس له الرد وان كان عتدها فليس له الرد وان كان عتدها فليس له الرد
 فوجبه عتدها فليس له الرد وان كان عتدها فليس له الرد وان كان عتدها فليس له الرد
 وهي سببها وبقيت في سببها وبقيت في دار الحرب لو لم يفر
 المستقلة نفس ان العترة في المولى ليس بعيب رجل المشتري من اهل البيت
 بركيته ورجع فقال البايع انه ورجع عتدها فليس له الرد وان كان عتدها فليس له الرد
 واشترى المشتري على ذلك فوجبه عتدها فليس له الرد وان كان عتدها فليس له الرد
 العترة عتدها فليس له الرد وان كان عتدها فليس له الرد وان كان عتدها فليس له الرد
 ان كان عتدها فليس له الرد وان كان عتدها فليس له الرد وان كان عتدها فليس له الرد

الله

عباؤه الردفان ساود وان شا اخذ جميع الثمن وان كان لا يعود عبا ليس له الردف
 في وافعات الباطني اذا وجد في الارض الشتره لم يتاخر فيه الناس فهو عيب
 في بيع فناوي العنقلى وبعد في الكروبيوت مثل عيبه فهو عيب في هذا النوع
 البناوي الشتره اشتري مضمنا في حرد في حرد وده سقفا واشتره على ان
 منقو ط بالبحر في حرد في حرد سقفا قال هذا عيب يرد به وفيه انما اذا اشتري
 مضمنا على الله عودا فاد فيه ايمان ساقطان او انه قال هذا عيب يرد به قال
 ووجدت في موضع اخر رجل اشتري مضمنا لولده قال العار ان فيه خطا كثيرا
 قال ان كان فيه خطا الكفا يرد ويرجع بالثمن وفي فناوي المضمنا لو اشتري
 ارضا فترت عند المشتري وقد كانت هكذا عند البائع فلم ان يرد لان سبب
 التزواحد وليس لها اسباب مختلفة فيكون كالحق الا اذا رجع المشتري وجعل الاثر
 فعلا انما تزداد في القرب او جال الغالب من موضع اخر لانه حينئذ يجل هذا
 غير العز الذي كان في يد البائع وفي فناوي الصغير قال يكره ان كان التزويج
 اخر بان كان في يد البائع نسبت تزويجه وفي يد المشتري يبره اخر لانه وان
 كان يفسر ذلك النسب يرد ولا يظهر ان يكون الرضا في يد المشتري اكثر مما كان
 في يد البائع وان كان ذلكا لغيره ربا اذا كان تعين ذلك النسب مالك الردف
 ما كان وهذا اذا اشتري كذا وقد ظهر في يد المشتري سائر فكل من عيب
 بالتامل وفي فناوي العنقلى ايضا رجل اشتري جازيعة وفي احد عينيها
 سببا فالحق البياض فيها فغمض المشتري وهو يعلم بذلك ثم عاقله
 ان يرد ولو قبض وفي احد عينيها سببا وهو يعلم بذلك ثم عاقله
 لا يرد والعرق وهو ان الثاني حينئذ اول حقيقة من الوعيه الاول حدث في يد
 البائع فوجب الرد وفي الرعيه الثاني حدث في يد المشتري فلا يوجب الرد
 وفي فناوي ابي الليث رحمه الله اشتري حلس مائة فغمر حلقه كرجل فيها
 تبا بان كان ذلك التراب مثل ما يكون في مثل تلك الحلقه لا يرد الناس عبا
 ليس له ان يرد ولا ان يرجع بنقصان العيب لان ذلك ليس بعيب وان كان
 ذلك التراب لا يكون في مثل تلك الحلقه وبعد الناس عبا فان اراد ان
 يرد الحلقه كما قلناه ذلك لا يعود المانع من الرد وان اراد ان يميز التراب
 فغيره على البائع بمحضه من الثمن ويحس الحلقه ليس له الرد لوجود المانع
 على ما بينت هذا اذا لم يميز فلو ميز فوجد تبا كثيرا بعد الناس عبا
 اذا امكنه ان يرد ما كان على البائع بذلك الجميع العنقلى لو غلط البعض البعض
 فلما يرد لانه امكنه الردف فغير فان لم يكن الردف لكان العنقلى لو غلطها
 فان انتقصت بالاسبقه ليس له الرد لانه لم يكن الردف لكن يرجع بمحضه
 بنقصان العيب وهو نقصان الحلقه الا ان يرجع البائع بان يأخذها فاقصه
 فيكون له ذلك لان التفتان انما يرد في البائع وقد رضى به فلان حقه
 هذا اذا اشتري الحلقه وكان اذا اشتري السهم وسائر ما كان نظيره
 الحلقه فوجد فيه تبا فظهر على التفتيل الذي ذكره عرق بيت

هذا

هذا وبين ما اذا اشتري مسكا في حرد فبا رضا صاحب من الرضا ويرد
 على البائع بمحضه من الثمن قال او غير والعرق ان في الحلقه سببا في
 القليل من التراب فلا يميز العنقلى لان في ذلك حرد البائع لما انما لا يفر
 المساحة في القليل فاما ان كان في الثمن حرد البائع ولما انما لا يفر
 القليل والكثير وفي الحلقه لا وفيه ايضا لو اشتري بقره من نخاس
 فاد ابيها فخرج منها حرد مثل ما يخرج من الخاس فلم ان يحسك من الثمن
 عبا به لان كذا البائع ان يأخذها كذلك ويرد الثمن كله لان القليل من
 الحرد لا يباع في الخاس كالرصاص في السك فاذا اشتري حردا فوجد
 وجهه فليس له كذا كذا فاعلى ما ذكرنا في الحلقه كحرد فيها التراب والله
 اعلم نوع اخر في بيان ما يرد الرد وما لا يرد قال علي الرازي رحمه
 اذا وجد المشتري بالمشتري عبا فاد اراد رده فقال البائع للمشتري
 النعيه فقال المشتري نعم فليس للمشتري ان يرد قال لان ثلثه نعم
 حرد على البيع والعرض على البيع يرد حق المشتري في الرد فاذا اراد
 المشتري ان يرد المشتري على البائع لعيب فقال له البائع بعد فان المشتري
 رده على قدر من فاشترى يرد به على ما يجه وعقله لو وجد البائع الثمن
 زيو فاذا اراد ان يرد فقال المشتري انك قد رده على ما يجه رده على ما يجه
 فارجع رده اسما هذا هكذا ذكر عن ابي يوسف رحمه الله كذا رواية في علم
 النوازل الاصل في هذا النوع ان المشتري متى تصرف في المشترا بعد
 العار بالعيب تصرف تصرف المالك بلا حقه في الرد لانه دليل الاسف
 وذلك ان الرضا بعض مشكنا قالوا لا يجوز ان يكون للمشتري والاختيار
 ليعلم انه مع العيب على ما يجه له انما ولكن هذا ليس بصحيح بدليل
 مشكنا العرق والنفس التي ياتي بعد هذا ان شاء الله تعالى لكن الصحيح ان
 يرد بان الاستخذام مرة لا يتصرف بالملك والاستخذام في المرة الاولى
 دليل الرضا وكذا الاستخذام في المرة الاولى دليل الرضا ضمرا لا اختيارا
 في كتاب الاجارات فقال فقال بان يامرها بحل الشاغل في السلم او انما
 على السلم او امرها بان يرد رطله بعد ان لا يجوز من شدة او يكرهها
 بان تلم او تخير بعد ان يكون يسيرا فان امرها بالخير والحق فتوقف
 العادة فذلك يكون رضا ولو ركب العادة يظهر الى قدره فكذا منه
 رضا وقد ذكرنا في خيار الشرط لان ذلك ليس برضا والعرق ان خيار
 الشرط مشروط للاختيار والركوب واللبس من قماش اليه للاختصاص
 ولو بطل خيار الشرط بالركوب واللبس مرة لكانت قايده ما شتره
 الاختيار في خيار الشرط واما خيار العيب الاختيار واذا شتره الردف
 الذي يعمل الى راس ماله عند حرد فمن القبول الى الحرد الثالث فلو
 هذا التصرف في خيار العيب حردا اليه للاختيار وانه لا محل بدون
 الملك فيجعل ذلك دليل الرضا والركوب ليرضا او ليس كما لو لم يعلمها

لا يكون دليل الرضا استقصاها قال منشا بخارجه الله هذا اما يمكن الرد
والسعي والامان الا ان الرضا بان كان لا يمكنه ضيقها الا بالركوب فليان الله
ذلك بدون الركوب كان الركوب رضا والرد دليل على صحة هذا ما ذكره محمد
رحمه الله في السير الكبير ان جواز العلف اذا كان واحدا فرض لا يكون
رضا لان الحق اذا كان واحدا لا يمكن حمله الا بالركوب واذا كان الحق
اسمين فرض يكون رضا لان جواز العلف بدون الركوب يمكن ومن الثاني
من قال الركوب الرد لا يكون رضا وان اسقطه الرد بدون الركوب ومن الثاني
الرد وبغيره ولا عند الركوب بل في العلف ولو جعل عليها ركوبها
مع العلف فهذا ليس برضا وانه ما ولد عند بعض الناس على ما ذكره ولو
جعل عليها علف ذابة اخرى وركوبها او يركبها فهذا يكون رضا ذكر
في السير الكبير اذا اشتري الرجل ذابة في دار الاسلام فزاد عليها
فوجد بها عسبا في دار الحرب فان كان الباع معه في العسكر خاصة حتى يرها
عليه لانه صار متطلبا من جهة من ليس الغيب فله ان يبيعه متى وان لم
يكن عاصرا فانه يسقط لكان لا يركبها ولكن يركبها معه حتى يخرجها فتردها
ان الركوب بعد العلف بالغيب رضا منه بها فليكن ذلك الا ان يركبها ليقبضها
اولسها بها الى علفها او جعل عليها علفا فان هذا لا يكون رضاه منه بالغيب
فانه لا يمكن من ردها الا بان يسقطها ويعلقها ورما لا يتناول في ذلك ما لم
يركبها ولا يكون دليل الرضا منه من حيث انه اتفق عليها فليكون ذلك
انه رضا وبغير رملته ويسمي في ذلك ان يركب ذابة اخرى او وحدها
لان العدد الذي له غير معتبر فيها يرجع الى حق الباع والركوب كما حذر دليل
الرضا فليكون بمنزلة تصريح بالرضا فان اتى الامام فاحذر فقال له الامام
اركبها فركبها بامر الله استطيع ردها فليان الله هو الذي التمس ذلك
من الامام وقد كان ممكنا منه قبل امره فلا يعتبر في اعتبار امره
بعد ان يركبها فليان الله وان اكرهه الامام على ذلك حتى خاف الهلاك
فان نقصها ركوبه فذلك الجواب بمنزلة ما كونهت فيه بافة سريه
فان ينعقها ركوبه فله ان يرد لها الغيب لان عند الاكره ينعق والغيب
من الكره وينصر له ان كان الاكره بالقتل وان كان الاعراضا لمخس
والعقد ينعق به الرضا وانما لا يستطيع ردها بعد الركوب لوجود
دليل الرضا فاذا انعدم ذلك في الركوب مكرها يتكلم من ردها وان
يكرهه ولكن قال اركبها وانت على ردك لما ذكرها لزمته
ولكان هذا القول من الامر باطلا لانه متى خاف حرق الشربة
وليس نقصا من جهته لان الغيب يستند على مقتضاه ولا ينعق عليه
فانما ينعق في ما كان بعد ذلك فله ان يرد لها الغيب على طريق الاحتياط فان
رفعت اليها فان اخر يركبها ما صنع الاول علفا فانه معني فليان الاول
ولا يرد لان الغيب الاول حصل في موضع الاحتياط فان ظاهره ان

الوجه

الوجه الطاعة الا مخرج ركوبه من ان يكون رضا بالغيب وكذلك
من الامر بقوله وانت على ردك سقط اعتبار دليل الرضا بالغيب منه عند
الركوب لان الدليل انما يعتبر اذا لم يجد النقص بخلافه شراده
تعد ردها فان كان ذلك لوجود دليل وجوب الرضا منه لم يرجع بحصة
الغيب من الثمن فان كان ذلك النقصان ردها فان كان ردها مكرها
واله يرجع بحصة الغيب من الثمن الا ان يرضى الباع بالرد عليه وهذا لان
دليل الرضا كمنه ولو اكرهه على الرضا بالغيب سقطت عنه
في الرد فله ان اكرهه على ما يكون دليل الرضا فاذا اكرهه الرضا
نفي اعتبار النقصان فكان ذلك فصل بغير منه احد ذلك يمكنه من
الرجوع بنقصان الغيب الا ان يرضى الباع بالرد عليه والسكنى في الدار
على ركون رضا فهو على ما ذكرنا في خيار الشرط وعن ابي يوسف رحمه
الله فمن اشتري حارية لها لبن وان صنعت صبيها او لا اشتري ثم وجد
الاشترى بها عسبا لم يرد لها ما اذا حطبها فالتلفه وان حطب لها
فاستعملت لبنها او شربته ثم وجد بها عسبا لم يرد لها عسبا فله ان يرد
اذا اشتري شاة فاشترى ولد لها فطعم ما في عيب بها بعد ذلك فله
ان يرد لها ما اذا حطبها فالتلفه ليل له ان يرد لها بالغيب اذا اطلق
عليه بعد ذلك وفي المتفق اذا اشترى شاة فشرب من لبنها قال ابي
يوسف رحمه الله له ان يرد لها بالغيب وفيه عن محمد رحمه الله اذا اشترى شاة
واخذ منها ثم وجد بها عسبا لم يرد لها من ثمنها بالغيب وان حطبها
ثم وجد بها عسبا لم يرد لها من ثمنها فان لم يكن الحطب فله ان يرد لها
رحمه الله والحزب عندي ليس بنقصان وفي موضع اخر في المتفق اذا
صوف الشاة بعد العلم بالغيب فهو رضا بالغيب ولو اخبر من عرفها
بليس برضا وفي نوادر مشهور عن ابي يوسف رحمه الله اذا اشترى شاة
وحطبها ثم وجد بها عسبا فاني اقول ان عسبا على قيمتها وقيمة اللبن فتردها
بخصتها من الثمن وفي المتفق اذا اشترى شاة بعد ما ارى بها الغيب او حطبها
او حذر راسه فتردها منه فليس ذلك برضا وفيه عن ابي يوسف رحمه الله
اذا اشترى حارية فوجد بها عسبا فتردها فان كان ذلك دوا من ذلك الغيب
فهو رضا وان لم يكن دوا منه فليس برضا الا ان يكون ذلك بنقصها
فليكون ذلك رضا ولو اصابها عسبة رصه وشق عيها فان ذلك ينقصها
فهو رضا وان لم ينقصها فليس برضا ولو حطب العبد بعد النظر الى الغيب
فان كانت الحامة دوا ذلك الغيب فهو رضا وان لم يكن دوا ذلك الغيب
فليس برضا قال الحامة ابي الفضل رحمه الله جعل الحامة والرمح في
موضع اخر رضا من عند الله في هذا الشرط وفي موضع فليكن ابي الليث
رحمه الله اشتري امه ترضع وامها فان رضع صبيها له فقد لا يكون رضا لان



الامر بالرضا لا يستلزم اموالاً ولو جلب لغيره فكل اموالاً فبعد ارضان اللين
 حيز منها واستيفاء جزئها دليل الرضا ولو جلب لغيره ولم يرد ولا كل ذلك
 الجواب وفيه من الفناوي ان الحلب يدون البيع والا لكان رضاءاً واما المتنا
 اشتري مملوكاً ووجد فيه عبداً وضمه فان اكره العتق وان لم يكن له اثر
 فله ان يرد به ويمنع اخر منته قال مضمونه ضربه لم يرد فان لم يرد
 موطون او ثلثة فلما يرد واذا وطى الجارية المشتراة من المملوك على عبث بها
 ابردها ويرجع بنتها ان العيب سواء كانت بكراً او ثيباً الا ان يرد البايع
 اياها لئلا يرد ذلك وهذا كان قباها بشهادة اوليها بشهادة بعد ثلثة العتق
 فغير رضاءاً للعيب وليس له ان يرد ها ولا ان يرجع بنتها ان لم يكن العيب واذا
 وطىها بغير المشتري في يد المشتري بغيره فليس له ان يرد ها كذا كانت
 او ثيباً ويرجع بنتها ان العيب الا ان يرد البايع ان يخذها كذا كانت
 تعينته عنده بعينه رايد وهو عيب النقصان ان اوجب الوطى ثلثة
 او ثيباً الزنا ان اوجب الوطى ثلثاً فبها وان كان الوطى بشهادة عتيق
 وحب العتق على الوطى فليس له الرد وان رضى به الجارية فكان الزنا على
 ما ياتي بيانه بعد هذا ان سأل الله تعالى ولو زوجها المشتري ان يرد ها
 ولو طى الزوج او لم يطىها رضى به البايع او لم يرد من ان يرد ها كذا كانت
 والصدوق زيادة متفصلة واما بيع الرد على ما ياتي بيانه ان شاء الله تعالى ولو
 كان لعازوج عتق البايع فوطىها عند المشتري وان كانت الجارية بكراً فليس
 للمشتري ان يرد ها بل يسه الا برضا البايع لانه مات جرم منها في ضمان المشتري
 يعين من العتق وان كانت الجارية ثيباً ان يفسخ الوطى فكذا في الجواب
 لا يملك المشتري رد ها الا برضا البايع وان لم يفسخ على البايع هذا الذي
 ذكرنا في البيع فاما ان اوطىها الزوج في يد البايع فوطىها على البايع هذا الذي
 المشتري واما اذا لم يطىها عند البايع من اوطىها عند المشتري لم يرد
 محذره انه هذا الفصل في الاصل وقد اختلفت المسألة فيه والعصم
 انه يرد فقد ذكر في النسخا اشتري جارية وقد طوى لها زوج كان عند البايع
 فوطىها الزوج في يد المشتري لم يرد به وطىه المشتري وعن رد ها لعيب
 وان كان الوطى عتقاً لان هذا عتقاً فليس البايع الي المشتري منه وان عتقه
 على البيع بعد ثلثة بالعيب او اجره او رقه فله رد رضاءاً لعيب وليس له
 ان يرد ولا ان يرجع بنتها ان العيب واذا اعتقه يرد ها وان عتقه لم يرد
 على عيب ان كان له رد الزنا بوجه يفسخه الحما ذكره في قنا وبها اهل سمرقند
 وكان الشيخ الامام ارجل فمصر الدين السرخساني رجعه الله يعني خلافة
 ناله محذره انه في المامع الصغير واذا اشتري من اخر ثوباً فقطعه
 ولم يخطه حتى المامع على عيب لم يرد به ولكن يرجع بنتها ان العيب
 فان قال البايع انا اقبله فذلك له وله وان كان المشتري منبغ
 اجره ووجد به عيباً لا يرد به ولكن يرجع بنتها ان العيب فان قال

البايع

البايع انا اقبله كذا ليس له ذلك هذه المسئلة بمعنى على اصل ان البيع
 اذا انقضى في يد المشتري باقية سبوا به او بفعل المشتري او بفعل اجنبى بشر
 المانع المشتري على عيب كان عند البايع يرد به بالعيب لان حق الرد انما يثبت
 للمشتري دفعاً للمضرر عنه ولا يجوز للشان ان يرد في الضرر من نفسه ولا يرد
 بالضرر وفي الرد بعد ما انقضى في يد المشتري اشتراؤه بالبايع فلا يملك المشتري
 رده ولكن يرجع بنتها ان العيب دفعاً للضرر من نفسه عنده ان النقصان
 في اكان باقية سبوا به او بفعل المشتري فاستباح الرد ولو دفع الضرر عن البايع
 لا غير فاذا قال انا اقبله لئلا يرد رضى بالضرر وله ذلك فان كان للمشتري
 ان يرد وان كان النقصان بفعل اجنبى من قطع او ما يشهد له عتيق
 وحب الارش فاستباح الرد حتى البايع دفعاً للضرر عنه وحق المشرع ايضا
 لان العقد لم يرد على الارش فلا يرد عليه النسبة فتعذر رد الارش ورد البيع
 بدون رد الارش منعذر ربحان الرأى لان الارش ينفي في يد المشتري سبوا
 متعصوا والاعصوان ربا والربا حرام للشرع فاذا قال البايع انا اقبله كذا
 فقاراد المال حق الشرع وليس للعد هذا الا بطلان هذا في النقصان
 الحادث في يد المشتري حيث ان الزيادة الما لانه في يد المشتري فتقول
 الزيادة في الما لانه في النقصان الزيادة في عان متفصلة ومتفصلة في علة
 نوعان غير متولد من البيع كما تبين وما اشبهه وانما يمنع الرد بالعيب بالانفاق
 سواء قال البايع انا اقبل كذا او ان يرد لانها يمنع من الملك في الاصل
 لان الملك لو فسح في الاصل اما ان يفسح في الاصل والزيادة في الاصل
 لا غير ولا وجه الي الاول لانه لو فسح الملك في الزيادة اما ان يفسح مقصودا
 ولا وجه اليه لانه لم يرد عليه مقصودا وماله فبشهادة بالعتق مقصودا او يفسح
 الملك في الزيادة مع الفسخ الملك في الاصل ولا وجه اليه ايضا لان محذره
 الزيادة اي ان كانت تبعا للملك في الاصل فبشهادة الاصل لا تبعا كانت
 اقل الاصل ولا وجه اليه ان يفسح في الاصل بدون الزيادة لانه يرد
 الي ان يفسح الاصل مطلقا للبايع ويبقى الفسخ للمشتري والشرع على هذا
 التوجه غير مشروط وفي حق هذا العتيق لا فرق بين ان يقول البايع انا اقبل
 لذلك وبين ان لا يقول ومتولد من البيع كالسنة والمال وانما يمنع
 الرد بالعيب في ظاهر الزيادة لانه منع العقد على الزيادة متبعا لا على
 اذا رضى من له الحق في الزيادة لان السنة والمال منع للاصل من كل وجه
 ولا يمتنع رضاءاً على الاصل متبعا للاصل فيكون تبعا له حكم الاصل
 فاذا انفسح العقد على الاصل يفسح فيها فان ايا المشتري الرد واراد الرجوع
 بنقصان العيب وقال البايع لا اقبل بنقصان العيب ولكن رضى
 البيع حتى ارد عليه جميع الثمن هل للبايع ذلك على قول ابي حنيفة
 وابي يوسف رضى الله عنهما ليس له ذلك وعار قول محذره انه له
 ذلك وهذا لان الزيادة المتفصلة بعد العتيق يمنع الفسخ على الاصل

شبهة

الأمل
 www.KitaboSunnat.com

اذا لم يوجد الرضا من له الحق في الزيادة فعند أبي حنيفة والي يوسف رضى الله
 عنه بعد رضى الله عنه لا يمنع منع العقد على الاصل وهو الرضا من له الحق في الزيادة
 او لم يوجد كما في مسألة السرا اذا ازيد زبادة متصلة بعد القبض فملكها
 الزوج قبل الدخول بها هذا هو الظاهر في الزيادة المتصلة بما الزيادة المتصلة
 لو كان الرضا من له من المبيع كالولد والابن وما هو في معنى ما لا يرش والعقد
 وانما يمنع الدخول بالعيب والنسب لسائر اسباب النسب عندنا لا يمكن نسخ
 العقد على الزيادة المقصود لما ذكرنا ولا على الاصل لان الولد بعد الانكاح
 ليس يمنع الاصل حقيقة وهذا مما هو حكما فاشيا من احكام المبيع لا يثبت
 في الولد كالحادث بعض القبض ولا يجوز ان ينسخ العقد في الاصل دون الولد
 لان الولد مبيع من وجه لا من وجه من المبيع والعقد في الاصل دون الولد
 على صفة الاصل كاستلذه من الدبر والمكاتب وما يكون مبيعا من كل وجه
 لا يملك المشتري بعد نسخ العقد مما لا يملكه ربا وقد امكنه مبيعا من
 وجه او ههنا بعد ما نسخ العقد في الاصل ينقض الولد سائر المشتري مما
 يعز عوضه ومنعت لكونه من المبيع والكسب والقبلة وانما لا يمنع بالعيب
 والنسب لسائر اسباب النسب وطريقه ان ينسخ العقد في الاصل دون الزيادة
 ويسلم الزيادة للمشتري مما يعز عوضه والتمس القول به ان هذه الزيادة ليست
 بمبيعة لوجه ما لا يبرر عليها العقد وما له شبهة بالعقد وما تولد من مبيع
 المبيع حتى يكون مبيعه بحكم الولد بل يكون من المانع والنافع من المانع
 ولما كانت منافع الحر لا تمنع ان الحر ليس بمالك وكسب المكاتب والمشتري
 لا يكون ملكا وصدا ولا سائمة ما ليس يمنع من وجه ما للمشتري لا يمنع
 من العقد على الاصل لانه لا يرد في الزيادة التي هذا الاصل حصة الى
 تخريج المسئلة فنقول اذا اشترى ثوبا وقطعه واخذ منه ثوبا متناع الرد
 لغيره ان حصل بغيره المشتري فممنوع رد ثوبا المتناع المأكله واذا اشترى
 الثوب بغيره فممنوع رد ثوبا المتناع الرد سبب الزيادة المتصلة فانه لا يمنع رد ثوبا المتناع
 لما ذكرنا فعلى هذا اذا قطع الثوب وعاطفه فهو حرة بمعا نقول ان المأكله
 لذلك ليس له ان لا يمنع الرد ههنا سبب الزيادة المتصلة وهي كذا حصة
 فلا يمنع رد ثوبا المتناع وفي المسئلة اذا اشترى عبدا كائنا او حرة او مملوكة
 ففنى ذلك في يده ثم اطلق على عيب به فله ان يرد وفي المسئلة اذا اشترى
 من اخر ثوبا لثوبه وحله بالثوبه ثم اطلق على عيب بها فله ان يرد او يرد
 قال محمد رحمه الله ليس له ان يرد حتى يرد الى ذلك الثوب فعلى نقول ان
 لحله مونة ولو كان مكان الثوب حرة فقد اشترى عبدا الى انما ليست تقبیر
 الثوب حيث قال ارب سبعة هذه ثمة وههنا ثوبا فلا اربى عليها ثوبا المونة
 وفي العود في المشتري فيها حرة من غيره ثم اطلق على عيب به فله ان
 ينقض الاجارة ويرد الثوب بالعيب بخلاف ما لو رده من غيره والعرف
 ان الاجارة تنقض بالاعداد والرهن لا قال محمد رحمه الله في الزيادة

واذا

واذا اشترى الرجل من اخر جارية بمعا احدى العتین وهو يعلم ذلك
 فلا حارة في رد هان العيب انما يثبت حتى الرد للمشتري اذا اشترى الجارية
 عن بشك ما الثوب بالعقد كما التزم في الجارية التزم تسليمها بمعيه
 علم المشتري بعيبها وقت المبيع فان يفتقنها المشتري حتى اخل بها
 فهو لازمة للمشتري ولا حارة في رد لها ومن ابي يوسف رضى الله عنه ان
 له الخيار والصحيح ما ذكرنا في ظاهره لانه لانه البياض الثاني وان كان
 غير الاول حقيقه فهو ضمن الاول حكما من حيث ان البايع ليس له الخيار
 ضمن تسليم ما التزم بالعقد كما التزم ولا يجوز لانه التزم تسليمها بياضه
 وهو ان المشتري لما اشترى جامع عاله بالبياض الاول فالبايع يلتزم
 بتسليمها تسليمه ضمن عيب البياض بعد العيب وانما التزم بتسليمها معيبة
 بعد العيب والبياض الاول وقت العقد فان بياضا لها جامع احتمال
 ان لا يكون والثاني في هذه الصفة وان كان الثاني غير الاول وحكما من
 حيث ان البايع لم يخر عن تسليم ما التزم بالعين كما التزم قال في الذاب
 الا ترى ان هذا لا يشتري جارية وتسلمها ساقة او سود او المشتري
 على رد لغيره بغيره حتى يثبت بغيره الساقة وذلك هو السوا وسميها
 ثم سقطت تلك العتية وما د السوا دقا حارة لازمة للمشتري وانما
 كانت لازمة لان البايع لم يخر عن تسليم ما التزم بالعقد كما التزم على ما ذكرنا
 ولم يرد عن ابي يوسف رحمه الله في المسئلة السن بخلاف ما ذكره في
 الكتاب منهم من قال هذا قبل ان يخل ومنهم من قال لا يملك
 السن على الاختلاف ارضا وله قبضتها وهي معا احدى العتین / ولتسليمها
 ساقة وهو يعلم ذلك لغيره السائل وثبتت القنية ثم عاد البياض
 وسقطت القنية كغيره معا عيبا اخر كان عند البايع رد هان لعل
 الواجب على المشتري ان يرد بها ظاهر الوجه الذي قبضتها وقد قبضتها
 معيبة بهذا العيب قال في الكتاب الا ترى لو اشترى ثوبا حاملا
 وولدت في يده المنفرد ولدا اذ هلك الولد فهو حرة عيبا كان له
 له ان يرد فافلي البايع لان الولادة لا يمكن نقضا باعتبار ان الولادة
 حدثت زبادة متصلة لها اذ هلكت فتد ذهبت الزبادة وجعلت
 كان لم يكن وكان المشتري قادرا على رد ما قبضه كن ارضا ولم يرد
 البياض في العين الذي ذهب عنها البياض لكن ابي حنيفة العتین
 الاخرى لم يكن له ان يرد الجارية بعيب ارضا من رد هان كما قبضتها
 لانه قبضتها وهي صحيحة هذا العين والان يرد هان وهي معيبة هذا
 العين وارتفع عتین العين الاخرى ولكن عاد البياض في العين التي
 ذهب عنها البياض بفعل المشتري بان ضرب القنية عنها فافلي
 ثم وجد بها عيبا اخر كان عند البايع لم يكن له ان يرد هان بخلاف ما اذا
 عاد البياض والعرق وهو انه لما اخل بالبيضاء ففنى حصلت زبادة

السنة

منفصلة فالأصغر من المشتري ضارحاً لسانك الزيادة وأنه مانع من الرد
 بخلاف ما أن إجماع البياض لأن هناك هذه الزيادة لا يضع المشتري
 قدره المشتري حائساً لها فان قال أنا أقبلها لذلك وأرد جميع الثمن
 كان للمشتري أن يرد ما علب بخلاف ما إذا علف البياض بضرب الأجنبي به
 في يد المشتري حيث لا تكون للمشتري أن يرد ما علف البياض فان رضى به البائع
 والخرف أن في الفصل الأول المانع من الرد في حق البائع فان رضى به فقد
 استقطب حقه المانع من الرد في الفصل الثاني في حق البائع وهو الشرع
 لا يستقطب استقطب البائع هذا الذي ذكرنا كذا إذا اشتراها بتمامها
 بغيراً أحدي العتق فاما إذا اشتراها ولم يكن لها غيرها غيرها العتق
 وقبضها بتمامها كان له أن يرد فان لم يرد حتى أتى البياض لم يرد له ذلك
 أن يرد ما بعد ذلك وإن استقطبها بغيراً ما لم يقبل البائع وقت العتق لأنه
 لما علف البياض فقد استوفى حقه لو علفه في يده ويعد ما استوفى
 حين حقه لا يكون له الخيار فان علف البياض لا يكون له أن يرد ما علفها
 ذكرنا أنه لما علف البياض ضارحاً المشتري مستوفى في عين حقه حكماً
 ويعود البياض لا ينتقض الاستيفاء لا ينتقض البيع لا يخل الانقضاء من
 حال الوقف السالفة ما ت ولو وجد بها عيباً الخ كان له أن يرد ما علفه
 لما علف البياض ضارحاً المشتري مستوفى في عين حقه حكماً في وقت البراءة
 للبائع عن البيع لأن البراءة عاتق بالاثبات لا استيفاء فصار كأنه أبرأه
 بنفسه هذا العيب ولو أبرأه المشتري عن عيب ثم وجد بالبائع عيباً آخر
 كان له أن يرد به بذلك العيب فلهما كذا في حق البائع كأنه عيب
 عين الأول في حق الزبدي وجعله كأنه عين الأول في حق الرد بعيب
 آخر ولكن كذا إذا اشتري عارية وهي سائمة الغنبة أو مسودة الغنبة
 وهو لا يعلم بذلك ففرضها عارية له كذا في السواد أو لقيت الغنبة
 لم يكن له أن يرد ما علفها لو سكت الغنبة أو علف السواد بعد ذلك لم
 يكن له أن يرد ما علفها ولو وجد بها عيباً آخر كان له أن يرد ما علفه في كل موضع
 كنت للمشتري حق الرد في وجهه البائع قد ارتفعت البيع أن كان قبل
 العتق انتقض البيع قبل البائع ولم يقبل وإن كان بعد العتق فانه
 قبل البائع فكذا كنت ينتقض البيع وإن لم يقبل لا ينتقض البيع وإن
 بغير محض من البائع لا ينتقض البيع وإن كان قبل العتق أصل المسألة
 في العيون وقيل الحصة في وكالة الباقي وفي المتنازع المشتري عيباً
 كان ما علف المحس كل يومين أو ثلاثة فاشق عليه عنده فله أن يرد به
 وأنه مما علف ما ذكر في فتاوي إلى اللبث رحمه الله فحق كذا في المشتري
 إذا اشتري عدياً أو نه من قرار المرفق في يد المشتري فليس له أن
 يرد به ما علفه وإن كان متعيباً فاشق عليه كغيره غير المحس فلا
 يرد به ويرجع بالارش وكذا إذا كانت به فزعه فالتجرت عنده أو

حدري

حدري بالتجرت فلان يرد ولو كان به جرح فذهب به أو كانت موضحة فصار
 إمامة فليس له أن يرد به إذا ذهب البيع بعد ما علف على عيب به أو سلس
 فليس له أن يرد به على باعده لأن هذا أدلة الرضا ولو فعل بشيء من ذلك قبل
 العلم بالعيب بمعنى العرض والعيب بدون العتق فهذا لا يكون رضاً ولا بيع
 الرد لو علم بالعيب بعد ذلك مسألة العتق في فتاوي إلى اللبث رحمه الله
 المشتري شيئاً خاصه البائع في عيب به وتزك الخصومة أياً ما علفها لا الخصومة
 فقال له البائع لم تره في الخصومة قال أنظر واسأل أهله عيب فله أن
 يحاكمه في العيب ويرده لأن هذا ليس دالة في الرضا وهذا كذا إذا اراد علم
 بهذا البائع فافهمه وأمسكه أياً ما لم يتصرف فيه نصراً فبطل الرضا ولو وجد
 البائع فله أن يرد على هذا إذا ركن مشايخ فتاوي في المتنازع رجل اشترى
 من رجل عدياً أن الله المشتري أمر رجلاً ببيع طرعة الأمر بعد ذلك أن
 به عيباً كان باعه الرجل يحكم من الرجل ولم يقبل الرجل شيئاً فله أن يرد
 رضى بالعيب حتى لو لم يتفق البيع ليس للمشتري أن يرد العدي على باعه
 بذلك العيب قال وكذا كذا إذا علف الرجل البائع من فزعه لم يرد
 فله يرد فله أن يرد رضى المشتري أو يرد به فله أن يرد رضى المشتري
 ويرجع بفحص العيب لأن البائع في الأمر ليس عيباً اشتري كذا ما كان
 الغارح المانع على عيب فليس له الرد وإن رضى به البائع وكذا إذا كان المشتري
 بكرة فأكمل من لبثها اشتري فله ما علفه البائع فله أن يرد على عيب
 يرد ولو اشتري ذها فادخله في النار فاعلف على عيب رده لأن الذهب
 لا ينفق بالادخال في النار والمزيد ينفق سبيل تنميس الإسلام به
 الأور حدري بعد الله عن المشتري عن المشتري متنازعاً أو وحده بشر
 المانع على عيب لم يرد به إلا برضا البائع لأنه ينتقض منه شيء بسبب
 المتنازع قال محمد رحمه الله رجل اشترى من رجل عدياً قد سرق عند
 البائع فله أن يرد ما علفه عند المشتري فليس له أن يرد على البائع ويرجع بجميع
 الذي وقال أبو يوسف ومحمد لا يرد به ولكن يرجع بفحص العيب فيرد
 سارقاً وغير سارقاً يرجع بفحص ما يثبتها وأما أصل هذا أن باحديته
 رضي الله عنه يجعل هذا بمنزلة الاستيفاء فيكون عيباً في الباقي مضافاً
 إلى ضمان البائع بجميع الثمن بمنزلة ما لو اشترى العدي وعند ما تقوّم
 منابح الدم ويؤم ومغسوف الدم ويرجع بفحص ما يثبتها وفي رواية
 هشام قال قلت لعمدة الله متى فليس قولاً في حقيقته رحمه الله إذا
 اشتري عدياً فذ سرق عند البائع ولا يعلم به المشتري وسرق عند المشتري
 أيضاً فطعنت بده بالسرقين جميعاً قال يرجع عليه بالصف فزعه
 فله أن يرد من فزعه البائع في ضمان المشتري فليس له أن يرد من فزعه البائع
 كان في ضمان البائع فله أن يرد من فزعه البائع في ضمان المشتري فليس له أن يرد من فزعه البائع
 ولدت عند المشتري وهكفت في نفسها لا ينفق في العلاك إلى أمرات

سلس

سلس

شبهة



في ضمان المبيع بحري بحري الاستحقاق وانما كان كذلك لان السبب الوجود
في يد البائع على الدوام فالحسنة والبر في الكفاية دون المالك وانما ذهبت المالكية
فضرورة ان لا يثبت بدون الحسنة وهذا امر غير متعارف الى غاية راي حنيفة رحمه
الله وجهنا ان احدهما ان التلقين حصل بغيره كان في ضمان المبيع فينقض به
قضاء المشتري ويجعل كانه تلف في يد المبيع وتماثل على ما لم يثبت عند فسخ
العقد خلاف يد الفاسد فمردة ففعلت فصا ما يرجع المالك على الفاسد
جميع القيمة لان الرد انتقص بسبب كان عند الفاسد فصا ما كانه قتل
في يد الفاسد من المثلح من ربح هذا الرجوع لسبيل ضمان المبيع لم يقطع
بذم ثبوت ضمان العبد في يد المشتري لا يرجع المشتري على المبيع بجميع الثمن
وان زال الغصب بسبب كان في يد المبيع وكذا اذا اشتري املا على قودلت
عند المشتري فماتت لا يرجع جميع الثمن وان مات بسبب كان في يد المبيع
وكذلك اذا اشتري عبد محمول ولم يعلم به شر قبضه فماتت من اخص
يرجعوا لثمنه لان بيع الثمن وان مات بسبب كان في يد المبيع الا ان الدين
ليس بشئ والسبيل غير الامنة اما مسئلة فخط اليد لان قطع اليد لا يوجب
العلاج لا محالة ولا انسان قد يسل منه ما نزلت ففعلت المشتري لم يحصل
بسبب كان عند المبيع لا محالة وهو الفرق استلزامه واما فصل الولادة
من مشاغلنا من قال مسئلة العلاج على هذا الخلاف انما هو ما ذكر في
الكتاب انه لا يرجع جميع الثمن قولها اما على قول ابي حنيفة رضي الله
عنه يرجع جميع الثمن الدليل عليه ان محمدا رحمه الله ذكر في الكتاب اذا
غصب من اخر جارية فماتت عند الفاسد فماتت على المالك فماتت وماتت
في ضمانها قال يرجع جميع الثمن على الفاسد عند ابي حنيفة رحمه الله وجعل
كانها ماتت في يد الفاسد كذا وهذا ولين سببا فوجه الفرق ان الولادة
ليست بسبب العلاج لا محالة والتعريض ما مر رحمه الله في حنيفة رحمه
الله ان العبد الذي هو مستحق القتل لا قيمة له اذ القيمة عبارة عن العرة
وغرة الاسبا باعتبار مملو او اذ حارها لا قيمة الصائم ومضى ليقول كان
حراره الاستيفاء بكن منعوما والبيع لا ينفذ على غير النجوم كالمسنة والدم
والحر فان كان المشتري علم بذلك الغيب لزمه العقد ولا يرجع بغيره
العيب لانه عيب رضي به او اما عند ابي حنيفة رضي الله عنه فمن مشاغلنا
انه عند ابي حنيفة كذلك وهذا غير صحيح انما الصحيح عند ابي حنيفة
العلم والمفضل سوالان هذا بمنزلة الاستحقاق صده والغلام الاستحقاق
لا يمنع الرجوع وان تداولت السور ثم نقل عند المشتري الاخر ايراعوا
عند ابي حنيفة رحمه الله بمنزلة الاستحقاق وعند ابي حنيفة رضي الله عنه
وان لان المشتري اعتق العبد ثم نقل فعندهما يرجع بغيره العيب
واما عند ابي حنيفة فعلى ما ذكرنا من الوجه الاول له ان بالعدل
يعتق يد المشتري مصفا الى سبب كان في يد المبيع ينبغي ان لا يرجع

بش

شي الا لا اتفاق فأت ملكك المشتري بالقتل والقطع فلا يتصور انتقامه
بالقتل والقطع وعلى قولنا ان ثمن الوجه الثاني ان البيع غير منعقد
لعدم ثمنه العبد غير جمع جميع الثمن والله اعلم ذكر الحسن بن زياد في كتاب
الاختلاف اذا اشتري بداراه وتراضيا بداراه المشتري من بائعه
ثم وجد به عيبا قديما قال ابو يوسف رحمه الله له ان يرد على المشتري
الاول اذا المبيع به قال وهو قول ابي حنيفة رحمه الله وفي شرح الجامع
من تعاليق في كتاب الوكالة في ضمانه باب من الوكالة في الملاقاة رجل اشترى
من اخر عبدا وابعاه من غيره ثم اشتراه من ذلك الغير ثم المار على عيب
كان عند المبيع الاول لم يرد عليه الذي اشتراه منه كانه غير مقبول لانه
لم يرد عليه كان للمردود عليه ان يرد عليه كانه لا يرد عليه فلا يرد
الرد ولا يرد على المبيع الاول لان هذا الملك غير مستفاد من جهة فليس
المبيع الاول صالحا والمشتري الاول جعفر الاول المشتري الثاني زيد افسر
سلكنا هذه بعد لسميتنا هو لا اشتري جعفر عبدا من صالح ثم
ان جعفر باعه من زيد ثم ان جعفر اشتراه من زيد ثم اشترى جعفر
جعفر على عيب قد مر كان بالعبد على ما ذكرنا في الجامع ليس بجعفر
ان يرد على زيد كانه لم يرد على زيد كان لزيد ان يرد على جعفر لانه
قد اشتراه منه فلا يرد الرد وعلى ما ذكره الحسن بن زياد في كتاب
الاختلاف كان جعفر ان يرد على زيد ثم يرد على جعفر وانه مفيد حتى
يورد جعفر على صالح كان يردون ذلك لا يكون لجعفر ان يرد على صالح لان
يرون وهو ذاك لا يرجع لجعفر قد مر ملكه المستفاد من جهة صالح
ثم على ما ذكره في كتاب الاختلاف على ان جعفر العبد على زيد ثم يرد
على جعفر انما كان جعفر حق الرد على صالح اذا كان الرد على جعفر لان
الرد يتصافى من كل وجه في حق الناس كانه فعود الى جعفر
قد مر ملكه الذي استفاده من جهة صالح في حربه وفي حق صالح كان
الرد على صالح واما اذا كان الرد على جعفر بغير قضاء والرد بغير قضاء
بيع جديد في حق الثالث لا يرجع الى جعفر قد مر ملكه الذي استفاد
من جهة صالح فلا يكون له حق الرد على صالح وسيل كما ذكر في كتاب
الاختلاف ان المذكور في شرح الجامع قول محمد رحمه الله وفي الشفا
اذا اشتري من اخر عبدا ثم اشترى من المشتري العبد الثاني المشتري
من رجل اخر ثم وجد المشتري الاخر بالدينار عيبا فمات على المشتري
الاول بغير قضاء كان للمشتري الاول ان يرد على بائعه بذلك
العيب قال ولا شبه الصنف ههنا قال لان الشئ لا يقع على الدينار
بعينه على هذا اذا قضى رجل دراهم لرجل فماتها آخر فوجد
فيها زبوا فماتها عليه بغير قضاء فانه فله ان يرد على الاول وفي
الاستفا المشتري عبد افوجه اعني فقال المشتري للمبيع اريد ان

شبكة



اعتقده عن كفارة يعني فان جازعني والارد زته فله ان يرد وهو نظير
مسئلة الثوب التي يقدوها في الغنم اشترى من اخر ثوبا فاذا هو
صغير فاراد زده فقال له البائع انه الخياط فان قطعه والارد على فاراه
الخياط فاذا هو صغير فله ان يرد وخذ الخياط والقلنسوة وكذا اذا اقتناه
وراه زايغة وقال للتابع ان يرد وخذ الخياط والقلنسوة وكذا اذا اقتناه
فتداهما كل ذلك فليبق عليه فله ان يردهما استحقاقا ذكره في كتاب العقب
من المتأزلات وفي التتقا اشترى شيئا بالدين درهم وقبض الالف فوجدها
بشهرجة فترعصها على البيع فهدا منه رصاها وليس له ان يرد ما وفي
التتقا من محمد رحمه الله الشترى في خمار العيب اذا قال للبائع ان ارد
عليك اليوم فقد رصيتها بالعيب فعند القول بالحل وله الرد والعبد
المأذون اذا اشترى شيئا فوجده معيبا او قد ابراه البائع عن العيب
او ذهب له الثمن وكبل العبد ذلك لا يملك الرد بالعيب لانه رده ردا
بغير شيء فلو رصها لاجل حقه ولو كان مثله العبد لما دون حران كان وجد
به العيب بعد القبض كما يملك الرد والفرق ان في العيب الصفقة بعد القبض
تامة فكان الرد اذا لم يستعمل القاضي به اذا لم يكن فيه فائدة ولا فائدة
ههنا لانما يستعمل هذا الرد شيئا ما قبل قبض الصفقة ليست تامة
فكان الرد امثلا ما عدا الا انما لا يتوقف على الفائدة اذا اقر الشترى
ان هذا البيع كان لفلان عيبا بالبائع وكذبه فلان فهو طالع الشترى عيب
عيب به له ان يرد وكذا لو كان ثمره عليه بسبب هو من كل
وجه فله المصلحة على عيب كان عند البائع فلما ارد ولو كان الاقر والعبرة
بعد ما راي العيب فله لك الجواب يعني له ان يرد بالعيب اذا كان
القبض وفي البيع بعد العلم بالعيب لا يكون له حق الرد فاذا اعد اليه
بسبب هو من في باب من الشروع الذي رجع فيها بالعيب نوع
اخر فيما اذا وجد العيب ببعض الشترى اذا اشترى شيئا ووجد
بأحد ما عيبا وكان ذلك ان يقبضها او قبض احدها فاراد ان يرد
العيب خاصة ليس له ذلك لما فيه من تدر في الصفقة على البائع قبل
الشراء وليس له ان يرد الا من البائع وهذا الجواب يستقيم في معنى يستفي
كل واحد منهما من الانتفاع به عن الآخر كروحي خفف ومضراحي الباطن
وما اشبه ذلك اذا قبضتها ثم وجد بها عيبا ليس له ان يرد العيب
خاصة لما فيه من الاضرار بالبائع ولعل له ان يردا او يسكنها هكذا
ذكر محمد رحمه الله في الاصل واذا اشترى روي ثوبا وجد بها
عيبا بعد القبض فاراد ان يرد العيب خاصة فلما هو ان له ذلك
قال مشايخنا ورحمهم الله ان كان احدهما العيب مع صلته وخيار الحال
لا يعل الا مع صاحبه فانه لا يرد البيع خاصة وصار بمنزلة ثمن واحد
وان كان الشترى ثمن واحد فوجده معيبا قبل القبض او بعده

فليس

فليس له ان يرد العيب خاصة وان كان العقبود صلبه مما كالب او يوزن من
صنير واحد فوجد بيعه عيبا ليس له ان يرد العيب خاصة سواء كان
ذلك قبل القبض او بعده اما قبل القبض فلما هو ولما بعد القبض بخلاف
ما اذا كان العقبود عليه ثوبين او عشرين والفرق ان المخل والوزن
جعل كشي واحد من حيث الحكم في حق البيع لان المالية والنقود للمخل
والموزون يشت بالاجزاء وان الحصة الواحدة بانفرادها لا يكون ملائقا
تايلا للبيع فاذا كانت المالكية القابلة للبيع تثبت بالاجزاء صار الحل في
حق البيع كشي واحد عيبا ولو كان شيئا واحدا فوجده عيبا كان ثوبا وجد
بيعته عيبا فاذا كان يرد العيب خاصة ليس له ذلك كذا ههنا حكمي
عن الشيخ الامام الراشد القوا وبني رحمه الله انه كان يقول على قياس
قول محمد رحمه الله يجب ان يرد بعض المخل والموزون بالعيب وان كان
مجهزا اذا كان التميز لا يرد بالعيب عيبا وهذا كذلك اذا وجد البعض
منه عيبا فاراد ان يرد العقبود من المخل الذي هو تحت الغراب
ومسك الباقي ليس له ذلك وكذلك اذا اشترى المخل زوا ليس فوجد
البعض صغيرا فاراد ان يرد الصغير خاصة وبمسك الباقي له ذلك وحكي
عن الفتية اني جعفر ائندوا في رحمه الله قال ما ذكر من الجواب في العقب
والموزون محمول على ما اذا كان العقب في وعاما اذا كان في روضة مختلطة
فوجد ما في روضة واحد معيبا فانه يرد ذلك وحده بمنزلة العقبين
والصنفين كحقيقة والشترى كان يرد به ويبره الله رواية عن اصحابنا
رحمهم الله وبه اخذ الشيخ الامام خواهر زاده رحمه الله وقد عرفت على
الرواية في التتقا وصورة ما ذكره في اشترى زرق سمن او غسل
او اشترى جرة زيت او دهن او سلة زعفران او قوس صر في شرا او جلق
حقيقة او دقق فوجد بش من ذلك عيبا قبل القبض او بعده فهو
بالخيار ان شاء ينقض البيع وان شاء امضا وليس له ان ينقض البيع في
العيب خاصة لان هذا قبل واحد فالحال فيه قبل القبض وبعد القبض
سواء ولو اشترى قوس صر في عرا او جرق زيت او قرق عسل او كوزن
مستقرين في وعاءين او سبي حل فوجد بها عيبا قبل القبض فله ان
يدفع البيع او اخذ البيع وان كان بعد القبض فليس له ان يرد الا الذي
به العيب قال الحاكم ابو الفضل رحمه الله قال ابو يوسف رحمه الله
اذا كان ثمر مثل الاول دسا واحدا وسمنا واحدا فوجد كله او يترك
كله فيقول اني حنيفة رحمه الله وهو قولنا وقال ابو الفضل رحمه الله
ابننا وجد في البيوع عن ابي حنيفة رحمه الله ان اشترى اثرا باقعهما
او لم يقبضهما رد العيب خاصة ولزمه الاخر وروي الحسن عن ابي حنيفة
رحمه الله ان اشترى عشرة قوا صر مثلا فوجد بيعه عيبا فانه يرد
واحد من صنف واحد ليس له ان يرد الاجبيعه او ياخذ جميعه وان كان

شبهة



مختلفا له ان يرد جنس العيب خاصة وكذا لك قال الغني ابو جعفر رحمه الله فيما اذا اشترى لثيابا ليس فيها عيب فوجد بعض ما في ثيابه عيبا واراد ان يرد ذلك خاصة بان يميز العيب فليس له ذلك ومثله لو وجد لثابة منها كلها عيبا كان له ان يرد ذلك وعسك ما لا عيب فيه وهذا اذا اشترى من كنه العزل فوجد في كل واحد شيئا عيبا ان يكون له ان يرد ذلك ويرده خاصة وان وجد بعض العود معيبا ان يرد ذلك ومثلك ما لا عيب به ومن الشايخ من قال لا فرق بينهما اذا كان العقل فيهما واحدا او اوعية ليس له ان يرد البعض بالعيب والملاقحة رده الله في الاصل بدل عليه وبه كان يفتي شمس الامعة السرخسي رحمه الله وفي المنتقى قال محمد رحمه الله رجل اشترى لثيابا ووجد به عيبا قال ان يرد البعض دون البعض فله ذلك وكذلك لو كان مائة او يوزن لانه ليس في رد بعضه ضرر على البائع قال محمد رحمه الله وقال ابو حنيفة رحمه الله ليس لمان يرد البعض دون البعض قال والله قول ابي يوسف رحمه الله وفي ثيابا يشترى ابي يوسف رحمه الله رجل اشترى ثيابا ريتين صفقة واحدة ورأى باخذها عيبا قيل القميص فاعتق التي لا عيب فيها ثم اراد رد هاتيكه ذلك ولو كان قميصا الذي بها عيب وهو ثيابا عيبا لا يرد له ثيابه ولو وجد العيب بثيابا جيبا فقبض احداهما قلما ان يرد هاتيكه ولو كان قبض احداهما واعتقها وهو لا يعلم العيب بثيابا فوجد بالآخر عيبا فله ان يرد هاتيكه او ان يرد جميعا فاعتق احديهما وهو يعلم عيب الاخرى فليس له ان يرد هاتيكه ردها ولو قبض واحدة وترك واحدة ثم علمت بكل واحدة عيب فله ان يرد التي لم يقبض الا ان يرد في البائع ان يقبل الاخرى بعينها وان شا البائع ذلك قيل للمشتري خذ هاتيكه او رد هاتيكه او في ثواني دين سماعة عن محمد رحمه الله اذا اشترى شيئين وعلم بعيب احدهما فهو ردها بعينها جميعا وفي المنتقى رجل اشترى ثلثة اعيان فقبض احدهم ثم وجد باخذ الباقيتين عيبا فليس له الا ان يرد ما او اخذ جميعا ولو كان اعتق العدد الاول لزمه كحضنته من الثمن وهو بالخيار وفي الباقيتين ان يشا اخذها وان شا ردها وليس له ان يرد العيب وحده الا ان يرضى البائع واذا اشترى جوازا هروري واخذ ثوبا منه وقطعه وباعه ثم وجد بثوب من الجراب عيبا فلم يشترى اياه فله ان يرد الباقي من الثياب ويد الذي به العيب خاصة لانه حسن استهلك ثوبا كانه قبض كله ولو قال البائع لا اسلم لك الا ارضا ان يرد الجراب كله فليس له ذلك الا ان يشاء المشتري ولو كان قطع الثوب واخذ منه فرض البائع ان يمسك الجراب وباعه الثوب فله ذلك فمسكه الجراب في المنتقى في ثيابا وي اهل سمرقند اذا اشترى معراعي باب واخذ هاتيكه البائع ثم ذهب

ليأخذ

ليأخذ الآخر فوجده قد سرق من البائع هلك على البائع لانه هلك في يده ويورد عليه المشتري ما اخذ ان كان له ثوبا عيبا قلما ان يرد هاتيكه عيبا بغير ما يشي وباقي النسلة على حالها كان الهلاك على المشتري لان تعيب الباخره يورث في غير الباخره فبصرفا بضائه وكذا في الحفنين والنعلين في جميعها ايضا اذا اشترى صعه مع غلاتها وطلع على عيب بها واراد ردها صاعه وجدها معيبة لانه لو جمع الغلات امتنع الرد لان ذلك يكون ردها منه بالعيب ولو ترك الغلات فله ان يرد ذلك بمتعة الركلا لا يقضي بغيره العيب واذا اشترى مشجرة ووجد بعض الاشجار عيبا فإراد ان يرد المعيب خاصة ليس له ذلك لانها وان كانت متباعدة فهي كشى واخذ معنى الا ترى ان العيب لوردها خاصة لا يشترى من البائع مائة اشترى مع صبرة نوع آخر في كيفية الرجوع بنقصان وفي بيان ما يمنع الرجوع بنقصان العيب وما لا يمنع كيفية الرجوع بنقصان العيب ان يرد ما يمنع الرجوع والعيب به فيقوم وبه ذلك الغيب فان كان التفاوت ما بين القبيضين العشر فالمشتري يرجع على البائع نصف الثمن وفي هذا القياس فافهم واذا باع المشتري السبع بعد ما علم بالعيب فالاصل في هذا ان في كل موضع لو كان السبع قائما فله ان يرد المشتري املكه الرد على البائع اما رضاء او بغير رضاء فاذا اذ العن ماله بالسبع او ما شبهة لا يمنع بنقصان العيب وفي كل موضع لا يمكنه الرد لو كان السبع قائما على ملكه فاذا اذ العن ماله بالسبع يرجع بنقصان العيب وهذا لان المشتري قام مقام المشتري بالبائع فصار كمن اشترى في يده المشتري الثاني المشتري في يده المشتري الاول ولو كان السبع في يده المشتري الاول واراد ان يرجع بنقصان العيب مع امكان الرد ليس له ذلك وعند تعدد الرد له ذلك وكذا اذا كان في يده المشتري الثاني بيان هذا الاصل ان تعيب السبع في يده المشتري يعيب ثوبا ماله به كان في يده البائع كان له ان يرد به برض البائع فاذا اخرج السبع عن ملكه في هذه الصورة يمنع او ما اشبهه ليس له ان يرجع بنقصان العيب واذا اشترى ثوبا وصيغه او اشترى دارا وبنى فيها بناء فطلع على عيب به ليس له ان يرد به فان رضي به البائع فاذا اخرجته عن ملكه في هذه الصورة او ما اشبهه يرجع بنقصان العيب وذلك نحو الاغتيا والتدبير والاستيلاء لان العنق في ملكه العنق لا يتصور ليسب العنق لانه لا يبعد اخلاوا والكن العنق ان في ملكه العنق لا يمكن ان يجعل العنق واجبا بالسب ثم سا قطاعته بسبب الملك حتى يصير سبب ط العنق بسبب الملك وقد زال عنه الملك بالاصناف بدلا من الملك على نحو ما ذكرنا في القتل فهو من عينا فلو لم يصل اليه عوض من الجرافانت فخلان فصل القتل ويخلان بالمر اعتقه على مال او كانه لانه وصل اليه عوض من الجرافانت لان المدل

شبكة